

تاريخ مصر القوي

خولة ١٩١٩

مرحلة الثورة - وما بعد الثورة

١٩١٢ - ١٩٢١ (١٩٢٧ - ١٩٢٧)

بقيادة الشيخ الكبير

عبد الرحمن



كتاب الشعب

١٩١٩

تاريخ مصر القومية من ١٩١٤ إلى ١٩٢١

بقلم
عبد الرحمن الرافعي

الطبعة الأولى

الشعب

٩٢ شارع قصير المينى بالقاهرة
٣١٨١٠

مقدمة الطبعة الثالثة

حمدا لله فيها هي الطبعة الثالثة من كتاب المغفور له والدنا الأستاذ عبد الرحمن الرافعي عن ثورة سنة ١٩١٩ في جزئين - تخرج الى عالم النور بعد وفاته ، تطابق الطبعتين السابقتين دون تغيير - وذلك بفضل الفرصة التي اتاحتها لنا دار ومطابع الشعب وحتى يقف القارئ على تاريخ مصر القومي - وفق الله أمتنا الى النصر والخير .

اكتوبر سنة ١٩٦٨

كريمات (المؤلف)

عبد الرحمن الرافعي

مقدمة الطبعة الثانية

ظهرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب في أبريل سنة ١٩٤٦ . وانى باعادة طبعه سنة ١٩٥٥ اود ان اذكر ان الطبعة الثانية لا تختلف عن الطبعة الاولى فى ايرادها الحوادث وتفسيرها والتعليق عليها ، ولا فى العبارة والاخراج .

لقد اعقب ثورة سنة ١٩١٩ قيام ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ . ثورة الجيش المباركة التى تعيش البلاد فى ظلها ، والتى أحدثت من التغييرات والاصلاحات الجوهرية فى حياة الشعب السياسية والاجتماعية والقومية ما يزيد على نتائج ثورة سنة ١٩١٩ ، وهو ما سأزيده بيانا عندما تتاح لى الفرصة لتأريخها . على أن ثورة سنة ١٩٥٢ ، لا تغض من مكانة الثورة التى شبت سنة ١٩١٩ ، ومن ثم رأيت من الحق والانصاف ان لا أغير شيئاً من الطبعة الأولى لهذا الكتاب ، وعندى أن الحقائق التاريخية لا يجوز ان تكون موضع التعديل والتبديل ، ولا ان تعاد كتابتها بأسلوب جديد كلما تغيرت الظروف والعهود ، والتاريخ هو التاريخ ، وحقائقه وحوادثه يجب أن تكون بمنأى عن مثل هذا التغيير والتبديل ، فالحقائق التاريخية الثابتة يجب ان لا تتغير ، وقد يتغير تفسيرها والتعليق عليها ، ولم أجد فى تفسيرى للحوادث وتعليقى عليها ما يستدعى اى تغيير ، ولذا فان الطبعة الثانية من هذا الكتاب هى ذات الطبعة الأولى ، ولم أضف اليها سوى نبذة يسيرة عن صدى الثورة فى دمياط ، جاءتنى فى رسائل بعض المواطنين بعد ظهور الطبعة الأولى . فأثبتتها فى الطبعة الثانية ، وحرصت على ابراز اضافتها بالاشارة الى ذلك فى هامش الكتاب ، ولكى يعرف القارئ انها مضافة ، ولكى يبقى الكتاب كما اخرجته اول مرة .

ثم انى فى الحديث عن زواج السلطان (الملك) فؤاد وعن مولد الملك السابق فاروق ، وكلاهما فى الجزء الثانى ، قد غيرت عنوان الحادثين ، فبعد أن كان عنوان الحادث الاول (القران السلطانى السعيد) جعلته (زواج السلطان فؤاد) . وكان عنوان الحادث الثانى (مولد الفاروق) ، فجعلته (مولد فاروق) ، وأوجزت الكلام فى كليهما ، ولم أوجز القول ولم أغير شيئاً فى غير هذين الموضوعين ، بحيث جاءت الطبعة الثانية طبق الأصل من الطبعة الأولى .

والله يهدينا سواء السبيل .

اكتوبر سنة ١٩٥٥

عبد الرحمن الرافعى

مقدمة الطبعة الأولى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

— ١ —

في هذا الكتاب عرض وتاريخ لثورة سنة ١٩١٩ ، أعرضها وأورخها ، كما أرخت الثورة العراقية من قبل ، فهما ثورتان متعاقبتان في تاريخ مصر الحديث ، تتشابهان في الأغراض والمقاصد ، وإن كانت الثانية تفضل الأولى في النتائج .
إن ثورة سنة ١٩١٩ هي مرحلة هامة في تاريخ مصر القومي ، شبت في العقاب الحرب العالمية الأولى ، وكانت ولا تزال الأساس لكل التطورات التي تعاقبت على البلاد في السبع والعشرين سنة الماضية ، وحوادث هذه الحقبة من الزمن لا تعرف حق المعرفة إلا بدراسة هذه الثورة ، فهي جديرة بالتدوين والتحقيق ، في شتى نواحيها .

— ٢ —

لكل ثورة أسباب ومقدمات ينبغي أن نتعرفها ، لكي نفهم الثورة على حقيقتها ، وتبدو لنا صورتها واضحة جلية ، من أجل هذا مهدت لدراسة ثورة سنة ١٩١٩ ، ببحث أسبابها ومقدماتها ، وإذا كانت حالة مصر خلال الحرب العالمية الأولى (سنة ١٩١٤ - ١٩١٨) من أسباب تلك الثورة ومقدماتها ، فقد أفردت لها الفصل الأول من الكتاب ، ثم تفصيت أسباب الثورة جميعها ، من سياسية واقتصادية واجتماعية ، ورجعت بها إلى عدة سنوات خلت ، فهي من الوجهة السياسية ترجع إلى تدمير الشعب من الاحتلال الأجنبي ، واخلافه وعوده في الجلاء ، وتغلغله في شئون البلاد كبيرها وصغيرها ، والقائه دستورها ، ومحاولته فصل السودان عنها ، ثم اعلانه الحماية الباطلة عليها في ديسمبر سنة ١٩١٤ أبان الحرب ، ولقد كتم الشعب تدمره طيلة مدة الحرب ، تحت ضغط الأحكام العرفية ، حتى إذا عقدت الهدنة ، وبدا من الحكومة البريطانية اصرارها على توكيد الحماية وتثبيتها ، ويؤس الشعب من الوصول إلى حقوقه بالطرق السلمية ، جنح للثورة ، يعلن بها سخطه على الحماية والاحتلال ، ويحقق بها آماله في الحرية والاستقلال .

وكان لمبادئ الرئيس ولسن أثرها في التمهيد للثورة ، بما أعلنه من حق الشعوب في تقرير مصيرها ، كما أن جهاد الحزب الوطني له الفضل الكبير في تهيئة البلاد لها ، وذلك بما يشه فيها ، على تعاقب السنين ، من روح الوطنية الصادقة ، وما غرسه

— ٧ —

مصطفى كامل ومحمد فريد وأنصارهما وتلاميذهما في نفوس الجيل من المثل العليا ،
فترسمت الأمة خطاهم في الجهاد الخالص لله والوطن ، بحيث صارت في سنة ١٩١٩
على استعداد لأن تبذل في سبيل الاستقلال كل تضحية لها عظمت .

ثم جاء تأليف الوفد المصري في نوفمبر سنة ١٩١٨ برئاسة سعد ، معجلا لظهور
الثورة ، إذ كان موقف سعد وصحبه من الإنذار الذي وجهه اليهم الجنرال وطسن
قائد القوات البريطانية في ٦ مارس سنة ١٩١٩ ، بمثابة دعوة للمقاومة العامة ، فلقد
أنذروهم بأن لا يجعلوا الحماية موضع معارضة أو مناقشة ، وأن لا يعرفوا تأليف
وزارة جديدة ، تخلف وزارة رشدي باشا المستقيلة ، وتوعدهم بأشد العقوبات
العسكرية ، فلم يتراجعوا أمام هذا الإنذار ، واستمروا في المقاومة ، واعتقب ذلك
اعتقال سعد وزملائه الثلاثة يوم ٨ مارس ، فكان بمثابة الشرارة التي أشعلت نار
الثورة .

فالثورة من الوجهة السياسية ترجع الى كل هذه العوامل مجتمعة ، وهى من
الوجهة الاقتصادية رد فعل ضد النظم المالية والاقتصادية التي عانتها البلاد قبل
الحرب وفي خلالها ، فقد طغت المصالح الأجنبية على الاقتصاد القومي ، في ظل الاحتلال
وتحت كنفه ورعايته ، وأفضى ذلك الطغيان الى استعباد الشعب ماليا واقتصاديا ،
الى جانب ما عاناه من الاستعباد السياسى ، مما كان أثره في دفع الناس الى الثورة ،
وكان للعوامل الاجتماعية أيضا نصيب في التمهيد لها ، فان انتشار التعليم ، وتطور
الأفكار ، واتساع المدارك ، وارتقاء أساليب الحياة : والنهضة الأدبية والعلمية
والصحفية ، والنهضة النسوية ، كل أولئك قد ساعد على نمو الروح الوطنية ،
وجعل المجتمع أكثر تطلعا الى الاستقلال ، وأشد تبرا بالنظم الاستعمارية ، التي
ترجع به الى الوراء ، وتفقد كرامته الانسانية ، وحقوقه الطبيعية .

— ٣ —

شبّت الثورة في شهر مارس سنة ١٩١٩ ، وبدأت بمظاهرات سلمية تطوف في
شوارع العاصمة ، هاتفة بالاستقلال ، منادية بسقوط الحماية ، ولم يكن الظن بادىء
الامر انها الثورة ، إذ كان الكثيرون يعتقدون أنها مظاهرات وقتية ، تنتهى في يومها ،
ولا يكون لها ما بعدها ، ولكنها استمرت في الأيام التالية ، وتصدت لها السلطة
العسكرية البريطانية باطلاق الرصاص على المتظاهرين ، وسالت الدماء في الشوارع
فلم يهرب المتظاهرون القتل ، واستمروا في مظاهراتهم ، وانضمت اليهم طوائف
الشعب كافة ، وامتدت الحركة الى الأقاليم ، فقلدت العاصمة في مظاهراتها وأضرابها ،
وفاقتها في بعض المواطن في العنف والشدة ، واستهدفت الجماهير في المدن والقرى
للقتل ، ولقيت ما لقيت من ضروب الأذى والنكال ، وقطعت السكك الحديدية ،
والأسلاك البرقية والتليفونية ، وتعطلت المواصلات في جميع النواحي ، فأدرك من كان
في نفسه شك أنها « الثورة » .

— ٤ —

عمت الثورة أرجاء البلاد ، دون أى تدبير أو تنظيم ، لم تكن ثمة هيئة أو جماعة تدعو إليها أو توجهها ، بل شملت البلاد فجأة ؛ وعلى غير انتظار ، وكان ذلك من مظاهر جلالها وروعها ، وظهر فيها فضل الشعب ، اذ أدرك بفطرته السليمة أن الحركة الوطنية انما قامت ضد الاحتلال الأجنبي ، وكان مقصودا منها بداهة جلاء الاحتلال عن البلاد ، وأن الاستقلال الصحيح لا يتحقق الا بالجلاء ، وعلى هذا الأساس قامت الثورة ، فبرنامج الثورة كان أوسع مدى من برنامج الوفد ، ولم تكن الثورة وليدة الوفد ، ولا وليدة سعد ، بل كلاهما وليد الثورة ، هذه حقيقة يقتضينا الانصاف أن نذكرها ، تقريراً للواقع ، وإبرازاً لفضل الشعب في ثورة سنة ١٩١٩ ، فلقد اتجه وجهة الجلاء ، واحتمل في سبيل الجهاد ما احتمل من شدائد وتضحيات ، ولذلك عنيت ضمن ما عنيت به في تدوين وقائع الثورة بتسجيل تضحيات الشعب وجهاده « واستنفدت الناحية الشعبية معظم صحائف الثورة » ، ولا غرو فهي الناحية التى هدأتى البحث الى أنها عماد الحركة القومية ؛ وليس هذا اتجاه في التفكير جديداً عندي ، ولا أقصد منه أن اغمط حق الكبراء والعظماء ، بل هو الاتجاه الذى توافرت على صحته الحقائق والحوادث ، ولقد جعلته منذ نحو سبع عشرة سنة أساساً لدراسة التاريخ القومى ، وأوضحته هذا الأساس في مقدمة الجزء الأول ، من « تاريخ الحركة القومية » ، سنة ١٩٢٩ ، اذ قلت : « ما هى الجهود التى بذلتها الأمة في سبيل تحرير مصر من النير الأجنبي ، وفك قيود الاستبداد عنها ، وتقرير حقوق الشعب السياسية ؟ ما هى الجهود التى بذلتها ، والآلام التى احتملتها ، في سبيل تكوين مصر الحرة المستقلة ؟ ما هى الحوادث التى ارتبطت بهذه الجهود ، أو وقعت خلالها وناصرتها أو عرقلتها ؟ ما هى الأدوار التى تطورت اليها الحركة القومية من بدء ظهورها الى اليوم ؟ ما هى نظم الحكم التى تعاقبت على البلاد في خلال تلك الأدوار ، وما مبلغ اثرها في تطور الحركة القومية ؟ هذا هو موضوع الكتاب ، وتلك هى المسائل التى بحثتها جهد المستطاع على هدى الحقائق التاريخية (١) » .

فالمنهج الذى اتخذته قاعدة لدراستى منذ ١٩٢٩ هو ذات المنهج الذى اتبعته في تاريخ ثورة سنة ١٩١٩ ، وهذا ما حدا بى الى البحث عن اشخاص الشهداء الذين جادوا بأرواحهم فيها ، وتسجيل اسمائهم في صحائف هذا الكتاب ، ولعلك تلحظ من تتبعهم أنهم في الغالب شهداء مجهولون ، من بيئات مجهولة ، ومن غير البيئات التى تنازعت مجد الثورة وثمرتها فيما بعد ، على أن هؤلاء الشهداء هم قوام الثورة وأساسها ، وهم فخرها وهم أبطالها ، فلهم علينا حقوق يلزمنا أن نرعاهم ، وفي ذمتنا لهم أمانة ينبغى أن نؤديها ، واذا كان قد فاتنى أن اذكرهم جميعاً ، وأعوزنى العثور على أسماء بعضهم ، فأنى أرجو أن يوفق غيرى الى اكمال هذا النقص ، وأن ينبهنى

(١) تاريخ الحركة القومية . الجزء الاول . الطبعة الاولى سنة ١٩٢٩ ص ٥

من يشاء الى من فاتنى ذكرهم ، فاضيف اسماءهم فى طبعة الكتاب النانية ، لأنه لا يجعل بنا ان نبخس اولئك الشهداء الأبرار حقهم : وحسبهم أنهم ضحوا بحياتهم دون ان يرهقوا الشعب باقتضاء الأجر والمكافأة ، أو ينالوا على جهادهم جزاء ولا شكورا ، ولعلنا تلقاء تضحياتهم نقوم ببعض ما يقضيه الوفاء . تخالفا لذكرينهم المجيدة .

— ٥ —

توقيت الثورة

دومت وقائع الثورة واطوارها وملابساتها ونتائجها فى فصول الكتاب ، مما لا يفنى عنه هنا تلخيص او اجمال ، وانما يلزمنى فى هذه المقدمة توقيت الثورة ، وتحديد مداها من الوجهة الزمنية ، لمعرفة مبدئها ومنتهاها ، فلقد بدأت فى مارس سنة ١٩١٩ ، واستمرت حوادثها الى شهر اغسطس ، ونجدت فى اكتوبر ونوفمبر من تلك السنة ، أما وقائعها السياسية فلم تنقطع ، واستمرت متتابعة الى شهر ابريل سنة ١٩٢١ ، أى أنها مكثت نيفا وسنتين ، ثم أعقبها انقسام داخلى ، يختلف واباها فى الحوادث والاتجاهات ، ولذلك لم ادمجه فى تاريخ الثورة ، ورايت من حسن النسيق ان اجعله جزءا من كتاب « فى أعقاب الثورة المصرية » .

— ٦ —

واذا كنت قد أرخت ثورة سنة ١٩١٩ ومجدها ، فأنى مع ذلك لا اعود الى الثورة ، فى ذاتها ، وسيرى القارىء من ذكرياتى عن الثورة (ص ١٥٨) انى لست من انصار العنف ، ولا ادعو اليه ، بل ادعو الى النضال بالوسائل السلمية ، ادعو الى الاخلاص للوطن ، فان عقيدة الاخلاص الذى لا نهاية له فى نفس كل مواطن ، هى عدة الأمة فى حياتها القومية ، وان فى القوة المعنوية للنفوس ، دون القوة الغشوم ، ما يكفل لها تحقيق آمالها ، وفى ميادين الجهاد السلمى ، وفى ساحات الكفاح السياسى والاقتصادى ، مجال فسيح ، لأعمال مجيدة ، تنهض بهذا الوطن ، وتحقق أهدافه ، وترد عنه أحداث الزمان .

أسأل الله ان يلهمنى قول الحق ، ويجنبنا مسالك الهوى ، ويهديننا سبيل السبيل ، عليه ائتمد ، وبه أستعين .

عبد الرحمن الرافعى

ابريق سنة ١٩٤٦ .

— ١٠ —

أقسام الكتاب

الجزء الأول

— مصر في أثناء الحرب العظمى الأولى	الفصل الأول
— أسباب الثورة	الفصل الثانى
— تأليف الوفد المصرى وتطور الحوادث	الفصل الثالث
— مقدمات الثورة	الفصل الرابع
— الثورة	الفصل الخامس
— الثورة فى الأقاليم	الفصل السادس
— ذكرياتى عن الثورة	الفصل السابع
— مواجهة الثورة	الفصل الثامن

الجزء الثانى

— مهادنة الثورة	الفصل التاسع
— استمرار الثورة	الفصل العاشر
— محاكمات الثورة	الفصل الحادى عشر
— لجنة ملنر والحوادث التى لإبستها	الفصل الثانى عشر
— مفاوضات ملنر	الفصل الثالث عشر
— استشارة الأمة فى مشروع ملنر	الفصل الرابع عشر
— التبليغ البريطانى بأن الحماية علاقة غير مرضية	الفصل الخامس عشر
— هل نجحت الثورة ؟ وفيه نجحت ؟	الفصل السادس عشر

الفصل الأول

مصر في أثناء الحرب العظمى الأولى

١٩١٤ - ١٩١٨

لا ريب في أن حالة مصر خلال الحرب العظمى الأولى تعد من أسباب ومقدمات ثورة سنة ١٩١٩ ، من أجل ذلك يجدر بنا أن نصف هذه الحالة ، ونرسم للقارئ فكرة واضحة عنها ، وعن حوادث مصر وتطوراتها في تلك الفترة التي انتهت إلى الثورة ، ولقد معنا إلى بعض الحوادث في الفصل الثالث عشر من كتاب (محمد فريد) ، والآن نعود إلى بيانها في شيء من التوسع ، وبالتفصيل الذي يقتضيه المقام .

نشبت الحرب العظمى الأولى في يولييه - أغسطس سنة ١٩١٤ ، على أثر مقتل الأرشيدوق فرنسوا فرديناند ولي عهد النمسا يوم ٢٨ يولييه بيد أحد الصربيين ، إذ أعلنت النمسا الحرب على الصرب يوم ٢٨ يولييه ، فهبت روسيا لنجدة الصرب ، وأعلنت الحرب على النمسا ، فانتصرت ألمانيا لحليفتها النمسا ، ثم وقفت فرنسا إلى جانب حليفتها روسيا ، وفي ٤ أغسطس ١٩١٤ دخلت بريطانيا العظمى الحرب إلى جانب فرنسا وروسيا .

مركز مصر الدولي قبل الحرب

كان مركز مصر الدولي قبل الحرب العالمية الماضية تحدده معاهدة لندن المبرمة سنة ١٨٤٠ ، التي كانت صكا دوليا التزمت الدول باحترامه (١) ، وأهم أحكام هذه المعاهدة الاعتراف باستقلال مصر المكفول من الدول ، وضمنان عرش مصر في أسرة محمد علي ، ولم يكن يحد من هذا الاستقلال سوى قيد السيادة العثمانية التي قررتها معاهدة لندن ، وقد تراخت هذه السيادة مع الزمن ، حتى صارت سيادة اسمية ، إذ لم يكن بقي من مظاهرها سوى الجزية السنوية (٢) التي التزمت مصر بها حيال تركيا ، وقد رهنتها الحكومة التركية إلى دائنيها من البيوت المالية الأجنبية بأن حولتها إليهم ، وقبلت الحكومة المصرية هذه الحوالة ، وتعهدت لأولئك الدائنين بأن تدفع لهم أقساط ديونهم خصما من الجزية لغاية سنة ١٩٥٥ .

فمصر إذن كانت من الوجهة الرسمية مستقلة استقلالاً مكفوفاً بمعاهدة دولية ،

(١) راجع الحديث عن هذه المعاهدة في كتابنا عصر محمد علي ص ٣١٧ و ٣٤٣ .

(٢) مقدارها ٧٥٠.٠٠٠ جنيه عثمانى (٦٨١.٤٨٦ جنيه مصرى) .

لا يقيدده سوى السيادة الاسمية لتركيا ، تلك السيادة التي كانت سائرة من نفسها نحو الفناء والزوال ، ولم يكن لهذه السيادة مظهر ما أو أثر عملي يحد من الاستقلال اذا قورنت بالامتيازات الأجنبية ، وفي ذلك يقول المارشال « ويفل » في كتابه عن « اللبني » : « قليل من البريطانيين من كان يعرف ان مصر كانت تتمتع باستقلالها الذاتي تحت السيادة التركية منذ عهد محمد علي ، وأن هذا الاستقلال كاد ان يكون تاما اذا استثنينا الامتيازات الأجنبية » .

ذلك كان مركز مصر الدولي قبل الحرب العالمية الاولى ، ولكن الاحتلال البريطاني قد عصف باستقلالها منذ سنة ١٨٨٢ ، فالى جانب الاستقلال الرسمي ، قام الاحتلال الفعلي ، الذي حمل في ثناياه الحماية المقنعة ، وأنشئ المعتمد البريطاني هو الحاكم الحقيقي للبلاد ، وخضعت الحكومة الاهلية للسيطرة الانجليزية ، التي استبدت بشئون البلاد كافة ، وحاولت فصل السودان عنها ، وألفت الدستور الذي كان قائما قبل الاحتلال .

تفاهم الجلالة

عقب نشوب الحرب

ألزمت مصر الحياد في تلك الحرب ، حتى خاضت إنجلترا غمارها ، فتغير موقفها تبعا لسياسة إنجلترا ، واخذت الحكومة المصرية بتأثير وجود الاحتلال البريطاني ، تقف من الدول المتحاربة موقف المستعمرات البريطانية ، فحولت إنجلترا حق التمتع بحقوق الحرب كافة في الموانئ المصرية ، وفي جميع جهات البلاد ، وأول عمل اتخذته في هذا الصدد هو القرار الذي أصدره مجلس الوزراء في ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ ، أي عقب اعلان الحرب بين إنجلترا والمانيا مباشرة « بشأن الدفاع عن القطر المصري أثناء الحرب القائمة بين ألمانيا وبريطانيا العظمى » (١) ، فقد جاء في ديباجته ما يدل على تبعيتها لانجلترا في تلك الحرب ، قال :

« بما انه قضى لسوء الحظ باعلان الحرب بين جلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلنده والملحقات البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند ، وبين امبراطور ألمانيا ، ونظرا لأن وجود جيش الاحتلال في القطر المصري يجعل هذا القطر عرضة لهجوم أعداء صاحب الجلالة البريطانية ، وبما أنه من الضروري نظرا لهذه الحالة الفعلية التمكن من اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لدفع خطر مثل هذا الهجوم عن القطر المصري ، وبما انه قد أشير على الحكومة المصرية تحقيقا لهذا الغرض ان تتخذ الاجراءات الآتية ، فلهذه البواعث ، يكون معلوما لدى جميع ذوى الشأن ان مجلس النظر في جلسته المنعقدة في يوم ١٣ رمضان سنة ١٣٣٢ (٥ أغسطس سنة ١٩١٤) تحت رئاسة عطوفتلو أفندم القائمقام الخديوى قد قرر ما يأتي » .

وفيجوى القرار هو منع التعامل مع المانيا ورعاياها والأشخاص المقيمين فيها ، ومنع السفن المصرية من الاتصال بأى ثغر الماني ، وحظر التصدير الى ألمانيا وتخويل القوات البريطانية الحربية والبحرية حقوق الحرب في الأراضي والموانئ

(١) الوقائع المصرية عدد ٦ أغسطس سنة ١٩١٤ .

المصرية ، واعتبار السفن الألمانية الراسية في النغور المصرية سفنا معادية ، وحجزها في تلك النغور .

وفي ١٣ اغسطس سنة ١٩١٤ اصدر مجلس الوزراء قرارا آخر بسريان احكام القرار السابق على النمسا والمجر .

وفي شهر اغسطس ايضا وضعت الرقابة على البرقيات والخطابات المرسلة بين مصر والخارج او بينها وبين السودان .

قانون التجمهر

وفي ١٨ اكتوبر سنة ١٩١٤ وضعت الحكومة قانونا لمنع التجمهر والعقاب عليه ، واعتبر نجمهرا كل اجتماع من خمسة اشخاص على الاقل في طريق او محل عمومى واو لم يكن له قصد جنائى ، متى رأى رجال السلطة انه يجعل السلم العام في خطر ، وخولهم هذا القانون ان يأمرؤ المتجمهرين بالتفرق ، ومن لم يطع هذا الأمر يعاقب بالنجس لمدة اقصاها ستة اشهر ، او بغرامة اقصاها عشرون جنيهًا ، ولم يكن في قانون العقوبات من قبل مثل هذه العقوبة ، واحتوى القانون على عقوبات اشد تصل الى سنتين لمن يقاوم رجال السلطة في تفريق التجمهر .

اعلان الاحكام العرفية ووضع الرقابة على الصحف

٢ نوفمبر سنة ١٩١٤

وعلى اثر نشوب الحرب بين تركيا والروسيا في أول نوفمبر صار من المتوقع ان تشب الحرب بينها وبين انجلترا ، فأعلن الجنرال السيرجون مكسويل Sirjohn J. Maxwell قائد جيوش الاحتلال في مصر الاحكام العرفية فيها بموجب القرار الذى اصدره يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وهذا نصه :

« ليكن معلوما انى امرت من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بان آخذ على مراقبة القطر المصرى العسكرية لكى يتضمن حماؤه ، فبناء على ذلك قد صار القطر المصرى تحت الحكم العسكرى من تاريخه (١) » .

تحريرا في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤

(أعضاء) (مكسويل)

(الفريق قائد الجيوش بمصر)

ووضعت الرقابة على الصحف تبعا لاعلان الاحكام العرفية .

واصدر الجنرال مكسويل اعلانا آخر ، حذر فيه الاهلين من تكدير السلام

(١) الوقائع المصرية مدد غير اعتيادى (٢ نوفمبر سنة ١٩١٤) .

العام ومساعدة أعداء انجلترا وحلفائها ، ودعاهم الى اتباع جميع الأوامر التي تصدرها السلطة العسكرية ، قال :

« انا جون جرنفل مكسويل لفتنت جنرال قومندان الجيوش البريطانية في القطر المصري المنوط بتنفيذ الأحكام العرفية أعلن بهذا ما يأتي :

(اولا) « ان السلطة التي تستعمل تحت اشرافى بمعرفة الادارة العسكرية ليس الغرض منها الحلول محل الادارة الملكية ، بل تعتبر تكميلا لها ، وعلى كل الموظفين الذين في خدمة الحكومة المصرية الاستمرار على اداء واجباتهم بكل دقة في وظائفهم » .

(ثانيا) « ان احسن ما يمكن للأهالى عمله للصالح العام هو الامتناع عن كل عمل من شأنه تكدير صفو السلام العام ، او التحريض على التنافر ومساعدة أعداء ملك بريطانيا وحلفائه ، والمبادرة باتباع جميع الأوامر التي تعطى لحفظ السلام العام وحسن النظام عن طيب خاطر ، ومتى اتبعوا ذلك لا يكونون معرضين لاي تدخل في شؤونهم من السلطة العسكرية » .

(ثالثا) « جميع الطلبات التي ربما تلزم للأحكام العسكرية من خدمات الأفراد أو مما يملكون تكون قابلة للتعويض التام ، وتحدد قيمتها بمعرفة سلطة مستقلة ان لم يحصل الاتفاق عليها بين الطرفين » .

مصر في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤

الامضاء

« ج.ج مكسويل »

ابلاغ هذا المنشور

الى الحكومة المصرية

وابلاغ المستر (السير) ملن شيتهم Milne Cheetham القائم وقتئذ بأعمال المعتمد البريطاني (١) هذا المنشور الى حسين رشدى باشا رئيس الوزارة والقائم مقام الخديو ب خطاب قال فيه :

« القاهرة في ٦ نوفمبر سنة ١٩١٤ »

« الى صاحب العطفة حسين رشدى باشا رئيس مجلس نظار الحكومة المصرية .

« يا عطفة الوزير ، أشرف بأن أرفع لعطوفتكم مع هذا صورة المنشور الذي أصدره جناب قائد الجيوش البريطانية العام في القطر المصري ، وترون عطوفتكم من هذا المنشور أن السلطة فيما يتعلق بالوسائل اللازمة للدفاع عن القطر المصري وبالتدابير التي يستدعيها هذا الدفاع أصبحت منحصرة في يد القائد العام ، وان

(١) كان اللورد كنشتر هو المعتمد البريطاني في مصر ، وكان في انجلترا حين شبت الحرب ، ثم تولى منصب وزارة الحرب فيها ، ولما اعلنت الحماية عين السير هنرى مكماهون مندوبا ساميا لانجلترا في مصر »

حضرات النظار لا يزال كل واحد منهم حافظا للسلطة التى له فى الأمور الملكية الخاصة بنظارته .

فرد عليه رشدى باشا بالخطاب الآتى :

« القاهرة فى ٦ نوفمبر سنة ١٩١٤ »

« الى جناب المحترم المستر ملن شيتهم نائب معتمد بريطانيا العظمى فى مصر »

« يا جناب الوكيل ، علمنا ماجاء فى منشور قائد الجيوش البريطانية العام فى القطر المصرى والذى بعثتم به الى ، ونظرا لغياب سمو الجناب الخديوى الذى نستمد منه سلطتنا أتشرف بإبلاغكم بأننا سنستمر أنا وزملائي على ادارة اعمال نظاراتنا الملكية تجنباً للمضار التى تلحق بالبلاد اذا تمطلت حركة ادارتها الداخلية »

الحرب بين انجلترا وتركيا

واعلان الجنرال مكسويل

ثم دخلت تركيا الحرب ضد انجلترا وحلفائها فى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، فأصدر الجنرال مكسويل اعلانا نشر فى الجريدة الرسمية « الوقائع المصرية » الصادرة فى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، أعلن فيه دخول تركيا الحرب ، وأوضح وجه اعتدائها فى ذلك ، وذكر ان انجلترا تحارب لغرضين ، وهما الدفاع عن حقوق مصر وحريتها التى كسبها محمد على فى ميدان القتال ، واستمرار تمتع مصر بالسلام والرخاء ، وأن انجلترا أخذت على عاتقها جميع اعباء هذه الحرب وانها لا تطلب من الشعب المصرى سوى الامتناع عن أعمال عدائية ضدها ، قال :

« قد كلفت بأن أعلن أنه من يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ أصبحت بريطانيا العظمى

وتركيا فى حالة حرب »

« ولو أنه منذ ابتداء الحرب الناشبة بين جلالته وبين امبراطورى ألمانيا والنمسا قد أقدمت الحكومة العثمانية مرارا تحت تأثير نفوذ أعداء جلالته على خرق حرمة الحقوق المكتسبة لجلالته بمقتضى القوانين الدولية والمعاهدات ، فان حكومة جلالته قد تحاشت مقابلة هذه الأعمال بمثلها تحاشيا دقيقا ، حتى أرغمت على ذلك ، ليس فقط بسبب الاستعدادات الحربية فى سوريا التى لا يمكن الا أن تكون موجهة ضد القطر المصرى ، بل بسبب خرق حرمة الحدود المصرية بواسطة عصابات مسلحة ، وباعتداء قوات الدولة العثمانية البحرية على أملاك أحد حلفاء جلالته تحت قيادة ضباط المانيين بدون سبب يحملها على هذا الاعتداء ، فان بريطانيا العظمى تحارب الآن لغرضين ، وهما الدفاع عن حقوق مصر وحريتها التى كسبها محمد على فى الاصل فى ميدان القتال ، واستمرار هذا القطر على التمتع بالسلام والرخاء اللذين تمتع بهما مدة الاحتلال البريطانى فى ثلاثين سنة .

« ولعلم بريطانيا العظمى بما للسلطان بصفته الدينية من الاحترام والاعتبار عند مسلمى القطر المصرى ، فقد اخذت بريطانيا العظمى على عاتقها جميع اعباء هذه الحرب بدون ان تطلب من الشعب المصرى اية مساعدة ، ولكنها مقابل ذلك تنتظر من الاهالى وتطلب اليهم الامتناع عن اى عمل من شأنه عرقلة حركات جيوشها الحربية أو أداء اى مساعدة لاعدائها » .

« ليحيى الملك (١) »

واعلن الجنرال مكسويل فى منشور آخر اصدره بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ سريان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ اغسطس سنة ١٩١٤ على تركيا ، قال :

« انه لمناسبة الأحوال التى اقتضت اعلان الحرب بين بريطانيا العظمى وتركيا ، يقتضى ان كل ما جاء فى قرار مجلس نظار الحكومة المصرية الصادر بتاريخ ٥ اغسطس سنة ١٩١٤ لما نشبت الحرب بين جلالة ملك بريطانيا العظمى وبين امبراطور المانيا يسرى مفعوله على الدولة العثمانية فيما يختص بالسفن التجارية العثمانية التى تكون داخل الموانئ المصرية أو داخلها اليها ، فانه لا يسمح لها باى وقت بمبارحة الميناء الموجودة فيه » .

اعلان الحماية البريطانية

١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤

وفى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ اعلنت انجلترا حمايتها على مصر ، ونشرت « الوقائع المصرية » فى اليوم نفسه اعلان الحماية ، وهذا نصه :

« اعلان بوضع بلاد مصر تحت حماية بريطانيا العظمى »

« يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى انه بالنظر الى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته ، واصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية » .

« وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر ، وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية اهلها ومصالحها » .

« القاهرة فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ »

بهذا الاعلان حلت الحماية السافرة محل الحماية المقنعة التى فرضتها انجلترا على مصر منذ سنة ١٨٨٢ ومن السهل ان تدرك ما فى هذا الاعلان من معنى البغى والعدوان ، اذ ما علاقة موقف تركيا فى الحرب باعلان الحماية البريطانية على مصر ؟ لقد كانت النتيجة الطبيعية لهذا الموقف لو حسنت نية انجلترا ان تعلن الاعتراف باستقلال مصر التام لانه بزوال السيادة التركية عنها يصبح استقلالها تاما ، اما ترتيب اعلان الحماية البريطانية على زوال السيادة التركية ، فامر لا يفسر الا بالفرض الذى كانت انجلترا تسعى له ، وهو اهدار استقلال مصر الداخلى والتام ، وتلك كانت نيتها منذ سنة ١٨٨٢ ، اى منذ احتلالها غير المشروع .

(١) كذا فى الاصل .

خاع الخديو عباس الثانى وتولية السلطان حسين كامل ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤

كان الخديو عباس حلمى الثانى غائبا عن مصر وقت نشوب الحرب ، فقد قصد الى الاستانة فى اوائل الصيف ، وبقي بها الى أن أعلنت الحرب بين انجلترا و المانيا ، وتردد فى عودته الى مصر ، رغم الحاح رشدى باشا عليه فى ذلك ، ولما اعتزم الرجوع اليها أظهرت الحكومة البريطانية رغبتها فى عدم عودته ، اذ كانت نيتها منيعة على خلعها .

ففى اليوم التالى لاعلان الحماية ، أعلنت خلعها ، وتولية الأمير (السلطان) حسين كامل عرش مصر ، ونشر اعلان ذلك فى الوقائع المصرية (عدد ١٩ ديسمبر) ، وهذا نصه :

« اعلان بخلع سمو عباس حلمى باشا عن منصب الخديوية »
« وارتقاء صاحب العظمة السلطان حسين كامل على منبر السلطنة المصرية » .
« يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر لاقدام سمو عباس حلمى باشا خديو مصر السابق على الانضمام لأعداء الملك قد رات حكومة جلالته خلعها من منصب الخديوية ، وقد عرض هذا المنصب السامى مع لقب سلطان مصر على سمو الأمير حسين كامل باشا أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد على ، فقبله » .

« القاهرة فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ »

تبليغ الحكومة البريطانية الى السلطان حسين كامل

وفى نفس اليوم الذى قبل فيه الأمير حسين كامل العرش ، وجهت اليه الحكومة البريطانية تبليغا على لسان السير ملن شيتهم القائم بأعمال المعتمد البريطانى ، اوضحت فيه الأسباب التى سوغت بها احداث هذا الانقلاب وحددت النظام الذى فرضه على البلاد فى عهد الحماية ، قال :

« يا صاحب السمو . كلفنى ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أن اخبر سموكم بالظروف التى سببت نشوب الحرب بين جلالته وبين سلطان تركيا ، وبما نتج عن هذه الحرب من التغيير فى مركز مصر .

« كان فى الوزارة العثمانية حزبان ، أحدهما معتدل ، لم يبرح عن باله ما كانت بريطانيا العظمى تبدله من العطف والمساعدة لكل مجهود نحو الاصلاح فى تركيا ، ومقتنع بأن الحرب التى دخل فيها جلالته لا تمس مصالح تركيا فى شىء ، ومرتاح لما صرح به جلالته وحلفاؤه من أن هذه الحرب لن تكون وسيلة للاضرار بتلك المصالح ، لا فى مصر ولا فى سواها ، وأما الحزب الآخر فشرذمة جنديين افاكين ، لا ضمير لهم ، ارادوا اثاره حرب عدوانية بالاتفاق مع أعداء جلالته ، معللين أنفسهم أنهم بذلك يتلافون ما جروه على بلادهم من المصائب المالية والاقتصادية ، أما جلالته وحلفاؤه فممع انتهاك حرمة

حقوقهم قد ظلوا الى آخر لحظة وهم يأملون أن تتغلب النصائح الرشيدة على هذا الحزب ، لذلك امتنعوا عن مقابلة العدوان بمثله حتى أرغموا على ذلك بسبب اجتياز مصابات مسلحة للحدود المصرية ، ومهاجمة الأسطول التركي بقيادة ضباط المانيين ثغورا روسية غير محصنة .

« ولدى حكومة جلالة الملك أدلة وافرة على أن سمو عباس حلمى باشا خديو مصر السابق قد انضم انضماما قطعيا الى أعداء جلالته منذ أول نتوب الحرب مع ألمانيا ، وبذلك تكون الحقوق التى كانت لسلطان تركيا وللخديو السابق على بلاد مصر سقطت عنهما وآلت الى جلالته .

« ولما كان قد سبق لحكومة جلالة الملك انها أعلنت بلسان قائد جيوش جلالته فى مصر انها أخذت على عاتقها وحدها مسؤولية الدفاع عن القطر المصرى فى الحرب الحاضرة ، فقد أصبح من الضرورى الآن وضع شكل للحكومة التى ستحكم البلاد بعد تحريرها كما ذكر من حقوق السيادة وجميع الحقوق الأخرى التى كانت تدعيها الحكومة العثمانية .»

« فحكومة جلالة الملك تعتبر وديعة تحت يدها لسكان القطر المصرى جميع الحقوق التى آلت اليها بالصفة المذكورة ، وكذلك جميع الحقوق التى استعملتها فى البلاد مدة سنين الإصلاح الثلاثين الماضية ، وقد رأت حكومة جلالته أن أفضل وسيلة لقيام بريطانيا العظمى بالمسؤولية التى عليها نحو مصر أن تعلن الحماية البريطانية اعلانا صريحا ، وان حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد أمير من أمراء العائلة الخديوية طبقا لنظام وراثى يقرر فيها .»

« بناء عليه قد كلفتنى حكومة جلالة الملك أن أبلغ سموكم أنه بالنظر لسن سموكم وخبرتمكم ، قد رأتى فى سموكم أكثر الأمراء سلالة محمد على أهلية لتقلد منصب الخديوية مع لقب « سلطان مصر » ، واننى مكلف بأن أؤكد لسموكم صراحة عند عرضى على سموكم قبول عبء هذا المنصب أن بريطانيا العظمى أخذت على عاتقها وحدها كل المسؤولية فى دفع أى تعد على الأراضى التى تحت حكم سموكم ، مهما كان مصدره ، وقد فوضت لى حكومة جلالته أن أصرح بأنه بعد اعلان الحماية البريطانية يكون لجميع الرعايا المصريين أينما كانوا الحق فى أن يكونوا مشمولين بحماية حكومة جلالة الملك .

« وبزوال السيادة العثمانية تزول أيضا القيود التى كانت موضوعة بمقتضى فرمانات العثمانية لعدد جيش سموكم وللحق الذى لسموكم فى الانعام بالرتب والنياشين .

« وأما فيما يختص بالعلاقات الخارجية ، فترى حكومة جلالته أن المسؤولية الحديثة التى أخذتها بريطانيا العظمى على نفسها تستدعى أن تكون المخابرات من الآن بين حكومة سموكم وبين وكلاء الدول الأجنبية بواسطة وكيل جلالته فى مصر .

« وقد سبق لحكومة جلالته أنها صرحت مرارا بأن المعاهدات الدولية المعروفة بالامتيازات الأجنبية المقيدة بها حكومة سموكم لم تعد ملائمة لتقدم البلاد ، ولكن من رأى حكومة جلالته أن يؤجل النظر فى تعديل المعاهدات الى ما بعد انتهاء الحرب .

« وفيما يختص بإدارة البلاد الداخلية على أن أذكر سموكم بأن حكومة جلالته ، طبقا لتقاليد السياسة البريطانية ، قد دأبت على الجدل بالاتحاد مع حكومة البلاد

وبواسطتها في حماية الحرية الشخصية ، وترقية التعليم ونشره ، وإنماء مصادر ثروة البلاد الطبيعية ، والتدرج في اشراك المحكومين في الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الأمة في الرقى السياسي ، وفي عزم حكومة جلالته المحافظة على هذه التقاليد ، بل انها موقنة بأن تحديد مركز بريطانيا العظمى في هذه البلاد تحديدا صريحا يؤدي الى سرعة التقدم في سبيل الحكم الذاتي ، وستحترم عقائد المصريين الدينية احتراماً تاماً ، كما تحترم الآن عقائد نفس رعايا جلالته على اختلاف مذاهبهم ، ولا أرى لزوماً لأن أؤكد لسموكم بأن تحرير حكومته لمصر من ربة أولئك الذين اغتصبوا السلطة السياسية في الاستانة لم يكن ناتجاً عن أي عدا للخلافة ، فان تاريخ مصر السابق يدل في الواقع على أن اخلاص المسلمين المصريين للخلافة لا علاقة له البتة بالروابط السياسية التي بين مصر والاستانة ، وان تأييد الهيئات النظامية الإسلامية في مصر والسير بها في سبيل التقدم هو بالطبع من الأمور التي تهتم بها حكومة جلالته الملك مزيد الاهتمام ، وستلقى من جانب سموكم عناية خاصة ، ولسموكم أن تعتمدوا في اجراء ما يلزم لذلك من الإصلاحات على كل انعطاف وتأييد من جانب الحكومة الانجليزية ، وعلى أن أزيد على ما تقدم أن حكومة جلالته الملك تعول بكل اطمئنان على اخلاص المصريين وروبتهم واعتدالهم في تسهيل المهمة الموكولة الى قائد جيوش جلالته المكلف بحفظ الأمن في داخل البلاد ، ومنع كل عون للعدو ، واني انتهن هذه الفرصة ، فأقدم لسموكم أجمل تعظيماتي » .

« ملن شيتها »

بهذه الوثيقة أرادت الحكومة البريطانية تسوية الانقلاب الذي أحدثته في ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ولعلك تلحظ من تلاوتها والتأمل فيها مبلغ المغالطة في أساسها ، وهن الحجج التي تضمنتها في تسوية الحماية التي فرضتها على البلاد ، فإذا كانت تركيا قد انضمت الى اعداء انجلترا ، فما ذنب مصر حتى تحتل تبعة هذا الانضمام ؟ وتفقد من أجله استقلالها وحريتها ؟ « ولا تزر وازرة وزر أخرى » .

لقد كان المنطق السليم يقتضي بعد زوال السيادة التركية أن تؤول هذه السيادة الى مصر ، فيصبح استقلالها تاماً ، أما أن تؤول هذه السيادة الى انجلترا لمجرد دخول تركيا الحرب ضدها ، فهو منطق استعماري ، قوامه انتهاز الفرص لسلب استقلال مصر ، وتحقيق اغراض قديمة تسعى لها انجلترا في وادي النيل منذ سنة ١٨٨٢ بل قبل ذلك بسنين .

وكذلك ليس من المنطق السليم في شيء أن يؤدي موقف الخديو عباس الثاني الى فرض الحماية على مصر ، فلقد سبق لانجلترا أن أصرت في سنة ١٨٧٩ على خلع الخديو اسماعيل ، وكان خلعها استجابة لطلبها ، ولم يؤد خلعها الى انتحالها حقوقاً في البلاد .

وفي الحق أن المرء ليحار في البحث عن رابطة سببية بين خلع الخديو عباس وأيلولة حقوقه الى انجلترا ، فلا نجد لذلك علة معقولة ولا مشروعة ، بل هي علة الفصص والعدوان فحسب .

ومن المنطق المعكوس أيضاً أن تعد الحكومة البريطانية حقوق مصر وديعة تحت يدها ، وأن تفرض الحماية عليها ضماناً لهذه الحقوق !! فان حقوق الشعوب لا تقبل هذا العبث وهذه السخرية ، وليست هذه الحقوق محلاً لأن تكون وديعة تحت يد دولة أخرى ، وكل أمة تفرط في هذه الوديعة تفقد حقوقها ، وترضى لنفسها بالتبعية للتك الدولة .

على أن ثبة الغصب والاستعمار تبدو من مجرد المقارنة بين سياسة إنجلترا بازاء مصر ، وسياستها بازاء بلجيكا في الحرب العالمية الأولى ، فلفد هبت لنصرها تجاه الغزو الألماني ، وامتشقت الحسام دفاعا عن حيادها واستقلالها ، ومع ذلك لم تدع لنفسها أخذ حقوقها وديعة في يدها ، ولا أعلنت حمايتها عليها تأييدا لهذه الحقوق ! ومن هذه المقارنة يبدو الفرق جليا بين النية الخالصة الحسنه نحو بلجيكا ، والنية السيئة نحو مصر (١٥)

ومن عجب أن تدعى إنجلترا لنفسها في هذه الوثيقة حقوقا تقول انها استعملتها في البلاد مدة سنى الاصلاح الثلاثين التى سبقت اعلان الحماية ، فليت شعري ما هي تلك الحقوق التى ادعتها ؟ اذا كانت تقصد احتلالها البلاد منذ سنة ١٨٨٢ واعتداءها على استقلالها ، والغاءها دستورها ، وتفلنلها في شئونها ، ومحاولة فصل السودان عنها ، فهذه ليست حقوقا ، بل هي مظاهر للغصب والاعتساف ، وان في تعبيرها عن سنى الاحتلال بأنها سنى اصلاح فيه أيضا مخالفة للواقع ، لأن هذه السنين كانت كلها من ناحية التعليم والثقافة والصحة والصناعة والنجارة والجيش والبحرية والاحوال الاقتصادية والاجتماعية والحرية السياسية سنوات تأخر وانحطاط ، لا سنوات تقدم واصلاح (١٦)

ومع ذلك لم يدع أحد أن أى اصلاح يعمل لأمة على يد دولة أجنبية غاصبة يعدل استقلالها وحريتها ، لأن الاستقلال هو سر الحياة والكرامة للأمم جميعا ، ولا يعوضه أى اصلاح مزعوم يجيء في ظل الدل والعبودية ، وفي ذلك يقول اللورد دفرين في تقريره عن مصر سنة ١٨٨٣ « لو فعلنا ما فعلنا من الاصلاحات لراى المصريون أنهم موضع الغدر والغبن في شراء تلك المزاي ، ومن حقهم أن يروا ذلك ، اذ يكون ثمنها فاحشا ، وهو ضياع استقلالهم الوطنى » .

ولعلك تلحظ في شيء من التهكم المرير ما تشير اليه هذه الوثيقة من أن زوال السيادة العثمانية يزيل القيد الذى كان يحدد عدد الجيش المصرى بشمانية عشر الف مقاتل ، أو بعبارة أخرى أنه يريح العقبة التى تعوق تقدم الجيش المصرى وزيادة عدده ! في حين أن الواقع أن هذا القيد لم يكن الا اسميا ، وأن مصر كانت قبل الاحتلال حرة في أن تزيد عدد جيشها كما تشاء ، وأن هذا الجيش لم يصب بالضعف والانحلال الا في عهد الاحتلال والحماية ، وما بعد الحماية .

اما حق الانعام بالرتب والنياشين ، فان ولى الأمر في مصر كان يتمتع بحق الانعام بها كما يشاء ، هذا الى أن مسألة الرتب والنياشين ليست مما يؤبه له في حياة الأمم ، بل هي في بلاد الشرق وسيلة من وسائل الاستعباد والتأخر .

وفي الوثيقة اشارة صريحة الى اهدار شخصية مصر الدولية في علاقاتها مع الدول الأجنبية اذ حتمت أن تكون هذه العلاقات بواسطة المعتمد البريطانى في مصر ، وهذا القيد معناه إلغاء وزارة الخارجية التى كانت لمصر من قبل ، وحرمانها حق الاتصال بالدول الأجنبية بغير وساطة المندوب البريطانى ، وهذا الحرمان من اخص مظاهر الحماية ، وقد الفيت وزارة الخارجية فعلا في عهد الحماية ، وظلت ملغاة الى أن اعيدت في مارس سنة ١٩٢٢ .

وفيما يتعلق بنظام الحكم قد أعلنت الوثيقة أن قاعدته هي « التدرج في اشراك المحكومين في الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الأمة في الرقى السياسى » ، وهذه القاعدة

(١) راجع في تفصيل ذلك الفصل الثانى مشر من كتابنا « مصر والسودان في اوائل عهد الاحتلال » (النتائج العامة للاحتلال الاجنبى) ص ١٩٧ وما بعدها .

هى استمرار للسياسة التى اتبعتها انجلترا منذ سنة ١٨٨٢ ، وقوامها حرمان الأمة الاستقلال والنظام الدستورى الذى نالته قبل الاحتلال ، متعلقة بتلك الدعوى الباطلة ، وهى عدم كفاية البلاد للاستقلال والدستور ، وهذا معناه فرض الحكم المطلق على الشعب ، وعلى هذا الأساس وضعت انجلترا النظم الصورية التى تعاقبت على البلاد منذ ١٨٨٣ ، كمجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية ، ثم الجمعية التشريعية ، فجاءت الوثيقة معلنة أن انجلترا لا تحيد عن هذه السياسة التى تحرم الشعب حقوقه الدستورية ، فوق حرمانه حقوقه فى الاستقلال ، فما أبعد الفرق بين ما أعلنته انجلترا فى هذه الوثيقة وبين عهودها ووعودها السابقة فى الجلاء عن مصر !

هذا الى أن فى اعلان الحماية نقضا صارخا لمنشور الجنرال مكسويل الذى اذاعه فى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ (ص ١٧) وأعلن فيه أن انجلترا انما تحارب للدفاع عن حقوق مصر وحريتها التى كسبها محمد على فى الأصل ميادين القتال ، فها هى انجلترا قد سلبت هذه الحقوق وتلك الحرية ، ولم يمض على هذا المنشور أربعون يوما !

وصفوة القول ان التبليغ البريطانى للسلطان حسين كامل هو من أخطر الوثائق التى تضرب مثلا فى نقض العهود ، ونكث المواثيق ، وسلب الشعوب حقوقها فى الاستقلال والدستور .

وغنى عن البيان أن هذا التبليغ قد قوبل من الشعب بالسخط والالام ، كما قوبل اعتلاء السلطان حسين كامل عرش مصر على أساس هذا التبليغ بالدهشة والمرارة ، اذ رأى الشعب فى تنصيبه سلطانا على مصر بخطاب موجه اليه من المعتمد البريطانى أول مظهر للحماية وضياع الاستقلال ، وأدرك بفطرته السليمة أن السلطان الذى تعينه انجلترا لا يمثل سيادة مصر ، بل يمثل سيادة الدولة الحامية ، ومن ثم كان تعيينه بهذه الطريقة اهدارا للاستقلال وامتهانا لكرامة الأمة والعرش والبلاد جميعا .

تأليف وزارة حسين رشدى باشا

فى غداة اليوم الذى أعلنت فيه الحماية ، وفى نفس اليوم الذى خلع فيه الخديو عباس الثانى وولى السلطان حسين كامل (١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤) ، تألفت وزارة حسين رشدى باشا ، التى كانت تتولى الحكم من قبل ، وبقي الوزراء فى الوزارة الجديدة ، مع تعديل يسير فى مناصبهم ، وتغيير خطير فى نظام الحكم ، اذ صارت البلاد وحكومتها تحت الحماية البريطانية ، وألغيت وزارة الخارجية تبعا لنظام الحماية ، وتم تأليف الوزارة بموجب كتاب أرسله السلطان حسين كامل الى حسين رشدى بتكليفه تأليف الوزارة ، وجواب رشدى باشا بقبول هذه المهمة ، ثم صدر المرسوم السلطانى بتأليفها ، وقد تم ذلك كله يوم ١٩ ديسمبر .

ومن المؤلم حقا أن يحدث هذا الانقلاب الخطير ، وتعلن الحماية على البلاد ، ويهدن استقلالها ، ولا يبدو من مصر الرسمية ، ولا من الجمعية التشريعية التى كانت لها بموجب القانون النظامى القديم صفة النيابة عن الأمة ، أى احتجاج على هذا الاعتداء الهائل ، بل تبقى الوزارة قائمة تقرر الحماية ، ولا يستقيل وزير ، ولا موظف كبير ، احتجاجا على هذا الانقلاب الخطير ، وكذلك بقيت الجمعية التشريعية ساكنة صامتة ، كان لم يحدث حدث فى البلاد !! بل ان وكيلها المنتخب المرحوم سعد باشا زغلول كان فى مقدمة المحتفين بالسير (هنرى مكماهون) أول مندوب سام بريطانى عين فى ظل الحماية ، اذ استقبله على محطة العاصمة ساعة مجيئه (يوم ٩ يناير سنة ١٩١٥) ،

وقال عنه على مسمع من المستقبلين : « ان دلائل الخير بادية على وجهه » ، وامل ان يجزل الله لمصر الخير على يده (١) .

وانا موردون هنا الوثائق الرسمية التي تألفت بمقتضاها وزارة رشدي باشا ، وهي وزارته الثانية :

كتاب السلطان حسين كامل الى حسين رشدي باشا

« عزيزي رشدي باشا : ان الحوادث السياسية التي وقعت في هذه الايام ادت الى بسط بريطانيا العظمى حمايتها على مصر ، والى خلو الأريكة الخديوية ، وبهذه المناسبة ارسلت الحكومة البريطانية الينا رسالة نبعت بصورتها اليكم ، لنشرها على الأمة المصرية ، موجهة فيها نداءها الى ما انطوى عليه ، فؤادنا من عواطف الاخلاص نحو بلادنا لكي نرتقى عرش الخديوية المصرية بلقب « السلطان » ، وستكون السلطنة وراثية في بيت محمد على طبقا لنظام يقرر فيما بعد .

« وقد كان لنا بعد أن وقفنا حياتنا كلها الى اليوم على خدمة بلادنا ان يكون الاخلاص الى الراحة من عناء الأعمال مطمح أنظارنا ، الا أننا بالنظر الى المركز الدقيق الذي صارت اليه البلاد بسبب الحوادث الحالية قد رأينا مع ذلك انه يتحتم علينا القيام بهذا العبء الجسيم وان نستمر على خطتنا الماضية ، فنجعل كل ما فينا من حول وقوة وقفنا على خدمة الوطن العزيز : هذا هو الواجب المفروض علينا لمصر ولجندنا المجيد محمد على الكبير الذي نعمل على تخليد الملك في سلالته .

« وبما فطرنا عليه من الاهتمام بمصالح القطر سنوجه عنايتنا على الدوام الى تأييد السعادة الحسية والمعنوية لجميع أهاليه ، مواصلين خطة الإصلاحات التي بديء العمل فيها ، لذلك ستكون هممة حكومتنا منصرفة الى تعميم التعليم واتقانه بجميع درجاته ، والى نشر العدل وتنظيم القضاء بما يلائم أحوال القطر في هذا العصر ، وسيكون من أكبر ما تعنى به توطيد أركان الراحة والأمن العام بين جميع السكان ، وترقية الشؤون الاقتصادية في البلاد .

« أما الهيئات النيابية في القطر فسيكون من اقصى امانينا ان نزيد اشتراك المحكومين في حكومة البلاد زيادة متوالية .

« ونحن على ثقة باننا في سبيل تحقيق هذا المنهاج سنجد لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية خير انعطاف في تأييدنا ، واننا لموقنون بان تحديد مركز الحكومة البريطانية في مصر تحديدا واضحا بما يترتب عليه من ازالة كل سبب لسوء التفاهم يكون من شأنه تسهيل تعاون جميع العناصر السياسية بالقطر لتوجيه مساعيها معا الى غاية واحدة ، واننا لنعتمد على اخلاص جميع رعايانا لتعاضيدنا في العمل الذي امامنا . ولوثوقنا بكمال خبرتكم وبما تحليلتم به من الصفات العالية ، واعتمادا على وطنيتكم ، نطلب منكم مؤازرتنا في المهمة التي أخذناها على عاتقنا ، وندعوكم ببناء على ذلك الى تولى رئاسة مجلس وزرائنا والى تأليف وزارة تختارون اعضاءها لمعاونتكم وتعرضون اسماءهم على تصديقنا العالي : ونسال الحق جلت قدرته ان يبارك لنا جميعا فيما نبتيه من نفع الوطن وبنيه » .

١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ .

« حسين كامل »

(١) المقطم عدد ١١ يناير سنة ١٩١٥ .

جواب رشدي باشا

« مولاي : اقدم لخدمة عظمتكم السلطانية مزيد الشكر على ما أوليتموني من الشرف السامي ، اذ تفضلتم على بأمركم الكريم الذي فوضتم به الى تأليف هيئة الوزارة .

« نعم انني كنت وكيلاً عن ولي الامر السابق ، ولكنني مصري قبل كل شيء ، وبصفتي مصرياً قد رأيت من المفروض على أن أجتهد تحت رعايتكم السلطانية في أن أكون نافعا لبلادي ، فتغلّبت مصلحة الوطن السامية التي كانت رائدي في كل أعماله على جميع ما عداها من الاعتبارات الشخصية ، لهذا فاني أقبل المهمة التي تفضلت عظمتكم السلطانية بتفويضها الي ، ولما كان زملائي بالأمس الموجودون الآن بمصر مشربين بنفس هذه العواطف وهم لذلك مستعدون للاستمرار على معاونتهم لي ، فاني أشرف بأن أعرض على تصديق عظمتكم السلطانية وفق هذا المشروع المرسوم السلطاني بتشكيل هيئة الوزارة الجديدة وانني بكل احترام واجلال لعظمتكم السلطانية العبد الخاضع المطيع المخلص » (١)

تحريرا في ٢٠ صفر سنة ١٣٣٣ (١٩ ديسمبر ١٩١٤)

((حسين رشدي))

وقد صدر المرسوم السلطاني بتأليف الوزارة على النحو الآتي :

حسين رشدي باشا للرياسة والداخلية ، اسماعيل سري باشا للأشغال العمومية والحربية والبحرية . احمد حلمي باشا للزراعة . يوسف وهبة باشا للمالية . عدلي يكن باشا للمعارف . عبد الخالق ثروت باشا للحقانية . اسماعيل صدقي باشا للأوقاف .

مظاهر الاحتجاج

على هذا الانقلاب

من الواجب أن نعترف أن انقلاب سنة ١٩١٤ ، وإن كان قد قوبل من الشعب بالألم والدهشة ، إلا أنه لم يقابل الا باحتجاج يسير ضيق الألق ، محدود الأثر . ولعل بسط الأحكام العرفية البريطانية على البلاد لأول مرة في تاريخها الحديث ، كان له دخل في اثار الأمة جانب الصمت والوجوم ، وكبت الألم في النفوس . كما أن تدفق القوات المسلحة على البلاد كان ولا ريب أهم العوامل فيما عراها من ضعف واستسلام للقوة الفاشمة ، وهذا الأثر يحدث مثله في معظم البلدان التي تحتلها جيوش أجنبية .

ومن الوسائل التي اتخذتها الحكومة لتدعيم الانقلاب واجتذاب الخاصة اليه التعظيم من شأن الوزراء في ظل الحماية ، واحاطتهم بمختلف المزايا والمظاهر ، لكي يزدادوا تعلقاً بمناصبهم ، ويزداد الناس تهاوتا عليها ، فمن ذلك اختصاصهم باللقاب ميزتهم عن حملة الرتب والألقاب ، كتلقب الوزراء بأصحاب « المعالي » بعد أن كانوا أصحاب « سعادة » فقط ، وتلقب رئيس الوزراء بصاحب « دولة » ، بعد أن كان صاحب « عطفة » ، فهذه الألقاب من مخلفات عهد الحماية ، وقد نص الأمر

(١) مجموعة من القرارات والمنشورات سنة ١٩١٤ ، ص ٣٧٧ .

السلطانى الصادر فى ١٨ ابريل سنة ١٩١٥ أن يكون اقب « صاحب المعالى » للوزراء ورئيس الجمعية التشريعية والسردار ورئيس الديوان السلطانى وكبير أمناء السلطان . وأصحاب الوشاح الأكبر من نشان محمد على ، وحائزى رتبة الامتياز ، ولقب « حضرة صاحب السعادة » للفريق العسكرى وللحائزين لرتبة باشا ، و « صاحب السعادة » فقط للحائزين لرتبة اللواء العسكرية الخ .

وعمد السلطان حسين الى السخاء فى منح رتب الباشوية والبكوية لكثير من الأعيان والوجهاء والموظفين ، فكان لهذه الوسيلة أثرها فى كسر حدة السخط والمعارضة ، وأخذ الأعيان يتطلعون كمادتهم الى التحلى بهذه الرتب ، من طريق الاخلاص للسلطان وللنظام القائم ، فاجتذبت الحكومة بذلك ولاء طبقة الأعيان والمتقنين فى مختلف العواصم والمديريات ، وصار الانقلاب أمرا مألوفاً بين الفئة التى تمثل أقوى عناصر المجتمع فى البلاد .

والآن نذكر بعض مظاهر الاحتجاج على هذا الانقلاب .

احتجاج « الشعب » عن الظهور

احتجاجا على اعلان الحماية

كان معروفاً أن قرار الحماية سيصدر قبل اعلانه بمدة ، وكان محتما على الصحف أن تنشره عند صدوره ، فأعلن المرحوم أمين بك الرافعى رئيس تحرير جريدة (الشعب) فى عدد ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ أنه سيحتجب من ذلك اليوم ، وأنه سيعود بمشيئة الله الى الظهور ، وقد اتخذ رحمه الله هذا القرار على أثر مداولة قصيرة بينه وبين عبد الله بك طلعت مدير الجريدة وبينى ، فاتفق ثلاثتنا على وجوب وقف صدورها ، وكان الغرض من هذا الوقف أن لا ينشر فى « الشعب » اعلان الحماية المشؤم والبلاغات التى تستتبعها الحماية .

كان هذا الاحتجاج أول احتجاج من مصر على الحماية البريطانية ، وقد وقع فى الوقت الذى بلغت فيه صحيفة « الشعب » ذروتها من حيث الانتشار والرواج والمكانة الصحفية ، اذ كانت أوسع الجرائد انتشارا ، وكان الجمهور يتلقفها بلهف زائد ليتعرف منها أبناء الحرب العالمية ، ويتحسس فيها اتجاه الناحية الوطنية ، فكان إيقاف صدورها تضحية مالية كبيرة .

اضطهاد الوطنيين

تولت السلطة العرفية حكم البلاد فى خلال الحرب ، فكان أول عمل لها اضطهاد الحزب الوطنى ، ومطاردة رجائه ، فضبطت أوراقه ودفاتره ، وسجلاته ، وشتتت شمل أعضائه أو الذين اشتبهت بأنهم من أعضائه أو أنصاره ، واعتقلت الكثيرين منهم فى سجن الاستشفاء ، وفى معتقلات درب الجماميز ، وطرة ، والجيزة ، وسيدى بشر ، وسجن الحدره بالاسكندرية ، ونفت بعضهم الى مالطة وأوروبا ، فمن الذين أصابهم الاعتقال أحمد بك لطفى . على فهمى كامل بك . عبد الله بك طلعت . عبد اللطيف بك الصوفانى . وقد وضع تحت المراقبة فى دمنهور (. والأساندة عبد المقصود متولى . محمد زكى على . أحمد وفيق . أمين الرافعى . عبد الرحمن الرافعى . مصطفى الشوربجى . اسماعيل بك حافظ صهر محمد بك فريد . محمد قواد حمدي . ابراهيم رياض . الدكتور عبد الحليم متولى . الدكتور عبد الفتاح يوسف . أحمد افندى رمضان زيان . اليوزباشى حافظ محمود قبودان . اليوزباشى

أحمد حمودة . محمد أفندي الشافعي . مصطفى أفندي حمدي . يعقوب أفندي صبري . أحمد نبيه قبودان . اسماعيل أفندي حسين . الشيخ ابراهيم مروني الخ الخ

وممن نفوا الى اوروبا الدكتور نصر فريد بك . والى مالطة الدكتور عبد الغفار متولى . الأستاذ محمد عوض محمد . الأستاذ محمود ابراهيم الدسوقي . الأستاذ محمد عوض جبريل . حامد بى العلابلى . الدكتور حسن نور الدين . سلامة أفندي الخولى . الأستاذ على فهمى خليل . الأمير أفندي العطار . وغيرهم وغيرهم ، وقد لبثوا فى المعتقلات أو المنفى مددا طويلة ، ومنهم من لبث فى السجن أو المنفى الى ما بعد الهدنة سنة ١٩١٨ ، أما من أفرج عنهم فقد قيدت حريتهم ، ووضعوا تحت المراقبة .

مظاهرة طلبة الحقوق

يوم زيارة السلطان حسين

اعتزم السلطان حسين كامل زيارة معاهد العلم ، وزار بعضها ، وكان من مظاهره سخط الشباب على الحماية والانقلاب الذى استتبعه أنه لما جاء دور زيارته لمدرسة الحقوق اتفق معظم طلبتها على الامتناع عن الحضور فى اليوم المحدد لهذه الزيارة السلطانية (١٨ فبراير سنة ١٩١٥) ، وأنفذوا عزمهم ، وتغيبوا عن الحضور فى ذلك اليوم ، فلما جاء السلطان لوحظ فراغ كبير فى صفوف الطلبة ، فكان هذا الاضراب شبه مظاهرة صامتة ضد الحماية والانقلاب . وقد اهتمت الوزارة للأمر ، وأجرت تحقيقا عن تقع عليهم مسؤولية هذه المظاهرة ، وقررت توقيع العقوبات الآتية على من ثبتت ادانتهم ، وها هم اولاء نذكر لك اسماءهم فيما يلى . فلعل فى بيان هذه الاسماء ما يعطيك فكرة عن ناحية من حياة الشباب فى ذلك العصر ، وبخاصة لأن منهم من شغل فيما بعد مراكز ممتازة فى عالم القانون أو السياسة .

(اولا) فصل اربعة وخمسين طالبا . وهم :

أحمد مرسى بدر . محمد صبرى ابو علم . امين خليفة أبو زيد . أحمد أحمد عبد الله . السيد أحمد محمد ابراهيم . يوسف أحمد الجندى . أحمد اسماعيل فهمى . محمد فؤاد حمدي . عبد السلام يوسف . محمود محمود مرسى . عبد العظيم محمد الهادى رسلان . عبد العزيز ابراهيم عبده . محمود حسن درويش . محمد نصر الدين . محمد سامى . أحمد محمود محمد . سليم خيرى . محمود وهدان . محمد أمين صدقى . حافظ حسن عامر . عثمان فهمى . أحمد والى الجندى . خالد محمد مؤمن . محمد فريد كمال . (من طلبة السنة الرابعة قسم انجلىزى) .

محمد فهمى كراهه . أحمد لطفى . ابراهيم رياض . محمد السيد واكد . ابراهيم السيد . محمود سامى الزارع . عبد الله بهجت . اسماعيل محمود حمدي . عمر عمر . قايد زكى . عبد العزيز محمد السوسى . محمد حميد . عبد العال السيد (من طلبة السنة الثالثة قسم انجلىزى) .

محمد على صادق . صادق العجيزى . محمد خالد باشات . محمد مصطفى كمال الديب . أحمد عبد اللطيف . سليمان حافظ . محمد فكرى اباظة . على أحمد رضا . محمد أمين الشاهد . رياض الشريف . عبد اللطيف أحمد .

أحمد اسماعيل محمود . اسماعيل محمد دبوس . راتب حمزة . عبد الباقي
هشمان . محمد عباس رفعت . حسن يس (من السنة الثالثة قسم انجليزى أيضا)
(ثانيا) حرمان ثلاثة عشر طالبا امتحان آخر سنة ١٩١٥ وهم :

حسن مختار رسمى . حسن اسماعيل الهضيبي (من طلبة السنة الرابعة
قسم انجليزى) ابراهيم صبحى . عبد العظيم حسن الهراس . محمود سامى جنيبة
(من طلبة السنة الثالثة قسم انجليزى) احمد حسنى . محمد خليل . عباس
حلمى محمد . خليفة جمعة . على بدوى . محمد سليم . محرز احمد الحارتى .
عبد محرم (من طلبة السنة الثانية) .

(ثالثا) حرمان ثمانية عشر طالبا امتحان آخر السنة مع إيقاف التنفيذ وهم :

محمود على ناصر . محمد عزمى . محمد عبد الله عنان . محمد محمد محمود .
محمد كامل محمود . راجب محمد عبد الله دويدار . عبد الحميد محمد عمر
وشاحى . محمد أبو الوفا . مرسى فرحات . سليمان نجيب . محمود حلمى لهيطة .
أحمد عبد الباقي راضى . عباس حسن هرجه . محمد البغدادى أبو الوفا .
سيف النصر حسين حيدر . أنور على . عبد الفنى زيدان . محمد عمر دمرداش
(من طلبة السنة الأولى) .

وقد صدر فى مارس عفو سلطاني عن الطلبة المفصولين والمحرومين من الامتحان ،
واستثنى من هذا العفو سبعة عشر طالبا الذين أثبت التحقيق أنهم كانوا المحرضين
لزملائهم على التظاهر وهم : أحمد مرسى بدر . محمد صبرى أبو علم . محمود
وهذان . محمد فؤاد حمدي . عبد العزيز ابراهيم عبده . أحمد والى الجندى .
أحمد أحمد عبد الله . حافظ حسن عامر . أحمد لطفى . ابراهيم رياض . اسماعيل
محمود حمدي . محمد فهمى كرامة . صادق العجيزى . على أحمد رضا . رياض
الشريف . محمد أمين الشاهد . حسن يس .

وعفى فى السنة المكتبية التالية عن هؤلاء السبعة عشر طالبا وعادوا الى المدرسة

الاعتداء على السلطان حسين كامل

تجاوزا سخط الشعب على الحماية الى السخط على المغفور له السلطان حسين
الذى ارتضى هذا النظام .

وفى رأينا أنه وان كان قد أخطأ بلا ريب فى قبول عرش مصر فى ظل الحماية
الأجنبية ، وقبل الحماية فعلا ، الا أنه كان يعتقد أنه ينقذ بهذا القبول عرش محمد
على ، ويحفظه لاسرته ، ولقد ذاعت الاشاعات فى ذلك الحين أن الانجليز ربما أجلسوا
على عرش مصر أميرا من أمراء الهند .

ولقد كان من مظاهر هذا السخط أن اعتدى عليه مرتين ، الأولى بالقاهرة يوم
الخميس ٨ ابريل سنة ١٩١٥ ، إذ أطلق عليه شاب يدعى محمد خليل تاجر خردوات
من المنصورة عيارا ناريا حين مرور موكبه بشوارع عابدين ، فأخطاه وأصاب العربية
التي كانت تقله ، ولم يحدث بها سوى ثقب فى جلدها ، وقبض على الجانى وحوكم
أمام مجلس عسكري بريطاني ، وحكم عليه بالاعدام شنقا ، ونفذ فيه الحكم يوم
٢٤ ابريل سنة ١٩١٥ .

وبعد مرور شهرين على هذا الحادث وقع اعتداء آخر لا يقل شططا ونكرا عن

الاعتداء الأول ، ففي يوم الجمعة ٩ يولييه سنة ١٩١٥ بينما كان السلطان سائرا بموكبه بالاسكندرية قبيل ظهر ذلك اليوم من قصر رأس التين الى مسجد سيدى عبد الرحمن بن هرمز لأداء فريضة الجمعة ، القيت عليه قنبلة من نافذة أحد المنازل المطلة على شارع رأس التين فسقطت القنبلة على ظهر جواد من جوادى المركبة السلطانية ، ثم تدرجت على الأرض ولم تنفجر ، وقد استغرق التحقيق في هذه الحادثة زمنا طويلا لموضوعها وصعوبة الكشف عن المتآمرين فيها ، وأسفر عن اتهام تسعة من الشبان بتسدير الحادث وهم : محمد نجيب الهلباوى . محمد شمس الدين . محمد فريد . محمود عنایت . شفيق منصور . أحمد سابق . عبد الفتاح يوسف . عبد الله حسن . على صادق . ثم استقر رأى النيابة على ادانة اثنين منهم وهما محمد نجيب الهلباوى ومحمد شمس الدين ، وحوكما أمام مجلس عسكري بريطاني ، فحكم عليهما بالاعدام شنقا ، وصدق القائد العام للقوات البريطانية (١) على الحكم ، ولكن السلطان حسين طلب تخفيفه ، فأبدله القائد العام بالاشغال الشاقة المؤبدة .

ويدخل في هذا السباق حادث الاعتداء على ابراهيم فتحى باشا وزير الأوقاف (٢) ، ففي مساء ٤ سبتمبر سنة ١٩١٥ ، بينما كان واقفا على رصيف محطة القاهرة مزعما السفر بقطار الوجه القبلى اعتدى عليه شاب يدعى صالح عبد اللطيف ، وهو موظف بوزارة المالية ، بأن طعنه بخنجر ثلاث طعنات جرحه جروحا بليغة في كتفه ، ولكنه شفى منها بعد حين ، وحوكم الجانى أمام مجلس عسكري بريطاني ، وحكم عليه بالاعدام شنقا ، ونفذ فيه الحكم يوم ٣ أكتوبر ١٩١٥ .

تعطيل الجمعية التشريعية

كانت الجمعية التشريعية هى الهيئة شبه النيابية القائمة في ذلك العهد ، وقد انتهى الفصل التشريعى الأول (الوحيد) لها في شهر يونيه سنة ١٩١٤ ، قبيل نشوب الحرب ، فلما شبت الحرب رات السياسة البريطانية تعطيل اجتماعها ، تفاديا من أن تصدر قرارات قد يكون فيها معنى الاحتجاج على الانقلاب .

فصدر أمر عال في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ بتأجيل ابتداء دور الانعقاد الثانى الذى كان محدد له أول نوفمبر سنة ١٩١٤ الى أول يناير سنة ١٩١٥ ، وورد في ديباجة الأمر بيان السبب الذى دعا الى هذا التأجيل وهو « نظرا للظروف الحالية التى من شأنها أن توقف وضع منهاج خاص للاصلاحات التشريعية ، فضلا عن أن تلك الظروف قد تضطر السلطة التنفيذية في كل حين الى اتخاذ تدابير استثنائية ومستعجلة » .

وفي ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ صدر مرسوم بتأجيل دور الانعقاد الى فبراير سنة ١٩١٥ ، ثم صدر مرسوم آخر بتأجيله الى ١٥ ابريل ، ثم الى أول نوفمبر سنة ١٩١٥ ، ثم اجلت الى اجل غير مسمى بموجب المرسوم الصادر في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٥ ، ولم تدع بعد ذلك الى الاجتماع ، وظلت البلاد محرومة أية هيئة نيابية او شبه نيابية عشرة اعوام كاملة حتى اعلن الدستور سنة ١٩٢٣ .

(١) هو الجنرال السير ارشبلد مري الذى خلف الجنرال مكسويل في قيادة الجيوش البريطانية في مصر منذ اوائل سنة ١٩١٦ ، وبقي يتولى هذه القيادة الى ان خلفه الجنرال اللنبى في يونيه سنة ١٩١٧

(٢) كان وزيرا للأوقاف منذ ٢٠ مايو سنة ١٩١٥ بدلا من اسماعيل صدقى باشا المستقيل

تدفق الجنود البريطانية على مصر

كثرت تدفق الجنود من مختلف أنحاء الامبراطورية البريطانية على مصر ، حيث اتخذت قاعدة حربية عامة للحلفاء في الشرق الأوسط ، وقد أفاد الحلفاء وبخاصة انجلترا من هذا الموقف فوائد حربية وسياسية هامة كان لها أثرها في فوزهم ، فكانت مصر مركزا للدعائم السياسية في سوريا وجزيرة العرب طيلة مدة الحرب ، كما كانت لهم قاعدة لحملة الدردنيل ولحملة العراق ، ثم حملة فلسطين وسوريا التي أدت الى النصر النهائي لانجلترا وحلفائها في الشرق .

وقد صدرت من كثير من هؤلاء الجنود تصرفات منكرة في القاهرة والاسكندرية ، وفي مختلف البنادر والثغور والقرى التي حلوا بها ، فوقمت منهم الاعتداءات الكثيرة على الناس في أموالهم وأرزاقهم ، بله الاعتداء عليهم بالضرب والقتل ، مما كان له اثر عميق في كراهية الناس للاحتلال ثم الحماية .

الحملة التركية على قناة السويس

زحفت حملة تركيا على حدود مصر من ناحية العريش واجتازت شبه جزيرة سيناء ، وتبين من تطور الحوادث ان الترك لم يكونوا يقصدون غزو مصر ، بل كانوا يرمون باتفاقهم مع الألمان الى مناوشة البريطانيين ليحجزوا أكبر عدد من الجنود في مصر ويخففوا الضغط عليهم في الميادين الأخرى .

واقعة طوسون

٣ فبراير سنة ١٩١٥

وفي ليلة ٢ - ٣ فبراير سنة ١٩١٥ حاول الترك اجتياز القناة من محطة طوسون ، فصدتهم الجيش البريطاني بمعاونة كتيبة من الجيش المصري برئاسة الملازم الأول احمد أفندي حلمي الذي كان يقود على الضفة الغربية للقناة البطارية الطوبجية المصرية الخامسة ، وقد مد الترك جسرا خفيفا منصوبا على زوارق من الألومنيوم لعبور القناة عليه ، ولما أتموا تركيبه وبدءوا فعلا بالسير عليه لعبروا القناة فاجأهم الملازم الأول بنيران المدفعية ، فأحبط محاولتهم ، وقتل هو في المعركة ، وعرفت هذه الواقعة بواقعة طوسون .

وقد كان اشتراك الجيش المصري في هذه الحرب التي كانت ترمى (من الناحية البريطانية) الى تأييد الحماية على مصر ، أول تقص للعهد الجديد الذي أعلنته انجلترا ، وهي أن لا تحمل مصر شيئا من أعباء هذه الحرب ، ولعلك لاحظت في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ (ص ١٤) - وكان صدوره باتفاق الوكالة البريطانية بل باعازها - ان وجود الجيش البريطاني في مصر هو الذي جعل مصر عرضة لهجوم أعداء انجلترا ، فهذا الهجوم لم يكن موجها ضد مصر ، بل ضد وجود الانجليز فيها ، ولذلك كان منطقيا ما أعلنه الجنرال مكسويل في منشور ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ (ص ١٧) من تعهد انجلترا بأن تأخذ على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب ، ولا تطلب من الشعب المصري سوى الامتناع عن أعمال عدائية ضدها ، لأنه لا يمكن أن يطلب من الشعب اشتراكه في أعباء حرب كان مقصودا منها تثبيت الاحتلال والحماية عليه .

واقعة الرمانة

٤ أغسطس سنة ١٩١٦

وفي أغسطس سنة ١٩١٦ حاول الترك مهاجمة سيناء مرة ثانية ، وكان عددهم نحو ثمانية عشر ألف مقاتل ، فهاجموا في منتصف ليلة ٤ من هذا الشهر المواقع الحربية بين قطية والرمانة في معركة فاصلة عرفت بواقعة الرمانة (اوروماني) ، ولكنهم منوا بهزيمة كبيرة ، وارتدوا عن ميدان القتال ، وبلغت خسائرهم هذا اليوم والأيام التالية نحو خمسة آلاف مقاتل ، منهم ٣٣٠٠ أسير ، ولم يفكروا بعد هذه الواقعة في استئناف الهجوم على قناة السويس ، ثم لم يلبثوا أن انسحبوا من شبه جزيرة سيناء ، وأخلوا رفح والعريش .

وكان لفرقة العمال المصريين الفضل الأكبر في إحراز النصر في هذه المعركة ، فهي التي عبت الطرق على مسافة الـ ١٠٠ أميال في سيناء ، ورصفها بالمكدام ، وجعلتها صالحة لسير السيارات المدرعة وأنواع المركبات كافة ، ومدت خطوط السكك الحديدية في هذه الصحراء القاحلة ، وحفرت الآبار في كل مكان ، وأوصلت المياه العذبة إلى كل نقطة ، وشادت الحصون والاستحكامات ، وحفرت الخنادق ، ونظمتها بمهارة كبيرة ، ومدت أنابيب المياه وطمرتها تحت الرمال صيانة لها ، ونقلت أدوات التليفون والتلغراف ، ونصبتها في أماكن معينة ، ونقلت المهمات والذخائر إلى مسافات شاسعة في أرض وعرة يصعب فيها السير لولا هذه الأعمال الباهرة التي كانت أساس الانتصارات العسكرية في هذه المنطقة .

حملة السنوسي على حدود مصر الغربية

وأعد السنوسي الكبير (السيد أحمد الشريف السنوسي) باتفاقه مع الترك حملة على مصر من حدودها الغربية ، وأنفذ هذه الحملة في نوفمبر سنة ١٩١٥ ، وانسحبت حاميتا « السليم » و « سيدى برانى » ودخلهما السنوسيون ، واعتصم الانجليز في « مرسى مطروح » واتخذوها مقرا لقيادتهم ، ودارت معارك عنيفة حولها في أواخر سنة ١٩١٥ وأوائل سنة ١٩١٦ انتهت بارتداد السنوسيين ، وزحفت قوات سنوسية أخرى جنوبا ، واحتلت سيوه والواحات البحرية والقارارة والداخلية ، ثم زحف الجيش الانجليزى من مرسى مطروح تؤيده السيارات المدرعة واشتبك والسنوسيين يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩١٦ في معركة (اجاجية) الواقعة في الجنوب الشرقى من سيدى برانى ، وعلى مسيرة خمسة عشر ميلا منها ، وانتهت باسترداد سيدى برانى .

وفي مارس سنة ١٩١٦ استرد الجيش المصرى الانجليزى مدينة السليم ، وفي أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩١٦ استرد الواحات الداخلة والبحرية والفرافرة ، وفي فبراير سنة ١٩١٧ استرد واحة سيوة ، وانتهت حملة السنوسي بالاختراق والهزيمة .

في السودان

وبدخل في هذا السباق أن على بن دينار سلطان دارفور شق عصا الطاعة على حكومة السودان في سنة ١٩١٦ ، فانفلتت إليه حملة من الجيش المصرى ، اجتازت حدود دارفور في أبريل من تلك السنة ، فاحتلت الآبار الهامة ، وبذلك اضطرت جيش على دينار إلى البقاء في الفاشر ، وسدت في وجهه الطرق الرئيسية المؤدية إلى حدود

بلاده ، وزحفت الحملة على الفاشر عاصمة دارفور ، واشتبكت مع جيش ابن دينار في معركة فاصلة يوم ٢٢ مايو سنة ١٩١٦ انتهت بهزيمته وفراره الى جبل مرة واحتلال الفاشر وخلق على ابن دينار ، وأرسل السلطان حسين كامل الى حاكم السودان العام يهنئه ويهنئ الجيش المصرى بهذا النصر الباهر ، وأرسل اليه الملك جورج الخامس برقية تهنئة قال فيها : « تناولت بمزيد الارتياح الأنباء السارة عن احتلال جنود الجيش المصرى الفاشر عاصمة دارفور بقيادة اللفتنت كولونل كلى ، فأهنئ جميع صفوف الجيش على نجاح حركاتهم رغم المصاعب والمشقات التى حالت فى سبيلهم » وأشار حاكم السودان العام الى فضل الجيش المصرى فى هذه الحملة فى خطبة له ألقاها بنادى الضباط المصريين يوم احتفالهم برأس السنة الهجرية (١٣٣٥ - ١٩١٦) اذ قال : « انى بمزيد الفخر والاعجاب أذكر الخدمة العظيمة التى قام بها الجيش المصرى وضباطه البواسل فى دارفور ، فانها ستبقى مسطورة بأحرف من الذهب فى تاريخ الجيش المصرى ، مما يحملنى ويحمل كل واحد منكم أن يتيه عجا وسرورا عند ذكر هذه الحملة المدهشة ، فقد تغلب جيش الحكومة بمنتهى الصبر على الصعاب العظيمة ، التى كانت تعترضه من رمل وقلة مياه وصعوبات أخرى جبلية ، لكن الجيش الباسل تغلب على كل هذه الصعاب بصبره العجيب وشجاعته المشهورة ، ثم ضرب العدو فى عقر داره ضربة قاضية ، ومما يذكر بمزيد السرور أن خسائر جيشنا المظفر كانت دون الطفيف ولا يعتد بها ، وهذا من فضل الله سبحانه وتعالى » وقد أدركت على ابن دينار قوة من الجيش المصرى فى معقله بين جبل مره ودارسلا على حدود دارفور غربا فى نوفمبر سنة ١٩١٦ ، فهزمته وقتل فى المعركة واستسلم بقية الثوار .

حشد السلطة العسكرية للعمال

وجمع الدواب والمؤن

أخذت السلطة العسكرية منذ بداية الحرب تجمع ما تستطيع من العمال والفلاحين بطريق الاكراه لارسالهم الى مختلف النواحي فى شبه جزيرة سيناء او فى العراق وفلسطين والدردييل وفرنسا للعمل فى ما تحتاج اليه الجيوش .

وكان ظاهر الدعوة جمع هؤلاء العمال بطريق الاختيار والتطوع ، ولذلك سمو « متطوعين » ، ولكن الحقيقة أنهم كانوا مكرهين ، يؤخذون بطريق التجنيد ، ووضعت الحكومة المصرية سلطتها وموظفيها رهن أوامر السلطة العسكرية البريطانية ، فكان الحكام الاداريون ، من المديرين الى عمد البلاد وخفرائها يقومون بعملية جمع الرجال قسرا وتجنيدهم فى هذه الأعمال ، واغتنم كثير من العمدة هذه الفرصة لسوق خصومهم الى هذا التجنيد الذى كان بمثابة النفى والاستهداف للأخطار ، وكان كثير منهم أيضا يتخذون الدعوة الى هذا « التطوع » وسيلة للرشوة يبتزونها من الأهلىن لاعفائهم من هذا التجنيد ، واشترك فى الرشوة مع الأسف كثير من الحكام الاداريين .

وبلغ عدد العمال والفلاحين والهجاة المصريين الذين أخذوا من مصر بهذه الوسيلة حتى نهاية تلك الحرب نيفا ومليون عامل (١) ، مات كثير منهم ، وكانوا عونا كبيرا لانجلترا فى ادراكها النصر ، وفى ذلك يقول اللورد ملتر فى تقريره الذى سيرد الكلام عنه : « ان الشعب المصرى تحمل التكاليف والقيود التى اقتضتها تلك الحرب

(١) ١٧٠٠٠٠٠٠ سوا (فرقة العمال والجمالة) ، وقد اوجب استبقاء هذا الجيش بهذا العدد استخدام نحو مليون ونصف مليون رجل .

بالصبر والرضا ، وان الخدمات التي أداها الفيلق المصرى للعمال لا تقوم بثمن ، ولم يكن عنها غنى للحملة على فلسطين .

واستولت السلطة العسكرية على الدواب اللازمة لها ، فلم تبقى على جمل أو حمار صالح للعمل الا استولت عليه بأبخس الأثمان ، وكذلك فعلت فيما لزمها من الحبوب والمؤن وعلف المواشى ، فانها أخذت ما أرادت منها بأسعار بخس حددها قسم مراقبة التموين ، حتى لم يجد الناس ما يلزمهم لقوتهم الضرورى وعلف مواشيهم ، وكذلك استولت على معظم الأشجار الخشبية لتنتفع بأخشابها .

هذا الى أن مصر قد اضطرت الى انقاص مساحة الأراضى المنزوعة قطنا لزيادة مساحة الأراضى المنتجة للحبوب ، وذلك لتموين الجيوش المتدفقة على مصر أو في ميادين القتال .

وجملة القول أن جميع موارد مصر من الرجال والمهمات والمؤن والمواشى والحاصلات الزراعية والصناعية ، كانت تحت تصرف السلطة العسكرية البريطانية ، وصارت الحكومة بجميع فروعها تعمل بلا انقطاع لتقديم كل المساعدات اللازمة للجيوش البريطانية ، حتى أن بعض المصالح خصصت نفسها لهذا العمل مهمة شؤون وظيفتها الأصلية ، وأرهقت السكك الحديدية بحركات النقل الحربى ، وتلف بذلك عدد كبير من القاطرات والعربات والمهمات .

جمع الرديف

لم تكف السلطة العسكرية بجمع العمال والمؤن والدواب ، بل طلبت الرديف من الجيش المصرى لتستخدمه فى الأعمال الحربية ، وذلك على أثر هزيمة الحلفاء فى ميدان الدردنيل ، ففى ٢٠ يناير سنة ١٩١٦ أصدر اسماعيل سرى باشا وزير الحربية قرارا بناء على ترخيص مجلس الوزراء بطلب جميع الرجال الموجودين بالرديف للخدمة العسكرية ما عدا المستخدمين منهم بمصالح الحكومة ، وظاهر من مذكرة وزير الحربية الى مجلس الوزراء بشأن هذا القرار أن الباعث له هو الاستجابة لطلب قائد الجيش البريطانى بمصر ، إذ « كان هذا الجيش يعمل فى تنظيم فروع للتسهيلات اللازمة للدفاع عن قنال السويس ، وأن تنظيم هذه التسهيلات تجعله فى حاجة الى طائفة من العمال المتعودين على النظام العسكرى كالذين يمكن الحصول عليهم من أفراد رديف الجيش » وبلغ عدد من جمعوا من الرديف تنفيذا لهذا القرار نحو ١٢٠٠٠ مجند .

مظاهرة اعرديف امام سراى عابدين

جمع الرديف قسرا من كل ناحية ، فوقع تدمير شديد بين أفرادهم ، لسوء معاملتهم ، ورداءة الغذاء الذى كان يعطى لهم .

وحدثت مظاهرة منهم امام سراى عابدين يوم ٢٩ يناير سنة ١٩١٦ ، إذ اجتمع المجندون منهم بثكنات عين شمس ، وساروا فى شكل مظاهرة الى ميدان عابدين ، وهناك ضجوا بالشكوى من سوء معاملتهم ، فاستدعى رئيس الوزراء على عجل الى السراى ، فحضر ولما علم بتفاقم المظاهرة استدعى مندوبين عن الرديف ، ووعدهم بأن تنظر الحكومة فى شكواهم ، على أن يعودوا الى ثكناتهم ، فعادوا .

وتجددت المظاهرة فى اليوم التالى ، وجاءوا الى ميدان عابدين وكانت الحكومة

قد اتخذت احتياطات عسكرية لمنع اجتماعهم ، فوقع تصادم بينهم وبين رجال البوليس الراكب ، وحدث هرج ومرج ، وأصيب بعض رجال الرديف بجروح بالغة ، وصارت هذه المظاهرة حديث الناس في مجالسهم ، وكان لها صدى بعيد في النفوس .

الجفاء بين السلطان حسين

والمندوب السامي البريطاني

كان السلطان حسين كامل في بداية عهده بالعرش على وفاق تام مع دار الحماية والمستشارين البريطانيين في الحكومة المصرية ، على أنه لم يلبث ان بدت منه في أحاديثه ملاحظات على بعض تصرفات الموظفين الانجليز ، وانتقادات بلغت حد الطعن في السياسة البريطانية ، وتناول في انتقاداته السير هنري مكماهون

Sir Henry Mac-Mahon

المندوب السامي البريطاني ، فوقع الجفاء بينهما ، وكان كبار الموظفين البريطانيين يعززون هذا التطور في نفسية السلطان حسين الى ان شخصية المندوب السامي ليست من القوة بحيث يحسب لها حسابا كبيرا ، وكانوا يلاحظون في أحاديثهم الخاصة ان السير مكماهون ليس على المام تام بدقائق الأحوال في مصر ، ولم يسبق له العمل فيها قبل ان يشغل منصبه ، فلم يكن من هذه الناحية على غرار اللورد كرومر أو السير الدون جورست أو اللورد كتشنر ، الذين لم يعينوا في منصب المعتمد البريطاني الا بعد ان سبق لهم العمل في مصر من قبل ، ولم يشذ عن هذه القاعدة سوى السير مكماهون ، وقيل ان اللورد كتشنر هو الذي اختاره بعد نشوب الحرب العامة وعلان الحماية ، على ان يشغل هذا المنصب مؤقتا ويعود اليه كتشنر بعد انتهاء عمله في وزارة الحربية (انظر ص ١٦) فلما وقع الجفاء بين السلطان حسين والسير مكماهون فكرت الحكومة البريطانية في ان تستبدل به مندوبا ساميا سبق له العمل في مصر والوقوف التام على أحوالها ، فلعله بذلك يكون أقدر منه على تدعيم الانقلاب وامتلاك زمام الحكومة .

تعيين السير رجنلد ونجت

مندوبا ساميا لبريطانيا في مصر

ففي نوفمبر سنة ١٩١٦ عينت الحكومة البريطانية السير رجنلد ونجت باشا سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام مندوبا ساميا لبريطانيا في مصر ، بدلا من السير مكماهون : وكانت ونجت باشا في الخرطوم حين أعلن هذا النبأ ، فجاء مصر في أواخر ديسمبر ليشتغل منصبه ، وقد أحيط مجيئه بمظاهر العظمة والنفخامة ، وكان له من سابق صلته بضباط الجيش المصري ، وعلاقته بكبار الحكام ، واستناده الى الحماية والاحلال ، ما جعله يفرض شخصيته ونفوذه على الحكومة والسراى ، ويتملك زمام الموقف ، فكان اليه الأمر والنهى في شؤون الحكومة عامة ، دون معارض أو رقيب ، وأخذ يزور الوزارات والمصالح زيارة الحاكم بأمره في البلاد ، وفي عهده وقعت مقدمات ثورة ١٩١٩ كما سيجيء بيانه .

وقد أبقى السير ونجت لنفسه الاشراف على الجيش المصري وحكومة السودان بعد تعيينه مندوبا ساميا لانجلترا في مصر ، وعين السير لى ستاك باشا نائبا للسردار ونائبا لحاكم السودان العام الى أن صدر مرسوم بتقليده هذا المنصب نهائيا في ٩ مايو سنة ١٩١٩ ، وجعل تعيينه سردارا اعتبارا من أول ابريل سنة ١٩١٩ .

وفاة السلطان حسين كامل

٩ أكتوبر سنة ١٩١٧

في أوائل شهر أكتوبر سنة ١٩١٧ اشتد المرض بالسلطان حسين كامل وكزم الفراش ، ويئس الأطباء من شفائه ، وأخذت الملة تلج عليه ، حتى وافاه الأجل المحتوم يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ (٢٢ ذى الحجة سنة ١٣٣٥) ، وشيعت جنازته في احتفال مهيب حيث نقل جثمانه من قصر عابدين الى مدافن الأسرة المالكة في مسجد الرفاعي .

اعتذار الأمير كمال الدين حسين

عن عدم قبول العرش

وكان السلطان حسين قد عرض قبل وفاته على نجله الوحيد الأمير كمال الدين حسين عرش مصر ، ليخلفه عليه من بعده ، ولم يكن قد تقرر نظام لوراثة العرش تحت الحماية ، ولكن الأمير تنحى عن القبول ، وأرسل الى والده كتابا في ٨ أكتوبر سنة ١٩١٨ قبل وفاته بيوم واحد يعتذر فيه عن عدم قبول وراثة العرش ، قال :

« يا صاحب العظمة السلطانية

« ذكرتموني عظمتمكم بما انفقتم عليه مع الحكومة البريطانية الحامية وقت ارتقاء عظمتكم عرش السلطنة المصرية من تأجيل وضع نظام وراثة العرش السلطاني الى ما بعد بحثه ، وقد تفضلتم عظمتمكم فأعربتم عن رغبتكم في أن تكون وراثة عرش السلطنة المصرية منحصرة في الأكبر من الأبناء ، ثم بعده لأكبر أبنائه ، وهكذا على هذا الترتيب .

« واني لأذكر لعظمتكم هذه المنة الكبرى لما في هذه الرغبة من التشريف لي ، على اني مع اخلاصي التام لشخصكم الكريم وحكمكم الجليل ، مقتنع كل الاقتناع بأن بقاءى على حالتي الآن يمكنني من خدمة بلادى بأكثر مما يمكن أن أخدمها به في حالة اخرى ، لذلك أرجو من حسن تعاطفكم أن تأذنوا لي أن أتنازل عن كل حق أو صفة أو دعوى كان من الممكن لي أن أتمسك به في ارث عرش السلطنة المصرية بصفتي ابنكم الوحيد ، واني بهذه الصفة أقرر الآن بتنازلي عن جميع ذلك ، واني لا أزال لعظمتكم السلطانية النجل المخلص والعبد الكثير الاحترام »

« كمال الدين حسين »

القاهرة في ٨ أكتوبر سنة ١٩١٧

ارتقاء السلطان (الملك) أحمد فؤاد عرش مصر

٩ أكتوبر ١٩١٧

بعد أن اعتذر الأمير كمال الدين حسين ، ارتقى السلطان (الملك) أحمد فؤاد عرش مصر يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ ، وأرسل اليه السير رجنلدونجت المندوب السامي البريطاني تبليفا من الحكومة الانجليزية في هذا الصدد ، هذا تعريبه (١) :

« يا صاحب العظمة السلطانية .

« بامر جناب وزير الخارجية لحكومة صاحب الجلالة البريطانية أتشرف بأن

(١) الوقائع المصرية عدد ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧

أعرب لعظمتكم عن فائق الأسف الذى شمل حكومة جلالة الملك حينما وصل الى علمها نعى المغفور له صاحب العظمة السلطان حسين كامل الذى اكبرت الامة المصرية جميعها اخلاصه لكل ما فيه خيرها اخلاصا لا يعتريه فتور ، وقدرته حق قدره ، فكانت وفاته لديها كارثة وطنية ، واننى أتشرف بإبلاغ عظمتكم السلطانية انعطاف حكومة جلالة الملك لما أصاب شخصكم الكريم من دواعى الحداد ، هذا واننى مكلف فى الوقت نفسه بأن احيط علم عظمتكم أنه لما كان نظام الوراثة على عرش السلطنة المصرية لم يوضع للآن ، وكنتم عظمتكم بعد طبقة البنين الوارث المتعين طبقا لوراثة العرش ، فان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامى ، على أن يكون لورثتكم من بعدكم ، حسب النظام الورائى الذى سيوضع بالاتفاق بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبين عظمتكم .

« وان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تريد أن تجدد لعظمتكم بهذه المناسبة التأكيدات التى أعطتها لسلف عظمتكم عند ارتقائه العرش . وهى مقتنعة أن فى استطاعتها أن تعتمد ، فى العمل مع عظمتكم ، على تلك الصداقة التى كانت شعارا لحكم السلطان المرحوم ، وعادت ثمراتها على البلاد بازدياد الرفاهة والتقدم ذلك الأمر الذى له من المكانة فى نفس الحكومة البريطانية ما لا يقل منزلته لدى عظمتكم .

« وانى انتهز هذه الفرصة فأقدم لعظمتكم السلطانية أجل احتراماتى » .

القاهرة فى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ رجندل ونجت »

وقد بدا فى طريقة ولاية السلطان فؤاد العرش — كما بدا فى ولاية السلطان حسين كامل من قبل — مبلغ التدخل البريطانى فى أعظم المهام الداخلية شأننا ، اذ جعلت الحكومة البريطانية نفسها مصدر ولاية العرش ، بقولها فى هذه الوثيقة : « أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامى » ، وهذا تكرار ونوكيد لما انتحلته فى كتابها الى السلطان حسين كامل (ص ١٩) ، كنتيجة لاعلانها الحماية على مصر ، فلا غرو أن قابل الشعب هذا التدخل وأساليبه بالسخط والوجوم .

وقد تم الاحتفال بتنصيب السلطان فؤاد يوم ١١ أكتوبر سنة ١٩١٧ ، وانتقل فى موكبه من قصر البستان الى سراى عابدين ، حيث استقبل المهنئين .

تأليف وزارة حسين رشدى باشا الثالثة

اعتبرت وزارة حسين رشدى باشا منحلة بوفاة السلطان حسين كامل ، على أن السلطان فؤاد لم يشأ تغييرها ، وأقرها فى الحكم ، وعهد الى رشدى باشا تأليفها من جديد ، وأرسل اليه فى هذا الصدد الكتاب الآتى :

« عزيزى حسين رشدى باشا

« تعلم رعايانا أنه بسبب وفاة سلفنا وأخيها المحبوب المغفور له السلطان حسين الأول الذى اختطفته المنية قبل الاوان وملأت القلوب حزنا عليه ، قد تولبنا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية على أن يكون هذا العرش من بعدنا لورثتنا طبقا للنظام الورائى الذى سيوضع بالاتفاق بيننا وبينها .

« منذ ثلاث سنوات كانت حدود بلادنا يظهر أنها مهددة ، وكانت ثروتها الزراعية توشك ان تصاب في مصادرها ، ولقد لبي سلفنا رحمه الله نداء الواجب وتفانى في اخلاصه لمرافق بلاده ، فلم يتردد في تحمل اعباء السلطنة ، مع ما كان يحف بها من المصاعب . واعتمادا على ولاء رعاياه وعلى تأييد الحامية وقف نفسه مدة هذه السنوات الثلاث على تنفيذ المنهاج الذى اختطه في الرسوم الصادر منه الى دولتكم عند ارتقائه عرش السلطنة ، وقد صار وضع اسس تعميم التعليم وبحث موارد ثروة القطر والشروع في الوسائل التمهيدية التى من شأنها احلال مصر في مكانة الكرامة اللائقة بها في العالم الذى سيستجد على اثر انعقاد الصلح .

« ونحن اليوم ننشد ذلك الولاء نفسه من رعايانا ، في ظروف هي اكثر يمنا وتوفيقا ، فقد زالت الاخطار التى كان يظهر انها تهدد بلادنا ، وعادت ثروة القطر الى ما كانت عليه وبقي علينا ان نخصص انفسنا بالاشتراك مع نواب الامة اشتراكا يزداد على الدوام لاتمام تنفيذ ذلك المنهاج الذى اختطه سلفنا ، وان نحقق في جميع الفروع الاصلاحات التى من شأنها ضمان التقدم المادى والأدبى في بلادنا .

« ولما كنا على يقين من خبرتكم ومن صفاتكم السامية ، فاننا نوجه الى عهدتكم مهمة تأليف الوزارة ، ومن الله نلتمس الاعانة على ما نحن قادمون عليه من العمل » .

القاهرة في ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ « فؤاد »

وفي هذا الخطاب تسجيل للحماية ، واعتراف من ولى الأمر بأنه تولي العرش بالاتفاق مع الدولة الحامية ، فهو من الوثائق التى لا يغتبط لها التاريخ القومى ، كما ان كلمة (رعايانا) التى جاءت في مستهله ، وتكررت في صلبه ، اشارة الى الامة هي من الاساليب العتيقة التى تنطوى على روح الزرابة بالشعب ، ومن الحق ان نقول ان ملاسلات اعتلاء السلطان عرش مصر - في تلك الظروف التى اوضحناها - كانت خليفة بان تبعث في نفسه روح التواضع ، بدلا من الاستعلاء على الشعب .

ولقد استجاب رشدى باشا الى طلب السلطان ، والى الوزارة على نحو ما كانت عليه من قبل ، وكتب الى عظمتها الخطاب الآتى :

« يا صاحب العظمة السلطانية . انى لاشعر بالشرف العظيم الذى اوليتموني اياه بما تفضلتم عظمتمكم به على من دلائل الثقة الكبرى بتكليفى تأليف الوزارة الجديدة ، وبالرغم من اعتلال صحتى لما تحملته من الاجهاد منذ ثلاث سنوات ، ولما نالنى من الصدمة العنيفة بفقد سيد ، كان في آن واحد صديقا لى ، فانى على وفاء الى النهاية بالواجب المفروض على ، بصفتى مصريا ، أقدم في ظل حكم عظمتمكم ، لخدمة بلادى القليل الباقي لى من القدرة على العمل ، وبناء على ذلك فاننى آخذ على عهدتى تأليف هيئة الوزارة الجديدة ، فأعرض على تصديق عظمتمكم السلطانية تجديد الهيئة السابقة كما كانت ، واننى بكل احترام واجلال لعظمتكم السلطانية » .

القاهرة في ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ - العبد الخاضع المطيع المخلص حسين رشدى

وأنفقت الوزارة يوم ١٠ أكتوبر على النحو الآتى : حسين رشدى باشا للراية
والداخلية . اسماعيل سرى باشا للأشغال والحربية والبحرية . أحمد حلمى باشا
للزراعة . يوسف وهبة باشا للمالية . عدلى يكن باشا المعارف . عبد الخالق ثروت
باشا للحقانية . ابراهيم فتحى باشا للأوقاف .

ثم حصل فيها تعديل يسير فى ديسمبر سنة ١٩١٧ ، اذ استقال ابراهيم فتحى
باشا ، وعين بدله أحمد زيور باشا ، واستمرت الحال على ما كانت عليه ، واعبا
السلطة العسكرية تنوء بها كواهل الأهلى .

وصدر مرسوم سلطانى فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٨ بتشجيع الناس على « التطوع »
فى خدمة السلطة العسكرية ، ومنحهم امتيازات تحثهم على هذا « التطوع »
وزادت حركة مصادرة الإبل والدواب ، فقد أصدرت السلطة العسكرية فى نوفمبر
١٩١٨ بلاغا بأنها مازالت فى حاجة إلى جمال ونياق وحمير تجمعها من مختلف
المديريات ، وحثمت على أصحابها أن يحضروا مالداهم من هذه الدواب إلى المراكز
والاقسام لمعاينتها تمهيدا لشرائها ، ولا يجوز لهم أن يتصرفوا فيها أو ينقلوها من
جهة إلى جهة أخرى إلا بأذن من المأمور المختص ، وكل جمل أو ناقة أو حمار لا يصلح
للأعمال العسكرية يدمغ بعلامة مخصوصة بحيث إذا وجد حيوان غير مدموغ بتلك
العلامة ولم تأخذه السلطة العسكرية يؤخذ ويعاقب صاحبه ، ومعنى ذلك أن السلط
العسكرية استولت على جميع الإبل والنياق والحمير الصالحة للأعمال العسكرية
بأبغض الأثمان ، ولم تبق منها إلا ما يقرر الأطباء البيطريون عدم لياقته للخدمة .

منحة ثلاثة ملايين جنيه ونصف

للحكومة البريطانية

أنفقت الحكومة المصرية منذ نشوب الحرب لحساب الحكومة البريطانية
ولأغراضها العسكرية مبالغ طائلة فى مختلف المصالح ، وقيدت هذه المبالغ فى حساب
العهد على الحكومة البريطانية ، وقد خص معظم هذه النفقات مصلحة السكك الحديدية
 ووضع السير وليم برويت المستشار المالى بالنيابة كشفا فى أوائل سنة ١٩١٨ بالمبالغ
التي أنفقتها الحكومة فى هذا الصدد لفاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٧ ، فأربت على
٢٥٠٠.٠٠٠ جنيه ، مع تقدير مبلغ نصف مليون جنيه آخر ، كان منظورا صرفه حتى
آخر تلك السنة المالية ، أى أن ما أقرضته الخزنة المصرية للحكومة البريطانية بلغ
ثلاثة ملايين جنيه ، كان على هذه أن تؤديها لها ، ولكن الحكومة المصرية أظهرت سخاء
هائلا فى شأن هذا القرض ، فقد اجتمع مجلس الوزراء برئاسة السلطان يوم ٩ مارس
سنة ١٩١٨ ، وقرر من تلقاء نفسه أن تتحمل الخزنة المصرية المبالغ المذكورة لغاية
ثلاثة ملايين جنيه « اعترافا بجميل بريطانيا العظمى التى حمت البلاد من خطر
الغارات » ، وقرر أيضا أن تدرج وزارة المالية نصف مليون جنيه آخر للقينا

بالمصروفات التى من هذا النوع فى السنة التالية ، فبلغت منحة الحكومة البريطانية ثلاثة ملايين جنيه ونصف (١) .

ولقد كانت مرافق البلاد واصلاح احوالها الصحية والاجتماعية اولى بانفاق هذه الملايين ، بدلا من بذلها اعانة لحرب كان الفرض منها تثبيت الحماية على مصر ، وتأمل فى قول مجلس الوزراء عن هذه المنحة انها اعتراف بجميل بريطانيا العظمى اذ حمت مصر من خطر الغارات ، ولعل مجلس الوزراء اراد بذلك أن يشير الى فضل الحماية البريطانية على مصر (فى نظره) ، وهذا من أعجب ما يروى كدليل على السقوط المعنوى والأدبى للحكومات التى تتطوع لمكافحة الدولة الفاصية على غصبتها وعدوانها وسلبها البلاد حريتها واستقلالها .

عقد الهدنة وانتهاء الحرب

انتهت الحرب العالمية الأولى بهزيمة المانيا وحلفائها ، وكانت أول دولة القتت السلاح هى بلغاريا ، ثم أعقبتها تركيا ، اذ عقدت الهدنة مع بريطانيا العظمى وحلفائها يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٨ .

وفى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ عقدت الهدنة بين المانيا والحلفاء ، وانتهت هذه الحرب الطاحنة بانتصار إنجلترا وحلفائها .



(١) علق اللورد ملتر فى تقريره على هذه المنحة بقوله : « ان حكومة السلطان ابدت رجال السلطة البريطانية بأعظم تعاون حسمى ، والدلائل على ذلك كثيرة ، منها تنازلها عن ثلاثين ملايين جنيه انجليزية من حساب الامانات والعهد التى كانت قد اقترعتها اياها ، وكان يحق لها المطالبة بها » .

الفصل الثاني

أسباب الثورة

قد يكون السبب المباشر لثورة سنة ١٩١٩ هو اعتقال سعد زغلول وصحبه ، ولكن أسبابها الأصلية ترجع الى عدة سنوات مضت ، ولا يمكن القول بأن اعتقال سعد هو السبب الوحيد للثورة ، فقد اعتقل للمرة الثانية في ديسمبر سنة ١٩٢١ ، وكانت منزلته من الشعب قد عظمت وعلت ، ومع ذلك لم تقم في البلاد ثورة للافراج منه ، قاعته أول مرة لم يكن السبب الوحيد لثورة ١٩١٩ ، وانما كان بمثابة الشرارة التي اشعلت النار في بركان الثورة ، فلنبحث اذن عن أسبابها القريية والبعيدة ، وعلينا أن نتقصى هذه الأسباب ، لكي نتعرف الثورة على حقيقتها ، ونتابعها في تطوراتها ؛ لأن الثورات لا تفهم فهما صحيحا بسرد وقائعها فحسب ، بل لا بد من دراسة عللها واسبابها ؛ فما الثورة الا مرحلة من التاريخ القومي ، تتصل بمراحل سبقتها ، وأخرى لحقتها ، وهي تشبه أن تكون طورا من أدوار حياة الانسان . يتصل بعضها ببعض ، ويشتمل بعضها من بعض ، فلكي نفهم ثورة سنة ١٩١٩ ، حق الفهم ، يجب أن نتعرف أسبابها ومقدماتها ، وعلى ضوء هذه الأسباب والمقدمات تبدو لنا صورتها كاملة واضحة جلية .

لم تكن ثورة سنة ١٩١٩ ثورة دينية ، ولا ثورة اجتماعية ، ولحسن حظ مصر أنها لم تكن كذلك ، فكلما النوعين من الثورات يفرق بين أبناء الوطن الواحد ، ويلقى العداوة والبغضاء بين طبقات الأمة ، وكلاهما يمزق أهلها شيئا ، ويعود بالضرر والوبال على الجميع ، ومصر أحوج ما تكون على الدوام الى التضامن بين أبنائها ، والتعاون بين طبقاتها .

لم يكن اذن لثورة ١٩١٩ طابع ديني او اجتماعي ، بل كانت ثورة سياسية بكل معاني الكلمة ، فأهدافها سياسية ، وتطوراتها سياسية ، ومن هنا كانت أسبابها العامة سياسية أيضا ، على أن لها الى جانب ذلك أسبابا أخرى ، اقتصادية واجتماعية ، كان لها دخل في التمهيد لها ، وفي ظهورها وتطورها .

فلنبدا بالأسباب السياسية ، ثم نقف عليها بالأسباب الاقتصادية والاجتماعية .

الأسباب السياسية

ترجع الثورة الى تدمير الشعب من حالته السياسية ، وتطلعه الى ما يصبو اليه من حرية واستقلال .

ظل الشعب المصري السنين الطوال يعاني احتلالا أجنبيا ، أصيبت به البلاد منذ سنة ١٨٨٢ ، والاحتلال الأجنبي في ذاته يدعو الى السخط والتبرم عند كل أمة تشعر بشيء من الكرامة والحياة ، ولم تكن مصر أقل من غيرها من الأمم المتمدنة شعورا بالحياة القومية ، وكان الشعب يسمع من الحكومة البريطانية بين حين وآخر

وعودا وعهودا بالجلء عن البلاد ، ولكنه شهد على مر السنين نقض هذه الوعود
والعهود .

شهد الاحتلال على تعاقب الأعوام يوطد أقدامه ، ويتغفل في شؤون الحكومة ،
كبيرها وصغيرها .

شهد السعى لفصل السودان وسلخه عن جسم الوطن ، واستئثار إنجلترا
بحكمه ، وتقطيع أوصال الدولة المصرية التي امتدت على طول مجرى النيل وواديه
العظيم .

شهد إلغاء الجيش المصرى ، والبحرية ، وتجريد البلاد من كل قوة حربية .

شهد تعيين المستشارين الانجليز في مختلف الوزارات ، واستئثارهم بالحكم
والنفوذ ، واسناد كبرى المناصب الى البريطانيين ، في مختلف المصالح والدواوين .

شهد مصرع الحكومة الأهلية ، واهدار الاستقلال ، شهد إلغاء مجلس النواب ،
وابطال النظام الدستورى الذى نالته من قبل ، والذى كان أداة لمقاومة التدخل
الأجنبى والحد من سلطة الفرد ، فلقد ألغاه الاحتلال سنة ١٨٨٣ ، وأنشأ بدله نظاما
صوريا قوامه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، ثم الجمعية التشريعية
منذ سنة ١٩١٣ ، وكلها هيئات شورية صورية لا حول لها ولا قوة ، فققدت البلاد
في عهد الاحتلال استقلالها ودستورها ، ورزحت تحت نظام حكم استبدادى خاضع
للسيطرة الأجنبية فاجتمع عليها الاستبداد والاحتلال الأجنبى معا ، وهما شئ
ما تبتلى به الأمة في حياتها القومية .

تعاقبت هذه الأحداث على البلاد ، وبينما كانت الأمة ترتقب أن تنجز إنجلترا
وعودها وعهودها في الجلء ، اذا بالاحتلال يتفاقم ويزداد رسوخا باعلان إنجلترا
حمايتها على مصر في ديسمبر سنة ١٩١٤ ، فصار احتلالا مقرونا بحماية ، وبذلك
ساء مركز مصر السياسى ، وازدادت بعدا عن أهدافها القومية ، اذ بعد ان كانت
من الوجهة الرسمية دولة مستقلة استقلالها محدودا يشوبه الاحتلال ، فققدت ذلك
الاستقلال ، وصارت بلدا من البلدان الخاضعة للحماية الأجنبية ، فعظم سخط
الشعب على السياسة البريطانية ، ولئن مرت سنو الحرب ومظاهر الاحتجاج
محصورة في دائرة ضيقة ، وشعور التذمر مكبوت في الصدور ، فلعل الأحكام
العسكرية كانت السبب في الحيلولة بين الشعب واعلان سخطه على الاحتلال
والحماية ، والانتقاض عليهما ، وكان يرقب تطورات الحرب ، لعل نهايتها تدنيه من
اليوم الذى يحقق فيه آماله ، ولكنه رأى من إنجلترا بعد خروجها ظافرة من هذه
الحرب اصرارا على تثبيت الحماية وتأييد الاحتلال ، فازداد برما بها ، وحنقا عليها
وبخاصة حين رأى تنكرها لمصر بالرغم مما أفادته منها طيلة سنو الحرب ، فلقد
اتخذت منها قاعدة حربية ، مكنت لها ولحلفائها من اعداد حملاتهم على فلسطين
وسوريا والعراق ، كما ساعدتهم من قبل على حشد جنودهم في حملة الدردنيل ،
نعم ان هذه باءت بالخيبة ، الا أن الحملات الأخرى يرجع معظم الفضل في انتصاراتهم
فيها الى ما أفادوه من مصر ، وما استخدموه من موقعها ومواصلاتها وثغورها ،
وخدمات عمالها ورفيها ، وما أخذوه من مواردها ، كل ذلك قد جحدته الحكومة
البريطانية بعد انتهاء الحرب ، فوقفت من الأهداف الوطنية موقف التحدى
والخصومة ، وتحقق الشعب ما تضمنه له ، اذ صمت آذانها عن الاستماع الى مطالبه ،
ورفضت الترخيص لمثليه بالسفر الى الخارج لرفع صوت مصر في مؤتمر الصلح ،

ولم تكتف بالرفض ، بل حتمت أن يقدم الشعب مقترحاته في شأن نظام الحكم الى المعتمد البريطاني في مصر ، على أن لا تخرج عن حدود الحماية ، في حين توالى الانباء بالترخيص لوفود الهند والحجاز وسورية ولبنان وأرمينيا وغيرها بالسفر الى المؤتمر ، وتمثيل بعض هذه البلدان رسميا في ساحته ، وتمكينها جميعا من الدفاع عن حقوقها واعلان مطالبها أمامه ، ولقد ظهر من هذه المقارنة مبلغ ما بينته انجلترا لمصر من أسوأ النيات ، فلما يئس الشعب من الطرق السلمية في الوصول الى أهدافه ، جنح للثورة ، يعلن بها سخطه على الحماية والاحتلال ، ويحقق بها آماله في الحرية والاستقلال .

فقورة سنة ١٩١٩ هي اذن ثورة على الاحتلال والحماية ، ووثبة على نظام الحكم الذي تفرع عنهما ، وعلى النيات العدائية التي كانت تبيتها السياسة الاستعمارية حيال مصر .

... وعلى مظالم السلطة العسكرية

وهي أيضا ثورة على المظالم التي عاناها الشعب من السلطة العسكرية البريطانية طيلة سنوات الحرب ، مما رايت طرفا منه في الفصل الأول .

اجتمعت الاحكام العرفية الى الاحتلال والحماية ، ورزحت البلاد تحت هذا النير الثلاثي ، أربع سنوات متوالية ، ضاع فيها كل حق ، واهدرت كل كرامة .

ضربت الاحكام العرفية على البلاد ، ووضعت المراقبة على الصحف ، وعطلت الجمعية التشريعية ، ومنعت الاجتماعات ، واعتقل من اعتقل من أبناء البلاد ، ووضعوا رهن السجون والمعتقلات ، أو في المنفى دون تحقيق أو محاكمة ، واساء جنود الامبراطورية البريطانية معاملة المصريين عامة ، مما اثار كرههم وحفيظتهم ، وجندت السلطة العسكرية من جندت من العمال والفلاحين ، في مختلف أرجاء البلاد ، لاستخدامهم في اعمال الجيش البريطاني ، وبلغ عددهم نيفا ومليون مصري كما تقدم بيانه ، وكانوا يؤخذون كرها باسم المتطوعين ، وما هم بمتطوعين ، ويعاملون معاملة المعتقلين ، وما هم بالمدنيين ، يربطون بالحبال ويساقون كالأنعام ، ويقام عليهم الحراس ، وينقلون بالقطارات في مركبات الحيوانات ، ويعاملون أسوأ معاملة ، ولا يعني بصحتهم ، ولا بفسادهم وراحتهم ، وكانوا يوعدون بأن يستخدموا لمدة محدودة ، ثم تمتد على الرغم منهم ، ومات كثيرون منهم في ميادين القتال ، أو في صحراء سيناء والعريش ، أو في العراق وفرنسا ، وأصيب كثير منهم بالأمراض والعاهات التي جعلتهم عاجزين عن العمل .

فلما انتهت الحرب ، وعاد من عاد منهم الى بلادهم وقراهم ، كانت رواياتهم من القسوة التي عوملوا بها من أكبر الدعايات ضد الحكم البريطاني .

واجتمعت الى تلك المظالم مظالم أخرى بما لجأت اليه السلطة العسكرية من مصادرة الناس في أرزاقهم وحاصلاتهم الزراعية ومواشيهم ودوابهم ، فقد استولت عليها بأبخس الأثمان وبأسعار تقل كثيرا عن أسعارها في الأسواق ، وفرضت على كل مركز من مراكز القطر المصري مقدرا معيناً من الحبوب يورده الى الجيش بهذه الأسعار البخس ، فكان الأهليون يطلب منهم في بعض الاحيان أكثر مما عندهم ، فيضطرون تحت تأثير الضغط الى شراء ما يطلب منهم بأسعار السوق ، ويقدمونه كرها بالسعر البخس ، ولقد أصابهم من جراء ذلك ما أصابهم من العنت والعسف والإرهاق .

فالألام التي عاناها الأهليون من السلطة العسكرية كانت من أهم أسباب نقمة الشعب على السياسة البريطانية ، وتحفزه الثورة ، وقد اعترف بذلك الكتاب الانجليز أنفسهم ، نشرت جريدة (رائد العمال) الانجليزية في ٣ ابريل سنة ١٩١٩ مقالا عن الثورة ، وصفت فيه مظالم نظام « التطوع » الاجباري ، قالت :

« وضع النظام للتطوع ظهر عدم كفايته ، فصدرت الاوامر بأخذ العمال من الحقول بالاكراه ، وطريقته أن يدخل رجال الحكومة القرية وينتظروا رجوع الفلاحين الى منازلهم في الغروب ، فيحددون بهم كالانعام ، وينتقون خيرهم للخدمة ، فاذا رفض احدهم هذا « التطوع الاجباري » جلد حتى الاقرار بالقبول ، وعلى هذا النحو ساقوا اطفالا من سن ١٤ سنة ، وشيوخا من سن السبعين ويزيد ! واما الكشف الطبي فكان حديث خرافة ، فكانت تساق الجموع المريضة من هؤلاء المساكين لتأدية الاعمال الحربية ، والكرباج كفيل بتسخيرهم من غير حساب في الاعمال الشاقة ، واصبح الجلد من الاعمال اليومية ، وكلف الأطباء بتنفيذ الجلد والكشف على المرضى في بقعة واحدة ، حتى خاف المرضى الخلط بين صفوفهم و صفوف المقدمين للجلد ، وان سوء الغذاء ورداءة الكساء وقلة الغطاء ، فضلا عن عدم وجود الخيام ، حيث يلتحف هؤلاء المساكين السماء ويفترشون الغبراء ، جعل هؤلاء الادميين فريسة الامراض الوبائية ، كالتيفوس وغيره ، وضاعف في تأثير ذلك الجوع والبرد ، فكانوا يموتون كالذبابة في الصحراء ، وان كشف شهداء الامراض والموتى لضخم ، ولكن من اين لنا به ؟ .. وقد بلغت قسوة المعاملة حدا لم يأمن معه المرضى التقدم لطلب العلاج ، وكثيرا ما أعيد عمال القرى بعد أن أرجعوا لعدم لياقتهم ، وذلك بواسطة نظام « التطوع الاجباري » ، وكثيرا ما رفض السماح لهؤلاء العمال بالعودة الى بلادهم عند انتهاء مدتهم حسب الوعود المعطاة لهم ، فنشأ عن ذلك عدم قيام البريطانيين بالوفاء بعهودهم ، وبجانب مصادرتنا لهؤلاء الناس قد أعدنا مصادرة جمالهم وحميمهم ودوابهم أيضا (العجيد منها على الأقل) : فأصبحت الأعمال الزراعية متعذرة وارتفعت اثمان الحاجيات بمصادرتنا للمحصولات الزراعية ، فعم الفلاء ، واصبح العيش متعسرا ، واجوز العمال كما هي ، فساءت حالة الفقراء والعمال بدرجة عظيمة لم تتمالك الصحف رغم الرقابة الحربية من الإشارة اليها ، فهل بعد هذا نستغرب اذا بلغ الكره لنا والحد علينا مبلغهما في قلوب المصريين ! وهل يرضى كل هذا جماعة الاستعمار ؟ » .

وكتب المستر روبرستن العضو بالبرلمان الانجليزي مقالا بمجلة « الكونتمبراري ريفيو » في شهر مايو سنة ١٩١٩ ، أشار فيه الى أسباب الثورة ، وقال :

« اذا شئنا ان نعرف منشأ هذا الاضطراب ، فلنرجع الى المقال المهم الذي نشرته « مس درهام » في عدد ٢ ابريل سنة ١٩١٩ بجريدة الديلي نيوز ، حيث قالت : « اقيمت في مصر من نوفمبر سنة ١٩١٥ الى ابريل سنة ١٩١٦ ، واني أؤيد رأي الدكتور Guest اذ يقول : بأن هذا الاضطراب يرجع الى سوء معاملتنا للمصريين ، ولقد ارتكب ولاة الأمور في مصر أسوأ الأغلاط ، اذ اتوا بجنود من المستعمرات الى البلاد المصرية من غير أن يذكرنا لهم شيئا عن السكان الذين سيعيشون بين ظهرائهم ، وقد بلغ من جهل هؤلاء الجنود أن كانوا يظنون أن مصر بلاد انجليزية ، وأن المصريين قوم دخلاء ، ويعجبون كيف سمح لهؤلاء العبيد أن يأتوا الى هذه الديار ، ولقد سمعت غير واحد من الاستراليين يقول : لو كان الأمر بيدي

لما أبقيت على واحد من المصريين في هذه البلاد ! » ، وكانوا يعاملون المصريين بأشـ
أنواع القسوة والاحتقار ، ولقد رأيت بعينى فى الكنتين الذى كنت به ، جنديا يضرب
بقدمه خادما مصرية أمينا لا لشيء سوى أنه لم يفهم أمرا أصدره إليه ، وأبصر
مرة أخرى جنديا يلکم شابا متعلما فى صدره ، ويفتصب منه عصا ثمينة اشتته
نفسه ، وسمعت كثيرا من النزلاء الإنجليز يقولون والأسف ملء قلوبهم : ان ما أحدث
هؤلاء الجنود فى مصر لا يمحى أثره فى قليل من السنين ، وأقسم لو كنت مصرية
لما ترددت فى بذل النفس والنفيس لطرده الإنجليز من مصر ، وانى والحق يقال كنت
أخجل أشد الخجل لانتسابى لبلادى ، وكثيرا ما أنبت الجنود الإنجليز تأنيبا مرا
وأكدت لهم أنهم بأعمالهم هذه يبرهنون على أنهم أعداء الإنجليز ، فان كان الألمان
يسيئون الى أعدائهم فأنهم بأعمالهم هذه يسيئون الى انفسهم فيجعلون من كانوا
أصدقاءهم بالأمس أعداء لهم اليوم ، وكان عجبهم من قولى هذا شديدا لأنهم كانوا
يجهلون الحالة جهلا تاما ، ومما زاد الطين بلة أن الجنود عند مجيئهم وجدوا
الحانات كلها مفتحة الأبواب ليل نهار ، فأدى ذلك الى حدوث مخاز اشمأزت منه
نفوس المصريين ومأزت قلوبهم غيظا واحتقارا ، وقد شاع فى ذلك الوقت ان الجنو
السكاري يأخذون البراقع عنوة من فوق وجوه السيدات المصريات .

اضف الى تلك المظالم جمع الأموال قسرا بواسطة الادارة للصليب الأحمر
البريطانى ، فقد كان الحكام يفرضون على الأهلىن اتاوات ، فى شكل تبرعات
ويحصلونها منهم بطريق التوريث تارة ، أو الضغط والتهديد تارة أخرى ، فكار
الأهلون يدفعونها ساخطين .

مبادئ الرئيس ويلسن

أحدثت المبادئ التى أعلنها الدكتور ويلسن الرئيس الأسبق للولايات المتحدة
عند دخول أمريكا الحرب تأثيرا كبيرا فى النفوس قاطبة .

أعلن الرئيس هذه المبادئ فى خطبه العديدة ، فاستمع الناس الى قواعد ومعار
جديدة فى حكم الشعوب وتقرير العدل العالمى ، اذ نادى بحرية الشعوب ، كبيره
وصغيرها ، والاعتراف بحقها فى تقرير مصيرها .

قال فى رسالته الى مجلس الشيوخ الأمريكى فى يناير سنة ١٩١٧ : « والرأى
هندي أن تتفق الأمم على قبول مبدأ الرئيس منرو وتعميم تطبيقه فى جميع أنحاء
الأرض ، فلا يصبح لامة أن تكره أمة أخرى على اتباع سياستها ، وانما يجب أن يترك
لكل شعب الحق وحده فى تقرير سياسته ورسم طريقه الذى يراه مؤديا الى التقدم
بدون احرار أو تهديد أو ارهاب ، لا فرق فى ذلك بين شعب ضعيف وشعب قوى »

وأعلن فى المبدأ الأخير من مبادئه الأربعة عشر التى نادى بها فى خطابه يوم ٨ يناير
سنة ١٩١٨ وجوب انشاء جمعية أمم لوضع الكفالات لضمان الاستقلال السياسى
وسلامة الأملاك لجميع البلدان صغيرها وكبيرها على السواء .

وقال فى خطبته التى ألقاها يوم ٤ يولييه سنة ١٩١٨ فى مونت فرنون أمام قبر
واشنطنون : « ان الامم المتحدة تحارب من أجل أغراض لا يتم السلام الا اذا تحققت ،
منها أن تسوية جميع المشاكل سواء كانت متعلقة بالأراضى أو بالسيادة أو بالعلاقات
السياسية لا يجوز أن تقوم الا على أساس قبول تلك التسوية قبولا اختياريا محضا
من جانب الشعب صاحب الشأن ، لا على أساس المصلحة المادية أو المنفعة التى تعود

على أية أمة أو شعب آخر يرغب في تسوية أخرى لفائدة نفوذه وسيادته ، نحن لا نبقى سوى سيادة الحق القائمة على رضا المحكومين أنفسهم ، تلك السيادة التي يؤدبها الرأي العام المنظم » .

وقرر فيما قرر أن عهد الفتوحات والتوسعات قد مضى وانقضى ، وأصبح من الممكن لكل أمة تتفق آمالها مع العدل وسلام العالم أن تصرح الآن أو في أي وقت من الأوقات بالأغراض التي تصبو إليها ، وأن العدل إذا لم يمنح لكل الأمم فلا يمكن لأمريكا أن تحصل عليه هي أيضا ، وإن دعائم العدل الدولي يجب أن تركز على مبدأ تقرير العدل بالنسبة للشعوب قاطبة ولكل الجنسيات ، لا فرق بين قويتها وضعفها ، والا فإن هذه الدعائم تنهار ولا يبقى أثر لشيء منها ، وقرر أن الشعوب لا يجوز أن تنتقل من سيادة إلى أخرى بمؤتمر دولي ، أو باتفاق بين متنافسين واعداء ، وأن الأمان القومي يجب أن نحترم ، ولا يجوز أن تساد الشعوب أو تحكم إلا بمحض إرادتها ورغبتها .

قرر كل هذه المبادئ العادلة ، وأنكر على الدولة القوية استعباد الشعوب الضعيفة واستخدامها في مصلحتها الذاتية ، كما أنكر مبدأ حكم الشعوب بسلطات مستبدة غير مسئولة (خطابه في ٨ يناير سنة ١٩١٨ وخطابه في ١١ فبراير و ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٨) .

كانت هذه المبادئ بمثابة دستور أو ميثاق عالمي يحق لكل أمة أن تتمسك به ، وقد استشارت هذه الخطب والبيانات روح الاستقلال والحرية في الشعوب بالرغم من خلاف ويلسن لوعده وعهوده ، وكانت الأمة المصرية بذكاها وحسن بصرها بالأمور أسبق الأمم الصغيرة إلى تمسكها بحقها في تقرير مصيرها ، وازدادها تمسكا به أن الحلفاء ومنهم بريطانيا العظمى وافقوا على مبادئ ويلسن ، فاستقر في أذهان الأمة أنها بقومتها ضد الاحتلال والحماية لأبد واصله اتى تقرير مصيرها ، وهو الحق المعترف به من الجميع ، وقد أيدته الحلفاء رسميا في التصريح الانجليزي الفرنسي للشعوب العربية الذي أعلن في نوفمبر سنة ١٩١٨ عن سورية (وكانت تشمل لبنان وفلسطين) والعراق ، فقد جاء فيه أن إنجلترا وفرنسا تنويان تحرير الشعوب التي أنقذت من الحكم العثماني تحريرا نهائيا ، وتأسيس حكومات وإدارات أهلية تبني سلطتها على اختيار الأهالي الوطنيين لها اختيارا حرا وقيامهم بذلك من تلقاء أنفسهم (١) ، فكان بديها أن تنال مصر أيضا حقها في الحرية والاستقلال ، لأنها

(١) هذا تعريب التصريح المذكور : « أن الغرض الذي ترمي إليه بريطانيا العظمى وفرنسا بمواصلتهما في الشرق تلك الحرب التي أثارها الطمع الألماني هو تحرير الشعوب التي طالما ظلمها التراك تحريرا نهائيا ، وتأسيس حكومات وإدارات أهلية تبني سلطتها على اختيار الأهالي الوطنيين لها اختيارا حرا وقيامهم بذلك من تلقاء أنفسهم ، وتنفيذا لهذه النيات قد حصل الاتفاق على تشجيع العمل لتأسيس حكومات وإدارات أهلية في سورية والعراق اللتين أتم الحلفاء تحريرهما ، وفي البلاد التي يواصلون العمل لتحريرها على مساعدة هذه الهيئات والاعتراف بها عند تأسيسها فضلا والحلفاء بعيدون عن أن يرغموا سكان هذه الجهات على قبول نظام معين من النظمات وإنما همهم أن يحققوا بمعونتهم ومساعدتهم النافعة حركة الحكومات والإدارات التي ينشئها الأهالي لأنفسهم مختارين ، حركة منتظمة ، وأن يضمنوا لهم قضاء عادلا واحدا للجميع ، وأن يسهلوا انتشار العلم في البلاد ونقدمها اقتصاديا وذلك بتحريك هم الأهالي وتشجيعهم وأن يربلوا الخلاف والتفريق الذي طالما استخدمته السياسة التركية ، ذلك هو ما أخذت الحكومتان الحليقتان على نفسيهما القيام به في البلاد المحررة » .

وغنى عن البيان أن فرنسا وإنجلترا قد نقضتا هذا التصريح بما فرضته من قبل ومن بعد من النظم الاستعمارية في سوريا ولبنان وفلسطين والعراق .

اسبق الى الاستقلال والنظم الحرة من هاتيك البلاد ، ولأن وعود انجلترا لها بالجلاء اسبق بست وثلاثين سنة من وعود الحلفاء للشعوب العربية .

هذا الى ان الحروب العالمية الطويلة المدى ، هي للشعوب عامة مدرسة تتلقى فيها دروس الجهاد في سبيل المثل العليا ، لأن الحرب انما تدور رحاها في نظر كل امة على أساس الذود عن حياتها وكيانها ، فالسنوات الأربع التي اقتضتها الحرب العالمية الاولى قد نبهت الأذهان الى أن حياة الأمة جديرة بأن يبذل لها جميع افرادها كل ما لديهم من حول وقوة ، ومال وحياة . فكانت ميادين القتال من هذه الناحية سجلا رائعا يزدهر بآيات الاقدام والبطولة ويبعث في نفوس الأمم روح الاخلاص والتضحية .

فالحرب العامة ، ومبادئ الرئيس ويلسن ، كان لها ولا جرم اثرها في التمهيد لثورة سنة ١٩١٩ .

مصر بين أهم الشرق

ومن الحق أن نعد ذكاء الأمة المصرية وسبقها الأمم الشرقية في مضمار التقدم والنهوض ، من أسباب ثورة سنة ١٩١٩ ، فاذا تأملت في تطورها خلال مائة وخمسين سنة مضت ، تجد أنها كانت ولم تنزل في طليعة أهم الشرق اخذا بأسباب النهضة القومية ، ففي اوائل القرن التاسع عشر امتازت بالنهضة العظيمة التي وضع أساسها محمد علي الكبير ، فسبقت أهم الشرق في الرقي والاصلاح والعمران ، بينما كان كثير من الشعوب الشرقية غارقا في سبات الجمود والتأخر ، وكانت الثورة العراقية - على ما اکتنفها في مرحلتها الثانية من خطأ وحظ عائر (١) - من أسبق الحركات القومية الشرقية التي قامت في وقت مبكر (سنة ١٨٨١) للتححر من حكومة الفرد ومن التدخل الأجنبي معا ، وتقرير النظام الدستوري أساسا للحكم في البلاد ، وكانت مصر اسبق الأمم الشرقية الى تقرير النظام الدستوري ، اذ أعلن فيها الدستور لأول مرة سنة ١٨٧٩ في أواخر عهد اسماعيل ، ثم في سنة ١٨٨٢ ابان الثورة العراقية (٢) ، حقا أن الدستور العثماني (القانون الأساسي) أعلن قبل ذلك في تركيا سنة ١٨٧٦ ، ولكن لم يكده البرلمان بجتمع في الاستئانة حتى ألغى اجتماعه في اوائل سنة ١٨٧٨ بأمر من السلطان عبد الحميد ، ونفى واضع الدستور مدحت باشا ، وعاش الحكم المطلق في تركيا ، الى أن هبت ثورة سنة ١٩٠٨ ، وكان الغاء الدستور في تركيا بأمر من الحكومة الاهلية المستقلة ، اما الغاء الدستور في مصر فقد وقع سنة ١٨٨٣ بارادة الاحتلال الاجنبي ، فهي اعرق اصولا من تركيا في النظام الدستوري .

وكذلك كانت مصر اسبق الأمم الشرقية الى الحركة الوطنية التي ترمى الى تحرير البلاد من النير الاستعماري ، فقد ظهرت الحركة من نيف ونصف قرن ، على يد باعثها « مصطفى كامل » ، فكانت مصر في طليعة الأمم الشرقية اخذا بأسباب الجهاد القومي ، واعطت الشرق مثلا عاليا في فهم مرامي السياسة الاستعمارية ، والعمل على التخلص من شياكها ، ذلك حيث كان كثير من شعوب الشرق وبخاصة

(١) راجع كتابنا (الثورة العراقية والاحتلال الانجليزي) .

(٢) راجع كتابنا (عصر اسماعيل) ج ٢ ص ٢٢٩ .

التابعة وقتئذ للسلطنة العثمانية يحسنون الظن بتلك السياسة ، ويظنون أنها عنوان الحرية والحضارة ، وكانوا يخدعون في ظواهرها ، ويميلون الى تصديق وعودها « الى ان اکتوا بنارها بعد الحرب العالمية الاولى ، فقاموا يطالبون بحقوقهم الكاملة في الاستقلال التام ، وكانت مصر ايضا اسبق الأمم الشرقية قاطبة الى رفع لواء النهضة الجديدة وخوض غمار الجهاد عقب انتهاء تلك الحرب مباشرة ، فانه لم يكد يعود السيف الى غمده حتى رفعت مصر صوتها عاليا ، فهزت قلب الانسانية بثورة سنة ١٩١٩ التي لفتت الى أرض الكنانة أنظار الشعوب في الشرق والغرب ، فالغرب قد دهش لهذه الثورة التي قامت في الوقت الذي ظنت فيه الانسانية انها انتهت عهد الحرب واستقبلت عهد السكينة والسلام ، فكانت ثورة مصر نذيرا بهبوب عاصفة الشعوب التي كان ساسة الدول المنتصرة يتآمرون عليها في مؤتمر فرساي « ويعملون على القضاء على روح الحياة والاستقلال فيها ، وأما الشرق فقد هزت ثورة سنة ١٩١٩ اعصابه ، وكانت لشعوبه مثالا يحتذى في اعتماد الأمم على نفسها واستعانتها بقوتها ، وعدم تعويلها على الوعود الكاذبة التي كان المنتصرون يعلنونها وينادون بها قبل ان تضع الحرب أوزارها ، فكانت هذه الثورة ، وما انطوت عليه من الاقدام ، والمبادرة بالجهاد ، دليلا على ذكاء الأمة المصرية ، وصدق نظرها في ادراك الحقائق ، وانها بهذه الثورة قد سبقت شعوب الشرق الى حظيرة الجهاد القومي الحديث ، ولو استعرضنا الحركات والنهضات القومية التي ظهرت بعد انتهاء الحرب الماضية في أرجاء الشرق ، كالهند والاندلس وفارس والعراق وسورية وفلسطين وتونس وغيرها ، لوجدنا الثورة المصرية اسبقها الى الظهور ، ولا شك أن هذا السبق قد اكسب مصر منزلة ممتازة بين أمم الشرق يجب علينا أن نحفظ بها ، ولا يجعل بنا أن نتنكر لهذه المنزلة ، أو نعمل على تقيضها ، أو نتهاون في الاحتفاظ بها ، أو نبخس الأمة حقها ، ونسال من سمعتها مدفعين باعتبارات شخصية أو نزوات وقتية ، فان الأمم انما تعتز بترائثها الوطنية ، وتداب على استبقائه سليما ، وتنهض به حتى يبلغ الذروة ، وتسير به دائما الى الأمام !

جهاد الحزب الوطني

ان لجهاد مصطفى كامل ومحمد فريد وانصارهما وتلاميذهما أثرا كبيرا في قيام ثورة سنة ١٩١٩ ، ذلك بما غرسوا في النفوس من الدعوة الى الجهاد الخالص لله والوطن ، فالأمة كانت في اواخر سنة ١٩١٨ قد أدركت بفضلهم خطأ كبيرا من الوطنية الصادقة ، بحيث صارت على استعداد عند سنوح أية فرصة لأن تبذل في سبيل الاستقلال كل تضحية مهما عظمت ، وليس يخفى أن الثورات كما قلت في كتابي عن (مصطفى كامل) ليست حركات ميكانيكية تبدو فجأة للناظرين ، بل هي حوادث اجتماعية تتمخض عنها حياة الشعوب تبعا لدرجة استعدادها ، ونتيجة لسريان روح الوطنية في نفوس ابنائها ، فالسنوات التي قضاها الحزب الوطني في الكفاح من سنة ١٨٩٠ ، على عهد مصطفى كامل ، ومنها الى سنة ١٩١٩ على عهد محمد فريد ، قد مهدت للثورة ، اذ كانت هذه السنوات بمثابة المدرسة التي تلقت الأمة فيها مبادئ الوطنية الحققة ، وهي الفترة التي بعثت فيها الحركة القومية من مرقدتها (١) .

(١) راجع كتابنا (مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية) ثم كتابنا (محمد فريد رمز الاخلاص

والنضحية »

تكونت الروح الوطنية بتأثير جهاد مصطفى كامل ، وخطبه ، ومقالاته ، ورحلاته ، وأحاديثه ، ودعواته ، واستمعت اليه الأمة في وقت مبكر . يدعو الى الالتفاف حول راية الحرية والاستقلال ، ويحمل الحملات الصاعدة على الاحتلال ، ويحارب اليأس ، وينادى بالثبات في الجهاد ، رغم الصدمات والعقبات ، فلبت ندائه على مر السنين ، وتلقت عنه آيات الوطنية والاخلاص ، رأت فيه منذ سنة ١٨٩٦ « روحا من نور الحرية الساطعة لا تستطيع الحياة في ظلمات الظلم والاستبداد » (١) ، واستمعت اليه ينادى سنة ١٨٩٧ : « كل احتلال أجنبي هو عار على الوطن وبنيه » .

ووعى الشباب قوله سنة ١٨٩٨ : « ان الوطنية هي اشرف الروابط للأفراد ، والاساس المتين الذي تبنى عليه الدول القوية والممالك السامخة ، وكل ما ترونيه في أوروبا من آثار العمران والمدنية ، ما هو الاثمار الوطنية ، أصبح اليوم الوطن المصري ينتظر منكم ومن بقية أبنائه عدلا وانصافا ، أصبحت مصر تؤمل منكم ان ترفعوها الى منصة الحرية والاستقلال ، وان تردوا اليها حقوقا وهبها اياها الخالق عز وجل ، ولا ريب انكم معشر المتعلمين ، معشر النابغين في المعارف والآداب ، اول من يسأل عن خدمة مصر وتأييد مبدأ الوطنية الحقيقية ، فانكم قرأتم في التاريخ الامثال الكثيرة للوطنية ، وعرفتكم سير أناس عديدين ماتوا محبة لبلادهم ، واخلاصا لأوطانهم . فحبوا بموتهم ، وأدركتم ان الحياة سريعة الزوال وان لا شرف لها بغير الوطنية والعمل لاعلان شأن الوطن وبنيه » .

وتعلمت منه الأمة منذ سنة ١٨٩٨ ان « لا معنى للحياة مع اليأس ولا معنى لليأس مع الحياة » ، وتلقت عنده دروس الوطنية الصادقة ، كقوله في ديسمبر سنة ١٨٩٨ : « اني نابت على خطتي حتى المات ، لان اعتقادي ان ثمر الدفاع وان لم يجنمه المدافع الأول او الثاني فلسوف يجنيه مصرى على مدى الايام ، واننا اذا لم نقتطف ثمر عملنا وجهادنا في حياتنا فاننا على الأقل نضع الحجر الأول لمن يبنى بعدنا » ، وقوله عن مأساة السودان على ان رفع العلم البريطاني في الخرطوم (٢) : « تنزلوا ايها المصريون الى أعماق قلوبكم : واسألوا سرائركم هل انتم في شقاء ام هناء ؟ وهل بالاستسلام وتسليم الاوطان تقابلون نعمة الله عليكم بمصر وهى جنسة الارض وأبدع البلدان ؟ وهل يليق بكم وانتم سلالة اشرف الأمم ان ترضوا بهذا الهوان وتقبلوا هذه المذلة وانتم صاغرون ؟ تمر الحادثات المزعجات علينا وتنفطر لها قلوبنا وتحزن منها أشد الحزن أفئدتنا ثم لا نجد لسانا ينطق بما يختلج به الجنان ، بل نرى سكوتا في سكوت واستسلاما في استسلام ، فيزداد البلاء ويتضاعف الشقاء » الى أن قال « لقد بالغنا في الاستسلام وأبدعنا فيه كل ابداع ، وما جئنا الا الخيبة والفضيحة والعار ، فهذه بلاد السودان قد فتحتها مصر باموالها وبدماء أبنائها الأعزاء ، أى راية تخفق اليوم عليها ؟ وأى شرع يقام اليوم فيها ؟ وأى حق يعترف به للمصريين في نواحيها ؟ ألم تقض سياسة الاستسلام بان تجاهد جنود مصر الأبطال أجمل واشرف جهاد وتبذل حياتها رخيصة في سبيل استرداد السودان ثم تسلم الى الدولة المحتلة هذه البلاد الزاهرة ، وهى من مصر

(١) من خطاب له الى محمد بك فريد سنة ١٨٩٦ .

(٢) من خطبته بالقاهرة يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٨ .

الروح والفؤاد ؟ فأى فضيحة بعد هذه الفضيحة وأى عار بعد هذا العار ؟ أقام الانجليز الأرض وأقعدوها بسبب غردون ونار غردون ونسفوا قبر المهدي نسفا وأخرجوا رأسه بأشنع صفة وأقبح مثال ، وعقدوا المجمع وألقوا الخطب تحية وسلاما على روح هذا الفقيد ، ورفعوا رايات الفرخ والنصر للأخذ بثأره ، والمصريون ينظرون الى هذه المناظر ويتساءلون : اليس لدماء من مات منا ثمن ؟ اليس لرجالنا قيمة ؟ اليس المصري في شريعة الله انسانا ككل انسان ؟ أيموت منا الجنود والأبطال قبل استرداد السودان وفي سبيل استرداده ولا يذكرون بشيء بل يقوم منا من يهنيء الانجليز بأخذ ثأر غردون ، أياكون دم فرد من الانجليز غالى الثمن رفيع القدر ودماء الآلاف من المصريين لا ثمن لها ولا تقابل بغير النسيان ؟ لقد تعاضم الخطب وأصبحت الحياة مرة ، وبات الوطن في أشد الأخطار . وكل منا يهمل واجباته وينتحل لنفسه عدرا ، فمننا من يطمع في الثروة والترقى ، ومننا من يخاف الذل والفقر ، ومننا من لا يشعر بالمسئولية ، ومننا من استولى على قلبه اليأس والقنوط » ثم دعا الى قيام كل مصري بواجباته الوطنية كعلاج لهذه الحال ، وقال عن ايمانه بمستقبل مصر (١) : « انى أشد الناس أملا في مستقبل امتى وبلادى ، وأرى الشعب الذى أنا منه جديرا بالرفعة والسمو ، حقيقا بالمجد والحرية والاستقلال ولولا هذا الأمل وهذا الاعتقاد لكنت فارقت الحياة وتركت الدنيا غير آسف على أحد ، وكيف لا أكون ذا أمل وهذه امتى أجدها فيها روحا جديدة وحياة صادقة ووطنية ناشئة قوية ، ومن منكم لا يرى ما أرى ؟ وهل ينكر أحد شعور الأمة بحالتها وانتباهها من رقتها وقيامها من هزتها وعملها لخيرها وسعادتها » وقال في محاربة اليأس (٢) : « لا داء أضر بالأمة وأشد وبالا عليها مثل داء اعتقادها السوء في نفسها ويأسها من مستقبلها ، فجاهدوا ضد هذا الداء ما استطعتم وأعلنوا عليه حربا عوانا ، وبثوا في أبناء الأمة مبادئ الثقة بالنفس والاعتماد على المجموع ، وربوا البنين والبنات على محبة الوطن » وقال في هذا المعنى (٣) : « عجباً وألف مرة عجباً ! كيف تسىء الظن بنفسها أمة تغلبت على الأيام والحوادث وقاتلت الليالى وما ولدت وقاومت تيارات الزمان أجيالا طويلا وأوقفتها وهى في منتهى قوتها ؟ وكيف يقول بعض أبناء هذه الأمة عنها أنها ماتت وزالت آثارها وأصبحت نسيا منسيا ، وهى التى اهتز لمجدها الشرق والغرب وسارت الركبان بأحاديث مفاخرها ؟ كيف يقضى اليأسون عليها وقد كانت قبل عهد محمد على أكثر أدواء وأقل أملا في الشفاء من الآن ثم عادت لها الحياة والقوة والجاه والعز ورفعة الشأن » ، وقال في سنة ١٩٠٤ : « ان الوطنية شعور ينمو في النفس ويزداد لهيبه في القلب ويرسخ في الفؤاد كلما كبرت هموم الوطن وعظمت مصائبه » ، وقال سنة ١٩٠٧ (٤) : « ان سلاسل الاستعباد هى سلاسل على كل حال سواء كانت من ذهب أو من حديد » .

(١) من خطبته بالاسكندرية في يونيه سنة ١٩٠٠

(٢) من خطبته في ابريل سنة ١٩٠١

(٣) من خطبته في فبراير سنة ١٩٠٢ .

(٤) من كتابه الى السيد هنرى كامبيل مايرمان رئيس الوزارة البريطانية .

وتجلت قوة إيمانه وعظمته الوطنية في خطبته سنة ١٩٠٧ اذ يقول : « اننا لا نعمل لأنفسنا ، بل نعمل لوطننا ، وهو باق ونحن زائلون ، وما قيمة السنين والأيام في حياة مصر وهى التى شهدت مولد الأمم كلها وابتكرت المدنية والحضارة للنوع الإنسانى كله ؟ ان العامل الواثق من النجاح يرى النجاح امامه كأنه امر واقع ، ونحن نرى من الآن هذا الاستقلال المصرى ونبتهج به وندعو له كأنه حقيقة ثابتة ، وسيكون كذلك لا محالة ، فمهما تعددت الليالى وتعاقبت الأيام ، واتى بعد الشروق شروق وأعقب الغروب غروب ، فاننا لا نمل ، ولا نقف في الطريق ، ولا نقول أبدا : لقد طال الانتظار ! اننا وجهنا قلوبنا ونفوسنا وقوانا وأعمارنا الى اشرف غاية اتجهت اليها الأمم في ماضى الأيام وحاضرها ، وأعلى مطلب ترمى اليه في مستقبلها ، فلا الدسائس تخيفنا ، ولا التهديدات توقفنا ، ولا الشتائم تؤثر علينا ، ولا الخيانات تزعجنا ، ولا الموت نفسه يحول بيننا وبين هذه الغاية التى تصغر بجانبها كل غاية ؛ نعم لو اخذنا الموت من هذه الدار واحدا بعد واحد لكنت آخر كلماتنا لمن بعدنا : « كونوا اسعد حظا منا ، وليبارك الله فيكم ، ويجعل الفوز على أيديكم ، ويخرج من الجماهير المئات والألاف بدل الآحاد ، للمطالبة بالحق الوطنى والحرية الاهلية والاستقلال المقدس ! » ، وقال في تلك الخطبة :

— « هل يستطيع مصرى ان يتهور في حب مصر ؟ مهما أحبها فلا يبلغ الدرجة التى يدعو اليها جمالها وجلالها وتاريخها والعظمة اللاتقة بها ، الا ايها اللاتمون ، انظروها وتأملوها وطوفوها ، واقراوا صحف ماضيها ، واسألوا الزائرين لها من اطراف الأرض هل خلق الله وطننا اعلى مقاما واسمى شأنا واجمل طبيعة واجل آثارا وأغنى تربة واصفى سماء وأعذب ماء وأدمى للحب والشفق من هذا الوطن العزيز ؟ اسألوا العالم كله يجبكم بصوت واحد : ان مصر جنة الدنيا ، وان شعبا يسكنها ويتوارثها لأكرم الشعوب اذا أعزها ، واكبرها جناية عليها وعلى نفسه اذا تسامح في حقها وسلم أزمته للأجنىبى . »

— « قد يرى السفهاء والطائشون ان الانتساب لشعب مستعبد كالشعب المصرى مما لا يليق بانسان ، ولكن اى شرف يطمع الحر فيه أكبر من العمل لاهياء الأمة التى سبقت الأمم كافة في العلم والمدنية والأدب ؟ اى رفعة يسمى الشريف اليها اسمى من انهاض شعب كان استاذ الشعوب البشرية ومربى العالم كله ؟ » .

— « ان مصر جديرة بأن تحب بكل قوة ، بكل عاطفة ، بكل جارحة ، بكل نفس ، بكل حياة » .

— « لا قوام لأمة ولا سلامة لبلاد الا بقوة العقيدة الوطنية » .

— « ان من يتسامح في حقوق بلاده ولو مرة واحدة يبقى ابد الدهر مزعزع العقيدة سقيم الوجدان » .

— « الدعوة للاستقلال وبث الروح الوطنية هما المؤديان الى تحقيق آمال الأمة المصرية ، فليكن معتقد المصريين جميعا أن نجاة مصر لا تكون الا بهمهم المصريين ، وأن ارتقاءنا موكول الى عزائنا ، فلنطلب النهوض من انفسنا ولنعمل له بالهمة والصدق والاتحاد » .

ورأت الأمة في حياة محمد فريد مثال التضحية والاخلاص ، وتمثلت لها بطولته في قوله : « اننا نعرف كيف نصبر على المكاره ولكننا لا نعرف التسليم في حقوقنا ولا التنازل عن مطالبنا » ورات في تضحياته وما لقيه من الاضطهاد والسجن والنفى مثالا خالدا في افتداء الوطن بالنفس والولد ، والمال والحياة (١) .

(١) انظر أيضا الفصل العاشر .

ورات في أنصاره وتلاميذه - الذين ثبتوا على العهد - رجالاً « صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلاً » .

فجهود الحزب الوطني كان لها فضلها في ظهور الثورة ، كما بقي لها بعد ظهور الثورة طابعها وانرها المستمر على مر السنين في توجيه الحركة الوطنية وجهة الجلاء ، والاستمسك بوحدة وادي النيل ، والجهاد الخالص لله والوطن ، ولعل فريدا رحمه الله قد أشار الى هذا المعنى في رسالته الى الأمة التي بعث بها اليها من منفاه في سبتمبر سنة ١٩١٩ قبيل وفاته (١) ، اذ قال : « نشكر الله على هذه النتيجة الحسنة التي دلت على ان ما ألقاه مؤسسو الحركة الوطنية من البذور في تلك الأرض الخصبة قد نبت وترعرع ساقه ثم أزهى وظهرت ثماره » .

فلكى نعرف اسباب ثورة سنة ١٩١٩ ، يجب أن نتبينها ، لا في حوادث تلك السنة فحسب ، بل في تطور الروح الوطنية وتعهداتها والجهاد في سبيل بعثها طوال ثلاثين سنة خلت ، فهذا الجهاد الطويل المبرر كان له الأثر البالغ في اعداد الأمة للثورة ، وهو لها على الدوام خير ذخيرة ، وأقوى عدة ، وأصلح عتاد ، ولقد أشار سعد رحمه الله الى شيء من هذه الحقائق بقوله في خطبته بفندق شبرد يوم ٢٠ أبريل سنة ١٩٢١ ، اذ قال : « انى أعلم ان البلاد تصبو الى الاستقلال ، وأن حركتها الاستقلالية بدت من زمان طويل ، خصوصا من يوم أن ظهر فيها المرحوم مصطفى كامل ، وتلاه المرحوم محمد فريد بك ، هؤلاء الذين أسسوا وأيدوا ما أسسوا في النهضة الحاضرة » ، وقال في خطبته بالسرايى يوم ١٩ سبتمبر ١٩٢٣ : « لست خالق هذه النهضة كما قال بعض خطبائكم ، لا أقول ذلك ولا ادعيه ، بل لا أنصوره ، انما نهضتكم قديمة تبتدىء من عهد مؤسس الأسرة المالكة محمد علي ، وللحركة العرابية فضل عظيم فيها ، وكذلك للسيد جمال الدين الافغانى واتباعه وتلاميذه أثر كبير ، وللمرحوم مصطفى كامل باشا فضل غزير فيها ايضا ، وكذلك للمرحوم فريد بك » .

تأليف الوفد المصرى

وموقف رشدى باشا

ان تأليف الوفد المصرى في نوفمبر سنة ١٩١٨ كان من أسباب قيام الثورة ، فان المطالبة بالاستقلال التام هى في ذاتها دعوة الى الانتفاض على الحماية ، كما ان التوكيلات التي نشرها الوفد في البلاد ، والتي سيجىء الكلام عنها في الفصل الثالث ، كان لها اثرها في التمهيد للثورة ، بما نبهت اليه الأذهان من وجوب التعاون والتضامن والعمل للاستقلال ، هذا الى ان موقف سعد وصحبه من الإنذار الذي وجهه اليهم الجنرال وطسن في ٦ مارس سنة ١٩١٩ ، كان من الأسباب المباشرة للثورة ، فقد كان مثالا صالحا للمقاومة الوطنية ، وعدم المبالاة بالتهديد والوعيد ، فهذه المقاومة كان لها صداها في الجماهير ، اذ انها صارت عنوان الدعوة الى المقاومة العامة ، وأعقب هذا الموقف اعتقال سعد وزملائه الثلاثة يوم ٨ مارس ، فكانت الشرارة التي أشعلت نار الثورة ، وان اعتقالهم في ذاته وفي مرماه عمل ظالم يثير النفوس ويملوها سخطا وحنقا ، لانه فضلا عما فيه من الظلم والاعتساف ، فانه كان نذيرا بامتهان السياسة البريطانية لكرامة الشعب ، ووزارتها به ، واصرارها على مناوآته في حريته واستقلاله ، وبقائه تحت ضغط الذل والعبودية .

(١) توفى رحمه الله في ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ .

حقا ان الثورة ليست وليدة سعد ، ولا وليدة الوفد ، بل هي وليدة الأسباب التي فصلناها مجتمعة ، وانما كان سعد ، وكان الوفد كلاهما وليد الثورة ، لانهما لم يصلا الى ما وصلا اليه ، من نفوذ ومكانة الا بفضل الثورة ، ولكن من الحق ايضا ان نقول ان تأليف الوفد كان من الأسباب المهيئة لظهور الثورة .

وكذلك كان انضمام حسين رشدى باشا رئيس الوزارة وقتئذ الى الحركة الشعبية منذ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، من عوامل الثورة ، المهيئة لها ، والمشجعة على ظهورها ، ولا شك ان موقفه من هذه الناحية يختلف بل يتناقض مع موقفه في اواخر سنة ١٩١٤ ، ولكن من الحق والانصاف ان نفصل بين الموقفين ، كما يجب ان نفصل بين موقف سعد من الثورة ، وموقفه قبل الثورة ، فالثورة قد جعلت منه شخصية جديدة ، اصلح واغوى من شخصيته السابقة ، والثورات كثيرا ما تفيد من رجال كانوا من قبل لا يدينون بها ، بل ربما كانوا خصوما لها ، ذلك ان الانقلابات الكبرى في حياة الأمم تنشئ فيها روحا فتية ، وتولد في نفوس ابنائها وزعمائها اتجاهات جديدة ، وكثيرا ما تغير من ماضيهم وشخصياتهم ، بل من طباعهم وأخلاقهم .

فمن الحق ان نقول ان لرشدى وعدلى على ثورة سنة ١٩١٩ فضلا كبيرا ، فانهما بادرا في شهر نوفمبر ، الى التحدث في مصر مصر السياسى ، واستقلا من الوزارة في ديسمبر اعتراضا على وضع العقوبات في سبيل رفع صوت مصر لتقرير مصيرها .

حقا ان برنامج رشدى باشا ، كما ان برنامج الوفد ، كانا ، في بداية الحركة ، في حدود ضيقة ، لكن هذه البرامج قامت على كل حال على اساس الانتقاض على النظام المضروب وقتئذ على البلاد ، وهو نظام الحماية ، ثم تخطته الأمة الى البرامج الطبيعية الصحيحة .

كانت وزارة رشدى باشا تناصر الوفد من أول خطواته ، فساعد هذا الموقف على انتشار دعوته ، وانضمام الناس اليه ، وكانت بلا شك تؤيد توقيع التوكيلات له ، وجاءت استقالتها تأييدا علنيا له ، فكانت تمهيدا مباشرا لنشوب الثورة .

وهنا تختلف ثورة سنة ١٩١٩ عن الثورة العربية ، فالثورة العربية قد شبت سنة ١٨٨١ على كره من الوزارة القائمة وقتئذ (وزارة رياض باشا) ، وكان أول مطالبها اسقاط هذه الوزارة التي كانت تناوئها ، في حين ان ثورة سنة ١٩١٩ لقيت تأييدا كاملا من وزارة رشدى باشا ، بل ان لهذه الثورة كما اسلفنا فضلا كبيرا عليها ، اذ عبت لها الطريق ، ولولاها لكان من المحتمل ان لا تصادف ما صادفته من الفوز والتوفيق ، وفي هذا تفضل الثورة العربية ثورة سنة ١٩١٩ لأن الثورة العربية قامت على الرغم من مناوأة الحكومة القائمة لها ، على أنه من الحق ان نقول من ناحية أخرى ان ثورة سنة ١٩١٩ تفضل الثورة العربية في أنها ثورة أمة عزلاء من السلاح ، قامت في وجه دولة من اقوى دول الأرض ، على حين ان الثورة العربية اقامت على اكتاف الجيش ، وبقوة سلاحه وضباطه وجنوده ، وهذا لا يغض من فضل الثورة العربية التي كانت مظهرا للنهوض القومى المبكر ، وقامت لغرض نبيل هو تحرير البلاد من الحكم الاستبدادى ومن التدخل الاجنبى معا ، ولعلك تلحظ مشابهة بين الثورتين في السبب المباشر لظهورهما ، فالأولى ظهرت على اثر اعتقال الحكومة أحمد عرابى وصاحبيه على فهمى وعبد العال حلمى ، واحالتهم الى مجلس عسكرى لحاكمتهم بتهمة التمرد والعصيان ، فثار زملاؤهم الضباط ، وقادوا الجند الى قصر النيل ، حيث كان الزعماء معتقلين ، فاقتحموه عنوة واطلقوا سراحهم ،

وكان ما كان من حوادث الثورة العربية (١) ، ثورة سنة ١٩١٩ ، ظهرت على أثر اعتقال سعد زغلول وصحبه بأمر السلطنة العسكرية البريطانية ، فإن ما كان من هياج الشعب وتورته ضد الحماية والاحتلال .

مشروع السير وليام برونييت

في القانون الثاني

ظهر هذا المشروع في نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وكان من الأسباب الهامة التي عجبت بالثورة .

كان السير وليام برونييت Sir William Brunyate يتولى قبيل تسرب الثورة منصب المستشار المالي بالنيابة ، وكان مستشار دار الحماية ، وصاحب الحول والطول بين المستشارين البريطانيين في شئون الحكومة كائناً ، وكان عضواً في لجنة ألفها مجلس الوزراء بقراره الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩١٧ لوضع التعديلات التي يستدعي إدخالها في القوانين والنظم القضائية والإدارية ما كان سحتملاً من زوال الامتيازات الأجنبية في ظل الحماية البريطانية ، والفرص الحثيئة من تأليف هذه اللجنة وضع القوانين والنظم التي تنسجم مع الحماية ، وقد سميت (لجنة الامتيازات الأجنبية) ، وكان السير وليام برونييت هو روح هذه اللجنة ومقررها ، وقد وضعت عدة مشروعات قوانين ، كقانون العقوبات ، وقانون تحقيق الجنايات ، وقانون المرافعات ، وبعض فصول من القانون المدني والتجاري ، وقطعت شوطاً بعيداً في وضع النظام القضائي الذي كان مزجاً وضعه على أساس ادماج القضاء الأهلي والقضاء المختلط وجعلهما نظاماً موحداً مختلفاً في قواعده وهيكله ، مع تقليب العنصر الإنجليزي ، ومما تقرر فيه بادية ذي بدء جعل النائب العام انجليزياً .

وضع السير وليام برونييت مشروع قانون نظامي لمصر ، ينزل بها إلى مرتبة المستعمرات التي يراد جعلها سوقاً لكل من نزل بها من رعايا الدول الأجنبية ، ويتلخص هذا المشروع في إنشاء مجلس نواب مصري ، يؤلف من المصريين ، ولكنه استشاري محض ، ليس له سلطة قطعية في أي أمر من الأمور . وبجانبه مجلس شيوخ ، يملك وحده السلطة التشريعية ، ولكنه خليط من المصريين والأجانب ! يؤلف من أعضاء رسميين ، وهم الوزراء المصريون والمستشارون الإنجليز ومن في مرتبتهم من الموظفين البريطانيين ، ثم من أعضاء منتخبين ، ينتخبون بطريقة كثرة القيود والشروط ، منهم ٣٠ مصرياً و ١٥ أجنبياً ! بحيث تكون الأغلبية فيه الأعضاء الرسميين والأعضاء الأجانب المنتخبين ، والأقلية للأعضاء المصريين المنتخبين ! ولو نفذ هذا المشروع لصارت سلطة التشريع في يد شريحة من الأجانب ، ولصار المصريون في بلادهم غرباء .

لم يكن أحد من المصريين يعرف هذا المشروع ، ولكن أنباءه ذاعت حين قدم السير برونييت صورة منه إلى رشدي باشا في أواسط نوفمبر سنة ١٩١٨ ، فرد هذا عليه ، وحمل حملة صادقة على المشروع وأعلن استنكاره له ، وما كاد يداع المشروع والرد عليه ، حتى عم السخط على السياسة البريطانية وعلى النيات التي كانت تضرها للمصريين ، لأن فيه أهداراً للاستقلال الداخلي التام الذي نالته البلاد منذ سنة ١٨٤٠ . ولأنه أشد إيلاماً لها من نظام الجمعية التشريعية الذي كان قائماً منذ سنة ١٩١٣ (٢) ، فالجمعية التشريعية ولو أن رأيها استشاري هي هيئة قومية

(١) راجع كتابنا (الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي) .

(٢) انظر كتابنا محمد فريد ص ٣٤٧ وما بعدها .

مؤلفة من أعضاء أول شرط فيهم أنهم جميعا مصريون ، أما الهيئة التشريعية العليا في مشروع السير وليم برونيت فهي هيئة مختلطة الجنسيات ، غالبيتها تكاد تكون أجنبية ، ولا تقبل أمة تشعر بشيء ولو يسير من الكرامة أن تتولى التشريع فيها سلطة أجنبية ، لذلك كان هذا المشروع وحده كافيا كما أسلفنا لقيام الثورة ، ولولا الثورة لنفذ ولتحققت به فكرة اللورد كرومر التي ابتدعها في تقريره سنة ١٩٠٤ من إنشاء مجلس تشريعي مختلط ينزل بالأمة الى حضيض الذل والمهانة .

الأسباب الاقتصادية

زعم بعض الكتاب المغرضين أن الرخاء في مصر كان من أسباب ثورة سنة ١٩١٩ ، وهذا مسخ وتشويه للحقائق ، إذ أن الثورة ، من الوجهة الاقتصادية ، هي رد فعل ضد النظم المالية التي عانتها البلاد قبل الحرب ، وفي خلال الحرب ، فقبل الحرب أخذت الأمة تشعر على تعاقب السنين بأن المصالح والمرافق المالية الأجنبية نهت وازدهرت ، وطغت على الاقتصاد القومي في ظل الاحتلال ، وتحت كنفه ورعايته ، وأن النفوذ الأجنبي المائل في البنوك والشركات والمتاجر والمصانع والبيوت الأجنبية عامة قد تغلغل في حياة البلاد الاقتصادية ، مما أفضى الى استعباد الشعب ماليا واقتصاديا ، الى جانب ما عاناه من الاستعباد السياسي (١) ، ولقد فطن الشعب لهذا الاستعباد ، ولمس آثاره في حياة الناس الفردية والاجتماعية ، واستظهر ما يحمله الاحتلال من تبعات في هذه الناحية ، إذ أنه كان بلا مرأى مؤبدا ونصيرا للسيطرة الأجنبية المالية والاقتصادية في البلاد ، فمناصرة الاحتلال لهذه السيطرة كانت من أسباب نقمة الشعب على السياسة البريطانية من الوجهة الاقتصادية .

ثم جاءت الحرب العالمية الأولى ، فزادت الناس تذمرا من هذه السياسة .

وأول مظهر لهذا التذمر الشكوى العامة من موقف الحكومة حيال هبوط أسعار القطن هبوطا جسيما في موسم سنة ١٩١٤ ، على اثر نشوب الحرب ، فلقد نزل سعر القطن تدريجيا الى حوالي عشرة ريالات ، وكان سعره قبل الحرب أربعة جنيهات ، فعم الكساد ، واشتد الضيق بالمزارعين ، من ملاك وفلاحين ، وسرى الضيق الى الطبقات الأخرى ، لأن القطن هو عصب الحالة الاقتصادية في مصر ، ووقفت الحكومة ، بتأثير المستشار المالي البريطاني ، جامدة بازاء هذه الكارثة المفاجئة ، بل ساهمت في اشتدادها ، وزاد في تفاقمها أن البنوك قبضت يدها عن التسليف على القطن ، في حين أخذت البنوك العقارية تقسو في المطالبة بأقساطها ، وكان هم الحكومة في هذه المأساة أن يتم لها تحصيل الضرائب في مواعييدها ، فأصدرت تعليماتها الى الحكام الإداريين والصارفة باستعمال الشدة في تحصيل الأموال الأميرية ومطلوبات البنك الزراعي القديم ، فبلغ الضيق غايته حين اجتمعت مطالبات الحكومة الى مطالبة البنوك العقارية ، وساءت حالة الزراعة ، واضطر الكثيرون منهم الى بيع أقطانهم بأدنى من الحد الذي هبطت اليه الأسعار ، حتى بيع القطن في تلك السنة (١٩١٤) في كثير من القرى والبنادر بمائة وعشرين قرشا ، وفي كثير غيرها بستين قرشا ! ، فكانت هذه الأسعار هي الخراب بعينه ، وأكرهت الحكومة معظم الزراعة على بيع ما لديهم من مصاغ وحلى ذهبية ، وماشية ودواجن ، لأداء بقية المال المطلوب منهم ، واضطر الكثيرون الى الاستدانة من المرابين بالربا الفاحش للغرض نفسه ، ووقفت الحكومة جامدة أمام هذه المأساة ، وبخاصة أمام اضطراب الناس الى بيع ما لديهم من حلى ومصاغ ، وكل ما فعلته أن عينت

(١) راجع في تفصيل ذلك كتابنا (مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال) ص ٢٠٧ وما بعدها .

مشمنين (جاشنجية) لتحديد سعر تلك المصوغات والحلى الذهبية ، و أصدرت في ذلك اعلانا بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩١٤ ، قالت فيه ما يأتى :

« اتصل بالحكومة ان فريقا من الناس حاولوا بيع مصوغات ذهبية لكى يسددوا ما عليهم من الاموال الاميرية ولكنهم بسبب الاضطراب فى المعاملات لم يفلحوا فى الحصول على القيمة الحقيقية لتلك المصوغات والحلى وتحملوا فى هذا السبيل خسارة لا مسوغ لها ، فلأجل ملافاة مثل هذه الحوادث ومن باب التسهيل فى تسديد الاموال الاميرية بكل الوسائل التى فى مقدور الحكومة قد شرعت الحكومة فى تدبير طريقة من مقتضاها تعيين جاشنجية رسميين فى المديرية المهمة وفى القاهرة يناط بهم تقدير القيمة الحقيقية لما يقدمه الجمهور اليهم من المصوغات والحلى الذهبية فى نظير تسديد الاموال والعوائد المطلوبة للحكومة وبعد خصم مقدار الضرائب الاميرية من قيمة تلك المصوغات والحلى الذهبية يستلم أصحابها الباقي من قيمتها فوراً (١) » ، فجاء هذا الاعلان اعترافا من الحكومة باضطرابها الناس الى بيع مصوغاتهم وحليهم لسداد الاموال الاميرية ، وليس هذا من شيمة الحكومة التى تعطف على الشعب فى محنته .

وكانت لجنة البورصة بالاسكندرية قد أصدرت قرارا فى ٦ اغسطس سنة ١٩١٤ « بتغفيل » جميع عقود (كونترات) الاقطان بالسعر الذى وضعته اللجنة للمقاصة وهو ١٥ ٢/٨ ربالا ، اى بتحديد سعر ادنى لهذه العقود ، تفاديا من هبوطه الى اقل من هذا السعر ، ولكن الحكومة بتوجيه المستشار المالى أصدرت مرسوما فى ٣ سبتمبر سنة ١٩١٤ بعدم العمل بهذا القرار (٢) .

ولم تفكر فى وضع حد ادنى لسعر القطن ، ولا فى التسليف عليه ، او شراء جزء منه ولا فى تأجيل تحصيل الاموال حتى تنكشف الضائقة او تحصيل الاموال عينا فى تلك الظروف الاستثنائية بان تأخذ ما يقابل المال قطنا ، ولا فكرت فى وقف البيوع الجبرية ، ولو لعدة شهور ، بل تركت البنوك العقارية والمرايين ينزعون املاك مدينيهم بأخس الاثمان ، هذا فى الوقت الذى أصدرت فيه المراسيم والقرارات بتأجيل دفع الديون التجارية والأوراق المالية (مورatorium) فى اغسطس وما يليه من سنة ١٩١٤ ، ولعمري ان ديون المزارعين كانت أولى بالتأجيل من الديون التجارية .

وبلغ ثمن محصول قطن ذلك العام ومقداره سبعة ملايين قنطار ١٦٥٠٠٠٠٠ جنيه مقابل ٢٩١٤٥٠٠٠ جنيه فى السنة السابقة (١٩١٣) ، وهذا يعطيك فكرة عن مبلغ الخسارة الجسيمة التى لحقت البلاد فى سنة ١٩١٤ .

ويهورك الامر لو علمت مقدار ما نال المنتجين من تلك السنة عشر مليون جنيهه ونصف ، ومبلغ ما عاد منه على الاهلين ، بعدما احتجزه الوسطاء والتجار وبيوت التصدير ، ومعظمهم من الأجانب ، ولا تقل خسارة مصر فى موسمى قطن سنة ١٩١٤ و ١٩١٥ عن عشرين مليون جنيه .

وقفت الحكومة اذن جلدة بازاء تلك المأساة ، فى حين عتبت كل العناية بتثبيت مركزى البنك الاهلى (الأخبى فعلا) ، فبادرت منذ نشوب الحرب الى تدعيم مركزه ، اذا جعلت لأوراق النقد التى يصدرها سعرا الزاميا Cours Forcé ، وذلك بأن أصدرت مرسوما فى ٢ اغسطس سنة ١٩١٤ ، نصت المادة الأولى منه على ان « أوراق البنكنوت

(١) الوقائع المصرية عدد ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٤ .

(٢) الوقائع المصرية عدد ٣ سبتمبر سنة ١٩١٤ .

الصادرة من البنك الأهلى المصرى تكون لها نفس القيمة الفعلية التى للنقود الذهبية المتداولة رسميا فى القطر المصرى ، وعلى ذلك فكل ما يدفع من تلك الأوراق لأى سبب وبأى مقدار يكون دفعا صحيحا وموجبا لبراءة الذمة كما لو كان الدفع حاصلًا بالعملة الذهبية بصرف النظر عما يخالف ذلك من الشروط أو الاتفاقات الحاصلة أو التى تحصل بين أصحاب الشأن وذلك بصفة مؤقتة والى أن يصدر أمر جديد » ، ونصت المادة الثانية من هذا المرسوم على أنه « یرخص للبنك الأهلى بصفة مؤقتة والى أن يصدر أمر جديد فى تأجيل دفع قيمة أوراق البنكنوت التى تقدم اليه لهذا الغرض » (١) .

وزاد هذا البنك من اصدار أوراقه النقدية (البنكنوت) ، فى الوقت الذى سمح له بأن يرسل الى لندن معظم رصيده الذهبى الذى يحتم عليه القانون ابقائه ضمانا لاصداره ، وأعفى من الغطاء الذهبى لأوراقه النقدية ، اذ وافقت وزارة المالية بقرار منها نشر بالوقائع المصرية فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ على اعتبار السندات المصدرة على خزانة الحكومة البريطانية بمثابة ذهب ، وهالك نصه : « لیکن فى علم الجمهور أنه من جهة ، بالنظر الى الزيادة الكبيرة التى لا تزال تحدثها احتياجات موسم القطن فى الطلب على أوراق البنكنوت ، ولما كان من جهة ثانية يحسن ألا يجمع من احتياطي الذهب مبلغ يزيد عن الحد الذى تقضى به الحكمة فى الأحوال الحاضرة ، لذلك تقرر ان يتسامح مؤقتا بعض التسامح فيما هو مفروض على البنك الأهلى المصرى من ابقاء كمية من الذهب فى الخزانة تعادل على الأقل نصف قيمة أوراق البنكنوت المصدرة ، وقد رخص للبنك الأهلى أن يستبدل ببيونات الخزانة الانجليزية التى لأجل قصر المقدار الذى يلزم من احتياطي الذهب ، لجعل الاحتياطي المذكور معادلا لنصف الأوراق المصدرة طبقا لقانون البنك » .

وهذا القرار معناه ان الحكومة أجازت للبنك الأهلى اصدار اوراق بنكنوت من غير أن يكون ملزما بالاحتفاظ فى خزائنه بما يعادل نصف قيمتها من الذهب ، ولا يزال هذا القرار نافذا الى اليوم (١٩٤٥) (٢) .

ثم اخذت اسعار القطن فى السنين التالية تصعد تدريجيا ، وتوقع المصريون أن يعوضهم هذا الصعود بعض ما خسروه فى سنى الشدة ، ولكن الحكومة بتوجيه المستشار المالى قررت فى يونيه سنة ١٩١٧ تحديد سعر القطن بثلاثة وعشرين ريالاً . وهو يقل عن سعره الحقيقى ، ويحول دون استمرار الصعود الذى كان متجها اليه ، واجتمع الى ذلك ما قرره الحكومة منذ نشوب الحرب من تخفيض المساحة المزروعة قطنًا بناء على طلب السلطات البريطانية ، وما وضع من عقبات فى سبيل تصدير القطن، مما ينتحلونه عند اللزوم ويعزونه الى قلة وسائل النقل البحرى ، ويبخسون بذلك اسعار القطن فى السوق المحلية .

على أن الارتفاع النسبى فى اسعار القطن قد اقترن باشتداد الغلاء فى البلاد ،

(١) الوقائع المصرية عدد ٣ أغسطس سنة ١٠١٤ .

(٢) الى قرار سنة ١٩١٦ يرجع ربط الجنيه المصرى بالجنيه الانجليزى ، وان كانت تبعية العملة المصرية الاسترلينية ترجع فى الواقع الى بدء عهد الاحتلال البريطانى ، وذلك بتأثيره السياسى والاقتصادى، ففي سنة ١٨٨٥ نظمت الحكومة العملة فقررت أن الجنيه المصرى هو العملة الرسمية لمصر ، ولكنها امتنعت عن سكه الا بمقدار ضئيل للزينة ، وحددت النقود الذهبية التى يجوز التعامل بها فى البلاد الى جانب الجنيه المصرى ، فجعلتها قاصرة على الجنيه الانجليزى والجنيه الفرنسى والجنيه التركى ، وحددت وزن القطعة الذهبية للجنيه المصرى وكمية الذهب الذى يحويه بطريقة جعلت الميزة للجنيه الانجليزى على العملة الفرنسية والعملة التركية ، فصار الجنيه المتداول فعلا فى مصر هو الجنيه الانجليزى .

فارتفعت أسعار الحاجيات ارتفاعا مطردا ، واشتدت وطأة الفلاء على الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار ، وهم السواد الأعظم من الشعب ، ففاضت نفوسهم سخطا وحنقا ، وفي ذلك يقول اللورد ملنر في تقريره (١) عن أسباب ثورة سنة ١٩١٩ : « ان أسعار الأشياء ارتفعت في مصر ارتفاعا متواليا لم يسبق له مثيل ولا سيما أسعار الحاجيات كالحبوب والأقمشة والوقود ، فنقلت وطائها على الفقراء ، ولا سيما أن أجورهم لم تكن لتكفي النفقات التي يقتضيها غلاء المعيشة ، في حين أنهم كانوا يرون عددا من مواطنهم ومن الأجانب غير المحبوبين عندهم يجمعون الثروات الكبيرة ، فان عائلة مكونة من أربع أنفس ، رجل وزوجته وطفلين ، لم تكن تستطيع في أوائل سنة ١٩١٩ الحصول على ما يكفيها من القوت الا بثمان يفوق بكثير متوسط الأجرة وقتئذ ، فهذه العوامل المختلفة أفضت ولا ريب في أواخر سنة ١٩١٨ الى الاستياء والقلق بين معاشر الفلاحين » .

ومنحت الحكومة الموظفين علاوة لفلاء المعيشة ، ولكن هذه العلاوة لم تكن علاجا ناجعا للفلاء ، وزادت من دخلها لتعوض هذا المبلغ ، فرفعت أجور النقل بالسكك الحديدية ٥٠ ٪ علاوة على زيادتها من قبل فبلغت الزيادة ١٠٠ ٪ في المائة .

واحتكرت الحكومة البريطانية بذرة القطن جميعها من محصول سنة ١٩١٧ بسعر أقل من سعرها الحقيقي ، وألغت الحكومة في تلك السنة أوامر تصدير القطن ، وحصرتها في عدد محدود من بيوت التصدير ، وكلها اجنبية ، فكان هذا الاحتكار في يدها وسيلة للتحكم في أسعار ما تشتريه من المحصول ، وبهذه الوسيلة ربحت هذه البيوت الملايين من الجنيهات على حساب المنتج البائس .

وأصبحت مصر بخسارة اقتصادية فادحة في موسم سنة ١٩١٨ ، اذ احتكرت الحكومة البريطانية محصول القطن جميعه في ذلك العام ، وحددت سعر شرائه بـ ٤٢ ريالاً (سبعة جنيهات و ٤٤٠ مليماً) للقنطار من رتبة (فولى جود فير) ، وكان يباع فعلا من أصحاب الأقطان باثنين وثلاثين ريالاً .

وأصدرت الحكومة المصرية بلاغا في ١٣ مارس سنة ١٩١٨ عن هذا الاحتكار سوفته بقولها : « نظرا الى الأحوال الاستثنائية الناجمة عن الحرب والمتأثرة بها الآن تجارة القطن المصرى ولا سيما قلة بواخر النقل وتخفيض مساحة الأراضي المزروعة قطناً ، وايضا مراعاة لضرورة الاحتفاظ بما للامبراطورية البريطانية وما للحلفاء من المواد الطبيعية سدا لحاجتهم الضرورية ، رأت حكومة صاحب الجلالة والحكومة المصرية بالاشتراك ، أن تتخذ التدابير اللازمة لاحتراز محصول القطن ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩١٨ ، وقد عينت لهذا الغرض لجنة مراقبة للأقطان تتألف من المستر رونالد لندسى رئيسا والمستر هورنزل نائب الرئيس ومستر بزلى والمستر كارفر والمستر كنج اويز أعضاء ، وتقوم بمساعدة هذه اللجنة لجنة استشارية تمثل مخازن التصدير ومنتجى القطن والبنوك ، ولجنة مراقبة الأقطان ستكون مستعدة ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩١٨ لحين صدور اعلان آخر لمشتري الأقطان سواء كانت من محصول الموسم القادم او بقية المحصول الحاضر بأثمان قاعدتها ٤٢ ريالاً عن كل قنطار من فولى جودفير السكلاريدس وارد مخازن الاسكندرية ، وابتداء من التاريخ المذكور فيما بعد ، لا يرخص الا بتصدير القطن الذى اشترته اللجنة ، وتصبح الرخص التي أعطيت من قبل ملفاة الا رخص الأقطان المودعة باحدى الموانئ والتي كان سبق بيعها قبل التاريخ بقصد التصدير » .

وكان سعر القنطار في الخارج وقت صدور هذا القرار نحو اربعة وستين ريالا ،
فتأمل في الفبن الذي لحق محصول سنة ١٩١٨ من جراء هذا الاحتكار ، اذ بلغت
خسارة المصريين فيه نحو اثنين وثلاثين مليون جنيه !

وتأمل في انتحال الحكومة المعاذير لتسويق هذا الفبن ، وما يبدو في بيانها من
المغالطة ومن الاعتراف بان المراد من هذه العملية خدمة الامبراطورية البريطانية ، فهي
تزعم ان احوال الحرب وقلة بواخر النقل وتخفيض مساحة الاراضى المزروعة قطننا كل
هذا قد دعاها الى التسليم في محصول القطن بهذا الثمن البخس ، على ان ظروف
الحرب الاستثنائية كانت على العكس سببا لصعود اسعار القطن ، وكذلك تخفيض
مساحة الاراضى المزروعة قطننا ، أما فلة بواخر النقل فحجة مصطنعة ، لان محصول
ذلك العام وما قبله وما تلاه قد نقلته البواخر جميعه الى انجلترا أو الى الدول الحليفة
والمحايدة ، وفي البيان اعتراف صريح بان الغرض من هذا الاحتكار وهذا التحديد
للسعر هو الاحتفاظ للامبراطورية البريطانية وحلفائها بالمواد الطبيعية التى يحتاجون
اليها ، ولقد كان العدل في المعاملة يقتضى ما داموا في حاجة الى محصول القطن ان
يدفعوا له ثمن المثل الذى كان يدفع في أمريكا وغيرها من دول الحلفاء .

وقع هذا الفبن على محصول سنة ١٩١٨ ، وعلى ما كان مخزونا من محصول سنة
١٩١٧ الذى لم يكن بيع بعد .

وقد اعترف اللورد ملنر في تقريره بما كان لهذا الاحتكار من الاثر في التمهيد
لثورة ، قال في هذا الصدد : « وهناك ما يدل أيضا على ان التحكم في اسعار القطن زاد
استياء الناس لان هذا التحكم يحرم الزراع مزية المزاومة في الاسواق الخارجية مع
كون ايجار اطيانه في ازدياد » .

ويدخل في سياق الاسباب الاقتصادية للتورة مصادرة السلطة العسكرية لازراق
الناس وحاصلاتهم ومواشيتهم ودوابهم ، مما سبق الكلام عنه في موضعه ، تم تخفيض
مساحة الاراضى المنزرعة قطننا طيلة مدة الحرب توفيراً لمؤونة الجيوش البريطانية
وحلفائها ، وجملة القول ان الاسباب الاقتصادية كان لها دخل كبير في قيام الثورة .

التاريخ يعيد نفسه في الحرب العالمية الثانية

ان الصورة التى عرضناها عن حالة مصر المالية والاقتصادية خلال الحرب العالمية
الاولى تدعونا الى ان نضع الى جانبها صورة من هذه الحالة خلال الحرب العالمية
الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) ، فان التاريخ يكاد يعيد نفسه ، مع اختلاف في الاساليب
والاوضاع .

وضعت السلطات البريطانية يدها طيلة مدة الحرب على الحاصلات والمواد الاولية
الموجودة في البلاد واللازمة للانتاج ، واستولت على الأخشاب والأسلاك والمواد
المصنوعة من الحديد ، كل ذلك مقابل اوراق النقد التى يصدرها البنك الاهلى ، بلا
رصيد ولا ضابط ، ووضعت يدها على البواخر والسفن الشراعية المصرية وحمولتها
نحو ثمانين ألف طن ، وحرمت بذلك استخدام ما عندها من اسطول تجارى ، لاستيراد
حاجاتها وتصدير منتجاتها .

وفرضت على البلاد كما فرضت في الحرب الاولى الدورة الزراعية ، وقل انتاجها

من محصول القطن وهو المحصول الرئيسى لأراضيها ، هذا الى ما اتخذ من الوسائل لبخس سعره .

ففى الحرب العالمية الأولى فرض على البلاد حد أعلى للأسعار القطن كما تقدم بيانته ، وفى الحرب العالمية الثانية عدل حقا عن وضع حد أعلى لأسعار القطن ، وسارت الحكومة على قاعدة وضع حد أدنى مع ترك السوق حرة حتى تجدد المجال لارتفاع الأسعار ، ولكن الواقع أن جوهر السياسة البريطانية القطنية فى الحرب العالمية الثانية لم يختلف كثيرا عما اتبع حيال مصر فى الحرب الأولى ، فقد احتكرت اللجنة الإنجليزية ثم اللجنة الإنجليزية المصرية ، كل محصول القطن خلال سنى الحرب ، وحصر التصدير الى إنجلترا والولايات المتحدة ، وادى كل ذلك الى منع التنافس ، فصار القطن المصرى يباع بأقل من سعره الحقيقى فى الخارج ، وخسرت البلاد عدة ملايين من الجنيهات كل عام ، وصارت اية دولة تريد شراء اية كمية من القطن لا تأتى للسوق المصرية مباشرة ، بل يجب عليها أن تستأذن الحكومة البريطانية ، وظل قرار أكتوبر سنة ١٩١٦ (ص ٥٦) معمولا به ، واستطاعت إنجلترا بفضلها أن تسحب من البنك الأهلى ، خلال هذه الحرب وبعدها ، نحو أربعمئة وخمسين مليون جنيه أوراق نقد (بنكنوت) اشترته بها من بلادنا ما أرادت ، وانفقت منه على قواتها ما شاءت ، وهذا المبلغ الضخم هو ما يعبر عنه بالأرصدة الاسترلينية التى ادت الى افقار البلاد ، فضلا عن أنها سببت الفلاء الفاحش فى الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة ، مما وقع عبثه الطاحن على الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار ، وهى السواد الأعظم من الأمة ، وقد بلغ ارتفاع تكاليف المعيشة رقما قياسيا ، اذ وصلت فى أواخر الحرب ، بل بعد انتهائها ، الى أكثر من ٣٥٠ فى المائة عما كانت عليه قبل الحرب ، فى حين أنها لم تزد فى إنجلترا عن ١٢٥ الى ١٤٥ فى المائة ، وفى الولايات المتحدة الأمريكية عن ١٤٥ الى ١٥٠ فى المائة ، مع أن مصر تنتج حاجتها من المواد الغذائية ، والبلاد التى فى هذه الحالة كجنوب افريقيا واستراليا لم تزد تكاليف المعيشة فيها عن ١٢٠ فى المائة .

وادى ارتباط العملة المصرية بالعملة الاسترلينية مع فرض القيود على الاستيراد والتصدير وعدم وجود رقابة من الحكومة على اصدار البنك الأهلى لأوراق النقد الى وضع البلاد فى شبه حصار اقتصادى ، فلا تستطيع أن تستورد من غير منطقة الاسترلى ما تحتاج اليه ، حتى من أمريكا ، فإنها لا تستورد منها الا ما تسمح إنجلترا باعطائه لمصر من الدولارات ، وكذلك قامت العقوبات فى سبيل صادراتنا الى الخارج ، وما حدث للقطن حدث للارز والسكر وما الى ذلك ، فوجود هذه العقوبات قد شل تجارة البلاد الخارجية والحق بحياتنا الاقتصادية أعظم المضار ، وبهذا التعليل تستطيع أن تفسر فلاء الأسعار بالنسبة لما تستورده البلاد مع انخفاض أسعار القطن وهو محصولها الرئيسى الذى يصدر معظمه الى الخارج ، وهذا هو الحصار الاقتصادى الذى يزيد فى عواقبه عن الحصار الحربى أو السياسى ، ويسبب البلاد الفقر والحرمان .

وهنا ، أنقل من كلمة قلتها فى مجلس الشيوخ بجلسة ١٨ ابريل سنة ١٩٤٤ (١) ما يصور الضرر الذى لحق البلاد من تراكم الأرصدة الاسترلينية ، قالت :
« المسألة التى أريد أن أتحدث فيها هذه الليلة هى مسألة تضخم أوراق النقد لانها

(١) لناسبة المناقشة فى السياسة المالية العامة .

مسألة فيما اعتقد لها اهمية كبرى ، ولقد تناولتها لجننتكم المالية بالبحث ، ولتسمح لى اللجنة ان لا اشاطرها الراى الذى تقدمت به فى تقريرها .

« تقول لجنة المالية ان الزيادة فى اوراق النقد هى زيادة تستلقت النظر لان اوراق النقد التى كانت متداولة قبل الحرب بلغت عشرين مليوناً من الجنيهات ، فأصبحت فى شهر فبراير سنة ١٩٤٤ - ١٠٢٧٠٠٠٠٠ من الجنيهات ، أى انها صارت خمسة أمثال ما كانت عليه قبل الحرب ، هذه الزيادة فى الواقع هى من أهم أسباب الغلاء الذى نشعر به فى الوقت الحاضر ، وقد بحثت لجنة المالية فى هذه الزيادة ، وهل تعتبر تضخماً مالياً لا ، فقالت فى الصفحة الثانية من تقريرها ما يأتى :

« وهذه الزيادة الكبيرة تعبر عن احد شيئين : اما انها زيادة فى النقد يقابلها زيادة فى الثروات ، وفى هذه الحالة يعتبر اثره طبعياً ، واما ان تكون زيادة فى النقد لا يصحبها زيادة فى الثروات بنسبة متقاربة ، وفى هذه الحالة تكون لهذه الزيادة نتائج لازمة ، وهذا ما يطلق عليه التضخم المالى » .

« من ذلك ترون ان اللجنة وضعت قاعدة لا شك فى صحتها ، فهى تقول : ان كانت الزيادة فى اوراق النقد تقابلها زيادة فى الثروات فتعتبر اثره طبعياً ، اما اذا لم تقابلها زيادة فى ثروة البلاد فيعتبر هذا تضخماً مالياً » ، ثم انتهت اللجنة من بحثها فقالت :

« ان ما قدمناه ليدل على ان كثرة النقود فى مصر لا يعتبر تضخماً مما عرفته بعض البلاد الأخرى » .

« فاسمحوا لى ولتسمح لى اللجنة المالية ان اقول ان المقدمات التى ساقتها اللجنة فى تقريرها لا تتفق مع النتيجة التى وصلت اليها .

« ان اوراق النقد هى فى الواقع وسيلة للشراء ، أى انها ليست فى ذاتها ثروة طبيعية ، وهذا ما توافق عليه اللجنة ، فاذا لم تكن زيادة اوراق النقد تقابلها زيادة فى ثروة البلاد اعتبر ذلك بلا شك تضخماً مالياً ، فهل الزيادة التى بلغت ثمانين مليوناً فى الوقت الحاضر تقابلها زيادة فى الانتاج او زيادة فى ثروة البلاد ؟ اظن الجواب على هذا السؤال لا يحتاج الى عناء ، لأن انتاج البلاد اذا كان قد زاد بعض الزيادة ، فان هذه الزيادة لا تناسب مطلقاً مع زيادة اوراق النقد المتداولة فى البلاد ، الواقع ان هذه الزيادة فى اوراق النقد انقصت من قيمتها الشرائية ، ومجرد النقص فى القيمة الشرائية يدل على ان الانتاج فى البلاد لم يزد مطلقاً بالنسبة التى زادت بها اوراق اوراق النقد مع ان الانتاج لم يزد ؟ » .

« ونقطة البحث التى يجب ان نتوجه اليها جميعاً هى من اين اتت هذه الزيادة فى اوراق النقد مع ان الانتاج لم يزد ؟ .

« ان هذه الزيادة نشأت عن الطريقة التى تباع بها حاصلات البلاد ومنتجاتها ، فلو كانت هذه الطريقة سليمة لما زادت اوراق النقد بهذه الكثرة الهائلة .

« الطريقة السليمة التى تتعامل بها الدول الأخرى فيما يتعلق بإصداراتها ومنتجاتها انها تصدر الى البلاد الأجنبية صادراتها ولا تأخذ فى مقابلها نقداً ، انما تأخذ بدلا عنها واردات من تلك البلاد ، وتكون هذه الواردات بمثابة الزيادة الحقيقية فى ثروات هذه البلاد ، وبناء على ذلك يكون التبادل قائماً على قواعد سليمة أى مع مراعاة الميزان التجارى .

« المسئولية في الطريقة المتبعة الآن في مصر من غير شك واقعة على الحكومة ، وا قصد بكلمة الحكومة الشخص المعنوي ولا اقصد الحكومة القائمة بالذات ، بل المسئولية موزعة على جميع الحكومات ومنها الحكومة القائمة .

« هذه الطريقة هي ان الحكومة لا تشترط أن يكون مقابل صادراتها وارداً تأتي إليها من الخارج تماثلها في القيمة ، بل اكتفت بأن يدفع البنك الأهلي قيمة هذه الصادرات أو المنتجات سواء بيعت في مصر أو في الخارج أوراق نقد لا يمكن أن تصد في الراقع ثروة حقيقية في البلاد .

« ما السبب في هذا التضخم المالي ؟ ان السبب الحقيقي يرجع الى انه ليس لدينا استقلال في حياتنا المالية النقدية ، أي ليس لعملتنا استقلال ، لأن المسألة متروكة للبنك الأهلي ، ولا توجد مع شديد الأسف رقابة فعلية من الحكومة عليه فيما يتعلق بإصدار أوراق البنكنوت ، مع أنه في البلاد الأخرى تفرض رقابة تامة على البنوك التي تمنح امتياز إصدار أوراق البنكنوت .

« ان الحاصل الآن ان كل ما يباع من السلع والمنتجات سواء اكانت في أسواق مصر أم خارجها ترد بثمنها تحاول على البنك الأهلي بضمان سندات الخزنة البريطانية فيصدر البنك الأهلي أوراقاً مالية بقيمة الحاصلات ، ويدفعها لأصحابها ، فترتب على ذلك أن تكثرت أوراق النقد وزادت حتى نقصت قيمتها الشرائية ، وحتى أصبح من المتعذر لكثرتها إيجاد طريقة لانقاص عددها أو امتصاصها .

« ولقد عملت الحكومة القائمة كل ما يمكن عمله في سبيل امتصاص جزء من هذه الأوراق ، ولجأت كما تعلمون حضراتكم الى القرض الوطني ، وهو عمل سليم لا غبار عليه ، ومع هذا لم يقلل هذا العمل من التضخم الموجود الذي وصل الى مبلغ ١٠٢٧٠٠٠٠٠٠ جنيه ، مما يدل على أن الداء لا يزال قائماً ، فان لم نعمل على معالجته بطريقة سليمة ستستمر الزيادة في أوراق النقد بمضى الزمن ، ويزداد الغلاء .

« الطريقة السليمة هي ان الحكومة توجب على البنك أنه عندما يصدر أوراقاً مالية لا يصدرها في مقابل سندات على الخزنة البريطانية ، إنما يصدرها في مقابل بضائع وعروض وسلع ترد الى مصر مما تحتاج اليه البلاد ، وبذلك تزداد ثروة مصر الحقيقية ، هذه هي الطريقة الوحيدة التي يجب أن تتبع لعلاج هذا التضخم المالي .

« أعود الى مسألة انعدام الرقابة من الحكومة على البنك الأهلي ، فأقول مع الأسف ان الحكومة تترك حرية إصدار أوراق النقد الى البنك الأهلي بدون قاعدة .

« تركت الحكومة البنك الأهلي يزيد في أوراق النقد كما يشاء ، مع أن القانون الأساسي للبنك الأهلي الذي صدر به دكرتو ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٨ مذكور في المادة الرابعة والثلاثين منه صراحة ان لمندوبى الحكومة الرقابة على البنك في مراعاة الديكرينات بكل دقة وفي تنفيذ لوائح البنك وقانونه الأساسي الخاصة بصوالح الحكومة والثقة العامة ، ويراقبون بصفة خاصة إصدار الأوراق التي تدفع إحاملها أو عند تقديمها وهي أوراق البنكنوت .

« معنى هذا أنه يجب على الحكومة أن تراقب البنك الأهلي في إصدار أوراق البنكنوت .

« المفهوم أنه حصل تساهل من الحكومة مع البنك في الماضي فيما يتعلق بإصدار أوراق البنكنوت ، ولكن الى متى يستمر هذا التسامح ؟ ان دكرتو ٢٥ يونيو سنة

١٨٩٨ الذي تأسس البنك بموجبه يحتم على البنك الأهلى فى مقابل إصدار أوراق البنكنوت أن يكون لديه نصف الرصيد ذهباً والنصف الآخر سندات تختارها الحكومة المصرية ونسبها ، ثم صدر دكوييتو فى ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ جعل لهذه الأوراق التى يصدرها البنك سعراً الزامياً Caus Forcé ، وقد كان المفروض المحتم من قبل أن يدفع البنك لحامل هذه الأوراق قيمتها ذهباً ، وذكر فى هذا الدكوييتو أنه يعمل به بصفة مؤقتة . ولكن هذه الصفة المؤقتة مع الأسف استمرت الى اليوم ، وأكثر من ذلك أنه صدر قرار من وزارة المالية نشر فى الوقائع المصرية عدد ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ بالتسامح مؤقتاً فيما هو مفروض على البنك من إيجاد نصف الرصيد ذهباً والترخيص له بأن يستبدله بسندات على الخزنة البريطانية ، وهذا لا يمنع أن النصف الآخر من الرصيد الذى يقابله سندات مالية أيا كانت يجب أن يكون باختيار الحكومة ، على أن هذا التسامح هو بصفة مؤقتة ، وهذا التأقت الذى حدث فى سنة ١٩١٦ استمر مع الأسف الى اليوم ، وهذا الشرط الجوهري الذى ورد فى قانون البنك الأساسى وهو أن الحكومة تختار السندات لمقابلة النصف الآخر لم يعمل به مطلقاً ، ولم يعمل بهذه الرقابة ، ولذلك استمر البنك على إصدار أوراق البنكنوت بطريقة متزايدة حتى تخمت السوق بهذه الأوراق ، وترتب على هذه التخمة أن قلت قيمة أوراق النقد .

« اذن ترون حضراتكم أن هذه الطريقة المتبعة فى سداد ائتمان حاصلاتنا ومنتجاتنا ليست طريقة سليمة فى السداد ، لأننا اذا رجعنا الى أوراق البنك نجد أنها عبارة عن كمبيالة أو سند على البنك ، وورقة البنك من أية قيمة مذكور فيها على لسان البنك : « اتعهد بأن أدفع عند الطلب مبلغ جنيه أو خمسة جنيهات أو عشرة جنيهات أو مائة جنيه لحامل هذا السند .

« فهذه الورقة ليست إلا سنداً ، أو بعبارة أخرى ليست الا كمبيالة على البنك الأهلى ، فهذه الكمبيالة على البنك الأهلى ، هل هى فيما يتعلق بالتبادل الدولى بين الدول ، تتفق مع الطريقة السليمة الدولية فى السداد ؟

« كلا ان التبادل بين الدول يتنافى مع هذه الطريقة ، لأن هذه الطريقة فى السداد ليست الا بيعاً بقرض ، فشأنها شأن رجل يشتري بضاعة مهما كانت حاله من الغنى والثرى ويعطى بدل البضاعة التى يأخذها من البقال مثلاً سنداً بما اشتراه ، وكذلك شأنه مع الجزار أو المخبز وغيرهما ، فليست هذه الطريقة هى الطريقة السليمة فى السداد ، وهى هى الطريقة التى نبيع بها حاصلاتنا ومنتجاتنا ، وبخاصة اذا لوحظ أن أوراق النقد التى يصدرها البنك الأهلى ، أو بعبارة أخرى الكمبيالات أو السندات ، يصدرها البنك فى مقابل سندات على الخزنة البريطانية ، فبدلاً من أن يصدر هذه السندات فى مقابل بضائع ترد إلينا وتوازى صادراتنا يكتفى بإصدار هذه السندات بضمانة سندات على الخزنة البريطانية ، فما معنى هذه الطريقة ؟

« معناها أننا ندائن البنك الأهلى ، أو بعبارة أخرى ندائن الخزنة البريطانية فى مقدار هذه الزيادة التى زادت فى أوراق البنكنوت ، هذا دين غريب ، من نوع غريب ، فهو دين دولة فقيرة على دولة غنية ، دين دولة ضعيفة على دولة قوية ، دين لا تعرف أحكامه ولا شروطه ولا قواعده ، ولا طريقة سدادها ، ولا موعد هذا السداد ، فهذه ليست طريقة سليمة مطلقاً .

« نحن لم نختر أن نكون دائنين للخزنة البريطانية ، وبعبارة أخرى هو دين إجبارى ، فرض علينا أن نقوم به ، فهذا الدين الذى لنا على بريطانيا العظمى والذى

يتزايد كل يوم ، ما مصلحتنا فيه ! ليس الأسلم لنا بدلا من أن يتراكم هذا الدين أننا نأخذ في مقابل صادراتنا واردات تزيد من ثروة البلاد وإنتاجها ؟ هذه هي الطريقة السليمة التي يسدد بها ثمن ما نبيعه من هذه الحاصلات والمنتجات ، لأن الأمم لا تعيش بالسندات أو الكمبيالات ، وإذا استمرت الحالة على ما تجرى عليه الآن من تزايد أوراق النقد التي يصدرها البنك الأهلي فإننا سنصل الى حالة من الفلاء لا تستطيع البلاد أن تواجهها ، سنصل الى حالة من التسليف بحيث لا نستطيع أن نسترد هذا الدين بطريقة تفيد البلاد .

« الطريقة السليمة للحد من موجة الفلاء وللمحافظة على اقتصاديات البلاد ، أن تراقب الحكومة طريقة اصدار « البنكوت » من البنك الأهلي ، وتشرط عليه أن لا يصدر أوراقا الا في مقابل بضائع ترد فعلا للبلاد ، فإذا وردت البضائع للبلاد ، تراخت الأسعار ، واقتصد بهذه البضائع ما تحتاج اليه البلاد من خامات أو أقمشة أو سجاد ، أو حديد أو آلات أو غيرها ، فإنها تزيد من إنتاج البلاد ، ولكن إنتاج البلاد لا يزداد بأوراق نقد يصدرها البنك .

« أرجو ألا تعتبروا في كلامي شيئا من المبالغة أو المغالاة ، فان هذا التعبير الذي ذكرته لحضراتكم يقرب كثيرا من تعبير المنصفين من المفكرين البريطانيين ، ولذلك اتلو على مسامع حضراتكم ما جاء في مجلة « الايكونومست » الانجليزية ، وهى من امهات المجلات العالمية ، فهذه المجلة ذكرت في عددها الصادر في ٥ يوليو سنة ١٩٤١ أن استثمار البلاد المرتبطة بالآسترليني لأموالها في أذونات الخزانة البريطانية هو بمثابة استثمار اجارى ، وقالت في عدد ٧ أغسطس سنة ١٩٤٣ صفحة ١٨٠ منها تحت عنوان (ديون بريطانيا) : انها تقدر المبالغ المستثمرة في إنجلترا للبلاد المرتبطة بالآسترليني بألف مليون جنيه في منتصف سنة ١٩٤٣ ، وقدرت حصة مصر فيها بمبلغ واحد وسبعين مليوناً من الجنيهات في آخر سنة ١٩٤٢ ، وقد زاد بعد ذلك ، ثم قالت : ان عجز الميزانية البريطانية قد سد جزئيا بأقبال البلاد المرتبطة بالآسترليني على استثمار أموالها في بريطانيا بشراء سندات الخزانة البريطانية .

« هذا هو التعبير الذى عبرت به صحيفة من امهات الصحف البريطانية ، وهو تعبير يقرب كثيرا من التعبير الذى تقدمت به أمام حضراتكم ، لذلك أرجو من حضرات الزملاء — كما أرجو من الحكومة — أن تعيد النظر في الطريقة التى يصدر بها البنك الأهلى الأوراق المالية ، ولعلها اذا وفقت الى ذلك واذا وفقت الى أن يكون في مقابل صادراتنا ومبيعاتنا واردات من البلاد الأخرى سواء كانت إنجلترا أو غيرها ، فإنها تؤدي الى البلاد اعظم خدمة ، لأن هذه هي الطريقة السليمة فى السداد ، والطريقة التى تمنع التضخم المالى الذى يتزايد يوما بعد يوم ، وهذه الطريقة تؤدي الى تراخى الأسعار والى زيادة الانتاج وزيادة الثروة زيادة حقيقية فى البلاد ، وأكرر القول أن البلاد لا تعيش بالسندات ، وانما تعيش بالانتاج والثروات الحقيقية التى تضم الى الثروة القومية » (١) .

هذا ، وقد بلغ دين مصر على إنجلترا من الأرصدة الأسترلينية الى اليوم (نهاية سنة ١٩٤٥) أربعمائة وخمسين مليون جنيه ، وهذا الدين قد اضطرت مصر الى افراضه من رأس مالها الحيوى ، ومن حاصلاتها ومنتجاتها التى هى أحوج ما تكون اليها أو الى ثمنها الحقيقى ، لا للوهى والخيالى ، وهكذا تجددت فى الحرب العالمية الثانية المأساة التى لا تختلف كثيرا عما عانتها مصر فى الحرب العالمية السابقة .

(١) مضبطة جلسة مجلس الشيوخ - ١٨ ابريل سنة ١٩٤٤.

والآن ، فلنعد الى الحديث عن أسباب ثورة ١٩١٩ ، ولنتكلم عن أسبابها الاجتماعية .

الأسباب الاجتماعية

لامراء في أن المجتمع المصري سنة ١٩١٩ كان في الجملة أكثر تقدما مما كان عليه في السنوات الماضية ، فان انتشار التعليم ، وتطور الأفكار ، واتساع المدارك ، وارتقاء اساليب الحياة ، والنهضة الادبية والعلمية والصحفية ، والنهضة النسوية ، كل أولئك قد ساعد على نمو الروح السياسية ، وجعل المجتمع أكثر تطلعا الى المثل العليا ، وأشد تبرما بالنظم الاستعمارية أو الاستبدادية التي ترجع به الى الوراء ، وتفقد كرامته الانسانية ، وحقوقه الطبيعية .

ويلزمنا أن ننوه على الأخص بما كان للأدب والصحافة من فضل كبير في بث الروح الوطنية في نفوس الجيل ، فان الأدباء عامة ، والشعراء بوجه خاص ، قد ناصروا الحركة الوطنية في عهدها الأول ، وغدوها بقصائدهم ومقالاتهم ، وسجلوا حوادثها البارزة ، وعبروا أصداق تعبير عن آمال هذا الشعب وآلامه ، وأشادوا بمفاخره ، وهاجوا به أن ينهض ويستعيد مجده القديم ، واستصرخوا الانسانية لتهب لنصرته ، وتنتصف من الظلم الذي يحيق به ، وأن كثيرا من روائع الأدب التي جادت بها قرائح الشعراء والأدباء ، كانت معالم للحركة الوطنية ، وكان الشباب يحفظها عن ظهر قلب ، فتدكى في نفوسه روح الوطنية والشجاعة والاخلاص ، وللصحافة الوطنية الفضل الأكبر في بعث هذه الروح بما كانت تنشر من الدروس والعظات التي تستخلصها من الحوادث الفائرة أو الحوادث اليومية التي كانت تقع في مصر والخارج ، فادت واجبها في تثقيف عقول النشء ، وتفهمهم الحقائق ، وتبصيرهم بما يراد للبلاد من خير أو شر ، وما يرجى لها من نفع أو يبيت لها من ضرر .

ومن هنا صار المجتمع أكثر استعدادا لقبول الدعوى الى الجهاد السلمي ثم الى الثورة ، ومما لا شك فيه أن هذا المجتمع كان في أواخر سنة ١٨٨١ أكثر أدراكا وأقوى شعورا مما كان عليه منذ عشر سنوات أو عشرين سنة مضت ، اعتبر ذلك فيما كانت تقابل به دعوة مصطفى كامل سنة ١٨٩٠ ، ومحمد فريد وانصارهما وتلاميذهما على توالي السنين ، فقد كانت تلبى في بيئات محدودة ، ولا يظهر صداها الا في دائرة ضيقة من الشباب ، وفريق من المثقفين والأعيان والمزارعين والعمال ، ولكن غالبية الشعب ، ومعظم الطبقات المثقفة التي تشغل المناصب الحكومية ، وكانوا بمنأى عن الحركة الوطنية ، اما في سنة ١٩١٨ و ١٩١٩ فقد اتسع مداها ، وانضمت اليها طبقات كانت من قبل بمعزل عنها ، كالموظفين والفلاحين ، وهذا ولا شك راجع الى التقدم الاجتماعي فان أحدا لم يكن يتوقع أن يشترك الموظفون في الحركة الوطنية ويساهموا فيها الى درجة الاحتجاج على نظام الحكومة ، ثم الاضراب عن العمل لغرض سياسي .

حقا قد يكون الباعث المباشر لانضمام الموظفين الى حركة سنة ١٩١٩ استياءهم من احتكار الانجليز للمناصب الحكومية الكبرى ، وازدياد عددهم وتفاقم امتيازاتهم ، وسدهم طريق الترقى في وجوه الموظفين المصريين ، ولكن كل هذا لا يحول دون اعتبار هذه البواعث الشخصية من العوامل التي أذكت الروح الوطنية في نفوس الموظفين ، ولو الى حين .

كما أن اعيان البلاد كانوا — الا النادر — لا يميلون من قبل الى معارضة الحكومة ومناوراتها ، بل كان همهم توطيد علاقتهم بالحكومة والحكام ، والتودد اليهم حرصا على مصالحهم ، ثم جرفهم التيار ، فانضموا الى الحركة في سنة ١٩١٩ ، وبعضهم منذ سنة ١٩٢١ ، ومهما قيل من أن انضمامهم اليها لم يخل من قصد الانتفاع الشخصي ورعاية مصالحهم من طريق مسايرة التطور السياسى الجديد ، فان انضمامهم الى الحركة كان على أى حال مظهرا من مظاهر التقدم الاجتماعى للأمة .

اما عن طبقة الفلاحين فلم يكن أحد يتوقع أن الفلاح الساذج ، البعيد بفطرته من غمار السياسة وعواصفها ، يندمج فيها الى درجة الثورة وخلق قضبان السكك الحديدية ، وقطع المواصلات ، وبذل الروح فداء للوطن .

كل هذا يدل على تقدم الأفكار في طبقات الموظفين والاعيان والفلاحين ، ويدل على تقدم المجتمع فى شتى نواحيه .

وقد ظهرت نتائج التقدم الاجتماعى فى كون الثورة قد لزمها شعور من النبيل والترفع عن الدنيا ، فكانت ثورة سياسية بكل معانى الكلمة ، ولم يشبها التعصب الدينى ، ولا الصراع بين الطبقات ، بل كان رائدها الوحدة القومية ، سواء بين المسلمين والأقباط ، او بين طبقات المجتمع من اغنياء ومتوسطين وفقراء ، ولم تنتقض أى طبقة على الاخرى ، كما جرى فى كثير من الثورات الدموية فى فرنسا أو روسيا أو اسبانيا أو غيرها .

وبلغ النضج السياسى والاجتماعى خلال الثورة أن حرص منظمو المظاهرات على رعاية مصالح الأجانب حتى لا يستهدفوا لعداوتهم ، فكانوا يدعون دائما الى عدم التعرض لهم بسوء ، وكان اذا وقع اعتداء عليهم يبدون شديد الأسف لوقوعه ، وبأخذون الحيطة لعدم تكراره .

ومن مظاهر التقدم الاجتماعى مساهمة النساء فى هذه الثورة ، واشتراكنهن بأقلامهن وأفكارهن فى اذكاء الروح الوطنية ، وحثهن الرجال على التضحية ، وتأليفهن المظاهرات والجمعيات واللجان للتعبير عن شعورهن ، والمساهمة فى النهضة الوطنية ، وقد استهدفن أحيانا لعنت والمشقة فى سبيل اشتراكهن فى الكفاح .

وصفوة القول ان التقدم الاجتماعى كان له أثره فى ظهور ثورة سنة ١٩١٩ .
والآن ، وقد انتهينا من بحث أسباب الثورة ، فلننتقل الى الحديث عن تطون الحوادث التى أفضت اليها .



الفصل الثالث

تأليف الوفد المصرى وتطور الحوادث

اشرفت الحرب العالمية الأولى على نهايتها ، واقترب موعد تقرير مصر الدول والشعوب ، فأخذ ذوو الراى من المصريين يفكرون فى طريق عملى لرفع صوت مصر ، وتمثيلها فى مؤتمر الصلح ، وزاد فى هذه الحركة الفكرية ما ترامى من انباء الشعوب الصغيرة ، اذ اخذت تتأهب لارسال وفودها الى المؤتمر لتحقيق آمالها القومية تطبيقا للبادئ الرئيس ويلسن .

كان رجال الحزب الوطنى وعلى راسهم محمد بك فريد مشغولين فى أوروبا ، والصلوات بينهم وبين زملائهم فى مصر منقطعة ، هذا الى أن الجانب الذى كانوا يقاومونه ويجاهدونه فى استخلاص الاستقلال منه ، وهو جانب انجلترا وحلفائها ، قد كتب له النصر النهائى فى تلك الحرب ، فكان طبيعيا أن يبرز فى الميدان شخصيات لم تعرف من قبل بطابع العداء الشديد لانجلترا والاحتلال البريطانى .

فى هذه الظروف تقدم سعد زغلول باشا الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ، واخذ يعمل على تأليف جماعة لرفع صوت مصر والمطالبة بحقوقها ، وتبادل الراى فى هذا الشأن مع بعض من كانوا يتصلون به بصفة الزمالة فى الجمعية التشريعية أو الصداقة الشخصية ، وكانت وكالته للجمعية التشريعية ، وهى الهيئة الرسمية شبه النيابية القائمة فى ذلك الحين ، وزعامته للمعارضة فى هذه الجمعية ، واعتراف زملائه له بالزعامة ، وقوة شخصيته ، ومواهبه ومكانته ، ومقدرته الخطابية ، كل أولئك كان يؤهله لرياسة هذه الهيئة والتحدث عن الأمة فى تقرير مصرها .

فاتفق مع عبد العزيز فهمى بك وعلى شعراوى باشا ، زميليه فى الجمعية التشريعية ، على أن يطلبوا من دار الحماية تحديد موعد لهم ليقابلوا السير ريجنالد ونجت Sir Reginald Wingate المندوب السامى البريطانى ، للتحدث اليه فى طلب الترخيص لهم بالسفر الى لندن ، لعرض مطالب البلاد على الحكومة الانجليزية ، وكان هذا الطلب بنصيحة من حسين رشدى باشا رئيس الوزارة ، وبوساطته طلبوا هذه المقابلة يوم الاثنين ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وهو اعلان الهدنة ، فأجابت دار الحماية طلبهم ، بوساطة رشدى باشا أيضا ، وحددت لهم يوم الأربعاء ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ الساعة الحادية عشرة صباحا موعدا للمقابلة المطلوبة ، وقابل ثلاثتهم المندوب السامى فى الموعد المحدد ، ودار بينهم حديث طويل فى شأن المقابلة واغراضها تذكره هنا ، نقلا عن المحضر الذى وضعه الوفد عن هذه المقابلة ، لأن فيه بيانا للمقاصد التى ذهب اليها الثلاثة الزعماء فى بداية الحركة .

حديث ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨

بدأ السير ونجت الحديث بقوله :

ان الصلح اقترب مواعده وان العالم يفتق بعد غمرات الحرب التى شغلته زمنا طويلا ، وان مصر سينالها خير كثير ، وان الله مع الصابرين ، وان المصريين هم

أقل الأمم تألما من أضرار الحرب ، وانهم مع ذلك استفادوا منها أموالا طائلة ، وان عليهم ان يشكروا دولة بريطانيا العظمى التى كانت سببا فى قلة ضررهم وكثرة فائدتهم .

فأجابه سعد باشا : ما تكون انجلترا فعلته خيرا لمصر فان المصريين بالبداهة يذكرونه لها مع الشكر ، وخرج من ذلك الى القول بأن الحرب كانت كحريق اطفال ولم يبق الا تنظيف آثاره وانه يظن أن لا محل لدوام الأحكام العرفية ولا لمراقبة الجرائد والمطبوعات ، وان الناس ينتظرون بفروغ صبر زوال هذه المراقبة كى ينفسوا عن انفسهم ويخففوا عن صدورهم الضيق الذى تولاهم أكثر من أربع سنين .

فقال السير ونجت : حقا انه ميال لازالة المراقبة المذكورة ، وانه تخابر فعلا مع القائد العام للجيش البريطانية فى هذا الصدد ، ولما كانت هذه المسألة عسكرية فانه بعد تمام المخابرة والاتفاق مع القائد سيكتب للحكومة البريطانية ، ويأمل الوصول الى ما يرضى ، ثم استمر قائلا : يجب على المصريين أن يطمئنوا ويصبروا ويعلموا أنه منذ فرغت انجلترا من مؤتمر الصلح فانها تلثفت لمصر وما يلزمها ولن يكون الأمر الا خيرا .

فقال سعد باشا : ان الهدنة قد عقدت ، والمصريون لهم الحق أن يكونوا قلقين على مستقبلهم ولا مانع يمنع الآن من أن يعرفوا ما هو الخير الذى تريده انجلترا لهم .
فقال : يجب ألا تتعجلوا وأن تكونوا متبصرين فى سلوككم ، فان المصريين فى الحقيقة لا ينظرون للعواقب البعيدة .

فقال سعد باشا : ان هذه العبارة مبهمة المعنى ولا أفهم المراد منها .

فقال : أريد أن أقول ان المصريين ليس لهم رأى هام بعيد النظر .

فقال سعد باشا : لا أستطيع الموافقة على ذلك فانى ان وافقت أنكرت صفتى ، فانى منتخب فى الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة ، وكان انتخابى بمحض ارادة الرأى العام مع معارضة الحكومة واللورد كينشن فى انتخابى ، وكذلك كان الأمر مع زميلى على شعراوى باشا وعبد العزيز بك فهمى .

فقال السير ونجت : انه قبل الحرب كثيرا ما حصل من الحركات والكتابات من محمد فريد وامثاله من الحزب الوطنى ، وكان ذلك بلا تعقل ولا روية ، فأضرت مصر ولم تنفعها فما هى أغراض المصريين ؟

فقال على شعراوى باشا : اننا نريد أن تكون أصدقاء للانجليز صداقة الحر للحر لا العبد للحر .

فقال السير ونجت : اذا أنتم تطلبون الاستقلال ؟ !

فقال سعد باشا : ونحن له اهل ، وماذا ينقصنا ليكون لنا الاستقلال كباقي الأمم المستقلة ؟

فقال السير ونجت : ولكن الطفل اذا أعطى من الغذاء أزيد مما يلزم تخم .

فقال عبد العزيز بك فهمى : نحن نطلب الاستقلال التام وقد ذكرتم جنابكم أن الحزب الوطنى اتى من الحركات والكتابات بما اضر ولم يفد ، فأقول لجنابكم ان الحزب الوطنى كان يطلب الاستقلال ، وكل البلد كانت تطلب الاستقلال ، وغاية الأمر

أن طريقة الطلب التي سار عليها الحزب الوطنى ربما كان فيها ما يؤخذ علينا ، وذلك راجع إلى طبيعة النسيان في نل جهه . « لأجل ازالة الاعتراض الوارد على طريقة الحزب الوطنى في تنفيذ مبادئه الأساسى الذى هو مبدأ كل الأمم ، وهو الاستقلال التام ، قام جماعة من الشيوخ الذين لا يأتان فيهم التطرف في الاجراءات وأسسوا حزب الأمة وأنشأوا صحيفة « الجريدة » ، وكان مقصدهم هم أيضا الاستقلال التام ، وطريقتهم أخف في الحدة من طريقة الحزب الوطنى ، وذلك معروف عند الجميع ، والفرض منه خدمة نفس المبدأ المشترك بطريقة تمنع الاعتراض ، ونحن في طلبنا الاستقلال التام لسنا مباشرين فيه . فان أمننا أرقى من البلغار والصرب والجبل الأسود وغيرها ممن نالوا الاستقلال ، قديما وحديثا .

فقال السير ونجت : ولكن نسبة الأميين في مصر كبيرة لا كما في البلاد التي ذكرتها الا انجبل الأسود والألبان على ما أظن .

فقال عبد العزيز بك فهمي : ان هذه النسبة مسألة ثانوية فيما يتعلق باستقلال الأمم فان لمصر تاريخا قديما باهرا وسوابق في الاستقلال التام وهى قائمة بذاتها وسكانها عنصر واحد ذو ائمة واحدة وهم كثير العدد وبلادهم غنية ، وبالجمله فشرط الاستقلال التام متوفرة في مصر ، ومن جهة نسبة الأميين للمتعلمين ، فهذه مسألة لا دخل لها في الاستقلال كما قدمت ، لأن الذين يقودون الأمم في كل البلاد أفراد قلائل ، فاني أعرف أن لانجلترا وهى بلاد العظمة والحرية عند أهلها ثقة كبرى بحكومتها فآرباب الحكومة وهم أفراد قلائل هم الذين يقودونها وهى تتبعهم بلا مناقشة في كثير من الأحوال لشدة ثقتهما بهم وتسليمها لهم ، ولذلك فمجلس نوابها ليس كل أفرادهم العاسلين ، وإنما العامل منهم فئة قليلة ، فبلاد مصر يكفى أن يكون فيها ألف متعلم ، ليقوموا بإدارتها كما ينبغي وهى مستقلة استقلالاً تاماً - ونحن عندنا كثير من المتعلمين ، بدليل أن أولى الحل والعقد نسمع منهم في كثير من الأحيان أن التعليم زاد في البلد حتى صار فيها طائفة من المتعلمين العاطلين ، وأما من جهة تشبيهاً بالانجل يتخيم اذا غلبت نازيد من اللازم فاسمحوا لى ان أقول ان حالنا ليست مما ينطبق عليها هذا الشبه ، بل الواقع اننا كالمريض مهما أتيت له من نطس الأطباء استحال عليهم أن يعرفوا من أنفسهم موقع دائه ، بل هو نفسه الذى يحس بألم الداء ويرشد اليه ، فالمصري وحده هو الذى يشعر بما ينقصه من أنواع المعارف وما يفيد في الأشغال العمومية وفي القضاء ، وغير ذلك ، فالاستقلال التام ضرورى لرقينا .

فقال السير ونجت : أتظنون أن بلاد العرب وقد أخذت استقلالها ستعرف كيف تسير بنفسها ؟

فقال عبد العزيز بك : ان معرفة ذلك راجع الى المستقبل ، ومع ذلك فاذا كانت بلاد العرب وهى دون مصر بمراحل أخذت استقلالها فمصر أجدر بذلك .

فقال السير ونجت : قد كانت مصر عبدا لتركيا ، أفتكون احط منها لو كانت عبدا لانجلترا ؟

فقال شعراوي باشا : قد أكون عبدا لرجل من الجعليين وقد أكون عبدا للسير ونجت الذى لا مناسبة بينه وبين الرجل الجعلى ، ومع ذلك لا تسرنى كلتا الحالتين ،

لان العبودية لا أرضاها ولا تحب نفسى أن تبقى تحت ذلها ، ونحن كما تقدمت نريد أن نكون اصدقاء لانجلترا صداقة الأحرار لا صداقة العبيد .

فقال السير ونجت : ولكن مركز مصر حربيا وجغرافيا يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها وقد تكون غير انجلترا .

فقال سعد باشا : متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام ، فاننا نعطيها ضمانا معقولة على عدم تمكين أى دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة انجلترا فنعطيها ضمانا فى طريقها للهند وهى قناة السويس ، بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء بل نحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود .

ثم قال شعراوى باشا : يبقى أمر آخر عند هذا الحد وهو حقوق أرباب الديون من الأجانب ، فيمكن بقاء المستشار الانجليزى بحيث تكون سلطته هى سلطة صندوق الدين العمومى .

فقال سعد باشا : نحن نعرف الآن أن انجلترا أقوى دولة فى العالم وأوسعها حرية وأنا نعرف لها بالأعمال الجليلة التى باشرت فى مصر ، فنطلب باسم هذه المبادئ أن نجعلنا أصدقاء وحلفاء صداقة الحر للحر ، واننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك شخصا لهذه الدولة العظيمة ، وعند الاقتضاء نساخر للتكلم فى شأنها مع ولاة الأمور فى انجلترا ، ولا نلتجئ هنا لسواك ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية ، ونطلب منك بصفتي عارفا لمصر مطلقا على أحوالها أن تساعدنا للحصول على هذه المطالب .

فقال السير ونجت : قد سمعت أقوالكم وانى أعتبر محادثتنا محادثة غير رسمية بل بصفة حبية فانى لا أعرف شيئا عن أفكار الحكومة البريطانية فى هذا الصدد وعلى كل فانى شاكر زيارتكم وأحب لكم الخير .

فشكره الثلاثة على حسن مقابلته ، وانصرفوا حيث كانت الساعة الثانية عشرة

تأملات فى حديث ١٣ نوفمبر

فى حديث ١٣ نوفمبر كلمات قيمة ، كقول على شعراوى باشا : « أنا نريد أن تكون اصدقاء للانجليز صداقة الحر للحر لا العبد للحر » ، ورد سعد باشا على السير ونجت فى دعواه أن ليس للمصريين رأى عام ، وقوله ان انتخابه عضوا عن دائرتين للجمعية التشريعية رغم معارضة الحكومة واللورد كتشنر دليل على وجود الرأى العام ، وقوله أن لا محل لبقاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف والمطبوعات مع انتهاء الحرب ، ودفاع عبد العزيز فهمى بك عن الحزب الوطنى اذ زعم السير ونجت أن جهاده كان بلا روية ، وهى تهمة يتهم بها الانجليز كل هيئة تناضلهم وتتمسك بازائهم بحقوق البلاد ، فرد عليه عبد العزيز بك بأن مبدأ الحزب الوطنى الأساسى هو مبدأ كل الأمم ، وهو الاستقلال التام ، وقوله أن لا مبالغة فى طلب الأمة المصرية الاستقلال التام فانها أرقى من كثير من الأمم التى نالت الاستقلال قديما وحديثا وتكلم فى هذه الناحية كلاما سديدا .

على أن في الحديث مواطن ضعيف ملموسة ، لا يمكن السكوت عليها ، نذكر على سبيل المثال تعهد سعد باشا باعطاء إنجلترا الضمانات المعقولة التي تكفل مصالحها في مصر وعدم تمكين أى دولة من استقلالها ، كان مسألة مصر واستقلالها مسألة داخلية لانجلترا ، وجعل قناة السويس هي الضمان لطريقها للهند ، وتخويلها حق احتلالها عند الاقتضاء ، فان اعطاء مثل هذه الضمانات التي منها احتلال قناة السويس كان نقطة الارتكاز لانجلترا في مشروعات المعاهدة التي عرضتها على مصر ، وسوغت فيها الاحتلال تحت أسماء مختلفة ، مما يتعارض قطعاً مع الاستقلال .

أضف الى ذلك اعتراف سعد باشا بأن لانجلترا أعمالاً عظيمة قامت بها في مصر ، وقوله للسير ونجت : « أننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك مشخصاً لهذه الدولة العظيمة ، وعند الاقتضاء نساfer للتكلم في شأنها مع ولاية الأمور في إنجلترا ، ولا نلتجئ هنا لسواك ، ولا في الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية » ، وبذلك جعل دعوته مقصورة على التفاهم بين مصر إنجلترا مباشرة ، وأن يكون مجال التفاهم في مصر أو في إنجلترا بالذات ، وفي هذا مع ما سبق من الحديث ، معنى التنازل مقدماً عن الجلاء ، وهذا المعنى قد ظهر واضحاً في مشروع الاتفاق الذي وضعه الوفد سنة ١٩٢٠ ، كما سيجىء بيانه في الفصل الثالث عشر ، وفي هذا أيضاً يبدو الفرق جلياً بين حديث ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وحديث المرحوم محمد بك فريد سنة ١٩٠٨ ، حين سأل المستر كيتل العضو بمجلس العموم (مجلس النواب) البريطاني عما يطلبه المصريون من إنجلترا ، فأجابه على الفور : « نحن لا نطلب شيئاً منها سوى الجلاء ، فالجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال » ، ولقد أشار عليه وقتئذ المستر روتسن العضو بمجلس العموم (النواب) ، والمستر بريلسفورد مدير جريدة الدبلى نيوز ، أن يتنازل عن طلب الجلاء لكي يظفر بمساعدة رجال السياسة في إنجلترا ، فرفض هذا الشرط ، وقال في هذا الصدد : « ان هؤلاء الساسة وضعوا لمساعدتهم شرطاً لا يمكن أن نقبله مطلقاً ، اشترطوا لتحقيق رغائبنا أن نمحو من بينها مسألة الجلاء ، فنحن ان رضىنا بشرطهم هذا فانما نعترف بهذا العمل العدواني ، وهو الاحتلال ، وهذا محال » .

ومن هذه المقارنة نستطيع أن نعرف الفرق بين مذهبين مختلفين : مذهب التفاهم مع الاحتلال ، ومذهب الجلاء وعدم التعاون مع الاحتلال .

وفي الحق أن الاستقلال الحقيقي لا يتفق وإى احتلال أجنبى في أى جزء من البلاد ، لأن جوهر الاستقلال كما يجب أن تؤمن به مصر والشعوب الشرقية جمعاء يقتضى أن لا يوجد في أرضها قوة حربية أجنبية ، مهما كانت صفتها ومهما كان موقعها ، وهذه هي الحقيقة التي تفهمها الشعوب الغربية ، وليس هنالك حقائق عن الاستقلال تختلف باختلاف مع البلدان في الشرق أو في الغرب ، اللهم الا اذا كان يراد بنا أن نصدق ما يقوله رديارد كيبلنج شاعر الانجليز : « الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا » . وهذا ما لا يجوز لنا أن نقبله بحال .

على أن الشعب لم يلق بال الى تلك الملابس ، وفهم بفطرته السليمة أن الحركة التي قامت في أعقاب الحرب العالمية الأولى كانت ضد الاحتلال ، وكان مقصوداً منها بداية جلاء الاحتلال الأجنبى عن البلاد ، وأن الاستقلال التام لا يتحقق الا بالجلاء ، وعلى هذا الأساس قامت الثورة .

تأليف الوفد

عقب مقابلة ١٢ نوفمبر

كان سعد باشا وصاحبه على اتفاق مع حسين رشدي باشا على هذه المقابلة قبل حدوثها ، وقد قابله بعدها مباشرة ، بوزارة الداخلية ، اذ كان ينتظرهم ، فأفصوا اليه بما دار من حديث مع السير ونجت ، وكان مؤيدا لهم في مسعاهم ومطمئنا لهم بأن الوزارة ستشدد أزرهم ، وتقف في صفهم ، وأفضى اليهم من ناحيته بأنه قد أعد خطابا ليرفعه الى السلطان فؤاد باستئذانه بالسفر مع عدلى باشا الى لندن ، وقد رفعه في ذلك اليوم كما سيجيء بيانه ، وبعد أن رفع كتابه الى السلطان ، قابل السير ونجت في اليوم نفسه ، وكاشفه بعزمه هو أيضا على السفر الى لندن مع عدلى باشا ، واستطرد الحديث الى مقابلة سعد وصاحبيه للسير ونجت ، ومما قاله عنهم أنه يدهش أن ثلاثة رجال يتحدثون عن أمر أمة بأسرها ، دون أن يكون لديهم ما يخولهم صفة التحدث باسمها ، فأجابه رشدي باشا بأن لهم هذه الصفة ، اذ ان سعدا هو الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ، وهى الهيئة التى كانت تمثل الأمة (من الوجهة النظامية) ، وعبد العزيز بك فهمى وعلى باشا شعراوى مضوان فيها .

وابلغ رشدي سعدا بعد ذلك بما دار بينه وبين السير ونجت ، وشجعه على المضي في سبيله ، فأخذ سعد يجتمع وصحبه التشاور في الطريقة التى يعلنون بها صفتهم في التحدث عن الأمة ، فاتفقوا على تأليف هيئة تسمى « الوفد المصرى » اشارة الى انها وفد مصر للمطالبة باستقلالها ، وأن تحصل هذه الهيئة على توكيلات من الأمة تخولها هذه الصفة .

وقد تألف الوفد فعلا يوم ١٣ نوفمبر على النحو الآتى : سعد زغلول باشا (رئيسا) . على شعراوى باشا . عبد العزيز فهمى بك (باشا) . محمد محمود باشا . احمد لطفى السيد بك (باشا) . عبد اللطيف المكباتى بك (١) . محمد على علوبة بك (باشا) . وكانت تجمعهم رابطة العضوية في الجمعية التشريعية ، عدا محمد محمود باشا واحمد لطفى السيد بك .

وقد وضعوا للوفد قانونا ورد في المادة الاولى منه تأليف الوفد من الأعضاء السبعة المتقدم ذكرهم ، وجاء في المادة الثانية منه « ان مهمة الوفد هى السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعى سبيلا في استقلال مصر استقلالا تاما » ، وفي المادة الثالثة « ان الوفد يستمد قوته من رغبة أهالى مصر التى يعبرون عنها راسا او بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية » ، وفي المادة الثامنة « ان للوفد ان يضم اليه أعضاء آخرين مراعىا في انتخابهم الفائدة التى تنجم عن اشتراكهم معه في العمل » .

وصدق الأعضاء على قانون الوفد في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، بعد ان ضم اليه أعضاء آخرين كما سيجيء بيانه .

(١) لم يكن رحمه الله يحمل رتبة البكوية ، وهذا أمر يشرفه ، على ان اسمه كان مقرونا عرفا بلقبه بك ، فجرينا على هذه التسمية .

كيف تألف الوفد

وممن تألف ؟

لم يكن يخلو مجتمع من المصريين المفكرين في أواخر الحرب الماضية من التحدث من مصر البلاد ، وما يجب عمله لتحقيق أمانيتها في مؤتمر الصلح ، على أن أول من فكر في تأليف وفد للمطالبة بحقوق مصر في المؤتمر هو الأمير عمر طوسون ، وقد التقى بسعد باشا ليلة ٩ أكتوبر سنة ١٩١٨ في حفلة أقامها رشدي باشا بكازينو سان استفانوا احتفالاً بعيد جلوس السلطان (الملك) أحمد فؤاد ، وذلك قبل الهدنة ، فأففى إليه بهذه الفكرة ، فأقرها سعد ووافق عليها ، ووعد الأمير بأن يفتح أصدقاءه بالقاهرة في تنفيذها ، وأعاد الأمير الكرة عليه يوم ٢٣ أكتوبر في حفلة شاي أقامها السير رجنلد ونجت تكريماً للسلطان فؤاد برمل الاسكندرية ، ثم التقى به غداة ذلك اليوم بالقطار الذي أقبلهما إلى القاهرة ، وحادثه أيضاً في هذا الصدد ، ثم عاد الأمير إلى الاسكندرية ، منتظراً ما ينبئ به سعد باشا من نتائج مسعاه مع أصدقائه ، فلم يتلق منه جواباً .

وفي يوم الهدنة أي ١١ نوفمبر سافر الأمير إلى القاهرة والتقى بسعد ، فعلم منه أنه على موعد هو وزميله على شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك لمقابلة السير ونجت يوم ١٣ نوفمبر ، وظهر أن سعداً أراد أن ينفذ الفكرة التي فاتحه الأمير فيها ، ولكن بعيداً عن الأمير ، وبدا ذلك من أنه اتفق مع سعد حين مقابلته إياه يوم ١١ نوفمبر على عقد اجتماع يدعو إليه الأمير في قصره بشبرا ليوم ١٩ نوفمبر ، وأرسل فعلاً تذاكر الدعوة إلى المدعوين ، ولكن الحكومة المصرية قررت منع الاجتماع ، وأبلغ رشدي باشا الأمير هذا القرار ، وقيل أنه اتخذ باتفاقه مع السلطان ومع سعد باشا ، فلم يكن من الأمير إلا أن أرسل إلى المدعوين تذاكر بتأجيل الاجتماع ، وقد تأيدت هذه الرواية من كون الأمير تلقى في غضون ذلك رسالة من السلطان على لسان أمين يحيى باشا بالكف عن التدخل في هذه المسألة .

وظاهر من هذه الملابسات أن فكرة تأليف الوفد قد صدرت أول ما صدرت عن الأمير عمر طوسون ، وتلقاها عنه سعد باشا وانفرد بها لكي لا تكون الرئاسة للأمير إذا ظل مشتركاً في تنفيذها ، وقد يكون ما عرف عن الأمير من الجفاء بينه وبين الانجليز من العوامل التي أقصته عن الوفد (١) .

توكيل الوفد

عمل الوفد على أن يثبت لهيئته صفة التحدث عن الأمة ، ورأى أن الوسيلة العملية في ذلك وضع صيغة توكيل يوقعها أعضاء الهيئات النيابية القائمة في ذلك الحين ، كالجمعية التشريعية ومجالس المديرية والمجالس البلدية وغيرها وأكثر عدد ممكن من ذوي الرأي والأعيان وسائر طبقات الشعب .

(١) كان هذا الجفاء معروفاً من أول الحرب ، إذ كان الأمير عمر طوسون بأوروبا في صيف سنة ١٩١٤ ، فلما أراد العودة إلى مصر بعد إعلان الحرب عارضت السلطة العسكرية البريطانية في عودته وظل وقتاً طويلاً تحت الملاحظة في مرسيليا إلى أن توسط له السلطان حسين كامل لدى السلطات البريطانية فأذن له بالعودة إلى مصر .

صيغة التوكيل الأولى

وضع الوفد صيغة أولى للتوكيل ، أذاعها في البلاد : وهذا نصها :

« نحن الموقعين على هذا ، قد أنبنا عنا حضرات سعد زغلول باشا وعلى شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك ومحمد على بك وعبد اللطيف المكباتي بك ومحمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك ، ولهم أن يضمنوا اليهم من يختارون في أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا في استقلال مصر تطبيقا لمبادئ الحرية والعدل التي تنشر رايها دولة بريطانيا العظمى وحلفاؤها ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب » .

موقف الحزب الوطنى

وتعديل صيغة التوكيل

كان الحزب الوطنى على عهده بالاستمسك بالجلء عن وادى النيل ، يرى فيه بحق عنوان الاستقلال الصحيح ، وكان ماضيه في الجهاد قد جعله يرى في الاحتلال العقبة الحقيقية دون الاستقلال .

فلم يرض عن صيغة التوكيل التي وضعها الوفد ، لخلوها من النص على الاستقلال التام ومنافاتها للكرامة القومية ، اذ جعلت المطالبة باستقلال مصر في حدود مبادئ العدل والحرية التي تنشر رايها دولة بريطانيا العظمى ، في حين أن جهاد الأمة وشكواها من الاحتلال انما يرجعان الى السياسة التي اتبعتها بريطانيا العظمى منذ بدء الاحتلال أى منذ سنة ١٨٨٢ ، هذا الى خلو التوكيل من الإشارة الى السودان اطلاقا ، وعدم الإشارة اليه لا يتسق مع وحدة وادى النيل التي هي ركن هام من البرنامج القومى ، فلما نشرت هذه الصيغة وتداولتها الأيدي ، ذهب أربعة من أعضاء الحزب الوطنى النابهين وهم : الأستاذ عبد المقصود متولى . والأستاذ مصطفى الشوربجى . والأستاذ محمد زكى على . والأستاذ محمد عبد المجيد العبد ، الى دار سعد باشا ، وقابلوه وناقشوه في التوكيل ، واعتراضوا على صيغته ، وقد اشتدت المناقشة بينهم حتى غضب سعد واعتبر في هذا الاعتراض اهانة له ، وقال لهم كيف تسمحون لنفسكم بهذه الحدة وكيف تهينونى في منزلى ، فأجابه الأستاذ محمد زكى على الفور بأننا نعتبر أنفسنا في بيت الأمة ، لا في بيت سعد باشا الخاص ، فسر سعد لهذه التسمية ، وابتسم لمحدثيه وقال لهم متبسطا : لقد تنازلت عن ملاحظتى ، ومنذ ذلك الحين أطلق على بيت سعد « بيت الأمة » .

وقد اجتمع الوفد عقب انتهاء هذه المقابلة ، وبحث في تعديل صيغة التوكيل ، واعاد النظر فيها على ضوء ملاحظات أعضاء الحزب الوطنى ، وانتهى الى تعديل التوكيل على النحو الآتى :

« نحن الموقعين على هذا قد أنبنا عنا حضرات . . . في أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا في استقلال مصر استقلالا تاما » (١)

(١) أشار الأستاذ محمود أبو الفتح الى تغيير صيغة التوكيل في كتابه « المسألة المصرية والوفد » ص ٤٤ بقوله « وكان قد روعى في وضع صيغة التوكيل الظروف الاستثنائية ، فلم ينص فيه صراحة على أن الاستقلال الذى تراد المطالبة به « تام » وكتب عبارة تفيد الثقة او نحوها بعدالة بريطانيا وميلها للحرية ، فقام معارضون من رجال الحزب الوطنى وغيره بطالبون بتغيير صورة التوكيل وجعله صريحا في النص على الاستقلال التام ، ومجردا من العبارات اللينة التي لا طائل تحتها ، وقد رأى الوفد في شدة حركة الاعتراض على نص التوكيل دليل حياة قوية في البلاد ، حياة يمكنه الاعتماد عليها في عمله ، فازداد شجاعة وقوة ، وغير صيغة التوكيل بصيغة اخرى صريحة لا يدخلها الشك » .

اما عن السودان فقد اعتبر الوفد ان كلمة مصر تتناول السودان ، و أعلن سعد هذا التفسير في خطبته بدار حمد باشا الباسل يوم ١٣ يناير سنة ١٩١٩ كما سيجيء بيانه ، وكان هذا تلبية لنداء الحزب الوطنى .

جمع التوكيلات

طبعت الصيغة الأخيرة للتوكيل وأذيعت بين أعضاء الهيئات النيابية والجماعات المصرية على اختلاف طبقاتها ، للتوقيع عليها ، فأقبل الناس عن طيب خاطر وحماس يوقعون عليها في مختلف الأوساط ، وانتشرت من العاصمة الى الأقاليم ، فصادت نفس الحماسة التى قبولت بها في القاهرة .

واذ كانت وزارة رشدى باشا مؤيدة للوفد ، فقد أصدرت تعليماتها الى مديرى الأقاليم بعدم التعرض لحركة التوقيع على توكيل الوفد ، فساعد هذا الموقف على انتشار الحركة واتساع مداها .

تصدى السلطة العسكرية للتوكيلات

على ان السلطة العسكرية البريطانية حين رأت ان حركة التوكيلات آخذة في الاتساع في المدن والأقاليم ، وأنها توشك ان تكون أساسا لحركة عامة للمطالبة بالاستقلال التام ، أوجست منها خيفة ، وعملت على احباطها ، فأصدر المستر هينز المستشار البريطانى لوزارة الداخلية أوامره مباشرة الى المديرين بمنع تداول التوكيلات أو التوقيع عليها بكل ما لديهم من قوة ، فلما علم الوفد بهذه الأوامر كتب سعد باشا الى حسين رشدى باشا الخطاب الآتى يشكو من هذه الاجراءات ، ويطلب اليه بلهجة ودية ان يأمر بترك الناس أحرارا في التوقيع على التوكيلات ، قال :

« حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء ووزير الداخلية

« اتشرف بأن أرفع لدولتكم ما يلى : لا يخفى على دولتكم انه على اثر فوز مبادئ الحرية والعدل التى جاهدت بريطانيا العظمى وشركاؤها لتحقيقها الفت مع جماعة من ثقات الأمة ونوابها واصحاب الراى فيها وفدا لينوب عنها في التعبير عن رأيها في مستقبلها تطبيقا لتلك المبادئ السامية — لذلك شرعنا في جمع هذا الراى بصيغة توكيل خاص ، فوق ما لكثير منا من النيابة العامة ، فأقبل الناس على امضاء هذا التوكيل اقبالا عظيما مع السكينة والهدوء ، وهذا اقل مظهر نعرفه من مظاهر الاعراب عن رأى الأمة في مصيرها ، لكنه قد اتصل بنا ان وزارة الداخلية قد امرت بالكف عن امضاء هذه التوكيلات ، ونظرا الى ان هذا التصرف يمنع من ظهور الراى العام في مصر على حقيقته ، فيتعطل بذلك أجل مقصد من مقاصد بريطانيا العظمى وشركائها وتحرم الأمة المصرية من الانتفاع بهذا المقصد الجليل ، التمس من دولتكم باسم الحرية والعدل ان تأمروا بترك الناس وحریتهم يتمون عملهم المشروع ، واذا كانت هناك ضرورة قصوى الجأت الحكومة على هذا المنع ، فانى اكون سعيدا لو كتبتم لى بذلك حتى نكون على بصيرة من امرنا ونساعد الحكومة بما في وسعنا على الكف عن امضاء تلك التوكيلات .

« وفي انتظار الرد ، تفضلوا يا دولة الرئيس بقبول شكرى سلفا على تأييد مبادئ الحرية الشخصية وعظيم احترامى لشخصكم الكريم »

« الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ورئيس الوفد المصرى »

« سعد زغلول »

٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٨

وقد استمرت الإدارة في خطتها التي أملاها عليها مستشار الداخلية ، وزادت شدة ، إذ صادرت بعض التوكيلات التي تم التوقيع عليها ، فأرسل سعد باشا خطابا آخر الى رشدي باشا بتاريخ ٢٤ نوفمبر ينهى اليه امر هذه المصادرة ، ويلفته الى هذه المعاملة التي ياباها العدل ومبادئ العصر الحاضر ، قال :

« الحاقا لما حررت لكم امس اتشرف باخبار دولتكم أن رجال الحكومة لم يقتصروا على منع التوقيع على التوكيلات بل تجاوزوه الى مصادرة ما تم التوقيع عليه منها كما يتبين لدولتكم من صورة الخطاب طيه ، فألفت نظر دولتكم الى هذه المعاملة التي ياباها عدلكم ومبادئ العصر الحاضر . وتفضلوا ... الخ »

فرد رشدي باشا على الخطابين بخطاب في ٢٥ نوفمبر قرر فيه أن هذه الأوامر انما صدرت من مستشار وزارة الداخلية ويرجع سببها الى وجود الأحكام العرفية والى اعتبار التوكيلات مما يدعو الى الاخلال بالنظام العام ، ولهجة الرد وأسلوبه يدلان على تنصل رشدي باشا من تبعة هذه الأوامر والقائها على عاتق المستشار البريطاني ، وعدم اقراره فيما فعل ، فكان الرد تأييدا ظاهرا للوفد واحراجا للسلطة البريطانية . قال :

« حضرة صاحب المعالي سعد زغلول باشا

» اجابة على كتابيكم المؤرخين ٢٣ و ٢٤ الجاري اتشرف باحاطتكم علما أنه اذا كانت صدرت الأوامر من جناب مستشار الداخلية لمنع امضاء التوكيلات المشار اليها في كتابيكم المذكورين ، فانما كان ذلك لان القطر لا يزال تحت الأحكام العرفية ولأن مثل هذه التوكيلات قد اعتبرت مما يدعو الى الاخلال بالنظام العام وتفضلوا ... الخ »

وقد تبين من هذا الرد ان الوزارة على خلاف مع السلطة البريطانية في شأن حركة الوفد ، وان الحكومة لا تشاطر هذه السلطة وجهة نظرها ولا اجراءاتها ضد الوفد ، فكان ذلك مما ساعد على نمو الحركة واتساعها ، وفعلنا لم تحل أوامر المستشار البريطاني دون استمرار التوقيع على التوكيلات ، لأنه كان من العسير على رجال الإدارة أن يمنعوا التوقيع عليها ، فضلا عن مصادرتها ، هذا الى شعورهم بأن الوزارة راضية عن الحركة ، فبدأ منهم التراخي في تنفيذ أوامر المستشار البريطاني .

مذكرة أمين بك الرافعي

عن المسألة المصرية

وضع المرحوم أمين بك الرافعي في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ مذكرة سياسية ، بسط فيها المسألة المصرية بسطا وافيا ، وترجمها الى اللغة الفرنسية ، وقدمها لمعتمدى الدول في مصر لابلاغها الى الرئيس ويلسن والى بقية رؤساء الحكومات المشتركة في مؤتمر الصلح ، ونشر اصلها باللغة العربية بين شباب مصر وجميع المشتغلين بقضيتها السياسية ، وطبعت غير مرة ، وصارت لهم مرجعا لدراسة القضية المصرية على حقيقتها ، وكانت اول مذكرة سياسية وضعت بشأنها عقب الهدنة ، واذا كانت من الوثائق الهامة التي وجهت الأفكار في ذلك الحين الى التمسك بالاهداف الوطنية وكان لها اثرها في تنوير الاذهان وتبصير الراى العام بحقائق القضية المصرية ، فانا موردون هنا نصها ، لكى تطلع عليها فيما يهكم الاطلاع عليه من الوثائق التاريخية لهذا العصر .

استهلها رحمه الله بقوله : « رزح العالم تحت آصار القوة عصورا طويلا وأجيالا متعاقبة ، وما كانت الحروب إلا وسائل لارضاء طمع القوى واذلال الضعيف ، وبالرغم من تقدم الحضارة لم تتألف محكمة ذات سلطة لتأخذ للضعيف حقه من القوى ولتضمن احترام قواعد القانون الدولي وتنفيذها فيسود العدل بين الأمم وتعلو كلمة الحق في كل مكان ، ولقد تأملت شعوب كثيرة من جراء هذا النظام الذى ساد العالم فتعكر صفو السلام بسببه وذهبت ضحيته ارواح عزيزة وسفكت دماء ذكية » .

مبادئ الرئيس ولسن - غير أن صوتا من العالم الجديد وهو صوت الرئيس ولسن أخذ ينادى بضرورة القضاء على هذا النظام الفاسد فسمع الناس مبادئ جديدة في حكم الشعوب وتقرير العدل وتاقت النفوس الى تنفيذها ، لأن الآراء اتفقت على أنها الوسيلة الوحيدة لتأخي الشعوب وبقاء لواء السلام خافقا فوق ربوع هذا العالم الذى ضج من كثرة الحروب وشكا من الاعتداء على الضعيف ، (واستدل ببعض أقوال الرئيس ولسن) ، ثم قال : فنحن باسم هذه المبادئ نرفع صوتنا طالبين تقرير العدل الدولي بالنسبة لنا نحن المصريين ذلك العدل الذى ينادى باستقلال مصر ، وهو الاستقلال الذى يشمل الأراضي المصرية والسودانية وملحقاتها .

المسألة المصرية - ليست المسألة المصرية بنت اليوم وليست هذه أول مرة سينظر فيها مؤتمر دولي ، وما هى بالمسألة الصغيرة التى تعنى سكان هذه البلاد وحدهم ، فان مركز مصر الجغرافى (وهى قائمة عند ملتقى ثلاث قارات ويمر فيها أكبر طريق تجارى فى العالم) جعل العالم يعنى بشأنها من قديم الزمن ، لأن تسلط دولة عليها يؤثر فى التوازن الدولي فى البحر الأبيض المتوسط تأثيرا كبيرا ، ولذلك كانت الشغل الشاغل لسلاسة أوروبا حتى استقر قرارهم فى سنة ١٨٤٠ على أن يجعلوا مركزها دوليا ويضمنوا استقلالها بمعاملة دولية خشية أن تطمح أنظار إحدى الدول اليها ، فلا يستقيم التوازن الذى طالما كان اختلاله سببا فى اشتعال نار الحرب بين أمم متعددة .

« ومن أجل هذا ما كادت إنجلترا تحتل مصر ذلك الاحتلال المخالف للمعاهدات ولقواعد القانون الدولي وأحكام العدل حتى ارتفعت أصوات الاحتجاج من كل صوب ، وكثيرا ما رفع المصريون أصواتهم مطالبين بجلء الإنجليز عن بلادهم وبرد الاستقلال الى مصر ، رفعوا هذه الأصوات هنا وفى أوروبا بل وفى كل مكان ولم يثن عزائمهم ما كان يسن لهم من القوانين الاستثنائية المضيقة للحرية وما كان يتبع معهم من الاجراءات غير الشرعية ، فصحفهم ومؤتمراتهم واحزابهم والسنتم وأقلامهم كانت موجهة فى هذا السبيل القومى ، ولا جرم أن يكون المصريون أول المرشحين بأقوال الرئيس ولسن ومبادئه لأن فى تحقيقها أدراك غايتهم التى لم يصمتوا يوما واحدا عن المطالبة بها ، وما هذا الصوت المرفوع الآن إلا بمثابة ترديد لما سمعه العالم منهم قبل اليوم .

« لنشرح الآن القضية المصرية مبينين مركز مصر الشرعى وحقيقة مركز الإنجليز فى بلادنا من الوجهة الدولية متكلمين عن آمالنا القومية وأغراضنا الوطنية » .

« ان مصر الحديثة ترجع الى سنة ١٨٤٠ ، وقانونها الاساسى هو مساهمة لندره الموقع عليها فى ١٥ يوليه من تلك السنة وكذلك الفرمان الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ والمؤيد والمتمم بفرمان اول يونيه سنة ١٨٤١ ، فهذه النقود الثلاثة هى اساس استقلال مصر وحريتها وهى التى وضعت حدا للزمنة التركية المصرية التى اقلقت أوروبا من سنة ١٨٣١ الى سنة ١٨٤١ .

« ويلاحظ ان هذه المعاهدة الدولية وما يتبعها من فرمانات لم تسو مسألة مصر وحدها بل سوت ايضا مسألة السودان فهو باعتباره أرضا مصرية يسرى عليه ما يسرى على بقية الاراضى المصرية ، لا سيما ونحن نعلم أن منعمد على يرجع اليه الفضل فى رد تلك البقاع الى مصر وهو بسملة لم يفعل شيئا سوى أنه أعاد لمصر الاراضى التى كانت تابعة لها منذ القرون الصابرة فان آثار طيبة تثبت أن الملك تحوتمس الثالث من الأسرة الرابعة توغل لنهاية منطقة البحيرات واحتل النقطة الحربية التى كانت على النيل .

« وتأييدا لذلك صدر فرمان آخر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ بتحويل محمد على ادارة مديريات النوبة ودارفور وكردفان وسنار وبسد ذاك صدرت فرمانات تؤيد ما سبقها وتجعل الاراضى السودانية وملحقاتها جزءا من مصر فى الحسب وأهمها فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ وفرمان ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ وفرمان اول يوليه سنة ١٨٧٥ وفرمان ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ وفرمان ٢٧ مارس سنة ١٨٩٢ .

« ومما هو جدير بالاعتبار أن هذه الامتيازات لم تعط لعائلة منعمد على وحدها وانما أعطيت لمصر فى الوقت نفسه ، فهى حق من حقوق المصريين الشرعية حصلوا بها على استقلالهم بضمانة أوروبا ومن واجهم أن يتمسكوا بها ، ففي فرمان ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ الموجه الى توفيق باشا نص على ذلك صراحة اذ جاء فيه : « ان زيادة رفاهية مصر وتوفر الأمن والسكينة لأهلها بعدان من الأمور التى نعتى بها كل العناية ولقد أصدرنا تحقيقا لهذا الغرض فرمانا يؤيد أيضا الامتيازات القديمة لهذا الغرض » ، وجاء فيه أيضا « ان الخديو لا يستطيع بأى حجة من الحجج ولا سبب من الأسباب ان يتنازل لأشخاص آخرين عن كل الامتيازات الممنوحة لمصر أو جزء منها » وقد ورد هذا النص نفسه فى فرمان ٢٧ مارس سنة ١٨٩٢ .

« فيتبين من كل ما تقدم أن أوروبا وضعت استقلال مصر تحت ضماناتها ، وهذا ما يجعل باب المسألة المصرية مفتوحا فى كل وقت تنفبدا لتلك الضمانة ويجعل كل احتلال اجنبى لها مطبوعا بطابع عدم الشرعية لأنه ما دام غير مرتكز على عقد قانونى فهو غير موجود شرعا وغير طبيعى فعلا .

كيف وقع الاحتلال البريطانى :

ولنتنقل الآن الى البحث فى الاحتلال الانجليزى وكيف وقع وما قيمته دوليا وعدلا . فى أوائل عام ١٨٨٢ حدثت فى مصر بعض قلاقل سياسية لم تكن ذات شأن فى أول أمرها ، لأن الأهالى كانوا هادئين ، ولم تتمسك الحركة بعض السياسيين والضباط (جريدة الطان عدد ١ فبراير و ٣٠ مايو سنة ١٨٨٢) ثم أخذت تكبر شيئا فشيئا ، وكان لعراى اليد الطولى فيها ، ولا يخفى أن موقف هذا الرجل لا يزال محوطا بأسرار كثيرة ، فان التاريخ لم يكشف لنا حقيقة الدافع له على ما فعل ولم يبين لنا المؤثرات التى كان خاضعا لها ، وقد كان من جراء هذه الحركة أن المسيو فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية اقترح على وزارة لندرة ارسال ست

سفن حربية الى الاسكندرية فوصل الاسطولان في يوم ٢٠ مايو سنة ١٨٨٢ ، ثم عاد فاقترح على الدول في ٣٠ مايو عقد مؤتمر دولي في الشؤون المصرية ، وقد اجتمع هذا المؤتمر في طرايبا يوم ٢٣ يونيه ، وفي ٢٥ يونيه وقع اعضاؤه على البروتوكول المشهور (المعروف بميثاق النزاهة) الذي نص على ما يأتى :

« تتعهد الحكومات التى يوقع مندوبوها على هذا القرار بأنها فى كل اتفاق يقع بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال شىء من اراضى مصر ولا على الحصول على امتياز خاص بها ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها يكون غير ممكن لرعايا الحكومات الأخرى نيله » ومع ذلك فبالرغم من هذا التعهد وبالرغم من استمرار المؤتمر منعقدا ، فان انجلترا أخذت تضرب مدينة الاسكندرية بأساطيلها فى صبيحة يوم ١١ يوليه ، وذلك بحجة ان المصريين كانوا يضعون بعض مدافع فى الحصون تهدد الاسطول مع ان هذه الحجة لم يكن لها محل ، فان الاسطول الفرنسى كان واقفا بجانب الاسطول الانجليزى ولم يدع ان طوابى الاسكندرية تتهدده ، بل على النقيض من ذلك ، فانه لما طلبت الحكومة الانجليزية من الحكومة الفرنسية ان تشارك معها فى ارسال اذار لحكومة مصر فى صدد هذه المدافع رفضت هذا الاشتراك واعتبرت ان ارسال اذار لمصر يكون عملا غير شرعى ، وليس له مسوغ ، ولا سيما ان مؤتمر الاستانة قرر عدم الانفراد بالعمل ، وخوفا من ان تكون الحكومة الفرنسية مسؤولة اصدرت اوامرها للأسطول الفرنسى بالانسحاب اذا ارسل اذار انجلترا الى مصر ، فعلا انسحب الاسطول ، أضف الى ذلك ان الاسطول النمساوى والاسطول الايطالى كانا موجودين فى الاسكندرية ، ولم يدعيا تلك الدعوى التى اتخذتها انجلترا ذريعة لما فعلت .

« ولقد احتجت الحكومة المصرية على اذار الاميرال سيمور وارسلت اليه الجواب الآتى :

« ان مصر لم تفعل شيئا يبرر ارسال الأساطيل الى مياهها ولم تقدم الحكومة على عمل يستوجب ما طلبه الاميرال سيمور فان الحصون باقية على الحالة التى كانت عليها عند وصول الاسطول ، ولم يصنع بها شىء سوى ترميمات ضرورية تقيها من التهدم ، وزيادة على ذلك فنحن هنا فى بلادنا فيحقق لنا ويجب علينا ان نستعد لرد عادية كل من يسعى لتكدير علائق السلام ، ولا يمكن لمصر ما دامت متمتعة بحقوقها ومحافطة على شرفها ان تسلم حصنا واحدا من حصونها ، ولا مدفعا من مدافعها الا اذا أرغمت عليه بالقوة ، وهى تحتج على تصريحاتك التى أعلنتها اليوم ، وتلقى تبعة كل النتائج التى تحدث من اطلاق القنابل او هجوم الاسطول على الأمة التى تطلق اول قذيفة فى اوقات السلم على مدينة الاسكندرية الهادئة خارقة بذلك القوانين الدولية والقواعد البحرية » .

« ضرب الانجليز الاسكندرية وأنزلوا جنودهم الى البر وكان المؤتمر منعقدا كما قدمنا ، فقرر فى ١٥ يوليه تكليف الباب العالى بارسال جنود لقمع الفتنة ثم انفض على أن يجتمع عند الحاجة فانفردت انجلترا بالأمر وأخذت تشتت على تركيا لارسال جنودها شروطا كثيرة لم يضعها المؤتمر ، وفى هذه الأثناء كان الجيش الانجليزى يزحف على القاهرة حتى اذا دخلها ارسلت الحكومة الانجليزية الى الباب العالى تنبيه بأن لا حاجة الى ارسال جنود لأن جيش عرابى قد تشتت ، وأن جزءا من الجيش الانجليزى استدعى ، فأجاب الباب العالى مستفهما عن رحيل بقية الجنود الانجليزية ، فلم يتلق جوابا ، وها نحن أولاء نرى الاحتلال باقيا للآن .»

احتلال إنجلترا لمصر غير شرعى :

اولا - هل احتلها الانجليز باعتبارها من الاراضى المباحة ؟ كان الاحتلال حتى في العصور الغابرة طريقة من طرق تملك الاراضى ، وقد عظم شأن هذه الطريقة في عصر الاكتشافات اى منذ القرن الخامس عشر ، وهو يعرف في المذهب الدولى الحديث بأنه (حيازة ارض لا مالك لها - من الوجهة القانونية الدولية - في وقت وضع اليد عليها بقصد جعلها تحت سيادة حائزها) ، فيتبين من هذا التعريف ان الشرط الاساسى لاحتلال ارض ما هو ان تكون هذه الارض داخلة في دائرة الاراضى الممكن احتلالها ، اى ان الاحتلال لا يصح الا بالنسبة للاراضى غير الخاضعة لآى سيادة من السیادات ، وقال علماء القانون الدولى أيضا : « لأجل ان يكون الاحتلال طريقة شرعية من طرق الملكية يجب ان تكون الاراضى غير مملوكة لأحد ، وان لا يضر هذا الاحتلال بحقوق الغير ، او بعبارة اخرى يجب ان لا تكون لآى دولة سيادة على هذه الاراضى او تكون هذه السيادة قد أهملت وتنزل عنها » (القانون الدولى العام للأستاذ برى ص ٢٣٨ و ٢٣٩) .

« ولا جرم ان مصر ليست بالبلد المباح ، فضلا عن ان احتلالها يلحق الضرر بحقوق الدول كلها التى تشتبك مصالحها فيها ، ومن اجل هذا الاشتباك قرر مؤتمر الاستانة ان لا تختص دولة في مصر بميزة ايا كان نوعها .

« ثانيا - هل احتلت إنجلترا مصر باعتبارها فاتحة لها ؟ قد يقال بأن إنجلترا احتلت مصر وقت نشوب حرب ، كما تحتل الدول المتحاربة جزءا من اراضى بعضها - وهو قول مردود طبعاً - فان إنجلترا عندما حاربت عرابى وانزلت جنودها الى مصر كان ذلك بحجة اعادة السلطة الى الخديو ، وهذا نص النشرة التى وزعها الجنرال ولسلى لما وصل الى ثغر الاسكندرية :

« يعلن الجنرال ولسلى قائد الجيوش الانجليزية ان الدولة البريطانية لم تقصد بارسالها التجريدة العسكرية الى القطر المصرى الا تأييد سلطة الجنب الخديوى فجنودنا لا تقاتل الا من كان شاكى السلاح خالما لطاعة الخديو . » ثم أن الجنرال قائد الجيوش يسر كثيرا وينشرح صدرا من زيارة مشايخ البلاد وغيرهم ممن يود المساعدة في قمع العصيان والقضاء القبض على العصاة الذين عصوا الجنب العالى الخديوى أمير البلاد وواليتها الشرعى المعين من الحضرة السلطانية » .

« فلم تكن هناك اذن حرب بين إنجلترا ومصر تخول للأولى احتلال الثانية » ولو حدثت هذه الحرب لوجب على إنجلترا اعلانها وهو ما لم يحصل .

« ثالثا - هل تنازل لها احد عن مصر . كلا فان الأمة المصرية ما فتئت تحتج بكل شدة على الاحتلال كما أن الدولة العثمانية كانت تفعل ذلك وتطالب بالجلء .

« رابعا - هل وكلتها الدول في احتلال مصر . كلا - فان هذه الدول قررت عدم انفراد اية دولة فيما يتعلق بشئون مصر ولم تبج لانجلترا القيام بأى عمل في هذه البلاد وزيادة على ذلك لما دارت بين إنجلترا والباب العالى تلك المخابرات المعروفة بمخابرات درومند وولف لأجل الجلء عن مصر وتم التوقيع على اتفاقية الاستانة في ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ رأت الدول ان هذه الاتفاقية تبج لانجلترا اعادة احتلال مصر اذا وقعت اضطرابات فيها فلم تقرها لما في اقرارها من تخويل إنجلترا حق النيابة عن اوربا في شئون مصر ولذلك احتجت فرنسا وروسيا وقتئذ على هذه

الاتفاقية ، وكان من وراء احتجاجهما أن السلطان لم يصدق عليها فصارت كأن لم تكن .

« وعلى ذلك فإن مركز مصر الذي أوجدته الدول في سنة ١٨٤٠ لم يطرا عليه أى تغيير من جراء الاحتلال ولا يمكن لأحد أن يصيبغ هذا الاحتلال بصبغة شرعية ما .

« قال الأستاذ دسبانيه في كتابه القانون الدولي العام : « ان قرارات مؤتمر لندره سنة ١٨٤٠ لا تزال مستمرة الوجود دائما كما أن الاحتلال الانجليزى لا يمكن أن تكون له غير الصبغة الوقتية بالرغم من جميع المحاولات التى تستعمل لجعله نهائيا » (القانون الدولي العام للأستاذ دسبانيه ص ١٢٨) .

« وقال العالم الكبير (دى مارتنس) استاذ القانون الدولي : « ان مركز الحكومة المصرية وجد باتفاق أوروبا اتفاقا شرعيا وهذا الاتفاق نفسه ضرورى لتغيير هذا المركز » (دى مارتنس ص ٣٣٦) ، وقال الأستاذ (كوشرى) في كتابه المركز الدولي لمصر والسودان : « ان التدخل في شؤون الأمم الأخرى ليس قانونيا لأن القوانين تقضى بأن تكون الأمم مستقلة بعضها عن بعض ، فبأى حق تدخلت انجلترا في شؤون مصر ، انها كانت دائما ضد مبدأ التدخل ، ولا سيما عند تدخل النمسا في ايطاليا سنة ١٨٢١ وفرنسا في اسبانيا سنة ١٨٢٣ فعلا لم تغيرت اذن مبادئها ؟ هل لها أن تتدبر بدعوة السلطان ؟ كلا فانه لم يوجد شخص رفع صوته أكثر منه محتجا على التدخل الانجليزى في وادى النيل كما أنه لم يوجد شخص ألح أكثر منه في أن يعيد بنفسه السكينة الى مصر ، ان التدخل الذى خوله القانون الدولي الحديث لا يمكن أن يكون شرعيا الا اذا قام به مجموع الدول وما لا ينطبق على عمل انجلترا ، وقصارى القول أنه بالرغم من اطلاق القنابل على الاسكندرية ، ومن التل الكبير ومن أم درمان ومن فاشودة ، فان المسألة المصرية لا تزال مفتوحة ، وما مثل انجلترا الا كمثل الكاتب فوق الرمل » (كوشرى - المركز الدولي لمصر والسودان ص ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥) .

« وقال المسيو فريسينيه في كتابه عن المسألة المصرية : « ان الاتفاق الأوروبي هو الذى أوجد الحكومة المصرية ، وهذا الاتفاق وحده هو الذى يملك نقض ما فعل » .

« خامسا - تصريحات رجال الحكومة الانجليزية . على أننا لو رجعنا الى تصريحات رجال الحكومة الانجليزية انفسهم قبل الاحتلال وبعده نجد أنهم يوافقونا على هذه الآراء ويقروننا على أن الاحتلال غير شرعى ، ويعدوننا بالجللاء العاجل ، مصرحين بأن وقت الجللاء حان منذ زمن بعيد ، (وأورد هذه التصريحات) (١) .

السودان المصرى وملحقاته :

قلنا ان المعاهدات والفرمانات سوت مسألة مصر والسودان معا ، فمركزهما الدولي واحد ، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر ، ومن أجل ذلك نحن نطلب استقلال مصر والسودان ، أو بعبارة أخرى استقلال البلاد المصرية التى تدخل فيها أراضي السودان وملحقاته .

(١) نشرناها بنصوصها في كتابنا (مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال) ص ٢٤٣ وما بعدها .

« ولنتكلم الآن عن حوادث السودان : لما احتل الانجليز مصر ذلك الاحتلال غير الشرعى طلبوا من الحكومة المصرية اخلاء السودان ، وكان شريف باشا وقتئذ رئيسا للوزارة ، فلما عرضت المسألة على مجلس النظار رفض المجلس الموافقة على هذا العمل . واستقال شريف باشا بجوابه المشهور الذى قال فيه : « اقترحت علينا حكومة بريطانيا العظمى ان نخلى السودان ، على أننا لا نملك هذا الحق ، وقد طلبت ايضا ان نعمل بنصائحها دون مناقشة فيها ، ولا يخفى ان هذه الاقتراحات مخالفة لفحوى النظمات الشورية الصادرة في ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ التى نص فيها على ان الخديو يحكم البلاد باشتراكه مع النظار ، فبناء على ذلك نضطر هنا الى ان نطلب من مقامكم السامى ان تقبلوا استعفاءنا ، لانه لا يمكننا والحالة هذه ان ندين البلاد على اصول شورية » ، ولقد استندى نوبار باشا فتولى رئاسة النظارة ووافق على الاخلاء في ٨ يناير سنة ١٨٨٤ : وتم الاخلاء في السنة التالية .

« ولا جرم ان هذا العمل لا قيمة له من الوجهة الدولية وليس من شأنه ان يفصل السودان عن مصر أو ان يجعله أرضا مباحة ، وقد احتج الباب العالى لدى الدول وقتئذ على هذا العمل ، وعدم شرعية هذا الاخلاء ترجع الى نصوص فرمانات (ولا سيما فرمان ١٨٧٩) التى تصرح بأن الخديو لا يملك ترك قطعة ارض من الأراضى المصرية مطلقا .

« اخلى السودان بضغط الانجليز وبعد ذلك أخذت انجلترا تحتل بعض بقاعه وتعقد اتفاقات تقضى باحتلال بعض الدول بقاعا أخرى ثم عادت فأشارت على الحكومة المصرية باعادة فتح السودان وعقدت مع الحكومة اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ القاضية بجعل السودان شركة بين انجلترا ومصر ، فهل هذه التصرفات صحيحة وهل من شأنها ان تجعل للسودان وملحقاته مركزا غير المركز الذى حددته المعاهدات والفرمانات ؟ اللهم كلا ، فان احكام هذه المعاهدات والفرمانات صريحة « كما ان قواعد القانون الدولى تنطق ببطلان هذه التصرفات ، ولقد تكلمنا عن بطلان الاخلاء الذى وقع في سنة ١٨٨٥ ، ومما يؤيد هذا البطلان أيضا ما صرح به رجال الحكومة الانجليزية أنفسهم من أن السودان لم ينفصل في وقت من الأوقات عن مصر ، ولم يفقد صبغته المصرية بالرغم من اخلائه ، وقال اللورد سالسبورى في ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨ : « لقد أكدت بطريقة عامة فكرة أن وادى النيل كان ولا يزال مملوكا لمصر ، وان كل عقبة وقفت امام هذه الملكية وكل نقص أصابها بسبب فتوحات المهدي قد تلاشيا بانتصار الجيش الانجليزى المصرى في أم درمان »

« ولا يجوز ان ننسى موقف انجلترا في حادثة فاشودة ، فانها حاجت فرنسا وقتئذ بأن السودان ملك لمصر ، وليس أرضا مباحة وبناء على هذه الحجة غادرت حملة مارشان فاشوده .

اتفاقية سنة ١٨٩٩ :

هذا من جهة مركز السودان بعد اخلائه وقبل اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ %
اما من جهة بطلان هذه الاتفاقية فالادلة على ذلك متعددة .

« ١ - لما كان التنازل الأول عن السودان باطلا ، فكل ما يبنى عليه في المستقبل يعتبر باطلا ايضا لانه ما دام السودان لم ينفصل عن مصر فلا يعد أرضا مباحة وعلى ذلك لا يمكن احتلاله بالفتح وهذا رأى انجلترا في حادثة فاشودة كما قدمنا .»

« ٢ - اذا كانت الفرمانات تحرم على الخديو التنازل عن السودان في سنة ١٨٨٤ ، فهي كذلك تحرم عليه اشراك دولة اجنبية معه فيه لان هذا الاشراك يعد تنازلا عن جزء مشاع فيه وليس له ان يفعل ذلك .

« ٣ - ان الفرمانات تحرم على الخديو فوق ذلك ، ابرام معاهدات سياسية كانفاقية السودان . (انظر فرمانى ١٨٧٩ و ١٨٩٢) ولقد صدقت انجلترا على هذه الفرمانات .

« ٤ - ان عمل انجلترا يعد اعتداء على ممتلكات الغير وهو يناقض ما تعهدت به في عدة مواقف ، نذكر منها معاهدة لندره في ١٥ يولييه سنة ١٨٤٠ ، ومعاهدة باريس في ٢٠ مارس سنة ١٨٥٦ ، ومعاهدة براين في ١٣ يولييه سنة ١٨٧٨ ، ومؤتمر الاستانة سنة ١٨٨٢ .

« وهل يجوز لانجلترا ان تلغى الامتيازات الاجنبية في السودان بمقتضى هذه الاتفاقية مع انها من الحقوق التى اكتسبتها الدول ولا يمكن مسها بشيء الا اذا اقر الجميع هذا الالغاء ، ولقد قال المسيو فريسينييه في كتابه عن المسألة المصرية عند الإشارة الى هذه الاتفاقية (انها من الوجهة الدولية باطله بطلانا تاما) .

ماذا جنته مصر من هذه الشركة :

هذه هى قيمة الشركة المصرية الانجليزية من الوجهة الدولية القانونية ، فلننظر الآن فيما جنته مصر منها وهل عادت عليها بشيء من الفائدة أم انها لم تجن منها الا الخسارة .

« يقولون ان السودان شركة ، ولكن هذا القول لا يسمع في كل وقت بل ينادى به عندما تتطلبه ذلك مصلحة الانجليز اى عندما يراد دفع المال اللازم لهذه البقاع ، اما في غير ذلك ، فليس للمصرى شيء في السودان والانجليزى وحده هو صاحب الكلمة والنفوذ يشاركونا مشاركة القوى للضعيف .

« لقد تكلف علينا السردان من سنة ١٨٩٦ الى سنة ١٩١٢ نحو ثمانية عشر مليوناً من الجنيهات (انظر النشرة الشهرية لمجلة الغرفة التجارية الدولية بعددها الثانى السنة الحادية عشرة الصادر في فبراير سنة ١٩١٣) ، وليس هذا المبلغ هو الخسارة الوحيدة التى اصابنا ، بل الخسارة الحقيقية هى ان هذا المبلغ الجسيم بالنسبة لميزانية مصر اخذ منها في وقت كانت محتاجة اليه اشد الاحتياج ، فتعطلت بسبب ذلك بعض المشاريع الضرورية للرى والصرف مما الحق بالزراعة ضرا كبيرا ، وقد كتب أحد كبار المالىين والمهندسين الزراعيين مقالات متعددة في مجلة (الحياة المالية) الفرنسية وفي النشرة التجارية الدولية التى سبقت الإشارة اليها شرح فيها هذه النظرية قائلا : « ان متوسط محصول القطن نقص بمقدار ٣٠ فى المائة على الأقل في خلال ١٢ عاما من ١٨٩٨ الى سنة ١٩٠٩ وقد قدرت بسبعين مليوناً من الجنيهات مبلغ الخسارة التى اصاب مصر من جراء ذلك ، واثبت ان السبب الرئيسى لهذه الخسارة يرجع الى أعمال الرى التى درست درسا رديئا ، ونفذت بطريقة ناقصة نظرا لقلة المال فان الأموال كانت تتسرب الى السودان ويظهر انهم ضحوا بالاعتبارات الفنية الزراعية في مسألة الرى في سبيل الاعتبار المالية ، وكان الراى السائد في فكرة تغيير طريقة الرى يرمى الى الحصول على أكبر كمية من الماء في اقصى وقت لأخذ اقصى ضريبة عقارية ، وبذلك اكثروا من توزيع المياه

دون ان يعنوا بطريقة صرفها على انهم قرروا الآن ان يشتوها بما كان يجب البدء فيه وسينفقون ثلاثة أو أربعة ملايين من الجنيهات للقيام بأعمال الصرف التي كان يجب ان تسير جنباً الى جنب مع اعمال الري متى أجلوها لأنهم أرادوا ان يخدموا السودان قبل مصر » .

هذا شيء مما سببته الشركة لمصر ، أضف الى ذلك أن السياسة المتبعة الآن في تعمير السودان ترمى الى تحويل التجارة من المرافئ المصرية الى ميناء بور سودان ، فقد أنفقت أموال مصر على مد خطوط طويلة من السكك الحديدية في تلك البقاع ولم يفكر احد في ايصال وادى حلقا بالسودان ، مع أن المسافة بينهما لا تتجاوز ٣٥٠ كيلو مترا وذلك لعدم تسهيل المواصلات بين البلدين ، واقد تحققت هذه الغاية وتحولت التجارة الى بور سودان بكثرة عظيمة ينطق بها الجدول الآتي :

السنة	قيمة الواردات والصادرات لبور سودان بالجنيه المصري	النسبة لمجموع تجارة السودان
١٩٠٨	٨٨٢٥٨٠	٣٦١ في الألف
١٩٠٩	١٠١٠٩٨١	٤٠٢ »
١٩١٠	١٥٦٣٥٥٨	٥٣٦ »
١٩١١	٢١٢٥١٣٩	٥٧٠ »

« وبذلك تقدمت تجارة بور سودان هذا التقدم العظيم ، بينما تجارة وادى حلقا سائرة الى الوراء ، ولو اقتصر الأمر على ذلك لكان ، ولكن مسألة المسائل هي توزيع مياه النيل بين مصر والسودان ، فان زيادة المساحة المنزرعة في تلك البقاع ومشاريع الخزانات التي يريدون تنفيذها مما يهدد الري في مصر بالخطر ما دام الانجليز هم اصحاب السلطة في السودان ، وليس الخطر الذي تشير اليه بتيالي ، فقد أثبتته كثير من كبار المهندسين وفي مقدمتهم المسيو برميت المفتش العام للقناطر والجسور الذي كانت الحكومة الفرنسية اوفدته لمصر (في رسالته السودان والنيل التي تلاها في المجمع العلمي المصري في جلسته المنعقدة يوم ٢٠ يناير سنة ١٨٩٣) ، فقد قرر هذا العالم أن بناء قناطر في اعالي النيل يهدد مصر بالخطر ان لم يكن بالموت ، وذهب السير سكوت منكريف وكيل الأشغال سابقا في القاهرة الى الأخذ بهذا الرأي في خطابه الذي ألقاه يوم اول أكتوبر سنة ١٨٩٥ ، وكتبته النشرة الشهرية للغرفة التجارية الدولية في مصر فصلا مستفيضا في هذا الموضوع أيضا في عددها الصادر في شهر ديسمبر سنة ١٩١٢ ، ولقد حاول المستر توتنهام مفتش ري السودان العام أن يطمئن المصريين فيما يتعلق برى اراضيهم بالرغم من المشروعات التي تقضى بزيادة الأراضي المنزرعة في السودان ، ولكنه قال في تقريره العبارة الآتية : « حرصا على سلامة ماء الري اللازم للقطر المصري يحسن انشاء مقياس دقيق في وادى حلقا ، ووضع اتفاق بين الحكومتين فتنعهد حكومة السودان بهذا الاتفاق أن تعطى القطر المصري كميات معينة من الماء لا تنقص عن اقلية مفروضة في كل فصل من فصول السنة وتكون هذه الكمية مبنية على حاجة القطر المصري وأقلية الماء الذي يكون في النيل بالأصل والباقي يعطى للسودان » (تقرير السير جورسب عن عام ١٩١٠) .

« ونحن نتساءل ماذا تكون النتيجة اذا امتنعت حكومة السودان وهى فى يد اجنبى عن مصر عن اعطائنا الكميات المعينة من المياه ، اللهم ان حياة مصر تتطلب ان يكون السودان متحدا معها وجزءا منها ، لا فى يد اجنبية عنها ، اما شركة الضعيف مع القوى فلا تعود علينا الا بالضرر . »

« ولقد القى المسنر هاتون رئيس البعثة البريطانية فى السودان خطبة فى الاجتماع الذى اقامته جمعية تقدم القطن البريطانية بمدينة منشستر جاء فيها ما يلى : « لامنا الكثيرون صراحة لان الحكومة البريطانية لا تدفع تسيئا من المال فى السودان مطلقا حتى انه عندما احتاجت الرايات البريطانية التى تخفق على المصالح بجانب الرايات المصرية الى الاصلاح لم تدفع ما يلزم لذلك من زهيد المال ، ثم هل من المعقول او مما يجمل أن نطلب من الحكومة المصرية ان توجد الاموال التى يتمكن بها السودان من منافسة مصر فى زراعة القطن » (جريدة المانشستر جارديان بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩١٢) . »

« ولا يذهبن احد الى الظن باننا نعد السودان مستعمرة لمصر ونريد ضمه لسوده ، وانما نحن نعدده جزءا منها فما يسرى على الاراضى المصرية لا بد ان يتمشى عليه ، وما تتمتع به من نعمة الحرية لا مناص من ان يشاركها فيها ، فهما توأمان حقوقهما متساوية ، وواجباتهما واحدة ، وما مثلهما الا كمثل مقاطعتين فى مملكة واحدة لا تفاضل بينهما . »

« وغير خفى ان سكان السودان يتكلمون لغتنا واغليبيتهم تدين بدين الاغلبية فى مصر ، وهذا الاتفاق فى الاعتقادات الدينية يدعو الى الاتفاق فى العادات والتقاليد والاخلاق والطبائع ، وقصارى القول ان بينهما روابط عديدة تجعل اتحادهما امرا محتما ، فكل منهما فى حاجة الى الآخر ، اذ مصر متممة للسودان ، والسودان متمم لمصر ، وهما يكونان كتلة واحدة لا سبيل لانفصال احدهما عن الثانى ، فكل هذه الحقائق والاعتبارات فضلا عن مركز السودان من الوجهة الدولية يدعو الى المطالبة بعدم انفصال السودان عن مصر ، وببطلان الشركة الانجليزية المصرية التى لا توجد الآن الا فعلا لا قانونا . »

اتفاقية سنة ١٩٠٤ :

« فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ عقدت اتفاقية بين انجلترا وفرنسا تعهدت فيها الاولى بانها لا تنوى تغيير الحالة السياسية فى مصر ، وتعهدت الثانية بانها لا تعرقل عمل انجلترا فى البلاد ، لا بطلب تحديد اجل للاحتلال الانجليزى ، ولا باى امر آخر . »

« فهل هذه الاتفاقية غيرت مركز مصر الذى شرحناه او صبغت الاحتلال بصيغة شرعية او اكسبت الانجليز حقا فى مصر ؟ اللهم كلا ، فقد قدمنا ان مركز مصر اوجدته وضمنته الدول الأوروبية ، فاتحاد فرنسا وانجلترا دون غيرهما ليس له اى تأثير ، وهما وحدهما غير مختصتين بادخال تغيير على مركز مصر ، ولا تملكان هذا الحق ، كما قال المسيو فريسينيه فى كتابه عن المسألة المصرية ص ٤٢٩ . »

« على ان علماء القانون الدولى يقررون من جهة اخرى ان هذه الاتفاقية فى ذاتها وبفرض ان لها تأثيرا دوليا ، لا تكسب الاحتلال بصفة شرعية ، لان تعهد فرنسا فيها مقصور على عدم عرقلة انجلترا فى مصر ، ولم يتناول اعتراف بشرعية بقائها فى هذه البلاد . »

« قال الأستاذ دسبانيه : « ان فرنسا باتفاقها مع انجلترا في ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ لم توافق ولم تصدق على المركز الواقعي الذي اوجدته انجلترا لنفسها في مصر ، لان هذه الموافقة وذلك التصديق لا يمكن ان يكونا الا باتفاق جديد بين جميع الدول التي اشتركت في حوادث سنة ١٨٤٠ - ١٨٤١ وان فرنسا وافقت فقط على شيء واحد ، وهو ان لا تضع العراقيل في سبيل ادارة مصر بواسطة انجلترا : تلى الادارة التي ليست لها الا صبغة وقتية ، والتي لم تتحول الى مركز شرعي صحيح مقبول » (القانون الدولي العام للأستاذ دسبانيه ص ١٦٦) فضلا عن ذلك كله ، فقد قرر الرئيس ولسن مبدأ عادلا أتينا عليه في أول هذا البحث ، وقد وافق المتحاربون على هذا المبدأ في مكاتباتهم التي ضمنوها اقرارهم لمبادئ الرئيس كلها ، ونحن نشير هنا الى قول الرئيس ولسن : « ان الشعوب لا تنتقل من سيادة الى أخرى بمؤتمر دولي ، أو باتفاق بين متنافسين وأعداء » ، وقصارى القول ان اتفاق فرنسا وانجلترا بعيد عن ان يؤثر أقل تأثير في عدم شرعية الاحتلال . والمسألة المصرية لا تزال حيث كانت من قبل ، ومركز مصر لم يطرأ عليه أى تغيير .

قناة السويس وحرية البحار

« تقرر حيدة قناة السويس بمعاهدة دولية ، في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ : وجعل الرئيس ولسن في مقدمة مبادئه حرية الملاحة في البحار في وقت السلم والحرب ، ولا ريب أن بقاء دولة قوية كالدولة الانجليزية على ضفاف القناة مما يجعل هذه الحيدة مهددة ، كما يجعل حرية الملاحة غير مضمونة ، ولقد سبق لانجلترا ، أن منعت الملاحة في قناة السويس في أثناء الثورة العربية يوم ٢٠ أغسطس ١٨٨٢ ، فاحتج المسيو دلسبس اذ ذاك على هذا العمل ، ومما يؤيد رأينا قول المسيو فريسينيه : « مادامت الجنود الانجليزية محتلة مصر فالنصوص الضامنة لحرية الملاحة في القناة مدة الحرب ستكون لها قيمة ضئيلة من الوجهة العملية » (المسألة المصرية لفريسينيه ص ٤١٣) .

« وقال المسيو نوتوفتش في الفصل الذي كتبه عن قناة السويس بمؤلفه (أوروبا ومصر) عندما تكلم على معاهدة سنة ١٨٨٨ : « ماذا يكون تأثير قصاصة الورق التي كتبت فيها هذه المعاهدة اذا شعرت انجلترا المتسلطة على أرض مصر ومرافئ الاسكندرية ودمياط وبور سعيد والسويس والاسماعيلية بحاجتها الى اغلاق القناة في وجه جميع السفن أو اذا رأت ضرورة اغراق مراكب أعدائها ، وهى تشق المياه المصرية » ، وقال أيضا : « ان الانجليز يحتلون القناة احتلالا حريبا ، ومن أجل ذلك فهم ينظرون الى معاهدة سنة ١٨٨٨ بكل سكينه واطمئنان ، وبعد أن وقع مندوبو الدول عليها اعترف السياسيون أنهم فعلوا أمرا لا فائدة فيه واذا كانت هناك معاهدة أبرمت بقصد ان تخرق أحكامها وتنتهك حرمتها فلا بد أن تكون هذه ولاسيما في وقت الحرب » .

« فهذه الأقوال والآراء تعزز قضيتنا ، لأنها تكسبنا دعامة أخرى نركز عليها للمطالبة باستقلال بلادنا وجلاء الانجليز عنها احتراماً لحيدة القناة وتحقيقاً لمبدأ حرية الملاحة في البحار » .

عدالة المطالب المصرية :

« وجملة القول ان قضيتنا واضحة ظاهرة لا يكاد يبحثها المنصف حتى يحكم لنا بطلبنا ، اذ ليس استقلال مصر في مصلحتنا وحدنا ، بل هو في مصلحة جميع الأمم ، هو ضمانات من ضمانات التوازن الدولي ، هو قاعدة من قواعد السلام في العالم ، واننا

تردد مع الميسيو فريسينييه رئيس الوزارة الفرنسية قوله : « أن هناك مبدأ من مبادئ السياسة الأوروبية لا يطرا عليه تغيير ، وهو أن مصر لا يجوز أن تملكها دولة من الدول العظمى ، لأن احتلالها يخلل امتيازات من شأنها اختلال التوازن بين الممالك ، وإذا كانت مصر في يد دولة أجنبية فإنها تهدد مصالح الجميع ، والحل الذي يترتب على هذا المبدأ إنما هو جعل مصر على الحياد المضمون بالاتحاد الأوروبى » (المسألة المصرية ص ٤٣٣) .

« على أنه يمكننا أن نبذل هذه العبارة بجعل الحل (استقلال مصر المضمون بجمعية الأمم) ، هذا وأن من يراجع المكاتبات السياسية التى دارت بين فرنسا وإنجلترا فى صدد المسألة المصرية يجد أن الانجليز كانوا قد اقترحوا نفس الاقتراح الذى ارتأه الميسيو فريسينييه ، ففى ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ أرسل اللورد جرانفيل مذكرة الى الميسيو وادنجتون سفير فرنسا فى لندره وقتئذ حصص القسم الثالث منها بالتعهد بأن يقترح على الدول والباب العالى جعل مصر من البلاد المحايدة على قاعدة المبادئ المطبقة فى بلجيكا ، وقد وافقت فرنسا على هذا الاقتراح ، وصرحت بقبولها فى رد الميسيو وادنجتون بمذكرته التى أرسلها للورد جرانفيل يوم ١٧ يونيه ١٨٨٤ .

« ففكرة استقلال مصر وجلاء الانجليز عنها كانت مختصرة فى رموس رجال الحكومة الانجليزية ، فلماذا لا ينفذونها الآن ، لاسيما وأن فى تنفيذها احتراماً لمواثيقهم وعهودهم . وتأييداً لمبدأ حرية الشعوب ، وذلك المبدأ الذى أخذت جميع الدول تنادى به الآن » .

النتيجة :

« حيث أن الاحتلال الانجليزى لمصر غير شرعى لمناقضته للمعاهدات الدولية والفرمانات التى صدقت عليها الدول ، وقد صرح رجال الحكومة الانجليزية فى كثير من المواقف الرسمية وغيرها ، بأنهم لا ينوون البقاء فى مصر ، وأن زمن الجلاء حان من عهد بعيد ، وحيث أن الدول احتجت على هذا الاحتلال مرات عديدة .

« وحيث أن الأمة المصرية لم ترض بهذا الاحتلال ، بل رفعت صوتها فى كل وقت ، وفى كل مكان طالبة الجلاء والاستقلال .

« وحيث أننا كنا متمتعين قبل الاحتلال بالاستقلال الداخلى المضمون من الدول بمعاهدة لندره الموقع عليها فى سنة ١٨٤٠ ، والتى لم يطرا عليها أى تغيير من الوجهة الدولية .

« وحيث أن هذا الاستقلال الداخلى وحده بالرغم من اتساع دائرته لم يعد كافياً لنا ولا محققاً لآمالنا الوطنية ، إذ نحن أمة يزيد عدد سكانها على ستة عشر مليوناً من عنصر واحد ، لهم قومية معلومة وألفة واحدة ، وثروة كبيرة ، فنحن جديرون بالاستقلال التام ، ويجب أن نتمتع بما تتمتع به الشعوب الأخرى .

« وحيث أن السودان غير منفصل عن مصر بمقتضى المعاهدات والفرمانات فضلاً عن أن بين البلدين روابط عديدة تجعل حياتهما متوقفة على اتحادهما ، كما أن كل حيلولة بينهما تهددهما بخطر جسيم .

« وحيث أن السودان لم يكن أرضاً مباحة فى أى وقت من الأوقات ، وأن اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ باطلة قانوناً » .

« وحيث ان مبادئ الرئيس ولسن تقضى بأن الشعوب لا تحكم ولا تسيطر الا بمحض ارادتها ، وان الأمم الضعيفة لها حق البقاء حرة كالأمم القوية ، وقد صرحت الدول المتحاربة كلها بانها موافقة على هذه المبادئ وأصبح من الواجب علينا اعلان ما نرثيه في مصر بلادنا ليكون هذا المصير موافقا لرغبات الأمة .

« وحيث ان للأجانب في مصر مصالح مالية وقضائية يجب احترامها ، فنحن نتعهد بالمحافظة عليها بالطرق المشروعة في ظل ذلك الاستقلال الذي ننشده .

« وحيث ان قناة السويس يجب ان تكون حرة دائما ومفتوحة في أوقات الحرب كما في زمن السلم لمرور جميع السفن ، فحرية الملاحة فيها تعنى الدول كلها ، وهى من المسائل التى ستكون في مقدمة ما ينظره مؤتمر الصلح العام ، ويسرى على قناتنا ما يسرى على غيرها من البواغيز ، صناعية كانت أو طبيعية ، وللمؤتمر أن يكتفى بجعل الحكومة المصرية تتولى أمر المحافظة على حرية الملاحة في قناة السويس مع تكليف وكلاء الدول بمراقبة تنفيذ ذلك كما ان له ان يعين لجنة دولية خاصة للقيام بهذه الوظيفة ، والذي يعنينا في هذه المسألة أن لا يترك أمر المراقبة ، لدولة أو دولتين ، فقد قدمنا أن تسلط دولة أجنبية على قناة السويس يجعل حرية الملاحة فيها مهددة بالخطر .

« وأخيرا حيث أن قرب انعقاد مؤتمر الصلح العام يقضى برفع صوت المصريين مطالبين بحقوقهم العادلة وفاقا لمبدأ الرئيس ولسن الذى يقرر أن لكل أمة تتفق آمالها مع العدل وسلام العالم ان تنادى بالأغراض التى تصبو اليها .

فلذلك

« نرفع اصواتنا مطالبين بجلاء الانجليز عن بلادنا ، واستقلال مصر والسودان استقلالاً تاماً مع احترام حيدة قنال السويس والمحافظة على ما للأجانب من المصالح المالية والقضائية بالطرق المشروعة في ظل ذلك الاستقلال ، وهذا الصوت المرفوع للمطالبة بالاستقلال التام يعبر عن رأى الأمة المصرية بأسرها ، وينطق بآمالها ومطالبها الوطنية ، وان في استطاعة أعضاء مؤتمر الصلح العام ان يبينوا هذه الحقيقة لو قرروا اخذ رأى أمة بطريقة حرة بعد أن ترفع الأحكام العرفية ، وتطلق حرية الصحافة ، وحرية الاجتماع ، من القيود التى قيدت بها قبل الحرب وبعد نشوبها ، فهناك يتحقق العالم بالأدلة المحسوسة والبراهين الدامغة أن الأمة المصرية بلا فارق بين الأديان والمعتقدات والمذاهب ، مجمعة على المطالبة بالاستقلال التام » .

« أمين الرافعى »

القاهرة في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨

ضم أعضاء آخرين الى الوفد

لاحظ كثير من ذوى الراى حين تألف الوفد أنه خلا تقريبا من تمثيل الحزب الوطنى ، مع أنه حزب الجلاء الذى احتمل عبء الجهاد على تعاقب السنين ، وكان رئيسه محمد بك فريد في منفاه بأوروبا عنوانا لما لقي الحزب من اضطهاد الاحتلال ، وقد ابرزت حادثة تعديل توكيل الوفد فضل الحزب في الحركة الوطنية ، وزعامته للمبادئ السليمة ، فازداد الشعور بالنقص الكبير الذى نشأ عن خلو الوفد من عنصر الحزب الوطنى ، اذ لم يكن بينهم من يمثل فكرته سوى محمد على عليه بك الذى كان أصلا عضوا في إجننته الادارية ، وعبد اللطيف المكبانى بك الذى كان يؤيده بشعوره

وميله : والى هذه الفوارق أشار اللورد ملنر في تقريره بقوله : « ان الهيئة المستحقة للاعتبار المعروفة بالوفد التى يرأسها سعد زغلول باشا والتي تتسلط على سول المصريين تمام التسلط ، ولو فى هذا الحين على الأقل ، مؤلفة من أعضاء أكثرهم ليسوا من الغلاة المتطرفين ، بل أصلهم من حزب الأمة القديم الذى كان غرضه التقدم الدستورى تدريجيا وبخلاف الحزب الوطنى الذى هو حزب الثورة ومعارضة البريطانيين » .

وقد أدرك بعض أصدقاء الوفد هذا النقص فى تكوينه ، فعرضوا عليه ضم أعضاء من الحزب الوطنى اليه ، وجرت فى هذا الشأن مفاوضات بين الوفد والحزب ، قبل فيها الحزب مبدء تمثيله فى هيئة الوفد ، ولكن وقع الخلاف بينهما على الأعضاء الذين يمثلونه فى الوفد ، ولما تعذر الاتفاق على الأشخاص ، اختار الوفد من تلقاء نفسه مصطفى النحاس بك (باشا) ، وكان قاضيا بالمحاكم الأهلية ، والدكتور حافظ عفيفى بك (باشا) ، عضوين بالوفد على اعتبار أنهما يمثلان الحزب الوطنى ، اذ كانا من المعتنقين لمبادئه .

ثم ضم الوفد اليه أعضاء آخرين لاستكمال بعض العناصر التى تمثل طبقات الأمة أو لتحقيق بعض الرغبات ، وهم على التعاقب : حمد الباسل باشا . واسماعيل صدقى باشا . ومحمود بك أبو النصر . وسينوت حنا بك . وجورج خياط بك . وواصف غالى بك . ثم حسين واصف باشا . وعبد الخالق مذكور (باشا) عضوى الجمعية التشريعية .

تقرير الحزب الوطنى

الى مؤتمر الصلح

وعكف الحزب الوطنى على وضع تقرير مسهب عن القضية المصرية والمطالب الوطنية ، نشره فى أوائل ابريل سنة ١٩١٩ ، وقدمه الى مؤتمر الصلح ، شرح فيه ماضى مصر فى الاستقلال والحضارة ، وبطلان دعوى الاحتلال والحمائية ، وأعمال الاحتلال فى مصر ، وجهاد الأمة فى سبيل الاستقلال ، وبرهن على أنه لا سلام للعالم بغير استقلال مصر ، ونادى بالجلاد ، وببطلان اتفاقية السودان ، وطالب ببرد السودان الى مصر « لا باعتباره مستعمرة ، وانما باعتباره جزءا متما لمصر له ما لها وعليه ما عليها » .

وانا ناقلون هنا بعض فقرات من هذا التقرير ، قال فى مقدمته : « يرجع شعور الأمة المصرية بالحاجة الى الحرية والاستقلال الى الوقت الذى شعرت فيه الأمم الأخرى بهذه الحاجة ، ولولا أن الدول العظمى قامت مجتمعة فى سبيل غاية هذه الأمة لكانت الآن ركنا مكيئا فى بناء الحضارة والمدنية وعضوا عاملا فى حفظ السلام العام .

« بدأ نهوض الأمة فى عهد محمد على باشا ، ففى الوقت الذى قامت فيه الأمة الفرنسية فى وجه الظلم والاستبداد ودكت سجن الباستيل الرهيب وأعلنت حقوق الإنسان ، ونشرت على العالم لواء الحرية والمساواة ، قامت الأمم المغلوبة على أمرها على أثر فرنسا تحلوا حذوها ، وقامت الأمة المصرية فاخترت محمد على الصابغ الصغير واليا على البلاد ، وأصرت على اختياره حتى الجأت باصرارها الباب العالى الى التصديق على هذا الاختيار رغم مساوى انجلترا .

« رأت الأمة المصرية بنظرها النافذ في محمد على الضابط الصغير الرجل الكبير الذى يستطيع ان يخرج بها من الظلمات التى كانت فيها ، ويعيد اليها مجدها القديم ، ويحيى معالم شرفها المثلوم ، فانتخبته واليا ، وسلمته أموالها وأبنائها يتصرف فيهما تصرف نابليون وقتئذ في أموال الأمة الفرنسية وأبنائها . فأدى محمد على الأمانة حق الاداء ، ورفع عن الأمة ظلم الممالك وأبادهم ، ودفع عن البلاد الغزوة الانجليزية ونظم شؤونها على اختلاف أنواعها . وبالجمله فقد نهض بهذه الأمة نهضة ذكرت العالم بعهدا القديم يوم كانت مصر معهدا جامعا يؤمه أبناء البلاد الأخرى من كل فجج ويدرسون فيه قواعد الحضارة والنظام والعمران وينقلون عنه الى بلادهم .

« فبينما كانت انجلترا وفرنسا تتزاحمان على امتلاك وادى النيل ، وبينما الدول تتحفظ لاقتسام تراث الأمم الاسلامية ، اذا بالأمة المصرية وعلى رأسها محمد على قد اشرفت شمسها في العالم ، وبرزت للوجود فجأة ، وانتفض ذلك الروح الذى كان يظنه العالم ميتا عن روح شاب قوى سليم يطلب مقامه اللائق به في هذا الوجود ، بإذلا في سبيل ذلك . الدم والمال وكل شئ عزيز ، وان التاريخ لشاهد عدل بأنه أولا تدخل الدول العظمى مجتمعة وعلى رأسها انجلترا في سنة ١٨٤٠ لكنت مصر الآن في المركز الذى تستحقه ، لكنت دولة حرة مستقلة استقلال تاما ، على أنها عادت من جهادها الطويل الذى بذلت فيه الأرواح والأموال بالاستقلال الداخلى .

الى ان قال : « من هنا يتجلى للعالم ان نهضة مصر الوطنية قديمة العهد ترجع الى مبدأ القرن الثامن عشر - الى الوقت الذى بدأت فيه الأمم الأوروبية ترفع صوتها بطلب حقوقها الطبيعية - وان النهضة استمرت بدون انقطاع ، وتطورت الى حركة حكيمة مما يدل على صحتها وقوتها ، وانها لا تزال قوية الى الآن رغم ما أقيم في سبيلها من العقبات الهائلة ، وان في بقاء هذه الروح حية قوية نامية فوق قرن من الزمان لاحسن رد على الذين يرمون الأمة العريقة بأنها طبعت على الخضوع والاستبداد » .

وقال في تمسكه بمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ :

« كان الحزب الوطنى المصرى يطلب احترام معاهدة سنة ١٨٤٠ ، ولم يكن ذلك رغبة منه عن الاستقلال المطلق ، أو كما يقول أنصار الاستعمار الانكليزى سعيًا في تغيير النير الانكليزى بسيادة تركيا - كلا - قدمنا ان الحزب الوطنى يتوخى الوسائل السلمية دون غيرها ، اذلك كانت سياسته الاحتفاظ بعرض الدولة العثمانية وتذكير الدول بمعاهداتها الضامنة لمصر الاستقلال الداخلى ، على اننا والحق يقال لم نشعر قط بسيادة تركيا الاسمية بجانب السلطة الانكليزية ولم نر منها من سنة ١٨٤٠ افتياتا على استقلالنا الداخلى - لهذا كان من اسباب سكوتنا عن تركيا عدم شعورنا بثقل سيادتها ، أما الآن وقد وصلت الانسانية الى هذه الدرجة من الرقى وجئنا أمام محكمة عادلة تريد ان ترد الحقوق الى اربابها فان لنا أن نطلب كامل الحق - نطلب جلاء الانجليز حالا والاستقلال التام » .

ويعد أن أثبت أن البلاد تأخرت في عهد الاحتلال قال عن عمل الأمة :

« لم تقف الأمة معقولة اللسان مكتوفة اليد أمام الاحتلال وعيبت في أمورها ، فلقد طالما رفعت صوتها محتجة على تدخله وتصرفه كاشفة الستار عن غاياته الخفية ومضار سياسته طالبة من حكومتها أن لا تصرف المال في غير أوجه الفائدة وان لا تضن به على الأمة ، وكثيرا ما وقف الاحتلال أمام هذا الحق الذى ينادى به صاحبه موقفا

حرجا ، فلجأ الى الحيلة السياسية وحاول تسكين خاطر الأمة باجابة القشور من طلباتها دون الجوهر ولكن الأمة لم تنخدع قط ومن جهة أخرى فقد عرفت الأمة ان من العبث طلب وسائل الاستقلال ممن يسعى في سلبها اياه فتكلفت هي بالقيام بما هو من شؤون الحكومات في الأمم المستقلة ، واذا كانت هذه الأمة المجاهدة لم تبلغ بعد في شؤون الحياة الدرجة التي ترضيها فذلك يسبب العقبات التي تصادفها في طريقها لتناقض مصلحتها ومصلحة المتسلط فيها » .

وذكر الانجليز بما كانوا ينادون به وقتا ما من جعل مصر دولة مستقلة محايدة كسويسرا ، قال :

« دارت في سنة ١٨٨٤ بين المسيو وادنجتون سفير فرنسا في لوندرة وبين اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا مخابرات سياسية بشأن مصر : فقال جرانفيل في خطابة المؤرخ ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ : « ان حكومة الملك ستطرح على الدول الأوروبية وعلى الباب العالي مشروعا لجعل مصر دولة محايدة على قواعد حياد سويسرا » ، وردت الحكومة الفرنسية على هذا الخطاب بتاريخ ١٧ يونيه بتجديد هذا المشروع والموافقة عليه قائلة في ردها : « انها سجلت هذا الوعد على انجلترا » ، وفي ٢٣ يونيه عرض المسيو فيرى هذه المخابرات ذات الشأن على مجلس نواب فرنسا فقابلها المجلس بالاستحسان (ص ٣٣٥ - كتاب فريسينييه) ، فكيف كانت انجلترا ترغب في جعلنا دولة محايدة في سنة ١٨٨٤ ، ثم نسمع منها بعد ذلك طعنا في كفاءتنا ؟ الا تكون الغاية الاستعمارية اذن هي رائد انجلترا في هذا الطعن ، ام نريد انجلترا أن تقول ان الأمة التي كانت تستحق الاستقلال في سنة ١٨٨٤ أصبحت لا تستحقه الآن ؟ » .

وقال تحت عنوان (لا سلام للعالم بغير استقلال مصر) :

« نظرة واحدة على خريطة العالم تظهر لنا هذه الحقيقة ، فان مصر بيد انجلترا القوية تكون آلة هائلة لتحقيق مشاريع استعمارية واسعة وأخرى للاستئثار بخيرات العالم وتجارته وللتحكم في طرقه ومسالكه ، وتكون مثارا لمسائل سياسية ذات شأن كبير كلما خبت مسألة هبت أخرى ، فاذا تركت مصر غنيمة لانجلترا استحلال بناء صرح السلام العام بناء لا يدركه الخلل ، ولا بدان يأتي يوم قريب او بعيد يختل فيه ميزانه ويندك كيانه وينقلب بنيانه رأسا على عقب » .

الى ان قال : « على أن ضرر امتلاك انجلترا لمصر لا يقف عند هذا الحد فان انشاء قناة السويس زاد في أهمية مركزها ، ولفت العالم الى العناية بها أكثر من قبل ، كانت الدول قبل فتح القناة تهتم بمصر لداتها ، فلما فتحت واكتشفت القارة الأفريقية صار الاهتمام لذات مصر وللقارة الأفريقية ولقناة السويس ، قال فورنييه فليكس في كتابه (استقلال مصر والنظام الدولي لقناة السويس) المطبوع سنة ١٨٨٣ ما يأتي ص ٥٨ : « فالطريق بين أوروبا والهند وبين أوروبا وأستراليا وبين أوروبا والصين وبين أوروبا واليابان وبين أوروبا وجزء من الاقيانسية وبين أوروبا وأفريقيا الشرقية وبين أوروبا وأفريقيا الوسطى وبين هولاندا ومستعمراتها وبين اسبانيا

ومستعمراتها وبين فرنسا ومستعمراتها - هذا الطريق هو في يد إنجلترا تفتحه متى شاءت وتغلقه متى شاءت وتحكم في ثلثي الكرة الأرضية ، بيدها الحرب وبيدها السلام ، ألا ان أمة من الأمم لم تنل مثل هذا الفتح وما نتيجة ذلك الا التسلط على تجارة العالم » .

« وقال المسيو فريسينيه وزير فرنسا سابقا في كتابه (المسألة المصرية) ص ٤٢٨ : « فلو حصل خلاف بين دول أوروبا لا تستطيع هذه الدول استدعاء أساطيلها من آسيا الا اذا شاءت إنجلترا وكذلك لو احتاجت إحدى الدول حماية مصالحها في المحيط الهندي ، أو بحار الصين فلا يتسنى لها ذلك الا اذا اذنت لها إنجلترا ، حقا لقد أدرك ذلك البرنس بسمارك بل ورأى أبعد من هذا ، رأى ان تسلط إنجلترا على مصر تسلطا يعززه ويصونه أكبر أسطول في العالم يمكن إنجلترا من السيطرة على آسيا الصغرى وسوريا وبلاد ما بين النهرين والتحكم في الامبراطورية العثمانية وجميع الطرق البرية بين الاستانة وخليج العجم ، وهكذا تصبح سكة حديد بغداد وقناة السويس قيد ارادة واحدة هي ارادة إنجلترا » .

« أضف الى ذلك وجود بوغاز جبل طارق وجزيرتي مالطسة وقبرص وبوغازا باب المندب وبلاد عدن ، وجود هذه كلها في يد إنجلترا ، فأنت ترى أن مصر ليست من البلاد التي تكفى جرة قلم لامتلاكها ، وإن وراء المسألة المصرية مسائل كلها ذات شأن خطير . ورائها مسألة آسيوية ومسألة أفريقية ومسألة البحر الأبيض المتوسط ومسألة التجارة الدولية بل ووراءها ايضا مسألة اسلامية كما أشار الى ذلك وزير خارجية فرنسا في منشوره الذي أرسله الى الدول سنة ١٨٨٧ وضمنه ملاحظاته على معاهدة دورمند ولف لما مصر من المكانة السامية والمركز الأدبي السامي في نفوس المسلمين (١) ، ولتعرض مكة والمدينة الى خطر تسلط الانجليز عليها - ووراءها فوق ذلك كله مسألة بيت المقدس وتسلط دولة بروتستانتية عليه .

« تطوى مسألة مصر في بطنها جميع هذه المسائل ، كل مسألة منها تكفى لتعريض السلام العام للخطر ولبقاء شبح الحرب ماثلا للأفكار في كل وقت .

« فعلى اقطاب الأمم ان يحلوا المسألة المصرية محلها من العناية ، عليهم أن يتمسكوا بجعل مصر مستقلة لا سلطة لانجلترا فيها ، والا كاتوا كمن يقيم قواعد السلام على أرض من الرمل فلا يلبث بناؤه أن ينقض وتذهب جميع مجهوداتهم في هذا السبيل هباء منثورا . عليهم أن يتلافوا أسباب الداء فيستأصلونها ، وألا يكتفوا بمداواة أعراضه ، والا عاد المرض بأشد مما كان .

« لقد تناول السياسيون مسألة مصر من قديم فلم يجدوا لها غير حل واحد هو الاستقلال ، وجعل مصر للمصريين . فان لويس ملك فرنسا أعلن للدول أبان

(١) ألف المستر بلنت كتابا سماه « مستقبل الاسلام » أبان فيه مقاصد حكومة بلاده وأمانيتها في مستقبل الاسلام ، وبين ان مركز الخلافة يجب ان يكون مكة او المدينة وأن يكون الخليفة محتاجا الى حليف وهو إنجلترا .

حروب محمد علي مع الباب العالي أن وجود محمد علي السياسي (أي وجود مصر كدولة مستقلة) أمر ضروري للتوازن الدولي ، وقال المسيو كارتيه في أول يولييه سنة ١٨٣٩ ضمن خطبة له في مجلس نواب فرنسا : « يجب أن يدرج استقلال مصر في قانون فرنسا العام كهيئة لا يقبل الجدل » .

« وقال المسيو فريسييه في كتابه عن مصر ص ٤٣٣ « ان من المبادئ الثابتة للسياسة الأوروبية أن لا تكون مصر تابعة لاحدى الدول فان في امتلاكها اخلافا بالتوازن الدولي وقضاء على مصالح الأمم الأخرى في مصر » .

« وخطب المسيو فريسييه وزير فرنسا وقتئذ خطبة في مجلس النواب قال فيها (١) :

« ان مصر كما قرر الآن المسيو دي لافوس ، وكما أجمع السياسيون قبله هي عبارة عن ملتقى لطرق الدنيا ، فهي نقطة الاتصال بين أوروبا وآسيا وأفريقيا ، وهي الطريق المذلل الموصول الى جميع بلدان الشرق الأقصى ، وان المسيطر عليها يتحكم في معظم البحر الأبيض المتوسط - فليس هناك أدنى شك في ما يصيب نفوذ فرنسا في البحر الأبيض المتوسط من الضرر اذا تمكنت احدى الدول من توطيد سيادتها على مصر فعلى فرنسا إذن أن تتحرك بكل قواتها دون ما يؤدي لمثل هذه النتيجة » .

« وقال المسيو فيري في مجلس نواب فرنسا من خطبة له : « ان مسألة مصر مة زالت ولن تزال مسألة أوروبية قبل كل شيء وفوق كل شيء » .

« وقال الكولونيل شايي لونج الأميركي في كتابه « مصر وأقاليمها الضائعة » ص ٢٦٢ : « يقول السير شارل دبلنك ان مصر طريق دولي لتجارة جميع العالم - فمن أجل ذلك يجب أن يتقرر استقلالها في مؤتمر يحضره جميع الدول الأوروبية » .

« ولما كانت المسألة المصرية كما قدمنا ذات تأثير كبير في كيان السلام العام اجتمع لها « مؤتمر السلام الدولي العام (٢) » في جنيف في سبتمبر سنة ١٨٨٢ على اثر دخول انجلترا مصر ، وأصدر فيه القرار الآتي الذي نقله بحروفه نظرا لأهميته وليرى الناس ان ما نقوله اليوم هو ما كان يقوله هذا المؤتمر في سنة ١٨٨٢ وليروا ان الحل الذي نطلبه للمسألة المصرية الآن وهو الاستقلال التام هو نفس الحل الذي طلبه من قبل ، ويلاحظ أن هذا المؤتمر نظرا الى المسألة من وجهة قناة السويس فقط لأن نيات انجلترا في انشاء امبراطورية افريقية ونياتها في آسيا ما كانت انكشفت وقتئذ ، واليكم قرار هذا المؤتمر :

« وحيث ان قناة السويس التي تنقل في الوقت الحاضر (سنة ١٨٨٢) سنويا ما يربو على سبعة ملايين طن من البضائع والمتاجر (٢) وما يزيد على ٨٠.٠٠٠ سائح

(١) فريسييه (المسألة المصرية) ص ٧٦ و ص ٢٦٦ .

(٢) هو مؤتمر يمثل الشعوب لا الحكومات .

بلغ صافي الحمولة الرسمية للبواخر التي مرت سنة ١٩١٤ بقناة السويس ١٣٩٤٦٧٧٤ طن حسب الإحصاء الرسمي .

توفر على الجنس الانسانى من الوقت والمجهودات ما يمكن تقديره على الأقل بمبلغ مليار ونصف من الفرنكات (٦٠ مليون جنيه) .

« وحيث ان أى تخريب لقناة السويس او أى تقييد لحرية الملاحة فيها او اعاقاة المواصلات التى تحصل بواسطتها يكون مصيبة تصيب كل الأمم وتشعر فى الحال بنتيجتها .

« وحيث ان كل محاولة من اية امة لتختص نفسها بحق على قناة السويس او على ملحقاتها فتنتفع بها وحدها أو تملكها أو تحميها او تحافظ عليها او ترأب شؤونها يجب اعتبارها اعتداء موجها الى الجنس البشرى كله ويجب بناء على ذلك ان يقضى على هذه المحاولة كما يقضى على القرصنة سواء بسواء .

« وحيث انه بناء على ذلك فان جميع الأمم لا سيما البحرية منها يتعين عليها ويحق لها ان تتحد فيما بينها بطريقة سلمية ، لتضع من النظم ما يضمن للجميع حرية الانتفاع بالقناة وملحقاتها بطريقة هادئة آمنة .

« وحيث ان المؤتمر الذى عقد حديثا فى ترابيا (الاستانة) من ممثلى دول انكلترا والمانيا والنمسا وفرنسا وايطاليا والروسيا وتركيا قد اعترف بالواجب الذى على الأمم فى ذلك وما لهن من الحق وقرر هذا المبدأ باجماع الآراء .

« وحيث ان ضمانه حرية قناة السويس وملحقاتها وتوطيد الأمن فيها لا يمكن بتحقيقهما الا اذا كانت على الحياد التام »،

« وحيث ان الأمم الأوروبية هى التى تملك تقرير هذا الحياد »،

« وحيث ان حياد قناة السويس يكون ناقصا اذا كانت المصاعب التى تعرض تقرير هذا الحياد تحل بغير طريقة التحكم الذى تنفذ احكامه قوة دولية مختلطة »،

فلهذه الأسباب

« يعلن المؤتمر أن مسألة حياد قناة السويس وملحقاتها هى مسألة دولية عامة وأن جميع الأمم المتمدنية يجب عليها ويحق لها أن تقرر هذا الحياد وتضمن سلامته »،

« أما الحياد فمعناه فيما يختص بالقناة نفسها أن يكون المرور منها حرا فى كل وقت وفى كل الأحوال وبأجر واحد وشروط واحدة لجميع السفن التجارية والحربية مهما كانت تبعيتها ومهما كان مشحونها وذلك على الشرطين الأساسيين : أولهما أن لا تقوم هذه السفن فى القناة أو فى ملحقاتها بأى عمل حربى سواء كان ذلك مباشرة أو بأية واسطة أخرى وأن لا تنزل فى أى نقطة من القناة او ملحقاتها جنودا او أسلحة أو ذخيرة من أى نوع كان »،

« أما فيما يختص بملحقات القناة فمعنى هذا الحياد ان يكون شاطئها والمدن

الواجبة عليها وموانئها وفروعها وترعها العذبة الآتية من النيل - أن يكون كل ذلك بعيدا عن أى اعتداء من أى مهاجم فى أى وقت من الأوقات ، وحينئذ لا تكون عرضة لاحتلال أو تخريب أو تعطيل أو تحويل أو سد مجراها من أى نوع كان .

« ولكى يكون حياد قناة السويس حيادا حقيقيا يجب ان تكون الأراضي المصرية أيضا على الحياد وكذلك مياه البحر الأحمر الذى هو فى الحقيقة امتداد للقناة نفسها .

« وإذا تقرر حياد الأراضي المصرية فان من نتائجه الضرورية اللازمة الاعتراف باستقلال الأمة المصرية وحكمها لنفسها امتثالا مطلقا من كل قيد .

« وان هذا الاستقلال يستوجب حتما زوال سيادة تركيا عن مصر والفناء كل القيود التى قررتها معاهدة سنة ١٨٤٠ وكذلك الفناء كل الفرمانات المقررة لهذه السيادة .

« ولكى تقرر الدول الفناء هذه المعاهدة وما يتبعها من الفرمانات وحياد قناة السويس وملحقاتها مع حياد البحر الأحمر بشاطئيه ، وحياد الأراضي المصرية ذاتها واتخاذ الوسائل اللازمة لاقامة محكمة التحكيم الدولية وإيجاد قوة دولية تضمن تنفيذ احكامها - لكى تتمكن الدول من عمل كل ذلك يجب ان تؤلف الأمم الأوروبية مؤتمرا لا يقتصر على الدول العظمى التى تألف منها مؤتمر ترابيا فقط ، بل يجب ان تدعى جميع الأمم الأوروبية بغير استثناء لتناقش وتقرر ما تراه ، وكذلك تدعى اليه الأمة المصرية لما لها من الحق الطبيعى الثابت (١) » .

« فهذا قرار مؤتمر السلام الدولى : اصدره منذ ستة وثلاثين عاما . قرر بحق ان حياد قناة السويس لا يكون محترما الا اذا كانت مصر مستقلة استقلال تاما ، قرر وجوب تأليف مؤتمر دولى من جميع الدول بدون استثناء لتقرين هذا الحياد ونظامه ، والاعتراف باستقلال مصر استقلال مطلقا .

« قرر وجوب حضور ممثلين للأمة المصرية فى هذا المؤتمر ، قرر تشكيل محكمة دولية لضمان هذا الحياد وهذا الاستقلال ، قرر وجوب تأليف قوة دولية لتنفيذ احكام هذه المحكمة الدولية . وفى سبتمبر سنة ١٨٨٢ نظر مؤتمر جمعية القانون الدولى فى لوزان المسألة المصرية ، فقرر أيضا وجوب جعل القناة وملحقاتها على الحياد ، وانعقد مؤتمر السلام الدولى فى أغسطس ١٩١٠ بمدينة استوكهولم ، فأظهر مطلقا على الأمة المصرية ، وقرر ادراج قضيتها ضمن أعماله لينظرها فى مؤتمره بروما فى أكتوبر سنة ١٩١١ ، ولكن هذا المؤتمر لم ينعقد فى موعده بسبب الحرب الطرابلسية بين إيطاليا وتركيا ، ثم انعقد بمدينة جنيف فى سبتمبر سنة ١٩١٢ . وقرر مطالبة انجلترا بالرجاء عن مصر »

« من ذلك نرى أن من المستحيل فصل القضية المصرية عن قضية قناة السويس ، لأنهما يكونان معا كلا غير قابل للتجزئة »

(١) يراجع كتاب (استقلال مصر والنظام الدولى لقناة السويس) تأليف فورنييه دى فلكس من ١٩١٩ و١٩٢٠ وص ١١١ .

« ولقد علمنا التاريخ كيف أن إنجلترا خالفت مقتضى حياد القناة عندما اقتضت مصلحتها ذلك سنة ١٨٨٢ ، كما أنها خالفت مقتضاه إبان الحرب الروسية اليابانية ، وللسياسيين آراء ثابتة في هذا الموضوع ، فقد قال المسيو كلمنسو ضمن خطبته في مجلس نواب فرنسا سنة ١٨٨٢ ما ملخصه : « انه لا يصح بأى حال من الأحوال فصل مسألة القناة عن المسألة المصرية ، لأن مسألتها واحدة غير قابلة للتجزئة » ، وقال في موضع آخر من الخطبة مانصه : « اذا تضاربت مصالحنا مع مصالح إنجلترا في برزخ السويس واشتبكت هكذا في حرب مع مملكة على شواطئ البحر الأبيض - أتظنون أن إنجلترا تتردد في الاستيلاء على قناة السويس ! انها الآن في جزيرتي مالطة وقبرص ، احتلت مالطة بصفة مؤقتة من سنة ١٨١٥ (ضحك من المجلس) ، ودخلت قبرص في ظروف تعلمونها ، ولم يكن دخولها طبعاً لغرض تمدينها . . . »

« وقال المسيو فريسينييه ص ٣١ من كتابه : « لقد سبق أن صرحت برأى هذا فطالما تحتل الجنود الانجليزية مصر ، فان المعاهدات التى تضمن حرية قناة السويس اثناء الحرب تكون فى الواقع عديمة القيمة » ، وقال ص ٣٥٥ ، ٣٥٦ : « فلو أن إنجلترا اشتركت فى احدى الحروب لاستطاعت مصادرة القنال لانه فى قبضتها ، ولأن البلاد تحت رحمتها ، اما المعاهدات فهى حائل ضئيل بينها وبين تنفيذ غايتها ، فاتفاقية ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بحياد القناة لا يمكن تحسينها ، ولا يجوز الاكتفاء بازالة قيودها (كما حصل فى اتفاق ٨ ابريل سنة ١٩٠٤) ، بل الواجب هو ازالة الاحتلال ذاته اذ لا ضمان لحرية القنال ما دام الاحتلال : هذه هى الحقيقة وما دونها وهم باطل » .

« هذا ولا يفوتنا أن نقول بوجوب تكليف مصر وحدها بالمحافظة على قنال السويس ، وتنفيذ النظام الذى ترسمه له الدول ، وتكليف مصر بذلك هو نتيجة لازمة لاستقلالها فضلاً عن انها ليس لها مطامع يخشى منها على القنال وقد حافظت على حياده منذ انشئ الى سنة ١٨٨٢ حتى أن عرابى نفسه لم يخالف موجبات هذا الحياد بالرغم من مخالفة إنجلترا له .

« على أن فى معاهدة قناة السويس الواقعة فى اكتوبر سنة ١٨٨٨ ما يبرر ذلك اذ أن المادة التاسعة منها تنص على تكليف مصر بالمحافظة على تنفيذ هذه المعاهدة » .

ثم نادى بالغاء الامتيازات الأجنبية ، قال :

« من اهم القواعد الدولية أن تسرى احكام القانون على جميع سكان البلد بلا تفریق بين وطنى وأجنبى وان تتناول السلطة القضائية باحكامها جميع الخصومات بأنواعها بغير نظر الى جنسية ذوى المصلحة فيها ، غير أن هذه القواعد التى ترتبط تمام الارتباط بالنظام العام لم تتبع فى مصر بسبب المنح التى اعطتها الدولة العثمانية للأجانب من عهد بعيد فى بلادها وبسبب العادات التى وسعت دائرة هذه المنح فى مصر توسيعاً كبيراً ، فالأجانب فى مصر يحاكمون أمام المحاكم المختلطة بقوانين هذه المحاكم فى المسائل المدنية والتجارية ، ما دام النزاع بين وطنى وأجنبى أو بين أجانب

مختلفى الجنسية ، وكذلك يحاكمون أمام المحاكم فى بعض المخالفات وجرائم التفاليس وجرائم أخرى معدودة لها ارتباط بسلطة هذه المحاكم ، أما فيما عدا ذلك فلا يحاكم الأجانب الا امام السلطة التابعة لدولهم المختلفة وحسب قوانين تلك الدول ، ولا ريب ان فى هذا النظام مساسا كبيرا بنظام العدالة وسيرها فى مصر وبشرف القضاء واحترامه اجنبيا كان أو مصريا اذ أن اقرب نتائج تعدد السلطات القضائية صدور احكام متعارضة فى مسألة واحدة وعدم معاقبة الجرائم التى يعاقب عليها القانون المصرى ، ولا يعاقب عليها قانون مرتكبها ، وغير ذلك من المضار التى بينها الكثيرون ، فلا حاجة الى الاطالة فيه فى هذا الموجز ، ولقد كانت العلة فى منح هذه الامتيازات للأجانب فى الماضى اختلاف القوانين والنظم القضائية فى الشرق عن القوانين والنظم فى الغرب مع عدم وجود دستور نيابى يضمن اتقان وضعها وتطبيقها فى الشرق ، أما الآن وقد أصبحت قوانين بلادنا نسخة من القوانين الأوروبية ونظام قضائنا صورة صحيحة من نظامها ، فقد زالت العلة التى اقتضت وجود تلك الامتيازات ، لاسيما ان طلبنا إلغاء هذه الامتيازات هو نتيجة لازمة لاستقلالنا استقلال تاما : اول مقتضياته ان يعم تطبيق القوانين جميع السكان ، تلك القوانين التى سيضعها مجلس نيابى على النسق الأوروبى ، ولسنا نرى فى إلغاء هذه الامتيازات ضررا يلحق بالأجانب ، لأن المجلس النيابى من شأنه أن يلاحظ عند وضع القوانين مصلحة القاطنين بالبلاد على قاعدة المساواة بينهم بلا تفريق بين أجنبى ووطنى ، فضلا عن الرقابة التى تقوم بها الصحافة والرأى العام ، بل وكل قاطن بها مهما اختلفت جنسيته وصفته ، اصف الى ذلك الضمانة الدولية العادية الناتجة من وجود ممثلى حكومات الأجانب فى البلاد ورغبة مصر فى بقاء الصلات الحسنة مع جميع الدول » .

ثم قال : « ، اذا طلبنا إلغاء الامتيازات من بلادنا لا نطلب بدعا ، فقد سبقنا الى مثل ذلك كثير من الأمم التى ليست أكثر منا علما واستعدادا ، فبلاد اليونان والصرب وبلغار ورومانيا التى كانت خاضعة لنظام الامتيازات بحكم تبعيتها الى تركيا ألغتها بحكم استقلالها ، ولم يقف فى سبيل ذلك وجود ١٠ فى المائة من الأجانب فى بعضها مثل رومانيا » ، الى أن قال : « لم يكن الحزب الوطنى قبل تقرير المبادئ الجديدة فى العالم يطلب إلغاء الامتيازات ، وذلك للسبب الذى ابدناه آنفا ، وهو أنه كان يطلب احترام معاهدة سنة ١٨٤٠ المقررة لسيادة تركيا الاسمية مانحة تلك الامتيازات ، أما وقد جاء هذا العهد الجديد عهد المساواة المطلقة بين الأمم قويا وضعيفا — كما يقال — فليس لنا الا طلب واحد هو الاستقلال التام بجميع مقتضياته التى منها إلغاء الامتيازات » .

ثم أسهب فى الكلام عن وحدة مصر والسودان .

وانتهى الى مطالبه وهى : « الاستقلال التام لمصر والسودان والملحقات استقلالاً غير مشوب بأى احتلال أو حماية أو شبه سيادة أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال » .

طلب الوفد الترخيص له بالسفر

لما كانت البلاد وقتئذ تحت الأحكام العرفية ، فقد كان الترخيص بالسفر تتولاها السلطة العسكرية البريطانية ، ففي يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ طلب سعاد باشا من قيادة الجيش الإنجليزي جوازا له ولأعضاء الوفد بالسفر الى إنجلترا .

فردت عليه السلطة العسكرية في اليوم التالي بأن طلبه سينظر فيه في أقرب وقت ممكن ، فلما إبطأت في الرد أرسل اليها في ٢٨ نوفمبر يستعجل النظر في طلبه ، فجاهد منها الرد في اليوم التالي بأنه : « قد عرضت صعوبات تمنع من إجابته الى طلبه في الوقت الحاضر ومتى زالت تلك الصعوبات تبادر باعطائه وصحبه الجوازات التي يطلبونها » .

فلما وصل هذا الرد ، وكان يدل على نية السلطة العسكرية في الرفض ، بادى سعاد باشا برسالة الخطاب الآتى تعريبه الى المندوب السامي البريطاني بتاريخ ١٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٨ . قال :

« يا صاحب الفخامة ، أشرف بأن أعرض لفخامتكم أنه قد تألف وفد برياستي بقصد السفر الى إنجلترا للمفاوضة مع اولى الحل والعقد البريطانيين بشأن مستقبل مصر ، وقد أرسلت لرياسة الجيش الإنجليزي بتاريخ ٢٠ الجاري خطابا التمس فيه إعطائي انا وزملائي جوازات السفر ، فتفضلت السلطة العسكرية بإجابتي في اليوم التالي بأن طلبنا سينظر فيه في أقرب وقت ممكن ، ولما كانت المهمة التي أخذناها على عاتقنا تقضى بوجودنا بلندن من غير تأخير ، فقد حرونا أمس طالبي النظر في ملتصنا ، واليوم ورد لنا خطاب بلندن من السلطة العسكرية يتضمن أنه قد حدثت بعض صعوبات لم يتيسر معها اجابة طلبنا الى اليوم ، وأنه بمجرد تدليل هذه الصعوبات تسارع الى اجابتنا الى موضوع طلبنا .

« تلقاء هذه الاجابة ، ونظرا الى أنه من الضروري أن يكون وفدنا بلندن قبل الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر ، جئنا بهذا راجين من فخامتكم ان تتفضلوا باستعمال ما لكم من النفوذ لدى السلطة العسكرية لحصولنا على جوازات السفر سريعا ، وفي الوقت المناسب .

« انا معتمدون كثيرا على تقاليد بريطانيا العظمى التي مازالت تقدم للعالم كثيرا من الأمثلة على تمسكها بمبادئ الحرية الشخصية ، اعتمادا يجعل لنا ثقة في أن طلب التصريح لنا بالسفر ، سيفصل فيه عاجلا

« وانا في انتظار اجابة ملتصنا نقدم لفخامتكم عظيم الاحترام والتبجيل » .

جواب دار الحماية

رفض الترخيص بالسفر

وبعد أن تلقت دار الحماية تعليمات لندن أرسل اللتنتنت كولونل سيمس Symes نائب السكرتير الخاص للمندوب السامي خطابا الى سعاد باشا برفض الترخيص بالسفر ، وبدعوته الى تقديم مقترحاته عن نظام الحكم في مصر الى المندوب السامي نفسه ، على أن لا تخرج عن الخطة التي رسمتها الحكومة البريطانية من قبل ، اى في دائرة الحماية ، وهذا تعريب الرد :

« عن يوى زغلولى باشا »

« كلفت من قبل فخامة المعتمد السامى البريطانى باحاطتكم علما بوصول خطابكم المؤرخ فى ٢٩ نوفمبر الماضى وبإخباركم بأن فخامته قد رأى بعد استشارة حكومة جلالة الملك أنه لا يستطيع التوسط لدى السلطة العسكرية فى هذا الموضوع »

« وأضيف الى ذلك أنكم اذا كنتم تريدون تقديم اقتراحات بخصوص كيفية الحكم فى مصر مما لا يخرج عن الخطة التى رسمتها حكومة جلالة الملك وأعلنتها من قبل ، فالأفضل أن مثل هذه الاقتراحات تقدم كتابة الى فخامته ، وبهذه المناسبة الفت نظركم الى خطاب السير ملن شيتهايم الذى أرسله بناء على أمر حكومة جلالة الملك الى المرحوم السلطان حسين (١) عند توليته عرش مصر » .

« اول ديسمبر سنة ١٩١٨ »

المخلص

« ج . س . سيمس : السكرتير الخصوصى بالنيابة »

« كان هذا الرد ايدانا بعدم تمكين الوفد من السفر الى انجلترا ، وتضييق مهمته ، وحصرها فى تقديم ما لديه من مقترحات الى المندوب السامى البريطانى فى مصر ، على أن تكون مقصورة على نظام الحكم ، وأن لا تتخطى دائرة الحماية التى أعلنتها انجلترا فى ديسمبر ١٩١٤ »

فأثار هذا الرد اعتراض الوفد ، وأرسل سعد باشا بتاريخ ٣ ديسمبر الى السير ونجت خطابا باللغة الانجليزية بمذلول هذا الاعتراض ، قال :

« أتشرف بإخباركم بأنى تلقيت الكتاب المؤرخ فى اول ديسمبر الجارى المرسل الينا من سكرتيركم الخاص ردا على خطابنا المؤرخ فى ٢٩ نوفمبر بشأن جوازات السفر المطلوبة لأعضاء الوفد المصرى ، وقد جاء بالكتاب المذكور أن سعادتكم مستعدون لقبول اقتراحات كتابية عن طريقة الحكم المطلوبة فى مصر بشرط أن لا تتعارض مع الخطة السياسية الموضوعية من حكومة جلالة الملك ، وردا على ذلك أبادر بإبلاغ سعادتكم بأنه ليس فى وسعى ولا فى وسع أى عضو من أعضاء الوفد أن يعرض اقتراحات لا تكون مطابقة لأرادة الأمة المصرية المعبر عنها فى التوكيلات التى أعطيت لنا ، وإنى أعرض على أنظاركم أن هذه التوكيلات قد أقبل على التوقيع عليها بشغف ، كثير ، من كبراء الأمة ومن بينهم أعضاء الجمعية التشريعية والهيئات الأخرى النيابية ، وكان من المنتظر أن يصل هذا الاقبال الى الاجماع لولا تدخل الادارة فى منع تداولها ومصادرتها »

« على أن سفرنا الى انجلترا لا نريد منه الا أن تكون على اتصال برجال السياسة الممثلين للأمة الانجليزية ، وللأشخاص الذين يتولون توجيه الراى العام الانجليزى الذين لا شك فى تأثيرهم على القرارات الحكومية ، وسنعمنى على هذا الخصوص بأن نجعل وجهتنا ذلك الراى العام ، ونحن واثقون بأن نجاح قضيتنا يتوقف جزء كبير منه على العدالة والحرية وحماية حقوق الضعفاء التى امتاز بها الراى العام الانجليزى . »

« وتلاحظون سعادتكم أنه فى هذه الظروف يكون من المستحيل علينا أن نصل الى قايئنا بواسطة مخابرات بسيطة تعمل فى مصر وحسب ، فإن القضية التى ندافع عنها »

(١) هو التليغ الذى نشرناه بالصمحة ١٩ وما بعدها .

يجب أن تعرض بادئ ذي بدء على الراى العام الانجليزى الذى لا شك فى أنه :
للإستئارة فيها ، فى حاجة الى الحصول على تفصيلات لا يمكن أن يبديها الا الممثلون
الطبيعيون المولكون من الأمة المصرية ذاتها

« والصعوبات التى وضعت فى سبيل سفرنا تجعل المأمورية التى أخذناها على
عاتقنا غير محققة النفاذ وهى مأمورية اظهار ارادة الأمة ، ومن الصعب أن يلتئم هذا
الموقف مع مبادئ الحرية والعدالة التى فتحت انتصار بريطانيا العظمى وحلفائها
طريقها لخير الانسانية ، ولتحقيق أمانى الأمم ، وتنازلا . . . الخ » .

وكان رشدى باشا معتزما من ناحيته السفر الى لندن مع زميله عدلى باشا يكن
لعرض مطالب الحكومة المصرية على بساط البحث ، وكان ينتظر من آن لآخر قبول
الحكومة البريطانية هذه المهمة منه ، فأرسل اليه سعد باشا يوم ٤ ديسمبر ، كتابا
يبلغه فحوى الرد ، ويطلب اليه أن يستعمل نفوذه فى تمكين الوفد من السفر ، قال :

« لما شرعنا فى السفر الى انجلترا لنطلع اولى الشأن فيها على رأى الأمة المصرية فى
حكم نفسها ، تشرفنا بمقابلة دولتكم فى ١٣ نوفمبر الماضى ، فصرحتم لنا بأنه حدثت
صعوبات يتوقف على النظر فيها البت فى أمر الجوازات ، فوسطنا فخامة المندوب
السامى فى ذلك ، فكان جوابه فى أول ديسمبر الماضى أنه بعد مخاطبة حكومته لا يستطيع
المداخلة عند السلطة العسكرية فى أمر تلك الجوازات وأنه ان كان لدينا اقتراحات تتفق
مع خطة الحكومة الانجليزية التى اعلنتها من قبل فلا بأس من تقديمها اليه بالكتابة ،
لافتا نظرنا فى هذا الصدد الى خطاب السير ملن شيتهم الى المرحوم السلطان حسين
عند توليته عرش مصر . فاجبنا فخامته امس بأننا لا نستطيع أن نفاوض فى ما لا ينطبق
على رأى الأمة الذى عبرت عنه بالتوكيلات الصادرة لنا ، وأبنا له كيف أن ايقاف الراى
العام الانجليزى على حقيقة الراى العام المصرى غاية لا تدرك هنا ، بل بسفر
وفد الأمة

« فمهما يكن من تلك الصعوبات التى لا نعرف طبيعتها ، وتلقاء تصريح دولتكم
المتقدم ذكره ، وما أعلن عن سفر دولتكم ومعالي وزير المعارف ، كوفد من قبل الحكومة
فاننا لا نزال نعتمد بحق على عدلكم فى أن تصرفوا قبل سفركم جهدكم الى تسهيل
السفر على وفد الأمة أيضا ، وأنا شديد الثقة فى أنه يعز عليكم أن تفوت مصر هذه
الفرصة الوحيدة لعرض مطالبها الحققة ، وفى انتظار الرد تفضلوا ، يا دولة الرئيس ،
بقبول عظيم احترامى » .

وارسل الوفد فى اليوم نفسه الى المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية
احتجاجا برقيا على تصرفات السلطة العسكرية .

مطالب الوفد ونداؤه

الى معتمدى الدول الأجنبية

وفى ٦ ديسمبر أرسل الوفد نداء الى معتمدى الدول الأجنبية بتأليف الوفد
ومقاصده وخطواته الأولى ، وبموافق السلطة العسكرية البريطانية بازائه ، وكان هذا
بمناخ بيان بمطالب الوفد ، كما أرسل الى الرئيس ويلسن نداء برقيا يطلب اليه تحقيق
مسمى الوفد فى السفر لحضور مؤتمر الصلح ، وهاك مطالب الوفد ، كما وردت فى
ندائه الى معتمدى الدول الأجنبية :

— ١ —

تطلب مصر الاستقلال التام

(١) لأن الاستقلال حق طبيعي للأمم

(ب) لأن مصر لم تهمل قط أمر المطالبة بهذا الاستقلال ، بل هي قد دم ابنائها . . ولقد كان ما حازته من النصر في ميدان القتال كافيا اليها لولا اجماع الدول العظمى في سنة ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، واكرامها مطامعها الى أدنى حد ممكن ، وجعلتها تكتفى بالاستقلال الداخلي ذلك واسع النطاق يكاد يبلغ حد الاستقلال التام

(ج) لأن مصر لم تهمل قط أمر المطالبة بهذا الاستقلال ، بل هي قد مر السيادة الاسمية ، اذ ان تركيا أصبحت بسبب نتائج الحرب التمسك بهذه السيادة

(د) لأن مصر ترى أن الوقت قد حان لأن تعلن استقلالها التام الذي الجغرافي وأحوالها المادية والأدبية .

— ٢ —

تريد مصر أن تكون حكومتها دستورية ، وأن تراعى في تفاصيل الشـ الخصوصية من جهة ما للأجانب فيها من المصالح وأن تقوم بعمل اصلاـ وادارية واجتماعية تستعين على تحقيقها بدوى العلم من أهل البلاد الغـ تلك عاداتها فيما مضى .

— ٣ —

تعلن مصر أن امتيازات الأجانب فيها ستحترم بكل دقة ، وإذا كان بعضها يدعو الى تحوير أليق بمقتضيات الأحوال فانها تعرض ما يعن لها التعديل التي من شأنها المساعدة على تقدم البلاد مع صيانة المصالح المنظم فيما تعرضه من ذلك واسعة الصدر ، غاية في الاخلاص والمجاملة .

— ٤ —

تتعهد مصر بالبحث في وضع طريقة للمراقبة المالية لا تقل في أهميتها الأجنبية ذوات المصلحة عما كان متبعها قبل اتفاقية سنة ١٩٠٤ ، ويكون هو صندوق الدين العمومي .

— ٥ —

تكون مصر مستعدة لقبول كل ما تراه الدول من الاحتياطات مفيدا حياء قناة السويس .

— ٦ —

تعتبر مصر نفسها حائزة لأكبر شرف بوضع استقلالها تحت ضمانات تشريعية بهذه المثابة بقدر ما لديها من الوسائل في تحقيق مبادئ العلم النمط الحديث

اجتماع بمنزل حمد باشا الباسل

وخطبة سعد باشا - ١٣ يناير سنة ١٩١٩.

لم تفد المساعي التي بذلت لتمكين الوفد من السفر ، وقريب موعد اجتماع مؤتمر الحلفاء بباريس (١) لتقرير شروط الصلح دون أن يرخص للوفد بمبارحة مصر ، فأعد لهذه المناسبة اجتماعا ، دعا اليه حمد باشا الباسل بداره بشارع الداخلية ، تجاه بيت الامة ، وحضره جمع من ذوى الراى من مختلف الطبقات ، وبعد أن تناول المدعوون الشاي القى سعد باشا خطبة ، وهى أولى خطبه السياسية بعد تأليف الوفد ، أبان فيها كيف تألف الوفد والغرض الذي يرمى اليه وكيف حظرت عليه السلطة السفر الى الخارج . قال :

« أيها السادة : انى اشكر زميلي حمد الباسل باشا على أن هيا هذه الفرصة التي انتهزها لأحدثكم عن تفاصيل هذه الأزمة التي تجتازها مصر في الوقت الحاضر ، حتى لا يفوت بعض أولى الراى عندنا شيء من أعمال الوفد الذي شرفته البلاد بتوكيلها للسعى في قضيتها الكبرى قضية الاستقلال . »

« ليست فكرة الاستقلال جديدة في مصر بل هى قديمة يتأجج في قلوب المصريين الشوق الى تحقيقها كلما بدت بارقة أمل فيه وتخبو ناره كلما استطاعت القوة أن تخمد أنفاس الحق ، ولقد كان الوقت الحاضر أنسب فرصة لتحقيق هذه الفكرة لان رابطة السيادة التركية أخذت تتضاءل حتى لم يبق شك في انقطاعها وأن الاحتلال الفعلى لا يجد فرصة أنسب من هذه الفرصة ليحقق رجاء اللورد سالسبورى الذي قال في ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦ : « نحن لا نبحث الا عن الخروج من مصر بشرف » . »

« قلب هذا الاحتلال الذي لم يكن له حق البقاء الى حماية من بادىء راي الانجليز ومن غير اتفاق مع مصر ، ولكنها هى أيضا أمر باطل بطلانا أصليا امام القانون الدولي ومخالف مخالفه صريحة للمبادئ الجديدة التي خرجت بها الانسانية من هذه الحرب الهائلة ، فنحن امام القانون الانساني اصبحنا أحرارا من كل حكم أجنبى فلا ينقصنا الا أن يعترف مؤتمر السلام بهذا الاستقلال فتزول العوائق التي تقف بيننا وبين التمتع به بالفعل ، لهذا الغرض السامى المطابق لما في نفوس المصريين جميعا ألفت أنا وأصحابى الوفد المصرى لنسعى في الوصول الى الاعتراف بهذا الاستقلال وتشرفنا بتوكيل الامة ابانا . وما ضرنا أن أمرت الحكومة الناس بالكف عن تلك التوكيلات وبمصادرتها ، لأن ما لدينا منها ومن خطاب الوزير الأول الذي تعترف فيه الحكومة بعملها ما يكفى في افادة أن الامة مجمعة على طلب الاستقلال ، هنا يرد على خاطرى أن اتساءل هل بأمة حاجة الى أن يطلب رأيها في الاستقلال ؟ هل أمة كمصر مدنيته أقدم المدينيات وفضائلها الاجتماعية التي تنتقل بالوراثة من جيل الى جيل ظاهرة الأثر من حيث وداعة الأخلاق وحب احترام القوانين والتماثل التام في الميول ، يمكن أن تسأل في أمر استقلالها من غير أن تجرح عواطفها المدنية بهذا السؤال ؟ وهل أبناء المدنية الفرعونية والمدنية العربية غريب عليهم أن يستقلوا فيشطروا في تقدم المدنية في خطواتها الى الامام . »

« غير أننا كنا مضطرين الى هذا التوكيل لأنه قد عزي الينا أننا لا نطلب من الحياة إلا الدرك الأسفل ، أن نعيش آمنين طاعمين كاسين ، فكان توكيل الامة الجواب القاطع على هذا الاتهام . »

(١) كانت جلسة افتتاح المؤتمر يوم ٢٨ يناير سنة ١٩١٩ .

« متعمداً من السفر وصودرت الحرية في أشخاصنا وفي المصريين جميعاً فلم نغادر مرجعاً من المراجع الا احتجاجنا لديه على هذا التصرف . وها نحن اولاء لا نزال نطمح في أن يخلو بيننا وبين القيام بمهمتنا بأنفسنا . وان ما أؤكده لكم هو أن هذا المنع لم يزد زملائى الا حبا في التقدم الى الغرض العام وحدة في تضحية كل ما يستدعيه من الضحايا سالكين سبيل الحق والعدل . وما لنا غيره من سبيل » .

ثم تحدث عن مبادئ الرئيس ويلسن ، وكيف انها يجب ان تسود العالم ، وأبان مطالب الوفد التى يدعو الى تحقيقها ، قال في هذا الصدد ما يأتى :

« ان ايماننا بقواعد الحق والعدل هو عدتنا ، وكفى بها عدة ، وان اجماع امتنا على الاستقلال حجة قائمة ، وما ينقصنا الا أن يسمع مؤتمر السلام صوت الامة ، ولكن سيصله ولو من بعيد ، يصله فينصت اليه على رغم ما يقلل من أن مؤتمر السلام الذى يعقد اليوم أشبه ما يكون بما سبقه من المؤتمرات ، هذا هو النحو الذى ننحوه في قضيتنا » .

ثم أوضح مطالب الوفد كما اذاعها في ندائه الى معتمدى الدول (ص ٩٩) . وأعلن أن مطالب الوفد تشمل السودان ، قال في هذا الصدد : « وان من الفضلة أن نقرر بأن كل ما نقوله عن مصر ينسحب على السودان ، لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة ، بل ان السودان كما قال المستشار المالى في تقريره سنة ١٩١٤ ، « ألزم لمصر من الاسكندرية » .

وتحدث عن مسألة الامتيازات الأجنبية . قال :

« قد يطيش الفهم فيظن ان هناك منافاة بين طلب الاستقلال والرضا بامتيازات الأجانب . كلا . لا منافاة بين الاثنين في الوجود ، وان كان فيه تضيق لدائرة السيادة التامة التى يقتضيها الاستقلال . فلنكن عمليين . ولنطرح المناقشات العقيمة التى لا طائل تحتها ، والتى لا يعتبر الاصرار عليها الا ضرباً من المكابرة ، والمكابرة في القضية العامة خروج على الوطنية الصادقة ، ولنقبل على عملنا اقبال العالمين بما ينفع الامة ، ان تحبيب الأجانب في الإقامة بمصر وتسهيل سبل العمل لهم مفيد للبلاد اكبر فائدة ، فلنقدم عن طيب خاطر مرغبات هذه الإقامة ولنسهل بما في طاقتنا سبل المزاخمة التعليمية والتجارية والصناعية ، فانكم لا تنكرون ان هذه القرون الاخيرة قد عزلتنا عن الحركة العالمية بعض الشيء ، وان الأجانب في مصر صلة انعم بها من صلة بيننا وبين ينابيع العلم ومواطن الاختراع والاكتشاف ، وان مصر المستقلة لابد لها من الدخول في المسابقة العالمية ، ولا شك في أنه يهمها جدا أن تكون باكورات هذه المسابقة في بلادها

« تعلمون أن حالنا الاجتماعية الخاصة مانع شديد من مخالطة الأجانب في بلادنا المخالطة التامة التى من شأنها أن تولد في النفوس الصداقة الاكيدة التى تغنى في البلاد الأوروبية عن الامتيازات . وقد نتج عن ذلك أن الأوروبي يقيم في بلادنا وبين ظهرانيها شطر عمره ولا يزال مع ذلك اجنبياً عنا لا يعرف منا الا الوجه الخارجى لصفات المعاملات دون أن يعلم منا حينا الداخلية ودون أن نعلم منه هذه المناحي أيضاً لأن بيوتنا غير مفتوحة لهم وبيوتهم غير مفتوحة لنا بحكم المقابلة ، فلا بد لهم من أداة تحبيب لهم الإقامة بيننا ، وهذه الأداة هى الامتيازات . كذلك تعلمون كما ألمت لكم أنه من الضروري لنا جعل بلادنا ميداناً للمسابقة العلمية والتجارية والصناعية وهذه المسابقة مترتبة على كثرة وفود الأجانب الى مصر المتوقف في ذاته على ثقتهم باكرام وفادتهم

وضمانة طبيب الإقامة لهم ، ولا سبيل الى ذلك الآن مع الاعتبارات الاجتماعية التي اشترت اليها الإبقاء الامتيازات ، واني شديد الثقة بأنه بعد زمان ما ، سيرى الأجانب أنفسهم أن لا حاجة لهم بهذه الامتيازات ، بل سوف يجنون أن ينزلوا عنها متى خالطونا أو عرفونا معرفة تامة بعد نيلنا الاستقلال .

وختم خطبته باقتراح ارسال تelfراف الى الرئيس ويلسن بتجيته والاعجاب بمبادئه وبأن المجتمعين « يعرضون عليه قضية مصر التي يتسلط عليها الأجنبي تسلطا يآباه اهلها اجمعون » .

فوافق المجتمعون على هذا الاقتراح بين التصفيق والتهاف بحياة الرئيس ويلسن وحياة امريكا ومصر والاستقلال .

وفد طبع الوفد هذه الخطبة ووزعها على الناس في العاصمة والأقاليم .

كانت الصحف لا تزال تحت الرقابة ، فلم يكن الرقيب يسمح بنشر ابناء الاجتماعات والحوادث السياسية ، ولم ينشر عن هذا الاجتماع سوى نبذة عابرة لا يفهم منها شيء ، قالت « الأهرام » في عدد ١٤ يناير سنة ١٩١٩ : « دعا أمس حمد الباسل باشا العضو في الجمعية التشريعية جماعة كبيرة من اعيان العاصمة والأقاليم الى تناول الشاي في منزله بشارع الداخلية ، فلبى دعوته نحو ١٥٩. ذاتا ووجيها وأديبا ، وضرب في حديقة داره الواسعة سرادقا جميلا نسقت فيه الكراسي والمقاعد والأخونة على أجمل طراز ، ثم قدمت الحلوى وأطاب المآكل للحاضرين مع الشاي والقهوة ، فقصوا جميعا من الساعة الرابعة الى الساعة السادسة بأطيب الأحاديث ، ثم انصرفوا رويدا وجماعات جماعات ، وهم يتحدثون بفخامة هذا الاجتماع ويفضل الداعي وكرمه ، وكان سعادته وشقيقه وآله يقابلون المدعوين بما فطروا عليه من اللطف والكرم العربي ، ويمتعون اسماعهم مع أصدقائهم وصحبهم بما يشنفها ، وتمنى الكل لو كثر مثل هذا الاجتماع الكبير » .

فتأمل في مدى تأثير الرقابة على روايات الحوادث التاريخية وكيف تبتورها وتمسخها ، ولا تدع منها سوى عبارات غامضة لا يفهم منها جوهر ما يجري في البلاد ، فان من يطالع هذه النبذة ولا يكون معاصرا لهذه الحوادث لا يفهم شيئا عن مغزى هذا الاجتماع ومعناه ويظن أنه حفلة شاي عادية اقتضت على « تقديم الحلوى والشاي وأطاب المآكل » دون أن يستوقف نظره أو يستخلص منه أية حقيقة تاريخية .

رجيل السير ونجت عن مصر

٢١ يناير ١٩١٩

تفاقت الحالة السياسية في مصر ، واشتد هياج الخواطر بسبب اجراءات العسك التي انبعتها السلطة العسكرية حيال الأمة ومنع الوفد من السفر ، وزاد الحالة تفاقم استقالة حسين رشدي باشا تضامنا مع الوفد ، وسيرد الكلام عنها فيما يلي ، فرات الحكومة البريطانية استدعاء السير ونجت المندوب السامي الى لندن لتقف منه على الحالة تفصيلا تمهيدا لوضع الخطبة التي تراها ناجعة ، وكان استدعاؤه على عجل ، فكان ذلك دليلا على تردد الحكومة الانجليزية في أية سياسة تتبعها ، وقد غادر القاهرة مساء ٢٠ يناير ، واستقل الباخرة من بور سعيد يوم ٢١ منه ، قاصدا لندن ، وناب عنه في غيبته السير ملن شيتهم .

تشغل الأذهان أمر هذا السفر المفاجيء ، فصار حديث الناس في مجتمعاتهم وزادهم اهتماما بمصير البلاد ، وبما يجب أن تتخذه الأمة من الوسائل لتحقيق آمالها بإزاء مناورات السياسة البريطانية .

اشتداد الحركة

بعد رحيل السير ونجت

زادت المخاطر هياجا ، واستمرت الحركة في اتساع بعد رحيل السير ونجت ، واستمر الوفد في دعوته . فاعتزم عقد اجتماع عام آخر في بيت الأمة حدد له يوم ٢١ يناير سنة ١٩١٩ ، لكي يوضح خطته التي ينوي اتباعها ، ولكن السلطة العسكرية لم تنظر الى هذا الاجتماع بعين الرضا ، فقررت منعه ، وارسل الميجر جنرال وطسن Major General Watson قائد القوات البريطانية في مصر بالنيابة الى سعد باشا خطابا يوم ٢٧ يناير ، قال فيه :

« علمت أن سعادتك تعدون اجتماعا في منزلكم بمصر في ٢١ الجاري يحضره نحو الستمائة أو السبعمائة شخص ، واني ارى أن مثل هذا الاجتماع قد يحدث منه اطلاق للامن ، فبناء على هذا الاعلان الصادر تحت الاحكام العرفية المعلنة بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، ارجو أن تتكروا بالعدول عن اقامة هذا الاجتماع » .

فلما وصل هذا الخطاب الى سعد باشا ارسل الى الميجر جنرال وطسن خطبا يسأله فيه ان كان لديه مانع من ارسال اخطار لمن وجهت اليهم الدعوة بأن الاجتماع منع بناء على امر السلطة العسكرية ، فجاء الرد بأن لا مانع من ذلك ، وارسل سعد الى الدعويين ينبئهم بأن السلطة العسكرية منعت اقامة الاجتماع ، واتخذ الوفد من هذا الرد حجة رسمية على السلطة العسكرية ، وارسل برقية احتجاج على هذا المنع الى المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية والى الرئيس ويلسن .

ثم ارسل برقية اخرى الى الميو جورج كليمنسيو رئيس مؤتمر الصلح بضرورة عرض قضية مصر على المؤتمر .

خطبة سعد باشا

في دار جمعية الاقتصاد والتشريع - ٧ فبراير سنة ١٩١٩

أعدت الجمعية السلطانية (الملكية فيما بعد) للاقتصاد والاحصاء والتشريع اجتماعا في دارها يوم ٧ فبراير سنة ١٩١٩ لسماع المحاضرة الثانية للمستتر برسيغال المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية عن مشروع قانون العقوبات الذي وضعته لجنة الامتيازات المتقدم ذكرها (ص ٥٣) ، وكان قد ألقى محاضراته الأولى عن هذا المشروع يوم ١٧ يناير ، وكان معروفا أن المحاضرة ستتناول التشريع الجديد المنسجم مع الحماية البريطانية ، فاعتزم سعد باشا الخطابة في هذا الاجتماع عقب انتهاء المستتر برسيغال من محاضراته ، لكي يرفع صوته ببطان الحماية . فحضر الاجتماع يصحبه أعضاء الوفد وكثير من أنصاره ، وغصت القاعة بجمع حاشد من المستمعين ، وكلهم من رجال القانون والقضاة والمحاماة ، وعلية القوم والطبقة المثقفة ، وكان من بين الحاضرين عبد الخالق ثروت باشا وزير الحقانية ، ومحمد شكرى باشا وكيلها ، والمستر ايموس مستشارها بالنيابة .

وما ان انتهى المستر برسيفال من القاء محاضراته ، وكان يلقيها بالفرنسية ، حتى وقف سعد باشا ، واعتلى منبر الخطابة ، وقال : ان لديه ملحوظات يريد ابداءها ، وبما ان المحاضر يفهم العربية فانه سيلقى ملاحظاته باللغة العربية ، والقى الخطبة الآتية :

« أيها السادة .. انى اشكر حضرة المحاضر على ما قاله من انه يريد ان يكون لمصر في المستقبل شرع خاص ، ولكنى اقول لحضرتي ان هذا الشرع موجود فعلا منذ امد بعيد ، ان امتنا المصرية ليست من قبيل الاقوام الهمج الذين ليست لهم شرائع مقرر ، وانما بلد كبلدنا تكون له حياة عريقة في القوانين والشرائع فان من الخطر ان يعتمد الى تغيير كلى في شرعه بدون ان تدعو الضرورة لذلك او تهدي اليه التجربة والاختبار .

« ان قانون العقوبات المصرى المأخوذ عن القانون الفرنسى جرى عليه العمل منذ زمن طويل ، فهو جزء من محصولنا القانونى تشريته افئدة قضائنا ومحامينا وسرى في اخلاق الامة سير الدم في الجسد ، قد يكون في المشروع الذى تكلم عنه حضرة المحاضر بعض نصوص صالحة في ذاتها ، ولكنى لا ارى محلا لقلب التشريع الموجود الآن رأسا على عقب ، من الأرض الى السماء ومن السماء الى الأرض ، ان في ذلك ضروا عظيما بما ألفه الناس في هذه البلاد من المعلومات القانونية ، ولكن يظهر ان المراد هو التخلص من النظريات والتقاليد المؤسسة عليها هذه المعلومات .

« لأجل وضع نصوص قانونية مكان اخرى موجودة من قبل ، ينبغي اولا ان تكون هذه النصوص الجديدة متفقة مع اخلاق البلاد وعاداتها ومالوفاتها العلمية ، تانيا ان تقوم الأدلة على ضرورة وضعها بالاحصائيات وقضاء المحاكم وآراء اهل الفن ، لست انكر الفائدة من مناقشة مشروع جديد بهذه الجمعية ، ولكنى لاحظ ان موضوع المناقشة الآن ليس مجرد مذهب علمى في مسألة بعينها ، وانما هو اعظم من ذلك بكثير ، هو امر يمس حالتنا السياسية والاجتماعية مما لا يصح ان يتخذ هذا المنبر اداة له .

« استمحيكم القول بانى اخشى كثيرا ان يكون في بحث هذا الموضوع في هذه الجمعية العلمية خروج بها عما وضعت له ، وان يتخذ ذلك وسيلة للقول برضاء الامة بهذا التفنين ، وان يستغنى به عن مناقشات الجمعية التشريعية التى هى الاداة التشريعية النظامية في البلاد .

« اشار حضرة المحاضر الى انه تحول على الجمعية التشريعية مشروع يتضمن تعديلا في نصوص القانون الخاصة بالضربات والجروح ولم تفعل فيه شيئا ، نعم ان هذا المشروع تحول على لجنة الحقانية التى انا رئيسها ، فرات انه يلزمها للاقتناع بضرورة التعديلات المعروضة بيانات واحصاءات طلبت من وزارة الحقانية تقديمها اليها وكررت هذا الطلب عدة مرات حتى انتهى دور انعقاد الجمعية ، ولم ترد هذه البيانات

« رايته انه من واجبى ان ابدى لحضراتكم ما قدمت من الملاحظات ، ولكن هناك امر آخر هو اهم ما يجب التنبيه اليه ، قد تكلم حضرة المحاضر عن الباب الثانى من المشروع ، وفي هذا الباب ما يتفلق بحالة سياسية لا وجود لها الآن بمصر ، ان بلادنا لها استقلال ذاتى ضمنته معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ . واعترفت به جميع المعاهدات الدولية الأخرى ، وعشا يحاولون الاعتماد على ما حصل من تغيير هذا النظام السياسى اثناء الحرب . انكم ايها السادة تعلمون وكل علماء القانون الدولى يقررون ان الحماية لا تنتج الا من عقد بين امتين ، تطلب احدهما ان تكون تحت رعاية الأخرى ، وتقبل الأخرى تحمل اعباء هذه الحماية ، فهى نتيجة عقد ذى طرفين موجب وقابل ، ولم يحصل من مصر ولن يحصل منها اصلا .

« في سنة ١٩١٤ أعلنت إنجلترا حمايتها من تلقاء نفسها بدون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية ، فهي حماية باطلة لا وجود لها قانونا ، بل هي ضرورة من ضرورات الحرب تنتهي بنهايتها ، ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة » .

ولم يكذ ينتهي سعد من خطبته ويختمها ببطلان الحماية حتى فعلت هذه الكلمة فعلا السحر في النفوس ، فدوى المكان بالتصفيق الحاد ، وكأن الحاضرين جاءوا لسماع سعد في التدليل على بطلان الحماية ، لا لسماع محاضرة المستر برسيغال في مشروع قانون العقوبات .

كانت هذه الخطبة نداء قويا ببطلان الحماية في محفل مهيب يضم كثيرا من الشخصيات المصرية والأجنبية والبريطانية ، فكان لها دوى كبير ، وتردد صداها في المجتمعات والمحافل ، للظروف والملابس التي أقيمت فيها ، وقوبلت بالاستحسان والابتهاج ، وهي وإن لم تنشر في الصحف التي كانت ما تزال تحت الرقابة إلا أنها ذاعت وتناقلها الجمهور وصارت حديث الناس في مجالسهم (١) ، واغتبط لها الرأي العام اغتباطا عظيما ، إذ كانت تعبيرا صادقا قويا لميوله وشعوره ضد الحماية ، كما كان لها صدى ترم واستياء في الأوساط الإنجليزية ، فلقد كانت صدمة قوية لمشروعات السير ويليم برونيت والحماية في ذاتها ، وكانت هذه الخطبة من العوامل الفعالة في اذكاء الحماسة في النفوس .

استقالة وزارة رشدي باشا

آثارها في تطور الحوادث

قلنا ان حركة الوفد لقيت تأييدا من حسين رشدي باشا رئيس الوزارة ، وان تأليف الوفد كان بتشجيعه وتعضيده ، وقد كانت خطوات الوفد تسير باتفاقه معه ، وتفاهمه وإياه ، وكان ذهاب سعد وصاحبيه الى دار الحماية لمقابلة السير ونجت يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ باتفاقهم مع رشدي ووساطته ، ومما يدل على تمام الاتفاق بينهما في العمل ان رشدي باشا رفع في هذا اليوم ذاته (١٣ نوفمبر) تقريراً الى السلطان فؤاد يعرض عليه أن يعهد اليه ، والى زميله عدلي يكن باشا بالسفر الى لندن للتحديث الى الحكومة البريطانية في شأن مستقبل مصر السياسي ، قال في هذا التقرير :

« حضرة صاحب العظمة السلطانية

« ان الحوادث تتوالى بسرعة ، وقد أوشكت مفاوضات الصلح أن تبتدىء ، وعمما قريب يشرع في تسوية جميع المسائل التي نشأت عن الحرب ، وأنه لمن الأهمية بالمكانة العظمى أن تعرض بطريق مباشر على حكومة صاحب الجلالة البريطانية رغائب حكومتكم فيما يختص بمستقبل مصر السياسي ، ولهذا أعرض على عظمتكم أن تعهدوا الى والى زميلي عدلي باشا في القيام بهذه المأمورية ، وفي أثناء غيابنا ، ينوب عنى سري باشا في رئاسة مجلس الوزراء ، وثروت باشا في الداخلية ، وينوب زيور باشا عن عدلي باشا في وزارة المعارف »

(١) من طريف ما يذكر عن أسلوب الصحف في روايتها للحوادث الهامة أن جريدة « وادي النيل » وكانت تصدر في الاسكندرية ، اشارت الى هذه الخطبة بقولها تحت عنوان (في جمعية الاقتصاد والتشريع) ما يأتي : « ألقى المستر برسيغال المستشار بمحكمة الاستئناف الاهلية بعد ظهر الجمعة الماضية بقبعة محاضراته الخاصة بالتشريع المصري الجديد في جمعية الاقتصاد والتشريع ، وبعد أن انتهى من القائه وقف أحد السامعين وبسط بعض ملاحظات ثم انفض الاجتماع » ، ولم تزد على ذلك !

وقد وافق السلطان على هذا التقرير وعهد الى رشدى ومذلى القيام بهذه المهمة ، وفى ذات اليوم قابل رشدى باشا السير ونجت وافضى اليه بهذه الفكرة وطلب الترخيص أيضا للوفد بالسفر الى لندن ، وانتهت المقابلة على أن يعرض السير ونجت الأمر على الحكومة البريطانية ، وقد عرضها عليها وكان يرى الترخيص لرشدى وعدلى بالسفر ، ثم جاء رد الحكومة البريطانية بأن لا محل للترخيص لسعد وصحبه بالمجئ الى لندن ، وأما زيارة رشدى وعدلى فليس الوقت مناسباً لها الآن بحجة أن وزير الخارجية البريطانية (المستر بالفور) مشغولاً بمفاوضات الصلح ، وأنه سيغيب هو وبعض زملائه عن لندن ويقصدون باريس لقرب انعقاد مؤتمر الصلح بها ، وحالين من الوزيرين تأجيل زيارتهما .

راى رشدى باشا فى هذا الجواب رفضاً لطلبه ، فقدم استقالته فى ٢ ديسمبر الى السلطان وبنهاها على هذا الرفض وملابساته ، قال :

« عندما اخذت على عاتقى أمام ضميرى وأمام وطنى وأمام التاريخ مسؤولية منصبى فى عهد النظام الجديد ، قد عاهدت نفسى عهداً أساسياً أن أطلب من الحكومة الانجليزية عند الشروع فى مفاوضات الصلح أكثر ما يمكن من الحرية لمصر ، والآن وقد أوشكت هذه المفاوضات أن تبتدىء طلبت من الحكومة الانجليزية بعد تصديق عظمتكم ان تسمع أقوالى ، فكان جوابها بمثابة التسويف الى ما بعد الصلح ، على اننى بالعكس أرى أن الوقت الحاضر هو الذى ينبغى فيه عرض ما لمصر من الامانى القومية وتأنيده .

فلهذه الأسباب

« أشرف بتقديم استعفاي بين يدي عظمتكم من رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الداخلية ، وان زميلى عدلى يكن باشا الذى عينتموه لمرافقتى فى مهمتى بتمسك بمشاركة فى هذا الأمر فهو يقدم شخصياً استعفاه من وزارة المعارف العمومية »

ولكن السلطان فؤاد لم يقبل هذه الاستقالة ، وطلب الى رشدى باشا التريث فى الأمر ، وتدخل السير ونجت وأشار على السلطان ألا يقبلها الا بعد مراجعة الحكومة البريطانية ، لعلها تقبل ما عرضه رشدى باشا ، فانتظر رشدى حتى ورد الجواب من لندن ، فاذا به يؤيد جوابها الاول فى التسويف والتأجيل .

فأصر رشدى باشا على الاستقالة ، وكتب فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٨ الى السلطان خطاباً ضمنه تقريره واستقالته الاولى التى لم تقبل ثم شفعه بقوله :

« ولكن رفع الرجاء الى عظمتكم الا تقبلوا هذه الاستقالة الا بعد مراجعة لندره فلم يكن جوابها الجديد الا مؤيذاً للجواب الأول ، لهذا أصررت على الاستقالة ، ومن ذلك الحين لم ترد تبليغات رسمية ، ولكن حدثت مساع ومخابرات أخرى بغير هذه الصفة لم توصل الى نتيجة ما ، فى هذه الأثناء تألفت وفود من أعضاء الهيئات النيابية فى البلاد ، وطلبوا أن يسمح لهم بالسفر الى لندره للمرافعة عن مصلحة مصر ، فنصحت ان يؤذن لهم فى ذلك وأن تسمع أقوالهم ، فلم يصغ لنصحى ، ولم يكتفوا بذلك ، بل أبوا على أنا نفسى ان تسمع أقوالى فيما عساه أن يكون نظام الحماية ، لهذا التصرف ستحرم مصر دون غيرها من الامم من ان يسمع صوتها فى الوقت الذى يبت فيه فى مصيرها .

« فبناءً على هذه الاعتبارات يلزمنى أن أعود فألح لدى عظمتكم مع الاحترام بقبول استعفائى » .

وقد سعى الانجليز من جديد لحمل رشدى باشا على سحب استقالته ، فالح عليه المستر هينز المستشار البريطانى اوزارة الداخلية فى ذلك ، ولكنه اصر على الاستقالة ، فكان اصراره تأييدا للحركة الوطنية اكسبها قوة وحماسة ، اذ كان وقوف الحكومة الى جانبها مكسبا كبيرا لها ، وكانت الاستقالة فى ذاتها ابرازا لاعتساف السياسة البريطانية بأزاء مصر ، ومما زاد فى السخط عليها ، ودفع هذا السخط الناس الى حالة من اليأس تقرب من الانفجار .

وظهر اصرار رشدى باشا على استقالته من الكتاب الذى ارسله الى السلطان بتاريخ ٣٠ ديسمبر يستعجل فيه قبولها ، قال :

« يا صاحب العظمة السلطانية ، ان التأجيل فى قبول استعفائى قد يكون من عواقبه تحميلى المسؤولية التى اردت والتي اريد قطعيا اجتنابها ، وهى مسؤولية قيامى بمنصب الوزير الاول لمصر وعدم اهتمامى مع ذلك بمصيرها فى الوقت الذى سيحصل فيه البت فى امرها نهائيا ، فأتوسل الى عظمتكم بقبول ذلك الاستعفاء بدون ارجاء ، ولكى لا اجعل سبيلا الى تجديد التسويف اجاهر انه قطعى لا رجوع فيه ، فلم يعد محل للمفاوضات فيما يتعلق به ولم يبق سوى الاشتغال بتأليف وزارة جديدة ، وانى لعظمتكم يا مولاي الخ » .

وقد بقيت الاستقالة معلقة ، لم تقبل ، ولم ترفض ، والمسامى تبدل من جديد لحمل رشدى باشا على سحبها ، وهو مصر عليها ، حتى ازمع السير ونجت السفر الى لندن تلبية لاستدعاء الحكومة البريطانية اياه ، فوعد رشدى باشا بأنه عندما يصل الى لندن يبذل جهده فى اقناع الحكومة البريطانية لترخص له ولزميله عدلى باشا بالسفر الى انجلترا ، وطلب اليه سحب استقالته اذا قبلت الحكومة البريطانية ذلك ، فاشتراط رشدى باشا لسحب استقالته ان يسمح ايضا لمن يشاء من المصريين بالسفر الى أوروبا ، وان يصل جواب الحكومة البريطانية لتلغرافيا فى المدة المناسبة بعد وصول المندوب السامى الى انجلترا ، ولكن مضت المدة الكافية لوصول الجواب ولم يصل ، فجدد رشدى باشا استعفائه فى خطاب رفعه الى السلطان بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩١٩ ، قال :

« يا صاحب العظمة السلطانية - على اثر كتابى المرفوع الى سدتكم العلية بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٨ الذى ألححت فيه ذلك الالاح على عظمتكم بقبول استعفائى قد كنت رضىت من باب التوفيق بالاتفاق الآتى بيانه : وهو ان صاحب المقام الجليل المندوب السامى ينتهز فرصة سفره الى لندره فيشرح شفويا للحكومة البريطانية اننى بعد وصول الحالة الى الحد الذى بلغته أصبحت لا أكتفى بما عرض على وقتئذ من سفرى أنا وزميلي عدلى باشا الى لندره فى النصف الاول من فبراير وانى اشتراط لسحب استعفائى شرطا اساسيا هو اباحة السفر الى أوروبا لمن يطلب من المصريين ، وكان من ضمن ذلك الاتفاق ورود جواب الحكومة البريطانية بالتلغراف فى بحر مدة مناسبة من وصول المندوب السامى الى انجلترا ، وانه اذا كان هذا الجواب سليما فان عظمتكم تقبلون استعفائى فورا ، وانى فى اتناء هذه الفترة ابأشر بصفة وقتية محضة تسيير الامور المستعجلة الامر الذى دعانى للتوقيع على مرسوم تجديد المحاكم المختلطة منعا لوقوف سير القضاء ، على انه قد مضى عشرة أيام على الأقل بعد الوقت الذى لا بد ان يكون المندوب السامى وصل فيه الى لندره ومع ذلك فلم يصلنى جواب ما .

« يستحيل على أن أقبل أى تأخير جديد ، واننى اعتبر فى حل من القيسام ولو مؤقتا باى عمل ، حتى ولو كان مستمجلا . . فأعود الى التمسك بكتايب المشار اليه المؤرخ فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٨ ، والتمس من عظمتكم بكل الحاح انهاء حالة شاذة قد زاد طول العهد عليها » .

قبول استقالة الوزارة

أول مارس سنة ١٩١٩

قبلت الحكومة البريطانية حضور رشدى باشا وعدلى باشا وحدهما ، ودعيا فعلا الى السفر الى لندن فى اواسط شهر فبراير ، فأبيا الا اذا سمح لمن يطلب من المصريين بالسفر الى أوروبا ، ولكن الحكومة البريطانية لم تقبل هذا الشرط ، وكانت استقالة الوزارة لم تزل معلقة ، فاصر رشدى على موقفه ، فقبل السلطان استقالته وأرسل اليه خطابا ينبئه بذلك ، قال :

« عزيزى رشدى باشا . ان استقالة دولتكم التى رفعتها اليها كانت من اشده بواعث الاسف لدينا ، فمع الشكر لدولتكم ولحضرات زملائكم على ما قمتم به من الخدمات الصادقة ارجو الاستمرار فى ادارة الاعمال الى ان يتم تأليف الوزارة الجديدة والله المستعان - اول مارس سنة ١٩١٩ . »

الفصل الرابع

مقدمات الثورة

استهل شهر مارس سنة ١٩١٩ والأفق السياسى ينذر بهبوب العاصفة ، فقد كانت حالة الافكار فى هياج ، وبوادى الأحوال تدل على اصرار الحكومة البريطانية على تثبيت حمايتها التى فرضتها على البلاد ، والحيولة دون حق الشعب فى تقرير مصيره ، وتحقيق استقلاله ، وكان الراى العام على استئناس من بقاء وزارة رشدى باشا فى الحكم ، لأنها اظهرت راياها فى مشاركة الشعب شعوره ، وتمكينه من رفع صوته فى مؤتمر الصلح ، وكان برنامجها فى ذلك واضحا صريحا ، وما دامت باقية فى الحكم فان الشعب لم يفقد الأمل فى ان يتمكن من رفع صوته فى المؤتمر ، ولذلك كان الراى العام على اطمئنان ان تنجح المساعى فى تمثيل مصر فى المؤتمر ما بقيت وزارة رشدى ولم يقبل السلطان استقالتها ، لان عدم قبول استقالتها معناه امكان تنفيذ وجهة نظرها من هذه الناحية ، ومعناه أيضا ان السلطان متفق مع الوزارة فى سياستها .

فلما قبل السلطان استقالتها ، وبدا من كتاب القبول ان فى الأفق وزارة جديدة ستؤلف ، وان المطلوب من رشدى باشا الاستمرار فى ادارة الأعمال « الى ان يتم تأليف الوزارة الجديدة » ، أدرك الراى العام ان تأليف هذه الوزارة الجديدة سيكون طبعاً على أساس تثبيت الحماية ، وعدم تمثيل مصر فى مؤتمر الصلح ، لأنه اذا كان برنامجها هو برنامج رشدى باشا فلم يكن هناك موجب لقبول استقالتها ، فقبولها معناه ان « السراى » اعتمدت الانفصال عن الأمة فى هذه المسألة الحيوية ، وان الوزارة الجديدة ستضطدم مع أمانى الشعب لا محالة .

وكان الظن ان السلطان يصر على عدم قبول استقالة رشدى باشا ، لان اصراره هذا يسند رشدى فى طلباته من الانجليز ، وقد ساعد على هذا الظن انه اقر رشدى على تقريره الذى رفعه اليه فى نوفمبر ، وعهد اليه وزميله عدلى باشا بالسفر الى لندن للتحدث الى الحكومة البريطانية فى مستقبل مصر السياسى ، ولذلك لم يقبل استقالته منذ رفعها اليه فى ديسمبر ، واصر على عدم قبولها المرة بعد المرة ، كلما هم رشدى باستعجال قبولها ، وهذا معناه انه مؤيد له فى موقفه حيال الانجليز ، فلما انتهى الأمر بقبول استقالته فى اول مارس كان ذلك ايذاناً ببدا مرحلة جديدة من الكفاح يتغير فيها موقف السلطان ، ويدعن فيها للتدخل البريطانى ، فينقطع التضامن بينه وبين الشعب بازاء السياسة البريطانية ، فقبول استقالة رشدى باشا كان نقطة التحول فى سياسة السراى .

ولقد كان الوفد اول من شعر بالخطر من هذا التحول ، لأنه فى كل خطواته ، منذ التفكير فى تأليفه الى ان تخرجت الحال بقبول استقالة الوزارة ، كان يسير مطمئناً الى معاونة رشدى باشا وتأييده له ، وتفاهمه اياه ، وكان لكل هذه العوامل اثرها الكبير فى نجاح الوفد ، فلا غرو ان اوجس خيفة من اقضاء رشدى عن رئاسة الوزارة ، واحتمال تأليف وزارة جديدة تقف منه موقف التحدى والمناوأة ، ولا يجد منها المعاونة التى وجدها من رشدى باشا .

كتاب الوفد الى السلطان

٢ مارس سنة ١٩١٩

وقد بدا هذا الشعور جليا في الكتاب الذي رفعه الوفد الى السلطان على اثر قبول
استقالة رشدي باشا ، فانه احتوى على عتب شديد ، بل على اعتراض قوى على
قبول استقالة الوزارة ، وعد الوفد هذا القبول معاونة للسياسة البريطانية في اذلال
الشعب ، كما جاء الكتاب في ذاته مسعى جديا في الحيلولة دون تأليف وزارة جديدة
تخلف وزارة رشدي ، وهذا نصه :

« يا صاحب العظمة

« يتشرف الموقعون على هذا اعضاء الوفد المصرى أن يرفعوا الى مقام عظمتكم
بالنيابة عن الأمة ما يلى :

« لما اتفق المتحاربون على أن يجعلوا مبادئ الحرية والعدل أساسا للصلح ،
واعلنوا أن الشعوب التي غيرت الحرب مركزها يؤخذ رأيها في حكم نفسها ، أخذنا
على عاتقنا السعى في استقلال بلادنا والدفاع عن قضيتها امام مؤتمر السلام ما دام
أن حق الأقوى قد زال من ميدان السياسة وما دامت بلادنا قد أصبحت بزوال
السيادة التركية حرة من كل حق عليها لأن الحماية التي أعلنها الانجليز بلا اتفاق
بينهم وبين الأمة المصرية باطلة ، ولم تكن في الواقع الا ضرورة حربية تزول بزوال
الحرب .

« اعتمادا على هذه الظروف وعلى أن مصر غرمت كل ما قدزت عليه من المقام
في صف القائلين بحماية حرية الأمم الصغرى لا يكون لدى مؤتمر السلام ما يمنع من
الاعتراف بحريتنا السياسية جريا على المبادئ التي أسس عليها .

« عرضنا رغبتنا في السفر على كبير وزرائكم صاحب الدولة حسين رشدي
باشا ، فوعد بمساعدتنا على السفر وثوقا منه أننا انما نعبر عن رأى الأمة كافة ،
فلما لم يسمح لنا بالسفر وحسبنا داخل حدود بلادنا ، بقوة الاستبداد لا بقوة
القانون ، وحيل بيننا وبين الدفاع عن قضية هذه الأمة الأسيفة ، ولما لم يستطع
دولته أن يحتمل مسئولية البقاء في منصبه في حين أن الشعب يصادر في مشيئته ،
استقال هو وزميله صاحب المعالي عدلى يكن باشا استقالة نهائية قوبلت من الشعب
بتكريم شخصيهما والاعتراف بصدق وطنيتهما .

« ولقد كان الناس يظنون أنه كان لهما في وقتيهما الشريفة دفاعا عن الحرية
هضد قوى من نفحات عظمتكم ، لذلك لم يكن ليتوقع أحد في مصر أن يكون آخر حل
لمسألة سفر الوفد قبول استقالة الوزيرين ، لأن في ذلك متابعة للطامعين في اذلالنا
وتمكيننا للعقبة التي أقيمت في سبيل الادلاء بحجة الأمة الى المؤتمر ، وايدانا بالرضى
بحكم الأجنبى علينا الى الأبد .

« قد نعلم أن عظمتكم ربما كنتم مضطرين لاعتبارات عائلية أن تقبلوا عرش أبيكم
العظيم الذي خلا بانتقال أخيك المففور له السلطان حسين ، ولكن الأمة من جهة
أخرى كانت تعتقد أن قبولكم لهذا العرش في زمن الحماية الوقتية الباطلة رعاية لتلك
الظروف العائلية ليس من شأنه أن يصرفكم عن العمل لاستقلال بلادكم ، غير أن حل
المسألة بقبول استقالة الوزيرين اللذين أظهرنا احترامهما لإرادة الأمة لا يمكن أن
يتفق مع ما يجلبتم عليه من حب الخير لبلادكم ، والاعتداد بمشيئة شعبكم ، لذلك

عجب الناس من مستشاريكم كيف انهم لم يلتفتوا الى أن الأمة في هذا الظرف العصيب انما تطلب منكم - يا ارشد أبناء محررها الكبير محمد علي - أن تكونوا لها العون الأول على نيل استقلالها ، مهما كلفكم ذلك ، فان همتمكم أرفع من أن تحددها الظروف ، كيف فات مستشاريكم أن عبارة استقالة رشدي باشا لا تسمح لرجل مصرى ذى كرامة ووطنية أن يخلفه في مركزه ؟ ! كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشية الشعب مقضى عليها بالفشل ؟ !

« عفوا يا مولانا ، قد تكون مداخلنا في هذا الأمر وفي غير هذا الظرف غير لائقة ، ولكن الأمر قد جل الآن عن أن يراعى فيسه أى اعتبار غير منفعة الوطن الذى انت خادمه الأمين . »

« ان لمولانا أكبر مقام في البلاد ، فعليه أكبر مسؤولية عنها ، وفيه أكبر رجاء لها ، واننا لا نكذبه النصيحة اذا تضرعنا اليه أن يتعرف رأى امته قبل أن يتخذ قرارا نهائيا في أمر الأزمة الحالية ، فاننا نؤكد لسدته العلية انه لم يبق أحد في رعاياها من أقصى البلاد الى أقصاها الا وهو يطلب الاستقلال ، فالحيلولة بين الأمة وبين طلبتها مسئولية لم يتحرر مستشارو مولانا امرها بالدقة الواجبة ، لذلك دفعنا واجب خدمة بلادنا وإخلاصنا لمولانا أن نرفع لسدته شعور أمته التى هى الآن أشد ما تكون رجاء في استقلالها وأخوف ما تكون من أن تلعب به أيدي حزب الاستعمار ، والتي تطلب اليه بحقها عليه أن يغضب لغضبها ، ويقف في صفها ، فتنال بذلك غرضها ، وأنه على ذلك قدير . »

« واننا نتشرف بأن نرفع عبارات الاخلاص الى مقام عظمتكم الكريم . »

« ١٩١٩/٣/٢ » « توقيعات أعضاء الوفد »

وغنى عن البيان أن الوفد لم يتلق من السراى ردا على كتابه ، ولم يكن له أى تأثير في موقف السلطان ، بل مضى في سبيل تأليف وزارة جديدة تجعل خطتها مسيرة السياسة البريطانية .

احتجاج الوفد لدى معتمدى الدول

وأرسل الوفد في يوم ٤ مارس الى معتمدى الدول الأجنبية في مصر احتجاجا قويا على السياسة الانجليزية في قطعها الطريق على الأمة الى المؤتمر ، واشهدهم على المعاملة الجائرة التى تعامل بها مصر ، ومبلغ الظلم الذى يصيبها من الطامع الاستعمارية ، ولم يفته في احتجاجه أن يلوح الى ملابسات قبول استقالة الوزارة ، وسعى السياسة البريطانية في تأليف وزارة جديدة تعارض الأهداف القومية ، قال :

« جناب المعتمد »

« قضى الأمر ، وبلغ العسف غايته ، لم ينفع مصر أن كانت مشرقا لأقدم أشعة المدنية في العالم ، ولا أنها زينت صحف التاريخ بآثار مجدها الخالد ، لم ينفعها أن نالت حريتها من قبل بسفك دماء أبنائها ، ولا أنها ما زالت دائية يوما بعد يوم من عهد محمد على الكبير الى الآن على أن تستعيد المركز الذى لها حق الوجود فيه بين الأمم ، لم ينفعها تقديمها لقضية الحلفاء أثناء الاقتتال أفيد أنواع المعونة تأثيرا ، وقيامها بذلك في نفس الساعة التى افتتحت بريطانيا العظمى فيها الحرب بأشد ضروب التصرفات السياسية ظلما ، وهو اعلانها الحماية ، لم ينفعها ما لها من وحدة العنصر

ونبوغ الطبقة الراقية فيها ، وما عليه من الشغف بالنظام وتعشق الحرية ،
والتسامح العظيم ، تلك الخصائص التي تجعلها جديرة بالاستقلال .

« اذن فكل شيء يجب أن يتوارى أمام مطامع الاستعماريين اللامتناهية !

« ان المصريين دون جميع الأمم التي غيرت الحرب مركزها السياسى هم وحدهم
الذين بطشت بهم يد القسوة ، فحرمتهم حتى من حقهم فى اسماع صوتهم لمؤتمر
السلام ، ظلم صارخ يزيد فى ايلامه للأنفس ما يصلنا كل يوم من الأنباء عن المطالب
القومية التي يعرضها للمؤتمر نواب الحجاز وأرمينيا وفلسطين وسوريا ولبنان ،
تلك البلاد التي كانت للأمم ايلات تركية .

« ها نحن اولاء محكوم علينا بالبكم ، نعلك فيه شكيمة الغيظ ، وبالحزن المبرح ،
نلبس ثيابه حدادا على حريتنا المسلوبة .

« ان الدولة التي تسومنا الخسف ، ما لبثت أن قررت نهائيا قطع الطريق علينا
الى المؤتمر ، ساخرة بوعودها ، كأنها لم تكن تقصد بهذه الوعود سوى أن تفوت على
الامة فرصة نفيسة ، وأن تعيى همم بنيتها .

« ان الوزارة التي اندفعت بوطنيتها الى انتهاج ما يوافق القضية المصرية
اضطرت للاستقالة لانها لم تستطع المتابعة على مثل هذا الانتهاك اللاحق بأقدس
حقوقنا ، ونحن نعتقد أنه لا يوجد مصرى واحد جدير بأن يدعى مصريا يستطيع أن
يؤلف وزارة يكون مضروبا عليها حتما ان تسير على برنامج يرمى الى خنق البلد
والقضاء على البقية الباقية لها من الحقوق .

« ابلغنا جنابكم من قبل امانى البلاد ومطالبها ، فمن الفضلة تكرير بيانها الآن ،
وغير خاف على جنابكم أيضا جميع أساليب الدهاء المستعملة لابتلاع البلد بالمرة
تحت ستار ما يسمونه اصلاحات سياسية وقضائية وادارية ، والذي نقصد الآن
انما هو أن نشهدكم على المعاملة الجائرة التي ترزا بها مصر لكي تقولوا لحكومتم انه
على الرغم من العهود التي التزمت بها انجلترة على رعوس الاشهاد ، وعلى الرغم من
المبادئ التي اقرها الحلفاء بالاجماع ، لا زال فى العالم امة تتحكم فيها القوة
الغاشمة لخدمة مصالح لا اتفاق لها مع دواعى المدنية وهى أقل اتفاقا مع دواعى
العدل والانصاف » .

واذ كانت الصحف تحت الرقابة لقياس الأحكام العرفية ، وكان محظورا عليها
نشر مثل هذه الرسائل ، فقد أذاع الوفد كتابه الى السلطان واحتججه لدى
معتدى الدول فى نشرات خاصة طبعها ووزعها على الجمهور فى القاهرة والأقاليم ،
وتناقلها الناس فى كل مكان ، فأثارت حماسهم ، وتواتت الوفود على بيت الأمة ،
ودارى الوزيرين المستقلين ، تعلن تأييدها للوفد والوزيرين ، وتواتت الاحتجاجات
الى معتمدى الدول من الهيئات والطوائف المختلفة ، وحمل البرق الى مؤتمر
الصلح رسائل الاحتجاج من مختلف هذه النواحي .

انذار السلطة العسكرية

لأعضاء الوفد - ٦ مارس سنة ١٩١٩

وات السلطة البريطانية فى احتجاجات الوفد المتوالية لدى معتمدى الدول
تحديا لها ، وتشهيرا بها وبتصرفاتها ، وكشفا لسوء نيتها لدى الدوائر الأوروبية ،
كما رأت فى كتابه الى السلطان فؤاد ، ونشر هذا الكتاب مع احتجاجاته لدى معتمدى

الدول : اثاره للخواطر ، وتحريضا على المقاومة ، وتعطيلا لتأليف وزارة تساير السياسة البريطانية ، وكان المستر ملن شيتها م قائما بأعمال المعتمد البريطانى فى غيبة السير ونجت ، فتشاور مع المستشارين البريطانيين فى الوزارات ، وانفقوا راياء على ان يشيروا على حكومتهم باخذ الأمور بالشدة ، قبل ان يستفحل شأن الحركة ، فوافقتهم على رأيهم ، وعهدت الى السلطة العسكرية انفاذ هذه السياسة ، وكان ظنها ان سياسة التهديد والعنف كفيلة بالقضاء على الحركة فى مهدها .

ففى يوم الخميس ٦ مارس سنة ١٩١٩ استدعى الميجر جنرال وطسن قائد القوات البريطانية فى مصر بالنيابة رئيس الوفد واعضاءه للحضور لمركز القيادة بفندق سافواى بميدان سليمان باشا فى الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم ، فحضر فى الموعد المذكور ، وهناك القى عليهم القائد البلاغ الآتى باللغة الانجليزية ، وهذا تعريبه :

« علمت انكم تضعون مسألة وجود الحماية موضع المناقشة ، وانكم تقيمون العقبات فى سير الحكومة المصرية تحت الحماية بالسعى فى منع تشكيل وزارة جديدة ، وحيث ان البلاد لا تزال تحت الأحكام العسكرية ، لذلك يلزمنى ان اندركم ان أى عمل منكم يرمى الى عرقلة سير الادارة يجعلكم عرضة للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية » .

وبعد ان اتم القائد القاء هذا الانذار باللغة الانجليزية وترجم الى اللغة الفرنسية ، اراد بعض اعضاء الوفد الكلام ، فرفض سماع أى كلام قائلا : « لا مناقشة » ، وتركهم وانصرف ، وطلب الاعضاء ان يتسلموا نسخة من الانذار ، فسلمت لهم نسخة من الاصل الانجليزى .

تلفراف الوفد الى رئيس الوزارة البريطانية

لم يتراجع اعضاء الوفد امام هذا الانذار ، وبادر سعد فى اليوم نفسه الى ارسال برقية الى المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية ، أنهى اليه فيها ما حدث ، وختمها بقوله : « ان السلطة العسكرية اندرتنا اليوم باننا نضع الحماية موضع البحث ونعرقل تأليف الوزارة الجديدة ، وتوعدتنا بأشد العقاب العسكرى ، على أنها تجهل أننا نطلب الاستقلال التام ، ونرى الحماية غير مشروعة ، كما تعلم بالضرورة أننا قد اخذنا على عاتقنا واجبا وطنيا لا نتأخر عن أدائه بالطرق المشروعة ، مهما كلفنا ذلك » ، وحسبنا ان نذكر لكم هذا التصرف الجائر الذى يجر سخط العالم المتمدن حتى تفكروا فى حل هذه الازمة بسفر الوفد فيرتاح بال الشعب » .

اعتقال سعد وصحبه - ٨ مارس سنة ١٩١٩

وات السلطة البريطانية اصرارا من الوفد على موقفه ، وتجلى ذلك فى برقيته الى المستر لويد جورج ، فنفذت فى يوم السبت ٨ مارس ما هددت به ، واقت القبض فى عصر هذا اليوم على سعد زغلول باشا وثلاثة من صحبه ، وهم محمد محمود باشا واسماعيل صدقى باشا وحمد الباسل باشا ، وساقتهم الى ثكنة قصر النيل حيث قضوا الليل بها ، وفى اليوم التالى (٩ مارس) نقلوا الى بور سعيد بقطار الساعة الحادية عشرة صباحا ، ومن هناك أقلتهم الباخرة الى جزيرة مالطة التى اختارتها السلطة العسكرية منفى لهم ومعتقلا .

وقد يتساءل المرء ، لماذا اختارت السلطة الثلاثة الأعضاء الذين اعتقلتهم مع سعد ؟ والجواب على ذلك أن السلطة العسكرية لم تكن تفكر طويلا في تعليل لاجراءاتها ، بل كان معظم هذه الاجراءات من يوم مصادرة توكيلات الوفد الى اعتقال سعد واصحابه الثلاثة وليد الارتجال والرعونة والاعتساف ، وقد اعترف الانجليز بعد ذلك أنهم كانوا - حتى من وجهة النظر البريطانية - جد مخطئين في هذه الاجراءات ، وأنهم لو اذنوا للوفد بالسفر الى لندن أو الى باريس منذ الساعة الأولى ، لما قامت ثورة سنة ١٩١٩ ، ولكن تصرفاتهم الغشوم هي التي ادت الى انفجار الثورة ، اما اختيار اصحاب سعد الثلاثة الذين اعتقلوا معه ، فأغلب الظن انه راجع الى أنهم يحملون رتبة الباشوية ، فرأت السلطة أن تعتقلهم ، ظنا منها أن لقب الباشوية يجعلهم مع سعد أهم الأعضاء شأنا ، حقا أن هذا التعليل كان يقتضي أيضا اعتقال على شعراوي باشا ، ولكن ربما لاحظوا أنه أكبر سنا من زملائه ، وهذا مما يسوغ استثناءه من الاعتقال ، وعلى كل حال فهو العضو الوحيد من بين أعضاء الوفد الذي يحمل رتبة الباشوية ولم تعتقله السلطة العسكرية يوم ٨ مارس سنة ١٩١٩ .

استمرار الوفد في الكفاح

بعد اعتقال سعد وصحبه

لم توهن هذه الشدة عزيمة أعضاء الوفد ، بل اجتمعوا عقب اعتقال سعد وصحبه ، ورأس على باشا شعراوي الاجتماع بصفته « وكيل الوفد » وقرروا ارسال الكتاب الاتي الى السلطان يعترضون فيه على ذلك التصرف الجائر ، وعلى السياسة البريطانية التي صدر عنها ، ويطلبون منه أن يقف الى جانب الشعب في هذه الازمة ، ويعتبون عليه في لهجة بليغة موقفه منها ، قالوا :

« يا صاحب العظمة

» يتشرف الموقعون على هذا أعضاء الوفد المصري برفع ما يلي لقدام عظمتكم السامي :

« قبلتم استقالة الوزيرين رشدي باشا وعدلي باشا ، فلما فهمنا أن هذا ربما كان الحل الوحيد لمسألة سفر الوفد المكلف بالدفاع عن قضية بلدكم الاسيفة ، وأنه حل لا يسمح لرجل مصري ذي كرامة ووطنية أن يقبل تأليف الوزارة ، ما دام الوزيران المستقيلان علقا سحب استقالتهم على أمر سفر الوفد ، عرضنا لسدتكم العلية متضرعين أن تتعرفوا رأي الأمة قبل البت نهائيا في هذا الأمر ، وأن تعيدوا النظر في الخطة التي اختطها مستشاروكم ، وأن تبدوا للأمة آية من آيات ما جبلتم عليه من جها ، فتكونوا في صفها مدافعين عنها لتنال غرضها ، تضرعنا بذلك الى مولانا ، ولبننا متطلعين بكمال الثقة في أن ابن اسماعيل الجالس على عرش محمد على الكبير سيرينا من نفحاته ما يحقق الامل .

» غير أنه لم يمض الا يومان حتى استدعتنا السلطة العسكرية في ٦ مارس ، وابلغتنا أنها علمت أننا نضع مسألة وجود الحماية موضع البحث ، واننا نلقى العراقيل في سبيل الحكومة المصرية تحت الحماية بمحاولة منع تشكيل الوزارة ، وانذرتنا بالعقاب العسكري الشديد ان اتينا عملا يرمى الى تعطيل سير الادارة ، ثم منعتنا من مناقشتها في هذا البلاغ ، لم تصب السلطة في رأيها ، فان هذه الحماية

بناظلة ، وكلل انسان الحق المطلق في ان يضعها تحت البحث والمناقشة القانونية ،
واما عدم نجاح الحكومة في تشكيل الوزارة فانما هو النتيجة الطبيعية للخطة التي
اتخذت في مسألة سفر الوفد ، فان كل مصرى ذى كرامة لا يمكنه حقيقة ان يقبل
الوزارة في هذا الظرف من غير ان يستهين بمشيئة بلاده .

« لم يقف الامر عند هذا الانذار ، بل قبضت السلطة امس على رئيسنا سعد
وغلول باشا وزملاننا محمد محمود باشا وحمد الباسل باشا واسماعيل صدقى
باشا ، وزجروهم في قصر النيل ، ثم سيق بهم اليوم الى بور سعيد ، فالى حيث
لا تعلم ، وذنبنا في ذلك اننا نطلب حريتنا السياسية طبقا للمبادئ الشريفة التي
اتخذت لقاعدة للسياسة العالمية الجديدة ، والتي قبلتها انجلترا نفسها ، وبينما اننا
لم نتعد حدود القانون ، فلم نهج في البلاد طائرا ، ولم نحرك ساكنا ، بل قبلنا توكيل
الشعب ايانا ان نصدع بأمره ونسعى لتحقيق مشيئته عند الذين يقولون انه لم يبق
في العالم شعب سيد وشعب مسود ، بل العالم الانسانى في الاخاء الانسانى سواء .

« على هذه الاعتبارات يصعب علينا يا مولانا ان نفهم مبررا لهذه الخطة القاسية
التي جرت عليها السياسة الانجليزية تحت توب الاحكام العسكرية ، تلك الاحكام
التي لا ندرى ما يسوغ وجودها الى الآن بعد الهدنة بأربعة اشهر ، وبعد ان امتحنت
مصر في اشد ظروف الحرب حرجا فلم يكن منها الا طاعة للأوامر العسكرية من غير
بحث ، واخلاق الى سكينه لم يوجد مثلها في بريطانيا العظمى نفسها .

« اليكم يا صاحب العظمة ، وانتم تتبواون اكبر مقام في مصر ، وعليكم اكبر
مسئولية فيها ، نرفع باسم الامة امر هذا التصرف القاسى ، فان شعبكم الآن يحق له
ان يعتبر هذه الطريقة بادرة تخيفه على مستقبله ، كما يحق له ان يكرر الضراغة
لسدتمك العلية ان نقفوا في صفه مدافعين عن قضيته العادلة .

« واننا مع كمال الاحترام نتشرف برفع آيات اخلاصنا الى مقام عظمتكم
الكريم . »

« ٩ مارس سنة ١٩١٩ » « توقيعات اعضاء الوفد »

وارسلوا برقية الى المستر لويد جورج احتجاجوا فيها على اعتقال سعد وصحبه ،
وصارحوه انهم ماضون في سبيلهم « وسيسنمرون على الدفاع بكل الطرق المشروعة
عن قضية مصر ، وارسلوا برقيات بهذا المعنى الى معتمدى الدول الاجنبية .

* * *

الفصل الخامس

الثورة

لم يكذ يترامى نبأ القبض على سعد وصحبه ، حتى أخذت سمات الغضب ترسم في محيط العاصمة ، وتسرى منها الى الاقاليم .

كانت روح السخط كامنة في الجوانح ، والنفوس مغيظة محنقة من تصرفات السياسة البريطانية ، القديمة والحديثة ، متحفزة للثورة على هذه التصرفات ، وجاء هذا الحادث كالشرارة أشعلت النار في النفوس المضطربة .

كان هذا الاعتقال جذبرا بأن يهيج الخواطر ، ويدفع الأمة الى الثورة ، لانه حلقة من تصرفات جائرة اتخذتها السلطة البريطانية لاذلال الشعب ، والحيولة دون حقه في الحياة ، وقد بلغ التحدى لآمانيه غايته ، بحيث يعد السكوت على ذلك رضا واستسلاما ، فجاءت الثورة معلنة ان الأمة لا ترضى بالذل والعبودية .

بدء الثورة

الأحد ٩ مارس سنة ١٩١٩

بدأت الثورة بمظاهرات سلمية ألفها الطلبة يوم الأحد ٩ مارس ، اذ اضرَبوا عن تلقى الدروس ، وخرجوا من مدارسهم ، وساروا بادىء الأمر في نظام وسكينة ، تتقدمهم أعلامهم وهم يهتفون بحياة مصر والوفد المصرى وسعد ، وسقوط الحماية الانجليزية .

كان طلبة مدرسة (١) الحقوق أول المضربين ، فقد امتنعوا عن تلقى الدروس منذ صبيحة هذا اليوم ، واجتمعوا في فناء المدرسة (بالجيزة) ، يعلنون اضرابهم ، فنصحهم المستر والتون ناظر المدرسة بالعدول عن الاضراب ، وكان يخطبهم بلطف ، فلم يستمعوا لنصيحته ، فاستدعى المستر موريس شلدون ايموس ، نائب المستشار القضائى البريطانى لوزارة الحقاينة ، فجاء على عجل ، وكرر عليهم النصيح بالعودة الى دروسهم ، ودعاهم الى ترك السياسة لآبائهم ، فأجابوه ان آباءنا قد سجنوا ؛ ولا ندرس القانون في بلد يداس فيه القانون ، فرأى المستشار ان لا سبيل الى اقناعهم ، وقفل راجعا ، وغادر الطلبة مدرستهم ، وتوجهوا الى مدرسة المهندسخانة ، ثم الى مدرسة الزراعة ، وكلتاها بالجيزة ، فخرج معهم طلبة المدرستين ، ثم ساروا جميعا يهتفون بحياة مصر وحياة سعد ، وذهبوا الى مدرسة الطب بشارع قصر العينى ، فأراد ناظرها الدكتور كيتنج أن يحول بينهم وبين تلاميذها ، فرده هؤلاء ، وحصلت بينه وبينهم مشادة سقط فيها الى الأرض ، وخرجوا وانضموا الى اخوانهم ، وذهب الجميع الى مدرسة التجارة العليا بشارع المتديان ، وانضم اليهم طلبتها أيضا ، وبعد أن غادروها ، سار الطلبة جميعا متظاهرين هائفين ، وقصدوا ميدان السيدة زينب ، وقبل أن يبلغوه ادركهم رجال البوليس فأحاطوا بمئات

(١) هكذا كان اسمها قبل أن تسمى « كلية » بعد انشاء الجامعة ، وكذلك شأن المدارس العليا جميعها

متهم « وأخذوهم الى قسم السيدة » وفى ذلك الوقت أى بعد الظهر بقليل و
إقوة « بلوك الخفر » مشاة وفرسانا ، آتية من المحافظة بقيادة الضابط ارشر
الحكمندان ، فأرادوا صرف الطلبة الى بيوتهم ، فأبوا ، فهددوهم باعتقالهم فى المحا
فلم يذعنوا ، واقتادهم رجال البوليس من قسم السيدة الى المحافظة (
الخلق) ، مارين بشارع الخليج ، يحف بهم اخوانهم ، وفى طريقهم انضم اليهم
مدرسة التجارة المتوسطة ودار العلوم ومدرسة القضاء الشرعى والإلهامية الـ
وغيرها من المدارس التى سرت فيها روح الاضراب ، واختلط الجمهور بطلاب
المدارس ، وساروا معهم متظاهرين ، ولما وصل الطلبة المحجوزون الى قطرة
كفر ، داس حصان أحد الجنود على رجل أحد الطلبة ، فنبه الطالب الى أن
دوس الطلبة ، فلم يكن من الجندى إلا أن ضربه ، فغضب الطلبة لزميلهم ، وانذ
اليهم العامة ، وانهاكوا على الجندى ضربا بالحجارة فحصل هرج ومرج ،
الجندى ، وتبعه بعض الجنود ، فانصرف كثير من الطلبة الى بيوتهم وسط
الاضطراب ، واستمر المتظاهرون سائرين حتى باب الخلق اما بقية الطلبة المحج
وعدهم نحو ٣٠٠ طالب ، فقد حبسوا بالمحافظة ، وساقوهم ليلا الى القلعة

وغص ميدان باب الخلق بالمتظاهرين ، منذ وصل الطلبة المحجوزون ،
الحكمندان رسل بك قوة من « بلوك الخفر » مسلحين بالعصى طاردت المجتمع
وأخلت منهم الميدان بعد جهد شديد استمر عدة ساعات .

وكان طلبة الأزهر والمدارس الأخرى ، وبخاصة المدارس الثانوية ، لم يـ
بمظاهرة ذلك اليوم ، فلما علموا بها اتفقت كلمة جميع الطلبة فى جميع المدارس
الاضراب فى اليوم التالى وتأنيف مظاهرة تضمهم جميعا .

كان يوم ٩ مارس اول أيام الثورة ، وهو وان كان يوما عصيبا ، واعتقل فيه
اعتقل من الطلبة ، إلا أنه لم تسفك فيه دماء ، ولذلك يمكن القول بأنه انتهى بسا

الاثنين ١٠ مارس - أول القتلى والجرحى

وفى اليوم التالى - الاثنين ١٠ مارس سنة ١٩١٩ - كان جميع طلبة المد
والأزهر قد اضرَبوا عن دروسهم ، وأعلنوا الاضراب العام ، والفوا مظاهرة كبر
انضم اليهم فيها من صادفهم من أفراد الشعب ، فسار الجميع فى روعة ومهب
مخترقين شوارع القاهرة وميادينها ، ومروا بدور المعتمدين السياسيين هات
بحياة مصر والحرية والوفد ، ومنادين بسقوط الحماية .

كان فى هذا اليوم اول القتلى والجرحى ، ذلك انه حينما مر المتظاهرون بش
الدواوين ، حضرت شردمة من الجنود البريطانيين لحراسة دواوين الحكومة ، فـ
الجنود بعض طلقات نارية على المتظاهرين أصابت بعضهم ، وقد اختلف الرواة فى
حدثت اصابات قاتلة فى هذا اليوم ام فى اليوم الذى يليه ؟ فذهب بعضهم الى أن
يحصل قتل فى يوم الاثنين وان ابتداء القتلى والجرحى كان فى يوم الثلاثاء ١١ مار
واكد بعضهم أن اول القتلى والجرحى كان فى يوم الاثنين ١٠ منه ، وقد تحققنا
هذه الرواية بالرجوع الى دفاتر وفيات أقسام العاصمة فى شهر مارس سنة ١٩١٩ ،
فراينا فى دفتر وفيات قسم السيدة زينب ، قيد وفاة (مصرى مجهول) - و
رمز الى الشهيد المجهول أو المصرى المجهول - و غلام مجهول يوم ١٠ ما
بمستشفى قصر العينى ، وانهما « أصيبا فى حادثة مظاهرة » ، فتحقق لنا من
القيد أن حوادث القتل فى المظاهرات السلمية بدأت يوم الاثنين ١٠ مارس .

حدث الاضراب العام بالمدارس في ذلك اليوم ، من غير تدير ولا تحريض ، فكان
اجماعيا ، وكان طبعيا ، لا مصطنعا ولا حزبيا ، بل منبعثا من قلوب مفعمة بالاخلاص
للوطن ، ولا غرض لهم سوى الوطن ، وكذلك كانت مظاهرتهم ، وان تخلل تلك
المظاهرة الكبرى بعض حوادث لم يكن من الميسور منعها ، فقد تعدى بعض المتظاهرين
على قطر الترام فأتلفوا كثيرا منها ، وتعطل سيرها ، واعتدوا على واجهات بعض
المحلات التجارية المملوكة للأجانب ، وحطموا زجاجها ، كما حطموا مصابيح بعض
الشوارع ، وأقتلعوا الأشجار في بعضها ، وقد استاء الطلبة من وقوع هذه الحوادث ،
فبادروا في اليوم التالي الى اذاعة منشور في الصحف العربية والأوروبية يعربون فيه
عن أسفهم لما وقع من الاعتداء ، ويدعون الى الاقلاع عنه ، قالوا فيه :

« الى الشعب المصرى الكريم . يستحلف طلبة المدارس العالية بجميع مواطنيهم
الأعزاء باسم مصر البلد الأمين ، ان ينفذوا ما يوجهونه اليهم اليوم من الرغبة
الشديدة في التزام الهدوء والسكينة التامة ، فان مركز مصر يتطلب ذلك ، فمن كان
مصريا صميما فليلب هذه الدعوة الصادقة ، وان خير وسيلة لتحقيق الغرض
المقصود هي اجتماع القلوب على محبة البلاد في اخلاص تام ، والذي يلجأ الى مثل
ما حدث مما يؤسف له كثيرا ، نكون بريئين منه ، وكذلك مصر والمصريون » .

ولم يكتفوا بذلك ، بل نشروا بيانا للأجانب يكررون فيه أسفهم على ما وقع من
حوادث الاعتداء ، ويظمنونهم على مصالحهم ، قالوا : « الى حضرات اخواننا
ومواطنينا الأجانب ، قد تأسفنا نحن معاشر الطلبة المصريين مما وقع من الغوغاء عند
قيامنا بمظاهراتنا السلمية التي ما قصدنا بها الا اظهار عواطفنا وشعورنا مع محبتنا
لمواطنينا الأجانب الأعزاء ، وهكذا فلنكن احياء كما عشنا مدى الأزمان » .

الثلاثاء ١١ مارس

وفي يوم الثلاثاء ١١ مارس ، استمر اضراب الطلبة ، وتعطل سير الترام ، وأضرَب
سائقوه وسائقو سيارات الأجرة (التاكسى) ، وقلت عربات الأجرة واضطرب سير
مركبات الأتوبيس ، وكان مسيرها من قبل محصورا في مصر خطوط ضيقة ،
فتعطلت المواصلات في جميع أنحاء العاصمة ، وأقفل معظم التجار متاجرهم ،
واقفلت البيوت المالية أبوابها ، وتجددت المظاهرات تطوف أنحاء المدينة ، حتى صارت
في شبه مظاهرة عامة .

ولما رأت السلطة العسكرية كثرة المظاهرات واتساعها وتشعبها في مختلف
الأحياء ، أصدر القائد العام في هذا اليوم أمرا بمنع المظاهرات وانهاد من يخالفون
هذا الامر بالحاكمة العسكرية ، وقد نشر الامر في الصحف ، وألصق على الجدران
في الشوارع والميادين ، وهذا نصه :

« جناب قائد عموم القوات في القطر المصرى يلفت الجمهور الى أنه لما كانت البلاد
لا تزال تحت الأحكام العرفية فلا يجوز القيام بأى اجتماع عمومى أو أية مظاهرة ،
وكل شخص يخالف هذا الأمر يحاكم بصفة مستعجلة » .

وأخذت سرايا (الدوريات) البريطانية تطوف الشوارع والميادين لتنفيذ هذا
الامر ، وسار الجند بأسلحتهم ومعداتهم من بنادق وحرا ب وسيارات مصفحة
وأخرى مجهزة بالمدافع الرشاشة لقمع المظاهرات ، وأطلقوا النار على من صادفهم
من المتظاهرين ، وكانت اول مصادمة بين الجنود البريطانيين والمتظاهرين ، في هذا

اليوم ، في ميدان باب الحديد على مقربة من كوبرى شبرا الممتد فوق السكة الحديدية ، ثم في شارع عماد الدين .

وقد عرفنا من أسماء الشهداء في هذه المصادمة اسم كل من : محمد عزت البيومي ، عبد الفتاح محمود جاد . طلبه حسن . وقد توفوا بقصر العيني بسبب ما أصابهم من الجروح النارية .

والى هذه المظاهرة أشارت السلطة العسكرية في بلاغاتها الرسمية التى أصدرتها عن بعض حوادث الثورة ، بقولها ما تعريبه « نظم الطلبة في القاهرة مظاهرة يوم ١١ الجارى ، فانتهمز الرعاع (كذا كانت تسمى المتظاهرين) في الحال هذه الفرصة للتدمير والنهب ؛ فتدخل الجنود ومنعوا هذا العمل ، وحدثت مشاغبات صغيرة مختلفة في هذا اليوم والأيام التالية قمعت بأقل ما يمكن من استخدام القوة ؛ فلم تحدث غير ست وفيات ، واحد وثلاثين إصابة منها ٢٢ بنيران البنادق » .

وهذا الإحصاء أقل من الحقيقة .

وليس صحيحاً قول البلاغ بحصول نهب وتدمير في هذا اليوم ، ولا أن هذا النهب والتدمير قد استدعيا تدخل الجنود ، بل أن تدخلهم واطلاقهم النار إنما كان لقمع المظاهرات في ذاتها .

وقد قابل الشعب النار بشجاعة واستبسال ، فلم يهرب رصاص البنادق والمترايوزات ، واستمر في مظاهراته ، على الرغم مما اكتنفها من الحوادث الدموية .

أول شهداء الشباب في الثورة

التواتر على السنة رواة الحوادث عن الثورة أن الشهيد الأول من شهداء الشباب هو المرحوم مصطفى ماهر أمين ، على أن التحقيق قد انتهى إلى أن أول هؤلاء الشهداء هو المرحوم محمد عزت البيومي ، وكان طالبا ، وكان مقتله يوم الثلاثاء ١١ مارس في المصادمة التى حدثت بين المتظاهرين والجنود البريطانيين على مقربة من كوبرى شبرا ، وهى المصادمة التى تقدم ذكرها ، واطلعت على اسمه في دفتر وفيات قسم السيدة زينب ، اذ قيدت وفاته يوم ١١ مارس « نتيجة جروح نارية » وهو ابن المرحوم الأستاذ عبد المجيد البيومي المحامى الشرعى بالمنصورة ، وابن خالة صديقى الأستاذ محمود العمري ، وقد حدثنى عن مقتله في مظاهرة ١١ مارس ، وأخبرنى أنه أهدى مكتبة الجامعة هدية نفيسة من الكتب كتب عليها أنها مهداة إلى روح ذلك الشهيد .

أما المرحوم مصطفى ماهر أمين ، فكان مقتله يوم ١٩ مارس ، وهو ابن المرحوم حافظ أمين مأمور مركز جرجا السابق ، وكان طالبا بالسنة الثالثة بالمدسة السعيدية الثانوية ، وأم يتجاوز السادسة عشرة من عمره ، وقد أصيب يوم ١٩ مارس برصاص الجنود البريطانيين في مظاهرة بجهة الأزهر ، ونقل إلى مستشفى عباس (الذى كان بشارع عابدين) حيث أسلم الروح يوم ٢١ منه ، وشيعت جنازته في موكب رهيب سار فيه طلبة المدارس العالية والأزهر وجموع كثيرة من مختلف الطبقات ، ولف النعش بعلم مصرى كتب عليه « ليحيى الاستقلال - شهيد الحرية » ، وحمل النعش أربعة من طلبة مدرسة القضاء الشرعى ، وسارت الجنازة من شارع ممتاز بالبفالة ، حيث منزل الشهيد ، ومرت بمختلف الشوارع إلى شارع قصر العيني ثم إلى مداقن زين العابدين (زينهم) حيث وورى التراب ، وقبره معروف هناك ، وكان حزن الناس عليه شديدا .

وكننت أعرف والده ، اذ كان بعد أن اعتزل خدمة الحكومة وكيلا لتفتيش إحدى الدوائر في السنبلولين ، وكانت بينى وبينه مودة ، وكان يزورنى ويحدثنى عن ولده الشهيد ، ويفخر باستشهاده في ميدان الجهاد ، ووعده بالكتابة عنه ، وتسجيل بطولته في تاريخ الثورة .

الأربعاء - ١٢ مارس

استمرت المواصلات معطلة في العاصمة ، وصار الناس يقطعون المسافات الشاسعة سيرا على أقدامهم ، أو راكبين الحمير والدواب لمن يستطيعون الحصول عليها ، وتجددت المظاهرات ، فاطلق الجنود البريطانيون على المتظاهرين الرصاص من البنادق والمدافع الرشاشة ، فقتل عدد منهم ، وكان أكثر القتلى في طلبة الأزهر ، اذ كانوا يسرون في مظاهرة من ناحية الجزر الى شارع خيرت ، وأخرجت شركة الترام من مخزن شبرا قطارين من قطاراتها لتسييرهما الى العتبة الخضراء بحراسة الجنود بقيادة بعض مفتشى الترام الأجانب ، ولكن الجمهور هجم عليهما ، فعادا ولم يخرج سواهما .

ونشر احصاء رسمى عن عدد القتلى والجرحى في المظاهرات من ابتدائها الى هذا اليوم (١٢ مارس) ، وهو كما يأتى :

قسم الموسيقى ٨ جرحى . قسم السيدة زينب قتل واحد و ٦ جرحى . قسم عابدين ٣ قتلى و ١٦ جريحا . قسم الأزبكية قتلان وجريح .

فالجمل ٦ قتلى و ٣١ جريحا ، وهو احصاء أقل من الحقيقة ، لأن بعض الجرحى لم يبلغوا عن اصابتهم ، وبعض القتلى لم يحصل التبليغ عنهم .

الخميس - ١٣ مارس

استؤنفت المظاهرات ، ووقع أكثرها في الحلمية والغورية والظاهر وشبرا ، وأهمها مظاهرة قامت امام مسجد الحسين رضى الله عنه ، مؤلفة من طلبة الأزهر ، ساروا بموكبهم الى الغورية فالحلمية الجديدة ، وهناك التقوا بجمهور آخر من طلبة المدارس العالية والخصوصية والثانوية ، وساروا الى المحكمة الشرعية بشوارع نور الظلام ، فاشتد الزحام ، وأمرت المحكمة قضاتها وموظفيها بالانصراف ووقفت أعمالها ، واطلق الجنود الرصاص على مظاهرات هذا اليوم ، ورابطت قوات بريطانية على مداخل الوزارات والمصالح الأميرية وفي محطة العاصمة .

تهديد الموظفين

خشيت القيادة البريطانية ان تسرى روح التظاهر والاضراب من الطلبة والعمال الى موظفى الحكومة ، ففى هذا اليوم (١٣ مارس) أصدرتهم السلطة العسكرية باجتناى مناصرة الحركة ، وأصدرت لذلك بلاغا نشرته الصحف يوم ١٤ مارس ، قالت فيه :

« جناب القائد العام للقوات فى القطر المصرى ينبه جميع مستخدمى الحكومة باجتناى الحركات السياسية ، وبلاستمرار فى محال أعمالهم حيث يكونون تحت حماية السلطة العسكرية ، ويعلن الجميع ان كل من يحاول ان يتعرض لهم او يؤخرهم فى اداء الأعمال المفروضة عليهم يعرض نفسه للعقاب الشديد بمقتضى الأحكام العرفية »

الجمعة - ١٤ مارس

تجددت المظاهرات يوم الجمعة ، وتجدد الاعتداء عليها من الجنود البريطانيين وكان أكثر الاعتداءات فظاعة ما وقع في جهة سيدنا الحسين . ذلك أنه بينما الناس خارجين من صلاة الجمعة بمسجد الحسين اذ جاءت سيارتان مدرعتان انجليزيتان ، وأخذ من فيها من الجند يطلقون الرصاص على المصلين وهم خارج من المسجد ، وقد ظنوا أنهم متظاهرون ، والحقيقة أنهم كانوا منصرفين من المسجد وكان منشأ حضور السيارتين ان سيدليا في هذه الجهة رأى شجارا امام صيدلية فاستدعى البوليس بالتليفون لفض الشجار ، فجاءت القوة البريطانية ، وكما المشاجرة قد انتهت ، فلما رأوا المصلين خارجين من المسجد في حشد كبير كعاد أطلقوا عليهم الرصاص من غير تحقيق او انذار او تحذير ، فوقع اكثر من ثلاثة مصابا بلغ عدد القتلى منهم اثنى عشر وعدد الجرحى اربعا وعشرين ، واستولى الفجر على الناس من جراء هذا الاعتداء الوحشي ، وسالت الدماء غزيرة أمام المسع الحسینی ، فكان لذلك وقع الیم في النفوس .

ووقعت في هذا اليوم مظاهرتان اخريان في شارع عباس (الملكة نازلي-الآن نهض مصر) والسيدة زينب ، فرقا الجند البريطانيون بالمداقع الرشاشة ، وبلغ عدد قضاة مظاهرة السيدة زينب ثلاثة عشر قتيلا وعدد الجرحى سبعة وعشرين ، والى ذ يشير بلاغ السلطة العسكرية بقوله : « وفي يوم ١٤ مارس أطلق الغوغاء النار على نقا عسكرية في قسم السيدة زينب فقابلت النقطة النار بالنار فقتلت ١٣ وجرح ٢٧ »

وقد عرفنا من أسماء الشهداء في ذلك اليوم اسم كل من : خليل مصطفى الوائلية الصفري . محمد محمد المرعشلي من الباطنية بالدرب الأحمر . محمد سيد عبد الرسول من الجمالية . حسنين يوسف من الجمالية . محمد سلام منصور . الدرب الأحمر . أحمد حسن السرجاني من الدرب الأحمر . محمد جبريل من الجمالية (المطوف) . محمود محمد القروي من باب الوزير . منصور حسين من الدرب الأحمر . همام على من الدرب الأحمر . السيدة حميدة خليل من كفر الزغار بالجمالية . محمد على غزلان من الباطنية بالدرب الأحمر . محمود مطاوع من قد الشوك بالجمالية . ابراهيم حامد من حوش قدم بالدرب الأحمر .

وانفرد الجنود البريطانيون (بادىء الأمر) بقمع المظاهرات ، وجرّد جنود البوليس المصرى من أسلحتهم عدا العصی ، وذلك خشية انضمامهم الى المتظاهرين .

اضراب المحامين - ١١ مارس

اضرب المحامون عن عملهم اعلانا لاحتجاجهم على الحالة التى وصلت اليها البلاد . وابتدا اضربهم يوم ١١ مارس ، اذ اجتمعوا من تلقاء أنفسهم في هذا اليوم بقا المحامين بمحكمة استئناف مصر ، وقرروا الاضراب ، ووقعوا على عرائض بهذا المعنى هذا نصها : « اجمعت الأمة المصرية على طلب استقلالها والسعى لدى مؤتمر الس للاعتراف بهذا الاستقلال . ولكن الحكومة الانجليزية رأت أن ذلك لا يتفق مع مصالح حزب الاستعمار البريطانى فمنعت المصريين الذين انتدبوا للقيام بهذه المهمة من الس ولم تكف بذلك . بل عمدت الى طريقة الارهاب ، فقبضت على أربعة منهم وأودعت السجن . وبما أن هذا العمل اعتداء على حرية أمتنا . وحرمان لها من اسماع صو

لذلك نعلن احتجاجنا نحن المحامين الموقعين على هذا بامتناعنا عن العمل ونطلب نقل
اسمائنا من جدول المشتغلين الى جدول غير المشتغلين » .

واقر مجلس نقابة المحامين هذا الاضراب وأصدر القرار الآتي (١) :

« اجتمع مجلس نقابة المحامين بمركز النقابة الساعة ١٢ الظهر من يوم ١١ مارس
سنة ١٩١٩ برئاسة الأستاذ أحمد لطفى بك وعضوية حضرات الأساتذة : الشيخ على
ناصر ومحمد بك حافظ رمضان وأحمد بك مصطفى وأدوار قصيرى وأحمد الديوانى
ومحمد زكى على وعبد الحليم البيلى واسماعيل زهدى سكرتير المجلس . ورأى أن
يضم اليه فى مداولاته رؤوس المحامين الموجودين بمحكمة الاستئناف وقت انعقاده
وضم اليه فعلا حضرات : محمد بك محمود خليل ومحمد بك يوسف ونصر الدين أفندى
زغلول ومحمد بك رشاد وراغب بك وهبه وإمام بك فهمى وأحمد بك رمزى وعبد
العزیز بك مليكه ومحمد بك رمضان وعبد الرحمن بك الرافعى ومحمود بك بسيونى
ومحمد بك امام . والأساتذة : محمد كامل حسين وعبد السلام ذهنى ومحمد كامل
البندارى وميخائيل جرجس ومحمد فؤاد حسنى وعبد الحميد حمدى . وبعد المداولة
رأى المجلس أن لكل محام الحق فى نقل اسمه من جدول المشتغلين الى جدول غير
المشتغلين طبقا لنص المادة ٥٣ من اللائحة . بناء عليه . قرر المجلس باجماع الآراء
(أولا) رفع هذا القرار لرئاسة محكمة الاستئناف مصحوبا بعرائض طلب نقل الاسم
من جدول المشتغلين الى جدول غير المشتغلين (ثانيا) مخاطبة رئاسة المحاكم الابتدائية
ولجان المحاماة الفرعية والنقابة المختلطة والشرعية بذلك » .

وقرر المجلس أيضا انتداب عدد من المحامين عينوا بأسمائهم لكى يحضر منهم اثنين
فى كل محكمة ابتدائية أو جزئية لاثبات الاضراب فى محاضر جلسات المحاكم احتجاجا
على الحالة الحاضرة وللحضور عن المحامين الموكلين وطلب التأجيل فى جميع قضاياهم
لاعلان تنازلهم عن توكيلاتهم ، واذا رفضت المحكمة الطلب فلا ينسحب المحامى ولا
يتراجع بل يصر على طلب التأجيل للسبب المذكور .

وقد نفذ المحامون قرار الاضراب ، ووافق معظم القضاة على اثبات الاضراب فى
محاضر الجلسات وتأجيل القضايا .

كان لهذا الاضراب اثره فى نجاح الثورة ، اذ كان بمثابة دعوة عملية الى طوائف
الشعب للاضراب العام ، وهى دعوة لها قيمتها لصدورها عن طائفة ممتازة تحمل علم
القانون وتفهم الحقوق العامة والخاصة ، فكان اضرابها استهانة بسلطان الحكومة ،
ومجاهرة لها بالسخط والعداء وتحريضا للشعب على الانتفاض عليها ، وقد انضم
معظم أصحاب القضايا الى هذه الحركة ، وأخذوا يطلبون هم التأجيل أيضا .

فطنت السلطة العسكرية الى ما فى هذا الاضراب من بث روح الثورة ، فأوعزت
الى وزارة الحقانية بالعمل على احباطه ، فأصدرت منشورا الى المحاكم بتوقيع وكيل
الوزارة بعدم الموافقة على هذا الاضراب ، قالت : « اذا طلب المحامون التأجيل أو تنازلوا
عن التوكيلات لأسباب لم تكن شخصية محضة أو لا ارتباط لها بالدعوى والوزارة ترى
أن تشير على القضاة بأن يلفتوا نظر المحامين الى خطورة المسؤولية التى أخذوها على
عاتقهم ، فاذا اصر المحامون فهى تشير بشطب الدعاوى الابتدائية اذا لم يقبل الخصوم

(١) نقلناه بنصه من مضبطة مجلس نقابة المحامين »

المرافعة فيها ، أما الدعاوى الاستثنائية فللقضاة أن يختاروا التسويق أو تأجيل الدعوى وذلك مراعاة لمصلحة الخصوم الفائين ، وأما ما يختص بالجنح والمخالفات فلا يقبل التأجيل مطلقا إلا لأسباب جوهريّة أو بناء على طلب المتهم .

ولم يعمل معظم القضاة بهذا المنشور ، وساءروا الاضراب ، وأصر المحامون على اضرابهم وزادوا على موقفهم بأن قدموا طلبات اجماعية الى رئاسة محكمة الاستئناف بنقل أسمائهم الى جدول المحامين غير المشتغلين .

ولما استفحل اضراب المحامين ، اجتمع المستر اموس نائب المستشار القضائي لوزارة الحقانية بيحيى باشا ابراهيم رئيس محكمة الاستئناف يوم ١٥ مارس ، للنظر في وضع حد له ، وانتهيا الى أن يكتب كل منهما خطابا الى الأستاذ عبد العزيز فهمي بك نقيب المحامين ينبهان فيه الى أن العمل الذي عملته النقابة والمحامون من الاضراب يضر بسير العدالة ، وطلبا من النقيب ومن النقابة نصح المحامين الذين قدموا طلبات الى رئاسة محكمة الاستئناف بنقل أسمائهم الى جدول المحامين غير المشتغلين ، أن يعدلوا عن هذا الامتناع حرصا على العدالة وشرف المهنة ، والا فالحكومة تتخذ الاجراءات اللازمة .

فاجتمع مجلس النقابة يوم الأحد ١٦ مارس سنة ١٩١٩ ، وحضر الاجتماع جمع من المحامين بلغ عددهم ١٣٠ محاميا ، وتباحثوا جميعا في الرد على كتاب نائب المستشار القضائي ، فقرروا الرد عليه بأنهم في اضرابهم لم يخرجوا عن قانونهم وأن موكلهم يشاركونهم في اضرابهم ، وأنهم بعد أن تاولوا الخطاب لم يجدوا فيه ما يحملهم على عدم التمسك بقرارهم الأول .

واستمرت حركة نقل أسماء المحامين الى جدول غير المشتغلين ، فأرسلت الطلبات القديمة والجديدة الى رئاسة محكمة الاستئناف وعليها توقيعات نحو ٣١٩ محاميا . واخذ مندوبو النقابة يطلبون التأجيل لهذا السبب ان لم يجب طلب التأجيل للاضراب .

ولما لم تستطع الحكومة حمل المحامين على العدول عن الاضراب أصدر القائد البريطاني العام في ١٧ مارس اعلانا بوقف سريان كل نص من نصوص القانون يقتضى حضور محام أمام المحاكم الأهلية في أى دعوى جنائية كانت أو غير جنائية وأجاز للمحكمة في هذه الحالة أن تنظر وتفصل في الدعاوى ولو بغير حضور محام ، ولها عند الضرورة ندب عضو من أعضاء النيابة العمومية أو أى شخص تتوافر لديه المعلومات القانونية للدفاع عن الخصوم ، وأن يسرى هذا الأمر على كل دعوى تنازل فيها المحامى عن توكيله فيها ، وأجاز لكل شخص من المتقاضين في الدعاوى الجنائية ان يوكل عنه من يشاء للقيام بالدفاع عنه . ونص على أن كل لجنة ملحقه بالمحاكم الأهلية يقتضى القانون عضوية محام أو أكثر فيها (كلجان قيد المحامين أو تأديبيهم) تعتبر مشكلة تشكيلا قانونيا بغير حضور المحامين اذا حل القضاة محلهم فيها .

وأرسلت رئاسة محكمة الاستئناف في ٢٤ مارس الى جميع المحامين الذين طلبوا نقل أسمائهم الى جدول غير المشتغلين كتابا تطلب فيه من كل منهم أن يبين اذا كان لا يزال مصرا على هذا الطلب أو يعدل عنه ، وطلبت منهم الجواب قبل يوم السبت ٢٩ مارس المحدد لانعقاد لجنة قبول المحامين .

واجتمعت لجنة قبول المحامين يوم ٢٩ مارس برئاسة يحيى إبراهيم باشا رئيس المحكمة وعضوية احمد طلعت باشا النائب العام والمستر برسيغال المستشار بحكمة الاستئناف بالنيابة عن المستر هالتون وكيل المحكمة و ابراهيم الهلباوى بك و احمد لطفى بك عن نقابة المحامين ، وقررت تأجيل النظر فى طلبات نقل المحامين اسماءهم الى جلسة تعقد يوم ٦ ابريل ، وبنت قرارها على صعوبة المواصلات وتعذر وصول إجوبة كثير من المحامين المقيمين فى الأقاليم على كتاب المحكمة .

اضراب المحامين الشرعيين

وحذا المحامون الشرعيون حذو زملائهم الأهليين ، فأضربوا على طريقتهم وأوقدوا بعضهم لطلب التأجيل فى القضايا للنزول عن توكيلاتهم .

وقد حدث اضرابهم يوم السبت ١٥ مارس ، وبدا أمام المحاكم العليا الشرعية حين عقد الجلسة ، فحدث أخذ ورد بين الشيخ محمد ناجى رئيس المحكمة العليا ، ونقيب المحامين الشيخ محمد عز العرب بك فى سبب التأجيل ، وفى أثناء الحوار اقتحم المتظاهرون المحكمة ، وأمروا القضاة والعمال بالخروج ، فتعطلت الأعمال ، وأجلت القضايا لعدم انتظام الجلسات ، وجاء المتظاهرون بعربة رئيس المحكمة العليا ، ودعوه الى ركبها فركب فيها ، وركب معه بعض المتظاهرين ، وأحاطوه بالرعاية والاحترام ، ونشروا علما مصرياً على رأسه ، وأوصلوه الى بيته سالماً ، ووقف العمل فى المحكمة الشرعية ، وأغلقت أبوابها ، وجاء على الأثر رجال البوليس وكانت الجماهير محتشدة بالقرب من المحكمة فاطلق عليها البوليس العيارات النارية المملوءة بالرش والبارود ، واصيب اثنا عشر غلاماً فى أرجلهم .

السبت ١٥ مارس - اضراب عمال العنابر

استمرت المواصلات معطلة ، وضاعت السلطة العسكرية قواتها فى حى سيدنا الحسين والأحياء الوطنية عامة بعد المجزرة التى وقعت فى اليوم الماضى (١٤ مارس) ، ورابطت سرايا (دوريات) من الجنود البريطانيين فى مداخل الأحياء القريبة من الأزهر كالتبليطة والغورية والصنادقية والكحكيين ، ووقفت سرايا أخرى فى مداخل شارع الجواهرجية المؤدى الى الصاغة ، وشارع الشنوانى ، وشارع السكة الجديدة ، والموسكى ، كل ذلك لمنع التجمهر والمظاهرات ، ووقعت مع ذلك مظاهرات فى جهات الحسينية والظاهر وشارع عباس (نهضة مصر) ، وساد القلق بين التجار ، فلم يفتحوا محالهم عدا أصحاب المتاجر الصغيرة .

وعهدت السلطة الى جنود بلوك الخفر من حملة العصي الغليظة المساهمة فى منع المظاهرات ، ولما كان هؤلاء الجنود يقومون من قبل بحراسة أقسام البوليس ومصلح الحكومة ، فقد استعاض عنهم فى هذه المهمة بجنود الأورطة الثامنة المصرية .

وفى هذا اليوم أضرب عمال عنابر السكك الحديدية ، وكان عددهم يزيد على أربعة آلاف عامل ، وهؤلاء العمال يشتغلون فى القطارات ، وبدونهم يتعطل سيرها ، وعمد بعضهم الى اتلاف مفاتيح قضبان السكة الحديدية ، ثم قطعوا الخط الحديدى بالقرب من امبابه ، فتعطلت قطارات الوجه القبلى .

وكان مما عجل بهذا الاضراب أن الحكومة ألحقت بعض الجنود الانجليز بهذه العنابر لتمرينهم على مختلف الصناعات ، فاعتقد العمال أن الحكومة تقصد احلال هؤلاء الجنود محلهم ، فهاجوا وأضربوا ، وحاولت الحكومة تهدئة خواطهم ، وابعاد

هذه الظنون من أفكارهم ، فلم تفلح ، وظل العمال مضربين ، وأرسلت السلطة العسكرية القوات المسلحة الى حي السبتية والعنابر لحفظ النظام وتشتيت المظاهرات ، ومنعت الاتصال بين العمال والمتظاهرين في الأحياء الأخرى .

الحاكم العسكرية

أنشأت القيادة البريطانية محكمة عسكرية ، أخذت تنعقد منذ ذلك اليوم في قسم الأزيكية لمحاكمة المقبوض عليهم في اليوم الأول للثورة ، واستمرت في الأيام التالية تحاكم من يقبض عليهم في المظاهرات ، وكانت أحكامها تصدر بالحبس أو الجلد ، أو أيهما معا أو الفرامة ، ومن نموذج أحكامها أنها قضت بعقاب محمود أفندي زكي الميكانيكي بالحبس مع التشغيل شهرين لأنه كان حامل العلم في مظاهرة . وصالح رياض بالحبس مع التشغيل ثلاثة أشهر لأنه كان حامل العلم في مظاهرة أخرى . ومحمود مذكور من طلبة الأزهر بالسجن ثلاثة أشهر وجلده عشر جلدات . ومحمد حسن الصانع بالجلد خمس جلدات . وصادق حسن الصانع بالسجن شهرا وجلده عشر جلدات لكسرهم لججاج الشوارع . وحسن الفكهاني التاجر بالفورية بالسجن ثلاثة أشهر لتوزيعه منشورات باللغة الفرنسية . وحسن عبد الباقي التمرجي بجنيه غرامه أو السجن أحد عشر يوما لتمزيقه منشورا للسلطة العسكرية . ولما كثرت قضايا المظاهرات أنشأت القيادة البريطانية محكمة عسكرية أخرى في قسم الخليفة لمحاكمة المتظاهرين ، ومحكمة عسكرية في بنها ، وأخرى في القناطر الخيرية .

الأحد ١٦ مارس

استمرت المواصلات معطلة داخل المدينة وخارجها ، على أنه قد سير بعض قطارات الترام في شبرا وشارع بولاق ، وفي الطريق المؤدية الى ميدان الألعاب بالجزيرة ، وكانت الجنود الانجليز تحرس هذه القطارات في سيرها ، بيد أن الجمهور أعرض في الجملة عن ركوبها من تلقاء نفسه ، مدفوعا الى هذا الامتناع بفطرته ، إذ كان يعد مقاطعتها عملا وطنيا ، وآثر عليها السير على الأقدام أو الركوب في عربات (الكارو) ، فراجت رواج عظيم في هذه الأيام ، وصار من المناظر المألوفة التي لا تخلو من الفكاهة أن يركبها قوم من الطبقات المتأخرة ، ويجلسون فيها الى جانب ركابها العاديين ، ويتبادلون الروايات عن الثورة وأنبأها ، ويتبسطون في الأحاديث عن شؤون البلاد وأحوالها العامة .

وتجددت المظاهرات في ذلك اليوم ، وعمت أحياء المدينة ، وكانت الحركة قوية في الأحياء الوطنية العامة ، كحي الأزهر وسيدنا الحسين والسيدة زينب والحسينية وباب الشعرية والجمالية وغيرها .

وأقيمت الحواجز والمتاريس في كثير من دروب هذه الأحياء لتعطيل سير السيارات الحربية المقلدة للجنود ، كما حفر الثوار في بعض الشوارع حفرا عميقة أشبه بالخنادق في ميادين القتال ، واتخذوا من أنقاضها وقاية لأفراد الشعب من رصاص الجنود ، أو معاقل يرمون منها الجند بالطوب والحجارة .

مظاهرة السيدات - ١٦ مارس سنة ١٩١٩

شاركت المرأة المصرية الرجال في الثورة ، وأعلنت عن مساهمتها فيها بمختلف الوسائل ، وكان أول مظهر رائع لهذه المساهمة تلك المظاهرة الكبرى التي قام بها السيدات والآنسات يوم الأحد ١٦ مارس سنة ١٩١٩ . وكان الغرض منها الاعراب

من شعورهن ، والاحتجاج على ما أصاب الأبرياء من القتل والتنكيل في المظاهرات السابقة .

خرج المتظاهرات في حشمة ووقار ، وعددهن يربو على الثلاثمائة من كرام العائلات ، وأعددن احتجاجا مكتوبا ليقدمنه الى معتمدى الدول ، هذا تعرييه :

« جناب المعتمد

» يرفع هذا لجنايبكم السيدات المصريات أمهات وأخوات وزوجات من ذهبوا ضحية المطامع البريطانية يحتجن على الأعمال الوحشية التي قوبلت بها الأمة المصرية الهادئة لا للذب ارتكبته سوى المطالبة بحرية البلاد واستقلالها تطبيقا للمبادئ التي فاه بها الدكتور ويلسن وقبلتها جميع الدول محاربة كانت أو محايدة « نقدم لجنايبكم هذا ونرجو أن ترفعوه لدولتكم المبجلة لأنها أخذت على عاتقها تنفيذ المبادئ المذكورة والعمل عليها ، ونرجوكم ابلاغها ما رأيتموه وما شاهدته رعاباكم المحترمون من أعمال الوحشية وإطلاق الرصاص على الأبناء والأطفال والأولاد والرجال العزل من السلاح لمجرد احتجاجهم بطريق المظاهرات السلمية على منع المصريين من السفر للخارج لعرض قضيتهم على مؤتمر السلام اسوة بباقي الأمم وتنفيذا للمبادئ التي اتخذت أساسا للصلح العام ، ولأنهم يحتجون أيضا على اعتقال بعض رجالهم وتسفيرهم الى جزيرة مالطة .

« لنا الأمل يا جناب المعتمد ان يحل طلبنا هذا نحن السيدات المصريات محل القبول ، ولا زلتم عوننا لنصرة الحق مؤدين لمبادئ الحرية والسلام » .

سارت السيدات في صفين منتظمين . وجميعهن يحملن اعلاما صغيرة ، وطفن الشوارع الرئيسية في موكب كبير . هاتفات بحياة الحرية والاستقلال وسقوط الحماية ، فلفت موكبهن انظار الجماهير ، وأذكى في النفوس روح الحماسة والاعجاب ، وقوبلن في كل مكان بتصفيق الناس وهتافهم ، وأخذ النساء من نوافذ المنازل وشرفاتها ، يقابلنهن بالهتاف والزغاريد ، .

وخرج أكثر أهل القاهرة رجالا ونساء لمشاهدة هذا الموكب البهيج ، الذى لم يسبق له نظير ، وأخذوا يرددون هتافاتهم .

ومر المتظاهرات بدور القنصليات ومعتمدى الدول الأجنبية لتقديم الاحتجاج المكتوب ، ولكن الجنود الانجليز لم يدعوا هذا الموكب البرى يسير في طريقه ، فحينما وصل المتظاهرات الى شارع سعد زغلول يردن الوصول الى « بيت الأمة » ضربوا نطاقا حولهن ، ومنعوهن من السير ، وسددوا اليهن بنادقهم وحرابهم مهددين ، وبقي السيدات هكذا مدة ساعتين تحت وهج الشمس المحرقة ، فلم يرهن هذا التهديد ، بل تقدمت واحدة منهن وهى تحمل العلم الى جندى كان قد وجه بندقيته اليها ، من معها ، وقالت له بالانجليزية « نحن لا نهاب الموت ، أطلق بندقيتك في صدري لتجعلوا في مصر مس كافل ثانية » ، ومس كافل هى الممرضة الانجليزية المشهورة التى أسرها الألمان في الحرب العظمى الأولى واتهموها بالجاسوسية وأعدموها رميا بالرصاص ، وكان لمقتلها ضجة كبيرة في العالم ، فبخجل الجندى ، وتنحى للسيدات عن الطريق ، فكتبن احتجاجا ثانيا على هذه المعاملة الفاشمة ، الحقنه باحتجاجهن الأول ، وقدمته الى معتمدى الدول ، وهذا نصه :

« جناب المعتمد دولة »

« قرر السيدات المصريات بالأمس القيام بمظاهرة سلمية والمرور
السفراء لتقديم الاحتجاج الكتابي المرفق بهذا والذي ننشر برفعه لج
وعندما اجتمعن بشارع سعد زغلول باشا حاصرتهن قوة مسلحة من
البريطانية ووجهت لهن السلاح حتى لا يتحركن لا الى الامام ولا الى الخ
السيدات هكذا مدة ساعتين تحت نار الشمس المحرقة .

« هذا ما رآه المحتلون من معاملة السيدات ، وهو بمفرده وبغير
على استمرار الانكليز في استعمال القوة الغاشمة حتى مع السيدات لآخما
هذه الحركة العامة التي لم يكن اساسها اى عدااء لضيوفنا الأجانب ، لا
فقط ضد أعمال الاستبداد والقوة التي يقابل الانكليز بها مطالب الأمة الحق
« لهذا يا جناب المعتمد نضم هذا الاحتجاج الثاني لاحتجاجنا الاول
ابلاغه لدولتكم الموقرة التي اخذت على عاتقها نصرة مبادئ العدالة
وتفضلوا بقبول احترامنا » .

ورقع على هذا الاحتجاج السيدات والآنسات الآتية اسماؤهن (١) :

حرم حسنين رشدى باشا . حرم سعد زغلول باشا . هدى شعر
على شعراوى باشا . حرم محمود رياض باشا . حرم محمد سعيد باش
اسماعيل صدقى باشا . حرم عمر سلطان باشا . حرم عثمان عرقى باش
الدكتور محمد علوى باشا . حرم محمد شكرى باشا . حرم اسماعيل سر
حرم الدكتور حسن محرم بك . حرم الأستاذ محمد امين يوسف . حرم مح
باشا . حرم محمود سرى بك . حرم احمد راغب بدريك . حرم احمد عب
بك . حرم محمد محرز باشا . حرم مصطفى بك عبد الخالق . حرم احمد
حرم عثمان باشا مرتضى . الآنسة كريمة عثمان باشا مرتضى . حرم ا
ابواصب . حرم حسن بك خيرى . حرم اسماعيل حسنين باشا . حرم
رافت . حرم سعيد بك حلمى . حرم ابراهيم رافت باشا . حرم محمود س
البارودى . حرم حنا بك مسيحة . الآنسة كريمة محمود سامى باشا الب
حرم طاهر بك اللوزى . حرم عبد الحليم بك العلايلى . حرم على بك سعد
حرم الاستاذ عزيز مشرقى . الآنسة كريمة عبد الفتاح بك اللوزى . حرم
نجيب اسكندر . حرم الدكتور محمد العروسى . حرم الدكتور ابراهيم بك
الآنسة كريمة ضالح بك فريد . الآنسة كريمة محمد بك منيب . حرم توفيق
الآنسة كريمة عبد المجيد بك رضوان . حرم احمد بك حمدي . الآنسة
مصطفى بك الباجورى . الآنسة كريمة احمد بك ندا . حرم اسكندر بك
حرم احمد حجازى . حرم مجيب بك فتحى . حرم حافظ بك محمد .
كريمة الشيخ الانصارى . حرم راتب باشا . حرم محمد بك يوسف . حرم
بك رياض . الآنسة جوليت صليب . الآنسة كريمة محمد بك انور . حرم
محمد صدقى بك . حرم مصطفى بك توفيق . حرم توفيق بك صادق . حرم
بك الطوير . حرم اسماعيل بك سالم . حرم على بك مبارك . حرم
هلال . حرم محمد رؤوف باشا . حرم محمد شفيق رفعت بك . الآنسة

(١) بحسب البيان والترتيب الوارد في اصل وثيقة الاحتجاج .

مين باشا الشمسى . مدام رفائيل بغدادى . حرم صالح بك نامق ابواصبع . الانسة
 كريمة شوقى باشا . حرم الاستاذ ويدا واصف . حرم احمد بك شكرى . الانسة
 كريمة اسماعيل اباطة باشا . الانسة كريمة محمود نصيف بك . حرم حسن باشا
 عاصم . حرم حسين راغب بك . حرم توفيق باشا . حرم الدكتور على بك ابراهيم .
 الانسة كريمة محمود بك اباطة . الانسة كريمة السيد اباطة باشا . حرم عبد الله
 بك اباطة . حرم احمد عفيفى باشا . حرم الدكتور احمد سعيد بك . حرم محمد
 بك حسن . حرم ابراهيم بك شريف . الانسة ماري ميرهم . الانسة كريمة عبد الله
 بك الطوير . حرم امين بك فؤاد . حرم لبيب بك مسلم . حرم اسماعيل بك فاضل .
 حرم ابراهيم فاضل . الانسة كريمة احمد بك ابواصبع . الانسة كريمة محمد
 الشواربى باشا . حرم بهى الدين بركات . الانسة كريمة اسماعيل رمزى بك .
 حرم على بك فؤاد . حرم شاكر بك حلمى . حرم داود راتب بك . حرم صالح بك
 جمالى ابو اصبع . حرم مختار بك الارناؤوطى . حرم صليب بك منقرىوس . حرم
 احمد بك عباس يكن . حرم محمد بك برهان . حرم محمد بك ابو شادى . كريمة
 امين باشا سيد احمد . حرم فؤاد بك شرين . حرم ميخائيل لبيب . حرم قاسم
 امين بك . حرم حسين محرم بك . حرم حسن بك بهادر . حرم رفيق بك فتحى .

قصيدة حافظ ابراهيم

في مظاهرة السيدات

وقد حيا شاعر النيل حافظ ابراهيم مظاهرة السيدات بقصيدة رائعة ، وجدنا
 فيها شعورهن وشجاعتهن ، وحمل حملة لاذعة على مسلك الجنود الانجليز حيالهن ،
 قال :

تخرج الفوائى يحنجن	ورحت ارقب جمعهنه
فاذا بهن تخلصن من	سود الثياب شعارهنه
فطلعن مثل كواكب	يسطن في وسط الدجته (١)
واخذن يجتزن الطريق	ودار « سعد » قصد هنه
يمشين في كنف الوقا	ر وقد ابن شعورهنه
واذا بجيش مقبل	والخيل مطلقة الاعنه
واذا الجنود سيوفها	قد صوبت لنحورهنه
واذا المدافع والبنا	دق والصوارم والاسنه
والخيل والفرسان قد	ضربت نطاقا حولهنه
والورد والريحان في	ذاك النهار سلاحهنه

(١) الدجته : الظلام »

اقتطاحن الجيشان ساءات تشيب لها الأجنه
فتضعض النسوان والنسوان ليس لهن منه (١)
ثم انهزمن مشتتات الشمل نحو قصورهنه

قلبهنا الجيش الفخر ر بنصره وبكرهه !
فكانما « الألمان » قد لبسوا البراقع بينهه
واتوا (بهند نبرج) (٢) مختفيا بمصر يقودههه
اقلداك خافوا بأسهه واشفقوا من كيدهه !

امتداد الثورة الى المدن والأقاليم

كانت القاهرة ولا تزال ، في مختلف العهود ، قلب مصر النابض ، وعلمها الخفاق ،
ورأسها المفكر ، فيها تنشأ الآراء والأفكار والخواطر ، وعنها تصدر الحركات الفكرية
والسياسية ، والتطورات الاجتماعية والاقتصادية .

وفيها بدأت الثورات والانقلابات ، ثم سرت منها الى مدن الوادى وقراه .
هكذا كان ولم يزل شأن القاهرة ، وتلك منزلتها السامية على مدى السنين .

اعتبر ذلك فيما كان لثورات القاهرة على عهد الحملة الفرنسية من الأثر البعيد
في مختلف النواحي ، فقد امتد صداها واتسع مداها ، وقلدتها الأقاليم في الثورة
والانتفاض على الفرنسيين (٣) ، وكذلك كان شأنها في الثورة العربية ، وهذا أيضا
كان شأنها في ثورة سنة ١٩١٩ ، فقد بدأت في القاهرة ، ثم امتدت الى المدن والثغور ،
والقرى القريبة والبعيدة ، وتشابهت مظاهرها في الريف والحضر ، حتى كان هناك
تديرا سابقا لقيام ثورة عامة في كل أرجاء البلاد ، والواقع أن لاتدبير ولا اتفاق ، بل
هى القاهرة ، عاصمة القطر السياسية والفكرية ، تفذى البلاد بأفكارها وعواطفها ،
وتفيض عليها من أمانيها وآمالها ، وتشركها في أفراحها وأحزائها ، فكان البلاد مرآة ،
تنعكس عليها صورة القاهرة ، أو كأنها الأفق ، يتردد فيه صدى نداء العاصمة .

لم تكن تبدل المظاهرات والإضرابات في القاهرة ، حتى انتقلت أخبارها بسرعة
البرق الى الأقاليم ، فبعثت فيها روح الحماسة ، وقلدتها في النضال والثورة ،
وقاقتها في بعض المواطن في العنف والشدة ، وساعد على انتشار روح الثورة في أرجاء
البلاد انتقال كثير من طلبة القاهرة الى بلادهم وقراهم بعد إضراب المدارس وإقفالها
في العاصمة ، فحملوا معهم الى أهليهم ومواطنيهم أفكار الثورة ومبادئها وأساليبها ،
وكانت النفوس على استعداد كما أسلفنا لتلبية أى نداء للثورة .

(١) المنة : القوة

(٢) هو المارشال هندبرج القائد الألماني الشهير في الحرب العالمية الأولى .

(٣) راجع كتابنا « تاريخ الحركة القومية » الجزء الأول ص ٢١٤ وما بعدها والجزء الثانى ص ٢٨
وما بعدها .

قامت المظاهرات في الاسكندرية وطنطا ودمتھون والمنصورة وشبين الكوم والزقازيق وبنى سويف والمنيا والفيوم واسيوط ، وسائر العواصم والبنادر ، بحيث لم يأت اليوم الرابع عشر والخامس عشر من شهر مارس حتى عمته الثورة معظم المديریات ، وانتهى بعض هذه المظاهرات بسلام ، وقوبل بعضها بضرب الرصاص فقتل وجرح كثيرون من المتظاهرين ، وسندكر في الفصل السادس تفاصيل الثورة في الاقاليم مكتفين الآن بالعموميات .

قطع السكك الحديدية

في ١٢ مارس وما بعده سرت في النفوس فكرة قطع المواصلات ، فقطعت خطوط السكك الحديدية واسلاك البرق والتلفون ، وكان أول خط قطع بين طنطا وتلا ، وامتد القطع الى مختلف الخطوط ، وانقطعت المواصلات بين القاهرة والاقاليم ، وبين البلاد بعضها وبعض ، وتعذر على الناس أن ينتقلوا من جهة الى أخرى الا بطريق السفن في النيل والترع ، وصارت البلاد جميعها في حالة ثورة عامة ، وفي ذلك يقول اللورد ملنر في تقريره انه « في ١٦ مارس قطعت سكك الحديد والاسلاك التلغرافية في القاهرة وبين الوجهين البحرى والقبلى وقطعت المواصلات تماما بين القاهرة والوجه القبلى » ولم يأت يوم ١٨ مارس حتى كانت مديريات البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية قد جاهرت بالثورة .

عمت الحركة أرجاء البلاد ، دون أى تدبير أو تنظيم ، ولم تكن ثمة دعوة اليها ، أو هيئة أو لجنة أو جماعة توجهها وتصدر تعليماتها فيها أو تشرف عليها ، بل شملت البلاد فجأة وعلى غير انتظار ، فكان ذلك من مظاهر جلالها وروعها ، وظهر فيها فضل الشعب ، ولو ان لجنة ألقت سرا أو علنا لتنظيم الثورة ووضع الخطط لها ، لما دبرت ونفذت بهذا الاحكام ، بل أغلب الظن أن تضطرب في توجيهها ولا تصادف هذا الاجماع وذلك النجاح .

انذار القائد العام

ولما وصلت العاصمة الانباء الأولى عن قطع السكك الحديدية ، أصدر القائد العام للقوات البريطانية في ١٣ مارس بلاغا يتوعد فيه كل من يتلف أو يشرع في اتلاف خطوط المواصلات الحديدية أو البرقية أو التلغونية بالاعدام رميا بالرصاص ، قال :

« جناب القائد العام للقوات في القطر المصرى ينذر الجمهور أن كل من يتلف مواصلات سكك الحديد أو التلغراف أو التلفون أو يلحق أى عطل بها أو يعبث بها بأى وجه من الوجوه أو يحاول عمل أى شئ من هذه الاعمال يعرض نفسه للاعدام رميا بالرصاص بمقتضى الاحكام العرفية » .

وقد أرسل هذا البلاغ مطبوعا بحروف كبيرة الى المحافظين والمديرين لتعليقه في المدن والبنادر والقرى ، ولكن الجمهور لم تؤثر فيه هذه التهديدات ، بل لم يصله نبؤها غالبا ، لأن الذين كانوا يقومون بهذا التخريب لا يقرأون الصحف في الغالب ، ولا يلقون بالهم الى مثل هذا البلاغ ، واستمرت حركة تخريب الخطوط الحديدية والمحطات .

بواضطر القطار الذى سافر من القاهرة يوم ١٥ مارس قاصدا الوجه القبلى الرجوع الى العاصمة ، بعد وصوله الى محطة « الرقة » ، لقطع الخط فى طريقه ، وكسرت عرباته ونوافذه ، ثم دمر كثير من المحطات الأخرى ، فضلا عن خلع القضبان فى كثير من الأرجاء .

وأشارت السلطة العسكرية الى تخريب المحطات والسكك الحديدية بقولها فى بلاغها المؤرخ ١٨ مارس : « ووقع مثل هذه الحوادث (حادثة طنطا التى سيد الكلام عنها) فى أجزاء أخرى من البلاد اقضت الى نهب محطات السكك الحديدية والقطارات واحراقها ونهب المخازن وتدمير كثير من ممتلكات الحكومة والافراد ، وتشغل الاحتياطات العسكرية فى جميع أنحاء البلاد لحماية المحطات والمواصلات » .

واصدرت من قبل بلاغا - فى ١٧ مارس - حملت فيه القرى نفقات اصلاح الخطوط التى تتلف بالقرب منها ، والتعويضات عن احراق المحطات الواقعة بجوارها ، قالت : « ان القرى الواقعة بقرب الخطوط الحديدية التى يحدث بها تلف تكون مسئولة عن جميع نفقات الترميمات وكذلك عن التعويضات فى حال احراق المحطات او حدوث نهب او سلب » .

الانذار باحراق القرى

ولما اتسعت حركة قطع السكك الحديدية وتدمير المحطات ، أصدرت القيادة العامة فى ٢٠ مارس الانذار الآتى :

كل حادث جديد من حوادث تدمير محطات السكك الحديدية او المهمات الحديدية يعاقب عليه باحراق القرية التى هى اقرب من غيرها الى مكان التدمير ، وهو آخر انذار » .

واستدعى الجنرال بلفن Lieut General Bulfin القائد العام بالنيابة بعض الاعيان والوزراء السابقين الى مركز القيادة البريطانية بفندق سافواى بميدان سليمان باشا ، وأبلغهم انه لم يتخذ حتى ذلك اليوم الا تدابير دفاعية لقمع الاضطرابات فى البلاد ، ثم قال ما تعريبه :

« فاذا استمرت هذه الحوادث فسوف ارانى مضطرا الى اتخاذ تدابير فعالة قوية ، واني احذركم من حملى على انتهاج هذه الخطة التى تكون عاقبتها وبالا على البلاد ، فان قوامها تدمير الممتلكات وتخريب البيوت ، فضلا عن احراق القرى واهراق الدماء البريئة ، الى غير ذلك مما يقتضيه الموقف ، وقد استدعيتكم الى هنا لانذركم هذا الانذار ، واعلموا انه آخر ما اوجهه من الانذارات . فاعملوا كل ما فى وسعكم لتهدئة الأهالى ومنعهم من اجدات القلاقل ، وإلا فاني منفلد خطئى » .

وأخذت السلطة العسكرية من ناجيتها تجميع حركة قطع الخطوط الحديدية ، فأمرت بتسيير كتائب طوافة من الجنود المسلحين بالبنادق والمدافع لتجوب البلاد التى يترامى إليها نأب وقوع هذه الحوادث فيها .

واستخدمت الطائرات الحربية فى بعض النواحي للسهر على حماية الخطوط وتشتيت الجموع الذين كانوا يتلفون المحطات ويخربون الخطوط الحديدية ، وحدث ان أطلقت النار على بعض الطائرات التى تقوم بأعمال الدورية ، فأجابت هذه بقذف القنابل واطلاق مدافع المترايوز ، فأحدثت خسائر شديدة من القتلى والجرحى .

منع الخروج ليلا

ولما لاحظت السلطة العسكرية ان اتلاف الخطوط الحديدية كان يتبع ليلا ، منعت خروج الناس من منازلهم من الساعة التاسعة مساء الى الساعة الرابعة صباحا ، وأصدرت بذلك امرا هذا نصه :

المادة الاولى - يجب على جميع سكان البنادر عدم مبارحة مساكنهم فيما بين الساعة ٩ افرنجي مساء والساعة ٤ صباحا .

المادة الثانية - عمد ومشايخ البلاد والعرب والخفراء مسئولون شخصا عن كل مخالفة للأوامر تحدث في دائرة اختصاصهم ، وعليهم أن يبلغوا عن الأشخاص الذين يقع منهم أى اضرار واعتداء .

المادة الثالثة - يمنع استخدام الخفراء للمحافظة على السكك الحديدية بعد غروب الشمس وستقوم الجنود لبريطانية بخفارة السكك الحديدية ليلا .

المادة الرابعة - ممنوع إنتقال سكان القرى من قرية الى أخرى بين غروب الشمس وشرورها .

العمليات لقمع الثورة

ووجهت العمليات والتجارب الى المديرية لقمع الثورة ، فسيرت القيادة البريطانية فصائل متنقلة من الجند في الوجه البحرى ، وأنشأت خطوطا منظمة من الدوريات كانت تطوف بالبلاد بين السكك الحديدية والطرق الزراعية ، وانفذت البواخر النيلية الى الوجه القبلى محملة بالمدافع والقوات والدخائر لقمع الثورة في مديريات الوجه القبلى ، وسيرت القطارات المسلحة في مختلف الجهات علاوة على الفصائل المتنقلة وأنشأت أيضا دوريات مائية على سفن مسلحة في النيل والترع ، وكانت هذه الدوريات والبواخر تستهدف أحيانا لإطلاق النار عليها من الثوار ، واستخدمت الطائرات الحربية لحراسة القطارات المسلحة ، فكانت تحلق فوقها وترافقها في سيرها ، وتطلق النار على كل حشد من الناس تشتبه في نياته .

الحالة بعد انقطاع المواصلات

وأخذ الناس بعد انقطاع المواصلات الحديدية يستخدمون السفن الشراعية في النيل والترع للذهاب من بلد الى آخر ، وارتفعت أجورها ارتفاعا كبيرا ، أما السيارات فقلما كانت تستعمل ، لأن الطرق الزراعية أصابها التلف أيضا بسبب الحفر والخنادق التى حفرت فيها ، وركب الناس الخيل والبغال والحمير في المواصلات القريبة .

وأما في العاصمة ، فقد استمر اضراب عمال الترام وتعطيل ما يسير منها ، واستمر اضراب سائقي سيارات الأجرة ، وضراب الحوذية ، وحملوا سائقي عربات الأمتيوس على الاضراب معهم ومن لم يسايرهم حلوا بغال عرباتهم لمنعها عن السير ، فتعطلت المواصلات تعذرا تاما ، ولم يعد بها سوى السيارات الخاصة ، وهذه كانت قليلة العدد ، لا يركبها الا السراة والمترفون ، وراجت في تلك الأيام عربات (الكارو) كما تقدمت الإشارة اليه (ص ١٢٥) بحيث كان يركبها أهل الطبقات المتساسة ، ويجدون في العثور على مكان بها مغنما كبيرا . . . ، ومما يروى في هذا الصدد ان

مستشارى محكمة الجنايات بنى سويف غادروها بعد أن تعذر عقد الجلسات بها بسبب الثورة ، وجاءوا الى القاهرة في نحو العشرين من شهر مارس ، وكان قدومهم في مركب شراعى بطريق النيل ، ولم يجدوا عند وصولهم سوى عربات الكارو فركبوا واحدة منها ، وذهبوا الى بيوتهم فرحين !

وجاء العاصمة أيضا في اواخر مارس مستشارو محكمة الجنايات بأسيوط ، وكان قدومهم بالسيارة من أسيوط الى بنى سويف ، ومنها ركبوا النيل في مركب شراعى حتى بلغوا العاصمة .

اصلاح بعض الخطوط

بدأت الحكومة جهدا كبيرا في اعادة بعض ما اتلف من الخطوط الحديدية تدريجا ، فتمكنت يوم ١٩ مارس من اعادة المواصلات على خط كوبرى الليمون الى المطرية فقط ، ثم على خط حلوان ، ووضعت في القطارات جنود مسلحة لخفارتها ذهابا وايابا .

وأرسلت القطارات حاملة المهمات الى خطوط الوجه البحرى ، لاصلاح ما تلف منها ، وقامت البواخر النيلية الى الوجه القبلى لاصلاح خطوطه الحديدية ، وقمع الثورة .

وبدأت القطارات تسير في غير نظام يوم ١٩ مارس من القاهرة الى الاسكندرية ، وبور سعيد فقط ، حاملة بعض موظفى المصلحة وعمالها ، لاصلاح الخطوط .

واذاعت السلطة العسكرية في بلاغها الصادر يوم ٢٠ مارس ضمن الانباء الهامة ان قطارا قام من القاهرة في الساعة ٤ والدقيقة ١٥ بعد ظهر يوم ١٩ مارس ، فوصل الى بنها في الساعة ١٠ مساء ، أى انه قطع المسافة بين القاهرة وبنها في نحو ست ساعات ، وابلغ أن الحالة هادئة على الخط ، وان هذا القطار عاد صباح ٢٠ مارس من بنها ، فوصل الى العاصمة في الساعة ٤ والدقيقة ٢٠ بعد الظهر دون حادث ، وفي بلاغ آخر أن قطار ركاب غادر القاهرة يوم ١٩ مارس فوصل الى الاسكندرية في الساعة التاسعة والربع من صباح اليوم التالى ، وان القطارات تسير الى بور سعيد « ولكن نقل الركاب محدود نظرا للضرورات العسكرية » .

ووصف سائق قطار جاء من الاسكندرية الى القاهرة يوم ٢٠ مارس حالة الخط بين العاصمتين فقال : ان الخط من الاسكندرية الى طنطا لم يصب بسوء ، وتسير فيه القطارات على مهل ، ومن طنطا الى بنها بقى خط واحد صالح لسير القطار ، والخط الآخر معطل ، وان الخط من بنها الى القاهرة متخرب تسير فيه القطارات بمنتهى التمهّل والحذر ، وان عمال السكة الحديدية منتشرون في جميع المحطات لوصل اسلاك التلغرافات والتلفونات المقطوعة . وندرت القطارات السائرة بين العاصمة والاسكندرية رغم اصلاح الخط . واخذت تسير نهارا ، وتكف عن السير ليلا ، اما مواصلات الوجه القبلى فظلت مقطوعة منذ ١٥ مارس .

ومنعت السلطة العسكرية السفر على الخطوط التى أعيدت ، الا بجواز منها ، والصقت على جدران محطة العاصمة يوم ٢٤ مارس اعلانا قالت فيه انه مَرخص بالسفر بالسكة الحديدية الى الاسكندرية والاسماعيلية وبور سعيد والسويس فقط ، وان الترخيص يعطى (أولا) للأوروبيين بشرط أن يكون معهم جوازات سفر مؤشّر

عليها بما يفيد الاذن لهم بالسفر الى الخارج ، (ثانيا) وأن يكونوا فعلا من السكان المقيمين في أحد البلاد الأربعة المذكورة ، أما المصريون فيرخص لهم بالسفر بشرط أن يكونوا من موظفي الحكومة ومعهم كتابات رسمية تجيز لهم السفر موقعا عليها من أحد رؤساء مصلحتهم الانجليز (كذا) ، وأن يثبتوا أن الغاية من سفرهم القيام بخدمة تخص السلطة العسكرية !

ومعنى هذا الاعلان منع السفر تقريبا ، لأنه محصور في دائرة ضيقة جدا ، ومقصود بالنسبة للمصريين على الموظفين بشروط شديدة .

وبدئ بتنفيذ هذا النظام من يوم ٢٦ مارس ، وصدرت الأوامر فوق ما تقدم بمنع الدخول الى المحطات ، ثم أبيع الحصول على جوازات السفر للمصريين غير الموظفين ، اذا كانوا من غير سكان العاصمة ويودون العودة الى بلادهم ، بشرط أن يحصل طالب السفر على شهادة من مأمور مركزه عن شخصيته وحالته ، ولما كانت المواصلات مقطوعة ولا سبيل الى الاتصال بمأموري المراكز ، فقد تعذر السفر على غير الموظفين ، ومنع السفر بالسيارات من القاهرة أو من الاسكندرية الى جوازات سفر من السلطة العسكرية .

أما البضائع فقد امتنع نقلها بداهة بطريق السكة الحديدية ، وأعلنت المصلحة يوم ٢٤ مارس أنه بالنظر الى الأحوال الحاضرة قد تعذر نقل البضائع المسلمة الى المحطات ، وطلبت من أصحابها استردادها من هذه المحطات ، وعلى الخصوص من محطة القاهرة .

وصارت الخضرة والفاكهة تنقل الى القاهرة على الحمير وعربات (الكارو) من البلاد القريبة ، لغاية المرج وشبين القناطر ، ثم من البلاد البعيدة ، كبنها ، وبركة السبع وطنطا .

وفي ٢٦ مارس أعلنت مصلحة السكة الحديدية أن عدد المحطات التي يرخص بالسفر اليها بجوازات سفر بلغ ١٢ محطة ، هذا بيانها :

الاسكندرية . بور سعيد . القنطرة . الاسماعيلية . السويس . بلها . الزقازيق . المنصورة . المحلة الكبرى . كفر الزيات . طنطا . دمنهور .

على أن الحركة على هذه الخطوط كانت مضطربة ، والسفر غير مأمون ، لاحتمال حدوث قطوع جديدة فيها ، وقد حدثت قطوع في بعضها بعد اصلاحها ، واحجم كثير من سائقي القطارات من قيادتها خوفا من المخاطر ، فأصدرت المصلحة منشورا أندرتههم فيه بضرورة تلبية أى طلب بالقيام للسفر ، وباتخاذ الاجراءات اللازمة ضد كل من يرفض اطاعة الأوامر .

واحجم الناس من تلقاء انفسهم عن ركوب القطارات خوفا من التعرض للاخطار ، وزاد في احجامهم ما نشرته السلطة العسكرية في بلاغها المؤرخ ٥ ابريل الدال على خطورة الحالة ، اذ قالت : لكي لا يكون اعتقاد حسن ، سابق لأوانه ، فيما يتعلق بحالة السكك الحديدية التي يمكن ادراكها من الحقيقة الواقعة ، وهي أن بعض القطارات تسير بنظام بين القاهرة الاسكندرية ومدن القنال ، في حين كادت المواصلات تتم الى اسوان ، يمكن القول انه نظرا لتدمير المحطات وآلات الاشارات في الوجهين البحري والقبلي ، لا بد أن يمضي وقت طويل قبل أن تقوم السكة الحديدية بنقل الركاب والبضائع كالعادة ، ثم أن تدمير المصاييح التي لا يمكن سد ما ينقص

منها في هذه الأونة يجب أن ينقص احتمال العمل ليلا ، وفوق ذلك يجب أن يبقى
اصلاح سكك حديد الدلتا الخفيفة وبعض خطوط فرعية معلومة الى ان تتم تسوية
الاحوال تماما » .

تعطيل المواصلات التلغرافية والتليفونية

واضطراب البريد

ترتب على قطع كثير من الخطوط التلغرافية تعطيل المواصلات البرقية ،
فاذا تم مصلحة التلغرافات في ١٦ مارس اعلنا بأن جميع التلغرافات تقبل تحت
مسئولية اصحابها لأنها عرضة للتأخير ، واعلنا آخر بالجهات التي تقبل فيها
التلغرافات ، وانقطعت المواصلات التليفونية بين القاهرة والاسكندرية وغيرهما من
المدن ، واستخدمت مصلحة التلغرافات الطائرات السريعة لنقل التلغرافات بدلا من
الاسلاك المعطلة .

وحددت في ٢٢ مارس عدد المكاتب التي أعيدت اليها المواصلات بطريق الأسلاك
التلغرافية والتي تقبل فيها التلغرافات تحت مسؤولية اصحابها ، وعددها ثلاثة
وعشرون مكتبا ، وهي : طنطا . شبرا النملة . كفر الزيات . اتياى البارود . محلة
روح . المحلة الكبرى . سمند . الرجدية . تلا . البتانون . شسبين الكوم .
شنوان . الحامول . منوف . كمشوش . رملة الانجب . سمدون . أشمون .
دفرة . الكنيسة . الطيرية . كوم حماده . واقد .

وفي ٢٧ مارس عينت مكاتب أخرى مما اصلحت خطوط التلغراف اليها ، وهي :
الاسكندرية . دسوق . العسامرية . بهيج . ادفينا . القبارى .
مرسى مطروح . السلوم . دمنهور . الرمل وفروعها . بنها . ميت بره . القرين .
دنشال . سخاى . ابو حمص . معمل الزجاج . عزبة خورشيد . كفر الدوار .
أبو الأخضر . أبو صوير . أبو حماد . الاسماعيلية . التل الكبير . القصاصين .
الحسمة . نفيشة . القنطرة . فايد . السويس . حوض السويس . أيبار . برما
قرنشو . بسيون . القضاة . صا الحجر . المنصورة . دكرنس . ميت حساس .
الراهبين . طلخا . مكاتب الدلتا المتصلة بخط كفر الزيات . الطور . أبو زليمة .
جمسة . سفاجة . الفردقة . قويسنا . التوفيكية . الزقازيق . الزنكلون .
شبلنجة . جبارس . صفت الملوك .

البريد

واضطرب البريد بسبب قطع المواصلات الحديدية ، وتكدست الرسائل في
مكاتب البريد ، وحال انقطاع المواصلات دون نقلها في القطارات ، وانفقت مصلحة
البريد مع السلطة العسكرية على نقل الرسائل بالطائرات بين القاهرة والاسكندرية ،
وبعض المدن الأخرى ، وجعل مركز هذه الطائرات في مصر الجديدة ، وحددت مواعيد
لقيامها ، وقدم البريد الرسمي على ما سواه ، بحيث لا يقبل بريد الأفراد الا اذا
كان في محمول الطائرة محل له بعد بريد الحكومة .

وأعلنت المصلحة يوم ١٦ مارس إيقاف قبول الخطابات المؤمن عليها والطرود
والصرر ، وصار البريد ينقل الى الوجه القبلى ومنه ، على البواخر النيلية ، فيتأخر
كثيرا عن مواعده ، فقد وزعت المصلحة يوم ٢٠ مارس اول بريد جاء على احدى بوآخر

الحكومة من يوم انقطاع المواصلات ، ثم استخدمت الطائرات في نقل البريد الوجهه القبلى .

ونقل البريد من الفيوم الى القاهرة على ظهور الابل .»

وقف سريان الاجراءات القانونية

ولما صارت البلاد فى حالة ثورة حقيقية ، وانقطعت المواصلات سواء فى العاصمة أو بينها وبين الأقاليم ، وبين البلاد ذاتها ، أصدرت السلطة العسكرية قرارا نشر يوم ١٧ مايو سنة ١٩١٩ بعدم سريان المواعيد القانونية المبينة فى قانون المرافعات ، جاء فى ديباجته ما يأتى : « حيث أنه نظرا لحالة الاضطراب فى البلاد وما نشأ عنها من تعطيل المواصلات قد قامت العوائق فى سبيل كثيرين من المتعاقدين والخصوم فلم يتسن لهم أن يقوموا فى المواعيد المعينة بالاجراءات اللازمة لحفظ حقوقهم ، وحيث أنه لذلك يتعين ايجاد حل من شأنه أن يمنع على قدر الامكان كل شك يمكن أن يحوم حول ماهية هذه العوائق ومفعولها ، وكل ضرر يترتب عليها ، فلهذه الأسباب ، أنا ادمند هنرى هينمن اللنبى بما هو معطى له من السلطة بصفى الجنرال القائد العام لقوات جلالة الملك فى مصر ، أمر بما هو آت « ، ويلي ذلك القرارات « وهى :

أولا - يوقف سريان جميع المواعيد المحددة لسقوط الحق بمضى المدة أو لبطلان المرافعة أو لاي اجراءات قضائية أو غير قضائية يترتب على عدم استيفائها سقوط حق من الحقوق وذلك ابتداء من ١٢ مارس سنة ١٩١٩ الى الأجل أو الأجل التى يعينها وزير الحقانية بمقضى قرار وزارى .»

ثانيا - لوزير الحقانية ان يحدد بمقتضى قرار وزارى مدة الايقاف المذكورة بحسب الأقاليم أو المحاكم التى يسرى عليها قراره وله ان يؤجل المواعيد التى حددها وأن يتخذ اى اجراءات أخرى يراها ضرورية لتنفيذ هذا المنشور .

ثانيا - كل الأحكام القضائية التى صدرت اثناء مدة الايقاف المذكور ضد أى شخص لم يمكنه الحضور أمام المحكمة أو تقديم دفاعه يجوز الطعن فيها على وجه الاستثناء بطريق المعارضة ويشترط فى ذلك (أولا) أن تكون الأحكام المطعون فيها غير قابلة للطعن بالطرق العادية و (ثانيا) أن يثبت الطاعن للمحكمة انه لم يتمكن من الحضور أو تقديم دفاعه نسبة لظروف الاضطراب الحالى و (ثالثا) أن ترفع هذه المعارضة فى ظرف ١٥ يوما من انقضاء الزمن المحدد للايقاف أو من تاريخ نشر هذا المنشور أو من آخر هذين التاريخين .

واذاعت وزارة الحقانية فى ٢٥ مايو سنة ١٩١٩ القواعد الآتية الخاصة بالحقوق والمواعيد : (١) عرائض الدعاوى المدنية الكلية والاستئنافية المحصل عليها ربع الرسم النسبى أو أمانات ، العلنة فى شهر ابريل سنة ١٩١٩ ، ولم يتيسر قيدها فى الجدول بسبب الأحوال الماضية المعروفة (كذا) لأصحابها الحق فى طلب تجديد اعلانها على أيدي المحضرين بلا رسم اكتفاء بالرسم المستحق على الاعلان سواء كان نسبيا أو مقرر طبقا للمنشور الصادر فى يونيه سنة ١٩١٨ (٢) عرائض الاستئناف التى تعذر تقديمها الى المحاكم فى خلال شهر ابريل سنة ١٩١٩ بسبب الأحوال الماضية المعروفة ، ومضى الميعاد العادى للاستئناف فيها تقبل للاعلان ، وتقيد بعد تحصيل ربع الرسم المستحق عليها وكذلك الحال بالنسبة الى المعارضات (٣) الشهادات

التي تطلب من قلم الكتاب عن قيد استئناف كانت جلساتها في شهر ابريل سنة ١٩١٩ ولم تقيد في الجدول تعطى لطالبيها .

وفي ٢٨ مايو سنة ١٩١٩ اذاعت الوزارة قرارا بانتهاء مدة الايقاف المنوه عنها في بلاغ الجنرال اللنبي في أول يونيه ، وذلك بالنسبة لمحاكم الوجه البحري الأهلية والشرعية ، مع استثناء بعض المحاكم الجزئية التي رأت امتداد الايقاف فيها (بسبب تأثرها من حوادث الثورة) وهي : محاكم : قليب . شبين القناطر . العياط . الصف . كوم حمادة . أشمون . قويسنا . ههيا . بلبيس . بور سعيد . السويس .

وفي ٢١ يونيه أصدرت قرارا آخر بانتهاء مدة الايقاف في أول يولية بالنسبة للمحاكم الوجه القبلي الأهلية والشرعية والمحاكم التي استثنيت في القرار السابق ، والمحاكم المختلطة عامة .

عود الى الثورة في القاهرة

قلنا ان الثورة امتدت من القاهرة الى الأقاليم ، ومن الحق أن نقول أيضا ان امتدادها هذا كان له صداه في القاهرة نفسها ، فان انبعاثها لم تكد تصل اليها حتى ضاعفت من روح الحماسة والتضحية في نفوس أهلها ، فانتعش مداه وقويت شوكتها ، وتعددت مظاهرها ، وهكذا تنافس الريف والحضر في رفع لواء الثورة والجهاد ، وقد اقترن استمرار الثورة في القاهرة بامعان السلطة العسكرية البريطانية في العنف والتنكيل .

دور الأزهر في الثورة

وهنا يجب التنويه بالدور الذي قام به الأزهر في الثورة ، فقد كان الأزهريون في مقدمة صفوف المتظاهرين ، ومن أكثر الطلبة جراءة وحماسة وتضحية ، ومن أشد العاملين على بث روح الثورة والاضراب في طبقات الشعب ، وكثيرا ما كانت المظاهرات تبدأ من الأزهر ، هذا الى أن الاجتماعات العامة كانت تعقد فيه غالبا ، فكان يروج كل مساء بالآلوف المؤلفة لسماع الخطب النارية والقصائد الحماسية تلقى فيه ضد الاحتلال والحماية ، فكان يتعاقب على المنبر الأزهريون وطلبة المدارس ، وبعض العلماء والقسس والمحامين والصحفيين والعمل وغيرهم من مختلف الطبقات ، والجموع تؤمه وقت القاء الخطب ، فيضيق بهم فناء المسجد على سعته ، وفيه كانت تدبر المظاهرات وترسم الخطط .

كان دور الأزهر في ثورة سنة ١٩١٩ شبيها بالدور الذي قام به في أول ثورة شبت في عهد الحملة الفرنسية (أكتوبر سنة ١٧٩٨) ، اذ كان معقل هذه الثورة ، فقد ذكر نابليون في تقريره الى حكومة الديركتوار أن « لجنة الثورة » كانت تنعقد بالأزهر (١) ، والملك تذكر في حديثنا عن هذه الثورة (٢) قولنا : « ان الأزهر كان مركز الثورة في أواخر القرن الثامن عشر ، وقد شغل هذا المركز بعد أكثر من مائة عام ، فان الأزهر خلال سنة ١٩١٩ كان في فترة من الزمن المعسكر العام للثورة القومية التي قامت في مصر عقب انتهاء الحرب العالمية ، والتاريخ يعيد نفسه (٣) » .

(١) و(٢) تاريخ الحركة القومية الجزء الاول ص ٢٧٤ وما بعدها ، طبعة سنة ١٩٢٩ .

(٣) ص ٢٨٥ من المرجع السابق ، ولكن التاريخ مع الاسف لم يعد نفسه في الأزهر بعد سنة ١٩١٩

و ١٩٢٠ ، فان الحركات السياسية التي ظهرت فيه عقب ذلك وبخاصة في سنوات ١٩٢٤ و ١٩٢٥ و ١٩٢٨ و ١٩٣١ و ١٩٣٨ وما بعدها ، لم يصدر معظمها من أهداف قومية عليا ، بل من أغراض حزبية أو شخصية .

واذ رات السلطة العسكرية أن الأزهر أصبح معقلا للثورة ، فقد أرصدت الدوريات الانجليزية امام ابوابه ، لكى تمنع خروج المظاهرات من داخله ، فربطت امامها مدججة بالسلاح والمدافع الرشاشة (المتراليوزات) ، ولكن هذه الوسائل لم ترهب الطلبة ، بل كانوا يقتحمون جماعات الجند ، أو يتخطونهم ويؤلفون مظاهراتهم غير بعيد عن ابواب الأزهر ، وقد حدث أن هجم أحد الطلبة على أحد المدافع الرشاشة واختطفه من أيدي الجند وسار به نحو زملائه عند ابواب المسجد ، فألهب الحماسة في نفوسهم ، ولكن الجند أدركوه واستردوه منه ، وقتلوه رميا بالرصاص ، فكان هذا العمل في ذاته جرة منقطعة النظير .

وحاولت السلطة العسكرية أيضا منع اجتماع الجماهير في الأزهر ، فضاغت دوريات الجند امام ابوابه ، وفي مسالك الطرق المؤدية اليه ، يسدون بها في وجه قاصديه، ولكن الجماهير كانت تفسد خططهم ، واتخذ الناس مسالك أخرى يجهلها الجنود ، منها مخارم بشارع الشنوانى لا يعرفها سوى الأزهرين ، ومنها سطوح المنازل المجاورة ، ينتقلون عليها من سطح الى سطح ، وهدموا جدارا بأحد المنازل المجاورة له لكى يصل الناس منه الى المسجد ، وكان يتعذر على السيارات المقلدة للجنود أن تتوغل في كثير من المسالك المؤدية اليه ، لضيقها والتوائها .

خطباء الثورة

كان الأزهر كما أسلفنا محفلا عاما للخطابة ، وهو المكان الفسيح الذى لم تستطع السلطة العسكرية اقتحامه ومنع الاجتماعات العامة فيه ، ويرجع ذلك الى مكانته ومنزلته الدينية ، فكان لذلك ميدانا تبارى فيه الخطباء من كل الطبقات ، وقد ظهرت فيه شخصيات برزت بمواهبها الخطابية ، وكان بعضهم يستمرعى الأسماع حقا بخطبه الحماسية ، ومن الصعب أن نحصر هؤلاء الخطباء جميعا ، ولكن من الممكن أن نذكر بعضهم ، فمنهم الشيخ مصطفى القاياتى . الشيخ على سرور الزنكلونى ، الشيخ محمود أبو العيون . الشيخ عبده ربه مفتاح . الشيخ محمد عبد اللطيف دراز . الشيخ عبد الباقي سرور . وكلهم من علماء الأزهر ، ثم القمص مرقس سرجيوس . القمص بولس غبريال . محمد أبو شادى بك . الأستاذ محمد كامل حسين . الأستاذ محمد لطفى المسلمى . الأستاذ يوسف الجندى . الأستاذ ابراهيم عبد الهادى . الأستاذ حسن يس . محمد أفندى يوسف . محمود أفندى عبد السلام المدرس . الأستاذ محمد شكرى . الأستاذ محمد عبد المجيد بدر . الأستاذ محمد أمين صدقى . الدكتور زكى مبارك . الدكتور محجوب ثابت . الخ .

متمديات الثورة

عرفت في هذا العهد أماكن كان يجتمع فيها دعاة الثورة والمتحدثون عن شؤونها أو شؤون البلاد عامة ، وكانت الأفكار تصدر عنها ، والمسائل العامة تدرس فيها ، وفيها تتخذ القرارات ، أو ترسم الأهداف التى يرى توجيه الحركة إليها .

وليس من السهل حصر هذه الأماكن ، وبخاصة الأماكن السرية ، ولكن يمكن أن نذكر في طليعتها : الأزهر . بيت الأمة . محل جروبي القديم بشارع المناخ (الملكة فريدة - الآن عبد الخالق ثروت) . محل صولت بشارع فؤاد . قهوة ريش بشارع سليمان باشا . بار اللواء . قهوة الجندى و قهوة السلام بميدان الأوبرا . دار

عبد الرحمن فهمى بك بقصر العينى . دار أمين بك الراقى بالحلمية الجديدة .
دار الشيخ مصطفى القاياتى بالسكرية . دار محمود سليمان باشا بشارع الفاكى .
دار ابراهيم باشا سميد خلف بيت الأمة . الخ .

مظاهرة ١٧ مارس الكبرى

كانت هذه المظاهرة من اكبر مظاهرات الثورة ، وقد نظمت تنظيما محكما ، واحتاط لها منظموها ، وابلغوا الحكمدارية امرها من قبل . فرات السلطة العسكرية ان لا تعرض لها حقنا للدماء ، وتولى رسل بك (باشا) حكمدار العاصمة بنفسه حفظ النظام فى هذا اليوم المشهود ، وركب سيارة فى مقدمة المظاهرة حتى لا يصطدم بها الجنود البريطانيون ، وبدأت سيرها من جهة الأزهر ، وكانت مؤلفة من مواكب متلاحقة تحمل أعلامها وشارات طوائفها ، وانتظم فيها الألوف من طبقات الأمة كافة فسار فيها العلماء والمعلمون والمحامون والتجار وأرباب الأعمال وطلبة الأزهر . وطلبة المدارس جميعها ، وطوائف الصناع ، وبالجمله مثلت فيها طبقات الأمة المقيمة فى القاهرة ، فكانت مظاهرة هائلة ، وسارت فى اكمل نظام تهتف بالحرية والاستقلال .

سارت جموع المتظاهرين من الأزهر ، فالنيليلة ، فالغورية ، الى قصبة رضوان ، قالحلمية الجديدة ، فميدان عابدين ، فميدان الأزهار ، فشارع البستان ، فقصر الدوبارة ، فالقصر العالى ، ثم عادت الى شارع سليمان باشا ، فشارع مظلوم ، فشارع الساحة ، فشارع المدايق (شريف باشا) ، فميدان الأوبرا ، فشارع كامل (ابراهيم باشا) ، فشارع عباس (نهضة مصر) حيث انتهت هنالك برجاء من الحكمدار ، بعد أن استمر سيرها ثمانى ساعات كاملة ، وكان اجتيازها كل شارع يستغرق أكثر من ساعة ، وقد اعجب كل من شهدوا هذه المظاهرة بقدرة المصريين على التنظيم والمحافظة على النظام ، فان مثل هذه المظاهرة التى كانت تضم نحو خمسين الفا من المتظاهرين لو حدثت فى أعظم الحواضر الغربية لكان من المحتمل أن يحدث فيها انتفاض أو اضطراب أو هرج ومرج ، أو اعتداء من المتظاهرين ، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث . واستمرت المحال التجارية مفتوحة فى الشوارع التى اجازتها المظاهرة ، ولم يحدث أى اعتداء عليها ، من أى نوع كان ، واشتملت جميع المتظاهرين روح واحدة ، وهى الهتاف بحياة مصر وحريتها واستقلالها .

غير أنه حدث فى خلال سير المظاهرة أن اطلقت النار على المتظاهرين من نوافذ بعض البيوت ، من مصدر غير معروف ، قيل أنه بعض الجنود البريطانيين ، وقيل بعض الأرمن ، ولم تعرف الحقيقة تماما . وقد أصيب بعض المتظاهرين ، وسقط بعضهم قتلى ، ومع ذلك لم يضطرب حبل النظام . وان كان قد حدث رد فعل لهذا الاعتداء ، وهجم بعض المتظاهرين على بعض المتاجر الأجنبية فحطموها ، ولكن هذه الحركة لم تستفحل ، وأوقفت لفورها بفضل حكمة منظمى المظاهرة ، واستمرت المظاهرة فى سيرها حتى نهايتها ، وابلغ منظمو المظاهرة احتجاجاتهم الى معتمدى الدول الأجنبية .

وقد أشارت السلطة العسكرية الى هذه الظاهرة فى بلاغها المؤرخ ١٨ مارس ، ونوهت بما اشتملت عليه من النظام ، واثنت على منظميها ، وعلى ولاية الأمور ، قالت : « وفى ١٧ الجارى حدثت مظاهرة منظمة فى القاهرة باذن من السلطة العسكرية . فسار مركب مؤلف من بضعة آلاف من الناس فى شوارع المدينة ولم يقع حادث سبب فى الاضطرابات التى اتخذها كل من ولاية الأمور ومنظمى المظاهرة »

ويبدو أن ما رآته السلطة العسكرية من ضخامة المظاهرة قد جعلها تعود إلى منع المظاهرات ، فأعلنت عن ذلك في بلاغها الصادر بتاريخ ١٨ مارس ، إذ جاء فيه : « وعقد القائد العام النية على إعادة النظام وعلى اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لوضع حد للأحوال الحاضرة ، واتباعاً لهذه الخطة أصدر أوامر مشددة بأنه لا يسمح في أبان القلق الحالي باجتماعات عمومية أو مظاهرات أو مواكب » .

وحذر البلاغ الناس من الاشتراك في المظاهرات أو مجرد مشاهدتها بقوله : « فللقائد العام والحالة هذه الثقة بأن جميع الذين يطيعون القانون يساعدونه في إعادة النظام بتنحيهم عن الاشتراك في المظاهرات العامة أو مشاهدتها » .

وتنفيذا لتعليمات القائد العام نصبت المدافع السريعة الطلقات ابتداء من يوم الثلاثاء في الميادين الكبرى ، كميدان الأوبرا ، وميدان باب الحديد ، والعتبة الخضراء ، وميدان الأزهار ، ومواقع أخرى ، ورابط بجانبها الجنود والفرسان المسلحون بالبنادق .

المظاهرات في الأيام التالية

لم يؤثر هذا البلاغ في الجماهير ، واستمرت المظاهرات في الأيام التالية ، وظلت قطارات الترام معطلة ، عدا خطاً واحداً ، وهو الموصل بين شبرا والعتبة الخضراء بحراسة الجنود البريطانيين ، وتعددت المظاهرات في كل ناحية دون انقطاع ، رغم أن السلطة العسكرية أعدت العدة لمنعها ، وكان الإنجليز يتصدون لها لتفريقها ، ويطلقون الرصاص على المتظاهرين من البنادق والمدافع الرشاشة (المتراليوزات) ، وبخاصة في شوارع قصر العينى وبولاق ، ورابطت شراذم منهم في الأحياء الوطنية ، وبخاصة في مداخل الأزهر والشوارع المؤدية إليه لمنع التجمع والمظاهرات . وكانت مظاهرة بولاق على الأخص ميداناً لحوادث دموية مروعة ، فقد اجتمع عمال العنابر وجماهير من الصناع وبعض الشبان في شارع بولاق يوم ١٨ مارس ، وساروا رافعين الأعلام قاصدين الأزهر للانضمام إلى المتظاهرين به ، فاعترضتهم القوات البريطانية بالقرب من كوبري أبي العلا ، وأطلقت عليهم النار ، فسقط منهم كثير من القتلى والجرحى ، وقد عرفنا من أسماء القتلى اسم كل من : محمد الكردى . سيدة حسن من المناصرة بحى عابدين . محمد عبد المجيد . عبد الحليم سعد محمد . أبو سريع درويش . على فرحات . محمد السيد غريب . محمود السجيني . وهؤلاء من بولاق . محمد منصور .

مظاهرة أخرى للسيدات - ٢٠ مارس

وعقد السيدات عزمهن على إقامة مظاهرة أخرى . فاجتمعن يوم الخميس ٢٠ مارس صباحاً بالحديقة القريبة من النيل بجاردن سيتي ، ومن هنالك سرن ماشيات ، وفي مقدمتهن ستة أعلام ، كتب على أحدها باللغة العربية أننا نحتج على سفك دماء الأبرياء العزل من السلاح » ، وكتب على الثانى « نحتج على قتل الأبرياء » ، وعلى الثالث « نطلب الاستقلال التام » ، وعلى الأعلام الثلاثة الأخرى هذه العبارات مترجمة إلى الفرنسية ، وسارت المظاهرات وخلفهن مركباتهن حتى وصلن إلى شارع قصر العينى ، فناظر الجيش بالانحسار ، حتى وصلن إلى شارع سعد زغلول ، ووقفن أمام « بيت الأمة » هاتفات ، ثم أقبلت قوة كبيرة من البوليس ومن الجنود الإنجليز في سيارات مسلحة ، فضربوا نطاقاً حولهن ، وظل الحصار نحو ساعتين ، وهن واقفات في الشمس ، من منتصف الساعة الحادية عشرة صباحاً حتى الساعة الواحدة بعد الظهر ، وأرسلن باحتجاجاتهن إلى سفارات الدول ، وجاء القنصل الأمريكى

بنفسه ، وشاهدا هذا الحصار ، فذهب الى فندق سافواى حيث القيادة البريطانية ، واحتج على هذه القذاعة ، فصدر الأمر على عجل برفع الحصار ، وتمكن السيدات من الخروج من النطاق المضروب حولهن ، فركبن السيارات والعربات التى كانت تنتظرهن ، وانصرفن الى بيوتهن .

الشرطة الوطنية

الف المتظاهرون في أيام الثورة جماعة منهم يتولون حفظ النظام في أثناء سير المظاهرات وفي الاجتماعات التى كانت تعقد لسباع الخطب أو لتنظيم المظاهرات ، سميت « الشرطة الوطنية » ، جعل لأفرادها شارات خاصة تميزهم عن سواهم ، وهى شريط من القماش الأحمر يحيط بالذراع الأيسر ، وقد كتب عليه بالقماش الأبيض (بوليس وطنى) ، وكانوا يحملون العصى ليقصوا عن المتظاهرين من يندس قهيم من الغوغاء ، ومنهم من كان يحمل القرب وقلل الماء لسقيا من يظما من المتظاهرين ، وكان الناس يخرجون اليهم بالماء لسقياهم ، وبعضهم يسقيهم الماء المحلى بالسكر ، وكان الجمهور يستجيب لنداء الشرطة الوطنية ، ويعمل بارشاداتهم عن طوعية واختيار ، فكان لهذه الجماعة فضل كبير في تنظيم المظاهرات والبعد بها عن الاعتداء على الممتلكات والأنفس ، وقد أسندت رئاستها الى الشيخ مصطفى القاياتى ، وكان يصدر تعليماته الى افرادها من منزله بالسكرية .

وبالرغم من أن هذه الجماعة قد أفادت في حفظ النظام ومنع اندساس الغوغاء في المظاهرات فان السلطة العسكرية أصدرت أمرا في ١٨ ابريل سنة ١٩١٩ بمنعها ، وتوعدت من ينتمى اليها بالاعتقال والمحاكمة ، قالت :

« يأمر القائد العام في القطر المصرى بما له من السلطة الممنوحة لتطبيق الأحكام العرفية بما يأتى : » اتصل بعلم ولاية الأمور أنه انشئت جمعية البوليس الوطنى ، غرضها الظاهر صون القانون ، وحفظ النظام ، وقد وزعت هذه الجمعية على اعضائها شارة يلبسونها ، ونظمته على هيئة قوة بوليس ، واذا كان من واجب كل وطنى معاونته البوليس ، في تأييد النظام ، فان جمعية كالجمعية التى تقدم ذكرها لا يمكن أن يسمح بها ، فتأليف هذه الفرقة وما يماثلها من الفرق محظور ، وكل من يعثر عليه مرتديا شارة هذه الفرقة أو سواها من الفرق التى تماثلها بعد الساعة السادسة من صباح غد (١٨ ابريل) يقبض عليه ويحاكم بمقتضى الأحكام العرفية »

اعتداء الجنود البريطانيين على المجتمعين في القهاوى

لم يقتصر اعتداء الجنود البريطانيين على المتظاهرين ، بل اخذوا يعتدون على القهاوى التى يديرها مصريون أو يجلس فيها المصريين عادة ، كقهوة الجندى ، وقهوة السلام بميدان الأوبرا ، وقهوة الشيخة ، ومحل جروبى القديم . وفي ٣١ مارس احاط الجنود البريطانيون ومعهم مفتشون من الانجليز بجميع القهاوى والمحال العمومية في وقت واحد ، وأجروا تفتيش جميع المصريين الجالسين بها بحجة ضبط المنشورات الثورية التى يحملونها ، وكرروا هذا الهجوم والتفتيش غير مرة .

منع حمل الأسلحة

الا بتصريح من السلطة العسكرية

كان السلاح ممنوعا حمله الا بترخيص من وزارة الداخلية ، طبقا للوائح المتبعة ، ولكن السلطة العسكرية أصدرت بلاغا يوم ٣٠ مارس اعلنت فيه ان حمل الرعايا

المصريين للأسلحة النارية أو لاي نوع من الأسلحة داخل حدود محافظة القاهرة يعد مخالفا للأحكام العرفية ما لم يكن حاملا حاصلا على رخصة من السلطة العسكرية ، وانذرت من يخالف هذا الامر بالسجن لمدة اقصاها سنة أو بغرامة اقصاها ٢٠٠ جنيه أو بالعقوبتين معا .

جنازات الشهداء

ظهرت روح الثورة في تقدير الامة لضحايا المظاهرات ، ممن قتلوا بشيران البنادق أو المدافع الرشاشة ، فكان الشعب يمجّد فيهم التضحية والبطولة ، وقد تجلت هذه الروح في جنازات اولئك الشهداء ، فكان الشعب يشترك في مواكبها ويشيع الشهداء الى مقرهم الاخير ، وكانت هذه الجنازات تنتظم صفوف الشعب من جميع الطبقات ، وتضم الالوف المؤلفة من المشيعين ، وكانت من أعظم المواكب التي شهدتها مصر روعة وجلالا ، ويخيل لمن شاهد هذه الجنازات وراى ضخامتها أن الامة بأكملها كانت تخرج لتوديع شهدائها ، وكان بعض الجنازات يضم عدة شهداء يشيعون معا ، وعلى كل نعش اسم صاحبه الشهيد يحف به العلم المصرى ، وكانت أولى هذه الجنازات جنازة الشاب مصطفى ماهر أمين التي تقدم الكلام عنها (ص ١٢٠) .

وفي يوم ٩ ابريل احتفل بتشيع جنازة اربعة شهداء قتلوا في مظاهرة يوم ٨ منه التي سيرد الكلام عنها ، وذلك في موكب مهيب لا يدرك الطرف آخره ، وقد سار المشيعون في نظام وصمت وسكون ، يعرفون حزن عميق ، وكان يتخلل هذا الصمت بين حين وآخر نداء واحد يعبر عن شعور المشيعين « لتحي ضحايا الحرية » .

وفي ١١ ابريل شيعت جنازة اربعة عشر قتيلا من الشهداء الذين قتلوا في المظاهرات ، فكان موكب الجنازة رهيبا يبعث الاسى والحزن في النفوس ، بدأ سيره من مستشفى قصر العينى حيث نقلت نعوش الشهداء بعضها تلو بعض ، وقد عرفنا من اسمائهم : السيدة شفيقة محمد من سكان قسم الخليفة (١) ، أحمد مصطفى شكرى . محمود أحمد من حي الحنفى . أحمد كيلانى من هندسة السكة الحديد . أحمد السرسى من الخرنفش . زكى محمد من حي أبى العلا . محمد على عامر من الخليفة . محمد بدر من السيدة زينب . حسين محمود الحمامى من باب الشعريّة . أحمد فهمى من المغربلين . موسى أمين . ليتو سرور .

ومشى في الجنازة عشرات الالوف من طبقات الشعب وشيعوا الشهداء الى متاهم الاخير .

وفي ١٢ ابريل احتفل بتشيع جنازة اربعة قتلى آخرين من شهداء المظاهرات في مشهد جليل اشترك فيه المشيعون من الرجال والسيدات (٢) .

وقد تجددت جنازات الشهداء في نوفمبر سنة ١٩١٩ كما سيظهر بيانه .

(١) في دفتر وفيات قسم الخليفة قيدت وفاة السيدة شفيقة محمد يوم ١٠ ابريل « وسبب الوفاة جروح وصامة اخترقت الصدر والبطن ، ومحل سكنها الخرطة القديمة بالخليفة بمنزل هشماوى شياخة ابراهيم شباتى » .

وجاء عنها في منشور من المنشورات الثورية بتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٩١٩ تحت عنوان : (شفيقة اولى ضحايا السيدات المصريات) ما يأتى : « انجبت المومة من قتل اول شهيدة مصرية في حرب الحرية ، من اول ضحايا سيداتنا . من موت شفيقة » ، وختم المنشور بقوله : « ان اباهم قد أودعها مواطن الشعب المصرى الكريم وتعزى من وحيدته بحرية بلاده ، فهكذا الرجولة وهكذا الاخلاص للوطن ، ففى ذمة الانسانية : شفيقة . ومسى كافل . وچان داوك ! »

الفصل السادس

الثورة في الأقاليم

بينما بالفصل السابق (ص ١٣٠) كيف امتدت الثورة الى الاقاليم ، والآن نذكر في شيء من التفصيل ما وسعنا تدوينه من وقائع الثورة في كل منها .

في الاسكندرية

لما وصلت أنباء مظاهرات القاهرة الى الاسكندرية ، اتفق طلبة المدارس والمعاهد الدينية فيها على الانسحاب ، ونفذوا عزمهم يوم الأربعاء ١٢ مارس ، فأضربوا في هذا اليوم والفوا موكبا بدأ يتحرك من ميدان مسجد أبى العباس المرسى ، الذى اتخذته الجمهور في الاسكندرية قاعدة للمظاهرات ، وساروا هاتفين للحركة والاستقلال ، ميممين شطر دار المحافظة القديمة بشارع رأس التين ، وفيما هم سائرون أدركهم الأميرالى جارفزبك حاكمدار الاسكندرية ، نصحبه المستر انجرام مأمور الضبط ، فأمر مأمور قسم الجمارك بتفريق المظاهرة تنفيذا للأمر العسكرى الصادر بمنع الاجتماعات والمظاهرات ، ولكن المتظاهرين لم يتفرقوا ، وساروا متجهين الى ميدان محمد على ، وهناك صندتهم عن المسيرة قوة من بلوك الخفر مشاة وركبانا ، فوقفوا عن السير ، وانتهت المظاهرة بسلام ، وأغلق بعض أصحاب المحال العمومية محالهم حين علموا بهذه المظاهرة ، ولكن المتظاهرين لم يقع منهم اى اعتداء على احد ، ونزلت قبل الظهر قوة بريطانية للمحافظة على النظام ولمساعدة البوليس المصرى على تفريق الجموع ، وقبض على ٥٠ شخصا من المتظاهرين حجزوا في اقسام المدينة .

وتجددت المظاهرات يوم الجمعة ١٤ مارس ، ثم يومى السبت والاحد .

وكانت مظاهرة يوم الاحد تنتظم الجموع الزاخرة من طلبة المدارس والمعاهد الدينية والتجار والصناع وعمال السكة الحديدية والفنارات والاحواض وورش الحكومة وغيرهم ، وطافت المظاهرة في اهم شوارع المدينة وانتهت بسلام .

ثم تغيرت الحال بعد ذلك ، فلم يأت يوم الاثنين ١٧ مارس حتى كانت القوات الانجليزية المسلحة منتشرة في بعض الشوارع ، وعلى مداخل الطرق والحدارات في الأحياء الوطنية ، وكان الظن أن هذه القوات لا تتعرض للمتظاهرين ما داموا في حدود النظام والقانون ، ولكن حدث ما لم يكن احد يتوقعه ، فقد تألفت في هذا اليوم مظاهرة كبيرة من طلبة المدارس الثانوية ، ومدرسة محمد على الصناعية والمعاهد الدينية والعمال ، وبدأت من ميدان أبى العباس ، وساروا الى الانفوشي ، ولكن الجنود البريطانية ضربت نطفا حولهم ومنعتهم عن السير ، فلم يمتنعوا ، وأطلق الجند عليهم النار ، فسقط منهم ستة عشر قتيلاً ، وأربعة وعشرون جريحاً ، ونقل الجميع الى الاسعاف بحالة مروعة .

وقد عرفنا من أسماء القتلى : منصور على الديب (طالب عمره ١٣ سنة) ، السيد أبو العنين ، أحمد محمد السخاوي ، الشافعي قاسم ، حسن العزازي ، عمر حسن الأفندي (طالب) ، السيد عبد المجيد ، الصاوي عفيفي ، محمد إبراهيم ، أحمد على صالح ، أحمد محمد حسان ، أحمد أبو السعود ، إبراهيم حسن حبيش ، طه على عامر ، عبده أحمد كامل الجداوي ، (وهؤلاء العشرة الآخرون بحارة من المسافرين خاتمة قسم الجمرك) .

أكدت هذه المظاهرة ونهايتها الدموية نار الحماسة في نفوس الأهلين ، فتعددت بعد ذلك المظاهرات العنيفة في الثغر ، وكانت المظاهرات الكبرى تبدأ عادة كل يوم جمعة عقب الصلاة ، وتأخذ مسيرها من ميدان أبي العباس ، وتخترق أهم شوارع المدينة .

واعتقلت السلطة العسكرية عددا كبيرا من الطلبة والعمال بحجة اشتراكهم في المظاهرات فبلغ عدد المعتقلين من طلبة المعهد الديني وحدهم ٤١٥ طالبا . .

وتجددت الحوادث الدموية بالثغر في شهر إبريل ، فوقع تصادم بين المتظاهرين والجنود البريطانيين يوم ١٠ منه بباب عمر باشا ، وتصادم آخر صبيحة اليوم التالي بحى كرموز ، قتل فيه من المصريين ثلاثة وجرح ستة ، ثم تجدد التصادم بعد ظهر اليوم ، فقتل من المصريين سبعة عشر ، وجرح كثيرون ، وقد عرفنا من أسماء القتلى : محمد عثمان ، اسماعيل محمد ، أحمد على ، حسن التوني ، عبد العزيز عبد الخالق ، وكلهم من باب عمر باشا .

ثم تجددت المظاهرات الدامية في نوفمبر ، كما سيجيء بيانه .

في بور سعيد

وحدثت في بور سعيد مظاهرة يوم الجمعة ٢١ مارس ، بدأت في شارع أوجيحي ، وسارت نحو شارع محمد على ، فتصدى لها الجنود البريطانيون واطلقوا النار على المتظاهرين ، فبلغ عدد القتلى منهم سبعة ، وعدد الجرحى سبعة عشر ، وقد عرفنا من أسماء القتلى : إبراهيم الزيني تاجر من دمياط ، فريد القنام من عزبة البرج ، السيد المصري ، عبد العزيز فزاع ، محمد عباده (طالب) ، محمد خليفة ، رجيب السلموني .

في البحيرة

قامت بدمنهور مظاهرة كبيرة يوم ١٧ مارس طافت في بعض شوارع المدينة ، فتعرض مدير البحيرة إبراهيم حليم باشا بشخصه للمتظاهرين ، وأهانهم بكلمات أثارت غضبهم ، إذ تحداهم أن يكون بينهم رجل ، فانقضوا عليه ضربا بالفعال ، حتى كادوا يجهزون عليه ، لولا تدخل البوليس ، وقد شتت الجند المتظاهرين ، وقتلوا منهم ١٢ شخصا عرفنا من أسمائهم : أمين محمد جوهري ، محمد سلمان محمد ، أحمد محمد حسين ، إبراهيم محمد عمر .

وحوكم بعض من قبض عليهم بتهمة الاعتداء على المدير أمام محكمة عسكرية عقدت في دمنهور ، فأصدرت على المتهمين أحكاما مختلفة بالسجن والجلد والغرامات .

وصدر امر عسكري يحظر على الأهالي الخروج من منازلهم بين الساعة السابعة مساء الى الرابعة صباحا ، ومنع السفر من دمنهور والبها بعير جواز رسمى .
وهجم البدو على مركز كوم حمادة ، فارسلت قوة بريطانية لقمع حركتهم ،
وصدتهم .

في رشيد

حدثت في رشيد يوم ١٧ مارس مظاهرة بدأت سلمية ، وسارت من قبلى المدينة الى بحريها ، وانضمت اليها جموع الشعب ، فتصدى لها مأمور المركز محمد مصطفى حجاب ، فوقع تصادم بينه وبين المتظاهرين ، امر على اثره رجال البوليس باطلاق النار عليهم ، فقتل شاب من ابناء احد الاعيان يسمى ابراهيم زيدان ، فثارة ثائرة الجماهير ، وهاجموا ديوان المركز ورجعوه بالطوب والحجارة ، واضرموا فيه النار ، ولا تزال آثار التدمير والحريق ظاهرة في بنائه ، وخرب بعضهم محطة السكة الحديد وخلعوا قضبانها واثلفوا خطوط التلفراف والتليفون ، وساد الهرج والمرج في المدينة ، على أن ذوى المكانة فيها الفوا من بينهم لجنة حفظت فيها النظام ، بعد أن لجأ مأمور المركز الى احدى العزب القريبة من المدينة ، وفي اليوم التالى والذي يليه حضرت قوة من الجنود الهندية بقيادة ضابط بريطانى ، يصحبه المأمور ، واقتت القبض على نحو تسعين شخصا ، ممن ارشد عنهم المأمور ، نذكر منهم : محمد سمك التاجر وعضو المجلس المحلى . ونجله عبد العزيز سمك . عبد الحميد سمك . عبد العزيز عجمية التاجر وعضو المجلس المحلى . أحمد الجارم طالب حقوق (الآن قاض بالمحاكم الأهلية ثم مستشار) . عبد الحكيم الجارم (الآن موظف ببنك مصر) . محمود الطويل التاجر . وآخرين ممن سترد أسمائهم في محاكمات الثورة ، وقد نقلوا جميعا الى سجن الحدره بالاسكندرية حيث حقق معهم ، وأحيل ستون منهم الى محكمة عسكرية بريطانية كما سيجىء بيانه في الفصل الحادى عشر .

في الغربية والنوفية

في طنطا

في يوم الأربعاء ١٢ مارس قامت مظاهرة كبيرة في طنطا ، تألفت بداءة ذى بدء من طلبة الجامع الاحمدى والمدرسة الثانوية ، واخذوا يطوفون في الشوارع الكبيرة وانضم اليهم الشعب ، فصارت مظاهرة ضخمة ، جمعت عدة آلاف من المتظاهرين ، ينادون بالحرية والاستقلال ، وسارت المظاهرة بسلام الى أن وصلت الى شارع المديرية ، واتجه المتظاهرون صوب المحطة ، ليجعلوها خاتمة المطاف ، ثم يتفرقون ، ولكن حدث هناك حادث مروع ، اذ كانت شرذمة من الجنود البريطانيين ترابط بالمحطة ، فما ان اقترب المتظاهرون ، وكلهم عزل من أى سلاح ، حتى انهال عليهم الجند رميا بالرصاص ، وكان معهم ويا للأسف نفر من رجال البوليس المصرى ، فبلغ عدد الضحايا من المتظاهرين ستة عشر قتيلا ، وتسعة واربعين جريحا ، وهذا الاحصاء مأخوذ من بلاغ السلطة العسكرية عن حوادث الثورة ، فكانت مظاهرة دموية .

وقد عرفنا أسماء من قتلوا فيها ، وهم : مرزوق محمد اسماعيل طالب بالمعهد الاحمدى من منيل الهويشات مركز طنطا . السيد يوسف المبيض تاجر . محمد عامر العربى مزارع . على جابر من خرسيت مركز طنطا (طالب) . محمد مصطفى السيد من محلة مرحوم (طالب) . السيد السيد ابو قورة (طالب) . محمد ابراهيم

وأشد من شنتنا منوفية (كاتب) . محمد درويش التهامي من سبرباي (تاجر) ، عبد المجيد ابراهيم الديهي من الفرستق مركز كفر الزيات (طالب) . منصور فهمي جرجس (طالب) . محمد محمود شادي من سنجرج منوفية (طالب بالمعهد الاحمدى) . مصطفى محمد هاشم من قصر نصر الدين مركز كفر الزيات (طالب) . محمد على زيدان شيال . محمود السيد جمعة (طالب) . محمد حسين عفيفي من قويسنا (طالب بالمعهد الاحمدى) . عبد الرحمن نصر من طنطا .

وزعمت السلطة العسكرية في بلاغها عن هذه المجزرة ان المتظاهرين ارادوا الهجوم على المحطة ، فكان ما كان من الضرب والتقتيل ، وهى مزاعم باطلة أرادت بها ستر فظاعة اعتداء الجند ، فاختلقت هذا السبب المكذوب ، لأن المتظاهرين ما كان في نيتهن الهجوم على المحطة ولا على أى مبنى آخر من مباني الحكومة .

ولم يكف الجنود البريطانيون بعد هذه الواقعة عن الاعتداء على الأهالي ، ففي ١٦ مارس قتل أحد المارة بسبع طلقات من مدفع رشاش منصوب فوق سطح المحطة ، وقتل غلام ضربا بالسنج عند مروره بالقرب من المعسكر الانجليزى ، وفي ١٧ منه أطلق الرصاص على شاب كان يمر مصادفة على مقربة من هذا المعسكر .

في بركة السبع

وهاجمت فصيلة من الجنود البريطانيين جماعة من المتظاهرين كانوا يعملون على تدمير كوبرى السكة الحديدية ببركة السبع ، فقتل وجرح منهم كثيرون .

في قلين ودسوق

وفي ليلة ١٨ مارس دمرت محطة قلين تدميرا تاما ، ثم قطعت السكة الحديدية بين طنطا وقلين ودسوق والجهات الأخرى الواقعة شمالي المديرية .

في سمند

وتجددت المظاهرات في سمند ، وقتل في احداها الملازم الأول ابراهيم محمد عمار ملاحظ نقطة سمند يوم ١٨ مارس ، وجرح أحد عساكر البوليس وقتل ثلاثة من الأهليين ، وهم : محمد مصطفى الشراقوى (فقيه) . السيد عنتر أبو حبيب (تاجر) . الحاج محمد حسن شحاتة (خياط) .

في زفتى

الف طلبة المدرسة الثانوية (مدرسة السيد بك كشك) بزفتى مظاهرة طافت في المدينة وانضم اليها الأهلون ، فبعثت في المدينة وما حولها روح الثورة ، وتألقت لجنة الثورة برئاسة المرحوم الأستاذ احمد الجندى ، أعلنت الاستقلال ، وأنزلت العلم الذى كان يرفع على المركز ، ورفعت بدله علما آخر وطنيا ، ايدانا باعلان الاستقلال ، وأذاعت في منشور طبعته ووزعته في المدينة أن اليها يرجع الأمر والنهى ، وكان مأمور المركز من خيار الرجال ، وهو المرحوم اسماعيل بك حمد ، فتعاون مع اللجنة بصفة غير رسمية ، وشاركها شعورها وميولها ، اذ كانت ميوله وطنية ، وتركها تبشر سلطة الادارة ، فألفت لجانا فرعية ، احداها للمحافظة على الأمن وأخرى لتحصيل عوائد البلدية ورسوم شركة الأسواق ، وأخذت تنفق ما حصلته في مرافق المدينة ، وردمت بعض المستنقعات وأصلحت الشوارع ، وشغلت

في ذلك العمال العاطلين ، وكان اسماعيل بك حمد يجتمع وأعضاء اللجنة في مقرها بأعلى قهوة « مستوكلي » وأصدرت جريدة أسمتها « الجمهور » كانت تطبع بمطبعة محمد أفندي عجينة ، ولما ترامى نبأ هذه اللجنة وبخاصة اعلانها الاستقلال الى السلطة العسكرية ، أنفذت اليها قوة من الأستراليين لقمع الثورة ، وحين اقتربت القوة من المدينة أخذ الأهالي يحفرون الخنادق العميقة في الطرق الزراعية الموصلة اليها ، وخلعوا قضبان السكة الحديدية ، فاستعدت القوة لمهاجمة المدينة ، وصوبت اليها المدافع ، فتدخل اسماعيل بك حمد في الأمر وتوسط بين القوة ولجنة الثورة ونصح هذه بالكف عن المقاومة ابقاء على المدينة ، وأذن للقوة بدخولها على أن لا تتدخل في شئون الإدارة ، اذ احتمال هو مسئوليتها ، فدخل الجند المدينة ، وعسكروا في بحريها وقبليها ، وأخذوا يبحثون عن أعضاء لجنة الثورة ، فلم يرشد اليهم احد ، وحظرت القوة على الأهالي التجول في المدينة من غروب الشمس الى مطلع الفجر .

في كفر الشيخ

قامت بكفر الشيخ يوم ١٦ مارس مظاهرة تألفت من الطلبة ، ثم اتسعت بانضمام الشعب اليها حتى بلغت عدتها عشرة آلاف شخص ، وهاجم المتظاهرون بناء المركز وقذفوه بالطوب والحجارة فأتلفوا بعض نوافذه ، وأطلق الجند الرصاص على المتظاهرين فقتل واحد منهم ، وقطعت السكك الحديدية وخطوط التلغراف ، وعزلت المدينة عن البلدان الأخرى .

ولما تفاقم الحال أنفذت السلطة العسكرية اليها فصيلة من الجنود البريطانيين لقمع الثورة ، فجاءوها في صبيحة يوم ٢٦ مارس سنة ١٩١٩ ، وكان عددهم نحو أربعمائة ، واتخذوا مركز البوليس مقرا لقيادتهم وعسكرت الفصيلة في المدرسة الابتدائية وجعلتها وجعلت دور العلم مربطا لخيولها .

وأبعدت مأمور المركز عبد القادر أفندي مختار (بك) عن المدينة بحجة أنه كان مناصرا لحركة المظاهرات ، وأمرته بأن يلتزم مدينة طنطا ، وقدم المأمور بلاغا الى المدير وإلى وزارة الداخلية بالاعتداءات التي وقعت من هؤلاء الجنود ، وطلب اجراء التحقيق بشأنها ، واحتلت القوة الدور المهمة لمصالح الحكومة وفتتشت الأوقاف السلطانية (الملكية) وأخرجت منه موظفيها عنوة ، وساقتهم الى سجن المركز ، ثم جاء وكيل النيابة ليتعرف ما حدث ، فضموه اليهم ، وزجوه مع طبيب المركز في السجن ، ثم أفرجوا عنه وعن مفتش الأوقاف السلطانية وطبيب المركز ، وظل باقى الموظفين محبوسين الى ما بعد العصر .

ونهب الجند دكاكين الأهالي في المدينة واستولوا على ما بها من مأكولات ، وأخذوا يعاقبون الأهالي بالجلد بدون محاكمة ، وفرضوا على كل بلدة من بلاد المركز عددا من الأهالي لجلدهم يوميا ، ففرضوا على كفر الشيخ ٧٥ ، وعلى سخا ٢٥ ، وعلى ميت علوان ٣٠ ، وهلم جرا ، ولما عجز عمدة سخا وشيخها عن تقديم الضريبة المطلوبة من الرجال جيء بهما الى المركز وزجا في السجن وأسيئت معاملتهما بأن كلفا بحمل التراب من تحت أرجل الخيل وإدارة طلعة المستشفى حيث استقر ضباط القوة ، وإدارة طلعة المركز أيضا ، على مرأى ومسمع من الأهالي ، وظلوا كذلك أربعة أيام ، وقتل في أثناء هذه الحوادث عدد من الأهالي برصاص الجند .

وطاف الجنود البريطانيون في أنحاء المركز وقصدوا فيما قصدوا اليه مقر شركة البحيرة بسيدى سالم وكوم الوحال ، وفي طريقهم عرجوا ببلدة (العمدان)

وتبادلوا والأهالي إطلاق الأعيرة النارية ، وقبض على الشيخ يوسف عاشور عمدة
العمدان ، وحوكم بتهمة التحريض على العصيان ، وحكم عليه بالسجن خمسة عشر
عاماً (وأفرج عنه سنة ١٩٢٤) .

واعتمد الجند في بلدة (كفر دمر) التابعة لمركز المحلة الكبرى على عفاف فتاة
كانت تشتغل في حقها يوم ٦ ابريل سنة ١٩١٩ ، وسلبوها شرفها عنوة واقتداراً ،
وابلغ العمدة هذا الحادث الفظيع الى المركز بدون جدوى .

في المحلة الكبرى

قامت بها يوم ١٥ مارس مظاهرة ضخمة جمعت طلبة المدارس وسراة المدينة
وعمالها وصناعها وطوائفها كافة ، وطافوا في الشوارع هاتفين للاستقلال والحرية ،
واضرب الطلبة في هذا اليوم وانتهت المظاهر بسلام ، وتكررت المظاهرات السلمية
في الأيام التالية .

في شبين الكوم

وقامت المظاهرات في شبين الكوم منذ يوم ١١ مارس ، وتجددت في الأيام
التالية ، وكان قوامها طلبة المدارس الذين أضربوا ومن انضم اليهم من جموع الأهالي
وطافت في شوارع البندر الرئيسية ، وانتهت المظاهرات بسلام .

وحضرت قوة بريطانية مسلحة ، وعسكرت في المدرسة الثانوية ، ومنعت
المظاهرات بمعاونة البوليس ، ثم تجددت المظاهرات في اليوم التالي لحضور هذه
القوة ، وكانت سلمية ، وقد فرقها البوليس .

وقامت في منوف مظاهرات ، وألقى المتظاهرون الطوب والحجارة على المركز
فحضرت قوة من البوليس ومن الجيش البريطاني لاعادة النظام .

وحدث في تلا مظاهرة يوم الخميس ١٣ مارس فجاءتها قوة بريطانية مسلحة
من طنطا وقوة من البوليس لمنع الاسترسال في مظاهرات .

في الدقهلية

عمت المظاهرات مديرية الدقهلية ، وتخللتها حوادث أليمة سفكت فيها دماء
الأهلين ، مما نذكر تفصيله فيما يلي :

في المنصورة

اجتمع طلبة المدارس الثانوية بالمنصورة يوم الجمعة ١٤ مارس في منتزه الكتاني
فاستمعوا الى خطبائهم ، ثم الفوا مظاهرة سلمية طافت المدينة وانتهت بسلام .

وفي يوم الثلاثاء ١٨ مارس قامت مظاهرة سلمية كبرى اخترقت شوارع المدينة
في نظام وسكينة ، ولكن لم تكد تصل الى نهاية شارع السكة الجديدة ، تجاه مخازن
مودوم ، حتى فاجأها الجنود البريطانيون بإطلاق النار بدون تحذير أو إنذار ، فانقلبت
المظاهرة الى مجزرة مروعة قتل فيها من المتظاهرين تسعة عشر شهيداً ، وأصيب
كثيرون بجروح دامية .

وقد عرفنا من أسماء الشهداء : رمضان ابراهيم عطية (كاتب) . العدوى محمد عزام (عطار) . محمد بدر محمد (فقيه) . محمد المنسى (حوذى) . محمد عبد الفنى السندوبى (ساعاتى) . الشحات محمد حسين (شغال) . على حسن على (بياع) . أحمد محمد ماهر (كاتب) . محمد ابراهيم المهدي من الدواكسة (طباط) . ابراهيم المهدي ابراهيم (صانع أحذية) . عباس عبد الله الزينى (جلاد) . رمضان العفيفى كامل (بناء) . حافظ خليل القصيفى (طالب) . عبد الرحمن رمضان عطية (حلاق) . فؤاد محمد عوض (كاتب) . حسن احمد سليمان (حوذى) حسن محمد الجدامى (طالب) اسماعيل محمود زين الدين (طالب) . محمد على الشحات (نجار) . محمود يونس (حداد) . محمد الكنانى (موظف بالمجلس البلدى) . على على مصطفى (مزارع) . محمد عرفه . عبد العظيم على سلطان من ميت بدر خميس . شعبان المبيض من ميت خميس ، وبعض هؤلاء الشهداء قتل في بضعة الايام التالية ليوم المظاهرة ، اذ لم يكف الجند عن الاعتداء على الناس في الشوارع .

والى تلك المجزرة اشارت السلطة العسكرية في بلاغها المؤرخ ٢٠ مارس بقولها : « وقعت قلاقل شديدة اخرى في المنصورة يوم ١٨ الجارى ، واضطر ولاية الامور الملكيون ان يستدعوا الجنود لمساعدتهم على اعادة النظام » فتأمل في مقايير بلاغات السلطة العسكرية للحقائق ، وكيف تقتصر على عبارات وهمية لا تشير الى شيء من القتل وسفك الدماء .

في دمياط (٧)

كان يوم الجمعة ٢١ مارس سنة ١٩١٩ يوما مشهودا في دمياط ، فقد خرجت المدينة من بكرة ابوها شبابها وشيبتها عقب صلاة الجمعة في مظاهرة عظيمة تهتف بحياة مصر والاستقلال وسعد زغلول . وكما كانت العادة تصدت لها قوة كبيرة من رجال البوليس لتفريق المتظاهرين بالقوة ومنع استمرارهم في السير . الا انه رغم استعمال رجال البوليس القسوة لم يستطيعوا تشتيت هذه الجموع الحاشدة واخماد المظاهرة ، ولما لم يفلح مأمور البندر في تفريق هذه الآلاف اخرج مسدسه من جيبه ولوح به في وجوههم مهددا باطلاق النار . فانبرى له احد زعماء المتظاهرين ويدعى « الحاج احمد عمر » وانتزع منه المسدس وانزله عن صهوة جواده الذى كان يركبه . وانضم اليه بعض المتظاهرين وانهاوا عليه ضربا . ثم استمرت المظاهرة في طريقها حيث مرت امام دار البندر فأطلق عليهم احد رجال الادارة الرصاص فأصيب محمد رجب الشهاوى التاجر وعوض حسين العباسى المراكبى باصابات قضت عليهما في الحال . واصيب غيرهما باصابات غير قاتلة . ثم صلت الأوامر بمنع التجول وباطلاق النار على أى شخص يسير في الطريق . وسارت الدوريات كاملة السلاح على أهبة اطلاق النار على كل من يرى في الطريق . وبينما كان المدعو محمد الدنون سائرا في طريق سوق الخضار أطلق عليه أحد الخفراء النار من بندقيته فأرداه قتيلا .

وصدرت الأوامر المشددة بعدم الاحتفال بتشيع جنازة هؤلاء الشهداء ، قوارا ابراهيم الهلوهيم التراب من غير أى احتفال .

وقبض البوليس على الحاج احمد عمر ، وعبد السلام الحلو ، ومحمد شحاته :

(١) هذه النحلة مضافة في الطبعة الثانية .

وأمين العدوى ، وعوض زغلول ، ومصطفى النحاس الطالب بالمعهد الدينى وقدموا للمحاكمة العسكرية .

فحكم على الاول بالسجن خمس سنوات فضى منها سنة واحدة فى سجن الزقازيق ثم توفى فى السجن .

وحكم على الثانى بالسجن ثلاث سنوات ووافاه الاجل بعد ان قضى عاما ونصف عام فى سجن طنطا ، وقد شيعت جنازته من محطة دمياط الى القبر فى احتفال رهيب وذلك بعد التصريح بنقله من طنطا الى دمياط .

وحكم على الثالث بالسجن سنتين قضاهما فى سجن المنصورة .

وبعد مظاهرة يوم الجمعة قامت مظاهرات اخرى ولكن لم تسفك فيها دماء ، اشتركت فيها دمياط وجميع بلدان الشطوط بعلمائها وتجارها ومحاميهها وطلبته وموظفيها وعمالها ، تطالب بالاستقلال وتنادى بالحرية .

فى مركز ميت غمر

مذبحة ميت القرشى

اصيبت بلدة « ميت القرشى » بكارثة اودت بحياة مائة من اهلها ، وذلك انه فى يوم ٢٣ مارس بينما كان الاهلون يقومون بمظاهرة سلمية حول البلد جاء قطار مسلح يقل نيفا ومائة جندي بريطانى ، فوقف القطار ونزل الجند على مقربة من البلد ، وارادوا الانتقام من اهل المدينة بدعوى انه حصل قطع فى السكة الحديدية على مقربة منها ، فالتقوا اول ما التقوا بشاب فى طليعة المظاهرة وهو المرحوم محمد مامون عبد المعطى نجل عمدة البلد ، فسألوه عن تلك الجموع ، فأخبرهم انها مظاهرة سلمية ، ولم يكذب يتعد عنهم حتى عاجلوه برصاص بنادقهم ، فسقط قتيل ، فلما سمع الناس دوى الرصاص تفرق جمعهم ، فأعمل فيهم الجند المدافع الرشاشة ، فحصدتهم حصدا ، وتعقبوهم حتى الحقول ، وكلما صادفوا احدا اردوه قتيلا ، وبلغ عدد شهداء هذه المذبحة نحو مائة قتيل ، عرفنا أسماء بعضهم وهم : محمد مامون عبد المعطى . على عبد العزيز سعد . محمد فخرى . محمد المهدي . فؤاد نصر . ابراهيم محمد عطوه . ابراهيم احمد الحلوجى . عبد الوهاب عثمان . سليمان نافع ، الشحات سليمان . شحاته طه العوضى . على عوض الله . متولى العوضى . عطيه حسن حلوه . صالح الدسوقي جوده . محمد القرشى محمد نور . سليمان هلال . محمد حسن مراد . عبد المجيد ابراهيم . محمود حسن مراد من كفر المحمدية .

وعرفنا من الجرحى : السيد سليمان سعد . منادى محمد المرسى . عبد العليم على جاد الله . القرشى مهدي . مرسى محمد قمر . محمد غنيم النبال . محمد عبد المنعم الصعيدى . الانسة صديقة عروس عبد المجيد ابراهيم . محمد شعمان . ومن البلاد المجاورة : اسعد أمين من كفر بربرى سليمان . محمد شاهين سمره من ميت ابو عربى . هندوى على زهرة من كفر الوزير . محمد سالم رضوان من كفر مقدم .

واشارت السلطة العسكرية الى هذه المأساة فى بلاغها الرسمى بقولها :

« حدث فى جوار ميت غمر وهى التى ذكرت امس انها لا تزال مع زفتى وميت القرشى مركزا للتمرد والفتن ان قطارا كان يشغل باصلاح الخط يوم ٢٢ الجارى

فجعلله الفوغاء (كذا كانت تسمى المتظاهرين) في معزل بقطع الخط من امامه ومن خلفه ووصل الى مكان الحادثة قطار مسلح لاسعافه يوم ٢٣ الجارى ، فهاجمه المشاغبون بدوره ولكنهم تكبدوا خسارة تزيد على مائة من القتلى والجرحى « .

في كفر الوزير

وفي نفس هذا اليوم مر القطار المسلح بكفر الوزير ، فخرج نفر من الاهلين لمشاهدته ، وكان على مقربة من السكة الحديدية جاموسة يقودها صاحبها ، فأراد ان يبعد بها عن الخط محافظة عليها ، فأصابته وماشيته طلقات نارية اودت بحياتهما ، وصوب الجند الرصاص نحو الاهلين فقتلوا منهم : عناني محمد سليمان . والسيدة بنت بدران .

في تفهنا الأشراف

وفي ٢٧ مارس نزل الجند ببلدة تفهنا الاشراف ، وطلبوا من عمدها الشيخ عبد العزيز القرموطى اخراج رجال من البلدة للعمل في اصلاح السكة الحديدية ، وبالرغم من انه صدع بالأمر وجمع من استطاع من الرجال ورافقهم حيث السكة الحديدية ، فان الجند قد اعتدوا أثناء غيبته على منازل البلدة واقتحموها وسلبوا ما امتدت اليه ايديهم من مال ومؤونة ، وقتل في هذه الملحمة عدد من الاهالى عرفنا اسماء بعضهم وهم : عبد الفتاح سيد احمد . احمد متولى القرموطى . محمد على وافي . رقية بنت احمد متولى .

في دنديط

وفي ٢٨ مارس هاجموا بلدة دنديط ، واخذوا يضربون كل من صادفوه من اهلهما ، فساد الرعب ، واوى الناس الى بيوتهم فأقتحم الجند البيوت يسلبون ما وصلت اليه ايديهم من نقود ومصاغ ومؤونة . وقتل في هذه الملحمة : عطية على الغلبان . وحنيفة أم عجوه ، وجرح كثيرون ، وبلغت قيمة المنهوبات نحو ٨٧٥ جنيهًا.

في القليوبية والشرقية

كان أول عمل ثورى قام به اهالى القليوبية ان تظاهر اهالى قلوب يوم ١٤ مارس واحرقوا محطة سكة الحديد فيها ، كما اتلفوا الخط الحديدى بها وفي جوارها ، واتلفوا الاسلاك التلفرافية والتليفونية وخربوا الطريق الزراعى بان أحدثوا به خنادق عميقة تعوق سير السيارات ، وقد انفذت السلطة العسكرية احدى الطائرات الحربية ، فأخذت تطلق النار على المتظاهرين .

ويقول البلاغ الذى أصدرته القيادة البريطانية في ١٩ مارس انه حدث تلف عظيم في خطوط السكة الحديدية والتلفرافات في أماكن مختلفة من مديرية القليوبية، ويؤخذ من هذا البلاغ ان المتظاهرين اصطدموا بالجنود البريطانية الذين أطلقوا النار عليهم فقتل سبعة من الاهلين وقتل في طوخ وقها خمسة آخرون .

وقد عرفنا من أسماء القتلى في قلوب حسن على ناصر . عبده عبد الفتاح أبو سنه . امام التلوانى . اسماعيل محمد نور الدين . سيد ابراهيم أبو نسابه . ومن أسماء القتلى في طوخ : ابراهيم امبابى (عمره ٧٠ سنة) . عفيفى عطا الله . علام على . محمد سعد . مبروك مبروك . السيد على . محمد عفيفى .

وقامت المظاهرات السلمية في الزقازيق وغيرها من عواصم المديرية ، وفي ١٦ مارس هجم المتظاهرون على مركز منيا القمح ، واطلقوا سراح المسجونين ، ثم هاجموا محطة السكة الحديد ، وكانت تخفيها شُرْمة من الجنود الانجليز اطلقت النيران على الاهالى ، فقتل منهم ثلاثون وجرح تسعة عشر ، وقد عرفنا من أسماء القتلى : محمود محمد . عبد السلام محمد . بندارى محمد . السيد سالم . محمد علم الدين . ام محمد بنت جاد . عامر احمد . على عسكر . عمر على . بيومى عطية . حسن السيد . ابراهيم محمد . سلامه محمد . عوض سيد احمد . عبد الحميد عثمان . ابراهيم السيد . محمد عثمان . يمن بنت صبيح . السيد الكرانى . احمد محمود السيد سويلم . عوض الله مرسال . عبد الله ابراهيم .

الثورة في الوجه القبلى

كانت الثورة في الوجه القبلى أشد منها في الوجه البحرى ، اذ طبعت في الجملة بطابع العنف ، وبلغ من خطورتها أن انقطعت المواصلات تماما بين الوجه البحرى والوجه القبلى ، حتى أن السير برنار باشا السكرتير المالى لحكومة السودان وبعض الموظفين العسكريين والملكيين البريطانيين غادروا الخرطوم يوم ١٧ مارس قادمين الى مصر ، فاضطروا بعد وصولهم الى الشلال ثم الى الأقصر أن يغيروا طريقهم بسبب جوادث الثورة ، وعادوا الى السودان ، وجاءوا مصر بطريق بور سودان والسويس . وقد سبق القول (ص ١٣٢) بأنه في ١٥ مارس اضطر القطار الذى سافر من القاهرة قاصدا الصعيد ، الى الرجوع ثانية الى العاصمة ، لقطع الخط الحديدى في طريقه ، وكسر عرباته ونوافذه .

وفي اليوم ذاته هجم الثوار على محطتى الرقة والواسطى وعلى القطارات التى بهما ودمروا المحطتين وأحرقوهما .

وقتل في هذا اليوم المستر ارثر سميث من كبار موظفى مصلحة السكة الحديدية بالقطار عند وصوله الى الواسطى .

ودمرت محطات السكة الحديد في بولاق الدكرور والبدرشين والحوامدية ، وعطل كوبرى قشيشة بين الواسطى وبنى سويف .

في الواسطى وبنى سويف

وفي ١٥ مارس أيضا قامت مظاهرة كبيرة في مدينة بنى سويف وأغار المتظاهرون على المحكمة ، وكانت هيئتها منعقدة ، فعطلوا الجلسة وطرّدوا الموظفين ، وحاولوا القبض على القاضى البريطانى ، ولما عجزوا عن ذلك حطّموا مكاتب مختلفة في مصالح الحكومة ، ثم هجموا على سراى المديرية ، ولكن قوة من الجنود الهندية أجلتهم عنها ، واعتصم النزلاء البريطانيون في ثلاثة منازل بالمدينة جعلوها في حالة دفاع .

وقد اندس بين المتظاهرين جماعة من الأشرار بحيث اختلط الأمر وترتب على ذلك وقوع اعتداء على بعض المحلات التجارية ، وأقفلت القهوة والمطاعم ، واستولى الدعر على النفوس .

في الفيوم

بدأت المظاهرات في الفيوم يوم ١٥ مارس ، واستمرت في الأيام التالية ، وفي ١٩ منه بينما كانت مظاهرة تطوف في المدينة أطلق بعض المتظاهرين عيارات في الهواء

آعادة البدو في حفلاتهم ، فتصدت القوة البريطانية لجموع المتظاهرين ، وأطلقت النار عليهم من البنادق والمدافع الرشاشة ، فقتل منهم كثيرون .

وقد عرفنا من أسماء القتلى : محمد وهبة ترزى . محمد عبد الدايم . توفيق عبد الباسط . درويش إبراهيم . رياض علي . عبد العال رزق . أحمد أحمد حسين . بدوي عبد النبي . سيد محمود . أحمد روبي . محمود محمد . نعمان إبراهيم . محمد مسعود . عبد الباقي حسن . غريب محمد . عثمان عطية . أحمد حنفي . السيد فتح الباب . محمد عبد الله . خميس بدوي . أحمد رمضان . عبد الجواد أحمد . حميدة سليمان . محمد عزازي . محمد فرحات . عبد العليم حافظ . عبد النبي علي . محمد عطا الله . عبد الباسط عبد التواب . نظير علي . محمد جبره . منصور أبو بكر . علي محمد . حسن حسين . محمود محمد . فاطمة محمود . سيد علي . نعمات محمد .

ثم جاءت قوة من البدو وهاجموا الجند فقابلهم هؤلاء باطلاق النار ، وبلغت خسارة البدو والمتظاهرين أربعمائة من القتلى والجرحى .

ورد ذكر هذه المجزرة في بلاغ السلطة العسكرية يوم ٢٠ مارس اذ قالت : « وفي ١٩ الجاري هجمت قوة كبيرة من البدو في مدينة الفيوم على رجال الحرس ولكنها صدت بعد أن تكبدت خسارة ٤٠٠ ، من القتلى والجرحى » .

واعقب هذه المجزرة توجيه انذار من القيادة البريطانية الى اهالى الفيوم والوجه القبلى هذا نصه :

« في الايام الاخيرة اطلق البدو النار على الجنود البريطانية وقتلوا بعضهم ، افاذا اطلق البدو النيران على الجنود البريطانية مرة أخرى اتخذت في الحال وسائل بشديدة قاهرة لا بد أن تغضى لى ضياع ارواح كثير من الأبرياء . وهذا آخر انذار » . واقتلعت السكك الحديدية في أنحاء المديرية حتى الواسطى بمديرية بنى سويف .

وحاصر البدو في مركز اطسا ديوان المركز وطلبوا الى رجال البوليس فيه أن يسلموا أسلحتهم وخيولهم فأبوا ، فتقاتل الفريقان ، واتجلى القتال عن هزيمة البدو ، ولجأ موظفو مراكز المديرية الى مدينة الفيوم ليكونوا بآمن من هجمات البدو ، وقام قائد هجانة البوليس الى العاصمة راكبا هجينا ليبلغ ولاية الأمور بوزارة الداخلية خطورة الحالة في الفيوم .

واعيدت المواصلات بالسكة الحديدية بين الواسطى والفيوم في ٢٥ مارس .

في المنيا

بدأت المظاهرات في مدينة المنيا يوم ١٠ مارس ، وكانت سلمية ، ثم انقطعت أخبار العاصمة ومواصلاتها وصحفها وبريدها منذ مساء ١٥ مارس ، واستمرت المظاهرات في الايام التالية تطوف في شوارع المدينة ، وتآلفت بها لجنة وطنية للمحافظة على النظام وعلى ارواح الأجانب بها ، وأنشأت فروعاً لها في المراكز والقرى لصون الأمن والمحافظة على الارواح والمصالح ، وكان عدد أعضاء هذه اللجنة نحو خمسة وعشرين من أعيان المدينة والمديرية ، وشهد قناصل الدول وجميع الأجانب أن الحالة في المنيا كانت حسنة ، وقد حافظت اللجنة على ارواح الأجانب والبريطانيين .

على أنه رغم جهود اللجنة قامت مظاهرة عدائية بالمنيا يوم ٢٨ مارس وطاف المتظاهرون في الشوارع منادين بهتاف مدائى ضد المدير محمود نصرت بك ، وتدخل البكباشى شاهين لمنع هذه المظاهرة على رأس قوة صغيرة من الجيش المصرى ، وأمر رجاله بإطلاق النار على المتظاهرين فأبوا ، فأطلق هو الرصاص عليهم فقتل ثمانية منهم ، فكان لهذا الاعتداء أثر أليم في النفوس ، وكان البكباشى شاهين هذا مشهورا بالقسوة والفظاعة في قمع المظاهرات الشعبية .

وفي يوم ٣٠ مارس جاءت المنيا قرية عسكرية بريطانية بقيادة اليريجادير جنرال هدلستون (١) ، فاستقر في ديوان المديرية ، واستدعى أعضاء اللجنة الوطنية ، وبدأ تيار من الاتهام يتجه ضدهم بأنهم المحرضون على الاضطراب الذى وقع ، وبأنهم اغتصبوا سلطة الحكومة ، فأمر القائد باعتقال ستة منهم وهم : محمد توفيق بك اسماعيل . الدكتور محمود بك عبد الرازق . محمد أفندى على رحى . حسن أفندى على طراف . الأستاذ رياض الجمل المحامى . الشيخ أحمد حتاتة المحامى الشرعى ، وقد حوكموا بعد تحقيق طويل أمام محكمة عسكرية عقدت بالمنيا يوم ١٥ ابريل والأيام التالية كما سيجىء بيانه .

وأصدر القائد أمرا بأن كل مصرى يجب عليه أن يحى بالتعظيم كل ضابط انجليزى يمر عليه ، وحظر على كل موظف أن يبارح وظيفته إلا بتصريح منه ولو كان مريضا .

في مديرية أسيوط

بدأت الحركة في مدينة أسيوط بمظاهرات سلمية يوم ١٠ مارس سنة ١٩١٩ والأيام التالية ، وذلك على أثر وصول الأنباء باعتقال سعد باشا ، وأضرب طلبة المدرسة الثانوية الاميرية ومعهد أسيوط الدينى ومدرسة الامريكان ومدرسة اخوان وبصا ، وبقية المدارس وشاركهم الشعب في المظاهرات ، وسرت الحركة الى أرجاء المديرية ، وكان لاضراب المحامين تنفيذا لقرار مجلس النقابة أثر كبير في امتداد الحركة واتساعها

وكان بمدينة أسيوط اهراء هائلة من التبن مكدسة لحساب السلطة العسكرية لتضغط وتكبس في مكبس أنشئ خصيصا لذلك ، لكى يجعل منها قوالب مضغوطة تصلح للوقود ، فما أن اندلع لهيب الثورة حتى أشعلت النار في هذه الاهراء ، فالتهمتها ، وتصاعدت النار في جوانبها ، فكان لها منظر مفرع ، استمر عدة أيام ، وحطم الثائرون المكبس وجعلوه أنقاضا ، وانكمش رجال الادارة وعلى رأسهم المدير محمد علام باشا ، وتركوا المدينة عرضة للفوضى ، وامتنعوا في المستشفى الأميرى ، فتطوع المحامون للمحافظة على الامن والنظام في المدينة ، وألفوا من بينهم لجانا للطواف في الشوارع وتطمين الناس على حياتهم وأموالهم ، ومنع اندساس بعض الاشرار الى المدينة لأغراض غير وطنية ، ومع أن هؤلاء المحامين كانوا يؤدون مهمة جليلة ، فقد اعتقلتهم السلطة العسكرية بعد استتباب السكينة في المدينة ، وحاكمت بعضهم^(١) وهجم الثوار على مركز البوليس في المدينة ، وأخذوا منه السلاح ، وهاجموا القوات البريطانية بها ، ولكنها تلقت الأمداد فصدهم عن مواقعها بعد أن كبدهم خسائر جسيمة^(٢).

(١) هو المايجور جنرال هدلستون Hudleston حاكم السودان العام الان (سنة ١٩٤٥) .
وكان نائب البدرار سنة ١٩٢٤ ، وتولى اجلاء الجيش المصرى عن السودان في تلك السنة .

مهاجمة القطار بدبروط وديرمواس - ١٨ مارس

قتل ثمانية من الضباط والجنود بالقطار

وأشد حوادث العنف في الوجه القبلى ، بل في الثورة كلها ، مهاجمة الثوار يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩ القطار القادم من الأقصر الى القاهرة ، وقد وقع الهجوم في دبروط ، ثم في ديرمواس ، وكان به بعض الضباط والجنود البريطانيين ، فقتلهم الثوار ، وبلغ عدد هؤلاء القتلى ثمانية ، وهم القائمه قام بوب بك مفتش السجون في الوجه القبلى ، والمajor جارفز ، والملازم وللى ، وخمسة جنود .

وكان لهذا الحادث ضجة كبرى ، اذ لم يسبق حدوث مثل هذا الاعتداء على ضباط وجنود الجيش البريطانى ، واهتمت السلطة العسكرية بعقاب المعتدين عقابا هائلا ، وألقت القبض على مئات من المتهمين ، وقدمت من رأت ادانتهم الى محكمة عسكرية عليا ، فكانت لهم قضية هامة سيرد الكلام عنها في الفصل الحادى عشر .

تفاقم الحالة في أسيوط

وتفاقمت الحالة في أسيوط ، واتخذ الجنود البريطانيون مكانا دفاعيا في المدينة اجتمعوا به ومعهم النزلاء الاجانب ، وبلغ عددهم ١٤٦ شخصا ، ووضع النساء والأطفال وعددهم نحو سبعين في المدرسة الثانوية ، وبقوا في امان .

وفي صباح ٢٣ مارس هوجم المكان الدفاعى ، وقبل ان تستطيع الامدادات الوصول الى المركز الذى يحرس الطريق من قرية الوليدية الى المدرسة ، تمكن المهاجمون من اختراق النطاق واخذوا يطلقون النار على الجنود البريطانيين ، وقد صد هذا الهجوم بعد ان تكبد الثائرون خسارة جسيمة من القتلى والجرحى بلفوا عدة مئات .

وفي خلال ٢٣ و ٢٤ مارس عمل الجنود البريطانيون على تفريق جماعات الثوار ومكافحة الرماة .

وفي ٢٤ منه وصلت طائرتان حربيّتان مائيتان الى أسيوط ، فاشتركتا في أعمال الدفاع ، وألقتا بعض القنابل فأصابا بعض الاهلين وقتلت بعضهم ، وقد عرفنا من أسماء القتلى : عيسى احمد . فائقة عبد الله . ونجية عبد الله بنتى الاستاذ عبد الله الشامى المحامى الشرعى ، وكان لانفجار القنابل دوى هائل ألقى الدعر في النفوس . وسارت النجيدات الحربية مسرعة من القاهرة الى أسيوط بطريق البواخر النيلية ، ولقيت بعض هذه النجيدات مقاومة عنيفة بين دبروط وأسيوط من جماعات الثوار على ضفة النيل ، فقد هوجمت ثلاث مرات ، الأولى تجاه بلد « شلش » بمركز دبروط اذ كان المهاجمون بضعة آلاف مسلحين بالبنادق الضعيفة والعصى ، وحاولوا الاستيلاء على الباخرة بحرا ، ولكن المدافع الرشاشة التى بها حصدت منهم عدة مئات ، ولم ينل الثائرون من الباخرة منالا ، ووقع الهجوم الثانى قبلى المكان الذى وقع فيه الهجوم الأول ، ولم يفز الثوار فيه بطائل ، بيد انه في خلال هذه المحمة أصيب اللفتنت كاولنل هيزل برصاص أحد الرماة من الشاطيء ، فتوفى متأثرا من جراحه ، وكان مفتشا بوزارة الداخلية ، وشغل منصب مفتش فرقة العمال المصريين أثناء الحرب ، وجرح ضابط آخر من ضباط هذه القوة ، ووقع الهجوم الثالث قبلى محطة « نزالى جنوب » ، وكان موقع الثوار صالحا للهجوم ، ولكن المدافع الرشاشة التى صوبت اليهم من الباخرة أحبطت هجومهم وردتهم على أعقابهم .

وقد وصلت النجذات الى اسيوط يوم ٢٥ مارس ، فأعادت الحالة الى ما كانت عليه ، وبلغ عدد فصائل الجنود التي أرسلت الى الوجه القبلى ست عشرة فصيلة ، وتبدو خطورة الحالة في الوجه القبلى عامة مما جاء في بلاغ السلطة العسكرية يوم ٢٤ مارس اذ جاء فيه : « وضعت قوة رادعة في القرى التي لها يد في الاعتداءات الأخيرة التي وقعت بين امبابة وبولاق الدكرور . وتحفظ الآن قوات كبيرة بخطوط المواصلات الرئيسية . ونقل موظفو الحكومة والنزلاء (الأجانب) المستهدفون للاعتداء عليهم . وتقوم فصائل عسكرية بتهدة الحالة في البلاد . وقد بدأت فصيلتان العمل في حين صدرت الأوامر الى فصائل أخرى بالسير . والنية معقودة على ارسال قوات عسكرية الى الجهات البعيدة من البلاد . وهذه القوات سترد ولاية الأمور الملكيين الى وظائفهم . وتقضى على المجرمين وتتخذ اية وسيلة لازمة لاعادة النظام . فالمرجو من جميع الذين يحافظون على القانون ان يمدوا يد المساعدة في هذه المهمة » .

وجاء في البلاغ الصادر يوم ١٢ ابريل ان البرجادر جنرال هدلستون قد أعاد النظام في منطقة اسيوط ، واخذ في معاقبة الثوار في المدينة ، وتولى الماجور جنرال السير جون شى قيادة القوات البريطانية في الوجه القبلى ، واتخذ مركزه في اسيوط ، ثم نقل مركز القيادة الى سوهاج ، ثم الى اسوان ، وقبض على اربعمائة شخص في اسيوط لاتهامهم في حوادث الثورة .

في مديرية جرجا

اما في مديرية جرجا وبنادرها فقد كانت المظاهرات فيها سلمية لم يتخللها قط حوادث قطع السكك الحديدية او اى اعتداء من اى نوع كان .

بين قنا واسوان

وفيما بين قنا واسوان اقتصر الاضطراب على اتلاف خطوط السكة الحديدية والتلغرافات ، وظل النزلاء الأجانب والبنوك ومصانع السكر في امان . وفي ١٧ ابريل سنة ١٩١٩ أرسل رئيس محكمة قنا الابتدائية الى وزير الحقانية خطابا ذكر فيه ان قائد القوات البريطانية في الوجه القبلى اصدر منشورا اذاعه في بلاد المديرية كافة ، حتم فيه على الأهالى بأن يحياوا كل ضابط بريطانى يكون مارا في الطريق ، وأنذر من يخالف هذا الأمر بالمحاكمة العسكرية ، فكبر هذا الأمر على الأعيان والموظفين ، والأهليين ، وقرر القضاة ان لا يفادروا منازلهم حفلا لكرامتهم ، وقد توسط المدير في الأمر فلم يجد التوسط نفعا .

مجموع الخسائر في الأرواح

نشبت الثورة في مارس سنة ١٩١٩ ، واستمرت الحوادث الثورية طيلة هذا الشهر وشهر ابريل ، واستمرت الى شهر أغسطس ، وتجددت في اكتوبر ونوفمبر وديسمبر من تلك السنة .

وليس من المستطاع احصاء عدد من قتلوا من المصريين في هذه الفترات التي شملتها الثورة ، على انه جاء في خطبة المستر هارمسورث وكيل وزارة الخارجية البريطانية في مجلس العموم يوم ١٥ مايو سنة ١٩١٩ أن عدد من قتل من المصريين بلغ حتى هذا التاريخ ألفا ، وهذا الاحصاء لا يتناول من قتلوا بعد ذلك ، وقال تعليقا على هذا العدد : « ان هذا شيء هائل فظيع » ، وقال : انه قتل من الجنود البريطانيين سبعة وعشرون ، وجرح سبعون ، وقتل من الملكيين البريطانيين أربعة ، ومن الجنود

الهنود تسعة ، وجرح أربعون ، وقتل من الأرمن ١٥ وجرح ١١ ، وقتل من اليونانيين أربعة وجرح اثنان .

وورد في تقرير الجنرال اللنبى الذى ارسله الى حكومته ، واشير اليه فى مجلس العموم البريطانى يوم ٢٤ يولييه سنة ١٩١٩ ان عدد ضحايا الثورة بلغ (فى تاريخ كتابة التقرير) ٨٠٠ قتيل و ١٦٠٠ جريح من المصريين ، و ٣١ قتيل و ٣٥ جريحا من الأوربيين ، و ٢٩ قتيل و ١١٤ جريحا من الجنود البريطانيين ، وأن عدد الذين حكم عليهم من الوطنيين على اثر الاضطرابات ٣٧٠٠ ، وأن الحكم على اكثرهم بعقوبات خفيفة ، على أنه حكم على ٤٩ بالاعدام ، وعلى ٢٧ بالأشغال الشاقة المؤبدة ، واحصاء القتلى فى كلتا الروايتين دون الحقيقة بكثير ، لأن المصادر البريطانية كانت ترمى الى التقليل من عددهم ، تهوينا لشأن الثورة ، والاحصاء الأقرب الى الحقيقة ، ان عددهم طيلة مدة الثورة لا يقل عن ثلاثة آلاف قتيل .

الفصل السابع

ذكرياتى عن الثورة

كنت سنة ١٩١٩ لا أزال فى الثلاثين من عمرى ، أراول مهنتى (المحاماة) فى المنصورة ، وكانت تغلب على نزعة الشباب ، وأتوق الى أن تسلك الأمة سبيل العنف فى جهادها ، أما الآن فانى أميل الى مبدأ عدم العنف ، وأراه أقوم السبل وأقربها الى النجاح والتقدم ، وبعبارة أخرى لست من دعاة الثورة revolution ، وأوثر عليها التطور فى النهضة evolution ، ومع ذلك لم تتغير وجهة نظرى فى الجهاد ، فانى أشعر والحمد لله بأن الشعلة التى تضطرم فى نفسى لا تزال كما كانت ، لم تهبط لها حرارة ، ولم يضعف لها أوار ، فالمقاومة الوطنية هى سبيلى فى الحياة ، وهى السبيل التى ادعو إليها ، وأنشد للوطن الميزيد منها ، والثبات عليها ، وهى سبيل كل أمة تريد المحافظة على كيائها ، فى خضم هذا المعترك العالمى ، إذ لابد لها من ذخيرة من المناعة تدافع بها الحادثات ، على أن المقاومة أو المناعة شئ ، والعنف شئ آخر ، وقد يكون عدم العنف ادعى أحيانا لدوام المقاومة واستمرارها ، وأجدى عليها من عنف يعقبه فتور ، ثم تراجع وخمود .

تبعثت منذ نوفمبر سنة ١٩١٨ حركة تأليف الوفد المصرى ، وسعيت جهدى مع الساعين فى التوفيق بين الوفد والحزب الوطنى ، على أن يمثل الحزب فى هيئة الوفد ، وجرت مفاوضات بينهما فى هذا الصدد ، وذهبت يوما لمقابلة المفطور له سعد باشا زغلول ، للتحدث اليه فى هذا الشأن ، يصحبنى الأستاذ عبد المقصود متولى ، والأستاذ عبد الفتاح رجائى ، والمرحوم محمد بك رمضان القاضى السابق ، بغية الاتفاق على هذا الأساس ، وقبل الحرب مبدأ تمثيله فى هيئة الوفد ، ولكن وقع الخلاف بينه وبين الوفد على أشخاص الأعضاء الذين يمثلونه ، وانتهى الأمر الى عدم الاتفاق على أشخاصهم ، واختار الوفد من تلقاء نفسه مصطفى النحاس بك (باشا) والدكتور حافظ عفيفى بك (باشا) ، باعتبار أنهما يمثلان مبادئ الحزب الوطنى كما تقدم بيانه (ص ٨٨) .

وكنت منذ اشتداد الحركة أقضى معظم الأيام بالعاصمة ، وشهدت وقائع الثورة الاولى ، وامتدادها الى الأقاليم ، فرأيت بعنا جديدا للأمة ، رأيت روح الاخلاص والتضحية تعم طبقاتها ، بعد أن كانت من قبل محصورة فى دائرة ضيقة . حدث الاضراب فى المدارس يوم ٩ مارس سنة ١٩١٩ ، وخرج الطلبة من معاهدهم متظاهرين محتجين ، منادين بالحرية والاستقلال ، فانتعشت لذلك نفوسنا ، إذ رأينا فى هذا الشباب طليعة جيش الاخلاص الذى يفضب لمصر ، ويثور من أجلها .

حقا لم يكن هذا أول اضراب من نوعه ، فلقد شهدت من قبل اضراب طلبة الحقوق - وكنت منهم - فى فبراير سنة ١٩٠٦ ، احتجاجا على نظام التضييق الذى وضعت له وزارة المعارف وقتئذ ، وكان هذا الاضراب موجها ضد سياسة الاحتلال فى التعليم ، وهو أول اضراب من نوعه ، ولكنه اقتصر على طلبة الحقوق ، ولم يشاركهم فيه طلبة المدارس الأخرى ، واكتفوا باظهار العطف عليهم ، وانتهى برجع طلبة الحقوق الى مدرستهم فى مارس من تلك السنة ، تلقاء وعد من المستشار القضائى لوزارة العقائبة بالنظر فى طلباتهم .

وشهدت بعد ذلك وقف الدراسة في جميع المدارس يوم تشييع جنازة الزعيم « مصطفى كامل » ، وخروج الطلبة جميعا من معاهدهم في ذلك اليوم المشهود (١١ فبراير سنة ١٩٠٨) ، اظهارا لشعورهم ، فكان أول اضراب عام حدث في مدارس العاصمة جميعها ، وكان جزءا من المظاهرة الهائلة التي تجلت في موكب الجنازة ، واشتركت فيها طبقات الشعب كافة ، توديعا وتقديرا لزعيم الوطنية الأول .

وقد رايت في اضراب ٩ مارس سنة ١٩١٩ صورة مصغرة من اضراب ١١ فبراير سنة ١٩٠٨ ، فكان شباب سنة ١٩١٩ قد تلقى وحى الوطنية من مشهد ذلك اليوم العظيم .

عادت بي الذكرى الى مظاهرات اشتركت فيها ، وأخرى شهدت منذ سنة ١٩٠٨ ، كمظاهرة طلبة الحقوق سنة ١٩٠٨ ، لمناسبة عرض جيش الاحتلال في ميدان عابدين ، وموكب الذكرى الأولى لوفاة مصطفى كامل (١١ فبراير سنة ١٩٠٩) ، ومظاهرات الاحتجاج على تقييد حرية الصحافة وإعادة قانون المطبوعات (مارس - أبريل سنة ١٩٠٩) ومظاهرات المعارضة في مشروع مد امتياز قناة السويس (يناير - أبريل سنة ١٩١٠) ، ومظاهرات الاحتجاج على الكولونيل تيودور روزفلت الرئيس الأسبق للولايات المتحدة ، لمناسبة خطبته في مناصرة الاحتلال (مارس سنة ١٩١٠) ، ومظاهرات الشباب تكريما للمرحوم فريد بك (ديسمبر سنة ١٩١٠) ، ومظاهرات المطالبة بالدستور سنة ١٩١٠ و ١٩١١ ، ومواكب الذكريات السنوية لوفاة مصطفى كامل ، وغير ذلك من المظاهرات الوطنية (١) ، وأخذت اقارن بينها وبين مظاهرات سنة ١٩١٩ ، فرأيت أن غرس الوطنية قد نما واشتد على تعاقب السنين ، إذ أن مظاهرات سنة ١٩١٩ وإن كانت استمرارا للمظاهرات السابقة ، إلا أنها في مجموعها أضخم منها ، وأكثر جموعا وجنودا ، ولم تقتصر على العاصمة ، بل عمت مدن الوادي وقراه ، وبدأ لي فيها أن روح التضحية والفداء قد تفلقت في نفوس الشعب ، أكثر مما كانت من قبل ، وكان هذا دليلا على تطور الروح الوطنية ، واتساع مداها ، فلقد انتهت مظاهرة ٩ مارس باعتقال نحو ثلثمائة من الطلبة ، وكان الذين يسيئون الظن في وطنية هذه الأمة يعتقدون أن هذا الارهاب كفيل باخماد الحركة في مهدها ، وأخذوا في صحفهم المناصرة للاحتلال يزجون الى الشباب نصائح معكوسة ، يحثهم على الخضوع والاستسلام ، تحت ستار الاشفاق على مستقبلهم ، ولكن هذه الظنون قد تلاشت أمام استمرار الاضراب ، واتساع المظاهرات ، واستمرارها في الأيام التالية ، بالرغم من أن السلطة العسكرية قد تصدت لها باطلاق الرصاص على المتظاهرين منذ يوم ١٠ مارس ، فلم يرهب الناس القتل ، وأخذوا يالفون رؤية الدم المسفوك في الشوارع ، وتقبل الشعب ، شبابه وسائر طبقاته ، التضحية ، بلا خوف ولا تراجع ، فكان لهذه التضحية وهذا الاجماع الرائع اثرهما في رفع صوت مصر عاليا مدويا ، في أرجاء العالم ، بعد أن كان خافتا طيلة سني الحرب ، وأخذت الصحف التي كانت تماليء الاحتلال ، وتزدري الأمة طوال السنين ، تغير من أسلوبها ، وتتملق الشعب ، وتكتب عنه وعن مطالبه الوطنية بلهجة جديدة ، ملؤها التقدير والاعجاب .

رايت الجماهير يشتركون في المظاهرات ، ولا يبالون ما يستهدفون له من الأخطار ، كانوا يواجهون رصاص البنادق والمدافع الرشاشة (المتراليوزات) بشجاعة لا تقل عن شجاعة الجنود في ميادين القتال ، وسقط كثيرون منهم قتلى أثناء المظاهرات .

(١) راجع بيانها في كتابنا محمد فريد - تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٩ .

كان اذا سقط رافع العلم في مقدمة موكب المظاهرة مخرجاً بدمائه ، تقدم غيره ورفع العلم بدله ، منادياً بحياة الوطن ، فيردد اخوانه نداءه .

كان الجرحى منهم لا ينفكون ينادون بحياة مصر ، والدم يتزف منهم ، وكثيراً ما شاهد المارة مركبات الاسعاف تحمل جريحاً في مظاهرة يسيل دمه ، ومع ذلك يرفع ستار المركبة وهي تسير الى مركز الاسعاف ، ويطل على الناس وينادى « نموت ويجيا الوطن » .

وتبدلت حالة الشعب النفسية بتأثير الثورة ، وحاكى في التضحية ارقى الامم وطنية واخلاصاً .

ويتصل بهذا السياق ان رجال البوليس قبضوا في احدى المظاهرات على جماعة من الطلبة المتظاهرين ، وساقوهم الى القسم واعتقلوهم به ، فلم يكذب يرى اخوانهم هذا المشهد حتى تقدموا جميعاً الى القسم وطلبوا ان يقبض عليهم كلهم ، لانهم قد اشتركوا مع اخوانهم المعتقلين فيما يسميه البوليس جريمة ، وانهم شركاء معهم فيها ولا يريدون ان يختص زملاؤهم بشرف التضحية والألم في سبيل الوطن ، فكان لهذا التضامن البديع وهذه التضحية اثر بالغ في نفوس الشعب .

كانت هذه المشاهد وغيرها دليلاً ناهضاً على ان الحركة الوطنية قد خطت خطوات واسعة الى الامام وقوى فيها عنصر الاخلاص الذي هو اساس الوطنية الحققة ، فان هؤلاء الذين استهدفوا للأذى والقتل لم يكونوا ينتظرون جزاء ولا مكافأة على جهودهم ، بل كانوا يشعرون ، وهم يوجودون بحياتهم ، انهم يؤدون واجباً نحو بلادهم فحسب ، وتلك لعمري اقصى درجات الاخلاص والبطولة .

ومن المشاهد التي اثرت في نفسى مناظر جنازات الشهداء ، فقد كانت هائلة حقاً ، كانت الجموع تسير فيها دون ان تعرف شخصية الشهيد أو الشهداء الذين تشيع جنازاتهم ، بل دون ان يعرف المشيعون بعضهم بعضاً ، كان يكفي ان يذاع ان جنازة احد الشهداء ستشيع في ساعة ما ، من مكان ما ، حتى يجتمع الآلاف من الناس من مختلف الأوساط والطبقات ، يسرون فيها ، يعلوهم الحزن العميق ، لم تكن نسمع فيها عويلاً أو نحيباً ، بل كنا نرى جلالاً وخشوعاً ، وحزناً رهيباً ، يتخلله الهتاف بين آونة وأخرى بحياة الشهداء والتضحية ، وضحايا الحرية ، فكانت هذه الجنازات مظاهر رائعة لتقدير الشعب معاني التضحية والبطولة ، كانت بعثاً جديداً ، لحياة جديدة .

كان الظن عندما وقعت حوادث الثورة الأولى انها مقصورة على العاصمة ، ولكن لم نلبث ان غمرتنا الأنباء من مختلف الأقاليم ، بان مظاهرات قامت فيها على غرار مظاهرات القاهرة ، وزاد عليها قطع السكك الحديدية ، وشهدنا بأعيننا انقطاع المواصلات بين العاصمة والأقاليم ، كما انقطعت بين احياء القاهرة نفسها ، فأدركنا اننا أمام ثورة عامة شملت البلاد من ادناها الى اقصاها ، وفي الحق اننى مع ما أشعر به من ميل دائم الى التفاؤل ، لم اكن أتوقع أن تقوم في البلاد ثورة في مثل هذه الظروف ، وبمثل هذا الاتساع ، وبذلك السرعة والقوة والروعة التي تجلت في سنة ١٩١٩ ، ولم اكن أنا وحدى في هذا الشعور ، بل ان « فريدا » رحمه الله ، حين بلغته وهو في منفاه انباء الثورة ، عدها من الحوادث المفاجئة ، وقال عنها في مذكراته : « من الأمور التي كانت غير منتظرة ما حصل بمصر في شهرى مارس وابريل من هذه السنة (١٩١٩) ، وهو قيام ثورة عامة اشتركت فيها الأمة بجميع طبقاتها » ، وقال عنها ايضا : « ان

هذه الحركة لم تكن في الحسبان ، وان ما اظهره المصريون من التضامن والاتفاق ما كان أحد ليحلم به .

تتابعت حوادث الثورة ، وارتسمت في ذهني صورة واضحة عنها ، وادركت مع الأيام عظم مداها .

شعرت أمام هذه المشاهد بغبطة كبيرة تملكني ، اذ أدركت أن روح الحياة قد مرت في الأمة ، وانها اخذت تنفض عنها أكفان الخضوع والاستسلام ، رايت في اتساع الحركة ، واتحاد الصفوف تحت لوائها ، تحقيقا للوحدة التي طالما كنا ننشدها ونتمناها ، كما رايت في تعدد مظاهر التضحية نجاحا لدموة الاخلاص في الجهاد ، تلك الدعوة التي هي أساس كل نهضة قومية ، وسبيل النجاح لكل أمة تريد لنفسها الحياة والعزة .

ولما حدثت مظاهرة المنصورة يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩ ، تلك المظاهرة الدامية التي أطلق فيها الرصاص على المتظاهرين ، وقتل تسعة عشر منهم كما تقدم بيانه (ص ١٤٩) ، كنت في القاهرة ، وعلمت وأنا بها أن قائد القوة العسكرية البريطانية في تلك المنطقة اندر سكان المدينة بأنه اذا حدثت مظاهرة أخرى ، فانه سيلقى مسئوليتها على عاتق أربعة منهم عينهم بأسمائهم ، وهم : محمود بك نصير ، والدكتور محمود سامي ، والأستاذ عبد الوهاب البرعي ، وأنا ، وانه سيأمر بضربنا بالرصاص في حالة قيام أية مظاهرة .

وكانت المواصلات منقطعة ، وكنت معتزما العودة الى المنصورة ، لأتعهد الروح العامة فيها ، فقابلني صديق لى قدم منها ، وأفضى الى بأمر هذا الانذار ، ورغب الى أن أبقى بالعاصمة ، لكي لا استهدف لتنفيذ ما توعدنا به ، فرايت في نفسي شعورا قويا ، لم أفرق مصدره أو سببه ، يدفعني الى العودة الى المنصورة ، بالرغم من تحذير اخواني والأقربين ، فأخذت أبحث عن سبيل للعودة ، وكانت السكك الحديدية مقطوعة ، وما أصلح منها كان السفر عليه ممتنعا ، الا بترخيص من القيادة البريطانية بالعاصمة ، وكانت ترفض كل طلبات السفر التي يتقدم بها المصريون غير الموظفين ، وكذلك شأن السفر بالسيارات ، فضلا عن حدوث فجوات في الطرق الزراعية ، تمنع مواصلة السير فيها ، ولم يبق سوى السفن الشراعية (المراكب) ، تنقل الناس بطريق النيل وفروعه الى الجهات التي يقصدونها ، وقد شاعت هذه الطريقة في تلك الأيام ، وارتفعت لذلك أجور السفن ارتفاعا كبيرا ، فطفقت أبحث عن رفقاء لي يقصدون المنصورة ، أو البلاد التي في طريقها ، فاجتمعت الى نخبة من الأصدقاء والمعارف ، كانوا أيضا يبحثون عن سفينة يقصدون بها بلادهم في مديرية الدقهلية ، واهتدينا الى صاحب سفينة شراعية كان قادما من المنصورة ، ويسره العودة اليها ، فبرج ذهابا وإيابا ، وطلب منا سبعة جنيهات اجرة الرحلة ، فقبلناها عن طيب خاطر ، لأنها كانت اجرة زهيدة بالنسبة لما كان يطلبه أصحاب المراكب في ذلك الوقت ، وكانت في ذاتها يسيرة اذ وزعناها على المقتدرين منا .

وتواعدنا على أن نلتقى بمرسى روض الفرج يوم ٢٦ مارس ، في الساعة الاولى بعد الظهر ، فالتقينا في الميعاد ، وركبنا السفينة ، بعد أن اشترينا ما يلزمنا من المؤونة لمدة ثلاثة ايام ، اذ قدر ربان المركب (الرئيس) انها المدة التي تكفي لقطع المسافة بحرا بين القاهرة والمنصورة ، وكنا سبعة عشر راكبا ، عدا الرئيس وزميله ، أذكر منهم : محمود بك عبد النبي . وبكر افندي الجندي وكريمته الأنسة لطيفة الجندي (الآن زوجة حسين افندي مطاوع) وكريمة أخيه الأنسة سنية محمود

الجندي (الآن زوجة الأستاذ رياض الجندي) . وعبد اللطيف بك غنام . والشيخ محمد الخشاب قاضي محكمة أجا الشرعية . والدكتور صديق أبو النجا (وكان طالبا بالطب) . وأخاه محمد أفندي أبو النجا . وبعض الطلبة الذين لا تحضرني أسماؤهم .

اقلعت بنا السفينة في نحو الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم الى القناطر الخيرية ، وفي أثناء الطريق قابلتنا باخرة حربية من بواخر الدوريات البريطانية التي كانت تجوب النيل لتعاون القوات المسلحة على قمع الثورة ، فخشينا ان تمنعنا من متابعة السير ، ولكنها لم تتعرض لنا بسوء ، وتابعنا السير ، فوصلنا الى القناطر الخيرية ، قبيل غروب الشمس ، واجتازنا هاويس الرياح التوفيقى في نحو ساعة ، وتابعنا السفر ليلا الى بنها ، وكان الجو باردا ، فقد كنا في فصل الشتاء ، والليل مقرر ، والسماء مقنعة بالسحب ، فأخذت السفينة تسير الهويناء ، في بطء وعلى حذر ، لأن مياه الرياح التوفيقى كانت منخفضة وشواطئه مرتفعة ، مما يزيد في ظلمة الليل ، فلما قاربنا الوصول الى بنها في نحو منتصف الليل ، أشار علينا النوتى أن لا بد من رسو السفينة على بعد كيلو متر من كوبرى بنها ، وأن لا تجتاز هذه المنطقة ، والا استهدفت لاطلاق النار عليها من الدوريات البريطانية ، فبتنا الليلة في السفينة ، وهى راسية على الشاطئ ، وشعرت ببرودة الجو ، اذ كان مبيتنا في العراء تقريبا ، ولم نستعد لغطاء كاف ، ولم يكن مما يتفق والحالة النفسية للثورة أن نعنى بغطاء أو فراش ، وقضينا مع ذلك ليلة هادئة ، لم نشعر فيها بأى تعب أو عناء ، واستيقظنا يوم ٢٧ مارس أكثر ما نكون نشاطا وابتهاجا ، وتناولنا طعام الفطور ، وكان طعاما بسيطا ، فأكلنا منشرحين ، واستأنفت السفينة سيرها على طول الرياح التوفيقى ، وشاهدنا على الجانبين معالم الثورة ومظاهرها ، وما أحدثته من تغيير في نفسية الشعب ، فكنا نرى الأهلى في كل ناحية ، نساء ورجالا ، شيبا وشبابا ، يحيوننا على الجانبين ، دون أن يعرفوا أشخاصنا ، وينادون بهتافات لم نعهدها من قبل في الطرق الزراعية ، وعلى شواطئ الترع ، فكنا نسمع نداء : لتجى مصر ، ليحى الاستقلال ، لتجى الثورة . واسترعى سمعى بوجه خاص نداء كنت أسمعه بين حين وآخر : « ليحى العدل » وقد تساءلت أولا عما يقصد القوم من هذا النداء ، وهل ظنونا قضاة جئنا لنحكم بينهم بالعدل ؟ ثم أدركت شعورهم الحقيقى . وأنهم لا يطلبون العدل لأنفسهم ، بل يطلبونه لمصر ، فان مصر لم تكن تطالب الا بالعدل والمساواة بينها وبين الأمم الحرة المستقلة ، وليس من العدل في شيء أن تهدر حريتها ، وتسلب حقوقها ، فأكبرت هذا الشعور تفيض به نفوس القرويين ، ويسدل على فطرتهم السليمة .

هذه الروح التى شاهدناها على طول الطريق ، هى غرس الثورة ونتيجتها ، وهى من ناحية أخرى عتادها وعدتها ، وهى علامة الحياة في شعب نهض نهضة قوية يطالب بحقوقه المهضومة .

كانت نفوسنا تفيض بشرا وفرحا ، اذ شاهدنا هذا التبدل في نفسية الشعب ، وشعرت بأن آمالا قديمة كانت تجول في نفسى ، قد بدأت تتحقق ، وأنه لا يحق لنا ان نياأس من هذه الأمة ، بل هى من أكثر الأمم استعدادا للرقى ، وانما ينقصها أن توجه دائما توجيهها صادقا ، نحو المثل العليا ، وهى مستعدة لتلبية كل دعوة صالحة صادقة ، والعيب الذى نشكو منه أحيانا لا يرجع الى جمهرة الشعب ، بل هو عيب الخاصة أحيانا ، والعامة أيضا ، في انصرافهم في كثير من المواطن عن المثل العليا ، الى الاغراض الشخصية ، وهذا العيب يزول بالقوة الصالحة ، يبدأ بها الخاصة أولا ،

ثم يقلدهم العامة ، فالخاصة هم أول المسؤولين عن حالة الأمة ، وعلى الخاصة أن ترفع من مستواهم الأخلاقي ، وأن تصلح نفسها ، ثم تعمل على اصلاح أخلاق الشعب وتهذيبه وترقيته ، فانهم المطالبون بهذا الاصلاح .

تابعت السفينة سيرها ، وسط هذه المشاهد الرائعة ، حتى وصلت الى « طنا مل » في نحو الساعة السادسة مساء ، فغادرنا بكير أفندي الجندي والآنستان كريمته وكريمة أخيه ، ثم وصلنا ليلا الى منشأة عبد النبي ، حيث نزل محمود بك عبد النبي ، وقضينا الليلة بمنزله ، وفي صباح اليوم الثالث من الرحلة (٢٨ مارس) أفلحت بنا السفينة ، حتى اذا وصلنا الى « نوسا الغيط » ، نزل بها الدكتور صديق أبو النجا وأخوه ، وتابعت سيرها حتى وصلنا الى المنصورة عصر ذلك اليوم .

كانت هذه أطول رحلة لي من القاهرة الى المنصورة ، إذ أن المسافة تقطع عادة بين المدينتين سواء بالقطار أو بالسيارة في نحو ثلاث ساعات ، بل دون ذلك ، وقد قطعناها هذه المرة في ثلاثة أيام ، وتذكرت ما كان يتحدث به أسلافنا من أنهم قبل انشاء السكك الحديدية كانوا يقطعون المسافات بين مختلف العواصم في عدة أيام ، أما بطريق المراكب في النيل وفروعه ، أو على ظهور الابل والدواب ، فازدت شعورا بما كانوا يعانون من المشاق في قطع المسافات بهذه الوسائل ، وبما أحدثه العمران والاكتشافات العصرية من التيسير على الناس في سفرهم وإقامتهم ، وريفهم وحضرهم .

وصلت الى المنصورة عصر يوم ٢٨ مارس ، وذهبت الى منزلي بالبحر الصغير ، وما أن علم أهل المدينة بحضوري ، في تلك الملابس العvisية ، حتى دهشوا ، وكان ظنهم أن ابقى بالقاهرة ، ولا تثريب على في ذلك ، وعدوها لي عملا قالوا عنه أنه شجاعة ، وقلت لهم أنه عمل عادي ، ولاحظت أنهم وأهل البلدان المجاورة من مركز المنصورة لم ينسوا لي هذا الموقف ، وكان له أثر في نجاحي بعد هذه الحوادث بنيف وأربع سنوات ، في انتخابات سنة ١٩٢٣ . إذ على الرغم من ترشيح نفسي للبرلمان عن مركز المنصورة ، معارضا لمرشح الوفد ، فقد فزت عليه ، ونلت النيابة عن المركز في البرلمان الأول ، في حين ليست لي به عvisية عائلية ، وقد دلني هذا الفوز على أن الشعب ، بالرغم من تأثره من مختلف الدعايات ، يقدر أحيانا أعمال الناس ، حقا أنه قد يفضل حيناً ، وقد يفضل كثيراً ، ولكن يجدر بمن يتصدى لخدمته – وخدمته واجب محتم على كل فرد – أن لا ينقم من الشعب خطاه في التقدير ، ولا يثور عليه لمجرد أن يتنكر له في تقديره مرة . أو مرات فاذا كانت الجماهير تتنكر أحيانا لمن يخدمها ، فإن هذا العيب لا يقتصر عليها ، وما أكثر ما يقع فيه المثقفون والممتازون ، بله أقرع الناس الى الإنسان ، وأعرفهم بفضلهم ، وأكثرهم علما باخلاصه وخدماته ، وقد تعذر الجماهير لجهلها ، أو عجزها عن ادراك الحقائق ، ولكن ما عذر الخاصة والمثقفين ، والأصدقاء والأقربين ، في تنكبهم سبيل الحق وهم له عارفون ؟

فعلينا أن نعالج الشعب في رفق وهودة ، فإن الشعب معذور ، وهو سهل الرجوع الى الحق ، ولا ينقصه في ذلك الا النصح والزمن الكافي ، وصدق الارشاد ، واستمسك مرشديه بالمثل العليا ، واتباعهم الآية الكريمة : « فذكر انما انت مذكر ، لست عليهم بمسيطر » ، فعلى من يتطوعون لارشاده وقيادته أن يكونوا له دعاة للهدى ، وأن يظلوا له ناصحين مرشدين ، لا طاعة مستبدين ، ولا حكاما متجبرين .

ادع هذا الاستطراد جانبا ، وأعود الى ما كان بعد انتهاء رحلتي الى المنصورة ، فقد وقعت علي تفاصيل الحوادث الدامية التي وقعت فيها يوم ١٨ مارس وما يليه ،

ومرقت أسماء الشهداء الذين قتلوا في تلك الأيام العصيبة ، وأدركت أن أهلهم وذويهم ، على الرغم من الحزن الذي تملكهم ، لفقد أعز الناس لديهم ، قابلوا مصابهم بالصبر والجلد ، وبروح من الاعتزاز بأنهم ساهموا بأشخاص شهدائهم في التضحية في سبيل الوطن ، فأكبرت فيهم هذه الروح العالية ، التي كانت مظهرها من مظاهر التبدل في الروح العامة للشعب .

ثم ترادفت حوادث الثورة ، وكانت خاطري وذكرياتي عنها ، ما تراه تعقيبا عليها في فصول الكتاب .

* * *

الفصل التاسع

مواجهة الثورة

فاجأت حوادث الثورة الحكومة الانجليزية والجمهور البريطاني ، ووقعت منهما موقع الدهشة والاستغراب ، فان احدا في انجلترا لم يكن يتوقع أن يثور الشعب المصرى الهادىء الوديع ، وأن تكون ثورته بهذه العزيمة وبهذه الجسارة ، في وقت خرجت فيه انجلترا منتصرة من اعظم حرب في تاريخها ، فأخذت حكومتها تبحث في هذه الحالة المفاجئة ، واى السبل تسلك لمواجهة ، وفاضت اعمدة الصحف الانجليزية الى جانب انباء الثورة بالبحوث عن تعليل لهذا الانقلاب غير المنتظر في نفسية الشعب ، وهرع نخبة من الصحفيين والكتاب السياسيين البريطانيين الى مصر ليدرسوا حالتها عن كثب ، ويبحثوا كيف ولماذا ثار هذا الشعب الذى كانوا يصورونه من قبل راضيا عن الحكم البريطانى ، فاذا به يعمد الى الثورة ليتخلص منه

تعيين الجنرال اللنبى مندوبا ساميا

اسلفنا القول (ص ١٠٣) بأن الحكومة الانجليزية استدعت السير ونجب الى لندن لتقف منه على تطور الاحوال في مصر ، وانه غادر مصر يوم ٢١ يناير سنة ١٩١٩ ، فلما تفاقمت الحوادث بعد رحيله وشبت الثورة ، رأت أن تستبدل به مندوبا آخر اكثر شكيمة واقتوى بأسا ، واقدرا على مواجهة الثورة وقمعها ، وكان من رأى السير ونجت قبل أن تظهر بوادر الثورة اجابة الوزيرين رشدى باشا وعدلى باشا الى طلبهما السفر الى لندن ، فلم تأخذ الحكومة برأيه ، ولما وقعت الثورة رأت اخذ الأمور بالشدة ، وبدأت في تنفيذ خطتها بتعيين الجنرال اللنبى (١) مندوبا ساميا فوق العادة في مصر والسودان ، وأذيع هذا النبأ في لندن يوم ٢١ مارس في بيان رسمى جاء فيه أنه : « بسبب خطورة الحالة في القطر المصرى ولغياب نائب الملك فيها عن مركزه عين الجنرال اللنبى مندوبا ساميا فوق العادة لمصر والسودان ، ووكل اليه أن يقوم بالسلطة العليا في جميع المسائل العسكرية والملكية ، وأن يتخذ جميع الوسائل التى يرى ضرورتها ومناسبتها حتى يعيد القانون والنظام في هذه البلاد وحتى يدير جميع الشئون اذا لزم الأمر ناظرا الى ضرورة تأييد حماية جلاله الملك على القطر المصرى على قاعدة ثابتة عادلة » .

وكلمة (عادلة) لم ترد في البلاغ الرسمى الذى أذيع عقب وصوله الى مصر كما سيجىء بيانه ، فجاء أقرب الى الحقيقة من البيان الذى أذيع في لندن .

وانك لترى في صيغة هذا البيان ما يدل على أن الحكومة البريطانية ، برغم الثورة ، كانت مصرة على توكيد الحماية وتثبيتها ، كما أن اختيار الجنرال اللنبى بالذات يدل على اتجاهها الى قمع الثورة بقوة السلاح ، لأن اللنبى انما هو قبل كل شيء رجل حرب وقتال ، لا رجل صلح وسلام ، فهو القائد العام للجيش البريطانى في مصر منذ يونيه سنة ١٩١٧ ، وتولى قيادة حملة الحلفاء في فلسطين وسورية ، وذاعت شهرته العسكرية بفضل الانتصارات التى نالها في تلك الحملة ، وبعد أن

(١) رقى الى رتبة فيلد مارشال في يوليو سنة ١٩١٩ .

انتهت الحرب بفوز الحلفاء عاد من فلسطين الى مصر ٥ ثم غادرها يوم ١٢ مارس الى باريس تلبية لدعوة زعماء مؤتمر الصلح ليستطلعوا آراءه عن الحالة في الشرق وفي مسائل الانتداب ، وشهد قبل سفره الحوادث الاولى للثورة ، ولعله لم يلقِ باله الى خطورتها ، ولم يتوقع انها ستعم البلاد من ادناها الى اقصاها ، او لعله وهو القائد الذي اعتاد الظفر بالجحافل المسلحة في ميادين القتال ، لم يرهب ثورة تشب في بلد اعزل من السلاح ، ومهما يكن الأمر ، فاسناد منصب المندوب السامي البريطاني اليه في هذه الملبسات ، كان دليلا على اعتزام الحكومة البريطانية مواجهة الثورة بالعنف والشدة .

وصوله الى مصر

وصل الجنرال اللنبي الى القاهرة يوم الثلاثاء ٢٥ مارس سنة ١٩١٩ ، فاستقبله على محطة العاصمة السير ملن شيتهم نائب المندوب السامي ووكلاء الدول السياسيون ، وجمع من الكبراء .

وبادرت السلطة العسكرية يوم وصوله الى اصدار بلاغ رسمي (١) يشبهه في روحه وأسلوبه البيان الذي اذيع في لندن ، وينم على نية الحكومة البريطانية في تجاهل مطالب البلاد ، واستخفافها بالثورة ، قالت :

« ليعلم انه بالنظر الى الحالة الحاضرة المهمة في القطر المصري وبالنظر الى غياب فخامة نائب الملك قد تعطف جلالة الملك بتعيين فخامة الجنرال السير ادمند اللنبي نائبا خاصا عن جلالتة في مصر والسودان ، ولهذا النائب السلطة المطلقة في جميع الامور العسكرية والملكية ، وعليه ان يتخذ الاجراءات التي يراها لازمة ومناسبة لارجاع مراعاة القوانين وحفظ النظام في تلك البلاد ، وان يدبر ويدبر في كل الامور على حسب احتياج حفظ حماية جلالة الملك في مصر على اساس ثابتة وامين » .

تصريحاته عقب تعيينه

ولما استقر به المقام في مصر افضى يوم ٢٦ مارس بالتصريحات الآتية الى بعض الكبراء والاعيان ممن استدعاهم خصيصا لسماعها ، وقد تلاها بالانجليزية ، وتلا السكرتير الشرقي ترجمتها الى العربية ، قال :

« لقد تعطف جلالة الملك بتعييني نائبا عن جلالتة في مصر ، ورغبتي وواجبي يقضيان على بان اساعد على اعادة السلام والامن والراحة الى البلاد ، ولى اغراض ثلاثة ، وهي :

(اولا) ان اضع حدا ونهاية للاضطرابات الحالية .

(ثانيا) ان اعمل تحريات دقيقة في جميع الاسباب التي حملت اهل البلاد على الشكاوى .

(ثالثا) ان ازيل كل الشكاوى التي تستوجب العدالة ازلتها .

« وان في استطاعتكم انتم ان تقودوا الشعب المصري ، والواجب يقضي عليكم ان تعملوا معنى لصلحة بلادكم ، ولست اظن ان احدا منكم يحجم عن مساعدتي بكل

(١) نشر في « الوقائع المصرية » عدد ٢٥ مارس سنة ١٩١٩ .

ما في طاقته لادراك الأغراض التي أسعى إليها ، واني مستفد ان ألقى اتكالي عليكم لتبدؤا بالعمل حالا بقصد تهدئة الخواطر المتهيجة الآن .

« وبعد اعادة الأمن الى البلاد فان لى ملء الثقة بأنكم تعتمدون على بأن أنظر بلا محاباة في جميع أسباب الشكاوى ، وبأن أوصى بإجراء كل ما يلزم لسعادة الشعب المصري وراحتة » ، وبعد تلاوة هذا البيان انصرف المجتمعون ، اذ كان استدعاؤهم لسماعه دون مناقشته أو التعليق عليه ، وقد نشر نصه في الصحف .

استمرار الثورة

لم يؤثر تصريحات الجنرال اللنبى في نفوس الناس ، ولم تصرفهم عن متابعة الثورة والهياج ، وكذلك لم يؤثر فيهم من قبل نداء اصدره اعضاء الوفد وبعض الوزراء والعلماء والكبراء في ٢٤ مارس بالدعوة الى الهدوء والسكينة .

نداء اعضاء الوفد وبعض الكبراء

بتهدئة الحالة

فقد اجتمع اعضاء الوفد وكبار العلماء وبعض الوزراء السابقين والاعيان ، وانفقوا على اسناد نداء الى الامة ، يدعونها فيه الى الاخلاص الى الهدوء والسكينة ، قالوا :

« اصدرت السلطة العسكرية اذاراً (١) بأنها ستتخذ اقصى ما يكون من الوسائل الحربية عقابا على ما يقع من الاعتداء على طرق المواصلات والأماكن العمومية .

« ولا يخفى على احد ان الاعتداء سواء كان على النفس او على الاملاك محرم بالشرائع الالهية والقوانين الوضعية ، وان قطع طرق المواصلات يضر اهل البلاد ضررا واضحا اذ هو يحول بينهم وبين مباشرة مصالحهم ، ويوقف حركة نقل المحاصيل والأرزاق ، ويعطل المعاملات والأخذ والعطاء ويسبب العسر وسوء الحال ، على أن العقاب عليه يعرض بعض القرى للتخريب ويعرض النفس البريئة الى أن تؤخذ بما لم ترتكب من الذنوب ، وينبغي ان يلاحظ ان مثل هذا الاعتداء يضيع على المصريين ما ينتظرونه من العطف عليهم بما يسبب من رواج اشاعات السوء عنهم .

« من اجل ذلك رأى الموقعون على هذا من اقدس الواجبات الوطنية ان يناشدوا الشعب المصري باسم مصلحة الوطن ان يجتنب كل اعتداء وأن لا يخرج احد في اعماله عن حدود القوانين حتى لا يسد الطريق في وجه كل الذين يخدمون الوطن بالطرق المشروعة .

« كما أننا ندعو اعيان البلاد وارباب النفوذ فيها ان يقوموا بالواجب عليهم من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيسارعوا الى اتخاذ جميع ما لديهم من الوسائل لمنع وقوع كل ما ينجم عنه ضرر للبلاد .

« وأنا شديدو الرجاء في ان الامة المصرية بما عرفت به من التعقل والروية

(١) اشارة الى الانذار الذى سبق ببانه (ص ١٣٢) .

تصفى الى هذا النداء ، وتلزم طريق الحكمة في سلوكها ، والله الهادى الى سواء السبيل » .

٢٤ مارس سنة ١٩١٩

المقصون

شيخ الجامع الأزهر محمد أبو الفضل الجيزاوى . مفتى الديار المصرية محمد بنخيت . بطريرك الأقباط كيرلس . شيخ مشايخ الطرق الصوفية عبد الحميد البكرى . رئيس المحكمة الشرعية العليا محمد ناجى . نقيب الأشراف عمر مكرم . حسين رشدى باشا . عدلى يكن باشا . أحمد مظلوم باشا . اسماعيل سرى باشا . يوسف وهبة باشا . عبد الخالق ثروت باشا . أحمد حلمى باشا . يوسف سبابا باشا . اسماعيل أباطة باشا . أحمد زيور باشا . نجيب بطرس غالى باشا . محمود صدقى باشا . على شعراوى باشا . محمد على علوبة بك . عبد العزيز فهمى بك . محمود أبو النصر بك . أحمد لطفى السيد بك . جورج خياط بك . سينوت حنا بك . عبد اللطيف المكباتى . مصطفى النحاس بك . دكتور حافظ عفيفى بك . الياس عوض بك . حسين واصف باشا . حافظ المنشاوى بك . قلبنى فهمى باشا . عبد الستار الباسل بك . محمد السيد أبو على باشا . محمد السباعى المصرى بك . محمد نافع باشا . محمد عز العرب بك . محمود سليمان باشا . سيد محمد خشبة بك . عبد الرحمن محمود بك . عمر عبد الآخر بك . ابراهيم مراد باشا . أحمد خيرى باشا . ابراهيم نبيه باشا . محمد عبد الخالق مذكور باشا . على المنزلاوى بك . أحمد عفيفى باشا . محمود خليل باشا . كامل جلال باشا . للوم السعدى المصرى بك . عبد الله عبد السميع بك . على المصرى بك . أحمد رشوان بك . أحمد حشمت باشا . على رفاعى بك .

نشر هذا النداء مع تصريح الجنرال اللنبى ثم خطبة اللورد كيرزون التى سيجىء بيانها في يوم واحد ، وهو يوم ٢٧ مارس .

وقد امتنع بعض من عرض عليهم عن التوقيع عليه ، لانه بمثابة دعوة الى السكينة والهدوء ، بدون مقابل من الانجليز .

وكان يجمل بالذين وقعوا عليه ان يحتجوا أولا على الفظائع التى ارتكبتها الانجليز حيال المظاهرات البريئة العزاء من السلاح ، وأن يحتجوا على الانجليز في اخلافهم وعودهم لمصر كل مرة بالجلاء عنها ، أما أنهم يقصرون النداء على استنكار الاعتداء على الأملاك والانس وقطع المواصلات ، أى استنكار ما بدا من الجانب المصرى ، دون الجانب البريطانى ، فليس من الانصاف ولا من الحكمة فى شيء ، وبخاصة لان هذا النداء قد أعقبه اذاعة خطبة اللورد كيرزون التى سيرد الكلام عنها ، فكان النداء بمثابة تأييد (غير مقصود) لهذه الخطبة التى تنم عن روح عدائية للحركة الوطنية ، والأهداف القومية .

مقابلة أعضاء الوفد

للجنرال اللنبى

قابل الجنرال اللنبى حسين رشدى باشا وأعضاء وزارته المستقيلة ، وذلك بناء على رغبته ، لكى يتعرف آراءهم فى أسباب الاضطرابات ويستطلع رأيهم فى الموقف عامة .

كما أنه قابل لهذا الغرض أعضاء الوفد الباقيين في القاهرة وهم : على شعراوي باشا . عبد العزيز فهمي بك . أحمد لطفى السيد بك . محمد على علوبة بك . مصطفى النحاس بك . سينوت حنا بك . محمود أبو النصر بك . جورج خياط بك . الدكتور حافظ عفيفي بك . عبد الخالق مدكور باشا . حسين واصف باشا ، وسألهم عن أسباب الاضطرابات التي وقعت في البلاد ، فوعده بكتابة تقرير عن ذلك ، قدموه له ، أرجعوا فيه الثورة الى استياء الأمة المصرية من عدم مساواتها في المعاملة بالأمم الصغيرة التي لا تفضلها في المدينة ، ومنع المصريين من بسط آمالهم أمام مؤتمر الصلح ، وقالوا في ختام التقرير : « ان كل المصريين من اكبر رجل الى اصغر رجل فيهم هم في هذا الاستياء سواء ، دفعهم اليأس الى اظهار ما في نفوسهم ، كل يترجمه على شاكلته ، فالرجال المسئولون من رسميين ، وغير رسميين قد ترجموه بالاحتجاجات المختلفة ، وبالامتناع عن العمل ، كالمحامين ، والشبان بالمظاهرات السلمية ، واما سكان الأقاليم فأعرب عنه بعضهم بالمظاهرات السلمية ، والبعض بالاعتداءات المختلفة التي بعضها موجب للأسف ، تلك هي حقيقة الوضع الذي فيه بلادنا الآن ، بسطناها الى فخامتكم بالاختصار ، وبالحق نرجو ان تأمروا بتحقيقها ، والرجاء معقود بعدلكم ان تزيلوا هذا الاستياء بالقضاء على أسبابه ، فان الأخذ بناصر أمة بأسرها اقدس واجب على عظماء الرجال » .

خطبة اللورد كيرزون

عن الحالة في مصر - ٢٤ مارس سنة ١٩١٩

في ٢٤ مارس سنة ١٩١٩ ، اى في اليوم الذى كتب فيه النداء سالف الذكر (ص ١٦٨) القى اللورد كيرزون (١) في مجلس اللوردات خطبة باسم الحكومة عن الحالة في مصر ، أكد فيها أن الأنباء الواردة منها أقل خطورة من ذى قبل ، وتجننى على الثورة ، اذ زعم أنها أقرب الى السلب والنهب منها الى السياسة ، ثم أثنى على موظفي الحكومة المصرية ورجال البوليس والجيش المصرى ، وأشاد بحسن سلوكهم في أثناء الاضطرابات ، واستدل بسلوكهم على أن عقلاء الأمة لم يشتركوا في الثورة ، وأضاف أن بعض الأعيان الذين برهنوا على صداقتهم للبريطانيين حتى الآن يبذلون أقصى ما في وسعهم لتهدئة الاضطرابات ، ثم صرح بأن الحكومة البريطانية لم تبد قط أدنى معارضة أو سوء نية نحو مجيء رشدى باشا وعدلى باشا الى إنجلترا ، وعلى النقيض من ذلك أن وجودهما هنا (اى في إنجلترا) يقابل بمنتهى الرضا والارتياح ، وأثنى عليهما وعلى الخدمات التي قد قدماها لمصر وللإمبراطورية خلال الحرب ، وقال ان طلب تأجيل زيارتهما في نوفمبر الماضى كان الباعث الوحيد عليه انه في خلال الأدوار الأولى لمؤتمر الصلح لم يكن ممكنا الحصول على الوقت الكافي والاهتمام اللازم لبحث المسائل المهمة المرتبطة بعلاقتنا المقبلة مع مصر والاصلاح الدستورى المصرى، وكرر القول بأن زيارتهما وزيارة سواهما من رجال السياسة المصريين المسئولين تقابل وسوف تقابل كذلك بملء الرضا والارتياح ، قال في هذا الصدد : « اننا نرى دائما أن من أهم الأمور أن نتفق واياهم على تحديد الشكل الذى ستكون عليه الحماية البريطانية في مستقبل الأيام » وعرج على سعد باشا وأعضاء الوفد قائلا : « ان الحال مع سعد زغلول باشا يختلف كل الاختلاف عنها مع هؤلاء ، لانه هو وأعوانه هم الذين دبروا هذه الاضطرابات ، وأنهم قوم غير مسئولين ، غرضهم اخراج الانجليز

(١) رئيس المجلس الخاص وزعيم مجلس اللوردات ، ثم وزير الخارجية البريطانية في اكتوبر سنة ١٩١٩ ، خلفا للمستتر بالنور .

من مصر ، وقد اختاروا وقت انعقاد مؤتمر الصلح بباريس موعدا للقيام بهذه الحركة الثورية ، فلا سبيل للمناقشة معهم ، لأن وجودهم هنا (انجلترا) كان يساء فهمه بالاجمال في مصر ، حيث يؤول كدليل على أننا راضون بالبحث في التخلي عن تبعاتنا نحو تلك البلاد تخليا تاما ، وكان فوق ذلك يهيج الأسباب لعرقلة واحباط المباحثات مع الراى المصرى الذى يمثل البلاد ويتحمل التبعة ، وهى المباحثات التى ننتظرها ولا نزال ننتظرها ، اذا ما حانت الفرصة الملائمة لوضع تسوية تكون مرضية لمصر وللدولة الحامية » .

وبدا من هذه الخطبة جليا أن الحكومة البريطانية لا تنوى العدول عن خطتها في تثبيت الحماية وتأييدها ، وتدل أيضا على أنها لا تنفك تدأب على تشويه الحركة الوطنية ، واختلاق الاكاذيب عنها ، باتهامها بأنها أقرب الى السلب منها الى السياسة ، مع أن وقائعها وحوادثها تدحض هذا الافك والبهتان ، وهذا التشويه هو سلاح من أسلحة الاستعمار ، يحارب به النهضة الوطنية في مختلف الأصقاع ، وهو من الوسائل التى تتبعها الدول الاستعمارية عامة ، اذ تنشر الدعايات الكاذبة ضد كل حركة تقوم في وجهها ، لكى تحول بينها وبين عطف الراى العام المتحضر ، وتسوغ بذلك محاربتها بمختلف وسائل الظلم والتنكيل .

وتدل الخطبة أيضا على نية السياسة البريطانية في اصطناع الموظفين وبعض الكبراء المصريين ، وضمهم الى صفها ، والقاء التخاذل والانقسام في صفوف الحركة الوطنية ، والتفرقة بين وزارة رشدى باشا المستقلة وهيئة الوفد ، لكى تفيد من التباعد بينهما ، وتضرب احدهما بالأخرى ، على مألوف عاداتها .

وفى الحق أن رشدى باشا لم يستمع الى هذه الدعوة ، ولم يستجب الى هذا النداء ، وظل متضامنا مع الوفد ، فكان موقفه من هذه الناحية مثلا حسنا للتضامن القومى ، وبخاصة اذا قورن بموقف كثير من طلاب الوزارات ، الذين ينتظرون اشارة ولو عابرة من الناحية البريطانية ، أو من غيرها من النواحي ، لكى يقفزوا الى الحكم على حساب حقوق البلاد ومصالحها ، ووحدتها وتضامنها .

احتجاج الموظفين على خطبة كيرزون

واضرابهم ثلاثة أيام

لم يكن للموظفين عمل يذكر في الثورة قبل خطبة اللورد كيرزون ، فالحركة كانت منحصرة في الطلبة والشباب ، والمحامين والسيدات ، والعمال والفلاحين ، وفريق من الأعيان وذوى المهن الحرة ، أما الموظفون فكانوا بمنأى عنها ، وكان عملهم مقصورا على الاعجاب بها ، وبما بدا من هذه الطبقات من الشجاعة والتضحية ، وحينما أضرب المحامون لقوا من القضاة تأييدا وتسهيلا لمهنتهم في الاضراب وتأجيل القضايا ، وكان هذا شأنهم جميعا ، عدا أفراد يعدون على الأصابع ، وقد فكر بعض صفار الموظفين في الاضراب مشاركة للأمة في حركتها العامة ، ولكنهم أخفقوا في مسعاها ، اذ عارضت جمهرة الموظفين ، وخاصة كبارهم ، في الاضراب ، خشية عواقبه ، وكل ما فعله فريق منهم أن وقعوا عرائض احتجاج على اعتقال سعد وصحبه ، رفعوها الى السلطان ، وظهرت هذه الفكرة اول ما ظهرت بين موظفى وزارة الخارجية ، ولقوا صعوبة كبيرة في حمل بعض المستشارين وكبار الموظفين على توقيعها ، اذ عدوها تدخلا في السياسة « بما لا يتفق » (فى نظرهم) مع طبيعة مراكزهم !

ولما نشرت خطبة اللورد كيرزون ، استاء لها الموظفون عامة ، اذ جعلتهم في مركز حرج امام الراى العام ، لما انطوت عليه من اتهامهم بالانحياز الى صف الاحتلال والحماية ، والتنكر للحركة الوطنية ، فيحثوا مليا في درء هذه التهمة عن انفسهم ، وانفقوا راياء على أن يحتجوا على الخطبة ، وعلى الحالة القائمة ، فكتبوا عرائض احتجاج وقعها الموظفون في مختلف الوزارات ورفعوها الى السلطان ، وقدموا صورا منها الى معتمدى الدول بمصر ، واصلوا فيها عزمهم على الاضراب ثلاثة ايام اظهارا لشعورهم وتضامنا منهم مع الأمة .

رفعت هذه العرائض الى قصر عابدين يوم الثلاثاء اول ابريل سنة ١٩١٩ ، ولم تعين فيها الثلاثة الايام التى قررورها للاضراب ، ولم يكن من الميسور الاتفاق على تحديدها ، لعدم امكان اتصال الموظفين جميعهم ببعضهم ببعض ، على ان الاضراب قد ابتدا فعلا يوم الاربعاء ٢ ابريل فعدت الايام الثلاثة ابتداء من هذا اليوم ، وصار الاضراب عاما يوم الخميس ٣ منه ، حيث خلت المصالح كلها تقريبا من الموظفين ، وكان القرار ان يستمر الاضراب ثلاثة ايام تنتهى يوم السبت ٥ ابريل ، ثم سرت فكرة الاستمرار فى الاضراب ، حتى يطلق سراح المعتقلين ، وعقد الموظفون اجتماعات فى مسجد ابن طولون للتشاور فى هذا الامر ، وكانت الفكرة الغالبة هى استمرار الاضراب ، وقد فكروا فى تنظيم شئونهم بتأليف لجنة من مندوبى الموظفين فى الوزارات ، لتقرر ما تراه ، لكى يكون الاضراب باتفاق جميع الموظفين ، على ان المصالح والدواوين استمرت مضطربة يتخلف من يتخلف من موظفيها الى أن تقرر الافراج عن سعد يوم ٦ ابريل ، ثم تألفت وزارة رشدى باشا الرابعة ، فاتخذ الاضراب شكلا حادا كما سيجىء بيانه .

وكان اضراب الموظفين مقصورا تقريبا على القاهرة ، اما موظفو الاقاليم فلم تصلهم الدعوة الا متأخرة فلم يشترك منهم فى الاضراب الا القليل .

المظاهرات والحوادث فى شهر ابريل سنة ١٩١٩

اثار اضراب الموظفين حماسة الجماهير ، لانه حادث فذ فى حياة مصر القومية ، كانت هذه اول مرة اضرب فيها موظفو الحكومة لأسباب سياسية ، ولم يسبق لهم ان اضرىوا لأسباب سياسية او غير سياسية .

فاتخذت القاهرة يوم الخميس ٣ ابريل شكلا غير مأوف ، وبدت كأنها كلها فى اضراب عام .

اقلت المحال التجارية فى الأحياء الوطنية ، عدا المخازن التى طلب الجمهور من اصحابها ان يتابعوا عملهم ، وقلت اللحوم ، لانقطاع معظم الجزارين عن الذبح ، واضربت طوائف الشعب جميعها من الموظفين فى المصالح والدواوين - عدا المحكمة المختلطة - الى الكنائس ، وتدفعت الجماهير فى الشوارع ، تسير فى مظاهرات ، يتلو بعضها بعضا ، وتلاقت الجموع فى ميدان عابدين ، وهناك فى نحو الساعة الحادية عشرة صباحا اطلقت رصاصة اصابت المستر ديكسن رئيس تفتيش التذاكر بالسكة الحديدية ، فسقط قتيل ، ولم يعرف مصدر هذه الرصاصة ، والراجح انها من مصدر معاد للشعب ، اراد ان يحدث فتنة باطلاقها ، فوقع فى الميدان هرج كبير ، ثم اطلقت سيارات نارية من منزل بميدان عابدين ، ظهر انه لأحد الأرمن ، اصابت كثيرا من المتظاهرين ، وجاءت على الأثر الدوريات البريطانية ، ولكن الجموع ثارت سخطها على مطلق النار ، فهاجموا المنزل وحطموا ما فيه ، واطلقت الدوريات البريطانية النار

على المتظاهرين ، فبلغ عدد القتلى تسعة ، وعدد الجرحى ٥٦ جريحا ، وقد عرفنا من أسماء الشهداء : عباس محمد من حارة أبو الليف قسم السيدة زينب . على أحمد المصلوح من البغالة . محمد الجزار من عابدين . محمد محمد الزواوى من باب الشعرية . محمود عبد الوهاب من درب الحجر . محمد محمد حسنين من سوق الزلط باب الشعرية . محمد أحمد عبد العاطى من باب اللوق . اسماعيل حسنين من حارة الحكر (قسم عابدين) . محمد حسين من درب شعلان .

وامتد الهياج الى شارع محمد على وميدان العتبة الخضراء (الملكة فريدة الآن) ، ورابطت قوات من الفرسان على أبواب الشوارع والدروب والحارات من شارع قصر العينى الى شوارع الشيخ ربحان (السلطان حسين الآن) والداخلية والانشا ووزارة الاوقاف وباب اللوق وسوق الخضار الخ ، ولم يعد الهدوء الا فى نحو الساعة الخامسة مساء .

أشارت السلطة العسكرية الى هذه الحوادث فى بلاغها يوم ٣٠ أبريل بقولها : « واجتمع اليوم - الخميس ٣ أبريل - جماهير من الفوغاء (كذا كانت تسمى المتظاهرين) المخلين بالراحة والنظام فى جوار ميدان عابدين ، وفى شارع محمد على بالقاهرة ، وقد قتل المستر ديكسن الموظف بالسكة الحديدية المصرية برصاصة بندقية فى ميدان عابدين فى الساعة الحادية عشرة ، وقتل الفوغاء يونانيا (١) فى شارع محمد على فى الساعة الثانية ، وأطلق الرصاص من منزل فى ميدان عابدين ، فأفضى الى وقوع اضطراب جديد أحرق الفوغاء فى خلاله المنزل المذكور ، وقد أعيد النظام فى الساعة الثالثة بعد الظهر ، ووردت الأنباء بوقوع بعض خسارة من القتلى والجرحى، والمعروف الى الآن أن ستة قتلوا وأن عددا معينا من الناس جرحوا ، ولكن لم تصل التفاصيل بعد » .

ثم جاء فى بلاغ ٤ أبريل ما يأتى : « اضطرت الدوريات فى خلال الاضطرابات التى وقعت أمس (٣ أبريل) فى القاهرة ان تطلق النيران بضع مرات بسبب الخطة العدائية التى سلكها الفوغاء ، ويرجع الفضل فى تحديد الخسارة الى نظام الجنود وضبط انفسهم ، وقد أثبت ولاية الأمور من رجال البوليس الآن أن تسعة قتلوا و٥٦ جرحوا ، بعضهم بجراح بليغة ، والآخرين بجراح خفيفة ، ويعزى عدد معين من هذه الخسارة الى العمل الذى قام به أحد السكان فى عابدين ، فانه أطلق الرصاص جزافا ، واستتبت السكنية اليوم (الجمعة) فى القاهرة وتولت السلطة العسكرية أعمال التلغرافات نظرا لاعتصام مستخدمى التلغرافات ، فأمكن المحافظة بذلك على القيام بخدمة الجمهور الى درجة محدودة » .

وأسلوب هذين البلاغين - كأسلوب معظم بلاغات السلطة العسكرية فى عهد الثورة - يستوقف النظر ويدعو الى التأمل ، فهى أولا تعبر فى بلاغاتها عن المتظاهرين ، « بالفوغاء » ، وفى بعضها « بالرعا » ، وترمى بذلك الى التهوين من شأنهم ، مع انهم فى الغالب من الشباب ، وكثير منهم من المثقفين ، لم يدفعهم الى التظاهر الا تلبية لنداء الجهاد الوطنى ، ثم انها تفصح حيث تنسب القتل الى المصريين ، وتعمد الإبهام حيث يكون مصدره غير مصرى ، فلا تذكر جنسية من قتل المستر ديكسن ، ولا من أطلق الرصاص من المنزل بميدان عابدين ، مع ما تبين من أن القتلتين من غير المصريين ، اما اليونانى الذى ذكر البلاغ أنه قتل فى شارع محمد على (وقد اتضح أنه مصرى)

(١) تبين أنه مصرى واسمه (على حسن) .

فتذكر أن المتظاهرين هم الذين قتلوه ، ثم تذكر عددا كبيرا من القتلى والجرحى المصريين ، ولا تذكر من الذين احدثوا هذا القتل ولا هذه الاصابات ، فهذا الافصاح في موضع ، والابهام في موضع آخر ، يدلك على أن بلاغات السلطة العسكرية يجب أن تقابل بمنتهى الحيطة والحذر ، وانما ذكرنا بعضها لما فيها من تأييد لبعض حوادث الثورة .

واستمرت المحال التجارية والمخازن معطلة يوم الجمعة ٤ أبريل والسبت ٥ منه ، وقد خشي عقلاء الأمة ومنهم الطلبة عواقب مقابلة اعتداء الأرمن بمثله ، فنشروا اعلانا يحذرون فيه الجمهور من ذلك العمل ، قالوا :

« ابها المواطنين . كل من يعتدى على أرمنى او رومى او أى اجنبى آخر لا يكون وطنيا ، ولو كان مصريا . ان من يفعل ذلك هو باليقين متشرد أو لص نهاب . فالواجب عليكم كلما رأيتم شخصا من هذا القبيل أن تسرعوا وتعتقلوه وتسلموه الى اقرب نقطة من نقط البوليس » .

ونشر وكيل بطيركية الأرمن اعلانا أظهر فيه اسفه واسف طائفته على هذه الحوادث ، وأعرب عن أمله وأمل اخوانه أن تكون اشاعة اسنادها الى الأرمن غير صحيحة ، واستنكر أى اعتداء من هذا القبيل ، وتبرا من كل أرمنى يرتكب مثل هذا الاجرام .»

ميزانية سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠

نتج عن استمرار حالة الثورة ، وبخاصة عدم قيام وزارة تتولى الحكم ، أن صدرت ميزانية سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠ بقرار من الجنرال اللنبى يوم ٣١ مارس سنة ١٩١٩ ، وكان صدورها بهذا الشكل مخالفا للقانون المالى ، وقد نشر هذا الاعلان في « الوقائع المصرية » عدد اول أبريل ، مصدرا بالديباجة الآتية :

« اعلان من القائد العام لقوات جلالة الملك في القطر المصرى . لما كانت اللجنة المالية قد اتمت تحضير الميزانية لسنة ١٩١٩ - ١٩٢٠ على الشكل المرفق بهذا الاعلان، ولكنه لم يتيسر الحصول على الموافقة عليها طبقا للقانون . ولما كان وضع تقدير الايرادات والمصروفات في السنة المالية القادمة امرا ذا صفة ضرورية ومعجلة . بناء على ذلك أنا ادمند هينمن اللنبى بمقتضى السلطة المخولة لى بصفتى قائدا عاما لقوات جلالة الملك في القطر المصرى أمر وأصرح بما يأتى » . ويلى ذلك أرقام الميزانية .»

وقد كان صدور الميزانية بقرار من الجنرال اللنبى تحديا صارخا لاستقلال البلاد وكرامتها القومية ، واستهانة بالثورة ، فلا جرم أن قوبل هذا العدوان بالسخط والاستمرار في الثورة ، وتفاقمت حوادثها في الأيام الاولى من شهر أبريل .»

الجمعية العمومية للمحامين

كان يوم ٢ أبريل سنة ١٩١٩ موعد اجتماع الجمعية العمومية للمحامين بمحكمة الاستئناف ، ولكن عددهم لم يتكامل ، ولما غادروا المحكمة اعتدى عليهم الجنود الانجليز ، فقدموا احتجاجا الى مجلس نقابتهم الذى اجتمع يوم ١٢ أبريل ، فاقى الاحتجاج وقرر تأجيل الجمعية العمومية لأجل غير مسمى .»

محاولة غلق الأزهر

وفي ٢ أبريل استدعت دار الحماية الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوي شيخ الجامع الأزهر ، وطلبت منه غلق أبواب الأزهر ، فرفض محتجا بأنه مسجد تقام فيه الشعائر الدينية ، وليس له أن يوصد أبوابه في وجوه المصلين ، فطلبت أن يفتحه في مواعيد الصلاة فقط ، فرفض ، وظل مفتوحا في كل وقت كما كان من قبل .

اجتماع كبير بمسجد ابن طولون = ٥ أبريل

كان معظم الاجتماعات الثورية يعقد بالأزهر ، وكان في نية الجمهور اقامة اجتماع به يوم ٥ ابريل لالقاء الخطب وعرض الحالة التي وصلت اليها البلاد ، ولما علمت السلطة العسكرية نبأ هذا الاجتماع وضعت على منافذ الأزهر القوات الانجليزية المسلحة ، واذا رأى منظمو الاجتماع ان لا سبيل الى انعقاده في الأزهر ، قرروا عقده في مسجد ابن طولون ، واحتاطوا للأمر ، فحفروا الخنادق ، واقاموا المتاريس في الشوارع وعلى منافذ الطرق المؤدية اليه ، لكي لا تتجاوزها السيارات المقلّة للجنود ، فلما ترامى الى السلطة نبأ هذا الاجتماع ومكانه الجديد ، انفذت اليه شرذمة من الجند لتفريق شمل المجتمعين ، فاعترضتهم الخنادق والمتاريس ، وأخذ الناس من خلفها يرمون الجند بالحجارة ، فأطلق هؤلاء الرصاص على الممتنعين بها ، وعلى غيرهم من الأهالي الوادعين ، فسقط بعض القتلى والجرحى ، منهم غلام لا يتجاوز الثانية عشرة من عمره ، عرف في الثورة بابن القباقيبى ، واسمه الحقيقى محمد اسماعيل (١) من شارع الركبية ، أقام هذا الفتى شبه حصن عند سبيل (أم عباس) ، فأصابته رصاصه أودت بحياته ، واحتفل بتشيع جنازته في اليوم التالى في مشهد مهيب ، ودفن بمدافن الامام الشافعى ، وأشار بلاغ السلطة العسكرية في ٦ أبريل الى مقتله بقوله : « ان جمهورا معاديا هجم صباح أمس على دورية في حى السيدة زينب ، فاضطرت الى اطلاق النيران وقد قتل لسوء الحظ ولد في العاشرة أو الثانية عشرة من عمره كان بين الجماهير » .

وتم الاجتماع في مسجد ابن طولون ، وانتهى قبل أن تتمكن القوات البريطانية من فضه .

وفي اليوم التالى (٦ أبريل) احتل الجنود الشوارع المؤدية الى هذا المسجد ، وأخذوا يرغمون الناس على رفع الاحجار التى وضعت كمتاريس ، وردم الحفر والخنادق التى احدثت فيها ، واعادتها كما كانت ، ولم يفرقوا في هذا الارغام بين صغير وكبير ، وغنى وفقير ، بل كانوا يكرهون كل من صادفهم على القيام بهذه المهمة ، ومن يتأخر أو يحاول التملص يضرب بالرصاص ١٥.

الاسراف في قمع الثورة

فظائع لا مبرر لها

ان أولى الفظائع التى صدرت من الجنود الانجليز سنة ١٩١٩ هى مقابلة المظاهرات البريئة في العاصمة وسواها باطلاق الرصاص من البنادق والمدافع

(١) سألت اهل الحى ، فعرفت منهم ان هذا هو اسم الغلام ، ورجعت الى دوائر الوفيات ، فوجدت مقبدا بها بتاريخ ٥ ابريل سنة ١٩١٩ وفاة الغلام (محمد اسماعيل) من شارع الركبية قسم الخليفة سنة ١٢ سنة وأن الوفاة « من طلق نارى من بندقيه » ، فتحقق لى ما رواه اهل الحى .

الرشاشة ، مما افضى الى قتل كثير من الأبرياء بلا جريرة ارتكبوها سوى الهتاف باستقلال مصر وحريتها ، ولا يمكن ان يعد هذا الهتاف جريرة ، بل هو نداء طبيعى يهتف به كل من ينتسب لامة لها وجود وكرامة .

على انه الى جانب هذه الفظائع التى تقدم بيانها - وسيرد مثلها فى حوادث المظاهرات الآتية - الى جانب ذلك قد وقع من الجنود البريطانيين ، فى كثير من الجهات فظائع لها طابع بارز من الاسراف فى القسوة والتنكيل ، وهو ما افردنا له هذه الصفحة وما يليها .

فى العاصمة

فى العاصمة وقعت المجازر التى اصاب المظاهرات السلمية وحصدت ارواح المئات من الشهداء ، وقد لاحظ أطباء مستشفى قصر العينى واساندة كلية الطب من فحص جثث القتلى واصابات الجرحى من المتظاهرين فظاعة التقتيل والتنكيل ، وتملكهم جميعا شعور الاستنكار لهذه الفظائع ، ولم يسعهم السكوت عليها ، فكتبوا يوم ١٥ مارس سنة ١٩١٩ احتجاجا اجماعيا سجلوا فيه هذه الفظائع ، وبعثوا به الى المدير العام لمصلحة الصحة ، هذا نصه :

« مستشفى قصر العينى - القاهرة فى ١٥ مارس سنة ١٩١٩ .

« جناب مدير مصلحة الصحة العمومية .

« نحن الموقعين على هذا أطباء مستشفى قصر العينى ومدرسة الطب والأطباء الشرعيين لدى المحاكم الأهلية نتشرف برفع هذا لجنايبكم .

« انه يحزننا أن نرى السلطة العسكرية تستعمل ضرب الرصاص والمدافع الرشاشة فى تفريق الجماهير المجتمعة لغرض سلمى والغير مسلحة مطلقا وشوش عليهم فى اجتماعاتهم هذه بواسطة غوغاء لا دخل لها ، خصوصا وان بين المصابين اطفالا ونساء قتلى وجرحى لا يمكن مطلقا حصول أى تعد منهم نحو السلطة ، وجزء ليس بالقليل من الجرحى مصاب اصابات خطيرة متهتكة فى البطن والصدر ، مما يدل على أن ضربهم بالرصاص كان بغير مبالاة واعتباطا ليس الغرض منه كما هو اللازم مجرد تخويفهم وتفريقهم ، مع العلم بأنه كان يكفى لتفريق اجتماعات مثل هذه ليس بها شخص مسلح قط طرق أخرى غير ضرب الرصاص من المدافع الرشاشة والبنادق جزافا .

« لذلك نحتج اشد الاحتجاج على هذا ، ونطلب من جنابكم بصفتكم مديرا عاما لمصالح الصحة المصرية تبليغ هذا الاحتجاج لجهة الاختصاص منعا لما ينتج عن مثل هذه الأعمال فى المستقبل ، خصوصا وأن العاطفة التى دفعت المتظاهرين الى عملهم هى عاطفة بشرية توجد فى كل الأمم » .

التوقيعات

سليمان عزمى . سيد عبد المجيد سليمان . اسماعيل ضيائي . على ابراهيم . محمد أمين عبد الرحمن . محمد رياض . حسن شاهين . جبرائيل بحري انيس انسى . ابراهيم فهمى المنيأوى . جورجى صبحى . محمد شمس الدين . جرس جرجس الضبع . نجيب مقار . عبد المجيد محمود . ابراهيم شوقي . نجيب محفوظ . محمد كامل براده . محمد خليل عبد الخالق . عزيز اسكندر . عبد الله جلال . احمد شفيق . محمد مبارك . على رامز . محمود ماهر .

ولم يقتصر الأمر على هذه الفظائع ، بل كان كثير من الجنود في مختلف أحياء العاصمة يعتدون على الناس ، ويسلبون ما معهم من نقود وأشياء ثمينة ، ويطلقون النار على الدور ، حتى بلغ للبوليس من هذا النوع في حى واحد من أحياء المدينة ٣٢ جنائية في يوم واحد ، ووقع هذا الاعتداء على الناس من مختلف الأقدار ، فلم يوقر الجند كبيرا ، ولم يرحموا صغيرا ، بل لم يتورعوا عن قتل النساء . ومما يذكر في هذا الصدد أن امرأة طاردوها فأقفلت بابها وساعدها زوجها في الامتناع به ، فأطلق العسكر عليهما النار فقتلت المرأة ، واعتدى العسكر في حادثة أخرى على عفاف فتاة في نحو العاشرة من عمرها فقضت نحبها .

في مديرية الجيزة

كانت مديرية الجيزة مسرحا لكثير من الفظائع التي تركت في النفوس ذكريات اليمّة .

وفي ١٥ مارس بينما كان أهالي ناحية كفر الشوام (مركز امبابية) مجتمعين في عرس يحتفلون به ، اذ مرت بهم سيارة تقل نفرا من الجنود الانجليز ، فلم يكن من هؤلاء الا أن باغتوا الفرع باطلاق النار على المحتفلين فقتل منهم ستة ، عرفنا من اسمائهم : محمد سلام حسن . زكى محمد غراب . مصطفى أحمد الشرفاوى . نعيمة عبد الحميد . عبد العزيز أحمد السقا ، وأصيب ثمانية ، منهم صاحب الفرع قطب الباجورى ، وثبت أنه عند قدوم سيارة الجند تقدم خفير الدرك وسار امامها ليرشد من فيها الى الطريق ، ولم يكذ يسير خطوات حتى ألقي الرصاص يطلق من السيارة بلا سبب غير أن الفرع كان في طريقهم .

وفي ١٦ مارس قتل جندي بريطاني احد الاهالى في بندر الجيزة في طريقه الى دار البريد ، فتجمهر الاهلون اذ راوا القتل بلا سبب وخربوا دار البريد .
وفي ١٨ مارس حلقت الطائرات البريطانية فوق المتانية والحملة (بمركز العياط) واقتربت قنابل على البلدين فأصيب بعض أهلها .

وفي ٢٢ مارس نزل بعض الجنود الانجليز بلدة بشتيل ، وأخذوا يضربون الاهالى بالسياط واقتحموا بعض منازلها ، فهاج الاهالى ، وكادت الحالة تنقلب الى مأساة ، لولا تدخل العمدة .

وفي ٢٢ مارس نزل بعض الجنود الانجليز بلدة بشتيل ، وأخذوا يضربون الاهالى نجم حال ذهابه لمصر يحمل اللبن لمبيعه ، فمات لوقته .
وحدث في كثير من البلاد أن نهب الجند أرزاق الاهالى واموالهم ومواشيهم واتفوا مزروعاتهم ، مما لا سنبل الى حصره .

في العزيزية والبدرشين

وأبرز الفظائع ما وقع في العزيزية والبدرشين (بمركز الجيزة) ، ونزلة الشوبك (مركز العياط) ، وقد سجلت في محاضر رسمية ، واحتج عليها مجلس مديرية الجيزة احتجاجا تاريخيا ، وخلصتها أنه يوم ٢٥ مارس سنة ١٩١٩ ، في نحو الساعة الرابعة بعد منتصف الليل ، والناس نيام ، انقض نحو مائتى جندي بريطاني مدججين بالسلاح على بلدتي العزيزية والبدرشين ، وانقسموا الى فريقين في كل فريق أحاط بأحدى البلدين ، وقصدت شريكتان منهم الى منزلى عمدتي البلدين شاهرين

أسلحتهم وطلبوا الى كليهما تقديم ما عنده من الاسلح وجمع كل ما يوجد منه بالقرية ، قبل مضي ربع ساعة ، فقدم أحدهما (الشيخ ابراهيم دسوقي رشوان عمدة العزيرية) ما يملك وهو مسدس ، ولم يكن لدى الثاني (الشيخ محمد منظور الدالى عمدة البدرشين) شئ منه ، فافتحم الجند المنزلين ، وانسلوا الى غرف السيدات ، فاختربا تحت الأسرة ، واستولى عليهن الذعر لوقوع هذا الهجوم المفاجئ الفظيع فى ساعة متأخرة من الليل ، وكسر الجنود الصناديق والخزائن عنوة ، وسلبوا كل ما فيها من حلى ومال ، ثم جذبوا النساء من شعورهن ، وانتزعوا بكل قسوة وقطاعة ما كان عليهن من حلى لدرجة أن ثلموا أذن أحدهن ، وجاسوا خلال المنزلين ونهبوا كل ما وصلت اليه أيديهم .

ثم طلبوا من العمدين أن يدلّاهم على منازل مشايخ البلديتين وأعيانها ، ففعلا مكرهين ، فارتكب الجنود فى هذه المنازل مثل ما ارتكبوا فى منزلى العمدين ، وأعلن الضابط الذى يقود الجند فى هذه المعمة أنهم سيضرمون النار فى القريتين ، وأنه مرخص لكل شخص من السكان أن يأخذ ما فى بيته من مال وحلى قبل الرحيل عنه ، ثم لم يلبثوا الا قليلا حتى أضرموا النار فعلا فى منازل القريتين ، مستعينين بما يعلو سقوفها من حطب وقش ، وكانت النيران اذا خبت فى أحدها استعانوا على اشعالها بالبتروى الذى كانوا يجدونه فيها ، فذعر الناس ، وخرجوا من منازلهم فرارا من الحريق ، ولم يتركهم الجند يهجرون القريتين ، بل حاصروهما ووقفوا شاهري السلاح فى وجه المهاجرين ، يفتشونهم قبل انطلاقهم ، ويسلبونهم ما كانوا يحملون من مدخراتهم ، ولم يوقروا فى هذا الاعتداء المنكر أحد حتى النساء ، بل كانوا ينقبون فى ملابسهن وأجسامهن ، ويمزقون ثيابهن ، ويعبثون بموضع العفة من أجسامهن ، واعتدى بعض الجنود على عفاف بعضهن قسرا ، وقتلوا بعض أهالى البدرشين ومنهم سيدة دافعت عن عرضها ، فكان جزاؤها القتل ، كل ذلك وضباطهم يشهدون هذه الأفظائع دون أن يحركوا ساكنا !

ولما أكلت النيران دور البلديتين فرت الأغنام والدواجن فاستولى عليها الجند ، واحترقت بعض المواشى فى البيوت ، وكان كل من حاول من الأهلى اطفاء الحريق يطلق عليه الجند الرصاص فيردونه قتلىا .

وقد عرفنا من أسماء القتلى ابراهيم عطوة الدالى ابن عم العمدة . وعبد الجواد سيد ، وقد قتلهما الجند فى عقر دارهما . وابراهيم سيد رفاعى . والسيدة عالية زوجة الشيخ حسنين الجزار ، وقد قتلت وهى تدافع عن عرضها .

وانصرف الجند عن البلديتين فى الصباح المبكر بعد أن جعلوهما قاعا صفصفا ، واستاقوا عمدتى البلديتين ، ومشايخهما الى الحوامدية ، سائرين على الاقدام ، وخلفهم الجند يخزونهم بأسنة الرماح ، لكى يستحثوهم على الاسراع فى السير ، ووصل الجميع ظهرا الى الحوامدية ، وهناك مثلوا امام جمع من ضباط الانجليز ، فتلا عليهم رئيسهم التهمة الموجهة الى القريتين ، وهى أن بعض أهالى العزيرية تعدوا بالضرب على أحد الضباط البريطانيين فى الطريق المؤدى الى أهرام سقارة ، وأن أهالى القريتين اشتركوا فى احراق محطتى الحوامدية والبدرشين .

وعبنا حاول العمدان أن ينفيا التهمة عن نفسيهما وأسرتيهما وأهل بلديتهما ، اذ أثبتنا الأول بشهادة الشهود أنهم كانوا يحمون مصانع السكر بالحوامدية أثناء الاضطرابات ، فلم يكتراث الضابط البريطانى لهذه الحجج وأمر المعتقلين بالتوقيع على أقرار أعد لهم مكتوبا ، يبدون فيه أسفهم على ما حدث من تخريب خط السكة

الحديدية ، وما وقع من الاعتداء على الجنود البريطانيين ، ويقرون فيه أن ما حدث لبلديهم حق وفي محله ، وأنهم مستعدون لتقديم ما يطلب منهم من العمل لإصلاح السكة الحديدية ، ويقبلون المحاكمة أمام المجلس العسكري إذا هم قصروا في أداء تعهداتهم ، واکرھوا تحت التهديد بالقتل على التوقيع على هذا الإقرار ١٠

في نزلة الشوبك

ووقع ببلدة نزلة الشوبك مركز العياط يوم ٣٠ مارس فظائع تزيد عما حل بالعزيرية والبدرشين ، فقد جاءها الجند بعد ظهر اليوم المذكور في قطاع مسلح ، ونزلت منه قوة مدججة بالسلاح ، فاحتلوا البلدة ومنازلها ، وسلبوا منها ما وصلت اليهم أيديهم من حلى ومال ودواجن ، واعتدوا على أعراض بعض النساء ، وقتلوا عبد التواب عبد المقصود حين كان يدافع عن عرض زوجته ، وكذلك فعلوا مع شيخ الخفراء ، وقتلت زوجة سليمان محمود الفولى وهي تدافع عن عرضها ، ولما رأوا مقاومة من الأهالي أخذوا يطلقون الرصاص جزافا ، فقتل من الأهالي واحد وعشرون ، وجرح اثنا عشر ، وأشعلوا النار في منازل البلدة ، فدمرت مائة وأربعين بيتا ، والبلدة لا يزيد عدد منازلها عن مائتين وعشرة ، ومن أقطع ما حدث لهذه البلدة ، أنهم قبضوا على أحد مشايخها عبد الفنى ابراهيم طلبة وأخيه عبد الرحيم وابنه سعيد وخفاجه مرزوق من أهالي البلد ، ودفنوه في الأرض حتى أنصاف أجسامهم - بدعوى التحقيق معهم - ثم قتلوه رميا بالرصاص ، وهم على هذه الحالة ١١

بلاغ السلطة العسكرية

وكل ما أذاعته السلطة العسكرية من هذه الفظائع أنها قالت في بلاغ أول ابريل سنة ١٩١٩ : « أذيعت أخبار كاذبة فيما يتعلق بحوادث يقال أنها وقعت في العزيرية ، وقد طلب ارسال بلاغ عن الحقيقة ، فأبلغ الضابط المتولى القيادة هناك أنه وردت انباء تتضمن أن القرويين في العزيرية والبدرشين اشتهروا بايواء البدو المسلحين ، وقد أجرى البحث في القريتين بناء على ذلك يوم ٢٦ مارس ، فوجدت في العزيرية كمية من الأسلحة ، وقد حاول المشاغبون أثناء البحث الهرب بالقفز من سطح الى آخر ، فأفضى ذلك الى سقوط الأسطح تحت ثقلهم ، وقد سبب سقوط الأسطح فوق النيران أو مصاييح الزيت في المنازل نشوب بعض حرائق في القرية » ، وقالت عن نزلة الشوبك « وجد قطار كان يشتغل بأعمال الإصلاح في أثناء سيره جنوبا بعد ظهر يوم ٣٠ مارس جماعة من القرويين يعيشون بالخط الحديدى في جوان الشوبك ، وقد قتل خمسة من الذين كانوا يشتغلون بتدمير الخط ، وأطلقت النيران بعدئذ على القطار من القرية فأخرج الجنود أهلها » .

فتأمل في مبلغ الفرق بين هذا البلاغ وحقيقة الحوادث والفظائع التي ارتكبت في هذه البلاد ، ولعلك تدهش من أن البلاغ ينسب الحرائق في العزيرية الى سقوط الأسطح ، مع أن منطق البديهية يوحى بأن سقوطها إنما يؤدى الى اخماد النار لا الى اشعالها ، ولكن سبب اطفاء النار انقلب الى سبب لاشعالها ، وهذا هو لعمري منطق القوة الغشوم ، لا منطق الحق السليم .

احتجاج مجلس مديرية الجيزة

على هذه الفظائع

كان لهذه الفظائع وقع اليم في النفوس ، مما دعا أعضاء مجلس مديرية الجيزة الى الاجتماع للاحتجاج عليها ، فاجتمع المجلس خصيصا لهذا الغرض في جلسة غير اعتيادية يوم الأربعاء ٩ ابريل سنة ١٩١٩ بديوان المديرية ، برئاسة أحمد حمدي سيف النصر بك (باشا) مدير الجيزة ، وحضور كل من فضل بك الزمر . عبد الواحد بك القط . حسين بك غراب . أحمد بك المليحي . بيومي بك مذكور . سيد أفندي دويدار . محمد أفندي منصور عطا الله من الأعضاء ، وأمين أفندي فهمي أحمد سكرتير المجلس ، وتخلف عن الحضور سعد بك مكرم ، ولما افتتحت الجلسة ألقى أحمد بك المليحي كلمة استنكر فيها هذه الفظائع ، وطلب من المجلس الاحتجاج عليها ، وقدم احتجاجا مكتوبا وقعته هو والأعضاء ليقره المجلس ، هذا نصه :

« تقدمت اليانا من بعض اهالى مديرتنا بصفتنا نواب الأمة المنتخبين عنها في مجلس المديرية شكاوى عما حدث ببعض بلاد المديرية من الاعتداءات الفظيعة والجنايات الفتاكه بهيكل الانسانية وحرمة الفضيلة - تلزنا مراكزنا النيابية بالنظر فيها وتبليغها للجهات الرئيسية المسؤولة بالقطر المصرى ، ولقد صدرت تلك الشكايات من نفوس مكلومة وأفئدة جريحة ، تعبر عن آلام قد أحسنا بها جميعا ، ولم نقف حيالها هذه المدة الا انتظارا لتصريفها بالحكمة والعدل ، ولكننا مع الأسف وجدنا ان الصوت الصاعد من صدر هذه الأمة لا يصح الا أن يكون مؤيدا تأييدا تاما ما دامت العدالة لم تأخذ مجراها القانونى ، تتلخص تلك الشكايات في أن بعض الجنود البريطانية أحدثت من الاعتداءات ضروبا شتى كاحراق القرى والبلاد في غسق الليل وفي جوف النهار ، وقتل الأبرياء رميا بالرصاص ، وسلب الأهالى أموالهم وحليهم ، وقتل مواشيهم : واخذ الطيور عنوة ، والاعتداء وبيا للأسف على الأعراض اعتداء يندى له وجه الفضيلة خجلا ، وتنتحر أمامه المروعة والشهامة كأمثال ما وقع في بلاد امبابه . والعزيرية والبدرشين . ونزلة الشوبك من بلاد مديرتنا ، كما ثبت كل ذلك في محاضر التحقيق الرسمية التى أجرتها جهة الاختصاص ، وانه ليسوعنا جميعا أن صدرت البلاغات الرسمية عن تلك الحوادث مخالفة للحقيقة ، ومنافية للتحقيقات الرسمية التى حصلت ، مما دلنا أن بعض رجال الجيش المرافق للقوات التى ارتكبت هذه الفظائع قد أبلغوا رؤساءهم عكس ما وقع تماما .

« كان الذى وقع من الاعتداءاتاديبا للأهالى - على ما قيل - بدعوى أنهم عطلوا طرق المواصلات بالسكك الحديدية ، وأن عملهم هذا مقصود به النهب والسلب - مع أن الواقع ينافى ذلك ، ويقرر أنه ما كان ثمة نهب ولا سلب وانما هى الرغبة بعد ما حيل بين الأمة وبين ابداء مطالبها بواسطة رجالها الذين أنابتهم عنها في أن تسمع هى بذاتها نداءها للأمم الحرة ، وتعبر عن رغباتها بكل طريقة ووسيلة لتحيا حياة الأمم التى لم تكن مثلها في الذكاء والنبوغ ، وخواتم جق المطالبة باستقلالها التام في مؤتمر السلام ، وان هذه المطالب ما كانت محرمة في أى قانون من القوانين ، ليحال دون وصولها الى حيث تريد الأمة عن بكرة ابيها ، خصوصا وأن مبدأ مظاهرتها بهذه المطالب كان سلميا محضا ، بل ان الاستقلال التام الذى هو اهم تلك المطالب وأولها والذى هو بغيتنا جميعا لا نستطيع أن نقول بأن أمة عظيمة كالأمة البريطانية تقف في وجهه وتحول دون ابداء أمنية الشعب المصرى بأكمله فيه ، خصوصا وانها

من كبار الأمم الحرة وحليفة الأمم الأخرى مثلها ، التي حاربت معها على تأييد حقوق الشعوب وحرية الأمم ، وان الوقوف حجر عثرة أمام مطالبنا المشروعة ، يعتبر وقوفا أمام الراى العام ، وامام ما ابداه مؤتمر السلام من اتباع الشروط الأربعة عشر المشهورة ، التي ذكرها جناب رئيس الولايات المتحدة وقررتها جمعية الأمم ، بل اننا لنجهر أيضا باننا نشك في ان مثل هذه المصائب الشديدة والبلايا الفادحة ، التي وقعت من بعض جنود الجيش البريطاني على رأس هذه الأمة الأسيفة المطالبة باستقلالها ، ترضى عنها الأمة البريطانية او تبرر حدوثها ، واننا لنتظر بصبر نافذ حكم الأمة البريطانية حيال هذه الجنايات التي ارتكبت بواسطة جنودها بعد ان ابدينا حقيقتها اجماليا ، من واقع التحقيقات التفصيلية في المحاضر الرسمية للحكومة المصرية ، لهذا نرفع أولا احتجاجاتنا الشديدة ، كنواب عن هذه المديرية ، عما حدث فيها من الاعتداءات ضد الحركة الوطنية ، ونطلب ثانيا أن يبلغ هذا الاحتجاج بواسطتنا جميعا ، او بواسطة لجنة منا ، لعظمة مولانا السلطان ، وللجهات الرسمية المسؤولة في القطر المصرى ، مشفوعا بنداء الأمة المصرية ومطلبها الوحيد « وهو الحصول على الاستقلال التام » ، كما نطلب أن يرفع عن عاتق الأمة حالا كل ما يضاد النداء بهذا الاستقلال التام المنشود » .

فقال رئيس المجلس : « مع اعترافى بأن ما حدث بنواحي امبابة والعزيرية والبدرشين ونزلة الشوبك ، هو عمل وحشى ، اذكر لحضراتكم ان الأفراد الذين قدموا لى شكاوى عن ذلك قد عملت لهم التحقيقات اللازمة بواسطة حضرة مأمور ضبط المديرية (الأستاذ ابراهيم دسوقى اباطة) الذى اثق به واعتبره كشخصى في اجراء مثل هذه التحقيقات وترجمتها وعملت تقريراً يشمل احتجاجى على ما وقع من الاعتداء على تلك البلاد ، وارسلت كل ذلك لوزارة الداخلية ، كما ارسلت صورة اخرى من هذه التحقيقات وذلك التقرير لدار الحماية ، ومركز قيادة الجيش البريطانى بسافواى اوتل بناء على طلبهما ، وجاءنى منهما ما يفيد انهما اعتنيا بتقريرى وانه تقرر تأليف لجنة لاعادة التحقيق بخلاف اللجنة الأولى ، وبما انى اعتبرت ان هذه الحوادث كانما وقعت على شخصى بالذات لوقوعها في دائرة مديرتى وبغير علم منى ، فانى اصرح لكم بأنه اذا لم يرضنى التحقيق الذى سيعمل ، فانى لا انى عن الاحتجاج عليه بكل قواى مهما ضحيت في سبيل ذلك من الجهد والمركز » .

وقال محمد افندى منصور عطا الله : انه حتى اليوم الثالث من حادثة نزلة الشوبك كان الأهالى يجدون جثث قتلاهم خلال مزارع القمح ، او طافية على وجه الماء في الترع ، وان ما اعدم من المواشى من قذائف المدافع ورصاص البنادق التي اطلقها بعض رجال الجيش الانجليزى يفوق كل تقدير ، أما حاصلات البلد من الذرة التي كانت تجفف بحرارة الشمس فوق سطوح المنازل فهذه قد رشها الجنود البريطانيون بالنزيرين واحرقوها ، فترتبت على ذلك خسارة عظيمة هي جميع حاصلات الأهالى » .

وقال احمد بك المبحى : بمناسبة ما ذكره حضرة زميلى محمد افندى منصور عطا الله ، اقول ان قواد الجيش الانجليزى يرسلون قوات من الجيش المذكور للبلاد الهادئة التي لم تحدث منها أية مخالفة للقانون وها انتم (مخاطبا رئيس المجلس) بصفتكم مدير المديرية تعلمون ان مركز الصف لم يحصل منه أى اعتداء ، ومع ذلك فقد ارسلت اليه قوات انكليزية ، حال انه معلوم ان الأهالى لا يفهمون اللغة الانجليزية وان الجنود البريطانيين لا يفهمون اللغة العربية ، وبذلك لا يبعد ان يحدث سوء

فهم بين الفريقين ، لهذا احتج بصفتي نائبا عن ذلك المركز على ارسال تلك القوات ، واطلب من هيئة المجلس الموافقة على هذا الاحتجاج معى حتى لا يقع ببلاد المركز المشار اليه مثل ما وقع بالبلاد التي اشرنا الى حوادث الاعتداء عليها في احتجاجنا الذي تلى في الجلسة الآن .

وقال فضل بك الزمر : انه حدث بالامس في امبابة بينما كان القطار سائرا بالاهالى يحملون الاعلام ابتهاجا بالسماح للمصريين بالسفر الى اوروبا وعرض مطالبهم ان اعتدى بعض الانجليز على القطار ورموه بالرصاص فقتلوا اثنين بالرغم مما جاء بمنشور جناب القائد العام ، ولذا فاني احتج بشدة على هذه الجنايات الشائنة التي لا ينقطع حدوثها حتى الآن .

وقال كل من عبد الواحد بك القط ومحمد افندى منصور عطا الله : لقد علمنا انه تجرى الآن بمركزنا (العياط) عدة تحقيقات مع الأهالى بواسطة مجلس عسكري ، ومن المعروف ان هذا المجلس واسع السلطة يقضى بعقوبات صارمة منها القتل والجلد وغيره ، وأنه لا يوجد به اعضاء مصريون ، وسيترتب على ذلك ايقاع عقوبات على الأبرياء ، اذ ان تحقيقات ذلك المجلس تبنى غالبا على بلاغات كاذبة ، فيحل العقاب بأفراد لم يقع منهم اى تشويش للأمن العام ، لهذا نطلب سرعة اتخاذ اللازم لايفاف أعمال المجلس ، الى أن يبت في الحالة الحاضرة ، ويعرف مجرى الامور ، وفاقا لما صرح به جناب القائد العام .

وقال عبد الواحد بك القط ايضا : انى احتج كذلك على القبض حتى الآن على عمدة نزلة الشوبك بواسطة جنود الجيش الانجليزى ، بعد ما ارتكبوه من الفظائع في بلده ، وأرجو سعادة الرئيس ابلاغ اولى الامر المختصين طلب الافراج عنه ، رحمة بأهله وذويه الذين قتل الانجليز منهم نحو الستة على الاقل رميا بالرصاص .

وبعد سماع هذه للبيانات اصدر المجلس القرار الآتى : « قرر المجلس باجماع الآراء الموافقة على جميع الاحتجاجات الواردة بهذا الحضر ، وابلاغ جميع ما دون فيه لحضرة صاحب العظمة السلطانية ، ولأولياء الامور ، وللهيئات الرسمية في القطر المصرى بواسطة هيئة المجلس الحاضرة الآن » .

في الشبانات مركز الزقازيق

وفي ٢٥ مارس حاصرت قوة من الجنود بلدة الشبانات بمركز الزقازيق بحجة ان جنديا هنديا من الموكول اليهم حراسة السكة الحديدية قد قتل على مقربة من هذه البلدة ، وطلب قائد القوة من العمدة الارشاد عن قتل هذا الجندي ، فنفى عن اهل بلدة ارتكاب هذا الحادث . فأمر القائد اهل البلدة ان يفادورا منازلهم في الحال لاحراقها ، ومن يعارض يقتل رميا بالرصاص ، وكان عددهم نحو اربعة آلاف ، فخرجوا يهيمون على وجوههم ، وكان الجند يخزونهم بأسنة حراهم ليستعجلوهم في اخلاء البلدة ، وماتت امرأة حامل من جراء هذه الوحشية ، ولما غادر البلدة اهلها اخذ الجند يحطمون ابواب المنازل ويقتحمونها ، يأخذون منها ما تصل اليه ايديهم من مال ومتاع ، ثم اشعلوا النار فيها جميعا ، واستمرت النار مشتعلة يومين ، فدمرت معظم منازل البلدة ، وبات اهلها في العراء في حالة تدمى القلوب وتفتت الاكباد .

في صفط الملوك

في منتصف ليلة الاحد ١٣ ابريل سنة ١٩١٩ هاجمت قوة من الجند الانجليز

بلدة « كفر مساعد » التى تبعد عن محطة « صفط الملوك (١) » بنحو خمسة كليومترات وأحاطوا بجميع مساكنها بحجة البحث عن اطلق الرصاص على دورية بريطانية كان منوطا بها حراسة السكة الحديدية ليلا فى هذه المنطقة ، وأمروا الأهالى بالخروج من بيوتهم لكى يعرضوا على الدورية البريطانية حتى يعرف من بينهم من أطلق الرصاص عليها .

وبعد أن فتشوا جميع البيوت والأجران ، استاقوا كل الذكور من اهل البلدة الى محطة صفط الملوك بعد أن قتلوا أحدهم يوسف مبروك .

وفى نحو الساعة الثالثة بعد منتصف الليل زحفوا على بلدة « شبرا الشرقية » هلى بعد كليو مترين من كفر مساعد ، وفعلوا بها ما فعلوا فى البلدة الاولى .

وفى نحو الساعة السادسة صباحا هاجموا بلدة « كفر الحاحة » والعرب التابعة لها ، وفعلوا ايضا مثل فعلتهم فى البلدتين ، واذا كان بعض أهلها قد بكروا فى الصباح الى مزارعهم ، فقد استاقوا الرجال الذين كانوا فى الغيطان بين طلقات البنادق ، وأخذوا جميع من اعتقلوهم من أهالى البلاد الثلاثة الى محطة صفط الملوك ، وحجزوهم برصيف البضائع بين نطاق من الجند شاهرى السلاح ، فعمهم الذعر هم وذوهم ونسأؤهم الذين تابعوهم الى المحطة ، وعبثا حاول الأستاذ محمد توفيق عمران المحامى من أهالى كفر الحاحة وجرجس افندى بولس من أهالى كفر مساعد اقناع قائد القوة ببراءة الأهالى ، اذ أن المنسوب اليهم أن أحدهم أطلق الرصاص على الدورية الانجليزية ليلا ، فى حين أنهم من أهالى الجهة الشرقية لخط السكة الحديدية ، والطلق انما حدث فى الجهة الغربية ، فكان جواب القائد أن لا بد من الارشاد عن الفاعل الحقيقى والا نفذ أوامره ، وقد نفذها بالفعل ، فأمر بأن يجيء الجند بكل فرد من الأهالى المحجوزين وعددهم نحو الخمسمائة ، فجيء بهم واحدا بعد واحد ، وكان كل منهم يسأل عن معرفته لمن أطلق الرصاص فيجيب سلبا ، فيدفع الى كشك صغير على رصيف المحطة ، فيتلقفه الجند ويمزقون ملابسه ، ويسلبون نقوده ثم يجلدونه ضربا بالسياط بلا شفقة ودون حساب أو تخير لمواضع الضرب ، وبعد أن ينتهوا من جلده يقدفون به خارج الكشك ، فيتلقفه شرذمة آخرون من الجنود ضربا بالأيدى وركلا بالأرجل ، وقد أغمى على بعض المضروبين ، وقاء البعض الآخر دما من شدة التعذيب ، ولم يحترم الانجليز فى هذه المأساة سنا ولا مقاما ، فضربوا العلماء وكبار السن والأعيان والصغار ، على أن الادلة كانت متضافرة على براءتهم جميعا فان الطلق حصل ليلا فى الجهة الغربية للسكة الحديدية ، وهم جميعا من أهالى الجهة الشرقية ، وكانت الأوامر العسكرية تقضى بالا بفارق الأهالى منازلهم من الساعة السادسة مساء حتى السادسة صباحا ، فكان يستحيل عليهم أن يعرفوا من أطلق الرصاص فى جنح الظلام على الدورية الليلية ، وقد كتب الأهلون بهذه الفظائع شكاوى عدة بعثوا بها الى الوفد والى الجهات المختصة ، وأرفقوا بها صورا فوتوغرافية لآثار التعذيب فى أجسامهم .

تم الجزء الأول ويليه الجزء الثانى وبه تمام الكتاب

راجع هذا الكتاب المستشار حلمى السباعى شاهين

(١) مركز ايتاى البارود بحيرة

فهرست الجزء الأول

صفحة	
٣	مقدمة الطبعة الثالثة
٥	مقدمة الطبعة الثانية
٧	مقدمة الطبعة الأولى
١١	أقسام الكتاب

الفصل الأول

مصر في أثناء الحرب العظمى الأولى

١٩١٤ - ١٩١٨

صفحة	صفحة
٣٠	١٣ مركز مصر الدولي قبل الحرب
٣٠	١٤ تفاقم الحالة عقب نشوب الحرب
٣١	١٥ قانون التجمهر
٣١	١٥ اعلان الاحكام العرفية ووضع
٣١	١٥ الرقابة على الصحف
٣١	١٦ ابلاغ هذا المنشور الى الحكومة
٣١	١٦ المصرية
٣٢	١٦ الحرب بين انجلترا وتركيا وعلان
٣٣	١٧ الجنرال مكسويل
٣٣	١٨ اعلان الحماية البريطانية
٣٣	١٨ خلع الخديو عباس الثانى وتولية
٣٣	١٩ السلطان حسين كامل
٣٤	٢٣ تأليف وزارة حسين رشدى باشا
٣٤	٢٤ كتاب السلطان حسين كامل الى
٣٥	٢٥ حسين رشدى باشا
٣٥	٢٥ جواب رشدى باشا
٣٥	٢٥ مظاهر الاحتجاج على هذا الانقلاب
٣٥	٢٦ احتجاج « الشعب » عن الظهور
٣٥	٢٦ احتجاجا على اعلان الحماية
٣٥	٢٦ اضطهاد الوطنيين
٣٥	٢٦ مظاهرة طلبة الحقوق يوم زيارة
٣٦	٢٧ السلطان حسين
٣٦	٢٨ الاعتداء على السلطان حسين كامل
٣٨	٢٩ تعطيل الجمعية التشريعية
٣٩	٣٠ تدفق الجنود البريطانية على مصر

الفصل الثاني

أسباب الثورة

صفحة	صفحة
٥١ رشدى باشا	٤٠ الأسباب السياسية
مشروع السير وليم برونيت فى	٤٠ ثورة على الاحتلال والحماية
٥٣ القانون النظامى	٤٢ وعلى مظالم السلطة العسكرية
٥٤ الأسباب الاقتصادية	٤٤ مبادئ الرئيس ويلسون
التاريخ يعيد نفسه فى الحرب	٤٦ مصر بين أمم الشرق
٥٨ العالمية الثانية	٤٧ جهاد الحزب الوطنى
٦٤ الأسباب الاجتماعية	تأليف الوفد المصرى وموقف

الفصل الثالث

تأليف الوفد المصرى وتطور الحوادث

صفحة	صفحة
٩٧ طلب الوفد الترخيص له بالسفر	٦٦ تحديث ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨
جواب دار الحماية - رفض	٦٩ تأملات فى حديث ١٣ نوفمبر
٩٧ الترخيص بالسفر	٧١ تأليف الوفد
مطالب الوفد وندائه الى معتمدى	٧٢ كيف تألف الوفد وممن تألف ؟
٩٩ الدول	٧٢ توكيل الوفد
اجتماع بمنزل حمد باشا الباسل	٧٣ صيغة التوكيل الاولى
١٠١ وخطبة سعد باشا	موقف الحزب الوطنى وتعديل
١٠٣ رحيل السير ونجت عن مصر	٧٣ صيغة التوكيل
اشتداد الحركة بعد رحيل السير	٧٤ جمع التوكيلات
١٠٤ ونجت	٧٤ تصدى السلطة العسكرية للتوكيلات
خطبة سعد باشا فى دار جمعية	مذكرة أمين بك الرافعى عن المسألة
١٠٤ الاقتصاد والتشريع	المصرية
استقالة وزارة رشدى باشا وأثرها	٧٥ ضم أعضاء آخرين الى الوفد
١٠٦ فى تطور الحوادث	٨٧ تقرير الحزب الوطنى الى مؤتمر
١٠٩ قبول استقالة الوزارة	٨٨ الصلح

الفصل الرابع

مقدمات الثورة

صفحة	صفحة
١١١ كتاب الوفد الى السلطان	١١١ كتاب الوفد الى السلطان
١١٢ احتجاج الوفد لدى معتمدى الدول	١١٢ انداز السلطة العسكرية للأعضاء
١١٤ اعتقال سعد وصحبه	١١٤ الوفد
١١٥ استعمران الوفد فى الكفاح	١١٥

الفصل الخامس

الثورة

صفحة	صفحة
١٣٢ الانذار باحراق القرى	بدء الثورة - الأحد ٩ مارس
١٣٣ منع الخروج ليلا	سنة ١٩١٩
١٣٣ الحملات لقمع الثورة	الاثنين ١٠ مارس - أول القتل
١٣٣ الحالة بعد انقطاع المواصلات	والجرحى
١٣٤ اصلاح بعض الخطوط	الثلاثاء ١١ مارس
١٣٦ تعطيل المواصلات التفرافية	أول شهداء الشباب في الثورة
١٣٦ والتليفونية واضطراب البريد	الأربعاء ١٢ مارس
١٣٦ البريد	الخميس ١٣ مارس
١٣٧ وقف سريان الاجراءات القانونية	تهديد الموظفين
١٣٨ عود الى الثورة في القاهرة	الجمعة ١٤ مارس
١٣٨ دور الأزهر في الثورة	اضراب المحامين
١٣٩ خطباء الثورة	اضراب المحامين الشرعيين
١٣٩ متتديات الثورة	السبت ١٥ مارس - اضراب عمال
١٤٠ مظاهرة ١٧ مارس الكبرى	العنابر
١٤١ المظاهرات في الأيام التالية	المحاكم العسكرية
١٤١ مظاهرة أخرى للسيدات	الأحد ١٦ مارس
١٤٢ الشرطة الوطنية	مظاهرة السيدات
١٤٢ اعتداء الجنود البريطانية على	قصيدة حافظ ابراهيم في مظاهرة
١٤٢ المحتدمين في القهاوى	السيدات
١٤٢ منع حمل الأسلحة	امتداد الثورة الى المدن والأقاليم
١٤٣ جنازات الشهداء	قطع السكك الحديدية
	١٣١
	١٣١ انذار القائد العام

الفصل السادس

الثورة في الأقاليم

صفحة	صفحة
١٥١ مينت القرشى	١٤٤ في الاسكندرية
١٥٢ في كفر الوزير	١٤٥ في بور سعيد
١٥٢ في تفهنا الاشراف	١٤٥ في البحيرة
١٥٢ في دنديط	١٤٦ في رشيد
١٥٢ في القليوبية والشرقية	١٤٦ في الغربية والمنوفية
١٥٣ الثورة في الوجه القبلى	١٤٦ في طنطا
١٥٣ في الواسطى وبنى سويف	١٤٧ في بركة السبيع
١٥٣ في الفيوم	١٤٧ في قلين ودسوق
١٥٤ في المنيا	١٤٧ في سمنود
١٥٥ في مديرية أسيوط	١٤٧ في زفتى
١٥٦ مهاجمة القطار بدبروط ودبرمواس	١٤٨ في كفر الشيخ
١٥٦ قتل ثمانية من الضباط والجنود	١٤٩ في المحلة الكبرى
١٥٦ بالقطار	١٤٩ في شبين الكوم
١٥٦ تفاقم الحالة في أسيوط	١٤٩ في الدقهلية
١٥٧ في مديرية جرجا	١٤٩ في المنصورة
١٥٧ بين قنا وأسوان	١٥٠ في دمياط
١٥٧ مجموع الخسائر في الأرواح	في مركز ميت غمر - مذبححة

صفحة

الفصل السابع

١٥٦

ذكرى عن الثورة

الفصل الثامن

مواجهة الثورة

صفحة

١٧٥	محاولة غلق الأزهر
١٧٥	اجتماع كبير بمسجد ابن طولون
١٧٥	الاسراف في قمع الثورة - فطائع
١٧٥	لا ميرر لها
١٧٦	في العاصمة
١٧٧	في مديرية الجيزة
١٧٧	في العزيرية والبدرشين
١٧٩	في نزلة الشوبك
١٧٩	بلاغ السلطة العسكرية
١٨٠	احتجاج مجلس مديرية الجيزة
١٨٢	على هذه الفطائع
١٨٢	في الشبانات مركز الزقازيق
١٨٢	في صفت الملوك

صفحة

١٦٦	تعيين الجنرال اللنبى مثذوباساميا
١٦٧	وصوله الى مصر - تصريحاته
١٦٨	عقب مجيئه ...
١٦٨	استمرار الثورة ...
١٦٨	نداء أعضاء الوفد وبعض الكبراء
١٦٨	بتهدئة الحالة ...
١٦٩	مقابلة أعضاء الوفد للجنرال اللنبى
١٧٠	خطبة اللورد كيرزون عن الحالة في مصر ...
١٧١	احتجاج الموظفين على خطبة كيرزون
١٧٢	المظاهرات والحوادث في شهر ابريل سنة ١٩١٩ ...
١٧٤	ميزانية سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠ ...
١٧٤	الجمعية العمومية للمحامين ...

كتاب الشعب

تاريخ مصر القومية من ١٩١٤ إلى ١٩٢١

تاريخ مصر القومية من ١٩١٤ إلى ١٩٢١

بمقام
عبد الرحمن الرافعي

الجزء الأول

الشعب

مؤسسة دار
٤٤ شارع قصر المعيني بالساحل
تليفون ٥٩٠ - ٣١

الفصل التاسع

مهادنة الثورة

الإفراج عن سعد وصحبه

رأت الحكومة البريطانية بعد تعاقب الحوادث أن سياسة قمع الثورة بالقوة والبطش قد تفضي إلى إخمادها ، إلا أنها وسيلة عكسية لا تؤدي إلى الغرض الذي ترمى إليه ، لأنها توجب نار العداوة والبغضاء في النفوس ، وتزيد في حفيظة الشعب عليها ، فإت أخذت الثورة بالشدة حيناً ، أن تجنح ولو مؤقتاً للمهادنة ، والتخفيف من حدتها ، والتحبب ظاهراً إلى الأمة ، وإذ اعتقدت أن السبب المباشر للثورة هو اعتقال سعد زغلول وصحبه ، فقد صح عزمها على أن تقرر الإفراج عنهم ، والترخيص للوفد ولبن يشاء من المصريين بالسفر إلى أوروبا ، وبذلك تجتذب قلوب الشعب ، وتكسر من حدة ثورته ، وبهذا نصحتها الجنرال اللنبى المندوب السامى البريطانى ، وأزجى لها هذا الرأى فى برقية بعث بها إليها فى ٣١ مارس سنة ١٩١٩ ، ولما يفض على قدومه إلى مصر أسبوع ، فأخذت بنصيحتة ١٠

وقد ساعد على اختيار هذا الحل أن الحكومة البريطانية اتخذت عدتها فى مؤتمر الصلح ، لكى يرفض مطالب مصر ، بل يرفض أيضاً سماع هذه المطالب ، واستوتفت من أنه سيقر الحماية البريطانية فى معاهدة الصلح ، فلم تر فى الإفراج عن سعد وصحبه ، ولا فى التصريح للوفد ولبن يشاء من المصريين بالسفر ، ضرراً يلحق أهدافها السياسية ، ولم يكن لهذا الحل من العواقب ما يزيد سوءاً عن تأجيج العداوة فى نفوس المصريين ، بإبقاء سعد وصحبه فى الاعتقال ١١

منشور السلطان إلى الأمة

ولما استقر عزمها على إصدار هذا القرار مهد السلطان قواد لإعلانه بمنشور إلى الأمة أذاعه مساء الأحد ٦ أبريل سنة ١٩١٩ ، نصحتها فيه بالكف عن المظاهرات ، والإخلال إلى الهدوء والسكينة ، ونشر فى « الوقائع المصرية » وفى الصحف اليومية جميعها ، واسترعى الأنظار ما فيه من روح التضامن مع الشعب فى شعوره الوطنى ، وكان هذا أول منشور للسلطان بهذا المعنى ، وظهر الفرق جلياً بينه وبين كتابه إلى رشدى باشا غداة ولايته العرش (ج ١ ص ٣٦) .

إصدر السلطان منشوره إلى الأمة بهذا المعنى الجديد ، فأدرك الجمهور أنه مقدمة لعمل سار ستفاجأ به البلاد ، قال :

« أنى أنشر بين قومى هذه الكلمات التى كانت تختلج بصدري من الوقت الذى أخذت تتوارد إلى فيه ملتسمات الامانى القومية نحو مستقبل البلاد ، وأنى بالطبع لا أعنى بالبلاد إلا بلادنا المباركة ، لا أعنى بالبلاد إلا وطننا العزيز ، هذا الوطن الذى اقتضت حكمة الله أن يكون جدى الأكبر محمد على الكبير أكرم الله مثواه صاحب عرشه ١٢

« جلس جدى رحمه الله على مرش مصر والوقت عصيب والفتن سائدة والقوم في شقاء ، بين ظلم الحكام وظلمات الجهالة ، فتعب في راحة الوطن العزيز وسهر على أمنه وسعادته ، ونشر في أرجائه رايات العدل وأنوار العرفان ، ف ضرب لنا بذلك مثلاً شريفاً لا يجدر بنا أن نضل بعده أبداً . »

« فكلمنا شعرت بدم هذا النايغة العظيم يجرى في عروقي أشعر بمحبة هذا الوطن العزيز الذى لا ترضى نفسه بأن يكون محبوباً لغيرى أكثر منى فيزداد اهتمامى بما يعود عليه من الخير والسعادة بعون الله . »

« ولما كنت عاملاً على هذا المبدأ الشريف بكل ما فى وسعى فانى اطالب ابنائى المصريين بما لى من حق الأبوة عليهم أن يتناصحوا بعدم الاستمرار على المظاهرات التى كانت عواقبها غير محموددة فى بعض الجهات وأن يخلدوا الى الراحة والسكون وانصرف كل الى عمله ، وهذه هى يد المساعدة التى اطلبها منهم . »

« وأسأل الله القدير أن يمدنا فى جميع أحوالنا بتوفيقاته الصمدانية وأن يهينىء لنا فى أعمالنا من أمرنا رشداً . »

القاهرة فى ٥ رجب سنة ١٣٣٧ . ٦ أبريل سنة ١٩١٩ « فؤاد »

منشور الجنرال اللنبى

بالافراج عن سعد وصحبه

وفى اليوم التالى - ٧ ابريل - أعلن الجنرال اللنبى قراره بالافراج عن سعد وصحبه وإباحة السفر للمصريين ، وأصدر بذلك منشورا قال فيه :

« الآن وقد عاد النظام بنجاح عظيم فبالاتفاق مع حضرة صاحب العظمة السلطان أعلن أنه لم يبق حجر على السفر ، وأن جميع المصريين الذين يريدون مباحرة البلاد تكون لهم هذه الحرية ، وقد قررت علاوة على ذلك أن كلا من : سعد زغلول باشا ، واسماعيل صدقى باشا . ومحمد محمود باشا ، وحمد الباسل باشا . يطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر . »

٧ ابريل سنة ١٩١٩

نائب جلالة الملك الخاص

أ . هـ (هـ) هـ . اللنبى

مظاهرات الفرح والابتهاج

تبدلت الروح العامة بعد اذاعة هذا المنشور ، وشهدت مصر من مظاهرات الفرح والسرور ما لم يسبق له نظير فى تاريخها الحديث ، فقد عدت الأمة بحق أن الافراج عن سعد وصحبه هو نصر سياسى نالته فى ميدان الكفاح القومى ، لأن السلطة التى اعتقلت سعدا هى ذات السلطة التى اضطرت الى الافراج عنه ، تسكينا للثورة ، أو ترضية لها ، أو مهادنة لها ، فهو على أى اعتبار مكسب لها ، اذ لولا الثورة لما أفرج عن سعد وصحبه ، والحكومة البريطانية لم تأمر باعتقالهم لكى تفرج عنهم بعد شهر واحد من هذا الاعتقال ، فهذا الافراج هو ولا ريب ثمرة للثورة ، ونتيجة من نتائجها ،

لم يكد هذا النبأ يصل الى مسامع الناس حتى تألفت المواكب فوراً تطوف فى الشوارع والميادين هاتفة بحياة مصر واستقلالها وحياة سعد والمجاهدين وذكرى الشهداء الذين ضحوا بأنفسهم فى سبيل الحرية والاستقلال ، ولم يترك اليجهور

مظهرا من مظاهر الفرح والابتهاج الا فعلوه ، فرفعت الأعلام على المحال التجارية % وزينت قطر الترام بغصون الأشجار ولأزهار ، وازدانت المركبات بالأعلام والرياحين % والناس فيها ومن فوقها يصيحون ويهتفون ، ووضع المتظاهرون في يد تمثال ابراهيم باشا في ميدان الأوبرا علما مصريا كبير منشورا ، فكان يبعث الحماسة والبهجة في النفوس .

على ان هذا اليوم لم يخل من حوادث دموية وقعت فيه ، فقد اعتدى الجنود البريطانيون على بعض المتظاهرين بالقرب من فندق شبرد ، وأطلقوا عليهم النار ، فقتل منهم اثنان وجرح أربعة ، وقد عرفنا من القتيلين اسم أحمد محمد عمران من شبرا .

وقامت مظاهرات الفرح في معظم العواصم والثغور والينادر وكثير من القرى في الأيام التالية للإفراج عن سعد .

مظاهرة ٨ أبريل الكبرى

تعددت مظاهرات الفرح والابتهاج يومي ٧ و ٨ أبريل ، وكانت مظاهرة يوم الثلاثاء ٨ أبريل أعظمها شأنا وأوسعها مدى ، اشتركت فيها طبقات الشعب كافة ، فانتظمت العلماء والقسوس والقضاة والمحامين والأطباء والأعيان وموظفي الحكومة وطلبة المدارس والمعاهد جميعا ، وطوائف العمال والصناع ، ومع كل فريق من هذه الطبقات علمها الخاص ، وسارت وراء هذه الطوائف مركبات تقل عائلات العائلات الكريمة ، وأبتدا الموكب يسير في الساعة الثالثة بعد الظهر من ميدان محطة العاصمة حتى وصل الى ميدان عابدين أمام السراى السلطانية ، وهناك هتف المتظاهرون بحياة « السلطان العادل » ، فاستقبلهم بالسراى سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء ، ورجال التشریفات وضباط الحرس يلقونهم تحيات السلطان ، وطاف الموكب ببيت الأمة ، وبالجملية كانت المدينة تموج بالمتظاهرين الذين بلغ عددهم مئات الآلاف ، هذا الى غير المتظاهرين ممن خرجوا من منازلهم مدفوعين بدافع البشرى والغبطة ، فكان القاهرة كلها قد خرجت الى الشوارع في هذا اليوم المشهود .

الاعتداء على المتظاهرين

على ان هذا اليوم — كسابقه — لم يستمر موسوما بمظاهر الغبطة والسرور ، بل جد فيه من اعتداء الجنود الانجليز ما بدل الفرح حزنا ، ذلك أنه بينما الموكب يسير أمام حديقة الأزبكية اذا بطلقات الرصاص تدوى في الفضاء ، فأخذ الجمع يتبين الخبر ، فأروا بعض الجنود الانجليز يطلقون النار على المتظاهرين المسالمين ، فقتلوا عددا منهم ، بينهم فتى صغير ، وجرح كثيرون ، فارتج نظام الموكب من فظاعة هذا الاعتداء ، وكاد المتظاهرون يقابلون الشر بمثله ، لولا ان تغلبت الحكمة على العنف ، فحمل بعضهم الغلام والدم يقطر من جراحه ، وذهبوا به الى قصر عابدين ، وطلبوا أن يطل عليهم السلطان ليشهد وحشية هذا الاعتداء ، فأهرف عليهم بعض رجال القصر ووعدهم بتبليغ السلطان ما حدث ، فهذا روع الجمهور قليلا .

أشارت السلطة العسكرية الى الاعتداء الذي وقع يوم الاثنين في بلاغها الصادر يوم ٨ أبريل بقولها : « وردت الأنباء بوقوع بعض حوادث يؤسف لها خلال مظاهر تحمس الشعب ليلة أمس في القاهرة والاسكندرية ومن المحتمل أن هذه الحوادث وقعت بسبب سوء التفاهم ، والتحقيق جار في هذه الحوادث ، أما الحالة في الأقاليهم فلم يطرأ عليها تغيير » .

وأشارت الى الاعتداء الذى وقع يوم الثلاثاء فى بلاغها الصادر يوم ٩ ابريل بقولها :

« وصل الى مسامع فخامة نائب الملك الخاص مع الأسف الشديد ما وقع من بعض الحوادث الموجبة للأسف فى خلال مظاهرات امس ، فأمر بتأليف لجنة للتحقيق فى الحال فى هذه المسائل حتى يحال المجرمون فيها على العدالة ليعاقبوا » .

ولم يسمع احد بعد ذلك بعقاب احد من هؤلاء المجرمين ، وتبين ان الغرض من هذا البلاغ انما هو تهدئة للخواطر وان يتضمن ترضية كلامية لا جدوى لها ولا اثر .

وتكررت المظاهرات يوم ٩ ابريل ، وقتل فيها عدد من المصريين والبريطانيين ، وقد عرفنا من أسماء شهداء يوم ٨ ابريل : عبده عبد الله سيدهم الشهير بمرسى من الجامع الاحمر ، امام احمد ابراهيم حسن من الشعراوى . الحاج احمد عبد الكريم السودانى من الوايلى . محمد افندى أبو شادى من كوم الصعايدة قسم عابدين . الفلام رجب ابراهيم (منه ١٢ سنة) من باب الشعريه . سيد صقر أومباشى سوارى من عطفة الشعار . ابراهيم بدوى جاويش بفرقة المطاى من عطفة الشعار . مصطفى احمد سليم من عطفة الشعار . سيد يوسف من عطفة الشعار . عبد العزيز المستكاوى من عطفة الشعار أيضا .

تأليف وزارة رشدى باشا الرابعة

كانت وزارة رشدى باشا الثالثة مستقلة منذ ديسمبر سنة ١٩١٨ ، وقد قبل السلطان استقالتها فى اول مارس سنة ١٩١٩ كما تقدم بيانه (ج ١ ص ١٠٩) ، وظلت البلاد دون حكومة طيلة شهر مارس ، وهو الذى شبت فيه الثورة .

فلما قبلت مطالب رشدى الأولى بإباحة السفر لمن يشاء من المصريين ، وأفرج عن سعد وصحبه ، عرض السلطان على رشدى باشا مهمة تأليف الوزارة من جديد ، فقبلها ، وكانت وثيقنا العرض والقبول وجيزتين فى ميناها ومعناها ، ولم يزد رشدى باشا فى بيان برنامجه على قوله انه ارتضى تأليف الوزارة « أملا فى حل يرضى الأمة » ، وهاك نص كتاب السلطان اليه :

« عزيزى رشدى باشا .

« انه بما لى فى دولتكم من الثقة الكاملة قد عهدت لدولتكم تأليف الوزارة الجديدة وعرضها علينا لصدور أمرنا باعتمادها ، وانى أرجو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعا لما فيه خير البلاد » .

« صدر بسرارى البستان فى ٨ رجب سنة ١٣٣٧ - ٩ ابريل سنة ١٩١٩ »

« فؤاد »

ولعله أوجز كتاب دعى فيه وزير الى تأليف الوزارة .

فأجاب عليه رشدى باشا فى نفس اليوم بالكتاب الآتى :

« يا صاحب العظمة ..

« أتقدم الى عظمتكم بالشكر الفائق على ما تفضلتم به نحوى من دلائل استمرار الثقة بالأمر الكريم الذى أصدرتموه لى فى هذا اليوم تكلفوننى فيه بتشكيل الوزارة الجديدة ، فنظرا لما فى الظروف الحاضرة من المصاعيب ، وأملا فى حل يرضى الأمة ،

ارى من واجبى قبول القيام بالمهمة التى اقتضت ارادتك السنية احوالتها الى
عهدتى ، ولذلك اعرض على نظركم العالى مشروع المرسوم السلطانى المرفق بجوابى
هذا لصدور الامر باعتماده ، واذا كنت لم احفظ لنفسى سوى رئاسة مجلس الوزراء
فذلك لان اعباء الحمل الملقى على عاتقى فى الحال وفى المستقبل القريب لا تسمح
لى ان اتولى ايضا ادارة وزارة اخرى ، وانى لعظمتكم العبد الخاضع المطيع
والخادم المخلص » .

القاهرة فى ٨ رجب سنة ١٣٣٧ - ٩ أبريل سنة ١٩١٩ « حسين رشدى »

وقد صدر المرسوم السلطانى بتأليف الوزارة فى ذات اليوم (٩ أبريل) على
النحو الآتى :

حسين رشدى باشا للرئاسة والمعارف (مؤقتا) . يوسف وهبه باشا للمالية .
مدلى يكن باشا للداخلية . عبد الخالق ثروت باشا للحقانية . جعفر ولى باشا
للأوقاف . أحمد مدحت يكن باشا للزراعة . حسن حسيب باشا للاشغال والبحرية
والبحرية .

وبلاحظ أن رشدى باشا استبعد من هذه الوزارة ثلاثة من أعضاء وزارته
السابقة ، وهم اسماعيل سرى باشا . وأحمد حلمى باشا . وأحمد زيور باشا .
لأنهم لم يتضامنوا معه فى سياسته الأخيرة التى أدت الى استقالته ، ودخل الوزارة
ثلاثة وزراء جدد ، وهم : جعفر ولى باشا ، وكان وكيل الوزارة الداخلية ، وأحمد
مدحت يكن باشا وكان محافظا للاسكندرية ، وحسن حسيب باشا وكان مديرا
للغربية .

الفصل العاشر

استمرار الثورة

استمرت الثورة بعد الافراج عن سعد وصحبه ، وتأليف وزارة رشدي ، ولم تنقطع حوادثها ومظاهرها ، ولم تجنح البلاد للهدوء والسكينة ، فان روح الثورة كانت لا تزال تضطرم في النفوس ، فكانت تنأى بها عن الرضا بالحلول المسكنة الوقتية .

تعددت مظاهر الثورة في هذه المرحلة من تاريخها ، من استمرار للمظاهرات ، وما تخللها من المصادمات بين المصريين والبريطانيين ، الى استمرار اضراب الطلبة والمحامين ، وتعدد الاعتقالات ، والمحاكمات العسكرية ، ثم اضراب الموظفين واضطراب وزارة رشدي الى الاستقالة ، ثم بقاء البلاد بلا وزارة مدة شهر من الزمن .

لم تتبدل الحالة العامة بعد تأليف الوزارة ، على أن المحلات التجارية فتحت جميعها بعد أن كان معظمها مغلقا ، وكثر عدد قطارات الترام التي سيرتها الشركة ، وانتهى اضراب عمال الترام بعد وساطة الوزارة بينهم وبين الشركة في اجابة مطالبهم التي قدموها واشترطوا اجابتها ليعودوا الى العمل ، وهي مطالب معقولة تتعلق بتحسين حالتهم الاقتصادية .

وظلت المواصلات بين العاصمة والأقاليم متعلدة غير مستقرة ، وأعلنت السلطة العسكرية قبيل تأليف الوزارة (منذ ٧ أبريل) إلغاء قيود السفر من القاهرة بالطرق الزراعية والنيل والترع وانه لم تعد حاجة الى الحصول على ترخيص ، على أن قيود السفر بالسكك الحديدية وبخاصة قيود الترخيص ظلت قائمة ، وأعلنت السلطة انها تفضل طلبات الترخيص التي يقدمها من ينتمون الى الطبقات الآتية :

١ - الأشخاص المسافرون الى احدى الموانئ للسفر وكانوا يحملون جوازات بمغادرة البلاد .

٢ - الأشخاص الذين يريدون السفر الى أى بلد يمكن السفر اليها وكانوا من :

(١) موظفي الحكومة الذين يحملون تصريحاً من رئيس المصلحة التي ينتمون اليها .

(ب) الأشخاص الذين يسافرون لقضاء أعمال تتعلق بالسلطات العسكرية .

(ج) النزلاء الحقيقيين النازلين في المدن التي يريدون السفر اليها .

(د) اصحاب الأملاك الذين يريدون زيارة أملاكهم .

(هـ) اصحاب الصنائع ومندوبي البيوت التجارية الكبرى الذين يسافرون لأغراض تتعلق بمهنتهم أو أشغالهم .

وقالت في ختام بلاغها انه « لا يمكن ضمان الحصول على الجوازات بأى حال من الأحوال ولكنها ستمنح في الأحوال التي ذكرت أو اذا كان هناك سبب وجيه فيما يتعلق بأحوال السكك الحديدية الملائمة ، وليس هناك في هذه الآونة سفر الى الوجه القبلى بواسطة القطارات ، وتقدم الطلبات الخاصة بجوازات السفر الى مدير قلم الرخص والجوازات بإدارة بوليس القاهرة بشارع غيط العدة (محمود سامى البارودى الآن) رقم ١٢ « .

استمرار اعتداء الجنود الانجليز

استمر اعتداء الجنود الانجليز على المصريين الأمنيين ، من متظاهرين وغير متظاهرين فقد تقدم القول بما وقع من الاعتداء على مظاهرات يومى ٧ و ٨ ابريل ، واستمر الاعتداء في الأيام التالية ٩ و ١٠ و ١١ ابريل ، وصدر بلاغ رسمى بتاريخ ١٠ ابريل جاء فيه ان خمسة جنود بريطانيين قتلوا ، منهم واحد في ميدان عابدين ، واثنان في شارع محمد على ، واثنان وهما من الهنود في الخليج المصرى ، وان الجنود اضطروا الى اطلاق النار ، فقتل من المصريين عدد كبير ، وأبلغ مستشفى قصر العيني مساء ٩ ابريل انه تلقى ٢٢ قتيلا و ٤٧ جريحا ، وبلغ عدد القتلى لغاية ١٠ ابريل ٣٨ قتيلا ، ومائة جريح ، وفي ١٠ ابريل قامت شرذمة من الجنود الاستراليين بمظاهرة خرجت من حديقة الأزبكية ، وكانوا مسلحين بالبنادق ، وأخذوا يطلقون النار على الأمنيين ويعتدون على المحال التجارية الكائنة في شارع بولاق .

وقد عرفنا من أسماء شهداء هذه الأيام الثلاثة : أحمد مصطفى من غيط العدة ، زكى محمد من بولاق . فرج حسن . أحمد الكيلانى جاويش من قسم السيدة ، أحمد ابراهيم من الخرنفش . ابراهيم خشبة من شبرا . محمد المصرى من بلبس ، حسين محمود الحمامى من باب الشعريّة . موسى محمد الخليفة من بولاق . محمود أحمد العربى من الناصرية . شاكى عبد الملاك من شارع الجميل قسم الأزبكية ، محبى الدين حامد (سنه ١٦ سنة) من الجمالية . حنفى السيد (سنه ١٢ سنة) من قسم السيدة . عبد ربه على الغنام من شبرا وأصله من قليب . عبده أحمد فرج من قسم الخليفة . محمد منصور من الماوردى . بيومى حسين من قسم السيدة . محمد شبراخيت من الناصرية . عبد الجواد حسنين من أطفح مركز الصف ، محمود مصطفى من باب الشعريّة . شحاته محمد الدكرورى من عرب اليسار قسم الخليفة . أحمد جمعة من مصر القديمة . محمود محمد سمرح من مصر القديمة . سيد أحمد كامل من الماوردى . امام السيد من بولاق . السيدة عائشة عمر من السروجية الدرب الأحمر . عبد الفتاح ابراهيم الزناتى من باب الشعريّة . الدكتور رزق مينا طبيب أسنان من قسم عابدين . السيدة شفيقة محمد (١) من الخرطة القديمة بالخليفة . الحاج أحمد الفيلالى من حوش قدم بالغورية . محمود على عامر من الخرطة القديمة بالخليفة . محمد جمعة من الدرب الأحمر . محمد بدر حسن من المنيرة . أحمد فهمى من المغربلين . السيدة فهيمة رياض من الدرب الأحمر . غالى بولس من بولاق . محمد أبو السعود من شبرا البلد . محمد مرسى سالك من قسم السيدة .

وجاء في البلاغ الرسمى الصادر بتاريخ ١٢ ابريل : « حدثت الخسارة التالية

(١) التى سبق الحديث عنها في الفصل الخامس (ج ١ ص ١٤٣)

بين الجنود البريطانية في القاهرة في ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ أبريل وهي : ٨ من الجنود وصف الضباط قتلوا ، و ٤ ضباط و ١٥ صف ضابط وجندي جرحوا . وحدثت الخسارة الآتية في الـ ٢٤ ساعة الماضية التي انتهت ظهر يوم ١١ أبريل : ٣ من القتلى و ١٥ جريحا من الملكيين « (اى من المصريين طبعا) .

وشيعت في يوم ١١ أبريل جنازة اربعة عشر قتيلا من شهداء يوم ١٠ أبريل وما يليه وهي الجنازة التي تقدم الكلام عنها (ج ١ ص ١٤٣) .

سفر الوفد الى باريس

سافر اعضاء الوفد المصرى من القاهرة يوم الجمعة ١١ أبريل سنة ١٩١٩ الى بور سعيد ، ومنها ابحروا الى مالطة حيث التقوا بسعد وزملانه الثلاثة ، وابعروا جميعا الى باريس .

وعلى ذلك صار الوفد الذى ذهب الى اوريا مؤلفا كما يأتى : سعد زغلول باشا . على شعراوى باشا . اسماعيل صدقى باشا . حمد الباسل باشا . محمد محمود باشا . عبد العزيز فهمى بك . احمد لطفى السيد بك . محمد على علوبة بك . عبد اللطيف المكباتى بك . سينوت حنا بك . جورج خياط بك . مصطفى النحاس بك . الدكتور حافظ عفيفى بك . حسين واصف باشا . محمود ابو النصر بك . ثم انضم اليهم بعد ذلك عبد الخالق مذكور باشا .

ورافق الوفد من هيئة سكرتيريه : محمد بدر بك رئيسهم ، والأستاذ جورج دومانى وسافر معهم الأستاذ عزيز منسى . والأستاذ ويسا واصف . وعلى بك حافظ رمضان . وضم الوفد الى اعضائه الأستاذ ويسا واصف بعد وصوله الى باريس . كان سفر الوفد موضعاً لحفاوة الشعب من القاهرة الى بور سعيد حتى أفلتت الباخرة ، وفي الحق ان الوفد قد لقي من تأييد الشعب له ماديا واديبيا ما لم تلقه اية هيئة سياسية اخرى ، فقد ابدته بالتوكيلات التي اكسبته صفة المتحدث عن الأمة ، وامده بالمال الذى ساعده على متابعة عمله في مصر والخارج ، وبلغ مجموع الاكتتابات التي جمعت له نيفا ومائتي الف جنيه ، وكان اكبر تأييد لقيه ان شبت الثورة في البلاد بعد اعتقال سعد وصحبه ، فقد ثار الشعب لاعتقالهم طالبا اطلاق سراحهم وتمكينهم وزملانهم من السفر الى المؤتمر ، فالأمة لها الفضل الأكبر أولا وآخرها في نهوض الوفد واستمراره في العمل .

الموظفون ووزارة رشدى باشا

كان الظن حين تألفت وزارة رشدى باشا الرابعة أن يهدأ الموظفون ، ولا يعودوا الى الاضراب ، اذ كان اضرابهم احتجاجا على ما تضمنته خطبة اللورد كيرزون من التعريض بوطنيتهم (ج ١ ص ١٧٠) ، ولكن روح الاضراب تجددت فيهم بعد تأليف الوزارة ، والفوا اللجنة التي سبق لهم التفكير في تأليفها منذ الاضراب الأول (ج ١ ص ١٧٢) ، وقد سميت « لجنة مندوبى موظفى وزارات الحكومة ومصلحتها » ، وجرى انتخابها بواسطة الموظفين ، فكان موظفو كل مصلحة يجتمعون فيها ويختارون مندوبا عنهم ، ومن هؤلاء المندوبين تألفت اللجنة ، وقد بلغ عددها اثنين وثلاثين عضوا ، ثم صاروا ٥٧ .

كانت باكورة اعمال هذه اللجنة أن اجتمعت بوزارة الحقانية يوم ١٠ أبريل سنة ١٩١٩ ، وقررت اضراب جميع الموظفين عن العمل ابتداء من يوم السبت ١٢ أبريل

حتى تجاب المطالب الآتية : (أولا) ان تصريح الوزارة بصفة الوفد الرسمية (ثانيا) ان تعلن الوزارة ان تشكيها لا يفيد الاعتراف بالحماية (ثالثا) الفاء الاحكام العرفية وسحب الجنود البريطانية المسلحة من الشوارع ومن البنادر والقرى وتفويض حفظ الأمن والنظام الى رجال البوليس المصرى .

واستثنى من قرار الاضراب موظفو مكتب مجلس الوزراء لمدة اسبوع ، ثم رجال البوليس والسجانون الموكلون بحراسة المسجونين ، وأطباء الحكومة ، ومن يرى هؤلاء الأطباء انهم لازمون لهم .

رفعت اللجنة هذا القرار الى رشدى باشا ، وطالت المباحثات بينهما ، ولم ينتهيا الى اتفاق ، فاصدر رشدى باشا يوم ١٢ ابريل سنة ١٩١٩ ، بيانا من رئاسة مجلس الوزراء ، يهيب فيه بالموظفين ان يعودوا الى أعمالهم قال :

« الآن وقد رخص للمصريين بالسفر وتألفت وزارة شعارها الاخلاص التام في خدمة الوطن مشاطرة للأمة شعورها ومقدرة لأمانها حق قدرها ، فان الحكومة تدعو الأمة الى الهدوء والسكينة كما انها تدعو الموظفين وغيرهم ممن اضرَبوا عن العمل تأييدا للمطالب القومية الى العودة لأعمالهم .

« ان الاصرار على الاضراب عن العمل في الحالة الحاضرة يؤدي الى ارتباك الأعمال وانتشار الفوضى فليتدبر المضربون عن العمل المسئولية الهائلة التي تقع عليهم بازاء بلادهم اذا ما اصرروا على موقف يعرض البلاد الى مثل تلك الأخطار .

« والحكومة على يقين بأن الكافة يدركون ان اهتمام عظمة السلطان بتأليف الوزارة كان اول باعث عليه وضع مقاليد الأمور في يد السلطة المدنية مقدمة لاناظة المحافظة على النظام والأمن برجال السلطة المصرية والرجوع الى الحالة العادية » .

وفي الفقرة الأخيرة من هذا البيان اشارة الى ما كان يبذله رشدى باشا من الجهود لتحقيق المطلب الأخير من مطالب الموظفين - وهو المطلب الجوهري - الخاص بالفاء الاحكام العرفية ، ولم يكن من الميسور له ان يلفيها بجرة قلم ، بل كان لابد من التفاهم على ذلك مع السلطة العسكرية البريطانية ، اذ كان اعلان الاحكام العرفية بقرار من قائد الجيش البريطانى ،

ولكن لجنة الموظفين رأت ان هذا البيان لا يحقق مطالبها ، فاجتمعت بوزارة الحقانية يوم الأحد ١٣ ابريل ، وكان عدد الأعضاء الحاضرين خمسين مندوبا ، وقررت بالاجماع استمرار الاضراب حتى تجاب مطالبها .

وقررت ايضا انه اذا لحق احد الموظفين ضرر بسبب قرارات اللجنة او تنفيذها فيكون جميع الموظفين متضامنين معه ، ولا يعودون الى أعمالهم حتى يرفع عنهم هذا الضرر ، ويضربون من جديد اذا كانوا قد عادوا ، وقررت أن يستثنى من الاضراب الخدمة السائرة .

واصدر رشدى باشا في ١٥ ابريل بيانا ثانيا بدعوة الموظفين الى الرجوع الى عملهم في اليوم التالى ، قال :

« ان الحكومة تكرر الدعوة الى الموظفين بالرجوع الى عملهم غدا الاربعاء وتلقى عليهم مسئولية عواقب الاستمرار على الاضراب عن العمل » .

ولكن اللجنة اجتمعت في ذلك اليوم بوزارة الحقابة وقررت استمرار اضراب الموظفين مع الاحتجاج على ما أسمته تهديد الحكومة اياهم ، ووضعت تقريرا بمطالب الموظفين رفعت الى السلطان وقدمت ترجمته الى معتمدى الدول .

مؤتمر عام لتأييد الموظفين

ثم دعت اللجنة الى عقد مؤتمر عام يمثل طبقات الامة ، ردا على ما قبل من ان اضرابهم لم يصدر عن رغبة عامة ، واختاروا الازهر ليعقد فيه المؤتمر .

ففي يوم الاربعاء ١٦ ابريل اضراب التجار واصحاب الحرف والهن الحرة ، وانعقد المؤتمر العام بالازهر برئاسة الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية ، وحضره مندوبو طوائف المصريين جميعا ، وجمع هائل من مختلف الطبقات والموظفين ، وبعد ان القيت الخطب قرر المؤتمر تأييد الموظفين في اضرابهم ، كما قرروا جميعا الاضراب عن أعمالهم حتى تجاب مطالب الموظفين ، وكتب بذلك قرار رفع الى السلطان والى رئيس الوزارة ومعتمدى الدول .

وقد ترتب على هذا القرار ان انقطعت الحركة في المدينة بسبب الاضراب العام حتى الكنائس ، فانهم تضامنوا في حركة الاضراب ، فاستعاضت عنهم الحكومة بالمسجونين ، كما استعاضت عن سائقي عربات الرش ببعض العساكر الهنود ، وكان الجميع تحت حراسة الجنود الانجليز .

واصدرت السلطة العسكرية اعلانا بتاريخ ١٦ ابريل باعتقال كل من يحرض الموظفين على الاستمرار في الاضراب ، قالت فيه : « توجد حملة لارهاب مستخدمي الحكومة وغيرهم ، فالقائد العام للقوات البريطانية في القطر المصرى يأمر بالقبض على جميع الأشخاص الذين يعثر عليهم وهم يقومون بمثل هذه الاعمال » .

ولما طال الامر والموظفون والعمال على اضرابهم تدخل بعض معتمدى الدول الاجنبية واندروا مصلحة البريد باشاء مكاتب بريد خاصة لحكوماتهم ورعاياهم اذا استمر اضراب موظفى مصلحة البريد .

استقالة وزارة رشدى باشا - ٢١ ابريل

لم توفق وزارة رشدى باشا الى اقناع الموظفين بالعودة الى العمل ، ورات حركة الاضراب في اتساع ، وبخاصة بعد تضامن العمال مع الموظفين ، فقدم رشدى باشا الى السلطان استقالة الوزارة في مساء ٢١ ابريل سنة ١٩١٩ ، وبنها على أسباب صحية ، فتلقى يوم ٢٢ ابريل جواب السلطان بقبول الاستقالة .

قال رشدى باشا في كتابه :

« يا صاحب العظمة : ان حالتى الصحية الآن لا تمكننى من القيام بأعباء مهمتى ، لذلك ارانى مضطرا الى تقديم استقالتى ، وانى ارفع لعظمتكم خالص الشكر على العطف والمعاونة اللذين لقيتهما على الدوام من جانب سادتكم العلية ، وانى لعظمتكم العبد الخاضع الامين ، والخادم المخلص المطيع » .

« القاهرة في ٢١ ابريل سنة ١٩١٩ » « حسين رشدى »

فاجابه السلطان بالكتاب الآتى :

عزيزى رشدى باشا

« ان اضطرار دولتكم للاستقالة بناء على عدم مساعدة حالتكم الصحية للقيام بأعباء مهمتكم ، كما ورد بكتابكم المرفوع الينا بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩١٩ ، قد استلزم مزيد الأسف لدينا ، وقد أصدرت أمرى هذا لدولتكم شاكرًا ولحضرات زملائكم على الهمم الصادقة التى بذلتوها فى سبيل مهمتكم »

واسأل الله ان يمن عليكم بالصحة والعافية من فضله وكرمه »

« قصر البستان ٢٢ أبريل سنة ١٩١٩ » « قواد »

ولعمري ان لجنة الموظفين قد وقفت من وزارة رشدى باشا موقفاً ينطوى على شيء كثير من العنت والتحدى ، مما لم يقفوا مثله تجاه الوزارات اللاحقة ، فهم قد أخرجوها بالمطالب الشديدة ، ولكنهم لم يطلبوا مثلها ، لا من وزارة سعيد باشا حين تألفت فى مايو سنة ١٩١٩ ، ولا من وزارة يوسف وهبه باشا وغيرها ، فلماذا اختصوا وزارة رشدى بهذه المطالب المخرجة ؟

اغلب الظن انهم أرادوا أن يحدثوا على مسرح الحوادث السياسية حدثاً كبيراً يدوى فى أرجاء البلاد ، ويمحو ما أخذ عليهم من الاحجام من قبل عن مشاركة الشعب فى ثورته ، على أنهم كان يجب عليهم ان يتخيروا عملاً نافعا يفيد البلاد ولا يضرها ، أو لعلمهم اطمأنوا الى وزارة رشدى اذ كانت متضامنة مع الحركة الوطنية ، فوقفوا منها هذا الموقف المخرج ، معتقدين أنها لابد نازلة على ارادتهم ، ولا تخالف لهم أمراً ، وعلى أى حال نعتقد أنهم كانوا فى موقفهم حيالها متجنبين متعنتين ، وكان الأحكم لو سلكوا مسلك الاعتدال حيال الوزارة التى ناصرت الثورة وسأيرتها وعضدتها ، فأبقوا عليها ، وسهلوا لها مهمة الحكم فى تلك الأوقات العصيبة ، ولو أنهم سلكوا هذا المسلك لكان ذلك أدمى الى بقاء رابطتهم قوية متينة ، ولكان لها اثرها السليم المستمر فى مجرى الحوادث ، ولكن الذى حدث أن هذا العنف الذى ظهروا به حيال وزارة رشدى ، حتى اضطروها الى الاستقالة ، قد تراخى ولم يلبث أن تبدد ، وانحلت لجننتهم عقب استقالة الوزارة ، ولم يسمع للموظفين بعد ذلك صوت فى الأحداث الجسام التى تعاقبت على البلاد ، وسأبروا كل وزارة ألفت ، مهما كانت سياستها معارضة لمصلحة البلاد ، وهكذا يبدو فى مختلف العهود أن الحركات التى تبدأ عنيفة بالغة فى العنف ، لا تلبث أن يعتريها التراخى والفتور ، ثم تتلاشى وتتبدد ، وغالباً ما تنقلب على عقبيها ، وتنكر لبدايتها ، أما الحركات الطبيعية المعتدلة فهى التى يكفل لها البقاء والاستمرار .

عودة الموظفين الى العمل

ومن عجب انه على اثر تقديم رشدى باشا استقالته يوم ٢١ أبريل اجتمع عشرة من اعضاء لجنة الموظفين بصفة مستعجلة فى منتصف الليل ، وقرروا عودة جميع الموظفين الى العمل ! لانهم اعتبروا استقالة الوزارة ترضية لهم ! والتعليل الصحيح لهذا القرار (المستعجل) أنهم علموا بأن الجنرال اللبى قد أعد انذاراً للموظفين بالعودة الى عملهم ، وأن الانذار سيداع فى اليوم التالى ، فبادر العشرة الأعضاء الى الاجتماع على عجل ، ليصدر قراراً بالرجوع ، غير مبنى على انذار اللبى ، وقد اجتمع هؤلاء العشرة وحدهم لأن أعضاء اللجنة كانوا قد تفرقوا وتعذرت دعوتهم فى هذه الساعة المتأخرة من الليل ، اذ ان استقالة رشدى باشا لم تقدم الا فى الساعة الحادية عشرة مساءً ، وكان من الضرورى أن يصدر قرار اللجنة ليلاً لينفذ فى الصباح .

انذار الجنرال اللنبى للموظفين

وفي صبيحة يوم ٢٢ ابريل اذاع الجنرال اللنبى منشوره للموظفين ، انذرهم فيه بالعودة فوراً الى اعمالهم ، والا تشطب اسماؤهم من سجلات موظفى الحكومة ، قال :

« انه بموجب منشور ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ قد اعلن ان البلاد المصرية قد وضعت تحت الاحكام العرفية لأجل تعضيد وليس لأجل الغاء الادارة الملكية ، وقد فرض على جميع الموظفين الملكيين فى خدمة الحكومة المصرية أن يستمروا فى تأدية واجباتهم المتنوعة بكل دقة ، وحيث ان عددا من الموظفين والمستخدمين قد هجروا حادثا مراكزهم وظهر صريحا انهم فعلوا ذلك بقصد املاء خطة سياسية لحكومة عظيمة السلطان ورفض الحماية التي وضعتها حكومة جلالة الملك على مصر ، وحيث ان اكثر هؤلاء الموظفين والمستخدمين قد رفضوا العودة الى اشغالهم لما نذبههم الى ذلك رئيس مجلس الوزراء ، وحيث أن كل موظف أو مستخدم يغيب عمدا عن مقر وظيفته فى الظروف الميئنة اعلاه يرتكب جرما ضد المنشور السالف الذكر ، وكل شخص ينشئ أو يقود هذه الحركة أو يمنع الموظفين أو المستخدمين بالتهديد أو بالقوة من تأدية اشغالهم يقع تحت طائلة القصاص الشديد بموجب الاحكام العرفية ، وحيث انه قد آن الوقت لتدخل السلطة العسكرية فى هذا الأمر ، تأييدا للادارة الملكية ، فانى انا ادمند هنرى هينمن اللنبى بما هو معطى لى من السلطة بصفتى الجنرال القائد العام للقوات جلالة الملك فى مصر ، اصدر امرى هذا الآن الى جميع موظفى الحكومة ومستخدميها الذين غابوا عن مراكزهم بدون اذن ، ليعودوا الى مراكزهم بالمواعيد المعينة ويؤدوا الواجبات المطلوبة منهم بالدقة ، والمدة التي غابوا فيها عن مراكزهم ، بدون اذن لا يتقاضون عنها راتبا ، وكل موظف أو مستخدم لا يعود الى مقر شغله فى اليوم التالى لتاريخ هذا المنشور ويؤدى بعد ذلك الواجبات المطلوبة منه بالدقة يعد من كل وجه مستعفيا ، ويحذف اسمه من كشف موظفى الحكومة ، وكل شخص بطريق الاقناع أو التهديد أو استعمال القوة يمنع أو يحاول ان يمنع أى شخص من القيام بأمرى هذا يلقي القبض عليه ويحاكم بمجلس عسكرى » .

اذيع هذا المنشور فى العاصمة وفى المديرية كافة ، ونشر مع قرار العشرة الأعضاء فى وقت واحد ، وعلى اثرهما عاد أغلب الموظفين الى اعمالهم فى صبيحة يوم ٢٣ ابريل ، وامتنع الباقيون عن العودة تفاديا من تسرب الظن الى الجمهور بأن العودة كانت بناء على تهديد الجنرال اللنبى لا بناء على قرار العشرة الأعضاء ، وفى الحق ان الجمهور لم يفته أن يدرك بفطرته السليمة ان انذار الجنرال اللنبى هو الذى حمل الموظفين على العودة الى العمل ، وان قرار العشرة لم يكن الا سترا لموقف يدعو حقا الى الخجل .

قرار لجنة الموظفين بالعودة الى العمل

وفي يوم ٢٥ ابريل اجتمعت لجنة الموظفين بكامل اعضائها فى وزارة الحقانية ، فاقرت قرار العشرة ، معلنة أن عودة الموظفين قد بنيت على استقالة الوزارة ، لا على تهديد الجنرال اللنبى ، وكان الرؤساء الانجليز قد أخذوا يهينون الموظفين بعد عودتهم الى العمل ، فقررت اللجنة فى هذا الاجتماع الاحتجاج على ما بدا منهم من الاضطهاد وسوء المعاملة ، وقررت توجيه النظر الى ضرورة الافراج عن الموظفين الذين اعتقلوا بسبب عدم عودتهم الى العمل فى الميعاد المحدد فى بلاغ المندوب السامى ، واعادة الذين منعوا منهم من مباشرة اعمالهم الى وظائفهم .

وانا ناشرون فيما يلى نص القرار مذبلا بتوقيع اعضاء اللجنة ، فانه يعطيك فكرة عن الحالة الفكرية للموظفين وزعمائهم فى حركة سنة ١٩١٩ ، قالوا :

« اجتمعت لجنة مندوبى موظفى وزارات الحكومة ومصالحها فى وزارة الحقانية الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة ٢٥ ابريل سنة ١٩١٩ ، وبعد الاطلاع على محضر الاجتماع الذى عقده عشرة من اعضاء اللجنة بصفة مستعجلة فى الساعة ١١ ، والدقيقة ٥٠ من مساء الاثنين ٢١ ابريل الحاضر عقب استقالة الوزارة الرشدية الذى رأوا فيه دعوة الموظفين الى العودة الى اعمالهم ، وبما ان هذه الدعوة لم يتيسر لعدد من الموظفين العلم بها كما انه لم يتيسر لهم التحقق من الاستقالة التى كانت دون سواها السبب الى العودة لا سيما وان قبول الاستقالة لم ينشر الا بعد ظهر الاربعاء ٢٣ ابريل الحاضر - وبما انه قد ترتب على كل ذلك تخلف الكثيرين من هؤلاء الموظفين عن العودة الى اعمالهم ولا يزال بعضهم متخلفا ، وبما ان الطلبات التى طلبها الموظفون تأييدا للقضية الوطنية وأضربوا من اجلها اضرابا عاما واقترتهم عليها الأمة معثلة بجميع طبقاتها اقرارا تاما - انما طلبت من الوزارة الرشدية ، فلما لم تستطع تلك الوزارة اجابتها بعد ان سلمت بصحتها استقالت ، وبما ان الاستقالة فى هذه الحالة هى فى حكم الاجابة ، لذلك قررت اللجنة بالاجماع ما يأتى :

اولا - اقرار الدعوة التى صدرت من الأعضاء العشرة المشار اليهم بالعودة الى العمل واعتبارها قرارا صادرا من اللجنة بأجمعها .

ثانيا - الاحتجاج الشديد على ما بدا من عدد من الموظفين الانجليز فى بعض المصالح من الاضطهاد وسوء المعاملة لبعض الموظفين المصريين الذين عادوا الى اعمالهم وتذكير هؤلاء الموظفين الانجليز بأنهم رغم جنسيتهم موظفون فى الحكومة المصرية ، فلا يسوغ لهم استخدام مراكزهم الرئيسية للانتقام من الموظفين المصريين الذين اقرت الحكومة المشار اليها رسميا بان اضرابهم كان لتأييد المطالب القومية .

ثالثا - توجيه النظر الى ضرورة الافراج عن الموظفين الذين اعتقلوا ، واعادة الذين منعوا من اعمالهم الى وظائفهم .

فليحى الوطن وليحى الاستقلال التام . محمد عاطف بركات ناظر مدرسة القضاء الشرعى . احمد شرف الدين وكيل ادارة المحاكم الشرعية . محمد زكى الابراشى وكيل نيابة الاستئناف . سلامة ميخائيل قاض . على ماهر مدير ادارة المجالس الحسبية . حسن نشأت مدرس بمدرسة الحقوق . صادق حنين مدير ادارة والاخصاء بالزراعة . محمود زكى مفتش بادارة الامن العام بالداخلية . محمود سامى سكرتير عام وزارة الأشغال . محمد حلمى عيسى مدير الادارة القضائية بوزارة الحقانية . محمد عبد الهادى الجندى قاض . عبد العظيم راشد وكيل نيابة محكمة مصر المختلطة . محمد لبيب عطية سكرتير عام النيابة العمومية . محمود حسن مفتش ادارة الامن العام بالداخلية . احمد صادق وكيل قسم الادارة بوزارة الداخلية . محمد شكرى طلحة بادارة الامن بالداخلية . محمد قطبى وكيل مصلحة السجنون . امين فريد رئيس ادارة بمصلحة السجنون . ابراهيم دسوقى اباطة مأمور ضبط مديرية الهيزة . محمود عباسى وكيل ادارة بوزارة الحربية . عبد الباقي صالح وكيل ادارة بوزارة الحربية . احمد حسن بوزارة الحربية . محمود حبيب وكيل ادارة قسم قضائيا المالية . عطية حجاج رئيس قلم التحصيلات بالمالية . فؤاد برسوم رئيس قلم نزع الملكية . مصطفى شوقى بالمطبعة الاميرية . نجيب اسكندر دكتور بمصلحة الصحة . برسوم روفائيل بالبوستة . محمد فهمى بالبوستة . احمد مختار بخيت منسكوب

قلم قضايا الأشغال . عبد العزيز فريد باشمهندس بهندسة السكة الحديد . أحمد فهمي وكيل إدارة الأشغال . مصطفى منير سكرتير تنظيم مصر . وهبه مينا باشكاتب المباني بوزارة الأشغال . ابراهيم رمزي مترجم فني بوزارة الزراعة . على زيتون قومندان مدرسة البوليس . أبو الفتح الفقى وكيل قلم الترجمة بإدارة التعليم الفنى . مصطفى مسعيد رئيس المراجعة بإدارة الخزينة . اسماعيل نيازي وكيل إدارة الخارجية . بدرخان على وكيل مديرية الجيزة » .

وهكذا انتهى عمل لجنة الموظفين ، وانطوت صفحاتها ، اذ كان هذا القرار آخر عمل لها ، ولم تعقد أى اجتماع بعد ، فكان عملها الوحيد هو احراج وزارة رشدى باشا وحملها على الاستقالة ، وبذلك مهدت السبيل لتأليف وزارات رجعية منفصلة عن الحركة الوطنية ، حقا لم يكن هذا ما قصدت اليه اللجنة ، لكنه نتيجة لعملها ، ولخطة التحدى التى اتبعها أعضاؤها حيال وزارة رشدى باشا ، ولو تدبروا الامر ما فعلوه .

عودة المحامين

وفى أواخر ابريل قرر المحامون العودة الى أعمالهم وطلبوا إعادة قيد أسمائهم فى جدول المحامين المشتغلين بالمحاماة .

عودة عمال العنابر

وعاد عمال العنابر ، وعمال الترام فى القاهرة ومصر الجديدة الى أعمالهم فى أواخر ابريل أيضا .

اعتراف الرئيس ويلسن بالحماية

ابريل سنة ١٩١٩

صدمت الثورة صدمة شديدة ، فى شهر ابريل سنة ١٩١٩ ، باعتراف الرئيس ويلسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية بالحماية البريطانية على مصر ، فى حين كانت الأمة تعلق على « مبادئ ويلسن » آمالا كبيرة ، فجاء اعترافه بالحماية مخيبا هذه الآمال .

واغتبطت الدوائر الانجليزية بهذا الاعتراف ، وبادرت « دار الحماية » الى اذاعته فى بلاغ لها بتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٩١٩ ، اوردت فيه الكتاب الذى تلقتة من معتمد الولايات المتحدة بمصر فى هذا الصدد ، قالت ما تعريبه :

« تلقى فخامة نائب الملك الكتاب التالى من جناب المعتمد السياسى والقنصل العام لدولة الولايات المتحدة الامريكية فى القطر المصرى ، وهو :

« وكالة أمريكا السياسية وقنصليتها العامة . القاهرة فى ٢٢ ابريل سنة ١٩١٩ .
« يا صاحب الفخامة . أتشرف باخباركم ان حكومتى قد كلفتنى ان ابلغكم أن الرئيس يعترف بالحماية البريطانية التى أعلنتها حكومة جلالة الملك على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ومع موافقة الرئيس على هذا الاعتراف فانه بالضرورة يحفظ لنفسه حق المناقشة فى المستقبل فى تفاصيل ذلك وفى التعديلات التى قد تنتج عن هذا القرار فيما يمس حقوق الولايات المتحدة ، وبهذه المناسبة قد كلفت ان أقول ان الرئيس والشعب الأمريكى يعطفان كل العطف على آماني الشعب المصرى المشروعة

لتوسيع نطاق الحكم الذاتي ، على أنهما ينظران بعين الأسف الى أى مجهود يبذل لتحقيق ذلك بالاتجاه الى القوة والشدة .

« وتقبل يا صاحب الفخامة ما يثبت من جديد احترامى الكبير لكم » .

(الامضاء) « همبسون جارى »

قابل الشعب هذا الاعتراف بالدهشة المقرونة بالمرارة والألم ، والقى صدوره شيئا من الضوء على حقيقة مبادئ ويلسن ، فاستبان أنه لم يكن جادا فيها ، اذ كيف يتفق اعترافه بالحماية مع ما سبق أن جهر به في خطبه من أن الشعوب لا يجوز أن تنتقل من سيادة الى أخرى بمؤتمر دولى أو باتفاق بين متنافسين وأعداء ، وأنه لا يجوز أن تساد الشعوب أو تحكم الا بمحض ارادتها ورغبتها ، وأن تسوية جميع المشاكل بين الأمم لا يصح أن تقوم الا على اساس قبول تلك التسوية قبولا اختياريا محضا من جانب الشعب صاحب الشأن ، وأن دعائم العدل الدولى يجب أن تركز على مبدأ تقرير العدل بالنسبة للشعوب قاطبة ، وأنه يجب أن يترك لكل شعب الحق في تقرير مصيره ، دون احراج أو تهديد أو ارهاب ، فكيف يعترف بحماية فرضت قسرا على مصر من دولة تعهدت نيفا وستين مرة بالجلاء عنها ، كيف يعترف بهذه الحماية في الوقت الذى طرقت فيه مصر أبواب مؤتمر الصلح معترضة عليها ، مطالبة باحترام استقلالها التام ؟ فهل هذا الاعتراف هو التفسير العملى لما نادى به من حق الشعوب كبيرها وصغيرها في تقرير مصيرها ؟ أم تراه قد نادى بتلك المبادئ لكى تطبق على الشعوب الغربية دون الشرقية ؟

مهما يكن من الأمر ، فالواقع أن ويلسن قد اخلف وعوده للأمم ، وتغيرت مبادئه حين جلس على مائدة المؤتمر ، فصار أداة في أيدي المؤتمرين من ممثلى الدول الاستعمارية التى تعتبر الشعوب المتوسطة والصغيرة نهبا مقسما بينها ، ومما لا شك فيه أنه وقع تحت نفوذ لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية وقتئذ وصاحب النفوذ الأكبر في مؤتمر الصلح ، فأصدر هذا الاعتراف تلبية لطلبه ، وكان لدهاء لويد جورج ومهارته السياسية أثرهما في حمله على هذا الاعتراف ، دون تردد أو ممانعة ، ولعل لويد جورج قد أقنعه فيما أقنعه به أن مبادئه التى أعلنها كانت من اسباب قيام الثورة في مصر ضد انجلترا ، وأن كلمة منه كفيلة بتهدئة الخواطر الشائرة في وادى النيل ، ورد المصريين الى النهج الذى يبتغيه ، وماذا يهم ويلسن أن يهدر حق أمة شرقية تحقيقا لأطماع دولة غربية كان عونا لها في سياستها الاستعمارية ؟

قوبل هذا الاعتراف بالسخط على ويلسن ، واستنكار ما ينطوى عليه من نقض المبادئ التى أعلنها ومخادعته الشعوب في خطبه وبياناته السابقة ، ولكن الشعب لم يتخذ لهذا السخط مظهرا بارزا ، لكى لا يزيد من تأمر خصومه عليه ، ولا يدخل اليأس الى قلبه ، وحسنا فعل .

تحويل وكلاء الوزارات سلطة الوزراء

ظلت مصر بعد استقالة وزارة رشدى باشا بغير وزارة ، لأن البلاد كانت في حالة ثورة فعلية ، وثورة في الأفكار ، فأحجم المستوزرون عن قبول الوزارة حتى تنجلي الحالة ، أو تخف حدة الثورة ، فيأمنوا الخروج عليها والاستخفاف بها ! ولما كان بقاء البلاد بلا وزارة هو في ذاته مظهر من مظاهر الثورة ، فقد قررت دار الحماية تحويل وكلاء الوزارات سلطة الوزراء ، وأصدر الجنرال اللنبى بلاغا عسكريا بهذا المعنى في ٢٨ ابريل سنة ١٩١٩ ، قال :

« قد رخص بموجب هذا لكل وكيل وزارة أو للقائم مقامه بأن يؤدي في الوزارة التابع لها جميع أعمال الوزير ، وأن يتولى سلطته في المسائل الإدارية ، بما في ذلك حق تمثيل الوزارة أمام جميع المحاكم ، وذلك بصفة وقتية ولحين تأليف وزارة جديدة » .

وكان وكلاء الوزارات حين صدور هذا البلاغ والبلاغ الذي سيلى ذكره هم : محمد شكرى باشا وكيل وزارة الحفانية . اسماعيل حسنين باشا وكيل وزارة المعارف . الفريق محمود حلمى باشا وكيل وزارة الحربية . المستر ارنست دوسن وكيل وزارة المالية . المستر جون لانجلى وكيل وزارة الزراعة . المستر توتنهام وكيل وزارة الأشغال . محمد شفيق باشا وكيل وزارة الأوقاف . المستر جورج موريس مدير إدارة الأمن العام القائم بأعمال وكيل وزارة الداخلية .

وأصدر الجنرال اللنبى في اليوم نفسه بلاغات أخرى بتعيين المستر ارنست دوسن وكيلًا لوزارة المالية ابتداء من ١٧ مارس سنة ١٩١٩ ، والمستر باترسن مساعدا له وعضوا في اللجنة المالية ابتداء من أول إبريل ، والمستر تريلونى مراقبا عاما للإدارة والحسابات وعضوا في اللجنة المالية ابتداء من أول إبريل ، واللفتننت كولونل كيلنج مديرا عاما لمصلحة المساحة ابتداء من ١٧ مارس سنة ١٩١٩ ، والكولونل جارنر مديرا عاما لمصلحة الصحة ابتداء من ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، والدكتور جيمس ليز مفتش صحة مصر وكيلًا عاما لهذه المصلحة ابتداء من أول إبريل سنة ١٩١٩ ، وقد صدرت هذه البلاغات في يوم واحد وقعها الجنرال اللنبى بصفته قائد قوات الجيوش البريطانية في القطر المصرى .

ثم أصدر بلاغا بتعيين البريجادير جنرال السر جورج ماكولى مراقبا عاما لوزارة المواصلات التى لم تكن أنشئت بعد ، وتخويله سلطات الوزير .

استمرار اضراب الطلبة

وانذار الجنرال اللنبى

ظل الطلبة مضرين طوال شهرى مارس (ابتداء من ٨ منه) وإبريل سنة ١٩١٩ ، فدعاهم الجنرال اللنبى الى العودة الى مدارسهم ابتداء من ٣ مايو ، ولكنهم ظلوا على اضرابهم ، فأصدر بلاغا في ذلك اليوم ، أندر فيه بأقفال المدارس اذا لم يعد العدد الكافى لفتحها ، قال :

١ - ان لم يعد عدد كاف من التلاميذ لمدارسهم في يوم الأربعاء ٧ مايو سنة ١٩١٩ يسوغ استمرار فتح المدارس العالية والثانوية والخصوصية والأميرية فستقبل هذه المدارس لغاية التاريخ المعتاد لابتداء الدراسة في السنة المكتيبة المقبلة .

٢ - ولا يقبل أى تلميذ مقيد الآن بسجلات المدارس المذكورة في أى امتحان يعقد هذا العام الا اذا قام بما يأتى (١) أن يعود الى مدرسته في يوم ٧ مايو سنة ١٩١٩ ، (ب) أن يواظب بانتظام لغاية انتهاء السنة الدراسية اذا استمرت هذه المدارس مفتوحة ، ويستثنى من ذلك التلاميذ الذين يمكنهم أن يثبتوا عدم استطاعتهم تنفيذ هذا الاعلان .

٣ - وتطبق أحكام الفقرة الثانية من هذا الاعلان على التلاميذ المقيدين الآن في سجلات المدارس الحرة الخاضعة لتفتيش الحكومة .

« ١ . ه . ه . اللنبى (جنرال) »

ولما اطلع الطلبة على هذا البلاغ أقاموا المظاهرات احتجاجاً عليه ، بدلا من الأذعان له ، ففرقتهم القوات البريطانية ، ولما لم يعودوا الى مدارسهم في الموعد المحدد في البلاغ وهو ٧ مايو ، أعلن اغلاق جميع المدارس حتى موعد استئناف الدراسة في العام التالي ، فانتهز الطلبة هذه الفرصة ، واستمروا في اقامة المظاهرات الكثيرة ، وتعرض لهم الجنود البريطانيون ، فأصيب كثير منهم ، كما قبض على آخرين .

عيد جلوس ملك بريطانيا

في يوم ٣ مايو نشرت رئاسة مجلس الوزراء (ولم تكن بالبلاد وزارة) قرارا قالت فيه : « احتفالا بعيد جلوس ملك بريطانيا العظمى (الملك جورج الخامس) تعطّل وزارات الحكومة وسائر المصالح الأميرية في جميع أنحاء القطر المصري يوم الثلاثاء ١٦ مايو سنة ١٩١٩ » .

وارسل هذا القرار بالتلغراف الى المحافظين والمديرين ، ونشر قسم المحروسة التابع لوزارة الحربية في الأوامر اليومية في أول مايو فقرة مؤداها ان يوم الثلاثاء المذكور يوم بطالة في جميع المكاتب .

وقد أثار هذا الاعلان غضب الجمهور ، فعمت المظاهرات نواحي القاهرة يوم ١٦ مايو احتجاجا على جعل ذلك اليوم عطلة رسمية ، واقام اجتماع عظيم في الأزهر احتج فيه المجتمعون على هذا القرار .

تفريق الاجتماع في المقاهي

وفي ١٠ مايو اقتحم الجنود البريطانيون محل جروبي " حيث كان يجتمع قبة كثيرون من المشتركين في الحركة الوطنية ، وأخلدوا يفتشون الجالسين جزافا بحجة العثور على أسلحة أو منشورات ، ولما لم يوفقوا الى ضبط شيء من ذلك أصدرت السلطة العسكرية في اليوم التالي (١١ مايو) أمرا بتوقيع الجنرال وطسن بتفريق الاجتماعات في المقاهي ، ورد فيه ما يأتي :

« محظور عقد أي اجتماع مخل بالنظام في الحوانيت أو القهوات أو المطاعم أو الملاهي في دائرة محافظة القاهرة ، وكل شخص يشترك فعلا في مثل هذه الاجتماعات يرتكب مخالفة ضد القانون العرفي ، ويعد اجتماعا مخل بالنظام كل اجتماع يحضره أكثر من خمسة أشخاص اذا أقيمت فيه خطب أو حدث فيه سلوك غير عادي يكون من المحتمل عقلا ان يؤدي الى الاخلال بالأمن العام ، وكل حانات أو قهوة أو مطعم أو ملهى عمومي يعقد فيه اجتماع مخل بالنظام يفلق في الساعة السادسة مساء في المخالفة الاولى ، وينلق نهائيا في المخالفة الثانية » .

اصلاح السكك الحديدية

اتمت الحكومة اصلاح معظم الخطوط الحديدية وابتاحت السلطة العسكرية السفر بين القاهرة ومحطات الوجه البحري (فيما عدا منطقة قناة السويس) ، دون حاجة الى جوازات سفر ابتداء من ١٠ مايو ، واستثنيت المحطات الآتية من السفر منها واليه : قلوب . قنا . قها . سندنهور . قريسننا . الشين . المربعين . سخا . ابو الشقوق . ههيا . ميت القرشي . دنديط . الحلوصي .

والنيت جوازات السفر الى الوجه القبلي ومنه ابتداء من أول يونيه سنة ١٩١٩

إعادة البريد

وإذا تمت مصلحة البريد في أول يونيه بلاغا بأن جميع فروعها التي كانت معطلة بسبب الاضطرابات عادت في جميع الجهات إلى العمل ما عدا الجهات التي لا تقف فيها القطارات .

اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية

ومعاهدة فرساي

صدمت الحركة الوطنية صدمة جديدة في شهر مايو ، إذ أعلنت شروط الصلح التي فررها الحلفاء ، وسلمت إلى الوفد الألماني في مؤتمر فرساي يوم ٧ مايو سنة ١٩١٩ ، فجاءت النصوص الخاصة بمصر (من المادة ١٤٧ إلى المادة ١٥٤) مؤيدة للحماية التي فرضتها إنجلترا عليها في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وقد قبلتها ألمانيا ضمن ما قبلته من شروط الصلح ، وصارت جزءا من معاهدة فرساي التي أمضيت يوم ٢٨ يونيه سنة ١٩١٩ .

النصوص الخاصة بمصر

في معاهدة فرساي

وهالك تعريب المواد الخاصة بمصر في تلك المعاهدة :

« القسم الرابع - مصر »

« المادة ١٤٧ - تصرح ألمانيا بأنها تعترف بالحماية التي أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وتتنازل عن نظام الامتيازات الأجنبية في القطر المصري ، ويكون هذا التنازل اعتبارا من ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ .

« المادة ١٤٨ - جميع المعاهدات والاتفاقات والترتيبات والعقود التي عقدتها ألمانيا مع مصر تعد ملفاة اعتبارا من ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ .

« ولا يمكن لألمانيا ، بأية حال من الأحوال ، أن تتمسك بهذه العقود ، وتتعهد بأن لا تتدخل بأي شكل ، في المفاوضات التي يمكن أن تجرى بين بريطانيا العظمى والدول الأخرى عن مصر .

« المادة ١٤٩ - يكون اجراء القضاء في الرعايا الألمان وأملاكهم من اختصاص المحاكم القنصلية البريطانية بقرارات يصدرها عظمة السلطان ، وذلك حتى تنفيذ تشريع مصري للنظام القضائي يتضمن تأليف محاكم ذات اختصاص عام .

« المادة ١٥٠ - للحكومة المصرية البحرية التامة في العمل لتسوية مركز الرعايا الألمان في القطر المصري وشروط إقامتهم فيه .

« المادة ١٥١ - توافق ألمانيا على إلغاء الذكريتو الذي أصدره سمو الخديو في ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ خاصا بقومسيون الدين المصري العام أو إدخال التعديلات التي تعدها الحكومة المصرية مناسبة .

« المادة ١٥٢ - توافق ألمانيا فيما يختص بها على نقل السلطات المخولة لصاحب الجلالة الامبراطورية السلطان (سلطان تركيا) ، بموجب الاتفاقية الموقعة في الاستانة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ عن حرية المرور بقناة السويس (١) إلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية .

(١) نشرنا هذه الاتفاقية في قسم الوثائق التاريخية .

« وتتنازل عن كل اشتراك في مجلس الصحة البحرية والقورثينيات في مصر وتوافق فيما يختص بها على نقل السلطات التي لهذا المجلس الى السلطات المصرية .

« المادة ١٥٣ - جميع الأعيان والأمالك التي للإمبراطورية الألمانية في القطر المصري تنتقل بكل ما فيها من حقوق الى الحكومة المصرية دون أى تعويض .»

« وستعد أعيان الإمبراطورية والدول الألمانية وأمالكها في هذا الشأن إشاملة لجميع أملاك التاج ، كالإمبراطورية والدول الألمانية ، وكذلك الأعيان الخاصة التي للإمبراطور ألمانيا السابق وغيره من أصحاب المراتب الملكية .»

« ستعامل جميع الأملاك المنقولة والعقارات المملوكة لرعايا ألمانيا في القطر المصري طبقاً للقسمين الثالث والرابع من الجزء العاشر (الشروط الاقتصادية من هذه المعاهدة) .»

« المادة ١٥٤ - تتمتع البضائع المصرية في دخول ألمانيا بالنظام الذي يطبق على البضائع الإنجليزية » .»

احتجاج الوفد

على اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية

وما ان علم الوفد المصري ، وكان لا يزال بباريس ، بنصوص معاهدة الصلح % حين عرضت على ألمانيا ، حتى بادر الى الاحتجاج عليها ، وارسل في هذا الصدد الكتاب الآتي الى المسيو جورج كلمنسو رئيس الوزارة الفرنسية ورئيس المؤتمر .

« باريس في ١٢ مايو سنة ١٩١٩

« جناب المسيو كلمنسو رئيس مؤتمر السلام بباريس

« لم يشأ مؤتمر الدول المتحالفة المشتركة أن يطبق على مصر مبادئ الحق والعدل مع أنها جديرة بأن تعامل بمقتضى هذه المبادئ نظراً لما قامت به من المساعدة التي أدت الى النصر - لم يشأ أن يسمع صوت مصر مع أنها كانت في مقدمة الدول التي أعلنت أنها في حالة حرب مع أعداء دول الاتفاق وعانت أعظم الضحايا في سبيل قضية الحلفاء - لم يشأ أن يسمعها مع أنها بلاد غيرت الحرب مركزها السياسي وقد اعترف المؤتمر بالحماية البريطانية بدون أقل مراعاة لراى الأمة المصرية وبغير أن يعير أدنى التفات لقيام هذه الأمة بأجمعها في وجه هذه الحماية واظهارها معارضتها لها بأجلى المعاني .

« ان العقل ليأبى اسناد مثل هذا القرار الى المبادئ التي من اجلها خاضت الولايات المتحدة غمار الحرب والتي قررها الرئيس ولسن بعد ذلك لتكون أساساً للهدنة ثم الصلح ، ولا الى المبادئ التي أعلنت بريطانيا العظمى نفسها أنها تحارب انتصاراً لها ، كذلك لا يجد العقل ما يرتاح اليه اذا صرف النظر عن هذه المبادئ واعتمد على تحكيم العوائد السياسية التي كان معمولاً بها قبل الحرب ، لأنه كيف يستطيع العقل البشرى أن يفسر نيل الحجاز استقلالها وهي ولاية صغيرة ... وعدد سكانها ... لا يذكر ، ومواردها ضيقة ، لم تتحمل شيئاً من أعباء الحرب . ومصر التي قامت بنصيب وافر منها وعانت ما عانت في سبيل الفوز النهائي يكون نصيبها الرفض البات اذا طلبت أن يسمع صوتها ، ثم يعقب هذا الرفض ضياع حقوقها المقدسة التي كسبتها بدماء أبنائها في ميادين القتال .

« لا يمكن التسليم بأن مصر التي اشتركت من أوائل القرن الماضي في إقامة صروح المدنية وساعدت تركيا في انتصارها الذي أدى إلى استتباب النظام في الحجاز بل وفي بلاد اليونان ، والتي قهرت تركيا نفسها في ميدان الحرب ، يكون حظها أن تسامح بأقل مما عوملت به شعوب إفريقيا الوسطى ، وقد أصبحوا اليوم محلاً لرعاية ما كانوا ليحلموا بها ».

« ليس في العالم قاض نزيه يستطيع الاهتداء إلى سبب واحد مقبول للموقف الذي اتخذته المؤتمر إزاء القضية المصرية أو اتخذته بريطانيا العظمى نفسها ، وهي التي أشهدت العالم أكثر من ستين مرة على أنها لا تفكر مطلقاً في ضم مصر أو في إعلان الحماية عليها ، وإنما هي ترمى في سياستها إلى استقلال هذه البلاد .

« ونهاية القول أن العقل لا يمكن أن يرتاح لقرار المؤتمر كيفما قلبه ومهما كانت العلة التي تتخذ أساساً لتبريره حتى إذا سلم بأنه بنى على حق القوى على الضعيف ، لأن حق القوة معناه الحرب والفتح ، ولا شك في أن مصر لم تكن في حالة حرب مع إنجلترا ، بل كانت تحارب بجانبها ، ولم تفتح إنجلترا مصر بل أن الأمر على العكس من ذلك فإن مصر هي التي ساعدت إنجلترا على فتح ما فتحت من بلاد العدو .

« نعم إن بعض الصحف قد أيدت تلك النظرية القائلة بأن الشعوب الشرقية لا يمكن معاملتها بما تعامل به الشعوب الغربية وأن المبادئ التي أعلنت في هذا الشأن قد نشأت عنها وعود لم تحسب عواقبها ، فهل يريدون التمسك بمثل هذه النظرية ليهدموا في زمن السلم تلك المبادئ السامية التي أقامت الحرب بناءها وليسحبوا بعد نوال النصر تلك الوعود التي وعدوا بها من اشترك معهم في تشييد صرحها . إذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن أن يفسروا كيفية عدم تطبيق هذه النظرية في جميع الأحوال بلا استثناء ، فأننا نرى بعض الأمم الشرقية التي آمنت بما صدر لها من الوعود قد تحققت آمالها فعلاً .

« لم يبق إلا فرض واحد لا مفر من التسليم به ، وهو أن الشعب المصري اعتبر سلعة من السلع التي يتجر فيها . وهذا التصرف هو الذي كان ينقذه الدكتور ولسن بشدة في خطابه التي كان يتكلم فيها عن حق القوة وعن وجوب انقضاء عصره ، لأنه جائر لا يتفق مع روح العصر الحاضر . أنه ليشق علينا أن نفكر في أن المؤتمر قد عاملنا هذه المعاملة ، غير أننا لسوء الحظ مضطرون لتقرير الواقع ، ومهما يكن من بواعث الاحترام الواجب لهذه المحكمة العليا ، فإنه لا يسعنا إلا إثبات الواقع كما هو لأن من الأوقات والظروف ما يكون فيه خطر على الإنسان إذا هو لم يضح كل شيء في سبيل تقرير الحقيقة .

« لقد كان للشعوب المهضومة الحق أن تجد فيما مضى في ذلك المثل الحكيم الذي وضعه الفيلسوف روسو وهو : « أن القوى مهما بلغت قوته لا يضمن أن تكون له الغلبة على الدوام » — ما يساعدها على التذرع بالصبر . أما الآن وقد اثبت الرئيس ولسن بأجلى بيان أن من الأمور المقنونة التي تنفر منها الطبائع أن تسود أمة على أمة ، فقد بلغ كره السيادة من نفوس الأمم المظلومة أنها أضحت تفضل الفناء على البقاء في قيود الدل ، ولا شك أنه ما كان لتلك المبادئ الجديدة إلا أن تصادف في مصر وسطاً مستعداً لقبولها ، لأن مصر بلد من سلالة كريمة المحتد نشيطة المزاج ، إذا تولد فيها الأمل أثار غضبها على الذين يناوئونها في استقلالها .

« إن الأمة المصرية لا تقبل أبداً أن تكون تلك السلعة القديمة التي تتداولها أيدي الأقوياء . ولا شك أنها اليوم بعد التصريحات التي فاه بها ذلك الرسول الجديد في

عالم السياسة الذي تشف كلماته عن أسمى معانى الأدب وأرقاها ، أبعد منها في أي زمن مضى عن الرضى بمثل هذا المصير . فان مجرد خوفها من عدم تطبيق مبادئ الدكتور ولسن على قضيتها قد دفعها الى تعريض صدور أبنائها وهم عزل من السلاح لنيران الرصاص القتالة ، ومن غريب الاتفاق أن تكون تلك الساعة هي التي تجتمع فيها عشرون دولة لتقرير موافقتها على الحماية البريطانية !

« ان مثل هذا الحل المحزن لا يكون من ورائه الا القساء بدور اليأس وعوامل الغضب في قلب الشعب المصرى . وقد قال الرئيس ولسن :

« ان الصلح لا يمكن ان يكون صلحا وطيدا الأركان الا اذا الدثر به كل أثر من آثار الحقد في قلوب الشعوب سواء كانوا اقوياء أو ضعفاء وكان العدل موزعا عليهم جميعا بدرجة واحدة بغير اقل تمييز بين قويهم وضعيفهم »

« فهل وقع الاختيار على الشعب المصرى ليكون ضحية تقدم فدية لحسن اتفاق الدول العظمى ؟ اذا صح ذلك فكيف يمكن التسليم بأن نكون نحن تلك الضحية ونحن أمة ذات تاريخ وماض مجيد ، وما الذى كان يصيبنا لو كنا انضممنا لأعداء الحلفاء عوضا عن أن نشاطرهم متاعب القتال .

« ان الواجب المفروض علينا بصفتنا نوابا عن الشعب المصرى يقضى علينا بأن نسمع المؤتمرات صوت هذا الشعب السيء الحظ الذى حرم دون غيره من التمتع بالعدل الذى عمت ظلاله جميع اقطار المسكونة . وقد بات يرى نفسه أنه انما كان يعمل للاضرار بمصالحه المشتركة في العمل مع الحلفاء . نعم ان صوته يرتفع عاليا للاحتجاج . لانه هو وحده الذى حرم من نعم الصلح ومزاياه مع أنه كان عاملا آمينا في الحرب .

« ولكن الأمة التى لها امنية خاصة تضعها فوق كل احترام والتى تشعر بشخصيتها وتحس بحقوقها لا تمكن الغير من أن يتصرف في أمرها ، وهى دون غيرها صاحبة الحق في البت في مصيرها » .

« عن الوفد المصرى رئيس الوفد »

« سعد زغلول »

اشتداد الاضطهاد

بعد اعتراف المؤتمر بالحماية

كان لاعتراف مؤتمر فرساي بالحماية أثر أليم في نفوس المصريين ، ورأوا فيه اهدارا لحقوقهم في ذلك المؤتمر العتيد ، على أن هذا الاخفاق لم يفت في عضد الأمة ، ولم يزلزل عقيدتها ، بل استمرت في كفاحها في سبيل الاستقلال .

واراد الانجليز امعانا في اضطهاد الحركة الوطنية ، فاتبعت السلطة العسكرية سياسة انتقام مطرد في أنحاء البلاد ، واخلت بين الجنود الانجليز ونهب القرى ، وأسرفت في اذلال المصريين ، واستخدمت الكرياج في معاقبة كل من يشتبه في أمره ، وارتكب الجنود الانجليز كثيرا من جرائم النهب والاعتداء .

خطبة اللورد كيرزون - ١٥ مايو سنة ١٩١٩

على أثر اعتراف مؤتمر الحلفاء بالحماية ، قوى مركز الحكومة البريطانية في عدوانها على مصر ، واغتبط الساسة البريطانيون لهذا النصر الذى نالوه في المؤتمر ،

وبدت هذه الغبظة في خطبة القساها اللورد كيرزون باسم الحكومة البريطانية يوم ١٥ مايو في مجلس اللوردات عن الحالة في مصر ، ذكر في مستهلها أن الحالة تحسنت عن ذي قبل ، ولو أنه لا يمكن وصفها بأنها تبعت على الرضا والارتياح ، وقال ان النظام عاد اجمالا في المديرية ، ووقعت في بعض المدن ، ولا سيما القاهرة ، قلاقل متقطعة يقتضى الحال اخمادها بالقوة ، ولا يزال الأزهر مركزا للتحريض ، وكان للطلبة أكبر دور في الحش على الاضطراب ، وأشار الى حادث ديروط الذى قتل فيه ثمانية من الضباط والجنود البريطانيين ، وبدد « بما انطوى عليه من الفظاعة » ، ثم أشار الى الاعتداء الذى وقع على الأرمن - ولم يذكر الاعتداء الذى وقع منهم - وقال ان عدد القتلى والجرحى منهم بلغ أربعين ، وأن بضعة آلاف منهم نقلوا الى ملاجئ في حماية الجنود البريطانية ، والمع الى ما نسب الى أولئك الجنود من استعمال الفظائع والقسوة ، فقال انها بعيدة عن الحقيقة ، وأنه قد وقعت عدة حوادث قتل ضد هؤلاء الجنود ، وأشار الى اضراب الموظفين واخفاقه بعد اذار الجنرال اللبني لهم بالعودة وتهديد من لا يعود منهم بالفصل ، وأن الطلبة لم يعودوا الا قليلا منهم الى مدارسهم رغم توجيه مثل هذا الانذار اليهم ، فأغلقت المدارس ، وأشار الى السلطة التى خولت للجنرال اللبني عند تعيينه مندوبا ساميا وما قرره من الافراج عن سعد زغلول وصحبه ، والتصريح لمن يشاء بالسفر الى الخارج ، قال : وقد أفضت هذه المحنة الى تأليف وزارة رشدى باشا ، وكانت مهمتها الكبرى حمل الموظفين على العودة الى العمل ، ولكنها أخفقت في هذه المهمة فاستقالت في ٢١ ابريل ، ومنذ ذلك التاريخ تدار شئون مصر دون معاونة الوزراء المصريين ، ثم تكلم عن اعتراف الرئيس ولسن بالحماية البريطانية على مصر ، وما سبقه من اعتراف فرنسا والروسيا بها على اثر اعلانها سنة ١٩١٤ ، وما تضمنته معاهدة الصلح المعروضة على ألمانيا وحلفائها من الاعتراف بها ، قال : وعلى ذلك لا يمضى زمن يسير حتى تنال الحماية الاعتراف العام ، وتسأل عن الفائدة التى جناها المصريون من الثورة ، وأشار الى فداحة الاضرار التى اصابت السكك الحديدية وخطوط المواصلات والمصانع والآلات والأماك العامة ، وإلى أن الخسارة فى ذلك واقعة على الأهالى ، وأنه اذا كان الغرض من هذه الثورة وما صحبها من الخسارة فى الأرواح والممتلكات انهاء علاقة البريطانيين بمصر ، وتحقيق استقلالها ، فقد قضى عليه بالفشل ، وأن حكومة جلالة الملك لا تنوى مطلقا أن تغفل أو تتخلى عن القيود والتبعات التى تحملتها عندما وضعت مهمة حكم مصر على عاتقها ، وأن هذه القيود والتبعات قد تأيدت باعلان الحماية البريطانية عليها ، ثم ابدى عطفها « على الأمنى المشروعة فى دائرة الحماية » ، وقال انه لا ينكر أن كرامة المصريين قد جرحت لعدم تمثيل مصر فى مؤتمر الصلح ، مع تمثيل الهند والحجاز فيه ، وأن منع الوفد من السفر الى أوروبا للدفاع عن قضية مصر قد كان من اسباب الهياج الذى وقع .

ونوه بما اعترفته الحكومة البريطانية كعلاج لهذه الحالة من ايفاد لجنة كبرى برئاسة اللورد الفريد ملتر الى مصر لتحقيق اسباب الاضطرابات وبحث الحالة الحاضرة واقتراح القانون النظامى الذى يعود على البلاد بالسلام واليسر والنجاح والتقدم فى سبيل الحكم الذاتى وحماية المصالح الاجنبية « فى ظل الحماية البريطانية » ، وأعرب عن ثقته فى أن نتيجة ايفاد هذه اللجنة ستكون ازالة سوء التفاهم وتشبيت الحماية البريطانية على مصر على قواعد توجب رضا الدولة الحامية وسكان البلاد على نسبة واحدة .

وجملة القول ان هذه الخطبة كانت ايدانا باصرار الحكومة البريطانية على توكيد الحماية وتشبيتها ، ومناوأة الأهداف القومية ، والقاء اليأس في نفوس المصريين . لكي يدعونا للأمر الواقع ، على أن الأمة قد قابلت هذه الخطبة بالثبات والمثابرة في ميدان الجهاد .

تأليف وزارة محمد سعيد باشا

٢١ مايو سنة ١٩١٩

بقيت البلاد بغير وزارة مدة شهر تقريبا بعد استقالة وزارة رشدي باشا الرابعة ، ثم فوجئت بتأليف وزارة محمد سعيد باشا (١) يوم ٢١ مايو سنة ١٩١٩ ، في نفس اليوم الذي نشرت فيه خطبة اللورد كيرزون ، وهي أولى الوزارات التي تالفت بعد الثورة على أساس الانفصال عن الحركة الوطنية ومناهضتها ، والاستخفاف بها ، وذلك أن وزارة رشدي باشا الأخيرة قد استقالت تحت ضغط الرأي العام ، وكان بقاء البلاد بلا وزارة مظهرًا لتضامن الأمة امام العدوان البريطاني ، مما أدى الى احجام المستوردين عن قبول الوزارة ، لان قبولها رجوع الى الحالة العادية التي ينشدها الانجليز ، فجاء تأليف وزارة سعيد باشا محاولة جريئة لكسر شوكة الثورة ، فلا غرو أن قولت بالاستياء والسخط لأن تشكيلها لم يسبقه تفاهم على برنامجها ، بحيث تسير الحركة الوطنية ولا تعرقلها ، ولم يخفف تيار الاستياء ما أعلنه سعيد باشا من أن وزارته « ادارية » لا تمت الى السياسة بسبب ، وهو أول من ابتدع فكرة الوزارة الادارية ، وهي بلعة تنطوي على الخداع والمراوغة ، ولم تكن هذه التسمية لتجيب الحقيقة الواقعة ، وهي أن عمل الوزارة بطبيعته عمل سياسي قبل كل شيء .

وكان كتاب السلطان الى محمد سعيد باشا ، وجواب سعيد باشا عليه ، كلاهما خلو من برنامج يؤيد الحركة الوطنية ، فجاء هذا مثيرا لاستياء الرأي العام من ناحية تأليفها ، وزاد في شكوك الناس أن سعيد باشا لم يفتح ممثلي الرأي العام في أمر وزارته . وانه ادخل فيها من الوزراء الجدد اثنين من مستشاري محكمة الاستئناف كانا يجاهران باستنكارهما لحركة سنة ١٩١٩ ، وهما أحمد ذو الفقار باشا ومحمد توفيق نسيم بك ، واثنين من الوزراء السابقين استبعدهما رشدي باشا حين ألف وزارته الأخيرة (الرابعة) لمعارضتهما سياسته التي أدت الى استقالة وزارته الثالثة ، وهما اسماعيل سري باشا وأحمد زيور باشا ، فبدأ على الوزارة منذ تأليفها طابع العداء للرأي العام ، والاستخفاف به ، ومناوأة الحركة التي كان على رأسها سعد زغلول .

وليس يخفى ما كان بين سعد وسعيد من الجفاء القديم ، منذ استقال سعد من وزارة سعيد الأولى ، ثم صار زعيما للمعارضة في الجمعية التشريعية ، واستمر الجفاء بينهما حين تأليف الوفد وبعد قيام الثورة ، فتشكيل سعيد للوزارة في مايو سنة ١٩١٩ كان فيه معنى التحدي لسعد ، ومع ذلك فان سعيد باشا كان أول من مشى في ركاب سعد سنة ١٩٢١ لما بدأت النفرة بينه وبين عدلى ، ثم انفصل عنه سنة ١٩٢٥ ، حينما استهدف سعد لغضب السراي !

يخلص من كل هذه الملابسات أن تأليف وزارة سعيد باشا هو أول مظهر من مظاهر الاستخفاف بالثورة من الوجهة الوزارية .

(١) هي وزارته الثانية ، وكانت وزارته الاولى سنة ١٩١٠ - ١٩١٤.

وهالك نص الكتابين المتبادلين بشأن تأليف هذه الوزارة :

كتاب السلطان - ٢٠ مايو سنة ١٩١٩

« عزيزى محمد سعيد باشا

« انه لكمال وثوقنا بدولتكم ولما نعهد فيكم من مزايا الجدارة والقدرة في القيام بمهام الأمور قد اقضت أرادتنا السنية السلطانية ، توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لعهد لياقتكم ، واصدرنا أمرنا هذا لدولتكم لبذل الهمة في انتخاب وتشكيل هيئة الوزارة وعرضه لجانبنا لصدور مرسومنا العالى به ، والله المسئول أن يمدنا في كل الأمور بعونه وعنايته ، وأن يوفقنا جميعا للعمل بما ينفع البلاد والعباد ان شاء الله »

« فؤاد »

جواب سعيد باشا - ٢١ مايو سنة ١٩١٩

« يا صاحب العظمة . بيد الاجلال تلقيت امركم الكريم الذى تفضلتم فيه بتكليفى بتشكيل الوزارة الجديدة ، فاقدم لعظمتكم شعائر الشكر والامتنان على ما تمطقت به نحوى من دلائل الثقة العالية المقرونة بالاحسان برتبة (الرئاسة) الجليلة ، ومع علمى بصسعية المركز وما يحف به من المشاق لم يكن فى وسعى الا امتثال امركم السامى لى أقوم بما هو مفروض علينا جميعا من خدمة الوطن تحت ظلكم الكريم وبحسن رعايتكم الفخيمة ، واننى أتشرف بأن اعرض على انظاركم الحالية أسماء حضرات الوزراء الذين اخترتهم لمعاونتى على القيام بهذه المهمة ، وقد حفظت لنفسى مسند وزارة الداخلية ، فاذا صادف هذا الانتخاب قبولا لدى عظمتكم فالتمس التكرم باصدار المرسوم السلطانى باعتماده

« ولا زلت لمولاي ، العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الامين »

« محمد سعيد »

وصدر المرسوم السلطانى فى ٢١ مايو سنة ١٩١٩ بتأليف الوزارة على النحو الآتى :

محمد سعيد باشا للرئاسة والداخلية . اسماعيل سرى باشا للأشغال والحرية . يوسف وهبة باشا للمالية . أحمد زيور باشا للمعارف . عبد الرحيم صبرى باشا للزراعة . أحمد ذو الفقار باشا للحقانية . محمد توفيق نسيم بك للأوقاف .

الاحتجاج على تأليف وزارة سعيد باشا

قوبلت وزارة سعيد باشا بالمظاهرات العدائية فى القاهرة والاسكندرية وبعض المدن الأخرى ، ورفعت عرائض الاحتجاج على تأليفها الى السلطان من مختلف الطبقات .

وفى يوم الجمعة ٢٣ مايو تألفت ضدها مظاهرة بالاسكندرية (وسعيد باشا من اهلها) عقب صلاة الجمعة بمسجد أبى العباس المرسى وطافت فى بعض الشوارع ثم فرقها البوليس ، وفى يوم الأحد ٢٥ منه قامت ضدها مظاهرة أخرى اكبر من الأولى ، اذ عقد اجتماع كبير فى مسجد أبى العباس ، وخرج المجتتمعون فى مظاهرة سارت فى الشوارع تهتف ضد الوزارة ، وتدخل الجنود البريطانيون ، فجرح ضابط بريطانى

وقتل أحد المتظاهرين ، وقبض على كثير منهم ، وشيعت جنازة القتيل في مشهد رهيب .

وعقد اجتماع كبير في الأزهر ألقى فيه الخطب العدائية ضد الوزارة ، وبالجملة كانت هدفا لتيار كبير من السخط العام ، وفي ذلك يقول سعيد باشا في حديث له بجريدة « الطان » الباريسية (عدد ٢١ يوليو سنة ١٩١٩) : « انى لا اجعل الطعن الشديد الموجه الى وزارتي ، فانه لا يمر يوم الا ويكون زملائي كما اكون انا نفسى موضع تهديدات توجه اليها مباشرة ، ولا يخفاك انه قد اطلقت في احدى الليالي طلقات نارية على منافذ منزلى . وكان الهياج من الشدة بحيث يستحيل ان يهدأ مرة واحدة ، غير انى مع ذلك ، ممتلىء ثقة بوطنية المصريين وحكمتهم . . . »

زواج السلطان فؤاد

تزوج السلطان فؤاد من نازلى كريمة عبد الرحيم صبرى باشا وزير الزراعة وقتئذ ، وقد عقد القران بسرارى البستان يوم السبت ٢٤ مايو سنة ١٩١٩ .

اهتمام الوزارة باحياء ليالى رمضان

أرادت الوزارة ان تتوحد الى الجمهور بعمل يخفف من تيار الاستياء والسخط الذى كان يكتنفها ، فاذاعت منشورا طويلا في ٢٨ مايو سنة ١٩١٩ لمناسبة قرب حلول شهر رمضان (اول رمضان سنة ١٣٣٧ - ٣٠ مايو سنة ١٩١٩) قالت فيه : ان وزير الداخلية « رئيس الوزارة » قد انتهى الى الاتفاق مع السلطة العسكرية « على ازالة بعض القيود لاجل زيادة التسهيل على المسلمين في التفرغ اثناء هذا الشهر المبارك الى احياء لياليه ، بقراءة القرآن الكريم ، واستماع الذكر الحكيم ، وتأدية سائر العادات التى افوها في مثل هذا الشهر المبارك » وان الأوامر المؤكدة صدرت الى رؤساء المناطق العسكرية المختلفة في القطر المصرى بعدم التضييق على المسلمين في استعمالهم لأنوار مساكنهم ، وعدم التعرض لهم في غدوهم ورواحهم ، للتزاور خارج بيوتهم ، مع احترام ما جرت عليه عادة الكثير منهم من حيث تمضية ليالى هذا الشهر المبارك كلها أو بعضها في المطاعم والقهوات ، كل ذلك لكى يتمكن المسلمون كل التمكن من الاجتماع ، وتأدية الصلوات المفروضة والمسبحة ، وتلاوة القرآن الكريم واستماعه ، وقراءة ما جرت به العادة من الأدعية والأحزاب والأوراد ونحوها في مساكنهم » .

وظاهر من أسلوب هذا المنشور مبلغ رغبة الوزارة في صرف الأمة عن الكفاح السياسى ، بتكبير بعض الظواهر التقليدية كقراءة الأحزاب والأوراد ، فان الصوم انما هو رياضة للنفس والروح ، وليس من جوهره ولا مما يتصل بالحكمة السامية منه شغل الناس بقراءة الأحزاب والأوراد ، أو تمضية لياليه في المطاعم والقهوات ، ولكن عقلية الوزارة ، أو سوء تقديرها لعقلية الشعب ، جعلها تحاول اجتذابه بمثل هذه المظاهر الساذجة ، ويبدو لنا انها أرادت ان يكون لها أسوة بما فعل نابليون في مصر على عهد الحملة الفرنسية ، اذ ظن ان المصريين من الساذجة بحيث تصرفهم مثل هذه المظاهر عن ادراك الحقائق الجوهرية ، فأراد ان يجتذب قلوبهم بمشاركتهم في حفلاتهم الدينية ، والتعظيم من شأنها ، ولكن هذه السياسة « سياسة الحفلات » (١) لم يكن لها أى اثر في نفوسهم ، وظلت قلوبهم منكرة نافرة ، فلا غرو ان قبل منشور

(١) انظر تاريخ الحركة القومية ج ١ ص ٢٦٧ من الطبعة الاولى وص ٢٠٧ من الطبعة الثانية

الوزارة بعدم الاكتراث من الشعب ، أسوة بما فعل اسلافه في عهد الحملة الفرنسية .
وقد احتفل المسلمون في مساء ٢٩ شعبان سنة ١٣٣٧ (٢٩ مايو سنة ١٩١٩)
برؤية هلال رمضان المعظم ، فكان احتفالهم بهذا اليوم عيداً قومياً رائعاً ، وزار
الأقباط المسلمين في القاهرة بالجامع الأزهر ، وفي الاسكندرية بجامع ابي العباس
المرسى ، لتهنئتهم بهذا الشهر المبارك .

زيادة رواتب الموظفين

من يوم أن تقلد سعيد باشا الوزارة شغل اذهان الموظفين بدعاية قوامها أن وزارته
معنية بتحسين حالتهم ، فصرفهم بذلك عن التفكير في المسألة العامة ، وقد نفذ
ما وعدهم به ، فقرر مجلس الوزراء في ٢٦ يونيه تخصيص مبلغ ٨٠٠.٠٠٠ جنيه
لمنحهم العلاوات في شكل استبقاء اعانة الحرب مع زيادتها بمقدار خمسين في المائة ،
هذا الى تحسين درجات كثير من الموظفين والاغداق عليهم بالرتب والنياشين ، وأرادت
الوزارة بذلك كله اجتذابهم الى صفها ، وكان لهذه العلاوات أثرها في ابعاد الموظفين
عن الحركة الوطنية ، وتراخى صلاتهم بها ، بل التنكر لها أحيانا ، والتفاتهم الى
مصالحهم الشخصية ، ومن هنا يمكنك أن تدرك السبب في تغير موقف الموظفين
عما كانوا عليه في عهد وزارة رشدي باشا الأخيرة ، فقد كانوا يفيضون حماسة
ضدها ، كما تقدم بيانه ، بينما فترت هذه الحماسة ، وحل محلها البرود والصمت
العميق في عهد وزارة سعيد باشا .

الافراج عن بعض المعتقلين

في ٢٩ مايو استطاعت الوزارة باتفاقها مع السلطة العسكرية استصدار أمر
بالافراج عن ثلاثة عشر معتقلاً كانوا في رفح (بالقرب من العريش) ، وهم : حسن عبد
الرحمن . محمد أبو طائلة . السيد أحمد غلوش . علي الجندي . وهم من موظفي
مصلحة البريد بالاسكندرية (كانوا معتقلين لاتهامهم بتحريض زملائهم على
الاضراب) . ابراهيم خليل . جاد محمد حسنين . سليمان عبد الله ، وهم من
الاسكندرية ، عبد الله على دلدول . محمد أباطة . محمود عبده عيد ، وهؤلاء من
الاسماعيلية ، محمد حسن البنا من بور سعيد . سعيد أباطة الطالب بالزقازيق .
يوسف حسين القاضي .

ثم أفرج عن تسعة آخرين كانوا معتقلين في القلعة وهم : أحمد خضر بك من
ذوى الأملاك . سعد حلمي الموظف بوزارة الحقانية . زكى فوزى أبو رية بك من
ذوى الأملاك . عبد اللطيف جاويش من ذوى الأملاك . كامل المويلحي الطالب
بالحقوق . محمد مكاوى . محمود الطوخى الفلكى . محمد الاسلامبولى . محمد
زكى عارف المفتش بشركة ترام الاسكندرية .

وأفرج أيضا عن سبعة من موظفي وزارة المعارف كانوا معتقلين لتحريضهم
الموظفين على الاضراب ، وهم : على عمر . فؤاد شيرين . أحمد فريد أبو حديد .
محمد زكى عمر . عبد الحميد سالم . محمود فهمى النقراشي . حسين فتوح ،
واعيدوا الى وظائفهم مع ستة آخرين من موظفي الوزارة كانوا موقوفين عن عملهم
للسبب نفسه ، وهم : أحمد فوزى . محمد فضالى . حسن الأهوانى . على حسن
هدايت . محمد صفوت . محمد حمدي وكيل مدرسة التجارة العليا .

وأفرج في يوليو عن معتقلين آخرين في رفح ، وهم الشيخ مصطفى القاياني ، الشيخ محمود أبو العيون . الشيخ محمد يوسف ، من علماء الأزهر . السيد فؤاد الخولي وكيل مديرية القليوبية . محمد أبو شادي بك . محمد كامل حسين المحامي . حامد العبد . القمص مرقص سرجيوس .

وأفرج أيضا عن معتقلين آخرين في قلعة القاهرة ، وهم : محمد أحمد الحاتي ، اليوزباشي أحمد نبيه قبودان . الدكتور عبد الفتاح يوسف . اليوزباشي حافظ محمد قبودان . أحمد صادق . اليوزباشي محمود رياض . حسن عيسى . محمد أفندي فريد . أحمد سابق .

وفي شهر أكتوبر أفرج عن المعتقلين في ماطة ، وهم : محمد إبراهيم . الدكتور شفيق منصور . الدكتور عبد الغفار متولي . الدكتور حسن نور الدين . سلامة محمد الخولي . محمد صبرى منصور . محمد عوض محمد . محمود إبراهيم الدسوقي . ثابت الجرجاوى . عبد الحميد النحاس . عبد العزيز النحاس . محمد راضى . الأمير العطار . محمد عوض جبريل . أحمد حمودة . الأميرالاي خليل حمدي . حامد المليجي . محمد مصطفى عهدي . على فهمي خليل . عبد الرحيم صبحي . عبد الحميد حمدي . حامد الملايلي بك . البكباشي حسنى شفيق . محمد عبد الرحمن الصباحي . محمد أمين حلمي . محمد نافع . عبد المعطى الحجاجي . عبد الحميد أبو السعود . الأميرالاي أحمد بكري بك . محمد بكري بك . عطا حسنى بك .

استمرار الاضطهاد

ولكن السلطة العسكرية لم تكف عن اضطهاد الأهلين « بل استمرت تقعن في ضروب القسوة والاعتساف ، فمن ذلك أنها ألقت القبض في أواخر مايو على محمد حمدي بك وكيل مديرية المنيا ، ويونس بك صالحي رئيس نيابتها ، وقد انتصر حمدي بك في السجن قبل محاكمته ، وكانت تهمة أنهما ساعدا للجنة الوطنية التي تالفت في المنيا على اغتصاب سلطة الحكومة في إبان الثورة ، واعتقلت السلطة بعض الموظفين بحجة اشتراكهم في حوادث الثورة .

وخطب سعيد باشا في أمر التوسط لهؤلاء في الإفراج عنهم « فاعتذر قائلا انه لا يستطيع التدخل في شأنهم ، وحوكم البكباشي محمد كامل محمد مأمور بنسدر اسيوط أمام محكمة عسكرية بريطانية لاتهامه بالتخريض على مهاجمة البريطانيين يوم ٢٣ مارس ، وهو اليوم الذى وقع فيه الهجوم ضد الحامية البريطانية بأسيوط (ج ١ ص ١٥٦) ، فحكم عليه بالاعدام ، ونفذ فيه هذا الحكم يوم ١٠ يونيو سنة ١٩١٩ .

وفي سبتمبر سنة ١٩١٩ فصل على بك ماهر وكيل محكمة اسيوط من منصبه ، لمناصرته للحركة الوطنية .

النشرات والصحافة السرية

واذا كانت الصحافة مقيدة لا تنشر الا ما تأذن به الرقابة ، فقد انتشرت المطبوعات والصحافة السرية التي كانت تحمل الحملات الشديدة على الانجليز وعلى الوزارة والسراي ، وكان للطلبة جريدة سرية باسم (المصرى الحر) ، ولها مطبعة

سرية خاصة ، وكان الناس يتلقفون هذه النشرات بلهف ، ويتبادلون الاطلاع عليها ، فعمدت السلطة العسكرية الى طريق الارهاب في مقاومة هذه الحركة ، وأصدر الجنرال بلغن أمرا في يونيه سنة ١٩١٩ بعقاب كل من يشترك في اخراج هذه النشرات أو توزيعها أو حيازتها ، قال :

« كل شخص يطبع أو يحدد أو ييسر أو يذيع أو يوزع أى نشرة أو صورة فتوغرافية أو غير فتوغرافية أو رمز أو أى شيء من هذا القبيل أو يحاول القيام بأى عمل من تلك الأعمال بقصد الاخلال بالنظام أو اثارة الشعور ضد نظام الحكومة المرعى يرتكب جريمة ضد الأحكام العرفية ، وإى شخص فى حيازته نشرة أو صورة فتوغرافية أو غير فتوغرافية أو رمز أو أى شيء من الأنواع المتقدم ذكرها أو ما يشبهها ويكون الغرض الظاهر منها الاخلال بالنظام أو اثارة الشعور ضد نظام الحكومة المرعى على ما ذكر سالفاً يعد مرتكباً للجريمة ضد الأحكام العرفية » .

القائد العام بالقطر المصرى - « لفتننت جنرال بلغن »

عيد ميلاد ملك بريطانيا

فى يوم الثلاثاء ٣ يونيه سنة ١٩١٩ احتفلت الحكومة بعيد ميلاد الملك جورج الخامس ملك بريطانيا العظمى بتعطيل الوزارات والدواوين ، ورفع الأعلام على المباني الأميرية ، وإطلاق ٢١ مدفعا من القاهرة والاسكندرية وبور سعيد .

انشاء وزارة المواصلات

وتعيينات أخرى

فى ٢ يونيه سنة ١٩١٩ صدر مرسوم سلطاني بانشاء وزارة للمواصلات ، وعين أحمد زيور باشا وزير المعارف وزيرا لها ، وعين أحمد طلعت باشا النائب العام وزيرا للمعارف ، فصار عدد الوزراء ثمانية بدلا من سبعة .

وفى اليوم نفسه عين عبد الفتاح يحيى بك المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة وكيلًا لوزارة الداخلية ، وكان هذا المنصب شاغرا منذ ٩ أبريل حيث كان يتولاه من قبل جعفر ولى باشا الذى عين وزيرا للأوقاف فى وزارة رشدى باشا الرابعة . وعين محمود فخرى باشا الأمين الأول محافظا للعاصمة ، وحسن عبد الرازق باشا ناظر الخاصة السلطانية محافظا للاسكندرية .

فرض غرامات على البلاد

بسبب تدمير المحطات ومباني الحكومة

فى ٢٦ يونيه سنة ١٩١٩ أصدرت السلطة العسكرية بلاغا فرضت فيه غرامات مالية على المناطق التى وقعت فيها حوادث تدمير المحطات والمباني الحكومية وهى :

جنيه منطقة الدلتا	١٠٤٠٨
» المنطقة الوسطى المؤلفة من الجيزة وبنى سويف والفيوم	٤١٠٢٠
» المنطقة الواقعة بين بنى سويف وأبو تيج	١٦٨٠٣٤
	٢١٩٤٦٢

٤٨٩٣ » غرامات فرضت لأسباب مختلفة فى منطقة الدلتا

٢٢٤٣٥٥ » مجموع الغرامات

ومما تجدر ملاحظته أن هذه الغرامات فرضت على الأهالى مقابل تدمير المحطات والمباني الحكومية المصرية ، فكان من المنطق أن تؤول الى خزانة الحكومة المصرية ، ولكنها آلت الى الخزانة البريطانية !!

امضاء معاهدة الصلح

٢٨ يونيو سنة ١٩١٩

أُضْمِتْ معاهدة الصلح في قصر فرساي يوم ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩ ، وسميت « معاهدة فرساي » ، وقد تضمنت أسوأ الشروط بالنسبة لمصر ، وهى الشروط التى سبق بيانها (ص ٢٠) ، وأهمها اقرار الحماية البريطانية .

ولما وردت الأنباء الى مصر بامضاء هذه المعاهدة ، قررت الحكومة ابتهاجا بها اطلاق مائة مدفع ومدفع ، فى كل من القاهرة والاسكندرية وبور سعيد ، وعطلت الوزارات والمصالح فى جميع نواحي القطر يوم الاثنين ١٤ يولييه !!

ومن المناقضات حقا ان تبتهج الحكومة المصرية لمعاهدة من أهم شروطها بالنسبة لمصر اقرار الحماية التى فرضتها انجلترا عليها !!

وقد تبودلت زيارات التهئة بين الوزراء ودار الحماية ، كما تبودلت برفيات الابتهاج بين سلطان مصر وملك انجلترا ، وفى المساء أقامت جاليات الحلفاء بالقاهرة والاسكندرية حفلات باهرة ابتهاجا بهذا النصر .

أما الشعب المصرى فقد قابل امضاء المعاهدة بالوجوم والسخط ، والحزن العظيم ، لما فيها من اهدار حريته واستقلاله ، وجدد العهد رغم كل هذه المظاهر على متابعة الكفاح حتى يسترد حقوقه فى الحرية والاستقلال ، تلك الحقوق التى لاتزول بمعاهدات أو اتفاقات ، ايا كان عدد الموقعين عليها أو قيمتهم .

وأصدر القائد العام للقوات البريطانية منشورا لمناسبة عقد المعاهدة بالعفو عن المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية بعقوبة السجن لمدة لاتزيد على ثلاثة أشهر وبتنزيل مثل هذه المدة للمحكوم عليهم من المحاكم المذكورة بعقوبة لا تتجاوز السنتين .

ايقاف المحاكم العسكرية

كان من نتائج امضاء معاهدة الصلح تساهل السلطة العسكرية البريطانية فى بعض مطالب طلبتها الوزارة ، فمنها انها اتفقت معها على ايقاف المحاكم العسكرية ، وكانت قد حكمت فى أهم القضايا ، فأصدرت الوزارة بلاغا بهذا المعنى فى ٩ يوليو سنة ١٩١٩ ، يتضمن قبول القائد العام ما طلبته من ايقاف هذه المحاكم ، واحالة الباقي لديها من القضايا الخاصة بحوادث الاضطرابات الى المحاكم العادية ، وان تكف المحاكم العسكرية عن العمل منذ يوم ١٥ يولييه ، مع استثناء حوادث الاعتداء على افراد القوات البريطانية ، وكان هذا الايقاف مؤقتا ، لأنها عادت الى العمل فى قضية المؤامرة الكبرى التى اتهم فيها عبد الرحمن فهمى بك وآخرون وحوكموا فى شهر يوليو - أكتوبر سنة ١٩٢٠ ، كما سيجىء بيانه فى الفصل الآتى .

وطلبت الوزارة أيضا من القائد العام الافراج عن بعض المعتقلين السياسيين ، فأجاب بالإيجاب ، وألغيت الرقابة على رسائل البريد المتبادلة بين مصر والخارج .

الغاء الرقابة على الصحف

والغيت الرقابة على المطبوعات ومنها الصحف ابتداء من أول يولييه ١٩١٩ ، عقب توقيع معاهدة الصلح ، ونشرت رئاسة مجلس الوزراء يوم ٢٦ يونيو بيانا بهذا المعنى ، قالت فيه : « ان الهدوء الذى ساد البلاد الآن ساعد الحكومة على الاتفاق مع

السلطة العسكرية على أن الرقابة على المطبوعات تلغى عند توقيع معاهدة الصلح ، فالأمر من مديري الجرائد أن يلزموا الاعتدال ، ويستخدموا على الدوام حكم ادراهم كي لا يلجئوا الحكومة الى العودة لوضع القيود والروابط .

على أن إلغاء الرقابة إنما كان إلغاء سوريا ، ذلك أن إدارة الرقابة أرسلت الى الصحف مذكرة سرية حظرت عليها نشر الأنباء أو المقالات التي عدتها فيها ، وحظرت عليها الإشارة الى هذه المذكرة ، ويكفيك أن تلقى نظرة على محتوياتها لتبين أن الرقابة بقيت مضروبة على الصحف ، بشكل مستتر ، وهاك ما تضمنته تلك المذكرة :

١ - لا يجوز نشر أى مادة ثورية ولا أى مادة تحرض على أحداث فتن أو إثارة شعور الخروج على الحكومة ولا أى مادة فيها ميل الى ذلك بأسلوب مباشر أو غير مباشر .

٢ - لا يجوز نشر أى مادة تنطوي على عدم الاعتراف بالمركز السياسى الحالى فى القطر المصرى وهذا بالطبع لا يمنع من البحث فى التغيرات الدستورية .

٣ - لا يجوز نشر شئ فيه ميل الى الاخلال بالأمن العام فى القطر المصرى أو سوريا أو العراق أو بلاد العرب ، ولا نشر شئ فيه ميل الى إثارة عداوات دينية أو جنسية فى أى طائفة من المجموع ، ولا نشر شئ فيه ميل الى أزعاج الطائفة العامة ببيت الإشاعات الموهومة أو الأراجيف .

٤ - لا يجوز نشر أى خبر يتعلق بعظمة السلطان إلا بعد أن يصدر به بلاغ رسمى أو يجيزه كبير الأمناء .

٥ - تصدر بلاغات للصحف كلما اقتضت الحال عن حفلات الاستقبال وغيرها التى يقيمها صاحب الفخامة نائب الملك فوق العادة وحضرة اللادى اللبى ، ولا يجوز نشر شئ آخر من هذا القبيل الا وصف ما يكون سبق اعلانه من تلك الحفلات .

٦ - لا ينشر شئ عن المقابلات السلطانية ولا عن مقابلات صاحب الفخامة نائب الملك فوق العادة ولا عن مقابلات أصحاب المعالي الوزراء الا بعد الاستيثاق من صحتها فى قلم المطبوعات بوزارة الداخلية .

٧ - يجب نشر جميع البلاغات الرسمية بما لها من العناوانات (أن كان) على الصورة التى صدرت بها تماما .

٨ - كل ما يتعلق بخبر القبض على أشخاص أو نفيهم أو سفرهم لأسباب عسكرية أو سياسية لا يجوز نشره الا اذا صدر به بلاغ رسمى .

٩ - كل الأخبار المتعلقة بالمجالس والمحاكم العسكرية ما لم يصدر بها بلاغ رسمى يجب عرضها قبل نشرها على جناب رئيس الرقابة العسكرية فى مقر السلطة العسكرية العام بلوكاندة سافواى .

١٠ - حركات الجنود من مصر والسودان أو اليهما أو فيهما وحركات السفن الحربية والنقلات فى البحر الأبيض المتوسط أو البحر الأحمر أو المحيط الهندى أو قنال السويس لا يجوز نشر خبرها الا اذا صدر عنها بلاغ رسمى أو وردت بها تلفرافات اجنبية عن طريق الأسلاك البحرية .

- ١١ - الخطابات التي ترد من رجال قوات صاحب الجلالة ، وتكون محتوية على شؤون متعلقة بتلك القوات تعرض قبل نشرها على جناب رئيس الرقابة العسكرية في مقر السلطة العسكرية بلوكاندة سافواي .
- ١٢ - لا يجوز نشر أى شىء من شأنه الازدراء بقوات صاحب الجلالة الملك أو صاحب العظمة السلطان .
- ١٣ - لا يجوز الاشارة الى هذه التعليمات ولا الى الرقابة التحفظية التي كان معمولاً بها قبل اصدار هذه التعليمات .
- ١٤ - عبارات « صدر بها بلاغ رسمى » و « بلاغ رسمى » التي جاءت في هذه التعليمات انما يقصد بها البلاغات والأخبار العسكرية التي تصدر عن دار الحماية أو السلطة العسكرية أو ادارة المطبوعات ولا يعتبر أى شىء آخر رسمياً .
- ١٥ - تسرى هذه التعليمات على كل المواد التي تنشر سواء كانت اصلية أو منقولة على أى مصدر خارجى محلياً كان أو أجنبياً .
- ١٦ - تقع تبعة مخالفة هذه التعليمات على اصحاب الجرائد ومديريها ومحرريها وناشريها وطابعيها وكتابها .
- ١٧ - تعتبر كل مخالفة لهذه التعليمات جريمة ضد الاحكام العرفية .

الاعتداء على محمد سعيد باشا

في ٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ وقع اعتداء على محمد سعيد باشا رئيس الوزراء ، وذلك انه بينما كان راكبا سيارته في طريقه من داره برمل الاسكندرية الى سراى الوزارة ببولكى ، القى عليه سيد على محمد من أهالى كفر الزيات (المحامى الشرمى فيما بعد) قنبلة بالقرب من محطة جناكليس ، القنبلة من دار الرئيس ، فانفجرت القنبلة ولكنها لم تصبه ، ونجا من الاعتداء .

وتبين ان المعتدى طالب بمعهد الاسكندرية الدينى ، وقد حوكم امام محكمة جنابات الاسكندرية فقضت عليه في فبراير سنة ١٩٢٠ بالأشغال الشاقة عشر سنوات .

قرار لجنة الشؤون الخارجية

بمجلس الشيوخ الأمريكى

قررت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى في أغسطس سنة ١٩١٩ لمناسبة عرض معاهدة الصلح ان مصر من الوجهة السياسية ليست تابعة لتركيا ولا لبريطانيا العظمى ، ويجب أن تكون صاحبة الامر في تقرير مصيرها .

فكان لهذا القرار رنة استحسان كبرى في البلاد ، وفاضت اعمدة الصحف ببرقيات الاستبشار في ان يكون هذا القرار مقدمة لنجاح القضية المصرية .

وانتهى النقاش في مجلس الشيوخ الأمريكى في معاهدة الصلح بعدم ابرامها (مارس سنة ١٩٢٠) ، فكان هذا المصير أكبر صدمة لهذه المعاهدة ، لأن تخلى أمريكا من ضمان تنفيذها أفقدها قوة كبيرة ، وجاء هذا القرار بطريقة غير مباشرة مكسباً

للقضية المصرية ، اذ كانت المعاهدة تتضمن الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر .

احتجاج الحزب الوطنى على الاحتلال

اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩ ، لمناسبة ذكرى احتلال الانجليز القاهرة فى مثل هذا اليوم من سنة ١٨٨٢ ، وقررت تجديد الاحتجاج على الاحتلال ، وارسال برقية بهذا الاحتجاج الى رئيس الوزارة البريطانية ، هذا نصها :

« جناب المحترم المستر لويد جورج رئيس الوزارة الانجليزية بلندن . اتشرف بأن احيط جنابكم علما بان اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى المصرى قد اجتمعت اليوم لمناسبة ذكرى تاريخ احتلال انجلترا لمصر ، وكلفتنى تبليغ جنابكم احتجاجها على بقاءه حتى اليوم لافتة نظركم الى ان الشرف الذى دفع انجلترا الى خوض غمار الحرب دفاعا عن المعاهدات الدولية - ولا سيما الخاصة منها ببلجيكا كما صرح جنابكم مرارا وتكرارا - هو نفس الشرف الذى يحتم على انجلترا امام الانسانية ياسرها ان تحترم عهودها لمصر فتجلو عنها .

« لقد اقسمت الملكة فيكتوريا وصرح رجال انجلترا المسئولون فى السبع والثلاثين سنة التى مرت على الاحتلال انه مؤقت وان انجلترا ترى مخالفا للشرف ان تنكث العهد او تغير مركز مصر باى حال من الاحوال .

« واننا يا جناب الرئيس بالرغم من الآلام الوطنية التى تنتابنا فى هذه الظروف مازلنا نؤمل احترام الحكومة البريطانية لما اخذته على نفسها من العهود والمواثيق المستمدة من شرف التاج وكرامة الأمة ، ولا بد ان جنابكم يجد العار كل العار فى مناصرة أولئك المالىين المستعمرين على الشرف والعدل والحق ، ونصرح لجنابكم مع هذا بأن عزيمة الأمة المصرية قد صحت على نبيل استقلالها وحريتها اذ أنها تشعر بل تؤمن ايمانا صادقا بأن لا كرامة فى الوجود لأمة تغفل حقها فى الحرية والاستقلال .»

« وكيل الحزب الوطنى » « على فهمى كامل »

تعديل فى هيئة الوفد

قرر الوفد فى يولييه سنة ١٩١٩ اعتبار اسماعيل صدقى باشا ومحمود بك أبو النصر منفصلين عن عضويته ، وبني قراره على ما نسبته اليهما من مخالفتهم مبادئ الوفد وخطته ، وفصل ايضا حسين واصف باشا ، وهذا اول انشقاق حصل فى الوفد ، وقرر فى نوفمبر سنة ١٩١٩ ضم على بك ماهر الى الوفد مع بقاءه فى مصر يعمل مع العاملين بها ، وذلك على اثر فصله من منصبه .

تأليف لجنة

لتعويضات حوادث الثورة

فى ٨ اكتوبر سنة ١٩١٩ صدر مرسوم بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر دعاوى التعويض المربطة بحوادث الثورة فى القطر المصرى ابتداء من ١٠ مارس سنة ١٩١٩ .

وجاء في ديباجة المرسوم أن السلطان قرر: « منح تعويضات التي تضاعفها الثلث والقليل السياسية التي وقعت في القطر المصري منذ ١٠ مارس سنة ١٩١٩ » ، ويقضى بتأليف لجنة تختص بالنظر في طلبات التعويض المقدمة ضد الحكومة المصرية أو مصالحها والتي ترتبط بهذه الحوادث والفصل فيها بصفة نهائية ، أما برفض الطلب أو بقبوله بتحديد قيمة التعويض ، وقد ألفت هذه اللجنة برئاسة يحيى باشا إبراهيم رئيس محكمة الاستئناف الأهلية ووكالة السير الكسندر وردنتون وعضوية كل من المستر سندرس القاضي بمحكمة الاسكندرية الأهلية والمستر بتز مدير قسم البلديات والمجالس المحلية بوزارة الداخلية ، وحسين كامل بك مدير قسم الإدارة بوزارة الداخلية ورفله تاووضروس بك مدير الأموال المقررة والمسيوسان بلانكا الاستاذ بمدرسة الحقوق الفرنسية (١٠)

وخصص المرسوم مبلغ مليون جنيه لسداد جميع التعويضات التي تقبلها اللجنة .

وأصدر القائد العام للجيش البريطاني في مصر أمرا في ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٩ بعدم اختصاص المحاكم المختلطة في طلبات التعويض التي تقدم من الأجانب من حوادث الثورة ، وباختصاص اللجنة المشكلة بالمرسوم سالف الذكر بنظرها والفصل فيها ، وقد اتمت اللجنة مهمتها وفصلت في طلبات التعويض التي قدمت اليها (١١)

وفاة زعيم الوطنية (محمد فريد)

في ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ انتقل الى جوار به زعيم الوطنية المرحوم محمد بك فريد ، أدركته الوفاة في منفاه ببرلين على اثر مرض طويل الح عليه ، كان فيه القضاء المحتوم ، ونقلت الأسلاك البرقية الى مصر نبأ وفاته ، وكانت البلاد تضطرم بالثورة ، فراغا نعى زعيم جليل مهد لها بجهاده وتضحياته سبيل الثورة .

حمل محمد فريد زعامة الحركة الوطنية منذ فبراير سنة ١٩٠٨ ، على اثر وفاة الزعيم الأول مصطفى كامل ، فاضطلع بأعبائها بشجاعة وإخلاص ، واستهدف لمحاربة قوتين متحالفتين ، قوة الاحتلال ، وقوة الحكومة الأهلية ، فصمد للحرب يتلقاها من الناحيتين ، وناله من أذاها وشرها ما ناله ، وحوكم سنة ١٩١١ في تهمة صحفية لا أساس لها من الحق ، فحكم عليه بالحبس ستة أشهر ، فكانت سنة ١٩١١ بداية الحن الكبرى التي أصابته في حياته الوطنية ، لم يهن ولم يضعف ، وخرج من السجن بعد استيفاء مدته ثابت الفؤاد ، قوى العقيدة والإيمان ، ومضى في جهاده لا يلوى على شيء ، ليكمل العمل الذي بدأه مصطفى كامل ، فاستخدم الوسائل والأسلحة التي ساهم فيها مع سلفه العظيم ، وزاد عليها المؤتمرات يعقدها في أوروبا أو يشترك فيها ، ويرفع صوت مصر بين أعضائها من مختلف الشعوب والأجناس ، فاشترك في مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف سنة ١٩٠٩ ، وفي مؤتمر السلام العام باستوكهلم في أغسطس سنة ١٩١٠ ، وعقد المؤتمر الوطنى المصرى ببروكسل في سبتمبر سنة ١٩١٠ ، وأسمع العالم في هذه المواطن كلها صوت مصر ، وذافع عن مطالبها ، وترجم عن آمالها في الاستقلال ، وشكايتها من الاحتلال ، وكان لهذه المؤتمرات صداها في مصر ، إذ كانت تقوى في نفوس الأمة روح المقاومة ، والشجاعة ، وتعود إبنائها النضال والكفاح ، وتطالبهم بحقائق المسألة المصرية في مختلف نواحيها السياسية والاقتصادية

والاجتماعية ، فكانت لهم شبه مدرسة انارت بصائرهم ، وصقلت أذهانهم ، وغرست فيهم الروح الوطنية ، والفضائل القومية .

حمل الفقيد على تعاقب السنين لواء الحركة الوطنية ، واحياها بجهاده ، وخطبه ومقالاته ، واحاديثه واجتماعاته ، ورحلاته وأسفاره ، كما غذاها بنباته وتضحياته ، فلقد ضحى بماله ببذله عن سخاء في الدفاع عن القضية الوطنية ، وضحى بوظيفته في سبيل الاستمسك بمبادئه ، ثم بمهنته التي اختارها بعد استقالته من وظيفته ، اذ اعتزل المحاماة سنة ١٩٠٤ ، لكي ينقطع للجهاد ، فعظمت بذلك تضحياته المالية ، وحرّم موردا كان يدر عليه الربح الوفير ، ضحى بالمناصب والرتب والالقب التي كان ينالها لو سلك مسلك غيره في تأييد الاحتلال ، أو انه اكتفى بمسالمته والابتعاد عن مقاومته ، وضحى براحته وصحته وآمال الشباب في رغد الحياة ورفاهية العيش ، واستهدف للسجن والنفي والتشريد ، وبدا منفاه سنة ١٩١٢ ، فلم ينقطع جهاده في سنوات النفي ، بل كانت سلسلة متصلة من الكفاح والنضال في سبيل مصر ، اذ دافع عن القضية الوطنية في مؤتمر السلام بجنيف في سبتمبر سنة ١٩١٢ ، ثم بمؤتمر السلام في الهاء سنة ١٩١٣ ، ثم في الصحف والمجلات ، وفوق أصوات المنابر وفي المجتمعات ، في كل بلد ينزل به ، ولما شبت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ، استمر في نضاله عن مصر ، وشعاره الذي لا يتبدل « مصر للمصريين » ، وكان لا يفتأ يعلنه على رءوس الأشهاد ، بين الدول المتحاربة والدول المحايدة ، ويجهر به في وجه انجلترا وحلفائها ، كما جهر به في وجه ألمانيا وتركيا ، واستهدف من أجل ذلك لغضب الترك في خلال الحرب ، فلم يبال غضبهم ، كما لم يبال من قبل ومن بعد غضب الاحتلال وصنائه ، وحمل بذلك لواء الاستقلال والجهاد في وجه كل دولة وكل سلطة تناوئه ، فكان حقا البطل الأكبر لهذا الاستقلال ، والمجاهد الأعظم بنفسه وماله في سبيله .

لم يدع الفقيد فرصة في خلال الحرب الا وانتهزها لرفع صوت مصر والدفاع عن قضيتها ، وبخاصة في المؤتمرات العامة التي جمعت ممثلي الدول والشعوب .

فما ان علم بقرب انعقاد مؤتمر دولي اشتراكى في استوكهلم عاصمة السويد حتى قصد اليها في مايو سنة ١٩١٧ ، وتعرف مدة اقامته بها بمدير جريدة استكهلم داجبلاد Staochholm Dageblad ، ونشر في جريدته يوم ١٠ يونيه سنة ١٩١٧ مقالة بعنوان (يجب تحرير مصر) ، وبقي بهذه المدينة شهرين يدافع عن قضية مصر ، ثم سافر الى ألمانيا للاستشفاء في ويزبادن ، ثم رجع الى استوكهلم حيث انعقد المؤتمر في اكتوبر من تلك السنة ، وقدم اليه مذكرة قيمة عن القضية المصرية ، طرح فيها خلاصتها ، وذكر طرفا من تقض انجلترا لعهودها في الجلاء ، وكيف اعلنت الحماية الباطلة على مصر في ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وأثبت ان حق مصر في الاستقلال لم يأتثر لا من الاحتلال ولا من الحماية ، قال في هذا الصدد :

« ان حرية الشعوب لا تنتقل ولا تفقد بمضى المدة ، ولا تستطيع الدول ان تتصرف فيها بمعاهدات ، كما تتصرف في السلع ، وانى اقرر ان اية امه لا تستطيع ان تتصرف في نفسها ولا في وطنها تصرفا يضر بحقوقها ، لأن الوطن ليس ملكا لجيل من الأجيال ، بل هو ملك للأجيال الماضية والمستقبلية ، ولا تستطيع انجلترا ان تتمسك بأى معاهدة او وثيقة سياسية من هذا القبيل ، وعلى فرض وجودها فلا يمكن التمسك بها قبلنا » .

وقدم الى الدول المتحاربة والمحايدة مذكرة بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ طلب فيها الى الدول جميعا عند انعقاد مؤتمر الصلح ان تقر استقلال مصر التام وحريتها ، وبرهن على ان سلام العالم ومصالح الدول تقتضى هذا الاستقلال ، وان حيدة قناة السويس لا تكون فعليه ما دام لاية دولة اجنبية جنود فى مصر ، قال فيها :

« ان الحزب الوطنى المصرى الذى كان ولا يزال على مبدئه (مصر للمصريين) « والذى وقف نفسه للدفاع عن وطنه العزيز ضد أى اعتداء أو احتلال أو تدخل اجنبى تحت اى اسم أو باية صورة ، يخاطب اليوم بهذه المذكرة كل الحكومات بلا استثناء ، حتى انجلترا وحلفاءها ، تاركا العواطف واليول جانبا ، متبعا السياسة العملية الحققة .

« انا نريد ان نبين ان الحاجة الى السلم العام ، والى العدل والى الحق ، تنصح لكل الحكومات ان تساعدنا على تحرير مصر من الاحتلال الانجليزى الذى تحول ظلما وعدوانا الى حماية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ان كل الحوادث التى جرها احتلال مصر بالجنود البريطانية فى سنة ١٨٨٢ ، والتى أدت الى وضع يد انجلترا على الادارة المصرية معروفة مشهورة ، فلا داعى الى الاطالة فيها والاسهاب ، ولقد نال الوطنيون بزعامه عرابى باشا دستورا كاملا من الخديو توفيق فى سنة ١٨٨٢ ، ساعد على تتميم الاصلاحات التى أعلنوها ، وأعان الشعب على السير الى التقدم فى ظل الحرية ، ولكن انجلترا التى كانت تطمع الى امتلاك مصر وترقب الفرصة للتمكن منها ، هاجت فتنة الاسكندرية فى سنة ١٨٨٢ ، تلك الفتنة التى جرت الى اطلاق القنابل فى ١٠ يوليه ، والى تخريب جزء عظيم من تلك المدينة الآهلة بالسكان ، ثم الى احتلال القاهرة فى ١٤ سبتمبر من السنة نفسها ، وقد وعدت اذ ذاك فى المنشورات التى اذاعها الاميرال سيمور واللورد ولسلى ، ان هذا الاحتلال لن يدوم الا اسابيع او شهورا على الأكثر ، وكررت الملكة فيكتوريا هذا الوعد رسميا فى خطبها الملكية ، وكرره وزراؤها على منبر الخطابة ، فى البرلمان الانجليزى ، وفوق ذلك فان ممثلها وقعوا على (ميثاق النزاهة) فى ترابيا فى يونيه سنة ١٨٨٢ ، ذلك الميثاق الذى تعهد الموقعون عليه الا يسعوا الى احتلال أى جزء من اراضى مصر ولا الحصول على أى امتياز خاص فيها ، فهل كانت انجلترا وحلفاؤها يحسبن اذ ذاك أن المعاهدات التى ضمنت استقلال مصر من سنة ١٨٤٠ ، لا تستحق الاحترام الذى ظفرت به المعاهدات التى ضمنت حياد البلجيك ؟ حقا انه لمن المدهش أن لا يكون فى اللذكرات الرسمية المتبادلة بين المتحاربين ولا فى مذكرة البابا أية كلمة تختص بمصر أو بغيرها من الأمم الخاضعة لانجلترا والحلفاء ، فهل الحقوق الانسانية قسمان ، لكل محارب قسم ، أم ان الحق الدولى لا يستحقه غير الشعوب الصغيرة الأوروبية .

« وانا مع ذلك لا نريد أن نصدق من أن لهذا الفرق فى المعاملة مكانا من نفوس الدول المتقدمة ، مهما كانت تصرفاتهن تسوغ ارتيابنا فى انصافهن ، وكذلك لا نريد أن نياس من النصر النهائى للحق والعدل ، وبالرغم من الطمع الذى لاحد له والرغبات المتفاقمة فى افئدة عشاق الامبرا طورية الانجليزية والا فان ما كانوا يطنطنون به من تقدم الانسانية وسير البشر الى الاخاء العام سيظهر فى ثوب المدنية المنهزمة والافلاس التدليسى .

« نحن لانجهر بهذا النداء اعتمادا على المبادئ الحرة فحسب ، ولكننا نعتد من جهة أخرى على مصلحة السلام العام ، وبقاء تجارة العالم وضمان النقل فى قناة السويس ، فان هذه أمور تتطلب حرية مصر واستقلال وادى النيل ، فان مركز مصر

من ناحية هذا الطريق الدواى قد افرى الفزاة بالتطلع اليها ، حتى قبل ان تحفر
قناة السويس ، وقد اراد نابليون فى اواخر القرن الثامن عشر ان يتخذها قاعدة
لأعماله الحربية ضد الانجليز فى الهند ، وزادت اهمية مركزها بعد فتح القناة التى
صارت أقصر طريق يوصل شرقى افريقيا بجنوبى آسيا واقاصى الشرق ، وان زيادة
اهمية هذه القناة التى تنشأ عن اتساع تجارة اوروبا وعن كثرة علاقاتها البحرية مع
البلاد التى تستورد منها المواد لصناعاتها تتطلب منطقيا وجوب الاستقلال الكامل
لمصر حتى تستطيع بكل صراحة ان تجعل القناة على الحياد ، وقد بينت الحرب
الحاضرة ان حيدة هذه القناة ستكون حلما لا يتحقق ما دام لاية دولة اجنبية يد فى
مصر ، وانها تستطيع بذلك ان تنفرد بمزايا الملاحة فيها ، وان احسن حل لهذه
المشكلة هو ان تعطى مصر استقلالها ، وان تعهد اليها حراسة هذا الطريق الدولى
والدفاع عنه حتى تكون الحرية شاملة لكل متاجر العالم .

« وانه ليدبى انى حين اتكلم عن مصر اريد كل وادى النيل ، من اقاصى السودان
الى البحر الأبيض المتوسط ثم البحر الأحمر ، بما يشمل كردفان ودارفور ، فانه
لا يجهل انسان ان من يملك اعالي النيل ، انما يملك رقبة مصر ويستطيع بكل سهولة
ان يحتكر جزءا عظيما من مياهه لرى السودان ، ومن اجل ذلك اوجدت انجلترا
بحكومة منفصلة فى السودان المصرى متخذة من سواكن وغيرها مرفا للملاحة فى البحر
الأحمر ، وكذلك تعارض دائما فى اتصال السكك الحديدية باخواتها فى السودان ، تاركة
تمهيد ما بين اسوان ووادى حلفا ، حتى تستطيع حينما تجبر على الخروج من مصر
ان تسيطر على حوض النيل الأعلى ، وعلى فروعه التى تمده ثم تبيع الماء لمصر
بوزنه ذهباً .

« فيجب ان يكون وادى النيل لنا وحدنا معاشر المصريين ، غير مقسم ولا مجزا ،
كما كان كذلك منذ وجد الأب البار لهذا الوادى ، الا وهو النيل .

« وبالمسألة المصرية ترتبط مسألة القناة فى حيدتها الفعلية وحرية المرور للسفن
من غير تمييز بين دولة واخرى زمن السلم وزمن الحرب ، ولقد كانت حيدة القناة
معروفة ومضمونة من جانب الدول بمعاهدة دولية منذ سنة ١٨٨٥ (١) ، وقد وقعت
هذه المعاهدة فى لندن بعد احتلال انجلترا للقناة حين اغارتها على مصر بالرغم مما قاله
المسيو فرديناند دى لسيبس لعرابى باشا من ان فرنسا ستمنع - ولو بالقوة -
احتلال انجلترا للقناة ، وقد انخدع عرابى بالوعد الفرنسى ، فامتنع عن سد القناة
وغفل عن ان يتخذ منها قواعد اولية للدفاع ، وقد تجاوزت انجلترا حد المشروع
فاحتلتها احتلالا عسكريا بعد ان خدعت الجيش المصرى ، ثم دخلت مصر بعد موقعة
التل الكبير (١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢) ، وبرغم هذه المعاهدة الجديدة فى سنة ١٨٨٥ ،
قد اعتدت انجلترا على القناة واحتلتها من جديد منذ نشوب هذه الحرب حتى قبل
ان تدخل تركيا ميدان القتال .

« ان مصر تعلن حقها الطبيعى فى ان تستقل بحكم نفسها ذلك الحق المعترف به
الذى اعلنته كل الدول فى مؤتمر الهائى ، ذلك الحق الذى من أجله زعمت انجلترا
وحلفاؤها انهن يواصلن القتال .

« ان مصر اذا اعطيت استقلالها التام وحريتها المرجوة لجديرة بان تبرهن للعالم
انها ما فقدت شيئا من خصائصها الأصلية ، وانها محتفظة بمزايا اسلافها العظام ،

(١) معاهدة لندن سنة ١٨٨٥ التى قررت قاعدة حيدة القناة ! واعقبتها معاهدة الاستانة
سنة ١٨٨٨ التى نظمت هذه الحيدة ، وقد نشرناها فى قسم الوثائق التاريخية

انها لا تعرف المطامع الاستعمارية ، وليست لها آمال من هذه الناحية ، ولا تقلمع في أن يمتد ملكها أكثر من حدوده الطبيعية ، وانما تطلب حقها في أن تعيش حرة مستقلة ، وان ترتع في بحبوحة السلم وان يكون لها تحت الشمس المكان اللائق بها ، وان الصلح الذي يترك مصر لانجلترا سيكون صلحا اعرج وسيحمل الانسانية على حرب تكون افظع من الحرب الحاضرة »

(فلتحى مصر للمصريين)

استوكهلم في ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ « محمد فريد » « رئيس الحزب الوطنى المصرى »

ولما اجتمع مؤتمر (برست ليتوفسك) للصلح بين روسيا والمانيا وحلفائها ؛ وكان الفقيد وقتئذ في المانيا ارسل الى المؤتمر رسالة برقية في يناير سنة ١٩١٨ بالمطالبة بتقرير استقلال مصر ؛ وشفعه بتقرير الى المؤتمر اثبت فيه ان مسألة مصر ليست مسألة عثمانية ، بل هى مسألة دولية ، وطلب فيه باسم مصر الاعتراف بحق الأمة المصرية في ان تقرر بطريق الاقتراع العام مصيرها ورغبتها في الطريقة التى تريد ان تحكم نفسها بها ، على أن يسبق الاقتراع جلاء الجيش الانجليزى عن مصر ، وكذلك الموظفين المديين البريطانيين ، لضمان صحة الاقتراع ، وطلب الاعتراف كذلك بجيدة قناة السويس تطبيقا لمبدأ الجنسيات ومبدأ حرية البحار .

ولما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها في نوفمبر سنة ١٩١٨ وقامت الثورة الداخلية في المانيا ، غادرها الفقيد الى سويسرا في اواخر نوفمبر ، وقصد اليها الوطنيون المصريون الذين كانوا بألمانيا والاستانة ، وأخذوا يعدون العدة لاسماع مؤتمر الصلح صوت مصر ، واصدروا في جنيف مجلة باسم النشرة المصرية Bulletin Egyptien تصدر مرتين في كل شهر للدفاع عن مصر والمطالب الوطنية .

ولما عقد مؤتمر الصلح في باريس ارسل الفقيد بالإشتراك مع من كان يصحبه من أعضاء اللجنة الادارية للحزب الوطنى تقريرا في ٥ ديسمبر سنة ١٩١٨ الى الرئيس ويلسن عقب وصوله الى باريس ، وارفوه بشأن في اواخر ديسمبر ، وبثالث في أوائل يناير سنة ١٩١٩ .

وقد ختموا أول تقرير لهم بالطلبات الآتية :

١ - استقلال وادى النيل استقلالا تاما .

٢ - قبول مصر في عصبة الأمم .

٣ - تمثيل مصر في مؤتمر الصلح .

٤ - ضمان حرية قناة السويس والملاحة فيها .

والتقرير الثانى يتضمن شرحا وتأييدا للمطالب المذكورة ، وقد استندوا فيه الى ما أعلنه الرئيس ويلسن من حق الامم في تقرير مصيرها ، والتقرير الثالث فى تفصيلات القضية المصرية .

وعند ما تألفت لجان المؤتمر ارسل فى شهر يناير سنة ١٩١٩ الى رؤساء الحكومات ورؤساء اللجان بمؤتمر الصلح مذكرة بطلب الاعتراف لمصر بحق تقرير مصيرها كما اعترف المؤتمر بهذا الحق لبعض الامم كبولونيا وتشيكوسلوفاكيا ، فجاءه الرد الآتى من سكرتير الرئيس ولسن :

« باريس في ٢١ يناير سنة ١٩١٩ »

« سيدى العزيز . اكتب اليكم باسم الرئيس لأخبركم بتسلمه المذكرة المذيلة بامضائكم أنتم وبقية أعضاء اللجنة الادارية بسويسرا ولابلغكم بأن هذه المسألة ستلقى عنايته الخاصة » .

ولما اشتدت حوادث الثورة في مصر أرسل عدة تقارير الى المؤتمر بشرح ما تعانيه مصر من عسف السلطات البريطانية ، وناشد المؤتمر أن يتدخل لتقرير الحل الوحيد للمسألة المصرية وهو الاعتراف باستقلال وادى النيل استقلالا تاما .

مذكرته الى المؤتمر الدولي الاشتراكي في برن

فبراير سنة ١٩١٩

وقدم الى المؤتمر الدولي الاشتراكي الذي انعقد في برن (عاصمة سويسرا) في يناير - فبراير سنة ١٩١٩ تقريرا مسهبا في الدفاع عن القضية المصرية والمطالبة بالاستقلال التام ، وهناك تعرف الوطنيون بالمستر هندرسن رئيس حزب العمال البريطاني ، وكان واسطة التعارف بينهم قنصل جنرال أمريكا في (برن) ، وقد استمع المستر هندرسن الى مطالبهم في المسألة المصرية وأظهر اقتناعه بعادلتها ، ووعدهم بتأييدها ، والى هذا التعارف ترجع علاقة المستر هندرسن بالقضية المصرية ، والمستر هندرسن هذا هو الذى صار وزير خارجية بريطانيا فى حكومة حزب العمال سنة ١٩٢٩ ، وتولى المفاوضة فى المسألة المصرية مع الوفد المصرى . سنة ١٩٣٠ .

مذكرة الى المؤتمر الدولي الاشتراكي في لوسرن

أغسطس سنة ١٩١٩

وقدم الفقيه الى المؤتمر الدولي الاشتراكي الذي انعقد في لوسرن (سويسرا) في أغسطس سنة ١٩١٩ مذكرة بمطالب مصر تضمنت شرحا لقضيته ، وبيانا لما تعانيه مصر من العسف في ثورة سنة ١٩١٩ ، واستصراخا للانسانية لوضع حد لهذا العسف .

الفقيه وثورة سنة ١٩١٩

أدرك الفقيه ثورة سنة ١٩١٩ وهو في منفاه ، فابتهج لها فؤاده ، وكتب عنها في مذكراته ما يأتى تحت عنوان (الثورة في مصر) :

« من الأمور التى كانت غير منتظرة ، ما حصل بمصر في شهرى مارس وأبريل من هذه السنة (١٩١٩) وهو قيام ثورة عامة ، اشتركت فيها الأمة بجميع طبقاتها ، واتحد فيها الأقباط والمسلمون ، مطالبين باستقلال مصر ، وخلاصة ظهورها أن حسين رشدى باشا طلب من الانجليز عقب التوقيع على الهدنة مع ألمانيا أن يسافر الى لندرة مع عدلى باشا ناظر المعارف ، لشرح حالة مصر لوزارة الخارجية البريطانية والاتفاق معها على مصالح الوطن المصرى ، فوعده الانكليز بالسفر ، ولكنهم أبلغوه في شهر مارس سنة ١٩١٩ أن رجال الحكومة الانكليزية مشغولون الآن بمسألة المؤتمر ، ولا يمكنهم التفرغ لمناقشة الوزراء المصريين ، فاستقال في ديسمبر سنة ١٩١٨ ، وبقي مصرا على استقالته ، رغما من الحاح الانكليز والسلطان عليه ، ثم قبلوا أن يسافر

مع عدلى باشا ، ولكنه طلب أن يصرح كذلك للوفد الذى ألف فى أثناء ذلك من ضلع زغلول باشا وزملائه ليسافر الى لوندرة وباريس ، مطالبا باستقلال مصر ، فرفض الانكليز بتاتا ، ثم قبل السلطان استقالة الوزارة فى أول مارس سنة ١٩١٩ ، وفى ٦ منه استدعى الجنرال وطسون قائد الحامية الانكليزية سعد باشا ، واسماعيل صدقى باشا ، ومحمد محمود باشا ، وحمد الباسل باشا الى مركزه ، وأظهر لهم استياء حكومته من تدخلهم فى سياسة البلد ، واتهمهم بعرقلة مساعى الحكومة الاصلاحية ، وهددهم بمحاكمتهم عسكريا ، ثم قبض عليهم فى مساء نفس ذلك اليوم وقرر اعتقالهم فى جزيرة مالطة ، وأرسلوا اليها فعلا ، فكان خبر القبض عليهم ونفيهم خارج القطر سببا لمظاهرات فى مصر وطنطا وغيرهما مؤلفة من طلبة المدارس العليا والثانوية والأزهريين وكثير من الشبان الموظفين والمحامين ، بل والقضاة ، وقد انتهت هذه المظاهرات بسلام ، ولكن حصل فى بعضها تصادم مع رجال البوليس وجيش الاحتلال استعملت فى أثناءها البنادق فقتل وجرح كثيرون ، فى مصر وطنطا واسكندرية وغيرها ، فزاد غضب الأمة لهذه الفظائع ، وشكلت فى الحال عدة جماعات لتخريب السكك الحديدية ، وحرقت المحطات ، وقطعت أسلاك التلغراف والتليفون فى جميع أنحاء القطر من اسكندرية الى أسوان ، وامتدت الحركة الى جميع المديرية ، وبما أن الجنرال (اللبى) كان وقتئذ فى باريس صدر اليه الأمر بالعودة بأسرع ما يمكن معينا مندوبا ساميا للحكومة الانكليزية بدل الجنرال ونجت باشا ، وأعطى سلطة مطلقة فى إدارة القطر المصرى عسكريا ومدنيا ، فعاد مسرعا ولكنه أراد مزج اللين بالشدة ، فجمع اصداره أوامر مشددة بمجازاة البلاد والقرى التى يحصل بجوارها تخريب فى السكك الحديدية بحرقها بواسطة الطائرات ، وتشكيله جملة فرق سيارة لمنع الحركات الثورية فى البلاد ، وتأليفه عدة محاكم عسكرية لمحاكمة القائمين بالحركة ، أصدر أمرا بارجاع سعد باشا ورفاقه من النفى وبالتصريح لهم ولمن يريد السفر الى أوروبا فحصلت مظاهرات فرح كبيرة فى العاصمة بهذه المناسبة ، ولكنها انتهت بتدخل الجنود الانكليزية وقتل وجرح كثيرين ، كذلك استرضى رشدى باشا بوعود (لا تعلم ما هى) حتى قبل تشكيل وزارة جديدة فى ٩ أبريل سنة ١٩١٩ دخل ضمنها عدلى يكن باشا ، وعبد الخالق ثروت باشا ، وحسن حسيب باشا ، وجعفر ولى باشا ، ومدحت يكن باشا ، وبالطبع لا يتيسر ذكر تفصيل كل ما حصل بمصر أثناء ذلك فى هذه المذكرات الصغيرة ، ولكن الذى يمكن قوله ، أن هذه الحركة لم تكن فى الحسبان ، وإن ما أظهره المصريون من التضامن والاتفاق ، ما كان أحد ليحلم به ، خصوصا اشتراك السيدات فى المظاهرات ، واتفاق الأقباط والمسلمين لدرجة أن قسوسهم كانوا يزورون علماء المسلمين فى الجامع الأزهر ، والشيخ بخيت نفسه زار بطريرك الأقباط ، وصنع الأهالى بمناسبة هذا الوئام اعلاما جديدة وضعوا بها الصليب مع النجمة فى الهلال ، وكان المتظاهرون يحملون اعلام جميع الدول حتى المحايدة ما عدا العلم الانكليزى .

» ومن اتى من المصريين عقب هذه الحوادث (الدكتور) سليم افندى القلعاوى الطالب فى كلية جنيف ، وكان قد سافر الى مصر فى أوائل صيف سنة ١٩١٤ ، ولما أعلنت الحرب منع من العودة مثل كثير غيره ، فقص علينا تفصيلات هذه المظاهرات بصورة أحييت الأمل فى قلوبنا وأوجدت عندنا الاعتقاد اليقين بأن هذه الأمة العريقة فى القدم لن تموت مطلقا ، وأنها لا بد حاصلة على استقلالها يوما ما .

وقد وقف الفقيد من الوفد المصرى الذى تألف برئاسة سعد زغلول موقفا مشرفا ، اضرب فيه المثل الأعلى فى الوطنية لمن تزعموا الحركة من بعده ، وبرهن على مبلغ

تضحيتيه وانكاره لذاته في سبيل وحدة الصفوف ، فقد تألف الوفد وهو في منفاه ، وكان تأليفه في الجملة من عناصر لا يثق في اخلاصها وثباتها على النضال ، ولا في تمسكها بحقوق البلاد ، ومع ذلك ضمن بالوحدة الوطنية ان تتصدع ، فأثر الوقوف منه موقف التأييد والتعاضيد ، على ان هذا الموقف النبيل قد قوبل مع الأسف بنقيضه ، من الوفد وزعيمه ، كتب الفقيد عن موقفه من الوفد حين تأليفه ما يأتي : « انى اعتقد ان هذا الوفد لا يتأخر عن الاتفاق مع الانجليز ، لو وجد منهم صدرا رجيا ، ولا يبقى يطالب فعلا وبإخلاص حقيقى باستقلال مصر التام الا حزبنا الحزب الوطنى ، ولكننا لم نرد الآن الظهور بمظهر الانشقاق ، فأظهرنا رضانا عن هذا الوفد ، وتشجيعنا له ، مع اعتقادنا بعدم اخلاص معظم رجاله ؛ وفى ٢٠ ابريل سنة ١٩١٩ وصل الوفد الى باريس ، وهو مؤلف من عشرين عضوا تحت رئاسة سعد باشا زغلول ، ولما اطلعت على خبر وصوله اسرعت بتهنئته بتلغراف هذا نصه :

Saluons en vous Patrie absente vous souhaitons plein succès.

« نحى فيكم الوطن الغائب ونرجو لكم كمال التوفيق والنجاح » ولكن سعدا لم يجاوبنى على تلغراف التهنئة الذى ارسلته اليه .

وكانت آخر رسالة للفقيد الى الأمة بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩ (١) لمناسبة ذكرى احتلال الانجليز العاصمة سنة ١٨٨٢ ، كتبها من (ترينيه) Territé بسويسرا حيث كان يستشفى من مرضه ، قال رحمه الله :

صوت من وراء البحار

اخوانى المصريين الاعزاء :

« ان الصوت الذى يناديكم اليوم لصوت منعه الظروف عن الارتفاع في صحف مصر ، من نحو سبع سنوات ، ولكن منعه عن الارتفاع على ضفاف وادى النيل لم يكن عقبة تعوقه عن الدفاع عن القضية المصرية في عواصم أوروبا ، سواء قبل هذه الحرب ، او في اثنائها ، او بعدها .

« ان صوت هذا الضعيف لم يخفت يوما واحدا ، ولم يتأخر عن القياس بما تفرضه عليه الوطنية طرفة عين ، بل كان يزداد قوة ونشاطا ، كلما تراكمت امامه الموانع وتكدست العقبات .

« ان هذا الصوت يناديكم اليوم من وراء البحار ليهنىء الأمة المصرية على تضافرها وتضامنها في المطالبة بحق أمننا المظلومة « مصر » ، لا فرق في ذلك بين ابنائها وبناتها ، مسلمين واقباط ، مما كان له دوى في أوروبا آخرس المتهمين اياهم بالتعصب الدينى ، وهم يعلمون انهم لكاذبون ، وقضى القضاء الأخير ، على دعوى ان المصريين اتفقوا على ان لا يتفقوا .

« اننى لعاجز عن وصف ما شملنا من السرور نحن معاصر المصريين المقيمين خارج الديار ، عند وصول هذه الأخبار المنعشة الينا ، ولو انها كانت تأتينا مقتضية مبتورة ، حتى أصبح المصرى في أوروبا على الرأس ، مفتخرا بمصريته أضعاف ما كان يفخر بها قبل الآن .

« اننا كنا ننتظر صحف مصر انتظار الظمان للماء ، لنقف منها على أخبار هذه الحركة المباركة ، وهاتيك المظاهرات السلمية ، ونشكر الله على هذه النتيجة الحسنة

(١) نشرت بجريدة (الافكار) عدد ١٦ اكتوبر سنة ١٩١٩ ء

التي دلت على أن ما ألقاه مؤسسو الحركة الوطنية من البذور في تلك الأرض الخصبة قد نبت وترعرع ساقه ، ثم أزهى وظهرت ثماره الشهية التي قرب زمن جنيها ، كل ذلك بفضل نشاط الشبيبة العاملة ، وأرشاد الشيوخ لها إلى أحسن طريق لجنى أشهى الثمار ، وهو الاستقلال التام ، بفضل جهود الأمة بلا تباطؤ أو تواكل أو اعتماد على الغير ، لا يؤثر فيها غدر السياسيين ، أو نكرانهم لما أعلنوه وأذاعوه من مبادئ عادلة ، استعملت ستارا لاختفاء مطامع أشعبية تفريرا وتضليلا ، للوصول إلى استعباد شعوب كريمة لا تطلب إلا أن تعيش في بلادها آمنة مطمئنة ، صديقة لسواها من الأمم ، وأن تعاملها تلك الأمم معاملة الند لنده ، والقرين لقرينه ، طبقا لحقوق الأمم الطبيعية والقانون الدولي ، لكن لا تتطيروا أو تفرحوا لكل ما يصل إليكم ، حتى إذا ما تقشعت سحب الأوهام وظهرت شمس الحقيقة ، لا تكون حالكم كالمسافر في الصحراء ، يرى السراب فيظنه واحات غناء ، فإذا ما وصل إليه لا يجده شيئا ، وإياكم أن تنسوا عبر التاريخ وليكن دائما أمام أعينكم ، فمنه تعلمون الحقيقة ، ولتنتظروا خاتمة الأعمال لإصدار حكمكم عليها .

أيها الأعزاء :

« أكتب هذه السطور اليوم وذكري ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ تملا فؤادي حزنا واسى على مصرنا العزيزة ، وما انتابها من الحوادث القاضية على استقلالها ، ولكنى أرى فجر الأمل يرسم على الأفق خطا من النور الالامع ، نأمل أن يكون طليعة حريتنا المنشودة واستقلالنا المرجو . »

« فسلام عليك أيها الوطن المفدى ! سلام على النيل وواديه ! سلام على الأهرام وبانيها ! سلام على خدام مصر المخلصين ! سلام على شهداء الحرية !!! . »

« محمد فريد »

تربته في ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩.

تأثرت صحة الفقيد من استمراره في الجهاد والكفاح ، وزادت سنوات النفي ومتاعبه في اعتلال صحته ، فمرض بالاستسقاء في مارس سنة ١٩١٨ ، ولم يقعه المرض عن متابعة النضال ، فكان كلما أحس من نفسه القوة والقدرة ، عاود العمل للدفاع عن قضية الوطن ، ونصح له الأطباء حين اشتد به المرض أن يعدل عن جهاده أو يخفف منه ، ويسالم الاحتلال أو يهادنه ، حتى يستطيع العودة إلى مصر ، إذ كانت صحته تقتضى استشفاه بمناخها ، وإقامته تحت سمائها ، وقد صارحوه بالخطر على حياته من بقاءه في جو أوروبا البارد ، وأن صحته لا تحتمل شتاء سنة ١٩١٩ ، ولكنه رفض نصيحتهم ، ولم يقبل أن يتنازل قيد شبر عن مبادئه ، وعمل بكلمته المأثورة ، التي قالها سنة ١٩١٠ : « اننا نعرف كيف نصبر على المكاره ولكننا لا نعرف التسليم في حقوقنا ولا التنازل عن مطالبنا » ، وظل يجاهد ويناضل ، حتى وافاه الأجل المحتوم في برلين ، ففاضت روحه الطاهرة يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ ، مات رحمه الله غريبا عن بلده ، نائيا عن الأهل والأولاد والخلان ، بعيدا عن مصر التي أحبها ، وضحى بحياته وماله وروحه من أجلها .

وصل نعي الزعيم إلى مصر بطريق البرق مساء يوم ١٧ نوفمبر ، ونشرت الصحف النبا الأليم ، فعم الحزن أرجاء البلاد ، ونبه نفيه ضمير الشعب إلى تقدير الزعيم الراحل ، بعد أن كاد ينسى فضله ويغمر ذكره بين أمواج الحوادث ، وأخذت الصحف تؤبنه بما يستحقه مقامه في الحركة الوطنية ، ورثاه الشعراء والأدباء

بقصائد ومقالات جاءت آية في البلاغة ، كما كانت فيض الاخلاص والشعور الصادق
بتقدير الفقيد ، وأقيمت عدة حفلات لتأبينه .

كلمتي في رثائه

شوق على نعي الزعيم ، وتملكني حزن شديد ، اذ فقدت فيه امامي في الوطنية،
وشعرت بفداحة المصائب وعظم الخسارة التي حلت بالبلاد بوفاته ، في وقت هي احوج
ما تكون الى اخلاصه ، ووطنيته المنزهة عن الأهواء ، البريئة من المطامع الشخصية ،
وكتبت ارضيه في مقالة نشرت في جريدة (مصر) بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩١٩ ، قلت تحت
عنوان (الى الفقيد العظيم . والرئيس الراحل الكريم) :

« اليوم تلبس الوطنية المصرية ثوب الحداد حزنا على أبر ابنائها واكبر خدامها،
من بذل في سبيلها حياته وصحته وماله ، ووقف على خدمتها قلمه ولسانه ، وبيانه
وجنانه ، مات فريد ، فانطفأ سراج وهاج طالما قرأ المصريون على ضوءه الساطع آيات
الاخلاص ودروس الشجاعة والثبات ، انطفت تلك الشعلة الوطنية الفياضة بنور
المبادئ العالية ، ذهبت تلك النفس الكبيرة التي كانت تبعث في القلوب روح المثابرة
والاقدام ، روح الأمل والايمان ، روح التضحية الكبرى ، روح التفاني في خدمة الاوطان

« فاليك ايها الراحل الكريم ترسل الامة المصرية تحيات الوداع ممزوجة بالدموع
والعبرات ، وعليك تبكي الوطنية المصرية ، ومن أجلك يخفق قلب مصر حزنا ولما !

« الا في ذمة الله من تلقينته عنه مبادئ الوطنية الأولى ، من كنت اراه في السراء
والضراء ، في السفر والحضر ، تحت سماء الوطن او في المنفى ، رافعا لواء الوطنية ،
حاملا في يمينه مصباح الأمل ، يسير به في كل واد ، وتحت كل سماء ينظر به الى
الدنيا ، فتصفر في عينه المصائب ، وتتضاءل المتاعب ، في ذمة الله من كان يغالب الدهر
ويحتمل الشدائد والمصائب وقلبه مملوء فوه ويقينا ، في ذمة الله من جعل حياته كتابا
مقدسا تقرأ فيه الامة آيات الجهاد في سبيل الوطن !

« أيتها الفقيد العظيم ! في سبيل الوطن تعبت وشقيت ، في سبيله احتملت
نقصاضة السجون وآلامها ، في سبيله احتملت الشدائد ، وفارقت الأهل والابناء ،
والاخوان والاصدقاء ، في سبيله أخذت تجوب الأقطار وتنتقل في بلاد الغربة ،
إفاحتملت هناك ما احتملت ، من تقلبات الايام ، ومتاعب الحياة ، والحنين الى الوطن
العزير ، كل ذلك وأنت أنت البطل العظيم الذي يرى كل شدة وكل تضحية في سبيل
الوطن واجبا مقدسا .

« مرت عليك ثمانية اعوام وأنت بعيد عن مصر بجسمك ، ولكنك كنت قريبا
منها بقلبك ، فما كان يخفق الا لها ، وما كان يهتف الا باسمها ، وما تعبت وتعذبت
الا في سبيل الدفاع عن حقوقها ، وأخيرا ، لم تستطع قواك البدنية ان تلاحق نفسك
العظيمة ، فاضناك المرض ، وأعيا الداء الأطباء ، ومع ذلك كنت وأنت في شدة المرض
وآلامه تنادى باسم مصر وتهتف لها ، كنت تفكر وتكتب ، وتعمل وتجاهد ، الى أن
قضى الله أن تنتقل الى الرفيق الأعلى ، ففي ذمة الله ايها الفقيد العظيم ! ان حياتك
مثل اعلى للمجاهدين في سبيل اوطانهم ، ففي شخصك الكريم تتمثل المثابرة ،
والعقيدة الوطنية الراسخة ، وفي تاريخك تتعلم الامة فضيلة الاقدام ، وتقرأ سطور
الاخلاص وانكار الذات »

« فالיום تبكيك أمة عرفت لك فضلك الكبير وجهادك العظيم ، تبكيك وانت بعيد عنها ، وتذكر وهى حزينة ذلك الصوت العالى الذى كان يرتفع من وراء البحار ، مدافعا عن حقوقها ، فيا اسفى على تلك الحياة الكبيرة التى انقضت قبل الاوان ! وواها لتلك الشعلة الوطنية التى أطفأها الموت وهى تضىء الأرجاء ، ونرسل الى أعماق القلوب اشعة الأمل ، فتملؤها ثباتا واقداما !

« ايه ياربوع (صارى يار) المطلة على البوسفور ، ابتها الربوع التى قضى بها الفقيد الكبير شطرا من حياته فى منفاه ، ويا ربى سويسرا ومدائنها التى قضى بها معظم أيام جهاده ، ويا أندية جنيف وبرن وباريس ولندن والاستانة وبرلين وستوكهلم ! شاركى مصر فى حدادها ، واذكرى ذلك الراحل الكريم ، فلکم سمعت صوته على أعواد المنابر مناديا بمبادئ الحق والعدل ، مدافعا عن مصر ، يطلب لها وللشعب الصغيرة الحرية والحياة .

« ان حياتك ايها الفقيد العظيم حياة خالدة ، ستبقى نبراسا لابناء مصر جميعا

« فسلام عليك يوم جاهدت ، ويوم تغربت ، وسلام عليك يوم انتقلت الى جوان ربك الكريم ، سلام عليك كل يوم ترفرف فيه ذكراك على مصر المجاهدة فى سبيل جريتها ، سلام عليك يوم يكلل جهادها بالفوز ، وتخفق فوق ربوعها راية الاستقلال ! »

« عبد الرحمن الرافعى »

وقد نقل رفات الفقيد الى مصر فى يونيه سنة ١٩٢٠ ، وتحققت بذلك أمنية كانت تجول فى خاطر كثير من المصريين ، و يرونها فرضا عليهم ، اذا لا يليق بالأمة أن تدع رفات زعيمها البار بها ، بعيدا عن ارض الوطن ، بعد أن ضحى بحياته من أجلها ، وجاهد بماله وروحه فى سبيلها ، وقد شهدت الأمة عناية كبرى من الوفد المصرى بنقل رفات الاثنى عشر طالبا مصرىا الذين توفوا فى حادثه اصطدام القطار على الحدود النمسية فى مارس سنة ١٩٢٠ ، كما سيجىء بيانه ، وبادر الى نقل جثثهم الى مصر على نفقته ، ولكنه الى جانب ذلك لم يفكر فى نقل رفات الزعيم الشهيد الى مصر ، حتى قبض الله رجلا من كبار النفوس قام وحده بهذا الواجب المقدس ، ذلك هو المرحوم الحاج خليل عفيفى التاجر بمدينة الزقازيق ، وقد يأخذك الدهش من أن يؤدى هذا الواجب عن الأمة بأسرها فرد ليس من الزعماء ولا من الرؤساء والكبراء ، وكبف لم يتسابق هؤلاء الى القيام بهذا العمل وهم أجدر بهم من سواهم ولكن هكذا تدر ان يكون الحاج خليل عفيفى التاجر بمدينة الزقازيق هو الذى يضطلع بهذه المهمة السامية الجليلة ، قبرهن على أنه كبير فى نفسه كبير فى وطنيته ، وقد تطوع اليها من تلقاء نفسه ، غير متأثر بايعاز احد ، أو ملبيا دعوة احد ، بل لبى دعوة ضميره ، ورأى أنه لا يليق أن يبقى جثمان الزعيم بعيدا عن مصر ، فسافر الى المانيا ، وتولى بنفسه وعلى نفقته الخاصة نقل الرفات الى مصر ، جزاه الله خير الجزاء واسكنه فسيح جناته .

وقد وصلت الباخرة المقللة لرفات الزعيم الى الاسكندرية صبيحة يوم الثلاثاء ٨ يونيه سنة ١٩٢٠ ، وشيعت جنازته فى احتفال مهيب بالاسكندرية ، والقاهرة ، ودفن فى مثواه الأخير بجوار السيدة نفيسة (١) .

(١) راجع فى تفصيل ما تقدم كتابنا (محمد فريد - تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ الى

الفصل الحادى عشر محاکمات الثورة

حفل عهد الثورة بمحاكمات عدة ، حوكم فيها من نسب اليهم تأليف الجمعيات الثورية أو الاعتداء على أفراد القوات البريطانية ورجال البوليس ، أو مقاومة السلطة القائمة بأى شكل ما .^{١٠}

واذ كانت البلاد تحت الاحكام العرفية البريطانية ، فقد كانت المحاكمات كلها عسكرية ، وتمت امام محاكم عسكرية بريطانية . وقسمت السلطة العسكرية القطر الى عدة مناطق ، لكل منها محكمة عسكرية ، وعينت فى كل منطقة ضابطا او عدة ضباط سياسيين بريطانيين لجمع التحريات والادلة ضد من رأت اتهمهم فى حوادث الثورة ، وظلت المحاكمات تجرى امام المحاكم العسكرية البريطانية ، الى ان تالفت وزارة محمد سعيد باشا ، فانفقت مع السلطة البريطانية على وقف المحاكمات العسكرية ، واحالة من لم يحكم عليهم من المتهمين الى المحاكم الجنائية المصرية ، وكان معظم المحاكمات قد انتهى الفصل فيها ، على ان هذا الوقف كان مؤقتا ، كما سيجىء بيانه .^{١٠}

قضية ديرمواس

واهم المحاكمات امام المحاكم العسكرية البريطانية محاكمة المتهمين فى مقتل الثمانية الضباط والجنود الانجليز فى القطار بدىروط وديرمواس (١) يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩ ، وقد تقدم بيانها فى حوادث الثورة بمديرية اسيوط (ج ١ ص ١٥٦) ، وهى اشد وقائع الثورة عنفا . وقد بلغ عدد المتهمين فيها ٩١ شخصا ، منهم عدد من الأعيان وذوى الاملاك ، وابنائهم وذويهم ، وتلاثة من ضباط البوليس ، وعمدة ، وشيخا بلدين ، ومحام ، ومدرس ، واربعة من الطلبة ، وجمع من المزارعين والصناع ، وهالك أسماءهم :

- ١ - اليوزباشى ابو المجد افندى محمد الناظر نائب مأمور مركز دىروط ٢ - الملازم الاول عبده افندى ابراهيم ملاحظ بوليس مركز دىروط ٣ - الأستاذ شفيق حنا المحامى بدىروط ٤ - أحمد بك فرنسى أحمد من اعيان صسنبو مركز دىروط ٥ - عبد العليم فولى مزارع بدىروط ٦ - عبد المجيد فولى مزارع بدىروط ٧ - محمد مرسى شحاته مزارع بدىروط ٨ - رزق مراد عبد الله من اهالى دىروط ٩ - محمد مرسى محجوب من اهالى دىروط ١٠ - عبد الحكيم عبد الباقي من اهالى دىروط ١١ - فرغلى محمد مبارك من اهالى دىروط ١٢ - عبد اللطيف على عبد الله معاون مستشفى دىروط ١٣ - تقيان سليمان حسان من اهالى المناشى ١٤ - حافظ سعد ابراهيم من اهالى دىروط ١٥ - عبد الراضى حمدان موسى من اهالى دىروط ١٦ - عبد الجابر حمدان موسى من اهالى دىروط ١٧ - عبد الباقي على حامد من اهالى

(١) سميت قضية ديرمواس لان معظم القتل حصل فى هذه البلدة .^{١٠}

ديروط ١٨ - محمد رجب من أهالي اسيوط ١٩ - عبد الله محروس فلاح بدديروط
 ٢٠ - عبد الملك فرحات من أهالي ببلو مركز ديروط ٢١ - راغب سويفى على من
 أهالي ديروط ٢٢ - ابو المجد محمد عبد الله من أهالي ديروط ٢٣ - عبد العظيم
 عوض الله حسن من أهالي ديروط ٢٤ - محمد ابراهيم عبد الله من أهالي ديروط
 ٢٥ - عبد المجيد محمد صالح حامد مزارع ببلو ٢٦ - قايد حسن سلامة من ذوى
 الاملاك ببني حرام ٢٧ - محمد قايد حسن شيخ بلد بني حرام ٢٨ - عبد الملك
 سليم ابراهيم شيال بدديروط ٢٩ - عبد العال عمر مزارع بدديروط ٣٠ - راغب
 عبد العال هلال من أهالي ديروط ٣١ - سعيد محمد سعيد خباز بدديروط ٣٢ -
 مصطفى مسعود حسنين مزارع بدديروط ٣٣ - احمد مفتاح احمد من أهالي ديروط
 ٣٤ - محمود مفتاح احمد من أهالي ديروط ٣٥ - عبد الدايم عبد الرحيم من أهالي
 ديروط ٣٦ - محمد هلالى اسماعيل من أهالي ديروط ٣٧ - عبد الناصر منصور
 دلال مساحة بني حرام ٣٨ - محمد على مكادى صانع بجرف سرحان ٣٩ - عبد العليم
 خليفة من أهالي ديروط ٤٠ - خليل ابو زيد على (نجل ابو زيد بك على) خريج
 كلية الزراعة بجامعة لندن من ديرمواس ، ولم يكن مضى على حضوره من انجلترا
 غير ايام معدودة ٤١ - محمد ابو زيد على من اعيان ديرمواس (شقيق السابق)
 ٤٢ - عبد الملك ابو زيد على من اعيان ديرمواس (شقيق السابقين) ٤٣ -
 عبد الرحمن حسن محمود من اعيان ديرمواس ٤٤ - محمد حسن محمود من اعيان
 ديرمواس ٤٥ - عبد الباقي موسى طالب بديرمواس ٤٦ - محمد على محمود من
 اعيان ديرمواس ٤٧ - مصطفى افندى حلمى ملاحظ بوليس ديرمواس ٤٨ - عمر
 ابو زيد قايد من اعيان ديرمواس ٤٩ - عبد العزيز عثمان شرابى من أهالي ديرمواس
 ٥٠ - احمد ابراهيم موسى الصعيدى تاجر بابوتيج ٥١ - عباس عبد العال البحري
 خفير رى بديرمواس ٥٢ - عباس عبد العال الفلاح ٥٣ - فريد عياد طالب ٥٤ -
 نجيب جرجس طالب ٥٥ - عبد المنعم سليم طالب ٥٦ - عبد الوهاب محمد قايد
 من ديرمواس ٥٧ - احمد عثمان من ديرمواس ٥٨ - احمد محمد ابراهيم مزارع
 بديرمواس ٥٩ - عبد الجابر ابو العلا بديرمواس ٦٠ - الشيخ زرد محمد ناظر مدوسة
 ديرمواس الاولى ٦١ - اسماعيل الدباح من أهالي ديرمواس ٦٢ - عبد الرحمن
 مصطفى عمدة ديرمواس ٦٤ - عبد العزيز عنتر محمددين شيخ ديرمواس ٦٥ -
 عبد الرشيد ابو زيد نجل عمدة الحسابية ٦٦ - عبد المنعم عبد الجليل خفير بديرمواس
 ٦٧ - كامل حنا عبد السيد من ذوى الاملاك بديرمواس ٦٨ - هلالى على منصور
 من أهالي ديرمواس ٦٩ - زهران دكرورى من أهالي ديرمواس ٧٠ - عبد العزيز
 عبد السلام مزارع بديرمواس ٧١ - بدر عبد الصمد مدفعى سابق بديرمواس
 ٧٢ - قاسم محمد قايد ٧٣ - حسان مشرقى من أهالي ديروط ٧٤ - ابو القمصان
 من أهالي ديروط ٧٥ - ثابت السيد الطباخ من أهالي ديروط ٧٦ - محمود ابو العلا
 مزارع ٧٧ - سيف احمد عبد الله الغرابى ٧٨ - محمد جاد بديرمواس ٧٩ - هلالى
 جنيدى مزارع بديرمواس ٨٠ - عبد السلام ابو العلا من بني عمران ٨١ - عبد العال
 ابو زيد احمد خفير ببني عمران ٨٢ - محمد حسين من منفلوط ٨٣ - محمد ابراهيم
 عبيد من منفلوط ٨٤ - محمد احمد نصار (توفى قبل المحاكمة) ٨٥ - عطية ابراهيم
 توفى قبل المحاكمة ٨٦ - منا بدوى ابراهيم وكيل شيخ خفر ديرمواس ٨٧ - محمد
 ابراهيم خفير ديرمواس ٨٨ - عبد النعيم عبد السميع خفير ديرمواس ٨٩ -
 عبد الحفيظ محمود من أهالي ديرمواس ٩٠ - احمد خليل ابراهيم شيخ خفر سابق
 بديرمواس ٩١ - محفوظ جاد .

وكانت تهمتهم التى قدموا بها الى المحكمة انهم فى يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩ دىروط وديرمواس قتلوا او ساعدوا على قتل بعض الضباط والجنود البريطانيين بالقطار ، وانهم تجمهروا مسلحين بالنابيت والعصى والطوب واسلحة اخرى بقصد مهاجمة البريطانيين الذين قد يوجدون فى القطار عند وصوله الى دىروط وديرمواس .

وبدا نظر هذه القضية امام المحكمة العسكرية البريطانية العليا التى انعقدت بانسيوط ابتداء من يوم ١٧ مايو سنة ١٩١٩ ، وكانت مؤلفة من سبعة اعضاء من ضباط الجيش البريطانى ، برئاسة اللفتننت كولونل دونس Downes ، وتولى الدفاع عن المتهمين جمع كبير من المحامين المصريين والانجليز ، وسمعت المحكمة شهادة ٥١ شاهد اثبات ، ونحو ١٥٥ شاهد نفى ، وانتهت المحاكمة يوم ١٩ يونيه .

الحكم

وقضت المحكمة بالاعدام على واحد وخمسين شخصا ، وعفا القائد العام عن واحد منهم ، وعدل عقوبة الاعدام الى الاشغال الشاقة بالنسبة لعشرة ، وبعد وساطة رئيس الوزراء (محمد سعيد باشا) عدلها ايضا بالنسبة لستة آخرين ، ونفذ حكم الاعدام فى الباقين ، وعددهم ٣٤ اربعة وثلاثون ، بالتفصيل الآتى :

المحكوم عليهم بالاعدام ، عددهم ٥١ ، وهم

١ - عبد العليم فولى ٢ - عبد المجيد فولى ٣ - محمد مرسى شحاته ٤ - رزق مراد عبد الله (سنه ٧٠ سنة وأوصت المحكمة بالعفو عنه وعدل لأحكم الى الاشغال الشاقة المؤبدة) ٥ - محمد مرسى محجوب ٦ - عبد الحكيم عبد الباقي ٧ - فرغلى محمد مبارك ٨ - عبد اللطيف على عبد الله ٩ - تفيان سليمان حسان ١٠ - حافظ سعد ابراهيم (عدل الى الاشغال الشاقة المؤبدة) ١١ - عبد الراضى حمدان موسى (عدل الى الاشغال الشاقة ١٥ سنة) ١٢ - عبد الجابر حمدان موسى ١٣ - عبد الباقي على حامد ١٤ - عبد الله محروس ١٥ - عبد الملك فرحات ١٦ - راغب سويفى على ١٧ - ابو المجد محمد عبد الله ١٨ - عبد العظيم عوض الله حسن (عدل الى الاشغال الشاقة المؤبدة) ١٩ - عبد الملك سليم ابراهيم ٢٠ - راغب عبد العال هلال ٢١ - أحمد مفتاح احمد (عدل الى الاشغال الشاقة ١٥ سنة) ٢٢ - محمود مفتاح احمد (سنه ١٨ سنة ، وأوصت المحكمة بالعفو عنه ، ومع ذلك عدل الى الاشغال الشاقة المؤبدة) ٢٣ - عبد الدايم عبد الرحيم ٢٤ - محمد هلالى اسماعيل (عدل الى الاشغال الشاقة ١٥ سنة) ٢٥ - محمد على مكادى ٢٦ - خليل ابو زيد على (خريج جامعة لندن) ٢٧ - محمد ابو زيد على (عدل الى الاشغال الشاقة ١٥ سنة) ٢٨ - عبد الملك أبو زيد على (ألقى القائد العام الحكم بالنسبة له وعفا عنه) ٢٩ - عبد الرحمن حسن محمود ٣٠ - محمد حسن محمود (عدل الى الاشغال الشاقة المؤبدة) ٣١ - محمد على محمود (عدل الى الاشغال الشاقة المؤبدة) ٣٢ - عمر أبو زيد قايد (عدل الى الاشغال الشاقة المؤبدة) ٣٣ - عبد العزيز عثمان شرابى ٣٤ - أحمد ابراهيم موسى الصعيدى ٣٥ - عباس عبد العال البحرى ٣٦ - عباس عبد العال الفلاح ٣٧ - عبد الوهاب محمد قايد (عدل الى الاشغال الشاقة المؤبدة) ٣٨ - أحمد عثمان ٣٩ - أحمد محمد ابراهيم ٤٠ - عبد الجابر ابو العلا ٤١ - اسماعيل الدباح ٤٢ - على جنيدي محمد (عدل الى الاشغال الشاقة المؤبدة) ٤٣ - عبد المنعم عبد الجليل (عدل الى الاشغال الشاقة ٥ سنوات) ٤٤ - قاسم

محمد قايد ٤٥ - حسان مشرقى (طلبت المحكمة العفو عنه لصغر سنه وعدل الحكم الى الاشغال الشاقة المؤبدة) ٤٦ - محمد ابو العلا ٤٧ - سيف احمد عبد الله القرابى ٤٨ - محمد جاد (عدل الى الاشغال الشاقة ١٥ سنة) ٤٩ - هلالى جنىدى ٥٠ - عبد السلام أبو العلا ٥١ - محمد ابراهيم عبيد .

أحكام أخرى فى القضية

وحكم على ابو المجد افندى محمد الناظر نائب المأمور ومعتزلى افندى حلمى ملاحظ بوليس ديرمواس بالحبس سنتين ، وبجلد عبد العال عمر عشر جلدات ، وعلى عبد العزيز عنتر محمدين ، وعبد الرشيد ابو زيد بغرامة ٤٥ جنيه او الحبس ستة شهور ، وبراءة الباقين .

قضية مأمور بندر أسيوط

وحكم البكباشى محمد كامل محمد مأمور بندر أسيوط أمام المحكمة العسكرية بأسيوط لاتهامه بالتحريض على مهاجمة البريطانيين وتسليحه الثوار ببنادق البوليس والخفر يوم ٢٣ مارس سنة ١٩١٩ ، اى يوم الهجوم الذى وقع ضد الحامية البريطانية ، وقد دفع التهمة عن نفسه بأن جموع المتظاهرين هاجموا البندر فى هذا اليوم ، وطلبوا منه تسليمهم اسلحة البوليس والخفراء فاتصل تليفونيا بالمدير (محمد علام باشا) فنصح له بعدم مقاومتهم فتركهم يقتحمون البندر واستولوا على الأسلحة ، واستشهد على هذه الواقعة بالمدير ، ولكن جاءت شهادة المدير على غير ما اكده المأمور ، وما دلت عليه القرائن ، وأضيف الى شهادتهما شهادة بعض المرتزقة الذين تصيدتهم السلطة العسكرية ، فحكمت عليه المحكمة العسكرية بالاعدام ، وكان من خيار الموظفين استقامة وأخلاقا ، وقامت وفود عدة من أسيوط الى القاهرة لتخفيف الحكم عنه ، ولكن ذهبت مساعيهم عبثا ، وصدق القائد العام على حكم الاعدام ، ونفذ فيه رميا بالرصاص يوم الثلاثاء ١٠ يونيه سنة ١٩١٩ .

قضية الواسطى

حوكم المتهمون بقتل المستر ارثر سميث من كبار موظفى مصلحة السكة الحديدية فى الفطار عند وصوله الى الواسطى يوم ١٥ مارس سنة ١٩١٩ (انظر ج ١ ص ١٥٣) أمام محكمة عسكرية عقدت بالواسطى فى شهر يونيه ، وكانت هذه القضية من أهم القضايا ، ووقائعها تشبه بعض الشبه وقائع دير مواس ، وقدم فيها للمحاكمة أحد عشر شخصا ، اتهم منهم ثمانية بارتكاب القتل ، وهم : امين عبد القادر . عبد السيد شحاته . محمد شحاته . محمد ابراهيم خالد . بدوى الديب . عبد الجواد جابر . عبد الله أبو زيد . عبد المحسن خالد . واتهم ثلاثة آخرون بمساعدة القاتلين ، ومشاركتهم فى الجريمة ، وهم : امين بك الريدى . السيد خالد . جابر ابراهيم .

وقد حكم فى هذه القضية - بعد تعديل القائد العام - بالاعدام على كل من : عبد السيد شحاته . امين عبد القادر . عبد الله أبو زيد . ونفذ فيهم الحكم ، وبلاشغال الشاقة المؤبدة على امين بك الريدى ، وبها لمدة خمس عشرة سنة على بدوى الديب ، وبراءة الباقين .

قضية « شلش »

هي قضية الهجوم على إحدى البواخر النيابية التي كانت تقل النجباء البريطانية إلى أسبوط ، وقد وقع هذا الهجوم تجاه بلدة « شلش » بمرکز ديروط ، مما تقدم بيانه في الفصل السادس (ج ١ من ١٥٦) ، وكان من المتهمين فيها : زين قرشي ، واحمد قرشي . والأستاذ شفيق حنا . والبكباشي عبد السلام «بهي» . وقد حُكم فيها بالإشغال الشاقة عشر سنوات على زين قرشي ، وبراءة الباقيين .

قضية « صنبو »

هي قضية الهجوم الثالث على البواخر النيابية الذي تقدم بيانه (ج ١ من ١٥٦) وقد كان المهاجمون من البلاد التابعة لقفلة « صنبو » بمرکز ديروط . ولذلك عرفت بقضية « صنبو » ، وقد حُكم فيها بالسجن أربع سنوات على المأزم الأول محمد حسين احمد السبيع .

قضية ملوى

حُكم فيها كل من : احمد انطى مختام ملوى . (الدكتور) محمد أبو زيد توني طالب ملوى . محمد حشمت طائب ملوى . عبد الهادي عبد الرحمن سالم طالب ثانوى . حسين حافك سالم طالب ثانوى . احمد محمود السلاوى طالب . احمد الفجراني تاجر ملوى . جبالي عزام من اهالى ملوى . محمد على صاحب مطعم ملوى . درويش مسطلفى من اهالى ملوى . محمد سعد الورداني من اهالى ملوى . اسماعيل الورداني تاجر ملوى . عباس احمد ناصر ملوى ، وقد اتهموا بإلحاق جمعية سرية للتحرير على قتل بعض الإنجليز ، وتخريب الأملاك الحكومية ، والتخريب على المظاهرات وعلى قتل بعض الإنجليز ، ونظرت قضيتهم أمام المحكمة العليا العسكرية بأسبوط ، وقضى فيها بالإعدام على كل من : درويش مسطلفى . محمد سعد الورداني . اسماعيل الورداني . ونفذ فيهم الحكم . وبالإشغال الشاقة لمدة عشر سنوات على كل من : محمد على . عباس احمد . وبراءة الباقيين .

قضية المنيا

ونظرت محكمة عسكرية أخرى في المنيا قضية كل من : الدكتور محمود عبد الرازق بك ونوفيق بك اسماعيل . والأستاذ رياض البعل الممتنى . الشيخ احمد حنانه المحامى الشرعى . وحسن على طراف . ومحمد رحيمى . وهم من أعضاء اللجنة الوطنية التي تألفت بالمنيا في ابان الثورة المتنافضة على الأمن والنظام ، وكانت تهتمهم انهم اغتصبوا سلطة الحكومة ، وتفرغ عن هذه التهمة الأساسية عدة تهم أخرى ، واستمرت المحاكمة عدة ايام ، وحكم فيها (بعد تعديل الحكم) بالسجن ١٥ سنة على الشيخ احمد حنانه و ١٠ سنوات على الأستاذ رياض البعل الممتنى وثلاث سنوات على الدكتور محمود عبد الرازق بك ، وستين على نوفيق بك اسماعيل مع تغريمه ألف جنيه . وسنة على حسن على طراف مع تغريمه ٥٠٠ جنيه . وستة أشهر على محمد رحيمى مع تغريمه ٥٠٠ جنيه .

وانتحر محمد بك حمدي وكيل المديرية في سجنه ، اذ يُس من ان يأخذ العدل مجراه ، فاتر الموت على محاكمة مزيفة .

قضية فاقوس

وحوكم جماعة من أعيان فاقوس إذ نسب اليهم التحريض والاشتراك في الاضطرابات التي وقعت في فاقوس من ١٥ مارس الى ٢١ منه ، وادت الى تدمير الخط الحديدي والكوبرى المقام على ترعة البحر ومهاجمة المركز والاستيلاء على ما فيه من السلاح ، والتجمهر ، واتهم فيها كل من : سليمان بك مصطفى خليل ، محمد على المستى ، عبد العزيز عبدون ، السيد الاسكندراني ، محمد غنيم عبدون ، حسن عبدون ، على بك مصطفى خليل ، عيداروس زيد جمعه ، وحكم بالاعدام على الاول واستبدل بالاشغال الشاقة المؤبدة ، وعلى الثالث بالاعدام واستبدل بالاشغال الشاقة ١٥ سنة . وحكم (بعد تعديل الحكم) على الثانى والرابع بالسجن ثلاث سنوات . وعلى الخامس بالسجن خمس سنوات ، وبراءة الباقين .

قضية رشيد

تقدم الكلام في الفصل السادس (ج ١ ص ١٤٦) عن الحوادث التي وقعت في رشيد يوم ١٧ مارس سنة ١٩١٩ واعتقال تسعين شخصا من أهلها ممن اتهموا في هذه الحوادث باحراق المركز وتخريب السكة الحديدية والاعتداء على المأمور والتجمهر ، وقد احيل ستون منهم الى محكمة عسكرية بريطانية انعقدت بالاسكندرية في شهر ابريل . وانتهت المحاكمة بالحكم على اربعة وأربعين منهم بالاشغال الشاقة أو الحبس لمدة تتراوح بين خمس سنوات وسنة أو أقل ، وهالك أسماء المحكوم عليهم وبيان الأحكام الصادرة عليهم :

المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عن تهمة تخريب السكة الحديدية : عبد العزيز محمد سمك طالب والآن تاجر برشيد ، محمود الطويل ، احمد خليل كرات ، محمد ماضى ، ابو النصر طيخة ، سعد محمد عبد العال ، الاشقر ، احمد البزم ، محمد محمد كمونة ، عبده المنفلوطى ، محمد الخضر جى .

المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات : مصطفى الايبارى ، احمد زيدان المباريدى ، محمد زردق ، بسيونى عطا ، احمد الزهار ، محمد عزمى الصياد (طالب) ، على الرزى ، حسين الكسبرى ، على على أبو سليم ، على على دياب ، محمد محمد البحرى ، فرج فرج أبو دياب ، عبد الفتاح ترك .

المحكوم عليهم بالحبس سنة : عبد الحميد سمك تاجر ، عبده القزق تاجر ، السيد منسى تاجر ، حسن على الفشن .

المحكوم عليهم بالحبس لأقل من سنة : محمد محمد سمك تاجر وعضو المجلس المحلى . مرسى نجيب القزق تاجر . عبد الحكيم الجارم تاجر وموظف الآن ببنك مصر . عبد المحسن شهاب تاجر . احمد حراز تاجر . عبد الحليم جبرى تاجر ، رائف كمال فضلى . سيد احمد احمد بریش . محمود ابراهيم عجلان . ابراهيم الدنف . على الانكة . محمد على الفشن . عبده السيد . جمعه يوسف مراد ، محمد العيونى . على فايد . حسن البربرى .

قضية قليبوب

حوكم المتهمون بحوادث تخريب محطة قليبوب ونخل قضبان السكة الحديدية بها يوم ١٥ مارس ، وقد تمت محاكمتهم امام محكمة عسكرية عقدت جلساتها

بالقاهرة يوم ٣ ابريل والأيام التالية ، وانتهت المحاكمة يوم ١٠ ابريل ببراءة عبد الفتاح أحمد عبد الرحمن . وعبد الحميد اسماعيل أبو زهرة . وبمعاقبة كل من :

١ - ابراهيم الأقطش بالاشغال الشاقة ١٠ سنوات ٢ - عبد الرحمن ابراهيم عبد الدايم ٣ - سعيد أبو العز ٤ - عبد الباقي على عبد الباقي ٥ - امام على الشرشبي ٦ - محمد حسنين يونس ٧ - حمزة أحمد هلال بالاشغال الشاقة خمس سنوات ٨ - متولى السيد أبو حور ٩ - يحيى مصطفى عبد التواب بالاشغال الشاقة ١٢ سنة .

وقد خفف القائد العام لقسم القاهرة العقوبة المحكوم بها على كل من عبد الرحمن ابراهيم عبد الدايم وسعيد أبو العز . وعبد الباقي على عبد الباقي . ومحمد حسنين يونس . وحمزة أحمد هلال . فجعلها السجن مع الشغل لمدة ثلاث سنوات .

وحوكم يحيى مصطفى عبد التواب بتهمة قتله جنديا بريطانيا بقلوب يوم ١٥ مارس ، فحكم عليه بالاعدام شنقا ، ونفذ فيه الحكم يوم ١٩ مايو ١٩٥٠ .

قضايا أخرى

نذكر فيما يلي خلاصة الأحكام الصادرة في قضايا أخرى من قضايا الثورة .

في القاهرة

حكم بالاشغال الشاقة خمس سنوات على محمد رفعت الميزاني بتهمة انه القى خطبا مهيجة يوم ١٢ ابريل وقد عدله القائد العام الى الاشغال الشاقة لمدة سنة .

وحكم على عثمان منصور بالاشغال الشاقة خمس سنوات بتهمة انه خلع عجلات الترام في مصر الجديدة (هليوبوليس) يوم ١٦ مارس ، وعدله القائد العام الى الحبس لمدة سنتين .

وحكم بالاشغال على محمد أمين رأفت بالحبس سبع سنوات بتهمة انه حصل مالا لجمعية « اليد السوداء » في السكك الحديدية يوم ٣٠ مارس . وعلى أحمد مصطفى حنفي بالاشغال الشاقة خمس سنوات بنفس التهمة ، وعدله القائد العام الى الاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات .

وحكم على روفائيل سليمان بالسجن سنة بتهمة انه اشترى اسلحة في نفيشة . وحكم على علي معوض بالسجن ١٥ سنة بتهمة انه قاد جماعة من الارهابيين وتهدد الاوروبيين بالقتل وعدل الحكم الى ثمانى سنوات .

وحكم على محمد حسن الجزاوي بالسجن اربعة أشهر بتهمة انه اتلف المواصلات التليفونية وحرض العمال على الثورة .

وحكم على محمد فؤاد عفت بالسجن ثمانية أشهر بتهمة انه اتلف المواصلات التليفونية وحرض العمال على الاضراب .

وحكم على يوسف عبد الغفار بالاشغال الشاقة عشر سنوات بتهمة انه حرض على الثورة وحرض موظفى الحكومة على الاضراب . وعدل الحكم الى سبع سنوات .

وحكم على ابراهيم محمد العطار بالاشغال الشاقة ٢٠ سنة ، ثم خفض الى ١٥ . بتهمة انه ضرب موظفا بالسكة الحديدية ، وضرب صف ضابط بريطاني .

وحكم على على حسن سليمان بالاشغال الشاقة سنتين بتهمة أنه حاول شراء أسلحة نارية في معسكر الاهرام .

وحكم على محمد على وعلى غنيم وحسين محمد بالاشغال الشاقة سنتين ، ثم خفض الى سنة لمحاولتهما شراء أسلحة نارية بالحوامدية .

وحكم على عبد الحميد حسن بالاشغال اشاقة ١٥ سنة وخفض الى عشر لطلبه مالا لجمعية « اليد السوداء » وضبط سلاح معه .

وحكم على محمد صدقي احد موظفى السكة الحديد بالحبس سبع سنوات بتهمة أنه ألقى عمدا صهريجا بقصد تعطيل المواصلات فى بولاق يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩ .

وحكم ابراهيم الياهو احد رجال البوليس السرى ، بتهمة أنه قتل غلاما وشرع فى قتل رجل يوم ١٤ مايو سنة ١٩١٩ . ، بأن أطلق عليهما الرصاص من مسدسه فى حى اليهود على اثر حفر خندق فى الشارع ، وكان المتهم يعمل كمرشد للدورية من الجنود البريطانيين ، ثم أطلق سراحه بعد محاكمة طويلة ، بحجة أنه لم يثبت عليه أنه سبب وفاة المجنى عليه ، وأنه كان يدافع عن نفسه .

وعدا ما تقدم ، نظرت المحاكم الجزئية العسكرية عددا كبيرا من القضايا حكم فيها بالحبس مددا لم تزيد على سنتين .

فى الاسكندرية

حكم على أحمد محمد عمر بالاشغال الشاقة ١٢ سنة بتهمة أنه أمر بصنع الربعة آلاف كرة من الحديد لمهاجمة الجنود ، وأنه فتح فى هذه الكرات ثقوبا لتركب فى عصي ، وأنه ينتمى الى جمعية عرفت باسم « جمعية العمال » ، وأنهم رئيس الجمعية ووكيلها وسكرتيرها باخفاء هذه المؤامرة وحكم على كل منهم بالحبس سنتين ونصف سنة .

فى الغربية

حكم على مصطفى شيداوى من كفر الشيخ بالاعدام بتهمة أنه أطلق الرصاص على شخص ادى شهادة امام المحكمة العسكرية ، وقد شفى المصاب من جراحه .

وحكم على ابراهيم شلبى بالاعدام فى حوادث سمنود التى وقعت يوم ١٨ مارس ، وقتل فيها الملازم الاول ابراهيم محمد عمار ملاحظ بوليس سمنود (ج ١ ص ١٤٧) وقد اتهم المذكور بقتله ، ونفذ فيه الحكم .

وحكم على احمد يوسف ماثور بالاعدام بتهمة أنه أطلق النار على الجنود البريطانيين فى كفر الشيخ وقد عدله القائد العام الى الاشغال الشاقة المؤبدة .

وحكم رؤساء مظاهرات كفر الشيخ التى حدثت فى مارس سنة ١٩١٩ أمام محكمة عسكرية بريطانية عقدت بطنطا وحكمت عليهم بالحبس ستة أشهر .

فى اسيوط والمنيا وبني سويف

حكم على مصطفى فرويز بالحبس ثماني سنوات والجلد ٤٠ جلدة وعدل القائد العام الحبس الى ثلاث سنوات بتهمة أنه اشترك يوم ٢٣ مارس سنة ١٩١٩ بأسيوط فى مظاهرة تقلد فيها المتظاهرون السلاح وهدد مفتش الداخلية بالقتل .

وحوكم الأستاذ محمود بسيوني (رئيس مجلس الشيوخ فيما بعد) بتهمة
التحريض على الثورة وحكم ببراءته .

وحوكم عبد العزيز أفندي النحاس معاون البوليس بتهمة توزيع اوراق ثورية
بأسيوط يوم ٢١ أبريل وحكم ببراءته .

وحكم على الأستاذ محمد نجيب سرى بالحبس خمس عشرة سنة بتهمة التحريض
على قلب نظام الحكومة .

وحكم على احمد افندى محمد انيس ناظر مدرسة أبو قرقاص بالأشغال الشاقة
المؤبدة بتهمة انه حرض جماعة من الثوار على قتل الانجليز من يوم ١٦ مارس الى
١٩ منه ، ويدخل في هذه المدة اليوم الذى وقعت فيه حادثة ديروط ودير مواس .

وحكم على الباشجاويش محمد عبد العظيم بالحبس ثمانى سنوات ، والوصول
بسيد حجاج بالحبس أربع سنوات ، بتهمة ان اولهما اخل بالواجبات العسكرية ،
والثانى حرض الجمهور على الشغب فى اسيوط ، وعدل القائد العام الحكم الى خمس
سنوات لأول ، وستين للثانى بسبب ان مسلكهما كان بناء على اوامر مأمور البندين
الذى حكم عليه بالاعدام .

وحكم على ابراهيم افندى شاكر ملاحظ بوليس نقطة (مطاى) بالأشغال الشاقة
مدة خمس عشرة سنة . وعلى سيد افندى ابراهيم معاون الادارة بها بالأشغال
الشاقة مدة اثنتى عشرة سنة ، بتهمة انهما حرضا الاهلين على الاعتداء على الجنود
البريطانيين وتدمير السكة الحديدية فى منشأة مطاى من يوم ١٥ مارس سنة ١٩١٩
الى ٢٠ منه .

وحكم على احمد هندى ونور الدين وحافظ سعودى من أهالى مطاى ، الأول
والثانى بالسجن خمس سنوات ، والثالث بالسجن ثلاث سنوات ، بتهمة تخريب
محطة مطاى .

وحكم على عبد العليم ابراهيم عمدة المنصورة (المنيا) بالحبس خمس سنوات
وغرامة مائة جنيه بتهمة انه حرض اهل بلدته على التظاهر بين ١٩ و ٢٠ مارس ،
وجاء بهم فعلا الى المنيا لهذا الغرض ، وحكم على كثيرين بالحبس مددا تتراوح بين
ثلاثة اشهر وثلاث سنوات لاتهامهم بأعمال الشغب .

وحكم على محمد محمد عبد الوهاب بالحبس مع الأشغال الشاقة سبع سنوات
بتهمة انه فى يوم ٢٥ أبريل حرض مستخدمى السكة الحديدية على الاضراب واغلاق
الامن العام ، وانه مرسل خصيصا لهذا الغرض من القاهرة .

وحكم على جاد دياب بالأشغال الشاقة المؤبدة وعدلها القائد العام الى ١٥ سنة
بتهمة انه القى خطبا مهيجة ، واذاغ منشورات لجمعية « اليد السوداء » وحض على
مهاجمة الجنود البريطانيين فى أبو قرقاص ، وعلى حسين خليفة بالأشغال الشاقة
خمس سنوات بتهمة اشتراكه فى الشغب بالمنيا يوم ٢٦ مارس ، وعدل القائد العام
الحكم الى الحبس سنتين .

وفى بنى سويف حكم على محمد احمد بهاء بالاعدام لانه حاول تحطيم قطار
عسكرى بجوار الواسطى .

وحكم على شخصين بالحبس مع الأشغال الشاقة سبع سنوات ، وعلى اربعة

آخرين بالحبس خمس سنوات بتهمة القاء خطبا تنطوي على التحريض على الثورة ، وذلك بين ١٨ مارس و ٢٥ منه ، وعدل القائد العام الحكم الى سنتين .

وحكم على على بيومي وابنه توفيق بالأشغال الشاقة عشر سنوات لأول ، وسبع سنوات للثاني بتهمة اعتدائهما بضرب أحد الجنود ، وعدل القائد العام الحكم الى خمس سنوات لأول وسنتين للثاني .

وعلى محمد مرزوق ، وسيد على عيسى ، بالأشغال الشاقة عشر سنوات وعشرين جلدة لاطلاقهما النار على الجنود .

في كوم امبو

وحكم على حامد حسين بالحبس اثنتي عشرة سنة عدلها القائد العام الى خمس بتهمة أنه حرض الجمهور على الثورة ، وهدد ضابطا بريطانيا ، وحاول اغراء « مراسلته » السوداني على ترك خدمته .

قضية عبد الرحمن فهمي بك ومن معه

قلنا انه لما تألفت وزارة محمد سعيد باشا اتفقت مع السلطة البريطانية في يوليو سنة ١٩١٩ على وقف المحاكمات العسكرية ، واحالة من لم يحكم عليهم بعد من المتهمين الى المحاكم الجنائية الوطنية ، ولقد كان هذا الوقف مؤقتا ، اذ أن المحكمة العسكرية عادت الى العمل بعد انقضاء عام على هذا الاتفاق ، وذلك في قضية المؤامرة الكبرى التي اتهم فيها عبد الرحمن فهمي بك وآخرون ، وحوكموا في شهر يوليو - اكتوبر سنة ١٩٢٠ ، وكانت هذه القضية من أكبر المحاكمات في عهد الثورة .

وقد يتساءل الانسان عن السبب الذي من أجله عادت السلطات البريطانية الى المحاكمات العسكرية بعد أن اتفقت مع الحكومة على وقفها ، ومضى عام على هذا الاتفاق .

واغلب الظن أنها لم تطمئن الى المحاكم المصرية ، في أن تأخذ عناصر الثورة بالشدة والقسوة التي تبتيها ، فرجعت الى « محاكمها العسكرية » ، وهذا ولا شك مما يشرف قضاءنا المصري .

ولقد ارادت من اتهام عبد الرحمن فهمي بك ومن معه أن تحيط بالعناصر التي تراها أكثر نشاطا في الحركة الثورية ، فتقضى عليها عن طريق المحاكمة ، وأرادت من ناحية أخرى أن تؤثر في سير المفاوضات بين الوفد المصري ولجنة ملنر (١) ، وفي نفسية الأمة عامة بازاء هذه المفاوضات وبازاء مشروع المعاهدة بين مصر وانجلترا (مشروع ملنر) ، فليس يخفى أن الدعوة الى هذه المفاوضات بدأت في شهر مايو سنة ١٩٢٠ ، وسافر الوفد الى لندن للمفاوضة مع لجنة ملنر في يونيو ، وانتهت المفاوضات بعرض مشروع ملنر على الوفد في أغسطس من هذه السنة ، ورأى الوفد أن يستشير الأمة في هذا المشروع ، فحدثت الاستشارة في شهر سبتمبر ، ومن غريب الملاحظات أن تحقيق السلطة العسكرية في قضية عبد الرحمن فهمي بك بدأ أيضا في مايو سنة ١٩٢٠ ، واحيل المتهمون الى المحكمة العسكرية التي انعقدت في يوليو ، واستمرت المحاكمة نحو ثلاثة اشهر حتى ٦ اكتوبر سنة ١٩٢٠ ، وكانت المحاكمة على أشدها في الوقت الذي عرض فيه مشروع ملنر على الوفد ثم على الأمة ، وهذا ولا شك لم يكن

(١) سيرد الكلام من هذه المفاوضات في الفصل الثالث عشر .

من قبيل المصادقات ، بل هي ملابسات وتدابير ، تدل على أن الغرض السياسى من هذه المحاكمة هو التأثير في سير المفاوضات لحمل جمهرة الراى العام على التساهل في امر مشروع ملنر وقبوله ، تخلصا من وطأة الأحكام العرفية والمحاكمات العسكرية التى كانت تهدد كل مشتغل بالحركة الوطنية ، وقد كانت هذه المحاكمة ، وما احاطها من ظروف الرهبة ، والقلق على مصير المتهمين ، من العوامل التى مالت بالكثيرين الى قبول المشروع في مجموعه ، لأن مثل هذه المحاكمة ، فضلا عن وجود الاحتلال البريطانى ، وقيام الأحكام العرفية في البلاد - كل ذلك كان من وسائل الاكراه التى وقعت على البلاد ، حين عرض المشروع عليها .

اما موضوع هذه القضية ، فهو أن السلطة العسكرية اتهمت في مايو سنة ١٩٢٠ عبد الرحمن فهمى بك وسبعة وعشرين معه بأنهم أعضاء في جماعة سميت « جمعية الانتقام » كان الغرض منها خلع عظمة السلطان وقلب حكومته والتحرير على العصيان والقتل ، وقام الاتهام على شهادة شخص يدعى عبد الظاهر السمالوطى ، قيل أنه كان ضمن أعضاء الجمعية وخانهم وافشى سرهم ، والواقع أنه جاسوس مأجور ، وبلغ عدد المتهمين في هذه القضية ثمانية وعشرين وهم : عبد الرحمن فهمى بك . على هنداوى طالب بالأزهر . محمد لطفى المسلمى طالب حقوق . حسنى الشنتناوى طالب ثانوى . توفيق صليب طالب بمدرسة الأقباط . محمد حلمى الجيار طالب طب . منير جرجس عبد الشهيد طالب بمدرسة الأقباط . حامد الملبجى صحفى . ابراهيم عبد الهادى طالب حقوق . محمود عبد السلام مدرس . كامل احمد ثابت خريج الحقوق . كامل جرجس عبد الشهيد طالب حقوق . عبد الحليم عابدين طالب حقوق . محمد ابراهيم سليمان طالب بمعهد الاسكندرية . محمد عبد الرحمن الجدلى خريج القضاء الشرعى . محمد سامى سكرتير الأمير محمد دواد . ياقوت عبد النبى طالب ثانوى . عبد العزيز حسن هندى طالب ثانوى . محمد يوسف . قرياقص ميخائيل صحفى . صالح حسن شلبى . محمد الميرغنى النجار . حافظ محمود عواد مزارع . محمد حسن البشبيشى المحامى . محمد الصيلحى طالب بالجامع الأحمدي . عاذر غبريال . ناشد غبريال . أنيس سليمان هامل بالسكك الحديدية بالسويس .

وقد حوكموا أمام محكمة عسكرية بريطانية عليا مؤلفة من خمسة ضباط برئاسة البريجادير جنرال لوصون ، وكان القاضى المستشار المستر ثورب من قضاة المحاكم الوطنية ، وتولى رفع الدعوى العمومية المستر مكسويل ، ودافع عن المتهمين جمع اكبر من المحامين المصريين والانجليز .

عقدت المحكمة جلساتها بقاعة الجلسات الكبرى بمحكمة الاستئناف الوطنية ، وبدأت في نظر القضية يوم الثلاثاء ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٠ ، واختصت بأعظم قسط من اهتمام الراى العام ، وفاضت الصحف بتفاصيل المحاكمة ، وكانت حديث الناس في المحافل والمجالس والمقاهى والاندية ، وظلت المحكمة العسكرية تنظر القضية وتعقد جلساتها نحو ثلاثة أشهر حتى يوم ٦ أكتوبر ، حيث أعلنت انتهاء المحاكمة وبراءة منير جرجس عبد الشهيد وأنيس سليمان وقرياقص ميخائيل ومحمد الميرغنى ، وادانة الباقين ، وعرض الحكم على القائد العام للتصديق عليه ولم تعلن الأحكام الا في فبراير سنة ١٩٢١ ، وهى كما يأتى :

« عيد الرحمن فهمى بك) حكم عليه بالإعدام وعُدل الحكم الى السجن مع الشغل

١٥ سنة - (حامد المليجي) حكم عليه بالاعدام وعدل الى السجن مع الشغل
 ١٥ سنة - (محمود عبد السلام) حكم عليه بالاعدام وعدل الى السجن مع الشغل
 ١٥ سنة - (محمد يوسف) حكم عليه بالاعدام وعدل الى السجن مع الشغل
 ١٥ سنة - (محمد حسن البشبيشي) حكم عليه بالاعدام وعدل الى السجن مع
 الشغل ١٥ سنة - (محمد لطفى المسلمي) حكم عليه بالاعدام وعدل الى السجن مع
 الشغل ١٥ سنة - (على هندواي) حكم عليه بالاعدام وعدل الى السجن مع
 الشغل ١٥ سنة .

(حسنى الشنتناوى) حكم عليه بالسجن مع الشغل ٢٠ سنة وجلده ٣٠ جلدة
 وعدل الى السجن ١٢ سنة - (توفيق صليب) حكم عليه بالسجن مع الشغل
 ٢٠ سنة وجلده ٣٠ جلدة وعدل الى السجن ١٢ سنة - (ابراهيم عبد الهادى) حكم
 عليه بالسجن ١٥ سنة ، وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ٢٥٠٠ جنيه وعدل الى السجن
 ١٢ سنة - (كامل جرجس عبد الشهيد) حكم عليه بالسجن ٥ سنوات وتغريمه
 ١٠٠ جنيه وعدل الى السجن ثلاث سنوات - (عبد الحليم عابدين) حكم عليه
 بالسجن ١٥ سنة وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل الى السجن ١٠ سنوات
 - (محمد ابراهيم سليمان) حكم عليه بالسجن سبع سنوات وجلده ٣٠ جلدة
 وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل الى السجن خمس سنوات - (محمد عبد الرحمن
 الجدبلى) حكم عليه بالسجن ١٥ سنة وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل
 الى السجن ١٠ سنوات - (محمد سامى) حكم عليه بالسجن سبع سنوات وتغريمه
 ١٠٠ جنيه وجلده ٣٠ جلدة وعدل الحكم الى السجن خمس سنوات - (ياقوت
 عبد النبى) حكم عليه بالسجن عشرين سنة وجلده ٣٠ جلدة وعدل الى السجن اثنى
 عشرة سنة - (عبد العزيز حسن هندى) حكم عليه بالسجن ١٥ سنة وجلده
 ٣٠ جلدة وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل الى السجن عشر سنوات - (صالح حسن
 شلبى) حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات وعدل الى سنتين - (حافظ محمود عواد)
 حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات وعدل الى سنتين - (عاذر غبريال) حكم عليه
 بالسجن سبع سنوات وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل الى السجن
 خمس سنوات - (محمد المصيلحى) حكم عليه بالسجن خمس سنوات وتغريمه
 ١٠٠ جنيه وعدل الى السجن ثلاث سنوات - (محمد حلمى الجيار) حكم عليه
 بالسجن خمس عشرة سنة وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل الى السجن
 عشر سنوات .

هذا ، ويلاحظ أن المحكوم عليهم بغير الاعدام فى قضايا الثورة كلها وقضايا
 الاعتداء على الوزراء ، قد أفرج عن بعضهم سنة ١٩٢٣ لمناسبة صدور قانون
 التضمنات ، فى عهد وزارة يحيى ابراهيم ، وأفرج عن معظم الباقيين سنة ١٩٢٤ ١٦
 فى عهد وزارة سعد زغلول .

الفصل الثاني عشر

لجنة ملنر والحوادث التي لا يستها

هال الحكومة البريطانية شوب الثورة وامتدادها من ادنى البلاد الى اقصاها ، وما ظهر عليها من طابع العنف ، وما بدا فيها من مظاهر النقمة على السياسة الانجليزية ، وما تخللها من روح البذل والتضحية ، فاخذت تفكر في معالجة هذه الحالة النفسية ، وفي الوسائل التي تتفادى بها هذا الخطر الذي يهدد سلطانها في وادي النيل ، لان بقاء هذه الحالة يزيد من روح الكراهية والسخط في نفوس المصريين ، ويجعل الثورة محتملة الوقوع عند سنوح اية فرصة ، وهذا ما تريد الحكومة الانجليزية أن تتفاداه ، ففكرت منذ شهر أبريل سنة ١٩١٩ - ولما يمض على الثورة شهر واحد - في ايفاد لجنة كبرى الى مصر لتحقيق أسبابها وبحث الوسائل للافاة هذه الأسباب في المستقبل .

وفي اليوم الثاني من أبريل صرح المستر هارمسورث وكيل وزارة الخارجية في مجلس العموم (النواب) بأن الحكومة البريطانية ستجرى تحقيقا عن أسباب الحركة الثورية في مصر بأسرع ما يستطيع ، وقال انه يجب أولا أن يضمن صون النظام واعادته أولا ، فكان هذا التصريح أول اشارة رسمية الى اللجنة .

وفي ١٥ مايو سنة ١٩١٩ ، أعلن اللورد كيرزون في مجلس اللوردات في خطبته التي لخصناها (ص ٢٣) اعتزام الحكومة ايفاد هذه اللجنة برئاسة اللورد الفريد ملنر وزير المستعمرات وقتئذ .

وبدا من اقوال اللورد كيرزون اصرار الحكومة البريطانية على التمسك بالحماية ، فقد أوضح أن مهمة اللجنة هي : « تحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت اخيرا في مصر وتقديم تقرير عن الحالة في تلك البلاد وعن شكل القانون النظامي الذي يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ، وتوسيع نطاق الحكم الذاتي لها توسيعا مطرد التقدم والترقى ، وحماية المصالح الأجنبية » .

وأعلنت الصحف الانجليزية أن اللجنة ستسافر الى مصر في خريف ذلك العام ، ولكن الخواطر كانت هائجة في مصر ، وزاد في هياجها تمسك الحكومة البريطانية بالحماية ، وتواصى المصريون بمقاطعة اللجنة حين حضورها ، فأوجست الحكومة البريطانية خيفة من المقابلة التي تلقاها اللجنة ، اذا هي بادرت بالمجيء ، واخذت تبحث في الوقت الملأن لسفرها ، فتأخر حضورها الى أوائل ديسمبر سنة ١٩١٩ .

ولما ألف محمد سعيد باشا وزارته في مايو سنة ١٩١٩ ، اعرب للجنرال اللنبى المندوب السامي البريطاني عن رايه في تأجيل حضور اللجنة الى ما بعد عقد الصلح بين تركيا والحلفاء ، قال في هذا الصدد في حديث له بجريدة الطان : « ان الوفد المصري قد رفع القضية الى مؤتمر الصلح ، وهناك سيقرر مصيرنا ، كما سيقرر مصير سائر الشعوب ، فنحن في حالة ارتياب تام ، وواجبنا ان ننتظر ، وانا انتظر ،

لأنى اعتقد أنه لا يمكن الآن محاولة أى عمل يكون ثابتا ، فمئذ شهرين عند ما دار البحث على ارسال اللجنة البريطانية التى يرأسها اللورد ملنر الى القطر المصرى طلبت انا نفسى تأجيل مجيئها ، لأنه لا يسعنا فى الحقيقة أن نتباحث الا متى مهد السبيل تماما فى باريس ، والذي اراه ان هذا العمل لا يتم الا بعد توقيع الصلح مع تركيا (١) » .

ولم يكن هذا الراى سديدا ولا متفقا مع الصالح القومى ، فلقد كان معروفا بعدا هزيمة تركيا فى الحرب العالمية الأولى انها لا تتردد فى قبول شروط الصلح التى وضعها الحلفاء ، ومنها اقرار الحماية (٢) .

فتعليق مصير مصر على مؤتمر الصلح وعلى قبول تركيا شروط الحلفاء ، هو تعريض لقضيتها للخسران ، وفيه تسليم مبدئى بقبول النتيجة التى تترتب على تنازل تركيا عن حقوقها فى مصر الى انجلترا ، لأنه كان مفهوما وقد قهرت تركيا فى الحرب ان تقبل هذا التنازل ، فى حين ان تركيا ما كانت تملك نقل حقوقها القديمة الى اية دولة أخرى ، لأن هذه الحقوق قد سقطت منذ قبولها مبادئ الرئيس ويلسن ومنها « أن الشعوب لا يجوز أن تحكم او تساد الا بمحض ارادتها ورغبتها » ، ومنها « أن الشعوب لا يجوز أن تنقل من سيادة الى أخرى بمؤتمر دولى أو باتفاق بين متنافسين واعداء » .

فالصحيح أن لا سيادة لتركيا على مصر منذ اعلنت تركيا فى اكتوبر سنة ١٩١٨ قبول مبادئ الرئيس ويلسن ، أى قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وفى ذلك يقول المغفور له « محمد فريد » رئيس الحزب الوطنى فى مقدمة مذكرته الى الصلح والمؤتمر الدولى الاشتراكى فى برن (عاصمة سويسرا) ، بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩١٩ : « ان السيادة التركية لم تكن الا اسمية ، أما الآن وهذه السيادة لا توجد مطلقا فاننا نطالب مؤتمر الصلح بالاستقلال التام لكل وادى النيل وفاقا للمبادئ التى سبق اعلانها ووافقت عليها جميع الدول » .

فالراى الذى أفضى به سعيد باشا الى الجنرال اللبى كان من كل وجه غير متفق مع وجهة النظر الوطنية الصحيحة .

التمهيد لقدم اللجنة

فى اوائل سبتمبر سنة ١٩١٩ صدرت الاوامر الى مصالح الحكومة ودواوينها باعداد التقارير والبيانات والاحصاءات اللازمة التى ينتظر ان تطلع عليها اللجنة عند وصولها الى مصر ، وأعد مكتب خاص فى وزارة المواصلات (فندق سمير اميس) لجمع هذه البيانات ، ثم ارسل المكتب المذكور الى بعض الأعيان والوجهاء فى مصر نشرات

(١) حديث محمد سعيد باشا فى جريدة الطان عدد ٢١ يوليه سنة ١٩١٩

(٢) قد اعترفت بها تركيا فعلا فى معاهدة (سيفر) التى امضيت يوم ١٠ اغسطس سنة ١٩٢٠ وتنازلت فيها لانجلترا عن السلطات المخولة لها بمقتضى اتفاقية الاستانة الموقعة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ المقررة والنظمة لحياذ قناة السويس ، على ان هذه المعاهدة قد الغيت بعد فوز الثورة الكمالية وحلت محلها معاهدة لوزان بين تركيا والحلفاء فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣ ، ونص فى المادة ١٧ منها على تنازل تركيا عن كل حق لها على مصر والسودان وان يسرى مفعول هذا التنازل من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وصرح عصمت باشا رئيس الوفد التركى فى مؤتمر لوزان بأن لمصر الحق فى تقرير مصيرها بنفسها ، فكان هذا التصريح تفسيرا لدول التنازل وانه لمصر ، وقد نشرنا نصوص اتفاقية الاستانة والنصوص الخاصة بمصر فى معاهدة لوزان فى قسم الوثائق التاريخية .

مطبوعة تتضمن عدة أسئلة ، طلب اليهم الاجابة عنها لعرض الاجوبة على اللجنة ، وتتلخص هذه الأسئلة فيما يلي :

- ١- ما هي الاسباب التي دفعت الفلاح المصرى فى الحوادث الاخيرة الى الهياج .
- ٢ - ما واىكم فى اشتراك الأجانب فى التشريع .
- ٣ - ما هي حالة النظام النيابى الحالى والتعديلات المرغوب فيها لتوسيع اختصاص الهيئات العامة والاصلاح الادارى .
- ٤ - اسئلة تتعلق بمجالس المديريات ونظام تأليفها وسلطتها والتعديل المطلوب لها .
- ٥ - أسئلة عن نظام البلديات وما يراد ادخاله عليها من الاصلاحات .
- ٦ - التعليم ووسائل ترفيته واسباب الشكوى منه .

اعلان تأليف اللجنة

وفى ٢٢ سبتمبر ١٩١٩ أعلن رسميا فى لندن تأليف اللجنة برئاسة اللورد الفريد ملنر وزير المستعمرات ، وعضوية السير رنل رود Renel Rood الذى كان سفيرا لانجلترا فى ايطاليا أثناء الحرب العالمية الاولى ، وكان من قبل سكرتيرا بالوكالة البريطانية فى مصر سنة ١٨٩٤ وما بعدها ، والجنرال السير جون مكسويل John Maxwell الذى كان قائدا للقوات البريطانية فى مصر عند نشوب تلك الحرب ، والجنرال السير اوين توماس Owen Thomas العضو بالبرلمان والخبير بالرى والمسائل الزراعية ، والمستر سبندر Spender رئيس تحرير جريدة « وستمنستر جازيت » ، والمستر هيرست Hirst المستشار القضاى فى وزارة الخارجية البريطانية ، ومن المتخصصين فى القانون الدولى ، وكان بمثابة العضو القضاى فى اللجنة وقد ضم اليهم المستر ا.ت. لويد سكرتيرا للجنة ، وكان يتقن اللغة العربية ، والمستر انجرام من موظفى وزارة الخارجية البريطانية مساعدا للسكرتير .

مظاهرات الاحتجاج

على تأليف لجنة ملنر

على اثر اعلان تأليف اللجنة ، قامت مظاهرات الاحتجاج عليها فى مصر والاسكندرية منذ اوائل شهر اكتوبر ، وفاضت الصحف بسيل من الرسائل متضمنة الاحتجاج عليها ومقاطعتها .

وفى يوم ٢٤ اكتوبر سنة ١٩١٩ كانت الموسيقى العسكرية المصرية تصدح فى حديقة الازبكية ، فلما عزفت النشيد المصرى ، وأعقبته بالنشيد البريطانى ، أخذ الحاضرون من الشباب يهتفون بحياة مصر ، ثم خرجوا من الحديقة وألقوا مظاهرة سارت فى شارع كامل (الجمهورية الآن) وميسدان الأوبرا ، وهم يهتفون للوطن وسقوط لجنة ملنر اذا جاءت الى مصر ، فتصدى لهم البوليس وفرقهم ، وفبض على أربعة منهم ، واقتادهم الى قسم الازبكية .

في الاسكندرية

وحدثت في الاسكندرية مظاهرات عنيفة يوم الجمعة ٢٤ أكتوبر والأيام التالية ، ففي اليوم الأول خرج المتظاهرون من مسجد ابي العباس المرسى عقب صلاة الجمعة ، وساروا في مظاهرة ضخمة بلغ عددها نحو خمسة عشر ألفا ، يهتفون للاستقلال وسقوط لجنة ملنر ، فتصدى لها البوليس في بدايتها ، واعتدى رجاله على المتظاهرين بالضرب بالعصى الفليضة ، فقابلوه بقذف الأحجار والقلل وغيرها ، فتشبت معركة بين الفريقين ، انتهت بمأساة البجمة ، اذ استنجد البوليس بفصيلة من الجيش البريطاني جاءت واطلقت الرصاص على المتظاهرين ، فسقط منهم خمسة من القتلى ونحو أربعين جريحا ، وجرح أربعة من ضباط البوليس أحدهم مأمور قسم (١) وأربعة وعشرون شرطيا .

وكان تدخل البوليس هو السبب في هذه المأساة ، اذ أن المظاهرة كانت سلمية ، وكان الفرض منها اعلان الاحتجاج على تأليف لجنة ملنر ، ولو تركت تسير دون ان يتعرض لها البوليس لانتهت بسلام .

انار هذا الاعتداء سخط الجماهير ، واعتزموا متابعة المظاهرات في الأيام التالية ، مهما كلفهم ذلك من تضحيات ، وصارت المدينة في حالة هياج شديد ، وأقام منظمو المظاهرات المتاريس واقتلعوا البلاط في الطريق المؤدى الى رأس التين ، وحفروا الخنادق ليلا في الشوارع بحى رأس التين والجمرك لمنع سيارات البوليس والجيش البريطانى من تعقب المتظاهرين ، وتجددت في المدينة حالة الثورة التى كانت في شهر مارس سنة ١٩١٩ ، واقتلت المحال التجارية في بعض أحياء المدينة .

وفي يوم السبت ٢٥ أكتوبر كانت سيارة بريطانية مسلحة تطوف في حى الميناء الشرقى ، فلما وصلت الى جهة البوصيرى اطلق الجند الرصاص على جمهور من المواطنين امام حوانيتهم ، فأصيب نحو عشرة منهم ، ووقع اشتباك بين الاهالى والقوة المسلحة ، كانت نتيجة وقوع أربعة من القتلى ، وستة من الجرحى ، كلهم من الاهلين (٢) ، وعمت المظاهرات أرجاء المدينة ، وانبثت الفصائل الانجليزية المسلحة في الشوارع التى يتوقع مرور المظاهرات فيها ، وبخاصة في جميع جهات قسم الجمرك ، ونصبت المدافع فوق بعض البنايات المرتفعة ، مصوبة الى الشوارع ، واخذت السيارات المصفحة تجوب المدينة وعليها المدافع الرشاشة .

ودعا المحافظ (حسن عبد الرازق باشا) اعيان المدينة الى الاجتماع به في ذلك اليوم (السبت) للتباحث في تهدئة الخواطر ، فطلبوا جميعا سحب الجنود الانجليز من الأحياء الوطنية ، كوسيلة أولى لتسكين نائرة الجمهور ، فوعدهم بالسعى في ذلك ، ولكن لم يظهر لوعده اية نتيجة ، وتجددت حوادث القتل يوم الأحد ٢٦ أكتوبر .

وقد اثارت حوادث الاسكندرية عاصفة من الاحتجاجات من مختلف الهيئات

(١) الصاغ فؤاد هنيات مأمور قسم الجمرك ، ومن الضباط الذين جرحوا البكباشى بلكن والبيكاشى رمندا ، وعلى عبد الجواد الملازم الثانى .

(٢) عرفنا من شهداء هذين اليومين (٢٤ و ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٩) : الشيخ شلى موصى ، الأنسة فهيمة دهبان . محمود مصطفى . محمود السيد منصور . محمود رمضان صادق . محمد خليل .

والطوائف والأفراد ، وأضربت المدارس في الاسكندرية والقاهرة احتجاجا ، وقامت مظاهرات سلمية في العاصمة وبعض عواصم المديريات .

وفي مساء الاثنين ١٧ أكتوبر ذهب وفد من اعيان الاسكندرية ممن حضروا اجتماع المحافظة الى دار محمد سعيد باشا رئيس الوزارة ، وكان لم يزل بالاسكندرية ، ومعهم عريضة بالنيابة عن أهالى المدينة تتضمن المطالب الآتية :

١ - سحب الجنود البريطانيين من المدينة .

٢ - اجراء تحقيق تطمئن اليه الأمة عن تصرف السلطة المدنية هذا التصرف ، ومن المسئول عن استدعاء القوات الانجليزية ؟

٣ - الافراج عن جميع المعتقلين في هذه الحوادث .

٤ - اباحة حرية الاجتماع

٥ - النظر في امر القتلى واعانة عائلاتهم

٦ - نقل مأمور قسم الجمرك حالا واحالته الى مجلس التأديب

٧ - تصحيح البلاغات الرسمية التى نسبت الاعتداء الى الاهالى ، مع الامر بالعكس ، والتى تلصق بالاهالى تهمة الاعتداء على بعض المحال التجارية ، مع أن لجان التحرى والتحقيق الرسمية اثبتت عدم حدوث شيء من هذا ، وكان الوفد مؤلفا من الشيخ عبد الحميد أحمد باشا . والأستاذ محمد صادق أبو هيف ، والأستاذ محمد حسين المرارجى . والدكتور أحمد عبد السلام . واليوزباشى أحمد نبيه قيودان . والأستاذ سعد اللبان ، ولكن رئيس الوزارة اعتذر عن عدم مقابلتهم بحجة أنه متعب ، وعاد الوفد من دار الوزير ، وأرسل أعضاؤه برقية احتجاج على عدم مقابلتهم .

وتخرج مركز الوزارة بعد هذه الحوادث ، اذ نسبت اليها مسئولية تدخل البوليس والجنود البريطانيين في قمع مظاهرات الاسكندرية ، خلافا لما وعدت به من قبل .

وتجددت المظاهرات يوم الجمعة ٢١ أكتوبر على اثر صلاة الجمعة في مسجد ابن العباس ، ولم يتعرض لها البوليس في بداية الامر ، وسارت الجموع الزاخرة تخترق الشوارع على اتم نظام ، حتى ميدان محمد على ، ومنه الى شارع شريف باشا ، فشارع قواد الأول فالنبي دانيال فشارع محطة الرمل (سعد زغلول الآن) ، دون أن يحدث ما يكدر جو المدينة رغم ضخامة المظاهرة ، اذ بلغ عدد المتظاهرين نحو ثلاثين الفا ، ولكن احدى السيارات البريطانية المسلحة كانت تسير بين دار التلفزيون الانجليزى وشارع البورصة ، فاندفعت تقتحم الجموع بكل قوتها ، فصدت من صاداتهم وداستهم ، وأصيب اثنان منهم أصابات خطيرة أودت بحياتهما ، فثارت نائرة الجمهور ، وأطلقت السيارة الرصاص على الجموع ، فسقط من الوطنيين أربعة من القتلى ، وأربعون من الجرحى .

وقد عرفنا من القتلى : يوسف مرسى . زكى السيد . الطفلة نعيمة بنت على (وعمرها ٥ سنوات) ، وشيعت جنازتهم في احتفال مهيب الى مدافن عمود السوارى .

وحدث في ذلك اليوم ، من قبيل المصادفة التعسة ان سيارة لخفر السواحل كانت قادمة من جهة العامرية ، دخلت المدينة ، واجتازت بعض الشوارع ، فما ان اقتربت من جموع المتظاهرين حتى اطلق ركبها من الجنود المصريين الرصاص في الفضاء ، دون ادراك او تمييز ، فساد الدعر ، واختل النظام .

ووقع ما يؤسف له من اعتداء بعض المتظاهرين على بعض المحال التجارية الأجنبية ، اذ حطموا واجهاتها وأحدثوا اتلانا بها ، وتبين سبب هذا الاعتداء ، وهو ان رصاصات اطلقت منها على المتظاهرين ، فهاجوا وقابلوا الاعتداء بمثله .

ونشرت الحكومة بلاغا نسبت فيه ما حدث من السيارة البريطانية الى أن راكبيها قد فقدوا صوابهم حين اقتحموا الجموع .! فكان اعتذارا عجيبا ، بعيدا عن الصواب ، واحتجت الهيئات على هذه الفظائع ، ومن أبلغها احتجاج مجلس نقابة المحامين ، فقد اصدر بجلسته ٣ نوفمبر سنة ١٩١٩ القرار الآتي :

« نقابة المحامين وهى تمثل الرجال الذين من شعارهم دائما استصراخ العدالة في كبح جماح المعتدين على الحرية الشخصية ، وطلب براءة الأبرياء ، لا يسعها امام الحوادث الدموية المريعة التى تكرر وقوعها بمدينة الاسكندرية في أيام ٢٤ و ٢٥ و ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٩ الا ان تظهر جزعها من هذه الحوادث ، اذ اقل ما فيها ان القوات المسلحة اطلقت الأعيرة النارية على المتظاهرين السلميين وهم العزل من السلاح ، كانت النقابة تظن ان ما وقع في اليومين الأولين من العساكر الانجليزية اقنع كل السلطات بفظاعة ما جرى فانفقت جميعها على أن تعهد الى سلطة البوليس المحلية دون سواها المحافظة على النظام ، ولكن تعليل البلاغ الرسمى لسفك الدماء الذى وقع يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٩ (أى في اليوم الذى حصل الاتفاق فيه على أن تكون المحافظة على النظام بقوة البوليس المصرى) بأن سائق سيارة الصليب الأحمر والعساكر التابعين لخفر السواحل كانوا في حالة فقدان صوابهم من الأمور التى وقعت موقع الاستفراب ، والنقابة مع تسليمها بأنه يجوز لمن يتولى التحقيق أن يباشره في أحوال استثنائية بدون حضور المحامى عن المتهم ، الا أنها ترى من المصلحة العامة بعد السرية عن تحقيق مثل هذه القضايا التى يتطلع الجمهور الى معرفة من تقع عليهم المسئولية فيها ، على أنه لو كانت أسباب خاصة تعجز النقابة الى الآن عن ادراك حقيقتها ، فان الطريقة التى رفض بها حضور المحامين كانت مخالفة للقانون ، اذ الواجب على المحقق ان يستدعى المحامى لقاعة التحقيق ، ويثبت طلبه ثم يقرر رفضه ، هذا فضلا عن كونها لا تتفق مع كرامة المحاماة فان المعلوم للنقابة ان النائب العمومى ابلغ المنع بواسطة أحد الحجاب الى حضرات المحامين دون أن يقابلهم .

« فباسم المحامين عامة الذين استفزتهم فظاعة الحوادث ، وباسم النقابة التى تمثلهم ، نرفع احتجاجنا هذا الى صاحب الدولة رئيس الوزراء ، وإلى صاحب المعالي وزير الحقانية وإلى صاحب السعادة النائب العمومى »

قرار مجلس الوزراء بمنع المظاهرات

وعلى اثر حوادث الاعتداء على المتظاهرين في الاسكندرية اصدر مجلس الوزراء قرارا في ٥ نوفمبر بمنع المظاهرات ، علله بالبيان الآتي :

« لا حظت الحكومة أن فئات من الأهالي اعتادوا إقامة مظاهرات كانت خاتمتها في الغالب وقوع حوادث مكدرة لظروف تطرا على غير انتظار ، ولو كان الغرض من تلك المظاهرات سلميا ، وانه ليؤلم الحكومة أن ترى من حين الى حين تكرار تلك الحوادث المؤدية الى القلق والاضطراب ، ولذلك قررت منع المظاهرات مؤلمة من الجمهور اتباع نصحتها في العدول عنها من تلقاء نفسه ، وقد أصدرت الأوامر اللازمة الى جهات الاقتضاء بهذا الشأن » .

رئيس مجلس الوزراء - محمد سعيد

وارسلت الحكومة نصف أشرطة من الجيش المصرى الى الاسكندرية لتساعد على تنفيذ هذا الأمر ، وتمنع سير المظاهرات ، ورابطت بها ، ومضى يوم الجمعة ٧ نوفمبر دون أن تحدث مظاهرة كبيرة تستدعى تدخل الجند ، وانتهى اليوم بسلام .

بلاغ دار الحماية عن قدوم لجنة ملتر ومهمتها

وفي مساء ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٩ نشرت دار الحماية بلاغا رسميا أعلنت فيه قرب قدوم لجنة ملتر ، وحددت مهمتها بأنها اقتراح النظام السياسى الذى يلائم مصر تحت الحماية ، قالت :

« أن سياسة بريطانيا العظمى في القطر المصرى هي المحافظة على حكومته الذاتية تحت الحماية البريطانية وانشاء نظام حكومة ذاتية تحت حكم سلطان مصر (١) ، وغرض بريطانيا العظمى الدفاع عن مصر من كل خطر خارجى أو من تدخل أى دولة اجنبية ، وغرضها في الوقت نفسه تأسيس نظام دستورى تحت ارشاد بريطانيا العظمى على قدر الحاجة ، النظام الذى يمكن عظمة السلطان ومعالي وزرائه وحضرات مندوبى الأمة في دوائرهم الخاصة من الاشتراك في ادارة الامور المصرية ، وذلك على اسلوب يزيد فيه نفوذهم على مرور الأيام ، وعليه فقد قررت حكومة جلالة الملك ارسال لجنة الى مصر ، مهمتها تقرير نظام الحكم للوصول الى تلك الغاية ، وبعد أن تستشير عظمة السلطان ومعالي وزرائه واصحاب الراى والشأن من المصريين تباشر الاعمال الأولية اللازمة ، قبل وضع قانون الحكومة المستقبلية نهائيا ، وليس من اختصاص اللجنة أن تستقل بوضع شكل الحكومة على مصر ، فان مهمتها هي أن تدرس الأحوال درسا دقيقا وتبحث مع أصحاب الشأن في البلاد في الإصلاحات اللازمة ، وأن تقترح نظام الحكم الذى يمكن تنفيذه فيها في النتيجة ، والمأمول أن يكون ذلك بالموافقة التامة مع عظمة السلطان ومعالي وزرائه الكرام » .

أثار هذا البلاغ احتجاج الهيئات والطوائف والأفراد ، وجددت عهدها على استمرار الجهاد حتى تنال البلاد استقلالها التام ، ومقاطعة لجنة ملتر .

(١) نشرت صحيفة « المتطعم » البلاغ وفيه عبارة « تحت رئاسة حاكم وطنى » وكلمة « سمو » بدل « عظمة » ، وقالت : انه هو النص الذى تلقت منه دار الحماية وارسل الى الصحف الاخرى ، ثم صدر بلاغ من ادارة المطبوعات بتصحيح عبارة « تحت رئاسة حاكم وطنى » بعبارة « تحت حكم سلطان مصرى » وكلمة « سمو » بعظمة ، وهذا معناه ان الكلمات التى صححت كانت واردة في البلاغ أصلا .

جواب الحزب الوطني

لا مفاوضة الا بعد الجلاء

وقد رد الحزب الوطنى على البلاغ فى بيان الى الأمة أعلن فيه سياسة عدم المفاوضة مع المحتلين ، قال :

« الآن وقد رفع ذلك الستار الشفاف عن نوايا الحكومة الانجليزية ، فصرت بأن سياستها تقضى باعلان حمايتها على مصر بالرغم منها وأنها ستنشئ لنا نظام حكومة ذاتية يمكننا - نحن أصحاب البلاد - من الاشتراك معها فى ادارة أمورنا على اسلوب يزيد فى نفوذنا على مر الأيام . . . الآن وقد أعلن كل هذا ما بين يوم وليلة بحكم القوة التى لا تريد أن تحسب لراى أبناء البلاد حسابا ، الآن يرى الحزب الوطنى ، كما رأى دائما ، أن تتمسك الأمة بمبادئها السامى الذى تدركه وتجله دون سواء ، ولا ترضى بغيره ، مبدأ المطالبة باستقلال مصر وسودانها وملحقاتها استقلالاً تاماً خالصاً من كل قيد أو شرط .

« يرى الحزب الوطنى أن تناثر الأمة على المطالبة باستقلالها ، وأن تصر على هذه المطالبة ، وأن تعمل على الوصول الى هذه الغاية بجميع الوسائل المشروعة وأن لا يزيد ما تصادفه من العقبات الا ثباتاً على هذا المبدأ الجليل ، وتشبثاً بمطلبها الوحيد ، يجب أن لا يعرف اليأس الى قلوبنا طريقاً ، ولا الوهن الى عزيمتنا سبيلاً ، يجب أن نرفض كل مفاوضة أو مناقشة مع الفاصب ، ويجب أن لا نقبل مساومة فى الاستقلال ، فلسنا نرضى الا بالحق كاملاً ، وبلاستقلال تاماً شاملاً .

« الا لا يشبطن أحد هممتنا بدعوى ضعفنا السادى ، فقوة الحق ان غلبت الهوم ، فلن تغلب غدا ، والشعوب غير الحكومات ، لا تخضعها القوة ولا يرضيها غير العدل ، ولا عدل الا فى ظل الاستقلال التام ، فليفعل الفاصبون ما شاءوا ، وليسلكوا من سبل الارهاق والارهاب ما أرادوا ، فلن نفاوضهم أبداً ، ولن نمد لهم يداً » .

جواب الوفد

وردت لجنة الوفد المركزية ببيان اذاعته يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ قالت فيه :
« صدر بلاغ من الوكالة البريطانية بمصر يفيد أن سياسة بريطانيا العظمى فى القطر المصرى هى :

« المحافظة على وضع مصر تحت الحماية البريطانية وتأسيس نظام يمكن عظمة السلطان ومعالى وزرائه وحضرات مندوبى الأمة فى دوائرهم الخاصة من الاشتراك فى ادارة الأمور المصرية ، وذلك على اسلوب يزيد فى نفوذهم على مرور الأيام ، وعليه فقد قررت الحكومة الانجليزية ارسال لجنة انجليزية الى مصر لتقترح نظاماً لتنفيذ هذه السياسة » .

« صدر هذا البلاغ ، فأدهش الناس ، لأنه مخالف لمبادئ الحق والعدل ، مخالف لمعاهدة لوندرة الموقع عليها من انجلترا وغيرها من الدول فى سنة ١٨٤٠ ، والتى تتضمن استقلال مصر الذى كسبه المصريون بدمائهم ، مخالف للستين عهدا الرسمية التى قطعتها بريطانيا العظمى على نفسها بالجلاء عن البلاد ، مخالف للمبادئ التى أعلن الحلفاء أنهم خاضوا غمار الحرب من أجلها وهى تحرير الشعوب الصغيرة والقضاء على القوة الفاشية ، مخالف للمبادئ التى جعلت أساساً للهدنة

والصلح ، وللقواعد التي بنيت عليها عصبة الأمم ، مخالف للروح الاستقلالية السائدة في أنحاء العالم ، مخالف لارادة الشعب المصرى الذى بيده وحده مصر بلاده ، ولا شك أن الأثر الطبيعى لهذا البلاغ في نفوس المصريين هو ازدياد تمسكهم بحقوقهم المقدسة ، وانصرافهم عن كل مناقشة خاصة ، وتوثيق روابط الاتحاد والتضامن بينهم ، ومضاعفة جهادهم الوطنى ، وتوجيه كل عزائمهم لخدمة القضية العامة بالوسائل المشروعة ، ان الساعة عصبية ، والوطن يدعو أبناءه ليكتبوا له تاريخا مجيدا ، فكل مصرى مهما كان مركزه وأيا كان عمله مطالب بأداء واجبه ، فلتجيب مصر ؟ وليجيب الاستقلال التام ! »

مظاهرات الاحتجاج

على بلاغ دار الحماية

على اثر صدور بلاغ دار الحماية قامت المظاهرات في العاصمة من يوم السبت ١٥ نوفمبر ، واشتدت في اليوم التالى منذ الصباح الباكر ، وعمت كل أحياء المدينة تقريبا ، وكان هذا اليوم (الأحد ١٦ نوفمبر) موعد حضور السلطان من الاسكندرية الى القاهرة ، فاستمرت المظاهرات بعد وصوله الى محطة العاصمة ثم الى سراى عابدين ، واتجهت جموع المتظاهرين الى ميدان عابدين هاتفين بالاستقلال وسقوط لجنة ملتر .

ووصلت قوة من البوليس ومن بلوك الخفر والفرسان ، ثم من جنود الجيش المصرى الى الميدان ، لتفريق هذه الجموع ، فوقع تصادم بين الفريقين ، وكان الجند يطلقون الفشينك في الهواء ، ولكن حدثت اصابتان مميتتان لاثنيين من المتظاهرين ، فتفاقم الهياج ، وهجم المتظاهرون في نحو الساعة الثانية بعد الظهر على قسم عابدين ، ثم على قسم الموسكى ، على اثر اطلاق بعض الجنود النار على المتظاهرين ، فذهب جنود الجيش المصرى لمعالجة الحال ، فلم يستطيعوا ، فاستدعت الحكومة الجيش البريطانى للتدخل ، فجاء الجنود الانجليز على عجل وفكوا الحصار عن قسم عابدين ، ووقعت معركة دامية بين الفريقين ، وبلغ عدد الضحايا في هذا اليوم من المصريين ١٣ قتيلًا و٧٩ جريحًا ، وقد عرفنا من أسماء الشهداء : السيدة عائشة محمد من هابدين . سيد محمد (طالب) . عبد العزيز محمد من الدرب الاحمر . حسين صالح بشوارع كوبرى قصر النيل . فهمى ميشيل (طالب) . محمود جاد المولى . صادق حسنين . عبد الحميد زكى . محمد على عثمان . حسن جمعه ، وشيعت جنازة الشهداء يوم الاثنين في موكب ، سار من المستشفى العباسى بعابدين ، ومشت فيه الألوف المؤلفة من مختلف طبقات الامة ، وحمل الطلبة نعوش القتلى ، مغطاة بالأعلام المصرية ، وسار الموكب مخترقا أهم شوارع العاصمة الى مدافن الامام .

وأقام السيدات المصريات يوم ١٨ نوفمبر مظاهرة للاحتجاج على لجنة ملتر ، بدأت من ميدان الحلمية ، وسارت في شارع محمد على فميدان العتبة الخضراء افرق الجنود موكبهن ، وحدث أن شابا يدعى احمد خلوصى من بردين شرقية كان يسير بدراجته وراء الموكب ، فرماه أحد الجنود برصاصة أردته قتيلًا ، ونقل الى المستشفى العباسى حيث فارق الحياة ، وشيعت الجنازة في اليوم التالى في احتفال رهيب الى مدافن الامام .

في الاسكندرية والمدن الأخرى

وحدثت في الاسكندرية مظاهرة يوم السبت ١٥ نوفمبر على أثر اطلاع الجمهور على بلاغ دار الحماية ، فاعترضتها قوة البوليس والجيش البريطانى ، فقتل اثنان من المتظاهرين عرفنا منهما عبد السلام احمد من المنشية ، وجرح ثمانية ، وعادت السكينة في منتصف الليل .

واستمرت المظاهرات يوم الأحد ١٦ نوفمبر والاثنين ١٧ منه ، وشيعت في هذا اليوم جنازة ثلاثة من ضحايا المظاهرات ، وهم طالبان وفتاة ، في موكب ضخيم سار فيه الألوف من المشيعين بلغت عدتهم خمسة عشر ألفا .

وتجددت المظاهرات يوم الثلاثاء ١٨ نوفمبر ، فبدأت من مسجد أبى العباس المرسى كالمعتاد ، وسارت حتى وصلت الى شارع فرنسا ، فاعترضتهم قوة من البوليس المصرى بقيادة البكاشى بلنتر ، أحد مفتشى البوليس ، فأمر القوة بإطلاق النار على المتظاهرين ، فامتنع أحد الأوناشية عن اطاعة هذا الأمر رافة بالأهلين ، فأطلق عليه المفتش رصاصة أصابته خطيرة أودت بحياته ، وأطلقت العيارات من البوليس ، فأصابت رجلا يدعى محمود السيد قناوى ، لم يكن مشتركاً في المظاهرة ، بل كان يفتق باب المخزن الذى كان يعمل فيه ، فقتل لوقته ، فعم الحزن المتظاهرين ، فحملوه على أكتافهم بشكل مؤثر ، وذهبوا به الى دار المحافظة ، حيث قابلوا المحافظ حسن عبد الرازق باشا ، فلما علم بتفاصيل ما حدث ، ولم يكن له به علم ، ولا اخذ رأيه في اطلاق الرصاص على المتظاهرين ، تأثر وقدم استقالته لتفرياً ، وسافر الى العاصمة ، ولكن ولاية الأمور اقتنعه بالعدول عن الاستقالة ، فعزل ، وعاد الى الاسكندرية .

واشتدت الحالة في المدينة مساء ١٨ نوفمبر ، فتجددت المظاهرات في باب سدره ، وانصرف المتظاهرون الى اقتلاع الأشجار وأحجار الأرصفة ، واقامة المتاريس ، وكذلك فعلوا في شارع العمود وشارع سوق الطباخين ، حيث وضعوا عربات الكارو والسدود في مداخل الحارات ومناقد الشوارع ، وحدث تصادم بين الجنود والمتظاهرين في باب عم باشا ، وباب سدره .

وبلغ عدد القتلى في هذا اليوم تسعة والجرحى ثلاثين .

واحتلت القوات البريطانية في هذا اليوم أحياء المدينة ، وحظرت السلطة العسكرية السير في الشوارع منذ الساعة التاسعة مساء ، وأمرت بإقفال المحال التجارية والمحال العامة ، وجوب عودة الناس الى منازلهم منذ تلك الساعة ، ونفذ الأمر ، إذ أطلق الرصاص في بعض الشوارع التي كان يسير بها أشخاص بعد الساعة المحددة ، وأصدر قائد الحامية البريطانية أمراً آخر بأن لا يمشى في مواكب جنازات المتوفين أكثر من مائة شخص في كل مشهد ، وأن تبطل مظاهرات تشييع الضحايا ، واحتل الجند بعض المنازل ، ونصبوا فيها المدافع الرشاشة .

وقامت مظاهرات في طنطا احتجاجاً على بلاغ دار الحماية ، لم يصب فيها أحد ، وكان النظام مستتباً رغم كثرة عدد المتظاهرين ، وضخامة موكب المظاهرة ، إذ ضمت نحو أربعين ألفاً ، وقامت مظاهرات أخرى في المنصورة وشبين الكوم وفي كثير من المدن .

استقالة وزارة سعيد باشا

لم ير محمد سعيد باشا بدا من الاستقالة بعد شر بلاغ دار الحماية عن مهمة لجنة ملنر ، واشتداد المظاهرات ، اذ كان قد طلب تأجيل حضور اللجنة ، وصرح في حديث له يوم ١٣ أكتوبر أنه اذا حضرت رغم هذا الطلب فانه مستقيل ، فرفع كتاب استقالته الى السلطان يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ ، وأشار فيه الى عدم موافقته على حضور اللجنة ، فجاءت استقالته مسببة تسببا سياسيا يلائم ويؤيد اتجاه الحركة الوطنية ، قال :

« يا صاحب العظمة

» حينما تفضلتم عظمتم فطلبتم معاونتي في تأليف الوزارة قد رأيت أن الواجب المقروض على أمام وطني يقضى على بقبول هذه المهمة التي ما كنت اتجاهل أعباءها الثقيلة فمع تعضيد عظمتم وتأييدها قد بذلت كل ما في وسعي للتغلب على المتاعب المتجددة في كل يوم بقصد ايجاد ما كان مرغوبا فيه من تهدئة الخواطر في البلاد ، على أنه قد حدث الآن اختلاف في النظر بشأن ملائمة حضور اللجنة المعلن عن مجيئها الى مصر كما قد عرضته على مسامع عظمتم ، وهذا الاختلاف من شأنه أن يجعل استمرارى في العمل عديم الفائدة بالمرّة للبلاد ولعظمتم ، لذلك ارانى مضطرا للتقدم بين يدي عظمتم واجيا التكرم بقبول استقالتي من رئاسة الوزارة مع خالص الشكر لما كنت الاقيه على الدوام من التعطف العالى الذى كنتم تتفضلون به على ذلك الذى لا يزال لعظمتم الخاضع الخادم المطيع والعبد المخلص الأمين : محمد سعيد .

وقد استبقى السلطان كتاب الاستقالة ، فلم يقلها ، وبما يتبها له تأليف الوزارة الجديدة بالاتفاق مع اللورد اللنبى ، وكان السلطان لم يزل بالاسكندرية منذ يونيه ، فعاد الى العاصمة يوم ١٦ نوفمبر ، كما سبق القول (ص ٦٦) وفي معيته أعضاء الوزارة المستقيلة ، وكانت المدينة تموج بالمظاهرات احتجاجا على بلاغ دار الحماية ، وتعددت المقابلات بين السلطان واللورد اللنبى ، وأعلن على اثرها قبول استقالة وزارة محمد سعيد باشا يوم ١٩ نوفمبر ، وتكليف يوسف وهبه باشا ، تأليف الوزارة الجديدة .

تأليف وزارة يوسف وهبه باشا

تألفت وزارة يوسف وهبه باشا بغير برنامج في ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٩ على النحو الآتى : يوسف وهبه للرأسة والمالية . اسماعيل سرى للأشغال والحربية . احمد زو الفقار للحقانية . محمد توفيق نسيم للداخلية . احمد زيور للمواصلات . محمد شفيق للزراعة . يحيى ابراهيم للمعارف . حسين درويش للأوقاف . وكلهم من أعضاء الوزارة السابقة ، عدا يحيى ابراهيم باشا وكان رئيسا لمحكمة الاستئناف ، وحسين درويش بك وكان مستشارا بها ، ومحمد شفيق باشا وكان وكيل الوزارة الأوقاف .

ومن عجب أن رئيس هذه الوزارة ومعظم اعضائها كانوا من أعضاء الوزارة السابقة التى صرح رئيسها باتفاقه معهم أنها تستقيل اذا حضرت لجنة ملنر ، ومع ذلك فانهم هادوا الى الوزارة على اساس التعاون مع هذه اللجنة ! وتعميد الطريق لها ! وهكذا كان التهافت على كراسى الحكم هو الفاية عند المستوزرين وعباد المناصب .

وقد قوبل تأليف هذه الوزارة بالسخط العام ، لأن تأليفها على اثر صدور بلاغ دار الحماية كان اقرارا منها للسياسة البريطانية ومعاونة لها على تنفيذها ، في الوقت الذي ثارت الأمة فيه ضد هذا البلاغ ، وضد تلك السياسة ، فكان تأليفها خذلانا وتحديا للأمة .

احتجاج الأقباط على تأليف الوزارة

واذ كان رئيس الوزراء قبطيا ، فقد استاء الأقباط من موقفه ، واقاموا اجتماعا كبيرا صباح يوم الجمعة ٢١ نوفمبر في الكنيسة المرقسية الكبرى ، برئاسة القمص باسليوس وكيل البطريركية ، أعلنوا فيه سخطهم على وهبة باشا ، وعلى قبوله تأليف الوزارة (ولم يكن المرسوم بتأليفها قد صدر بعد) ، وخطب في هذا الاجتماع القمص سلامة منصور رئيس المجلس الملي بالقاهرة ، والأستاذ توفيق حبيب ، والأستاذ لويس فانوس ، والقمص مرقص سرجيوس ، وكامل افندي جرجس عبد الشهيد بالنيابة عن الطلبة ، واتفق الحاضرون على ارسال البرقية الآتية الى يوسف وهبه باشا ، وقد وقعها بالنيابة عنهم رئيس الاجتماع القمص باسليوس .

« الطائفة القبطية المجتمع منها ما يربو على الألفين في الكنيسة الكبرى تحتج بشدة على اشاعة قبولكم الوزارة اذ هو قبول للحماية ول مناقشة لجنة ملنر ، وهذا يخالف ما أجمعت عليه الأمة المصرية من طلب الاستقلال التام ، ومقاطعة اللجنة ، فنستحلفكم بالوطن المقدس وبذكرى أجدادنا العظام ان تمتنعوا عن قبول هذا المنصب الشائن » .

فكان هذا الاجتماع مظهرا بديعا للتضامن القومي .

المحامون ولجنة ملنر

وما ان علم المحامون بقرب قدوم لجنة ملنر حتى عقدوا جمعيتهم العمومية يوم ٢١ نوفمبر ، وقرروا بالاجماع الاضراب عن العمل لمدة اسبوع ابتداء من اليوم التالي لحضور اللجنة ، احتجاجا على مجيئها ، وأن يجتمعوا قبل انتهاء الأسبوع بيوم واحد ليقرروا الخطوة التي يتبعونها بعد انتهائه .

اعتقالات جديدة

واستأنفت السلطة العسكرية حركة القبض والاعتقال لمناسبة تأليف وزارة يوسف وهبه وقرب قدوم لجنة ملنر ، واستدعى اللورد اللنبي قبيل تأليف هذه الوزارة محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية ، وابراهيم سعيد باشا وكيلها ، وعبد الرحمن فهمى بك سكرتيرها العام ، وأبلغهم بواسطة المترجم انه يعدم مسئولين عما ينشر في الصحف من المنشورات التي تثير الخواطر ، ويحملهم تبعة ما يحدث من الحوادث المكدره ، وطلب الى محمود سليمان باشا وابراهيم سعيد باشا أن يغادرا القاهرة ويقيما في بلديهما ، وأن يظل عبد الرحمن فهمى بك في مصر تحت المراقبة ، وانهم اذا لم يجيبوه الى طلبه اتخذ ضدهم اجراءات شديدة ، وبعد أن انصرفوا من عنده صبح عزمهم على عدم الإذعان لما طلب منهم ، فاعتقلت السلطة العسكرية محمود سليمان باشا وابراهيم سعيد باشا ورحلتهم الى بلديهما للاقامة فيهما ، واعتقلت على بك ماهر ورحلته الى الأقصر ، وأمرته بعدم مبارحتها مؤقتا ،

واعتقلت أيضا كلا من الشيخ مصطفى القاياتى والشيخ محمود أبو العيون والشيخ محمد عبد اللطيف دراز من زعماء الحركة بالأزهر ، ورحلت الشيخين أبو العيون والقاياتى الى معتقل رفح .

تحذير جديد

من التحريض على المظاهرات

وأصدر اللورد ألنبي منشورا بالتحذير من التحريض على المظاهرات وتهديد كل من يحرض عليها أو يشترك فيها أو يعمل أى عمل من شأنه تعطيل السلطة أو الإخلال بالنظام بالمحاكمة أمام المحكمة العسكرية ، قال :

« من حيث أن بعض الأشخاص من أهل السوء قد سعوا حديثا ولا يزالون يسعون بالنشر في الصحف وبتوزيع المنشورات وبالخطب العمومية وخلافها ، للتحريض على المظاهرات والاضطرابات التى من شأنها جعل النظام العام في خطر ، فأنا أدمند هنرى هينمان فيكونت ألنبي الفيلد مارشال القائد العام لجيوش جلالة الملك في مصر ، أنذر بأن جميع أعمال التحريض على المظاهرات المخلة بالنظام وغير الجائزة ، أو الاشتراك فيها ، وجميع الأعمال التى من شأنها أن تعطل السلطة أو تجعل النظام العام في خطر تعتبر مخالفة للأحكام العرفية وتجعل مرتكبيها عرضة للقبض عليهم ولحاكمتهم أمام محكمة عسكرية » .

خطبة اللورد كيرزون - ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٩

لقى اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية يوم ٢٥ نوفمبر في مجلس اللوردات خطبة هامة عن المسألة المصرية ، لمناسبة قرب سفر لجنة ملنر ، فجاءت هذه الخطبة بعد خطبته في ٢٤ مارس و ١٥ مايو موضحة سياسة انجلترا نحو مصر ، ذكر فيها خلاصة الحوادث التى وقعت بعد خطبته الأخيرة ، وأشار الى تأليف لجنة ملنر واغراضها ، وما قوبلت به من السخط والهياج في مصر ، ثم اخذ يدافع عن وجهة نظر انجلترا نحو مصر ، وذكر الأدوار التى مرت بها لجنة ملنر ، من يوم تأليفها الى اعتزامها الذهاب الى مصر ، وأنا ناقلون هنا بعض فقرات من هذه الخطبة ، مما يوضح مرامى السياسة البريطانية في المسألة المصرية ، قال :

« لما وقفت أمام حضراتكم في شهر مايو ، وأذكر أن ذلك كان يوم ١٥ منه ، كانت وزارة رشدي باشا القصيرة الأجل قد انتهت ، ولم يكن اللورد ألنبي قد وفق الى اختيار خلف له ، وبعد ذلك بأيام قلائل تقلد الوزارة محمد سعيد باشا ، الذى سبق له تقلدها من سنة ١٩١٦ الى ١٩١٤ فألف إدارة مصرية ، وكانت مهمته الأولى إعادة النظام والسكينة في البلاد التى كانت لا تزال مضطربة بآثار الثورة الفجائية التى حدثت في الربيع الماضى ، فوجه هو وزملاؤه كل مجهوداتهم الى هذه المهمة ونجحوا فيها نجاحا حمل اللورد ألنبي في شهر يولية على تحويل قضايا الاضطرابات التى وقعت في شهرى مارس وأبريل على المحاكم الأهلية ، ما عدا قضايا التعدي على قوات جلالة الملك ، وأعرب عن اطمئنانه الى الوزارة وتعقل الأمة بالفناء الرقابة التحفظية على الصحف ، وكانت الأحوال في هذا الوقت قد عادت الى مجراها الطبيعى ، وكان الفلاحون وهم نحو تسعين في المائة من مجموع السكان يتمتعون برغد لم يسبق له

مثيل ، مما انساهم عواصف الفترة التي مرت بهم أثناء الحرب ، أما في المدن فقد كان غلاء المعيشة - الذي أخشى أن يكون باقيا الى الآن - سببا في استمرار التدمير ، فاستخدم زعماء الوطنيين هذه الظروف في مواصلة حملاتهم على رئيس الوزارة والدولة الحامية التي اتهموه بالخضوع لها خضوعا لا يليق .

« ففي أوائل يونيه حدثت في القاهرة مظاهرات صغيرة لم ينشأ عنها أى اضطراب خطير أو اخلال بالأمن العام ، وفي شهر أغسطس بدت علامات القلق في دوائر العمال بين طبقات مختلفة من عمال المدن ، وكانت الأسباب الأساسية لهذا القلق اقتصادية ، ولكن المحرضين صرفوها الى الأغراض السياسية ، ولم تفتهم فائدة اتخاذ الاضراب سلاحا يتدعون به الى أغراضهم ، ومن ثم أنشئت النقابات ، وكان الاشتراكيين الأجانب دخل غير قليل في اشغال جدوة القلق الذي كان كما قلت قد شاع بين عمال المدن الكبرى » .

وقال في شرح سياسة انجلترا نحو مصر :

« لا أرانى في حاجة الى بسط الأسباب التي اضطرت بريطانيا العظمى الى الاهتمام بمصر السياسى وجعلتها في موقف لا تستطيع معه تقديم أى تشجيع للمطالبة بالاستقلال القومى التام ، فضلا عن أن مصر اذا تركت وشانها لا تقوى على حماية حدودها من الاغارة الخارجية أو على اقامة حكومة قوية منصفة في داخلها ، فان موقعها الجغرافى على ابواب فلسطين التي يحتمل قريبا أن تلقى فيها على عاتقنا تبعة خاصة ، ووجودها على مدخل افريقية ، وفي طريق الهند ، تجعل من المستحيل على الامبراطورية البريطانية اذ أرادت المحافظة على سلامتها وسلامة ملحقاتها أن تتخلى عن تبعاتها في مصر ، ولا شك أن المصلحة الأولى في هذه المسألة هي المصلحة المصرية ، ويجب أن تكون العناية بحسن نظام الحكومة ورفاهية المصريين وسعادتهم أول ما يلتفت اليه ، الا أنها أيضا مصلحة بريطانية ذات أهمية رئيسية ، وأظن أنه لا يوجد الا قليل من الناس ينكرون انها كذلك مصلحة تهتم العالم اجمع ، ولا ضمانة لمصلحة العالم أفضل من بقاء مصر تحت اشراف دولة عظيمة متمدنة ، فاذا سلمنا بهذه الأمور الأساسية التي تنطوى على المسألة بحذاقها والتي لا يمكن أن تقبل المناقشة فيها حكومة بريطانية أو حزب من الأحزاب ، فقد يبقى بعد ذلك مجال للاختلاف البعيد في الآراء على الشكل الذي يجب أن تتمثل به المصلحة البريطانية ، ولا أريد الآن أن أحاول تعريف صيغة الحماية تعريفًا علميا ، فهى من الوجهة الدستورية معروفة في جميع الأمم والعصور ، ومعانيها تتفاوت ، فهى في أقصى طرفها سيطرة سياسية أو ادارية شديدة ، وفي الطرف الآخر حالة لا تختلف كثيرا عن منطقة النفوذ السياسى ، وعلى كلتا الحالتين لا تخلو الحماية من تعهد الدولة الحامية برد الافارات الخارجية عن الحكومة المحمية وان تضمن المعاملة العادلة للرعايا الأجانب فيها وصيانة مصالحهم في داخل البلاد ، وعلى العموم الهيمنة على علاقتها السياسية والأجنبية ، أما الدرجة التي تلبقها الحماية في حق التدخل في شؤون الادارة الداخلية فلم يتصد قانون لتقديرها ، وإنما تقدر في كل حالة على حسب كفاءة الحكومة المحمية » .

ثم تكلم عن مهمة لجنة ملنر ، وعرج على وزارة يوسف وهبه باشا ، ووصفها بنطاع الولاء للاحتلال ، قال : « ولا ريب في أنه لو كانت هذه النيات معروفة لوثقت لجنة اللورد ملنر لا من مقابلة غير ودية بل من أحسن ترحيب ودى من جانب جميع اصدقاء الجنسية المصرية والتقدم المصرى ، وانى واثق من أن اللجنة ستلقى هذا

الاستقبال على يد الوزارة المصرية الجديدة التي شكلت برياسة يوسف وهبه باشا والتي تؤلف ادارة الأعمال بعد استقالة محمد سعيد باشا منذ أيام قليلة ، وقد أرسل إلينا المندوب السامي يثنى على صفة الوزارة وتأليفها وقد تولت الآن أعمالها ، وهي تشاطر حكومة جلالة الملك آراءها المنطوية على الرجاء ، وصممت على أن تعاون باخلاص وولاء في تنفيذ هذه الآراء .

وأشار الى تجدد الحوادث الثورية التي وقعت عقب إعلان تأليف لجنة ملنر ،

قال :

« بقى على أن أذكر كلمات وجيزة عن القلاقل والاخلال بالنظام والاضطراب الذى تجدد لسوء الحظ فى مصر فى خلال الأسابيع القليلة الماضية ، ففى شهر أغسطس صارت نعمة الوطنيين فى مصر تزداد مرارة لما ظهر تأخير مؤتمر الصلح فى معالجة المسألة العثمانية ، وعجزت لجنة زغلول (الوفد المصرى) عن أن يسمع صوتها فى باريس ، ثم حمل الوطنيون المصريون على مقاطعة لجنة ملنر بإشارة حزب زغلول الذى عاد من أعضائه كثيرون الآن الى مصر ، واستمر التحريض يزداد شدة الى أن ختم بمشافيح شديدة وقعت فى الاسكندرية فى يومى ٢٤ و ٢٥ أكتوبر واستدعى الأمر الالتجاء الى مساعدة الجنود البريطانيين لاعادة النظام ، وتكررت الاضطرابات بعد ذلك بأسبوع ، ثم عادت فتجددت فى القاهرة يوم ١٦ نوفمبر ، وبذل البوليس المصرى والجنود المصريون فى كلتا المدينتين جهدهم للتغلب على حالة شاقة ، ولكنهم طلبوا مساعدة قوات جلالة الملك التى أظهرت من ضبط النفس والاعتدال فى أعمالها ما يضرب به المثل ، ولا أريد فى هذه الآونة أن أبحث بعناية كبرى فى اسباب هذا الهياج الذى هو نتيجة حوادث هذا الوقت ، والذى يوجد على السواء فى كثير من أجزاء العالم الشرقى ، فانه يصعب التفريق بالضبط بين الأدوار المختلفة التى تعزى فى هذا الهياج الى التحريض السياسى ، وتأثير الحرب ، والاسباب الاقتصادية ، وقوات الفوضى غير النظامية ، وقد فرض ذلك على ولاة الأمور من المصريين والبريطانيين معا واجبا أوليا يقضى عليهم بتنفيذ القانون والنظام ومعاقبة مرتكبى الاعتداء والجرائم ، وأنا نثق بحزم المندوب السامى وحكمته فى معالجة هذا الوجه من الأمر ، وستنال الوزارة المصرية الجديدة منه ومنا كل تأييد . »

وجوهر هذه الخطبة كما ترى يعطيك فكرة جلية عن أساس سياسة انجلترا نحو مصر ، وهو الحيولة بينها وبين استقلالها الصحيح ، والتصرف فى أقدارها ، واستدامة اسباب العدوان على حقوقها ، والعمل على ابقائها تحت السيطرة البريطانية وابرار ما فى هذه السيطرة من المعانى الاستعمارية .،

ولعلك تلاحظ ما تنطوى عليه الخطبة من المغالطة فى تسويغ هذا العدوان ، اذ يقول اللورد كيرزون ان مصر اذا تركت وشأنها لا تقوى على حماية حدودها من الاغارة الخارجية ، والواقع ان وجود الاحتلال البريطانى هو الذى حال على تعاقب السنين دون انشاء جيش مصرى يحمى حدودها ويدافع عن استقلالها ، وان نظرة بسيطة الى ما كان عليه جيشها من قوة ومنعة فى عهد محمد على ، وما حفل به تاريخه من انتصارات ومفاخر فى مختلف المواقع والحروب ، حين كانت مصر مستقلة ، ثم ما آل اليه من الضعف والانحلال فى عهد الاحتلال ، أن هذه النظرة وحدها تدحض مزاعم اللورد كيرزون ، وتدل على أن مصر قادرة على حماية حدودها اذا تركت وشأنها ، وان ما يستند اليه من ضعفها الحربى انما هو من صنع الاحتلال والسياسة

البريطانية ، وهذا الضعف لا يعالج باستدامة العدوان على استقلالها ، بل بالكف عن هذا العدوان ، لكي تستطيع أن تنشئ لها جيشا يدفع الغارة ويحمي الذمار ، وان اية دولة مهما عظمت اذا احتلها الأجنبي وسيطر على شؤونها لا تستطيع أن تنشئ جيشا قويا جديرا بها ، لأن الاحتلال هو اول عقبة تعترضها في هذا السبيل .

ومن التجنى قول اللورد كيرزون ان مصر اذا تركت وشأنها لا تقوى على اقامة حكومة قوية منصفة في داخلها ، وهي تهمة اصطلحت الدول الاستعمارية على توجيهها الى كل شعب تريد أن تفرض سيطرتها عليه ، وتلك دعوى مرذولة لا يقبلها العقل ولا المنطق السليم ، لأن الاستقلال حق طبيعي لكل أمة ، ولا يوجد مسوغ يخول اية دولة أن تتدخل في شؤون دولة أخرى بحجة اصلاح حكومتها ، بل أن الاحتلال الأجنبي هو الذى يفسد أخلاق الأمة ويضعف وطنيتها ونفسياتها ، ويؤدي تبعا لذلك الى فساد نظم الحكم فيها ، ومن عجب أن يقول ان موقع مصر الجغرافى ووجودها على ابواب فلسطين وعلى مدخل افريقية وفى طريق الهند يجعل من المستحيل على الامبراطورية البريطانية أن تتخلى عن تبعتها في مصر ، ومعنى ذلك أنه ما دام من قواعد سياسة انجلترا الاستعمارية أن تضع يدها على فلسطين وتستبقى امبراطوريتها الاستعمارية فى افريقية والهند فهى فى حاجة الى الحيلة بين مصر واستقلالها التام ، او بعبارة أخرى يريد أن يسوغ الاغتصاب بالرغبة فى استبقاء اغتصاب آخر ، فى بلدان أخرى ، وذلك لعمري هو منطق الغصب والعدوان ، وهو منطق لا تقبله اية أمة تحافظ على كيانها ، وتؤمن بحقوقها وكرامتها .

وصول لجنة ملنر - ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩

وأخيرا جاءت اللجنة ، فى صبيحة يوم الأحد ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ وصلت بالبخرة المقلّة للورد ملنر وأعضاء لجنته الى بور سعيد ، وفى الساعة التاسعة صباحا استقلوا قطارا خاصا سار بهم الى العاصمة ، وكان يتقدمه قطار كشاف لحراسته ، وتحرسه أيضا خمس طائرات حربية من بورسعيد الى القاهرة ، فوصل اليها فى الساعة الثانية بعد الظهر ، وكنتم موعد سفر اللجنة من لندن وموعد حضورها ، ولم يعلن عنها فى الصحف الا بعد وصولها الى العاصمة ، ولما وصل القطر الى المحطة نزل اللورد ملنر وزملاؤه وهم : السير رنل رود . الجنرال السير جون مكسويل . الجنرال السير اوين توماس . المستر سبندر . المستر هرسى ، وكان معهم الكاونل^١ وطسن المندوب العسكرى بدار الحماية ، والمستر لويد من موظفيها ، وقد أوفدتها دار الحماية لمقابلة اللجنة ببورسعيد ، واستقبلهم على رصيف المحطة الجنرال كونجريف نائب القائد العام للجيش البريطانى ، وبعض ضباط أركان حرب الجيش المذكور ، والأميرالاي رسل بك حكمدار بوليس العاصمة ، ونائب مدير السكك الحديدية ، وكانت ابواب المحطة موصدة ، ولم يسمح لأحد من الجمهور بالوجود بها حين وصول القطر ، وتولى البوليس حراسة أعضاء اللجنة فى الطريق ، وذهبوا يتقدمهم اللورد ملنر الى دار الحماية ، ثم الى فندق سميراميس القريب من هذه الدار والذى اتخذته اللجنة مقرا لها (١) .

وبدا الفرق جليا بين استقبال اللورد ملنر سنة ١٩١٩ ، واستقبال اللورد دفرين سنة ١٨٨٢ ، فى أوائل عهد الاحتلال ، جاء اللورد دفرين الى مصر فى نوفمبر سنة

(١) يقول اللورد ملنر فى تقريره : « وكانوا قد اتخذوا جميع الاحتياطات للمحافظة على سلامتنا نظرا الى روح العداء للجنة الذى اشتد فى النفوس بالتحريض والاغراء ، فبلغنا الفندق المهد للزولنا فيه دون ان يحدث حادث ما »

١٨٨٢ ، اذ عينته الحكومة البريطانية مندوبا ساميا لى يدرس حالتها ويقدم عنها تقريراً بما ينتهى اليه من الآراء والمقترحات ، فقول في الاسكندرية مقابلة فخمة اعدّها الانجليز باتفاقهم مع الحكومة المصرية ، لى يلفتوا الانظار الى مقدم عميدهم الذى جاء ليهيمن على اقدار البلاد ومصايرها ، واطلقت المدافع بالاسكندرية من البارجة المصرية (محمد على) تحية له ، واستقبله محافظ الثغر نيابة عن الحكومة ، ونزل ضيفاً بسرّى رأس التين ، ثم استقل قطاراً خاصاً الى العاصمة ، وكان في استقباله بها رئيس مجلس الوزراء ورئيس التشريفات نائباً عن الخديو توفيق ، وليف من كبار رجال الحكومة ورجال الوكالة البريطانية ، وقائد جيش الاحتلال ، ونزل ضيفاً على الحكومة بقصر النزهة بشبرا (المدرسة التوفيقية الآن) ، وذهب غداً يوم وصوله الى سرّى الجزيرة لمقابلة الخديو ، تحف به كوكبة من الفرسان الانجليز ، وبصحبه السير ادوار مالت قنصل انجلترا العام في مصر وزكى بك التشريفاتى والمستر نيكلسون سكرتيره الاول ، والمستر بلند سكرتيره الثانى ، فقابلهم الخديو توفيق بالحفاوة والاکرام ، وأطلقت له المدافع من القلعة عند خروجه من قصر النزهة ، وعند عودته اليه ، ورد له الخديو الزيارة في قصر النزهة في مساء ذلك اليوم .»

هذا ما كان من استقبال اللورد دفرين سنة ١٨٨٢ ، فتأمل في الفرق بين هذه المقابلة ومقابلة اللورد ملنر سنة ١٩١٩ ، من هذه المقارنة يبين لك مبلغ تبدل الحالة السياسية في مصر من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٩١٩ ، وأثر العامل القومى في مجرى الحوادث ، وهذا يدلّك يقينا على ارتفاع الشعور الوطنى في هذه الحقبة من الزمن ، وأغلب الظن أن هذا التبدل قد استشعر به من كان يعرف مصر من اعضاء اللجنة قبل الثورة ، كاللورد ملنر نفسه ، والجنرال مكسويل ، والسير رنل رود ، فاللورد ملنر قد عرفها وسبر غورها في الدور الاول من الاحتلال حيث كان الخضوع والاستسلام مخيمين عليها ، فقد كان وكيلاً لوزارة المالية المصرية من سنة ١٨٨٩ الى سنة ١٨٩١ ، وفيها ألف كتابه المشهور (انجلترا في مصر) الذى ظهر سنة ١٨٩٢ ، وصار من وجهة النظر البريطانية عمدة المشتغلين بالسياسة المصرية ، والسير رنل رود قد عرفها أيضاً ، اذ كان ملحقاً بالوكالة البريطانية بها من سنة ١٨٩٤ الى سنة ١٩٠١ في عهد اللورد كرومر ، والجنرال مكسويل قد شهد الانقلاب الذى اعلنت فيه الحماية في ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وساهم فيه بقسط وفير كما تقدم بيانه (ج ١ ص ١٥) ، وشهد جمود الوزراء والكبراء وجمهرة الأمة حيال هذا الانقلاب الخطير ، واقتصار الاحتجاج على دائرة محدودة من الشعب ، أما في سنة ١٩١٩ ، فقد عمت حركة الاحتجاج والثورة ، وصارت البلاد تغلى كالقدر سخطاً على الحماية ، واحتجاجاً على لجنة ملنر ، وتعلّق بالاستقلال التام ، وقد اعترف اللورد ملنر في تقريره بالروح العدائية التى قبولت بها لجنته ، وقال أن عدد الرسائل البرقية التى انهالت عليها بمقاطعتها والاحتجاج عليها بلغ ١١٣١ برقية .»

الاحتجاج على اللجنة ومقاطعتها

لَمْ يكذ يذيع نبأ وصول اللجنة حتى بدت العاصمة في حالة غير طبيعية من الهياج والاضطراب ، فمنذ ٨ ديسمبر اضرّب الطلبة من جديد وهجروا معاهدهم ومدارسهم احتجاجاً على قدوم اللجنة .»

وفي يوم ٩ منه قام الطلبة والجمهور بمظاهرات عدة في نواحي القاهرة وتعددت المظاهرات في الايام التالية .»

ووجد التجار يوم ٩ ديسمبر عندما ذهبوا لفتح محلاتهم اعلانات مصالحة على ابوابها ، مكتوبا عليها « الحل مقفل احتجاجا على مجيء لجنة ملنر لبسط الحماية » ، فمنهم من احترمو الاعلان وابقوا محلاتهم مغلقة ، وهم كثيرون ، ومنهم من فتحوها محالهم بعد مرور الجنود المصرية في الشوارع .

وانهالت برقيات ورسائل الاحتجاج على اللجنة من كل صوب ، واحتجت الهيئات السياسية ومجالس المديريات على قدومها .

وقامت المظاهرات في الاسكندرية وكثير من العواصم احتجاجا على اللجنة ، ولم تحصل اعتداءات من الجنود على هذه المظاهرات ، فيما عدا مظاهرة قامت بالاسكندرية من مسجد ابي العباس يوم الجمعة ٢٦ ديسمبر عقب الصلاة ، فمرت سيارتان بريطانيتان مدرعتان وأطلق جنودهما المسدسات لتفريق المظاهرة ، فقتل واحد وجرح خمسة ، وقد وقع القتل بعد فترة من الهدوء النسبي لم تقع فيها حوادث دموية منذ ١٨ نوفمبر ، فكان لهذا الاعتداء وقع شديد في النفوس .

اضراب المحامين

واجتمع المحامون في الجمعية العمومية العادية يوم الجمعة ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٩ ، ونفذوا ما أعلنوه يوم اجتماعهم السابق على مجيء اللجنة ، وقرروا الاضراب اسبوعا يبدأ من يوم ١٧ ديسمبر احتجاجا على قدوم اللجنة ، وقد حددوا يوم ١٧ ديسمبر لأنه ذكرى اعلان الحماية (١) .
وحذا المحامون الشرعيون حذوهم .

اجتماع السيدات المصريات بالكتدرائية المرقسية

واحتجاجهن على قدوم لجنة ملنر

وفي يوم الجمعة ١٢ ديسمبر اجتمع عدد عظيم من السيدات المصريات من مسلمات وقبطيات بالكنيسة المرقسية ، للاحتجاج على قيام وزارة يوسف وهبه باشا وقدوم لجنة ملنر ، وكان في مقدمتهن السيدات : هدى شعراوي . شريفة رياض . حرم محمود باشا رافت . حرم حبيب بك خياط . احسان القوصي . حرم فهمي بك ويصا ، الخ ، واصدرن بيانا ضمنه رأيهن في الموقف السياسي ، واخلاف الانجليز وعودهم في المسألة المصرية ، وختمنه بتأييد مقاطعة لجنة ملنر والاحتجاج على قدومها والاصرار على التمسك بالاستقلال التام .

وقام السيدات يوم ١٦ يناير سنة ١٩٢٠ بمظاهرة سارت من محطة مصر الى شارع كامل (الجمهورية الآن) ، فميدان الأوبرا ، فشارع عابدين ، وتعرض لهن الجنود البريطانيون وطلبوا منهم التفرق فأبين واستمررن في المظاهرة ، الى أن انتهت بسلام .

احتجاج الموظفين

واجتمع جمهور الموظفين يوم ١٥ ديسمبر بمسجد الشيخ صالح ابي حذيك وقرروا الاضراب عن العمل يوما واحدا وهو يوم ١٧ ديسمبر احتجاجا على قدوم اللجنة وايدانا بمقاطعتها .

(١) انتخب في هذا الاجتماع خمسة من المحامين ، وهم : مرقس حنا بك . ومحمد ابر شادي بك (٢) ومحمد الرحمن الرافعي بك . ويونس صالح بك . واحمد مصطفى بك اعضاء في مجلس النقابة بدلا ممن انتهت مدتهم ، وانتخب مرقس حنا بك نقيبا للمحامين . ومحمد ابر شادي بك وكيلا للنقابة .

ولكن الوزارة لم تكده تعلم بهذا القرار حتى قررت يوم ١٦ ديسمبر انزال العقاب الشديد بكل من يضرب في اليوم التالي ، وأبلغ رؤساء المصالح هذا الانذار الى مرؤوسيههم ، وصارحوهم بأن اول مظهر لهذا العقاب هو قطع علاوة الحرب والعلاوات الأخرى ، وفصل كل موظف لا يكون له في الخدمة أكثر من عشر سنوات ، فعديل الموظفون عن الاضراب ، واكتفوا بالاحتجاج .

انذار الصحف

وكان سيل الاحتجاجات وعلان مقاطعة اللجنة يتدفق على الصحف ، فأصدرت ادارة المطبوعات بلاغا يوم ١٨ ديسمبر يتضمن تهديد الصحف بالتعطيل بمقتضى الأحكام العرفية اذا هي نشرت أعمالا أو آراء سياسية « تصدر عن اشخاص لا يدركون تبعه ما يفعلون كتلاميذ المدارس وغيرهم ، أو احتجاجات سياسية موجهة الى السلطات أو اللجنة البريطانية ما لم يصادق عليها الرقيب ، وكل ما من شأنه تحريض الموظفين أو غيرهم على الاضراب أو اهمال القيام بواجباتهم ، وكل خبر أو طعن من شأنه إثارة شعور العامة ضد الحكومتين البريطانية والمصرية أو من يمثلهما » .

وبنى هذا البلاغ على ديباجة جاء فيها : « ان المسلك المخالف للنظام الذي سلكه الطلاب وغيرهم في الأيام الأخيرة حتى بلغ أشده في تكرار الشروع في القتل يمكن اسناده لدرجة عظيمة الى مواد نشرتها الصحف ، وان ماتحدثه الجرائد في الأقاليم من التأثير المخل بالنظام قد أصبح واضحا » .

وأشار البلاغ الى عودة الرقابة على الصحف بطريقة ملتوية بقوله : « على جميع رجال الصحافة أن يعملوا بهذه التعاليم من حيث مبنائها ومعناها ونشير عليهم مراعاة المصلحة العامة ومصلحتهم الخاصة أيضا أن يعرضوا على جناب رئيس الرقابة (ادارة المطبوعات) المواد التي يرتابون في كيفية تأثيرها قبل نشرها » .

وقد اجتمع أصحاب الصحف واحتجوا على هذه القيود ، ولكنهم منعوا من نشر هذا الاحتجاج أو الإشارة اليه .

اقتحام الجنود الانجليز الأزهر - ١١ ديسمبر سنة ١٩١٩

وقع يوم ١١ ديسمبر حادث اهتزت له أرجاء القاهرة ، وأثار عاصفة من السخط والاستنكار في أنحاء البلاد ، وهو اقتحام الجنود الانجليزية الجامع الأزهر ، وتفصيل ذلك ان مظاهرة قامت في صبيحة ذلك اليوم مؤلفة من طلبة الأزهر ومن انضم اليهم ، وبدأ سير المظاهرة من ميدان الأزهر ، وسار المتظاهرون بكل هدوء ونظام حتى وصلوا الى شارع السكة الجديدة . وأرادوا أن يواصلوا سيرهم الى دور معتمدى الدول ، ولكن قبل أن تصل المظاهرة الى شارع الموسكى أدركها الجنود الانجليز بالسيارات ، وهاجموا المتظاهرين ، ففرقوا ، وعادوا الى قواعدهم بميدان الأزهر ، ودخل كثير منهم الى المسجد يحتمون به ، فدخل وراءهم الجنود الانجليز بنهالهم وأسلحتهم ، واعتدوا على من صادفهم بالضرب والإيذاء ، فحدث هرج ومرج في الجامع ، واقتحم الجنود مكاتب الادارة ، وحاولوا كسر الأبواب ، ففرغ الموظفون ، وحدثت أضحية كبيرة داخل الجامع وخارجه .

احتجاج العلماء

وعندئذ ثارت ثائرة المشايخ ، وقصدوا الى شيخ الجامع يقصون عليه ما جرى ، فأقبحتهم يكيار العلماء ووضعوا احتجاجا شديدا ، وقعوا عليه جميعا ، وبعثوا به الى

السلطان فؤاد ، والى يوسف وهبه باشا رئيس مجلس الوزراء ، ثم الى اللورد اللنبى
المنسوب السامى البريطانى ، وهذا نصه :

« حدث فى منتصف الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس ١٨ ربيع اول
سنة ١٣٣٨ هـ (١١ ديسمبر سنة ١٩١٩) أن فصيلة من الجنود البريطانية كانت
تطارد جماعة من الناس اقتحمت الجامع الأزهر الشريف بنعالها وعصياها منتهكة
حرمة هذا المعهد المقدس والجامعة الاسلامية الكبرى التى يؤمها طلاب العلوم من
جميع الاقطار ، ثم اخذت تضرب وتروع ، وتجاوزت ذلك الى الاعتداء على محل
الادارة والعمال يؤدون وظيفتهم ، محاولة كسر الباب الموصل الى القاعة المخصصة
لشيخ الجامع الأزهر ، لولا متانتة ، ثم صعدت الى الدور الأعلى من الرواق العباسى ،
فكسرت باب غرفة رئيس الحسابات ، وقد كان الرعب استولى على من فيها من
العمال فأوصدوها على انفسهم .

« ان هذا الحادث قد أحزن جميع المصريين المقيمين فى القاهرة وآلمهم اشد الالام
وسيزداد هذا الاثر السيئ بنسبة انتشار الخبر فى أرجاء مصر وتردد صده فى أنحاء
العالم الاسلامى .

« فنحن الموقعين على هذا من علماء الجامع الأزهر وأعضاء مجلسه الأعلى نحتج
على هذه الحادثة السيئة قياما بالمفروض علينا من خدمة الأزهر الشريف وأهله .»

٢٠ ربيع الاول سنة ١٣٣٨ - ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٩

توقيعات

محمد أبو الفضل الجيزاوى شيخ الجامع الأزهر . محمد بنخيت مفتى الديان
المصريه . احمد نصر نائب شيخ السادة المالكية . محمد النجدى شيخ السادة الشافعية .
محمد سبيع الذهبى نائب شيخ السادة الحنابلة . عبد الرحمن قراة وكيل الجامع
الأزهر ومدير المعاهد الدينية . محمد ابراهيم . محمد الاحمدى . عبد الفنى محمود
(وهؤلاء جميعا أعضاء مجلس الأزهر الأعلى) . احمد زكى باشا عضو المجلس
الأعلى . مصطفى عبد الرازق السكرتير العام للمجلس الأعلى . محمد شاكى وكيل
الأزهر السابق . محمد حسنين وكيل الأزهر ومدير المعاهد الدينية السابق .
محمود الجزيرى . عبد الحميد زايد . ابراهيم الحديدى . دسوقى العربى . محمد
احمد الطوخى . عبد المعطى الشرشى . محمد بخاتى . وكلهم من هيئة كبار العلماء .
ميسوى نجا الابيارى . محمود الامام . حفناوى السيد الجيزاوى . عمر محمد
الهجرسى . صادق عزام . عبد الرحمن عيد المحلاوى استاذ الشريعة الاسلامية
بالجامعة المصرية . ابراهيم زيان . عبد الفنى مهنا . أحمد الصفتى . عبد السلام
البشرى من علماء الأزهر . عبد المجيد الشاذلى . محمد الحلبي . عيسى منون .
سعيد حسن . على مصطفى أبو دره . أحمد المكاوى . امين حمزة التناوى . محمد
عبد الخالق العشرى . عيسوى محمد ماريه . على محمد صبره . خليفه راشد .
حسن عامر مذكور . اسماعيل على . احمد عيسى السلامونى . محمد سعد بركة .
محمد الشايب . سعد احمد الذهبى . محمد عبد اللطيف دراز . محمد ابراهيم
البيومى . محمد المهدي على . عبد ربه مفتاح . عبد الحليم سعد . احمد
عبد اللطيف . احمد عبد السلام . عواد على حسن . على جاد الحق . عبد الحكيم
محمد . يوسف الرمالى . محمود الدينارى . محمد الشاعر . محمد أحمد الشببى .
عبد الله قنديل . محمد محمد المدلل . معوض السخاوى . محمد عبد الله محمد .

على شقيق . أمين الشيخ . بركات أحمد . أمين خطاب . على محمد الشيخ . على محمود . محمد أحمد القطيشي . محمد يسى الجندى . اسماعيل حسين . محمود الغمراوي . عبد الوكيل أحمد خاطر . السعدى محمد . محمد الحنبلى . ابراهيم صقر البهى . عبد الرحمن عبد ربه . محمد الخطيب . سليمان ابراهيم الببلى . عبد الرسول خليفة . مصطفى محمد عيد . عبد الباقي نعيم . مصطفى محمد مامون . توفيق محمد . على عبد اللطيف . سعيد عبد الله . أحمد المرشدى . صادق شعيب . ابراهيم النقراشى . حسن أبو عرب . ابراهيم الدسوقي . مصطفى بدر زيد . عبد الحميد الهتملى . محمد حماد خليفة . محمد محمد هلالى . عبد العليم رضوان . سليمان قائد . عبد الفتاح أحمد . محمد فريد الضرغامى . عبد الرحيم البرديسى . محمد مخلوف . عيسى الشويرى . على الشايب . محمد درويش العصار . موسى شريف . عبد الرؤوف عبد السلام . أحمد عبد الحليم هيكل . محمد على البراوى . على محمد النجار . على على البنسا . محمد بحفنى بلال .

جواب اللورد النبى

ولما تسلم اللورد النبى هذا الاحتجاج بادر بارسال الرد الى شيخ الجامع « وأبدى فيه أسفه لوقوع الحادث » وروى فيه الواقعة على أساس أن دخول الجنود الأزهر كان على اثر دخول بعض المتظاهرين فيه وقذفهم الاحجار من داخله على الجنود « وهذا نص الكتاب :

« حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد أبو الفضل شيخ الجامع الأزهر

« قد تلقينا كتابكم الذى وجهتموه إلينا مع حضرات أصحاب الفضيلة والسادة علماء الأزهر الشريف وأعضاء مجلسه الأعلى ، وقد أمرنا بإجراء التحقيق اللازم عن حادث يوم ١١ ديسمبر ، وقد يظهر أن بعض الأفراد السيئى النية كانوا قد هاجموا الحوانيت ، ولما طاردهم الجنود البريطانية التجأوا الى الأزهر وجعلوا يقذفون منه الاحجار على الجنود حتى اذا ما اثاروا غيظهم اقتفوا اثر المعتدين اللاجئين فى جوانب الأزهر ، ولا يقرب عن فضيلتكم أن ذلك قد حدث فى الوقت الذى تهيجت فيه نفوس الجنود ، ولكم أن تثقوا بأنه لم يقصد البتة انتهاك حرمة الأزهر ولا التعدى على كرامة افضيلتكم أو السادة العلماء أو الطلاب المسالمين ، وبينما نأسف فى هذه الآونة لوقوع هذا الحادث الا أننا نرجو أن نوجه نظر فضيلتكم الى أنه من الواجب على الهيئة الرئيسية للأزهر الشريف أن تمنع استعمال جوانب الجامع لأعمال الاعتداء المخالفة للقانون » .

١٧ ديسمبر سنة ١٩١٩

« نائب جلالة الملك »

« النبى »

ونشرت الحكومة من تأحيثها بلافاً رسمياً بمعنى كتاب اللورد النبى .

رأى علماء الأزهر

فى الموقف السياسى

وقد حركت هذه الحادثة فى نفوس علماء الأزهر الجهر برأيهم فى الموقف السياسى هامة ، فوضعوا بياناً أعربوا فيه عن أن الحل الوحيد للاضطراب السائد فى البلاد هو

ان تفي الدولة الانكليزية بوعودها ، وتعترف للبلاد بالاستقلال التام ، اى أنهم شاركوا الأمة في معظم مطالبها السياسية ، وأرسلوا هذا البيان الى السلطان والى رئيس مجلس الوزراء والمندوب السامى البريطانى ، وهذا نصه :

« ان علماء الأزهر الشريف وأعضاء مجلسه الأعلى بازاء الظروف الحاضرة » وما جرت على البلاد من خطوب تفاقت في هذا العهد حتى بلغت من الشدة درجة لا يحسن السكوت عليها ، يرون من اقدس الواجبات التى فرضها الله عليهم أن لا يتوانوا في القيام بوظيفتهم في ابداء النصح والارشاد الى ما فيه تأييد السلم في الأرض وتوطيد العلائق الحسنة بين الأمم والشعوب على دعائم الصفاء والعدل طبقا لما امر الله به في جميع الشرائع المنزلة ، ولا سيما الشريعة الاسلامية الغراء .

« اجمعت الأمة المصرية على التمسك بحقها الشرعى في الاستقلال التام ، واصرت على المطالبة به بكل ما لديها من الوسائل المشروعة ، دون أن يظهر من جانب الحكومة الانكليزية ميل الى الاعتراف بهذا الحق ، فادى ذلك الى احوال تشعر بما يخالج النفوس من الريب والحذر والقلق ، فكانت النتيجة استمرار الاضطراب وتعطيل المصالح العامة والخاصة .

« لذلك يرى علماء الأزهر الشريف ورجال مجلسه الأعلى الموقعون على هذا أن الطريقة الوحيدة لتوطيد السلام وللتوفيق بين الطرفين ولصون المصالح المتبادلة هي أن تفي الدولة الانكليزية بوعودها وتعترف بالاستقلال التام لهذا البلد الممتازا بميراثه المجيد ومكانته الخاصة ومقامه الراجح في بلاد الشرق اجمع وبذلك تمتنع وسائل الشدة التى طالما ظهرت آثارها بما يوجب الأسف الشديد ، ويخلد أبناء الأمة كلهم الى الهدوء والسكينة ولا يضمرون ضغنا ولا حقدا للحكومة الانكليزية ويقومون بالمحافظة على مصالحها مثل مصالح سائر الدول الأجنبية .

« هذه هي الأمانة التى وضعها الله في أعناقنا قد أديناها قيساما بالواجب على لخدام الدين ، ونشهد الله على ذلك وهو خير الشاهدين » .
ولقد حذا علماء الاسكندرية وطنطا ودسوق ودمياط حذو علماء الأزهر ، فحرروا بياننا يضمون فيه صوتهم الى صوت اخوانهم علماء الأزهر في طلب الاستقلال التام .

تهديد الطلبة المصريين

أصدر مجلس الوزراء في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٩ قرارا بانذار جميع طلبة المدارس العليا وتلاميذ المدارس الأميرية والمدارس الخاضعة لتفتيش الحكومة بالحضور الى مدارسهم في التواريخ التى حددتها وزارة المعارف ، وبأن كل من يتخلف عن اطاعة هذا الأمر ويتغيب عن مدرسته دون أن يقدم عذرا مقبولا يحرم الدخول في جميع الامتحانات التى تعقد في خلال سنة ١٩٢٠ .

بلاغ اللورد ملنر عن مهمته - ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩

رات لجنة ملنر ان مقاطعة الأمة لها أصبحت عامة محكمة ، وظهرت بمظاهرها شتى تحتمع كلها في اعراض الأمة عن الاتصال بها ، عن قرب او بعد ، فأخذت تعالج هذه المقاطعة بالآناة وسعة الحيلة ، فأصدر اللورد ملنر بلاغا عن مهمته ، قال فيه :

« أدهش اللجنة البريطانية الاعتقاد الشائع بأن الغرض من مجيئها هو حرمان مصر من حقوقها التى كانت لها الى الآن . ولا أساس على الاطلاق لهذا الاعتقاد . فان اللجنة أوفدت من قبل الحكومة البريطانية بموافقة البرلمان البريطانى لأجل التوفيق

بين أمانى الأمة المصرية والمصالح الخاصة التى لبريطانيا العظمى فى مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع الأجانب القاطنين فى البلاد .

« ونحن على يقين من أنه يمكن الوصول الى هذا الغرض مع توافر حسن النية من الجانبين ، واللجنة ترغب رغبة صادقة فى أن تكون العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر قائمة على اتفاق ودى يزيل اسباب الاحتكاك ويمكن الأمة المصرية من صرف كل مجهوداتها الى ترقية شئون البلاد فى ظل أنظمة حكم ذاتى Self Governing institutions (١)

« وتنفيذا لهذه المهمة تود اللجنة أن تقف على كل الآراء سواء صدرت من هيئات نيابية أو أشخاص يهتمون اهتماما صادقا بخير بلادهم ، ويمكن إبداء كل رأى بحرية وصراحة ، ولا رغبة للجنة فى تقييد حدود المناقشة ، كما أنه لا داعى لأن يخشى كل فرد أن يعتبر مقابلة اللجنة تنازلا منه عن معتقداته ، فإنه لا يعد تنازلا من معتقداته بمفاوضة اللجنة الا كما تعد هى متنازلة بسماعها ، وبغير الصراحة التامة فى المناقشة يصعب وضع حد لسوء التفاهم والوصول الى الاتفاق » .

مصر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ « ملنر »

رد الوفد على بلاغ ملنر

وقد ردت لجنة الوفد المركزية على هذا البلاغ ببيان أذيع يوم ٣٠ ديسمبر قائم فيه :

« كانت لجنة الوفد تود أن يكون بلاغ اللورد صريحا واضحا ، وأن يتضمن الاعتراف باستقلال مصر التام ، لكنه اقتصر على توسيع دائرة المناقشة ، فبعد أن كانت المفاوضة التى تطلبها اللجنة محصورة فى دائرة الحماية أباح البلاغ المفاوضة فى غير دائرة مخصصة .

« نعم أن توسيع دائرة المناقشة يدل على اقتناع الانجليز بأن المصريين يرفضون الحماية رفضا باتا ، ولكنه لا ينفى مخاوف المصريين من التصريحات السياسية الانجليزية التى تقدمت مجيء اللجنة وليس من شأنه بأى حال أن يحمل الأمة على العدول عن خطتها فضلا عن ذلك فان الاساليب السياسية لا تسمح بمفاوضة بين لجنة وأمة بأسرها .

« وإذا كان الغرض الوقوف على مطالب المصريين ، فان هذه المطالب أصبحت معروفة معرفة تامة فى جميع أنحاء العالم ، وهى تنحصر فى شيء واحد هو « الاستقلال التام » . أما التوفيق بين استقلالنا وبين ما لغيرنا من المصالح فالمناقشة فيه تكون مع الوفد متى كان الأساس عدم المساس بحقوقنا المقدسة » .

« فلتحى مصر . وليحى الاستقلال التام » .

وأبرقت لجنة الوفد ببلاغ اللورد ملنر وردها عليه الى سعد باشا فى باريس ، إقجاجها الرد بموافقة الوفد .

رد الحزب الوطنى

وفى ٣١ ديسمبر نشر الحزب الوطنى رده على بلاغ اللورد ملنر ببيان أعلن فيه من جديد سياسة (لا مفاوضة الا بعد الجلاء) تأييدا لقاره فى نوفمبر سنة ١٩١٩ (ص ٦٥) ، قال :

(١) فى الترجمة الرسمية للبلاغ « تحت أنظمة دستورية » والمعنى واحد .

« أعلن جناب اللورد ملنر في بلاغ لجنته للأمة أن الحكومة البريطانية بموافقة مجلس نوابها ومجلس اعيانها ما أوفدت اللجنة الى مصر الا لغرض واحد هو التوفيق بين امانى الأمة وما للدولة البريطانية العظمى من المصالح الخاصة في مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة لجميع الأجانب القاطنين فيها ، واطهر جنابه رغبة اللجنة في الوقوف على آراء الهيئات المشخصة للأمة المصرية وانها لترغب رغبة صادقة في ان تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر أساسها اتفاق ودى يستأصل كل سبب للتنافر فيتمكن المصريون من ان يفرغوا جهدهم في ترقية شئون بلادهم تحت أنظمة دستورية ، هذا هو جوهر البلاغ الذى نشرته الصحف المحلية ، وليس للحزب الوطنى ازاء هذا البلاغ سياسة خاصة بل انه لا يزال متمسكا بسياسته التى أعلنها للأمة مرارا وتكرارا والتى أبانها ازاء السياسة الانجليزية بكل وضوح في الخطبة التى القاها باسمه حضرة على بك فهمى كامل وكيل الحزب في حفلة تأيين المغفور له رئيسه (محمد بك فريد) يوم الجمعة ١٩ ديسمبر الجارى ، وهذا فحواها : ان الأمة المصرية لا تقبل غير استقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها استقلالا غير مشوب بأية حماية أو وصاية أو سيادة أجنبية أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال وانها لا ترضى بالمخاطرة مع أية هيئة بريطانية أو غيرها الا اذا اعترفت بريطانيا بهذا الاستقلال التام وأعلنت اعترافها به رسميا وأيدته بجلاء الجنود الانكليزية عن وادى النيل وسحبت اعلان الحماية .

« انه اذا اعترفت انجلترا أمام الملأ رسميا بهذا الاستقلال بحسن النية وصدق الاخلاص اللذين أشار اليهما جناب اللورد ملنر ، وجلت الجنود البريطانية عن البلاد وسحبت اعلان الحماية ، فان الأمة المصرية تشعر اذ ذاك بأن انجلترا وفت بوعودها وبرت بعهودها ، وتكون بأسرها مرتاحة لكل مخاطرة لا تمس استقلالها التام في أمورها الداخلية أو الخارجية ، وأما ما دامت خطة اللجنة الانجليزية لا تخرج عما قاله اللورد كيرزون ومستر بالفور ضاربين باستقلال مصر التام عرض الأفق ، وما دامت البلاد محتلة بجيشين احدهما حربى والثانى ملكى ، وما دامت الأحكام العرفية تصدر كل يوم باعتقال ابناء الأمة وتوقيع العقوبات المختلفة على طلاب العلم ، وما دامت حرية القول والكتابة محجورة ، وما دامت البلاد في فوضى من التشريع ، وفي الجملة ما دامت الأرواح تخطف لاقل مظاهرة سياسية سلمية الى غير ذلك من الضحايا التى ضحتها الأمة في سبيل استقلالها التام ، نعم ما دام كل هذا وغيره قائما فوق أرض مصر على مشهد من العالم المتمدن ، فان كل مخاطرة مع أية هيئة بريطانية لا يكون معناها الا التنازل عن هذا المطلب الاسمى - مطلب الكرامة والاباء - مطلب الاستقلال التام ، لذلك ينصح الحزب الوطنى المصرى للأمة بأسرها أن تحرص كل الحرص على معنى الاستقلال التام ، وان يفوتها انها لو نالته بأى شرط كائنا نوعه ما كان فانه لا يكون استقلالا تاما بمعناه المرسوم ، فالمثابرة على مقاطعة كل هيئة بريطانية - ما دام استقلال مصر التام لم يعترف به من قبل انجلترا ولم ينفذ بالفعل - واجب كل الوجوب على كل مصرى ينبض قلبه بحب هذا الوطن المقدس ويشعر بمركزه وكرامته في الوجود » .

« وكيل الحزب الوطنى » - « على فهمى كامل »

وسياسة الحزب الوطنى في عدم المفاوضة قبل الجلاء منسجمة تماما مع مبادئه ، لانه ، وهو حزب الجلاء ، ما دام متمسكا بالجلاء ، ولا يقبل ما دونه ، لا يرضى الدخول في مفاوضات بين مصر انجلترا والاحتلال قائم ، لأن جوهر القضية بينهما هو في الاحتلال والجلاء ، فاما جلاء ، واما احتلال ، والجلاء هو الدواء الوحيد

للاحتلال ، كما قال المرحوم محمد فريد (ج ١ ص ٧٠) ، والأصل ان الاستقلال حق طبيعي ثابت لا يقبل المناقشة ، فلا يصح ان يجعل هذا الحق موضع شك او مساومة ، والمفاوضة والاحتلال قائم وسيلة قصد منها تشكيك الأمة المصرية في حقها في الجلاء وإيمانها به ، والوسيلة الطبيعية للجهد هي المطالبة المقرونة بالمقاومة ، اما المفاوضة فهي من الناحية البريطانية وسيلة لكسب الوقت وصرف الأمة عن التمسك بالجلاء ، ومن الناحية المصرية وسيلة للتراخي في المقاومة وقبول الامر الواقع تحت اوضاع مختلفة ، ولقد جربت البلاد المفاوضات مع قيام الاحتلال ، جربتها في مدى أربع قرن ، فلم تنتج الا بقاء الاحتلال واقراره ، مع تغيير في اسمائه واوضاعه ، في حين ان الجلاء لا يصح ان يكون موضع مساومة أو اشتراط شروط في مقابله ، لأن انجلترا عندما تعهدت ستين مرة (١) بالجلاء عن مصر ، لم تعلق وعودها وعهودها على شروط ، بل كانت عهودا صريحة مطلقة ، فالجلاء - وهو جوهر الاستقلال - لا يصح ان يكون مقيدا بشروط ، وفي ذلك يقول المرحوم « مصطفى كامل » : « نحن مسلمون والانجليز هم السالبيون ، ونحن طلاب حق مقدس والانجليز هم مفتصبو هذا الحق ، فلا سبيل الى الاتفاق بيننا وبينهم الا باعترافهم بحقنا ورده الينا » .

هذا ، الى ان المفاوضات والاحتلال قائم ، فيها معنى الاكراه الادبي والمعنوي المائل في الاحتلال ذاته ، والاكراه يفسد معنى المفاوضات ونتيجتها ، ويحمل المفاوضات المصرية تحت تأثير هذا الاكراه ، على المساومة في الجلاء ، والتساهل في وجود الاحتلال تحت اي اسم كان ، وهذا ما يتعارض قطعاً مع مبدأ الحزب الوطني الاساسي ، وهو الجلاء ، على ان المفاوضة قبل الجلاء تشبه من بعض الوجوه استفتاء الشعوب في تقرير مصيرها مع قيام الاحتلال الأجنبي الذي تستفتي في شأنه ، وقد اتفقت الآراء على ان مثل هذا الاستفتاء غير صحيح ولا سائغ ، لما يلابسه من الاكراه السافر او المقنع ، وان الاستفتاء الصحيح يجب ان يسبقه الجلاء ، والمفاوضة الصحيحة يجب ايضا ان يسبقها الجلاء ، ولقد كان فريد في مذكراته الى المؤتمرات الدولية يطلب الاعتراف للأمة المصرية بحقها في تقرير مصيرها بطريق الاستفتاء ، على ان يسبق الاستفتاء جلاء الجيش الانجليزي عن البلاد ، وكذلك جلاء الموظفين المدنيين البريطانيين ، لضمان صحة الاستفتاء .

رسالة الأمراء

وفي ٣ يناير سنة ١٩٢٠ اذاع الأمراء : كمال الدين حسين . وعمر طوسون . ومحمد علي ابراهيم . ويوسف كمال . واسماعيل داود ، ومنصور داود ، رسالة الى الأمة ، اعرابوا فيها عن تضامنهم معها في امانيتها وآمالها ، واعلنوا انهم يطالبون باستقلال مصر استقلالاً تاماً مطلقاً بلا قيد ولا شرط ، فأيدوا برسالتهم وجهة نظر الحزب الوطني ، قالوا :

« أبناء مصر مواطنينا الاعزاء »

« يوم ما اقتضت الارادة الصمدانية ابداع مصر بين يدي من كان خالق مصر الحديثة وخادمها منقلبا المصري ومرشده الا وهو جدنا الأكبر وسيدنا الأعظم المرحوم (محمد علي الأول) وجمعت القدرة الالهية في شخص هذا البطل العظيم الحكمة والشجاعة في أعماله مع الصدق والولاء نحو مصر ، فجعلت المشيئة الربانية ان يعقب هذا الشخص الجليل ذرية تقطن هذه الأرض الطاهرة ، مغمورة بنعمها ، فرض الله علينا هذا بخدمته مصر وخواصنا المصريين ، والسير على اثر جدنا الأكبر

لتحقيق آماله الشريفة ولتتميم اعماله النافعة لبلادنا والمطالبة بحقوق مصر والمصريين،
وحيث أن الأمة المصرية الشريفة التي هي سبب عظمتنا وشوكتنا وفخارنا قد قامت
بالواجب عليها قياما يجعل لها ولنا اعظم منزلة نتفاخر بها في العالم بأسره ، وبما
أنه لم تبق من جميع طبقات أمتنا العزيرة طبقة الا نادى بأعظم صراحة وأجلى بيان
مطالبة بحقوقها الشرعية المقدسة والحقة ، فقد جئنا نحن أولاد محمد على لا لنشارك
أمتنا في آمانيها ومقاصدها فقط ، بل لنضم صدورنا الى صدور أفرادها ، ونجعل
أيدينا في أيديهم ، حيث أننا لسنا الا روحا واحدة حتى نكون جسما لا يبتتر وقوة
لا تقهر فنطالب بحقوق وطننا ، نطالب بحقوق أمتنا ، نطالب بحقوقها الشرعية ،
نطالب باستقلال مصرنا استقلالا تاما مطلقا بلا قيد ولا شرط »

كمال الدين حسين عمر طوسون محمد على ابراهيم
يوسف كمال اسماعيل داود منصور داود

مذكرة الأمراء الى اللورد ملتر

وارسلوا في اليوم نفسه مذكرة الى اللورد ملتر ردا على بلاغه ، قالوا فيها :
« بما أن جميع طبقات الأمة المصرية أعلنت شعورها نحو وطنها وعبرت عن
أمانيتها طالبة الاستقلال التام لبلادها ، وبما أن هذا العمل الصادر من الشعب
المصري برهان ساطع قاطع على إخلاصه الذي لا يدع مجالا لاحد أن يتهمه بأنه
يعمل تحت تأثيرات شخصية أو عوامل خاصة ، وفضلا عن ذلك بما أن جميع أعمال
الأمة المصرية المتحدة اتحادا صادرا من أعماق قلوبها تبرهن بكل جلاء على أنها منبعثة
من شعور حقيقى لم يدفعها اليه سوى عواطفها الحارة نحو الوطن ، فأننا نقدم
اليكم هذه المذكرة لتحيطوا علما أننا لا تقتصر على الموافقة التامة على جميع مطالب
الأمة المصرية ، بل ننضم اليها ليكون منا جسم واحد للمطالبة بحقوق وطننا والتمسك
بالاستقلال التام لمصر ، وتفضلوا بقبول فائق احتراماتنا »

كمال الدين حسين عمر طوسون محمد على ابراهيم
يوسف كمال اسماعيل داود منصور داود

وقد كان لرسالة الأمراء الى الأمة ومذكرتهم الى اللورد ملتر ابلغ الاثر في اذكاء
روح الحماسة في النفوس ، وقوبلت الرسالة والمذكرة بالغبطة والابتهاج ، اذ جاءنا
دليلا ملموسا على تضامن أمراء البيت المالك (السابق) مع الشعب .
وارسل اللورد ملتر رده على مذكرة الأمراء في خطاب وجيز بعث به الى الأمير
كمال الدين حسين بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٢٠ ، قال فيه : « يا صاحب السمو
اسمح لى أن أنبئكم عن تلقى الكتاب الذى وجهه سموكم وخمسة من الأمراء من
أسرة محمد على ، والذى ابلغتموه في الوقت ذاته الى الصحف ، ولى الشرف أن
أكون لسموكم » .

« المخلص »

(ملتر)

الاعتداء على الوزراء

استهدفت وزارة يوسف وهبه باشا لاعتداءات عدة على حياة أعضائها ، وكانت
هذه الاعتداءات من مظاهر السخط العام عليها ، وقد وقعت لأسباب سياسية ،

ونجا الوزراء منها جميعا ، ولكنها تركت اثرا عميقا في النفوس ، واستمرت هذه الاعتداءات في عهد وزارة محمد توفيق نسيم باشا ، وفي ذلك يقول اللورد ملنر في تقريره : « يعسر على المرء أن يفى هذين الرئيسين وسائر رفاقهما الوزراء حقهم من المدح والاطراء على ما أبدوا من الشجاعة والفيرة الوطنية بتسلمهم مقاليد الأحكام في زمن كانت فيه بلادهم تعاني شدة أزمة كهذه ، وكانت حياتهم مهددة بخطر دائم ، ولا تزال وزارة توفيق نسيم باشا قابضة على زمام الأمور واعضاؤها هم نفس الوزراء الذين كانوا في وزارة وهبة باشا ، ما خلا وزيرا واحدا ، فهي — كسابقتها في أوصافها — وزارة أعمال مؤلفة من رجال إداريين أكفاء مقيمين على ولاء السلطان ويديرون الأمور مع المعتمد السامي البريطاني (١) » .

وانا ، مع استنكارنا لمبدأ الاعتداء وحوادثه ، يذكر فيما يلي سجيلا للوقائع التاريخية حوادث الاعتداء بترتيب وقوعها ، ففي منتصف الساعة العاشرة من صباح يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ ، بينما كان يوسف وهبة باشا رئيس الوزراء ذاهبا بسيارته الى ديوان المالية وعند مروره في شارع سليمان باشا — قبالة النادي الطلياني — التقى عليه أحد الشبان قنبلتين انفجرتا ، ولكنهما لم تصيبا السيارة ، ولم يصب وهبة باشا بسوء ، وقبض على الشاب وهو يحاول اخراج مسدس من جيبه ، فتبين أنه طالب قبطي بكلية الطب ، وهو عريان يوسف سعد ، وقد اعترف الطالب في التحقيق أنه كان يريد اغتيال حياة يوسف وهبة باشا .

وحوكم امام محكمة عسكرية انجليزية فقصت عليه بالاشغال الشاقة عشر سنوات ، وقد أفرج عنه سنة ١٩٢٤ ضمن من شملهم العفو في عهد وزارة سعد زغلول ، وهو الآن من موظفي مجلس الشيوخ .

وفي ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ التقى أحد الشبان قنبلة على اسماعيل سري باشا وزير الأشغال ، وهو راكب سيارته وذهب الى الوزارة ، فأخطأت القنبلة السيارة ووقعت على الأرض ، ولم تصب السيارة الا بشظية بسيطة في المؤخرة ، ولم يعرف الجاني ، واصلت الحكومة عن مكافأة ٥٠٠ جنيه لمن يرشد عنه ، ولكن لم توفق الى العثور عليه .

وفي صباح ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ أقيمت قنبلة على محمد شفيق باشا وزير الزراعة ، بينما كان راكبا سيارته بعد خروجه من منزله ، وقد انفجرت القنبلة ولم تصب أحد بضرر ، وقبض على المعتدى ، فأتضح أنه طالب بالمدرسة الإلهامية يدعى عبد القادر شحاته ، ومعه شريك له يدعى عباس حلمي ، وهو طالب سابق بالمدرسة المذكورة .

وقد حوكم المتهمان أمام محكمة عسكرية بريطانية قضت عليهما بالإعدام ، ثم عدل الحكم الى الأشغال الشاقة المؤبدة .

وفي ٨ مايو سنة ١٩٢٠ أقيمت قنبلة أخرى على حسين درويش باشا وزير الأوقاف وهو راكب سيارته بشارع المدارس بالحلمية فأصابته السيارة بضرر وجرحته السائق كما قتلت أحد الشبان كان على مقربة من الحادثة ، ولم يصيب الوزير بسوء .

(١) تقرير اللورد ملنر . وقد ظهر أثناء وزارة توفيق نسيم باشا .

رفع معاش الوزراء

اشتد السخط في ذلك العهد على من يتولون الوزارة ، اذ كانوا أداة الاجنبى في العسف والتنكيل بالامة ، والحيولة بينها وبين حقوقها التي تطالب بها وتجاهد في سبيلها ، فأدركت السراى احجاما من المستوزرين عن قبول منصب الوزارة في مثل هذه الظروف ، مما قد يؤدي الى اضراب وزارى تخلو به مناصب الوزارة ، وتتجدد الحالة التي شهدتها البلاد بعد استقالة وزارة رشدى باشا ، ولا شك أن بقاء هذه المناصب شاغرة مدة من الزمن يشد من أزر الشعب في جهاده ، ويظهر السراى أمام الاحتلال بمظهر العجز عن حكم البلاد حكما أساسه امتهان ارادة الشعب ، فابتكرت طريقة تغرى المستوزرين بالتهافت على هذه المناصب ، وذلك برفع معاش الوزراء الذين يؤخذون من سلك الوظائف ، ومنحهم معاشا استثنائيا كبيرا ، فصدر مرسوم سلطانى في ٣ فبراير سنة ١٩٢٠ بمنح كل موظف مضى عليه عشرون سنة في خدمة الحكومة وعين وزيرا مرتبا مستديما قدره ١٥٠٠ جنيه في العام بعد تخليه عن الوزارة (او بعبارة أصح بعد تنحيته عنها) .

صدر هذا المرسوم في عهد وزارة يوسف وهبة باشا ، ونص على سريانه على الوزراء الذين تنتهى وظيفتهم بعد تاريخ نشر المرسوم (ومنهم الوزراء الذين أصدره) ، وكذلك على الوزراء السابقين اذا دعوا للعودة الى الوزارة !

وكان هذا الاجراء بمثابة رشوة لكبار الموظفين ، واغراء لهم بالتهافت على مناصب الوزارة ، لكى يصلوا الى تحسين معاشهم ، فهى عملية مالية خالية من معانى النزاهة ، وبذلك ضمنى السراى تحت تأثير هذه الرشوة أن تؤلف عند الحاجة اية وزارة من كبار الموظفين تحكم البلاد على غير ارادتها .

مولد فاروق - ١١ فبراير سنة ١٩٢٠

في غمار الحوادث والعواصف السياسية التي ترادفت على البلاد في عهد الثورة ، ولد الأمير فاروق نجل السلطان فؤاد ، وكان مولده يوم ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ ، واذاً مجلس الوزراء لهذه المناسبة أمرا من السلطان بهذا الحادث .

واجتمع مجلس الوزراء بوزارة المالية عند وصول هذا الامر السلطانى ، وقرروا :
أولا : ابلاغه الى جميع المديرين والمحافظين بواسطة وزارة الداخلية

ثانيا : ابلاغه الى المندوب السامى البريطانى والى وزارة الخارجية البريطانية .

ولهلك تلحظ ما في قرار مجلس الوزراء من الشذوذ في ابلاغ نبأ مولد الأمير الى المندوب السامى البريطانى وحده ، دون معتمدى الدول ، ثم الى وزارة الخارجية البريطانية ، ولكن الولاء للسياسة الانجليزية أملى على الوزراء هذا القرار ، كما جعلهم يحجمون عن المناداة بالأمير فاروق وليا للعهد انتظارا لصدور الأمر بذلك من لندن !

التدخل البريطانى

في وراثة العرش

أرادت الحكومة البريطانية أن تعلن عن مظهر من مظاهر الحماية بتدخلها في تقرير وراثة العرش ، فليس يخفى أنه حين ولاية السلطان حسين كامل ، ثم

السلطان (الملك) فؤاد ، عرش مصر ، لم يكن قد بت في امر وراثة العرش تحت الحماية ، ولا تقرر نظام لهذه الوراثة ، ولم يصدر امر من جانب السلطان بتنظيمها ووضع قواعدها ، ولم تعلن الحكومة ولا السراى تلقيب الأمير فاروق بولى العهد ، فانتهزت الحكومة البريطانية هذه الفرصة ، ووضعت هى هذا النظام ، وابلغته الى السلطان فؤاد فى خطاب رفعه اليه اللورد اللبى المندوب السامى البريطانى يوم ١٦ ابريل سنة ١٩٢٠ ، ونشرته « الوقائع المصرية » فى عدد غير اعتيادى صدر فى ١٧ ابريل تحت عنوان (ترجمة الخطاب المرفوع للحضرة المعظمة السلطانية من حضرة صاحب المقام الجليل الفيلد مارشال اللبى المندوب السامى البريطانى بشأن نظام وراثة السلطنة المصرية) ، وهذا نص الترجمة :

« دار الحماية فى ١٥ ابريل سنة ١٩٢٠ .

« يا صاحب المعظمة . ان الحادث السعيد الجديد الا وهو ميلاد نجل لعظمتكم قد دعا حكومة جلالة الملك الى النظر فى نظام وراثة السلطنة المصرية . وعليه فقد امرت من لدن جلالة الملك بان ابلغ عظمتكم الاعتراف بنجل عظمتكم الأمير فاروق ونسله من الذكور على قاعدة الأكبر من الأولاد فالأكبر من أولاده وهكذا وان لم يوجد فبمن يولد لعظمتكم من الذكور ومن يتناسل منهم من الذكور على نفس تلك القاعدة كأولياء عهد لعظمتكم فى حق تقلد السلطنة المصرية .

« وانى مع تقديمى التهانى لعظمتكم بهذه المناسبة السعيدة اسمح لنفسى بانتهاز هذه الفرصة للاعراب عن اعتقادى الخالص بان المحافظة على العلاقات الودية التمر تقتضيها مصالح بريطانيا العظمى ومصر ستكون دائما محل اهتمام عظمتكم ومن يخطفكم من السلاطين .»

« ولى الشرف بان اكون على الدوام لعظمتكم بكل احترام واخلاص »

القاهرة فى ١٥ ابريل سنة ١٩٢٠ . اللبى . فليد مارشال

وقد ارسل السلطان فؤاد الى الملك جورج الخامس برقية شكر على هذا البلاغ، قال :

« القاهرة فى ١٦ ابريل سنة ١٩٢٠

« صاحب الجلالة الملك - لندرة

« ارجو جلالتم التفضل بقبول فائق شكرائى على البلاغ الذى قدمه الى اليوم بامر جلالتم الفيكونت اللبى نائب جلالتم بمصر بهصول الاعتراف بنجلي الأمير فاروق ونسله من الذكور على قاعدة الأكبر من الأولاد فالأكبر من أولاده ، وهكذا وان لم يوجد فبمن يولد لى من الذكور ومن يتناسل منهم من الذكور على نفس تلك القاعدة كأولياء عهد لى فى حق تقلد السلطنة ، وانى انتهر هذه الفرصة لأؤكد لجلالتم ان المحافظة على العلاقات الودية التى تقتضيها مصالح بريطانيا العظمى ومصر ستكون دائما محل اهتمامى ، واعتقد باننى ساستطيع دائما الاعتماد على معاضدة جلالتم الثمينة وجميل صداقتكم . « فؤاد »

فرد عليه الملك جورج ببرقية وجيزة ، اعرب فيها عن سروره لبرقية السلطان ، قال :

« لندرة في ١٨ أبريل سنة ١٩٢٠ »

« الى عظمة السلطان »

« قرأت مع خالص السرور برقية عظمتكم ، واني اؤكد لعظمتكم اهتمامي وتأبيدي لكل ما يعود على مصر لتوفير اسباب السعادة ، كما اني اؤكد صادق ما أتمناه شخصيا لذات عظمتكم ولأسرتكم من العز والهناء . »

« جورج »

ولا يخفى أن صدور نظام وراثية العرش عن دولة اجنبية هو من آخص مظاهر الحماية ، بل التبعية ، فكأن الحكومة البريطانية أرادت أن تسجل هذا المظهر في وثيقة رسمية ، وكان هذا الوضع شاذاً ، ومنافياً للاستقلال ، بل هادماً للسيادة القومية ، والكرامة الوطنية ، وكانت البرقيتان اللتان تبادلهما السلطان فؤاد والملك جورج الخامس أدل على هذه المعاني ، وأناك لتلمح من رد الملك جورج مبلغ الزبابة والاستخفاف ، وانتحال صفات جديدة للتدخل في شئون مصر ، وفي الحق ان هذه الوثائق الثلاث ليست مما يشرف التاريخ القومي .

احتجاج الحزب الوطني

وقد احتج الحزب الوطني على التدخل البريطاني في وراثية العرش ، وأصدر قراراً بهذا الاحتجاج لم يستطع نشره في الصحف ، فوزعه في نشرات خاصة مطبوعة ، وأبلغه الى معتمدى الدول في مصر ، في خطاب قال فيه :

« اتشرف بأن ارفع لجنايبكم القرار الذى أصدرته اللجنة الادارية للحزب الوطني المصرى راجياً إبلاغه الى حكومتكم الجليلة خدمة لحقوق الأمة المصرية السياسية ، وهذا نصه :

« لقد نشرت « الوقائع المصرية » ، وهى الصحيفة الرسمية للحكومة فى عددها الصادر فى ١٧ أبريل سنة ١٩٢٠ خطاباً من الجنرال اللبى مؤرخاً فى ١٥ فى الشهر الماضى خاصاً بولاية عهد الحكومة المصرية ، ثم أصدرت الحكومة منشوراً الى موظفيها وأعلنت لهم فيه التبا الخاص بولاية عهد مصر وطلبت اليهم التوقيع عليه اعترافاً للعلم بمدلوله ، وبما أن مسألة عرش مصر وما يتعلق به هى من المسائل الخاصة بالأمة المصرية وحدها دون غيرها ، وبما أن اقدام الحكومة البريطانية على التدخل فى شئون مصر الخاصة فى الوقت الذى تعمل فيه الأمة المصرية جميعاً على استرداد استقلالها التام باذلة فى سبيل ذلك كل جهودها المشروعة يعد اعتداء صريحاً على احكام القانون الدولى من جهة وعلى مبادئ حرية الشعوب وحقوق الأمم الطبيعية من جهة اخرى ، وبما أن الوسائل التى تتخذها الحكومة البريطانية فى تنفيذ أغراضها السياسية ازاء مصر قائمة على سلطان قوتها وعلى الاحكام العرفية المعلنة منها ، فان جميع الأعمال الناتجة عنها تعتبر بغير شك غير مشروعة ولا جائزة لأن الأمة وحدها هى المسالكة للتصرف فى جميع حقوقها السياسية ، وبما أن الأمة المصرية لا تزال ولن تزال متمسكة بحقوقها المقدسة وانها لا تعترف لانكلترا بمرکز خاص فى مصر يخولها أى حق أو اية صفة للتدخل فى شئون البلاد السياسية سواء كانت بخصوص العرش أو الوراثة أو غيره ، وكذلك بما أن الأمة المصرية لا تزال تعمل على تحقيق مبدئها القاضى باستقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها استقلالاً غير مشوب باحتلال أو حماية أو وصاية أو أى تدخل أجنبى . »

« فاللجنة الإدارية للحزب الوطنى ترى من واجبها عدم السكوت على كل عمل سياسى يراد به الافتيات على حقوق البلاد كلها او بعضها ، لذلك قررت بالاجماع :

اولا : الاحتجاج بشدة على جميع هذه الأعمال وما يماثلها .

ثانيا : تبليغ وكلاء الدول الأجنبية وقناصلها العامين الممثلين لها فى مصر هذا القرار لابلاغه الى حكوماتهم ، وتفضلوا الخ » .

« وكيل الحزب الوطنى » - « على فهمى كامل »

احتجاج الوفد

وأصدرت لجنة الوفد المركزية بمصر برئاسة محمود سليمان باشا قرارا بالاحتجاج على هذا التدخل ، هذا نصه :

« ان الأمة المصرية مع تمسكها الشديد بعائلة محمد على ، مصلح مصر الكبير ، وبأن يكون على عرش مصر احد افراد هذه العائلة المجيدة بطريق الوراثة ، ترى أن فى تقرير نظام هذه الوراثة بواسطة حكومة انجلترا اعتداء على حقوق مصر الشرعية المقدسة لأن الأمة المصرية وحدها بما لها من الحق فى تقرير مصيرها هى صاحبة الحق فى تقرير نظام وراثة الحكم فيها ، وعلى ذلك فاللجنة المركزية للوفد المصرى تحتج على هذا العمل ، وهى بذلك تعبر عن رأى الأمة » .

هذا ، وقد رفع الملك فؤاد بعض الشدوذ والافتئات والتدخل الأجنبى المائل فى وثيقة ١٥ ابريل سنة ١٩٢٠ ، بعد سنتين من صدورها ، اذ أصدر عقب اعلان « الاستقلال » أمرا ملكيا فى ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ ، وضع فيه نظام وراثة العرش ، جاء فى المادة الاولى منه أن « الملك وما يتعلق به من سلطات ومزايا وراثى فى أسرة جدنا الجليل محمد على » ، وجاء فى المادة الثانية : « تنتقل ولاية الملك من صاحب العرش الى أكبر أبنائه ، ثم الى أكبر أبناء ذلك الابن الأكبر ، وهكذا طبقة بعد طبقة ، وإذا توفى أكبر الأبناء قبل أن ينتقل اليه الملك كانت الولاية الى أكبر أبنائه ، ولو كان للمتوفى اخوة ، ويشترط فى كل الاحوال أن يولد الأبناء من زوجة شرعية ، فولاية الملك بعدنا لولدنا المحبوب الأمير فاروق » ، وأكملت المواد الأخرى نظام توارث العرش .

اعادة الرقابة على الصحف

قررت السلطة العسكرية البريطانية فى مارس سنة ١٩٢٠ اعادة الرقابة على الصحف ، وكانت قد ألغيت فى عهد وزارة محمد سعيد باشا كما تقدم بيانه (ص ٣١)

ففى صباح اليوم الرابع من هذا الشهر استدعى الكولونل سيمز Symes رئيس مراقبة المطبوعات مديرى الصحف ، وأبلغهم فحوى هذا القرار ، ووزع عليهم التعليمات التى أوجب على الصحف مراعاتها ، فرد عليه الصحفيون بالاحتجاج على اعادة هذه الرقابة فى الوقت الذى أطلقت فيه جميع صحف العالم من القيود الاستثنائية ، ونشرت الوقائع الرسمية بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٢٠ اعلانا من اللورد اللينى باعادة الرقابة على الصحف ، سوفتها بقولها :

« نظرا لما تنشره الصحف باستمرار من المقالات التى تخل بسلطة الحكومة ، والتى من شأنها الاثراء على أحداث اضطرابات وإثيان أعمال مناقضة للنظام والأمن

العام ، ستكون المراقبة على الصحف سابقة للنشر ابتداء من ٦ مارس سنة ١٩٢٠ « ١٠
وتنفيدا لهذا القرار لم يعد ينشر في الصحف الا ما يأذن الرقيب به ، كما كانت
الحال مدة الحرب العالمية الاولى والاخيرة ، وصارت تصدر وفيها فراغات تدل على
ان الرقيب لم يأذن بنشر ما كان معدا للطبع .

اضراب الصحف احتجاجا على الرقابة

وفي يوم ٥ مارس اجتمع اكثر مديري الصحف العربية ، وتباحثوا في قرار اعادة
الرقابة على الصحف ، فقرروا احتجاج الصحف العربية ثلاثة ايام متوالية ابتداء
من يوم ٦ مارس احتجاجا على ذلك القرار .

عودة لجنة ملنر

قضت لجنة ملنر في مصر نحو ثلاثة اشهر تدرس احوال البلاد عامة ، واسباب
الثورة خاصة ، وتبحث في العلاج الذي تراه ناجعا للملافة الحالة الشورية ، وفي
المقترحات التي تعرضها الحكومة البريطانية في هذا الصدد ، وغادر اللورد ملنر
العاصمة صباح يوم ٦ مارس سنة ١٩٢٠ الى القدس في رحلة بفلسطين ، ثم عاد الى
الاسكندرية ، وابتعد منها يوم الخميس ١٨ منه الى انجلترا ، وسبقه اليها زملاؤه ١٠

اجتماع الجمعية التشريعية

بمنزل سعد زغلول - ٩ مارس سنة ١٩٢٠

كانت « الجمعية التشريعية » معطلة منذ اكتوبر سنة ١٩١٤ كما اسلفنا
(ج ١ ص ٢٩) وظلت بعيدة عن مجرى الحوادث طيلة هذه السنين ، كما ظلت
بمناى عن الثورة حين وقوعها ، ولم يساهم فيها بعض اعضائها الا بصفتهم الشخصية ،
ولم تجتمع هيئتها ، كما اجتمعت مجالس المديريات وتقابات المحامين والاطباء
والمهندسين والموظفين ومن اليهم ، فرأى فريق من اعضائها ان هذا الموقف لا يليق
بهم ان يقفوه ، وانهم اولى من غيرهم بان يجتمعوا ، بصفتهم الهيئة النيابية القائمة
في ذلك الحين ، وان يصدرها القرارات المؤيدة لمطالب البلاد ، فاجتمعوا ببيت الامة
(منزل سعد زغلول) يوم ٩ مارس سنة ١٩٢٠ ، وأصدروا قرارات ، كتبوا بها
المحضر الاتي :

« في الساعة الرابعة والدقيقة عشرة من يوم الثلاثاء ١٨ جمادى الثانية سنة
١٣٣٨ الموافق ٩ مارس سنة ١٩٢٠ ، انعقدت الجمعية التشريعية بمنزل حضرة
صاحب السعادة سعد زغلول باشا وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد
المصرى ، بحضور حضرات الآتية أسماؤهم :

ابراهيم سعيد باشا . وحسين واصف باشا . وقليني فهمى باشا . ورافع
عطية بك . وفتح الله بركات باشا . وحسين هلال بك . وحسن سيف أفندي .
والدكتور محمد أمين بدر بك . ومحمود الاتربى باشا . والسعدى بشارة الطحاوى
بك . وعمر مراد بك . ومتولى حزين بك . وعمر خلف الله بك . وابراهيم على بك .
ومحمد محمود بك . وحنفى منصور بك . ومحمد علام بك . وعلى المنزلاوى بك .
وسينوت حنا بك . ومحمد رشوان بك الزمر . واسماعيل أباطه باشا . ومحمود
أبو حسين باشا . وعبد اللطيف الصوفانى بك . والشيخ محمد شاکر . ومحمد
السيد أبو على باشا . وعبد الرحمن عوض بك . والشيخ عبد الفتاح الجمل .

وعلى شعراوي باشا . وحافظ المنشاوي بك . وأمين سامي باشا . ومنصور يوسف باشا . ويوسف اصلان قطاوي باشا . وزكريا نامق بك . وعبد السلام العلالي بك . ومحمد كمال أبو جازية بك . وطنطاوي بك طنطاوي . وإبراهيم دويدار بك . وعلوي الجزار بك . ومحمد أمين أبو ستيت بك . ومحمود همام بك . ومحمد محفوظ باشا . وعبد الرحمن محمود بك . وميشيل لطف الله بك . ومحمد النياوي بك . ومحمد علي سليمان بك . والمصري السعدي بك . ومصطفى بكير بك . ومحمد عزام بك . وكامل صدقي بك . وحسين الشريعي بك . ومحمد عبد الخالق مدكور باشا .

« وقد انتخب لرئاسة الجلسة حضرة صاحب السعادة إبراهيم سعيد باشا بصفته أكبر الأعضاء سنا ولأعمال السكرتارية حضرات فتح الله بركات باشا . وحسين هلال بك . ومحمد عبد الخالق مدكور باشا ، بالاجماع ، وبعد ذلك أعلن سعادة الرئيس افتتاح الجلسة واقترح محمد عبد الخالق مدكور باشا إيقاف الجلسة خمس دقائق حدادا على من انتقل الى رحمة الله من أعضاء الجمعية في مدة عطلتها فأوقفت الجلسة خمس دقائق .

« أُمِدَّت الجلسة وتلا سعادة فتح الله بركات باشا اعتذارات واردة من اصحاب السعادة والعزة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية على لسان صاحبي السعادة إبراهيم سعيد باشا وفتح الله بركات باشا اللذين دعياه لحضور الجمعية . وطلبة سعودي باشا . ومحمد شريعي باشا . ومرقس سمكة باشا . ومحمد عثمان أباطة بك ، وكذلك تليت جملة تلعرفات واردة من جهات متعددة من أعيان ووجوه القطر باظهار شعورهم نحو الجمعية وتضامنهم معها واحتجاجهم على المشروعات التي آلمت الأمة ، ثم تباحثت الجمعية فيما عرض عليها من اقتراحات حضرات الأعضاء وقررت فيها ما يأتي :

أولاً - ان الجمعية التشريعية تعتبر الحماية التي أعلنتها انجلترا من تلقاء نفسها على مصر عملا باطلا لا قيمة له من الوجهة القانونية .

ثانياً - تقرر الجمعية أن البلاد المصرية التي تشمل مصر والسودان مستقلة استقلالاً تاماً وفاقاً لقواعد الحق والعدل والقانون ، وكل مظهر من مظاهر اعتداء القوة على هذا الاستقلال لا يؤثر في وجوده من الوجهة القانونية ، وليس من شأنه الا أن يربدنا تمسكاً به .

ثالثاً - تحتج الجمعية على تعطيلها ، وعلى كل القوانين والنظم التي وضعت في أثناء تعطيلها لصدورها من غير عرضها عليها .

رابعاً - تحتج على كل الاعتداءات التي أصابت البلاد وإبنائها سواء أكان الاعتداء واقعاً على النفس أم المال أم أي نوع من أنواع الحرية .

خامساً - تحتج على البدء في مشروعات رى السودان وتطلب وقف هذه المشروعات وفقاً تاماً حتى يبت في المسألة المصرية ويعرض الأمر على الهيئة النيابية التي تمثل البلاد بجميع أجزائها وذلك للأسباب الآتية : (١) لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة ، وكل مشروع يتعلق بهما لايجوز تنفيذه قبل أن توافق الأمة عليه ، (٢) لأن هذه المشروعات لم تلاحظ فيها مصلحة السودان منفرداً ولا مصلحة مصر وحدها ، ولا مصلحة الاثنين معا ، وقد قامت عليها اعتراضات فنية واقتصادية وسياسية وصحية من كثيرين ومنهم رجال من الانجليز ذبو المكانة الذين أثبتوا أن

هذه المشروعات ضارة بالبلاد وأنه لم يقصد بها سوى مصلحة الأجانب وفائدة أصحاب رؤوس الأموال والشركات من الانجليز .

سادسا - قررت أن كل عمل قامت أو تقوم به الهيئة الحاكمة ، ويكون فيه مساس بالاستقلال التام لمصر والسودان أو مصالحهما ، يعد لغوا ، ولا يلزم الأمة في شيء فالأمة وحدها صاحبة الشأن في تقرير كل ما يتعلق بأمورها الحاضرة والمستقبلية .

سابعا - تقرر الجمعية ابلاغ هذه القرارات الى الجهات الآتية : ١ - الوفد المصري في باريس ٢ - رئاسة مجلس الوزراء ٣ - قناصل الدول في مصر ٤ - الصحف المصرية ٥ - كبريات الصحف الأجنبية خارج القطر ٦ - سكرتارية الجمعية التشريعية لحفظه بسجلاتها .

ثامنا - ارسال تليفراف لسعادة رئيس الوفد المصري بباريس لشكر الوفد على ما قام به من الأعمال .

« تلى المحضر وتصدق عليه وانتهت الجلسة حيث كانت الساعة السابعة والدقيقة ٤٥ مساء ، ويلي ذلك امضاءات جميع الأعضاء الحاضرين » .

امر عسكري يمنع اجتماع النواب

أزعج السلطة العسكرية اجتماع الجمعية التشريعية واصدارها هذه القرارات الخطيرة المؤيدة للحركة الوطنية ، وبخاصة لتضمنها بطلان الحماية ، وعلان الاستقلال ، وحسبت حسابا بعيدا لما ينجم عن تكرار هذه الاجتماعات ، وما تحدثه من الأثر في النفوس ، فقد تودى الى شل سلطة الحكومة ، وإلى ما يشبه العصيان المدني في الهند ، فاصدر اللورد اللنبى أمرا في ١٦ مارس سنة ١٩٢٠ بمنع اجتماعها ومنع اجتماع كل هيئة تمثيلية في غير الأوضاع المقررة في القوانين واللوائح ، قال :

« انا الموقع أدناه ادمند هنرى هينمن فيكونت اللنبى بمقتضى السلطة المخولة لي بصفة كونى فيلد مارشال قائدا عاما لقوات جلالة الملك في القطر المصري ، أصرح وأعلن ما يأتي : ممنوع كل اجتماع للجمعية التشريعية أو لاي مجلس مديرية أو لاي هيئة منتخبة وكل اجتماع من أعضاء تلك الهيئات بصفتهم أعضاء فيها ، ما لم يكن ذلك بمقتضى الشروط المنصوص عليها في القوانين واللوائح الخاصة بها ، ويشمل هذا المنع كل اجتماع من هيئتين أو أكثر من الهيئات المنتخبة ومن أعضاء هيئتين أو أكثر من تلك الهيئات بصفتهم أعضاء فيها ما لم يكن مرخصا بهذا الاجتماع ترخيصا صريحا بمقتضى القانون ، وكل مخالفة للأحكام المتقدمة تقع تحت طائلة الأحكام العسكرية ، وكل قرار تتخذه أو توافق عليه إحدى الهيئات المنتخبة في أي موضوع خارج عن اختصاصها يكون ملغى ولا يعمل به ، وجميع الأعضاء الذين يكونون قد وافقوا على ذلك القرار يكونون عرضة للمحاكمة أمام مجلس عسكري » .

في ١٦ مارس سنة ١٩٢٠ « اللنبى . فيلد مارشال »

تغيير في صيغة خطبة الجمعة

وما قبل به من الجمهور

وافق يوم الجمعة ٢٦ مارس سنة ١٩٢٠ عيد ميلاد السلطان قواد ، قامت وزارة الأوقاف لهذه المناسبة صيغة جديدة لخطبة الجمعة ، وزعتها على خطباء

المساجد لتلاوتها في ذلك اليوم ، وأسلوبها يختلف عن أسلوب الخطب السابقة ، فما إن سمعها الجمهور في المساجد حتى هاجوا وماجوا ، ونادوا بهتافات عدائية ضد السلطان ، وأنزل بعض المصلين الخطباء عن منابرهم ، وكان هذا من مظاهر تجهيم الرأي العام للسراي ، وقد بدا هذا الشعور أيضا في اجتماع الجمعية التشريعية بمنزل سعد زغلول ، فقد قررت ضمن ما قررت إبلاغ قراراتها الى الجهات الرسمية وغير الرسمية ، واستثنت منها السراي .

كارثة القطار في أوديني

وفاة اثني عشر طالبا مصريا

في خلال حوادث الثورة وقع في أوروبا حادث اليم اودى بحياة اثني عشر طالبا مصريا ، فكانت وفاتهم تشبه - من بعض النواحي - مصرع شهداء الحرية في حوادث المظاهرات ، وذلك انه في يوم ٢٩ مارس سنة ١٩٢٠ ركب بعض الطلبة المصريين الذين قصدوا الى أوروبا لاتمام دراستهم القطار القائم من تريستا الى فيينا ، ولم يكد يصل الى محطة بونتا القريبة من أوديني من أعمال إيطاليا حتى اصطدم بقطار بضاعة ، ونتج عن الحادثة قتل ١٤ من الركاب وجرح ٣٠ ، وقتل من الطلبة المصريين ١٢ طالبا ، وجرح تسعة ، أما القتلى فهم : عبد الوهاب أحمد سبع من نوسا الغيط مركز المنصورة . على حسن بكري من دمياط . رمضان محمود هدايت من طنطا . أحمد طلعت أسعد من الزقازيق . عبد الحليم محمود . ورزق يعقوب من دمياط . شفيق سعيد من صهرجت . محمد ابراهيم سالم زويل من بور سعيد . محمود عبد الرحمن من القاهرة . حسين شلبي من القاهرة . فريد فتحي من طهطا . ابراهيم العبد من شبرا النملة .

وقد وقع نبا هذا الحادث في النفوس وقعا اليما ، واظهرت الأمة شعورا عميقا نحو أولئك الشهداء الذين ماتوا مفترين في سبيل طلب العلم ، وسما شهداء الغربة والعلم ، واحتفل بتشجيع جنازاتهم في بلادهم احتفالا عظيما .

استقالة وزارة يوسف وهبه باشا - ١٩ مايو سنة ١٩٢٠

في ١٩ مايو سنة ١٩٢٠ رفع يوسف وهبه باشا استقالته الى السلطان ، وبناها على قوله في كتابه : « في هذه الأيام الأخيرة شعرت بالاحتياج للراحة » . وقد اختلفت الآراء في أسباب هذه الاستقالة ، فزاعها بعضهم الى شعور وهبه باشا بمظاهر السخط على وزارته من كل ناحية ، مما جعله يميل أخيرا الى الراحة والاعتكاف ، وبخاصة لانه كان في ذاته متقدما في السن .

ومزاها الآخرون الى رغبة السلطان في تنحيته عن الحكم ، لما بدا له من العجز عن مواجهة الحوادث ، فلم يجد وهبه باشا بدا من النزول على هذه الرغبة ، لانه انما تولى الوزارة تلبية للأمر السلطاني ، فاستقال تنفيذا لمثل هذا الأمر ، وقيل - وهو الأرجح - عن السبب المباشر لاستقالته ان توفيق نسيم باشا عرض على السلطان بحضور يوسف وهبه باشا احضار اكبر عدد من الأعيان والعمد الى السراي للتهنئة والتبريك بمناسبة اعتراف الحكومة البريطانية بالأمير فاروق ولين عهد للسلطنة ، ولم تكن هذه المظاهر وأشباهها مألوفة في ذلك العهد ، فظهر يوسف وهبه باشا تخوفه من احجام القوم عن الحضور من تلقاء أنفسهم ، وانهم في حالة الضغط عليهم قد لا يحضر منهم الا القليلون ، ولما انصرف وهبه باشا أعاد نسيم باشا الكرة على السلطان ، وأخذ على عاتقه بوصف كونه وزيرا للداخلية انجاح الفكرة ،

فوافقته السلطان ، وأحضر نسيم باشا فعلا عددا كبيرا من الأعيان والعمد ، ونجحت الفكرة ظاهرا ، فتغير السلطان على يوسف وهبه ، ومرت على هذا الحادث أيام ، ثم انتهت فرصة حديث له معه في موضوع آخر ، فأظهر عدم رضاه عنه ، فلزم يوسف وهبه داره متمارضا ، وانتهى الى تقديم استقالته .

وهذا الحادث يعطيك صورة مألوفة لطريقة ولاية الوزارة في ظل الحكم المطلق ، فهي لا تتبع مصلحة الشعب ، ولا تتصل بإرادته ، بل تتبع رغبات ولي الأمر ، إذا رضى من رجل قفز به الى منصب الوزارة ، وإذا غضب على وزير أقصاه بلمحة أو إشارة ، دون أن يسأل فيم كان غضبه أو رضاه ، ومناط الرضى والغضب عند ولي الأمر في ظل هذا النظام ، هو في الغالب ما تمليه عليه ميوله وأهواؤه ، أو مصالحه ورغباته ، وبعبارة أخرى هو لا يعتبر الوزراء وكلاء عن الشعب ، كما هو روح النظام الحر ، بل يعتبرهم موظفين في بلاطه ، يتصرف فيهم بالتعيين والعزل ، كما يشاء ويهوى .

تأليف وزارة نسيم باشا الأولى

٢٢ مايو سنة ١٩٢٠

قبل السلطان استقالة وزارة وهبه باشا في ٢١ مايو سنة ١٩٢٠ ، وعهد في اليوم نفسه الى محمد توفيق نسيم باشا وزير الداخلية تأليف الوزارة الجديدة ، وكان بديها ، وقد نجحت في الظاهر فكرته التي مر ذكرها ، أن يكافأ عليها بإسناد رئاسة الوزارة اليه ، فألف وزارته (بغير برنامج) ، وصدر المرسوم السلطاني بتشكيلها في ٢٢ مايو على النحو الآتي : نسيم للرئاسة والداخلية . أحمد زيور للمواصلات . أحمد ذو الفقار للحقانية . محمد شفيق للأشغال والحرية والبحرية . حسين درويش للأوقاف . محمد توفيق رفعت للمعارف ، محمود فخري للمالية . يوسف سليمان للزراعة .

وكانت هذه الوزارة استمرارا لوزارة وهبه باشا . وهي من الوزارات التي اصطنعتها السراي ، وقامت على أساس الاستخفاف بالحركة الوطنية ومناهضتها ، فلا غرو أن قوبلت بالسخط العام .

الاعتداء على رئيس الوزارة

في نحو الساعة التاسعة من صباح يوم ١٢ يونيو سنة ١٩٢٠ ، وقع اعتداء على محمد توفيق نسيم باشا رئيس الوزارة بالقاء قنبلة عليه ، أخطأته ولم تصبه ، وبيان ذلك أنه بينما كان قاصدا الى مقره بوزارة الداخلية ، ألقى شاب على سيارته قنبلة في شارع الشيخ ريحان (السلطان حسين فيما بعد) عند اتصاله بشارع الشيخ عبد الله (مصطفى كامل الآن) ، فانفجرت القنبلة على الأرض الى يمين السيارة وحطمت زجاجها ، ولكنها لم تصب رئيس الوزارة ، وأصاب سائق سيارته بجرح بليغ ، وكان للانفجار دوى شديد ، سمعه سكان عابدين والأحياء المجاورة له كالحلمية والسيدة زينب حتى الدرب الأحمر والموسكى ، وكان شبيها بصوت مدفع الظهر ، وتبين أن المعتدى شاب يدعى ابراهيم حسن مسعود من موظفي حسابات مصلحة الصحة ، وقد حاول الهرب بعد الحادثة ، ولكن الجاويش خليفة يوسف لحق به ، فأطلق عليه الشاب رصاصة من مسدس كان معه ، فأصابه أصابات خفيفة ، وظل الجاويش يتبعه غير مكترث بأصابته حتى تعب ، ودخل المعتدى حارة واختفى بأحد منازلها ، وفي هذا الوقت وصل رجال البوليس السلطاني وبوليس قسم

عابدين ، وطوقوا الحى من جميع جهاته ، حتى قبضوا على اربعة من الشبان وساقوهم الى قسم عابدين .

ولما بلغ السلطان نبأ الحادث اوفد كبير الأمناء الى نسيم باشا لتهنئته بنجاحه ، وعلى اثر ذلك حضر نسيم باشا الى سراى عابدين ليقدم واجب الشكر الى عظمة السلطان ، ثم زاره السلطان فى منزله فى منتصف الساعة الرابعة بعد الظهر ، تقديرا له وتكريما ، وعقب هذه الزيارة حضر نسيم باشا الى السراى ، لتقديم فرائض الشكر مرة ثانية ، فأنعم عليه السلطان بالوشاح الأكبر من نيشان محمد على ، وقلده اياه بيده . وقد حوكم المتهم أمام محكمة عسكرية بريطانية ، وحكم عليه بالإعدام ، ونفذ فيه الحكم .

تصفية املاك الخديو عباس الثانى

نوفمبر سنة ١٩٢٠

فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠ اصدر اللورد اللنبى اعلانا بالترخيص للحارس على اموال اعداء بريطانيا ببيع املاك الخديو عباس الثانى ، وقد أنشئت هذه الحراسة بأمر من الجنرال أرشبلد مرى القائد العام للقوات البريطانية فى ٣١ يوليو سنة ١٩١٦ ، وتنفيذا لأمر اللورد اللنبى باع الحارس على اموال اعداء جميع املاك الخديو .



الفصل الثالث عشر

مفاوضات ملنر

لم يجد الوفد المصرى بباريس عضدا له فى مهمته ، فقد أوصدت دونه أبواب مؤتمر الصلح ، وعلى الرغم من أنه أرسل الى رئيس المؤتمر والى رؤساء وفود الدول العظمى عدة رسائل ومذكرات فى الترخيص له بإبداء مطالب مصر ، صم المؤتمر أذانهم من سماع هذه المطالب ، وطفق يطرق أبواب ممثلى الدول ، ويتصل بالصحف ، ويقيم المآدب للدعاية للقضية المصرية ، ويرسل التقارير والرسائل الى زعماء المؤتمر ، والى مختلف الحكومات والمجالس النيابية ، فلم يجد من أيها مؤيدا أو نصيرا ، واستمال بعض كبار الكتاب الأوروبيين ، فنشر بعضهم مقالات وبحوثا دفاعا عن مطالب المصريين فى الصحف والمجلات ، وألف فيكتور مرجيت - أحد مشاهير الكتاب الفرنسيين - رسالة باسم (صوت مصر) ، *La voix de L'Egypte*

قدم لها أناتول فرانس Anatole France أكبر أدباء فرنسا فى ذلك العصر بمقدمة وجيزة ، هى فى ذاتها دفاع بليغ عن القضية المصرية ، وقد تليت فى المائدة التى أقامها الوفد لرجال السياسة بباريس يوم ٢ أغسطس سنة ١٩١٩ ، قال ما تعريبه : « ان السلطة العليا لاساطيلنا بعثت من الفناء عشرين شعبا كانت من قبل فى عداد الأموات ، فهذه بولونيا وارمنيا تضمندان الآن جراحهما ، وهناك على « بحر سيفيد » الجميل نرى اليونان تنتعش ، ولكن العدالة الانسانية ما زالت بترء ناقصة ، وقد ادى نقص العدالة وجنون الدين يزعمون أنهم عقلاؤنا الى جعل مصر ضحية الصلح الكبرى .

« ومع ذلك فان أرض مفتاح القديمة لا ينقصها ما يستوجب اعتراف العالم بجميلها ، فهى المربية الروحية لليونان ، وكهنيتها هم الذين رفعوا النقاب لأول مرة عن أسرار هذا الوجود ، وأهل الفن فيها هم الذين تمكنوا بفطرتهم من أن يجعلوا آية الجمال مبصرة ، وبالأمس كان علمهم يشترك فى نصرة الحق مع أعلام الحلفاء .

« على أنه هل هناك حاجة لتقديم حجج ومستندات فى حين أن العهد الجديد للأمم يخول كل شعب حق الحياة ؟ ولكن وا أسفاه ! .. فاذا كان المنافقون قد أساءوا تفسير التعاليم التى جاء بها المسيح ، فكذلك كان شأن مبادئ ويلسن ، فإنها استخدمت لارضاء جشع الطامعين ولخدمة الوسائل الدنيئة التى تتبعها الحكومات دائما تحت ستار الحق لادراك أغراضها ، فليرفع صوت مصر وليصل الى أعماق جميع القلوب ، حتى يجد من تضامن الشعوب وتأخيها نصيرا على الظلم » .

ونذب الوفد محمد محمود باشا للدعاية للقضية المصرية بأمريكا ، واستعان أيضا بمحام قدير بالولايات المتحدة وهو المستر جوزيف فولك الذى كان وقتا ما مستشارا قضائيا لوزارة الخارجية الأمريكية ، فدافع عن مطالب الأمة المصرية ، وقدم عنها فى أغسطس سنة ١٩١٩ مذكرة الى لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى ، وأصدرت اللجنة قرارا لصالح مصر ، وهو القرار الذى سبقت

الإشارة إليه (ص ٣٣) ، ولكن هذا القرار لم يكن له صدى في قرارات المجلس . على أن أعضاء الوفد لم يحتمل أكثرهم الصدمات السياسية التي لا بد أن يلقاها من يتصدى لخدمة القضية الوطنية ، وكانت أولى هذه الصدمات اعتراف الرئيس ويلسن بالحماية (ابريل سنة ١٩١٩) ، ثم اعتراف مؤتمر الصلح بها في مايو ، ثم توقيع معاهدة الصلح بين ألمانيا والحلفاء في ٢٨ يونيو من تلك السنة ، وفيها الاعتراف بتلك الحماية ، وعلى أثر توقيعها دب اليأس في نفوس أغلبية أعضاء الوفد ، وفكروا في مصارحة الأمة باخفاق الوفد في مهمته ، لولا ما كان يصلهم بباريس من أنباء ثبات الأمة في جهادها ، واحتمالها التضحيات تلو التضحيات في سبيل استقلالها .

فلما جاء اللورد ملنر الى مصر ، ولقى من مقاطعة الأمة للجنة ، ما رأى ، عاد الى لندن وفي جعبته الرغبة في مفاوضة الوفد المصري ، إذ أدرك وهو في مصر أن الوفد لا يأبى التساهل والتنازل في سبيل الاتفاق والتفاهم ، وأن في يده مؤقتا مفتاح هذا التفاهم ، وبعبارة أخرى أدرك اللورد ملنر من خلال المقاطعة ، أن الوفد لا يأبى الخروج بالقضية المصرية عن وضعها الطبيعي ، وهو الجلاء ، الى مساومة وتساهل في شأن الجلاء .»

سفر الوفد الى لندن للمفاوضة

فلما عاد اللورد ملنر الى لندن ، عهد الى المستر هرست أحد أعضاء لجنته أن يتوجه الى باريس ليدعو الوفد للمجيء الى لندن للمفاوضة مع اللجنة ، فجاها المستر هرست الى باريس وقابل سعد باشا في مايو سنة ١٩٢٠ ، ودعا الوفد الى مفاوضة اللجنة بلندن .»

رأى الوفد قبل أن يلبي الدعوة أيفاد ثلاثة من أعضائه ، وهم محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمي بك وعلى ماهر بك ، ليتبينوا مبلغ استعداد الحكومة البريطانية نحو المطالب القومية ، فذهب ثلاثتهم الى لندن وقابلوا اللورد ملنر ، وأظهر استعدادهم للمفاوضة مع الوفد بدون قيد ولا شرط ، وأنه إذا اقتنعت إنجلترا في نهاية المفاوضات بضمان مصالحها الخاصة ، فإنها تعجل بالاعتراف لمصر باستقلالها التام ، ولما طلب منه الأعضاء الثلاثة تدوين كلامه هذا أبى ، وقال ان العبرة بالنتائج ، ولا خوف من شيء ما دامت المفاوضة مطلقة ، وأرسل الثلاثة الى الوفد بباريس بنتيجة مقابلتهم اللورد ملنر ، فاستقر رأى الوفد على قبول دعوته ، والذهاب الى لندن لمفاوضته ، وأرسل سعد باشا الى لجنة الوفد بمصر البرقية الآتية :

« لقي زملائنا في لندن قبولا حسنا ، وتلقوا من التأكيدات ما يبعث الامل في التوصل بالمفاوضات الى حل مرض ، ولهذا عزمنا أن نتوجه جميعا اليهم بحول الله يوم السبت المقبل (٥ يونيو سنة ١٩٢٠) للدخول فيها ، مستمدين القوة من اتحاد الأمة ، وحكمة إبنائها ، والحجة من وضوح الحق ، والمعونة من الله ناصر الضعفاء » .»

المفاوضات

وصل الوفد الى لندن يوم ٥ يونيه سنة ١٩٢٠ ، واستقبله بمحظة فيكتوريا جمهور الطلبة المصريين الموجودين بلندن استقبالا حاميا .

وجرت اول مقابلة بين الوفد واللورد ملنر في وزارة المستعمرات يوم ٧ يونيه ، واسفرت المفاوضات عن مشروع للمعاهدة بين مصر وانجلترا قدمه اللورد ملنر الى الوفد في ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠ ، ورفضه الوفد ، ومشروع قدمه الوفد الى اللورد ملنر في نفس هذا اليوم ، وقد رفضته اللجنة ، ونشرهما هنا فيما يلي :

ترجمة مشروع المعاهدة

الذى قدمه اللورد ملنر الى الوفد في ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠

النقط التى استوثق انه يمكن الاتفاق عليها مع الوفد المصرى الموجود الآن بلندن هى :

إبدال الحالة الحاضرة بمعاهدة محالفة مستديمة بين بريطانيا العظمى ومصر يتقرر فيها ما يأتى :

١ - تتعهد بريطانيا العظمى بضمان سلامة أرض مصر واستقلالها كمملكة (سلطنة) ذات نظمات دستورية .

٢ - وتتعهد مصر من جانبها أن لا تعقد أى معاهدة سياسية مع أى دولة أخرى بدون رضاء بريطانيا العظمى .

٣ - نظراً للمسئولية الملقاة على عاتق بريطانيا العظمى بمقتضى الفقرة المتقدمة ونظراً لما لها من المصلحة الخاصة فى حفظ مواصلاتها مع ممتلكاتها فى الشرق والشرق الاقصى ، فمصر تعطيها حق ابقاء قوة عسكرية بالأراضى المصرية وحق استعمال الموانئ والمطارات المصرية لغرض التمكن من الدفاع عن القطر المصرى ومن المحافظة على مواصلاتها مع املاكها المذكورة ، أما المكان أو الامكنة التى تعسكر فيها تلك الجنود البريطانية فانها تعين بعد باتفاق الطرفين .

٤ - تقبل مصر أن تعين بالاشتراك مع حكومة جلالة الملك مستشارا ماليا يعهد اليه بجميع الاختصاصات المخولة الآن لاعضاء صندوق الدين لحماية حقوق دائئى مصر ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى جميع المسائل الأخرى التى ترغب استشارته فيها .

٥ - تتعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر فى تحرير نفسها من القيود التى تقيد حريتها فى التشريع والادارة بسبب الامتيازات التى يتمتع بها الأجانب فى مصر وفى وضع نظام بمقتضاه تكون القوانين المصرية سارية على المصريين والأجانب على السواء .

٦ - وتوقعاً لتنازل الدول الأجنبية عن الامتيازات الخاصة التى يتمتع بها رعاياها حتى الآن ونظراً لضرورة تطمين تلك الدول على أن حقوق الأجانب الشرعية ستكون مع ذلك محترمة ، فمصر تعطى لبريطانيا العظمى حق التدخل بواسطة ممثليها فى مصر لابقاف تنفيذ أى قانون يكون ماساً بحقوق الأجانب الشرعية أو مخالفاً للمتعين فى البلاد المتقدمة ، وان وجدت الحكومة المصرية حق التدخل

هذا قد استعمل في أى حالة مخصوصة بدون وجه فلها رفع الأمر لعصبة الأمم .

٧ - قضاء المحاكم المختلطة الحالية أو ما يحل محلها من الأنظمة المماثلة لها يبقى قائما وينسحب هذا القضاء على المواد الجنائية وجميع الدعاوى الأخرى الخاصة بالأجانب في مصر .

٨ - تقبل مصر أن تعين بالاشتراك مع حكومة جلالة الملك موطفا انجليزيا بوزارة الحقانية يكون له من الاختصاص والسلطة ما يتمكن معه من تأكيد حسن ادارة القوانين فيما يتعلق بالأجانب .

٩ - تكون حكومة جلالة الملك مستعدة لأن تأخذ على عهدها تمثيل مصر في أى بلد لم يتعين فيها ممثل مصرى ولكن ليس لمصر أن تعهد بهذا التمثيل لأى دولة أخرى غير بريطانيا العظمى .

١٠ - تعترف الحكومة أن لمركز ممثل بريطانيا العظمى في مصر صفة خاصة ، وإن له باعتباره ممثل الدولة الحليفة حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين .

١١ - الموظفون البريطانيون وغيرهم من الأجانب عدا من ذكروا بالمواد السابقة تسوى حالتهم باتفاق خاص بين الحكومتين البريطانية والمصرية . وهذا الاتفاق يعتبر جزءا متما للتراضى المزمع عقده بينهما .

مشروع الوفد

قلما تسلم الوفد مشروع اللورد ملنر ، وكان قد انتهى من وضع مشروعه ، بادر سعد باشا بتقديمه الى اللورد ملنر في نفس اليوم ، أى يوم ١٧ يولييه سنة ١٩٢٠ ، وارفقه بخطاب قال فيه ما تعريبه :

« اتشرف بان ابلغكم نبأ استلام خطابكم المؤرخ ١٧ الجاري والمذكور المرفقة به ، وانى ابادر فأعرض على فخامتكم طى هذا مشروع اتفاق يحوى النقط التى جرت المناقشة فى شأنها فى احاديثنا ، وهى النقط التى يلوح لى انكم تقبلونها .

« ونحن نعتقد ان هذا المشروع بالصفة التى هو عليها من شأنه ان يرضى الطرفين ، فعلى هذه القواعد يمكننا ان نضع دعائم صداقة متينة وتعاون عماده الاخلاص بين الشعبين الانكليزى والمصرى .

« ومن المتفق عليه بيننا ان النقط التى لم نبحث بعد تكون موضوع اتفاق يعقد فيما بعد .

« ولى الثقة التامة بان اعمالنا التى توليتم رياستها بتلك الكياسة يمكن ان تنتهى قريباً بحيث يتيسر لى السفر الى « شاتل » و « فيشي » قبل فصل الخريف للاستشفاء الذى لا بد منه لصحتى على ما يظهر . وتفضلوا .. الخ »

وهذا نص مشروع الوفد المرافق للخطاب سالف الذكر

المادة الأولى - تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر

تنتهى الحماية التى اعلنتها بريطانيا العظمى على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤

المادة الثامنة - لبريطانيا العظمى - ان رأت لزوما - أن تنشئ على مصاريها بالشاطئ الآسيوى لقنال السويس نقطة عسكرية للمساعدة على صد ما عساه يحصل من الهجمات الأجنبية على هذا القنال .

تحديد منطقة هذه النقطة يحصل بعد بمعرفة لجنة مكونة من خبراء عسكريين من الطرفين بعدد متساو .

ومن المتفق عليه أن انشاء هذه النقطة لا يعطى لبريطانيا العظمى أى حق فى التدخل فى أمور مصر ولا يخل اذنى اخلال بما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة التى تبقى خاضعة لسلطة مصر ومنفذة فيها قوانينها ، كما لا يمس بالسلطة المخولة لمصر باتفاقية الاستانة المحررة فى أكتوبر سنة ١٨٨٨ (١) الخاصة بحرية الملاحة فى قنال السويس ، وبعد مضى عشر سنين من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يبحث المتعاقدان الأمر لمعرفة ما اذا كان استبقاء هذه النقطة لم يعد له لزوم ، وما اذا لم يكن ممكنا أن يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على القنال ، وفى حالة الخلاف يرفع الأمر الى عتبة الأمم .

المادة التاسعة - فى حالة ما ترى مصر التى لها حق التمثيل السياسى الا تعين نائبا مصريا عنها لدى أى بلد من البلاد تعهد بالمصالح المصرية فى هذا البلد الى نائب بريطانيا العظمى وهو يتولى الدفاع عن تلك المصالح وفق آراء وزير الخارجية المصرى .

المادة العاشرة - يوافق الطرفان بمقتضى هذا على عقد محالفة دفاعية بينهما للأغراض الآتية :

١ - تتعهد بريطانيا العظمى بالاشتراك فى الدفاع عن الأراضى المصرية ضد كل تعد يحصل من جانب أى دولة من الدول .

٢ - عند حصول تعد على المملكة البريطانية من جانب أى دولة أوروبية ولو لم تكن سلامة القطر المصرى ذاته فى خطر مباشر فان مصر تتعهد بأن تقوم داخل حدود بلادها لبريطانيا العظمى بجميع ما تحتاجه حربيا من تسهيل سبيل المواصلات وأعمال النقل ، وشروط أداء هذه المعونة تتحدد بعد باتفاق خاص .
المادة الحادية عشرة - تتعهد مصر ، فوق ذلك ، ألا تعقد أية محالفة مع أية دولة أخرى بدون الاتفاق مقدما مع بريطانيا العظمى .

المادة الثانية عشرة - هذه المحالفة معقودة لمدة ثلاثين سنة فى نهايتها يمكن للطرفين أن ينظرا فى أمر تجديدها .

المادة الثالثة عشرة - مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص .

المادة الرابعة عشرة - كل ما كان مخالفا لهذه الشروط من الأحكام المتعلقة بمصر الواردة بكافة المعاهدات الأخرى يكون ملغى ولا عمل له .

المادة الخامسة عشرة - تودع هذه المعاهدة بسكرتيرية جمعية الأمم لتسجل بها وتقرر بريطانيا العظمى أنها عن نفسها قابلة من الآن دخول مصر بهذه الجمعية بصفتها دولة حرة مستقلة .

(١) هى المعاهدة المقررة والمنظمة لحياذ قناة السويس . راجع نصها والحديث عنها فى كتابنا (مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال) من ٨٦ وما بعدها ، وقد أعدنا نشرها فى قسم الوثائق التاريخية

المادة السادسة عشرة - يعمل بهذه المعاهدة بمجرد تبادل التصديق عليها من المتعاقدين ويحصل التصديق فيما يتعلق بمصر بناء على قرار بالاعتماد صادر من الجمعية الوطنية التي تدعى لتقرير الدستور المصري الجديد .

هذا ، ومما يلاحظ على مشروع الوفد ، أنه أقر القاعدة العسكرية البريطانية أو بعبارة أخرى أقر الاحتلال الأجنبي مع تغيير اسمه ، واغفل السودان ، وقبل حلول إنجلترا محل الدول الأجنبية في امتيازاتها ، وتعيين نائب عام انجليزي في المحاكم المختلطة ، وتعيين مستشار مالي بريطاني وحلوله محل صندوق الدين في اختصاصاته ، وزاد على مشروع ملنر تعهد مصر في حالة اشتباك إنجلترا في حرب مع دولة أخرى ، ولو لم تكن سلامة مصر في خطر مباشر ، بأن تقوم لها في داخل حدودها بجميع ما تحتاج اليه حريا من تسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل .

مشروع ملنر الأخير - ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠.

أسلفنا القول بأن هذين المشروعين كان نصيبهما الرفض ، فقد رفض الوفد مشروع اللجنة ، كما رفضت اللجنة مشروع الوفد ، وتوقفت المفاوضات عقب هذا الرفض الثنائي ، ثم استؤنفت بعد ذلك بوساطة عدلي باشا يكن ، ووضعت لجنة ملنر مشروعا ثانيا يشتمل على تعديل يسير في العبارات الواردة في مشروعها الأول دون تغيير في جوهره وقواعده ، وقد سلمه اللورد ملنر يوم ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ ، الى عدلي باشا لكي يوصله الى الوفد . مقرونا بخطاب مؤرخ في اليوم نفسه ، قال فيه :

« ان المذكرة (١) المرسلة مع هذا هي نتيجة المحادثات التي دارت بلندن في شهر يونية الى شهر أغسطس سنة ١٩٢٠ ، بين اللورد ملنر وأعضاء اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، وبين زغلول باشا وأعضاء الوفد المصري ، وقد اشترك عدلي باشا في تلك المفاوضات أيضا ، وهي عبارة من رسم سياسة يقصد بها تسوية المسألة المصرية على احسن وجه لمصلحة بريطانيا العظمى ومصلحة مصر كليهما ، فأعضاء اللجنة مستعدون لان يشيروا على الحكومة البريطانية بقبول السياسة المبينة في هذه المذكرة ، اذ اقتنعوا ان زغلول باشا وأعضاء الوفد مستعدون أيضا للدفاع عنها والترغيب فيها ، وانهم يستعملون كل نفوذهم ليحصلوا على مصادقة جمعية وطنية مصرية على عقد معاهدة كالمعاهدة المقترحة المبينة في المادتين ٣ و ٤ ، وواضح انه اذا كان الفريقان لا يتحدثان قلبيا على تأييد الخطة المقترحة هنا فاتباعها لا يصادف نجاحا » .

أعضاء (ملنر)

١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠.

نص المشروع

١ - لكي يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديدا دقيقا ، ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات في مصر من المزايا وأحوال الإعفاء وجعلها أقل ضررا بمصالح البلاد .

(١) يقصد بالمذكرة تصور المشروع

٢ - ولا يمكن تحقيق هذين الفرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للفرض الأول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية ، وآخرين معتمدين من الحكومة المصرية ، ومفاوضات تحصل للفرض الثانى بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات ، وهذه المفاوضات ترمى الى الوصول الى اتفاقات معينة على القواعد الآتية :

٣ - (أولا) تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى ، تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التى تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات التى يجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق تولى تلك الدول من الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات .

(ثانيا) - تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها مخالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها وتتعهد مصر بأنها فى حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التى فى وسعها الى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما لها من الموانى وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية .

٤ - تشمل هذه المعاهدة أحكاما للأغراض الآتية :

(أولا) - تتمتع مصر بحق التمثيل فى البلاد الأجنبية وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها الى الممثل البريطانى وتتعهد مصر ألا تتخذ فى البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى وتتعهد كذلك ألا تعقد مع دولة اجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية .

(ثانيا) - تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية فى الأرض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة وتسوى ما تستتبعه من المسائل التى تحتاج الى التسوية ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر .

(ثالثا) - تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارا ماليا يعهد اليه فى الوقت اللازم بالاختصاصات التى لأعضاء صندوق الدين الآن ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الأخرى التى قد ترغب فى استشارته فيها

(رابعا) - تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفا فى وزارة الحقانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ويجب احاطته علما بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له من مساس بالأجانب ويكون أيضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى امر مرتبط بتأييد القانون والنظام العام .

(خامسا) - نظرا لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها الى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثلها فى مصر لتمنع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستندى الآن موافقة الدول الأجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها ألا تستعمل هذا الحق الا حيث يكون مفعول القانون مجحفا بالأجانب .

صيغة أخرى لهذه الفقرة

« نظرا لما في النية من نقل الحقوق التي تستعملها الى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة ممثلها في مصر لمنع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها ألا تستعمل هذا الحق الا في حالة القوانين التي تتضمن تمييزا مجحفا بالأجانب في مادة فرض الضرائب أولا تتفق مع مبادئ التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات » .

(سادسا) - نظرا للعلاقات الخاصة التي تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطانى مركزا استثنائيا في مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين .

(سابعا) - الضباط والموظفون الاداريون من بريطانيين وغيرهم من الأجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية في أى وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذى يمنحه الموظفون الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القانون الحالى .

وفي حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى احكام التوظيف الحالية بغير مساس .

٥ - تعرض هذه المعاهدة على جمعية تأسيسية ، ولكن لا يعمل بها الا بعد انفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية على ابطال محاكمها القنصلية وانفاذ المراسيم المعدلة لنظام المحاكم المختلفة .

٦ - يعهد الى الجمعية التأسيسية في وضع قانون نظامى جديد تسير حكومة مصر في المستقبل بمقتضى احكامه ويتضمن هذا القانون النظامى احكاما تقضى بجعل الوزراء مسئولين امام الهيئة التشريعية وتقضى أيضا باطلاق الحرية الدينية لجميع الاشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الأجانب .

٧ - تحصل التعديلات اللازم ادخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذات الامتيازات ، وتقضى هذه الاتفاقات بابطال المحاكم القنصلية لى يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذى تسنه الهيئة التشريعية المصرية (ومنه التشريع الذى يفرض الضرائب) على جميع الأجانب في مصر .

٨ - تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل الى الحكومة البريطانية الحقوق التي كانت تستعملها الحكومات الأجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات ، وتشمل أيضا احكاما تقضى بما يأتى :

(أولا) - لا يسوغ العمل على التمييز المجحف برعايا أى دولة وافقت على ابطال محاكمها القنصلية ويتمتع هؤلاء الرعايا في مصر بنفس المعاملة التي يتمتع بها الرعايا البريطانيون .

(ثانيا) - يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب فيتمتع الأولاد الذين يولدون في مصر لأجنبى بجنسية أبيهم ، ولا يحق اعتبارهم رعايا مصريين .

(ثالثا) - تتحول مصر موظفي قنصليات الدول الأجنبية نفس النظام الذى يتمتع به القناصل الأجانب فى إنجلترا .

(رابعا) - المعاهدات والاتفاقات الحالية التى اشتركت مصر فى التعاقد عليها فى مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول . أما فى المسائل التى ينالها مساس من جراء ابطال المحاكم القنصلية فتعمل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية صاحبة الشأن مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين ، وكذلك المعاهدات التى لها صيغة سياسية سواء أكانت معقودة بين أطراف عدة أم بين طرفين كاتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب ، وذلك كله ، ريثما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفا فيها .

(خامسا) - تضمن حرية ابقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الأجنبية صاحبة الشأن على شرط أن تخضع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الأوروبية بمصر .

(سادسا) - تضمن أيضا حرية ابقاء أو انشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات . الخ وتنص المعاهدات أيضا على التغييرات اللازمة فى صندوق الدين وعلى ابعاد العنصر الدولى من مجلس الصحة فى الاسكندرية .

٩ - التشريع الذى تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية .

وفى الوقت عينه يصدر مرسوم يقضى باعتبار جميع الاجراءات التشريعية والادارية والقضائية التى اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة .

١٠ - تقضى المراسيم المعدلة لنظام المحاكم المختلطة ، بتحويل هذه المحاكم كل الاختصاص الذى كان مخولا الى الآن للمحاكم القنصلية الأجنبية ، ويترك اختصاص المحاكم الأهلية غير ممسوس .

١١ - بعد العمل بالمعاهدة المشار اليها فى البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها الى الدول الأجنبية وتعضد الطلب الذى تقدمه مصر للدخول عضوا فى جمعية الأمم .

كتاب اللورد ملتر عن السودان

أخرج اللورد ملتر السودان عمدا من مناقشاته مع الوفد ومن مشروعه ، وأوضح للوفد ان مشروع المعاهدة لا يمسه بحال ، وأنه يبقى على الوضع الذى كان فيه منذ أبرم بشأنه اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، كأنه مسألة مفروغ منها ومن ضياعها على مصر ، وتوكيدا لهذا المعنى أرفق اللورد ملتر بمشروع المعاهدة الاخير الذى سلمه الى عدلى باشا كتابا قال فيه :

« حضرة صاحب المعالى عدلى باشا يكن

« ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠

« عزيزى الباشا : بخصوص الحديث الذى جرى بيننا أمس أعود فأقول مرة

اخرى انه ليس بين اجزاء المذكورة التى انا مرسلها اليك الآن جزء يقصد تطبيقه على السودان كما هو ظاهر من المذكور نفسه . ولكنى ارى اجتنابا لكل خطأ وسوء فهم في المستقبل انه يحسن بنا ان ندون رأى اللجنة ، وهو ان موضوع السودان الذى لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا واصحابه ، خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر ، فان البلدين يختلفان اختلافا عظيما في احوالهما ، ونحن نرى ان البحث في كل منهما يجب ان يكون على وجه مختلف عن وجه البحث الآخر .

« ان السودان تقدم تقدما عظيما تحت ادارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق سنة ١٨٩٩ ، فيجب والحالة هذه ان لا يسمح لاي تغيير يحصل في حالة مصر السياسية ان يوقع الاضطراب في توسيع نطاق تقدم السودان وترقيته على نظام انتج مثل هذه النتائج الحسنة ، على اننا ندرك من الجهة الاخرى ان لمصر مصلحة حيوية في ايراد الماء الذى يصل اليها مارا في السودان ، ونحن عازمون ان نقترح اقتراحات من شأنها ان تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الايراد لحاجياتها الحالية والمستقبلية » .

الامضاء (ملنر)

فهذا الخطاب ينبىء عن اصرار الحكومة البريطانية على فصم عرى الوحدة بين مصر والسودان ، واستمرار الوضع الذى اوجدته اتفاقية سنة ١٨٩٩ الباطلة ، هذا الوضع الذى يجعل من السودان شبه مستعمرة انجليزية ، هذا الى ان مشروع ملنر في مجموعه انما يرمى الى تصحيح مركز انجلترا في وادى النيل ، واقراره من جانب مصر ، وقد اشار سعد باشا الى هذه النية في خطبته يوم ١٤ يونية سنة ١٩٢١ في الاجتماع الذى اقيم بدار السيد عبد الحميد البكرى بالخرنفش ، فذكر ان اللورد ملنر قال له في حديث معه خلال المفاوضات : « اننا الآن في مصر واضعون يدنا على كل شيء ونريد ان نتخلى عنها في مقابل شيء واحد ، وهو ان تعترفوا بمركزنا فيها ، لانه الآن فعلى ، ونريد ان يكون شرعيا ، مستندا الى قوة عسكرية ، نحن نبحث عن مصر منذ اكثر من مائة سنة ، وهى الآن في قبضتنا فعلا ، ونريد ان يكون مركزنا فيها شرعيا بقبولكم » .

وهذا القول يدل على الروح التى صدرت عنها مفاوضات ملنر ، والغاية التى كانت تنسدها انجلترا منها .

الفصل الرابع عشر

استشارة الأمة

في مشروع ملنر

لما عرض اللورد ملنر مشروعه على الوفد كان مفهوما أن بيت الوفد براه فيه بالقبول أو الرفض ، لأن اللورد ملنر أخبر الوفد أن المشروع معروض لكى يقبل كله أو يرفض كله ، وأنه أقصى ما تستطيع انجلترا الاتفاق عليه مع مصر .

وقد اجتمع أعضاء الوفد للبحث فيما يجيبون به اللورد ملنر ، فرأى فريق منهم قبول المشروع مع ادخال تعديلات عليه ، ورأى فريق آخر رفضه جملة ، وانتهى رأى الى استشارة الأمة في المشروع ، قبل أن يقطع الوفد بالجواب ، واتفق الوفد مع اللورد ملنر على تأجيل المفاوضات حتى تتم هذه الاستشارة .

وكانت هذه الاستشارة في ذاتها مكسبا للحركة الوطنية ، لأنها رجوع من الوفد الى الأمة ، وتثبيت لمبدأ (الأمة مصدر السلطات) ، الذى هو أساس النظام السياسى الصحيح ، كما أنه السبيل لنهضة الأمة وتطورها في الحياة القومية ، وهو أيضا تثبيت وتوكيد لحقها في تقرير مصيرها ؛ ولقد كانت هذه الاستشارة ميدانا لشرح المشروع جملة وتفصيلا ، وتوضيح المبادئ السياسية والدستورية المرتبطة بالاستقلال والعلاقات الدولية بين الأمم ، ثم بحث الفوارق بين الاستقلال والحماية ، مما كان له الأثر في استنارة الأفكار ، ودراسة الحقائق والنظم السياسية والدولية .

حقا قد لا تكون فكرة الرجوع الى الأمة هي التى دعت الوفد الى هذه الاستشارة ، بل رغبته في أن لا يتحمل مسئولية ابداء رأيه في مشروع يعلم هو في خاصة نفسه أنه يحتوى على عناصر الحماية ، ولكن مهما يكن الباعث على الاستشارة ، فقد اكسبت الأمة حقا كان موضع الشك والنزاع ، وهو الاعتراف بأنها المرجع الأعلى في أمهات المسائل ، وانها مهما اولت هيئة سياسية من الثقة ، فان لها حق الرقابة عليها وتوجيهها الوجهة التى يستقر عليها رأيها العام .

واذ انتهى رأى الوفد الى استشارة الأمة في المشروع ، فقد عهد الى أربعة من أعضائه الذين اشتركوا في المفاوضات وهم : محمد محمود باشا وعبد اللطيف المكباتى بك وأحمد لطفى السيد بك وعلى ماهر بك ، السفر الى مصر ، على أن ينضم اليهم بها ثلاثة من الأعضاء الذين كانوا بمصر ، وهم : مصطفى النحاس بك والأستاذ وبصا واصف والدكتور حافظ عفيفى بك ، لكى يتولوا جميعا مهمة عرض المشروع على الأمة وتعرف رأيها فيه .

بيان سعد الى الأمة

عن مشروع المعاهدة

سافر سعد باشا الى فيشى للاستشفاء ، ولينتظر نتيجة الاستشارة ، ومن هناك ارسل بيانا الى الأمة بتاريخ ٢٢ اغسطس سنة ١٩٢٠ لخص فيه ادوار المفاوضات ، وعرض فيه على الأمة ابداء رأيها في المشروع ، قال :

« اخواننا الكرام

« نهضت الأمة المصرية للمطالبة باستقلالها في ظروف علت فيها الأصوات بالحق والعدل وحرية الأمم ، واجتمع اعطاب السياسة لتقرير فواعد السلام ومصير الاقوام ، على حسب ما تتعلق به ارادتهم ويقتضيه اختيارهم .

« وندبت من ابنائها اعضاء الوفد المصرى ليعبروا عن رأيها ، ويسعوا بكل الطرق المشروعة للحصول على مطلوبها ، حيثما وجدوا للسعى سبيلا ، فتحملوا هذه الامانة الكبرى وخصصوا جميع اوقاتهم واعمالهم للوفاء بها ، وبدلوا في سبيلها من الجهود ما تعلمون وما لا تعلمون ، وصادفوا من الصعوبات ما شعرت به الأمة ، ولقد أمدهم انؤها على اختلاف اديانهم وتباين اهوائهم في جميع المواقف بمظاهر اتحادهم وتضامنهم ، وضخوا في سبيل نصرتهم بكل مرتخص وغال ، وكان أول ما وجهه الوفد اليه اهتمامه ان يعرض القضية المصرية على مؤتمر السلام مدعمة بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة ، ولكنه لم يجد من رجال المؤتمر سوى الاعراض عنه اذ أوصدوا ابوابهم دونه ولم يريدوا ان يعرفوا صفته ولا وجوده ، وبعد قليل قرروا الاعتراف بحماية انجلترا على مصر ، فلم يكن منه الا أن بذل كل جهده في نشر القضية المصرية في العالم القديم والحديث على طريقة أظهرت حقيقتها لكثير من الافهام وعرفت بها لكثير من الشعوب التي لم يكن لها معرفة بها من قبل ، حتى استفز بيانه الكثير من الإحرار في البلاد المتمدنة الى الانتصار لها ، والدعوة لاجراء العدل فيها .

« فرأت الحكومة الانجليزية أن تعين لجنة لتحقيق أمرها ، والوقوف على اسباب الاضطرابات التي عمت بسببها ، فاتفقت كلمة الأمة أن تقاطعها ، لعلمها ان الغرض منها لم يكن سوى تأييد الحماية ووضع نظام للبلاد في دائرتها ، وأبت أن تقف منها موقف المسئول من السائل وأحالت أمر المفاوضات الى عهدة وفدها ، فالتزمت اللجنة أن تعود الى حيث أتت ، ثم دفعته للمناقشة بقصد الوصول الى وضع قواعد اتفاقية توفق بين استقلال مصر ومصالح انجلترا فيها ، فأبى أن يجيب الدعوة حتى يتأكد من حسن استعداد الحكومة الانجليزية بالنسبة لاستقلال البلاد ، وأرسل لهذه الغاية كما تعلمون ثلاثة من اعضاءه الى لوندرة ، فتأكدوا من حسن الاستعداد حيث صرح لهم انه ليس في مصالح انجلترا بمصر ما يعارض استقلالها ، ولهذا لم نجد بدا من الذهاب الى لوندرة للدخول في المفاوضات ، ولقد باشرنا منذ وصلنا اليها ومكثنا نزاولها الى ١٦ أغسطس ، وانتهت المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات ، أولها من لجنة ملنر ورفضناه بتاتا ، والثاني منا ورفضته هذه اللجنة كذلك ، والثالث منها وهو الأخير ، وقد صرح رئيسها لنا عند البحث فيه انه غير قابل للمناقشة في الاساسات التي بنى عليها ، وأنه يلزم اما أخذه كله أو تركه ، لأنه تضمن في اعتباره أقصى ما يمكن لانجلترا الاتفاق مع مصر عليه ، بل زاد ان هناك شكاً في صواب التساهل في بعض ما اشتمل عليه ، ولكننا وجدناه - مع ذلك - معلقاً تنفيذه على غير ارادتنا ، وغير واف بمطالبنا ، فلم يسعنا قبوله ، لخروجه عن حدود توكيلنا ، وأظهرنا للجنة ملنر عدم رضانا به .

« غير انه نظرا لاشتغاله على مزايا لا يستهان بها ، وتغير الظروف التي حصل التوكيل فيها ، وعدم العلم بما يكون من الأمة بعد معرفتها بمشتملاته ، وقياس المسافة التي بينه وبين امانها ، رأى اخواننا معنا خروجا من كل عهدة ، وحرصا على كل

فائدة « واستبقاء لكل فرصة ، ألا يبتوا فيه رسميا بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم أنتم نواب الأمة المسئولون ، وأصحاب الرأي فيها ، وبناء عليه اتفقنا مع لورد ملتر على تأجيل القرار النهائي الى ما بعد هذه الاستشارة ، وتعين كل من حضرات محمد باشا محمود . وعبد اللطيف بك المكباتي . ولطفى بك السيد . وعلى بك ماهر . وويصا بك واصف . وحافظ بك عفيفى . ومصطفى بك النحاس لهذه الغاية وليشرحوا لكم بالنزاهة المعلومة فيهم والدقة المعروفة عنهم الحقائق والوقائع التى ترون الوقوف عليها لازما لتكوين اعتقادكم حتى تبدو بعد استشارة ضمائركم والتأمل فى حاضرهم وقابلهم رأيكم فيه بالرفض أو القبول . فاذا رفضتم أعلن الوفد رسميا رفضه . واذا قبلتم دخلت المسألة فى دورها النهائي ووضعت معاهدة على القواعد التى تضمنها وعرضت على الهيئة النيابية للتصديق عليها ووضع نظام دستورى للبلاد .

« أرجو الله سبحانه وتعالى أن يلهمكم الصواب فى ترويكهم ، وأن يكمل بالنجاح مساعيكم آمين » .

سعد زغلول

يفيشى فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٠

خطابه الى أعضاء الوفد الثلاثة بمصر

على أن سعد باشا أرسل فى اليوم نفسه خطابا الى أعضاء الوفد الثلاثة بمصر (ص ١٦٥) صارحهم فيه براهيه فى المشروع ، وهو أنه حماية لا استقلال ، وطلب اليهم عند عرضه على الأمة أن يبينوا لها الحقائق ، بلا تفسير أو تأويل ، والحق أن الفرق كبير بين بيانه الى الأمة وخطابه الى الأعضاء الثلاثة ، قال :

« أهديكم أطيب تحياتي ، وبعد فانكم تجدون طى هذا بلاغا لنواب الأمة وأرباب الراى فيها تعلمون مضمونه من تلاته ، وأظنكم تستشفون منه انى لست من راى المشروع الذى ستعرضونه على الأمة انتم والقادمون اليكم من اخوانكم ، وهذا موافق للحقيقة لأنه (وأريد أن يكون الأمر بينى وبينكم) مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به ، وباطنه الحماية وتقريرها ، ففيه من خصائص الحماية ومميزاتها الشيء الكثير ، كالقوة العسكرية ، والتدخل فى التشريع للأجانب ، وفى القضاء المختص بهم ، والتدخل فى المالية وفى الحقائق بواسطة موظفين انكليز ، وجعل المعتمد الانجليزى ذا مقام خاص وله التقدم على غيره من وكلاء الدول الأخرى ، وتقييد حرية مصر فى عقد المعاهدات وفى اختيار وكلائها السياسيين وفى التجاه هؤلاء لممثلى انجلترا ، وتولى انكلترا دون مصر عقد المعاهدات المتعلقة بالغاء الامتيازات مع الدول الأخرى ، فضلا عن ذلك فان ما اشترطه من تعليق تنفيذه على قبول الدول لالغاء المحاكم القنصلية ، وصدر الدكريات باعادة تنظيم المحاكم المختلطة يجعل الفوائد التى تعود منه على المصريين وهمية ، اذ قد ينقض الدهر ولا تقبل الدول ذلك الالغاء ولا تصدر الدكريات بذلك التنظيم ، ولكن اخوانى لا يرون فيه راى ، ولم أرد أن أظهر الخلاف بينى وبينهم حرصا على الوحدة التى هى قوتنا لكيلا يشمت الأعداء بنا ، ولو ان اخوانى أصغوا الى قولى أو لم أكن أخشى على هذه الوحدة من الانقسام لفارقت لنسرة فى يوم ٢٢ يوليه الماضى ، وهو اليوم الذى ورد لنا فيه خطاب من لورد ملتر عن مشروع سابق وضعته لجنته ورفضناه لكونه كان يرمى الى ما يخالف مبدأنا وتوكيلنا ، وكان رفضنا له بالاجماع ، ومن الغريب أن المشروع الثانى جاء أبلغ فى باب الحماية لاشتماله على كثير من مميزاتها ، ومع ذلك رأى الاخوان صلاحية عرضه على نواب الأمة ، ولا أريد أن أشكو منهم اليكم لأنهم انما رأوا ذلك لأسباب قامت عندهم وأقنعتهم بصحة

آرائهم ، أهمها تغيير ظروف الحال وعدم وجود السند والنصير لنا في الخارج ، وانفراد الدولة الانكليزية بالعزة والسلطان ، وعدم قدرة الأمة على متابعة المعارضة والمقاومة ، وانى اعترف بأهمية هذه الأسباب ، ولكنها لا يمكن ان تقلب حقيقة المشروع من حماية الى استقلال ، ولا أن تجعلنا نرضى بما نهضنا لمقاومته ، وقمنا للمطالبة ببطلانه ، وما ضحت به الأمة في سبيل النور منه والقضاء عليه من دماء الكثير من أبنائها وحرية العدد العديد من شيوخها وفتيانها ، ولا يحملنا نحن دعاة الاستقلال وحملة الويته والصائحين به في كل صقع وناد على أن نتحول الى تأييد ما هو بعيد عنه في الواقع وان كان قريبا منه في الظاهر .

« وما اذا قبله غيرنا وكانت الأغلبية معهم ، فذلك شيء آخر لا تقع تبعته علينا » ولهذا رأيت أن أكتب لكم بفكرى حتى تكونوا في مستوى واحد مع اخوانكم الذين ستشتركون معهم في عرض المشروع ، وأن يكون مركزكم (اذا استحسنتم) من الذين تستشيرونهم مركز الشارح للحقائق العارض للوقائع من غير تأويل ولا تفسير ، لكيلا يجد خصومكم سبيلا للطعن عليكم ولا حسادكم حجة يقيمونها ضدكم ، وسوف تطلعون على جميع المكاتبات التى دارت بيننا وبين لجنة ملر وعلى المشروعات الثلاثة التى ورد فى البلاغ ذكرها ، وتقفون من الاخوان على جميع المعلومات التى يهكم انوقوف عليها فى هذا الشأن ، وانى على ثقة تامة بأنكم ستكونون فى عرض هذا المشروع مثال الدقة والنزاهة والبعد عن مزالق القدم ، وانى مستعد لأن أرسل اليكم كل ما تشاءون من الأوراق ، ولأن أجيبكم عن كل ما تشاءون الوقوف عليه من المسائل ، والله يكون فى عونكم ويقيكم شر خائنة الاعين وما تخفى الصدور » .

« سعد زغلول »

ولقد كان يجدر بسعد باشا أن يصارح الأمة برأيه فى المشروع ، لا أن يكتفى بذكر هذا الراى فى خطاب خاص الى الأعضاء الثلاثة ، نعم كان واجبا عليه ، وقد كان يتولى زعامة الأمة ، أن يصارحها برأيه الواضح فى أهم مسألة عرضت لها فى ذلك الحين ، وهى مسألة تقرير مصيرها ، فاذا لم يصارح الزعيم الأمة برأيه فى مثل هذه المسألة الهامة ، فقيم اذن ترجع الى زعامته ؟ وفى أى امر تنتظر الأمة هدايته ونصيحته ؟ من واجب الزعيم أن يتحمل تبعه الراى الصواب ، يرشد الأمة اليه فى الأوقات العصيبة ، ومن الخير أن يرجع الى الأمة ليستمد سلطته منها ، ولكن على شرط أن يدلى لها برأيه ، وبالتوجيه الذى يرى فيه خيرا وصلاها ، وبذلك يكون قد ادى لها واجب النصح والارشاد ، وهداها سبيل الحق والسداد .

وفى الحق ان أعضاء الوفد ، فى الجملة ، لم يكونوا شارحين لقواعد المشروع فحسب ، بل كانوا محبذين ومؤيدين لها فى مجموعها ، وفى ذلك يقول اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية فى خطبته بمجلس اللوردات التى سird الكلام عنها « فى شهر سبتمبر اوفد أربعة من زملاء زغلول باشا الى مصر لكى يشرحوا لأبناء وطنهم الاقتراحات التى كانوا يبحثونها ، فلم يشرحوها فقط ، بل حبذوها لاشياعهم ، فكان لها حظ كبير من الموافقة ، وتحسنت الحالة فى مصر تحسنا عظيما » .

على ان سعد باشا لم يعترض على الوضع الذى جرت عليه الاستشارة ، وجبئ مسلك زملائه فى تفسيراتهم ، وأرسل فى هذا المعنى تلفرافا بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٠ الى محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية ، فان فيه : « وصلتنا انباء الاستشارة فملأتنا سرورا وفخارا ، وقد كان لما أعلنته الأمة بجميع طبقاتها من

تأكيد الثقة بنا أعظم وأحسن وقع في نفسى و نفس زملائى أعضاء الوفد ، ولا شك أنه يحق لنا أن نفخر بأمتنا التى وقفت موقفاً حكيماً جديراً بها ، فأثبتت بذلك ما تنطوى عليه من قوة معنوية وحياة وطنية » .

نتيجة الاستشارة

فاضت الصحف وقتئذ بأراء الهيئات والكتاب والباحثين والافراد فى مشروع المعاهدة ، فنشر الحزب الوطنى تقريراً مسهباً فى معارضته وأظهر ما فيه من عناصر الحماية ، وأصدر القرار الآتى :

قرار الحزب الوطنى

اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى فى مساء يوم الاثنين ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٠ وتلت التقرير الذى قدمته اليها اللجنة المكلفة بفحص فواعد الاتفاق وأصدرت القرار الآتى نصه :

(اولا) الموافقة على تقرير اللجنة المكلفة بفحص القواعد بصيغتها النهائية التى ستنتشر بعد .

(ثانيا) اعتبار قواعد الاتفاق المعروضة خالية من المزايا بالنسبة لمصر ومقررة لحماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ومنظمة لهذه الحماية تنظيماً يسلب مصر سيادتها الداخلية والخارجية معتمدة اتفاقية السودان اعتماداً مستورا .

(ثالثا) ابداء النصح للأمة المصرية بأن لا تقبل هذه القواعد أساساً لاتفاق بين مصر وانجلترا .

(رابعا) القاء التبعة امام الشعب وامام الأجيال المستقبلية وامام التاريخ وامام الله على كل من يعمل لتحقيق هذا المشروع .

(خامسا) الاستمرار فى الجهاد الوطنى بجميع الوسائل المشروعة » .

« وكيل الحزب الوطنى »

« على فهمى كامل »

أما التقرير الذى أشار اليه الحزب فى قراره ، فقد أوضح فيه رايه فى المشروع تفصيلاً ، مما تقتطف هنا بعض فقرات منه ، فقد بين أن المزايا الواردة بالوضع المائل فى المشروع هى مزايا وهمية ، فمما ذكره عن مزيه الاستقلال . « ان الدين تهافتوا على القول بوجود الاستقلال فى قواعد الاتفاق جروا على طريقة لا تؤدى الى حكم صحيح ، ومن الغريب أنهم على اختلاف أماكنهم ومهنتهم اتبعوا فى بحثهم جميعاً طريقة واحدة ، واعتمدوا على أدلة واحدة ، ثم وصلوا الى نتيجة واحدة هى وجود الاستقلال .

« اغفلوا الكلام جميعاً عن ميزة الاستقلال وعلامته القانونية ، ثم تناولوا من بين حقوق انجلترا الكثيرة فى قواعد الاتفاق حقوق الارتفاق التى تريد أن ترتبها لنفسها على الأرض المصرية ، واخذوا فى تصغير شأنها ، وقالوا ان لكل منها نظيراً عند بعض الدول المستقلة ، هكذا قالوا ، ولكنهم لم يجرؤوا على الادعاء باجتماع عدد من هذه الحقوق عند دولة واحدة كما هو الحال مع مصر .

« ان ميزة الاستقلال وعلامته القانونية هى اهلية الدولة المستقلة لمباشرة أعمالها وحدها داخل بلادها وخارجها ، فاذا زالت من الدولة هذه الاهلية أو تجددت دائرتها بتدخل دولة أخرى فلا استقلال » .

وتفى مزايا التمثيل السياسى والمجلس النيابى والتخلص من الموظفين الأجانب بالشكل الوارد فى المشروع ، ثم دحض مزية حرية التصرف فى المالية قائلا :
« هذه المزية معدومة منه أيضا للأسباب الآتية :

١ - تنص الفقرة الثالثة من البند الرابع من المشروع على ما يأتى : تعين مصرر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارا ماليا يعهد اليه فى الوقت اللازم باختصاصات المالية التى لأعضاء صندوق الدين ويكون تحت تصرف الحكومة لاستشارته فى جميع المسائل الأخرى التى قد ترغب فى استشارته فيها .
(١) فهذا النص يفرض على الحكومة المصرية ضرورة تعيين مستشار مالى لها باتفاقها مع الحكومة الانجليزية ، ويفرض أيضا اضافة اختصاصات صندوق الدين الى المستشار ، فوظيفة الاستشارة اذن وظيفة دائمة لا وقتية .

(ب) ما دام لدينا مستشار مالى فلا يهم البحث عما اذا كان المقصود الاختصاصات المالية لصندوق الدين او اختصاصات جديدة قد تقرر له كما يمكن أن يستفاد من التعبير الوارد فى الفقرة السادسة من البند الثامن التى تقول « التغييرات اللازمة فى صندوق الدين » . لا يهمنا هذا البحث لأننا نعرف لغة انجلترا عند تعبيرها بلفظ « مستشار » ، نعرف ذلك من تعريف اللورد جرانفيل لهذه الكلمة فى تلغرافه المشهور ، ونعرف أيضا معناها من الكتاب الذى ألفه اللورد ملنر واضع القواعد فان قاموس السياسى الانجليزى يقول ان كلمة المستشار امر يجب أن يطاع ، وان انجلترا لم تستخدم فى التعبير لفظ « مستشار » وفعل « استشار » الا للدلال على مرادها ، تريد أن تقول لنا بهذا التعبير : انى أقصد المستشار الذى تعرفونه آمرأ فى ميزانيتكم متصرفا فيها كما يحب ويهوى ، تريد أن تقول لنا انى أقصد معنى الكلمة حسب قاموس سياسنى ، ولذلك اخترت التعبير بها دون غيرها ، وانكم تعرفون لغتى السياسية حق المعرفة من تلغراف اللورد جرانفيل وكتاب اللورد ملنر وسوابق عمل المستشار ، فلا يحق لكم أن تفسروها بغير لغتى ، وليس ادل على صحة ما تقوله لنا من انها عبرت فى الفقرة الرابعة من البند الرابع بلفظ الموظف ولم تعبر بلفظ مستشار مما يدل على أنها تريد احكاما مخصوصة لكل من اللفظين .

(ج) اننا لم نفهم التعبير بلفظ « فى الوقت اللازم » الوارد فى النص ، فهو قيد خاص بهذه الفقرة لا نعرف المراد منه ، ويلاحظ أن هذا القيد لا يمكن تفسيره بالقيد الشامل لجميع البنود ، وهو قيد تعليق تنفيذ المعاهدة على انفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية ، فهذا القيد الشامل لجميع البنود لا يحتاج فى سريانه للإشارة اليه فى بند خاص .

(و) ان انكلترا هى وحدها التى استفادت من ايراد هذا النص فى المعاهدة ، فانها ضمنت حق ايجاد رقابة لها على المالية المصرية بواسطة هذا المستشار كما أنها ضمنت أن تكون صاحبة الكلمة فى تعيينه وبالطبع لا يمكن عزله الا برضا من عينه .

(هـ) ولا عبرة مما جاء فى النص من أنه « يكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الأخرى التى ترغب فى استشارته فيها » - لا عبرة بهذا النص ، فانه من الجمل السياسية التى لا تؤدى المعنى الظاهر ، وان انكلترا ما تعمدت التعبير بلفظ « استشارة » مرتين فى هذه الجملة القصيرة الا لتدلنا على مرادها الحقيقى من النص ، والذى يؤيد ذلك ما جاء فى أقوال عارضى المشروع من أن اللورد ملنر هو الذى حتم بادخال هذا النص وتشدد فى ابقائه .

« فنحن اذن لم نكتسب شيئا من الوجهة المالية ، وبذلك يكون القول باننا سنكون احرارا في انشاء المدارس التي نريد » . « توسيع التعليم وهما باطلا لان المستشار سيقف امامنا في كل مشروع من هذا القبيل . »

ودحض مزية الجيش والأسطول وابان ان دخول مصر عصبة الأمم ليس معناه الاعتراف باستقلالها .

واشار الى ما في المشروع من نصوص اخرى تهدم معاني الاستقلال :

فمنها تخويل انجلترا دون مصر حق المفاوضة مع الدول ذات الامتيازات في تعديلها ، قال في هذا الصدد :

« ينص البند الثاني على انه لا يمكن تحقيق الفرض الثاني المبين في البند الاول وهو تعديل الامتيازات الا بمفاوضات تحصل لهذا الفرض بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذات الامتيازات .

« والقيام بهذه المفاوضات من حقوق مصر وحدها باعتبارها دولة مستقلة ، فقيام انجلترا بهذه المفاوضات هو تطبيق لحماية سنة ١٩١٤ ، لاننا لو سلمنا بالرأي القائل بعدم تمسك انجلترا بالحماية لما كان هناك وجه شرعى لمباشرة هذه المفاوضات بنفسها ، ان مفاوضات انجلترا مع الدول بالنيابة عن مصر هو تطبيق لحقها الذي احتفظت به في خطاب السير ملن شيتهم الى السلطان حسين ، ولا يمكن ان يقال ان انجلترا تتلقى هذا الحق بالتوكيل او التفويض من مصر ، لان التعبير بعبارة « لا يمكن » ينفي فكرة التفويض او الوكالة ، اذف الى ذلك ان القانون الدولي لا يعرف تفويضا مطلقا كهذا لا يرجع فيه الأمر في النهاية الى الدولة التي اعطت التفويض ، فتسليم مصر لانجلترا بانها وحدها صاحبة الصفة في المفاوضة والاتفاق مع الدول بشأن تعديل الامتيازات يعتبر اعترافا ضمنيا آخر بحماية سنة ١٩١٤ » .

ومنها ابدية المعاهدة والمخالفة ، قال في هذا الصدد : « ومما يؤيد ان النظام حماية عدم تحديد مدة للمخالفة ولا للمعاهدة ، ولم يعرف التاريخ الى الآن معاهدة او مخالفة ابدية بين دولتين متساويتين » .

ومنها منح الممثل البريطاني مركزا استثنائيا في مصر وتخويله حق التقدم على جميع الممثلين السياسيين ،

وتخويل بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية بالاراضي المصرية ، قال في هذا الصدد :

« تنص الفقرة الثانية من البند الرابع على ما يأتي : « تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية في الارض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذي تعسكر فيه القوة وتسوى ما تستتبعه من المسائل التي تحتاج الى التسوية ولا يعتبر وجود هذه القوة باى وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد كما انه لا يمس حقوق حكومة مصر » .

« بهذه المنحة ضمننت الحكومة الانجليزية بقاء احتلالها الى الابد وحولت احتلالا عسكريا مؤقتا الى احتلال نظامي مؤبد ، بهذه المنحة برئت ذمة انجلترا من جميع تعهداتها لنا بالجسلاء من سبعين عهدا ووعدا كانت كاشوكة في جوف سياستها المصرية ، وان لهذه المنحة مثيلا في معاهدة باردو وقصر سعيد المعقودة بين تونس وفرنسا (المادة ٢ معاهدة) ، غير ان فرنسا كانت فيها اخف وطأة على تونس من

انجلترا علينا ، فلقد بنت فرنسا حقها في احتلال تونس على سبب مؤقتة ١٢ وهو وجود مشاغبات على الحدود والشواطىء كما أنها نصت في المادة على امكان انتهاء الاحتلال بالاتفاق .

ومنها تعيين الموظف القضائي البريطاني لوزارة الحقانية ، قال في هذا الصدد :
« تنص الفقرة الرابعة من البند الرابع على أن : « تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفا في وزارة الحقانية ، يتمتع بحق الاتصال بالوزير ، ويجب احاطته بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مساس بالأجانب ، ويكون أيضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أى امر مرتبط بتأييد القانون والنظام » .
« فهذا الموظف الذى تعينه مصر بالاتفاق مع انجلترا أو بعارة أخرى هذا الموظف الذى تعينه انجلترا سيتدخل في شؤوننا الداخلية بالحقوق الآتية :

١ - له حق الاتصال بالوزير ، ولا نستطيع أن نفهم من هذا النص أن يكون الغرض السماح لهذا الموظف بالدخول على الوزير بدون وساطة أى موظف مصرى ، فان وظيفة من هذا القبيل لا تشغل انجلترا الى حد ادراجها في المعاهدة ، وانما الذى نفهمه من هذه الوظيفة هو أن هذا الموظف يكون له حق الاتصال بعمل الوزير ، وعمل الوزير يتناول تنفيذ القانون والأحكام القضائية والمسائل الادارية المتعلقة بالادارة القضائية والتحقيقات والنيابة ، وكل ذلك بالنسبة لجميع سكان القطر المصرى ، فالوظف له حق الاتصال بجميع هذه الشؤون لا بالنسبة الى الأجانب فقط ، ولكن بالنسبة للمصريين ايضا ، ولا ندرى ماذا يكون حد هذا الحق ولا حد هذا الاتصال .

٢ - ويجب احاطة هذا الموظف بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مساس بالأجانب ، وقد نشرت هذه الفقرة مصادفة في بعض الجرائد بنصها الانكليزى ، فوجدناها تختلف بعض الاختلاف عن الترجمة الصحيحة التى تؤدي الى أن هذا الموظف يجب احاطته بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القانون باعتباره ماسا بالأجانب ، وبما أن النص الانكليزى هو الأصل المعتمد . فان المعنى أن كل قانون يعتبر ماسا بالأجانب ، وبهذه المثابة يكون لهذا الموظف اختصاص في ادارة القانون الذى يطبق على الاهالى .

٣ - ويكون ايضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أى امر مرتبط بتأييد القانون والنظام ، فهذا هو المستشار القضائي المعروف ومستشار الداخلية المعروف ، بل هو يجمع في شخصه جميع المستشارين الانكليز المعروفين ، والفرق بينهم انه معين من قبل انكلترا ، اما المستشارون فكانوا يعينون ولو في الظاهر من قبل الحكومة المصرية ، فهل يوجد تدخل من انكلترا في أعمال الحكومة الداخلية أكثر من هذا التدخل ؟ وهل بعد ذلك نقول أن حقوق سيادتنا الداخلية سليمة لم تمس بقواعد الاتفاق .

« ولا يفوتنا ان نلفت النظر الى أن هناك حقوقا أخرى لانجلترا واضحة في قواعد الاتفاق ، من أهمها ما تكسبه بالبند التاسع الذى يقضى باصدار امر عال باعتبار جميع الاجراءات التشريعية والادارية والقضائية التى اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة ، واننا لا نستطيع أن نبين جميع هذه الاجراءات لفرط كثرتها ، ولكننا نقول انها تحتوى على اجراءات تمس سيادة البلاد كالامر الصادر من القائد العام في ١٩ أغسطس سنة ١٩١٨ القاضي بأن تكون ٥٦٢ فدانا بأبى قير في حيازة وزير حربية انكلترا وملكا له بصفة مستديمة لأغراض عسكرية » .

وذكر ضياع السودان في المشروع قال :

« ان قواعد الاتفاق تؤدي الى الاعتراف ضمنا بصحة اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، وذلك ان التسليم بتجزئة مصر والسودان هو اعتراف بأن السودان ليس جزءا من مصر ، والسكوت من قبلنا عن المطالبة بالسودان في الوقت الذي نسوى فيه مسائلنا مع انجلترا اعتراف بأن السودان ليس محلا للبحث ، واغفال الكلام في اتفاقية سنة ١٨٩٩ مع هذه الظروف اقرار بهذه الاتفاقية ، وبيان مندوبى الوفد الذي يقصر مسألة السودان على حقوقنا في المياه تحديد للمسألة السودانية بيننا وبين الانكليز ، فلا نزاع اذن أننا نعلق بقبول هذه القواعد باب المطالبة بالسودان .

« السودان كما هو معلوم جزء من مصر كما هي البحيرة والمنوفية والغربية ، وهو الزم لمصر من الاسكندرية ، وهو مصدر نعمتنا وحياتنا ، وهو النيل كله ، هو كل شيء فكيف نطمئن على حياتنا وعلى بلادنا والسودان في غير يدنا ؟ .

اين تلك الضجة الهائلة التي أحدثناها يوم علمنا بمشاريع الخزانات ؟ اين الاحتجاجات ؟ اين الصحف ؟ اين المهندسون ؟ اين الجمعية التشريعية ؟ اين اعضاء مجالس المديرية ؟ ماذا اصابنا حتى ننسى السودان ، وهو ان تركناه فلا يتركنا كما قال شريف باشا ، فأصبح السودان غير جنسنا لأن اللورد ملنر لم يقبل ان يدخله في البحث ، أصبح مركز انجلترا فيه شرعيا لأن اللورد ملنر هددنا اما ان نقبل الكل او نرفض الكل ، انسينا ما بذلناه في سبيله من الأموال والأرواح ؟ انسينا انه كان ولا يزال من القدم امتداد مصر وعضوا من مصر ، انسينا اننا لا نطمئن على وجودنا ما دام السودان هكذا » (١) .

ومما نجد تجدر ملاحظته ان هذا التقرير قد تأيد بما فيه من الحجج والأدلة ، وتأيد في مجموعه بما ذكره سعد باشا في خطابه المتقدم ذكره الى الاعضاء الثلاثة (ص ١٦٧) ، اذ وصف المشروع بأنه مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به وباطنه الحماية وتقديرها ، وتأيد أيضا بما ورد في تقرير قدمه الأستاذ عبد العزيز بك فهمي (باشا) الى الوفد في أكتوبر سنة ١٩٢٠ بعد انتهاء الاستشارة (٢) .

راى الأستاذ عبد العزيز فهمي

وانا ناقلون هنا بعض فقرات منه ، قال :

« ان سياسة الانجليز في هذا المشروع لاتخفى على من ينظر في الأمور بعين الناقد البصير ، هي تنحصر في هذه الصيغة : اخذ اقرار الأمة المصرية نفسها بتصحيح مركزهم

(١) من بواعث الأسف ان فريقا من الحزب الوطنى قد خرجوا على رسالته السليمة التى تبدو فى هذا التقرير والمستمدة من تعاليم أسلافه العظام ، وأقروا الوضع الذى قرره معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا سنة ١٩٣٦ باشتراكهم غير مرة فى الوزارة فى ظل هذه المعاهدة وعلى أساس تنفيذها « بروح الود والاخلاص » على ما فيها من اقرار لوجود القوات الاجنبية فى البلاد ومحاولة فصم عرى الوحدة بين مصر والسودان ، ومن التناقض البين والتعارض مع مبادئ الحزب قبول هذا الفريق الاشتراك فى الحكم على أساس اوضاع ورفضها الحزب الوطنى ودعا الأمة الى رفضها ، والا ففيم كان اعتراضهم على من يقبلون هذه الأوضاع اذا كانوا يقرونها عمليا باشتراكهم فى وزارات تألفت على أساس تنفيذها ؟ لاشك ان الاشتراك فى الحكم على أساس هذه الأوضاع وفى ظلها هو انتقاص على رسالة الحزب الوطنى ومبادئه ، والعبرة بالسميات لا بالاسماء .

(٢) نشر هذا التقرير فى مارس سنة ١٩٢١ +

ازاءها كما اخذوا اجماعا او شبه اجماع من الدول بتصحيح مركزهم في مصر
والسودان ليتم لهم بذلك قطع كل احتجاج يقسوم في وجههم من الداخل او
الخارج معا » .

وقال عن القوة العسكرية :

« ان اشتراط وجود قوة عسكرية انكليزية في الاراضى المصرية هو اشتراط
لا يتفق مطلقا مع سيادة البلاد في الداخل ، بل هو من طبيعة الحال في كل بلد للغير
حماية عليها او ملكية فيها ، وندر ان توجد قوة اجنبية في بلدة مستقلة حرة ، وليس
محو صفة الاحتلال عن هذه القوة العسكرية والنص على عدم مساسها بحقوق الحكومة
المصرية بمانع من انها في ذاتها قوة اجنبية مجرد وجودها كاف للمساس بالسيادة
الداخلية التى للبلاد على نفسها ، والغرض المصرح به من وجودها هو غرض مبهم اذ
للامبراطورية الانكليزية مواصلات الى السودان وغيره من افريقيا ولفلسطين والعراق
والهند وغيرها ، وأنواع المواصلات شتى من بحرية ونهرية وحديدية وتلغرافية
وتليفونية وهوائية . وللانكليز مع هذا الاتهام ان يدعوا ان ما كان من طرق المواصلات
المذكورة داخل حدود القطر المصرى (بخلاف قنال السويس) فيصدق عليه انه من
مواصلات الامبراطورية البريطانية ، وان يرتبوا على ذلك ان لهذه القوة الانتقال من
معسكرها الى أى نقطة بالقطر المصرى يحصل فيها أى مساس بهذه المواصلات ،
ويكون ذلك اشد واطغر أنواع المساس بحرية البلاد وسيادتها الداخلية » .

وقال عن المستشارين المالى والقضائى :

« تشترط بريطانيا العظمى في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة ان تعين مصر بالاشتراك
معهما مستشارا انكليزيا بالمالية وتشترط باخر الفقرة الرابعة من المادة المذكورة ان
الموظف الانكليزى الذى يعين بالحقانية بالكيفية المذكورة يجمع بين يديه فوق وظيفته
الأصلية وظيفتى مستشار الحقانية والداخلية معا لقول العبارة « ويكون تحت تصرف
الحكومة المصرية للاستشارة في اية مادة متعلقة بتأييد القانون والنظام تأييدا فعليا »
فالوزارات الثلاث التى هى روح الادارة الداخلية في البلاد ، وهى المالية والداخلية
والحقانية سيكون لها مستشاران من الانجليز لن تستقل الحكومة المصرية بتعيينهما ،
بل يكون تعيينهما بالاتفاق مع حكومة بريطانيا ، مهما يقل من ان هذين المستشارين
لن تكون لهما اية سلطة تنفيذية ، وان الوزراء معهما سيكونون احرارا لانهم غير
مستولين الا امام البرلمان ، وان هذه المسؤولية تقتضى قانونا وعملا عدم الانصياع لآراء
المستشارين ومهما يقل فوق ذلك من ان المستشار المالى لن يكون له القول الفصل
في المسائل المالية ولا حضور مجلس الوزراء ، فان اقل مقدار المفهوم من هذه
الاشتراطات ان مالية الحكومة المصرية وقضاء البلاد المصرية والأمن العام في البلاد
المصرية سيكون ذلك جميعه تحت مراقبة الانجليز . فدخائل ماليتنا ستكون معلومة
لديهم ودخائل ادارتنا وبوليسنا ستكون معلومة لديهم ودخائل قضائنا الاهلى والشرعى
ستكون معلومة لديهم (بقطع النظر عن القضاء المختلط) ، وكفى هذا ليتحقق للانجليز
ولو معنى المراقبة على ادارة البلاد الداخلية وهذه المراقبة مهما قل اثرها طعن في
سيادة البلاد الداخلية ومصادق واضح للحماية .

« على ان القول بان المراقبة المذكورة انما هى نظرية فقط ، انما هو قول لا يسلم
به الا من يجهل آثار احتكاك الأمم الكبرى بالصفوى ، ان هذين المستشارين حتى لو
امسكت الحكومة المصرية عن استشارتهما في شئ ما فانه لا مانع يمنعهما من التبرع

بالشورى من تلقاء أنفسهما ، والأخذ والرد بينهما وبين الوزراء - وهما قوبان تسندهما سلطة تمثل انكلترا ذى المركز الخاص والقوة العسكرية الانجليزية الموجودة بالبلاد والوزراء على كل حال ضعاف - لا بد أن ينتج عنه في العمل أن ينصاع الوزراء لأرائهما ينفذون منها ما ليس من شأنه أن يعرض على البرلمان ، ويجتهدون في ترويج آرائهما لدى البرلمان فيما من شأنه أن يعرض عليه ، وينتهى الحال يتعود البلاد ووزرائها وبرلمانها على خطة مخصوصة هي عدم معارضة آراء هذين المستشارين خوف المشاكل مع انكلترا القوية ، وتلبث البلاد أبد الأبدية بقوة الاتفاق تابعة للأراء الانجليزية في امورها الداخلية ، هذا قول مبنى على مشاهدة ما يجرى وما من شأنه أن يجرى بين القوى والضعيف ، وعلى كل حال فواقع الامر أن امورنا الداخلية من مالية وقضائية وادارية ستكون تحت مراقبة الانجليز ، ولو تضاعلت هذه المراقبة وأن هذا مساس بالسيادة ومصداق للحماية .

« على ائى فيما قدمت استنتجت اهون ما يمكن مما تدل عليه العبارات الخاصة باستشارة هذين الموظفين والا فالتمعن يرى أن موظف الحقائقية سيكون في الواقع مستشارا لكل وزارات الحكومة ، فان كل وزارة من وزارات الحكومة حتى الاوقاف انما تسير على مقتضى القانون الخاص بها ، والنظام ليس شيئا آخر سوى مراعاة الامة حاكمها ومحكمها لما تقضى به القوانين ، فاذا اضيف لهذا ان الوظيفة الاساسية لهذا الموظف هي مراقبة تنفيذ القوانين فيما يتعلق بالأجانب (وهذه الوظيفة كانت محدودة هكذا في المشروع الأول ، أما في المشروع الأخير فمدلول عليها بوسيلتها فقط ، وهي ضرورة احاطة هذا الموظف علما بكل ما يتعلق بادارة القانون بالنسبة للأجانب) وهي وظيفة لا تقف عند حد الشورى ، بل تقتضى بذاتها المداخلة والالزام بالرجوع لموجب القوانين ، وانها بذلك وظيفة تنفيذية محضة ، نقول متى اضيف هذا لوظيفة الاستشارة تبين أن هذا الموظف سيكون هو الكل في الكل في الحكومة المصرية ، وما أظن احدا يمكنه أن يقول بحق أن هذا ليس من مشخصات الحماية الصريحة » .

وقال عن المركز الخاص للممثل البريطاني :

« لا تقتضى أى محالفة من المحالافات المعقودة بين الأمم المستقلة الحرة أن يكون للممثل احداها مركز خاص وتقدم على ممثلى الدول الأخرى الا محالفاتنا فمستترط بالفقرة السادسة من المادة الرابعة أن من اثارها هذا .

« أن كون ممثل انكلترا له مركز استثنائي بمصر وله التقدم على سائر معتمدى الدول الأخرى لا يصح مطلقا أن يكون نتيجة من نتائج التحالف العادى ، وانما هو نتيجة صريحة لوضع مصر داخلا وخارجا تحت المراقبة الانجليزية دون سواها ، وهذا الاشتراط لا يعهد له نظير الا في البلاد المحمية بغيرها . وأما المستقلة الحرة فلا شيء فيها من هذا القبيل » .

وقال عن حلول انكلترا محل الدول في امتيازاتها كما ورد في المشروع :

« أن استقلال بريطانيا العظمى بمباشرة حقوق الأجانب الامتيازية بمصر كمقتضى الفقرة الخامسة من المادة الرابعة مقتضاه غل يد الدول الأجنبية عن أن يكون لها أدنى تدخل في التشريع والقضاء في حق الأجانب وغل يد المصريين أيضا من المفاوضة مع اية دولة بخصوص حقوقها الامتيازية في القطر المصرى بحيث يصبح المصريون والأجانب معا في مصر لا عميل لهم من جهة التشريع والقضاء المختلط الا الانجليز ، وهي سلطة هائلة لا معنى لاستقلال الانجليز بها الا اذا كان لهم بمصر مركز غير مجرد مركز الحليف العادى ، بل مركز الحليف الحامى ، ومن يقل بغير ذلك فواهم » .

« في هذا القدر ما يكفى لبيان حقيقة هذا المشروع ، وان مصر معه باقية تحت الحماية الانكليزية والمراقبة الانكليزية والتداخل الانكليزي القانوني والفعلى داخل وخارجا » .

هذا ما ذكره الأستاذ عبد العزيز فهمى عن المشروع ، وقد ختم تقريره بقبول المشروع مع التحفظات ، دون ان يذكر ما هى هذه التحفظات .

بيان الأمراء

هذا وقد اصدر الأمراء عمر طوسون واسماعيل داود وسعيد داود ومحمد على ابراهيم بياننا عن المشروع في ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ قالوا فيه :

« اصدرنا بلاغنا المعلوم الذى قوبل بمزيد الاستحسان من جميع طبقات الأمة في ٣ يناير سنة ١٩٢٠ وجئنا اليوم في هذا الوقت الخطير نبدي رأينا في مستقبل بلادنا الذى سببت فيه كباقي افراد الأمة التى نعتبر انفسنا منها ، ونتشرف بانتسابنا اليها ، وهو ان مبادئنا التى ذكرت في ذلك البلاغ لم تتغير ، واننا لازلنا متمسكين بها أشد التمسك ، واننا لا نبرر عقد أى اتفاق ينافى أو ينقص استقلال مصر مع سودانها ، استقلالا تاما حقيقيا بلا قيد ولا شرط .

« هذا هو رأينا في هذه المسألة الخطيرة ، وللأمة الراى الأعلى فيها . والله يهدينا جميعا الى الصواب » .

عمر طوسون اسماعيل داود سعيد داود محمد على ابراهيم

راى الدكتور أبو هيف بك

ونشر الدكتور عبد الحميد أبو هيف بك أستاذ القانون الدولى بمدرسة (كلية) الحقوق السلطانية ست مقالات (١) في تكييف المشروع ، معارضا اياه ، نقتطف منها ما يلى ، قال :-

« تدل الفاظ المشروع على انه يقرر استقلال مصر ، وأنه يشمل تحالفا بين بريطانيا العظمى والقطر المصرى المستقل ، والمراد معرفته الآن هو :

اولا - هل يعتبر مركز مصر بمقتضى هذا الاتفاق مركز دولة مستقلة من الدول التى تشترك فعلا في التمتع بكامل الحقوق التى يوجبها القانون الدولى العام وفي القيام بكل الواجبات التى يحتمها ذلك القانون ؟

ثانيا - هل تعتبر هذه المعاهدة تحالفا بين دولتين مستقلتين يحفظ استقلال كل منهما على السواء ولا يمس كيانه ؟

« ان ما يخشاه المصريون ان تكون القيود الواردة في المعاهدة مضیعة للاستقلال الذى هو الفرض الاساسى من الاتفاق ، كما أنهم يخشون ان تكون المعاهدة المقررة للتحالف باللفظ مقررة في الحقيقة للاتحاد بين انجلترا ومصر اتحادا قانونيا يجعل مصر غير متمتعة بالاستقلال وتابعة بعد ذلك للامبراطورية البريطانية .

« ليس من السهل الحكم من بادىء الامر على ماهية الاتفاق ، بل بالعكس يعتبر تكييفه من اصعب الأمور ، اذا لم نقل انه يكاد يكون مستحيلا من الوجهة القانونية ادخال الاتفاق المذكور تحت نوع معين من الانواع المعروفة في القانون » .

(١) الاهرام ٢١ - ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٠ .

وبعد أن تكلم من مبادئ القانون الدولي ، قال :

« وعلامات الحكومة المستقلة هي أن الجماعة المكونة لها قد تأسس اتحادها لغرض سياسي وتوطدت دعائم ارتكازها على جزء من السيادة معين ، واستقلت بنفسها عن الرقابة الخارجية عليها من أية دولة من الدول الأخرى .

« فإذا ما تكونت الحكومة تكويناً كاملاً كان لها بموجب استقلالها الحرية الكاملة في العمل ضمن حدود القانون الدولي . في علاقاتها مع الدول الأخرى . و لا تعتبر حريتها في حكم الزائلة من وجهة القانون الدولي لمجرد كونها قد عقدت مع الدول الأخرى اتفاقات تفيد بها حرية عملها ، بشرط أن تكون تلك الاتفاقات جائزة للنقض في أي وقت أو بعد وقت معين . أو بشرط ألا تكون تلك الاتفاقات من طبيعتها أن تجعل الإرادة القومية أي إرادة الشعب خاضعة خضوعاً حتمياً لزم غير معين للسلطة دولة أخرى ، ولذلك بمجرد دخولها في اتفاقات مقصود أنها تكون غير قابلة للنقض أو اتفاقات لا يفهم من طبيعتها أنها تكون قابلة للنقض من أحد الطرفين ويكون من مقتضاها إخضاع أعمال الحكومة الخارجية لإرادة دولة أخرى ، فإن هذه الحكومة تعتبر فيما يتعلق بتلك الاتفاقات فاقدة لاستقلالها وبالتالي لا تعتبر شخصاً من الأشخاص المقر عليهم في القانون الدولي ، غير أن شخصيتها لا تفنى فناء تاماً ، بل تعتبر في الأحوال التي لا مساس لها بالاتفاق حافظة لكيانها القانوني المعتاد (هول في القانون الدولي ص ٢٣) .

وقال في تكييف الاستقلال : « الاستقلال هو حق كل حكومة في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية بدون رقابة عليها من الحكومات الأخرى ، وهو من حق كل الحكومات المستقلة ، أما الحكومات محدودة الاستقلال أو المستقلة جزئياً فإنها بالضرورة لا تعتبر مستقلة استقلالاً تاماً لأن شروط وجودها تمنعها من أن تكون لها الحرية المطلقة في العمل فيما يتعلق بالأمور الخارجية » .

الى أن قال :

« والاستقلال هو القوة التي بها تستطيع الدولة أن تنفذ قراراتها المنبثقة عن إرادة حرة غير متأثرة بإرادة دولة أخرى ، ولذلك فهو حق الدولة في أن تظهر إرادتها بدون تدخل من الدول الأجنبية في كل الأمور وفي كل الظروف التي تعمل فيها بصفتها دولة مستقلة ، وبهذا يعتبر شاملاً لحق المحافظة على الوجود وتنمية موارد الحياة » .

وقال في تطبيق مبادئ القانون الدولي المشروع :

« وأصبح ظاهراً للملا أن قواعد الاتفاق لا تنطبق على الاستقلال التام ، ولقد تبين من القواعد القانونية كيف ضاع الاستقلال التام بين « الاستقلال والتحالف » ، وثبت أن يكاد يكون من المستحيل قانوناً إدخال الاتفاق تحت نوع معين من أنواع الحكم الموجودة في القانون الدولي وذلك لكونه يختلف عن كل نوع بفوارق معينة ، والحقيقة المرة أن المشروع لا يقرر الاستقلال المعروف في القانون الدولي والذي تتمتع به (الدول المستقلة) ، نعم أنه يقرر بعض مظاهر الاستقلال الخارجي مثل التمثيل (في البلاد الأجنبية) وحق عمل المعاهدات الذي (يفهم) من قول المشروع (تتعهد مصر بأن لا تعقد مع دولة أجنبية أي اتفاق ضار بالمصالح البريطانية) ، ولكن هذين المظهرين قد يوجدان حيث يكون الاستقلال معدوماً أو شبه معدوم ، ألم يكن بعض الحكومات الألمانية الخاضعة لسلطة بروسيا متمتعة بحق التمثيل ؟ أفمن لنا هذا الحق بما هو مفيد به من القيود مع استقلال داخلي ناقص جداً ، فيقال أننا مستقلون ؟ كلا ، أن الفكرة

بمجموعة الحقوق التي يتمتع بها البلد لا بظاهرة من مظاهر الاستقلال الخارجي ! تعطى لنا مجرد المحافظة على احساساتنا أو ارضاء لبعض مطامعنا ، وأما حق التعاقد مع الغير فانه متى كان مقيدا بقيده السابق ذكره ، فانه لا يكون ظاهرة من مظاهر الاستقلال الخارجي ، بل هو ينادى من نفسه بعكس ذلك .

« سيقال ان التحالف يستتبع قيودا لا بد منها ، وان التحالف من شأن الأمم المستقلة . نعم ان الدولة المستقلة حرة في الدخول في معاهدات او محالفات تقيد بها حريتها من بعض الوجوه لمنافع تعود عليها أو لمصلحة دولية تراها الدول مقدمة على مصلحتها الخاصة بها ، فيرغمونها عليها ارغاما ، ولكن يشترط فيها كلها الا تكون هادمة للاستقلال او مضيعة له ، وضغط الدول متجمعة يعتبر في نظر القانون الدولي مختلفا اختلافا كبيرا عن ضغط دولة على دولة ، فان هذا يذهب بالاستقلال أو يقيده تقييدا يعتبر غنما لصالح الدولة ذات القوة ونقصا في استقلال الدولة الضعيفة فتنشأ عن ذلك علاقات (تبعية) تتشكل بالاشكال المختلفة التي سبق الكلام عنها أو بأشكال أخرى لا تختلف عنها في جوهرها ، أما ضغط الدول المتجمعة على دولة واحدة فليس له هذا الأثر ، بمعنى ان ما ينقص من استقلال الدولة الضعيفة يكون غنما لمصلحة الجماعة ولا تكون ثمة علاقات (تبعية) تجعل الدولة الضعيفة تشعر شعورا مستديما بخضوعها لدولة معينة .

« وقد يقال انه سوف لا يكون ثمة خضوع ، واننا سنكون متمتعين بتمام الحرية داخل بلادنا وخارجها مع بعض قيود تستدعيها المصالح البريطانية في مصر ، ولكننا نقول والاسف ملء الفؤاد اننا نفهم مما قرره علماء القانون الدولي الانجليز أنفسهم ان استقلالنا المقرر بالمشروع لا يجعلنا حكومة مستقلة عن بريطانيا العظمى ، وان استقلالنا عن جميع الدول الأخرى » .

وقال عن المركز الاستثنائي لممثل انجلترا : « فماذا عسى ان تكون مزايا هذا المركز وواجباته ومستلزماته في امة مستقلة ؟ سيقال انه ضروري أو جائز ان ينص على ذلك حتى يقوم هذا الممثل بالواجب المفروض عليه فيما يتعلق بالتشريع بالنسبة للأجانب ، ولكن النص على اختصاصه في ذلك كاف في تخويله ما يستتبعه ذلك الاختصاص من نفوذ في الحكومة المصرية ، ولا داعي مطلقا للنص عليه . سيقال ان هذا المركز الاستثنائي انما يمتاز به على جميع الممثلين الآخرين لانه ممثل حليفنا ، والرد ان هذا يكفي فيه الشطر الأخير من الفقرة نفسها (الفقرة السادسة من البند الرابع) ، وهذا قد لا يعنينا لانه ترتيب بين غيرنا ، اما المركز الاستثنائي فهو الذي يدخل الرعب في قلوبنا لانه نذير التدخل المبني على مسئولية انجلترا عن مصر .

« حقا ان التدخل قد كتب علينا من جانب ممثل انجلترا فيما يتعلق بمنع تنفيذ القوانين على الأجانب ولكن هذا مسلم أنه جائز الآن ونحن نقبله كانهين حتى يشق الغرب بالشرق أو يثقوا بنا ولا يجدون بعد ذلك ما يجعلهم يتطلبون ضمانات بالنسبة للأجانب ، غير ان التدخل لمصلحة الأجانب في احوال معينة شيء واستعمال المركز الاستثنائي شيء آخر في نظري .

« ان جلاء الموظفين البريطانيين كلهم أو بعضهم وان كان يمكن المصريين من تحمل مسئولية الوظائف وحدهم ويطلق لهم الحرية فيما يرونه نافعا لوطنهم الا ان هذا الجلاء لا يفيد أن قواعد الاتفاق تجعله علينا من غير عوض ، وهذا الغرض هو المركز الاستثنائي الذي يكون لممثل انجلترا ، هو وحده في نظر علماء القانون الدولي الانجليز قد يقوم مقامهم جميعا تمام القيام » .

الى ان قال : « ان المجاذبة والتشاد اللذين احاطا بالمفاوضة يظهران لكل انسان ان انجلشرا لم ترد ان تجعلنا مستقلين عنها وتكتفى بالضمانات اللازمة لمصالحها والتي لا تمس استقلالنا ، بل انها للآن تمنحنا حقوقا معينة فردية منعزلة بعضها عن البعض الآخر بحيث تعتبر ان الأصل ان كل الحقوق لها واننا نتناول منها بعض ما ترانا جديرين بأن نتولاه بنفسنا ، يؤيد ذلك قول سعد باشا في بيانه نقلا عن لورد ملتر : « ان هذا المشروع تضمن في اعتباره اقصى ما يمكن لانجلشرا الاتفاق مع مصر عليه » بل زاد « ان هناك شكاً في صواب التساهل في بعض ما اشتمل عليه » .

« لست اقول ذلك لأننا نلنا استقلالنا بقوة السيف أو اننا قادرون على ان نناله كذلك ، ولكن اقله لأبين مقدار الخطر من وجود صاحب المركز الاستثنائي يستعمل مركزه بقوة الاتفاق ليتوصل الى كل أو بعض ما يتوصلون به بواسطة جيش الموظفين وبدون لزوم لأن يذكر في المعاهدة شيء عن التدخل في الأمور الداخلية .

« ان من يقول ان الاستقلال ينافي التدخل يصيب اذا كان استقلالنا تاما ولكنه بالأسف ليس كذلك فلا يكون التدخل ممنوعاً من نفسه .

« يؤيد نظرية استبقاء نية التدخل عند بريطانيا العظمى النص على الاستشارة فيما يتعلق بالمستشار المالي والموظف الكبير الذي يتمتع بحق الاتصال بالوزير في الحقانية، فان من يتتبع تفسير رجال الوفد للنصوص المتعلقة بالاستشارتين وبيانهم لبعض تفاصيل المفاوضات يجد أن فكرة استبقاء نية التدخل متجسمة في مشروع الاتفاق كل التجسيم ولا تستطيع انجلشرا أن تتخلى عنه وقد اعترفت لها الدول بحمايتها على مصر وتنازلت لها تركيا عن سيادتها عليها (١) .

« ان تدخل صاحب المركز الاستثنائي أشد خطراً في نظري على استقلال البلاد من وجود نقطة عسكرية على مقربة من القنال » .

ثم عدد المظاهر التي تخذل الاستقلال في المشروع ومنها : منح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ، والحقوق التي تلزم لتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق تخطى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات ، وعدم التكافؤ في التعهد بالمساعدة الحربية ، وثقل وظاة التزاماتنا الحربية ، وتعهد مصر وحدها ألا تتخذ في البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة ، وفي هذا القيد من المعاني ما فيه ، وتعهد مصر وحدها ألا توجد صعوبات لبريطانيا العظمى ، وبعدم عقدها مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية على الإطلاق ، وأن تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء فوج عسكري في الأرض المصرية . وجواز استشارة الحكومة المصرية للمستشار المالي البريطاني وهذا الحق يبقى حتماً في نظر بريطانيا العظمى بعد زوال الديون الأجنبية لأنه لو كان صحيحاً أن زاولها يزيل الاستشارة ما تمسكوا بشديداً بإبقاء اسمه وجواز استشارته ، ثم جواز استشارة الموظف الكبير المتصل بالحقانية في أى امر مرتبط بتأييد القانون والنظام ، وهذا يظهر بوضوح ان بريطانيا العظمى ترى نفسها مسئولة عن تأييد القانون والنظام في مصر ، وهذه المسئولية تستتبع التدخل في شؤوننا الداخلية في نظر القانون ، وحلول بريطانيا العظمى بمفردها محل جميع الدول صاحبة الامتيازات فان هذا الحلول حاصل أو حصل بمقتضى ما لها من الحماية على مصر وهى الآن

(١) يشير الى معاهدة سيفر التي عقدت يوم ١٩ أغسطس ١٩٢٠ ، على أن هذه المعاهدة قد انقضت وحلت محلها معاهدة لوزان في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣ (انظر هامش ص ٥٩) .

تريد ان تنفذ حق حماية الأجانب فتعطيه شكل التدخل بواسطة ممثلها ذى المركز الاستثنائى ليمنع أن ينفذ على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية .

الى أن قال : « ان مظاهر الاستقلال الداخلى أهم فى نظرى كثيرا من مظاهر الاستقلال الخارجى لأن هذا الأخير لا قيمة له اذا لم يكن الاستقلال الداخلى مبنيا على أسس ودعائم ثابتة لا يحيط بها النفوذ الأجنبى من جانب دولة واحدة ولا يتعرض لأن تنهدم جوانبه كل يوم بواسطة التدخل من ممثل بريطانيا العظمى صاحب المركز الاستثنائى ، ومن مستشاريه صاحبى المقام الرفيع فى المالية والحقانية ، اننى أحرص على الاستقلال الداخلى أكثر مما أتمسك بمظاهر الاستقلال الخارجى ، لأن الأول منهما ما دام يرتكز على أسس صحيحة فانه يوصل حتما الى الثانى تاما وبكامل مظاهره ولذلك فان أهم ما يجب أن نتمسك به بعد زوال الحماية والاعتراف بالاستقلال هو تفاصيل الاستقلال الداخلى . يجب أن يكون هذا الاستقلال كاملا غير منتقص الا بقدر ما تستلزم ذلك الامتيازات الأجنبية وحقوق الدائنين الأجانب فقط » .

وقال فى ختام بحثه :

« ان آخر الضربات التى كان ينتظر توجيهها اليها قد نزل بنا بالاعترافات الكثيرة بحماية انجلترا علينا وبنزول تركيا عن سيادتها الى انجلترا (١) ، فلم يبق لدينا الا ان نسأول على استقلالنا حتى نشتره ، وليكن ذلك بأى ثمن الا بالاستقلال نفسه ، فهذا ما لا حياة من بعده » .

وثمة فريق آخر من الكتاب نشر آراءهم بتجديد المشروع والموافقة عليه .

وسلكت أغلبية الأمة طريقا وسطا ، بأن أبدت تحفظات على المشروع لا تقبله دون تحقيقها ، وبعض هذه التحفظات يتعارض فى الواقع مع روح المشروع وقواعده ، بحيث كان ابدائها رفضا للمشروع .

استئناف المفاوضات

قضى أعضاء الوفد المنتدبون فى مصر حوالى الشهر لاستشارة الأمة فى مشروع لمساعدة ثم غادروا مصر الى باريس فى أوائل أكتوبر سنة ١٩٢٠ ، وهناك اجتمع الوفد واخذ يبحث تقارير الأعضاء المنتدبين عن نتيجة الاستشارة ، واستخرج من مجموع تحفظات الأمة ما رآه هو مهما .

وأوفد اللورد ملنر مندوبا خاصا لدعوة الوفد الى موافاته بلندن لاتمام المفاوضات ، وعلى ذلك قرر الوفد تلبية الدعوة ، وأن يصحبه عدلى باشا يكن ، فسافر أعضاء الوفد الى لندن على دفعتين ، والتقى سعد باللورد ملنر ، وأفضى اليه بأن الأمة أبدت تحفظات على المشروع ، فرفض ملنر بحث هذه التحفظات ، متمسكا برأيه الأول ، وهو قبول المشروع كله ، أو رفضه كله ، وقال فى تفسير موقفه :

« ان مأموريته قد انتهت وأنه يجب عليه أن يقدم تقريره الذى استبطن قومه ظهوره ، وان من المفهوم أن لكل فريق تحفظات وملاحظات يريد ابداءها ، فمثل هذه وتلك يجب تركها للمفاوضات الرسمية القريبة ، وبخاصة لأن المشروع عبادة عن أسس خالية من التفصيل والتأويل » .

(١) انظر هامش ٥٩ و ١٢٠ .

ولكن سعدا لم يقبل هذا الوضع وتمسك بالتحفظات ، ووقف الأمر مؤقتا عند هذا الحد .

التحفظات التي قدمها الوفد

وفي ٢٥ أكتوبر دعى الوفد الى مقابلة اللورد ملنر ثانية ، فاسم الدعوة ، وحضر سعد ومعه كل من عدلى باشا . وعبد العزيز فهمى بك . ومصطفى النحاس بك . وعلى ماهر بك . وقبل اللورد ملنر في هذا الاجتماع ان يسامح الى تحفظات الوفد على ان لا تنقيد اللجنة بشيء جديد ، فقدم الوفد الفوج الاول من التحفظات ، وهى :

اولا - الفاء الحماية صراحة

ثانيا - حذف العبارة الثانية من الفقرة الاولى من المادة الثالثة من المشروع التى تقضى بأن مصر تخول بريطانيا العظمى الحقوق اللازمة لضمانة مصالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات اللازمة للدول الأجنبية للحصول على تنازلها عن حقوقها الامتيازية ، لكن لا يترك مجال للقول بأن مصر تعطى حقوقا ازيد من الحقوق المبينة بطريق الحصر فى مشروع المعاهدة .

ثالثا : (ا) - حذف الشرط الوارد فى المادة الخامسة الذى يتعلق بتنفيذ المعاهدة على قبول الدول انتقال حقوقها الامتيازية الى بريطانيا العظمى ، وعلى انفاذ المراسيم المعدلة للنظام القضائى المختلط ، بحيث تكون المعاهدة نافذة المفعول ، بمجرد اعتماد مصر وبريطانيا العظمى لها .

(ب) - النص على عرض مشروعات تعديل النظام القضائى المختلط على الهيئات النيابية المصرية واقرارها عليها قبل نشرها .

رابعا - دخول مصر بصفة طرف متعاقد فى الاتفاقات المراد عملها مع الدول بشأن حقوقها الامتيازية .

خامسا : (ا) - حذف النص الوارد فى المادة الرابعة ، الخاص بتعيين موظف بريطانى بوزارة العقنانية ، فان وجود نائب عمومى انجازى باختصاصاته العادية فيه الضمان الكافى للأجانب .

(ب) - حذف النص الوارد فى المادة الثالثة الخاص باستشارة المستشار المالى .

سادسا - قصر الاتفاقات الواردة فى الفقرة الاولى من المادة الرابعة والتى لا يمكن احصر عقدها مع الدول متى كان فيها اشرار بالمصالح الانجليزية على المعاهدات السياسية المحضمة ، بحيث يبقى احصر الحرية فى عقد الاتفاقات التجارية والاقتصادية وغيرها بدون ادنى قيد .

سابعا - حل مسألة السودان على الاساس الآتى :

(ا) ضمان مياه النيل اللازمة لرى ارض مصر المزروعة الآن وارضيتها القابلة للاصلاح والزراعة .

(ب) اولوية مصر فى اخذ المياه عند عدم كفايتها للقطين .

(ج) تمتع مصر فعلا بحقوق سيادتها فى السودان .

ثامنا - إلغاء كل حكم في المعاهدة مقيد لاستقلال مصر بمجرد زوال الأسباب الداعية لهذا التقييد .

ومما يلاحظ على هذه التحفظات انها ليست جوهرية ، ولا تثير من قواعد المشروع شيئا ، وفي التحفظ الخاص بالسودان حصر الوفد اهتمامه في مسألة ماء النيل وأولوية مصر في اخذ المياه عند عدم كفايتها للقطرين ، وهذا التحفظ لا يليق صدوره ، لأن أول ما تعنى به مصر هو تحقيق وحدة وادى النيل واعتبار مصر والسودان جزءين لا يتجزآن من وطن واحد ودولة واحدة .

هذا ، وبعد ان انفض اجتماع ٢٥ أكتوبر ، استدعى الوفد بقية أعضائه من باريس فلما حضروا اجتمع بكامل هيئته يوم أول نوفمبر ، وقرر ارسال خطاب الى اللورد ملتر يطلب فيه موعدا آخر للاجتماع ، لكى يتم عرض التحفظات والتعديلات التى طلبتها أغلبية الأمة ، وهذا تعريب الخطاب :

« سافواى أوتيل بلندرة فى أول نوفمبر سنة ١٩٢٠ »

« عزيزى اللورد »

« قد أرسلتم فى شهر أغسطس الماضى عن يد صديقنا عدلى باشا مشروعا متضمنا القواعد التى رأيتم فخامتكم وزملائكم انها صالحة لتكون أساسا لاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر ، ولما لم يكن فى استطاعتنا قبول هذا المشروع الذى يتجاوز نصوص حدود توكيلنا اتفقنا معكم على ارجاء المفاوضات الى وقت آخر حتى يعرض المشروع على الأمة . وقد ندب الوفد أربعة من أعضائه للسفر الى مصر لهذا الغرض ، وجاءت نتيجة مهمتهم مثبته لرغبة الشعب المصرى الصادقة فى تأسيس اتفاق بينه وبين بريطانيا العظمى على المودة المتبادلة المبنية على الثقة والاخلاص ، ولأجل الوصول الى هذه القاية رأت الأمة من الضرورى ادخال تعديلات على المشروع الذى عرض عليها ، وهذه التعديلات ترجع فى قسم عظيم منها الى تحديد معنى بعض النصوص ومرباها بما يزيل الإبهام ولا يجعل محللا لتغيير لا يكون متفقا مع قصد المتعاقدين ، ولقد انعم الوفد المصرى النظر فى المطالب التى قدمت اليه وفحصها فحصا جيدا ، واستخرج منها بعض النقاط الأساسية التى طلبتها الأغلبية العظمى للأمة ، وكان لنا الشرف بأن عرضنا عليكم بعض هذه التحفظات أثناء اجتماعنا بالجلسة التى انعقدت بوزارة المستعمرات فى يوم ٢٥ أكتوبر التى تفضلتم فيها بأن أقرتم التفسيرات التى فسر بها المندوبون المشروع فى مصر ، ثم تأجلت الجلسة لحين حضور باقى أعضاء الوفد من باريس وهم الآن بلندرة ، فأرجو أن تفضلوا بتحديد جلسة لنتمكن فيها من اتمام عرض مطالب الشعب ، ولئى كامل الثقة فى أن فخامتكم تقبلون هذه التحفظات بالارتياح ، فإن قبولها يمكن الوفد المصرى من تعضيد الاتفاق المنوى عقده بين بريطانيا العظمى ومصر وبضمن له النجاح ، وتفضلوا الخ . . »

((سعد زغلول))

مناقشات مجلس اللوردات

فى المسألة المصرية - ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠

وفى غضون ذلك طرحت المسألة المصرية فى ميدان البحث والمناقشة أمام مجلس اللوردات بجلسة ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠ ، فتكلم فى هذه الجلسة خطباء من معارضى

الحكومة ومؤيديها ، وسنذكر هنا خلاصة وافية لخطبة كل من اللورد سالسبرى من المعارضين ، واللورد كيرزون وزير الخارجية ، واللورد ملنر وزير المستعمرات وصاحب مشروع المعاهدة ، فان هذه الخلاصة تعطيك فكرة واضحة عن نيات السياسة البريطانية نحو مصر ، سواء كانوا مؤيدين لحكومتهم أو معارضين .

خطبة اللورد سالسبرى

خطب اللورد سالسبرى معارضا سياسة الحكومة ، متهما اياها بكتمان حقائق المسألة المصرية عن المجلس وعن الجمهور البريطانى ، ورمها بالضعف وبأن ليس لها سياسة مستقرة فيها ، وطعن في مبدأ « تقرير المصير » الذى نادى به الرئيس ويلسن ، وانتقد ما سماه ضعفا من الحكومة البريطانية بتقريرها الافراج عن سعد وصحبه بعد نفيهم الى مالطة ، وانتقد تباطؤ الحكومة في إيفاد لجنة اللورد ملنر وتباطؤ اللجنة في أداء مهمتها ، ثم عرض في ختام خطبته قواعد أربعة تنم عن نزعتة العريضة في الاستعمار وطلب ملاحظتها في اية تسوية للمسألة المصرية .

قال في مقدمة خطبته : « ان أهل هذه البلاد (انجلترا) يحتاجون الى معلومات أوفى مما بين أيديهم في الوقت الحاضر ، وهذا هو السبب الرئيسى الذى من أجله اجترأت الآن أن اعرض هذا الموضوع على انظاركم .

سياسة التكتم

« قيل شيء كثير منذ زمن وجيز عن السياسة السرية وقيل لنا ان الايام السيئة القديمة قد مضت وانقضت وان لنا في المستقبل ان نامل وضع ترتيبات تكون الأمة بمقتضاها ادخل في ثقة الحكومة منها الآن فيما له مساس بالمفاوضات ، ولقد كانت تلك آمالا باطلة ، ولا أستطيع أن أقول انى كنت أومن كثيرا بتحقيقها ، ولكننا بدلا من أن نتحسن الأحوال القديمة رجعنا الى الوراء رجوعا بينا وصار أهل هذه البلاد أقل علما بدلا من أن يكونوا أكثر احاطة مما كانوا قبل الحرب بما يصنع باسمهم .

« ولو ان هذه كانت اوقات هدوء لا تقع فيها حوادث كبيرة لرضينا بمثل هذا النظام ، ولكن حوادث عظيمة تمر بنا ، وأنا استعجز لنفسى ان أقول ان تفسيرات من أعرق نوع تهدد الامبراطورية من كل جانب ، ولا أرى ان اتحاشى هذه الكلمة فانا نحس كأننا نحن مقبلون على عصر تفكك ، ومن أجل هذا ينبغى أكثر من ذى قبل ان يعرف أبناء هذه البلاد الذين يعينهم الأمر قبل غيرهم ما يصنع حكاهم على وجه الدقة .

عدم وجود سياسة

« ويظهر ان الوزراء ليست لهم آراء مستقرة تمام الاستقرار ، ويخيل الى أنهم يخطون سياسة في آخر لحظة ولا يحكمون الحوادث وانما ينساقون امامها الى ما تكرههم عليه ، وسواء وجهنا النظر الى ايرلندا أو الهند وبولندا أو سورية فلسنا نحس ان هناك سياسة مبرمة تتوخاها حكومة جلالة الملك بعد التفكير والروية فيها ، ولا حاجة بى الى الكلام على ايرلندا ، فقد اشتغلتم بموضوعها منذ يومين ، ولكنه من الجلى ان هناك شيئا تتحرى الحكومة كتمانها عن الأمة فيما يتعلق بإيرلندا ، أما من حيث الهند فلم يكن ثم شيء أوضح - مهما كان الراى في قيمة السياسة

التي اتبعتها الحكومة - من أن أبدى البرلمان والبلاد مضغوط عليها وأن ليس في نية الحكومة مصارحة البلاد والبرلمان قبل الوصول الى قرارات لم يكن الى الرجوع عنها سبيل ، ولا يعلم أحد شيئاً عن ارتباطات الحكومة في المسألتين البولندية والسورية ولا عن كيفية القيام بها وتنفيذها .»

« ومما له دلالة كبيرة أن العادة التي كانت متبعة في زمن السلم من تقديم الكتب الزرقاء الى البرلمان قد عدل عنها عدولاً تاماً على ما يظهر ، والا فلماذا لا نرى أوراقاً عن سورية وبولندا ؟ لقد كانت العادة في الأيام القديمة السالفة أن يعد كتاب أزرق بعد كل حادثة كبيرة ويقدم الى البرلمان وكانت تنشر التلغرافات المتبادلة مع تقييدات ضرورية معينة توخيا للمصلحة العامة وكانت تطبع رسالة كبيرة تتضمن سياسة الحكومة وردود الحكومات الأجنبية التي يعينها الامر ، فكان البرلمان والبلاد يستطيعان أن يعرفا المسألة التي تعرضها الحكومة على الأمة والردود الواردة من الأطراف الأخرى للمفاوضات ، وأن يصدرا حكماً عادلاً ورأياً رصيناً في الامر ، ونحن بعد بلاد تحكم نفسها ، أو نحن كنّا كذلك ، وأنه لو اوجب الأمة نفسها أن تضمن المحافظة على مصالحها وشرفها ، وهي لا تستطيع ذلك الا اذا توافرت لديها المعلومات اللازمة ، وأنا أقترح أن تنفى الحكومة عن أذهانها كل الآراء الناشئة عن الحرب وأن تطرد الاعتقاد بأن البلاد مستعدة أن تنق بها ثقة عمياء كما فعلت بحق أثناء الحرب ، وعلى الحكومة أن ترتدى ثوب السلم وتخضع كما خضعت كل الحكومات السالفة لحكم البلاد .»

سياسة بريطانيا في مصر

« وماذا عن مصر ؟ ماذا نعلم عن سياسة الحكومة في مصر ؟ ان في الصحف مقدارا معيناً من المعلومات ، ولكني لا اظن أنه قدم للبرلمان ورق ما منذ عرضت تلك الورقة « البرلمانية » الخاصة بالثورة في تلك البلاد .»

لورد ملنر - ان هناك تقرير لورد اللنبى

لورد سالسبرى - هذا صحيح فقد قدم الينا تقرير لورد اللنبى ، ولكن هذا هو التقرير المعتاد الذى يتناول الشؤون الداخلية المصرية ورفاهيتها وأحوالها ، وليس له علاقة ما بالمسائل السياسية الكبيرة الخاصة بتلك البلاد ، ولا ريب أن هناك مكاتبات ، ولا شك في أن رسائل وبضعة تلغرافات تبودلت بين حكومة جلالة الملك والمندوب السامى ، وقد عاد الى هنا مندوبان ساميان عوملا على ما فهمت معاملته ليست حسنة جداً ، وقد كان في الامكان الانتفاع بمعلومات السير هنرى مكماهون (١) ، والسير رجنالد ونجت (٢) فهل استشيرنا ؟ وهل هناك أوراق تتضمن رأيهما ؟ هذان هما الرجلان اللذان شهدا الأمر وعيناه ، وهناك بالبداية لجنة الفيكونت النبيل الجالس أمامي (ملنر) ، وهي لجنة لا شك عندي في أن البلاد كلها تشكرها ولا بد أن تكون هناك تعليمات أعدت وصدرت اليه (ملنر) - اذا كانت وزارة الخارجية تسير على ما ألفنا من قبل - وتضمنت وصف المسألة وما يطلب اليه القيام ببحثه والحدود التي خولته الحكومة العمل في دائرتها - وكلها أمور لأشك أنها موجودة كتابة وينبغي أن تعرض على البرلمان ، على أن الذى نريده فوق كل شيء هو روح الثقة المتبادلة بين الحكومة والبلاد ، ونحن نريد أن نكون على ثقة من أن الحكومة في عزمها أن تطلع البلاد على سياستها وأجراءاتها ، وأن تدرك أن المسألة

ليست فقط خاصة بها وبالأمة المصرية أو الذين يتكلمون باسمها ، بل ان للرأى العام البريطانى والبرلمان دخلا فى ذلك لعله اعظم من دخل كل من عداهما ، وانهما يجب ان يحاطا بأتم المعلومات فى الوقت المناسب ، ولست أريد ان أمثل أمامكم كحجة فى شئون مصر ، ولكن أعلم أن مصر كانت أثناء حياتى السياسية كلها من أهم المصالح السياسية للبلاد .

الى أن قال : « ان علينا أخيرا مسئوليتنا أمام امبراطوريتنا ، أى مسئولية المحافظة تماما على القوة التى نستطيع بواسطتها ان نحكم امبراطوريتنا ، وأن بجود نعم حكمنا على شعوب لا حصر لها فى الشرق (!) وهذه أمور لا يمكن ان يسمح لها أن تضطرب اكراما لعبارة مثل « تقرير المصير » ، وأحسب ان ليس ثم كلمة خليقة بأن تحدث من الضرر فى السياسة ما تحدثه هذه الكلمة ، نعم انها تتضمن فكرة نبيلة عظيمة ، ولكن الواجب تفسيرها بأعظم التحفظ ، أما الفكرة القائلة بأن نتخلى عن مسئولية امبراطوريتنا من أجل ان سياسيا امريكا فقد الآن ثقة مواطنيه انفسهم (١) اخترع عبارة « حق تقرير المصير » فهى فكرة يثور عليها كل سياسى عملى .

نقد السياسة البريطانية

« ماذا كانت سياسة حكومة جلالة الملك ؟ انى اذا انتقدت هذه السياسة فليس ذلك لخطأ فيها بل لأنه لم يكن هناك سياسة بالرة ، الى ان تناول المساله الفيكوت ملتر ، ولقد كانت سياسة الحكومة البريطانية فى مصر الى ان قامت الحرب واضحة ، وكنا مشغولين بترقية الحكومة وتحسينها فى تلك البلاد ، ولم يكن ذلك لانا كنا ضد التغيير الدستورى ، بل على العكس اذا لم تكن الذاكرة قد خانتنى كان كل من اللورد كرومر واللورد كتشنر دائمى الرغبة فى السير فى طريق الحكم الدستورى ، واطن ان آخر اعمال اللورد كتشنر قبل سفره لمباشرة عمله العظيم فى الحرب ان خطا خطوة اخرى فى سياسة الحكم الدستورى فى مصر ، ولقد توخينا نفس هذه السياسة حتى بعد الحرب ، ولما اعلنت الحماية كان الظن ان نكون اقدر على القيام بمهمتنا الكبيرة ، لان الحماية كان من تأثيرها - او كان المرجو ان يكون من تأثيرها - جعل مركزنا أبسط وأسهل وتمكيننا من التخلص من كل العوائق ، واعتقد انه كان المظنون ان نستطيع التخلص من كل شئ يقف فى طريقنا بسبب التدخل الزائد من الحاجة الذى تسمح به امتيازات الدول الأجنبية ، فهذه كانت سياسة سائرة فى طريق واحد .

« فماذا حدث بعد ذلك ؟ لبثنا وقتا طويلا وليس هناك الا سياسة الارجاع والتردد ، وأنا اشعر أن فى قولى هذا شيئا من الغمط للوزراء المكوددين فى تلك الايام ، ولا ينبغى أن يتوهم احد ان تخطيطه السياسة تستدعى بالضرورة الانحاء على الوزراء الذين كانوا منهمكين فى الحرب والذين هم مسئولون عن هذه السياسة ، ولكن الحقائق عنيدة ، ومهما قيل على سبيل الاعتذار عن الوزراء فان السياسة السيئة لا تحدث الا نتائج سيئة ، وهذا هو الذى يجب عليكم معشر اللوردات بصفتكم رجالا عمليين ان تتناولوه .

« كانت هناك سياسة استسلام لمجرى الحوادث ؛ على الرغم من التحذير والاحتجاج ، ولم يكن ممثلونا هناك صامدين لا يتكلمون ، فقد كانوا على العكس لا ينفكون يطالبون الحكومة بأن تكون لها سياسة .

(١) يريد الرئيس ويلسن . انظر ج ١ .

لورد كيرزون - متى كان هذا ؟

لورد سالسبرى - فى أثناء الحرب

لورد كيرزون - أحب أن أقول أنى وأنا أصفى إلى المركز النبيل لم أستطع أن أفهم متى انتهى عهد السياسة المحدودة ، وتلتها سياسة الاستسلام لمجرى الحوادث والضعف والارجاء ، وأظن أنى أكون أقدر على الرد عليه إذا تفضل بتحديد التاريخ .

لورد سالسبرى - لم أتهم قط صديقى النبيل بالضعف ، فان هذه خشونة لا أدب فيها ، وقد بدأت سياسة الاستسلام بعد اعلان الحماية تقريبا ، وكان من الواضح أنه يجب على الحكومة أن تعد سياسة لما بعد الحرب ، وأظن صديقى النبيل يوافق على هذا ، وقد قال المصريون ذلك للحكومة هناك ، ولكن هذا لم يكن له تأثير على حكومة جلالة الملك ، فلم تفعل شيئا ولعلها فكرت فى ذلك ولكنها لم تفعل شيئا واستسلمت للحوادث ، والواقع أنه لم يحدث شيء إلى آخر الحرب على سبيل اتخاذ الأهبة لوقت يجب فيه اخراج سياسة .

« ولما وضعت الحرب أوزارها تبين أنه كان من الضرورى الاستعداد ، لأن الوطنيين المصريين تحركوا ، ولم تكذ الهدنة تعقد حتى بدأت المتاعب فى مصر ، ولا حاجة بى إلى تذكركم بسلسلة تلك الحوادث ، وأنه لمن البديهي أن حكومة جلالة الملك لم تكن عندها فكرة واضحة عما يجب عمله ، ولما تحدى الوطنيون سلطة بريطانيا فى مصر قوبل ذلك منهم فى أول الأمر بهمة ، ونفى أربعة من زعمائهم إلى مالطة ، فشبت الفتنة على أثر ذلك مباشرة ، فلم تلبث حكومة جلالة الملك أن لانت وسمحت للزعماء الأربعة بالعودة إلى مصر ، ولست أشك فى أنه كانت هناك أسباب لهذه السياسة ، ولكنها فشلت كل الفشل كما تفشل كل سياسة ضعيفة ، فهي لم تتألف أحدا ، وحدث عقب ذلك مباشرة ما يسمى اضرابا - حسب تعابير هذه الأيام - فأضرب الموظفون فيما أظن وكل من استطاع أن يضرب غيرهم ، ولم تجد سياسة الافراج عن هؤلاء الزعماء الوطنيين .

« وفى مايو من السنة الماضية قالت الحكومة انه لا بد من عمل شيء ، وفعلا صنعت خير ما تستطيع فى هذه الظروف ، اذ قصدت إلى الفيكونت ملتر ، وطلبت إليه أن يذهب إلى مصر ، وهذه سياسة حميدة لو أنها نفذت حينما وضعت ، ولكن الحكومة أبطأت مرة أخرى ، ولا علم لى بالسبب ، وأحسب أن حوادث أخرى حالت دون التنفيذ فلم يصنع شيء بين مايو ونوفمبر ، ولم ينزل صديقى النبيل بأرض مصر إلا فى نوفمبر ، وفى مرجوى أن تكون هذه التواريخ صحيحة ، وأن يصحح خطئى إذا أخطأت ، اذ ليس من همى أن أقص الأمر على غير وجهه .

لورد ملتر - صدقت فان هذا كان فى نوفمبر . .

لورد سالسبرى - وإذا سمح لى الفيكونت النبيل فانى أقول أن استقباله لم يكن حسنا جدا ، وقد كان عليه أن يباشر مهمته أمام صعوبات كبيرة قابلها برجولة كما هو المنتظر من مثله ، ومن الأسباب التى أوجدت هذه الصعوبات طول هذا التباطؤ ، ولست حجة فى مسائل الشرق ، ولكن أظن أن أخطر الأشياء فى معاملة الشرقيين عدم وجود الثقة بالنفس وظهور التردد فى ما ينبغى عمله ، وقد لا تكون اجراءات الحكومة كذلك ، ولكن علائم التردد وعدم الثقة بالنفس كانت ظاهرة كل الظهور فى السياسة التى كان ينبغى اتباعها .

« وقد نشرت ذكرى هذه الحوادث في تاريخ مصر الحديث لأنى احس بالحاجة الى تبرير موقف عدم الثقة بالوزراء فيما يتعلق بمسائل السياسة الكبرى . وبودى لو تحققت ان للحكومة فى أى ميدان من ميادين السياسة الكبرى التى ذكرتها مبادئ ثابتة ونيات ثابتة ، وليس فى قولى هذا نىء شخصى ضد صديقى النبيل ، فان لى أعظم ثقة فى الفيكونت النبيل الذى قام بهذه المهمة ، وانى اكون من أعظم الناس اطمئنانا على المستقبل اذا احسست ان هؤلاء الوزراء النابهين يستقيلون اذا لم يمكنوا من اتباع خطتهم ، ولكننى على اتم ثقة من انهم لا يفعلون هذا .

لورد ملتر - هل تعنى فى مصر أم هنا ؟

لورد سالسبرى - يؤسفنى أن أقول هنا ، ولسبب وجيه ، ولست أشك فى حسن نية صديقى النبيل ، ولكن الوزراء يرون على ما يظهر ان الاحتفاظ بالحكومة من الاهمية بحيث لا يتبعون المنهج المألوف أى رفض المسئولية عن سياسية لا يستطيعون أن يوافقوا عليها ، وانى افهم بواعثهم ، حتى وان كنت أخالفهم فى النتيجة التى يصلون اليها .

المبادئ التى يعرضها - المبدأ الأول

« ولهذا السبب وحده اجترأت ان اعرض اعتبارا او اثنين ينبغى ان نلاحظا فى وضع التسوية لمصر ، ولست أريد الدخول فى التفاصيل ، فانى واثق من عدم كفايتى لذلك ولعدم استعدادى لعمل بيان شامل فى الموضوع ، ولكن هناك مسألة أو اثنتين على جانب من الأهمية فيما أرى ، فمن ذلك أنه من الأمور الحيوية ان تكون السلطة التى تحتفظ بها بريطانيا العظمى فى مصر سلطة حقيقية مهما كان مبلغها ، ولقد الفنا فى السياسة البريطانية تلك الحالة التى يكون لنا فيها السلطة الحقيقية وأن لم يكن لنا مظهرها ، ومما هو خليك ان يزعمنى ان يعكس هذا المبدأ فى أية تسوية توضع لمصر ، وان نحفظ بمظهر السلطة ونفقد حقيقتها ، وأظن أن من المسلم به أنه ليس ثم دولة أوروبية سوانا ينبغى أن تكون لها الغلبة فى مصر ، وماذا عساه يحدث اذا فرضنا ان دولة أجنبية ساءها بعض أعمال الوزراء المصريين ؟ لا شك أنها تقول لنا اما ان تنصفونا والا أنصفنا أنفسنا ، ومن الواضح ان هذا لا بد ان يقع ، فلكى نستعد لهذا الطارئ الذى قد لا يحدث أبدا ، والذى يجب علينا مع ذلك ان نتوقعه بصفتنا اهل حزم - يجب علينا أن تكون لنا حقيقة السلطة .

المبدأ الثانى

« وهذا يقودنى الى المبدأ الثانى العام ، وهو أنه يخيل لى ولعدد كبير منكم فيما اعتقد أن علاقات مصر الخارجية يجب ان تكون دائما فى ايدى الحكومة البريطانية ، وقد سمعت اشاعة بأن من يفاضون عن مصر لا يريدون ان تترك العلاقات الخارجية فى ايدى الحكومة البريطانية ، وهذا ما أرى ان لا سبيل للتوسط فيه للأسباب التى أبديتها ، واذا سمحت لى قلت ان هذا مطابق لأحدث المبادئ فى السياسة الدولية ، لأن العلاقات الخارجية فى كل الحميات تكون فى ايدى الدولة الحامية مهما كانت الحماية من الكرم واتساع النطاق فى الجهات الأخرى - ولا بد انهم لاحظهم ذلك فى عهد عصبة الأمم .

لورد ملتر - في الوصايات ؟

لورد سالسبرى - في كل انتداب ، ولست أجهل أن مصر غير خاضعة للوصاية ، وكل ما أقوله إذا اعتبرتم عهد عصبة الأمم أنه في كل وصاية وهي آخر شيء نشأ في القانون الدولي - مهما كان كرم شروط الانتداب تحتفظ الدولة الحامية بالعلاقات الخارجية .

المبدأ الثالث

« والشرط الثالث الحيوى الأهمية هو مركز السودان ، ويتبقى أن تكون حكومة السودان في أيدينا للأسباب التي أبديتها ، ومهما يكن تقدم مصر وترقيتها في القدرة على إدارة أمورها فلا شك أنه ليس لها من التجارب ما يكفى في حكم شعب آخر فان هذه مهمة شاقة نحن اهل لها بصفة خاصة ، ولا نستطيع أن ننقض أيدينا منها بدون أن نسيء الى سمعتنا ، ولكن اذا كانت حكومة السودان ستظل في أيدينا فان مسائل صعبة ستنشأ من أجل مركز مصر بالنسبة اليه وانتم تعلمون أن العلمين المصرى والبريطانى يخفقان على السودان في الوقت الحاضر وأن البلدين من حيث القانون في مستوى واحد من حيث السودان ، ولكن الواقع ان للحكومة البريطانية الكلمة العليا ، وان حكومة السودان في أيدينا ، وهذا ترتيب ممكن ما دام لنا الاشراف على الحكومة المصرية ، ولكن على قدر سحب اشرافنا على مصر يتعقد مركزنا بصفتها مساوية لنا في الحقوق في السودان .

وهناك صعوبة اخرى ، وهى مسألة الحماية التي تتألف الآن من الجنود المصرية على الأكثر ، ولست أسأل الحكومة شيئاً لأنى لا أريد أن ألج عليها في الإباحة بما يتبقى لها كتمانها صيانة للمصلحة العامة ، ولكنى أقول أنه على قدر نقض اشرافنا على مصر تكون صعوبة استخدام الجنود المصريين في حكومة السودان .

المبدأ الرابع

« يضاف الى الشروط الثلاثة شرط رابع خاص بالمركز الحربى لبريطانيا العظمى في السودان ، وليس في نيتى ان أقول شيئاً لأنى أرجو متى قدمت الى البرلمان الأوراق اللازمة أن يكون أمامنا رأى المندوب السامى نفسه عما يحتاج اليه مركز بريطانيا الحربى حسب الترتيب الجديد الذى سيوضع .

« والاحظ ان هناك صعوبة خاصة ستنشأ فيما يتعلق بامداد منطقة القناة بالماء فان هذا الماء يأتى من النيل ، ولا حاجة بى الى تذكيركم بأننا اذا فقدنا السيطرة على الماء اللازم للحامية فقد نصبح في موقف صعب جداً .

« وانا ألج على حكومة جلالة الملك في النظر في هذه الاعتبارات ، وإن أشكو أقل شكوى اذا اتهمونى بالجهل ، وهم يردون على لما لهم من العلم والتجربة وغير ذلك مما ليس لى ، ولأنى لا ادعى كما أسلفت أنى ثقة في هذه الامور ، ولكن المهم الآن هو تقارب الدنيا ، بحيث صار كل ما يعمل في ناحية منها تتجارب بأصدائه الكثرة كلها ، ولا يخفى أن كل شيء يعتبر سابقة ، وأن كل ما تزرعون في مصر تحصدهونه في الهند ، فكل عمل تعملونه وكل مبدأ تقبلونه وكل منحة تعطونها حتى ولو كانت منحة يسهل الدفاع عنها ، يجب ان ينظر اليه في ضوء تأثيره في ناحية أخرى ، وثقوا أنه سيطلب اليكم المساواة والمساواة في المعاملة من نواحي أخرى من الإمبراطورية ، ولذلك ليس لكم مفر من الحذر والعناية ، ولست أريد أن أقول أنه من واجبيكم

أن تفعلوا شيئاً خليقاً أن يزيد في عبء النفقات المقل بها كاهل هذه البلاد ، ولما كنت على يقين من أن السياسة التي توضع بعد روية وتفكير هي في الحقيقة أرخص من سياسة مترددة فقد طلبت الى حكومة جلالة الملك ملاحظة هذه الاعتبارات بالحاح ، وإن استطيع أن أؤكد للحكومة أنها في مثل هذه القرارات ستنال التأييد التام من الأمة الانجليزية ، ونحن لم نسام بعد من الامبراطورية ، ولم نتعب من حمل عبئها ، وما زلنا مستعدين لأداء واجبنا والقيام بما تفرضه علينا لها ، ولم ننفك على اتم استعداد للقيام بهذا الواجب مع ملاحظة الغير ، ونحن نريد أن تتألف النفوس النافرة ، ولكننا مصممون على أداء واجبنا الامبراطوري وسنفعله بغير تردد أو خوف .

خطبة اللورد كيرزون

والقى اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية خطبة رد فيها على خطبة اللورد سالسبري وأوضح فيها سياسة انجلترا نحو مصر ، قال بعد مقدمة وجيزة :
« تظن المعارضة دائماً أن الحكومة تخفى ما ينبغي الكشف عنه وتحسب أن قناع التستر والتكتم مسدل أبداً على سياسة البلاد الخارجية ، وملاحظتي على ذلك أنها شكوى غير وجيهة اذا صدرت من أحد أعضاء مجلسكم ، لأن لكم امتيازات استثنائية يستطيع بفضلها أى عضو اذا دون الاقتراح على الورقة أن يضمن المناقشة في أى موضوع متعلق بالشئون الخارجية ، مهما كان أو غير مهم ، ومع أنه قد يحدث أحيانا أن ممثل وزارة الخارجية أمام هذا المجلس يستنكر - كما فعلت هذا مرات - المناقشة في ظرف معين إلا أن هذا لا يؤثر في المبدأ العام الذي يجعل من حقكم في أى لحظة أن تتناقشوا في مسألة مصر أو فارس أو العراق أو سورية أو أية بلاد أخرى .

نفى التكتم

« وقد شكك صديقي النبيل من العدول عن اصدار الكتب الزرقاء أو الأوراق البيضاء ، واني لأعجب كيف لم يخطر له اعتبار أن أولهما اننا خارجون من حرب كانت فيها كل همت هذه البلاد وفي جملتها وزارة الخارجية وغيرها من الوزارات موجهة الى اجراء القتال وضمان النصر ، وأنا أشك في أنه يستطيع أن يجد في أية وزارة خارجية أو اى برلمان في أوروبا ذلك السيل من المطبوعات الرسمية عن الشئون الخارجية الذي امتدناه في الأيام العادية ، أما الاعتبار الثانى فهو أنه من المؤلف اصدار « كتب زرقاء » متى بلغ مجرى الحوادث أو السياسة مرحلة محدودة ولا أقول نهائية ، وهذا مبدأ تلقينه عن والده الكبير (١) ، واني لا أذكر أحوالا كثيرة عظم فيها الانحاح في اصدار أوراق عند مرحلة يكون اصدار الأوراق فيها خليقاً أن يثير المتعجب ، وقد يعوق التسوية أو يحدث الاحتكاك ، وكثيراً ما كان يقال في مثل هذه الظروف : « دعونا ننتظر حتى تقطع مرحلة يكون قد تم فيها شيء أو انتهينا عندها الى نتيجة ، ثم بعد ذلك نقدم الأوراق الى البرلمان » ، واني أؤكد للمركز النبيل أن هذا هو المبدأ الذي نعمل به ونتوخاه ، فليست هناك رغبة منا في التكتم ، وستكون القصة كلها بعد قليل أو كثير في متناول اللوردات والبرلمان والجمهور .

التعليمات الى لجنة ملنر

« ولاتناول الآن مسألة أو اثنتين ذكرهما المركز النبيل في خطابه استشهداً على النظرية التي أشرت اليها ، فمن ذلك ما قال عن التعليمات الصادرة الى صديقي

(١) اللورد سالسبري زعيم المحافظين ورئيس الوزارة البريطانية غير مرة . توفي سنة ١٩٠٣ .

النبييل لورد ملنر ، ومع أن المريكيز النبييل يثق بعلم لورد ملنر وقدرته ثقة عظيمة طبيعیه بعد فال . « لماذا لم نعرف في أى شيء أرسل ؟ » ، فيا أيها الأعيان أن التعليمات الصادرة الى لورد ملنر تليت في البرلمان ونشرت في الصحف ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل ان لورد ملنر لما وصل الى مصر بصفته رئيس لجنته اذاع بيانا بالنيايه عن الحكومة واللجنة أوضح فيها الظروف التى حملته الى مصر والأغراض التى يرمى اليها .

حوادث مصر في السنوات الأخيرة

« استطرد المريكيز النبييل من ذلك الى سرد تاريخ غريب بعض الغرابة لحوادث مصر في السنوات الاحيرة ، وانى اعترف بعجزى عن تطبيق ما روى على الحقائق كما اعرفها أنا ، ويظهر مما قال انه مر عصر كانت لنا فيه سياسة معينة مقرونة باسم لورد كرومر اولا تم بعد ذلك بشخصية لورد كتشنر ، والذي فهمته أن هذا العهد لم يوجه اليه نقد ما ، ولكن بعد ذلك جاء عصر تردد واستسلام لمجرى الحوادث وابطاء ، ولما سألت المريكيز النبييل وأنا دهش متى بدأ هذا العهد قال ردا على ان مبداه اعلان الحماية على مصر في اوليات الحرب وخريف ١٩١٤ ، فنحن كانت لنا سياسته الى ذلك العهد على قول المريكيز النبييل ، وبعد ذلك لبثنا بغير سياسة ما ، واطن في هذا اساءة كبيرة لمثليين في مصر في ذلك الوقت ، وتعريضا خطيرا بحكومة جلالة الملك في ذلك العهد ، وقد كان لورد جراى على ما اذكر وزير الخارجية ، وكان رئيس الوزارة المستر اسكويث ، فلو كانت البلاد سائرة في طريق الارتباك والخراب فكيف لم توجه هذه الشكوى الى هؤلاء الوزراء والى تلك الحكومة ؟ لقد كنت احد الذين انضموا الى الحكومة (الوزارة) في مايو سنة ١٩١٥ ، ولست اذكر شكوى من هذا القبيل ، واسمحوا لى ان ارد هنا بما رددت به في موضع آخر ، وهو ان كل همتنا اثناء الحرب - سواء كان في مصر او هنا - كانت موجهة الى تسيير الحرب ، ولم تتخذ المسألة السياسية صورة مهمة الا بعد ان وضعت الحرب أوزارها ، فكان علينا أن نعالج الأزمات السياسية التى ظهرت .

نفى سعد باشا وزملائه

« وهنا نقطة أخرى اذا سمح لى المريكيز النبييل قلت له ان معلوماته فيها خطأ ، فقد انحى باللوم الخاص على حكومة جلالة الملك لسماحها بعودة رغول باشا وبعض اخوانه من مالطة التى اعتقلوا فيها الى مصر التى نفوا منها ، ولعل المريكيز النبييل لا يعرف الظروف التى اعيدوا فيها ، فقد بعوا بناء على مشورة القانم بأعمال المندوب السامى في مصر ، وبعد ذلك بقليل - واطن بعد بضعة اسابيع اذا لم تخنى الذاكرة - عين لورد النبيي عقب انتصاراته في الشرق مندوبا ساميا في مصر ، فحمل اليها معه تأثير تجاربه العظيمة ونفوذه الكبير ، وخول السلطة التامة لمعالجة الموقف - الذى لم يكن ينقصه الانفجار - على ما يشاء ويختار ، فكان اول ما أشار به أن يعاد زغول باشا واخوانه من مالطة ، فهل يعنى المريكيز النبييل حقيقة أنه كان من واجب الحكومة بغية وضع سياسة أن تهمل أول اقتراحاته ، وتصر على ابقاء هؤلاء الناس على رغم مشورته ؟ ان المريكيز النبييل اعظم تجربة من أن يذهب الى شيء من هذا النوع »

تأخير ارسال لجنة ملنر

« وقد بث المريكيز النبييل شكواه من التباطؤ في سفر اللجنة المسندة رياستها الى صديقى النبييل لورد ملنر ، واعتبر هذا التباطؤ دليلا آخر على تردد حكومة

جلالة الملك تردداً ليس منه دواء ولا له علاج ، وقال ان هذا التأخير غير معروف السبب ، وآخر ما انتظر أن يذكره أى انسان - حتى من كان قوى الذاكرة مثل المركز النبيل - هو خطبة ألقيتها أنا ، ولكن الواقع انى القيت منذ عام تقريباً خطاباً وافياً في مجلسكم هذا عن مصر ومع انى لم اتوقع أن يشرفنى احد بالإشارة اليه في هذا المساء فان من حسن الحظ أن معى الآن نصه لأنى بذلك أستطيع أن أقرأ للمريدز النبيل ما قلته بالضبط في هذه النقطة ، وهذا ما قلته بالحرف : لقد كان في العزم ارسال لجنة لورد ملنر في تاريخ مبكر متى تم تأليفها ، ولكننا صادفنا صعوبات من جهات شتى فلم نجد من السهل العثور على أعضاء لهم التجربة والقوة اللازمين ، وليس الشتاء انسب الأوقات للقيام بأبحاث وتحقيقات في داخل بلاد مثل مصر في مناخها ، ورائنا من المرغوب فيه أن نتيج الفرصة للادارة (الوزارة) المضرية (١) المؤلفة حديثاً لكى توطد مركزها ، وظننا في ذلك الوقت - وهو ظن طاش - أن مؤتمراً الصلح في باريس ، قد يستطيع قبل الخريف أن يفرغ لحل المسألة الشرقية ، وقد أبلغنا لورد اللبى الذى يعتمد حكومة جلالة الملك على رأيه اعتماداً كبيراً ، ان كلا من سلطان مصر ورئيس الوزراء يميل الى تأخير مجيء اللجنة الى الخريف ، وانه موافق على رأيهما ، وهذه هى الظروف التى استدعت ان يتأخر موعد سفر اللجنة ، فهل كان علينا مرة أخرى ان نهمل نصيحة لورد اللبى ؟ وان نعمل على عكس رغبات السلطان ووزرائه ؟ لا يشير بشئ من هذا من كان مثل المركز النبيل تجربة وعقلاً .

عدم استقالة الوزراء

« ومما أحب أن ألفت أنظاركم اليه مما جاء في خطبة المركز النبيل اعرابه عن استيائه التام من أن بعضنا لم يستقل ، وقد تركنى المركز أنا وزميلي لورد ملنر في حيرة لا نعلم ماذا كان ينتظر منا ان نصنع ، فهل نحن اللذان ينبغي ان نستقيل ام يستعفى غيرنا ونبقى نحن ؟ هذه مسألة مسدلة عليها حجب الغموض الذى يقال لنا انه يكتنف إجراءات حكومة جلالة الملك ، ويخيل الى - حسب ما جرت من ذلك - أن الوقت الذى يحس فيه الوزير انه مطالب بالاستقالة هو اذ يجد نفسه قد عزلته عن زملائه خلافات راجعة الى المبدأ أو الشرف ، والمركز النبيل يوافق على هذا ، فمن أين جاءه ان هناك اختلافات ؟

لورد سالسبرى - أنا لا اعلم بوجودها ، وانما ظننت فقط .

لورد كيرزون - لماذا يلح علينا اذن في الاستقالة ؟ الحقيقة ان المركز النبيل بلغ من سخطه على الحكومة الحاضرة انه لما رآها لا تستقيل جملة أزعجه أننا لا نستقيل واحداً بعد واحد ...

لورد سالسبرى - كل ما في الأمر انى لم احسبك موافقاً على كل ما فعلته الحكومة .

لورد كيرزون - أن المركز النبيل كان مرة عضواً في وزارة ، وفي كل وزارة مقدار من الأخذ والعطاء ، ولعل تاريخ المركز النبيل السياسى في الوزارة كان يكون اقصر لو أنه استقال كلما خالف زملاءه ، ولكن الحكومة لا تسير بهذه الطريقة ، وانما يستقيل الوزير متى نشأت خلافات أساسية بينه وبين زملائه ، وقد وقفت هذا الموقف مرة ووقفه غيرى من زملائى في أثناء حياة الحكومة الحالية ، أما هذه الإشارة المبهمة

الموجهة إلينا بأنه ينبغي علينا أن نسهل على المريكز النبيل آراءه بأن نستقبل -
فليست مما يملأ نفسى ثقة كبيرة .

لماذا أرسلت لجنة ملتر ؟

« فهل نحن هنا هذا المساء لنتناقش بطريقة غامضة خطائية في تاريخ مصر
الماضى ؟ لا شك ان الامر ليس كذلك ! لما انتهت الحرب وقام الاضطراب في مصر
اوائل ربيع العام الماضى بدا طور جديد في علاقاتنا بتلك البلاد (مصر) ، وكان ذلك
طورا يستوجب اعظم العناية في التفكير ، واعمق البحث عن الأسباب التى لعلها أحدثت
الاضطراب ، وأشد الروية والتدبير في الوصول الى حل ، هذه هى الأغراض التى من
اجلها قررنا في خلال العام الماضى ان نطلب الى صديقى النبيل لورد ملتر نظرا الى
قدرته ونجاربه الخاصة أن يذهب الى مصر .

ماذا حدث بعد ذلك

« واسمحوا لى في خلال الدقائق الباقية التى سأستغرقها من وقتكم أن أتناول
ما هو في الحقيقة النتيجة المهمة الذى حدث منذ ذلك الوقت ، ذهب صديقى النبيل
ورملاؤه الى مصر في نوفمبر سنة ١٩١٩ وبلغوها في شهر ديسمبر ، ولا ننكر ان ماقبولوا
به هناك لم يكن من شأنه ان يشجعهم ، فقد كانت الاضرابات على قدم وساق ، وبذل
حزب الوطنيين مجهودا مدبرا لمقاطعة اعضاء اللجنة ومقاطعة اجراءاتها كذلك ،
والواقع انهم لم يلقوا تسهيلات قط في المراحل الاولى من عملهم ، ولكن صديقى النبيل
ورملاؤه واصلوا القيام بواجبهم بصبر لا يعرف الملل ، ووجد يستحق الإعجاب ، وفي
خلال الشهور الثلاثة التى قضوها في مصر حادثوا رجلا من كل مراتب الحياة ،
وكل طبقات الاجتماع ، وزاروا الاقاليم وفحصوا عمل كل مصلحة ، ونقبوا عن
أسباب الاضطراب ودواعي الانتفاض في اوليات العام ، واستمعوا لكل رأى ، وجمعوا
مقدارا عظيما من الاثبات ، ولست أظن شيئا فاتهم ، تم قفلوا عائدین الى هذه البلاد
في شهر مارس . وبعد أن زابلوا مصر - وفي خلال شهر مارس وابريل - تجددت
الاضطرابات والفتن في تلك البلاد ، واطلقت النار على الضباط البريطانيين في
الطرق ، وقتل ضابط والقيت القنابل على أكثر من وزير مصرى واحد ، ويسرنى أن
أقول ان الاضطراب المتجدد كان قصير العمر فقد خمد في شهر مايو وانطفأت جذوته
ولم يتجدد شيء من هذا النوع بعد ذلك .

المفاوضة بين سعد باشا ولورد ملتر

« نأتى الآن الى صيف هذا العام ، ففى شهر يوليو جاء سعد باشا وزملاؤه
الذين لبسوا مده في باريس الى إنجلترا ، وبدأت المحادثات بينهم وبين صديقى النبيل
ورملاؤه ، ولم تكن هذه رياره رسمية فام بها هؤلاء السادة ، فانهم لم يكونوا وفدا ،
ولم يمثلوا الحكومة المصرية ، وانما كانوا أشخاصا ذوى نفوذ يطقون بلسان عدد
كبير من مواطنيهم ، وكان صديقى النبيل وزملاؤه على اتم استعداد ورغبة للدخول
معهم في محادثات ، والواقع ان هذا كان من واجبهم كما فعلوا مثل ذلك مع طبقات
شتى دعوها الى محادثات شبيهة بهذه لما كانوا في مصر ، وقد استمرت هذه المحادثات
شهرى يوليو واغسطس ، وفي اغسطس - وأظن في الأسبوع الثالث منه - أرسلت
الى القاهرة مذكرة بالمحادثات التى جرت بين اللجنة وبين هؤلاء السادة ، ونشرت
في الصحف خلاصة وجيزة لها ، وكان صديقى النبيل أوضح لهم أن هذه ليست
الا آراء لورد ملتر وزملائه ، وقيل ان الحكومة لم تنظر فيها ، وأنه لم تكن هناك

فرصة لذلك لأن رئيس الوزارة (المستر لويد جورج) كان في ذلك الوقت قد ذهب الى الخارج ، وكان البرلمان في عطلة والوزارة لاتعقد اجتماعات ، وكان من الواضح تماما أن النظر في الموضوع - وهو شيء محتتم على أى حال - لابد أن يرجأ الى الخريف ، وفي شهر سبتمبر أرسل زغلول باشا أربعة من زملائه الى مصر ليشرحوا لمواطنيهم الاقتراحات التي كانوا يبحثونها مع لجنة ملنر ، فلم يشرحوها فقط بل حبلوها لاشياعهم ، فكان لها حظ كبير من الموافقة في تلك البلاد ، وإذا نظرنا الآن الى الحالة في مصر ، فانه يسرنا جميعا أن نعلم أن الموقف قد تحسن كثيرا ، فقد زال الشعور العدائى الذى كان سائدا منذ عام ونصف عام ، وعادت الأمور الى مجاريها المألوفة ، وتدل آخر التقارير التي كنت اتلو منها أن الضباط البريطانيين يلقون مقابلة ودية في نواحي البلاد المختلفة ، هذه هي الحال الموجودة الآن في مصر .

الموقف في الوقت الحاضر

« قد تسألون ما هو الموقف هنا في بلادنا ؟ انه هذا : ان الوزارة تعنى بدرس الاقتراحات التي وصل اليها لورد ملنر وزملاؤه في الظروف التي وضعتها لجننتهم ، ولا يصعب عليكم أن تدركوا أنها ليست مسألة تقرر أو ترفض في جلستين تعقدهما الوزارة ، لا ولا في ثلاث جلسات ، لأن الموضوع ينطوى على مسائل كبيرة ، خذوا مثلا الاعتبارات الأربعة التي لفت المركز النبيل الأنظار بحق اليها ، فان حل كل واحدة من هذه يثير مصاعب عظيمة وأنا على يقين من أنه سيكون آخر من يلح على الحكومة أن تعجل بغير ضرورة في وضع قرار عن هذه المسائل ، ولم يذهب لورد ملنر ولا أحد سواه الى أن مشروعه هو وزملاؤه - مهما كانت رجاحة الوزن فيه - هو مشروع الحكومة ، وليست اقتراحاته باقتراحات الحكومة ، وعلى أنها لم تعرض بعد بصفة رسمية على الحكومة المصرية فهي قابلة للنظر وإعادة النظر هنا في الظروف التي وصفتها ، وهي كذلك محل لنظر الحكومة المصرية نفسها ، وكلا الطرفين يحتفظ لنفسه بمقدار متساو من الحرية في الموضوع .»

مفاوضة الدول

« وهناك أيضا البحث مع الدول بحثا هو بالضرورة طويل معقد ، وقد أشار اليه المركز النبيل وأعنى به البحث الذي لا بد أن يدور مع الدول التي تتمتع بحقوق الامتيازات في مصر ، والتي ستنزل عن امتيازاتها التي تتمتع بها بدون أن تأخذ ضمانات كافية في مقابل ذلك ، وهذه مرحلة لا بد من اجتيازها ، ومتى وصات المناقشات هنا الى درجة متقدمة ، فان المفروض ان سلطان مصر سيرسل ممثلين معتمدين ليقابلوا حكومة جلالة الملك ، وليواصلوا حل هذه الأمور ، هذه هي الحالة كما هي الآن ، ولا شك أنها كما بينتها - ولتصدقوني اذا قلت انى عرضتها بصراحة واخلص تامين - لا تدل على ما قاله المركز النبيل من أننا نتعلق بأهداف سياسية في اللحظة الأخيرة ، اذ ليس ثم ما هو اعظم من هذا الحذر والتدبر ، ولا اشد بظا من هذه المراحل التي نجتازها ونقطعها واحدة بعد أخرى ، وبودى لو استطعنا أن نسرع السير ، ولكنه لا يوجد رجل يعرف مصر ، حتى ولا المركز النبيل نفسه ، يرضى أن يحثنا على الإسراع والمخاطرة بما يحتمل أن يحدث منه تقوض كل ما شيد .»

الاعتبارات الثلاثية الرئيسية

« وقد قال المركز النبيل في أواخر كلامه أن هناك ثلاثة اعتبارات رئيسية لا بد من ذكرها ، وقد أشرت الى أولها وهي حماية الحقوق الأجنبية في مصر ، ولا حاجة بي أن أقول أكثر من أنها بالبداية لا بد أن تكون موضع الدرس الدقيق والعناية ائامة ، اما الاعتبار الثاني فخاص بالعلاقات الخارجية بحكومة مصر في المستقبل ، والثالث خاص بمسألة على أعظم جانب من الأهمية الحقيقية ، أي مستقبل المركز الحربى والسياسى فى السودان ، وكل هذه المسائل كانت محل نظر لجنة لورد ملنر ، وهى الآن موضع درس الحكومة ، والمركز النبيل أن يشق أنسا لم ننسها ولا غفلنا عنها » .

خطبة اللورد ملنر

وألقي اللورد ملنر خطبة ذكر فيها طرفا من أعمال لجنته ، والنتائج العامة التى يراها ، قال :

« لقد خالجنى بعض الشك فى هل ينبغي لى أن أقول شيئا فى هذه الفرصة لأسباب سائنها لكم بعد قليل ، وانى لأتكلم بصعوبة وأعانى مقدارا كبيرا من الشقيذ ، ولولا أن خطبا معينة أقيت على أثر ما قاله صديقى النبيل (لورد كيرزون) لمسا وجدت داعيا الى الكلام ولا باعشا عليه ، فقد شرح الموقف الحالى شرحا واضحا بديعا ، ولكن من تلوه من الخطباء ولا سيما صديقى النبيل الجالس امامى (لورد سلبورن) ضمنوا كلامهم بعض انتقادات لا أرى مفرا من الإجابة عليها بإيجاز ، وأظن أن الرد الوحيد الذى أستطيعه على تهم التكتم التى رमित بها الحكومة هو أن أسرد لكم ما حدث فى هذا الموضوع سردا بسيطا .

« وقد خاف صديقى النبيل - ولا أدري لماذا ؟ - أن يصبح وإذا بهذه المسألة التى هى من أعقد وأصعب ما يمكن أن نعالجه والتى مهما تكن النتيجة لا مفر من البطء فيها - خاف أن يصبح فإذا بها قد سويت فجأة بطريقة لا سبيل الى تعديلها ، وبغير أن تتاح الفرصة للأمة ولهذا المجلس أن يعربا عن رأيهما فيها ، الا انى لأهم أن أقول : بوى لو أمكن السير بمثل هذه السرعة !

الموقف الحالى - متى يطرح الموضوع

« وما هو الموقف اليوم ؟ أن اللجنة التى أشرف برياستها والتى تعالج حل هذه المسألة منذ آخر العام الماضى لم تضع تقريرها بعد ، وأنا فى هذه المسألة لى صفتان ، فانى رئيس اللجنة ، ومن وزراء حكومة جلالة الملك ، وما أعظم التبعة الملقاة على عاتقى بصفتى الأولى وما أعجزنى عن تصور تبعة أخطر من هذه من حيث تقرير اللجنة ، ولكنى متى وضعت اللجنة تقريرها فسيكون على حكومة جلالة الملك أن تدرس التقرير بعناية ، ولا ريب أن على تبعة معينة أيضا عن درسا هذا وبحشها وسأدافع بالبداية بأقصى ما يسعه طوقى عما أشير به وأنصح ، ولكن متى تم ذلك وأوسعت الوزارة تقرير اللجنة درسا وفحصا فستصدر الحكومة بيانا عن سياستها فى شكل من الأشكال ، وحينئذ - اذ لا يمكن أن تبعت الحكمة والعقل على اختيار وقت قبل هذا - يطرح الموضوع كله على هذا المجلس وعلى البلاد كلها متى نشر تقرير اللجنة واستطاعت الحكومة أن تقول ماذا تنصح البلاد بالأخذ به فيما يتعلق باقتراحات اللجنة .

طول الوقت

« ومع أن اللجنة لم تضع تقريرها بعد ، فأظن أنه قد ذاع عن إجراءاتها أكثر مما يعرف عادة في مثل هذه الأحوال ، وقد استفاد الخبر بجانب كبير من أعمالنا ، ولعل الذي يحتاج إلى تعليل أو إلى تبرير هو طول الوقت الذي مضى منذ ذهبت اللجنة إلى مصر ، والذي سيمر إلى أن تضع اللجنة تقريرها ، وفي وسعي أن أعلل ذلك وأفسره ، واسمحوا لي أن أقول في الوقت نفسه أنني وإن كنت شديد الأسف - ولأسباب شخصية أجد كل شيء يحملني على الأسف - لطول الإجراءات فقد جنينا منفعة عظيمة من هذا الطول ، لأننا في الأدوار الأخيرة حصلنا على مقدار من المعلومات ، ودارت معنا محادثات ستكون لها عندنا أكبر قيمة ممكنة في تكوين رأينا ، ولقد كنت أقدر لما غادرنا مصر في مارس الماضي أن نستطيع رفع تقريرنا في إبريل أو مايو ، ولكنني كنت أحس حينذاك - وأنني أعني إذاً أقول « أنا » نفسي وزملائي جميعاً الذين شاطروني رأيي في هذه النقطة وفي أكثر النقط المهمة التي عرضت لنا فيما اعتقد - أقول أنني أحسست أننا لو كنا قدمنا تقريرنا في إبريل أو مايو لجاء ناقصاً ، لأن فرصة الاطلاع على آراء عدد من الأشخاص ذوي النفوذ العظيم في مصر والذين يمثلون على أي حال جانباً كبيراً من الرأي العام المصري ، هذه الفرصة لم تكن قد أمكنتنا من قيادها ، فإنا ائتمنا وجودنا في مصر ، وإن كانت قد أتاحت لنا فرص لا حصر لها انتفعنا بها على قدر ما وسعته قدرتنا في الاطلاع على آراء الناس من جميع الطبقات ، كان بيننا وبين المصريين دائماً حجاب حائل لا يرفع ، ومع أن الناس حادثونا على أفراد فلم يكن ثم أحد مستعداً أن يتقدم ويقول أنه يستطيع أن يعرب لنا عن آراء أي طائفة كبيرة من الأمة المصرية . »

الاحالة على سعد

« لم يرض أحد أن يتقدم إلينا ويقرر هذا ، ولم يكن أحد مستعداً أن يكون معنا على أتم صراحة ، وكنا دائماً نحال على أشخاص لم يكونوا في مصر - على زغلول باشا وآخرين بصفتهم الذين ينبغي لنا أن نتجه إليهم ليعربوا لنا أرباباً صادقاً عن الرأي العام المصري ، فلو أننا قدمنا تقريرنا بعد عودتنا لكننا شعرنا فيما أرى أننا استطعنا إلى مدى كبير أن نسير غور احساسات الأمة المصرية ، لكننا دائماً نرجو ونحن في مصر أن يجادتنا وينفعنا بأرائه على كل حال رجل يعده جانب كبير من مواطنيه ممثلاً بصفة خاصة لأرائهم ، وهذا لم يكن ميسوراً في مصر ، ولكن بعد قليل من أوبتننا إلى إنجلترا اتصق بي أن زغلول باشا وزملائه الرئيسيين الذين هم أعضاء ما يعرف في مصر باسم « الوفد » يرغبون أن يعرضوا علينا آرائهم ، فاستقر رأينا في أثر ذلك على أن الأفضل أن نرجى تقريرنا إلى أن نظفر بفرصة هذه المناقشات التي كنا دائماً نرغب فيها ونحن في مصر والتي لم تنهياً لنا فرصتها أثناء مقامنا هناك ، فجعاء زغلول باشا وطائفة من زملائه الرئيسيين إلى لندن ثم لحق بهم مصريون آخرون ليسوا من هذا الفريق الخاص (يعني الوفد) - رجال آخرون لهم نفوذ وأهمية ، اخص بالذكر منهم عدلى باشا ، أمكنتنا الفرصة من محادثة بعضهم في مصر ولم تمكنا من محادثة البعض الآخر ، ولما أن أقول أن التأخير الذي طال شهوراً عديدة والذي كان داعية هذه الظروف التي بينتها - هذا التأخير كان له في رأينا أعظم فائدة ممكنة ، وإننا سنكون اليوم في مركز أفضل من مركزنا الأول يسمح لنا أن نقدم

الى حكومة جلالة الملك تقريراً جامعاً شاملاً للرأى العام المصرى ومتضمناً توصيات قائمة على اساس هذا الرأى العام وهو ما لم نك نستطيعه لو كنا اقتصرنا على المعلومات التى وفقنا الى جمعها لما كنا فى مصر .

نتيجة المحادثات

« والآن دعونى أقول شيئاً آخر لعله أهم الجميع ، ان نتيجة هذه المحادثات قد تكون ، وقد لا تكون ، قاعدة اتفاق مستقبل بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية ، وربما حدث - وقد لا يحدث - أن نشير نحن أعنى اللجنة على الحكومة البريطانية بالدخول فى « ترتيب » يمكن أن يسمى معاهدة ، ولست الى الآن فى مركزا يخولنى أن أقول شيئاً قاطعاً ، ولكنى واثق من شيء واحد - وهو أن المحادثات التى دارت بين اللجنة وبين هؤلاء السادة المصريين الذين أشرت اليهم قد أيدت اعتقاداً كان ينمو فى ذهنى وهو أننا كنا مخطئين بعض الخطأ فى فكرتنا عن غايات الوطنية المصرية وروحها .

« لقد وقعت فى خلال الهياج الذى كان موجوداً بمصر فى العام الماضى أو العامين حوادث كثيرة يؤسف لها ، واتبع ما يعرف باسم « الحزب الوطنى » المصرى منهجاً كان فيما يظهر يدل على عداوة مر لهذه البلاد (انجلترا) وعلى وجود روح لا سبيل الى تألفها ومصالحتها ، وتجربتى الخاصة هى أننا لما صرنا وجهاً لوجه أمام بعض هؤلاء الذين يعدون من أشد الزعماء المصريين عداوة للانجليز وجدنا ولا شك اختلافاً عظيماً فى الرأى فى كثير من النقط ولكننا اكتشفنا أيضاً - أو على الأقل ثبتت لدى بعضنا فكرة كانت تجول فى نفوسهم من قبل - أنه ليس ثم من سبب يدعون أن نظن أن الوطنيين المصريين على العموم معادون لبريطانيا العظمى ، أو أن بلوغ أمانيهم متعارض بالضرورة مع ضمانات المصالح البريطانية فى مصر أو مع ضمانات الإصلاحات التى كانت لبريطانيا العظمى واسطة فى إجرائها بمصر ، ومع أنه لا يزال من المستحيل أن يتكهن أحد بما عسى أن تكون نتيجة المحادثات التى أسلفت الإشارة إليها ، بل حتى بما عسى أن توصى به فى النهاية هذه اللجنة التى تشرفت برياستها ، فإنه لا يسعنى أن أقول شيئاً سوى أن المحادثات الوثيقة - ولى أن أضيف الى نعوته « الودية » - التى دارت معنا هنا مع الأشخاص الذين ذكرتهم ، والتى لم تنته حتى الآن ، قد جعلتنى أعظم أملاً مما كنت منذ ستة شهور ، بل مما كنت فى أى وقت قبل ذلك وأكبر رجاء فى امكان الوصول الى تفاهم حسن دائم ، أو دعونى أقول فى امكان تبديد سحب الشك والمرارة التى تكاثفت واظلمت العلاقات بين البريطانيين والمصريين بعد أن كانت فى بعض ما مر وانقضى حسنة مرجوة الخير .»

« فاما أننا نستطيع أن نحفظ بمركزنا فى مصر بالقوة الى الأبد فلا يخالجنى فى ذلك ادنى شك ، ولا حاجة بى أن أؤكد لكم أننى شخصياً لن أوافق أبداً على شيء أعتقد أنه يمكن الى اقل درجة أن يضعف المركز الامبراطورى الذى لبريطانيا العظمى فى مصر ، ولكن الخطر الذى كان يهددنى فى بعض الأوقات هو أن تلقى أنفسنا محتفظين بهذا المركز ضد رغبات الشعب المصرى ومع استمرار روح الاستياء والانتقاص من جانبهم على ما قد يعدونه نيراً أجنبياً غريباً ، وفى اعتقادى أن من الممكن انتهاز خطة عمل تمكننا من الاستيثاق من كل ما نحتاج اليه فى مصر بما فى ذلك المحافظة على النظام والتقدم اللذين كنا نحن موجديهما فى مصر ، بدون أن نورط أنفسنا فى عداوة دائمة مع الأمة المصرية ، وأنا مقتنع أعظم الاقتناع بأنه وإن كان هناك ولا شك عنصر

من عناصر الوطنية المصرية معاد لبريطانيا ، الا ان سائر عناصرها التي هي خير واقوى ، ليست معادية لبريطانيا ، ولكنها فقط متمسكة بمصريتها ، وانه يمكن ان يوجد تحالف حسن دائم بين الوطنيين المتحمسين بمصريتهم وبين السياسى البريطانى « الامبراطورى » ، انه ليس هناك تضارب دائم فى المصالح ، وانى لادرك المصاعب الكبيرة التى تعترض طريق التفاهم الحسن فى هذا الموضوع بيننا وبين الوطنيين المصريين الذين يريدون ان يروا بلادهم تشغل مكانها تحت الشمس وتكون لها قومية معترف بها ومركز قائم بنفسه ، ولكنى شخصيا لا اعتقد ان تذييل هذه العقبات من وراء الامكان ، ولست استطيع تفصيل توصياتنا وشرح الاسباب التى تبررها فى نظرنا وتدعو اليها ، وستكون كلها بعد قليل بين ايدى الحكومة ، ثم تعلن الى المجلس والجمهور ، ولا ادرى ماذا ادخر الحظ لها ، وقد تلقى « قطعتى » صفير الاستهجان فى المسرح ، ولكنى على يقين ان اللوردات النبلاء لا ينوون ان يستهجنوها قبل ان يسمعوها .

رد على هذه المناقشات

يقول بنا المقام لو اردنا ان نرد على النزعات الاستعمارية البادية فى هذه المناقشات ، وقد رددنا على مثلها فى فصول الكتاب السابقة ، على اننا نود ان ننقل هنا بعض نصائح ازجها للمصريين رجل من خيار البريطانيين ، وهو المستر بلنت Blunt صديق مصر والمصريين ، اوضح فيها السياسة البريطانية نحو مصر ، وذلك فى رسالة له الى المؤتمر الوطنى المصرى الذى انعقد برئاسة المرحوم محمد فريد فى بروكسل عاصمة بلجيكا عام ١٩١٠ ، فان فى هذه النصائح ابلغ رد على تلك المناقشات ، قال فى رسالته مخاطبا المصريين :

« احذروا منا ، فاننا لا نريد لكم شيئا من الخير ، لن تنالوا منا الدستور ولا حرية الصحافة ولا حرية التعليم ولا الحرية الشخصية ، وما دمننا فى مصر فالغرض الذى نسعى اليه من البقاء فيها هو ان نستغلها لمصلحة صناعتنا القطنية فى منشستر ، وان نستخدم اموالكم لتنمية مملكتنا الافريقية فى السودان ، وان نستمر باقل حياء من الماضى فى تنمية مشروعاتنا المالية الانجليزية الصهيونية فى بلادكم ، وان نقيد ايديكم وارجلكم لنجعلكم هادفا لاطماعنا الاقتصادية .

« لم يبق لكم عذر اذا انتم انخدعتم فى نياتنا بعد ان وضح الامر فيها وضوحا تاما ، فاحذروا ان تنساقوا الى الرضى باستعباد بلادكم ودمارها .

ثم اخذ ينصح للوطنيين المصريين فقال : « ثابروا على ان تعارضونا معارضة جهرية جريئة كل يوم ، اطلبوا بلسان واحد وفى كل فرصة ان يوضع حد لما تتألمون منه ، وان نعود نحن الى حظيرة القانون وان نسحب جنودنا من بلادكم ، وان تكف عن التدخل فى شؤونكم ، اطلبوا ذلك فانكم بطلبه لا تخسرون شيئا اذ نحن غرباء فى بلادكم ، ومن حقكم ان تطالبونا بترككم ، ذكرونا دائما وبكل وسائل الاعلان بان لا حق لانجلترا فى ان تتصرف عندكم تصرف السيد ، وانكم لا تريدوننا حامين لكم ولا مستشارين ولا منظمين لادارتكم ولا تتركوا لنا عذرا نعتذر به لنفسنا شيئا من ذلك .

« اظهروا معاداتكم لنا بصراحة ، ولكن لا تظهروها بثورات سابقة للوان لا تفيدكم شيئا ، بل بتلك الوسائل التى تستطيعها كل الشعوب التى تمنى بالاجنبى

التجبت له استيائها ، وهى مقاطعته فى معاملاته التجارية والرسمية وفى علاقات الأفراد بعضهم بعض .

« لا ، لم يبق لكم الا وسيلة واحدة لاقناعنا ، وهى أن تثبتوا لنا أن احتلالنا بلادكم مصدر تعب لنا ينمو دائما ، ومصدر خطر عظيم علينا اذا شبت الحرب ، اقتنعونا بذلك ، اذ فى اليوم الذى يفهم فيه ذهن جمهورنا الثقيل ان الفائدة من احتلال بلادكم لا توازى المتاعب والاحطار التى يسببها لنا ، نرى انكم محقون ونترك بلادكم ، وثقوا باننا لن نترك بلادكم قبل ذلك بلحظة واحدة » (١).

قطع المفاوضات - ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠

كان الوفد يأمل بعد خطبة اللورد ملتر فى مجلس اللوردات أن تستأنف اللجنة مفاوضاتها معه فى التحفظات ، وقد التقى بكامل هيئته بهيئة اللجنة فى الموعد الذى حدده اللورد ملتر لهذا الاجتماع وهو يوم ٩ نوفمبر ، ولكن لم تدر فيه مناقشة ، وظهر فى جو الاجتماع منذ بدايته طابع الوجوم ، وبعد تبادل التحية بين أعضاء الوفد وأعضاء اللجنة وقف اللورد ملتر وأمسك بيده ورقة تلاها على أعضاء الوفد بضوت متهدج من اثر الانفعال الذى كان باديا عليه ، وأعلن فيها أنه ليس من الملائم المناقشة الآن فى التحفظات ، وأنه اذا تقرر عقد معاهدة فانها لا تكون الا نتيجة لمفاوضات رسمية بين الحكومتين البريطانية والمصرية ، وفى هذه المفاوضات يمكن ابداء هذه الأمور (التحفظات) .

ولما انتهى اللورد ملتر من تلاوة هذه الكلمة وقف سعد باشا ورد عليه بكلمة قصيرة ، خلاصتها أنه شديد الرغبة فى إيجاد حالة موافقة للتسوية ، كما أن اللجنة شديدة الرغبة فى ذلك ، ولكن مساعيه فى هذا السبيل تضعف جدا اذا لم يستطع أن يحقق شيئا من تحفظات الأمة التى أبدتها ، ولا سيما اذا عجز عن أن يقول للمصريين ان بريطانيا العظمى آلت الحماية نهائيا ، وعلى ذلك أنفض الاجتماع ، وقبيل إنفضاضه طلب الوفد صورة من الكلمة التى تلاها اللورد ملتر ليبحث برده الكتابى عليها ، فأرسلتها اللجنة فى شكل مذكرة هذا تعريبها :

مذكرة اللجنة

« تراءى من المرغوب فيه عقد هذا الاجتماع قبل سفر النواب المصريين بقصد ايضاح الحالة وترك الباب مفتوحا للعمل بالاشتراك بينهم وبين اللجنة فى المستقبل

« أن التقرير الذى اتى لنا به حضرات من عادوا أخيرا من مصر يظهر أنه دال على ميل قسم عظيم من الراى العام لتسوية تكون على الأساس الوارد بمذكرة أفستس ، ومن جهة أخرى فانهم يقولون ان بالمذكرة نقطا عديدة يرغبون فى تعديلها وأن هناك شروطا أخرى يريدون اضافتها ، وذلك قبل أن يعدوا بتعويضهم تعسيذا مطلقا ، انى لا حاجة بى الى المناقشة اليوم فى هذه الأمور فان اللجنة مجمعة رايها على أن لا فائدة من زيادة المناقشة فى مسائل تفصيلية فى الدور الجاضر .

« لم يكن قط مقصودا بالمذكرة ازيد من بيان القواعد العامة التى يمكن الوصول بها لبناء اتفاق عليها ، وعلى كل حال فانه (كما حسبنا دائما) اذا تقرر عمل اتفاق ،

(١) ص ٨٧ من كتاب « أعمال المؤتمر الوطنى المصرى ببروكسل سنة ١٩١٠ » بالفرنسية

فان هذا الاتفاق في ذاته لن يكون الا نتيجة لمفاوضات رسمية بين نواب معتمدين بطريقة اصولية من الحكومتين البريطانية والمصرية ، في تلك المفاوضات يمكن ابداء الامور التي قدمتموها قائلين انها نتيجة زياره بعضكم لآخر ، كما يمكن ابداء امور اخرى من كلا الطرفين ، اذ ذلك يكون من المستحيل ومن غير المرغوب فيه لبداى طلب غير منافع منافاة بديهية لروح الاتفاق المرسوم هيكله بتلك المذكرة التي كما يلوح عليها تستدعى ايضاحا قبل امكان صيرورتها معاهدة رسمية ، ان تعجيل هذه المناقشات لا يكون من شأنه في رأينا أن يسهل أى تسوية ، وعليه فنظن من الاحكم الامساك في الوقت الحاضر عن ابداء أى رأى بخصوص النقط الجديدة التي اثارتموها اخيرا ، وان كنا نعتقد أنه في الامكان ايجاد حل مرض بل ان هذا الحل سيوجد متى امكن ابتداء المفاوضات الرسمية .

« واهم من اطالة المناقشة في التفصيلات في الدور الحاضر ان يحصل التأثير على الراى العام هنا وفي مصر لاستماتته لتسوية المسألة على المبادئ التي استصوبناها معا ، وعلى الخصوص ان تستعمل كل الوسائل لتنمية روج المودة والثقة المتبادلة وتمكينها ، تلك الروح التي ساعدت محادثتنا هنا على ايجادها والتي يجب ان تسرى سريانا شاملا بين الطرفين اذا اريد لمجهوداتنا أن تكون موصلة للغاية المنشودة اما فيما يتعلق ببلادنا نحن فائنا نتعشم ان تقرير اللجنة الذي نحن مهتمون باتمامه في اقرب ما يمكن يكون من وراء تقديمه الوصول لهذه الغاية ، ولكن من المهم أيضا ان مثل هذا الاثر يحدث في مصر بفضل مساهمكم ، وانا لنعترف بما قمتم به من العمل في هذا السبيل ونحمدكم عليه ، ولكن من البديهي أنه ما زالت هناك معارضة يلزم التغلب عليها اذ يوجد عدد عظيم من المصريين لم يتشربوا روح الاتفاق ، ولكنهم لسبب ما ، يكرهون حسن التفاهم بين انجلترا ومصر ، هؤلاء يتشككون في نيات بلادنا او يظهرون أنفسهم بمظهر المتشككين ولا يقدرّون ما يخامر بريطانيا العظمى من العواطف الكريمة التي تجعلها حسنة الاستعداد لتقبل مطالب الشعب المصري ، فانتم بمقدار ما تستطيعون من تبديد هذه الظنون السيئة ومن ازالة سوء التفاهم ومن تقوية الشعور الحسن تكونون قد قطعتم في السبيل الموصلة الى التسوية التي يشغف بها كلانا شوطا لا يقطع بأية وسيلة اخرى » .

رد الوفد

فلما وصلت هذه المذكرة الى الوفد أرسل الى اللجنة ردا تمسك فيه بوجوب المناقشة في التحفظات قبل الدخول في المفاوضات الرسمية واعرب عن رايه في ان ارجاء هذه المناقشة الى ان تبدأ المفاوضات بين الحكومتين معناه ارجاء المفاوضات المصرية على الدخول في تعاقد على قواعد مخالفة كل المخالفة لآمانى البلاد التي تريد استقلالها وتريد الغاء الحماية ، وطلب أيضا الغاء القوانين الاستثنائية والمحاكم العسكرية في مصر لامكان تهيئة الجو للاتفاق بين البلدين ، قال :

« اتشرف ان ابلغكم انى تسلمت نص المذكرة التي تلوتموها في جلسة ٩ نوفمبر الجارى وهذه المذكرة تقرر ان باب المناقشة لا يزال مفتوحا بين لجنتمك والوفد وانه من غير المناسب ان تبحث الآن التحفظات التي ابدتها الأمة المصرية بالنسبة للمشروع الذي وضع في ١٨ اغسطس الماضى ، وان محل هذا البحث يكون في خلال المفاوضات الرسمية ، وتشير هذه المذكرة بنوع خاص الى المصلحة الرئيسية التي تنجم من ايقاف الراى العام في البلدين على الحالة بحيث توجد بين الامتين روح حقيقية للوفاق

بدونها لا يكون أى اتفاق ممكنا ، ولا جرم أن الوفد المصرى مقتنع بهذه النظرية كل الاقتناع ، ولذلك ما فتىء يظهر رغبته الشديدة فى مناقشة التحفظات فى الدور الحالى من المفاوضات ، ولو تم ذلك لأدت هذه المناقشة الى ازالة كل سوء تفاهم ومحو كل اثر للشكوك وتحقيق الغرض المنشود تحيقا كليا ، وهو ايجاد وفاق مرتكز على الثقة المتبادلة بين الأمتين .

« ولا يخفى ايضا ان مناقشة التحفظات الآن امر لا مندوحة عنه لأنها مرتبطة كل الارتباط بأحكام المشروع الذى يراد أن يكون قاعدة للمفاوضات الرسمية ، فارجاء هذه المناقشة الى ان تبدأ المفاوضة بين الحكومتين معناه ارجاء المفاوضات المصرى على الدخول فى تعاقد على فواعد مخالفة كل المخالفة لأمانى البلاد التى تريد استقلالها كما تريد الغاء الحماية ، وهذا ما لا يقبله الوفد ولا أى مصرى حائز لشيء من ثقة مواطنيه .

« ولأجل هذا السبب لم نستطع قبول مشروع ١٨ أغسطس ، ولنفس هذا السبب أيضا لم تتردد البلاد فى المطالبة بتعديله بما أبدته من التحفظات التى تشرفت بإبلاغها الى جنابكم .

« على ان هناك من جهة أخرى تلك القوانين الاستثنائية التى تطبق فى مصر منذ سنين عديدة ، وكذلك المحاكم العسكرية وغيرها من الوسائل والأعمال التى لا تتمشى مع روح الاتفاق . ولا مع الرعية الصادقة التى أظهرتموها فى لقاء مقاليد حكم البلاد الى ابنائها ، وهذا كله يجعل من العبت اية محاوله فى توجيه الدعوة لإحلال الثقة فى النفوس ، فالإنسان الذى يف فى مثل هذا الجو ليدعو الى الاتفاق لا بد ان تعده البلاد خادعا او مخدوعا مهما كانت الثقة فيه غير محدوده ، ومهما كان حائرا لاحترام الجميع ومحبتهم ، ولا شك أنه يسقط تحت صيحات الاستياء العام لاتباعه منهجا منافيا للحقيقة ولشعور كل مصرى ولحكم العقل نفسه .

« وعلى ذلك فالوفد المصرى يأسف كل الأسف لأنه يرى من المستحيل انتهاز السبيل الذى تدعونه اليه ، ولقد كان بعد نفسه سعيدا اذا كنتم خولتموه الوسائل الضرورية التى تمكنه من أن يسعى سعيا نافعا فى ايجاد تيار مبال للوفاق فى البلاد ، ومهما يكن من الأمر فان ترك باب المناقشة مفتوحا بين لجنتم والوفد يجعلنا نأمل فى الاعتماد على حكمتكم وحكمة زملائكم لتذليل الصعاب الحاضرة حتى يكون فى مقدرتنا ان نبث بين أبناء الأمة المصرية روح الثقة الحقيقية والرغبة الصادقة فى الاتفاق التام مع بريطانيا العظمى » .

« سعد زغلول »

سفر الوفد الى باريس

وقد غادر الوفد لندن يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٠ ووصل الى باريس ، ومن هناك ارسل سعد باشا الى مصر النداء الآتى يدعو فيه الأمة الى الاتحاد والتضحية والايمان بالنفس وبعدالة القضية الوطنية لكى تنال استقلالها ، قال :

« أيها المواطنون الأعزاء ، لقد رفعت منذ عامين عن كبرياتكم القومى ذلك العبء الذى كان يثقل كاهله ، وبصيحة الاستقلال أعلنتم فى وجه العالم بأسره حقكم فى الحياة وما زلتم منذ ذلك اليوم تثبتون أنكم جديرون بأمانيتكم الوطنية ، وجاءت نتيجة الاستنارة برأيكم فى مشروع الاتفاق مثبتة أن الاستقلال ليس فى نظركم كلمة

تردد في الفضاء بغير معنى ، بل أنتم تريدونه استقلالا حقيقيا خليقا بكم وبمستقبلكم الذي سيرسل غدا أشعته الوضاءة على مصر الحرة وهذا الاستقلال سنحصل عليه باتحادنا وبروح التضحية والإيمان بانفسنا وبعادلة قضيتنا المقدمة إيماناً هادئاً صادقاً «
« سعد زغلول »

وفي الحق ان البلاد قد كسبت ولم تخسر شيئا بقطع هذه المفاوضات وحبوط مشروع ملنر ، فان « المزايا التي لا يستهان بها » والتي اشار سعد الى اشتماله عليها في بيانه الى الأمة (ص ١٠٦) قد نالتها بشيء من الصبر والجهاد دون ان ترتبط بتلك القيود الواردة في المشروع والمضيعة للاستقلال والسودان ، فهذه المزايا تنحصر في الفاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وقد اعترفت انجلترا بكلا الأمرين في تصريح من جانبها ، وهو تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذي سيرد الكلام عنه في الفصل الثالث من كتاب « في أعقاب الثورة » ، ولا شك ان هذا التصريح مهما قيل فيه اقل ضررا من مشروع ملنر ، ولا يقيّد الأمة في شيء ، لانه تصريح من جانب واحد .

قرار الوفد

واجتمع الوفد في باريس بكامل هيئته وقرر بالاجماع ان لا يدخل المفاوضات الرسمية على اساس مشروع ملنر قبل تعديل هذا الاساس بالتحفظات التي أبدتها الأمة .

قرار الحزب الوطني

وأصدر الحزب الوطني نداء الى الأمة بعد قطع المفاوضات ، اهاب بها أن تظل متمسكة باستقلالها التام لا ترضى عنه بديلا ، قال :

« اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطني في يوم الاثنين ١٥ نوفمبر الجاري واصدرت بيانا سياسيا للأمة هذا نصه :

« أصدر الحزب نشرة في ٩ ابريل سنة ١٩١٩ قال فيها : انه يعاون الأمة بكل ما في وسعه على العمل لنيل الاستقلال التام ويمد يده باخلاص الى كل حزب او جماعة أو طائفة أو اى كائن من كان يعمل لهذا الاستقلال ، ولقد صار الحزب يجد في هذه السبيل الشريفة وجعل يعمل لهذا الغرض الاسمى بهمة رافعا الاحتجاج تلو الاحتجاج ، مصدرا البيان تلو البيان ، ناشرا التقرير تلو التقرير داعيا الأمة الى الاتحاد والصبر والثبات ، حتى اذا ماهبطت لجنة لورد ملنر ارض البلاد واصدرت بلاغها الشهير في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ أصدر الحزب بلاغه الذي رغب الى الأمة فيه الا تفاوض اية هيئة انجليزية في امر الاتفاق بين مصر وانجلترا الا اذا اعلنت الحكومة البريطانية بصفة رسمية دولية استقلالها التام غير المشوب بأية شائبة ، وجلت جنودها من البلاد ، مكررا دعوة الأمة الى الاحتفاظ باتحادها ومثابرتها على طلب الاستقلال التام .

« ولما عرضت على الأمة مذكرة لورد ملنر الشاملة قواعد الاتفاق في ١٠ سبتمبر الفائت محييت لجنة الحزب الرئيسية هذه القواعد تمحيصا دقيقا واصدرت باسم الحزب قرارا اعلنت فيه للأمة رفض المشروع بخلافه مبينة الاسباب في تقرير

نشرته بالعربية في طول البلاد وعرضها ، وبالفرنسية والانجليزية في العالمين الأوروبي والأمريكي ، وألقت تبعة قبول هذا المشروع على الذين يروجونه ليهدموا كيان مصر السياسي الشرعى ويقضوا على مطالبة الأمة ونفسيته قضاء ميرما ، كما حضت الأمة على الاستمرار في الجهاد بجميع الوسائل المشروعة .

« هذا وقد كانت النتيجة السارة ان الأمة بأسرها أعلنت العالم كله مرة أخرى رغبتها الأكيدة في الحياة المستقلة الحرة بتمسكها بالاستقلال التام تمسكا لا شبهة فيه ، وازداد اتحادها قوة وثباتها متانة وعقيدتها في الاستقلال التام ايمانا راسخا لا تتحول عنه يمينا ولا شمالا ، ولقد زال الأثر الذى كان قد ألم ببعض النفوس من جراء أعمال بعض خصوم استقلالنا عندما أعلنت الأمة في هذه الأيام على رؤوس الأشهاد ما أعلنه من قبل من ان الاستقلال لم يكن لفظا فحسب ، بل هو ما يضم مدلوله من كل معانى السيادة التامة للأمة على مرافقها جميعا داخل بلادها وخارجها دون تدخل أية سلطة أجنبية في مرفق واحد منها ، ولذلك يكرر الحزب الوطنى الرجاء لكل مصرى طاهر القلب صادق العزيمة أن يتبنت على عقيدته الوطنية مثابرا على المطالبة بالاستقلال التام متحدا مع العاملين له باخلاص ونزاهة ، وكذلك يعلن الحزب من جهته أن يده ممدودة من يوم عمل لحرية بلاده واستقلالها ولا تزال ممدودة لكل رجل ثابت الجنان أبى النفس موفور الكرامة يعمل لهذا المبدأ الأرفع مبدأ الاستقلال التام ، فانما الشخصيات تفنى في خدمة الغاية الرفاعة من ضعة ، غاية النجاة والحياة ، والله نصير العاملين »

وكيل الحزب

على فهمي كامل

تقرير اللورد ملنر - ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠

رفع اللورد ملنر تقريره الى اللورد كيرزون وزير خارجية انجلترا في ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ، وأذنت الحكومة البريطانية بنشره في ١٩ فبراير سنة ١٩٢١ ، وقام خلاف بينه وبين زملائه في الوزارة - اذ كان وزيرا للمستعمرات - انتهى باستقالته كما سيجيء بيانه .

وهذا التقرير هو من الوثائق الهامة في تاريخ المسألة المصرية ، وهو في أهميته يشبه تقرير اللورد دفرين الذى أوفدته الحكومة البريطانية الى مصر عقب اخماد الثورة العربية لدرس احوالها ووضع تقرير عنها ، وقد قدم هذا التقرير الى حكومته في ٦ فبراير سنة ١٨٨٣ ، ووضع فيه قواعد سياسة انجلترا في مصر على عهد الاحتلال ، وخلاصتها فرض الحماية المقنعة على مصر ، وأساس هذه الحماية ابقاء جيش الاحتلال في البلاد ووضع طائفة من كبار الموظفين البريطانيين على رأس المصالح العامة وجعل الحكومة خاضعة لهم (١) .

وقد وضع اللورد ملنر في تقريره قواعد السياسة التى اتبعتها انجلترا في مصر من سنة ١٩٢١ حتى سنة ١٩٣٦ وما بعدها حيث أبرمت معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا .

بسط اللورد ملنر في هذا التقرير عمل لجنته في مصر ، وما صادفته من صعوبات

(١) راجع مهمة اللورد دفرين وتقريره في كتابنا (مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال) ص ٢٠ وما بعدها .

بسبب المقاطعة والهيّاج اللذين قاما في وجهها ، وخلاصة الحوادث التي جرت اثناء اقامة اللجنة ، وشرح أسباب ثورة سنة ١٩١٩ من وجهة النظر البريطانية ، وتكلم عن تطور الحوادث في مصر منذ اعلان الهدنة الى قيام الثورة ، وذكر بعض وقائعها ، ثم تكلم عن الحركة الوطنية والمطالب المصرية ، ورسم قواعد السياسة المقبلة التي اقترحها على حكومته ، فقال ما خلاصته انه يرى العدول عن السياسة القديمة التي كانت تتبعها قبل الحرب من فرض حماية (وقد سماها وصاية) على مصر تستأثر بشؤون الحكم في البلاد ، وان حالة الهيّاج الذي شاهده في مصر لا يمكن معالجته بالرجوع الى هذا النظام القديم ، ولا باصلاح ادارى في اداة الحكم ، بل يرى احداث تغيير جوهري يناسب الحالة الجديدة ، واقترح ان يكون حل المسألة المصرية بعقد معاهدة يرضاها الفريقان (انجلترا ومصر) توفق بين امانى مصر في الاستقلال ومصالح انجلترا الجهورية في مصر ومصالح الأجانب فيها ، وذكر النقط البارزة التي تكفل المصالح البريطانية ، وهي ان تسترشد مصر ببريطانيا العظمى في علاقاتها الخارجية ، وان تعطى حقوقا معينة في الاراضى المصرية ، وهذه الحقوق في نظره وبحسب تسميته على نوعين ، اولهما ان يكون لبريطانيا العظمى الحق في ابقاء قوة عسكرية في ارض مصر لتحمى سلامة مواصلاتها الامبراطورية ، وثانيهما ان يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع المصرى والادارة المصرية فيما يختص بمصالح الأجانب المشروعة ، وان تترك انجلترا لمصر شؤونها الداخلية فيما عدا ذلك تتولاها بنفسها ، وقال انه اذا استثنيت هذه الضمانات للمصالح البريطانية والمصالح الأجنبية ، فانه يرى ان تعاد حكومة مصر فعلا الى ما كانت عليه نظريا مدة الاحتلال ، اى حكومة مصرية للمصريين ، وأشار بأن تعترف انجلترا لمصر باستقلالها مقيدا بهذه القيود ، مع استبعاد السودان اطلاقا من هذه التسوية ، وابقاء الحالة فيه على ما هى عليه طبقا للوضع الذى اوجده اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، كما اوضحه في خطابه المرافق لمشروعه (ص ١٦١) ، واشترط أن تقرر المعاهدة جمعية وطنية تنوب عن الأمة المصرية نيابة حقيقية .

هذه هى خلاصة القواعد التي اقترحها اللورد ملر في تقريره ، وهى كما ترى بعيدة بعدا شاسعا عن الاستقلال بمعناه الصحيح ، الذى تفهمه الامم كافة ، وتدركه الفطرة الوطنية السليمة ، وذكر انه عرض هذه القواعد على بعض ذوى المكانة في مصر بصفة غير رسمية فلم يجد منهم فى الجملة اعتراضا جوهريا عليها ، وانما احواله للمناقشة فيها على الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا والذى كان في باريس وقتئذ ، ثم ذكر خلاصة مفاوضاته مع الوفد في لندن مما لا يخرج عما اوردناه في موضعه (ص ١٥٠) وانها اسفرت عن مشروع ١٨ اغسطس سنة ١٩٢٠ (الذى نشرناه في موضعه وقد اسماه مذكرة) ، وقد وضعته اللجنة محتويا على النصوص التي تحبذها وتشير على الحكومة البريطانية بقبولها ، وورد في تقريره نصوص هذا المشروع وشرحها ، وقال ان الوفد في مفاوضاته اللجنة سلم من بادىء الامر بتحويل بريطانيا العظمى قاعدتها العسكرية في ارض مصر لحماية مواصلاتها الامبراطورية ، غير ان اعضاء الحوا في ان يكون معسكر تلك القوة على ضفة قناة السويس ، وفضلوا ان تكون في الضفة الشرقية ، ولم يابوا ان تتسلم بريطانيا العظمى زمام الموارد المصرية كلها في مدة الحرب ، وقال انه اخرج السودان عمدا من مناقشاته مع الوفد ، وكان ذلك مفهوما دائما عند اعضائه ، وان المعاهدة لا تمس حالة السودان بحال ، وعرض لاستشارة الأمة في مشروعه ، فقال انه تبين من اقوال مندوبى الوفد ان الراى العام قابل شروط التسوية المنوية بالاستحسان ،

قال في هذا الصدد ما يأتي : « صحيح ان الحزب الوطنى وآخرين من المتطرفين ند حملوا على التسوية المنوية حملة منكرة في اول الامر ، وقال النافذون ان لاستقلال المنوى لمصر ليس استقلالا حقيقيا، واحتجوا خصوصا لعدم ادخال السودان المشروع ، وقام في مقدمة المعارضين اربعة من امراء البيت السلطاني الذين صدروا منشورهم المؤرخ في ٣ يناير سنة ١٩٢٠ (ص ٨٢) ، فانتهزوا الفرصة ونشروا في ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ بلاغا آخر بأن آراءهم لم تتغير وأنهم لا يؤيدون تفافا يضيق نطاق استقلال مصر ، قال ولكن هذه المظاهرة لم تؤثر في الجمهور تأثيرا مذكر ، ولما رأى أولئك الامراء ان مقترحات اللجنة وقعت وقعا حسنا عند الناس حوما (كذا على ما يزعم) تداركوا الامر بأن نشروا كلاما يعفو اثر ما كانوا قد شروه قبلا (١) .

ونصح بالتغلب على الحزب الوطنى الذى سمي أعضائه بالمعارضين في الاتفاق ، نال : « من البين أنه لا يزال هناك معارضة يجب التغلب عليها ، وان في مصر اناسا ثميرين لم يتشربوا روح الاتفاق ، بل لا يزالون معادين لحسن التفاهم بين بريطانيا لعظمى ومصر لسبب من الأسباب ، فهم يرتابون في نيات هذه البلاد أو يدعون لك ، غير مدركين مقدار السخاء الذى تقابل به بريطانيا العظمى أمانى الشعب لمصرى »

واشار الى أن أهم الشهادات الناطقة باستحسان الراى العام للمشروع شهادة لأعضاء الباقين من « الجمعية التشريعية » في اجتماع عقدوه في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٠ بحضور مندوبى الوفد ، وكان عدد أولئك الأعضاء ٤٩ عضوا ، أقر ٤٥ منهم نواعد المشروع وامتنع اثنان عن ابداء رأيهما وعارض اثنان فقط فيه وتغلف عن لحضور اثنان وكتبوا يعربان عن رأيهما بالموافقة عليه ، قال وعلى ذلك يكون ٤٧ من الواحد والخمسين عضوا الباقين أحياء من أعضاء الجمعية التشريعية قد رافقوا عليه .

وختم اللورد ملتر تقريره (الذى وقع عليه هو وأعضاء لجنته) بالنصح الى الحكومة البريطانية بالتعجيل في مفاوضة الحكومة المصرية لعقد المعاهدة ، قال في هذا الصدد ما يلى : « فنصيحتنا لحكومة جلالة الملك هي أن تشرع بلا ابطاء زائد في مفاوضة الحكومة المصرية لعقد معاهدة على المبادئ التى حبذناها ، وعندنا ن اضاءة هذه الفرصة مصيبة عظيمة » .

(١) يشير الى حديث الامير عمر طوسون مع الشيخ عبد المجيد اللبان نشرته جريدة (الاهرام) ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٠ قال فيه الامير : « انه يقدر جهاد العاملين حق قدره وتسره نهضة الامة واحتفاظها بحقوقها ، والله وان كان رايه الخاص الذى يتمسك به كل التمسك هو وجوب حصول ايلاد على حقوقها كاملة غير منقوصة ، فهو يحترم راي الامة لانه راي الجماعة التى ينتحتم احترام رايها ، وان بلاغ الامراء انما هو مجرد ابداء لرايهم كأفراد مصريين يودون لامتهم الكمال ، وانه لا يقصد به التأثير في الراى لعام او تحويل اتجاهه ، وان كل راي تراه الامة فهو يحترمه ويحمله ، وان شعاره سيظل دائما النهوض مصر والعمل لابلانها السعادة التى يجب ان يتمتع بها الشعب المصرى العريق ، وان هذا المعنى هو الذى شير اليه خاتمة بلافتنا حيث اسندنا الامر في النهاية الى الامة وجعلنا لها الكلمة العليا في مشروع الاتفاق » ، وليس في هذا الحديث عدول من الامير عن رايه في مشروع ملتر ورفضه اياه .

استقالة اللورد ملنر ، وتصريح المستر تشرشل بأن مصر جزء من الدائرة الامبراطورية المرنّة

وبعد أن قدم اللورد ملنر تقريره الى حكومته ، حدث خلاف في شأنه بينه وبين زملائه في الوزارة ، ادى الى استقالته من منصبه في يناير سنة ١٩٢١ (وكان وزيرا للمستعمرات) ، وفي فبراير سنة ١٩٢١ خلفه في منصبه المستر ونستون تشرشل ، وقييل تسلمه مهام هذا المنصب رسميا ادلى بتصريح في مادبة اقيمت للورد ريدنج حاكم الهند العام ، تناول فيه المسألة المصرية ، فعدها من المسائل البريطانية ، وعد مصر جزءا من الامبراطورية البريطانية المرنّة ، واعرب عن امله في أن الصعاب القائمة من جانب ايرلندا ومصر تتناقص في سنين قليلة ، وأن تتولى هاتان الامتان شؤونهما تحت ظلال السلام والفلاح ضمن الدائرة المرنّة للامبراطورية البريطانية .

الاحتجاج على تصريح تشرشل

وقد اثار هذا التصريح عاصفة من الاحتجاج في مصر ، اذ جاء في أعقاب ما أبدته الأمة من التمسك باستقلالها التام ، فكيف تفاجأ بتصريح من وزير المستعمرات الجديد بأنها جزء من الامبراطورية البريطانية وبأنها يجب أن تبقى ضمن الدائرة المرنّة لهذه الامبراطورية ، وقد أرسلت برقيات الاحتجاج من مختلف الهيئات والجماعات على هذا التصريح الى جميع الصحف والدوائر السياسية .

* * *

الفصل الخامس عشر

التبليغ البريطانى

بأن الحماية علاقة غير مرضية

على اثر دراسة الوزارة البريطانية (وزارة المستر لويد جورج) تقرير اللورد ملنر ، قررت اعتبار الحماية التى أعلنتها على مصر علاقة غير مرضية ، ودعوة مصر الى الدخول فى مفاوضات رسمية « للوصول اذا امكن الى ابدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخاصة لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية » وتطابق الامانى المشروعة لمصر والشعب المصرى « (كذا) .

وقد ابلى اللورد اللنبى هذا القرار الى السلطان فؤاد فى خطاب ارسله الى عظمته فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ ، قال :

« دار الحماية : القاهرة فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ »

« الى حضرة صاحب العظمة السلطان سراى عابدين »

« يا صاحب العظمة . لم اناخر عن ابلاغ حكومة جلالته (١) الراى الذى أبدىتموه عظمتمكم مرارا عن ضرورة وصول الحكومة الى قرار فى موضوع اقتراحات اللورد ملنر يتفق مع امانى مصر والشعب المصرى تلك الامانى التى اشتهر عطف عظمتمكم عليها .

« ويسرنى الآن ان ابلى عظمتمكم قرار حكومتى ، وانى متأكد ان هذا القرار يطابق راى عظمتمكم ويسهل المهمة العظيمة الشأن التى عهد فيها الى عظمتمكم ، وهى تعيين وفد رسمى لأجل الشرع فى تبادل الآراء مع حكومة جلالته فى ما يختص بالاتفاق المنوى عقده ، وانى أود بصفة خاصة ان اوجه نظر عظمتمكم الى روح حسن النية الذى أظهرته حكومتى بقبولها التساهل فى أمر الغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية ، وستقدرون عظمتمكم ان هذا التساهل الكبير دليل صريح على الأهمية التى تعلقها حكومتى على اقامة علاقاتها مع الشعب المصرى على أساس ودى دائم .

« وهذا هو نص قرار حكومتى الذى كلفت ابلاغه الى عظمتمكم :

« ان حكومة جلالة الملك بعد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملنر استنتجت ان نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى ، ومع ان حكومة جلالته لم تتوصل بعد الى قرارات نهائية فى ما يختص باقتراحات اللورد ملنر فانها ترغب فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول اذا امكن الى ابدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الامانى المشروعة لمصر والشعب المصرى .

(١) كذا فى الاصل ، أى حكومة جلالة ملك بريطانيا ، وهو تعبير مالوف فى المراسلات السياسية البريطانية

« وانى اغتنم هذه الفرصة فأكرر لعظمتكم تأكيد احترامى الفائق » « النبى »
وقد اذيع هذا الخطاب فى القاهرة يوم ٤ مارس سنة ١٩٢١ .

كان هذا التبليغ حادثا جديدا فى السياسة البريطانية ، حقا انه لم يكن ليدنى مصر من استقلالها ، ولا يخطو بها الى تحقيق آمالها ، ولا يصلح اساسا لمفاوضات ناجحة ، ولكن امرا هاما يبرز فيه ، وهو انه احتوى اسلوبا جديدا للحكومة البريطانية فى مخاطبة الشعب المصرى ، وخطة جديدة فى مواجهته ، وهذا الاسلوب يختلف عن اسلوبها من قبل ، فهى فى هذا التبليغ تعترف بأن الحماية التى اعلنتها وفرضتها قسرا على البلاد ، وتمسكت بها على تعاقب السنين ، هى علاقة غير مرضية ، فهذا الاعتراف هو حجة جديدة كسبتها مصر فى ميدان النضال ، تؤيدها فى ثورتها ضد الحماية والاحتلال ، وفى مطالبتها بالاستقلال التام ، ولا يخفى ان سياسة الاستعمار تتشكل وتنوع تبعا لدرجة قوة المقاومة لدى الامم المهضومة حقوقها ، فكلما زادت قوة المقاومة فيها ، تراخت تبعا لذلك قبضة الاستعمار .

قارن بين هذا التبليغ وبين اعلان الحماية ذاته ، او بينه وبين تلغراف اللورد جرانفيل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، وتلغرافه الثانى فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤ ، تجد فرقا كبيرا فى الاسلوب والمعانى .

فى بلاغ اعلان الحماية (١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤) أعلن وزير الخارجية انه « بالنظر الى حالة الحرب بين انجلترا وتركيا قد وضعت مصر تحت الحماية البريطانية ، وانها أصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بهذه الحماية » .

وفى تلغراف اللورد جرانفيل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، قال مخاطبا الدول العظمى : « انه وان كانت القوات البريطانية باقية فى مصر الى الآن لصيانة النظام العام ، فان حكومة جلالة الملكة تنوى سحبها عندما تسمح بذلك حالة البلاد ، وتستطيع بوسائلها تثبيت سلطة الخديو ، والى ان يحين ذلك فان مركز حكومة جلالة الملكة بازاء سموه يقضى عليها ببذل « نصائح » لتتأكد من ان النظام الذى سيوجد يكون مرضيا ويحتوى على عوامل الاستقرار والتقدم » .

وقال فى تلغرافه الثانى الذى ارسله بتاريخ ٤ يناير سنة ١٨٨٤ الى السير افلن بارنج (اللورد كرومر) : « ذكرتم فى برقيتكم المؤرخة فى ٢٢ من الشهر الماضى انه فى حالة اصرار حكومة صاحبة الجلالة الملكة على طلب اخلاء السودان ، لا تقبل حكومة سمو الخديو حسب رأيكم تنفيذ هذه السياسة ، ولا ارى حاجة الى ان اوضح لكم انه من الواجب مادام الاحتلال البريطانى المؤقت قائما فى مصر ان تتأكد حكومة جلالة الملكة من ضرورة اتباع « النصائح » التى ترى اسداءها للخديو فى المسائل الهامة التى تستهدف فيها ادارة مضر وسلامتها للخطر ، ويجب على الوزراء والمديرين المصريين ان يكونوا على بينة من ان المسئولية الملقاة الآن على عاتق الحكومة البريطانية تضطرها الى ان تصر على اتباع السياسة التى تراها ، ومن الضرورى ان يتخلى عن منصبه كل وزير او مدير لا يسير وفقا لهذه السياسة ، وان حكومة جلالة الملكة لواقعة من انه اذا اقتضت الحال استبدال احد الوزراء ، فهناك من المصريين سواء من شغلوا منصب الوزارة او شغلوا مناصب اقل درجة ، من هم على استعداد لتنفيذ الاوامر التى قد يصدرها اليهم الخديو بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة » (١) .

(١) دجع كتابنا مصر والسودان فى اوائل عهد الاحتلال ص ٢٨

فاذا وضعت هذه الوثائق وغيرها الى جانب تبليغ ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ ، نجد اعترافا من الحكومة البريطانية بالعدول عن التمسك بالحماية ، وتغييرا في اسلوبها ، بحيث اخذت تحسب حسابا للشعب المصرى ، وهذا التغيير هو نتيجة لازدياد قوة المقاومة الوطنية في البلاد .

استقالة وزارة نسيم باشا

١٥ مارس سنة ١٩٢١

كان منتظرا بعد هذا التبليغ ان تستقيل وزارة نسيم باشا ، البغيضة الى الشعب ، وت خلفها وزارة تمثل البلاد بصفة عامة ، وتساهم في خدمة قضيتها ، وقد اتجهت الانظار الى عدلى باشا ليؤلف هذه الوزارة .

ولم يكن السلطان يميل الى استقالة وزارة نسيم باشا ، لانه كان واثقا من سياستها في تدعيم الحكم المطلق في البلاد ، والخضوع لسياسة السراى ، مع الاذعان للأوامر البريطانية وكان يبغي ان تبقى رغم سخط الشعب عليها ، وان يعهد الى عدلى باشا يكن بمهمة المفاوضة ، لكن عدلى باشا لم يكن مطمئنا الى سياسة نسيم باشا ودسائسه ، وبخاصة لان عدلى قد اعترزم ان يجعل ضمن برنامج وزارته هدفا داخليا هاما ، كانت تتمخض عنه الحوادث ، وهو اعلان الدستور ، ولم يكن هذا البرنامج مما يتفق مع سياسة السراى في الحكم ، لان السلطان فؤاد لم يكن يميل في خاصة نفسه الى النظام الدستورى ، وظل برما به ، متجهما له ، طول حياته ، فاستمسك ببقاء نسيم في رئاسة الوزارة ، وطلب الى عدلى باشا ان يقتصر على رئاسة وفد المفاوضة ، فرفض عدلى هذا العرض ، ولم ير السلطان بدا من الاذعان لضغط الحوادث ، وتنحية وزيره الثقة الامين ، فرفع هذا اليه كتاب استقالته في ١٥ مارس سنة ١٩٢١ ، وضمنه ما كان من اعلانه حين ألف وزارته انها لا تبت في نظمات البلاد السياسية حتى يفصل في حالتها السياسية ، وأشار الى المفاوضات غير الرسمية ، ثم الى قرار الحكومة البريطانية الاخير في شأن التساهل في امر الفاء الحماية والمفاوضات الرسمية ، وأنه لذلك يقدم استقالته ، قال :

« يا صاحب العظمة :

« لما رأى مولاي ورايه الموفق على الدوام أن يعهد الى خادمه المطيع بتأليف حكومة في وقت لم تكن سكنت فيه عاصفة الكون صدمت للأمر وقمت وزملائى بخدمة الأمة بصدور وسعت هموم العمل أداء للواجب المفروض على أبناء البلاد ، حملنا هذه الامانة عالين ما كان عليه الناس من مختلف القول ففرغنا الى عملنا بصدق من نيائنا ، وامسكنا الأمر ما استمسك حتى بدأت الحقوق تؤخذ مسمحة ، والله مصائر الخلق وعواقب الأمر .

« بدأت هذه الحكومة عهدها فبدأت معه المفاوضات غير الرسمية بشأن إيماني الأمة ومصالح الغير ، بين رعوس مدبرة ، وعقول مفكرة ، وهى تتمه بظهور آية البشرى على يد سيد البلاد وسلطانها ، فكانت خاتمة الماضى وبشير فاتحة المستقبل ، أخذ الله بقلوبنا الى مواطن الحق لينمو المستقبل العظيم للوطن الكريم فى أيدي العاملين بخير البلاد وأسعادها .

« لقد أعلنت حكومة عظمتكم جهرة اثر تشكيكها انها تسلمت الاعمال لتكون امانة فى يدها ، وأن لا تبت فى نظمات القطر السياسية حتى يفصل فى حالة مصر السياسية ،

كما انى قبلت وقتئذ الرئاسة معلنا ارتياحى لبدء تلك المفاوضات ، مقدما حينئذ تنازلى عن الرئاسة لمن يقع اختيار عظمتمكم عليه اذا وفق الله ، وجاء دور المفاوضات الرسمية .

« ولما كان مولاي وصل بفضل مسعاه الى ما وصل اليه بشأن الحالة السياسية للبلاد من قبول الحكومة الانجليزية التساهل فى امر الفاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية ووجوب تعيين وفد رسمى لاجل الشروع فى تبادل الآراء مع الحكومة المذكورة فيما يتعلق بالاتفاق المنوى عقده فانى اتقدم لعرشكم المجيد رافعا استقالتى بقلب ملؤه الاخلاص لذاتكم السنية ومفعم بالاجلال والاعظام لسدتكم العلية واضعا هذه الامانة بين يدي المليك المعظم الامين على البلاد والذى هو للكل وليس للفرد ، والمتعالى بمقامه الاسمى فوق الأحزاب ، ولا زلت يا مولاي عبدكم الامين » .

« محمد توفيق نسيم »

تأليف وزارة عدلى يكن باشا

١٧ مارس سنة ١٩٢١

قبل السلطان استقالة وزارة نسيم باشا فى ١٦ مارس ، وعهد فى اليوم ذاته الى عدلى باشا يكن تأليف الوزارة الجديدة ، فألفها وصدر المرسوم بتأليفها فى ١٧ مارس ؛ وضمن عدلى باشا جوابه برنامج وزارته ، فأعلن أنها ستجعل نصب عينيه فى المفاوضات الرسمية أن تصل الى اتفاق لا يجعل محلا للشك فى استقلال مصر ، وأنها ستدعو الوفد المصرى الى الاشتراك فيها ، وأن الامة سيكون لها على لسان ممثليها فى جمعية وطنية القول الفصل فى هذا الاتفاق ، وأن هذه الجمعية ستكون أيضا جمعية تأسيسية تضع الدستور ، وستكون الانتخابات لها حرة بحيث تمثل رأى الامة تمثيلا صحيحا ، ووعد بالعمل على رفع الاحكام العسكرية والفاء الرقابة على الصحف وبلاامتناع عن احداث كل تغيير جوهرى قبل تنفيذ النظام النيابى الجديد .

وهالك نص الوثائق التى تبودلت فى صدد تأليف الوزارة :

كتاب السلطان الى عدلى باشا

« عزيزى عدلى يكن باشا .

« لقد كان من أقوى بواعث السرور لدينا ابلاغ امتنا المحبوبة قرار الحكومة البريطانية الذى تبلغ الينا بواسطة حضرة صاحب المقام الجليل مندوبها السامى فيما يتعلق بالفاء الحماية وتعيين وفد رسمى من جانبنا للمفاوضة فى وضع اتفاق بين البلدين ، وانا لنبتهج لهذا القرار الذى فتح الطريق لتحقيق الامانى القومية ، وبما لنا فى ذاتكم من الثقة الكاملة قديما وما تعهده فيكم من الرؤية الصائبة التى تستدعيها مهام الأمور قد اقتضت ارادتنا السلطانية توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لعهد لياقتكم واصدرنا أمرا هذا لدولتكم للأخذ بتأليف هيئة وزارة جديدة تقوم باتخاذ الوسائل السياسية التى تفضيها الظروف الحاضرة وعرض مشروعه لجانبنا لصدور مرسومنا العالى به .

« وانى أضرع الى الله عز وجل بأن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا ورمائنا بالخير والسعادة بحوله تعالى وقوته » .

فى ٦ رجب سنة ١٣٣٩ (١٦ مارس سنة ١٩٢١) « فؤاد »

جواب عدلى باشا

« يا صاحب العظمة

« اتقدم لعظمتكم بجزيل الشكر على ما أوليتموني من الثقة العالية اذ تفضلتم بتكليمى بتأليف الوزارة فى الظروف الحاضرة وشرفتونى بتقليدى رتبة الرياسة ، لقد كان لى من جليل عواطف عظمتكم اكبر مشجع على قبول تلك المهمة ووضع اخلاصى كله فى خدمتكم وفى خدمة البلاد ، لذلك أتشرف بأن أعرض على عظمتكم أسماء الوزراء الذين تتألف منهم هيئة الوزارة وقد قبلوا مشاركتى فى العمل حتى اذا صادف ذلك الاستحسان العالى يصدر الامر الكريم بالتصديق عليه .

« حسين رشدى باشا نائب رئيس مجلس الوزراء . عبد الخالق ثروت باشا وزير الداخلية . اسماعيل صدقى باشا وزير المالية . أحمد زيور باشا وزير المواصلات . جعفر ولى باشا وزير المعارف . أحمد مدحت يكن باشا وزير الأوقاف . محمد شفيق باشا وزير الأشغال العمومية والحربية والبحرية . نجيب بطرس غالى باشا وزير الزراعة . عبد الفتاح يحيى باشا وزير الحقانية .

« ان الوزارة ستجعل نصب عينيه فى المهمة السياسية التى ستقوم بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر الوصول الى اتفاق لا يجعل محلا للتسك فى استقلال مصر ، وستجرى فى هذه المهمة متشعبة بما تتوق اليه البلاد ومسترشدة بما رسمته ارادة الأمة ، وستدعو الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا الى الاشتراك فى العمل لتحقيق هذا الغرض .

« وما يوجب الارتياح أن تصريح الحكومة البريطانية بأن المفاوضات ستجرى على أساس الغاء الحماية من شأنه أن يسهل مهمة الوزارة من هذه الوجهة فان ذلك التصريح الذى يدل على حسن استعداد بريطانيا العظمى مما يدعو الى الأمل بأن المفاوضات التى ستحصل بهذه الروح ستفضى الى اتفاق محقق للأمانى الوطنية ويكون فاتحة عصر جديد بين البلدين شعاره المودة وتبادل الثقة ، وسيكون للأمة على لسان الممثلين لها فى الجمعية الوطنية القول الفصل فى هذا الاتفاق ، وبما أن هذه الجمعية ستكون ايضا بمثابة جمعية تأسيسية فان الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير مشروع دستور موافق للمبادئ الحديثة للأظمة الدستورية وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التى تكفل تمام حريتها وتنظم بكيفية تحقق تمثيل رأى الأمة تمثيلا صحيحا ، وفى هذا المقام تعرب الوزارة عن اعتقادها بأن الظروف الحاضرة تبرر الاسراع فى الرجوع الى النظام العادى ، وبأنها ستتمكن بفضل نفوذ عظمتكم من رفع الأحكام العسكرية والغاء الرقابة فى القريب العاجل ، وانا نعتمد على حكمة الأمة فى تسهيل هذا العمل الذى يحقق نجاحه أعز أمانى الوزارة .

« واننا لندرك حق الإدراك ما تحتاجه البلاد من الإصلاحات الكبرى ، بيد أننا لتمسكنا باشتراك الأمة فى وضعها نمتنع عن كل تغيير جوهري قبل تنفيذ النظام النيابى الجديد ، على أننا بتأييد عظمتكم لنا سنعنى بإدارة أمور البلاد وننشط بها فى خير الطرق وأصلحها للمحافظة على مرافقها ولتوسيع نطاق رقيها وستكون المسألة الاقتصادية الحاضرة موضوع اهتمامنا العظيم ، هذا وان الوزارة لعلى يقين من أن هذا المنهج يوافق المقاصد التى ما زالت عظمتكم تصبو اليها لخير رعاياها وهى مع ما تشعر به من عبء المسؤولية الملقاة على عاتقها تأمل الوصول بمهمتها الى النجاح المنشود

معتزة بعطف وتعزید عظمتكم ومعتمدة على ثقة البلاد ، وانی لعظمتكم العبد الخاضع
المطيع والخادم المخلص الأمين » .

القاهرة في ٧ رجب سنة ١٣٣٩ - ١٧ مارس سنة ١٩٢١ « عدلى يكن »
وقد صدر المرسوم السلطانى يوم ١٧ مارس على النحو الوارد فى كتاب عدلى
باشا .

وزارة الثقة

سميت وزارة عدلى « وزارة الثقة » ، وترجع هذه التسمية الى سعد ، فهو
الذى اختارها لها ، ذلك انه حين جاء اللورد ملنر الى مصر على رأس لجنته قابل ضمن
من قابلهم عدلى ورشدى وثروت ، فصارحوه الراى بأن اللجنة يحسن ان تتوجه
بالمحادثة الى الوفد ، وبأن لا أمل فى محادثة مع غير الوفد ، وقد أرسل سعد باشا
برقية الى ابراهيم باشا سعيد وكيل لجنة الوفد المركزية فى ٢٦ يناير سنة ١٩٢٠
يشكر الوزراء الثلاثة على موقفهم ، قال : « سيصلكم خطاب بالموافقة على تقريركم
(أى تقرير اللجنة المركزية للوفد) ، وقد أرسلنا قرارنا تليفرافيا الى اصدقائنا الوزراء
الثلاثة الذين بعثوا الينا بصورة احاديثهم مع اللورد ملنر ، وقد تبيننا أن ما قالوه
للورد كان مملوءا حكمة ووطنية خالصة » .

وكان سعد على اتصال بعدلى أثناء اقامة لجنة ملنر بمصر ، وبعد رحيلها ، وراى
تأليف « وزارة ثقة » تضع الدستور وتتولى المفاوضات ، فأرسل الى عدلى خطابا من
باريس فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ يشرح فيه هذا المعنى ويؤيده وينوه بأن يتولى عدلى
باشا تأليف هذه الوزارة ، قال :

« لم يخطر ببالى ولا ببال أحد من زملائى التوجه الى لوندنر للمفاوضة فيها مع
لجنة ملنو اذ ليس فى محادثته معكم ولا فى مذكرته لكم ما يشجع على هذا ، لأن
مذكرته مع كونها خصوصية سرية لا تتضمن ما يصح ان يعتمد الانسان عليه حتى فى نفسه
بالنسبة لأمر هام كمسالتنا ، بل فى محادثته ما يمنع من هذا الانتقال ، وهو عدم رضا
الحكومة الانجليزية بالمفاوضة مع الوفد وحده ، لأن فيه انكارا لصفته التى اجمعت
عليها الأمة من توكيله وحده للمفاوضات ، أما العودة الى مصر فلم يتغير فيها رأينا

للسبب التى بينها لكم ، نعم ان ترجمة عبارة Self governing institutions
بالحكومة الدستورية هى الأصح ، ولكن صحة هذه الترجمة فى نفسها لا تحمل على
تعديل قرارنا ، لأن هناك اسبابا أخرى غيرها ، ولأن ابرادها فى المكان الذى وردت
فيه من البلاغ (١) مع عدم اقتضاء المقام لها بعد التصريح فيه بأن مأمورية اللجنة هى
التي حددتها الحكومة ووافق عليها البرلمان يوقع فى الدهن بأن المقصود بها هو المعنى
الذى فهمناه ، والقول بأن القصد منها انما هو الا يكون الاتفاق الا مع حكومة دستورية
لا يثفق فى ظاهره مع كون هذه العبارة وردت على أنها نتيجة للتعاقد لا وسيلة له .

« ومع ذلك فاذا كان القصد منها هو كما يؤكد جنايه من (أن الحكومة الانجليزية
لا يصح أن ترتبط بمعاهدة الا مع حكومة ذات نظام دستورى) لزم قبل كل شيء وضع
هذا النظام لتشكيل حكومة دستورية تكون اهلا للتعاقد على تحديد العلاقات بين
مصر وانجلترا .

(١) بلاغ لجنة ملنر الصادر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ ص ٧٩ .

« ولا أخفى عليكم أن فكرة هذا النظام خطرت أول الأمر ببالنا على أنها الوسيلة القانونية لحل المسألة ، لذلك نحن نوافق كل الموافقة عليها بل نجدها ، والطريقة المثلى للوصول الى هذه الغاية في رأينا هي أن يبدأ بتأليف وزارة من غير أعضاء الوفد ، موثوق بها ، ويكون البرجرام الذى تعلنه هذه الوزارة هو وضع ذلك النظام ثم المفاوضة مع الحكومة الانجليزية بغرض الوصول الى وضع اتفاق يضمن استقلال مصر التام ومصالح إنجلترا الخصوصية ، ثم عرض ما تنتهى المفاوضة اليه على الهيئة النيابية التى تتألف بموجب ذلك النظام للتصديق ، ومتى تم تشكيل الوزارة على هذا النحو وأعلنت برجرامها على هذه الصيغة او بما فى معناها لا نتردد نحن وزملائنا فى العودة الى مصر لمساعدتكم على القيام بمهمتكم لدى الأمة ، والسعى فى أن تنتخب أعضاء فى تلك الهيئة ، اذا تم لكم أن تفعلوا ذلك خدمتم بلادكم أجل خدمة وخلصتم لكم فى التاريخ أحسن الذكرى » .

« سعد زغلول »

وأرسل سعد الى عدلى برقية من باريس فى ١٣ فبراير سنة ١٩٢٠ ، قال فيها :
« نتمسك برأينا فى موضوع عودتنا الى مصر ، ونظرا لأننا لم نفكر مطلقا فى ذهابنا الى لوندرة فأننا سنفحص المسألة متى قدم لنا اقتراح ، وبما أن المفهوم من عبارة Self governing institutions أن الحكومة البريطانية لا تتعاقد الا مع حكومة دستورية فقد صار اذا من اللازم مبدئيا تحضير دستور بتأليف وزارة ثقة يكون برنامجها تحضير هذا الدستور ثم المفاوضة للوصول الى مشروع معاهدة تضمن لمصر استقلالها ولبريطانيا مصالحها الخاصة ، ويجب أن يعرض هذا المشروع على تصديق الجمعية النيابية التى ينشئها الدستور الحديث ، وقد سبق ارسال خطاب تفصيلي »

« سعد زغلول »

وكتب سعد الى عدلى خطابا آخر استيفاء لشرح هذه المسألة ، قال :

« صديقى العزيز »

« ان الطريقة التى عرضناها فيما كتبناه لكم هي فى اعتبارنا أمثل طريقة لحل العقدة الحاضرة ، لأنه من الطبيعى أن تجرى المفاوضة مع هيئة رسمية موثوق بها خصوصا من الأمة ، وأن يتصدق على ما تنتهى المفاوضة اليه من النواب الذين تختارهم لهذه الغاية ، وهى طريقة تقرب فى ظننا من التى يظهر أن اللورد ملنر يدلى بها فى محادثاته معكم وفيما أكدته لكم من المقصود بعبارة Self governing institutions التى أوردها فى بلاغه ان لم تكن هى بذاتها ، ولهذا يفلب على ظننا أنه يهش لها ويعمل على تنفيذها ، ولا يصعب عليه أن يتضمن برجرامكم عبارة الاستقلال التى أوضحناها فيما كتبته لكم ، لأنها لا تربط غيركم ، وهى فوق هذا ضرورة جدا حتى لا تقابلكم الأمة بالنفور الذى تلاقى به كل وزارة لا يكون السعى الى هذه الغاية أول قصدها واكبر همها ، نعم ان فيها مشقة عظيمة لكم ومسئولية كبرى عليكم ولكنها ليست فوق همتكم وانتم اهل لتحمل مثل هذه المسؤولية فى خدمة بلادكم ، والوفد مستعد لان يعمل ما فى وسعه لتسهيلها عليكم ، ولهذا يرى أن يكون أعضاؤه خارجين عن هيئتهم حتى لا يساء الظن فى نزاهتهم وتبقى الثقة فيهم يستعينون بها فى تأييدكم وتمهيد الطرق أمامكم ، وبعد أن تتألف الهيئة الجديدة تحت رياستكم ويعلم برجرامها لا يترددون فى العودة ليكونوا قريبا منكم يعملون على تنوير الأفهام ، وصيانة الراى العام من خطرات الأوهام التى لا يقصد ذوو الأغراض الفاسدة من بشها فيه وتسليطها

عليه الا ترويجا لمقاصدهم الفاسدة وتحصيلا لمطامعهم الباطلة ، ولا يهمننا فيمن تختارونهم لمعاونتكم الا ان يكونوا محلا لثقتكم واهلا لان يتضامنوا معكم في تحمل تلك المسؤولية الكبرى » .

« سعد زغلول »

ففى هاتين الرسالتين نوه سعد بوجوب تأليف وزارة ثقة برئاسة عدلى تتولى وضع الدستور ، ثم تباشر المفاوضة ، ولا يدخلها الوفد .

ولما انتهى اللورد ملنر من عمله فى مصر ارسل سعد يستدعى عدلى الى باريس ، ويبحث اليه ببرقية بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٢٠ ، قال فيها :

« نكون سعداء برؤيتكم فى باريس ، اما عن الاقتراح الثانى (١) فانا نوافقكم عليه ، ويكون تأييدنا لكم اشد تأثيرا اذا بقى الوفد رسميا خارج اللجنة المكلفة بالمفاوضات » .

« سعد زغلول »

وكرر استدعاءه اياه فى برقية بتاريخ ٢٥ مارس ، هذا نصها :

« نشارككم رأيكم فى عدم قبول الاساسات كما عرضت (وهى اقتراحات من اللورد ملنر) نرجوكم تقديم ميعاد وصولكم الى باريس بقدر المستطاع » .

« زغلول »

فرد عليه عدلى بتاريخ ٢٦ مارس ببرقية هذا نصها :

سعد زغلول باشا ٣٩ شارع شانزليزيه - باريس

« قبل تحديد ميعاد السفر اكون سعيدا باستلام خطاب تفصيلى » .

« عدلى يكن »

فرد عليه سعد بالبرقية الآتية فى ٣١ مارس سنة ١٩٢٠ :

« وصل تلغرافكم متأخرا ، نكون سعداء برؤيتكم فى اقرب فرصة لتبادل الآراء طبقاً خطابكم » .

« زغلول »

فلقى عدلى دعوة سعد ، وبارح مصر فى ١٦ ابريل ، ولازم الوفد فى مفاوضاته مع ملنر ، ثم عاد الى مصر فى اواخر نوفمبر سنة ١٩٢٠ .

فلما الف وزارته فى ١٦ مارس ١٩٢١ ، كانت هى « وزارة الثقة » التى دعا سعد باشا الى تأليفها ، ومن هنا جاءت تسميتها « وزارة الثقة » فلا غرو ان قبولت بابتهاج الامة واغتباطها ، وجاءتها البرقيات من مختلف الهيئات ، كما جاءتها الوفود من كل ناحية تعلن هذا الابتهاج ، وكانت من هذه الناحية تشبه وزارة شريف باشا التى تألفت سنة ١٨٨١ فى ابان الثورة العرابية ، نزولا على ارادة الامة ، وقوبل تأليفها بالاغتباط العظيم ، وسميها « وزارة الامة » (١) .

(١) وهو اشتراك الوفد مع الوزارة فى المفاوضة.

(٢) راجع فى تفصيل ذلك كتابنا (الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى) ص ١٣٨ وما بعدها ١٩٧ ، وما بعدها ١٥٤ .

ومن غرائب المصادفات أن مصير وزارة عدلى كان شبيها بمصير وزارة شريف باشا (١)، بل كان أسوأ منه ، وانتهت بمثل ما انتهت به الأولى ، إذ استهدفت كلتا الوزارتين للسقوط بين مظاهر السخط والاستنكار ، وفي الحق أن نصيب عدلى من هذه المظاهر كان أكبر بكثير من نصيب شريف باشا .

عودة سعد الى مصر

أرسل عدلى الى سعد بطريق البرق نبأ تأليف وزارته وبرنامجهما ، ودعوة الوفد الى الاشتراك فى المفاوضات الرسمية .

فجاء الرد من سعد تلغرافيا فى ١٩ مارس بأنه اعتزم العودة الى مصر ، وغادر باريس يوم ٢٩ مارس ، ووصل الاسكندرية يوم الاثنين ٤ ابريل ، والى القاهرة يوم ٥ منه ، وقوبل فى الاسكندرية وفى الطريق منها الى القاهرة ، وفى العاصمة ، بأعظم مظاهر الفرح والحماسة ، بحيث كانت مقابلته سلسلة لا نهاية لها من المظاهرات والزينات والأفراح والحفلات مما لم يسبق له نظير فى تاريخ مصر الحديث .

وهنا تبدأ مرحلة جديدة فى تاريخ مصر القومى ، سنعرض لها فى كتاب (٢) « فى أعقاب الثورة المصرية » .

(١) راجع فى تفصيل ذلك كتابنا الثورة العربية والاحتلال الانجليزى ص ١٢٨ وما بعدها و ص ١٩٧

وما بعدها .

(٢) ظهر هذا الكتاب فى ثلاثة اجزاء .

الفصل السادس عشر

هل نجحت ثورة سنة ١٩١٩ ؟ وفيمَ نجحت ؟

نريد في الفصل الأخير من هذا الكتاب ، أن نستبق الحوادث التي سيرد ذكرها في كتاب « في أعقاب الثورة المصرية » ، لأن هذه الحوادث لا تغير شيئاً من جوهر الرأي في نتائج ثورة ١٩١٩ ، فموضع هذا البحث هو في كتاب الثورة ، لأن الواجب يقتضى منا بعد أن تحدثنا عن أسباب الثورة ووقائعها ، أن نبين في نتائجها ، وهل نجحت في الجملة أم لم تنجح ، وإذا كانت قد نجحت ، فما هو مدى نجاحها ؟ وفي أي النواحي كان هذا النجاح ؟

لقد قيل كلام كثير في هذا الموضوع ، واختلفت الآراء اختلافاً بيناً في الجواب على ذلك السؤال ، وهذا الخلاف يرجع في الغالب إلى الزمن الذي يصدر فيه الجواب ، والظروف التي تلبسه ، وحالة الإنسان النفسية في الوقت الذي يجيب فيه .

ومن الواجب علينا بادية ذي بدء ، لكي نصل إلى جواب أقرب إلى الحقيقة وأدنى إلى الانصاف ، وأبعد عن التأثيرات الشخصية ، أن نوسع دائرة البحث والتحقيق ، وأن نتخير القواعد التي نبني عليها بحثنا .

فأول قاعدة يصح أن نتخذها أساساً للبحث في مبلغ نجاح أية ثورة أو عدم نجاحها ، هي تعرف الحالة التي كانت عليها البلاد قبل الثورة ، والحالة التي وصلت إليها بعد الثورة ، وهل تقدمت أم تأخرت ، وما علاقة الثورة بهذا التقدم أو التأخر .

اتباعنا هذه القاعدة في الجواب على مثل هذا السؤال بالنسبة للثورة العراقية ، وانتهينا إلى أنها أخفقت ولم تنجح ، وبيننا أسباب أخفاقها ، وأفردنا لذلك الفصل التاسع عشر من كتابنا عنها (لماذا أخفقت الثورة العراقية) (١) .

قامت الثورة العراقية في أوائل سنة ١٨٨١ لتقرير النظام الدستوري أساساً للحكم في البلاد ، وتحريرها من الحكم المطلق ، ومن التدخل الأجنبي معاً ، ونجحت مؤقتاً فيما قصدت إليه ، إذ أعلن النظام الدستوري الكامل في فبراير سنة ١٨٨٢ ، ولكن الأحداث التي تعاقبت على البلاد ، والدسائس الاستعمارية ، قد أقسدت عليها نهاية الثورة ، فانتهت بإلغاء دستور سنة ١٨٨٢ ، وضياع الاستقلال

(١) كتاب الثورة العراقية ص ٥٥١ وما بعدها

معا ، وحل محلها الاحتلال الأجنبي والحكم المطلق ، فكان حقا علينا أن نعتب الثورة العربية قد أخفقت فيما قامت من أجله .

ظل الاحتلال منذ سنة ١٨٨٢ ، يعصف باستقلال مصر ، ويسيطر عليها % ويستأثر بشؤون الحكم فيها ، وزادت وطأته شدة بإعلان الحماية في ديسمبر سنة ١٩١٤ ، فصار احتلالا مقرونا بحماية ، الى أن قامت ثورة سنة ١٩١٩ م.

أثر الثورة في الناحية السياسية

أوضحنا في أسباب الثورة (ج ١ ص ٤٠) أنها قامت ضد الحماية وضد الاحتلال ، فمن الحق أن نقول أن الثورة نجحت في قومتها ضد الحماية ، إذ اعترفت الحكومة البريطانية في فبراير سنة ١٩٢١ أن الحماية علاقة غير مرضية ، ثم أعلنت إلغاءها في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، كما اعترفت بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، أما الاحتلال فلم تنجح الثورة في إزالته % لأنه مع الأسف لا يزال قائما حتى اليوم (١٩٤٥) .

حقا أن الاحتلال يحمل في طياته عناصر السيطرة الأجنبية التي قد تشبه الحماية الفعلية من بعض النواحي ، وحقا أن الاستقلال الذي اعترفت به الحكومة البريطانية ليس هو الاستقلال الحقيقي الذي تنشده مصر ، ولكن من الحق أن نعتبر إلغاء الحماية مكسبا دوليا لمصر ، وربحا سياسيا وأديا لكرامتها القومية ، لأن هناك فرقا كبيرا بين دولة مشمولة بحماية دولة أجنبية ، ودولة مستقلة يحد من استقلالها احتلال أجنبي ، ليست له بأى حال صفة شرعية .

وليس يخفى أن الحماية التي أعلنت إنجلترا إلغاءها سنة ١٩٢٢ هي الحماية التي اعترفت بها الدول بطلب إنجلترا ذاتها في مؤتمر فرساي ، فالغاؤها من الدولة التي أعلنتها ، وتبليغ الإلغاء الى تلك الدول التي سبق أن اعترفت بها ، جعل لهذا الإلغاء صبغة دولية ، فمصر الآن في نظر الدول الأجنبية جماعة دولة مستقلة ، وهي من هذه الناحية لها مكانة دولية والبيئة لا تنكر ، بين مجموعة الأمم المستقلة ، أما الاحتلال الأجنبي فهو غصب ثم يزول ، وسيزول أن شاء الله في وقت أقرب مما يظنون ، ولا نزاع في أن أثر الاحتلال في الحد من الاستقلال أقل بكثير من أثر الحماية والاحتلال معا .

فثورة سنة ١٩١٩ قد نجحت إذن في إلغاء الحماية ، وفي حمل إنجلترا على إعلان هذا الإلغاء ، والاعتراف باستقلال مصر .

ولا تظن أن الحماية كانت سائرة من نفسها الى الزوال ، أو أنها كانت في نظر إنجلترا ضرورة من ضرورات الحرب ، بل الواقع أنها حين أعلنتها في ديسمبر سنة ١٩١٤ كانت ترمى الى تثبيتها وتوكيدها ، وتدعيمها وتأييدها ، ولولا ثورة سنة ١٩١٩ ، لظلت مضروبة على البلاد ، أما نظرية أن الحماية كانت من ضرورات الحرب ، فإنما كانت دعابة من الجانب المصري ، لإقامة الحجّة عليها بعد انتهاء الحرب ، ولعمري أنها لم تكن من ضرورات الحرب ، بل كانت من وسائل البغي والعدوان فحسب .

وانك اذا تأملت في وثائق الحماية ، وبخاصة في التبليغ البريطاني الى السلطان حسين كامل حين توليته عرش مصر سنة ١٩١٤ (ج ١ ص ١٩) ، تجد أن إنجلترا

اذ اعلنت الحماية قد اعتبرت انها نظام دائم ، وهذا ظاهر من قولها في هذا التبليغ : « وقد رأت حكومة جلالتها ان افضل وسيلة لقيام بريطانيا العظمى بالمسؤولية التي عليها نحو مصر ان تعلن الحماية البريطانية اعلانا صريحا ، وان تكون حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد امير من امراء العائلة الخديوية طبقا لنظام ورائي يقرر فيما بعد » (ص ٢٠) .

وكررت هذا المعنى في تبليغها الى السلطان فؤاد سنة ١٩١٧ (ج ١ ص ٣٦) اذ قالت : « حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامي على ان يكون لورثتكم من بعدكم حسب النظام الوراثي الذي سيوضع بالاتفاق بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبين عظمتكم » .

وردد السلطان حسين كامل هذا المعنى في كتابه الى رشدي باشا (ج ١ ص ٢٤) اذ قال : « ان الحوادث السياسية التي وقعت في هذه الايام ادت الى بسط بريطانيا العظمى حمايتها على مصر والى خلو الأريكة الخديوية » .

كما رددته السلطان فؤاد اذ قال في كتابه الى رشدي باشا (ج ١ ص ٣٦) : « قد تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية على ان يكون هذا العرش من بعدنا لورثتنا طبقا للنظام الوراثي الذي سيوضع بالاتفاق بيننا وبينها » .

ولما وضعت الحرب العالمية الاولى اوزارها ، لم تتغير وجهة نظر الحكومة البريطانية في اعتبار الحماية نظاما دائما ، وهذا ظاهر من الخطاب الذي ارسله سكرتير المندوب السامي البريطاني الى سعد باشا في اول ديسمبر سنة ١٩١٨ (ج ١ ص ٩٧) ، وفيه يبلغه رفض الترخيص للوفد المصري بالسفر ، وينبئه انه اذا كان للوفد مقترحات عن نظام الحكم في مصر فليتقدم بها الى المندوب السامي البريطاني على ان لا تخرج عن حدود التبليغ البريطاني الى السلطان حسين كامل ، اى في حدود الحماية .

ولما شبت الثورة ، احتجاجا على الحماية ، اصرت الحكومة البريطانية في بلاغاتها وتصريحات وزرائها ورجالها على تثبيتها والاستمسك بها ، وحمل الدول على الاعتراف بها ، ففي بلاغها الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩١٩ بتعيين الجنرال اللنبي مندوبا ساميا في مصر (ج ١ ص ١٦٦) اكدت انها وكلت اليه اتخاذ « جميع الوسائل التي يرى ضرورتها ومناسبتها حتى يعيد القانون والنظام في هذه البلاد وحتى يدير جميع الشؤون اذا لزم الامر ناظرا الى ضرورة تأييد حماية جلالته الملك على القطر المصري » .

وبادرت الى حمل الرئيس ويلسن على الاعتراف بالحماية في ابريل سنة ١٩١٩ ، واعترف بها مؤتمر الصلح في مايو ، واقترتها معاهدة الصلح مع المانيا (معاهدة فرساي) في يونيه من تلك السنة ، وصرح اللورد كيرزون في خطبته بمجلس اللوردات يوم ١٥ مايو سنة ١٩١٩ (ص ٢٣) بأن الحماية ستنال بعد توقيع المانيا على المعاهدة (وقد وقعت عليها في ٢٨ يونيه سنة ١٩١٩) الاعتراف العام ، وان الحكومة البريطانية لاتنوى مطلقا ان تغفل او تتخلى عن التبعات التي تحملتها عند ما وضعت مهمة الحكم في مصر على عاتقها ، وان هذه التبعات قد تأيدت باعلان الحماية البريطانية عليها ، وظفرت الحكومة البريطانية باعتراف النمسا بالحماية في معاهدة الصلح المعقودة معها في ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ ، والمعروفة بمعاهدة

«سان جرمان» ، وظفرت أيضا باعتراف تركيا بهذه الحماية في معاهدة سيفر الموقعة في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ (١) .

ولما ألفت لجنة ملنر كانت مهمتها «تحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت أخيرا في القطر المصري وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة في تلك البلاد وعن شكل القانون النظامي الذي يعد تحت الحماية .. الخ» .

كل هذه التصريحات والملايسات تدل قطعاً على أن الحكومة البريطانية منذ أعلنت حمايتها الباطلة على مصر كانت وظلت مصرة على تثبيتها والاستمسك بها .

فاذا كانت قد رأت في أعقاب الثورة ، وبعد ما أعيشها الحيل في حمل الأمة المصرية على قبول هذا النظام البغيض ، أن تعدل عنه ، وتعلن إلغاء الحماية ، فهذا ولا شك كان نتيجة الثورة ، وهو أول نجاح لها من الوجهة السياسية .

ولا مرأى أيضا في أن إلغاء الامتيازات الأجنبية (٢) في مصر كان ثمرة لثورة سنة ١٩١٩ ، فإن سياسة انجلترا قبل الثورة ، وبعدها ، كانت ترمي إلى أن تجعل هي محل الدول الأجنبية في امتيازاتها ، ولكن الثورة قد نجحت في إلغاء هذه الامتيازات إطلاقاً ، وفي بسط سلطان الحكومة المصرية على الأجانب في التشريع والادارة والأمن العام منذ سنة ١٩٣٧ ، والقضاء (ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩) ، وهذا ولا شك مكسب قومي كبير .

في نظام الحكم

وثمة نجاح آخر للثورة في نظام الحكم ، فلقد كان لها الفضل الأكبر في تقرير النظام الدستوري ، وتوجت بذلك جهاداً طويلاً شاقاً ، استمر أربعين سنة سبقت الثورة ، فليس يخفى أن جهاد الأمة في سبيل الدستور قد بدأ في أواخر عهد اسماعيل ، إذ فرغت الطبقة المفكرة إلى التخلص من مساوئ الاستبداد ، وانقاذ البلاد من تدخل الدول الأوروبية في شؤونها ، ذلك التدخل الذي بدأ في ذلك العهد ، ونجح الأحرار في دعوتهم ، وألف شريف باشا وزارته الأولى في أواخر عهد اسماعيل ، وجعلها مسئولة أمام مجلس شورى النواب ، فوضع الحجر الأساس للنظام الدستوري في مصر ، وسن دستوراً يحقق سلطة الأمة ، وهو المعروف بدستور سنة ١٨٧٩ (٣) ، ثم خلع الخديو اسماعيل في يونيو سنة ١٨٧٩ بناء على طلب الدول ، وتعطل انقاذ الدستور زهاء سنتين في أوائل حكم الخديو توفيق ، إلى أن قامت الثورة العراقية ، فكان من نتائجها الأولى تأليف مجلس نواب كامل السلطة ، وإعلان دستور سنة ١٨٨٢ (٤) ، الذي لا يختلف في جوهره عن دستور سنة ١٨٧٩ ، ثم تلاحت الأحداث والدسائس الأجنبية ، فافضت إلى الاحتلال البريطاني ، وكان أول عمل هام له من ناحية نظام الحكم إلغاء دستور سنة ١٨٨٢ ، وإنشاء نظام فاسد يجعل سلطة الأمة معدومة حكماً وفعلاً ، وهو نظام «مجلس شورى القوانين» و «الجمعية العمومية» الذي فرض على البلاد من سنة ١٨٨٣ إلى سنة ١٩١٣ ، أي زهاء ثلاثين سنة ، ثم حل محله نظام (الجمعية التشريعية) سنة ١٩١٣ ، وهو أيضاً من صنع الاحتلال ، ومن

(١) ألغيت معاهدة سيفر بعد فوز الثورة الكمالية كما تقدم بيانه (ص ٥٩) .

(٢) ألغيت بموجب اتفاقية منترو التي عقدت في ٨ مايو سنة ١٩٣٧ .

(٣) راجع نصوصه في كتاب مصر اسماعيل ج ٢ ص ٢٣٠ .

(٤) راجع نصوصه في كتاب مصر اسماعيل ج ٢ ص ٢٣٧ .

النظم التي أرادت بها السياسة البريطانية اهدار سلطة الشعب ، والاستبثاق من خضوع الوزارات المصرية لارادتها واوامرها .

ولقد جاهد الحزب الوطنى وجاهدت الأمة جهادا طويلا فى سبيل الدستور ، سواء فى عهد مصطفى كامل أو فى عهد محمد فريد .

فكان مصطفى كامل ، الى جانب دعوته الى الجلاء ، لا ينى فى المطالبة بالدستور ، سواء فى خطبه أو مقالاته .

كتب فى عدد ٥ اكتوبر سنة ١٩٠٠ من « اللواء » مقالة بعنوان (الحكومة والأمة فى مصر) ، ذكر فيها وعد اللورد دفرين باسم حكومته أن يؤسس فى مصر مجلس نيابى ، واخلاف الحكومة البريطانية هذا الوعد ، كاخلافها وعودها فى الجلاء ، ثم قال : « لعمري اذا كان الانجليز يودون حقيقة أن يعيشوا مع هذا الشعب المصرى فى وفاق واتفاق ويسيروا به فى طريق السعادة كما يدعون فأول واجب نطالبهم به هو أن يحققوا وعد اللورد دفرين ويجعلوا للحرية والعدالة أساسات قوية متينة لا تستطيع يد بشرية انجليزية أو مصرية ان تمسها بسوء » .

ودعا الى الدستور فى خطبته فى العيد المئینى لمحمد على يوم ٢١ مايو سنة ١٩٠٢ ، وكان على صفحات « اللواء » يدعو الى انشاء المجلس النيابى كأداة للحكم الصالح ، كتب فى عدد ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٢ مقالة تحت عنوان (افلاس احتلال) اظهر فيها فساد الاداة الحكومية فى المعارف والداخلية ، وختمها بقوله : « وعندى ان هذه الادوار المختلفة والادواء المتنوعة دالة كلها على شدة حاجة البلاد الى مجلس نيابى تكون له السلطة التشريعية الكبرى ، فلا يسن قانون بغير ارادته ولا تحور مادة الا بمشيئته ، ولا يززع نظام بغير امره ، ولا تعلق كلمة على كلمته ، والا فان بقاء السلطة المطلقة فى يد رجل واحد سواء كان مصرية أو أجنبية يضر بالبلاد كثيرا ويجر عليها الوبال » .

وكتب تحت عنوان (انشاء مجلس نيابى) فى عدد ٩ مارس سنة ١٩٠٤ من اللواء ما يأتى : « لعل قراء اللواء وغيرهم من أفراد الأمة المصرية يذكرون ما قلناه من فوق المنابر وكتبناه فى هذه الجريدة وغيرها من وجوب انشاء مجلس نيابى منذ عشر سنوات كاملات ، ويسرهم كما سرنا أن هذا المطلب العزيز صار على السنة الكثيرين من اهل القطر ، لأنه الانشودة التى يجب ان يتسلم بها المصريون بعد طلب الاستقلال ، وسواء كان سابقا أو لاحقا لتخلص البلاد من رقى الاحتلال ، فإنه الضمانة الوحيدة والكفالة الصحيحة لسلامة القوانين والحرية الخاصة والعامة » الى ان قال : « ليس للاحتلال مصلحة فى ايجاد مجلس نيابى لهذه البلاد ، ولكن صوت الأمة يعلو على صوته اذا تمسكت به ودعت اليه وطالبت وجاهدت بقوة الراى والفكر والثبات التى هى أكبر القوى الفعالة فى حياة الأمم ، فلتنفعل ، فإنها تخطو بالوصول اليه أكبر خطوة فى طريق الاستقلال » .

واستمر جهاد الحزب الوطنى فى سبيل الدستور ، الى جانب جهاده فى سبيل الجلاء ، على عهد محمد فريد ، فقد كان من أجل أعمال الفقيد توجيه الأمة الى حركة اجماعية للمطالبة بالدستور ، وذلك لمناسبة رد مجلس الوزراء على ما طلبته « الجمعية العمومية » فى شهر مارس سنة ١٩٠٧ من انشاء المجلس النيابى ، اذ جاء فى هذا الرد المؤرخ ٨ فبراير سنة ١٩٠٨ ما يأتى : « ترى الحكومة أن الوقت لم يأت بعد

لتشكيل مجلس نواب يرجى منه النفع العام الذى ينتظر من المجالس النيابية ، ولكنها تشتغل الآن فى توسيع اختصاص مجالس المديريات » .

كان هذا الجواب اهانة للأمة ، واتهاما لها بعدم كفايتها للنظام الدستورى ، وترديدا وتأييدا لوجهة النظر الاستعمارية فى هذا الصدد ، فاعتزم محمد فريد رد هذه الاهانة ببعث حركة اجماعية من الأمة للمطالبة بالدستور ، وأعد الحزب الوطنى عرائض لتقديمها الى الخديو بطلب انشاء المجلس النيابى ، وطبع عشرات الألوف من هذه العرائض ، ووزعها على اعضائه وانصاره ، والمصريين كافة فى جميع الجهات ، للتوقيع عليها ، فانها لتعرائض الدستور على الحزب من العاصمة والثغور والمدن والاقاليم ، واشترك فى توقيعها اعيان البلاد والطبقة الممتازة والمثقفة ، والسيدات والآنسات المهذبات ، وتبعهم جميع طبقات الأمة ، وبلغ عدد الموقعين على الفوج الاول منها ١٩٠٠ ره { قدمها الفقيد الى الخديو عباس الثانى فى أبريل سنة ١٩٠٨ ، وفى ديسمبر من تلك السنة قدم الفوج الثانى منها ، وعليها ١٦٠٠٠ توقيع ، فكان لهذه العرائض دوى هائل فى البلاد ، وكانت اكبر دعاية للدستور .

ولقى الحزب الوطنى من الاحتلال مقاومة مستمرة لدعوته وجهاده للدستور ، مثل المقاومة التى لقيها منه فى دموته للجلاء ، وكانت الحكومة البريطانية لا تفتأ تعلن على لسان وزرائها ومعتمديها فى مصر معارضتها فى عودة الدستور ، ردا على كل حركة يقوم بها الحزب الوطنى فى هذه الناحية ، اعتبر ذلك فيما صرح به السير الدون جورست المعتمد البريطانى فى مصر سنة ١٩٠٨ ردا على العرائض الاجماعية التى قدمها محمد فريد الى الخديو بطلب الدستور ، اذ قال : « اذا كان المقصود من هذه الصيحة فى طلب الدستور انشاء مجلس نيابى باطلاق المعنى كما هو الحال فى انجلترا وفى بلدان اخرى أوروبية فليس عندى على ذلك الا جواب واحد ، وهو ان الشروط اللازمة لادارة البلاد بموجب نظام مثل هذا النظام غير متوفرة الآن ، والتفكير فى ادخال تغيير يحدث انقلابا كهذا الانقلاب ضرب من الحماققة والجنون » .

وبقيت السياسة البريطانية على اصرارها فى مقاومة عودة الدستور ، يعاونها فى ذلك الخديو والوزراء المصريون - وهذا ما يدعو الى الأسف - وكل ما تراخت فيه تحت ضغط الحركة الوطنية هو ادخال بعض تعديلات طفيفة فى نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، كجعل جلساتها علنية (قانون ٣ مارس سنة ١٩٠٩) ، بعد ان كانت من قبل سرية ، وتقرير حق سؤال الوزراء فى مجلس شورى القوانين ، وتوسيع اختصاصات مجالس المديريات ، وعد المرحوم محمد فريد هذه التعديلات مكسبا للحركة الوطنية - وقد كانت حقا مكسبا فى ذلك الوقت العصيب - اذ قال عنها فى خطبته بالمؤتمر الوطنى يوم ٧ يناير سنة ١٩١٠ : « مما نالته الأمة بفضل مجهوداتها فى هذه السنة - ١٩٠٩ - علنية مجلس الشورى والجمعية العمومية ، وتعديل نظام مجالس المديريات ، وحق سؤال النظار بمجلس الشورى ، وهى مسائل وان كانت فى ذاتها لا تعد شيئا مذكورا بالنسبة للدستور الذى تطلبه الأمة وتسعى وراءه مهما كلفها من المجهودات والأموال والأنفس ، الا انها تعد خطوة ولو صغيرة فى سبيله ، وتعود ببعض الفائدة على الأمة لو أحسن ابنائها استعمالها وعرفوا طريق الانتفاع بها ، وقد ظهرت فوائد علنية مجلس الشورى فى مجادلات اعضائه للنظار ، ومباحثاتهم فى القوانين المطروحة امامهم ، فان الاعضاء أصبحوا يحسبون لصوت الأمة ، وللجرائد التى تعبر عن افكارها ، حسابا كبيرا ، وأصبح كل منهم يسعى لنيل ثقة الأمة ورضاها عنه بوقوفه موقف المناقش العاقل والمحاسب المفكر ، لاموقف

المعاند أو المكابر ، حتى اضطروا الحكومة في عدة مواقف الى احترام آرائهم والاجل بملاحظاتهم .

وكان لا يفتأ يدعو الامة الى المطالبة بالدستور ، الى جانب المطالبة بالجلاء ، وآخر موقف له في ذلك قبل مساهة كان في المؤتمر الوطنى الذى اجتمع يوم ٢٢ مارس سنة ١٩١٢ ، اذ دعا في خطبته الى اصدار قرار بتجديد الاحتجاج على الاحتلال وارسال برقية بذلك الى وزير خارجيه اجلترا ، ومرار آخر بطلب رد الدستور الى الامة ، وارسال برقية بذلك الى الحديو ، ولبي المؤتمر دعوته واصدر القرارين معا ، وقد تعقب الاحتلال الفريد بعد هذه الحطبة ، واوحى الى صناعته من الوزراء والحكام والقوامين على الدعوى العمومية ان يعتبروا المطالبة بالدستور تهمه تقع تحت طائلة العقاب ! وعدوها بحريسا على كراهيه الحكومة وبفضها وازدراها ، وحوكم الفريد عليها فعلا . وحدم عليه وعلى اثنين من زملائه في الجهاد وهما على فهمى كامل ، واسماعيل حافظ . بالحبس سنة له ، وبثلاثة اشهر لرميليه .

وظلت الحكومة البريطانية على تعاقب السنين بحول دون الامة ودسنورها ، ولما شبت الحرب العالمية الاولى اعلنت الاحكام العرفية في نوفمبر سنة ١٩١٤ ، واعقبها اعلان الحماية في ديسمبر من تلك السنة ، فازدادت الامة بعدا عن تحقيق آمالها في الدستور ، وبدا من وناقق الحماية تصميم السياسة الانجليزية على اهدار سلطة الامة ، ففى تبليغها الى السلطان حسين كامل (ج ١ ص ١٩) اعلنت انها دائبة على ما اسمته سياسة « التدرج في اشراك المحكومين في الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الامة في الرقى السياسى » ، وهى هى السياسة التى سارت عليها منذ سنة ١٨٨٢ ، وسوغت بها حرمان الامة دستورها اربعين سنة متوالية ، وكان في نيتها الاستمرار عليها بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ، لولا ثورة سنة ١٩١٩ ، وتبدو هذه النية في مشروع القانون النظامى الذى وضعه السير ويليم برونيت المستشار المالى البريطانى في نوفمبر سنة ١٩١٨ والذى تقدم الكلام عنه (ج ١ ص ٥٣) ، فانه مشروع ينزل بمصر الى مرتبة اسوا من كثير من المستعمرات البريطانية ، اذ يجعل سلطة التشريع فيها في يد شرذمة من الاجانب تهدر بجانبها شخصية الامة وكرامتها وسلطانها الشرعية ، وهذا المشروع يدلك على مبلغ ما كان يبيت للبلاد من اسوا النيات بالنسبة لنظام الحكم فيها .

فثورة سنة ١٩١٩ قد نجحت فعلا في واد هذا المشروع وهو في مهده ، وفي تقرير الدستور نظاما للحكم ، واعلانه سنة ١٩٢٣ ، وهذا الدستور فضلا عن تقريره سلطة الشعب وحقه الشرعى في حكم نفسه بنفسه ، فانه قرر حقوق المصريين وحررياتهم السياسية والشخصية .

ومن الحق ان نقول ان هذه الثورة هى حد فاصل بين عهد وعهد ، بين نظام قديم قوامه الغاء سلطة الامة حكما وفعلا ، والزام الحكومة الاهلية باتباع « النصائح » البريطانية طبقا لتلغراف اللورد جرانفيل في ٣ يناير سنة ١٨٨٣ وتلغرافه الثانى في ٤ يناير سنة ١٨٨٤ ، وحصر السلطة في يد المستشارين والموظفين البريطانيين ، وفرض حماية باطلة على البلاد ، ونظام جديد ، قوامه استقلال ناقص ، يشوبه احتلال اجنبى غير مشروع ، ودستور يقرر سلطة الامة ويحد من سلطة الفرد ومن التدخل الاجنبى .

وينبغى ان لا نفعل عن حقيقة جوهرية ، لا افتأ انادى بها ، وهى ان الدستور لا يكون كاملا ، وسلطة الامة لا تكون مستقرة ، ما دام الاحتلال الاجنبى قائما ، هذه

حقيقة لا مرأى فيها ، ولكن الى جانب هذه الحقيقة حقيقة أخرى ، وهى ان الدستور هو الاداة الطبيعية القومية لحكم الشعب حكما مشروعا ، وهو من اسلحة النضال عن الاستقلال وعن سلطة الامة وحقوقها ومصالحها ، فالبلاد التى يسود فيها نظام الحكم المطلق تحرم هذه الاداة الطبيعية ، وتعيش مستعبدة من الداخل ، وفرق كبير بين الامة الحرة والامة المستعبدة فى نضالهما عن حقوقهما .

وهنا يلزمنى ان ارد على قوم لا يعدون الحياة الدستورية مفنما ، بل يتجهمون لها ويتنكرون ، ويطلب لهم ان يعدوا عليها المآخذ والعيوب ! يضعوا فى طريقها العقبات سرا وعلنا .

هؤلاء الناقمون لهم دعايتهم ضد الدستور ، وهم وان لم يعلنوا هذه الدعاية جهرة ، فانهم يبثونها فى احاديثهم ومجالسهم ، وتنم عليها أعمالهم وتدابيرهم ، واتجاهات أفكارهم ، فالى هؤلاء الناقمين اوجه القول فى صدق واخلاص ، وانا شدهم ان يعيدوا النظر فى آرائهم ، فقد يكون الراى الذى يقولون به هو نتيجة التسرع فى الحكم ، او عدم الاحاطة بالموضوع من شتى نواحيه ، او نتيجة للتأثرات الوقتية ، او الاعتبارات الشخصية ، ولعلمهم يتدبرون فى جسامة التبعة الادبية التى يحملونها فى الحيلولة بين الامة وحقوقها الدستورية والرجوع بالبلاد خمسا وستين سنة الى الوراء .

والحقيقة ان النظام الدستورى - واساسه حكم الشعب بإرادته ممثلة فى انتخابات حرة - لا يمكن ان يبلغ الغاية من الكمال فى سنة أو سنتين ، بل هو فى حاجة الى مران طويل ، وممارسة مستمرة ، لكى تشرب نفوس الخاصة والعامة روح الدستور ومعانيه ، ولا يضرير الأمم أن تخطيء فى ممارسة هذا النظام ، فان الخطأ يصلح من الزمن ، والامة فى ممارستها حقوقها الدستورية كالفرد الذى يدخل معتزلة الحياة ، قد يخطيء ويتعثر فى سيره ، بادية الأمر ، ولكن هذه الأخطاء هى التجارب للانسان ، يفيد منها ، ولا بدله من المرور بها حتى يتم له النضج والخبرة ، وليس العلاج للشباب الناشئ فى الحياة أن تحرمه حرية العمل ، أو أن تحجر عليه ، وتفرض عليه وصايا بحجة حمايته من الخطأ والعثار ، فانك ان فعلت ذلك سلبته الإرادة والحرية ، اللتين هما المميز للانسان ، وهما قوام النجاح فى الحياة ، وقضيت عليه بأن يالف عيشة التبعية والعبودية ، وبذلك تقتل فيه روح الحياة والخبرة والنهوض والتقدم ، وكذلك الأمم ، لا تنجح ولا تنهض تحت نير النظم الاستبدادية ، وانما طريق التقدم والنجاح لها أن تثابر على ممارسة حقوقها السياسية والدستورية ، التى تبعث فيها روح الحرية والكرامة الانسانية ، ولا يطلب من الامة المصرية التى حرمت الدستور أربعين سنة متوالية أن تصل فيه الى الكمال فى بداية حياتها الدستورية ، بل هى فى حاجة الى سنين عديدة ، لكى تعوض من ذلك الحرمان الطويل خبرة ومرانا .

ومهما تكن عيوب الحياة الدستورية ، فان الزمن كفيل باصلاحها ، أما النظم الاستبدادية فعيوبها مستديمة ، وحسبك أنها تقتل فى الأمم روح العزة والكرامة ، وتفرض فيها طبائع الذل والهوان والعبودية .

كانت هذه النظم آفة الشرق فى الجملة ، بل كانت سبيل الغرب الى بسط سيطرته على بلدانه ، فلقد وجد الاستعمار الأوروبى فى الشرق مرتعا خصبا ، لم يجد مثله فى الغرب ، ولهذه الظاهرة أسباب شتى ، أهمها أن الشعوب الشرقية قد أضعفتها النظم

الاستبدادية الداخلية وأرهقتها على توالى السنين ، وأفسدت أخلاقها ، وأضعفت روح المقاومة المعنوية في نفوس أبنائها ، فلم تقو على صد أمواج الاستعمار التي ارتطمت بها ، لأن الشعب الذي يالف العبودية الداخلية هيهات أن يقاوم العبودية أو السيطرة الأجنبية ، فالعيوب التي ظهرت أو ستظهر في الحياة الدستورية عندنا ، أقل بكثير من مزايا ، بل هي أقل من مثلها في بلاد من أرقى الأمم حضارة وسلطانا ، ثم إنها بلا مرء أقل من عيوب الحكم المطلق .

على أن عيوبها لا ترجع إلى الدستور في ذاته ، ولإلى قواعده ومبادئه ، بل إلى أخلاق بعض أفراد الشعب ، من خاصته وعامته ، وهذا النقص الخلقي هو نتيجة النظم الاستبدادية التي رزح الشعب تحت نيرها السنين الطوال ، وزاد في تأثيرها الاحتلال الأجنبي .

وإصلاح هذه العيوب لا يكون بالنكر للدستور والتبرم به ، وإهداره حكما أو فعلا ، بل بإصلاح أخلاقنا وتقويمها ، ولا تصلح الأخلاق في ظل الاستبداد والحكم المطلق ، بل تزداد ضعفا وفسادا ، لأن الاستبداد آفة الأخلاق والنفوس ، والنظم الحرة تنشئ الأمم الحرة ، أما النظم الاستبدادية فلا تنشئ إلا أمما مستعبدة .

هذا إلى أن الدعاية إلى إهدار حقوق الأمة الدستورية تضر بالبلاد في حقوقها الاستقلالية ، لأن هذه الدعاية معناها أن الأمة لا تصلح لأن تحكم نفسها بإرادتها ، وأنها في حاجة إلى وصاية داخلية تفرضها عليها الحكومات فرضا ، وهذا ولا شك شر إعلان عن الأمة ، وإساءة إلى سمعتها بين الدول والشعوب ، وهو سلاح يستخدمه الغير للعدوان على حقوقها الاستقلالية ، لأن الحكم الأهلي ما هو إلا ركن من أركان السيادة القومية التي يتألف منها الاستقلال ، فإذا قام في أمة من ينادى بأنها لا تصلح لحكم نفسها بإرادتها ، فإن هذا يفرض بها الطامعين ، ويحرضهم على الاستهانة باستقلالها ، ومن ناحية أخرى فإن تعويد الشعب على الإذعان والخضوع والتفريط في حقوقه الدستورية ، ينتقل بطريق العدوى إلى حقوقه الاستقلالية ، وهنا الخطر كل الخطر ، لأن كلا النوعين من الحقوق حقوق عامة كسبتها أو تكسبها الأمة في ميدان النضال ، فالتفريط في أحدها يفرض بالتفريط في الأخرى ، ولعلك إذا تأملت في سير الحوادث قديمها وحديثها ، تجد أن البيئات التي صدرت عنها نزعات الاستهتار بحقوق الشعب الدستورية هي أقرب البيئات إلى التفريط في حقوق البلاد الاستقلالية .

يخلص مما تقدم أن ثورة سنة ١٩١٩ قد أفلحت في تقرير الدستور نظاما للحكم في مصر ، وهي من هذه الناحية قد نجحت ، حيث أخفقت الثورة العربية .

في الناحية المعنوية

وثمة نجاح آخر لثورة سنة ١٩١٩ ، وهو نجاح معنوي ، يرتبط بتاريخها القومي ، ذلك أنه قد تألفت من الثورة صفحة مجيدة من البطولة والتضحية ، جديرة بأن تحيي في النفوس روح الإخلاص للوطن ، هذه الروح التي هي عدتنا في النضال والكفاح ، فهؤلاء الشهداء الجاهلون الذين جادوا بحياتهم سنة ١٩١٩ وما تلاها ، في سبيل مجد الوطن وعظمته ، غير ناظرين إلى مكافأة ينالونها ، أو منافع يجنونها ، خليقون بأن يبعثوا في نفوس مواطنيهم على تعاقب الأجيال روح الجهاد الخالص لله والوطن .

ولا تفلتن ان اثر هؤلاء الشهداء المجهولين قد تلاشى مع الأيام ، ولا تقولن ان هذه الصفحة المجيدة قد عفى عليها الزمان ، واعينها صفحات اخرى من التهافت على الغنائم ، فالى جانب هذا التهافت يبقى دائما فكره الوطني الذي كانت الثورة احدى مراحلها ووسيلة لبثها في طبقات الشعب .

حما ان هذه الفكرة لم ترسخ بعد في النفوس بالقدر الذي بلغته عند كثير من الأمم الاخرى ، ولا يزال مستوى الوطنية ضعيفا في نفوسنا ، ويلزمنا جهاد طويل لتثبيتها وتدعيمها وتعميمها ، لكنها قد شقت طريقها الى الامام ، ووصلت الى مرحلة تتلوها ان شاء الله مراحل نمو والكمال .

ولا يغيب عن اذهاننا ان صفحات المجد في حياة الأمم لا تبلى عظمتها ، ولا تخلو جديتها ، ولا تنال منها السنون ، ولئن رانت على بعض النفوس شوائب النفعية ، فليس هذا ذنب الثورة ، بل ذنب بعض خلفائها او المنتسبين اليها او مستغلبها ، وستبقى صفحة الثورة ناصعة البياض ، توحى بالعمل الصالح ، واذا كانت سيرة البطل الواحد خليفة بان تكون مصدرا لهذا الوحي ، بالرغم من تقادم العهد وتطاول السنين ، فأخلق بأولئك الشهداء المجهولين ان يكونوا مصدرا دائما لمثل هذا الوحي المجيد .

ليست روح الثورة في قيام الجماعات ضد نظام من النظم ، ولا في نزوعها الى الشر والعدوان ، او الفوضى والانقسام ، فان مثل هذه الظواهر قد تهدم اسمى معاني الثورة ، وانما الروح المجيدة للثورة هي عقيدة الاخلاص الذي لا نهاية له في نفس الوطنى ، فهذه العقيدة هي روح الثورة ، وهي تراثها الدائم الذي به تعيش وتتجدد ذكرها في النفوس على تعاقب الاجيال ، ولا غرو فهذه العقيدة - عقيدة الاخلاص للوطن - هي الاساس الثابت لكل نهضة قومية ، ولكل عمل صالح في حياة الأمم .

واذا كان لى ان انصح الشباب ممن يقرءون هذا الكتاب ، فانى اقول لهم : لا تكونوا ثوريين كاسلافكم سنة ١٩١٩ ، بل كونوا مثلهم مخلصين للوطن في اعمالكم واهدافكم .

لا تكونوا مثلهم ثوريين ، فان في ميادين الجهاد السلمى السياسى والاقتصادى والاجتماعى مجالا فسيحا لجهودكم ، واخلاصكم وتضحياتكم ، وان فيها لاعمالا مجيدة تستلزمكم ، لى تهضوا ببلادكم في مختلف النواحي .

لا تكونوا في حياتكم الوطنية معتدين ، فانه لخير للبلاد والحركة الوطنية ان تكونوا معتدى عليكم لا معتدين ، فباستهدافكم للاعتداء عليكم ، تقوى في نفوسكم روح التضحية واحتمال الشدائد في سبيل بلادكم .

واذا انتظمتكم في سلك الحياة العملية ، فتعهدوا في نفوسكم شعلة الوطنية ، ولا تدهوها تنطفئ او تدبل على الأيام ، فهي الشعلة التى تنير للأمم طريق الحياة والنهوض والسعادة والمجد .

ادوا واجبكم في الحياة ، قلو ادى كل منكم ، رجالا ونساء ، واجبه نحو الوطن ، الزارع في حقله ، والصانع في مصنعه ، والتاجر في متجره ، والكاتب والاديب في ادبه وتفكيره ، والموظف في وظيفته ، وصاحب المهنة الحرة في مهنته ، والسياسى في يئته ، لسعد بكم الوطن ، ولاديتكم له من الخدمات اكثر مما ادى اسلافكم .

كونوا مؤمنين بالوطن ، مؤمنين بالواجب نحوه ، ولا يززع ايمانكم ياس او خيبة امل ، فان الام لا تنهض بأقوام ينحسسون مواضع النفس والضعف في مواطنهم ، لا يصلحوها ، بل ليسوغوا لأنفسهم نزعة التنكر للمثل العليا ، ولا تنهض بأقوام يحاسبون بلادهم حسابا عسيرا في اقتضاء المكافأة العاجلة على اعمالهم وخدماتهم ، لا تنهض الامم ، بهؤلاء وأولئك ، بل تنهض بقوم يملأ الاخلاص قلوبهم ، فيترسمون في الحياة سبيل الواجب نحو بلادهم ، يؤدونه ، ولو كانوا ضحية هذا الواجب ، اوضحية المجتمع الذي يخلصون له ، فمهما تبلغ تضحيات المرء في هذه الدنيا ، فانها لا تقاس الى تضحيات الشهداء في ثورة سنة ١٩١٩ ، وشهداء الوطن عامة ، او شهداء الامم في الحروب التي حصدت الملايين من بنى الانسان ، ممن بذلوا ارواحهم في سبيل اوطانهم .

فثوره سنة ١٩١٩ هى من هذه الناحية معين لا ينضب لعفيده الاخلاص للوطن .

في الناحية الاخلاقية

هل نجحت الثورة في الناحية الاخلاقية للأمة ؟

ارى ان التوره لم يكن لها اثر جوهري في اخلاق الامة ، لان الاخلاق ترجع في صلاحها أو فسادها الى عوامل اخرى ، لا دخل للثورة فيها ، واهمها الوراثة ، والتربية المنزلية والمدرسية ، ثم البيئة الاجتماعية ، على ان الاخلاق عامة قد تراجعت بعد الثورة ، فالصدق والاخلاص ، والوفاء والمروءة ، قد نقص مستواها عما كانت عليه من قبل ، وطفئت على النفوس موجة من النفعية يلزمنا ان نتعاون على صدها ، وهذه العوارض لا علاقة لها بالثورة ، وبعضها كان موجودا الى حد ما قبل الثورة ، ولكن قوة الملاحظة قد زادت فينا بسبب ارتقاء مستوى المدارك والأفكار ، فكتشفت لنا عن عيوب كنا نفعل عنها ، او لا نلقى بالا اليها ، وازدياد قوة الملاحظة ظاهرة طيبة تدل على ان الامة سائرة في الجملة الى الامام ، ومن الحق ان نقرر ان معظم عيوبنا الاخلاقية قد ورثناها عن الاجيال الماضية ، وهى من نتائج نظم الحكم التي كانت مضروبة على البلاد ، كما ان الجانب الاكبر منها يرجع الى الاحتلال الاجنبى ، وما أفسده من نفوس الناس واخلاقهم ووطنيتهم ، فهذا الذى نشكو منه ، من نفاق وجبن وذبدية ، وتهافت على المنافع الشخصية ، هو فى الغالب من تراث الحكم المطلق وتأثير الاحتلال ، على ان من الواجب ان نعترف ايضا ان الشباب المتعلم كانوا قبل الثورة خيرا منهم بعدها ، فقد كانوا - فى الجملة - أكثر جلدا على العمل ، وابتعد عن مغائن الشباب وغروره ، وأكثر وفاء ، وأشد اخلاصا فى العمل لوجه الله والوطن ، ولعل من اهم اسباب هذه الظاهرة ان الثورة قامت على اكتاف الشباب ، ونجاحها يرجع الى مظاهراتهم واضراباتهم وتضحياتهم ، وجمعياتهم وخطبهم وقراراتهم ، فسرى الزهو والخيلاء الى نفوس الشباب عامة ، حتى الدين لم يشتركوا فى تضحيات الثورة ، ولم يقتبسوا من فضائلها ، فصرهم هذا الشعور عن الاكباب على دروسهم ، والاستزادة من العلم والمعرفة ، وداخلهم من هذه الناحية شئ كبير من الاستهتار والغرور ، ومال ميزان الاخلاق فى نفوس الجيل . .

ومما زاد الحالة سوءا أن الشباب رأوا من تمليق بعض الشيوخ والزعماء لهم ما زادهم غرورا ، ولما استمر الانقسام بين الزعماء ، جهد بعضهم فى أن يستميل الى جانبه المجندين السابقين فى الثورة ، او خلفاءهم ، وأغروهم بالمنافع والمزايا ، فافسدوا فيهم روح الاخلاص ، واضعفوا فيهم الناحية الخلقية .

ومن الممكن اصلاح هذا الضعف ببيت روح الوطنية والاخلاص في نفوسهم ، وتحبيبها اليهم بالقُدوة الصالحة ، والاسوة الحسنه ، والدعوة الخالصة ، ويجب على الخاصة أن تبدأ بهذا الإصلاح ، وتأخذ في اصلاح نفوسها أولا ، لاننا مع الأسف ينقصنا من الأخلاق السياسية والأخلاق الشخصية ما ينهض بالنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وفي الحق أن هذه ناحية هامة من الإصلاح ، يجب أن نتعاون جميعا على النهوض بها ، لأن الأخلاق هي سياج نهضة الأمم ، ولا يمكن للمرء أن يؤدي رسالته في الحياة الا اذا كان متحصنا بالأخلاق والفضائل القومية التي تجعل منه جنديا مخلصا من جنود الوطن .

الثورة والنهضة الاقتصادية

هل نجحت ثورة سنة ١٩١٩ في النهضة الاقتصادية ؟

اذا رجعنا الى زعامة الثورة نجد انها أهملت الناحية الاقتصادية اهمالا شاملا ، وهنا تبدو ناحية من نواحي النقص في زعامة الثورة ، اذا قورنت بالزعامة الوطنية قبل الثورة ، فان زعامه قبل النوره تفضل زعامه الثورة في توجيه الأمة الى البعث الاقتصادي ، مما بدأ اثره في تأسيس البنوك التعاونية ومنشآت التعاون عامة ، والمؤسسات والنقابات العمالية ، وذلك على الرغم من أن الظروف لم تكن مواتية لهذا البعث ، وغاندى وانصاره في الهند قد جعلوا لدعوتهم جانبا اقتصاديا واسع المدى ، كان له الأثر الفعال في زيادة الثروة الأهلية ، وفي قوة الحركة الوطنية عامة ، أما زعامة الثورة سنة ١٩١٩ فقد اغفلت هذا الجانب الهام من البرنامج القومى .

على ان منطق الثورة السليم قد سار على خلاف توجيه الزعامة السياسية فيها ، فانجبه من تلقاء نفسه الى تعضيد النهضة الاقتصادية ، والى متابعة البعث الاقتصادى الذى بدأ قبل الثورة .

فما ان ظهرت في أعقاب الثورة دعوة الزعيم الاقتصادى طلعت حرب الى تأسيس بنك مصر (أغسطس سنة ١٩١٩) حتى ناصره الشباب وايدوه ، وبثوا دعوته بين طبقات الشعب في المدن والأقاليم ، مدفوعين الى ذلك بفطرتهم السليمة ، ونجحت الدعوة الى هذه المؤسسة العظيمة ، بعيدة عن زعامة الثورة ، وتأسس البنك في سنة ١٩٢٠ ، وليس يخفى أن تأسيس بنك مصر هو النواة للنهضة الاقتصادية والمالية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى ، وهو الثمرة الاقتصادية للثورة ، فالروح العامة التي أوجدتها الثورة في النفوس كان لها اثرها في نجاح هذه الدعوة ، ونستطيع ان نلمس هذا الأثر اذا رجعنا قليلا الى الماضى ، فان الدعوة الى تأسيس البنك الوطنى قد ظهرت في ابان الثورة العرابية ، ثم تجددت قبل الحرب العالمية الأولى ، وقبل ظهور ثورة سنة ١٩١٩ بأكثر من عشر سنوات ، ولكنها لم تلق من الأمة التأييد الذى يكفل نجاحها ، وفي ذلك يقول المرحوم عمر بك لطفى في خطبته التي ألقاها يوم ٣١ يناير سنة ١٩٠٩ : « انى وان كنت أحب فكرة انشاء بنك وطنى كبير لكنى اظن أن هذا المشروع سابق لاوانه وأن الافكار لم تنهيا بعد لقبوله ، وفي اعتقادى أن خير نظام يحسن ادخاله الآن هو نظام التسليف القائم على مبادئ التعاون » ، وقال في خطبته التي ألقاها في ٢ مايو سنة ١٩١١ ، أى بعد أكثر من سنتين من خطبته السابقة : « اذا كان المصريون غير قادرين اليوم أو ليسوا موفقين اليوم الى انشاء مصرف عام فعلى الأقل يجب عليهم ان يقوموا بتأسيس النقابات وبنوك التعاون الصغيرة ليخلصوا على الأقل

من شر الرابين » ، وأخرج المرحوم طلعت حرب في نوفمبر سنة ١٩١١ كتابا عن (علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة) ، دعا فيه الى انشاء البنك الوطنى ، ولكن دعوته لم تتحقق في ذلك الحين ، ولم يكن طلعت حرب لتعوزه الهمة والعزيمة والكفاية اللازمة لتحقيقها ، ولكنه لم يجد من الأمة في سنة ١٩١١ ، من الاستعداد لتأييد دعوته ، مثلما وجد في سنة ١٩٢٠ ، أو بعبارة أخرى . ان الدعوة الى تأسيس البنك الوطنى لم تلق من مناصرة الأمة قبل الثورة ، وما لقيته بعد الثورة ، وهذا ولا شك مرجعه الى أن الروح العامة للثورة قد بعثت في النفوس قوة معنوية ، كفلت نجاح الدعوة الى تأسيس بنك مصر .

الثورة والنهضة الاجتماعية

كانت النهضة الاجتماعية في مصر قبل الحرب العالمية الأولى من أسباب الثورة ، كما أوضحنا ذلك في الفصل الثانى من هذا الكتاب ، ومن الحق ان نقول ايضا ان الثورة كان لها اثرها في تطور هذه النهضة ، وازدياد عناصر النشاط فيها ، اذ أخذت طبقات المجتمع ، تحت تأثير الثورة ، تسلك مرحلة جديدة من مراحل العمل والنهوض ، واول ظاهرة لهذا التطور ذبوع الروح الرياضية في الشباب وغير الشباب ، وكانت من قبل محصورة في اضييق دائرة ، فبدأ الشباب ومن اليهم يؤلفون الجماعات والنوادي الرياضية ، وتآلفت فرق الكشافة المصرية في المدن والاقاليم ، وتأسست في أبريل سنة ١٩٢٠ جمعية الكشافة الاهلية لضم فرق الكشافة والتشجيع على انشاء فرق جديدة وتنظيمها ، فنمو الروح الرياضية كان نتيجة للروح التي أوجدتها الثورة في النفوس .

وكان للثورة اثرها في النهضة النسائية ، فان اعتياد السيدات تأليف المظاهرات ، والقاءهن الخطب في المجتمعات ، وتأليفهن الجمعيات ، ونشر آرائهن وابحاثهن في الصحف والمجلات ، ومساهمتهن في تطور الحوادث عامة ، واضطلاعهن بأعمال البر والاحسان ، وبخاصة التي يقصد منها النهوض بالطبقات الشعبية ، كل هذه العوامل قد أفادت من الثورة ، حقا ان بعضها كان سابغا عليها ، ولكن الثورة كان لها اثرها في ابرازها واتساع مداها .

وكذلك كان للثورة اثر فعال في النهضة التعاونية ، والنهضة العمالية ، فقد ركزت الحركة التعاونية خلال الحرب العظمى الاولى ، ولكنها بعثت بعثا جديدا في اعقاب الثورة ، فازدادت جمعياتها ، واتجهت افكار المتعاونين وعزائمهم الى استئناف نشاطهم ، ولما اشتد الغلاء اتجهت الحركة التعاونية الى مكافحة الغلاء بالتعاون ، وبخاصة بين الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار ، فأخذ التعاون شكلا اجتماعيا انسانيا بتأسيس جمعيات التمويل الخيرية التي قامت على المبادئ التعاونية ، وانتشرت هذه الجمعيات سنة ١٩٢٠ في العواصم والمدن والقرى ، وكان لها فضل كبير في مكافحة الغلاء وتيسير حصول الطبقات الفقيرة على حاجياتها بأسعار معتدلة ، واستأنف التعاون نشاطه في الريف والحضر .

ونشطت الحركة العمالية خلال الثورة وفي اعقابها ، فازداد شعور العمال بالتضامن والتحسين حالتهم ، والمطالبة بحقوقهم ، وترقية شئونهم ، وكثرت مطالب العمال في مختلف جهات العمل ، فألفت الحكومة في اغسطس سنة ١٩١٩ لجنة للتوفيق بين العمال واصحاب العمل للنظر في هذه المطالب ، وحل ما ينشأ من خلاف على اجور وساعات العمل وشروطه .

وتعددت نقابات العمال ، بحيث لم يكن يمر وقت الا ونسمع بين حين وآخر لبا
تأليف نقابة جديدة لهم ، فكانت سنة ١٩١٩ و ١٩٢٠ بعثا جديدا للنهضة العمالية ،
وسرت الروح النقابية الى طوائف أخرى ، كالمعلمين والخبراء والصحفيين والأطباء ،
والتجار ، وبعض الموظفين ، فشرعوا من ذلك الحين في تأسيس نقابات لهم .

فروح الثورة قد طافت بالمجتمع ، على اختلاف طبقاته وبيئاته ، واستثارت فيها
موامل الوعي والتقدم ، بما اشاعت في النفوس كافة من التطلع الى المثل العليا ،
وتحقيق ما يجيش بها من امان وآمال ، وظهرت هذه الروح أكثر ما ظهرت في الطبقات
الشعبية ، ولا غرو فهي التي احتملت اكبر قسط من أعباء الثورة وتضحياتها ، فكان
من حقها ان تساهم في الحياة العامة بأكثر مما كان لها من قبل .

وصفوة القول ، ان ثورة سنة ١٩١٩ تعد بحق من الثورات الناجحة في تاريخ
الحركات القومية ، وقد ظهر نجاحها في شتى النواحي السياسية والمعنوية
والاقتصادية والاجتماعية ، ومن حق الامة المصرية ان تفخر بهذه الثورة .

وثائق تاريخية

عهود إنجلترا باحترام استقلال مصر

ووعودها بالجلء (١) (أنظر ص ٨٠)

نذكر فيما يلى اهم عهود الانجليز المتكررة باحترام استقلال مصر ووعودهم العديدة بالجلء :

١ - تصريح السير هنرى اليوت Henry Elliott سفير إنجلترا فى الاستانة للسلطان سنة ١٨٧٣ (مجموعة فرمانات السلطانية لمصر سنة ١٨٨٢ ص ٣١) .
« ليس فى إنجلترا حزب له أقل رغبة فى الاستيلاء على مصر » .

٢ - تصريح السير ادوار مالت Edward Malet قنصل إنجلترا العام فى مصر للسلطان فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق ٩ سبتمبر - ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨١) .

« ان حكومة جلالة الملكة لا ترمى الا للاحتفاظ بسيادة الباب العالى وبحقوق الخديو ، وهى لا ترغب فى احتلال مصر ولا ضمها » .

٣ - تلغراف اللورد جرانفيل Granville وزير خارجية إنجلترا الى السير ادوار مالت فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق السابق والجريدة الرسمية - الوقائع المصرية - فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١) .

« ليس لحكومة جلالة الملكة غرض سوى سعادة مصر وتمتعها بكمال حريتها التى نالها الخديو بموجب فرمانات العديدة وباستقلالها الادارى الذى ضمنه السلطان لها ، وان إنجلترا لتناقض اعز تقاليد تاريخها القومى اذا هى رغبت فى انتقاص هذه الحرية ، وان العلاقة التى تربط مصر بالباب العالى تعد ضمانة كبرى ضد كل تدخل أجنبى ، فاذا قطعت هذه العلاقة أصبحت مصر فى مستقبل قريب معرضة لخطر اطماع المتنافسين » .

٤ - تصريح اللورد جرانفيل الى موزوروس باشا سفير تركيا فى لندن فى ٤ أكتوبر سنة ٨٨١ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨١) .

بالرغم من جميع الاشاعات والشكوك ليس لنا اية رغبة فى أن نعمل لاحتلال مصر او ضمها وانما نحن نرغب فى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة وبحقوق السلطان » .

٥ - تصريح اللورد جرانفيل لسير روسيا فى لندن فى ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨١) .

« ليس لحكومة جلالة الملكة مطمع شخصى وانما غرضها الاحتفاظ بالحالة الحاضرة » .

(١) نشرناها فى كتاب «مصر والسودان فى اوائل عهد الاحتلال » ص ٢٤٣ ، ونعيد نشرها هنا

- ٦ - تصريح اللورد دفرين Dufferin سفير إنجلترا في الاستانة للسلطان في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨١) .
- « لقد صرحت للسلطان أن إنجلترا بعيدة عن أن يكون لها مطامع في مصر ، فإن غرضها الوحيد هو الاحتفاظ فيها بالحالة الحاضرة ، والرأى العام في إنجلترا مجمع على هذه السياسة ، وقد ضفت الى ذلك انى لا أجهل أن السلطان يرتاب في نياتنا ، وأن من الأسف العظيم أن يتولاه مثل هذا الخوف الخيالى » .
- ٧ - تلفراف اللورد جرانفيل الى اللورد ليونس Lyons سفير إنجلترا في باريس في ٣ يناير سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق ٥ نوفمبر سنة ١٨٨١ - ٦ نوفمبر سنة ١٨٨٢) .
- « ان لدى الحكومة البريطانية اعتراضات قوية ضد احتلال إنجلترا مصر لأنه يثير مقاومة مصر وتركيا ، وان التدخل التركى أو تدخل الدول هو خير الوسائل لتسوية المسألة » .
- ٨ - تصريح اللورد ليونس الى المسيو دى فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية في ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢) .
- « ان حكومة جلالة الملكة تمقت كل تدخل حربى في مصر » .
- ٩ - تصريح الملكة فيكتوريا في خطبة العرش يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ .
- « سأبدل كل مالى من نفوذ للاحتفاظ بالحقوق التى قررتها الفرمانات والاتفاقات الدولية بما يكفل ادارة البلاد (مصر) ادارة حسنة مع ترقية نظاماتها » .
- ١ - تصريح اللورد جرانفيل الى المسيو تيسو Tissot في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق والكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢) .
- « ان الحكومة الانجليزية متفقة مع الحكومة الفرنسية على اجتناب التدخل الفعلى في مصر أو احتلالها حربيا » .
- ١١ - ميثاق النزاهة الموقع عليه يوم ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢ بالاستانة من سفراء إنجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا والمجر والروسيا وايطاليا (الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢) .
- « تتعهد الحكومات التى يوقع مندوبوها على هذا القرار بأنها في كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال أى جزء من اراضى مصر ، ولا الحصول على امتياز خاص بها ، ولا على نيل امتياز تجارى ارعاياها لا يخول لرعايا الحكومات الأخرى » .
- ١٢ - منشور اللورد جرانفيل الى الدول في ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٢) .
- « ان عمل الاميرال سيمور سيقصر على الدفاع الشرعى دون أن يكون للحكومة الانجليزية غرض مستتر » .
- ١٣ - تلفراف اللورد جرانفيل الى اللورد دفرين سفير إنجلترا بالاستانة في ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢) .

« ان انجلترا لا تسعى في مصر وراء غرض شخصى لا يتفق مع مصالح أوروبا ولا وراء غرض ينافى مصالح الشعب المصرى » .

١٤ - تصريح السير شاليس ديلك Charles Dilke وكيل وزارة الخارجية البريطانية الى المسيو تيسو Tissot في ١٨ يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٢) .

« ان الجنود التى نزلت الى البر تكون مهمتها الوحيدة الاحتفاظ بالامن في الاسكندرية » .

١٥ - تصريح المستر جلدستون Gladstone رئيس الوزارة البريطانية في مجلس العموم يوم ٢٤ يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٢) .

« ليس لبريطانيا العظمى مطامع في مصر ، وهى لم يرسل الجنود اليها الا لاعادة الأمن فيها ، ولكنى ترجع للخديو سلطته التى فقدتها ، وهى تنوى بكل تحقيق ان تعرض على الاتفاق الأوروبى تسوية المسألة المصرية تسوية نهائية » .

١٦ - تصريح السير شارلس ديلك في مجلس العموم يوم ٢٥ يوليه سنة ١٨٨٢ :

« ان رغبة حكومة جلالة الملكة هى ان تترك المصريين وشأنهم بعد تحرير مصر من الطغيان العسكرى ، ونحن على يقين انه خير لانجلترا ولمصر ان تقوم في مصر حكومة حرة لا حكومة مستبدة ، نحن لا نريد ان نلزم مصر بنظم نختارها لها ، بل نريد ان ندعها تختار ما تشاء ، وان الشرف ليقضى علينا ان نحترم النظم الحرة التى نفرض بها » .

١٧ - خطاب الاميرال سيمور الى الخديو توفيق في ٢٦ يوليه سنة ١٨٨٢ :

« أنا اميرال الأسطول البريطانى أرى الفرصة سانحة لاسارع الى التأكيد لسموكم بان حكومة بريطانيا العظمى لا تنوى مطلقا فتح مصر ولا التعرض لدين المصريين ولا لحريتهم بخال ، وان غرضها الوحيد ان تحمى سموكم والمصريين من العصاة » .

١٨ - تصريح المستر جلدستون في مجلس العموم يوم ١٢ اغسطس سنة ١٨٨٢

« ليس في نيتنا مطلقا ان نحتل مصر ، واذا كان هناك شيء لا نقدم عليه فهو ذلك الاجتلال ، لان فيه مناقضة تامة للمبادئ التى اعلنتها حكومة جلالة الملكة ، وللعود التى وعدتها لأوروبا ولسياسة أوروبا نفسها » .

١٩ - منشور الجنرال ولسلى قائد الحملة البريطانية الى المصريين في ١٩ اغسطس سنة ١٨٨٢ (الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢) .

« يعلن الجنرال قائد الجيوش الانجليزية بان مقاصد الدولة البريطانية في ارسالها تجريدة عسكرية الى القطر المصرى ليست الا لتأييد سلطة الحضرة الخديوية ، وعساكرنا يحاربون فقط الحاملى السلاح ضد سموه » .

٢٠ - منشور اللورد جرانفيل وزير الخارجية للسفراء في اغسطس سنة ١٨٨٢ :

« يجب على سفراء الملكة في الخارج ان يؤكدوا لجميع الحكومات عدم وجود مقامع شخصية لانجلترا ، وان الحكومة الانجليزية مصممة على ان لا تسوى مسألة مصر وقتنا السويس بدون اشتراك الدول » .

- ٢١ - تصريح اللورد دفرين لسعيد باشا في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .
« لا ضرورة لارسال جنود تركية الى مصر لأن حكومة جلالة الملكة تتأهب لاستدعاء جزء من جنودها » .
- ٢٢ - تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية للجنرال مينابري في سبتمبر سنة ١٨٨٢ .
« ان انجلترا لا ترمى الى بسط حمايتها على مصر او ارغام احد على الخضوع لارادتها » .
- ٢٣ - تصريح المستر دودسون Codson في خطابه بسكربو Scarborough يوم ١١ اكتوبر سنة ١٨٨٢ .
« ليس لانجلترا نية البقاء في مصر يوما واحدا اكثر مما تقتضيه الضرورة وهي تؤمل ان تعود الحكومة الأهلية بعد قريب ولا حاجة لانجلترا في بسط سيادتها على مصر ولا في ضمها وانما هي ترغب في أن تعيد مصر للمصريين » .
- ٢٤ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢ .
« انقص عدد الجنود البريطانية الى ١٢ ألفا منذ ٤ نوفمبر وليس الاحتلال الا وقتيا وستضع الحكومة الانجليزية شروطه عن قريب بالاتفاق مع الحكومة المصرية » .
- ٢٥ - خطبة المستر تشمبرلين في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ .
« اني لا اضيع وقتي في تكذيب ما ينسبونه للحكومة من انها تنوى بسط حمايتها الدائمة على مصر لأن مثل هذا العمل يسبب الأسف الشديد لخلقنا اذ به تكون قد اوجدنا ايرلندا جديدة في الشرق ، ولا ريب في أننا سنجلو عن مصر متى استتب النظام فيها ، واننا لا نرغب سوى أن نضمن لمصر الأمن والسعادة والاستقلال » .
- ٢٦ - تصريح الملكة فيكتوريا في خطاب العرش يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣ .
« سنحترم كل الالتزامات الدولية في مصر » .
- ٢٧ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٥ مارس سنة ١٨٨٣ :
« اننا لا نطيل اجل احتلال مصر الى ما بعد الوقت الذي تقضى فيه الضرورة بوجود الجنود فيها ، ولا ريب أن هناك أما أخرى لها من الحقوق والمصالح ما لانجلترا في مصر ، والحكومة الانجليزية لا تعترف بمصالح انجليزية منفصلة عن المصالح العامة التي للأمم المتحضرة » .
- ٢٨ - تصريح جلادستون في مجلس العموم يوم ٦ اغسطس سنة ١٨٨٣ :
« لم تنس حكومة جلالة الملكة وعودها ، ولن تبق الجنود البريطانية بوادي النيل يوما واحدا اكثر مما تقتضيه الضرورة » .
- ٢٩ - تصريح جلادستون في خطبته بوليمة محافظ لندن يوم ٨ اغسطس سنة ١٨٨٣ :

« لم نذهب إلى مصر لأغراض اثنائية ، وان رغبتنا الوحيدة هي تعجيل الإصلاح في مصر ، وعند تمام هذا الإصلاح سنرحل عنها » .

٣٠ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ :

« ان الحكومة الانجليزية لم تفكر في ضم مصر لأن هذا العمل يمس شرف إنجلترا » .

٣١ - تصريح السير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية في مجلس العموم يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ :

« ان حكومة جلالة الملكة معارضة في ضم مصر وفي كل ما يشبه هذا الضم احتفاظا بعهودها وصيانة لمصالح إنجلترا » .

٣٢ - تصريح السير وليم هرکور William Harcourt في ١٥ أبريل سنة ١٨٨٤ :

« ان إنجلترا لاتنوي ضم مصر مطلقا ولا تعترف لنفسها بأى حق في هذا العمل الذى يعد وسيلة غير سياسية ، لقد كان ضم قبرص مما يؤسف له ، فلا ضم ولا حماية ، بل اننا سنحاول عن مصر متى استتب الأمن والهدوء فيها » .

٣٣ - تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية للمسيو وادنجتون في ١٦ يونيو سنة ١٨٨٤ (انظر الكتاب الأصفر لسنة ١٨٨٤) :

« تتعهد حكومة جلالة الملكة بأن تسحب جنودها في بدء سنة ١٨٨٨ بشرط ان ترى الدول وقتئذ ان الجلاء يمكن أن يتم بدون تفكير السلام والأمن في مصر » .

٣٤ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٤ :

« نتعهد ان لا نطيل احتلالنا الحربى لمصر الى ما بعد اول يناير سنة ١٨٨٨ اذا كانت الدول يومئذ تصرح ان حالة البلاد تسمح برحيلنا بدون تفكير الأمن في مصر ، ولا جرم اننا اذا كنا ننوي عرقلة عمل الدول بمقاومتنا عندما يحين وقت تنفيذ ما تعهدنا به ، فلن يصبح لبلادنا شرف يتكلم به أحد » .

٣٥ - تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية في مجلس اللوردات يوم ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٤ :

« مثل التصريح السابق » .

٣٦ - تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية لحسن فهمى باشا في ٨ فبراير سنة ١٨٨٥ (انظر الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٥) :

تنوى الحكومة الانجليزية نية صريحة ان تنسحب من مصر لأسباب سياسية ومالية » .

٣٧ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٥ :

« الحكومة مصممة على أن لا تبقى في السودان يوما واحدا ، أكثر مما تقضى به الضرورة » .

٣٨ - تصريح اللورد كمبرلى Kimberley وزير الهند في مجلس اللوردات يوم ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٥ :

« سنرحل عن مصر يوم أن تتألف فيها حكومة مستقرة ، ولا يمكن لاية حكومة بريطانية ان تواجه أوروبا بسياسة أخرى ، وإذا نحن صرحنا باستعدادنا لضم جزء كبير من السودان الشرقى فسنضطر الى ابقاء جيش قوى بالسودان لأغراض لا تتناسب مع ما يستلزم ذلك من التضحيات » .

٣٩ - تصريح السير ميخائيل بيش Michael Beach وزير المالية في مجلس العموم يوم ٥ أغسطس سنة ١٨٨٧ :

« ليس في نية انجلترا ان تبقى على الدوام في مصر ، وان الغرض الوحيد للحكومة جلالة الملكة هو اعداد هذه البلاد للاستقلال » .

٤٠ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في منشور انتخابى يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٥ :

« يجب على انجلترا ان تنسحب من مصر متى سمح بذلك الشرف البريطانى ، ونحن لا نقبل ضمًا ولا حماية ولا اطالة غير محدودة للاحتلال ، كما اننا نرفض كل فكرة تعويض مهما كان نوعه في مقابل المجهودات والتضحيات التى بذلناها لليوم ، ان السياسة الانجليزية قائمة على خطأ ، وان احسن ما يعمل في مثل هذه الحالة هو ان نضع بسرعة حدا لمثل هذا التدخل » .

٤١ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة للمسيو وادنجتون في ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦ :

« اذا ظننتم اننا نريد البقاء في مصر تكونون مخدوعين ، لاننا لا نبحث الا عن الخروج منها بشرف ونحن مصممون على الجلاء » .

٤٢ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في خطاب ألقاه في الوليمة التى اقامها محافظ لندن يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ :

« لقد اعترف جميع الوزراء الذين تعاقبوا منذ أربع سنوات أن الاحتلال سينتهى ، وان اقوال أوروبا في هذا الصدد من شأنها أن تمنع تملك مصر بمضى المدة »

٤٣ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في مجلس اللوردات في ١٠ يونيه سنة ١٨٨٧ :

« لا تستطيع الحكومة الانجليزية وضع مصر تحت حمايتها ، وذلك بناء على تعهداتها السابقة واحتراما لقواعد القانون الدولى ، وان مهمتها يجب أن تقف عند الاتفاق مع الباب العالى على الدفاع عن الخديو ضد الفتن السياسية ، ولا تتعدى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة في وادى النيل ، ولقد عقدت اتفاقية في هذا الصدد مع تركيا ، وهى تقضى بأن الاحتلال الانجليزى ينتهى بعد ثلاث سنوات » .

٤٤ - تصريح السير هنرى درومندولف الى الصدر الأعظم في سنة ١٨٨٧ (الكتاب الأزرق رقم ٢ سنة ١٨٨٧) :

« كذبت الحكومة الانجليزية كل نية في ضم مصر أو بسط الحماية عليها ، ولقد نسبوا لانجلترا فكرة انها تريد احتلال مصر احتلالا ابدى ، ولكن هذا يعد خرقا لتقاليد انجلترا السياسية ، ونقضا لتعهداتها نحو السلطان ، وانتهاكا لحرمة القانون الدولى » .

٤٥ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في مأدبة محافظ لندن يوم ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٧ :

« ان نتيجة مفاوضات الاستانة (١) لا تغير شيئا من واجبات بريطانيا العظمى » .

٤٦ - تصريح السير جيمس فرجسن James Fergusson وكيل وزارة الخارجية في مجلس العموم يوم ١١ أغسطس سنة ١٨٨٧ :

« ان اخفاق المفاوضات الانجليزية التركية (مفاوضات درومندولف) لا يحل قط إنجلترا من عهودها للدول من احترامها لهذه العهود » .

٤٧ - تصريح السير جيمس فرجسن المذكور في مجلس العموم يوم اول ديسمبر سنة ١٨٨٨ :

« لسنا في سواكن الا في مركز الدفاع ، ولا ترمى قط الى غرض الفتح » .

٤٨ - تصريح المستر ستانهورب Stanhops وكيل وزارة الحربية في مجلس العموم يوم اول ديسمبر سنة ١٨٨٨ :

« التصريح السابق » .

٤٩ - تصريح و . ه . سميث W. H. Smith وزير الخزانة في مجلس العموم يوم اول ديسمبر سنة ١٨٨٨ :

« يمكننا ان نتوقع في مستقبل قريب جدا الجلاء عن وادى النيل كله » .

٥٠ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في مجلس اللوردات يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٩ :

« لا نستطيع اعلان حمايتنا على مصر ولا اعلان نيتنا باننا نريد ان نحتلها احتلالا فعليا ابديا ، لان هذا يعد نقضا لتعهدات إنجلترا الدولية » .

٥١ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في وليمة محافظ لندن يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ :

« ليس غرضنا الاساسى قطع العلاقة التى تربط مصر بالدولة العلية ، وانما نحن نرغب في ان نحافظ على مركز مصر الشرعى الحالى ومركزها حياالى الامبراطورية العثمانية المبين فى المعاهدات والفرمانات ، واننا نتقدم فى هذا السبيل وتؤمل من صميم افئدتنا ان ندرك ذلك الغرض قريبا » .

٥٢ - تصريح السير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية البريطانية سابقا فى خطابه بمدينة سدن فى ١١ يناير سنة ١٨٩٢ :

« تعهدت إنجلترا بالجلاء عن مصر متى قامت فيها حكومة غير مزعومة ، ولقد حل اليوم وقت الجلاء ، وليس هذا لاننا وعدنا به ، بل لان مصلحتنا ايضا تتطلب القيام به ، فان احتلال مصر هو الذى جر الحكومة الى التنازل عن هالجولند والتخلي عن الهوفاس فى مدغشقر ، وتضحية حقوق المستعمرين فى ترنييف » .

(١) هى مفاوضات درومندولف بشأن الجلاء . انظر ص ٧٧ من كتابنا (مصر والسودان فى اوائل

عهد الاحتلال) .

٥٣ - تصريح اللورد دفرين سفير إنجلترا في باريس للمسيو دفيل في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ :

« ان زيادة الحماية الانجليزية في مصر لا تدعو الى أى تعديل في التأكيدات التي قدمتها حكومة جلالة الملكة في عدة مواقف بخصوص الجلاء عن مصر ، كما أنها لا تدعو لاي تغيير سياسى » .

٥٤ - تصريح اللورد روزبرى وزير الخارجية للمسيو وادنيجت في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ :

« مثل التصريح السابق » .

٥٥ - تصريح اللورد كمبرلى وزير الهند في مجلس اللوردات في ٣١ يناير سنة ١٨٩٣ :

« ان ارسال المدد الى مصر لا يغير بأى حال مركز إنجلترا حيال هذا البلد » .

٥٦ - تصريح السير هنرى كمبل بانرمان Sir Henry Cambell Bannerman وزير الحرية لجريدة نيوزوينر في ٩ اكتوبر سنة ١٨٩٤ :

« ليس احتلال مصر الا وقتيا ، واننا لا يمكننا البقاء الى الأبد في مصر الا اذا نقضنا تعهداتنا الرسمية وجعلنا انفسنا محتقرين في نظر أوروبا » .

٥٧ - تصريح السير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية السابق في محاضراته التي القاها يوم ١٤ اكتوبر سنة ١٨٩٥ :

« الاحتلال الانجليزي مصدر ضعف لانجلترا ، وحيث اننا لا نرى أية مصلحة في البقاء بمصر فلا يوجد سبب يمنع جلاءنا عن هذا البلد » .

٥٨ - تصريح المستر جلادستون في خطابه الذي أرسله الى المرحوم مصطفى كامل في ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ (انظر كتابنا - مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ص ٥٧ من الطبعة الاولى و ٥١ من الطبعة الثانية) :

« ان زمن الجلاء على ما أعلم قد وافي منذ سنين » .

٥٩ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في مجلس اللوردات يوم ٦ فبراير سنة ١٨٩٩ :

« ليس في نيتنا مطلقا أن ننازع حليفنا الخديو حقوقه ، ولا أن نرتكب حياله أى عمل ظالم » .

معاهدة الاستثناء - ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨

المعقودة بين إنجلترا وفرنسا والمانيا والنمسا وايطاليا والروسيا وتركيا واسبانيا

وهولندا ، والمقررة والمنظمة لحياة قناة السويس (انظر ص ٥٩ و ١٠٠)

المادة ١ - تكون الملاحة حرة في قناة السويس البحرية ، وتباح الملاحة فيها وقت الحرب ووقت السلم على السواء لجميع السفن التجارية او الحرية ، دون تمييز بين الدول .

ولهذا فان الدول المتعاقدة تتعهد بأن لا تعرقل بأية طريقة حرية استعمال القناة في وقت الحرب أو في وقت السلم ، ولا تخضع القناة مطلقا للحصر البحري .

المادة ٢ - تعترف الدول المتعاقدة بأهمية ترعة المياه العذبة للقناة البحرية ، ومن ثم تقر تعهدات الجنب الخديوى مع شركة قناة السويس العمومية ، فيما يختص بترعة المياه العذبة ، تلك التعهدات المنصوص عنها في الاتفاق المؤرخ في ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ ، والتي تتكون من مقدمة وأربع مواد .

وتتعهد الدول ان لا تمس سلامة هذه التركة أو أحد فروعها بحيث تبقى بأكملها من أى شروع في ردمها .

المادة ٣ - تتعهد الدول المتعاقدة أيضا بأن لا تتعرض بسوء للمهمات أو المباني أو المنشآت أو سائر متعلقات القناة البحرية أو ترعة المياه العذبة .

المادة ٤ - بما ان القناة تبقى مفتوحة وقت الحرب ، وتباح حرية الملاحة فيها حتى للبوارج الحربية التابعة للدول المحاربة ، حسب نص المادة الاولى من هذه المعاهدة ، فان الدول المتعاقدة تتعهد بعدم استعمال أى حق للحرب وعدم القيام بأى عمل عدائى ، أو أى عمل من شأنه ان يعوق حرية الملاحة في القناة ، أو في أحد موانئها وفي منطقة ثلاثة أميال بحرية من هذه الموانئ ، حتى ولو كانت السلطنة العثمانية هي إحدى الدول المحاربة .

وليس للبوارج الحربية التابعة للدول المحاربة ان تمتاز في القناة أو في أحد موانئها الا في حدود ما تقتضيه الضرورة ، وعليها ان تجتاز القناة بأسرع ما يمكن بحسب اللوائح المعمول بها ، وبدون ان تقف بها الا بما تقتضيه ضرورات خدمة السفينة ، ويجب ان لا تتعدى مدة اقامتها في بور سعيد أو في ميناء السويس مدة أربع وعشرين ساعة ، الا في الأحوال القهرية ، وفي مثل هذه الحالة يجب ان تغلق هذه السفن في أقرب وقت ممكن ، ويجب في حالة مرور عدة سفن حربية معادية في القناة ان تمر أربع وعشرون ساعة بين خروج إحدى هذه السفن من الميناء وبين اقلاع سفينة معادية لها من نفس الميناء .

المادة ٥ - لا يجوز في وقت الحرب للدول المحاربة ان تنزل في القناة وموانئها ، أو تنقل منها جنودا أو ذخائر أو مهمات حربية ، ولكن عندما تعترض السفن عوائق مفاجئة في القناة تعوق سيرها ، فانه يمكن انزال أو نقل جماعات مجزأة من الجند في القناة وموانئها ، بشرط ان لا تزيد كل جماعة منها على ١٠٠٠ رجل مع ما يناسب هذا العدد من مهمات الحرب .

المادة ٦ - تخضع غنائم الحرب للنظام المتبع في هذا الصدد بالنسبة للسفن الحربية للدول المحاربة .

المادة ٧ - لا يجوز للدول ان تبقى أية بارجة حربية لها في مياه القناة ويدخل فيها بحيرة التمساح والبحيرات المرة .

ومع ذلك فان الدول تستطيع ان تبقى في مينائى بور سعيد والسويس بوارج بشرط أن لا يزيد عددها على اثنتين لكل دولة ، ولا يدخل هذا الحق للدول المحاربة .

المادة ٨ - يعهد لممثلى الدول الموقعة على هذه المعاهدة في مصر لملاحظة تنفيذ أحكامها ، وفي كل الأحوال التي تصبح فيها سلامة القناة أو حرية الملاحة فيها مهددة

يجتمع هؤلاء الممثلون بناء على دعوة ثلاثة منهم وتحت رئاسة عميدهم لاتخاذ الملاحظات والمعائنات اللازمة ، وعليهم أن يحيطوا الحكومة المصرية علما بالخطر الذى لاحظوه ، لكى تتخذ هى الوسائل التى تكفل حماية القناة وضمان حرية الملاحة فيها .

وعلى كل حال فعليهم أن يعقدوا اجتماعا مرة فى كل سنة ، ليتأكدوا من حسن تنفيذ هذه المعاهدة ، وتعقد هذه الاجتماعات السنوية برئاسة مندوب خاص تعيينه لهذا الغرض حكومة السلطنة العثمانية ، ويمكن أن يحضر هذه الاجتماعات مندوب من قبل الخديو ، وله أن يرأسها فى حالة غياب المندوب العثمانى .

ويحق لهؤلاء الممثلين أن يطلبوا ازالة أى بناء أو تفريق أى حشد على احدى ضفتى القناة ، يكون الغرض منه أو تكون نتيجته عرقلة حرية الملاحة وسلامتها فى القناة .

المادة ٩ - تتخذ الحكومة المصرية الوسائل الكفيلة باحترام تنفيذ هذه المعاهدة ، وذلك فى حدود سلطتها المخولة لها بموجب فرمانات ، وعلى النحو المقرر فى هذه المعاهدة .

وفى حالة ما اذا لم يكن لدى الحكومة المصرية الوسائل الكافية لذلك ، فعليها أن تطلب معاونة الحكومة العثمانية التى عليها ان تتخذ الوسائل لتلبية هذا الطلب ، وتخبر بذلك الدول الموقعة على تصريح لندن المقود فى ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ (١) وتتبادل الراى معها عند اللزوم فى هذا الموضوع .

ولا تمنع نصوص المواد ٤ و ٥ و ٧ و ٨ ومن الاجراءات التى يمكن اتخاذها تنفيذا لهذه المادة .

المادة ١٠ - وكذلك فان نصوص المواد ٤ و ٥ و ٧ و ٨ لا تمنع من اتخاذ الوسائل التى يرى جلالة السلطان وسمو الخديو فى حدود فرمانات المخولة له ضرورة اتخاذها لضمان الدفاع بقواتهما الذاتية عن مصر أو حفظ النظام العام فيها .

وفى هذه الحالة تحيط الحكومة العثمانية الدول الموقعة على تصريح لندن علما بذلك ومن المتفق عليه ايضا أن نصوص المواد الأربع سالفة الذكر لا تمنع بحال ما الوسائل التى تراها الحكومة العثمانية ضرورية لتأمين الدفاع بقواتها الذاتية عن ممتلكاتها الواقعة على الشاطئ الشرقى للبحر الأحمر .

المادة ١١ - ان الوسائل التى تتخذ بمقتضى نصوص المادتين ٩ و ١٠ من هذه المعاهدة يجب أن لا تعرقل حرية الملاحة فى القناة .

وفى هذه الأحوال فانه يبقى محظورا اقامة الحصون الدائمة التى تقام على خلاف نص المادة الثامنة من هذه المعاهدة .

المادة ١٢ - تتعهد الدول المتعاقدة بأنها تطبقا لمبدأ المساواة فى حرية الملاحة فى القناة الذى يعتبر ركنا هاما من أركان هذه المعاهدة بأن لا تسعى احداها للحصول على منافع اقليمية أو تجارية أو امتيازات فى الاتفاقات الدولية التى قد تعقد فيما بعد ، خاصة بالقناة ، مع الاحتفاظ للدولة العثمانية بحقوقها الاقليمية .

(١) انظر كتابنا (مصر والسودان فى أوائل الاحتلال) ص ٢٢٩ .

المادة ١٣ - فيما عدا الالتزامات الموضحة صراحة في نصوص هذه المعاهدة فلا تمس حقوق جلالته السلطان ولا الحقوق والحصانات والضمانات التي لسمو الخديو بمقتضى الفرمانات .

المادة ١٤ - تتفق الدول المتعاقدة على أن التعهدات المنصوص عليها في هذه المعاهدة لا تكون موقوتة بالمدة المقررة لامتياز شركة قناة السويس .

المادة ١٥ - شروط هذه المعاهدة لا تمنع من اتخاذ الوسائل الصحية المعمول بها في القطر المصرى .

المادة ١٦ - تتعهد الدول المتعاقدة بأن تحيط الدول التي لم توقع على هذه المعاهدة علما بأحكامها ، وأن تسعى لديها للموافقة عليها .

المادة ١٧ - يحصل التصديق على هذه المعاهدة وتبادل التصديقات في الاستانة في مدة شهر أو أقل من ذلك إذا أمكن .

النصوص الخاصة بمصر

في معاهدة لوزان المعقودة بين تركيا وانجلترا وحلفائها في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣ (أنظر ص ٥٩) .

المادة ١٧ - يسرى مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

المادة ١٨ - صارت تركيا محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية ، وهى القروض المعقودة في سنوات ١٨٥٥ و ١٨٩١ و ١٨٩٤ وصارت المدفوعات السنوية التي تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءا من مدفوعات الدين المصرى العام ، وصارت مصر محررة من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية .

المادة ١٩ - ان المسائل الناجمة عن الاعتراف بالدول المصرية التي لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بالأمالك المنسلخة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن في الظروف التي تعينها .

المادة ٩٩ - ابتداء من نفاذ هذه المعاهدة وبدون مساس بالنصوص الواردة فيها تنفذ من جديد المعاهدات والاتفاقات ألتى لها صبغة اقتصادية أو فنية المبينة فيما يلى بين تركيا والدول المتعاقدة فيها :

(٦) معاهدة الاستانة المعقودة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بوضع نظام لحرية الملاحة في قناة السويس مع التحفظ الوارد في المادة ١٩ من المعاهدة الحالية .



تم الجزء التالى من هذا الكتاب (الطبعة الثالثة)
ودارجه المستشار حلمى السباعى شاهين

فهرست الجزء الثانى

الفصل التاسع

مهادنة الثورة

صفحة	صفحة
٤ مظاهرات الفرح والابتهاج	٣ الافراج عن سعد وصحبه
٥ مظاهرة ٨ ابريل الكبرى	٣ منشور السلطان الى الامة
٥ الاعتداء على المتظاهرين	منشور الجنرال اللنبى بالاخراج عن
٦ تأليف وزارة رشدى باشا الرابعة	سعد وصحبه

الفصل العاشر

استمرار الثورة

صفحة	صفحة
الاحتجاج على تأليف وزارة سعيد	٨ استمرار الثورة
٢٦ باشا	٩ استمرار اعتداء الجنود الانجليز
٢٧ زواج السلطان قواد	١٠ سفر الوفد الى باريس
٢٧ اهتمام الوزارة باحياء ليالى رمضان	١٠ الموظفين ووزارة رشدى باشا
٢٨ زيادة رواتب الموظفين	١٢ مؤتمر عام لتأييد الموظفين
٢٨ الافراج عن بعض المعتقلين	١٢ استقالة وزارة رشدى باشا
٢٩ استمرار الاضطهاد	١٣ عودة الموظفين الى العمل
٢٩ النشرات والصحافة السرية	١٤ ائذار الجنرال اللنبى للموظفين
٣٠ عيد ميلاد ملك بريطانيا	قرار لجنة الموظفين بالعودة الى
انشاء وزارة المواصلات وتعيينات	العمل
٣٠ اخرى	١٤ عودة المحامين
٣٠ فرض غرامات على البلاد	١٦ عودة عمال العنابر
٣١ امضاء معاهدة الصلح	١٦ اعتراف الرئيس ويلسن بالحماية
٣١ ايقاف المحاكم العسكرية	تحويل وكلاء الوزارات سلطة
٣١ الفاء الرقابة على الصحف	الوزراء
٣٣ الاعتداء على محمد سعيد باشا	١٧ استمرار اضراب الطلبة وائذار
قرار لجنة الشؤون الخارجية	الجنرال اللنبى
بمجلس الشيوخ الأمريكى فى	١٨ ميد جلوس ملك بريطانيا
٣٣ المسألة المصرية	١٩ تفريق الاجتماع فى المقاهى
٣٤ احتجاج الحزب الوطنى على الاحتلال	١٩ اصلاح السكك الحديدية
٣٤ تعديل فى هيئة الوفد	٢٠ اعادة البريد
تأليف لجنة لتعويضات حوادث	٢٠ اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية
الثورة	النصوص الخاصة بمصر فى معاهدة
٣٤ وفاة زعيم الوطنية « محمد فريد »	فرساي
٣٥ لمحة من تاريخه	٢٠ احتجاج الوفد على اعتراف مؤتمر
٣٥ مذكراته الى مؤتمر الصلح	الصلح بالحماية
٣٩ مذكرته الى المؤتمر الدولى	اشتداد الاضطهاد بعد اعتراف
الاشتراكى فى برن	المؤتمر بالحماية
٤٠ مذكرته الى المؤتمر الدولى	٣٢ خطبة اللورد كيرزون
الاشتراكى فى لوسرن	٢٣ تأليف وزارة محمد سعيد باشا
٤٠ الفقيد وثورة سنة ١٩١٩	٢٥ كتاب السلطان الى سعيد باشا
٤٢ آخر رسالة للفقيد الى الامة	٢٦ اجواب سعيد باشا
٤٣ وصول نعى الفقيد الى مصر	
٤٤ كلمتى فى وفاته	

الفصل الحادى عشر

محاكمات الثورة

صفحة	صفحة
٥١ قضية فافوس	٤٦ قضية دير مواس
٥١ قضية رشيد	٤٦ أسماء المتهمين
٥١ قضية قليب	٤٨ الحكم فى القضية
٥٢ قضايا أخرى	٤٨ المحكوم عليهم بالإعدام
٥٢ فى القاهرة	٤٩ أحكام أخرى فى القضية
٥٣ فى الاسكندرية	٤٩ قضية مأمور بندر أسيوط
٥٣ فى الغربية	٤٩ قضية الواسطى
٥٣ فى أسيوط والمنيا وبنى سويف	٥٠ قضية شلش
٥٥ فى كوم أمبو	٥٠ قضية صنبو
قضية عبد الرحمن فهمى بك	٥٠ قضية ملوى
ومن معه	٥٠ قضية المنيا

الفصل الثانى عشر

لجنة ملنر

والحوادث التى لابستها

صفحة	صفحة
اجتماع السيدات المصريات	٥٨ التفكير فى انقضاء اللجنة
٧٥ بالكتندرائية المرقسية	٥٩ التمهيد لقدم اللجنة
٧٥ احتجاج الموظفين	٦٠ اعلان تأليف اللجنة
٧٦ ائذار الصحف	٦٠ مظاهرات الاحتجاج على تأليفها
٧٦ اقتحام الجنود الانجليز الأزهر	٦١ فى الاسكندرية
٧٦ احتجاج العلماء	٦٣ قرار مجلس الوزراء بمنع المظاهرات
٧٨ جواب اللورد اللنبى	بلاغ دار الحماية عن قدم لجنة
راى علماء الأزهر فى الموقف	ملنر ومهمتها
٧٨ السياسى	جواب الحزب الوطنى - لا مفاوضة
٧٩ تهديد الطلبة المضربين	الا بعد الجلاء
٧٩ بلاغ اللورد ملنر عن مهمته	جواب الوفد
٨٠ رد الوفد على بلاغ ملنر	مظاهرات الاحتجاج على بلاغ دار
٨٠ رد الحزب الوطنى	الحماية
٨٢ رسالة الأمراء	فى القاهرة
٨٣ مذكرة الأمراء الى اللورد ملنر	فى الاسكندرية والمدن الأخرى
٨٣ الاعتداء على الوزراء	استقالة وزارة سعيد باشا
٨٥ رفع معاش الوزراء	تأليف وزارة يوسف وهبة باشا
٨٥ مولد فاروق	احتجاج الأقباط على تأليف الوزارة
٨٥ التدخل البريطانى فى وراثة العرش	المحامون ولجنة ملنر
٨٧ احتجاج الحزب الوطنى	امتقالات جديدة
٨٨ احتجاج الوفد	تحذير جديد من التحريض على
٨٨ إعادة الرقابة على الصحف	المظاهرات
اضراب الصحف احتجاجا على	خطبة اللورد كيرزون
الرقابة	وصول لجنة ملنر
عودة لجنة ملنر	الاحتجاج على اللجنة ومقاطعتها
	اضراب المحامين

صفحة	صفحة
عشر طالبا مصريا ٩٢	اجتماع الجمعية التشريعية
استقالة وزارة يوسف وهبة باشا ٩٢	وقراراتها ٨٩
تأليف وزارة نسيم باشا الأولى ٩٣	امر عسكري بمنع اجتماع النواب ٩١
الاعتداء على رئيس الوزراء ... ٩٣	تغيير في صيغة خطبة الجمعة ... ٩١
تصفية أملاك الخديو عباس الثاني ٩٤	كارثة القطار في اوديني ووفاة اثني
مفاوضات ملتر ٩٥	

الفصل الثالث عشر

مفاوضات ملتر

صفحة	صفحة
مشروع ملتر الأخير - ١٨ أغسطس	سفر الوفد الى لندن للمفاوضات ٩٦
سنة ١٩٢٠ ١٠١	المفاوضات ٩٧
خطاب ملتر الى عدلى باشا ... ١٠١	ترجمة مشروع المعاهدة الذى قدمه
نص المشروع ١٠١	اللورد ملتر الى الوفد في ١٧
كتاب اللورد ملتر عن السودان ... ١٠٤	يوليو سنة ١٩٢٠ ٩٧
	مشروع الوفد ٩٨

الفصل الرابع عشر

استشارة الأمة

في مشروع ملتر

صفحة	صفحة
رد على هذه المناقشات ١٢٨	بيان سعد الى الأمة عن مشروع
نصيحة المستر بلنت الى المصريين ١٢٨	المعاهدة ١٠٦
قطع المفاوضات - ٩ نوفمبر	خطابه الى اعضاء الوفد الثلاثة
سنة ١٩٢٠ ١٣٩	بمصر ١٠٨
مذكرة لجية ملتر ١٣٩	نتيجة الاستشارة ١١٠
رد الرد ١٤٠	قرار الحزب الوطني وتقريره ... ١١٠
سفر الوفد الى باريس ١٤١	راى الأستاذ عبد العزيز فهمى بك ١١٤
قراء الوفد ١٤٢	بيان الامراء ١١٧
قرار الحزب الوطني ١٤٢	راى الدكتور ابو هيف بك ١١٧
تقرير اللورد ملتر - ٩ ديسمبر	استئناف المفاوضات ١٢١
سنة ١٩٢٠ ١٤٣	التحفظات التى قدمها الوفد ... ١٢٢
استقالة اللورد ملتر ، وتصريح	مناقشات مجلس اللوردات في
المستر تشرشل بأن مصر جزء	المسألة المصرية ١٢٣
من الدائرة الامبراطورية المنة ... ١٤٦	خطبة اللورد سالسبرى ١٢٤
الاحتجاج على تصريح تشرشل ... ١٤٦	خطبة اللورد كيرزون ١٣٠

الفصل الخامس عشر

التبليغ البريطانى بان الحماية

علاقة غير مرضية

صفحة	صفحة
جواب عدلى باشا ١٥١	التبليغ البريطانى الى السلطان فؤاد ١٤٧
وزارة الثقة ١٥٢	استقالة وزارة نسيم باشا ... ١٤٩
مودة سعد الى مصر ١٥٥	تأليف وزارة عدلى يكن باشا ... ١٥٠
	كتاب السلطان الى عدلى باشا ... ١٥٠

الفصل السادس عشر

هل نجحت ثورة سنة ١٩١٩ ؟

وفيم نجحت ؟

١٦٦	في الناحية الاخلاقية ...	١٥٦	قاعدة البحث ...
١٦٧	في الناحية الاقتصادية ...	١٥٧	اثر الثورة في الناحية السياسية ...
١٦٨	في الناحية الاجتماعية ...	١٥٩	في نظام الحكم ...
					١٦٤	في الناحية المعنوية ...

وثائق تاريخية

صفحة		صفحة	
	النصوص الخاصة بمصر في معاهدة	١٧٠	عهد انجلترا باحترام استقلال مصر ووعودها بالجلء ...
١٨٠	معاهدة الاستانة سنة ١٨٨٨ المقررة
١٨١	والمنظمة لحياة قناة السويس ...
	فهرست الكتاب ...	١٧٧	

كتاب الشعب

في أعقاب الثورة المصرية

ثورة ١٩١٩

بقلم
عبد الرحمن الرافعي

الجزء الأول

يشتمل على تاريخ مصر القومي

من ابريل سنة ١٩٢١ الى وفاة سعد زغلول في ٢٣ اغسطس سنة ١٩٢٧

١٣٨٩ - ١٩٦٩

مقدمة الطبعة الثالثة

نحمد الله وبعد - فهذا كتاب في أعقاب الثورة المصرية (ثورة سنة ١٩١٩) -
الجزء الأول في طبعته الثالثة . يطابق تماما الطبعة الأولى والثانية . اللتين ظهرتتا في
حياة المغفور له والدنا سنتى ١٩٤٧ و ١٩٥٩ - يجمع تاريخ مصر القومى فى الفترة
من سنة ١٩٢١ - بعد ثورة سنة ١٩١٩ - حتى سنة ١٩٢٧ حيث توفى زعيمها
سعد زغلول .

لعلها مناسبة طيبة أن يعاد طبع هذا الكتاب بعد مرور خمسين عاما على هذه
الثورة العظيمة .

وفقنا الله وهدانا دائما الى سبيل الحق .

كريمات المؤلف

عبد الرحمن الرافعى

مارس سنة ١٩٦٩

مقدمة الطبعة الثانية

ظهر هذا الكتاب (فى أعقاب الثورة - الجزء الأول) سنة ١٩٤٧ ، وهو يحتوى
على تاريخ مصر القومى من نهاية ثورة سنة ١٩١٩ فى ابريل سنة ١٩٢١ الى وفاة
زعيمها سعد زغلول فى أغسطس سنة ١٩٢٧ .

وهذه هى الطبعة الثانية من هذا الجزء ، أخرجها سنة ١٩٥٩ ، وهى طبق
الأصل من الطبعة الأولى . لا زيادة فيها ولا نقصان . ولا تعديل أو تغيير .

أسأل الله السداد والتوفيق

مارس سنة ١٩٥٩

عبد الرحمن الرافعى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الاولى

لما أخذت في تأليف كتابي عن « محمد فريد - رمز الاخلاص والتضحية - تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٩ » ، فكرت في هل أتابع الكتابة عن تاريخ مصر القومي بعد هذه الفترة ، أم اكتفى بها واقف عندها ، ولم يطل بي التفكير في ذلك ، اذ وجدت أن ثورة سنة ١٩١٩ هي مرحلة هامة من تاريخ الحركة القومية ، جديرة بالدراسة والتدوين ، وأن تاريخنا القومي يكون ناقصا بدونها ، فاعتزمت تأريخها ، وسلخت عدة سنين في دراستها ، ووضعت من أجلها كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ - تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢١ » ، وكان مما عنيت به أن أبحث في توقيت الثورة وتحديد مداها من الوجهة الزمنية ، وانتهيت الى أنها بدأت في مارس سنة ١٩١٩ ، واستمرت متتابعة الحوادث الى ابريل سنة ١٩٢١ ، وعلى هذا الأساس من التحديد الزمني وضعت كتابي عن الثورة ، وفي أثناء وضعه فكرت في هل أقف عند نهايتها ، وأدع الفترة التي أعقبها ، أم أؤرخ أيضا لهذه الفترة ؟ وتنازعني في هذا الصدد عوامل شتى ، بين الاستمرار أو عدم الاستمرار في تدوين تاريخنا القومي بعد انتهاء الثورة ، وكان أهم ما شغلني اني تساءلت هل يؤمن المؤرخ أن لا ينحرف عن جادة الانصاف والاعتدال اذا هو أؤرخ لفترة عاصرها وساهم في حوادثها ، وهلا يكون متأثرا الى حد ما بشعوره الشخصي في هذه الحوادث ، وبعد أن فكرت في هذه الناحية ، وجدت أنه مادام الحق رائد الانسان ووجهته ، فلا يصح أن يتأخر عن تأريخ الحوادث التي عاصرها ، ولا تصرفه عن هذه المهمة خشية التأثير بشعوره الشخصي ، فان هذا الشعور قد يكون ادعى لتحريره الصدق والحق ، لكي يطمئن ضميره الى أن شعوره لم يكن له دخل في عرض الحوادث ايرادها وتفسيرها ، بعيدا عن التحيز أو التحامل ، ومن ثم اعتزمت أن أؤرخ هذه الفترة ، وأخذت نفسي بأن ألزم الصدق والانصاف في تدوينها وشرحها وتفسيرها ، ما استطعت الى ذلك سبيلا ، وهذا ما أخذت نفسي به في تأريخ « مصطفى كامل » و « محمد فريد » و « ثورة سنة ١٩١٩ » ، وهي عهود عاصرتها وساهمت فيها ، وقد زاد هذا العزم في نفسي توكيدا أن معاصرة الانسان للحوادث هي ادعى لتدوينها على وجهها الصحيح ، وأن أول من يجب أن يؤرخوها هم الذين شاهدوها وعاصروها ، فهم أعرف الناس بها ، وأكثرهم فهما لها ، وحسبهم أنهم شهود العيان فيها ، والواقفون على مقدماتها ، وأسرارها وملابساتها ، فهم المصدر الأول لتأريخها وتدوينها ، واذا لم يرجع الناس الى شهود العيان في تعرف الحوادث وتفهم الحقائق ، فالى من يا ترى يرجعون ؟ أيرجعون الى روايات يتناقلها الناس بعضهم عن بعض وينسبونها الى من شهدوها وهم لم يدونوها ؟ أن هذا ولا شك مصدر يكتنفه الخطأ ، والعتار والشطط ، وخير وسيلة هي تدوين الحوادث في حينها ، ممن عاصروها وشهدوها ، وهذه هي الوسيلة المتبعة في مختلف الأمم ، فان كتب التاريخ القديم والحديث قد تناولوا أقرب الحوادث الى الذين يكتبونها ، اعتبر ذلك في الحربين العالميتين الاولى والثانية ، فقد أرختا في أعقاب كل منهما مباشرة ، بل في خلال وقوعهما ، أما احتمال انحراف الانسان عن

الحق بتأثير شعوره الشخصي ، فهذا مرجعه الى ذات المؤرخ ، وعلى الذين يقرأونه أن يحكموا اذا كان هذا الشعور قد صرفه أم لم يصرفه عن تحرى الحق والتزام الصدق ، ولهم بل عليهم أن يصححوا ما عسى أن يكون قد زل فيه القلم أو أخطأه التوفيق ، فالحقيقة بنت البحث ، ومن الخير للتاريخ أن يكتب ممن عاصروا حوادثه ، وفي حياة من عاصروها وشاهدوها ، لتكون موضع التمحيص والتحقيق والمراجعة ، من هؤلاء وأولئك ، قبل أن تضع المعالم وتطوى الحقائق ، ويتبدل الناس غير الناس ، وقد زادنى البحث إيمانا بهذه الحقائق ، فان كثيرا من الحوادث وبخاصة حوادث الثورة قد عانيت صعوبات جمة في تعرف أسرارها وتفاصيلها ، لتأخرى بضع سنين في تحقيقها والرجوع الى شهود العيان فيها ، ولو كنت أخذت في تدوين تاريخ الثورة في أعقابها مباشرة لكان ذلك أيسر لى مما عانيت حين شرعت في دراستها وتاريخها .

وثمة عامل آخر شغلنى قبل أن آخذ بسبيل الكتابة عن حوادث ما بعد الثورة ، ذلك أن الكتابة عنها قد تمس أشخاصا تربطنى ببعضهم صلات الود والصداقة ، أو أكن لهم في نفسى شعور التقدير والرعاية ، وقد تساءلت هل على أن أضحي بهذه الاعتبارات عندما أكتب عن أشياء تمسهم ؟ ان هذا ولا ريب هو واجب المؤرخ ، ولكن في الدنيا شيء اسمه المجاملة ومراعاة الظروف ، فكيف السبيل الى التوفيق بين واجب المؤرخ ومقتضيات المجاملة ومراعاة الظروف ، لقد تأملت في ذلك وترددت ، وفكرت ثم قدرت ، وانتهى بى البحث الى أنه لا يجوز لمن يتصدى لكتابة التاريخ أن يدخل عنصر المجاملة فيما يكتب ، وكل ما يملك اذا أراد أن يجامل أن يدع الفترة المرحجة ، ويرجىء تاريخها حتى حين ، ولكن الى أى اجل يرجئها ؟ ولماذا يرجئها ؟ واذا كان في مقدوره أن يؤرخها كما أرخ المراحل التى سبقتها ، فغيم اذن يتنحى عن تاريخها ؟ لقد فكرت في هذا الأمر مليا ، ولم اكنتم عن نفسى دقة الموقف وما يلابسه من حرج ، وانتهيت الى أنه ليس من حقى أن أقف بالكتابة في تاريخنا القومى عند حد قديم أو حديث ، وما دمت قد حملت نفسى مهمة وضع هذا التاريخ ، فعلى أن أؤدى الرسالة كاملة ، قدر ما وسعنى الجهد ، وكل ما أطلبه من الذين يقرأون هذا الكتاب ، اذا هم وجدوا فيه من الوقائع أو الافكار والآراء ما لا يرضون عنه ، أن يخففوا من اللوم والعتاب ، فانى علم الله ما أردت طعنا أو تجريحا ، ولا تحاملا أو تشهيرا ، بل قصدت في كل ما كتبت وجه الحق والصدق ، والمؤرخ في طبيعة رسالته يشبه أن يكون قاضيا ، يفصل في القضايا التاريخية التى يعرض لها ، وعليه أن يقتبس من القاضى روح العدل الذى يستلهمه في قضائه ، فكما أن واجب القاضى أن لا يجامل في الحق أحدا ، ولو كان اقرب الناس اليه ، ولا يتحامل على أحد ، ولو كان أبغضهم الى نفسه ، فعلى من يتصدى لكتابة التاريخ أن يتحرى الحق والانصاف ، ويجتنب المجاملة والمحابة أو التحامل في ما هو بسبيله ، هذا ما اتجه اليه قصدى ، وانهقدت عليه نيتى : « انما الأعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى » .

على هذا الأساس وضعت هذا الكتاب ، والجزء الأول منه يشتمل على تاريخ مصر القومى من نهاية الثورة في ابريل سنة ١٩٢١ ، الى وفاة زعيمها سعد زغلول في أغسطس سنة ١٩٢٧ ، حيث تنتهى مرحلة كاملة من تاريخنا القومى ، والله اسأل أن يلهينا السداد والحق فيما نقول ونعمل ، عليه توكلت واليه أنيب .

أول يولييه سنة ١٩٤٧

عبد الرحمن الرافعى

فصول الجزء الأول

- الفصل الأول - الانقسام الداخلى فى سنة ١٩٢١
- الفصل الثانى - الموقف السياسى بعد قطع مفاوضات عدلى
- الفصل الثالث - تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢
- الفصل الرابع - وزارة ثروت
- الفصل الخامس - مصر فى مؤتمر لوزان
- الفصل السادس - وزارة محمد توفيق نسيم
- الفصل السابع - الدستور
- الفصل الثامن - الانتخابات العامة والبرلمان الاول
- الفصل التاسع - وزارة سعد
- الفصل العاشر - وزارة زيور والانقلاب الاول
- الفصل الحادى عشر - اجتماع بالبرلمان من تلقاء نفسه وعودة الحياة الدستورية
- الفصل الثانى عشر - الوزارات الائتلافية
- الفصل الثالث عشر - شخصية سعد زغلول
- الفصل الرابع عشر - الدستور والاحكم المطلق
- وثائق تاريخية - الدستور

* * *

الفصل الأول

الانقسام الداخلي سنة ١٩٢١

عاد سعد زغلول باشا الى مصر في ابريل سنة ١٩٢١ ، وبدأت المحادثات بينه وبين عدلى باشا يكن ، في صدد اشتراك الوفد في المفاوضات الرسمية التى دعيت اليها مصر لعقد المعاهدة بينها وبين انجلترا .

كانت هذه المفاوضات مصدر الانقسام ، ذلك انه على اثر تبليغ الحكومة البريطانية الى السلطان فؤاد في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ باعتبار الحماية علاقة غير مرضية ، ودعوة مصر الى الدخول في مفاوضات رسمية للوصول الى ابدال الحماية بعلاقة اخرى ، تألفت وزارة عدلى في ١٧ مارس من تلك السنة ، وكان من برنامجها الدخول في هذه المفاوضات ، فأرسل الى سعد بطريق البرق ، وكان بياريس ، نبأ تأليف وزارته ، ودعوة الوفد الى الاشتراك في هذه المفاوضات ، فجاءه الرد من سعد تلغرافيا في ١٩ مارس بأنه اعتزم العودة الى مصر (١) ، فلما عاد الى مصر وبدأت المحادثات بينه وبين عدلى ، اشترط للاشتراك مع الوزارة في هذه المفاوضات الشروط الآتية (٢) :

أولا - أن تكون الغاية من المفاوضات الوصول الى الغناء الحماية بوجه عام ، أى فيما يختص بعلاقة مصر بالدول جميعا ، لا بعلاقتها مع الدولة الانجليزية فقط ، الغناء الحماية التى وضعت على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ووردت في معاهدة « فرساي » وما تلاها من معاهدات الصلح .

ثانيا - الوصول الى الاعتراف بالاستقلال التام الدولى الداخلى والخارجى مع ملاحظة ارادة الأمة التى أبدتها بالتحفظات التى قدمها الوفد للجنة ملنر (٣) .

ثالثا - الغناء الأحكام العرفية والرقابة على الصحافة قبل الدخول في المفاوضات .

رابعا - أن تكون للوفد أغلبية المفاوضين وأن تكون له الرئاسة ، وأن يصدر بتحديد مأمورية المفاوضين على هذا الوجه ، وهذه الكيفية مرسوم سلطانى يبين ويحدد هذه المأمورية .

ولم يكن ثمة خلاف بين سعد وعدلى على الشرطين الأول والثانى ، أما عن الشرط الثالث وهو الخاص بالغناء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف قبل البدء في المفاوضات ، فلم يكن في مقدور الوزارة الغناء الأحكام العرفية ، لأن هذه الأحكام قد أعلنت بقرار من السلطة العسكرية البريطانية ، فكان لا بد من موافقة هذه السلطة

(١) راجع تفصيل ذلك في كتابنا « ثورة سنة ١٩١٩ » ج ٢ ص ١٧٢ وما بعدها (الطبعة الاولى) .

(٢) ذكرها سعد في خطبته يوم ٢٢ ابريل سنة ١٩٢١ في حفلة تكريمه بحى السيدة زينب .

(٣) راجع هذه التحفظات في كتابنا « ثورة ١٩١٩ » ج ٢ ص ١٤٣ (الطبعة الاولى) .

على رفعها ، وهى لم ترفع الا فى سنة ١٩٢٣ كما سيجىء بيانه ، على أن عدلى باشا قد استطاع رفع الرقابة على الصحف فى شهر مايو سنة ١٩٢١ ، ولم يفد ذلك فى تقريب مسافة الخلف بينه وبين سعد ، لأن الشرط الذى قام عليه الخلاف الجوهري بينهما هو الرئاسة ، فقد تمسك عدلى بأن تكون له رئاسة هيئة المفاوضة ، ما دام هو رئيسا للحكومة ، بحجة أن التقاليد السياسية لا تسمح بحال أن يدخل رئيس الحكومة فى هيئة سياسية للمفاوضة او غيرها ولا يكون هو رئيسها ، وتمسك سعد بالرئاسة لأن الأمة أولته زعامتها ، فمن حقه أن يتولى رئاسة الهيئة التى يتصل عملها بتقرير مصيرها .

ولقد كان الأجدى والأحكم أن يدعو الوفد الحكومة والأمة الى عدم الدخول فى هذه المفاوضات ، والى ترسم خطة الجلاء ، فيقتصر الشأن بين مصر وانجلترا على المطالبة بالجلاء ، لأن الجلاء هو جوهر القضية المصرية ، بل هو جوهر الاستقلال .

لقد جربت البلاد المفاوضات فى يولييه واغسطس سنة ١٩٢٠ ، فلم تؤد الى الاستقلال ، بل انتهت الى مشروع ملنر ، الذى يقر الاحتلال ويفصل السودان عن مصر ، وقرر الوفد أن لا يستأنف المفاوضات الا بعد قبول التحفظات التى أبدتها الأمة على مشروع ملنر ، ولم يجد جديد بعد ذلك حتى يعود اليها ، اذ لم تقبل الحكومة البريطانية المناقشة فى هذه التحفظات قبل المفاوضات الرسمية .

فلم يكن من مصلحة البلاد فى شىء أن يدخل الوفد ولا أن تدخل الوزارة فى مفاوضات جديدة على الأساس الذى عرضته انجلترا ، وكان واجبا أن يتعاهد الجميع على أن لا يقبلوا المفاوضة قبل الجلاء ، وأن يقتصر النضال السياسى على طلبه الجلاء والتمسك به وعدم التساهل فى أمره بتاتا ، وعدم تعليقه على شرط معاهدة أو مخالفة .

ومن الحق أن نقول أيضا أن الوزارة ما كان يجوز لها وقد اختلفت مع الوفد فى شروطه أن تنفرد هى بالمفاوضة ، لأن هذا الانفراد قد زاد فى أسباب الانقسام الداخلى ، فضلا عن أنه اهدار لارادة الأمة وحقوقها وكرامتها ، لأن من حق كل أمة تحترم نفسها أن تكون هى المرجع فى شئونها ، وبخاصة فيما يتصل بتقرير مصيرها ، فليس لاية حكومة أن تتحدث فى مصير الأمة ما لم يكن ذلك بطريق الوكالة عنها ، وقد تبين أن وزارة عدلى قد انفردت بالمفاوضات على غير ارادة الأمة ، وبغير توكيل منها ، وكانت فى هذا غير مكترثة لحقوقها .

خطبة شبـرا - ٢٥ أبريل سنة ١٩٢١

لما أدرك سعد أن الوزارة العدلية لا توافق على شروطه كلها أخذ يناوئها فى خطبه ، وبدأ هذه الحملة فى خطبته التى ألقاها يوم ٢٥ أبريل فى حفلة تكريمه بشبرا ، اذ هاجمها ردا على حديث لعدلى نشرته « الأهرام » فى صباح هذا اليوم ، أصر فيه على أن تكون الرئاسة له بوصف كونه رئيس الحكومة ، وأنه سيسير فى المفاوضة ، ولو لم يتم الاتفاق مع سعد ، وكان حديثه تحديا لسعد ، فجاءت خطبة شبـرا ردا على هذا التحدى .

قال سعد عن تمسكه برئاسة المفاوضات ، ردا على ما قاله عدلى فى حديثه من أن التقاليد جرت بأن رئيس الحكومة تكون له رئاسة بعثة المفاوضة : « هذه دعوى منهم لم يقيموا عليها بيشة ، فلا اعتبار لها ، على أنه اذا صح فى البلاد الأوروبية أن

رئيس الحكومة يجب أن تكون له الرياسة دائما فلا يصح ذلك في مصر مطلقا بالنسبة للمهمة السياسية التي نحن بصددتها . فان مصر ليست بلدا دستوريا ، ووزارته لا ينتخبها الشعب ، بل هي معينة من طرف الحاكم ، فلا يمكنها أن تدعى أنها وزارة دستورية نائبة عن الأمة . فهي معينة من عظمة السلطان ، بل أجاهر بالحقيقة الآتية : المندوب السامي أيضا ، ومتى كان المرشوم السلطاني ممضى من رئيس الوزارة والوزراء فانهم يكونون هم المسئولين عنه لأن عظمة السلطان يمثل سلطة الحماية المضروبة عليكم رغم أنوفكم ، ليس لمصر وزارة خارجية الآن ، وسياستها الخارجية بيد الدولة الحامية ، فلا يمكن لرئيس الوزارة أن يدعى أنه يدير سياسة مصر الخارجية حتى يكون له وجه في أن يكون رئيسا للأمور السياسية متعلقة بمستقبل الأمة وبملاقاتها مع الحكومة الانجليزية ، ورئيس الوزارة ليس الا موظفا من موظفي الحكومة الانجليزية يسقط ويرتفع بإشارة من المندوب السامي ، وهو بهذه الصفة لا يمكنه أن يكون بازاء رئيسه وزير خارجية انجلترا حرا في الكلام ، لأنه مدبّن له بمركره ، فاذا طلبنا الرئاسة فانما نطلبها ليكون الرئيس حرا مرتكزا على قوة لا تهاب شيئا مطلقا في المطالبة بحقوقها ، وهي قوة الأمة ، لا أن يكون مرتكزا على قوة مستمدة من الحكومة الانجليزية ، لأن ذلك يجعل المفاوضة بين الأصل وفرعه ، أى بين الحكومة الانجليزية وبين الحكومة الانجليزية أيضا .

« ليست هذه اول مرة ذكرت فيها هذا المعنى الذي تشرفت بعرضه الآن عليكم ، ولكنى رفعت الصوت به في وزارة المستعمرات الانجليزية » فقلت للجنة ملنر في جلسة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ : من الذي يعين المفاوضين المصريين ؟ فأجاب : الحكومة المصرية ، فقلت : اذن جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس . »

الى ان قال : « الوزارة تظهر أمام الأمة في بيانها بأنها تريد أن تسير بارادتها وتشترك مع الوفد في المفاوضات ، ولكن المحيطين بها ورجال الصحافة الموالية لها يعملون ليل نهار على منع الوفد من الاشتراك في المفاوضة وهذا أمر لا تقبله مطلقا ، ان الوزارة التي قالت انها تتمشى مع ارادة الأمة وتشترك مع الوفد في المفاوضات ، ففرحت بها الأمة » هي التي تأتي في الوقت نفسه وتعمل على ابعاد الوفد عن المفاوضة ، ويشغل اتباعها بطرق شتى لهذه الغاية ، لا يمكننى أن اقبلها ، وأقول ان مهمتى فيكم هي أن افصح كل ما يحصل من خديعة أو غش لكم ، وأن يسير كل أمر طبق ارادتكم ، فاذا تمكنت من ذلك فحسبى والا فقد قمت بواجبى والسلام » ، وأعلن سعد في هذه الخطبة عدم ثقته في الوزارة .

انقسام الوفد

عرض أمر الاشتراك في المفاوضة على هيئة الوفد يوم الخميس ٢٨ أبريل سنة ١٩٢١ ، فرأت أغلبية الأعضاء عدم اشتراك الوفد في المفاوضة ، مع عدم محاربة الوزارة فيها ، فصمم سعد على رأيه ، وعلى اعلان عدم الثقة بالوزارة .

فاستقال من الوفد في هذا اليوم على شعراوي باشا ، وكتب خمسة آخرون من أعضائه وهم (مع حفظ الألقاب) : محمد محمود . حمد الباسل . عبد اللطيف المكباتي . أحمد لطفى السيد . محمد على علوبة ، كتابا الى سعد نبشروه في الصحف . يعترضون فيه على عدم اكترائه لرأى أغلبية الأعضاء ، قالوا :

« قضت مصلحة البلاد التي اخذنا انفسنا بالقيام عليها أن نصارحكم القول أننا لا نستطيع أن نقركم على جعل القضية المصرية قضية شخصية يصح أن يكون للميول الذاتية في امرها محل من الاعتبار .

« نقول والأسف يملأ قلوبنا انكم بغير اجازة الوفد بل خلافا لقراراته الصريحة قد اعلنتم عدم الثقة بالوزارة بعد أن أجابت كل طلباتكم ، ما عدا شرط الرئاسة الذي لا نراه يقدم أو يؤخر شيئا في حسن سير المفاوضات .

« فعلتم ذلك فلما عرض الأمر اليوم على الوفد ولم تقرم أكثرته على هذه الخطة الضارة صممتم عليها واستهنتم برأى الأكثرية مرة أخرى ، وجئتم بمثال من ذلك في معاملتكم لأحدنا عبد اللطيف بك المكباتي .

« تلقاء هذا الاستئثار بالرأى والانفراد بالعمل لا يسعنا حقا وعدلا الا ان نبرا الى الله وإلى الأمة من تبعه الشقاق الذي نجم عن انتحاء هذا النحو والذي طالما سعيينا في اتقائه الى حد مجازاة بعضنا اياكم على دخول الوفد في المفاوضات خلافا لخبطته .

« والآن نرى أن الواجب الوطني يقضى علينا ان نعلن ثقتنا بوزارة نزلت على ارادة الأمة ووافقت الوفد على كل ما اشترط من حيث مهمة المفاوضين الرسميين والأغراض التي يجب عليهم السعى لبلوغها ، فان الوزارة لا تستطيع أن تصل الى تحقيق آمال البلاد الا اذا كانت متينة المركز في الأمة معضدة الخطة من اولى الراى فيها ، ولا نخال خذلانها الا خذلانا للغرض الاسمى الذي عاهدت الأمة على الوصول اليه .

« نعلن رايانا هذا ونصرح تلقاء الخلاف القائم في الراى العام بأن الخطة المثلى هى عدم دخول الوفد في المفاوضات الرسمية اتباعا لخطة الوفد الاولى منبهين الوزارة الى أن كل اتفاق ليس شاملا للتحفظات التي أبدتها الأمة والتي تتمسك بها كل التمسك لا يقابل من الجمعية الوطنية إلا بالرفض الصريح .

« ولقد نتسر أن الدين صبروا الى اليوم حقيق بهم أن يصبروا ويقدموا قربانا جديدا على مديح الاتحاد في هذا الموقف ، ولكن الأمر أجل من أن يحتمل تساهلا ، وأعجل من أن يقبل اناة ، والاتحاد أوشك أن يكون مقصودا لذاته لا لثمراته ، فالله نسأل أن يوفق أهلى الفريقين منا سبيلا الى تحقيق آمال البلاد . وتفضلوا بقبول فائق احترامنا » .

الامضاءات

حمد الباسل . عبد اللطيف المكباتي . محمد محمود .
احمد لطفى السيد . محمد على علوبة

فنشر سعد بيانا للأمة في ٢٩ أبريل باعتباره هؤلاء منفصلين عن الوفد وبأن الوفد ماضى في سبيله ، قال :

« استحسن بعض حضرات أعضاء الوفد ان ينشروا في الجرائد خلافهم ، وأن يقولوا فينا غير الحق ، وقد أفرغت جميع الوسائل في تلافى هذا الخلاف وحسمه ابتعادا عن الانقسام واستبقاء للوحدة ، فلم أنجح ، وأبوا الا الاستمرار فيه واطهاره على طريقة تبين منها جليا عدم وجود تضامن في العمل ، وهو المبدأ الذي وضعه الوفد وأقسم الأعضاء الإيمان على احترامه ، ويرى الوفد أن مخالفة هذا المبدأ المهم

تعد بطبعها خروجاً عنه وانفصالاً منه ، لأنه يستحيل انتظام العمل في هيئة لم تربط أعضاءها رابطة من ثقة ولا من اتحاد في غرض ولا ارتباط بقاعدة ، لهذا فاننا اعتماداً على الثقة التي شرفتنا الأمة بها وأبدتها عند كل مناسبة ، وعلى الأخص في المظاهرات التي قابلتنا بها وعلى التشجيعات التي لا تزال تبديها والتأكيدات الوثيقة التي تأتيها من كل الجهات مؤيدة لتوكيلنا ومحبة لخطتنا ، تؤكد بأن الوفد الممثل للأمة بعد انفصال المخالفين عنه يستمر في العمل ، رئيسه وأعضاؤه المتفقون في المبدأ والغاية ، وفي تبادل الثقة والاخلاص واحترام القواعد التي وضعوها والأيمان التي أقسموها ، ويسمعون بكل ما في وسعهم للقيام بما عاهدوا الأمة عليه حتى بلوغ الغاية ، فلا تهنوا ولا تحزنوا فان قضيتكم عادلة ومصركم خالدة والله معكم .

((سعد زغلول))

ومن ذلك الحين سمي الأعضاء المنفصلين « منشقين » ، وشملت هذه الكلمة كل من خالف سعداً في رأيه ، وانضم الي هؤلاء من أعضاء الوفد عبد العزيز فهمي بك والدكتور حافظ عفيفي بك وعبد الخالق مذكور باشا ، ثم استقال جورج بك خياط من الوفد في يونيه ، فاعتبرهم الوفد جميعاً منفصلين ، وبقي مع سعد من أعضاء الوفد كل من مصطفى النحاس بك . الأستاذ واصف بطرس غالي . سينوت حنا بك . الأستاذ ويسا واصف . على ماهر بك ، وهم وان كانوا من جهة العدد أقلية في الوفد بالنسبة الى الأعضاء المنشقين الا ان شخصية سعد اجتذبت الى جانبه الغالبية العظمى من الأمة .

المظاهرات العدائية

وقامت المظاهرات العدائية من ذلك الحين ضد عدلى وضد الأعضاء المنشقين ، منادية بسقوطهم ورميهم بالخيانة .

وحدثت مظاهرة عدائية عنيفة في طنطا ضد الوزارة يوم الجمعة ٢٩ أبريل سنة ١٩٢١ ، فتعرضت لها قوة من رجال البوليس لتفريق المتظاهرين ، فمجزت عن ذلك لكثرة عددهم اذ واصلوا سيرهم حتى قسم بوليس طنطا ، فأراد البوليس تفريقهم بمضخات المياه ، فأخذ المتظاهرون يقذفون القسم بالطوب والحجارة ، فأجاب رجال البوليس باطلاق النار من بنادقهم ارباباً ، ولكن طلقات البنادق اصاب بعض المتظاهرين باصابات بليغة توفي على اثرها أربعة من المصابين ، وبلغ عدد الجرحى أربعين جريحاً ، فكان لهذه الحادثة دوى هائل وأثر عميق في النفوس ، وزادت مركز الوزارة حرجاً ، اذ كانت سلاحاً قوياً للدعاية ضدها بأنها تريد حكم الشعب بالقوة وسفك الدماء ، وعيناً أعلن عدلى أن الوزارة لم تأمر قط باطلاق الرصاص على المتظاهرين ، وأنه يستنكر مسلك رجال البوليس في هذه الحادثة ، وأنه أمر باجراء تحقيق لمعرفة من أمر باطلاق الرصاص لمحاكمته ، ثم قرر وقف حكمدار البوليس الذي نسب اليه الأمر باطلاق الرصاص واحالته الى مجلس عسكري لمحاكمته ، كل هذا لم يجد فتيلاً في وقف تيار السخط على الوزارة .

اقتراح الأمير عمر طوسون

تأليف جمعية وطنية

ونشر الأمير عمر طوسون بيانا في ٣٠ ابريل سنة ١٩٢١ اقترح فيه خسما للخلاف الذي شجر ان تؤلف جمعية وطنية تمثل الأمة بطريق الانتخاب وان يعرض عليها امر المفاوضات ، فتقرر هل تدخلها أم لا ، واذا قررت دخولها تضع قواعدها وتعين المفوضين ، وطلب في بيانه رفع الاحكام العرفية والرقابة على الصحف فورا ، وان تجرى المفاوضات في مصر لا في لندن لكي يتيسر للمفاوضين الاتصال بالأمة .

ولكن هذا الاقتراح لم يلتفت اليه في ضجة الانقسام التي غمرت البلاد ، وفي الحق أن الموقف كان واضحا فيه أن الأغلبية العظمى من الأمة تؤيد سعدا ، ولكن الأعضاء المنفصلين من الوفد تجاهلوا هذه الحقيقة ، أو أنهم لم يحسبوا حسابا كبيرا لارادة الشعب - وقد دلت الحوادث اللاحقة على تأصل هذه النزعة في نفوسهم - فكان ما كان من استمرار اسباب الانقسام .

رفع الرقابة عن الصحف

اراد عدلى أن يتقدم للأمة بعمل يخفف تيار السخط الذي واجهته وزارته ، فسعى جهده لدى السلطة العسكرية البريطانية لكي ترفع الرقابة عن الصحف ، اذ كانت هي التي اعلنتها في نوفمبر سنة ١٩١٤ ، فأجابته الى طلبه ، واعلنت الوزارة هذا النبا ، وقررت رفع الرقابة على الصحف ابتداء من ١٥ مايو سنة ١٩٢١ ، وصدر بذلك اعلان من اللورد اللنبى Allenpy بوصف كونه فائد القوات البريطانية في مصر ، واعلنت الوزارة انها تواصل السعى في رفع الاحكام العرفية اذ انها كانت معلنة منذ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، بأمر السلطة العسكرية البريطانية ، ولم يفد هذا القرار في منع استمرار السخط على الوزارة ، واخذت الصحف المناصرة لسعد تكيل الحملات الهائلة لعدلى والوزارة والمنشقين .

وزاد في شقة الخلاف أن الوزارة قررت احالة بعض الموظفين الى مجالس تأديت لحاكتهم على اقامتهم حفلة تكريم لسعد باشا بعد ان هاجم الوزارة ، وهم : صادق حنين بك ، ومحمود فهمى النقراشى بوزارة الزراعة ، وحسين فتوح ، وفؤاد شرين بوزارة المعارف ، والدكتور نجيب اسكندر بمصلحة الصحة ، وزكى جبرة بقسم البلديات ، وسلامه ميخائيل بك القاضى ، ومكرم عبيد ، واحمد محمد خشبه بك بوزارة الحقانية .

فقضى مجلس التأديب بوزارة الحقانية بقطع شهر من مرتب الأستاذ مكرم عبيد ، ثم خفض استئنافا الى انذاره ، وبراأت الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف سلامه بك ميخائيل ، وقضى بانذار الآخرين ، أما صادق بك حنين فقرر مجلس الوزراء في ٢ يونيه فصله من وظيفته ، وكانت هذه التصرفات سببا في زيادة السخط على الوزارة .

وفي الحق ان وزارة عدلى قد اساءت الى نفسها باحالة هؤلاء الموظفين الى مجالس التأديب ، وفصل أحدهم بقرار من مجلس الوزراء ، واستفحل الانقسام بمضى الوزارة

في أضطلاعها بمهمة المفاوضة غير مكرثة لمعارضة سعد لها ، وبرغم اعلانه عدم الثقة بها ، وأخذت تستكتب الناس عرائض بتأييدها ، وبدأت هذه العرائض في محيط أنصارها ، ثم استخدمت الادارة في جمع توقيعات عليها من الأعيان والعمد ومن اليهم ، فكان هذا التدخل امرا معيبا ، لأن اقحام الادارة في مثل هذه الأمور مفسد للرأى العام ، وقد كان له وقع سيء في نفوس المخلصين ، وكان سنة سيئة اتبعتها الحكومات من بعد لتختلس ثقة الشعب عن طريق الادارة .

الوفد الرسمي للمفاوضات

مضت الوزارة في سبيلها ، واستصدرت من السلطان في ١٩ مايو سنة ١٩٢١ مرسوما بتأليف الوفد الرسمي للمفاوضات برئاسة عدلى باشا يكن ، وعضوية حسين رشدي باشا ، واسماعيل صدقي باشا . محمد شفيق باشا ، وهؤلاء من أعضاء الوزارة ، واحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف وقتئذ ، ويوسف سليمان باشا من الوزراء السابقين .

واصطحب هذا الوفد بعثة من المستشارين الفنيين والموظفين مؤلفة من : عبد الحميد بدوى بك . توفيق دوس بك . محمد أبو الفتوح باشا . ابراهيم وجيه بك . الأستاذ احمد امين . محمود فايد بك . محمد شريف صبرى (باشا) . عبد الحميد سليمان بك . عبد المجيد عمر بك . يوسف اصلان قطاوى باشا . يوسف نحاس بك . الياس عوض بك . اللواء محمود عزمى باشا . القائمقام محمد يوسف بك . ابراهيم فهمى بك . الأستاذ ابراهيم دسوقي اباضه . الأستاذ محمد خطاب . حسن فريد افندى . حسن نصيف افندى . حامد العلايلي بك . احمد محمد حسين (باشا) . احمد كامل . عبد القوى احمد . عباس سيد احمد .

كان واجبا على عدلى أن يستقيل

ولقد كان واجبا على الوزارة أن ترجىء المفاوضة الرسمية حتى يزول الخلاف الذى وقع بينها وبين الوفد ، لأن اجراء المفاوضة الرسمية في هذا الجو يزيد الفتنة استفحالا ، ويضعف مركز مصر ، وكان واجبا على عدلى اذا لم يوفق في حسم هذا الخلاف أن يستقيل تخفيفا لوطة الانقسام .

حقا ان سعدا كان مسرفا في الحملات التى شنّها على عدلى ، وكان في الغالب متجنبا عليه ، ولكن استقالة عدلى امام هذا الاسراف كانت تعد عملا نبيلًا يبطل ججة المرجفين ، وبخاصة لأن المفاوضات كان متوقعا لها الاخفاق ، وقد استقال فعلا بعد اخفاقها .

ولم يعرف عن عدلى انه كان متهاوتا على الحكم ، فانه حين عاد الائتلاف بين سعد وخصومه سنة ١٩٢٥ وعاد الود بينه وبين عدلى ، تولى عدلى الوزارة الدستورية سنة ١٩٢٦ بترشيح سعد واقاراه ، ومع ذلك لم يحرص عليها كثيرا اذ استقال على اثر قرار من مجلس النواب عده عدم ثقة ، وأصر على الاستقالة بالرغم من الحاج سعد عليه في البقاء في الحكم ، فمع هذا التعفف والاباء يبدو عجيبا أن يتمسك ببقائه في الوزارة سنة ١٩٢١ بالرغم من المعارضة العنيفة التى اعترضته ، وبالرغم مما تبين بوضوح تام أن أغلبية الأمة لم تكن تريده رئيسا للمفاوضة ولا رئيسا للوزارة ، فكان

عليه احتراماً لإرادة الشعب أن يستقيل من الوزارة ويعدل عن المفاوضة ، لأن المفاوضة في مصر الأمة يجب أن يكون أساسها توكيلاً من الأمة ، والحكم في ذاته هو وكالة عن الأمة ، وهذه الوكالة هي جوهر النظام الدستوري ، فالوزارة التي تفقد ثقة الأغلبية يجب عليها أن تستقيل ، وفي يقيننا أنه لو ترك عدلى لمحض إرادته لما تردد في الاستقالة قبل أن يحدث هذا الانقسام أو بعد حدوثه مباشرة ، ولكن أعضاء الوفد الذين اختلفوا مع سعد هم الذين زينوا له البقاء في الحكم ليقوى به جانبهم في خصومتهم مع سعد ، فهم ولا جرم أول المسئولين عن هذا الانقسام .

تفاهم الانقسام

بعد تأليف الوفد الرسمي

وقد زادت المظاهرات عنفاً بعد تأليف الوفد الرسمي ، سواء في القاهرة أو الاسكندرية ، وفي كثير من المدن الأخرى ، واتخذت طابع العداء لكل من خالف سعداً في رأيه ، والنداء بسقوطهم ، والاعتداء على منازلهم بالطوب والحجارة ، وكان هذا من الظواهر الأليمة للانقسام ، ومن الأسلحة المقتوة في الخصومة السياسية ، لأن النضال السياسي بين المختلفين في الرأي من أبناء الأمة يجب أن يكون مقصوراً على نضال الآراء ، ومقارعة الحجة بالحجة ، وبذلك ينضج الشعب وترقى أفكاره ومداركه ، أما تحريض الجماهير على الخصوم السياسيين واتخاذ الاعتداء وسيلة لآكرههم على تغيير آرائهم فهو وسيلة تفسد الحياة السياسية وتهدم حرية الرأي والعقيدة ، ولقد نشر الأمير عمر طوسون نداء بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٢١ يستنكر فيه هذا الاعتداء ، قال فيه :

« يا أبناء بلدى الأعزاء ، بلغنى مع أشد الأسف ما حدث من بعض أشخاص غير مسئولين في أثناء المظاهرات السلمية مثل مهاجمة بيوت بعض المخالفين لكم في الرأي والتقاذف بالأحجار في الشوارع الأمر الذى ما كنا ننتظر صدورهم من أى مصرى ونحن قوم نريد الاستقلال ونطلب الحرية وأساس هذا المبدأ احترام كل فريق رأى الآخر وعدم الحظر على أحد وأن شد في رأيه ، وإذا لم نحترم هذا المبدأ فلماذا نشكو من ضغط الانجليز على حريتنا ومصادرتهم لنا في آرائنا وكيف بعد هذا تريد طائفة منا إرغام مخالفيها على اتباع رأيها بالقوة ؟ فأرجوكم أشد الرجاء الإقلاع عن هذه الخطة التى تضر قضيتنا المقدسة أكبر ضرر وتشين سمعتنا وتحط من كرامتنا ، وأناشد كل مخلص لوطنه محب لبلاده أن يجتهد في منع ما يثير شبه الأجانب فينا ويبعد عطفهم ويخلق التهم الباطلة لنا ، اننى لأقول هذا لا انحيازاً الى جانب الوزارة ، لأننى غير موافق على خطتها كما أظهرت في اقتراحى (١) ولكن الواجب هو الذى دفعنى أن أبين لكم الخطر الذى ينجم عن سلوك طائفة منا غير المسلك القويم ، هداًنا الله جميعاً الى الصواب » .

ولكن هذا النداء الحكيم ذهب عبثاً في تيار الفتنة التى فرقت بين الناس وألقت بينهم العداء والبغضاء .

(١) هو الاقتراح المنشور ص ١٤ .

الحوادث الخطيرة بالاسكندرية

وازدادت المظاهرات عنفا في الاسكندرية ، واشتبك المتظاهرون يوم الأحد ٢٢ مايو سنة ١٩٢١ مع بعض الأجانب من الطبقات المتأخرة في حي الهاميل (١) ، وتبادل الفريقان إطلاق الرصاص ، واشتعلت النار في عدة منازل ، ونهبت بعض المحال التجارية الأجنبية ، وبالجملية تحولت هذه المظاهرات الى اضطرابات ألقت الفزع في النفوس ، وقد تدخل البوليس ثم الجيش المصرى لقمعها ، ولم يعد النظام الا في نحو الساعة الثالثة صباحا ، واستمرت الاضطرابات الدامية يوم الاثنين ٢٣ مايو ، وتبدلت العيارات النارية من جديد بين الوطنيين والأجانب ، فتدخل جيش الاحتلال وتولى قومندان القوة البريطانية المراقبة في الاسكندرية قيادة المدينة ، وأصدر امرا عسكريا بمنع المرور في السوارع بين الساعة التاسعة والنصف مساء الى الساعة الرابعة صباحا ما لم يكن بيد الشخص اذن بالمرور ، وبفلق جميع المحال العمومية في الساعة التاسعة مساء ، وقد عاد الهدوء الى المدينة منذ مساء ذلك اليوم .

وبلغ عدد ضحايا تلك الاضطرابات المقتولة ٤٣ قتيلا و ١٢٩ جريحا من المصريين ، و ١٥ قتيلا و ٧١ جريحا من الأوروبيين ، فكان لهذه المأساة وقع اليم في النفوس .

ورأى سعد أن المظاهرات قد تعدت الى الأجانب وتحولت الى اضطرابات هي أبعد ما تكون عن التظاهر ، وأدرك خطورة العواقب السيئة التي نجمت عنها ، فنشر نداء ٢٠٤ مايو بالحث على الهدوء والسكينة وحسن معاملة الأجانب ، قال في ختامه : « ايها المصريون اناشدكم الوطنية الصادقة والاخلاص الصحيح لبلادكم ان تقابلوا هذه الحادثة بما عهد فيكم من الرزانة والسكينة وأن تستمروا في اكرام ضيوفكم من الأوروبيين وفي حسن الرعاية لهم والأعتدوا عليهم ولو اعتدوا عليكم ، فذلك ابقى لمودتهم واليق بكرم اخلاقكم واحفظ لقضيتكم العادلة من أن يعوق سيرها عوامل الاضطراب » .

ثم نشر في اليوم التالي نداء آخر الى الشعب بوقف المظاهرات « وأن يقف اظهار سخطه على الوزارة بالمظاهرات اتقاء لما يرتكبه القساة فيها من الفظائع المفرقة واكتفاء بما اظهرته لفاية الآن من شدة سخط الأمة على الوزارة ! » .

تصريح تشرشل

وعلى إثر وقوع حوادث الاسكندرية وقتل من قتل فيها من الأوروبيين صرح المستر ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطانية بأنه لا يرى الوقت قد حان لجلاء الجيوش البريطانية عن مصر « خشية أن يقضى الرعاع في القاهرة والاسكندرية على حياة الجاليات الأجنبية وينهار صرح الاصلاحات التي تمت على يد الادارة البريطانية » .

فكان لهذا التصريح اثر مؤلم في مصر ، وقوبل بالاحتجاج من الوفد والحزب الوطنى والوزارة ، ومن مختلف الجماعات ، وكان نذيرا باخفاق المفاوضات الرسمية .

(١) هو الحى الذى بدأت فيه مذبحة الاسكندرية في يونية سنة ١٨٨٢ وكانت من الدرائع التى مهدت للاحتلال البريطانى (راجع كتابنا الثورة العربية والاحتلال الانجليزى ص ٢١٨ وما بعدها الطبعة الاولى) .

مفاوضات عدلى - كيرزون

سافر الوفد الرسمى برئاسة عدلى من الاسكندرية يوم اول يوليه سنة ١٩٢١ ،
ووصل لندن في ١١ منه ، ثم بدأت المفاوضات بينه وبين اللورد كيرزون Curzon
وزير الخارجية البريطانية ، وطالت على غير جدوى ، وتخللتها فترة عطلة بسبب
حلول فصل الاجازات في إنجلترا ، ثم انتهت باخفاقها ، اذ سلم اللورد كيرزون الى
عدلى بأشياء يوم ١٠ نوفمبر مشروع معاهدة وضعتها الوزارة البريطانية اصرت فيه على
وجوب بقاء الاحتلال العسكرى فى أى مكان بالبلاد والى زمن غير محدود ، وضمت
المشروع من الشروط ما يهدم معانى الاستقلال وينظم الحماية على مصر ، فقد وضع
شئوننا الخارجية تحت مراقبة المندوب السامى البريطانى ، وجعل شئونها الداخلية
فى المالية والحقانية والجيش فى يدها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، هذا الى أنه
يفصل السودان عن مصر ، وانا ذاكرون هنا خلاصة القواعد الواردة فى هذا المشروع .

خلاصة مشروع كيرزون

اولا - فى مقابل ابرام هذه المعاهدة والتصديق عليها توافق حكومة ملك بريطانيا
العظمى على رفع الحماية التى أعلنت على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وعلى
الاعتراف بمصر منذ الآن دولة ذات سيادة فى ظل حكومة دستورية . وبمقتضى هذا
يبرم ويظل باقيا بين حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشعبه من جانب وبين حكومة
مصر والشعب المصرى من الجانب الآخر معاهدة وميثاق دائمان للسلام والمودة
والتحالف (١) .

ثانيا - تخويل إنجلترا الحق فى ابقاء قوات عسكرية فى كل زمان وفى أى مكان
بالأراضي المصرية وأن يكون تحت تصرفها كل ما فى مصر من وسائل المواصلات وطرقها
وكل ما فيها من ثكنات ومطارات وميادين التمرين ، وترسانات وغرور حربية .
وجعل الغرض من هذا الاحتلال الدفاع عن مصالح مصر الحيوية وسلامة أراضيها
وحماية المواصلات الامبراطورية البريطانية (بعد أن كان مقصورا فى مشروع ملنر على
حماية هذه المواصلات) ، وبدا من أقوال اللورد كيرزون أثناء المفاوضات أن الغرض
منها أيضا حماية المصالح الأجنبية والتدخل لحفظ الأمن الداخلى .

ثالثا - استبقى المشروع لقب المندوب السامى لمثل إنجلترا فى مصر وأن يكون
له فى جميع الاوقات وبسبب مسئولياته الخاصة مركز استثنائى ويكون له حق التقدم
على ممثلى الدول الأخرى .

رابعا - أوجب على وزير خارجية مصر أن يبقى على اتصال وثيق بالمندوب
السامى (وهذا معناه أن يكون خاضعا لرقابته مباشرة فى ادارة الشئون الخارجية) .

خامسا - أوجب على الحكومة المصرية أن لا تعقد أى اتفاق سياسى مع دولة
أجنبية دون استطلاع رأى الحكومة البريطانية بواسطة المندوب السامى .

سادسا - تتولى الحكومة البريطانية وحدها المفاوضات فى انفاء الامتيازات الاجنبية
مع الدول ذوات الامتيازات وتتولى حماية مصالح الأجانب فى مصر .

(١) هذه الفقرة ترجمت حرفيا عن اصلها الانجليزى فى المشروع .

سابعاً - لا تعين الحكومة المصرية ضباطاً أجانب بالجيش المصرى أو موظفين أجانب فى أى مصلحة منها بدون موافقة المندوب السامى البريطانى .

ثامناً - تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع الحكومة البريطانية قوميسيراً « مستشاراً » مالياً تكون له اختصاصات صندوق الدين ويكون مسئولاً عن دفع المبالغ المخصصة لميزانية المحاكم المختلطة والمعاشات والمستحقات السنوية الأخرى للموظفين الأجانب المحالين الى المعاش وورثتهم والمبالغ المخصصة لميزانيتى المستشارين المالى والقضائى والموظفين التابعين لهما ، ويجب أن يحاط المستشار المالى احاطة تامة بجميع الأمور الداخلية فى اختصاص وزارة المالية ويكون له فى كل وقت حق الدخول على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ، ولا تعقد الحكومة المصرية قرصاً خارجياً أو تخصص مصلحة عمومية لوفاء دين دون موافقة المستشار المالى .

تاسعاً - تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع الحكومة البريطانية قوميسيراً « مستشاراً » قضائياً يكون له حق مراقبة تنفيذ القانون فى جميع المسائل التى تمس الأجانب والتى من اختصاص وزارتى الحقانية والداخلية ويكون له فى كل وقت حق الدخول على وزيرى الداخلية والحقانية .

عاشراً - لم يذكر المشروع عن السودان الا أن رقيه فى هدوء وسكينة هو من الضروريات لآمن مصر ولدوام مورد المياه لها ، ومن ثم تتعهد مصر بأن تستمر فى أداء نفس المساعدات الحربية التى كانت تقوم بها للسودان أو أن تؤدى لحكومة السودان بدلاً من ذلك اعانة مالية تحدد بالاتفاق بين الحكومتين ، وتكون كل القوات المصرية فى السودان تحت امر الحاكم العام ، وتضمن انجلترا لمصر نصيبها العادل من مياه النيل، ولهذا الغرض لا تقام أعمال رى جديدة على النيل وروافده جنوبى وأدى حلفاً دون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء يمثل أحدهم مصر والثانى السودان والثالث أوغندا .

حادى عشر - تتعهد مصر بأن تضمن لجميع سكان مصر حماية أزواجهم وحريةهم من غير تمييز بسبب مولدهم أو لفتهم أو جنسيتهم أو دينهم مع حماية الأقليات .

يتضح من هذه القواعد أن مشروع كيرزون جلاء أسوأ من مشروع ملنر وأكثر قيوداً وأمن فى العدوان على استقلال مصر والسودان ، وسبب هذا التراجع أن الانقسام الذى حدث فى البلاد منذ مايو سنة ١٩٢١ قد أضعف من قوتها المعنوية وأغرى بها انجلترا فزادت فى أطماعها واعتداءاتها .

وقد أجاب عدلى باشا على هذا المشروع بمذكرة فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ ختمها بأن المشروع لا يجعل محلاً للأمل فى الوصول الى اتفاق ، على أنه سلم ببقاء قوة عسكرية بريطانية فى منطقة قناة السويس لحماية المواصلات البريطانية ، فأضعف من قيمة الرد ، وكان الرد ، فى نهايته ، ايذاناً بقطع المفاوضات ورفض المشروع ، وغادر لندن يوم ٢٠ نوفمبر .

الحوادث الداخلية

اثناء المفاوضات

اشتدت الخصومة بين الحكومة والمعارضة اثناء المفاوضات ، وزادت هوة الانقسام بينهما .

نفى على فهمى كامل بك

وكيل الحزب الوطنى

ففى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٢١ قررت السلطة العسكرية نفى على فهمى كامل بك وكيل الحزب الوطنى ، وبنى امر النفى على ارساله لتفراغا الى الخديو السابق بصيغة تتضمن « انكار حقوق الذات العلية السلطانية » ، وقرر مجلس الوزراء فى ١٩ سبتمبر ايضا وقف جريدة « اللواء المصرى » ستة اشهر انشره مقللا تضمن نص التفراف المتقدم ذكره « وأن هذا من شأنه الاخلال بالنظام العام » .

وفد ودع على بك الأمة قبيل رحيله الى منفاه بكتاب عاهدها فيه على الثبات على المبدأ قال فيه : «لولا أن إيماننا بالله تعالى وطيده ورجاءنا في مستقبل الوطن قوى وقلنا مفعم بحبه وحواسنا جميعا تذكر إباديه علينا - لولا ذلك كله لما عملنا ولا نطقنا ولا كتبنا ولا تحملنا السجن والاعتقال والنفى في سبيل غاية الأحرار من تحقيق الإستقلال لصر العزيرة أرضها وسمائها ، نيلها وسودانها ، والحرية لأمة الكنانة أميرها وأجيرها ، كبيرها وصغيرها » .

وودعته الجماهير عند سفره فى محطات القاهرة وطنطا والاسكندرية وعلى ظهر الباخرة توديعا حافلا ، وأقيمت له حفلة تكريم كبرى فى فندق رجبنا (وندسور الآن) أقيمت فيها الخطب الحماسية فى تكريمه وتوديعه ، وأبحر من الاسكندرية يوم ٣٠ سبتمبر ، وعطلت جريدة الأهالى ستة اشهر من ٨ نوفمبر ١٩٢١ .

بعثة سوان

هى بعثة مؤلفة من خمسة نواب من حزب العمال فى البرلمان البريطانى وعلى رأسهم المستر سوان . استقدمها سعد الى مصر لتتبين شعور الأمة وتدرس حالة البلاد !

وصلت البعثة فى شهر سبتمبر ، وتأهب سعد لزيارة طنطا صحبتهم ، وحدد للزيارة يوم ٢٣ سبتمبر ، فقررت الحكومة منع هذه الزيارة « محافظة على النظام والأمن العام » ، ثم زار معهم بورسعيد فالمنصورة ، وأقيمت له فيهما حفلات كبيرة ، وألقيت فيهما الخطب طعنا فى عدلى باشا ووزارته ، وأقام لهم سعد وليمة فى فندق شبرد تكريما لهم ، تبودلت الخطب من الجانبين ، وكان مما قاله المستر بارنز أحد أعضاء البعثة ردا على ما قيل عنهم أنهم بحضورهم يتدخلون فى شئون مصر الداخلية : « لم يبق إلا مؤاخذتهم لنا لأننا نتدخل فى شئون مصر الداخلية . ولكن ليس صدور هذا الانتقاد مستغربا بعد تدخلنا أربعين سنة فى شئون مصر ؟ ومع ذلك فهل هذا تدخل فى شئون مصر الداخلية ؟ اليست منها بهم انجلترا ؟ والا فكيف تعرض علينا الحكومة الانجليزية كل سنة الميزانية لنوافق عليها وفيها مصروفات تبلغ الملايين من الجنيهات للجيش الانجليزى فى مصر ؟ ان الحقيقة ان مجيئنا الى هنا هو فى مصلحة انجلترا قبل غيرها » .

فجاء هذا القول مصداقا لما توجهه المشفقون على مضمير مصر من عواقب الانقسام وما أفضى اليه من تدخل الانجليز حتى فى منازعاتنا الداخلية .

وقد غادر هؤلاء الضيوف مصر فى ٧ اكتوبر بعد ان كان حضورهم سببا لزيادة الفتنة فى البلاد .

زيارات سعد للأقاليم

وبعد رحيل هؤلاء النواب اعتزم سعد زيارة مديريات الوجه القبلى في رحلة نيلية ، وكانت أسبوط أول مرحلة في هذه الزيارة ، ووصلت الباخرة النيلية التي نقله الى مدينة أسبوط يوم الجمعة ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢١ ، فوقع فيها شجار كبير بين انصاره وخصومه ، وكان رجال البوليس والأدارة منحازين الى جانب هؤلاء ، وقد جندت الحكومة قواتها من البوليس والجيش لمنع سعد من النزول الى البر ، وفي الحق ان مسلكها حيال هذه الزيارة كان مسلك عنت واعتساف ، فان الحكومة لا يحق لها ان تمنع زيارة زعيم او أى فرد للأقاليم مهما كان خصما لها ، وللناس كامل الحق في ان يؤيدوا الزعيم الذى يختارون ، وليس للحكومة ان ترغمهم بالقوة على اختيار زعيم دون زعيم ، وقد أسفر الشجار عن قتل وثلثين جريحا ، وغرق ثلاثة في النيل ، ومنعت الادارة سعدا من النزول بأسبوط ، فكانت هذه الحادثة مظهرا أليما للحرب الداخلية ، وقد وقعت هذه الحادثة وأمثالها والوفد الرسمى يتفاوض في لندن ، فكانت نذيرا بما آل اليه أمر المفاوضات من الاخفاق المحقق .

وحدث أشجار آخر في جرجا ، ثم أصدرت الوزارة قرارا بمنع زيارة سعد لعواصم ومدن الوجه القبلى في هذه الرحلة ، فعاد الى العاصمة بطريق النيل .

احتفال ١٣ نوفمبر

ومن مظاهر الانقسام سنة ١٩٢١ اقامة احتفالين بذكرى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، احدهما اقامه سعد باشا في سرادق كبير بالمنيرة خطب فيه خطبة نارية ضد عدلى ووزارته ، ووصف فيها رحلته النيلية وعسف الادارة في منع هذه الرحلة وتديرها حوادث أسبوط وجرجا .

والثاني اقامه الاعضاء المنفصلون وانصارهم في فندق الكوننتنتال ، وخطب فيه كل من عبد العزيز فهمى بك . وابراهيم الهلباوى بك . وعلى المنزلاوى بك . والشيوخ محمد بخيت . والاستاذ محمد توفيق دياب . والدكتور محمد حسين هيكل . ومحمود أبو حسين باشا .

استقالة عدلى

٨ ديسمبر سنة ١٩٢١

عاد عدلى الى مصر في اليوم الخامس من ديسمبر ، وقدم في اليوم الثامن منه تقريرا الى السلطان عن المفاوضات ، ابان فيه مراحلها ، وأوضح استحالة قبول مشروع المعاهدة الذى عرضه اللورد كيروزن ، قال ضمن تقريره : « أخذنا على أنفسنا ان نسعى للاعتراف بمصر دولة مستقلة في الداخل وفي الخارج ولإلغاء الحماية الغاء صريحا ، ولكننا ألفينا المشروع الذى تمخضت عنه مفاوضات طويلة عسيرة لا يحقق الغاية التى جئنا للمفاوضة من أجلها ، فكان حقا علينا ان نرى المفاوضات غير منتجة والا نستمرسل فيها لأكثر من ذلك » .

وفي اليوم الذى قدم فيه هذا التقرير رفع الى السلطان استقالة الوزارة ، وبناها على عدم تحقيق برنامجها في المفاوضات ، قال :

« يا صاحب العظمة السلطانية

» لما أولتني عظمتكم عالى ثقتها ودعتنى الى تشكيل وزارة يكون اخص اعمالها ان تتولى المفاوضة لوضع اتفاق مع الحكومة البريطانية تشرفت بأن اعرض على عظمتكم بتقريرى المؤرخ ١٧ مارس سنة ١٩٢١ برنامجنا الوزارى وزدته تفصيلا عندما شكل الوفد الرسمى .

« وبما ان المفاوضات التى باشرها الوفد الذى كنت اراسه فى لندره منذ بضعة اشهر لم تسفر عن تحقيق ذلك البرنامج فانى اتشرف بان ارفع لعظمتكم استقالة الوزارة وارجو ان تتكرم لعظمتكم بقبولها وقبول جليل شكرى وعظيم اكبارى للتعطف السامى الذى تفضلتم على به .

« وانى لا ازال لعظمتكم العبد المطيع والخادم المخلص الامين » .

القاهرة فى ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠ - ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ .

« على يكن »

وقد استعجل قبول استقالته بعد اعتقال سعد للمرة الثانية كما سيجىء بيانه (ص ٢٧) ، وقبلها السلطان فى ٢٤ ديسمبر .

* * *

الفصل الثاني

الموقف السياسي بعد قطع مفاوضات عدلي

كان متوقعا بعد قطع المفاوضات ، ورفض عدلي مشروع المعاهدة الذي عرضه اللورد كيرزون أن تحدد الحكومة البريطانية موقفها حيال هذا الرفض .

التبليغ البريطاني الى السلطان فؤاد

٣ ديسمبر سنة ١٩٢١

ففي ٣ ديسمبر - قبل عودة عدلي الى مصر - ذهب اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى الى سراى عابدين وقابل السلطان فؤاد ، وسلمه تبليغا يتضمن ايضا سياسة الحكومة البريطانية بازاء مصر ، بدأه بالاشارة الى أنه بموجب التعليمات التى وصلتته من حكومته يرفع الى عظمة السلطان هذا البيان متضمنا آراء حكومته فيما يتعلق بالمفاوضات ، وأنها قابلت بمزيد الأسف عدم قبول الوفد الرسمى مشروع المعاهدة ، وشرح القواعد الجوهرية لهذا المشروع وإيدها ، وأخذ فى صدد تسويقها يمن على الأمة بما أفادته من الاحتلال ، ثم عرض لموقف الحكومة البريطانية بعد رفض المشروع قائلا :

« ولكن رفض حكومة عظمتكم الحاضرة لهذه الاقتراحات أوجد حالة جديدة ، وهذه الحالة لا تؤثر فى مبدأ السياسة البريطانية . ولكنها بالضرورة تقلل من التدابير التى يمكن تنفيذها الآن ، ولذلك فان حكومة جلالة الملك ، ترغب أن تبدى بوضوح حالة موقفها الآن » .

وخلاصة هذا الموقف كما جاء فى هذا التبليغ ان الحكومة البريطانية لا تنفذ مقترحاتها فى المشروع بدون رضا الأمة المصرية واشترائها ، على أنها فى انتظار هذا الرضا ستزيد عدد الموظفين المصريين فى الحكومة ، وأنها على استعداد من الآن لمفاوضة الدول الأجنبية بمساورة الحكومة المصرية لأجل إلغاء الامتيازات الأجنبية ، وفيما يتعلق بالاحكام العرفية أعرب التبليغ عن رغبة الحكومة البريطانية فى ان تحل الحكومة المصرية محل القائد العام للقوات البريطانية فى سلطة الاحكام العسكرية .

أما عن المستقبل فقد أوضح التبليغ تمسك الحكومة البريطانية بالضمانات التى وردت فى مشروع المعاهدة ، وهى استبقاء الجنود البريطانية فى مصر ، واشتراك المستشارين البريطانيين مع وزارتى المالية والحقانية ، وأغفل الاشارة الى السودان اطلاقا . ودعا الأمة المصرية الى عدم الاستسلام للأمانى الوطنية فيما يتعارض وهذه الحقائق ، ثم عهد الى التهديد ، فتوعد بمقاومة الحركة الوطنية التى تتجاهل هذه الحقائق ، وسماها خطة التهميج ، وأن الحكومة البريطانية ستستمر على مواصلة عرضها كمرشدة لمصر ، وأنها مصرة على الاحتفاظ بالحقوق والسلطة الفعالة لأجل صيانة مصالح مصر (كذا) ومصالحها الخاصة ، وأن سيسيل الوحيد لتقديم الشيعب

المصرى يقوم على تأزره مع الامبراطورية البريطانية لا على تنافرها ، وأن الحكومة البريطانية مستعدة للمفاوضة من جديد فى أى طريقة قد تعرض عليها لتنفيذ مشروع المعاهدة فى جوهره .

وهالك نص اقواله فى هذا الصدد ، وهو الجزء الثانى من التبليغ ، قال :

« ف فيما يتعلق بالحاضر لا يمكن لحكومة جلالتة تنفيذ اقتراحاتها بدون رضا الامة المصرية واشترائها ، ولكن حكومة جلالتة تحافظ على الرغبة التى كانت لديها على الدوام وهى العمل على انماء مواهب المصريين بزيادة عدد الموظفين منهم فى كل فرع ولا سيما فى الفروع الادارية العالية التى كثر فيها عدد الموظفين الاوربيين وحكومة جلالتة مستعدة لأن تواصل بمشاورة حكومة عظمتكم المفاوضات مع الدول الأجنبية لأجل الغاء « الامتيازات » لكى يكون الموقف الدولى جليا عندما يحين وقت اصدار التشريع المصرى الذى سيحل محل تلك الامتيازات ، وكذلك ترجو حكومة جلالتة أن السلطة التى يباشرها الآن القائد العام تحت القانون العسكرى تباشرها الحكومة وحدها بمقتضى القوانين المدنية المصرية ، وهى تسر برفع الاحكام العسكرية حالما يصدر « قانون التضمنات » Act of indemnity (اقرار الاجراءات العسكرية) ، ويعمل به فى كل المحاكم المدنية والجنائية فى مصر ، وهو قانون لا بد منه لحماية الحكومة المصرية وحماية السلطة البريطانية فى مصر .

« وأما من جهة المستقبل فان حكومة جلالة الملك ترغب أن توضح بعبارة جلية السياسة التى تنوى اتباعها ، فقد علمت أن المشروع الذى قدمته الى وفد عظمتكم قد رفض بحجة أن الضمانات التى تضمنها المشروع لصيانة المصالح البريطانية والأجنبية تقضى على التمتع بالحكومة الذاتية متمتعا صحيحا ، وهى تأسف غاية الاسف على أن استبقاء الجنود البريطانية فى مصر واشترائك الموظفين البريطانيين مع وزارتى انحقاقية والمالية يساء فهم المراد منهما الى هذا الحد .

« اذا كان الشعب المصرى يستسلم الى امانيه الوطنية مهما كانت هذه الامانى صحيحة ومشروعة فى ذاتها دون أن يكثرث اكثرثا كافيا للحقائق التى تتحكم فى الحياة الدولية ، فان تقدمه فى سبيل تحقيق مطمحه الاسمى لا يصيبه التأخير فقط بل يتعرض للخطر تعرضا تاما ، اذ ليس من فائدة ترجى من وراء التصغير من شأن ما على الامة من الواجبات وتعظيم ما لها من الحقوق ، وان الزعماء المتطرفين الذين يدعون الى هذا لا يعملون على نهوض مصر بل يهددون رقيها ، وهم بما كان لهم من الأثر فى مجرى الحوادث قد اتخذوا مرة بعد مرة الدول الأجنبية فى مصالحها واثاروا مخاوفها ، وكذلك عملوا فى الأسابيع الأخيرة على التأثير على مصير المفاوضات بتسداءات مهيجة استثاروا بها جهل العامة وشهواتها ، وان حكومة جلالة الملك لا تعتبر أنها تخدم مصلحة مصر بتساهلها ازاء تهيج من هذا القبيل ، ولن يمكن مصر أن تسير فى سبيل الرقى الا متى اظهر قادتها المسئولون من الحزم والعزيمة ما يكفل قمع مثل هذا التهيج ، فان العالم يتألم الآن فى جهات عديدة من الاندفاع فى نوع من الوطنية المتعمصة المضطربة ، وحكومة جلالة الملك تقاوم هذا النوع من الوطنية بكل شدة سواء

في مصر أو في غيرها ، وأن أولئك الذين يستسلمون لتلك النزعات انما يعملون على جعل القيود الأجنبية التي يطلبون الخلاص منها أشد لزوما وبذلك يطيلون أجلها .

« واذ الأمر كذلك ، فان حكومة جلالة الملك مراعاة لمصلحة مصر ومصالحها الخاصة أيضا ستستمر بلا تردد على مواصلة غرضها كمرشدة لمصر وأمانة على مصالحها ولايكفيها أن تعلم أن في استطاعتها العودة الى مصر اذا تبين أن مصر بعد أن تركت لنفسها بغير معونة قد عادت الى عهد التبذير والاضطراب الذي لازمها في القرن الماضي فرغبة حكومة جلالة الملك أن يستكمل العمل الذي بدأ به في عهد اللورد كرومر ، لا أن تبدأه من جديد ، وهي لا تنوى أن تبقى مصر تحت وصايتها بل بالعكس ترغب في تقوية عناصر التعمير في الوطنية المصرية وتوسيع مجال العمل أمامها وتقريب الوقت الذي يمكن فيه تحقيق الملمح الوطني تحقيقا تاما . ولكنها ترى من الواجب أن تصر على الاحتفاظ بالحقوق والسلطة الفعالة لأجل صيانة مصالح مصر ومصالحها الخاصة على السواء وذلك الى أن يظهر الشعب المصري أنه قادر على صيانة بلاده من الاضطراب الداخلي وما يترتب عليه حتما من تداخل الدول الأجنبية .

« وسبيل التقدم الوحيد للشعب المصري يقوم على تأزره مع الامبراطورية البريطانية لا على تنافرهما ، وحكومة جلالته لرغبتها في هذا التأزر مستعدة فيما يتعلق بها للبحث في أية طريقة قد تعرض عليها لأجل تنفيذ اقتراحاتها في جوهرها ، وذلك في أي وقت تريده حكومة عظميتكم ، على أنها مع هذا لايسعها تعديل المبدأ الذي بنيت عليه تلك الاقتراحات ولا اضعاف الضمانات الجوهرية التي تشتمل عليها ، وهذه الاقتراحات من مقتضاها أن يكون مستقبل مصر في أيدي الشعب المصري نفسه ، فكلما زاد اعتراف شعبكم بوحدة المصالح البريطانية ومصالحه كلما قلت الحاجة الى هذه الضمانات ، وقادة مصر المسئولون هم الذين عليهم في هذا العهد الثاني من اشتراكهم مع بريطانيا العظمى أن يثبتوا بقبولهم النظام الوطني المعروض عليهم الآن وبالتزام جانب الحكمة في العمل به أن المصالح الحيوية للامبراطورية البريطانية في بلادهم يمكن أن توكل لعنايتهم بالتدريج » .

اذاعة الوثائق الثلاث

اذيعت الوثائق الثلاث : مشروع كيرزون . ورد عدلى باشا . وتبلغ ٣ ديسمبر ، في وقت واحد ، وهو يوم ٤ ديسمبر ، فكان لاذاعتها بالغ الاثر في النفوس ، اذ بدأ فيها مبلغ اصرار الحكومة البريطانية على عدوانها على مصر وابقاء سيطرتها واحتلالها ، سواء في المعاهدة أو في نظام الحكم الذي أوجده الاحتلال ، وصارت هذه الوثائق حديث الناس في مجالسهم ، وموضع شخطهم وتفكيرهم ، وكان أبلغ عبرة منها أن يقع الانقسام في سبيل مفاوضات هذا مبلغ ما أسفرت عنه ، وانهاالت الاحتجاجات من كل صوب على مشروع كيرزون وعلى تبليغ ٣ ديسمبر .

استمرار الانقسام

قطعت المفاوضات ، وغادر الوفد الرسمي لندن يوم ٢٠ نوفمبر ووصل الى الاسكندرية يوم ٥ ديسمبر كما أسلفنا (ص ٢١) . وكان منتظرا أن تخف وطأة الانقسام ، وأن تلتئم الصفوف بعد الصدمع الذي أصابها في أبريل ومايو سنة ١٩٢١ ، وكانت الفرصة سانحة لرأب ما انصدع من

الوحدة الوطنية التي هي اقوى عدة للأمة في كفاحها ، ولكن الجماهير قابلت عدلى عند عودته بكل صنوف الاهانات والتحقير ، واجتمع كثير من الغوغاء في طريقه من محطة العاصمة يصيحون في وجهه بفاحش القول وبديء العبارات ويقذفونه بالببيض والطماطم والحصى والقاذورات ، ويولول النساء في طريقه ، الى غير ذلك من ضروب الاسفاف في الخصومة .

وبذلك حبطت المساعي لاعادة الوحدة في وقت كانت فيه البلاد احوج ما تكون اليها .

اعتقال سعد للمرة الثانية

نشر سعد يوم ٧ ديسمبر نداء الى الأمة دعاها الى مواصلة الجهاد ، وحمل حملة قوية على التبليغ البريطاني ، وختم نداءه بقوله : « فلنثق اذن بقلوب كلها اطمئنان ، ونفوس ملؤها استبشار ، وشعارنا الاستقلال التام او الموت الزؤام » . ودعا الى اجتماع كبير بنادى سيروس (بشارع سليمان باشا) حدد له يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ الساعة العاشرة صباحا « للنظر في الاحوال الحاضرة » ، وأرسل الدعوى الى جمهور كبير من ذوى المكانة في البلاد ، فاتخذت السلطة العسكرية البريطانية هذه الدعوة ذريعة لاعتقاله للمرة الثانية ، ذلك انها قررت اولا منع هذا الاجتماع واصدرت بلاغا بذلك يوم ٢١ ديسمبر ، فاحتج سعد على هذا المنع .

وفي يوم الخميس ٢٢ ديسمبر ١٩٢١ أنذرت السلطة العسكرية بعدم القاء خطب وعدم حضور المجتمعات العامة أو الكتابة في الصحف السيارة أو المشاركة الفعلية في الشئون السياسية ، وأمرته بمغادرة القاهرة ، والاقامة في الريف ، كما اصدرت امرها الى كل من : فتح الله بركات باشا . وعاطف بركات بك . ومصطفى النحاس بك . وصادق حنين بك . والاستاذ مكرم عبيد . وجعفر فخري بك . وسينوت حنا بك . والاستاذ أمين عز العرب بالتوجه الى بلادهم للاقامة بها وعدم التدخل في الشئون السياسية .

وقد ابلغ هذا الانذار الى كل منهم في كتاب من البريجادير جنرال كليتون مستشار وزارة الداخلية وقتئذ .

فرد عليه سعد بخطابه المشهور الذي قال فيه كلمته الماثورة (ان للقوة ان تفعل بنا ما تشاء) التي صارت مثلا على الثبات في الجهاد ، قال :

« أتشرف باخباركم انى استلمت خطابكم بتاريخ اليوم الذى تبلغوننى فيه امر جناب الفيلد مرشال النبى بمنعنى من الاشتغال بالسياسة والزامى بالسفر الى عزبتي بلا تأخير للاقامة بها تحت مراقبة المدير ، وهو امر ظالم احتج عليه بكل قوتى ، اذ ليس هناك ما يبرره ، وبما انى موكل من قبل الأمة للسعى في استقلالها فليس لغيرها سلطة تخلينى من القيام بهذا الواجب المقدس ، لهذا ساقبى في مركزى مخلصا لواجبى ، وللقوة ان تفعل بنا ما تشاء المرادا وجماعات ، فانا جميعا مستعدون للقاء ما تأتى به بجنان ثابت وضمير هادى ، علما بان كل عنف تستعمله ضد مساعينا المشروعة انما يساعد البلاد على تحقيق امانيتها في الاستقلال التام ، وأرجو ان تقبلوا فائق احترامى » .

سعد زغلول
رئيسي الوفد المصري

٢٢-ديسمبر سنة ١٩٢١

وأجاب معظم أصحاب سعد بأن ردهم هو نفس الرد الذى أرسله الرئيس ، وكان جواب السلطة العسكرية على هذه الردود أن اعتقلت سعدا فى صباح يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر ، واعتقلت فى اليوم نفسه أصحابه الذين أنذرتهم ، عدا الأستاذ أمين عز العرب الذى قبل السفر الى عزبة والده بالسنطة ، وصادق حنين بك الذى قبل البقاء بمنزله بالزيتون ، وجعفر فخرى بك .

وأصدر الجنرال النبى أمرا عسكريا يوجب على البنوك والأفراد الامتناع عن صرف أى مبلغ مودع باسم سعد أو باسم الوفد أو أحد أعضائه إلا بأذن كتابى منه .

مظاهرات الاحتجاج

احتج الوفد احتجاجا قويا على اعتقال سعد وصحبه .

وقامت فى القاهرة وفى بعض المدن مظاهرات الاحتجاج على هذا الاعتقال ، كما أصدرت جميع الهيئات المختلفة قرارات بالاحتجاج عليه ، واقترن هذا الاحتجاج بالنداء بمقاطعة التجارة الانجليزية .

وكان احتجاج البلاد بهيئاتها وطوائفها وأفرادها على التصرف الجائر اجماعيا ، مما بعث الأمل فى أن يكون سبيلا الى عودة الوحدة الى الصفوف .

وقد استعدت السلطة العسكرية لقمع كل حركة ثورية تترتب على اعتقال سعد وعلق فى أحياء العاصمة يوم ٢٥ ديسمبر أمر عسكري من القائد البريطانى للواء القاهرة هذا نصه : « ليكون معلوما عند الجمهور أن الاخلال بالنظام والشغب والتخريب تقمعها رجال العسكرية بشدة ، ولديهم الأوامر باطلاق الرصاص عند الضرورة » ، وحدثت مصادمات فى العاصمة بين المتظاهرين والسلطة العسكرية فى مظاهرة قتل فيها ثمانية وجرح نحو عشرين .

استعجال عدلى

قبول استقالته

أسلفنا القول بأن عدلى قدم تقريره عن المفاوضات كما رفع استقالته من الوزارة يوم ٨ ديسمبر عقب وصوله الى القاهرة بيومين ، وقد تمهل السلطان فى قبول استقالته ، وطلب اليه أن ينتظر حتى تؤلف الوزارة الجديدة ، فلما أبطل تأليفها وعمدت السلطة العسكرية الى اجراءات العنف والاضطهاد ، واعتقلت سعدا يوم ٢٣ ديسمبر ، بادر عدلى فى نفس هذا اليوم الى استعجال قبول استقالته لئلا يتحمل مسئولية اعتقال سعد ، قال فى كتابه الى السلطان :

« يا صاحب العظمة - تشرفت على ائتر عودتى من أوروبا بعد قطع المفاوضات مع الحكومة البريطانية بأن رفعت الى عظمتكم استقالة الوزارة ، وقد بقى زملائى يقومون بانجاز الأعمال العادية اطاعة لأمر عظمتكم ، ولما كان عدم قبول الاستقالة رسميا الى الآن قد يجعل سبيلا لتحميل الوزارة شيئا من التبعة عن اجراءات لا علم لها بها ولا دخل لها فيها ، فانى أتشرف بالتماس صدور أمركم الكريم بقبول تلك الاستقالة ، وانى لا أنال لمعظمتكم العهد المطيع والخادم التخلص الأمين .
« عدلى يكن »

وقد قبل السلطان استقالة الوزارة فى اليوم التالى (٢٤ ديسمبر) .

وأصدر المارشال ألباني إعلانا بالترخيص لكل وكيل وزارة أو للقائم مقامه بأن يؤدي في الوزارة التابع لها أعمال الوزير وأن يتولى سلطته في المسائل الإدارية .

نفي سعد وصحبه الى سيشيل

استقر رأي السلطات البريطانية على نفي سعد وصحبه الى جزائر سيشيل Seychelles وهي جزائر نائية في أرخبيل (١) تملكه بريطانيا في المحيط الهندي بالشمال الشرقي لجزيرة مدغشقر .

أبحر سعد من السويس مساء الخميس ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢١ يصحبه كل من :

فتح الله بركات باشا . عاطف بركات بك . مصطفى النحاس بك . سينوت حنا بك . الأستاذ مكرم عبيد . على ظهر إحدى النقلات الحربية ، فأقلتهم الى « عدن » ، وبعد أن لبثوا بها قليلا نقلوا في مارس الى جزائر سيشيل ، وظلوا منفين بها ، ثم نقل سعد الى جبل طارق مراعاة لصحته وغادر الجزيرة يوم ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ .

الدعوة الى وحدة الصفوف

بعد نفي سعد

دعا المرحوم أمين بك الراجحي الى توحيد الصفوف ، ووجد في إجراءات العسف التي اتخذتها السلطة العسكرية حيال سعد وصحبه الفرصة المؤاتية لهذه الدعوة ، ورغم ما أصابه من اذى كبير لمخالفته رأى سعد في دخول المفاوضات ، كتب في هذا الصدد يقول (٢) : « نعم يجب أن ننسى الأيام التي انصرفت وان نسدل ستارا على ما أصابنا فيها من اذى » يجب أن ننسى أشخاصنا ، ونذكر أن الوطن في حاجة الى مثل هذا النسيان ، حتى نتمكن من أن نذكره وحده ، ونعمل له وحده ، ونسعى في خيره وحده ، هذا واجب المصري اليوم ، هذا جواب البلاد على اعتقال سعد باشا ومصادرة الحرية الشخصية ، هذا رد مصر على تجدي السياسة الانجليزية ، فالى الاتحاد والتضامن ، الى الاتفاق والتصافح ، الى التآزر والتكاتف ، الى الاستمرار في المطالبة بحقوقنا ، الى البقطة والسهر على قضيتنا ، الى مواصلة السعى في دائرة القانون ، الى المستقبل المملوء آملا ورجاء ، الى الحرية والاستقلال التام ! »

عودة الوحدة مؤقتا الى الوفد

كان من اثر هذا النداء أن بذلت مساع لعودة الأعضاء الذين سمو منشقين الى حظيرة الوفد ، وهم (مع حفظ الألقاب) : محمد محمود . عبد العزيز فهمي . حمد الباسل . أحمد لطفى السيد ، حافظ عفيفي . عبد اللطيف المكباتي . محمد على علوبة . جورج خياط ، فانضموا الى الأعضاء الذين بقوا مع سعد ولم يعتقلوا وهم : واصف بطرس غالى . ويصا واصف . على ماهر . واجتمعوا في بيت الأمة يوم ٢٨ ديسمبر ، وأصدروا بيانا مشتركا أعلنوا فيه أنهم أجمعوا كلمتهم ووجدوا

(١) يطلق اسم سيشيل على جزائر الارخبيل كله وأهمها جزيرة « ماهي » Mahé وهي التي نفي اليها سعد وصحبه .

(٢) الاخبار عدد ٢٥ ديسمبر ١٩٢١ .

جهودهم ليسلكوا سبيل العمل الذى بدأوا به منذ ثلاث سنوات ، ودعوا الأمة الى العمل لاستقلال البلاد خالصا من شوائب التفرقة والتخاذل وان تمتص بالاتحاد الذى هو السبيل الوحيد لبلوغ غايتها ، ووجهوا الى سعد فى منفاه والى صحبه خالص تحياتهم القلبية .

وضم الوفد الى اعضائه فى يناير وفبراير سنة ١٩٢٢ كلا من : على الشمسى . وعلوى الجزار . ومراد الشريمى . ومرقس حنا . وعبد القادر الجمال .

على ان عبد العزيز فهمى بك لم يلبث أن استقال من الوفد فى يناير سنة ١٩٢٢ ، واذاع استقالته فى الصحف دون أن يذكر لها أسبابا .

وتبعه زملاؤه : أحمد لطفى السيد . محمد محمود . محمد على علوبة . عبد اللطيف المكباتى . حافظ عفيفى . فانقطعوا عن الوفد ، ثم انفصلوا عنه لوقوع خلاف على اختيار الأعضاء الجدد الذين ضمهم الوفد اليه ، اذ رأوا أن ضمهم يقصد منه تغليب جانب الأعضاء الذين بقوا مع سعد عندما وقع الانقسام الأول ، وأن الباعث على ضمهم هو الارتياب والشك فى اخلاص المنفصلين ، وفى الحق انها حجة ضعيفة ، وكان يجدر بهم الا يجعلوا هذا الأمر الثانوى سببا للانفصال وتقض الوحدة ، ولكن هكذا كانوا سبب الانقسام من جديد .

وظهر هذا الانفصال للجمهور من عدم توقيعهم على نداء الوفد الخاص بالمقاومة السلبية الذى سيرد الكلام عنه .

المقاومة السلبية

بلغ من ثورة الخواطر بعد اذاعة الوثائق الثلاث المتقدم ذكرها واعتقال سعد وصحبه ونفيهم الى سيشيل ، أن خطرت فكرة المقاومة السلبية لأذهان الكثيرين لتكون سلاحا تشهره الأمة فى وجه السياسة البريطانية .

ولقيت هذه الفكرة مجالا واسعا من دراسة المفكرين والباحثين ، وتمخضت عن تنظيمها ووضعها فى حيز التنفيذ .

فاصدر الوفد قرارا فى ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢ بتنظيم هذه المقاومة ، وجعلها

على نوعين :

١ - عدم التعاون .

٢ - المقاطعة .

اما عدم التعاون فيشمل علاقات الافراد ويقتضى قطع العلاقات الاجتماعية مع الانجليز ، والغرض منه أن يشعر الانجليز بعزلتهم عن جميع عناصر الأمة ، فليس لعامل ان يخدم انجليزيا ، ولا لمصرى أن يستخدم انجليزيا أو يوكله عنه أو يساعده ، وليس لمصرى أن يستشير طبيبا انجليزيا ، على أن مكارم الاخلاق تقضى على الأطباء المصريين أن يعالجوا الانجليز اذا طلب منهم ذلك، كما أنها تقضى على المصريين الا يمتنعوا عن الاشتراك فى الأعمال الانسانية والخيرية ولو كانت انجليزية .

عدم التعاون السياسى - ومن أجلى مظاهره امتناع السياسيين المصريين عن تشكيل الوزارة مادامت السياسة الحاضرة قائمة ، وبذلك يتحمل الانجليز وحدهم مسئولية السياسة المعتمدة على القوة ، ولقد اجمعت الأمة على وجوب سلوك

هذا المنهج ، فليس لمصرى ذى كرامة أن يخرج على هذا الاجماع ، لافرق فى ذلك بين وزارة سياسية ووزارة تستتر وراء زعم انها ادارية .

ودعا الى مقاطعة التجارة والبنوك والسفن والشركات الانجليزية ، وتنظيم المقاومة السلبية ، ونشر الدعوة اليها ، وتأليف لجان لتنفيذها ، وتضامن الأمة فى سبيل انجاحها .

وهالك نص البيان كاملا :

« غضب الشعب المصرى بعد ان مد يد الصداقة للشعب الانجليزى الحر ، فرفضتها حكومته ورمته بمشروع كيرزون ومذكرته الايضاحية ، ذلك الى بيانات الجالية البريطانية فى مصر وتصرفات الموظفين الانجليز الذين يقاومون كل اتفاق عادل بين الشعبين ، ولقد اظهر الشعب المصرى ذلك الغضب بكل الوسائل التى فى وسع شعب حى شاعر بكرامته محب للسلام ، والوفد المصرى المعبر عن ارادة الأمة يرى من واجبه ان ينظم المقاومة السلبية بجميع الوسائل المشروعة .

« والمقاومة السلبية تشمل مسالتين على اعظم جانب من الأهمية :

« الاولى عدم المعاونة ، والثانية المقاطعة .

عدم المعاونة

— ١ —

فى معاملات الأفراد

« يجب على كل مصرى ان يقطع العلاقات الاجتماعية مع الانجليز وهذه العلاقات لا يمكن حصرها ولكل انسان ان يجد فيها كل يوم شيئا جديدا وفكرة صائبة ، والغرض ان يشعر الانجليز بعزلتهم عن جميع عناصر الأمة .

« وليس لعامل ان يخدم انجليزيا ولا لمصرى ان يستخدم انجليزيا أو يوكله عنه أو يساعده وليس لمصرى ان يستشير طبيبا انجليزيا ، على أن مكافئ الأخلاق تقضى على الأطباء المصريين أن يعالجوا الانجليز اذا طلب منهم ذلك كما انها تقضى على المصريين أن لا يمتنعوا من الاشتراك فى الأعمال الإنسانية والخيرية ولو كانت انجليزية .

— ٢ —

فى الوزارات ومصالح الحكومة والمحاكم

« من أجلي مظاهر عدم المعاونة اعراض السياسيين المصريين عن تشكيل الوزارة مادامت السياسة الحاضرة قائمة ، وبذلك يتحمل الانجليز وحدهم مسؤولية السياسة المعتمدة على القوة ، وان سياسة القوة لاتدوم طويلا فى حكم شعب تاريخى هذا مبلغ شعوره القومى وهذا مركزه فى وسط العالم المتمدين ، ولقد أجمعت الأمة على وجوب سلوك هذا المنهج فليس لمصرى ذى كرامة أن يخرج على هذا الاجماع ، لافرق فى ذلك بين وزارة سياسية ووزارة تستتر وراء زعم انها ادارية .

— ٣ —

« وليذكر الموظفون أنهم إنما يعملون لمصلحة بلادهم دون غيرها وأنه ليس لانسان كائنا من كان أن يطالبهم بمعاونة في أى عمل يصادر عواطف أمتهم البريئة ويناقض أمانيتها القومية المشروعة ، لأن المبادئ العصرية والروح الدستورية السائدة في العالم تقضى بأن الموظفين ليسوا إلا منفذين لارادة الأمة .

« واجب الأهالي أن يتجاهلوا وجود الموظفين الانجليز وان يرفعوا اعمالهم الى الموظفين المصريين .

« وواجب المحامين أن يعملوا على فض المنازعات المدنية المنظورة أمام جلسات بها قضاة انجليز بطريق التحكيم ، وأما في المواد الجنائية فيتراجعون أمام المحاكم حرصا على مصلحة المتهمين ومحافظة على الأمن العام .

المقاطعة

— ١ —

مقاطعة البنوك الانجليزية

« على المصريين ان يسحبوا ودائعهم من المصارف الانجليزية .
« واذا اودعوها في بنك مصر فليكن ايداع المبالغ لمدد معينة بقدر الامكان حتى تأتي بالثمرة المرجوة كما أن الواجب على جميع المصريين أن يقبلوا على شراء اسهم بنك مصر حتى يبلغ رأس ماله مبلغا يتناسب مع حالة البلاد الاقتصادية وبذلك يتسنى له ان يساعد في احياء المشروعات الوطنية وتنشيط الصناعة والتجارة المصرية .

— ٢ —

مقاطعة السفن

« على التاجر المصرى أن يحتم على عملائه في الخارج ان لايشحنوا بضائعه على سفن انجليزية ، وليس لمصرى أن يسافر على مركب انجليزى ، وعلى الحماليين المصريين أن يرفضوا تفريغ السفن الانجليزية وادخال بضائعها الى الجمارك وتموينها بالفحم .

— ٣ —

مقاطعة شركات التأمين الانجليزية

« على كل مصرى أن لا يعامل هذه الشركات معاملة جديدة ، ومتى انتهت مدة عقود التأمين التى تكون مددها قصيرة جدا كالتأمين ضد السرقة أو الحريق والاتلاف لا يجوز لمصرى تجديدها الا في شركات غير انجليزية .

— ٤ —

مقاطعة التجارة

« يجب تفضيل المصنوعات الوطنية (المصرية) والاعلان عنها وتشجيع الاقبال عليها في كل مجلس وفي كل مكان ، ويلزم تفضيل التعامل مع التاجر المصرى لأن أرباحه تبقى في البلاد ولا تتسرب الى الخارج وبذلك تزيد ثروة البلاد العامة ، أما التاجر

الانجليزى فتجب مقاطعته مقاطعة تامة ، وكذلك مقاطعة كل بضاعة من اصل انجليزى او مستوردة بمعرفة وسطاء انجليز مهما كانت جنسية المتجر بها ولو كان مصريا ، ولكن لأجل عدم الاضرار بالتجار المصريين ومراعاة لدور الانتقال من الحالة التى نرى فيها معظم البضائع التى فى أسواقنا من اصل انجليزى الى الدور الجديد الذى نريد فيه ألا يكون فى أسواقنا شئ من هذه البضائع يجب ان تعطى للتجار المصريين مهلة لتصريف ما عندهم من البضائع الانجليزية وقد رؤى أن تكون المهلة ستة شهور للمنسوجات ومواد البناء وماشاكلها وثلاثة شهور للمواد الغذائية ومواد الوقود وما فى حكمها .

« انما يجب على التجار المصريين ان يكفوا من الآن عن كل توصية جديدة على أى بضاعة من جنس انجليزى .

« وعلى التجار المصريين والأجانب من غير الانجليز أن يتعهدوا بما يضمن مقاطعة البضائع الانجليزية على هذه الصورة حتى اذا خالف التعهد أحدهم يكون هو نفسه عرضة للمقاطعة ، وستنظم طريقة مراقبة التجار للتحقق من مصادر بضائعهم وستؤلف لجنة لارشاد التجار عن المصادر غير الانجليزية التى يمكن أن يستوردوا منها ما يلزمهم من البضائع ، وستكون مهمة اللجنة .

أولا : عمل نشرات دورية عن الأصناف الجديدة ومحال وجودها .

ثانيا : الاتصال بالغرف التجارية فى الخارج (غير الانجليزية) وارسال مندوبين اليها لتشجيعها على عمل معارض فى القطر المصرى تعرض فيها مصنوعات بلادها .

ثالثا : تعضيد الشبان المصريين على الثمرن داخل القطر وخارجه على أعمال الوسطاء : المصدريين منهم والموردين .

نشر الدعوة

« يجب أن يبشر بهذا النظام الجديد ويذاع فى الجوامع والكنائس وجميع النقابات والهيئات المنظمة وفى كل عائلة وفى كل قرية وفى جميع الجهات .

« ومن اكبر العاملين فى نجاح هذه المقاطعة السيدات ، فاشترaken ومجهوداتهن اعظم أثرا فى هذا الوقت الخطير انقاذا للوطن .

« ولتنفيذ المقاطعة وعدم التعاون تشكل لجنة مركزية فى القاهرة ولجان مثلها فى الاسكندرية وفى كل عاصمة من عواصم المديريات ، وكل لجنة مركزية تشكل بمعرفتها لجانا فرعية فى الأقسام والمراكز وغيرها حسب مقتضيات الأحوال وتكون مهمة هذه اللجان الاشتغال بأمور المقاطعة وعدم المعاونة وكل مايتعلق بها من نشر الدعوة والارشاد ، وتكون كلها تابعة فى المسائل الرئيسية للجنة مصر المركزية .

« أيها المصريون . ان المقاطعة وعدم التعاون أمضى سلاح تملكونه اليوم ، فاحكموا استعماله ولا تدعوه يسقط من أيديكم فيضرب به عدوكم وجوهكم ، وذودوا به عن أنفسكم الى النهاية يسلمكم الى النصر ، وليكن ذلك عقيدة متغلغلة فى أعماق نفوسكم ، ودينا يملك عليكم مشاعركم ، اثبتوا به أنكم شعب متحد فى غايته ، منظم فى خطواته ذو عزيمة صلبة ومجهودات مستمرة ، وتضحيات متوالية ، وحرام أن تمس أجسادكم صناعة انجليزية بعد اليوم ، وحرام أن تمتد أيديكم لمعاونة انجليزى ، واعلموا انه

بقدر ما يكون أحكامكم في استعمال سلاحكم واجتماعكم على تنفيذ ارادكم يكون احترامه لعظيم وطنيتكم وانحناؤه أمام قوة ايمانكم وميتين اجتماعكم واعترافه بحقوقكم ورغبته في مودتكم وتقديره لسمو أغراضكم .

« أيها المصريون - اذكروا على الدوام أن الله معنا والحق في جانبنا والتضامن في صفوفنا وإن النصر آت لا ريب فيه » .

ووقع على هذا النداء كل من : حمد الباسل . ويصا واصف . على ماهر . جورج خياط . مرقس حنا . علوى الجزار . مراد الشريعى . واصف بطرس غالى . أما الأعضاء الذين كانوا منفصلين ثم انضموا فلم يوقعوا وانفصلوا نهائيا من الوفد .

اعتقال أعضاء الوفد

وبعد أن نشرت الصحف قرار الوفد بالمقاومة السلبية اعتقلت السلطة العسكرية يوم ٢٥ يناير الأعضاء الذين وقعوا عليه وسجنتهم في قصر النيل .

وعطلت الصحف التى نشرت هذا القرار ، وهى : الأخبار والمحروسة والنظام والأمة والمقطم ، ثم عادت فأذنت لها بالظهور .

هيئة وفد جديدة

وعلى أثر اعتقال هؤلاء الأعضاء تألفت هيئة وفد جديدة من كل من : المصرى السعدى بك . السيد حسين القصبى . الشيخ مصطفى القاياتى . سلامة بك ميخائيل . فخرى بك عبد النور . الأستاذ محمد نجيب الغرابلى . وأصدروا نداء الى الأمة بالاستمرار في الجهاد .

الافراج عن أعضاء الوفد

على أن السلطة العسكرية ما لبثت أن أفرجت يوم ٢٧ يناير عن أعضاء الوفد المعتقلين فانضموا الى زملائهم الجدد .

حوادث الاغتيال

تعددت في هذه الفترة حوادث الاغتيال والاعتداء على البريطانيين ومن والاهم . فاعتدى مجهول على محمد بدر الدين بك مراقب الجنايات بادرة الأمن العام بأن أطلق عليه الرصاص يوم ٥ يناير سنة ١٩٢٢ ، فأصيب إصابة غير مميتة ، ولم يعرف الفاعل .

وفي فبراير سنة ١٩٢٢ قتل المستر براون المفتش بوزارة المعارف والمستر جوردان صاحب مصنع بالشرابية ، وشرع في قتل المستر بيتش وكيل القسم الميكانيكى بمصلحة السكك الحديدية ، ولم يعرف الفاعلون .

* * *

الفصل الثالث

تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

خلا مركز الوزارة بعد استقالة عدلى باشا ، وظل شاغرا اكثر من شهرين ، واحجم المستوزرون عن قبول تأليف الوزارة بعد التبليغ البريطانى فى ٣ ديسمبر ، لما اثاره من سخط الراى العام ، وقد فوج عبد الخالق ثروت باشا فى مهمة تأليف الوزارة ، فاشتراط لقبولها أن يتغير الوضع الذى أوجده مشروع كيرزون والتبليغ المتقدم ذكره ، وجرت فى هذا الصدد أحاديث بينه وبين اللورد اللنبى والسُلطان فؤاد ، أصر فيها على الامتناع عن قبول هذه المهمة حتى تجاب شروطه ابتداء .

وفى الحق أن فى وضعه شروطا لتأليف الوزارة واشتراطه قبولها قبل أن يؤلفها ، سنة حميدة تدل على التقدم السياسى فى ولاية الحكم ، فانك لتذكر أن الوزارات فى عهد الاحتلال والحماية بل فى عهد الثورة كانت تؤلف (فى الغالب) بلا برنامج لمجرد الرغبة فى تولى الحكم ، والتهافت على المناصب ، فاشتراط ثروت باشا أن يكون لوزارته برنامج يتقيد به ويضمن تحقيقه هو فى ذاته عمل محمود ، ولقد سار فى ذلك على خطة عدلى ، اذ سبقه الى وضع برنامج لوزارته قبل أن يؤلفها فى ابريل سنة ١٩٢١ كما تقدم بيانه (١) .

شروط ثروت باشا

اما الشروط التى اشترطها ثروت باشا لتأليف الوزارة فهى :

اولا - عدم قبول مشروع كيرزون والمذكرة التفسيرية الملحقة به (يقصد التبليغ البريطانى المؤرخ ٣ ديسمبر ١٩٢١) .

ثانيا - تصريح الحكومة البريطانية بالغناء الحماية والاعتراف باستقلال مصر بداءة ذى بدء .

ثالثا - اعادة وزارة الخارجية وتمثيل خارجى من سفراء وقناصل .

رابعا - انشاء برلمان من هيئتين (مجلس نواب ومجلس شيوخ) تكون له السلطة العامة على أعمال الحكومة وتكون الحكومة مسئولة أمامه .

خامسا - اطلاق يد الحكومة بلا مشارك فى جميع أعمال الحكومة .

سادسا - لا يكون للمستشارين فى الوزارات الا راي استشارى وان يبطل ما للمستشار المالى من حق حضور جلسات مجلس الوزراء .

سابعا - حذف وظائف المستشارين ما عدا مستشار المالية ومستشار الحقاينة فانهما يظلان الى ما بعد ظهور نتيجة المفاوضات الجديدة .

(١) راجع كتابنا « ثورة سنة ١٩١٩ » ج ٢ ص ١٧٥ (الطبعة الاولى) .

ثامنا - استبدال الموظفين الأجانب بموظفين مصريين وأخذ العدة من الآن وتعيين وكلاء مصريين للوزارات (المالية والصحة والزراعة والأشغال والمواصلات والخارجية)

تاسعا - رفع الأحكام العسكرية والسعى من جانب الوزارة اعتمادا على حسن موقف الأمة في سحب كل ما اتخذ من الإجراءات بمقتضى الأحكام العرفية بما في ذلك فك اعتقال المعتقلين وإعادة المبعدين .

عاشرا - الدخول في مفاوضات جديدة بعد تشكيل البرلمان مع الحكومة الانجليزية بواسطة هيئة يعتمدها البرلمان للنظر فيما لا يتنافى مع استقلال البلاد من الضمانات لانجلترا والأجانب . ولحل مسألة السودان ، بشرط ألا تكون هذه المفاوضات مقيدة بقيد أو شرط مما جاء في مشروع كيرزون ، ويكون القول الفصل في ذلك للأمة الممثلة ببرلمانها .

حادى عشر - يكون قبول هذه الشروط ثابتا بمقتضى وثائق مكتوبة من الحكومة الانجليزية .

كانت هذه الشروط حسنة في مجموعها بالنسبة الى ذلك العهد ، أى في الظروف التى وضعت فيها ، والمهم فيها أن ثروت باشا طلب أن تتخلى إنجلترا عن بعض ما اغتصبته ، دون أن يكون لهذا التخلي مقابل من ناحية الأمة بالتنازل عن حقوقها ، فهذا التخلي من جانب واحد هو من غير نزاع أجدى وأفيد من مشاريع المعاهدة التى تتضمن ارتباطا من الجانبين وتحتم على مصر تنازلا عن حقوقها الجوهرية واقرارا للاحتلال .

موقف الوفد

هاجم الوفد هذه الشروط ، واقتبس من الحزب الوطنى تمسكه بالجلء ، وأصدر بيانا بهذا المعنى قال فيه :

« ومن أخطر الأمور في هذا البيان - بيان شروط ثروت باشا - أنه أغفل أهم المطالب المصرية ورأسها ، وهو الجلاء ، فلم يرد ذكره على الإطلاق لا في الشروط المحققة فورا ولا في المسائل المؤجلة للمفاوضة . وهذا الإغفال يجعل التفاصيل العديدة التى وردت في البيان باعتبارها مزايا قليلة الأهمية ضئيلة النفع ، فاشتراط جعل رأى المستشارين الانجليز استشاريا مع بقاء المعتمد السامى لحكومة إنجلترا وسلطته الفعلية مركزة على جيش الاحتلال يصبح في الواقع اشتراطا وهميا ، ان السكوت عن طلب الجلاء من قبل الحكومة المصرية عند ذكر المسائل التى ستحصل المفاوضات بشأنها أمر عسير التعليل ، خصوصا وأن المفاوضات السابقة فشلت بسبب الخلاف في نقطة بقاء الجيوش الانجليزية في مصر » ، الى أن قال « ان هذه الأقوال لا يقبل معها اغفال طلب الجلاء في برنامج وطنى يقصد به الوصول الى الاستقلال » ، وختم بيانه بالعبارة الآتية : « لم تكتف الوزارة بوضع البيان ونشره بغير استشارة رجال الأمة السياسيين ووكلائها عملا بالمبادئ الدستورية ، بل عمدت فورا الى طلب التأييد والتعزيد ، ولكن الأمة يقظة بعد ما قاسته من التجارب المرة وعرفت ان البيانات والعهد والوعود لا قيمة لها الا اذا كان تنفيذها موكولا لرجال موثوق بهم ، ان الأمة لا تؤيد بيانا الا اذا كان خاليا من الابهام والتسويق ، أساسه احترام الحرية الشخصية والحرية السياسية لجميع المصريين على السواء ، أيها المواطنون !

لا تحيدوا عن المقاومة السلبية ولا تلقوا هذا السلاح من أيديكم ، فان المقاطعة وعدم
المعاونة هما الطريق الى الاعتراف بحقوقكم كاملة ، فلتحى مصر . وليحى الاستقلال
التام .

القاهرة في ٥ جمادى الثانية سنة ١٣٤٠ - ٢ فبراير سنة ١٩٢٢ - ٢٥ طوبة
سنة ١٦٣٨ .

التوقيعات : **حمد الباسل . ويصا واصف . على ماهر . جورج خياط . مرقس
حنا . علوى الجزار . مراد الشريهى . واصف غالى .**

كان هذا البيان حسنا في مجموعه ، وكان تحولا نحو المبادئ الوطنية السليمة ،
ودعوة للأمة الى الاستمسك بالجلء الذى هو الرمز الصحيح للاستقلال الصحيح ،
بل هو جوهر الاستقلال وكيانه .

اقتنع اللورد اللنبى Allenby بأن شروط ثروت هي أقل ترضية للأمة المصرية
في ثورتها على الحماية وعلى الاحتلال ، فتبادل الراى مع حكومته في شأنها ، وراى
أن يذهب بنفسه الى لندن لاقتناع أقطابها بقبولها ، فسافر من القاهرة يوم ٣ فبراير
سنة ١٩٢٢ يصحبه البريجادير جنرال كليتون مستشار وزارة الداخلية والسير
شلدون ايموس مستشار وزارة الحقانية وكانا يشاطرانه رأيه في قبول شروط
ثروت باشا ، وقابل في لندن المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية واللورد
كيرزون وزير خارجيتها ، وتباحثوا في الاتجاه الذى تتخذه السياسة البريطانية حيال
مصر ، وانتهت مباحثاتهم الى قبول شروط ثروت باشا ، واعلان التصريح المعروف
بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وكان للتهديد بمقاطعة التجارة البريطانية الاثر
الاكبر في صدور هذا التصريح ، لأن هذا التهديد أزعج أقطاب التجارة والصناعة
ورجال السياسة في انجلترا ، وخشوا اذا عمت حركة المقاطعة أن تصاب التجارة
والصناعة البريطانية بالبوار في مصر ، فعمدوا الى التسليم لمصر ببعض حقوقها
المفتصة .

صدر اذن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ تحت ضغط هذه الظروف ، وعاد
اللورد اللنبى الى القاهرة يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ يحمل هذا التصريح وعنوانه
(تصريح لمصر) ، وهو يتضمن اعلان الحكومة البريطانية انتهاء الحماية والاعتراف
بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، والغاء الأحكام العرفية بمجرد اصدار الحكومة
المصرية قانون التضمينات ، ثم احتفاظ انجلترا بصورة مطلقة بتولى المسائل الأربع
الآتية ، وبقاء الحالة فيما يتعلق بها على ما هى عليه الى أن يتم بشأنها اتفاقات بين
مصر وبريطانيا وهى :

- ١ - تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية .
- ٢ - الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل اجنبى بالذات أو بالواسطة .
- ٣ - حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الاقليات .
- ٤ - السودان .

نص تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

وهالك نص التصريح :

تصريح لمصر

« بما أن حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التي جاهرت بها ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة
وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية ، فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية :

- ١ - انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة .
- ٢ - حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (اقرار الاجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكنى مصر تلتفى الاحكام العرفية التي أعلنت في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ .
- ٣ - الى ان يحين الوقت الذى يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالامور الاتى بيانها ، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين ، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الامور وهى :

- (ا) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر .
 - (ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة .
 - (ج) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الاقليات .
 - (د) السودان .
- وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الامور على ما هى عليه الآن » .

خطاب الحكومة البريطانية

الى السلطان فؤاد

وقابل اللورد اللنبى السلطان فؤاد يوم وصوله (٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢) ورفع اليه خطابا ضمنه اتجاه سياسة الحكومة البريطانية حيال مصر ، وارفق به نص التصريح ، وهذا الخطاب عبارة عن مذكرة تفسيرية له . قال :

« يا صاحب العظمة :

- ١ - اتشرف بأن أعرض لمقام عظمتكم أن الناس قد ذهبوا في تأويل بعض عبارات المذكرة التفسيرية (١) التي قدمتها الى عظمتكم في الثالث من شهر ديسمبر مذاهب تخالف أفكار الحكومة البريطانية وسياستها وهو ما آسف له أشد الأسف .

(١) هو تبليغ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ المتقدم ذكره (ص ٢٣) .

٢ - ولقد يخال المرء مما نشر عن هذه المذكرة من التعليقات العديدة أن كثيرا من المصريين ألقى في روعهم أن بريطانيا العظمى توشك أن ترجع في نواياها القائمة على التسامح والعطف على الأمانى المصرية ، وأنها تنسوى الانتفاع بمركزها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سياسى ادارى لا يتفق والحريات التى وعدت بها

٣ - غير أنه ليس شئ أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة بل أن الأساس الذى بنيت عليه المذكرة التفسيرية هو أن الفاية من الضمانات التى تطلبها بريطانيا العظمى ليست ابقاء الحماية حقيقة أو حكما ، وقد نصت المذكرة على أن بريطانيا العظمى ضادقة الرغبة فى أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات أهلية ومن مركز دولى .

٤ - وإذا كان المصريون قد راوا فى هذه الضمانات أنها تجاوزت الحد الذى يلتزم مع حالة البلاد الحرة فقد غاب عنهم أن انجلترا انما ألجأها الى ذلك حرصها على سلامة نفسها تلقاء حالة تتطلب منها أشد الحذر خصوصا فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية ، على أن الأحوال التى يمر بها العالم الآن لن تدوم ولا يلبث كذلك أن يزول الاضطراب السائد فى مصر منذ الهدنة ، والأمل ويطيد فى أن الأحوال العالمية صائرة الى التحسن ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، فكما قيل فى المذكرة سيجىء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة الى الثقة بما تقدمه هى من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الأجنبية .

٥ - أما أن تكون انجلترا راغبة فى التدخل فى ادارة مصر الداخلية فذلك ما قالت فيه الحكومة البريطانية ولا تزال تقول ، ان اصدق رغباتها واخلصها هو أن تترك للمصريين ادارة شئونهم ، ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق الذى عرضته بريطانيا العظمى عن هذا المعنى ، وإذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارتى المالية والحقانية فان الحكومة البريطانية لم ترم بذلك الى استخدامهما للتدخل فى شئون مصر ، وكل ما قصدته هو أن تستبقى أداة اتصال تستدعيها حماية المصالح الأجنبية .

٦ - هذا هو كل مرمى الضمانات البريطانية ، ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة فى الحيلولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة فى حكومة أهلية .

٧ - فإذا كانت هذه هى نوايا انجلترا فلا يمكن لأحد أن ينكر أن انجلترا يعز عليها أن ترى المصريين يؤخرون بعملهم حلول الأجل الذى يبلغون فيه مطمحا ترغب فيه انجلترا كما تتوق اليه مصر أو أن ينكر أنها تكره أن ترى نفسها مضطرة الى التدخل لرد الأمن الى نصابه كلما أدركه اختلال يثير مخاوف الأجانب ويجعل مصالح الدول فى خطر ، وأنه ليكون مما يؤسف له أن يرى المصريون فى التدابير الاستثنائية التى اتخذت أخيرا (١) أى أساس بمطمحهم الأسمى أو أية دلالة على تغيير القساعة السياسية التى سبق بيانها فان الحكومة البريطانية لم يعد غرضها أن تضع حدا لتهيج ضار قد يكون لتوجيهه الى أهواء العامة نتائج تذهب بثمرة الجهود القومية المصرية ، ولذلك كان الذى روعى بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير مصلحة القضية المصرية التى تستفيد من أن البحث فيها يجرى فى جو قائم على الهدوء والمناقشة باخلاص .

(١) يشير هنا الى امتثال سعد زغلول وصحبه ونفيعهم الى سيشيل .

٨ - والآن وقد بدأت تعود السكينة الى ما كانت عليه بفضل الحكمة التى هى قوام الخلق المصرى والتى تتقلب فى الساعات الحاسمة ، فاننى لسعيد أن أنهى الى عظمتكم أن حكومة جلالة الملك تنوى أن تشير على البرلمان باقرار التصريح الملحق بهذا واننى لعلى يقين بأن هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ويضع الأساس لحل المسألة المصرية حلا نهائيا مرضيا .

٩ - وليس ثمة ما يمنع منذ الآن من اعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر .

١٠ - أما انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع الى عظمتكم والى الشعب المصرى .

« واذا ابطأ لى سبب من الاسباب انفاذ قانون التضمينات (اقرار الاجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) السارى على جميع ساكنى مصر والذى أشير اليه فى التصريح الملحق بهذا فاننى أود أن أحيط عظمتكم علما بأننى الى أن يتم الغاء الاعلان الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ سأكون على استعداد لايقاف تطبيق الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية .

١١ - فالكلمة الآن لمصر ، وانه ليرجى انها وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها تسترشد فى أمرها بالعقل والروية لا بعامل الأهواء .

« ولى مزيد الشرف الخ

القاهرة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ « اللبى . فيلد مارشال »

الرأى فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

ان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ يتضمن انتهاء الحماية البريطانية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة .

وهذه أول مرة صدر فيها هذا الاعلان منذ الحرب العالمية الاولى ، ولقد كانت انجلترا سواء منذ أعلنت الحماية فى ديسمبر سنة ١٩١٤ أو فى اثناء الحرب أو فى عهد الثورة أو فى معاهدات الصلح (١) متمسكة بها ، فاعلان انتهاء هذه الحماية ثم اعترافها بمصر دولة مستقلة ذات سيادة هو بلا شك مكسب لمصر ، مكسب سياسى ومعنوى ، وقد ترتب على انتهاء الحماية اعادة منصب وزير الخارجية الذى ألغى فى عهد الحماية ، وتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر ، كما أن الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة قد أزال العقبة التى كانت تعترض فعلا اعلان الدستور ، فبزوال هذه العقبة قد تمكنت مصر من أن تجعل نظام الحكم فيها نظاما دستوريا .

حقا ان بقاء الاحتلال البريطانى يجعل الاعتراف بالاستقلال صوريا أكثر منه جديا ، لان الاحتلال هادم للاستقلال . كما أن الجلاء هو الأساس الصحيح للاستقلال الصحيح ، وحقا ان احتفاظ انجلترا فى التصريح بتولى الأمور الأربعة الواردة فى البند الثالث منه الى أن يحين الاتفاق بشأنها يتعارض مع كل استقلال صحيح ،

(١) معاهدة فرساي مع المانيا فى ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩ ، وسان جرمان مع النمسا فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ ، وسيفر مع تركيا فى ١٠ اغسطس سنة ١٩٢٠ .

وحسبك أن هذه التحفظات تشمل تأمين المواصلات الإمبراطورية والدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة وحماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات ، ثم السودان أيضا ، وهذه التحفظات تعصف بجوهر الاستقلال وبكيان البلاد ، وتمكن إنجلترا من أن تنفذ إلى أعماق الشؤون الداخلية لمصر ، فضلا عن شؤونها الخارجية .

كل هذا حق لا مرية فيه ، ولكن الأمر الذى لا نزاع فيه أيضا أن القضية المصرية قد انتقلت بهذا التصريح خطوة إلى الأمام ، لأن مصر قد كسبت فيه اعتراف إنجلترا باستقلالها ، وهذا الاعتراف يرفع من شأنها بازاء إنجلترا ذاتها ، وبازاء الدول التى سبق لها الاعتراف بالحماية البريطانية ، ثم بازاء الدول والبلاد الأخرى عامة ، وهى كدولة مستقلة ذات سيادة أمكنها أن تستقل ببعض شؤونها الداخلية ، وأن تتخذ الدستور نظاما للحكم فيها ، ذلك الدستور الذى افتته إنجلترا سنة ١٨٨٣ عقب احتلالها لمصر ، وحالت دون تمتعها به طيلة سننى الاحتلال ، نعم أن التحفظات الأربعة تقضى على أية سيادة داخلية أو خارجية ، كما تنتقص من كيان الدستور وسلطانه ، ولكن السيادة الناقصة والدستور الناقص خير من الحماية ومن الحكم الاستبدادى معا ، وأن الفرق ليدو جليا بين التبليغ البريطانى المؤرخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ على أثر قطع مفاوضات عدلى باشا (ص ١٩) وبين تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، فمن مقارنة هاتين الوثيقتين يتبين أن السياسة الانجليزية قد طرا عليها تغيير جوهري بين الأولى والثانية ، وهذا التغيير كان مكسبا جزئيا لمصر ، وهو نتيجة جهاد الأمة واستمرارها على النضال رغم التهديدات التى احتواها تبليغ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ .

أن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ يكون ضارا لو قبلته الأمة وارتضت به أو اعتبرته خاتمة الجهاد ، أما إذا كانت ماضية فى جهادها فانه بلا شك فوز لها فى معركة من سلسلة المعارك التى يتألف منها نضالها القومى الطويل .

أن ميزة هذا التصريح أنه اعلان من جانب واحد وهو إنجلترا ، وليس فيه ارتباط أو قبول من جانب مصر ، أى أن مصر لم تتقيد بموجبه بأى قيد ، ولا تنازلت عن أى حق ، ولا تقيدت بالتحفظات الواردة فيه ، فهو من هذه الناحية يفضل حل القضية المصرية بواسطة مشروعات المعاهدة المتعاقبة ، لأن هذه المشاريع قد تضمنت تنازلا من جانب مصر عن حقوق لها ، واعترافا بمركز غير مشروع للاحتلال ، وهذا الاعتراف وذلك التنازل لم يفرض على البلاد فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

وقد صرح المستر لويده جورج رئيس الوزارة البريطانية أن من الأسباب التى دعته إلى هذا التصريح أنه لا توجد حكومة مصرية تستطيع حمل مصر على الارتباط بمعاهدة مع بريطانيا تكفل الضمانات التى تطلبها هذه ومن ثم عمدت إلى اعلان تصريح من جانب واحد .

وهذا معناه أنها إذ لم تظفر بالمعاهدة قد تنازلت عما كانت تنوى التنازل منه مقابل ارتباطات مصر فى المعاهدة ، دون أن تتقيد مصر بهذه الارتباطات أو تقبلها ، وهذا ولا شك مكسب جزئى لمصر ، وفرق بين تحفظات صادرة من جانب واحد وهو إنجلترا وبين أن تحصل إنجلترا على هذه التحفظات بصفة شرعية بإقرار مصر وقبولها

ويرجع عدول الحكومة البريطانية عن سياستها فى ضرورة عقد معاهدة بين مصر وإنجلترا ولجوؤها مؤقتا إلى التصريح من جانب واحد إلى موقف عدلى باشا فى

مفاوضاته مع اللورد كيرزون سنة ١٩٢١ ، ذلك أنه حين رفض مشروع كيرزون اقترح في حديثه معه أن تنفذ الحكومة البريطانية المزايا التي يتضمن المشروع الاعتراف بها للمصريين ، الى أن يحين الوقت للاتفاق على المسائل المختلفة عليها ، فقبل كيرزون الفكرة مبدئياً ، ولكنه أشار الى أنها تقتضى معاونة مثل عدلى باشا ، فاعتذر عدلى لأنه انما جاء لينفذ برنامج معين ، وهالك ما جرى من الحديث بينهما في هذا الصدد :

عدلى باشا - لا يخفى عليكم أن المصريين لن يصادقوا على الاحتلال أو على اشراف دولة أجنبية على شئونهم ، ولو كان ذلك مؤقتاً وإلى أجل ، وقد يمكنكم أن تنفذوا ما لا يقرونه من النظمات ، ولكن لا تتوقعوا منهم قبولاً بها ، وعلى أى حال فلست أرى ما يمنعكم من تنفيذ الأحكام التي تضمن مشروعكم الاعتراف بها للمصريين وذلك الى أن يتم الاتفاق على ما اختلفنا فيه من المسائل .

اللورد كيرزون - ولكن كيف يمكننا أن ننفذ مشروعاً كهذا يتضمن تمثيلاً خارجياً ونظاماً نيابياً كاملاً من غير معاونة رجال ذوى نفوذ مثلك ؟

عدلى باشا - ان لى برنامجاً معروفاً ، ولم اقبل الوزارة الا للسعى في تحقيقه ، فلا يسعنى أن اعود الى مصر واعلن للملأ أنى لم أنجح ولكنى باق لتنفيذ جزء من المشروع الذى لم اقبله (١) .

وعلى ذلك قطع عدلى المفاوضات واستقال من الوزارة ، وكان موقفه من هذه الناحية سليماً ، وترك للسياسة البريطانية تنفيذ فكرته في التصريح من جانب واحد لا يقيد مصر في شيء .

على أنه يجب أن نلاحظ خطورة التحفظات التي استبقتها انجلترا في تصريح ٢٨ فبراير ، حقاً ان مصر لم تعترف ولم ترتبط بهذه التحفظات ، ولكنها في الواقع هادمة للاستقلال ، مبقية مصر في دائرة الحماية الفعلية ، ولهذا لم تقابل الأمة هذا التصريح بغير الاعراض والاستنكار ، وهى محقة في هذا الموقف ، وقد دلت بذلك على صدق نظرها وحسن بصرها بالأمور ، وادراكها ما يبيت لها من نيات السياسة البريطانية ، وقد كشفت هذه النيات من الوثائق والتصريحات السياسية التي لا يست صدور هذا التصريح .

فقد ابلغ المستر لويد جورج في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ رؤساء حكومات الممتلكات المستقلة (الدومينيون) سياسة حكومته في برقية قال فيها :

« يسرنى أن ابلغكم أن حكومة جلالة الملك قررت الآن ، بالاتفاق التام مع لورد اللنبى ، اصدار تصريح لمصر تنتهى به الحماية مع المحافظة التامة على الحالة الراهنة فيما يتعلق بالصالح الخاصة التي للامبراطورية البريطانية في مصر ، وهذا التصريح مصوغ وفق الآراء التي أعرب عنها في المؤتمر الامبراطوري ، وهو تنفيذ للمبادئ التي وضعت وقتئذ .

« وقد ابلغتم من قبل شروط التسوية التي عرضتها حكومة جلالة الملك في شهر نوفمبر سنة ١٩٢١ مع الوثائق التي نشرت في شهر ديسمبر ، وقد كان من نتائج حبوب المفاوضات أن استقالت الوزارة (العديلة) وأن حدثت اضطرابات صغرى في عدة مدن

(١) وثائق المفاوضات - مضابط دور الانعقاد غير العادى للبرلمان - نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٣٧٢ .

قمعت بسهولة ، وارتكبت بعض جرائم القتل السياسية ، وبذلت جهود لتنظيم مقاطعة تجارية ، ولاحداث اضراب عام بين مستخدمي الحكومة ، ولكنها لم تفز الا بنجاح ضئيل ، وبعد عيد الميلاد مباشرة نفى زغلول زعيم التهييج الوطنى تحت الاحكام العسكرية لابائه ان يكف عن النشاط السياسى ومعه زملاؤه الخمسة الرئيسيون ، وهم الآن فى طريقهم الى سيشيل ، وفى خلال هذا مضى لورد اللنبى فى المفاوضات لتأليف وزارة ، وعرض فى يناير اقتراحات لهذا الغرض على هذه الحكومة (الانجليزية) ، وخلاصة هذه الاقتراحات أن تنهى بريطانيا العظمى الحماية حالا ، وأن تعترف بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة ، مع ترك التدابير الضرورية لحماية الصوالح الخاصة التى للامبراطورية البريطانية فى مصر لمناقشات تدور فى المستقبل ، وقد اعتبرنا هذه الاقتراحات مما لا سبيل الى قبوله ، اذ كانت صورة التحفظ المقترح غير كافية فى نظرنا كضمان لصوالحنا الخاصة الخليقة بأن لا يكون لها سند قانونى متى انتهت الحماية وأن تصبح رهنا بما قد يكون الوزراء المصريون على استعداد فى المستقبل للمفاوضة فى عقده من الاتفاقات ، ولذلك اقترحنا طريقة أخرى نعلن بمقتضاها استعدادنا للإشارة على البرلمان بانهاء الحماية متى عقد الوزراء المصريون معنا اتفاقات تكفل صيانة الصوالح البريطانية ، ولكن اللورد اللنبى صرح بأن هذا الاقتراح لا يتفق مع تعهداته للسياسة المصريين ، وأنه لا يستطيع أن يأمل الحصول على تأليف وزارة مصرية على هذه القاعدة ، فطلبنا اليه أن يحضر لاستشارته ، وقد أدى ذلك الى نتائج مرضية جدا .

« ومن حيث أن كل المفاوضات الأخيرة لم تؤت ثمرة ما ، فقد تقرر أن نمضى الى انهاء الحماية على قاعدة تصريح من جانب واحد ، أرسلناه اليه بالتلغراف مع هذا ، وهذا التصريح - مع اعترافه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة - يقرر المركز الذى ندعيه فى مصر حيال كل الدول الأخرى ، ويسرد الأمور التى تجعل الاحتفاظ بمركزنا الخاص حيويا لتأمين الامبراطورية ، وقد أبقى الحالة الراهنة فى كل هذه الأمور ، ولكننا نعلن استعدادنا للمفاوضة فى عقد اتفاقات خاصة بها مع الحكومة المصرية فيما بعد متى شاءت ذلك ومتى آذنت الظروف بالنجاح ، وفى خلال ذلك يكون المصريون أحرارا فى وضع انظمتهم القومية محتذاة على مثال أمانيهيم .

« ونحن ننوى ، فى ابلاغنا جوهر هذا التصريح الى الدول الأجنبية ، أن نعلن أن انهاء الحماية البريطانية على مصر لا يتضمن تغييرا ما فى الحالة الراهنة من حيث مركز الدول الأخرى فى مصر ، وفى نيتنا أن نصرح أن رفاهية مصر وسلامتها ضروريتان لسلم الامبراطورية البريطانية وسلامتها ، ولذلك فانها (أى بريطانيا) ستحافظ دائما بينها وبين مصر على العلاقات الخاصة التى اعترفت بها الحكومات الأخرى منذ زمن طويل باعتبار أنها مصلحة بريطانية جوهرية ، ونحن بلفتنا النظر الى هذه العلاقات الخاصة كما هى محددة فى التصريح الذى يعترف باستقلال مصر ، ننوى أن نصرح أننا لن نسمح بأن تنازع أو تناقش فيها أية دولة أخرى ، واننا نعد كل محاولة يراد بها التدخل فى شئون مصر من جانب دولة أخرى عملا غير ودى واننا نعتبر كذلك أى اعتداء على أراضى مصر عملا عدائيا نرده بكل الوسائل التى لدينا .

« وسيسلم اللورد اللنبى التصريح الى السلطان فى ٢٨ فبراير ، وسيقدم الى البرلمان هنا بعد ظهر اليوم نفسه ، أما نصه فسيرسل اليكم فى تلغراف على حدة » .

وألقي المستر لويد جورج في مجلس العموم (النواب) يوم ٢٨ فبراير خطبة بهذا المعنى أكد فيها النيات التي أعرب عنها في برقيته الى الممتلكات المستقلة ، واضاف الى ذلك توضيحا لسياسة انجلترا في السودان ، وهي انكار الوحدة بينه وبين مصر ، والعمل على فصله عنها ، والتحدث عنه كأنه مستعمرة بريطانية ، قال : « ان الحاجة كانت تدعو الى اشتراك مجهودات بريطانيا ومصر لانتشال بلاد السودان الواسعة الأرجاء من حالة الخراب التي وقعت فيها ، وقد قدمت كل من مصر وبريطانيا العظمى على السواء رجالا وأموالا منذ اعادة فتح السودان أى منذ نحو عشرين عاما بقصد اعادة السلم والرخاء اليه حتى يحل اليوم الذي يصبح فيه خصبا أهلا بالسكان بقدر ما هو الآن قحل خلو من الناس ، وان الحكومة لن تسمح مطلقا بأن يتعرض للخطر ما تم فيه فعلا من التقدم وما يرجى منه كثيرا في المستقبل ، وان لمصر حقا لا ينكر في الضمانات الكافية بأن لا يكون لرقى السودان أى دخل مطلقا فيما تحتاجه من ماء الرى الآن أو تحتاجه في المستقبل لزراعة أراضيها بأكملها ، والحكومة البريطانية مستعدة لتقديم هذه الضمانات ، وليس هناك سبب لأن تعرقل الضمانات تقدم السودان بأى وجه من الوجوه » .

التبليغ البريطانى الى الدول باستقلال مصر

وبعد أن وافق البرلمان البريطانى على التصريح ، أبلغ اللورد كيرزون وزير الخارجية الانجليزية فحواه في كتاب الى معتمدى انجلترا في الخارج لكى يبلغوه الى الحكومات الأجنبية عامة ، وتمسك في التبليغ بالتحفظات الأربعة الواردة فيه ، وعد تدخل أية دولة أخرى في شئون مصر عملا غير ودى لانجلترا ، فالتقى هذا الكتاب ضوئا كاشفا لنيات انجلترا من تصريح ٢٨ فبراير وأنها لم تقصد منه الاعتراف باستقلال صحيح لمصر بل استبقت لنفسها كل عناصر الحماية والسيطرة عليها ، قال :

« قررت حكومة جلالة الملك بمصادقة البرلمان أن تنهى الحماية التي أعلنت على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وأن تعترف بها دولة مستقلة ذات سيادة ، فعند تبليغكم هذا القرار الى الحكومات التي أنتم معتمدون لديها يقتضى أن تبلغوها ايضا ما يأتى :

« لما تعرض السلام والرخاء في مصر للخطر في ديسمبر سنة ١٩١٤ باشتراك تركيا في الحرب العظمى وتجالفها مع الدول الوسطى أنهت حكومة جلالة الملك سيادة تركيا على مصر ، ووضعت البلاد تحت حمايتها ، وأعلنت أنها حماية بريطانية .

« وقد تغيرت الحال الآن ، فان مصر خرجت من الحرب ناجحة سليمة ، وقررت حكومة جلالة الملك ، بعد التدبر الدقيق وطبقا لتقاليدنا السياسية ، أن تنهى هذه الحماية بتصريح تعترف فيه بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وفي الوقت ذاته تحتفظ لنفسها ، الى حين عقد الاتفاقات بينها وبين مصر ، بمسائل معينة ذات ارتباط خاص بمصالح الامبراطورية البريطانية وتعهداتها ، وستبقى الحالة الحاضرة

فيما يتعلق بهذه المسائل كما هي بغير تغيير الى أن يتم عقد هذه الاتفاقات ، وستكون الحكومة المصرية حرة في إعادة وزارة للشئون الخارجية ، وبذلك تمهد الطريق لتمثيل مصر في الخارج تمثيلا سياسيا وقنصليا ، وسوف لا تقوم بريطانيا العظمى في المستقبل بحماية المصريين في البلاد الأجنبية الا بقدر ما قد ترغبه الحكومة المصرية والى أن يتم لمصر تمثيلها في المملكة المختصة .

« ومع ما سبق فان انتهاء الحماية البريطانية على مصر ليس من شأنه حدوث أى تغيير في الحالة الحاضرة فيما يختص بمركز الدول الأخرى في مصر ذاتها .

« ان سلامة الأراضي المصرية ورفاهيتها ضروريان لأمن الامبراطورية وسلامتها ، ولذلك فهي تتمسك دائما باعتبار العلاقات الخاصة بينها وبين مصر - تلك العلاقات التي اعترفت بها الدول من زمن مديد - مصلحة بريطانية أساسية ، وقد تعددت هذه العلاقات الخصوصية في التصريح الذي اعترف فيه لمصر بأنها دولة مستقلة ذات سيادة ، وقد وضعتها حكومة جلالة الملك في هذا التصريح ، بصفتها مسائل ذات ارتباط حيوى بحقوق ومصالح الامبراطورية البريطانية ، وهي لا تسمح لدولة بالبحث والمناقشة فيها ، وبناء على هذه القاعدة تعد حكومة جلالة الملك كل محاولة من دولة أخرى للتدخل في شئون مصر عملا غير ودى ، وتعد كل اعتداء يوجه الى الأراضي المصرية عملا يجب عليها أن تمنعه بجميع الوسائل التي في وسعها » .

بيان الحزب الوطنى

عن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

وقد نشر الحزب الوطنى رأيه في التصريح في بيان أصدرته اللجنة الادارية يوم ٢ مارس سنة ١٩٢٢ ، اوضحت فيه حقيقة نيات السياسة البريطانية واصرارها على اغتصاب حقوق مصر ، وهالك نص البيان :

« اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى في يوم الخميس الموافق ٢ مارس سنة ١٩٢٢ وقررت نشر القرار الآتى مع ابلاغه الى سفراء الدول بمصر والى الصحف الأجنبية والشركات التلغرافية :

« لا ترى اللجنة الادارية للحزب الوطنى في خطاب اللورد اللنبى المؤرخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وتصريح الحكومة البريطانية المرفق به أى تغيير في مقاصد الحكومة الانجليزية بالنسبة لمصر ، فان من يتأمل عبارات هاتين الوثيقتين لا يجد فيهما غير اتخاذ انجلترا وسيلة جديدة للتوصل الى حمل المصريين على اعتبار مركزها في مصر شرعيا ووضع القواعد لتنظيم الحماية غير المشروعة تحت ستار الاعتراف باستقلال مصر وعلان انتهاء الحماية ، وقد فات السياسة الانجليزية أن المصريين يدركون أن احتفاظ انجلترا بعلاقاتها الخاصة التي تدعيها مع مصر وحصولها على الضمانات التي تطلبها لحفظ مصالحها ومصالح الأجانب ومصالح الأقليات ، وفصل السودان عن مصر ، كلها أمور لا تجعل لعلان استقلالهم قيمة وتجعل تصريح الحكومة الانجليزية مبدلا لفظ الحماية بنظام آخر مقتضاه الاعتراف لانجلترا بالمركز الذى تدعيه وما يستلزمه هذا المركز الاستثنائى من التدخل في شئون البلاد الداخلية والخارجية .

« ان تصريح الحكومة الانجليزية صريح في اعتبار حماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ حماية صحيحة قانونا وفي أن انجلترا هي صاحبة السيادة على مصر وفي أن ما تخوله

لمصر من التصرفات والامتيازات ليس الا من قبيل المنح والتنازل من جانبها وحدها ، وقد قصدت الحكومة الانجليزية بتصريحها المذكور الاحتفاظ بجميع سلطتها ونفوذها الجوهري في البلاد ومنها الأحكام العرفية ، ثم هي في الوقت نفسه تغري المصريين على الدخول في مفاوضات جديدة وان كانت موصوفة من الآن بأنها غير مقيدة الا انها في الواقع محصورة في دائرة الاتفاق على مقدار الضمانات التي تعطىها مصر لانجلترا ، فالدخول في مفاوضات بقصد وضع اتفاق على هذه المسائل يجعل المسألة المصرية من مسائل انجلترا الداخلية ويعتبر اقرارا صريحا وتسليما من جانب مصر بالحقوق التي تدعيها انجلترا لنفسها ويفصل السودان عن مصر فصلا تاما .

« وان تصريحات رئيس الوزارة الانجليزية في البرلمان الانجليزي يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وما تلاه ، تلك التصريحات التي نقلتها التلغرافات ، وابلاغ الوثيقتين المذكورتين الى المستعمرات الانجليزية (المستقلة) تجعل المسألة اكثر وضوحا لمن خدمه ظاهر التصريح ، وتفصح عن حقيقة نيات الحكومة الانجليزية في اعتبار مصر داخلة ضمن دائرة الامبراطورية البريطانية « المرنة » ، وفي أن كل ما يتم من جانب انجلترا بالنسبة لمصر لا يصح ان يغير في نظر العالم العلاقات الخاصة التي تدمى انجلترا وجودها مع مصر .

« ومما يلف النظر بصفة خاصة في تصريح الحكومة البريطانية أمران :

(الأول) أن التعبير بانتهاء الحماية معناه أن الحماية كانت شرعية الى يوم انتهائها وان انجلترا كانت لها صفة شرعية في حكم البلاد .

(الثاني) أن الأحكام العرفية لا تلغى الا اذا صدر قانون التضمينات ، وهذا القانون يقصد به اقرار جميع الأعمال التي قامت بها السلطات العسكرية تنفيذاً للأحكام العرفية ، وقد أبان الحزب الوطني فيما نشره على الأمة من التقارير والخطابات والقرارات المضار العظيمة التي تلحق البلاد من اقرار تلك الأعمال .

لذلك

تعلم اللجنة الادارية للحزب الوطني أن تصريح الحكومة البريطانية الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ لا يغير شيئا في الحالة التي كانت عليها المسألة المصرية قبل صدوره ، ولا يقصد به غير التفرير بالأمة واستمالة نفر من ابنائها للاستعانة بهم على تنفيذ سياستها ، واللجنة تنبه الأمة الى الاحتفاظ دائما بمطلبها الاسمي وهو استقلال مصر مع سودانها وملحقاتها استقلالا تاما غير مقيد بحماية أو وصاية أو وكالة أو احتلال أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال .



الفصل الرابع

وزارة ثروت

أصبح منتظرا بعد اعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أن يعهد بتأليف الوزارة الى ثروت باشا ، لأن صدور التصريح كان استجابة لشروطه .

كتاب الملك الى ثروت باشا

ففى أول مارس سنة ١٩٢٢ طلب اليه السلطان فؤاد تأليف الوزارة فى كتاب نوه فيه بتصريح ٢٨ فبراير ، وما تضمنه من انتهاء الحماية البريطانية على مصر والاعتراف باستقلالها ، وألمح الى أن يكون من بين أعضاء الوزارة وزير للخارجية (وكان هذا المنصب ملقى طيلة عهد الحماية) ، وأعرب عن أمله فى أن تحقق الأمة كل أمانيتها فى هذا الدور الجديد من حياتها السياسية . وطلب أن تعد الوزارة مشروع الدستور ليكون للبلاد نظام دستورى يحقق التعاون بين الأمة والحكومة ، قال :

« عزيزى عبد الخالق ثروت باشا

« ان القرار الذى أبلغنا اياه حضرة صاحب المقام الجليل المندوب السامى لدولة بريطانيا العظمى فيما يختص بانتهاء الحماية البريطانية على مصر وبالاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة يحقق أحر أمنية لنا ولشعبنا العزيز ، وهو ثمرة الجهاد القومى الذى تعهدناه على الدوام بالتشجيع والتأييد ، ولا ريب عندنا فى أن استمساك الأمة بروابط الوثام والاتحاد والتزامها جانب الحكمة فى هذا الدور الجديد من حياتها السياسية كفيل بتحقيق كامل أمانيتها ، ونظرا لما نعرفه لكم من الجهد المشكور فى خدمة القضية المصرية ولما لنا من الثقة التامة بكم وما نعهده فيكم من الجدارة الكاملة للقيام بمهام الامور قد اقتضت ارادتنا السلطانية توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لعهدتكم وقد أصدرنا أمرا هذا لدولتكم للأخذ فى تأليف وزارة جديدة يكون من بينها وزير للخارجية وعرض مشروعه لجانبنا لصدور مرسومنا العالى به .

« ولما كان من أجل رغباتنا أن يكون للبلاد نظام دستورى يحقق التعاون بين الامة والحكومة لذلك يكون من أول ما تعنى به الوزارة اعداد مشروع ذلك النظام .

« وانا نسأل الله العلى القدير أن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا ورعايانا بالخير والسعادة وهو المستعان » .

صدر بسرأى عابدين فى ٢ رجب سنة ١٣٤٠ (أول مارس سنة ١٩٢٢) .

جواب ثروت باشا

أجاب ثروت باشا فى اليوم نفسه على كتاب السلطان بجواب ذكر فيه أسماء زملائه الذين اختارهم لمعاونته ، وأوضح برنامج وزارته ، فأشار الى أنه ما كان له أن يتولى اعباء الحكم فى ظل المبادئ التى أعلنتها الحكومة البريطانية فى مشروع المعاهدة الذى

عرضه اللورد كيرزون على عدلى باشا فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ وفى التبليغ البريطانى الذى أعقبه (تبليغ ٣ ديسمبر) ، قائلا ان تولى الحكم فى ظل مثل هذه المبادئ قد يكون فيه معنى القبول لها ، ثم عرج بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ والكتاب المرافق له ، فقال انهما قد أحدثا تغييرا كبيرا فى الحالة يسمح بتأليف وزارته لما فى هاتين الوثيقتين من الترضية للشعور القومى ، وأعلن اعتزام الوزارة وضع مشروع دستور يطابق مبادئ القانون العام الحديث ويقرر مبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس النواب ، وإلغاء الأحكام العرفية والرجوع فيما اتخذ فى ظلها من التدابير المقيدة للحرية (يقصد بذلك اطلاق سراح المعتقلين) وأن تجرى الانتخابات فى أحوال عادية وفى ظل نظام تمتنع معه جميع التدابير الاستثنائية ، وأعرب عن أمله فى أن تتدرج الأمة فى الدور الجديد من حياتها السياسية باتحاد الكلمة وتآلف القلوب والأخذ بدواعى النظام والحكمة ، وهاك نص جوابه :

» يا صاحب العظمة

» اتقدم الى سدة عظمتكم بفائق الشكر على ما تفضلت فأولتني من الثقة السامية اذ عهدت الى بتأليف الوزارة الجديدة ووجهت لى رتبة الرياسة الجليلة .

» وانى لأشرف بأن أعرض على عظمتكم أسماء الوزراء الذين تتألف منهم هيئة الوزارة وقد قبلوا مشاركتي فى العمل وهم : اسماعيل صدقى باشا لوزارة المالية ، وإبراهيم فتحى باشا لوزارة الحربية والبحرية ، وجعفر ولى باشا لوزارة الأوقاف ، ومصطفى ماهر باشا لوزارة المعارف العمومية ، ومحمد شكرى باشا لوزارة الزراعة ، ومصطفى فتحى باشا لوزارة الحفانية ، وحسين واصف باشا لوزارة الأشغال العمومية ، وواصف سميك بك لوزارة المواصلات ، وقد احتفظت لنفسى بوزارتى الداخلية والخارجية ، فاذا وقع هذا الاختبار موقع الاستحسان لدى عظمتكم يصدر المرسوم العالى بالتصديق عليه .

» يا صاحب العظمة . لم يكن لزملائى ولى ، ونحن نشاطر الأمة أمانيتها فى الاستقلال ، الا أن نقر الوفد الرسمى الذى تولى المفاوضات لعقد اتفاق مع بريطانيا العظمى على ما فعل ، فلم يكن يسعنا أن نتولى أعباء الحكم ما دامت المبادئ التى تسترشد بها الحكومة البريطانية فى سياستها نحو مصر هى تلك التى كانت تظهر من مشروع ١٠ نوفمبر من العام الماضى ومن المذكرة التفسيرية التى تلتها ، فان تولى الحكم فى ظل مثل هذه المبادئ قد يكون فيه معنى القبول بها ، غير أن الكتاب الذى رفعه فخامة المندوب السامى البريطانى الى عظمتكم وتصريح الحكومة البريطانية فى البرلمان قد أحدثا فى الحالة تغييرا كبيرا ، فأصبح من الممكن أن تتألف هذه الوزارة اذ أنها ترى أن الشعور القومى أصاب ترضية من هاتين الوثيقتين لا من ناحية الاعتراف باستقلال مصر حالا وقبل أى اتفاق فحسب ، بل ولأن المفاوضات المقبلة ستكون حرة غير مقيدة بأى تعهد سابق ، أما وقد جزنا هذا الدور بخير فلم يبق على مصر الا أن تثبت لبريطانيا العظمى أن ليس بها فى سبيل حماية مصالحها من حاجة للتشدد فى طلب ضمانات قد يكون فيها مساس باستقلالنا وأن خير الضمانات فى هذا الصدد وأجلها أثرا هى حسن نية مصر ومصلحتها فى حفظ اليهود .

» على ان الوزارة ترى أنه لى تكون جهود البلاد فى سبيل تحقيق كامل أمانيتها بحيث تؤتى جميع ثمرها يجب أن يؤلف بين عمل الحكومة وبين عمل هيئة تتوب عن الأمة وأن تسعى الهيئتان متساندتين لأغراض متحدة ، ولذلك فان الوزارة عملا بأوامر

عظمتكم ستأخذ في الحال في اعداد مشروع دستور طبقا لمبادئ القانون العام الحديث وسيقرر هذا الدستور مبدأ المسؤولية الوزارية ويكون بذلك للهيئة النيابية حق الاشراف على العمل السياسى المقبل .

« وغنى عن البيان أن انفاذ هذا الدستور يقتضى الغاء الأحكام العرفية وأنه عن أى حال يجب أن تجرى الانتخابات في أحوال عادية وفي ظل نظام تمتنع معه جميع التدابير الاستثنائية ، وقد سلمت بهذا الوثيقتان اللتان أبلغتسا أخيرا الى عظمتكم ، وستتخذ الوزارة بلا أمهال ما يدعو اليه الأمر في ذلك من التدابير كما أنها ستبذل جهدها اعتمادا على حسن موقف الأمة في الحصول على الرجوع فيما اتخذ من التدابير المقيدة للحرية عملا بالأحكام العرفية ، هذا وان إعادة منصب وزير الخارجية سيعين على العمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر في الخارج ، ونظرا لأن النظام الإدارى الحالى لا يتفق مع النظام السياسى الجديد ومع الأنظمة الديموقراطية التى ستمنحها البلاد فان الوزارة قد اعترفت أن تتولى الأمر بنفسها وبلا شريك في الحكم الذى ستتحمل كل مسؤوليته امام الهيئة النيابية المصرية وسيكون رائدها في ادارة شئون الأمة توجيهها الى الصلحة القومية دون غيرها ، والوزارة موقنة بأن اكبر عامل لنجاح مصر في تسوية المسائل التى بقى حلها وأقوى حجة تستعين بها في تأييد وجهة نظرها هو أن تقبل على هذا الدور الجديد متحدة الكلمة مؤتلفة القلوب وأن تأخذ بدواعى النظام وتلتزم جانب الحكمة .

« والوزارة تحيى العصر الجديد الذى كان لعظمتكم أجل اثر في طلوعه على الأمة بفضل ما بذلته عظمتكم من المساعى الوطنية العالية وهى واثقة أن ستلقى من لدن عظمتكم كل تأييد في عمل الغد وانها لترجو ان يحىء مكللا لمجهود البلاد ، واننى لا ازال لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين » .

القاهرة في ٢ رجب سنة ١٣٤٠ (أول مارس سنة ١٩٢٢) .

وقد صدر المرسوم السلطانى في اليوم نفسه (أول مارس) بتأليف الوزارة على النحو ائوارد في جواب ثروت باشا : عبد الخالق ثروت باشا للرأسة والداخلية والخارجية . اسماعيل صدقى باشا للمالية . ابراهيم فتحى باشا للحربية والبحرية . جعفر ولى باشا للأوقاف . مصطفى ماهر باشا للمعارف . محمد شكرى باشا للزراعة . مصطفى فتحى باشا للحقانية . حسين واصف باشا للأشغال . واصف سميكة بك للمواصلات .

اعلان الاستقلال

والمناداة بالسلطان فؤاد ملكا لمصر

١٥ مارس سنة ١٩٢٢

بدأ عهد وزارة ثروت باشا بداية حسنة بالنسبة الى الوزارات السابقة ، اذ أعلن السلطان فؤاد في ١٥ مارس استقلال البلاد ، واتخذ لقب صاحب الجلالة ملك مصر ، وأصدر الكتاب الآتى الى رئيس الوزارة :

« عزيزى عبد الخالق ثروت باشا

« في هذا اليوم السعيد الذي تم فيه الاعتراف باستقلال البلاد نشعر بأعظم الافتباط واكبر الارتياح لتوجيه الخطاب الى امتنا العزيزة

» وقد أصدرنا امرنا هذا لدولتكم لتحيطوا هيئة الحكومة علما بهذا الخطاب المرسل صورته مع امرنا ولتعمموا نشره في جميع أنحاء القطر وتبلغوه بصفة رسمية لمن يلزم تبليغه اليه » .

((فؤاد))

صدر بسرأي عابدين في ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ - ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ » .

وهذا نص الخطاب الذي وجهه الملك فؤاد الى الامة واعلن فيه الاستقلال . قال :

« الى شعبنا الكريم

» لقد من الله علينا بأن جعل استقلال البلاد على يدنا وانا لنبتهل الى المولى عز وجل بأخلص الشكر وأجمل الحمد على ذلك ، ونعلن على ملا العالم ان مصر منذ اليوم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال ونتخذ لنفسنا لقب صاحب الجلالة ملك مصر ليكون لبلادنا ما يتفق مع استقلالها من مظاهر الشخصية الدولية واسباب العزة القومية .

» وها نحن نشهد الله ونشهد امتنا في هذه الساعة العظمى اننا لن نألو جهدا في السعى بكل ما أوتينا من قوة وصدق عزم اخير بلادنا المحبوبة والعمل على اسعاد شعبنا الكريم .

» وانا ندعو المولى القدير ان يجعل هذا اليوم فاتحة عصر سعيد يعيد لمصر ذكرى ماضيها المجيد » .

((فؤاد))

» صدر بسرأي عابدين في ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ - ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ » .

واطلق لهذه المناسبة مائة مدفع ومدفع في القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والخرطوم وسواكن ، واطلق ٢١ مدفعا في عواصم المديريات وفي دمياط والسويس ، وتلى الخطاب الملكي والأمر الكريم في المحافظات وعواصم المديريات .

واعتبر يوم ١٥ مارس عيداً وطنياً تستريح فيه مصالح الحكومة من العمل ، ولكن الشعب لم يشارك الحكومة الابتهاج بهذا الاعلان ، وكان موقفه سليماً مشرفاً ، اذ لم يجد تحقيقاً لمظاهر الاستقلال الصحيح ، بل رأى على العكس انه رغم هذا الاعلان فان الاحتلال البريطاني قائم ، والاحكام العرفية الأجنبية مبسطة ، وانجلترا مستبقية تحفظات تهدم قواعد الاستقلال ، والسودان مفصول عملياً عن مصر ، فلا غرو ان قولت مظاهر الابتهاج واطلاق المدافع بالفتور والاعراض ، وكان هذا الشعور دليلاً على تقدم الوعي الوطني في طبقات الشعب .

وقد ابلغت الحكومة المصرية معتمد لدى الدول الأجنبية ان مصر أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة وأن ولي الأمر اتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر .

وهالك نص الكتاب الذي أرسله ثروت باشا في هذا الصدد الى كل من معتمدى الدول :

« أتشرف بأن أرسل لكم طي هذا ترجمة النطق الملكي الذي أصدره مولاي ولى الأمر على اثر الغاء الحماية البريطانية على مصر معلناً به أن مصر أصبحت دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال ومتخذاً لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر . وانى أرجوكم

التكرم بتبليغ هذا النطق الى حكومتكم وأنتهز هذه الفرصة لاكرر لجنابكم الاعراب عن عظيم احترامى » .

وبدلت وزارة ثروت باشا سعيا محمودا فى تحقيق بعض مظاهر الاستقلال .

فضلا عن اعلان الاستقلال قد أنشأت وزارة للخارجية تولاهها ثروت باشا بعد أن كانت هذه الوزارة ملغاة طيلة عهد الحماية (من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٢) .

وكانت العادة جارية فى عهد الحماية بتعطيل مصالح الحكومة يوم عيد جلوس ملك انجلترا وعيد ميلاده ، فأبطل ثروت باشا هذه العادة وقرر مجلس الوزراء عدم تعطيل المصالح فى هذين اليومين ، وأصدر بلاغا رسميا بذلك ، وسارت الحكومة من بعده هذه القاعدة .

والغيت وظيفة مستشار وزارة الداخلية ، وكان آخر المستشارين البريطانيين لها البريجادير جنرال السير جلبرت كليتون .

وكف المستشار المالى البريطانى عن حضور جلسات مجلس الوزراء بعد أن كان متمتعا بهذا الحق طيلة عهد الاحتلال والحماية .

وعينت الوزارة وكلاء مصريين لوزارات الداخلية (الشؤون الصحية) والمالية والأشغال والزراعة والمواصلات بدلا من الوكلاء البريطانيين ، ووكلاء مصريا لوزارة الخارجية ، كما عينت بعض الموظفين المصريين بدلا من كبار الموظفين الانجليز فى الحكومة .

وعينت عناية موفقة بايفاد البعثات العلمية الى الخارج ، فأوفدت عددا كبيرا من خريجي المدارس العليا وطلبتها الى جامعات أوروبا وأمريكا لتخريج مصريين اخصائيين يشغلون الوظائف الفنية ويضطلعون بالأعمال المتصلة بنهضة مصر ويحلون محل البريطانيين والأوروبيين فى الوظائف التى احتكروها فى عهد الاحتلال والحماية ، وأنشأت « المجلس الاقتصادى » للعناية بأمور مصر الاقتصادية .

نظام وراثة العرش

أسلفنا القول فى كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ » (١) أن الحكومة البريطانية قد انتحلت لنفسها حق التدخل فى نظام وراثة العرش وأبلغت السلطان فؤاد فى ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠ قرارها فى هذا النظام وفحواه الاعتراف بالأمير فاروق ونسله من الذكور كأولياء عهد للسلطنة المصرية ، وقلنا ان هذا التدخل هو من أخص مظاهر الحماية ، وان هذا الوضع كان وضعاً شاذاً .

وقد أزال الملك فؤاد بعض هذا الشذوذ بعد سنتين من وقوعه ، اذ أصدر بعد اعلان الاستقلال أمراً ملكياً فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ بنظام وراثة العرش يقضى بأن الملك ورائى فى أسرة محمد على (المادة الاولى) وان ولاية الملك تنتقل من صاحب العرش الى أكبر أبنائه ثم الى أكبر أبناء ذلك الابن الأكبر ، وهكذا طبقة بعد طبقة ، واذا توفى

(١) ج ٢ ص ١٠٢ . (الطبعة الاولى) .

أكبر الأبناء قبل أن تنتقل إليه ولاية الملك كانت الولاية إلى أكبر أبنائه ولو كان للمتوفى أخوة ، ويشترط في كل الأحوال أن يولد الأبناء من زوجة شرعية (المادة ٢) .

وتطبيقاً للقاعدة توارث العرش نصت المادة الثانية في ختامها على ما يأتي « فولاية الملك من بعدنا لولدنا المحبوب الأمير فاروق » ، ونصت المادة الثالثة على طريقة انتقال ولاية الملك في حالة ما إذا لم يكن لصاحب العرش عقب ، ونظمت بقية المواد أحكام انتقال وراثة العرش في كل الأحوال المحتملة (١) .

نظام الأسرة المالكة

وأصدر الملك قانوناً في ١٠ يولية سنة ١٩٢٢ بنظام الأسرة المالكة ، يتضمن ما للملك من حق الولاية على أسرته ، والطبقات التي ينحصر فيها لقب الامارة ونظام توارث ذلك اللقب ، وتأليف مجلس البلاط الذي يقضى في مسائل الأحوال الشخصية التي يكون فيها الطرفان أو أحدهما من أمراء وأميرات الأسرة المالكة .

والحق بالقانون كشف بأسماء الأمراء والأميرات في الأسرة المالكة .

وفي ٢١ يولية سنة ١٩٢٢ صدر امر ملكي بأسماء أعضاء الأسرة المالكة الذين يطلق عليهم لقب نبيل أو نبيلة .

اقرار تصفية أملاك الخديوى عباس

وفي ١٧ يولية سنة ١٩٢٢ صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ باقرار ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية من تصفية أملاك الخديو عباس الثانى ، وقضى بتطبيق ماله من الحقوق وحرمانه المجرى الى مصر ومنعه من التقاضى امام المحاكم المصرية . وأقرت المادة ١٦٨ من الدستور هذا القانون مع اعطائه الصيغة الدستورية .

وضع الدستور

الفت وزارة ثروت في ٣ ابريل سنة ١٩٢٢ لجنة لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب ، عهدت برآستها الى حسين رشدى باشا . وتألف على النحو الآتى :
حسين رشدى باشا (الرئيس) ، احمد حشمت باشا (نائب الرئيس) ، الأعضاء :
يوسف سبابا باشا ، احمد طلعت باشا ، محمد توفيق باشا ، عبد الفتاح يحيى باشا ، السيد عبد الحميد البكرى ، الشيخ محمد بخيت ، الأنبا يؤانس ، قلىنى فهمى باشا ، اسماعيل أباطه باشا ، محمود أبو حسين باشا ، منصور يوسف باشا ، يوسف أصلان قطاوى باشا ، ابراهيم أبو رحاب باشا ، على المنزلاوى بك ، عبد اللطيف المكباتى بك ، محمد على علوبه بك ، زكريا نامق بك ، ابراهيم الهلباوى بك ، عبد العزيز فهمى بك ، محمود أبو النصر بك ، الشيخ محمد خيرت راضى بك ، حسن عبد الرازق باشا ، عبد القادر الجمال باشا ، صالح الموم باشا ، الياس عوض بك ، على ماهر بك ، توفيق دوس بك ، عبد الحميد مصطفى بك ، حافظ حسن باشا ، عبد الحميد بدوى بك .

(١) ولما صدر الدستور سنة ١٩٢٣ نصت المادة ٣٢ منه على أن عرش المملكة المصرية وراثى في أسرة محمد على وإن وراثة العرش تكون وفق النظام المقرر بالامر الملكى الصادر في ١٢ ابريل سنة ١٩٢٢ .

وعدد اعضاء اللجنة ثلاثون عدا الرئيس ونائب الرئيس ، ولذلك سميت « لجنة الثلاثين » .

وهى فى مجموعها تنتظم طائفة من المفكرين وذوى الراى ورجال القانون والعلماء ورجال الدين والسياسيين المعتدلين والأعيان والتجار والماليين ، ولكن الوفد والحزب الوطنى لم يكونا ممثلين فيها ، لأنهما لم يقبلوا الاشتراك فى عضويتها ، وقد اعتذرت عن عدم قبولى عضوية اللجنة لأنى كنت (ولا أزال) أرى أن الدستور كان يجب أن يعهد وضعه الى جمعية وطنية تأسيسية تمثل الأمة لا الى لجنة تؤلفها الحكومة ، وقد كان برنامج عدلى باشا فى وزارته التى ألفها فى مارس سنة ١٩٢١ يتضمن أن يكون وضع الدستور من اختصاص جمعية وطنية تأسيسية (انظر ص ١٧٦ ج ٢ من كتاب ثورة سنة ١٩١٩ الطبعة الأولى) ، وكان ثروت باشا عضوا فى هذه الوزارة ومقرا برنامجها بداهة ، فاختصاصه لجنة حكومية بوضع الدستور هو خروج على هذا البرنامج .

أتمت اللجنة مهمتها ، ووضعت الدستور ، ومن الحق أن نقول انه فى مجموعه من خير الدساتير وقد وضع على أحدث المبادئ العصرية .

ورفعت اللجنة مشروع الدستور الى ثروت باشا فى يوم السبت ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ، وكان منتظرا أن يصدر به المرسوم الملكى على أثر تقديمه الى رئيس الوزارة لأن ثروت كان متتبعا أعمال اللجنة ومقرا النصوص التى وضعتها ، وقد قدمت اليه اللجنة بعد ايام قليلة مشروع قانون الانتخاب المرافق للدستور .

وكان ثروت جادا فى بناء دار البرلمان ، اذ شرعت وزارة الأشغال فى اقامة بناء مجلس النواب الحالى منذ اغسطس سنة ١٩٢٢ ، وتوسيع بناء الجمعية التشريعية ليكون مقرا لمجلس الشيوخ ، ولكن استقالته من الوزارة حالت دون صدور الدستور كما سيجىء بيانه .

العقبات فى طريق ثروت باشا

ان العيب الجوهرى فى وزارة ثروت باشا أنها تألفت دون اتصال بالراى العام أو استئناس بارتياحه اليها ، وبعبارة أخرى أنها لم تكن وليدة ارادة الأمة ممثلة فى برلمان (اذ لم يكن البرلمان قد انشئ بعد) ، أو فى اتجاه الراى العام ، ولم يلق ثروت باشا باله الى هذا النقص الجوهرى فى وزارته ، مع أنه يتصل بناحية هامة من الحياة السياسية فى بلاد كانت تتطلع الى تقرير حقوقها العامة ، وأول هذه الحقوق أن تكون الوزارات وليدة ارادتها وقد خلت وزارة ثروت من هذا الطابع ، ومن هنا جاء الضعف فى كيانها ، ولم يظفر ثروت بتأييد الشعب ، فبدأت وزارته بغيضة الى أغلبية الأمة ، وزاد فى بغضها له أنه ألف وزارته فى الوقت الذى كان سعد زغلول ورفاقه فى طريقهم الى المنفى السحيق الذى قضت السياسة الانجليزية بأبعادهم اليه - فى سيشيل (ص ٢٨) ، ولم تكن هذه الملابسات مما يدعو الى اغتباط الأمة بوزارة ثروت ، ومن حقا لا تفتبط بها ولا تؤيدها ، لأنه ليس مما يتفق وكرامة الأمة أن ترضى عن وزارة تتألف فى الوقت الذى يقضى فيه زعمائها عن البلاد بقوة الغاصب ، فحساسية الأمة من هذه الناحية كان لها كل ما يسوغها ، وكل أمة تعتز بشخصيتها وكرامتها تقف هذا الموقف لا محالة ، وكان معروف ما بين سعد وثروت من الخصومة ، وبخاصة لأن ثروت كان وزيرا للداخلية فى وزارة عدلى ، وهو المسئول عن حوادث الضغط التى

وقعت في عهد هذه الوزارة ضد سعد وانصاره ، فلما علم الناس أن ثروت في سبيل تأليف وزارته في الوقت الذي علموا فيه أن سعدا في طريقه الى منفاه ، كان بديها أن يرتابوا فيه وفي وزارته . ومن تم كان الطريق أمام ثروت مليئا بالعقبات والأشواك .

ولا يسوغ مسلكه أنه هو الذي اشترط شروطه التي صارت في الجملة تصريح ٢٨ فبراير وأن من حقه بناء على ذلك أن يلي الوزارة ، لأن صاحب الفكرة في هذا التصريح هو عدلى باشا كما سلف القول ، ومع ذلك لم يتمسك بالبقاء في الحكم واستقال من وزارته الأولى ، ولم يقبل أن يؤلفها من جديد ، ولعله تعفف عن أن يؤلفها إذ رأى بثاقب نظره أن الأمة لا تؤيده في تأليفها ، لكن ثروت تفاضى عن هذه الناحية الهامة من الحياة السياسية ، ومن الحق أن نقول أن شخصية عدلى كانت أقوى واسلم من شخصية ثروت ، ولعل أعضاء الوفد المنشقين قد زينوا له أن يؤلف الوزارة سواء رضيت عنها الأمة أو لم ترض لأنه قد خيل اليهم أن الأمة لا بد وأن تدعن للهيئة السياسية التي في يدها قوة الحكم والسلطان ، وهذا نقص كبير بل عيب خطير في تفكيرهم السياسي ، ظهر اثره على تعاقب السنين ، وجعلهم المرة بعد المرة أداة للرجعية والعبث بحقوق الشعب .

لم يكن الطريق اذن أمام ثروت سهلا ولا معبدا ، بل كان كما قلنا مليئا بالعقبات والأشواك ، فقد شرع في قتله قبل أن يؤلف الوزارة ، إذ دبرت مؤامرة لاغتياله ، وكان محددًا لانفاذها يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٢٢ ، أى في الوقت الذي كانت المجالس تتحدث عن قرب احتمال تكليفه بتأليف الوزارة ، واكتشف البوليس هذه المؤامرة ، وقبض على المتآمرين وعلى المسدسات والقنابل التي اعتزموا استعمالها لاغتياله ، وكان القبض عليهم وضبط القنابل والمسدسات في منزل بجنيانة ماميش بحى السيدة زينب ، واتهم في هذه المؤامرة كل من : محمد حسن فرغل . محمد حسن سعد . على رحى . محمود حنفى سامى . عبد الحى كيرة . عبد الحكيم محمود . عبد الحليم غنيم . وحوكموا في شهر مارس سنة ١٩٢٢ أمام محكمة عسكرية بريطانية قضت بحبس محمود حنفى ثلاث سنوات مع الشغل وحبس كل من على رحى ومحمد حسن سعد سنتين مع الشغل .

وتعددت حوادث اغتيال الموظفين البريطانيين ولم يعرف الفاعلون في معظمها ، وتخرج لها مركز الوزارة .

ففى مارس سنة ١٩٢٢ أطلق مجهولان الرصاص على المستر مكنوتش بك مدير قسم القاطرات بالسكك الحديدية بالقرب من منزله بالزيتون فأصيب بأصابات بليغة .

وفى مايو أطلق مجهول الرصاص على البكباشى كيف مساعد حكمدار فرقة ب بشارع الفلكى ، فمات من جراء أصابته .

ولفت هذه الحوادث سبعا ، ولم تهتد الحكومة الى الجناة فيها .

احتجاج الحكومة البريطانية

على حوادث الاغتيال

ادى تكرار هذه الحوادث وعدم ظهور الفاعلين فيها الى انزعاج الحكومة البريطانية فاحتجت رسميا لدى الحكومة المصرية ، وابلغ هذا الاحتجاج كتابة الى ثروت باشا في مايو سنة ١٩٢٢ عن يد اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى ، وقد جاء فيه : « ان عدم الاهتمام الى مرتكبى تلك الجرائم وبقاءهم بعيدا عن طائلة العقاب ، يدل اوضح الدلالة على عدم كفاية التدابير التى اتخذت لمنع وقوع تلك الاعتداءات ، وان الحكومة البريطانية تجد نفسها تلقاء هذه الحالة مضطرة لان تعتبر الحكومة المصرية مسئولة عن تعويض من يقع عليه اعتداء من الأجانب أو تعويض ورثته ان أدركته الوفاة ، كما أنها تحتفظ بحق تقدير كفاية التعويض الذى تمنحه الحكومة المصرية أو عدم كفايته » .

ورد ثروت باشا على هذا الاحتجاج بأن الحكومة المصرية اول من يأسف لوقوع تلك الاعتداءات التى تنكرها وينكرها الشعب المصرى ، وأنها اتخذت التدابير الأدبية والمادية لمنع وقوعها ، وهى لا تتأخر عن التشديد على جهات البوليس بمضاعفة اليقظة والانتباه مبالغة فى العمل على زيادة تأثير التدابير التى سبق اتخاذها ، وأما عن التعويض فمع أن الحكومة لا ترى أنها مسئولة بأكثر من توفير شرطة تقوم بأداء واجباتها قياما حسنا ، الا أن ما تعودته من حسن الضيافة نحو الأجانب يجعلها لا تتردد فى أن تمنح برا منها وكرما من وقع به أمثال هذه الاعتداءات السياسية ما ترى أن الظروف تقضى به من التعويضات ، وان الحكومة أظهرت استعدادها للجرى على هذه الخطة فى أحوال سابقة وانها ستظهر مثل هذا الاستعداد كلما رأت الظروف تدعو الى ذلك .

وفى الحق أن الرد صيغ فى قالب مملوء حكمة وكرامة واتزاناً .

ولم تقف حوادث الاعتداء اثر هذا الاحتجاج والرد عليه .

ففى ٣ يوليه اكتشفت مؤامرة لاغتيال المستر برت المفتش بالسكة الحديدية .

وفى ١٥ يوليه ، أطلق بعض المتآمرين الرصاص على الكولونيل بيجوت الموظف

بالمصلحة المالية التابعة للجيش البريطانى فأصيب بأصابات بليغة .

فأرسل اللورد اللنبى الى ثروت باشا كتابا فى ٢٠ يوليه ، يبلغه فيه ان الحكومة البريطانية تنظر بقلق متزايد الى الاعتداءات المتكررة التى لم يتوصل الى معاقبة مرتكبيها ، وآخر مثل منها محاولة اغتيال الكولونول بيجوت ، وان الحكومة المصرية بتعلق بها أن تتخذ اجراءات شديدة لاكتشاف الجناة ومعاقبتهم ، وأن تضع حدا فاطعا لحملة الجرائم السياسية ، على أنه كلف بأن يخبره بأنه ان لم يتم ذلك فان الحكومة البريطانية ستعتبر المسألة ذات خطورة كبرى .

فرد عليه ثروت باشا بأن المندوب السامى لا يجهل أن الحكومة المصرية لم تقصر فى اتخاذ تدابير خاصة فى هذا الشأن ، وخصها زيادة عدد القوات الأوروبية فى البوليس لكى يتيسر له زيادة عدد دورياته ، وإذا كانت هذه التدابير لم تؤد الى منع وقوع تلك الجرائم ، وتعرف مرتكبيها ، فان الحكومة المصرية أول من يأسف على

ذلك ، على أنها ستثابر على الخطة التي أبلغها إليه في رده السابق ، وأنها عملا بهذه الخطة لن تألو جهدا في أن تزيد على قدر المستطاع اشد التدابير المتخذة لمنع وقوع هذه الجرائم والبحث عن فاعليها ، وأنها تنوى أن تنشئ في وزارة الداخلية فرعا خاصا تحصر في يده التحقيقات الخاصة بالاعتداءات السياسية والاشراف على الأبحاث المتعلقة بها .

وفي أغسطس سنة ١٩٢٢ أطلق مجهولون الرصاص على المستر توماس براون مدير قسم البساتين بوزارة الزراعة ، فقتل سائق عربته المصري ، وجرح هو ونجله وخادمتة جروحا شفا منها بعد حين .

اضطهاد المعارضة

على أن وزارة ثروت باشا قد اتخذت من اجراءات العنف والاضطهاد ومصادرة الحرية ما بنضها الى الراى العام ، نذكر على سبيل المثال مصادرتها الاجتماعات السياسية المخالفة لها ، مع ابحاثها الاجتماعات المؤيدة لها ، وتعطيل جريدة (الاهالى) تعطيلاً نهائياً في مايو سنة ١٩٢٢ ، وتعطيل جريدة (الأمة) لمدة ثلاثة أشهر من ٦ يولييه سنة ١٩٢٢ ، وتعطيل جريدة (الليبرتيه) نهائياً في يولييه ، وتعطيل جريدة (الأهرام) ثلاثة أيام ، واصدارها تعليمات للصحف بعدم ذكر اسم سعد باشا وزملائه المنفيين في مقالاتها او انبائها ، وهذا من اعجب وأسخف التعليمات وأبعدها في الشطط والاعتساف .

اعتقال أعضاء الوفد ومحاكمتهم

زاد مركز وزارة ثروت حرجا أن السلطة العسكرية البريطانية اعتقلت أعضاء الوفد يوم ٢٥ يولييه وهم : حمد الباسل باشا . الأستاذ ويدا واصف . مرقس حنا بك . الأستاذ واصف بطرس غالى . علوى الجزار بك . جورج خياط بك . مزاد الشريعى بك ، وقدمتهم للمحاكمة بتهمة انهم ارتكبوا جريما معاقبا عليها بنص المادة ١٥١ من قانون العقوبات المصرى بأن طبعوا ونشروا حوالى ١٨ يونيه سنة ١٩٢٢ منشورا يعرض للكراهة والاحتقار حكومة جلالة ملك مصر ، وأنهم في ١٨ يولييه اذاعوا منشورا موضوعه اثاره الكراهية ضد نظام الحكومة الحاضر ، وسجنوا بثكنة قصر النيل ، ثم اقيمت عليهم الدعوى العمومية امام محكمة عسكرية بريطانية انعقدت بدار محكمة الاستئناف الوطنية يوم ٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ ، واسترعت هذه المحاكمة انظار الأمة ، ورات فيها تناقضا مع الاستقلال الذى أعلن في ١٥ مارس ، اذ كيف يتفق الاستقلال مع محاكمة مصريين امام محكمة عسكرية بريطانية وانتحال السلطة العسكرية البريطانية حق حماية نظام الحكم في مصر ؟! وكانت هذه المحاكمة الشاذة مما أخرج مركز الوزارة ، لأنها جعلتها في حمى السلطة العسكرية الانجليزية ، وقد وقف المتهمون في هذه القضية موقفا مشرفا ، فدفعوا بعدم اختصاص المحكمة بنظر قضيتهم ، ورفضوا الاعتراف باختصاصها ورفضوا مناقشة الشهود أو الدفاع عن انفسهم ، وانتهت المحاكمة يوم ١١ منه اذ قضت المحكمة عليهم بالاعدام ، وأبدلته القيادة البريطانية العامة بالحبس سبع سنوات وتغريم كل منهم ٥٠٠٠ جنيه ، ثم أفرج عنهم في ١٤ مايو سنة ١٩٢٣ كما سيجىء بيانه .

واعتقلت السلطة العسكرية عبد الرحمن فهمى بك . الشيخ مصطفى القاياتى . فخرى بك عبد النور . الأستاذ محمود فهمى النقراشى . الدكتور نجيب اسكندر .

الأستاذ محمد نجيب الغرابي . الدكتور محجوب ثابت . عبد الستار بك الياسل .
الأستاذ حسن يس الخ . . وسكتت الوزارة عن هذه التصرفات ، فعد ذلك القرار
لها ، وكان من المآخذ عليها .

وتألفت هيئة جديدة للوفد من : المصري بك السعدى . السيد حسين القصبى .
الأستاذ حسن يس الخ . . وسكتت الوزارة عن هذه التصرفات ، فعد ذلك اقرار
راغب اسكندر . سلامة بك ميخائيل . الأستاذ عبد الحليم البيلى .

تأسيس حزب الأحرار الدستوريين

تأسس حزب الأحرار الدستوريين في أكتوبر سنة ١٩٢٢ على عهد وزارة ثروت
باشا ، وبمعاونتها ومساعدتها ، وقد تألف من الأعضاء المنفصلين من الوفد ، ومن
معظم المخالفين لسعد زغلول ؛ ولذلك حمل منذ تأليفه طابع العداء لسعد وللوفد ،
وقد عقد مؤسسه أول اجتماع لجمعيتهم العمومية يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ بفندق
شبرد ، وخطب في هذا الاجتماع عدلى باشا يكن الذى اختاروه رئيسا للحزب ، وأعلن
في هذه الخطبة : « أن النظام الدستورى هو وحده طريقة الحكم اللائقة بأمة عريقة في
المدنية كأمتنا » ، ولو سار هذا الحزب على هذه القاعدة لكان له اثر طيب في حياة
مصر السياسية ، ولكنه مع الأسف قد نقضها ، وكان دأبه في مختلف العهود تعطيل
الحياة الدستورية ، منفردا أو مؤتلفا مع كل جماعة من الرجعيين .

ولم يكن عدلى باشا ميالا بطبيعته الى الخصومة الحزبية ، ولكنه قبل رئاسة
حزب الأحرار الدستوريين بتأثير أعضاء الوفد المنفصلين الذين أرادوا أن يتخذوا من
رأسه سندا لحزبهم ، كما أقنعوه من قبل باستمساكه بالوزارة حين شجر الخلاف
بينه وبين سعد في أبريل سنة ١٩٢١ ، على أن عدلى لم يلبث أن عاد الى طبيعته التى
تشفر من الخصومة الحزبية ، فاستقال من رئاسة الحزب سنة ١٩٢٤ وخلفه عبد العزيز
فهمى باشا .

وعيب هذا الحزب انه وضع قاعدة التساهل مع الانجليز للوصول الى حل
القضية المصرية ، وكان أعضاؤه يفاخرون بهذه السياسة ، ويسمونها « كياسة » ،
وما هى من الكياسة فى شيء ، بل هى سبيل التفريط فى حقوق البلاد ، ولقد حرص
على هذه السياسة منذ تأليفه وفى اطوار نشاطه ، فلم تذكر فى برنامجه كلمة الجلاء ،
والجلاء كما تعلم هو جوهر الاستقلال ، وكان أعضاؤه يأخذون على سعد أنه يضع
العقبات فى سبيل اتمام الاتفاق بين مصر وانجلترا ، وهم يعلمون على أى أساس تريد
انجلترا اتمام هذا الاتفاق ، وما الذى تبغيه من اتمامه .

وثمة عيب آخر فى تكوينه ، وهو أنه تألف لا استنادا الى تأييد الشعب ، بل
ارتكانا على سلطة الحكومة ، وقد لازمه هذا العيب طول حياته ، فهو ليس حزبا
شعبيا يرتكز على ارادة الشعب ، بل هو حزب حكومى يعتمد دائما على قوة الحكم ،
ومن هنا جاء تغليب سلطة الحكومة على سلطة الشعب ، وميله الى اهدار سلطة الأمة
لكى يصل الى مناصب الحكم ، ولا ترتقى الأمم بهذه الأساليب فى النضال السياسى ،
لأن النضال الذى يقوم على التوهين من سلطة الأمة وتخضيد شوكتها إنما يرمى آخر
الأمر الى استعباد الشعب ، ومن ثم ظهرت فى محيط هذا الحزب معظم الوسائل
والتدابير التى ترمى الى حرمان الشعب حقوقه السياسية .

وكان وجود هذا الحزب موضع اطمئنان السياسة البريطانية اذ كانت تهدد به كل هيئة نيابية لا تميل الى التسليم في حقوق البلاد ، كما كان مع غيره من الأحزاب الرجعية وسيلة لاستعادة الحكم المطلق ، وسترى ذلك واضحا من متابعة الفصول الآتية من هذا الجزء ومن الجزء الذى يليه .

مقتل اسماعيل زهدى بك وحسن باشا عبد الرازق

روعت البلاد في مساء ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ بمقتل رجلين من خيرة رجالها ، وهما المرحومان اسماعيل زهدى بك وحسن عبد الرازق باشا .

كان مجلس ادارة حزب الاحرار الدستوريين مجتمعاً في ذلك اليوم بمركزه بدار جريدة السياسة بشارع المتديان . وانتهى الاجتماع في الساعة السابعة ونصف مساءً ، فخرج كل من حسن عبد الرازق باشا واسماعيل زهدى بك عضوى مجلس ادارة الحزب قبل اخوانهما ، ولما هما بركوب السيارة تقدم نحوهما اربعة مجهولون واطلقوا عليهم الرصاص من مسدساتهم ، فأصابتهما مقتلاً وأودت بحياتهما .

كان لهذا الاغتيال وقع اليم في النفوس ، لانه اعتداء فظيع أساسه محاربة المخالفين في الراى السياسى بوسائل القتل والارهاب ، وفي هذا من العدوان على حرية الراى ما تنبؤ عنه العدالة الانسانية والمنطق السليم والنضج السياسى الرشيد ، وقد قوبل بالاستنكار من جميع من يقدرّون حرية الراى في البلاد ، وأسف الناس أن تبلغ الخصومة السياسية الى هذا الحد من الاجرام .

استقالة وزارة ثروت باشا

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢

قدم ثروت باشا استقالته يوم ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ الى الملك ، فقبلها في اليوم نفسه ، ولم يذكر في كتاب استقالته الاسباب التى دعت الى التخلي عن الحكم ، وانما ذكر فيه برنامج الذى أعلنه في خطاب تأليف وزارته ، وعدد الاعمال التى حققها من ذلك البرنامج . قال :

« مولاي صاحب الجلالة »

« تفضلت جلالتيكم فشرفتني بثقتها العالية ودعتني الى تأليف الوزارة فتمكنت بمعونتها السامية من السعى في تغيير الحالة السياسية للبلاد بالفاء الحماية التى ضربت عليها ، فلما آذن بالنجاح ذلك السعى الذى تعهدته جلالتيكم بالرعاية والعطف شرفتنى بأن عهدت الى رسميا بتأليف الوزارة وكان أسعد افتتاح لعهدا ما أعلنته جلالتيكم على ملأ العالم من استقلال البلاد الذى اعترفت به الدول فانتقلت بذلك مصر الا مصاف الأمم الحرة المستقلة وتوطد ملكها على دعائم ثابتة مكيّنة .

« ولقد كان من الواجب على في تلك الظروف ان آخذ على نفسى بين يدي جلالتيكم ويدي البلاد عهدا بما اختطه من وجوه تحقيق آمانيها ، لذلك رفعت الى سدتكم الملكية في الكتاب الذى أنهيت فيه الى جلالتيكم بقبولى تأليف الوزارة ، بيانا عن خطتها كان في مقدمة ما جاء فيه أنها تنفيذا لارادة جلالتيكم ستعمل على اعداد مشروع دستور طبقاً لمبادئ القانون العام الحديث يقرر مبدأ المسؤولية الوزارية ويمكن الهيئة النيابية

من الاشراف على العمل السياسى المقبل وانها ستتولى حكم البلاد بنفسها وتوجهه الى المصلحة القومية دون غيرها كما أنها ستعمل على الغاء الأحكام العرفية .

« ومن دواعى الفبطة للوزارة انها وفقت فى ظل عطف جلالتم الى تحقيق ما اختطته لنفسها ، فقد فرغت اللجنة التى نيط بها وضع مشروع الدستور من عملها وقدمت مشروعا حاويا لما ترجوه الوزارة للبلاد من مبادئ الحكم ، وهو الآن تحت النظر ، كذلك نجحت الوزارة فى وضع أساس ادارة البلاد بواسطة حكومتها الوطنية دون غيرها ، فألغيت وظائف المستشارين فى وزارات الحكومة ولم يستبق منهم الا مستشارا المالية والحقانية ، مع قصر مهمتهما على ابداء الراى والمشورة ، الا فيما يتعلق بالديون العمومية بالنسبة لاولهما ، وأبطل ما جرى عليه من العمل من حضوره جلسات مجلس الوزراء ، كذلك أصبح الموظفون الأجانب تابعين لسلطة الوزير المصرى دون سواه ، وأخذت الحكومة بعد ذلك فى احلال المصريين محل من يخرج من أولئك الموظفين الأجانب ، ثم أوفدت بعثات عدة الى أوروبا لتكوين الكفاءات اللازمة بين المصريين وليتسنى تعيينهم فى وظائف الحكومة التى تقتضى كفاءة خاصة ، وعلى العموم فقد جرت الوزارة فيما يتعلق بمرافق الأمة ومصالحها على خطة توخت فيها المصلحة القومية دون غيرها .

« اما ما يتعلق بالغاء الأحكام العرفية فقد وفقت الوزارة فيه أيضا اذ اتفق على قانون « اقرار الاجراءات العسكرية » الذى اشترط لالغائها ، وأصبح أمر ذلك الالغاء مرهونا بارادة حكومة جلالتم .

« ولقد عرض فى أثناء تولى الوزارة لعملها أن أدى تغير الأحوال فى الشرق الى تعديل معاهدة « سيفر » . فطلبت الحكومة من الدول ذات الشأن أن تدعوها لحضور مؤتمر لوزان كى لا يقرر فيه شىء يمس مصر دون أن يسمع صوتها ، وعرضت على جلالتم برنامجها فيما يتعلق بتعديل ما يهمنى من نصوص تلك المعاهدة تعديلا يحقق أمانى البلاد ، وقد كنت أرجو أن أمضى مع زملائى فى تنفيذ برنامجنا حتى تمامه ولكنى أرى أن اترك الأمر لغيرى .

« لذلك أشرف بأن أرفع استقالتي الى أعتاب جلالتم ، شاكرًا ما لقيته فى عملى من العطف والتعاضد ، سائلا المولى عز وجل أن يهيىء لبلادنا العزيزة من أمرها رشداً وأن يحقق فى ظل جلالتم كل ما ترجوه من الخير والسعادة .

« وانى لجلالتم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين .

القاهرة فى ١٠ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ (٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢)

فرد عليه الملك بقبول استقالته قال :

« عزيزى ثروت باشا

« اطلعنا على كتاب دولتم المرفوع الينا بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ المتضمن استقالتم من مهمتم وقد اصدرنا أمرا هذا لدولتم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أمكنكم أدأؤه من الخدمات أثناء قيامكم بمهمتمكم » .

صدر بسرأى عابدين فى ١٠ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ (٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢) .

ولعلك تلاحظ ما فى أسلوب الجواب من روح الجفاء « وتلك كانت مكافأة الوزير

الذى كان له الفضل بحسن مسعاه فى أن يرتقى السلطان فؤاد من سلطان تحت الحماية الى ملك لدولة اعترف لها بالاستقلال والسيادة !

لماذا استقلال ثروت باشا ؟

لم يتضمن كتاب ثروت باشا اسباب استقالته ، وانما يؤخذ من قوله : « وقد كنت ارجو ان امضى مع زملائى فى تنفيذ برنامجنا حتى تمامه ولكنى ارى ان اترك الامر لغيرى » ، يؤخذ من هذه العبارة انه استقال مرغما ، اذ كان « يرجو » أن يمضى فى تنفيذ برنامجهم ، ولكن لم يتحقق رجاؤه ، ولم يبين استقالته على اسباب صحية كما جرت بذلك العادة فى كثير من الاستقالات ، فلا بد ان تكون هناك اسباب قوية لم يشأ ان يذكرها فى كتابه الى الملك ، فما هى تلك الاسباب التى أدت الى استقالته وحالت دون تحقيق ما كان « يرجو » من المضى فى تنفيذ برنامجهم حسب تعبيره ؟

ليس من حق المؤرخ ان يغفل مسألة هامة كهذه ، بل عليه أن يبين لمن يقرءونه لماذا استقلال ثروت باشا ، ومن واجبه وهو يدون الحوادث الهامة فى سفر التاريخ ان يبين اسبابها وعللها ، اذ بدون هذا البيان يفقد التاريخ روحه وفائدته ، ويصبح جامدا مغلقا ، بل يكون مجموعة من المعميات ، ويقتصر على سرد وقائع غير مفهومة وغير مترابطة ، ولا يؤدى الى النفاية منه وهى توسيع الافق الذهنى والعلمى لقراء التاريخ .

فلماذا اذن استقلال ثروت باشا ؟

الواقع أن المغفور له الملك فؤاد لم يكن يميل الى بقاء ثروت باشا فى الحكم ، بل لم يكن ميالا فى الاصل الى اسناد الوزارة اليه ، ولكن ضغط الحوادث كان فوق ارادته ، فاحتمل ثروت باشا على كره منه ، مضمرا انتهاز الفرص لاسقاطه ، هذا الى أنه لم يكن يميل أيضا الى صدور الدستور ، أما عدم ميله الى ثروت فلأنه كان ذا شخصية كبيرة لا تخضع فى كل الأمور لما يطلب الملك ، وليس هذا هو الطراز الذى يرتضيه ، بل كان يؤثر الرؤساء والوزراء الذين لا شخصية ولا ارادة لهم ، فالملك فؤاد كان يريد وزراء يعتبرهم موظفين فى بلاطة ، يأمرهم فيأتمرون ، ولا يريد وزراء يعتدون ببرامجهم وشخصياتهم ، ولذلك كان يضم اسقاط ثروت من اليوم الذى ألف فيه وزارته ، ولم يشفع له أنه كان له الفضل بحسن مسعاه فى التعظيم من شأنه . اذ صار صاحب الجلالة الملك بعد أن كان سلطانا تحت الحماية البريطانية ، لم يكن لهذا الفضل أثر فى نفسه ، بل كان له فيها أثر عكسى ، لأن من خصائص الملوك الحاكمين بأمرهم أن يحققوا على من له فضل عليهم .

ومن ناحية أخرى فقد كان ثروت باشا جادا فى وضع الدستور واستصدار المرسوم الملكى به ، وكان يستحث لجنة الدستور على انجازه ، حتى يصدر وهو لا يزال فى الوزارة ، وقد أتمت اللجنة وضعه وقدمه ثروت فعلا الى السراى كما وضعت اللجنة ، ولكن الملك فؤاد لم يكن يميل الى اصداره ، لأنه رآه كما يقول يفلس سلطته ويجعل الحكم مرجعه الى الشعب ، وهذا ما لا يبغيه الملك ، وكان اثناء انعقاد لجنة وضع الدستور متتبعا أعمالها ومداولاتها ، ناقضا على ما أسماه انتقاص سلطة الملك ، مع أنه قبل اعلان الاستقلال لم يكن يملك سلطة ما ، بل كان سلطانا تحت الحماية ، لا يصدر عنه الا ما يأمره به عمال الحماية ، ولكن هكذا شأن الملوك الحاكمين

بأمرهم ، يتناسون الحقائق اذا كان في ذكرها ما يتعارض مع اهوائهم ، ولا يفكرون الا في الاستزادة من سلطتهم على حساب سلطة الشعب .

كان الملك فؤاد اذن غير راض عن الدستور ، وقد افضى الى عدلى باشا باستنكاره للنصوص التى اسماها انتقاصا لسلطته ، وطلب اليه التدخل لتعديلها ، ولكن عدلى باشا لم يتدخل ، ولم يجد سنداً ولا مسوغاً للملاحظات الملك ، وترك الأمور تجري في مجراها الطبيعى .

كان لابد اذن للملك من تنحية ثروت عن الحكم ، لكى يتغير مجرى الأمور من بعده ، فيتعطل صدور الدستور ، وقد يقبر قبل أن يولد ، فدبرت اشاعة لاسقاطه ، كان مصدرها محمد سعيد باشا باتفاقه مع السراى ، فقد نقل سعيد باشا الى الملك انه سمع من حسن صبرى بك (باشا) نبأ خطيرا ، اذ علم وهو في اوربا ان ثروت باشا صلة بالخدو السابق عباس حلمى الثانى ، وزعم سعيد باشا فيما زعم ان حسن بك صبرى سمع هذه الرواية من الخديو نفسه حين قابله في صيف ذلك العام ، وكانت هذه الاشاعة ذريعة اتخذها الملك لتسويغ غضبه على ثروت باشا ، وابلفه فعلا انه لا يريد بقاءه في الحكم ، وكانت الاشاعة مكذوبة من اساسها ، ويعلم الملك بكذبها وتدبيرها ، فاضطر ثروت باشا امام غضب الملك ان يستقيل ، وبخاصة بعد أن علم ان السراى دبرت ضده مظاهرة تنادى بسقوطه يوم الجمعة (اول ديسمبر سنة ١٩٢٢ - ١٢ ربيع الثانى سنة ١٣٤١) ، اذ اعتزم الملك أداء صلاة الجمعة في الجامع الأزهر ، ودعا ثروت الى أن يصحبه في موكب ، ونمى الى ثروت تدبير المظاهرة فآثر تقديم استقالته حتى لا يستهدف لمثل هذه المكيدة .

وقد افضى ثروت باشا بعد استقالته بحديث نشره في الصحف كشف فيه عن مصدر تلك الوشاية ، فذكر ان الذى نقل الاشاعة الى الملك فؤاد هو محمد سعيد باشا ، وأن سعيد باشا زعم انه تلقاها عن حسن صبرى بك (باشا) ، وكذب صبرى باشا ما نسب اليه تكديبا قاطعا ، فجاء هذا التكذيب دليلا على تدبير الوشاية واختلاق الاشاعة لاسقاط ثروت ، حتى اذا ظهر كذبها فيما بعد كان السهم قد نفذ ، وكانت الغاية من اختلاق هذه الاشاعة قد تحققت ، ولا يهم بعد ذلك أن يتضح كذبها !

فسقوط وزارة ثروت باشا كانت اسبابه محض داخلية ، وفي ذلك قالت جريدة « الديلى تلغراف » : « ان النزاع الذى قام بين جلالة الملك و ثروت باشا هو نزاع شخصى بحت ، فشروت باشا في نظر الملك واسع الحرية فوق اللازم ، والملك في اعتقاد رئيس الوزراء اوتوقراطى (حاكم بأمره) ، وليس للورد اللنبى ولا للحكومة البريطانية أى دخل في هذا الخلاف الداخلى مباشرة ، وفي الحقيقة ان الأمر الوحيد الذى يعنيننا انما هو ان تراعى أية حكومة مصرية الشروط التى احتفظ بها في تصريح ٢٨ فبراير مراعاة تامة ، وليس ثمة سبب يدعو الى الاعتقاد ان توفيق نسيم باشا سيخيب رجاءنا في هذا الشأن » .

ولعلك تلمح في هذه الملاحظات عنصرا خفيا من عناصر المحيط السياسى في هذا العهد ، وسببا من أسباب النقص السياسى والخلقى في هذا المحيط ، ولعلك تدرك بتليل من المقارنة بين ما جرى في مصر وما يجرى في انجلترا مثلا ، لعلك تدرك من

هذه المقارنة سببا من اسباب ظهور الشخصيات الكبيرة في ظل العرش البريطاني ،
فان هذا العرش يفسح المجال لكبار الرجال الذين ساسوا الامبراطورية البريطانية ،
وكانوا من بناء مجدها وعظمتها ، أما في مصر فالأمر قد جرى ، مع الأسف العظيم ،
على غير هذا النهج القويم .

كان من نتائج سقوط وزارة ثروت او خلفتها وزارة محمد توفيق نسيم التي لم
تكن تعطف على الدستور ، ولا تبغى أن يرى ضوء النهار ، وانتهزت السياسة
البريطانية هذه الفرصة لتطلب حذف نصوص السودان من الدستور ، اذ وجدت
من التلکؤ في اصداره فرصة انتهزتها لتتطل على نصوصه وتحذف منها ما شاءت لها
اغراضها ، وقد أجابها نسيم الى طلبها كما سيجيء بيانه في الفصل السادس فكان
هذا الانقلاب على حساب الأمة وعلى حساب حقوق البلاد ووحدتها .

* * *

الفصل الخامس

مصر في مؤتمر لوزان

أكتوبر ١٩٢٢ - يوليو ١٩٢٣

نفضت تركيا عن نفسها أكفان الانحلال الذي أصابها في نهاية الحرب العالمية الأولى وبعثت الحياة من جديد على يد زعيمها مصطفى كمال وصحبه وأنصاره ، بالرغم من الهزائم التي حاقت بها في تلك الحرب .

احتل الحلفاء الاستانة في نوفمبر سنة ١٩١٨ ، واحتل الأروام (اليونانيون) أزمير في مايو سنة ١٩١٩ ، فرأى الوطنيون الترك أن بلادهم مهددة بالتمزق اذا ظلوا ساكتين ينتظرون حكم الحلفاء ، فان كل الدلائل كانت مجمعة على أن هؤلاء قد أعدوا لتركيا حكم الفناء والاعدام ، فانبعثت الحركة الوطنية في الأناضول عقب احتلال أزمير ، وانشئت الجمعية الوطنية (المجلس الوطنى الكبير) في أنقره ، وتولت تنظيم الجهاد الوطنى وإدارة شئون البلاد ، وافتتحت يوم ٢٣ إبريل سنة ١٩٢٠ ، وقطعت صلتها بحكومة الاستانة التي كانت موالية للحلفاء ، مستسلمة لمطالبهم ، وبدأ استسلام هذه الحكومة من توقيعها في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ معاهدة « سيفر » Sèvres التي كانت تقضى على تركيا قضاء مبرما ، فلم تعترف بها الجمعية الوطنية ، واعتبرتها باطلة ، ونشبت الحرب بين القوات الوطنية التركية والجيش اليونانى الذى كان يمدده الانجليز بالعون والعتاد ، فظفر الترك باليونان في معارك عدة أهمها معركة « اين اونو » الأولى في يناير سنة ١٩٢١ ، والثانية في مارس ، ومعركة « سقاريا » في أغسطس سنة ١٩٢١ ، ومعركة « دملوئينار » في أغسطس سنة ١٩٢٢ ، ودخل الجيش التركى أزمير في ٩ سبتمبر ، وقذف بالأروام الى البحر ، واضطرت اليونان الى عقد الهدنة مع الترك في « مودانيه » يوم ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ .

وعلى أثر هذه الانتصارات الحاسمة تغير وجه المسألة الشرقية ، وطلب الترك من الحلفاء إعادة النظر في معاهدة « سيفر » ، فلم ير الحلفاء بدا من أن يقبلوا هذا الطلب واتفقوا مع الحكومة الوطنية التركية على عقد مؤتمر دولى في « لوزان » لإبرام الصلح مع تركيا الجديدة ، وتسوية الحالة في الشرق الأدنى عامة .

وكان لابد من أن يتناول هذا المؤتمر ضمن ما يتناوله النظر في مصير المسألة المصرية ، اذ هى جزء من المسألة الشرقية ، لذلك اتجهت الأنظار الى ضرورة تمثيل مصر فيه للمطالبة باستقلال البلاد والدفاع عن حقوقها ، وقد ظهرت هذه الدعوة في اواخر عهد وزارة ثروت باشا ، وأراد ثروت أن تمثل مصر في المؤتمر تمثيلا رسميا ، وأوفد سيف الله يسرى باشا الى أوروبا للاتصال بساسة الترك في المؤتمر ليقرروا وجهة نظر مصر ، وهى أن يكون تنازل تركيا عن حقوقها السابقة في مصر والسودان

اليها ، ولكن سقوط وزارة ثروت أوقف هذه المهمة ، وجاءت وزارة نسيم باشا فأهملت الأمر ، ولم تتابع مساعي وزارة ثروت في هذا الصدد ، وأضاعت على مصر فرصة ثمينة لإبراز شخصيتها الدولية والدفاع عن حقوقها في هذا المؤتمر العتيد .
ورأى الحزب الوطنى والوفد المصرى وجوب اشتراك مصر في مؤتمر الصلح اشتراكا شعبيا ، فأصدر الحزب الوطنى القرار الآتى :

قرار الحزب الوطنى فى اشتراك مصر فى مؤتمر لوزان

« اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى فى يوم الاثنين ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢ الساعة الرابعة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة الأستاذ أحمد لطفى بك وكيل الحزب وحضور حضرات عبد اللطيف الصوفانى بك واسماعيل لبيب بك ومحمد فؤاد المنشاوى بك ومحمود بك نصير والدكتور محمود بك ناشد وحسن خيرى بك ومحمد حافظ رمضان بك وسعيد بك طليمات وعبد الرحمن الرافعى بك والأساتذة أحمد وجدى وعبد المقصود متولى وأحمد وفيق ومحمد زكى على
وبعد المناقشة فى مسألة اشتراك مصر فى مؤتمر الشرق الأدنى قررت اللجنة ما يأتى :

« ان من مصالح مصر أن تشترك فى مؤتمر الصلح لتصل بذلك الى اعلان حقوقها وتقريرها ، غير أن الحزب الوطنى يرى أن اشتراك مصر بهيئة غير معتمدة من جانب الأمة ممثلة فى جمعية وطنية لا يحقق ما ترجوه مصر من فوائد ذلك الاشتراك .

« والحزب الوطنى فى الوقت الذى أيدت فيه الحوادث صدق نظره ودعت من لم يكن فى بادىء الأمر على رأيه الى نصرته مبادئه وتعضيد خطته يرى أن الوقت الحاضر أكثر ما يكون ملائمة لدعوة الأمة الى ضم صفوفها وتوحيد كلمتها والعمل على تحقيق مطالبها كاملة غير منقوصة وإقناع جميع الأمم بصحة تلك المطالب .
« وأنه فى الوقت الذى لا تتمتع فيه الأمة بسيادتها ولا تستطيع فيه اعلان أغراضها ورغباتها لما يحيط بها من وسائل الضغط والاجراءات الاستثنائية لا يرى الحزب الوطنى بدا من إفاد مندوبيه لبيان حقيقة الحال فى مطالب الأمة والدفاع عن كامل حقوقها (١) » .

قرار الوفد

وأصدر الوفد المصرى فى اليوم نفسه القرار الآتى :
« سيعقد عما قريب على اثر انتصار الجيوش التركية مؤتمر دولى لتسوية مسائل الشرق الأدنى وإعادة النظر فى معاهدة سيفر .
ولما كان فى تلك المعاهدة ما هو خاص بمركز مصر - ولما كان لتركيا عليها من سيادة وكانت مصر قد حرمتها انجلترا فيما مضى من حضور مؤتمرات الصلح فقد صار الواجب أن تنتهز الأمة المصرية الفرصة السانحة الآن لتشتترك فى المؤتمر الجديد ممثلة فيه بمن لا يزالون محل ثقتها ممن وكلتهم للدفاع عن قضيتها - وهم هيئة الوفد الذى يرأسه سعد زغلول باشا ليحصل على أمرين :

(١) الاهرام - ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢ .

أولاً - اقرار الدول بتنزل تركيا الى مصر عن سيادتها على مصر والسودان وعلى ما كان لها من كافة الحقوق وبخاصة المتعلق منها بحيدة قناة السويس .

ثانياً - تسوية مركز بريطانيا ازاء مصر تسوية نهائية على قاعدة جلاء جيوشها عن وادى النيل .

» على أن تصادق مصر ممثلة في هيئة نيابية منتخبة على كل ما يتم من اتفاق في هذا الشأن .

» ولما كان من مصلحة انجلترا أن تنفرد دون الدول بحل المسألة المصرية في جوهرها على الوجه الذى صوره رئيس وزاريتها في اخطاره الممتلكات الحرة والدول بما تضمنته تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، فقد اذيع أن مخابرات تجرى باسم الوزارة المصرية للموافقة على قبول مصر عضواً في المؤتمر وفي هذا كل الخطر لأن معناه - اذا صح - أن انجلترا تسعى بواسطة مروجى سياستها من المصريين لكي يكون نقل السيادة التركية الى مصر سسيميا ، وأن تظل هى محتفظة بجوهر السيادة ، انه قد يمر زمن طويل قبل أن تسمح الظروف لفرصة كالتى تعرض الآن بانعقاد المؤتمر القادم ، فوجب أن يرتفع فيه صوت مصر منبهاً من قلوب الشعب ، لا مردداً لصدى ما يمليه الانجليز على السنة من ليس للبلاد فيهم أدنى ثقة

» أن كرامة مصر ومصلحتها لتحتمل في هذه الآونة الخطيرة رفع الأحكام العرفية وسائر ما ترتب عليها ليكون للشعب وزعمائه الحرية التامة في ابداء الراى نحو مصير البلاد ولكى لا تحرم مصر من خدمات اعز ابنائها عليها وابهرم بها .

» المصرى السعدى ، حسين القصبى ، اميرالاي محمود حلمى اسماعيل ، عبد الحليم البيلى ، راغب اسكندر » ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢

والف الحزب الوطنى وفده من احمد لطفى بك ، وحافظ رمضان بك ، والاستاذ احمد وجدى . واحمد خيرى بك ، والدكتور اسماعيل صدقى بك ، وسعيد طليعات بك ، وابجروا من الاسكندرية يوم ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٢ .

والف الوفد وفده من حسن حسيب باشا ، وعلى الشمسى (باشا) ، وسلامة ميخائيل بك ، والاستاذ عبد الحليم البيلى ، وحسين هلال بك ، وابراهيم راتب بك ، وعطا عفيفى بك ، وابجروا من الاسكندرية يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٢

انضمام الوفدين وعلان الميثاق الوطنى - ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢

واذ رأى الوفدان بعد وصولهما الى أوروبا أن انفصالهما يضعف من قوة المطالب الوطنية التى يتقدمان بها الى المؤتمر ، ويظهر الأمة بمظهر الانقسام ، فقد قررا الاندماج معا في هيئة واحدة سميت (الوفد المصرى) ، وتم الاتفاق على ذلك في اجتماع عقده اعضاء الوفدين بمدينة روما بفندق « اكسليسيور » يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ، وكتبوا بذلك وثيقة وقعوا عليها جميعا ، سميت « الميثاق الوطنى » ، هذا نصها :

» انه بمناسبة انعقاد مؤتمر الشرق بلوزان وطلباً لتوحيد الجهود لخدمة القضية المصرية والدفاع عن مطالب المصريين لدى هذا المؤتمر قد اجتمع اليوم باوتيل اكسليسيور بروما أعضاء وفد الحزب الوطنى وأعضاء الوفد المصرى وعرض

كل منهما برنامج على الآخر ، وبعد الاطلاع عليهما والمناقشة فيهما تقرر بين الطرفين ما يأتى :

أولا - أن يكون البرنامج الوحيد للوفدين في مأموريتهما لدى المؤتمر المذكور هو البرنامج الآتى :

١ - الاستقلال التام لواء النيل بدون أى تدخل أجنبى أو قيد أو مساس بهذا الاستقلال

٢ - معاهدة سنة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان باطلة ملغاة لا اثر لها .

٣ - جلاء الجنود الانجليزية (البريطانية) عن جميع بقاع وادى النيل

٤ - عدم الاعتراف ومقاومة كل زعم من مزاعم انجلترا يقصد به ايجاد اى مركز ممتاز خاص لها فى جميع انحاء وادى النيل

٥ - مسألة الامتيازات الأجنبية لاتحل الا بمفاوضات بين مصر والدول مباشرة

٦ - مقاومة اى محاولة تفضى الى مفاوضة انجليزية مصرية لحل قضية مصر عند بحثها فى مؤتمر لوزان

٧ - احباط كل محاولة انجليزية ترمى الى حمل مصر على اقرار اى تدبير من التدابير التى اتخذت فى ظل الاحكام العرفية

٨ - تقرير حيدة قناة السويس طبقا للبدا الذى تقرر فى مؤتمر الاستانة سنة ١٨٨٨ والحصول على تكليف مصر المستقلة بالدفاع عن تلك الحيدة

ثانيا - العمل على منع تمثيل مصر فى المؤتمر بواسطة اى وفد من الحكومة المصرية لأنها لا تعبر عن رأى الشعب .

ثالثا - العمل على تمثيل الشعب المصرى لدى المؤتمر بواسطة الهيئة المكونة من الوفدين المتحدين لهذا الغرض مع المطالبة بفك اعتقال معالى سعد زغلول باشا لىتمكن من رئاسة هذه الهيئة لتحقيق هذا البرنامج المتفق عليه

رابعا - يكون اسم هذه الهيئة المتحدة من الوفد المصرى والحزب الوطنى (الوفد المصرى)

« تحرر هذا من نسختين فى يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢ »

وقد أقر سعد باشا هذا الائتلاف ، وارسل برقية من جبل طارق الى الوفد المتحد قال فيها : « سرنى الخبر الذى وصل الى من ابرام الاتفاق بينكم ولكنى لا ارى لزوما للسعى لدى مؤتر لوزان من اجلى ، ان الافضل ان توجهوا مجهوداتكم الى تحقيق اهداف الامة » .

مذكرة الوفد المتحد الى المؤتمر

قدم الوفد بعد ائتلافه مذكرة الى رئاسة المؤتمر يوم ٢١ نوفمبر ، طلب فيها قبوله فى المؤتمر لتشرح مطالب مصر والدفاع عنها ، قال ما تعريبه :

« يرى مندوبو الشعب المصرى انه من الامور اللازمة التى لابد منها ان تسمع اقوالهم فى مؤتمر لوزان لانه يكون من اشد ضروب الاجحاف والحيث ان يقرر مضير مصر بدون ان يقبل مندوبوها لعرض مطالبها وتأييدها

« ان المعاملة التي كانت مصر ضحيته حتى الآن لم يكن لها من نتيجة الا انه زادت حالة بلادنا السياسية تفاقما ، فمصر في حالة اضطراب وفوضى منذ عقب الهدنة ، وهذه الحالة من الوجهتين الدولية والوطنية تنطوي على اشد الاخطار وم شأنها ان تفضي الى مشاكل يخشى امرها ، وهذا في حين ان الشعب المصري يريد النظام والأمن ، فيقتضى لأجل مصلحة السلم الدولي وخصوصا لمصلحة السلم : دائرة البحر الابيض المتوسط أن يوجد في نهاية الامر حل عادل يكون مرضيا لجميع الذين لهم مصلحة ويكون قبل كل شيء آخر مرضيا للشعب المصري

« ان مؤتمر لوزان الذي اجتمع لوضع معاهدة تقوم بدلا من معاهدة « سيفر وتكون من جهة مطابقة لمبادئ الحق والعدل ومن جهة ثانية مطابقة لمصالح الدول ان هذا المؤتمر يكون قد عمل عملا ناقصا لا وافيا تماما اذا هو لم يباشر البحث في المسألة المصرية لحلها بالاتفاق مع ممثلي الشعب المصري

« ان الحالة الفعلية المفروضة على مصر بالاحتلال الانكليزي الذي وقع في سنة ١٨٨٢ لم تكن في وقت من الأوقات حالة قائمة على الحق ، ونحن لم نقبلها قط كما انها لم تحصل قط على موافقة الدول الأوروبية .

« ثم ان الحالة الفعلية المفروضة على مصر في سنة ١٩١٤ باعلان الحماية لم تكن الا بمثابة اطالة لاحتلال سنة ١٨٨٢ مقرونة بتعزيز موقفه ، ولا يمكن التسليم على رغم معاهدات الصلح بأن لهذه الحالة ادنى صفة قانونية ، لان مصر صاحبة الشار الاول لم يؤخذ رايها فيها ، وكذلك الحالة الفعلية المفروضة على مصر بتصريح ٢٨ فبراير وهو نتيجة قرار من بريطانيا العظمى وحدها تستمر به الحماية تحت شكل مستتر ، فهي حالة رفضها المصريون ايضا .

« وتعد مصر نفسها مستقلة استقلال تاما مطلقا ، والامر الوحيد الذي يمسر هذا الاستقلال هو وجود انجلترا في بلادنا ، فمهما تكن الاسباب التي حملت الحلفاء بمناسبة معاهدات الصلح على ان يفرضوا على أعدائهم السابقين الاعتراف لا بحالة مشروعة بل بحالة فعلية هي الحالة المكونة وقتيا من الحماية البريطانية الباطلة تماما ، فان لنا ثقة وطيدة بأن مؤتمر لوزان يتلافى حيفا كبيرا ظاهرا .

« ان استقلال مصر لا يهدد أحدا ولا يهدد مصلحة ، وبالعكس ذلك فان تسلط اية دولة من الدول على وادي النيل يجعل الدول الأخرى عرضة لآخطار كبيرة ويجعل مصالح عظيمة سواء كانت أدبية أو مادية مستهدفة للخطر .

« ان مثل هذا التسلط هو الذي عارضه « البروتوكول » او الاتفاق الذي امضى في سنة ١٨٨٢ في ترابيا (١) وقضى باجتناب المصلحة الخاصة ونص فيها صريحا على أنه لا يحق لدولة من الدول أن تسعى الى الحصول على امتياز خاص بها في مصر او احتلال اى جزء من أراضيها ، فوجود بريطانيا العظمى حامية اسما أو فعلا يوجد لأوروبا منبعا لمشاكل لا تحصى ، وهكذا لا يكون حياد قناة السويس مضمونا وموطدا ، فان السيادة السياسية التامة في مصر لدولة مثل بريطانيا العظمى تجعل هذا الحياد وهميا ، واذا وقعت حرب فان الدولة التي يكون جنودها على ضفاف قناة السويس تقبض على أحد مفاتيح البحر الابيض المتوسط وهو ليس أقلها شأن وأهمية .

(١) هو الميثاق المعروف بميثاق النزاهة الذي عقد في ترابيا (ضواحي الاستانة) يوم ٢٥ يونيو سنة ١٨٨٢ (راجع الكلام عنه في كتابنا « الثورة العربية والاحتلال الانكليزي » ص ٢٢٦ الطبعة الاولى) .

« ولم نشأ في هذا الوقت إلا توجيه أنظار الدول الى حالة دقيقة جدا ، فإذا كنا نحن المصريين - الذين يطلبون الاستقلال لأن لهم على كل وجه حقا في الاستقلال - نعد هذا الاستقلال كمسألة حيوية وعامل أساسي لكيان وطني صحيح فان أوروبا يجب أن تعد استقلال مصر بمثابة عامل رئيسي للسلم في الشرق وأمن البحر الأبيض المتوسط ، فمسألة مصر ليست اذن مسألة سياسية داخلية بريطانية وليست من المسائل التي يمكن حلها بإرادة دولة واحدة ، أن أوروبا كلها مصلحة في توطيد السلم، وكيف يوطد السلم في مصر التي تطلب استقلالها بلا كلل بدون أن تفاوض مصر مفاوضة قائمة على حسن القصد والاخلاص ؟

« يجب أن تشترك مصر في مؤتمر لوزان اذ لابد لها قبل كل شيء آخر من أن تدافع عن شخصيتها وتحقق استقلالها .

« ولعل أقطاب الدول المعهود اليهم في ادارة أعمال المؤتمر يابون أن يكون تمثيل مصر سوريا ، فلكي يكون هذا التمثيل مفيدا يجب أن يكون حقيقيا ويجب أن يتمكن ممثلو مصر الحقيقيون من التكلم باسمها ، ولا يمكن أن يتولى هذه المهمة رجال لا تفويض لديهم غير التفويض الممنوح لهم من الحكومة البريطانية التي تحاول الحصول على قبول وفد مرسل من الحكومة المصرية في مؤتمر لوزان ، فبإزاء هذه المحاولة نرى من واجبنا نحن ممثلي الشعب المصري الحقيقيين أن نحذر ممثلي الدول في المؤتمر كي لا ينجدد فيما يتعلق ببلادنا الخطأ الذي كلف كثيرا من الأموال والأرواح وأوقف الاكثرية العظمى في انقره ضد الاقلية الصغرى في الاستانة .

« ان الوفد الذي يرأسه سعد زغلول باشا المنفى الآن في جبل طارق هو الوفد الوحيد الذي وكلته الأمة ليتكلم باسمها ، لذلك نتشرف أن نطلب الى ممثلي الدول في المؤتمر أن يقبلونا في هذا المؤتمر باعتبار أننا الموكلون الحقيقيون بالتكلم والبحث بفناء الحرية باسم الشعب المصري »

وقدم الوفد المتحد عدة تقارير الى المؤتمر بشرح المطالب المصرية ، نخص بالذكر منها التقرير الذي قدمه في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ عن المسألة المصرية بين فيه ان إنجلترا هي وحدها الدولة المعارضة لتحقيق استقلال مصر الفعلي التام .

وحل الوفد في التقرير تصريح ٢٨ فبراير الذي اعترفت فيه الحكومة الانكليزية تحت ضغط الحوادث التي وقعت منذ عقد الهدنة بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة واكد ان التحفظات الأربعة التي اشتمل عليها هذا التصريح تجعل هذا الاستقلال وهميا

ثم بسط الحالة المالية في مصر ، فذكر كثيرا من الحجج والأدلة التي تثبت أن هذه الحالة على اعظم جلاب من السلامة والمتانة وأن رؤوس الأموال الأجنبية لا تستهدف لأدنى خطر بل على النقيض من ذلك فإنه متى تم لمصر استقلالها تنمى وتزيد علاقاتها التجارية والمالية مع جميع الدول وهو ما تميل الادارة الانكليزية الى الحيلولة دونه .

أما السودان فقد اثبت الوفد أنه جزء من مصر لا يمكن فصله عنها وأنه حيوى لها من جميع الوجوه .

وفي ختام التقرير ألق الوفد على المؤتمر بأن يتلاني الحيف الذي كانت مصر ضحيته ، وأضاف الى ذلك أنه يستحيل على إنجلترا أن تقدم اية حجة صحيحة

مشروعة تبرر بها وضع يدها على مصر ، وليس للاحتلال والحماية والاستقلال في عرف انجلترا الا معنى واحد هو السيطرة الظاهرة أو المستترة .

وذكر الوفد التضحيات التي بذلها المصريون منذ نشوب الحرب ومنذ عقد الهدنة ، وقال ان الشعب المصرى على رغم ما عاناه من الآلام والشدائد ثمانى سنوات تحت الأحكام العسكرية البريطانية مصمم على ان يرفض بكل قواه الارادة الجائرة التي تقضى عليه بالاستعباد ، ثم قال انه ليشق علينا ان نظن ان الارادة الانكليزية يمكن أن تتغلب على العدل زمنا غير محدود وان على مصر ان تدفع حريتها المفقودة وشرفها الوطنى وكيانها نفسه ثمنا لذلك الامتياز المحزن ، امتياز وقوعه على طريق الهند ، فمؤتمر لوزان يستطيع ان يعيد السلام في مصر التي هى من المراكز التي تعد محور السياسة الشرقية وان يضع بذلك حدا نهائيا لحالة لا يقتصر أمرها على انها مشيرة في حد ذاتها بل يمكن ان ينشأ عنها تأثير لا يستطاع اجتنابه في الجانب الأفريقى والجانب الآسيوى من البحر الأبيض المتوسط ، ولما كان الوفد المصرى يثق برغبة الدول في ان تقيم في الشرق سلما عاما ثابتا فانه يطلب باسم الشعب المصرى :

أولا - الاعتراف بالاستقلال التام لوادى النيل (مصر والسودان) .

ثانيا - جلاء الجنود البريطانية عن وادى النيل كله .

ثالثا - ابقاء الحياد الفعلى التام لقناة السويس وان يعهد الى مصر في المحافظة على هذا الحياد .

وقدم مذكرة عن مسألة قناة السويس ، أبرز فيها وجوب جلاء الجنود البريطانية عن مصر لضمان حيده القناة ، وألح الى الأدوار التي مرت بها ، قال :

« ان مصر اجازت حفر قناة السويس بقصد خدمة مصالح جميع الأمم ، وقد نص في عقد الامتياز نفسه على حياد القناة ، فمصر هى صاحبة الفكرة الاولى في تقرير هذا الحياد حرصا على مصلحة جميع البلدان ، وبذلت مصر في سبيل القناة تضحيات عظيمة ، فأنفقت عشرين مليون جنيه وقدمت للعمل لدى الشركة التي هى صاحبة الامتياز اكثر من خمسة وعشرين الف عامل هلك الوف منهم اثنا عشر الف عمل ، وهكذا لم تقتصر مصر على خدمة الانسانية من الوجهة الادبية بل اقدمت على ذلك من الوجهة المادية والمالية ايضا » .

ثم شرح الوفد في المذكرة اقدام بريطانيا العظمى على خرق حياد القناة لأول مرة سنة ١٨٨٢ ، في حين انه لو لم تحترم الجيوش المصرية عهود مصر المتعلقة بحرية الملاحة في القناة لكان في وسع هذه الجيوش ان تعرقل بلا شك سير الأعمال الحربية البريطانية وكانت بذلك أنقذت البلاد من الاحتلال .

ثم اشار الى ميسلك انجلترا قبل حفر قناة السويس وبعد حفرها ، مبينا انها كانت قبل حفرها معارضة لهذا المشروع ثم غيرت خطتها بعد ما تم حفر القناة واخذت تحاول احتكار القناة من الوجهة السياسية بعد ما اغتنمت فرصة الارتباك المالى في عهد اسماعيل باشا فاشتريت بثمن بخس ٦٠٢ و ١٧٦ من اسهم القناة ، وقال ان المعاهدة المعقودة في الاستانة سنة ١٨٨٨ والمنظمة لحياد القناة هى بمثابة قانون دولى حقيقى لقناة السويس ، فلهذا الاتفاق قيمة المعاهدة القانونية الصحيحة التي يرتبط ويتقيد باحترامها شرف الدول الموقعة عليها وحسن نيتها .

ثم أوضح الوفد أن وجود الجنود البريطانية في وادي النيل هو بمثابة تهديد دائم لحياة القناة يهدم مبدأ المساواة بين الدول وهي المساواة المنصوص عليها في معاهدة سنة ١٨٨٨ .

وختم الوفد بيانه قائلا : « ان استقلال مصر هو خير وسيلة لصون حياة القناة صونا حقيقيا وافيا ، ومصلحة مصر ومصلحة الدول واحدة من هذه الوجهة ، ومصر هي وحدها التي يحق لها من الآن فصاعدا ان تتولى حراسة حياة القناة ، فالحق المخول لتركيا في أن تقدم المساعدة لمصر في الدفاع عن حياة قناة السويس هو حق يرجع سببه الى ما كان لها من السيادة على مصر ، والواقع الآن أن تركيا لا تملك بهذه السيادة ، فالحق الذي كان لها يعود الى مصر طبعاً ، ويتبين مما تقدم ان مقتضيات الحرص على حياة قناة السويس هي مما يستوجب الاعتراف باستقلال مصر » .

علي أنه ، مع الأسف ، حصل انشقاق في الوفد المتحد ، اذ انفصل الوفدان ، واسترد كل منهما حريته في العمل ، فضعف شأنهما معا ، وبدا انفصالهما من افاد كل منهما الى انقره بعثة تمثله ، وقابلت كل بعثة الغازي مصطفى كمال ، واجذت كل منهما تنتقص من صفة البعثة الأخرى ، فكان لهذا الانقسام اثره السيء في نفوس سياسة الترك .

رسالة مصطفى كمال الى الشعب المصري

وابدى الغازي مصطفى كمال (اناطورك) شعورا طيبا نحو الشعب المصري في كتاب بعث به الى رئيس الوفد المؤتلف ، أعرب فيه عن امله في أن تنال مصر الاستقلال التام بفضل اتحاد الشعب المصري ومثابرة في مجهوداته وتضحياته . قال :

« حضرة صاحب المعالي حسن حسيب باشا (رئيس الوفد المصري) بالنيابة .
لوزان

« تلقيت بمزيد السرور خطابكم الموجه الينا باسم « الوفد المصري » رياسة سعد زغلول باشا كما تقبلت بالفرح العظيم التهاني التي بعث بها الشعب المصري الى الشعب التركي بمناسبة انتصاراته الباهرة التي توجت تضحياته العظيمة .

« ان الشعب التركي الذي تربطه بالشعب المصري اواصر الاخاء والصداقة ليشبع باقصى الاهتمام تحقيق استقلال مصر التام كما ان الأمة التركية تكون سعيدة ان ترى مصر قد حلت في المكان اللائق بها بين الأمم ، وما دام الشعب المصري متحدا ، ومثابرا ، في مجهوداته وتضحياته ، فانه لاشك سيدرك ما ينشده من الاستقلال التام ، وسيستثمر جميع موارده ، وقواه وثروته ، لأن هذا المطمح الاسمي حق طبيعي تؤيده العدالة السماوية ، واني اؤكد لسعادتكم أن العالم الاسلامي بأسره ، والشعب التركي ، وشخصي أيضا ، نفتبط أعظم اغتباط عند ما نرى مصر الفت عن كاهلها نير الانجليز ، وانتهاز هذه الفرصة لأرجو سعادتكم أن تتفضلوا ببلاغ عبارات شكرى الى الشعب المصري النبيل » .

القائد العام ورئيس الجمعية الوطنية « غازي مصطفى كمال »

وقد انتهى مؤتمر لوزان دون ان تمثل فيه مصر لا بصفة رسمية ولا بصفة شعبية ، وتم فيه التوقيع على معاهدة الصلح بين تركيا والحلفاء ، وهي المعروفة بمعاهدة لوزان ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣ .

النصوص الخاصة بمصر

في معاهدة لوزان - ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣

كانت معاهدة « سيفر » تنص على اعتراف تركيا بحماية بريطانيا على مصر وتنازلها لها عن السلطات المخولة بمقتضى معاهدة الاستانة المعقودة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ المقررة والمنظمة لحياة قناة السويس ، أما معاهدة لوزان فقد نسخت هذه الأحكام ، ونصت المادة ١٧ منها على مجرد تنازل تركيا عن كل حق لها على مصر والسودان ، وصرح عصمت باشا رئيس الوفد التركي في مؤتمر لوزان بأن لمصر الحق في تقرير مصيرها بنفسها ، فكان هذا التصريح تفسيرا للدول التنازل ، وأنه لمصر ، وقد شكر الوفد المصرى عصمت باشا على هذا التصريح قبل عودته الى مصر ، وتكلم في هذا الصدد حسن حسيب باشا قائلا :

« استمخونا لنا ان نشكر دولتكم باسم الشعب المصرى للتصريح الذى أبدىتموه في ٣١ يناير واكدتم به رسميا ان المجلس الوطنى الكبير في انقره تنازل للشعب المصرى عن حقوق تركيا وامتيازاتها في مصر ، وانكم بهذا التصريح الرسمى قد وثقتم العلاقات القديمة الجامعة بين وطننا ووطنكم ، وان الشرق ليفخر بتركيا التى نال ساستها اعجاب العالم بما ابدوه من السياسة الحازمة المقرونة بالكرامة والشهامة ، كما نال جنودها وزعمائها الكبار اعجاب العالم كله بأعمالهم في ميادين القتال ، واننا نرجو ان تبلغوا الغازى مصطفى كمال باشا والمجلس الوطنى الكبير في انقره عواطف الشعب المصرى ودعائه للأمة التركية النبيلة بالعظمة والسعادة والنجاح » .

فرد عصمت باشا معربا عن الشكر « ابداه حسيب باشا من عواطف الشعب المصرى وتمنياته وقال : « اننا كنا دائما صادقين وصرحاء في جميع تصريحاتنا واننا نرغب ان تكون مصر بلادا مستقلة استقلال داخليا وخارجيا ، فمصر ذات مقام معهود بين الأمم العظمى ، وهى جديرة بالاستقلال ومستحقة له بما لها من المدنية والحضارة والأداب العظيمة ، ان الشعب المصرى على جانب عظيم من القوة ، فكونوا على علم وشعور بقوتكم وانتم تنجحون ، والاتحاد هو السلاح الأساسى للشعب الذى يكافح في سبيل حريته ، وانى اعلم ان الأقباط عنصر من أعظم العناصر وطنية وراقيا في بلادكم ، واننا نتمنى اوفدكم الذى كنا دائما نشعر نحوه أعظم شعور بالعطف والإحترام أن ينجح في مساعيه ومجهوداته في سبيل استقلال مصر » .

وهالك بيان النصوص الخاصة بمصر في معاهدة لوزان :

المادة ١٧ - يسرى مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

المادة ١٨ - صارت تركيا محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية ، وهى القروض المعقودة في سنوات ١٨٥٥ و ١٨٩١ و ١٨٩٤ وصارت المديونية السيادية التى تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءا من

مدفوعات الدين المصرى العام ، وصارت مصر محررة من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية .

المادة ١٩ - ان المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية التى لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بالأمالك المنسلخة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة - ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن فى الظروف التى تعينها .

المادة ٩٩ - ابتداء من نفاذ هذه المعاهدة وبدون مساس بالنصوص الواردة فيها تنفذ من جديد المعاهدات والاتفاقات التى لها صبغة اقتصادية أو فنية المبينة فيما يلى بين تركيا والدول المتعاقدة فيها

(٦) معاهدة الاستانة المعقودة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بوضع نظام لحرية الملاحة فى قناة السويس ، مع التحفظ الوارد فى المادة ١٩ من المعاهدة الحالية .

* * *

الفصل السادس

وزارة محمد توفيق نسيم

في اليوم التالي لاستقالة وزارة ثروت باشا عهد الملك فؤاد الى محمد توفيق نسيم باشا - وكان اذ ذلك رئيسا للديوان الملكي - تأليف الوزارة الجديدة ، فالفها في ذات اليوم (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢) ، وكان اختياره بالذات لرأسه الوزراء امرا طبيعيا ، لانه وهو رئيس للديوان الملكي كانت له يد في الدسائس التي حيكت لاسقاط وزارة ثروت ، فكان تعيينه خلفا له بمثابة المكافأة له على هذه الدسائس ونجاحها ، وجاءت وزارته صسورة مكررة من وزارته الاولى من حيث الروح والطابع (١) ، وهى من الوزارات التي اصطنعتها السراى لتتولى بواسطتها الحكم ، وقد تألفت بغير برنامج ، وعدلت بذلك عن سياسة وضع البرامج التي سارت عليها وزارة ثروت ، ووزارة عدلى من قبل ، وبذلك رجعت البلاد الى الوراء في سياسة الحكم ، وانك لتجد في جواب نسيم باشا بقبوله تأليف الوزارة ذلك الاسلوب العتيق الخالى من البرامج ، المجرد من المعانى السامية في ولاية الحكم ، فهو لا يعتبز ولاية الوزارة الا انها منحة من ولى الأمر ، ونعمة تقتزن بالعبودية لمن تصدر عنه هذه النعمة ، كما انه اختار لوزارته اعضاء معظمهم لا راي ولا برامج لهم في المسائل السياسية والمسائل القومية عامة ، بل هم موظفون يرون في الوزارة منصبا ارفع مما كانوا يشغلون ، او وزراء سابقون يريدون العودة الى مناصبهم الزائلة .

قال نسيم باشا في كتابه الى الملك :

« مولاي صاحب الجلالة

« لما كنت في سعة دائمة من فضل مولاي تعطف ودعائى لتولى الحكم والبلاد ترى وضع نظامها وفق ما أنالها وأعطاه ، وما أنا الا عبد من رعاياه فرضت على طاعته وكان حقا على أن أخدم امتى بما تصل اليه قوتى ولا قوة الا بالله ، فاذا قضيت بالعدل حق بلادى وبالإلواء والطاعة حق مليكى قمت بواجبى وأديت أمانتى تلك التى ما حملت عبثها يوما الا على مضض وأنا أعلم أن حساب الله أعظم من حساب الناس ، فبذلك القلب الوفى أتقدم الى سدة العلية رافعا آيات الشكر على ما أولانى من الثقة السامية متقبلا مسند الرياسة وأنا على منهاج الحق الذى سلكته من قبل مستعينا بالله فى أمورنا على ما يكون ، راجيا سيدى ومولائى ادامة الله عزرا لبلادده وشرفا لأمته اذا وافق رايه العالى أن يصدر المرسوم الملكى بتقليدى وزارة الداخلية ، وباسناد الوزارات الأخرى حسب البيان المذكور بعد الى الزملاء الذين اخترتهم لمشاركتى ومؤازرتى فى العمل وهم :

(١) انظر الحديث عن وزارته الاولى فى كتابنا ثورة ١٩١٩ ج ٢ ص ١١١ (الطبعة الاولى) .

اسماعيل سرى باشا لوزارة الأشغال العمومية . أحمد ذو الفقار باشا لوزارة
الحقانية . يحيى ابراهيم باشا لوزارة المعارف العمومية . محمد توفيق رفعت
باشا لوزارة المواصلات . محمود فخرى باشا لوزارة الخارجية . يوسف سليمان
باشا لوزارة المالية . أحمد على باشا لوزارة الزراعة . محمد ابراهيم باشا لوزارة
الأوقاف . محمود عزمى باشا لوزارة الحربية والبحرية .

« وانا نسأل الحق جل شانه أن يوفقنا وقومنا الى ما فيه رضاه من الإقامة
على العدل فى العباد ، والسعى بما أوتينا من جهد فى تحقيق أمانى البلاد ، وأنى
على الدوام يا مولاي لجلالتكم الخادم الخاضع المطيع والعبد المخلص الأمين » .

القاهرة فى ١١ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ - ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢

تجدد حوادث الاغتيال

أخذ رأى العام ينبرم من عدم اهتمام هذه الوزارة باطلاق سراح سعد غلoul
وصحبه ، واتجه الى المطالبة بفق اعتقالهم ، فلما أبطل الأمر تجددت حوادث اغتيال
البريطانيين .

فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢ وقع اعتداء على المستر روبسون الأستاذ
بمدرسة (كلية) الحقوق الملكية فى شارع الجيزة عقب خروجه من المدرسة ، اذ
أطلق عليه ثلاثة مجهولون الرصاص فأصيب أصابات قضت عليه ، وكان القاتل
محبوباً من تلاميذ المدرسة جميعاً ، فكان لمقتله أثر حزن عميق فى نفوس الطلبة وقبول
بالاستنكار من رأى العام .

الشروع فى مسخ الدستور

أهم عمل لوزارة نسيم باشا أنها شرعت فى مسخ الدستور ، وأدخلت على
مشروعه من التعديلات الرجعية ما يعصف بروحه ، ذلك أن نسيم باشا كان يصدر
عن فكرة رجعية ، وهى أن الدستور منحة من الملك ، لا حق من حقوق الأمة ، فأدخل
فى مشروع الدستور التعديلات الآتية :

- ١ - حذف النص على أن الأمة مصدر السلطات .
- ٢ - جعل إعطاء الرتب والنياشين من حق الملك وحده من غير مشاركة للوزارة
- ٣ - جعل عدد الشيوخ المعينين مساوياً لعدد الشيوخ المنتخبين مع تخويل الملك
حق حل المجلسين (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) .
- ٤ - جعل تعيين رئيس مجلس الشيوخ من حق الملك وحده من غير مشاركة للوزارة
- ٥ - للملك حق إصدار مراسيم تكون لها قوة القانون ولو أثناء دور انعقاد البرلمان
- ٦ - إخراج بعض معاهدات التجارة من رقابة البرلمان .
- ٧ - تقرير الميزانية يكون بطريقة خاصة لا يتعدها مجلس النواب .
- ٨ - أن لا يخل الدستور بما للملك بصفته ولى أمر البلاد فيما يتعلق بمعاهد
التعليم الدينى الاسلامى والأوقاف التى فى يد وزارة الأوقاف .

٩ - زيادة الأغلبية الواجبة لتنقيح الدستور وضرورة تضديق الملك على التعديل حتى في المرحلة الأولى خلافا لما تقضى به المادة ١٥٧ (١) .

وكان هذا المسخ والتشويه سببا في وقوع كارثة وطنية أقرها نسيم باشا قبل أن يستقيل ، ذلك أنه حين رأت الحكومة البريطانية أن مشروع الدستور عرضة للتغيير والتبديل قبل صدوره طلبت هي أيضا إدخال تغيير خطير فيه ينقض وحدة وادى النيل كما سيحيى بيانه .

استقالة وزارة نسيم باشا

بعد قبولها حذف نصوص السودان من الدستور

لم تبق وزارة نسيم الا حوالى الشهرين ، اذ استقالت في ٥ فبراير سنة ١٩٢٣ ولم تفعل شيئا في المطالب القومية ، واستمر اعتقال المعتقلين ، وبقي سعد زغلول وصحبه في منفاهم ، وتلكأت في اصدار الدستور ، وحاولت مسخه وتشويهه كما تقدم بيانه ، ولم تبذل أى مسعى في تمثيل مصر في مؤتمر لوزان ، ولا في الغاء الأحكام العرفية .

وسلمت في آخر عهدها بالحكم بالمطالب البريطانية في شأن الدستور ، اذ طلبت الحكومة الانجليزية في يناير سنة ١٩٢٣ حذف النصوص الخاصة بالسودان ، وهى المادة ٢٩ من المشروع ، التى كانت تنص على أن « الملك يلقب بملك مصر ، والسودان » ، والمادة ١٤٥ التى كانت تنص على أنه « تجري أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها عدا السودان فمع أنه كان جزء منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص » وسوغت طلبها بدعواها أن السودان من المسائل المحتفظ بها في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وأن النصوص الواردة في مشروع الدستور لا تتفق وهذا التحفظ ولا مع اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، وأعلنت في آخر مذكرة لها في هذا الصدد أنه اذا لم تقبل وجهة نظرها في أربع وعشرين ساعة فانها تسترد كامل حريتها في العمل بازاء الحالة السياسية في السودان وفي مصر ، وانها تلجأ عند الضرورة الى أى تدبير تراه مناسب .

وقد قبلت انوزارة طلب الحكومة البريطانية حذف لقب «ملك مصر والسودان» وجعله « ملك مصر » ، واستعيض عن المادة ٢٩ بالمادة ١٦٠ التى تضمنت هذا التعديل ، وهاك نصها : « يعين اللقب الذى يكون لملك مصر بعد أن يقرر المندوبون المفوضون نظام الحكم النهائى للسودان » ، وبقي هذا النص قائما أى لم يلقب الملك بملك مصر والسودان ، لأن المفاوضات التى انتهت الى معاهدة سنة ١٩٣٦ قد علقبت تعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ على عقد اتفاقية جديدة بشأنهما ، ولم يحصل هذا التعديل الى اليوم (سنة ١٩٤٧ (٢) ، فبقى لقب الملك رسميا ملك مصر فقط .

وقبلت أيضا تعديل المادة ١٤٥ تعديلا جوهريا ، فصارت المادة ١٥٩ التى

(١) تنص المادة ١٥٧ من الدستور على ما يأتى : « لاجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائها جميعا قرار بضرورته ويتحدد موضعه ، فاذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التى هى محل للتنقيح . ولا تصح المناقشة في كل من المجلسين الا اذا حضر ثلثا أعضائه ويشترط لصحة القرارات أن تصدى بأغلبية ثلثى الآراء » .

(٢) وقت ظهور الطبعة الأولى من الكتاب .

تنص على أنه « تجري أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك . مطلقا بما لمصر من الحقوق في السودان » .

وبذلك سلمت وزارة نسيم باشا للانجليز في طلباتهم ، وحذفت النصوص الخاصة بالسودان من الدستور .

وبعد أن قبلت مطالب الحكومة البريطانية على النحو المتقدم ونفذتها . استقالت في ٥ فبراير سنة ١٩٢٣ ، فجاءت استقالتها عجيبة في ذاتها ، إذ كان الأولى بها أن تستقيل دون قبول المطالب البريطانية ، أما اذعانها لهذه المطالب وتنفيذها ، ثم استقالتها بعد ذلك فمهزلة تدل على انحطاط الأخلاق السياسية والقومية في كثير من النفوس ، وهكذا رجعت البلاد الى الوراء في عهد وزارة نسيم باشا ، وكان الأحكام أن يترك ثروت باشا في الحكم . فقد كان بلانزاغ أقدر من نسيم باشا على مواجهة الأزمات وعلى إصدار الدستور ببليما من التشويه الرجعي أو العبث البريطاني ، ولكن نزعة الحكم المطلق دبرت اسقاط وزارة ثروة واقامة وزارة نسيم باشا ، وكانت مصالح البلاد ضحية لهذا التدبير .

قال نسيم باشا في كتاب استقالته ما يلي :

« مولاي »

« مرت على البلاد ظروف عدة اثناء تطورها السياسي وهي تتوقع في كل يوم حكومة تطأها الطريق السنوي فلما شرفني مولاي انا وزملائي بخدمة الأمة قبلنا العمل على تحقيق آمالها التي جعلت أمانة في أيدينا ، ولما كانت البلاد تحتاز دورا من أدوارها لحل جملة من مسائلها العامة الخاصة بمؤتمر لوزان وعلان الدسبور والفصل في قانون التضمينات توطئة لالغاء الأحكام العرفية وما يترتب عليها ، اقدمنا على بحث هذه المسائل ، وابتغيها الوسائل متمسكين الخطأ ، مبتدئين بمسألة لوزان التي تشعبت فيها آراء الناس بشأن التمثيل والمثليين ولما لم تكن وصلت الى الحكومة المصرية دعوة رسمية لحضور هذا المؤتمر سعت وزارة الخارجية المصرية على اثر تسلمنا ادارة البلاد للحصول على هذه الدعوة لدى الدول ذات الشأن في بحث هذه الدعوة ولكنها لم توفق ولم يقبل البروجرام الذي قبلت هذه الحكومة أن تدخل المؤتمر على مقتضاه .

« وفي اثناء هذه المفاوضات كانت اللجنة التشريعية تفحص مشروع قانون الانتخاب والدستور فلما فرغت منها رفعتها الى الحكومة فبحثتهما وأزالت من قانون الانتخاب بعض عبارات وأدخلت على بعض النصوص تعديلا وكان من وراء ذلك عدم حرمان المنفيين والمعتقلين أو المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية البريطانية بأحكام وفي جرائم معينة من التمتع بحقوق الانتخاب . ولم تنقص من الدستور ما يمس بحقوق الأمة بل أبقت فيه ما يتعلق باشتراكها في الحكم اشتراكا فعليا وتركت لها الاشراف ومسئولية الوزارة امام مجلس النواب ، ولقد كان هذا الدستور محل البحث والتعديل وهو على وشك الصبور لآخرجه مطابقا لغيره من دساتير الأمم المتمدينة لولا ما صادفته الحكومة من اعتراض الحكومة الانكليزية على النصين الواردين فيه بشأن السودان طالبة تحرير أحدهما وقصر النص الآخر على تلقيب الملك بملك مصر وليس بملك مصر والسودان .

« وقد كان البحث مقصورا في أول الامر على المادة ١٤٥ من الدستور وقد افضى تبادل الرأي فيما تقدم الى مناقشة طويلة أثبتت في غضوننا بالحجج القانونية والأدلة الفعلية الناهضة على وجوب الاحتفاظ بنص المشروع وكان من أهم ما لأجفله

أن المادة ١٤٥ المقصودة بتبادل الراى لا تنطوى على شىء ما يخالف الحالة السائدة فيما يتعلق بالسودان من جهتى الواقع والقانون بل كل ما تحتويه انما هو مجرد تقرير ما لمصر من الحقوق الشرعية بدون ادخال تغيير ما ، على الحالة الراهنة .

« وفى نهاية الأمر اقترحت دار المندوب السامى نصا جديدا طرح على بساط المناقشة والبحث ، فبعد تحويره تحويرا طفيفا حاز الموافقة ابلغ الى وزارة الخارجية وخلاصة ما ورد فيه أن الدستور يتناول تطبيقه الاقطار المصرية ما خلا السودان وذلك بشرط الا يمس هذا الاستثناء بسيادة مصر على السودان ولا بحقوقها الأخرى فيه ، ثم جرت مناقشة بشأن تلقيب الملك بملك مصر والسودان وعرضت وزارة خارجية بريطانيا العظمى نصين آخرين يقضى أحدهما بحذف لقب ملك مصر والسودان وقصره على ملك مصر ، والاخر يعدل المادة ١٤٥ تعديلا جوهريا ، ولما كان ذلك ماسا بحقوق البلاد ما وسعنى قبوله ولا تحمل مسئوليته ، وقدمت مذكرة لفخامة المندوب السامى مبينا وجهة النظر والاسانيد فى هذا الموضوع ، ولكن مع الاسف الشديد لم تصادف قبولا لدى الحكومة الانجليزية التى قدمت اخيرا لجلالتكم مذكرات شديدة ما كانت حكومتكم تتوقع صدورها خصوصا وقد كانت المفاوضات دائرة بينها وبين دار المندوب السامى بروح الوفاق والوثام ، فلما اطلعنا على هذه المذكرات لم اقبل تحمل تبعاتها وعرضت فى الحل على جلالتم استقالتى ، ولما كان المركز خطرا والوقت المضروب للاجابة على هذه المذكرات معدودا بالساعات صار مده ريشما يجتمع الوزراء فى الصباح ، ولقد جرت مخابرات بين الحكومة ودار فخامة المندوب السامى كانت نتيجتها وضع نصين ورد فيهما أن هذا اللقب يقرر وقت الفصل النهائى فى نظام السودان بواسطة الممثلين المفوضين وأن تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر فى السودان ، ورفع فخامة المندوب السامى النصين الى وزارة خارجية إنجلترا منتظرا الرد الذى لم يصل بعد .

« ونظرا لما اكده فخامة المندوب السامى فى هذه المذكرات التى قدمها لجلالتكم بأن الحكومة البريطانية لا ترغب قط فى أن تتعرض لحقوق مصر فى السودان ولا لحقوقها فى مياه النيل وصرح بأنه اذا لم تقبل وجهة نظر حكومته فى الأربع وعشرين ساعة فان الحكومة البريطانية تسترد كامل حريتها فى العمل بازاء الحالة السياسية فى السودان وفى مصر وأوضح بأنها تلجأ عند الضرورة الى اى تدبير تراه مناسبا ، ونظرا للاخطار الجسيمة التى تستهدف لها البلاد فى الحال من جراء هذا الانذار فى حالة الرفض القطعى عند حلول الميعاد ، وما كانت تدعو اليه الحالة والظروف ، تلافت الحكومة الأمر ووافقت على أن تكتب لجلالتكم بقبول هذين النصين المراد وضعهما فى الدستور الذى لم يرفع لجلالتكم الى الآن ريشما يرد رد الحكومة الانجليزية وقد مضى ميعاد الأربع والعشرين ساعة المفروضة لوصوله .

« بقيت الوزارة غير قابلة الى آخر لحظة محددة للرد المطلوب من مصر ، وهى اذا اجابت نداء الواجب نحو العرش فانها اجابت ايضا من أول الأزمة الى الآن واجبتها نحو البلاد فقدمت استقالتها قبل أن تسجل فى الدستور ما وافقت جلالتم عليه تحت تأثير الحوادث محافظة منها على العرش فى أخرج المواقف وحقوق البلاد .

« أما قانون التضمينات الذى علقته الحكومة الانجليزية رفع الاحكام العرفية عليه ، والتى تش منها البلاد منذ تسع سنوات شاكية آلامها وشدة وطأتها كل هذا الزمن فقد تباحثنا أيضا فيه وطلبنا لاقاراره من الكفالات والضمانات ما يحفظ حقوق البلاد من الوجهتين المدنية والجنائية ، وقد خطونا فى هذا السبيل خطوات واسعة ،

ولكننا وقفنا وسط الطريق لاستطلاع رأى الحكومة الانجليزية فيما حددنا من الطلبات الخاصة بحفظ حقوق مصر وذلك من جهة ، ولعدم اتمام البحث من جهة اخرى ، ولقد جعلنا للمنفين والمسنون والمعتقلين حظا كبيرا من تفكيرنا وقسطنا من اعمالنا وطلباتنا من اول تولينا الحكم بل وفي كل فرصة كانت تسمح لنا فيحدث ما يحول دون اتمام النجاح تارة ولتعلق بعض الحالات على انهاء تلك المسائل العامة او بعضها تارة اخرى .

« وما رجونا من وراء جهادنا جزاء ولا شكرا ، وتحملنا لهم السبوت ونقد الناقدين ريثما تنتهى المفاوضات الى نتيجة حسنة ، وما وهنت يوما ارادتنا ولا نأت نفوسنا عن العمل لاننا ما كنا نبغى المحال بل نسعى جهدنا لتحقيق آمال بلادنا وللتوفيق بين مصالح قومنا ومصالح غيرنا مؤملين ادراك النجاح . فلما ابطا علينا نزعت يدى من ولاية الحكم قبل ان يتم شىء بلا تشريب علينا سائلين الرحمن ان يكلا جلالكم بعنايته وان يهوى للامة حكومة قديرة على تحقيق امانيها فتنبوا في مجلس الحكم مقاما محمودا راجيا قبول استقالتي ولا زلت لجلالتكم العبد الخاضع وال خادم الامين » .

« صباح الاثنين ٥ فبراير سنة ١٩٢٣ » (محمد توفيق نسيم)

وقد قبل الملك استقالة الوزارة في كتاب قال فيه :

« اطلعنا على كتاب استقالة دولتكم المرفوع الينا بتاريخ ٥ فبراير الحاضر فكان اسفنا لاستقالتكم عظيما لما نعلمه عنكم من شرف المقصد والاخلاص ولحسن مساعيكم في خدمة البلاد .

« وانا لشاكرون لكم ولحضرات الوزراء زملائكم تلك الخدم الجليلة التى قمتم بها للامة والوطن في عهد وزارتكم . وقد اصدرنا هذا لدولتكم بذلك » . (فؤاد)

وفي كتاب الاستقالة ، رغم الغموض الذى يكتنف كثيرا من عباراته ، حقائق تسجل على نسيم باشا ، فهو يقر بالنسبة للدستور ان ثمة تعديلات ادخلها في مشروعه ، فكان هذا تأييدا لما استفاضت به الأنباء عن هذه التعديلات ، ويقول بالنسبة لنصوص السودان انه لم يقبل في البداية النصين اللذين طلبتهما دار المندوب السامى اللذين يقضى أحدهما بحذف لقب ملك مصر والسودان وقصره على ملك مصر ، والاخر بتعديل المادة ١٤٥ تعديلا جوهريا ، وان مذكرته في هذا الصدد لم تصادف قبولا لدى الحكومة الانكليزية ، فكان واجبا عليه في هذه الحالة أن يستقيل ويصر على الاستقالة حتى لا يتحمل مسؤولية عمل يعترف هو نفسه في كتاب استقالته انه ماس بحقوق البلاد ، والواقع انه مضى لهذه الحقوق ، ثم يقول بعد ذلك ان المخابرات بينه وبين دار المندوب السامى قد استؤنفت وكانت نتيجتها وضع نصين ورد فيهما ان اللقب يقرر وقت الفصل النهائى في نظام السودان بواسطة المفاوضات وان تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر في السودان ، وانه وافق على ان تكتب الوزارة الى الملك بقبول هذين النصين ، وقد كتب هذا الجواب فعلا وأمضاه هو والوزراء جميعا ورفع الى الملك كما صرح بذلك نسيم باشا في حديث له بعد استقالته .

وهذا وحده يحمله مسؤولية جسيمة ، لان هذين النصين لا يختلفان في جوهرهما عن النصين اللذين طلبتهما دار المندوب السامى في بداية الأزمة ، ومآلهما

واحد ، وهو حذف لقب « ملك مصر والسودان » من الدستور وقصره على « ملك مصر » الى أن يتقرر اللقب النهائي في المفاوضات ، وحذف النص على أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر وأن نظام الحكم فيه يقرر بقانون أى بقانون تصدره الحكومة المصرية ، حذف هذا كله وقبل نسيم باشا النص الذى اطاح بقاعدة أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر ، ولم يشر الا الى حقوق مصر في السودان ، وهى عبارة مبهمه لا مدلول لها الا أنها تجزئة لوحدة وادى النيل ، لذلك لا يكون من الحق قول نسيم باشا في كتابه انه قدم استقالة الوزارة قبل أن تسجل في الدستور ما وافق عليه الملك تحت تأثير الحوادث ، لأن نسيم باشا قد قبل النصين اللذين طلبتهما دار المندوب السامى وأشار على الملك بقبولهما قبل أن يقدم استقالته ، فهو مأخوذ بهذا التسليم ، يشاركه في ذلك الملك فؤاد ، لأنه يبدو من كتاب الاستقالة أنه كان قابلا للنصين البريطانيين منذ الساعة الأولى .

استمرار حوادث الاعتداء

وتعيين محافظ عسكري بريطاني للقاهرة

في أعقاب استقالة وزارة نسيم باشا وقع اعتداء جديد بجزيرة بدران بشبرا يوم ٧ فبراير سنة ١٩٢٣ على أحد الرعايا البريطانيين يدعى المستر امبار ، وهو موظف بمصلحة السكة الحديدية ، فأصيب اصابات لم تلحق به ضررا جسيما ، فأصدر اللورد اللنبى في اليوم نفسه أمرا عسكريا بتعيين الكولونل كوك كوكس حاكما عسكريا للقاهرة والجيزة ، وخوله سلطة اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لحفظ النظام بالجهات المذكورة ، وبنى الأمر على تعدد الاعتداءات في القاهرة والجيزة ضد الرعايا البريطانيين وأنه رغما عن الاحتياطات التى اتخذتها السلطة المحلية فقد وقع الاعتداء الأخير على حياة أحد هؤلاء الرعايا .

وأصدر الحاكم العسكري المذكور يوم تعيينه أمرا يقضى بمنع كل الاجتماعات العامة في منطقتي القاهرة والجيزة الا باذن خاص من حاكمدار بوليس القاهرة أو مدير الجيزة ، وبأن كل اجتماع يعقد بدون رخصة يفرق ، وكل الأشخاص الذين يعقدون أو يحضرون مثل هذا الاجتماع يلقى القبض عليهم ويحاكمون أمام محكمة عسكرية .

وأصدر أمرا آخر في اليوم نفسه باعتبار بعض الجهات منطقة عسكرية لا يسمح لأى شخص بدخولها أو الخروج منها الا من أمام مخفر البوليس ، وكل من يحاول الخروج أو الدخول من أى نقطة أخرى في هذه المنطقة يعرض نفسه لاطلاق النار عليه ، ولا يصرح لأى شخص بالدخول اليها أو الخروج منها لم يكن حاملا لترخيص من البوليس ، وتطلب هذه التصاريح من كافة مخافر البوليس ، وكل من يخالف أو يحاول مخالفة هذا الأمر يلقى القبض عليه ويحاكم أمام محكمة عسكرية ، وحدد الأمر هذه المنطقة بأنها يحدها شمالا شارع ترعة جزيرة بدران وشرقا ابن الرشيد وجنوبا خط السكة الحديدية وغربا شارع أبو الفرج .

وأصدر اللورد اللنبى يوم ٨ فبراير أمرا آخر بفرض غرامة قدرها ٦٠٠ جنيه على هذه المنطقة ، لوقوع الاعتداء الأخير فيها ، لأنه بالرغم من أن المعتدى نظره جلة أشخاص لم يبادر أحد الى إلقاء القبض عليه أو إرشاد السلطة اليه ، وورد في الأمر المذكور طريقة تنفيذه وذلك بالزام جميع سكان وأصحاب الأملاك الواقعة في المنطقة المذكورة بدفعها وأن السلطة المختصة تحدد المبلغ الذى يدفعه كل فرد منهم ،

والسلطة العسكرية أن تأمر البوليس بالحجز على منزل أى شخص يتأخر عن دفع الغرامة المفروضة عليه حين طلبها ويصير بيع هذا المنزل للحصول على المبالغ المقررة .

القاء قبيلة على المعسكر البريطاني

وفي ١٢ فبراير سنة ١٩٢٣ أقيمت قبيلة من مجهول على المعسكر البريطاني بجزيرة بدران أصابت يونانيا وأودت بحياته ، وجرح اثنان من الجنود البريطانيين جراحا يسيرة ، فأصدر اللورد اللنبى بلاغا فى ٢٠ منه بفرض غرامة قدرها ١٨٠ جنيه على سكان تلك المنطقة ، واتبع فى تحصيل هذه الغرامة الطريقة السالف ذكرها فى بلاغه السابق .

اقفال بيت الأمة

وفي ٢٠ فبراير فتشت السلطة العسكرية منزل سعد زغلول (بيت الأمة) واستولت على ما أرادت أخذه من الأوراق ، وبعد أن تم التفتيش والاستيلاء أفلت السلطة البيت وأخلته ممن فيه وأقامت عليه الحرس لمنع الدخول اليه .

ثم أعيد فتحه يوم ٨ يولييه على اثر الغاء الأحكام العرفية ، واستدعى المحافظ العسكرى للقاهرة أعضاء الوفد وقتئذ وهم : المصرى السعدى بك . السيد حسين القصبى . فخرى بك عبد النور . الأميرالاي محمود حلمى اسماعيل بك . الأستاذ محمد نجيب الفراىلى . الأستاذ راغب اسكندر . وابلغهم اقفال بيت الأمة على أثر منشور لهم أصدره واعتبره تحريضا على الاجرام ، وأندرهم بأنه اذا حصل قتل أى انجليزى فانهم يكونون مسئولين شخصيا عن ذلك .

فاحتج الأعضاء على هذا الاعتساف وقرروا متابعة اجتماعهم فى منزل المصرى السعدى بك بالمنيرة .

واعتقلت السلطة العسكرية بعض الأفراد فى الحركة الوطنية ، تذكر منهم : الأستاذ محمود بسيونى . الدكتور محجوب ثابت . عبد الستار الباسل بك . الأستاذ محمد كامل حسين . الأستاذ حسن يس . الضابط محمود رياض . الخ ، ولم تنقطع حوادث الاعتداء رغم هذه التصرفات ، ففى مساء ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٣ ألقى مجهول قبيلة يدوية على خمسة من الجنود الانجليز كانوا سائرين بشارع نوبار باشا (ابراهيم باشا) تجاه جامع أولاد عنان ، فجرحت الخمسة فى أرجلهم وواحدا فى يده وجرحت أيضا ثلاثة من الوطنيين .

وفى ٤ مارس أقيمت قبيلتان فى حى الازبكية أمام ميدان الخازندار ، احدهما بدران باشا سمك بجانب دار التمثيل العربى كان به ثلاثة من الجنود الانجليز فجرح الثلاثة جراحا خفيفة وأصيب أربعة من الوطنيين مات اثنان منهم ، والأخرى أقيمت فى المعسكر الانجليزى ولكنها لم تنفجر .

اعتقال أعضاء الوفد وبعض أعضاء الحزب الوطنى

وعلى اثر القاء تينك القبيلتين اعتقلت السلطة العسكرية فى ٥ و ٦ مارس سنة ١٩٢٣ أعضاء الوفد والأذاعت ادارة المطبوعات عن سبب اعتقالهم البلاغ الآتى : « على اثر التعديتات التى حصلت بالقاء القبائل فى ٢٧ فبراير الماضى ومساء ٤ مارس

الجارى القى القبض على المصرى السعدى بك . السيد حسين القصبى . فخرى عبد النور بك . الاميرالاي محمود حلمى اسماعيل بك . الاستاذ محمد نجيب الفراىلى . الاستاذ راغب اسكندر ، واعتقلوا لأن حركاتهم وتصرفاتهم أدت الى هدم النظام والأمن العام » ، وعطلت جريدة (اللواء المصرى) لسان حال الحزب الوطنى واعتقل مديرها الأستاذ عبد المقصود متولى والأستاذ أحمد وفيق رئيس تحريرها ، واتخذ الحزب الوطنى جريدة (الأفكار) لسان حاله بعد تعطيل اللواء ، واعتقل صادق حنين بك والأستاذ عبد القادر حمزه (باشا) صاحب (البلاغ) ، وعطلت صحيفة (البلاغ) من صحف الوفد .

هيئة وفد جديدة

وتألفت هيئة وفد جديدة من حسن حسيب باشا . على الشمسى (باشا) سلامة بك ميخائيل . حسين هلال بك . مصطفى بكير بك . ابراهيم راتب بك . مطا عفيفى بك . الأستاذ عبد الحليم البيلى ، واصدروا بياناً الى الأمة بالمشاورة على الجهاد .

* * *

الفصل السابع

الدستور

ظل الراى العام مضطربا قلقا على مصرى البلاد ، وشمل القلق مصرى الدستور ذاته ، اذ تلاحت المؤامرات والتدابير للعبث به وتأخير صدوره

تأليف وزارة يحيى ابراهيم

وقد بقى مركز الوزارة شاغرا بعد استقالة نسيم باشا مدة تزيد على الشهر ، الى أن فوجئت البلاد فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٣ بتأليف وزارة برياسة يحيى باشا ابراهيم ، وعضوية أحمد حشمت باشا للخارجية . محمد محب باشا للمالية . أحمد زيور باشا للمواصلات . أحمد ذو الفقار باشا للحقانية . محمد توفيق رفعت باشا للمعارف . أحمد على باشا للاوقاف . محمود عزمى باشا للحزبية والبحرية . حافظ حسن باشا للاشغال . فوزى جورجى المطيعى بك للزراعة .

تألفت هذه الوزارة بغير برنامج ، ولذلك سميت (وزارة ادارية) ، وسلكت منهج وزارة نسيم باشا فى تأليفها دون برنامج ، وهى تشبهها فى الطابع والمنشأ ، ولا غرابة فى ذلك ، فخمسة من أعضائها - بما فيهم رئيسها - كانوا أعضاء فى وزارة نسيم باشا ، أى أنهم تخرجوا من مدرسته - مدرسة الوصولية وانتهاز الفرص - للوصول الى كراسى الوزارة .

ومما يستوقف النظر أن هؤلاء الخمسة كانوا المستقيلين مع رئيسهم السابق على أثر اذعان الوزارة وتسليمها فى النصوص الخاصة بالسودان فى الدستور ، وكأنهم أرادوا باستقالتهم أن يظهروا شيئا من الندم على ما فعلوا ، فكيف بهم يقبلون الاشتراك فى الوزارة الجديدة على أساس حذف هذه النصوص ؟ أن هذه المهازل لا يمكن تعليلها الا بان هذا نفر من الناس يريدون أن يكونوا وزراء فحسب ، بأى ثمن ، وعلى أى أساس ، وقد بدأ يحيى باشا ابراهيم عمله بأن أدلى بحديث قال فيه انه معتمد فى أداء مهمته على مساعدة المندوب السامى !! ولم يصدر من قبل مثل هذا التصريح من رئيس وزارة ، وإن كان أغلبهم سار على منهجه ، وهذا يعطيك فكرة عن أساس تأليف الوزارة ، ويدلك على تراجع فكرة ولاية الحكم وانحطاط الأخلاق السياسية فى البلاد .

الوزارة والدستور

كان معروفا فى الأوساط المطلعة أن وزارة نسيم باشا عملت على انتقاص أحكام الدستور ومسخه وحذف بعض نصوصه على النحو الذى تقدم بيانه (ص ٩١) ، وقد بقيت هذه النية سرا مكتوما فى عهد وزارة نسيم ، فلم يعلم بها الا القليلون ، ثم استقالت قبل أن تخرج الدستور مشوها مبتورا ، وجاءت استقالتها بعد أن اقرت حذف نصوص السودان منه .

فلما وليت وزارة يحيى باشا ابراهيم الحكم ، اخذت تسلك مسلك الوزارة السابقة ، وتعيد النظر في نصوص المشروع ، ولكن الأنباء استفاضت بما يبتته الوزارة النسيمية في هذا الشأن ، فارتفعت الأصوات من كل جانب بالاحتجاج على أى بتر أو تشويه لمشروع الدستور .

خطاب مفتوح لعبد العزيز فهمى بك

في شأن الدستور

ومن أقوى الاحتجاجات في هذا الصدد خطاب مفتوح لعبد العزيز فهمى بك (رباشا) وجهه الى يحيى ابراهيم باشا ، ناشده فيه ان يصدر الدستور كما وضعت اللجنة ، من غير بتر أو تشويه ، وأورد التعديلات الخطيرة التى ادخلتها وزارة نسييم باشا على مشروع اللجنة (وقد لخصناها ص ٧٣) .

ولما لهذا الخطاب من الأهمية ، وما كان له من الأثر البالغ في الراى العام ، ننشره هنا بنصه ، قال :

« سيدى الرئيس

« رجل يملك ويتفاعل خيرا بوزارتك يرى واجبا عليه ان يوجه اليك هذا الخطاب بلاغا وتبصيرا .

« لست أشك في ان اول ما يهكم كما يههم البلاد من أقصاها الى أقصاها هو أمر الدستور الذى رأت مصر بارقة في عمرها مرة سنة ١٨٨١ والذى تشرف البلاد الآن - بفضل كفاح بنينا وظروف الأحوال وحسن توجهات مليكها - على ان تنعم به للمرة الثانية نعيما مرجوا دوامه ان شاء الله ، ويعلم سيدى الرئيس ان هذا الدستور قد وضعت مشروعه لجنة رأسها أحد أعضاء وزارتكم (١) ، وكان فيها وزيران آخران من زملائكم ، سل ثلاثهم يخبروك ان هذه اللجنة قد قامت بعملها مراعية فيه وجه الله والوطن ووجه ملك البلاد فأقرت كل شيء في نصابه وأعطت كل ذى حق حقه فلم تغمط الأمة حقها في ان لها السيادة وانها مصدر كل سلطة ، ولم تغمط العائلة المباركة العلوية حقها الثابت في ان الملك فيها الى ما شاء الله ولم تخرج في اى أمر من الأمور التفصيلية عما تقتضيه قواعد القانون العام الحديث وما يتفق مع حال البلاد ، ولقد بلغ بها التحرج في عملها حدا اخذها به كثير من الكتاب فلم يحجم بعضهم عن وصفها تارة بأنها حكومية واخرى بأنها رجعية ، لكنها صبرت على هذا وهى مؤمنة بأنها أدت لوطنها ولملكها ما كان عليها من الواجب ، والان أخشى كثيرا كما يخشى كل من يغار على الحق في بلده ان يصدر الدستور لا كما وضعت تلك اللجنة بل مشوها بالتعديلات التى يتناقل الناس ان وزارة دولة نسييم باشا ادخلتها عليه ، لست ادرى ياسيدى مبلغ مطابقة الاشاعات للواقع ، ولكن أرجوك ان تسمح لى فأقص عليك ما يتناقله الناس من أمر هذه التعديلات :

أولا

عنيت لجنة الدستور عناية تامة بالبحث في شأن السيادة على البلاد فرأت أنها تمحضت للأمة ، وان كل سلطة قد أصبحت الأمة مصدرها ، وان سلطانها أضحي فوق كل سلطان ، فجعلت المبدأ اساسا للدستور دونته بالمادة ٢٣ من مشروعه ،

(١) يقصد أحمد حشمت باشا نائب رئيس اللجنة وكان يرأسها في قبيلة حسين رشيدى باشا .

لكن الناس يتناقلون أن دولة نسيم باشا غفر الله له قد حذف هذه المادة من مشروع الدستور فقلبه بهذا الحذف رأسا على عقب وأصبح الدستور الذى أشار باعطائه للبلاد مجرد منحة من العرش على اعتبار أن لا حق فى الأصل للأمة ولا سلطان للأمة ولا سيادة للأمة !!!

مذهب أن كان قد صح فى نظر دولة نسيم باشا غفر الله ذنبه وستر عيبه فعهدي بك يا سيدى الرئيس وقد كنت كبير القضاة أنك فى حق وطنك أكثر معدلة وأشد انصافا ، وأنت لابد قائل معى ومع كل من لا يلهيه تعيم يومه عن شقاء غده أن البسيادة هى للأمة والسلطان للأمة ومصدر كل ولاية فى البلاد هو الأمة ، وأن كنت يا سيدى محتاجا لشيء من البيان فى هذا الصدد فما عليك إلا أن تأمر فأفصله لك فى خطاب آخر تفصيلا .

ثانيا

يتناقل الناس أن دولة نسيم باشا بعد أن عدل قوانين الرتب والنياشين بأن جعل إعطاءها للأعيان من حقوق صاحب العرش وحده بلا مشاركة للوزارة (وقد كانت تلك المشاركة واجبة بمقتضى القوانين التى وضعها المغفور له السلطان حسين سنة ١٩١٥) خشى أن البرلمان لا يقر هذه الجريمة وأن يعدل تلك القوانين أو يلغىها فأراد أن يسد الباب على البرلمان ويسلبه حق الرقابة فى هذا الشأن ، فعمد غفر الله ذنبه وستر عيبه إلى المادة (٤١) من مشروع اللجنة (وكانت تقضى كما هو الحق والواجب وحسن النظام بأن منح جلالة الملك للرتب وأوسمة الشرف يكون فى حدود القوانين أى بأن لنواب الأمة السلطة فى المراقبة عليها وعلى القوانين الخاصة بها وتعديل تلك القوانين بما يوافق مصلحة البلاد) أقول عمد دولته إلى المادة المذكورة فعدّل نصها تعديلا يجعل قوانين الرتب التى وضعها دولته قوانين دستورية ، ونتيجة ذلك أن يكون للملك إنشاء الرتب وأوسمة الشرف كما يشاء ومنحها لمن يشاء من الأعيان بدون أى تدخل للحكومة ولا للبرلمان ولا مراقبة لأيهما ، وسيدى الرئيس يعلم أن لا حق لدولة نسيم باشا فى شيء من هذا بل أنه بجملته وتفصيله سلب جرىء لحقوق البلاد الثابتة لها ثبوتا لا ريب فيه ، وفتح لباب واسع من أبواب الفوضى والاخلال بالنظام .

ثالثا

سُئمت ياسيدى أنه حصل تعديل فيما للملك من حق حل البرلمان فبعد أن كان مشروع اللجنة يقصر هذا الحق على مجلس النواب رأى دولة الباشا سامحة الله أن يكون للملك حق حل المجلسين معا أو بالانفراد ، أى أن له أن يحل مجلس النواب متى شاء أو يبقيه ويحل مجلس الشيوخ كما يشاء أو أن يحلها كليهما متى شاء ، سلطة فى غاية الخطر ياسيدى ليست من مصلحة الأمة ولا من مصلحة الملك ، ولا أدرى كيف انساق دولة نسيم باشا لتقريرها فانه ما من متنبه فى البلاد الا ويدرك مبلغ مثل هذا التعديل من الخطر خصوصا وأن بمجلس الشيوخ أعضاء معينين فالحل فيه تهديد شديد لهم .

رابعا

سُئمت أنه حصل تعديل فى المادة (٧١) من مشروع اللجنة فبعد أن كانت تقضى بجعل عدد أعضاء الشيوخ العشرين ثلاثين لا يزيدون ولا ينقصون قد جعل

دولته هذا العدد مساويا لعدد المنتخبين ، وفي هذا انتقاص ظاهر لحق الأمة ، وخطره في العمل لا يخفى على البصير خصوصا وأن دولته كما في الوجه السابق جعل مجلس الشيوخ عرضة للحل كمجلس النواب .

خامسا

سمعت أن دولة نسيم باشا لم يكتف بتعديل كيفية تأليف مجلس الشيوخ بل أنه عمد الى المادة (٧٥) من مشروع اللجنة فعدلها بأن جعل تعيين رئيس الشيوخ من حق الملك وحده لا رأى فيه لهذا المجلس ، وهو افتئات على حق المجلس لا يتفق مع مصلحة البلاد ولا مع كرامة المجلس بل ولا كرامة العرش لأنه ليس من كرامة العرش في القرن العشرين أن يلزم وجوه البلاد وكبرائها بقبول رئاسة رجل قد لا يرضونه ، ولا ادري كيف انساق دولة نسيم باشا الى تقرير مثل هذه الافتئات .

سادسا

سمعت أنه عدل المادة (٣٩) من المشروع بأن جعل للملك حق اصدار مراسيم يكون لها قوة القانون حتى ولو اثناء دور انعقاد البرلمان وهذا خطر لا يجوز مطلقا متابعة دولته عليه .

سابعا

سمعت أنه عدل المادة (٤٢) فأخرج بعض معاهدات التجارة والملاحة من مراقبة البرلمان وهذا غير جائز لما قد يكون فيه من الخطر .

ثامنا

سمعت أنه عدل المادة (١٢٦) بأن رسم طريقة خاصة لكيفية تقرير الميزانية وهذا حجر غير مقبول أصلا بل يجب ترك ذلك للوائح الداخلية تقرره كما يراه النواب .

تاسعا

سمعت مما يتناقله الناس أن دولته قد أضاف الى الدستور مادة حاصلها أن هذا الدستور لا يخل بالامتيازات المخولة للملك بصفته ولى أمر البلاد فيما يتعلق بمعاهد التعليم الدينى الاسلامى وبالأوقاف التى فى إدارة وزارة الأوقاف ، ولئن صح ما سمعت لكان دولة نسيم باشا قد أراد أن يخلق للملك حقاً دستوريا فيما يتعلق بالتعليم الدينى الاسلامى ، وحقاً دستوريا فيما يتعلق بالأوقاف العمومية وأن يحرم نواب البلاد من تنظيم الحقوق التى قد تكون القوانين الحالية خولتها عرضا للملك ، هذا شيء هائل جدا . كان يجب أن يتبعه دولة نسيم باشا قبل أن يتورط فى الإشارة به .

عاشرا

يقال أنه عدل المادة (١٤٧) من المشروع وهى الخاصة بطريقة تنقيح الدستور فصعبها من وجهين : الأول زيادة الأغلبية اللازم توفرها لقرار التعديل والثانى ضرورة تدخل الملك للتصديق على التعديل حتى فى المرحلة الأولى ، ومقتضى ذلك أن كل ما ابتكره دولة نسيم باشا من التعديلات التى سلبت الأمة شيئا من حقها سيبقى أبديا لا سبيل الى التحلل منه .

تلك ياسيدى الرئيس أمور أساسية من بين أمور أخرى يقول الناس ان دولة نسيم باشا عدل بها مشروع الدستور ، ولاحتمال أن يكون ما يتناقله الناس في هذا الصدد صحيحا رأيت من واجبي المسارعة الى تنبيهكم لما في تلك التعديلات وأمثالها من الخطر على حقوق البلاد ، حتى اذا كنتم على أهبة اصدار الدستور - كما يقال اليوم - قدمتم تقوى الله على تقوى خلق الله ، وعلمتم بما توجبه الذمة ، والضمير الطاهر ، وأصدرتموه لا على أنه مجرد منحة بل على أنه حق ثابت للأمة يصدر على شكل اتفاق بين الأمة بواسطة الوزراء الذين هم منها وبين جلالة الملك أى بصفة عرض من مجلس الوزراء وقبول من الملك ، مع الغاء التعديلات التى تكون وزارة نسيم باشا قد أدخلتها على مشروع اللجنة تلك التى تقدمت الإشارة اليها .

« ها قد بلغتكم فأدبت ما على من الواجب ، والامانة الآن في عنقكم ان شئتم اديتموها ولكم الشكر ، وان شئتم اهتمتموها وعليكم وحدكم الوزر .

« ولم ارد أن اذكركم بمسألة السودان فشأنها معروف لكم وللخاص والعام ، وقد أصبح من المقرر ان الأمة لاتقبل فيها هواده ، ولا تبغى عما قرره بشأنها اللجنة حولا .

« على أننى لا يفوتنى في هذا المقام أن أخطب من زملاء سيدى الرئيس من كانوا أعضاء بلجنة الدستور ، وهم اصحاب المعالي حشمت باشا الذى رأس تلك اللجنة زمنا طويلا ، وتوفيقى رفعت باشا وحافظ حسن باشا وهؤلاء قد أجد ما يحملنى على التشدد في خطابهم فأقول لهم بالصراحة اما أن يصدر الدستور كما قرره اللجنة واما أن تعتزلوا مراكزكم فذلك هو الأصلح لبلادكم ومليككم والاليق بكرامتكم والأشرف لأنفسكم والسلام .

وتفضل ياسيدى الرئيس بقبول فائق الاحترام .

المخلص

القاهرة في ١٦ مارس سنة ١٩٢٣

عبد العزيز فهمى المحامى

ولم يرد نسيم باشا على ما احتواه خطاب عبد العزيز فهمى بك من اتهام وزارته بتشويه مشروع اللجنة ، فدل سكوته على صحة هذا الاتهام ، وأفضى أحمد ذو الفقار باشا وزير الحقانية بحديث لم ينف فيه فكرة التعديل ، ولكن زعم أن وزارة نسيم باشا لم تكن تبت نهائيا في هذا الشأن ، فدل هذا الحديث على صحة ما جاء في خطاب عبد العزيز بك وان النية كانت مبيتة على تشويه مشروع اللجنة وحال دون تنفيذ هذه النية سقوط وزارة نسيم باشا .

وقد وضع أعضاء لجنة الدستور احتجاجا على هذا المسخ والتشويه وقعه جميعا وقدموه الى يحيى باشا وناشدوه ان يصدر الدستور على الأقل كما وضعته اللجنة .

خطاب آخر لعبد العزيز فهمى بك

واستمرت الوزارة تترك بايعاز من السراى في اصدار الدستور ، فكتب عبد العزيز فهمى بك خطابا مفتوحا ثانيا الى يحيى باشا في ١٥ أبريل ذكر فيه ما استفاضت به الأنباء من تعديلات أخرى أريد ادخالها على الدستور ، وأهاب بيحيى باشا أن لايرتكب هذا الاثم وان يسارع الى اصدار الدستور ، قال :

« سيدى الرئيس »

« ذلك الرجل الذى يجلك لايزال يحسن الظن بك ويتفاعل خيرا بوزارتك ، غير انه قلق ارق لايهدا له بال ولا يستقر به مضجع ، انه ليرى اشباحا تطوفك انت واخوانك حول الدستور تغريكم بأن تمسوا حماه المحرم بسوء وتناولوا منه بظلم ، تحقيقا لما اراد البعض من قبلكم ، وانه ليخيل اليه انكم عاكفون من حول هذا الدستور الأعزل تصوبون اليه سهمي بيد ، وتحبسونه بأخرى ، يدفعكم الى الرمي حب المجاملة وتمنعكم عنه الذمة ومراقبة الله والناس ، ولانه يعلم ان من حام حول الحمى يوشك ان يقع فيه ، فتراه ياسيدى هلوعا يخاف هذا الشر المستطير على نفسه وعلى اهل وطنه كما يخشى عليكم نار الله الموقدة وفيكم اهله واصدقاؤه ، ولانه سمع فوق ما بلغكم اياه فى المرة الاولى ويخشى أن تجتزئوا بالنظر فيما ظهر من التشويه عما يظن منه ، فها هو ذا فرارا من وخز ضميره يسارع الى تنبيهكم لشيء من التعديلات الأخرى التى يتحاكى بها الخاصة ويألمون لها ، ولئن كان دولة نسيم باشا قد فزع من نسبة مظهر منها اليه وما فتىء المدافعون عنه يبرئونه من وصمتها ، فانى أحمد له الله اذ وافقنى بوجومه على انها فى الحق نكبات مفزعات لاياتها الا كل ظالم لنفسه ، كما اشكر لدولته ولناصره على تبرئهم واقنع به قضية مسلمة وحقيقة اعتبارية غير معقب ولا منقب ، فما كنت ممن يتلمسون عثرات الناس .

« أولا - كانت المادة ٤١ من مشروع اللجنة تنص على ان « الملك (أى السلطة التنفيذية) يرتب المصالح العامة ويولى وعزل جميع الموظفين المدنيين والعسكريين وذلك على الوجه المبين بالقوانين » أى أن هذا الترتيب وتعيين الموظفين ومنهم ضباط الجند وعزلهم بعمله الحكومة ولكن وفق القوانين التى يضعها البرلمان وتحت مراقبة النواب ، فيقول الراوى ان يد العبد بعد ان سعت فحذفت من المادة قولها « المدنيين والعسكريين » عمدت الى المادة ٤٢ فحشرت فيها عقب حق خاص بشخص الملك عبارة : « ويعين الضباط ويعزلهم » فصارت المادة هكذا : « الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذى يعين الضباط ويعزلهم وهو الذى يعلن الحرب ويعقد الصلح الخ » .

« صحيح أن المادة ٥٧ تقضى بأن توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها ان يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون . وصحيح ان أوامر الملك الخاصة بتعيين الضباط وعزلهم هى توقيعات فى شئون الدولة فمن شأنها أن لا تنفذ الا اذا وقع عليها الرئيس والوزير المختص ولكن كثيرا من الموظفين كوكلاء الوزارات والقضاة والمديرين وغيرهم من عمال الحكومة الذين تنطبق عليهم المادة ٤١ يعينون هم أيضا بأوامر موقع عليها من الملك فاخراج الضباط من حكم هذه المادة وافرادهم بالذكر فى مادة أخرى عقب حق شخصى للملك قد يفتح الباب الى ان يدعى رجال السراى فى المستقبل ان تعيين الضباط وعزلهم من حقوق الملك وحده لا مراقبة عليه لاحد او ان يدعوا على الأقل أن للملك ان يرفض التوقيع على تعيين ضابط او عزل ضابط تطلب الوزارة تعيينه او عزله تنفيذا للقوانين وفى هذا من الخطر على البلاد وعلى العرش نفسه ما فيه ، نحن لا نضيرنا نقل ما يتعلق بالضباط من مادة بالدستور الى مادة أخرى ولكن الذى يضر هو حذف القيد الوارد بالمادة ٤١ وهو كون التعيين او العزل حاصلا على الوجه المبين بالقوانين فان كان يلد للمعدلين ابقاء التعديل فليوضع هذا القيد عقب مباشرة اثناء للخطر فى المستقبل ، وليعلم أن الصراحة فى التعيين احفظ للحقوق وأنفى للشك وابعد لسوء التأويل .

« ثانيا - من حقوق الملك الخاصة بمقتضى المادة ٥٠ : تعيين الوزراء واقتلهم ، فيقال انه صار اشراك الممثلين السياسيين مع الوزراء في هذا الحكم ونتيجة ذلك أن يصبح سفراء مصر في الخارج العوبة في أيدي رجال السراى يسعون في تولية من شاؤوا واخراج من شاؤوا لا رقيب عليهم في هذا ولا حسيب وان تصبح سياسة مصر الخارجية هى سياسة السراى لا سياسة الحكومة المصرية ! كأنما ضحى المصريون بما ضحوا لفائدة رجال السراى وكأنما تنازل الانجليز عن الحماية واعترفوا لمصر بحق التمثيل الخارجى لفائدة رجال السراى !

« ثالثا - يقولون ان اليد التى سطت على الدستور حذفت من مشروع اللجنة المادة ٥٦ القاضية بأن « تكون الصلة بين الملك والوزراء رأسا وبالذات » وهى كما يرى تقرر حقا أساسيا للوزراء تمتنع معه الوساطة السيئة وسوء التفاهم ، وفى حذفها ترك الباب مفتوحا لرجال السراى يضربون من أنفسهم نطاقا حول العرش ويستبدون بالشورى على صاحب العرش وهذا من أسوأ الأمور وأضرها بمصالح البلاد .

« رابعا - يقولون ان تلك اليد عدلت المادة ٤٠ بأن جعلت افتتاح الملك للبرلمان سنويا بخطاب منه أمرا اختيازيا أى ان شاء فعله وان شاء تركه ، وهذا غير جائز البتة لأن من تملكه الشهوة الشخصية من الملوك - والعصمة لله وحده - قد يتخذ هذه الفرصة ذريعة لظهار غضبه على البرلمان بالامسك عن خطابه ، وفى هذا من دواعى التأذى والاضطراب ما فيه ، وأنا لنفضل حذف المادة برمتها ، على إبقائها وفيها مثل هذا التعديل المغيب .

« خامسا - تقضى المادة ٥٩ من المشروع بأن أوامر الملك شفوية كانت أو كتابية لا تخلى الوزراء ولا غيرهم من عمال الدولة من المسؤولية بحال ، فيقال انه صار حذف عبارة « ولا غيرهم من عمال الدولة » .

« صحيح ان مسؤولية الوزراء تكفى ولكن فى بلدنا حديث العهد بالديموقراطية والنظام الدستورى يلزم أن نحث جميع عمال الحكومة بأن الواجب عليهم الخضوع للقوانين ليس الا ، فاثبات هذه العبارة فى دستورنا من ألزم ما يكون .

« سادسا - تقرر المادة ١٠٠ من مشروع اللجنة لأعضاء البرلمان حق استجواب الوزراء وتقضى بأن لا تجرى المناقشة فى استجواب الا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك فى غير حالة الاستعجال أو موافقة الوزير ، فيقول : « أولا - ان هذه المادة عدلت العبارة الأخيرة منها بأن صارت « وذلك فى غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير » بدل « أو موافقة الوزير » ، ومقتضى هذا التعديل ان يكون بيد الوزراء محو كل أثر للاستعجال ، وجعل المجلس مضطرا لانتظار ثمانية أيام على الأقل لتجوز له المناقشة فى الاستجواب ولو كان متعلقا بأمر من أمور الدولة الهامة التى تقلق بال النواب ويحبون تعرفها ومناقشة الحكومة فيها فى أقرب وقت وتلك نتيجة لا يرضاها أحد » . « ثانيا - يقال انه فوق الميعاد الذى قرره المادة المذكورة قد اضيف نص يقضى بأن اقتراح الاقتراع بعدم الثقة بالوزراء (وهو فى العادة يحصل عقب المناقشة فى الاستجواب) لا ينظر فيه هو أيضا الا بعد ثمانية أيام أخرى !

« ان مثل هذا النص لا معنى له الا تهيئة الوقت للمساعى والدسائس التى تستعمل فى الخفاء لعدم المساس بالوزارة ، وفى هذا من افساد أخلاق النواب ، وتقليل أهمية المسؤولية الوزارية ما فيه .

« قد نفهم أن يقال ان اقتراح عدم الثقة اذ أتى غير مسبوق باستجواب فربما

كان نظره في الحال من عدم الانصاف اذ قد ينتهز خصوم الوزارة غياب انصارها فيأخذونها بهذا الاقتراح على غرة ، ولكن لا يجوز البتة بناء على مثل هذا القول أن يعطى للوزارة الا الميعاد اللائق لجمع أنصارها وهذا امر قد تتكفل به اللائحة الداخلية .

« سابعا - تقضى المادة ١٢٥ بأن الاحتكارات والالتزامات لا تعطى الا بتصريح البرلمان ، فيقال انه صار تعديل هذه المادة تعديلا يجعل هذا الاعطاء من حقوق الحكومة وفق القوانين بدون حاجة لاشتراط تصريح البرلمان مقدما ، وفي هذا التعديل خطر كلى على حقوق البلاد ويكفى ما قامسته في الماضى من التفريط في هذا الموضوع .

« تلك ياسيدى أمور يتناقلها الناس ، ولا بد انك رأيت أيضا مما نشر ببعض الصحف ما تستدل منه على أن زميلك معالى ذى الفقار باشا اقترح على اللجنة التشريعية بجلسة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢ جعل قانون الأسرة المالكه (نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٢) خارجا من سلطة الحكومة والبرلمان لا يمكن مساسه بأى تعديل ، ويقال انه يراد تعديل الدستور بما يوافق هذا الاقتراح ، ولست أدرك كيف أن هذا الافتئات المحض على حقوق البلاد يجوز في مذهب معالى ذى الفقار باشا ، لقد كنت أنت يا سيدى رئيس المجلس الحسبى العالى وكان معاليه عضوا فيه معك ولقد حضرتهما تحكما فيه على الأمراء كما تحكما على عامة الناس ، فالقضاء المصرى العادى مكتسب من زمن طويل حق الحكم فى الأحوال الشخصية على هؤلاء الأمراء ، فبأى مسوغ يراد سلبه الآن هذا الحق نهائيا ؟ وبأى مسوغ يمنع نواب البلاد من الاشتراك فى التقنين للأمراء فى هذا الشأن ومن تعديل مثل ذلك القانون أو الغائه بالمرّة اذا تراءى لهم فى وقت ما ان العدل والمصلحة يقضيان بذلك ، انك ياسيدى لن ترضى بهذا السلب ولن توافق عليه .

« وسنفت أنهم يقولون - فى معرض الدفاع عن حذف المادة ٢٣ الخاصة بسلطة الأمة - أن سيادة الأمة أمر بديهى لا ريب فيه ولكن من الالىق عدم التنصيص عليها والاكتفاء بمظاهرها وآثارها المبينة فى الدستور وأخصها مسئولية الوزراء لأن فى التنصيص جرحا لاحساس صاحب العرش ، فهل يجوز عليك مثل هذا الدفاع السخيف ؟ ان الانجليز لم يعلنوا استقلال سلطان مصر ولا سيادة سلطان مصر على شعبه وانما تصرّحهم كان باستقلال مصر نفسها وبسيادة مصر نفسها فهم لم يحرروا السلطان ويستعبدوا له الشعب وانما هم بما أطلقوا للشعب من بعض حقوقه المغتصبة اظهروا ميلهم لتحرير هذا الشعب نفسه على شرط حق مسلم به من الجميع وهو بقاء الامارة للسلطان وخلفائه من العائلة المباركة العلوية ، واذا كانت سيادة الأمة وكونها مصدر كل سلطة هى اهم ما تسعى الشعوب لحمل أمرائها على الاقرار به لها وهى التى تقوم الثورات وتثل العروش لاستنقاذها من برائن هؤلاء الأمراء ، فما معنى أن تكون هذه السيادة آتية لمصر من تحت أنياب الانجليز بعد الجهود والتضحيات الكبرى التى قام بها المصريون فى وجه الانجليز ثم يأتى أناس من المصريين أنفسهم فيهبونها غنيمة باردة للأمراء البيت المالك بتلك العلة علة عدم جرح الاحساس ؟ اللهم ان هذا كلام المستهزئين الذين يستضعفون هذه الأمة فيضيعون أهم حق لها بمثل هذا التعليل السخيف ! أيكفى يا سيدى اعتراف هؤلاء المستهزئين شفهيّا بأن سيادة الأمة أمر تغنى بداهة عن تدوينه فى الدستور ؟ ما اشبه هذا بحال من يعترف فى كل صقع وناد بحق غريمه الا بالكتابة أو فى مجلس القضاء ! اعتراف لا يضر المقر ولا ينفع الغريم ، انما هى خديعة كبرى وتخدير لأعصاب الناس

عن البحث في موقفهم وتعرف حقوقهم ، خديعة يلصقها سيدى الرئيس بأصابعه اذا قارن بين حذف المادة ٢٣ الخاصة بسيادة الأمة وسلطتها وبين المادة التى أرادوا اضافتها للدستور وهى التى تنص على امتيازات للملك فى المعاهد الدينية والأوقاف باعتباره سيد البلاد وصاحب الولاية العامة فيها ، انهم ياسيدى رأوا ان بقاء المادة ٢٣ يتنافر مع السيادة وحقوق الخلافة التى يحاولون تقريرها للملك بتلك المادة الاضافية فحذفوا المادة ٢٣ وأبقوا مادتهم الاضافية ، وبين هذا الحذف وتلك الاضافة ثبتت اصالة السيادة الدينية والدينية للملك مصر دستوريا وقتلت اصالة سيادة الأمة دستوريا وساغ جعل الدستور منحة من الملك الأصيل السيادة الى الأمة الاصلية العبودية وعوضوا الأمة عن هذا التعدي ذلك الكلام الشفهي النظري السخيف الذى لا يسمن ولا يغنى .

« يشئون أيضا بين الناس أن من عدم اللياقة الخوض في مسألة الرتب والنياشين التى يراد جعلها الى الأبد من حقوق الملك الخاصة قائلين ان التعرض لها مما يجرح احساس جلالتهم ، ياعجبا كل العجب ! اذا كان أهم موضوعات الدستور تحديد العلاقة بين الشعب وملوكه فنغمة جرح الاحساس ان أقيم لها وزن قضت على كل حقوق الشعب ومنعته من التمسك بشيء منها وعلى الأخص بالمسئولية الوزارية لأن أشد ما يجرح الاحساس ان وزراء الدولة يكونون مسئولين أمام النواب ويضطروهم النواب الى الاستقالة ولو كانوا من أعز صنائع العرش .

« على ان من وراء ترويج هذه السخافة ايقاعكم وايقاع صاحب العرش نفسه في خطر خسر الذمة ونكث العهد ، ذلك بان حكومة مصر عاهدت الأمة المصرية عهدا رسميا علنيا ممضى من قائم مقام الخديوى ومن الوزراء - وهو ديكريتو ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ - على أن كل قانون يصدر أثناء تعطيل الجمعية التشريعية يجب عرضه عليها عند افتتاحها لبدء رأيها فيه والا كان باطلا حتما ، فكل القوانين التى صدرت أثناء تعطيلها انما هى مؤقتة ومنها قانون الرتب والنياشين الأخير وقانون الأسرة المالكة الذى سبقت الاشارة اليه ، واذا كان عرض هذه القوانين وامثالها على الجمعية التشريعية واجبا فعرضها على البرلمان اوجب ، وكل من سعى في اعتبار هذه القوانين نهائية نافذة بدون رأى نواب الأمة فهو رجل يحقر أمته ويدوس احساسها ويخفر ذمته وينكث عهده اذ يعتبر العهد الرسمى الذى كان بين الحكومة المصرية قصاصة ورق لا قيمة لها ، وهى نظرية مشبومة ملأت الأرض دما وعويلا .

« ياسيدى - ان الله لا يستحي من الحق ، والحق الصريح ان معظم التعديلات التى يراد ادخالها على مشروع لجنة الدستور سلب من حقوق الأمة بالباطل وازدانة لجانب ملوك مصر في زمن من الله عليها فيه بملك دستورى جم المروءة شريف النفس يكره ان ينال الوزراء له ولخلفائه الاكرمين من حقوق الأمة ولا يعوزه الا مجرد لفت نظره العالى الى الحق فيسارع الى احقاقه والمضى فيه .

« فهل أنت أيضا ياسيدى ستكون على الأمة لا لها ؟ كلا ! ان عهدى بك انك أقوم خلقا وأكبر نفسا من أن تسعى فيما ليس بحق ، غير انى كما ذكرت لك في بدء خطابى مضطرب البال لأنك ياسيدى أغرقت في الإبهام وتركت الناس حيارى لا يدرون ان كنت حقنا ستعمل لاصدار الدستور خاليا من التشويه أم لا ، فاسمح لى أن أرجوك في أن تعلن للناس رأيك بالصراحة وأن تكاشفهم بكل أعمالك فى الدستور قبل أن تفاجأهم به نهائيا واجب التنفيذ ، ولاتظن ياسيدى انك غير مكلف باجابة رجائى بل انك متى تأملت في حقيقة مركزك وحددت صفتك وأهليتك قانونا أدركت حتما

ان اجابة طلبى امر وأجب عليك لاتملك التجلبل منه بحال ، ذلك بأن الانجليز بعد ان اعترفوا لمصر بالاستقلال والسيادة قالوا لعظمة مولانا السلطان ما حاصله ان الدستور متروك أمر وضعه لعظمته وللشعب المصرى . فالشعب المصرى سيد صاحب حق أصيل فى الدستور ومتعاقد أصيل فيه ، ومن ثم فلا يملك أحد كائنا من كان اصدار الدستور بدون اشتراك هذا الشعب رجالا ونساء كهولا وفتيانا حتى الأجنة فى بطون امهاتهم ، ولما لم يكن فى استطاعة هؤلاء الأربعة عشر مليونا ان يتعاقدوا بأشخاصهم لزم أن يوكلوا من يناضل لهم ويدلى بحجهم ويتعاقد عنهم ، أدرك ثروت باشا هذه الحقيقة القانونية فتطوع للوكالة عن الشعب فى أمر الدستور واشترط هذا فى صك قبوله للوزارة ، وقبل عظمة السلطان منه هذه الوكالة وقد استقالت وزارته بعد ان وضع فى عهدها مشروع عمل هو بما توجهه الوكالة فأعلن أنه يرتضيه ثم انتظر رأى الشعب فانظر الناس انهم لا يقنعون بأقل منه ، ثم أتت وزارة نسيم باشا ووزارتكم من بعد وأعلنت أن أهم أعمالها النظر فى الدستور ، فصفتك ياسيدى أنت وزملائك فيما يتعلق بالدستور صفة الوكلاء عن الشعب وليس لكم فى هذا الشأن أدنى صفة فى الوكالة عن جلالة الملك ، وأهليتكم لا تعدوا اهلية الوكلاء ، وواجباتكم انما هى واجبات الوكلاء .

« متى كان الأمر كذلك فلتحكم أنت على نفسك - وأنت سيد العارفين بالقانون - بأن من واجبك الأكيد أن تطلع الشعب موكلك على ما جل وقل من أمور الدستور وان لاتكم عنه شيئا منها وان لاتتنازل عن ذرة من حقه وان تكون فى أقوالك صريحا مبينا لامبهما مربكا وان لاتصغى لما يقوله بعض العوام من أن مسألة الدستور من الأسرار الداخلية التى لا يصح ان يطلع عليها أحد فما كان للوكيل أن يعتبر شيئا من أمور التوكيل سرا جائزا حجبه عن موكله .

« ألا أن الحلال بين والحرام بين والحق أحق أن يتبع وليس بعد الهدى الا الضلال » فيضوا بأيديكم صحيفة تاريخكم ولا تدعوا شيطان الاهواء وعوامل الضعف والاستكانة تكدرها عليكم فى العالمين .

« وانى الى هنا قد أديت ما كان يثقل ضميرى من واجب التبصير وجعلت الله شهيدا بينى وبينكم ، ومن بعد اليوم لا تحسبوا انى أخاطبكم فقد مللت فكسرت قلمى وحسنت لسانى وفوضت الأمر لله وهو أحكم الحاكمين ، والسلام .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام » .

١٥ أبريل سنة ١٩٢٣

المخلص
عبد العزيز فهمى

صدور الدستور - ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣

وأخيرا صدر الأمر الملكى بالدستور فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ طبقا للمشروع الذى وضعته لجنة الدستور محدوقا منه النصان الخاصان بالسودان ، وقد رفعه يحيى باشا ابراهيم الى الملك مسبقا بكتاب نوه فيه بمزايا النظام الدستورى وخلاصة الأدوار التى مر بها المشروع ، راجيا من الملك التفضل بتوقيعه ، وأشار فى كتابه الى تغيير النصين الخاصين بالسودان ووضع نصين آخرين بدلا عنهما ، وعلى ذلك تعليلا سقيما ، قال :

« مولاي صاحب الجلالة »

« ان ما فطرتم عليه من حب الخير لبلادكم واسعاد أمتكم جعل نهوض شعبكم الذي تعهدتموه على الدوام بالتشجيع والتأييد من اكبر أمانيتكم فبال ذلك في عهدكم السعيد حظا وافرا من التقدم والارتقاء ، وقد أردتم حفظكم أن الله تتوجوا أعمالكم الجليلة بأثر عظيم يسجله لكم التاريخ ويبقى ذكره خالدا على ممر العصور والأجيال فأصدرتم لحكومتم أمرا كريما في أول مارس سنة ١٩٢٢ باعداد مشروع لوضع نظام دستوري يحقق التعاون بين الأمة والحكومة في ادارة شئون البلاد ، فصعدت بالأمر وتمهدت بوضع مشروع مطابق لمبادئ القانون العام الحديث ومقرر لمبدأ المسؤولية الوزارية ورات أن تستعين في القيام بهذه المهمة الخطيرة بأراء هيئة يكون أعضاؤها من ذوى الخبرة والصفة النيابية فشكلت لجنة متهم عهدت اليها في وضع مشروع للدستور تتحقق به المبادئ المذكورة على الوجه المتقدم وقد قامت تلك اللجنة بما عهد اليها بعزيمة صادقة وهمة كبرى تستحق عليهما الشكر والثناء ورفعت مشروعها الى الحكومة .

« ولما كان نظام التشريع المعمول به في البلاد يقضى بعرض مثل هذا المشروع على اللجنة الاستشارية التشريعية قدمته الحكومة الى تلك اللجنة لفحصه فعينت أكبر عناية بدرسه وتمحيصه وأدخلت عليه تعديلات خاصة بالشكل القانوني واقتרכת بعض نصوص لتقرير حقوق فات وضعها وكان من المتعين أن يشملها الدستور .

« وقبل أن تتمكن الوزارة التي قدم اليها المشروع من اتمام درسه استقالت وخلفتها وزارة أخرى لم تتمكن بعد درسه من رفعه لعنات مولاي .

« ولما شرفتموني جلالتم بأن عهدتم الى في تأليف الوزارة الحالية كان من أهم ما عنيت به وزملائي درس هذا المشروع وما أدخل عليه من التعديلات في الأدوار التي مر بها وجعلنا نصب أعيننا أن يكون الدستور محققا لرغبات الأمة وأمانيتها الحققة ومطابقا لأحدث الأنظمة الدستورية، وأن تراعى في أحكامه تقاليد البلاد وعاداتها القومية وقد انتهينا من درسه وفحصه فجاء بحمد الله محققا للغرض الذي توخيناه وقد وضع النصاب الخاصان بالسودان بالصورة التي وردت بالدستور بناء على ما بداه فخامة المندوب السامي من التأكيد التام بأن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى ليس من قصدها مطلقا أن تنازع في حقوق مصر في السودان ولا في حقوقها في مياه النيل .

« واني وزملائي لنفتبط بأن قدر لنا اتمام هذا العمل الجليل على أيدينا فأتشرف برفع المشروع لعنات مولاي حتى اذا صادف قبولا حسنا تفضل بتتويجه بأمره الكريم .

« وانا نبتهل الى الله جلت قدرته أن يحفظكم ذخرا للبلاد وأن يجعل الحريات في ظلكم مصونة والحقوق في جواركم مقدسة وأن يجعل عهد هذا الدستور عهدا سعيدا حافلا بالخير والبركات وأن يوفق الأمة في حياتها الدستورية الجديدة الى سلوك سبيل الحكمة والرشاد .

« واني لجلالتم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الامين »

القاهرة في ٣ رمضان سنة ١٣٤١ - ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣

يحيى ابراهيم

وقد وقع الملك الدستور وأصدر به أمرا ملكيا قال في ديباجته :

« نحن ملك مصر . بما أننا ما زلنا مذنبونا عرش أجدادنا وأخذنا على أنفسنا أن نحفظ بالأمانة التي عهد الله تعالى بها إلينا نتطلب الخير دائما لامتنا بكل ما في وسعنا ونتوخى أن نسلك بها السبيل التي نعلم أنها تفضي إلى سعادتها وارتقائها وتمتعها بما تتمتع به الأمم الحرة المتمدينة . »

« ولما كان ذلك لا يتم على الوجه الصحيح إلا إذا كان لها نظام دستوري كأحدث الأنظمة الدستورية في العالم وأرقاها تعيش في ظله عيشا سعيدا مرضيا وتتمكن به من السير في طريق الحياة الحرة المطلقة ويكفل لها الاشتراك العملي في إدارة شؤون البلاد والإشراف على وضع قوانينها ومراقبة تنفيذها ويترك في نفسها شعور الراحة والطمأنينة على حاضرها ومستقبلها مع الاحتفاظ بروحها القومية والإبقاء على صفاتها ومميزاتها التي هي تراثها التاريخي العظيم . »

« وبما أن تحقيق ذلك كان دائما من أجل رغباتنا ومن أعظم ما تتجه إليه عزائمنا حرصا على النهوض بشعبنا إلى المنزلة العليا التي يؤهلها ذكاؤه واستعداده وتتفق مع عظمتها التاريخية القديمة وتسمح له بتبوء المكان اللائق به بين شعوب العالم المتمدنين وأممهم ، أمرنا بما هو آت »

ويلى ذلك مواد الدستور .

وأبلغ الدستور إلى رئاسة مجلس الوزراء في كتاب من الملك قال فيه :

« عزيزى يحيى إبراهيم باشا

« أطلعنا على مشروع الدستور الذى عنيتم بتحضيره ورفعتموه إلينا وأنا لشاكرين لكم ولزملاتكم ما بذلتم من الهممة في وضعه وما توخيتم فيه من مصلحة الأمة وفائدتها . »

« وبما أنه وقع لدينا موقع القبول فقد اقتضت إرادتنا إصدار أمرنا به راجين أن يكون فاتحة خير لتقدم الأمة وارتقائها وعنوانا دائما لمجدها وعظمتها . »

« وقد جعل الأمر الصادر به من أصلين حفظ أحدهما بديواننا والآخر مرسل إلى دولتكم ليحفظ برياسة مجلس الوزراء . »

« والله المعين على ما فيه الخير والسداد » .

(فؤاد)

« صدر سراى عابدين في ٣ رمضان سنة ١٣٤١ - ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ »

كيف وقع الدستور

لم يكن أحد يتوقع صدور الدستور في ذلك اليوم (١٩ أبريل سنة ١٩٢٣) لما كان يعرفه الخاصة من معارضة الملك فؤاد في إصداره ، ولكنه وقع تحت ضغط الحوادث ، ففي مساء هذا اليوم ذهب يحيى إبراهيم باشا إلى سراى عابدين وقابل الملك وألقى إليه أن مصلحة البلاد تدعو إلى امضاء الدستور اللىسلة ، فقبل الملك توقيعهم ، وفي الساعة التاسعة مساء استدعى الوزراء إلى سراى عابدين وكانوا يجهلون هم أيضا أن الدستور سيصدر تلك الليلة ، بل كانوا يجهلون سبب استدعائهم ، فلما جاءوا إلى السراى علموا أنهم استدعوا للتوقيع على الدستور .

وفي الساعة التاسعة والدقيقة ٥٠ مثلوا أمام الملك فؤاد في قاعة العرش وكان الدستور مكتوبا ومعدا للتوقيع مع الوثائق الملحقة به ، وفي منتصف الساعة الحادية عشرة مساء وقعه الملك ، وتلاه الوزراء فوقعوا جميعا ، ثم نزلوا الى ديوان كبير الأمناء وأرسل رئيس الوزراء تليفرافات البشري الى المحافظات والمديريات بصدر الدستور ، وصدرت الاوامر الى القلاع بأن تطلق في العاصمة والثغور مائة مدفع ومدفع وفي المدن الداخلية ٢١ مدفعا .

القواعد الأساسية للدستور

يقع الدستور في ١٧٠ مادة ، وفي الحق انه في مجموعه قد أسس على أحدث المبادئ الدستورية ، وهو الى جانب انه وضع نظام الحكم الدستوري ، قرر حقوق المصريين وكفلها لهم ، ويهمننا أن نستخلص من أحكامه أهم القواعد الأساسية التي قررها ، فان في التنويه بهذه القواعد ما يعطينا فكرة عامة عن الدستور ، وانا ملخصون هذه القواعد فيما يلي :

- ١ - قرر في أول مواده أن مصر دولة ذات سيادة وهي حرة مستقلة وملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه ، وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابي ، وفي المادة (٣٢) « ان عرش الملكة المصرية وراثي في أسرة محمد على وتكون وراثة العرش وفق النظام المقرر بالأمر الكريم الصادر في ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢) » .
- ٢ - جميع السلطات مصدرها الأمة (الأمة ٢٣) .
- ٣ - قرر مبدأ المساواة بين المصريين فهم لدى القانون سواء وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة (المادة ٣) .
- ٤ - حق ولاية المناصب مقصور على المصريين ولا يولى الأجانب من هذه المناصب الا ما يعينه القانون في احوال استثنائية (المادة ٣) .
- ٥ - الحرية الشخصية وحرية الاعتقاد وحرية الرأي مكفولة ولا يجوز القبض على أي انسان ولا حبسه الا وفق أحكام القانون (المواد ٤ و ٥ و ١٢ و ١٣ و ١٤) .
- ٦ - كفل حرية الصحافة وحظر الرقابة على الصحف ، ومنع انذارها أو تعطيلها أو إلغاءها بواسطة الادارة (المادة ١٥) .
- ٧ - لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون (المادة ٦) .
- ٨ - حظر نفى أي مصري من الديار المصرية (المادة ٧) وحظر تسليم اللاجئين السياسيين (المادة ١٥١) .
- ٩ - قرر حرمة المنازل (المادة ٨) .
- ١٠ - قرر حرمة الملكية فلا ينزع عن أحد ملكه الا للمنفعة العامة في الاحوال المبينة في القانون بشرط تعويضه عنه وحظر عقوبة المصادرة للأموال (المادة ١٠٩) .
- ١١ - التعليم الأولي الزامي ومجالي للمصريين من بنين وبنات (المادة ١٩) .
- ١٢ - قرر حق الاجتماع وتكوين الجمعيات (المادة ٢١ و ٢٠) .

١٣ - القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون وليس لاية سلطة في الحكومة التدخل في القضايا (المادة ١٢٤) .

١٤ - يتكون البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، ويؤلف مجلس الشيوخ من أعضاء ينتخب ثلاثة أخصاسهم ويعين الباقيون (الخمسان) ، ويؤلف مجلس النواب من أعضاء جميعهم منتخبون ، وعدد الشيوخ المنتخبين يكون بنسبة عضو عن كل مائة وثمانين ألفا من الأهلين ، وعدد النواب بنسبة نائب عن كل ستين ألفا ، ومدة عضوية الشيوخ عشر سنوات يتجدد نصفهم كل خمس سنوات ، ومدة عضوية النائب خمس سنوات (المواد ٧٤ وما بعدها) .

١٥ - يشترط في النائب زيادة على الشروط المقررة في قانون الانتخاب (١) أن تكون سنه ثلاثين سنة ميلادية كاملة على الأقل (المادة ٨٥) ، ويشترط في عضو الشيوخ زيادة على الشروط المقررة في قانون الانتخاب أن تكون سنه أربعين سنة ميلادية كاملة (المادة ٧٧) وأن يكون من الطبقات الآتية :

أولا - الوزراء ، الممثلين السياسيين ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات ، رؤساء ومستشاري محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها ، النواب العموميين ، نقباء المحامين ، موظفي الحكومة من درجة مدير عام فصاعدا - سواء في ذلك الحاليون والسابقون .

ثانيا - كبار العلماء والرؤساء الروحيين ، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعدا ، النواب الذين قضوا مدتين في النيابة ، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيها مصريا في العام ، من لا يقل دخلهم السنوي عن ألف وخمسمائة جنية من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة ، وذلك كله مع مراعاة عدم الجمع بين الوظائف التي نص الدستور أو قانون الانتخاب على عدم جواز الجمع بينها (المادة ٧٨) .

١٦ - الوزارة مسئولة أمام مجلس النواب فإذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بها وجب عليها أن تستقيل وإذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة (المادة ٦١ و ٦٥) ، وللملك حق حل مجلس النواب ، وإذا حل في أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر (المادة ٣٨ و ٨٨) .

١٧ - الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه (المادة ٤٨) .

١٨ - لا يصدر قانون الا اذا قرره البرلمان بمجلسيه وصدق عليه الملك (المادة ٢٥) وإذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده اليه في مدى شهر لاعادة النظر فيه فإذا لم يرد القانون في هذا الميعاد عد ذلك تصديقا من الملك عليه وصدر . وإذا رد مشروع القانون في الميعاد المتقدم وأقره البرلمان ثالية بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صار له حكم القانون وأصدر ، فإن كانت الأغلبية أقل من الثلثين امتنع النظر فيه في دور الانعقاد نفسه ، فإذا عاد البرلمان في دور انعقاد آخر الى اقرار ذلك المشروع

(١) يسترد هذه الشروط فيما يلي ص ٩٥ .

- بأغلبية الآراء المطلقة صار له حكم القانون وأصدر (المواد ٢٥ و ٣٥ و ٣٦) .
- ١٩ - لا يجوز لأية حال تعطيل حكم من أحكام الدستور الا أن يكون ذلك وقتيا في زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين في القانون (المادة ١٥٥) .
- ٢٠ - يختص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه ولا تعتبر النيابة الباطلة الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات (المادة ٩٥) .
- ٢١ - يدعو الملك البرلمان سنويا الى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر فاذا لم يدع الى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور (المادة ٩٦ (١)) .

قانون الانتخاب

٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣

وفي ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣ صدر قانون الانتخاب ، وهو أول قانون للانتخاب صدر في عهد الدستور ، وقد أسس على القواعد الآتية :

- ١ - حق الانتخاب مقرر لكل مصرى بلغ إحدى وعشرين سنة ميلادية .
- ٢ - الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين ، الأولى هي انتخاب المندوبين الثلاثينيين والثانية هي انتخاب النواب ، ففي المرحلة الأولى ينتخب كل ثلاثين ناخبا مندوبا منهم يشترط أن تكون سنه خمساً وعشرين سنة ، والمرحلة الثانية هي انتخاب النواب ، فالمندوبون الثلاثينيون هم الذين ينتخبون عضو مجلس النواب في دائرتهم .
- ومدة نيابة المندوب الثلاثيني خمس سنوات ، وإذا انتهت نيابة أحد المندوبين لو فاته أو استقالته أو لتغير موطنه أو لفقدانه حق الانتخاب ، وجب انتخاب مندوب آخر تنتهي نيابته في الميعاد الذي كانت تنتهي فيه نيابة من حل هو محله ، وإذا أجرى انتخاب عام أو تكميلي وجب عمل انتخاب جديد لبدال أحد المندوبين بغيره أو استبقائه اذا طلب ذلك أغلبية قسم ناخبيه (المادة ٢٤) .
- ٣ - الانتخاب لأعضاء مجلس الشيوخ على ثلاث درجات ، فالأولى هي انتخاب المندوبين الثلاثينيين ، والثانية هي انتخاب المندوبين عن المندوبين ، وذلك ان كل خمسة منهم ينتخبون من بينهم مندوبا عنهم ، يشترط أن تكون سنه ثلاثين سنة ، وهؤلاء المندوبون عن المندوبين هم الذين ينتخبون عضو مجلس الشيوخ في دائرتهم .
- ٤ - يشترط في النائب زيادة على شرط السن (ثلاثين سنة) أن يكون اسمه مدرجا بجدول الانتخاب في المديرية أو المحافظة التي ينتخب فيها وأن يرشحه ثلاثون على الأقل من مندوبي دائرة انتخابه ، ويشترط في عضو الشيوخ زيادة على على شرط السن (أربعين سنة) أن يكون اسمه مدرجا في جدول الانتخاب على

(١) تلك هي القواعد الجوهرية للدستور ، وقد نشرناه كاملا في قسم الوثائق التاريخية بآخر هذا الجزء .

النحو المشترط للنائب وأن يرشحه عشرون على الأقل من مندوبى المندوبين في دائرة انتخابه .

وقد أخذ قانون الانتخاب بقاعدة الانتخاب الفردى بأن تقتصر كل دائرة انتخابية على انتخاب نائبها وشيخها ، وهو النظام المعمول به الى اليوم (١٩٤٧) (١) ، يقابله الانتخاب بالقائمة أو الانتخاب النسبى الذى يخول كل ناخب حق انتخاب نواب عدة دوائر اخرى .

ويؤخذ مما تقدم ان قانون الانتخاب لم يشترط فى الناخبين والمندوبين أو مندوبى المندوبين شروطا مالية أو ثقافية ، فكان فى ذلك أقرب الى المساواة والديموقراطية ، ولم يشترط الدستور فى النائب شروطا مالية ، وانما اشترطها لعضو مجلس الشيوخ فى بعض المرشحين كما تقدم بيانه .

٥ - يحرم حق الانتخاب أبدا (١) المحكوم عليهم بعقوبة من عقوبات الجنايات ، و (٢) المحكوم عليهم فى جنائية بعقوبة من عقوبات الجنج و (٣) المحكوم عليهم فى بعض الجرائم التى عددها القانون .

٦ - يوقف استعمال الحقوق الانتخابية بالنسبة للمحجور عليهم مدة الحجر والمصابين بأمراض عقلية المحجوزين مدة حجزهم ، والذين أشهر افلاسهم مدة خمس سنوات من تاريخ اشهار الافلاس ، والمحكوم عليهم بغرامة لا تتجاوز جنيها أو بالحبس لمدة لا تتجاوز شهرا فى جرائم انتخابية مدة خمس سنوات من تاريخ الحكم النهائى ، أما المحكوم عليهم بعقوبة أشد فيكون الوقف لمدة عشر سنوات .

٧ - حق الانتخاب للضباط وصف الضباط والجنود فى الجيش والبحرية وليسوا فى الاستيداع أو فى أجازة موقوف ما داموا تحت السلاح ، ويجرى حكم هذه القاعدة على الضباط وصف الضباط والجنود فى البوليس أو فى مصلحة خفر السواحل أو فى أية هيئة ذات نظام عسكري (المادة ٦) .

٨ - يعاقب بالحبس لمدة اقصاها سنة وغرامة اقصاها مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من استعمل القوة أو التهديد لمنع ناخب من استعمال حقه فى الانتخاب أو لأكراهه على الانتخاب على وجه خاص ، وكل من أعطى آخر أو عرض أو التزم بأن يعطيه فائدة لنفسه أو لغيره كى يحمله على الانتخاب على وجه خاص أو على الامتناع عن التصويت ، وكل من قبل أو طلب فائدة من هذا القبيل لنفسه أو لغيره ، وكل موظف عمومى حكم عليه فى جريمة من جرائم الانتخاب ارتكبها أثناء تأدية وظيفته ، يجوز الحكم عليه بالعزل .

الافراج عن سعد

٣٠ مارس سنة ١٩٢٣

رأت الحكومة البريطانية تحت ضغط الحركة الوطنية ان ليس من الحكمة ولا من حسن السياسة ابقاء سعد زغلول فى الاعتقال ، وأن استمرار اعتقاله يبريد فى ثورة الهياج فى مصر ويحول دون تهدئة الخواطر ، بل ربما كان سببا فى كثرة الجرائم السياسية .

فقررت الافراج عنه يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ (قبل صدور الدستور) ، وكان

(١) وقت ظهور الطبعة الاولى من الكتاب .

معتقلا في جبل طارق ، وأذاع اللورد اللنبى هذا النبأ في بلاغ أصدره يوم ٣١ مارس ، وأصدرت وزارة الخارجية البريطانية من قبل بياناً بذلك قالت فيه : « قال الطبيب المعالج لزغلول باشا في تقريره ان تغيير نظام الحياة والاستحمام بالمياه المعدنية في أوروبا ضروريان لصحة الباشا ، ولهذه الأسباب قررت الحكومة بعد استشارة المندوب السامى أن تفرج عن زغلول باشا من جبل طارق وقد أرسلت التعليمات اللازمة الى حاكم جبل طارق في ٢٧ مارس » .

ونفذ الافراج عن سعد يوم ٣٠ مارس ، وسافر من جبل طارق الى فرنسا ، وقصد الى (اكس ليان) للاستشفاء ، وقد تلقت الأمة هذا النبأ بالغبطة والابتهاج العظيم .

الافراج عن المعتقلين في مصر

وأفرجت السلطة العسكرية في أبريل عن المعتقلين في مصر من أعضاء الوفد المصرى : المصرى السعدى بك . السيد حسين القصبى . فخرى عبد النور بك . الأميرالاي محمود حلمى اسماعيل بك . الأستاذ محمد نجيب الفرابلى . الأستاذ راغب اسكندر .

وأطلق سراح الأستاذ عبد المقصود متولى . صادق حنين بك . الأستاذ عبد القادر حمزة صاحب البلاغ . الأستاذ احمد وفيق الخ . وأصدر اللورد اللنبى بلاغا بالفاء منشوره السابق بتعيين حاكم عسكرى للقاهرة والجيزة .

الافراج عن المحكوم عليهم من أعضاء الوفد

والمعتقلين منهم في سيشيل

وأعقب صدور الدستور إطلاق سراح أعضاء الوفد الذين حوكموا أمام المحكمة العسكرية وحكم عليهم بالسجن سبع سنوات وكانوا معتقلين في المأظه ، فأفرج عنهم يوم ١٤ مايو سنة ١٩٢٣ وهم : حمد الباسل باشا . مرقس حنا بك . الأستاذ ويصا واصف . الأستاذ واصف بطرس غالى . علوى الجيزار بك . مراد الشريعى بك . جورج خياط بك .

وأفرج أيضا عن كثير من المعتقلين السياسيين .

وفي ٣١ مايو أبلغ حاكم جزائر سيشيل أعضاء الوفد المعتقلين بجزيرة (ماهى) أن الحكومة البريطانية قررت فك اعتقالهم ابتداء من صباح الجمعة أول يونيه وهم : فتح الله بركات باشا . مصطفى النحاس بك . عاطف بركات بك . الأستاذ مكرم عبيد . سينوت حنا بك . وقد أبحروا من الجزيرة ووصلوا مصر يوم ٢٦ يونيه ، فاستقبلوا استقبالا حافلا .

وأصدر الوفد قرارا في ٢٩ يوليه سنة ١٩٢٣ باعتبار القسم العامل من الوفد مؤلفا من كل من حمد الباسل . سينوت حنا . جورج خياط . مصطفى النحاس . واصف بطرس غالى . ويصا واصف . مكرم عبيد . فتح الله بركات . عاطف بركات . مرقص حنا . مراد الشريعى . محمد علوى الجيزار . على الشمسى ، وان هيئة الوفد الكاملة تكون مؤلفة من هؤلاء وممن حل محلهم على التعاقب أثناء الاعتقالات الماضية

وهم : المصرى السعدى . حسين القصبى . مصطفى القاياتى . سلامة ميخائيل .
فخرى عبد النور . محمد نجيب الفراىلى . محمود حلمى اسماعيل . راغب اسكندر
عبد الحليم البيللى . حسن حسيب . حسين هلال . مصطفى بكير . ابراهيم راتب .
عطا عفيفى .

قضية المؤامرة السياسية

والحكم فيها

هى قضية اتهم فيها خمسة عشر متهما بالتآمر لارتكاب حوادث قتل الانجليز فى
المدة من ابريل سنة ١٩٢٠ الى سبتمبر سنة ١٩٢٢ وقتل الاشخاص الذين كانوا
شهود ائبات امام المحاكم العسكرية البريطانية والذين اعطوا معلومات فى هذه
الحوادث ، وتوزيع آلات القتل والمنشورات الثورية ، وقد نظرت هذه القضية امام
محكمة عسكرية بريطانية عليا عقدت جلستها فى شهر ابريل سنة ١٩٢٣ ، واستمرت
طيلة شهرى مايو ويونيه وأوائل يولييه ، وبلغت جلساتها نيفا وستين جلسة ،
والمتهمون فيها هم : ابراهيم خليل نظير . محمد دسوقى مصطفى . الأستاذ محمد
شافعى البنا . محمد أمين احمد . على فهمى على . الأستاذ سيد محمد . حسن
بك العرب . محمد معوض . صبحى ابراهيم . سليم باسيلي . حسن السعيد .
حسن توفيق . حسين محمد امين . محمد كامل عبد الخالق . عبد السلام صالح .
وقد أصدرت المحكمة العسكرية حكمها فى ٢٢ يولييه ، وهو يقضى باعدام كل من :
ابراهيم خليل نظير . ومحمد دسوقى مصطفى . والأستاذ محمد شافعى البنا .
وعلى فهمى على . ومحمد كامل عبد الخالق . وبالأشغال الشاقة المؤبدة على الأستاذ
سيد افندى محمد . وبها لمدة ١٥ سنة على حسن توفيق . وبالسجن عشر سنوات
على سليم باسيلي . وخمس سنوات على حسن بك العرب . وثلاث سنوات على
حسين محمد امين . وقد عدل الحكم بالنسبة لمحمد معوض . وحسين السعيد .
وصبحى ابراهيم ، وكان يقضى بحبس الأول ثلاث سنوات ، والثانى خمس سنوات ،
والثالث بجلده اثنى عشرة جلدة . فقرر القائد العام العفو عن هؤلاء الثلاثة واطلاق
سراحهم .

واستأنف المحكوم عليهم الحكم امام المجلس العسكرى البريطانى الأعلى بلندن ،
فقضى (أولا) بإلغاء الحكم بالنسبة لحسن توفيق ، (ثانيا) حفظ الحكم بالنسبة
لحسن بك العرب لاعادة النظر فى قضيته (ثالثا) تعديل الحكم بالنسبة لكل من :
الأستاذ محمد شافعى البنا . ومحمد كامل عبد الخالق . وجعل عقوبتهما الأشغال
الشاقة المؤبدة (رابعا) تأييده بالنسبة لبقية المحكوم عليهم وهم : ابراهيم خليل
نظير . ومحمد دسوقى مصطفى . وعلى فهمى على المحكوم عليهم بالاعدام شنقا .
ثم الأستاذ سيد محمد المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وسليم باسيلي المحكوم
عليه بالسجن عشر سنوات . وحسين محمد امين المحكوم عليه بالسجن ثلاث
سنوات .

فى الحزب الوطنى

اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى فى ٩ مايو سنة ١٩٢٣ وقررت انتخاب
محمد حافظ رمضان بك (باشا) رئيسا للحزب عملا بالمادة التاسعة من قانون
الحزب الصادر سنة ١٩٢٢ ، وكان هذا الاختيار بموافقة كل من : احمد لطفى بك .

عبد اللطيف الصوفاني بك . الدكتور اسماعيل صدقي بك . اسماعيل بك لبيب . حسن خيرى بك . محمد بك احمد الشريف . محمد بك فؤاد المنشاوى . الدكتور محمود ناشد بك . عبد الرحمن الرافعى بك . محمود بك نصير . محمد عبد المجيد العبد . اسماعيل حافظ . محمد رمضان . سعيد بك طليمات . والأساتذة : محمد زكى على . احمد وجدى . مصطفى الشوربجى . عبد المقصود متولى . محمد فؤاد حمدى . احمد وفيق . أعضاء اللجنة الادارية .

وقد أصدر حافظ رمضان بك لمناسبة انتخابه رئيسا للحزب بياناً قال فيه :

« نقدم لأعضاء الحزب الوطنى ولباقى مواطنينا شكرنا الجزيل على الثقة التى ما زالوا يعمروننا بها برسائلهم المشجعة وكنا نود أن نعبر لهم عن عواطفنا فى ظروف أخرى حتى لا تشوبها شبهة الرغبة فى الرياسة والله يعلم أننا من ازهد الناس وأبعدهم عن مظهرية الزعامة مهما كنا قريين من روحها ونزعتها الفعالة ، ولكننا لبينا دعوة اخوان قضت ارادتهم أن يسبقوا الزمن فى جمع شمل الحزب وضم صفوفه وقد اتسعت دائرة العمل وضائق سماعته فعلى كل عضو فى الحزب وعلى كل نصير له وكل منتم اليه وعلى كل مستعصم بمبادئه نعتد كما نعتد على الله .

« وان لنا من زعيمينا السالفين القدوة الحسنى والمثل الاعلى وان « من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا » .

حافظ رمضان

وارسل الى سعد باشا (وكان يستشفى فى اكس ليان) برقية فى ١٧ مايو لمناسبة انتخابه رئيسا للحزب الوطنى : قال :

« انه بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك وانتخابى رئيسا للحزب الوطنى أبلغكم اطيب الامانى التى أرجوها لكم ولكل عزيز لديكم مشفوعة بذكريات الصداقة القديمة التى بيننا ، وانى لأرجو أن أراكم قريبا بيننا على أرض مصر الخالدة التى شغفنا جميعا بحبها مع كل من قضى عليهم النفى بالبعد عنها » .

حافظ رمضان

فرد عليه سعد بالبرقية الآتية :

« ان تلفرافكم المنبئ بانتخابكم رئيسا للحزب الوطنى والذى ضمنتموه امانكم الطيبة بمناسبة العيد أدخل على السرور فأشكر لكم ذلك وأقدم لكم تهانى الشخصية » .

سعد زغلول

وبرقية حافظ بك الى سعد باشا صدرت من غير شك عن فكرة سديدة ، فان الحزب الوطنى الذى يجب أن يكون ويبقى رمزا للمبادئ الوطنية الكاملة يجدر به توكيدا لانتشار هذه المبادئ أن يعمل على ضم الصفوف وتوحيد الكلمة ، وعليه وهو الهيئة الشعبية الأولى أن يستبقى قدر ما يستطيع حسن الصلات مع الهيئة الشعبية التى تمثل غالبية الأمة ، فانه بذلك يكون أفدر على تعميم مبادئه بين طبقات الشعب ، وهذه الخطوة هى بلا جدال أحكم واسد وأقرب الى روح مبادئه من التحالف مع الاقليات السياسية التى تقف لحقوق الشعب بالمرصاد .

قانون الاجتماعات - ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣

أصدرت الوزارة في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ المسمى « قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية » ، قيدت فيه حق الاجتماعات بقيود شتى استنكرها الرأي العام .

قانون الأحكام العرفية

قررت المادة ١٥٥ من الدستور أنه لا يجوز تعطيل حكم من أحكامه إلا أن يكون ذلك وقتيا في زمن الحرب أو اثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين في القانون .

فكان لا بد من صدور قانون ينظم الأحكام العرفية المصرية ويبين الأحوال التي يجوز أن تعلن فيها ، ومدى سلطة الحكومة في ظلها ، وكان يجب أن لا يصدر هذا القانون إلا بعد انعقاد البرلمان ، ليتسنى له أن يضع من الأحكام ما يكفل التوفيق بين ضرورات النظام العرفي وصيانة حقوق الافراد والجماعات ، ولكن الوزارات بادرت الى اصدار هذا القانون في ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ ، وهو يقضى بأنه يجوز اعلان الأحكام العرفية كلما تعرض الأمر أو النظام العام في الأراضي المصرية أو في جهة منها للخطر سواء كان ذلك بسبب اغارة قوات العدو المسلحة أو بسبب وقوع اضطرابات داخلية ، ويكون اعلان الأحكام العرفية ورفعها بمرسوم ، على أن المادة ٥٥ من الدستور تنص على أنه يجب أن يعرض اعلان الأحكام العرفية أى المرسوم الصادر بها فوراً على البرلمان ليقرر استمرارها أو الغاءها .

وبين القانون مدى السلطة التي خولها للحاكم العسكري ، وهي سلطة واسعة ، تشمل تفتيش الأشخاص والأماكن ، ومراقبة الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها ، ومراقبة الرسائل البريدية والبرقية والتليفونية ، ونفى الأشخاص الى الجهة التي يعينها الحاكم العسكري ومنع أى اجتماع عام وحله ، ومنع أى ناد أو جمعية أو اجتماع وحله ، وأباح لمجلس الوزراء أن يزيد من اختصاص السلطة القائمة على الأحكام العرفية ويرخص لها باتخاذ أى تدبير آخر مما يقتضيه صون الأمن والنظام العام .

وفي الحق أنه قانون يضع في يد الحكومة سلطة لا حد لها تتضاءل في ظلها الحريات والضمانات التي كفلها الدستور للمصريين ، فهو من القوانين الرجعية المنافية لروح الدستور ، ومن ثم قوبل صدوره بالاستنكار والاستياء ، وبخاصة لاستئثار الوزارة بوضعه قبل اجتماع البرلمان .

قانون التضمينات - ٥ يوليه سنة ١٩٢٣

جرت المفاوضات بين الوزارة ودار المندوب السامي البريطاني على طريقة الغاء الأحكام العرفية التي أعلنتها الحكومة البريطانية في نوفمبر سنة ١٩١٤ ، فتم الاتفاق بينهما على أن تصدر الحكومة المصرية أولا القانون المعروف بقانون التضمينات الذي يقضى باجازه كل ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية من اجراءات ادارية وقضائية أو تشريعية مدة الأحكام العرفية .

فاجتمع مجلس الوزراء يوم ٥ يوليه سنة ١٩٢٣ وأقر الوثائق الآتية :
١ - مشروع قانون التضمينات كما حصل الاتفاق عليه بين الوزارة ودار المندوب السامي .

٢ - مشروع قرار لوزير الحقانية بتأليف لجنة للنظر في المقترحات الخاصة بالعفو من العقوبة عن المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية التي انعقدت بمقتضى الأحكام العسكرية البريطانية .

٣ - مشروع مذكرة سياسية أعدت لارسالها من وزير الخارجية الى ممثل الدولة البريطانية في مصر متضمنة الايضاحات والتصريحات التي يقصد منها تفسير وتكميل الوثيقتين المتقدمتين .

واطلع مجلس الوزراء على مشروع الرد البريطاني على المذكرة المتقدمة ومشروع الاعلان الذي سيصدر من السلطة العسكرية بالغاء الأحكام العرفية .

وعلى هذه الأسس صدر في هذا اليوم قانون التضمينات وهو يقضى بإجازة جميع ما قامت به السلطة العسكرية منذ اعلان الأحكام العرفية في نوفمبر سنة ١٩١٤ أى مدى تسع سنوات من اجراءات ادارية أو قضائية أو تشريعية ، وتنص الوثائق المرافقة للقانون على حرمان المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية البريطانية لجرائم سياسية حق العفو أو تعديل العقوبات الصادرة عليهم الا اذا طلبته لجنة مؤلفة من المستشار القضائي رئيسا (وكان بريطانيا) ، ووكيل محكمة الاستئناف الوطنية وكان بريطانيا كذلك ، ومستشارين مصريين بمحكمة الاستئناف .

ونص أيضا على منع المصريين من الرجوع بتعويض الأضرار التي أصابتهم تحت الحكم العرفي ، وفي الوقت نفسه قضى قرار مجلس الوزراء المرافق للقانون بتعويض الخزانة المصرية لتعويض الأجانب على ما يكون قد أصابهم منه ، كما قضى بأن تبقى الأراضي التي استولت عليها السلطة العسكرية البريطانية أو احتلتها على حالتها الى أن يفصل فيها في مفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، أى أنه اعترف بالحالة الفعلية فيما يتعلق بتلك الأراضي ، وهي حالة خطيرة ، لأن من هذه الأراضي المساحات الشاسعة التي أقامت عليها السلطة العسكرية البريطانية مطاراتها ومنشأتها في أبو قير ومصر الجديدة ومنطقة قناة السويس وغيرها .

وقد كانت البلاد تطالب بارجاء صدور هذا القانون الى أن ينعقد البرلمان ليصدر بالطريقة الدستورية ، ولكن الوزارة عجلت بصدوره لتضع البرلمان أمام الأمر الواقع ، وأصدرته في شكل اتفاق بين الحكومة المصرية والمندوب السامي البريطاني ، بحيث لا سبيل الى التحلل منه الا باتفاق آخر ، من أجل ذلك قبل هذا القانون بالسخط والاستنكار من مختلف الهيئات .

وأصدر وزير الحقانية في يوم صدوره قرارا بتأليف لجنة العفو من المستشار القضائي البريطاني رئيسا ومن وكيل محكمة الاستئناف الوطنية وكان انجليزيا ومستشارين مصريين بالاستئناف ، وكانت مهمتها أن تعرض على الوزير مقترحاتها في العفو عن العقوبة الصادرة بها احكام المحاكم العسكرية أو بإبدال هذه العقوبة بأخف منها .

انهاء الأحكام العرفية

وفي اليوم المذكور (٥ يولييه) أصدر اللورد اللنبى أمرا بالغاء الأحكام العرفية هذا نصه :

« بما أن حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر قد أصدرت قانون تضمينات متعلقا بجميع التدابير التي اتخذت بمقتضى نظام الأحكام العرفية المعلنة في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ . وبما أنه قد حان الوقت اذن لالغاء نظام الأحكام العرفية المشار اليه الا فيما تقتضيه تصفية بعض الأمور المنظورة الآن .

« فانا الموقع على هذا ادمند هنرى هينمان فيكونت اللنبى بموجب السلطة المخولة لى بصفتى الفيلد مارشال القائد العام لقوات صاحب الجلالة البريطانية فى القطر المصرى

آمر بما هو آت :

« يلقى من تاريخ هذا الاعلان نظام الأحكام العرفية الذى أعلن فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ بشرط أن تستمر مع ذلك السلطات العسكرية وعلى الاخص الحارس الرسمى لأموال الأعداء على مباشرة الحقوق التى خولتهم أياها الاعلانات المختلفة المتعلقة بتنفيذ معاهدات الصلح فيما عدا الحقوق الجنائية وذلك الى أن تتم التدابير المقررة فى تلك الاعلانات وبشرط أن جميع القضايا المنظورة الآن فى جلسات المحاكم العسكرية يستمر السير فيها أمامها الى النهاية ويكون لها ما يترتب عليها من النتائج » .

النبى (فيلد مارشال)

القائد العام لقوات حضرة صاحب الجلالة
البريطانية فى القطر المصرى

(ليحيى الملك)

٥ يوليه سنة ١٩٢٣

الففو عن بعض المحكوم عليهم

وفى ٥ يوليه أيضا صدر عفو عن بعض المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية بعقوبات أقصاها ١٥ سنة لمناسبة صدور قانون التضمينات والغاء الأحكام العرفية وقد بلغ عددهم ٢٥٠ شخصا .

اعادة حرية المبعدين

واذاعت رئاسة مجلس الوزراء فى ٢٠ يوليه بلاغا بأن فى مكنة المصريين الذين كانوا مبعدين بأمر السلطة العسكرية البريطانية أن يعودوا الى مضر وأنه لم يبق حظر على مجيئهم واقامتهم فى الديار المصرية .

قانون تعويضات الموظفين الأجانب

وفى ١٨ يوليه سنة ١٩٢٣ أصدرت الوزارة قانون تعويضات الموظفين الأجانب ، وقد صدر أيضا بصيغة اتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية كما هو الشأن بالنسبة لقانون التضمينات ، وهو يقضى بمنح الموظفين الأجانب عند تركهم الخدمة مكافآت وهبات وتعويضات جسيمة تفوق ما يستحقونه بمقتضى القوانين العامة للمعاشات أضعافا مضاعفة ، وحملت الخزانة المصرية أعباء ثقالا ناءت بها .

تصرفات أخرى

لوزارة يحيى ابراهيم

كان الأمر كله فى عهدها مرجعه الى السراى ، وانفردت السراى بتعيين الوزراء المفوضين والقناصل والموظفين الملحقين بالمفوضيات والقنصليات ، وقد استقال من أجل ذلك فؤاد سليم الحجازى بك (باشا) المدير العام لوزارة الخارجية ، اذ رأى أن الوزارة لم يؤخذ لها رأى فى تعيين الوزراء المفوضين ولا أى موظف بالمفوضيات والقنصليات .

وفي عهد هذه الوزارة عين اللواء اسبينكس باشا مفتشا عاما للجيش المصرى (ديسمبر سنة ١٩٢٣) * وجعلت له القيادة الفعلية للجيش نيابة عن السردار ، وكلاهما من البريطانيين .

عودة سعد الى مصر

عاد سعد زغلول الى مصر فى شهر سبتمبر سنة ١٩٢٣ ووصل الاسكندرية يوم ١٧ منه ، فاحتفلت الأمة بمقدمه احتفالات عظيمة فى الاسكندرية والقاهرة والمدن التى مر بها ، وأعادت هذه الاحتفالات الى الأذهان حفاوة الشعب به عند عودته الأولى فى ابريل سنة ١٩٢١ ، فانها كانت صورة تطابقها فى المعنى ولا تقل عنها كثيرا فى اتساع مداها . وقابل سعد الملك فؤاد فى قصر المنزه يوم وصوله الى الاسكندرية (على خلاف ما فعل عند عودته أول مرة فى ابريل سنة ١٩٢١) .

أكدت هذه الحفلات زعامة سعد للأمة وتعلقها به والتفافها حوله ، وجاءت برهانا جديدا على أنه أقوى شخصية فى البلاد .

وكان منتظرا أن يعمل على توحيد الصفوف التى تصدعت منذ ابريل سنة ١٩٢١ ، وبدت خطبته فى الاسكندرية تشير الى ذلك ، وكان جميلا منه قوله فيها : «انى شاكر لهذه الأمة على اختلاف طبقاتها وانى لا أرى الشكر بلسانى واقيا بحقوقها ولذلك عزميت وآليت أن أتفانى فى خدمتها وان أضحي كل عاطفة لخدمتها ، ولهذا فانى أسامح كل عائب على شخصى قصدى بسوء شخصيا ، انى أسامح كل من سبنى ، كل من قذفنى ، ولا أطلب مطلقا حتى من الله الا أن يجازيهم أحسن الجزاء »

ولكن خطبه فى القاهرة تنبئ بأنه عدل عن التسامح بازاء خصومه ، اذ اخذ يحمل عليهم الحملات الشعواء ، ولقد كان فى استبطاعته أن يعيد الوحدة الى الصفوف ، وكانت الأمة مستعدة لتلبى ندائه حتما ، فان منزلته منها وزعامته لها وثقتها به ، كل أولئك كان كفيلا باستجابتها الى دعوته ، ولو فعل ذلك لاسدى أجل خدمة للبلاد ، ولكنه مع الأسف لم يفعل ، ولو أنه قبل فى سبتمبر سنة ١٩٢٣ ما قبله بعد ذلك فى نوفمبر سنة ١٩٢٥ اذ ائتلفت الصفوف بزعامته (١) ، لوفر على البلاد كثيرا من العواقب والمتاعب التى عانتها من الانقسام ، ولقد جاء قبوله لدعوة الوحدة والائتلاف فى سنة ١٩٢٥ متأخرا عن موعدها ، أما الموعد الصالح فكان فى ابريل سنة ١٩٢١ ، أو فى سبتمبر سنة ١٩٢٣ .

فى الحزب الوطنى

عاد من أوروبا فى تلك السنة بعض أقطاب الحزب الوطنى ، وكانوا فيها مبعدين منهم : على فهمى كامل بك . والشيخ عبد العزيز جاويش . والدكتور عبد الحميد سعيد . والدكتور نصر فريد . واسماعيل بك لبيب وغيرهم ، وأخذوا يستعدون لخوض غمار المعركة الانتخابية التى اقترب موعدها ، ولكن الرأى العام كان معظمه متجها الى الوفد ، فلم ينجح من هؤلاء فى الانتخاب سوى الدكتور عبد الحميد سعيد .

(١) انظر الفصل الحادى عشر .

وقد قررت الوزارة بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٣ اقفال جريدة (اللواء المصرى)
لسان حال الحزب الوطنى نهائيا ، بحجة أنها نشرت يوم ٢١ أكتوبر مقالا عن تشييع
جنازة الأمير محمد عبد القادر نجل الخديو السابق قالت عنه الوزارة انه مقال
شديد اللهجة وفيه تعريض جارح بأولى الأمر واخلال بالنظام العام .

باشرت النيابة العمومية اجراءات التحقيق بشأن هذا المقال مع الاستاذ
عبد المقصود متولى المحامى مدير اللواء ، والدكتور اسماعيل صدقى بك صاحب
الامتياز ، والاستاذ محمد الهياوى كاتب المقال ، وانتهى التحقيق بتقديم الاستاذ
الهياوى للمحاكمة حيث قضى عليه بالحبس ستة اشهر ، ثم صدر عفو ملكى عنه
بعد الحكم عليه .

الفصل الخامس

الانتخابات العامة والبرلمان الأول

كان قانون الانتخاب الأول الذى صدر مع الدستور يجعل الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين كما تقدم بيانه ، وقد اقتضى تنفيذه وقتا طويلا لاعداد كشوف الناخبين فى جميع أرجاء البلاد .

واذا كان عضو مجلس النواب بموجب الدستور ينوب عن ستين الفا من السكان فقد قسمت البلاد الى ٢١٤ دائرة انتخابية ، وصدر بتقسيم الدوائر قرار من وزارة الداخلية ، ريثما يصدر به قانون ، ووزعت الدوائر كما يلى : المحافظات - ١١ دائرة للقاهرة - ٦ للاسكندرية - ١ لبور سعيد والاسماعيلية (محافظة القنال) ، ١ للسويس ، ١ لدمياط ، ٣ للحدود . المديرية : ١٥ للبحيرة ، ٢٨ للغربية ، ١٨ للمنوفية ، ١٧ للدقهلية ، ١٦ للشرقية ، ٩ للقليوبية ، ٩ للجيزة ، ٨ لبنى سويف ، ٩ للفيوم ، ١٣ للمنيا ، ١٧ لاسيوط ، ١٤ لجرجا ، ١٤ لقنا ، ٤ لاسوان .

وقسمت البلاد الى ٧١ دائرة للشيوخ المنتخبين وزعت كما يأتى :

٤ للقاهرة ، ٢ للاسكندرية ، ٥ للبحيرة ، ٩ للغربية ، ٦ للمنوفية ، ٥ للدقهلية ، ٥ للشرقية ، ٣ للقليوبية ، ٣ للجيزة ، ٣ لبنى سويف ، ٣ للفيوم ، ٤ للمنيا ، ٥ لاسيوط ، ٥ لجرجا ، ٥ لقنا ، ١ لاسوان ، ١ لمحافظة القنال ، ١ لمحافظة السويس ، ١ لمحافظة دمياط .

ولما كان الانتخاب العام على درجتين فقد حدد يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٣ لانتخاب المندوبين الثلاثينيين ، وحدد لانتخاب النواب يوم ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ ، ولإعادة الانتخاب يوم ١٧ منه عند عدم حصول المرشح فى اليوم الأول على الأغلبية المطلقة أى النصف زائدا واحدا من أصوات المندوبين الحاضرين .

واهتمت الأمة بالانتخابات بدرجة اهتماما عظيما دل على ارتقاء النضج السياسى فى البلاد ، وتتبع الناس بلهفة اجراءات التمهيد للانتخابات ، وتألفت اللجان الشعبية فى مختلف المدن والقرى ، وكان معظمها من لجان الوفد .

وكانت الدلائل والملابسات تدل على أن الوفد سينال الأغلبية الساحقة فى الانتخابات ، فشخصية سعد ، وزعامته للأمة ، والمنزلة التى نالها فى نفوس المصريين ، كانت وحدها كفيلة بهذا الفوز ، ولاغرو فقد تركزت فيه الثورة ، لأنه كان زعيمها ، وكان نفيه مرتين مما زاد الشعب تعلقا به والتفافا حوله وتلبية لندائه فى الترشيح للانتخابات ، وبخاصة لأن عودته الثانية من المنفى كانت قبيل الانتخابات بمدة وجيزة ، فكان ترشيح الوفد يضمن فى الغالب فوز كل من يتقدم للانتخابات .

وظهر فوز الوفد أول ما ظهر فى الانتخابات الثلاثينية ، فان معظم المندوبين الثلاثينيين كانوا من أنصاره وممن تعاهدوا على انتخاب مرشحيه للبرلمان ، فكان ذلك إيذانا بفوز الوفد فى انتخاب النواب والشيوخ .

ولم يكن يزاحم الوفد في الانتخابات سوى عدد قليل من مرشحي الحزب الوطني ، والأحرار الدستوريين ، وبعض المستقلين ، إذ لم تكن قد كثرت الأحزاب بعد في البلد كما حدث بعد ذلك ، وكان مرشحو الحزب الوطني يعتمدون على مبادئهم وماضيهم في الجهاد ، أما مرشحو الأحرار الدستوريين والمستقلون فكانوا يعتمدون في مناطقهم على عصبيتهم العائلية ونفوذهم الشخصي ، ولولا ذلك لما نجح منهم أحد ، لأن الشعب كان محتقنا من خطب الأحرار الدستوريين وأحاديثهم في مجتمعاتهم ومجالسهم ، فانها كانت مقتصرة على الطعن المقذع في سعد ، وكان الشعب متأثرا أيضا من أفاعيلهم ضد سعد في رحلته بالوجه القبلي ، وفي الحق انها كانت أفاعيل خالية من السداد والاستقامة .

لمست تيار الوفد الجارف في هذه الانتخابات ، فقد رشحت نفسي في دائرة مركز المنصورة ، معتمدا على الله ومستندا الى مبادئ وشخصيتي وماضي في الحركة الوطنية ، وكان الوفد رشح ضدي على بك عبد الرازق من أعيان المنصورة ، فكان موقفى حرجا ، إذ كان المندوبون والناخبون عامة مع تقديرهم لى مترددين بين انتخابي وانتخاب من رشحه الوفد ، وكانوا يسألونني : لماذا لم يرشحك الوفد ؟ أو لم يترك لك الدائرة ؟ فكنت أقول لهم ان الوفد قد ترك لكم حرية الانتخاب ، فعليكم أن توازنوا بين المرشحين فتنتخبوا من هو أفضل وأرسخ قدما في الجهاد والاخلاص ، فضلا عن الكفاية ، وأما ترشيح الوفد فيدخله طبعاً قرارات اللجان الوفدية ، وأعضاؤها يساعدون بعضهم بعضا ، ولا يميلون الى غير رابطتهم ، فكان بعضهم يقنع بهذا الجواب ، وبعضهم يصر على انتخاب مرشح الوفد ، وبعضهم ظل مترددا الى آخر لحظة .

وتألفت لجنة وطنية لتأييد ترشيحي أخذت تجوب الدائرة وتوزع المنشورات على المندوبين والناخبين للدعوة الى انتخابي ، ويطيب لى وقد مضى نحو ربع قرن (١) على تلك الحوادث أن أدون أسماء من أذكركم من أعضاء هذه اللجنة ، اعترافا بما لهم من فضل في نجاحي في هذه المعركة الهائلة ، وهم :

الحاج محمد عبد البر . سيد أفندي على . الأستاذ عبد المجيد البيومي . صالح أفندي الطنطاوي . الأستاذ محمود السيد عقل (بك) . الأستاذ حسين فهمي الصباغ . الأستاذ محمد عبد الرحمن . الأستاذ عبد الحميد الطوبجي . الحسيني أفندي العسقلاني . الأستاذ على عبد الله . الشيخ ابراهيم جمعة . مصطفى أفندي أبو الوفا . الشيخ أحمد السعيد الجمل . اسماعيل أفندي هواش . صالح أفندي رمزي . حامد أفندي عبد المجيد . شكرى أفندي صادق . الخ ، وفي الحق أنهم عانوا متاعب كثيرة في الطواف بالدائرة والمروء على كل مندوب أو ذى مكانة في بلده ، واقناعهم بانتخابي ، وكنت أمر أنا أيضا معهم ، مجتمعين أو منفردين ، وألقى أحيانا ترحيبا ، وأحيانا اعتراضا ، ولم يحصل لى اذى بفضل الله ، فان مخالفي في الرأي كانوا الجملة يحترمونني شخصيا ، وقد وزعت على جميع مندوبي الدائرة وذوى الرأي والمكانة فيها مؤلفاتي التي ظهرت الى ذلك الحين وهي : « حقوق الشعب » ، « ونقابات التعاون الزراعية » ، و « الجمعيات الوطنية » ، فكان لها أثر كبير في تركيبي وتقدير المندوبين والناخبين لى .

(١) لغاية سنة ١٩٤٧ تاريخ ظهور الطبعة الاولى للكتاب .

وكان لطلبة الدقهلية لجنة تسمى (اللجنة الطلبة العامة بالدقهلية) ساهمت في المعركة الانتخابية ، وكان أعضاؤها يركون مرشحي الوفد في دوائر المديرية ٥ ولكنهم استثنوا دائرة مركز المنصورة ، فمع أنهم كانوا في الغالب وفديين ، أثروني على مرشح الوفد ، وعملوا ذلك بوازع من ضميرهم ووجدانهم ، وكان لانضمامهم الى جانبى أثر محمود فى نجاحى ، وحفظت لهم هذا الجميل على مدى السنين ، وقد صاروا الآن من رجال القضاء أو المجامعة أو الطب ، أذكر منهم : الأستاذ أحمد كمال (القاضى الآن) . الأستاذ حسين حسنى المحامى . الأستاذ على السعدنى (القاضى الآن) . الأستاذ عبد الحميد خلاف (القاضى) . الأستاذ محمود البحيرى (القاضى) . الدكتور زكى منتصر . الأستاذ بدوى حمودة (وكيل ادارة التشريع بوزارة العدل) الأستاذ محمد عاشور سكرتير عام شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى . الأستاذ عبد الخالق الطنطاوى المفتش بالأوقاف . الأستاذ عباس رمزى وكيل النيابة الخ .

وبدأت المعركة الانتخابية تقريبا منذ ابريل سنة ١٩٢٣ ، أى من يوم صدور الدستور وقانون الانتخابات ، واستمرت الى ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ أى يوم الانتخاب ، فكانت معركة طويلة المدى ، حامية الوطيس ، عانيت فيها متاعب جسيمة ، اذ كان مطلوبا منى ان أمر على المندوبين فى بلادهم واقناعهم شخصا باستحقاقى لثقتهم ، وقد أصبت أثناء الحملة بمرض التيفويد فى يونيه سنة ١٩٢٣ ، ولزمت الفراش نحو شهرين ، اشتد بى خطر المرض فى خلالهما ، حتى أذن الله لى بالشفاء (١) ، وقامت اللجنة اثناء مرضى بالطواف بدلا عنى فى بلاد الدائرة .

وفى الحق ان ضمير الشعب لم يتأثر الى الحد الأقصى من الانقسام الذى حدث سنة ١٩٢١ ، ولو عالجه خصوم الوفد بشىء من الأناة والاخلاص والصدق والبعد عن المساوىء لما استهدفوا للسخط الشديد من الشعب ، فعلى الرغم من أنى لم اعتمد فى حملتى الانتخابية على عصبية عائلية أو نفوذ شخصى أو قوة حزبية فى دائرة مركز المنصورة ، فان ما عرفه الناس عنى من ماض وصفوه بالوطنية ، قد أوجد شيئا من التوازن بينى وبين منافسى ، ففزت عليه بصوت واحد ، اذ نلت ١٧١ صوتا ، ونال هو ١٧٠ صوتا ، وكان عدد المندوبين الذين أعطوا أصواتهم ٣٤١ مندوبا وكان هذا الصوت الواحد حديث الناس فى مجالسهم ، وقال الذين شهدوا اعطاء الاصوات ان أحد المندوبين ، وكان متقدما فى السن ، دخل ليعطى صوته ، فسأله رئيس اللجنة (المرحوم بيومى بك مكرم القاضى بمحكمة مصر الابتدائية وقتئذ) عمن ينتخبه فأجاب على الفور : عبد الرحمن الرافعى ، ثم سكت هنيهة ، وتلثم قائلا : بل أريد على عبد الرازق ، فرفض رئيس اللجنة عدوله عن رأيه ، واعتمد صوته لى ، وأخبرنى الذين شهدوا هذا الحادث أنهم سألو الرجل بعد ذلك عما دعاه الى العدول ، فاعترف لهم بأنه كان يريد اعطاء صوته لعل على عبد الرازق ؛ ولكن اسمى جرى على لسانه عفوا ، دون تفكير منه ، ولما فطن الى خطئه (كذا تعبيره) أراد ان يتدارك الخطأ فصارح رئيس اللجنة بأنه انما يقصد انتخاب على عبد الرازق لا عبد الرحمن الرافعى ، فرفض منه العدول وقال ان هذا تلاعب لا يجوز وانه استنفذ حقه فى الانتخاب باعطاء صوته أول مرة .

(١) كتب أخى المرحوم أمين بك فى جريدة (الاخبار) بالعدد الصادر يوم ٢٧ يوليه سنة ١٩٢٣ النبذة الآتية تحت عنوان « شفاء الله » : « لزم الأستاذ عبد الرحمن بك الرافعى المحامى بالمنصورة الفراش منذ أيام لمرض انتابه ويسرنا أن نعلن بأن الأطباء قرروا زوال الخطر عنه وأن صحته آخذة فى التحسن ، فنحمد الله على لطفه فى قضائه وقدره ونسأله الشفاء التام » .

وتحدث الناس كثيرا عن نجاحى بصوت واحد ، وقال لى بعض الصوفية انه صوت الله ، فحمدت لهم هذا التعبير ، وقلت لهم اننى فعلا كنت وما زلت (ولا أزال) معتمدا على الله .

وقد طعن فى انتخابى أمام مجلس النواب : واكتنف الطعن ببحوث فقهية طويلة فى نصاب الأغلبية ، ومدلولها ، وفى قيمة هذا الصوت الذى رجح كفتى فى الميزان ، وكان سببا لنجاحى ، وكان محور الطعن أن الأغلبية المطلقة هى نصف الأصوات زائدا واحدا ، وبما أن عدد الأصوات التى أعطيت ٣٤١ فيكون نصفها ١٧٠ ١/٢ زائدا واحدا ، وتكون الأغلبية ١٧١ ١/٢ لا ١٧١ ، واننى على هذا الحساب ينقصنى نصف صوت ، ولكن لجنة الطعن رأت أن طريقة الحساب بهذا الشكل غير معقولة ، وأن الأغلبية فى هذه الحالة تكون بجبر الكسر ، وأقر المجلس وجهة نظر اللجنة ، وقرر رفض الطعن .

نال الوفد تسعين فى المائة من مقاعد النواب ، وفشل فى الانتخاب أشهر خصوم سعد أو الدين لا يؤيدون سياسته ، وسقط رئيس الوزراء يحيى إبراهيم باشا فى دائرته الانتخابية « منيا القمح » ، وفاز عليه مرشح الوفد ، وكان سقوطه شهادة ناطقة له بنزاهته ومحافظته على حرية الانتخابات وتجنبيها تدخل الحكومة وضغطها على حرية الناخبين فى جميع المناطق ، مما يذكر له بالخير حقاً ، إذ كانت هذه الانتخابات نموذجا للانتخابات الحرة .

ولم ينجح من الحزب الوطنى سوى عبد اللطيف الصوفانى بك وأنا والدكتور عبد الحميد سعيد ، والأستاذ عبد العزيز الصوفانى . ولم ينجح من الأحرار الدستوريين سوى محمد محمود باشا ومحمود عبد الرازق باشا وعبد الله بك أبو حسين وعبد الجليل أبو سمرة وعبد الحليم العلالى بك وتوفيق بك اسماعيل .

الفصل التاسع

وزارة سعد

أسفرت الانتخابات عن أغلبية هائلة للوفد ، فكان بديهيا أن يعرض الملك على سعد تأليف الوزارة بوصف كونه زعيم الأغلبية ، لأن الوزارة طبقا للأوضاع السليمة الحرة هي وكالة عن الشعب ، وقد أعلن الشعب في الانتخابات أنه يولي الوفد ثقته ، فصار من حقه ولاية الحكم ، وهنا عرضت في ميدان البحث والمناظرة مسألة تناهت في دقتها ، وهي هل يقبل سعد رئاسة الوزارة ؟ أو يدعها لأحد من أنصاره أو من غير حزبه ممن يثق به ، ويقتصر على زعامة الحركة الوطنية ؟ وقد تردد سعد بين الرأيين ، ولم يعلن أيهما يرجحه ويعمل به ، وكان بعض خاصته يرى أن يتنحى عن رئاسة الوزارة ، لأنه ولو أن الأوضاع الدستورية تجعل الحكم حقا للأغلبية إلا أن هناك حالة تعترض هذه الأوضاع وهي وجود الاحتلال الأجنبي في البلاد ، وله من غير شك نفوذه على الحكومة القائمة ، وليس من مصلحة بلاد يحتلها الأجنبي ولا تزال تجاهد لإجلائه أن يتولى الحكم زعماء الحركة الوطنية المتمسكين بمبادئهم في الجهاد حتى يجلو الاحتلال ، لأن ولايتهم الوزارة تجعلهم وهم في الحكم يصطدمون بالاحتلال وطلباته ويميلون في الغالب إلى مجاراته في معظم طلباته ، فيسلمون له ، وهذا من شأنه إضعاف الروح الوطنية ، أو يصطدمون به ، وبذلك يكشفون عن ضعف البلاد ممثلة في الزعامة الوطنية ، إذ كيف يكون مسلك الزعامة في الحكم مع بقاء الاحتلال قائما في البلاد ؟ هل تسكت عنه وتجاهله وبذلك تتنازل عن أول مهمة لها ؟ أو تنذره بالجلء وماذا يكون العمل إذا لم يكثرث لهذا الإنذار ؟ فالمذهب الذي يقول بابتعاد زعماء الحركة الوطنية عن الحكم مع قيام الاحتلال أو الأوضاع التي تولدت عنه - وأنا من هذا المذهب - يرى في هذا البعد صونا لسلامة الحركة الوطنية وتجنبيا لها من الانزلاق بالبلاد إلى تساهل تلو تساهل بازاء الاحتلال وأوضاعه .

حقا أن النظام الدستوري يقتضى أن يتولى رئاسة الوزارة زعيم الغالبية التي اختارها الشعب في انتخابات حرة ، لأن هذا هو أساس الحكم الديمقراطي أو حكم الشعب ، والشعب يستشعر في ظل هذا النظام بأن إرادته محترمة نافذة في اختيار رئيس وزارته ووزرائه ، وهذا هو الفارق بين الحكم الدستوري والحكم المطلق ، كل هذا صحيح لا شبهة فيه ، ولكن لزعيم الأغلبية في بلد محتل أن يعهد إلى واحد من أنصاره أو ممن يثق به من غير حزبه كي يتولى رئاسة الحكومة ، لأن من الصعب إمكان التوفيق بين زعامة الجهاد في بلد لا تزال تجاهد في سبيل استقلالها الصحيح ورئاسة الحكومة التي تقتضى بدهة مراعاة الظروف الواقعية والتنازل عن بعض المبادئ والمطالب التي يقتضيها الجهاد ، فاما أن يسلم في كثير من المبادئ وبذلك تتراجع الحركة الوطنية ، واما أن يصطدم بالاحتلال بحيث قد يكشف عن ضعف البلاد أمام القوة الغشوم ، ويكون لهذا الاصطدام أثر عكسي في الجهاد ، فلا غبار إذن على زعيم الأغلبية في أن يتنازل عن حقه في ولاية الحكم ويدع لغيره مهمة تأليف الوزارة لكي يبقى عدة للبلاد ومرجعا لها عند اشتداد الأزمات ، وتبقى له حرية

العمل وفقا لما تقتضيه المصلحة العامة ، وما دامت الأغلبية لها السيطرة على الموقف في البرلمان فان الأوضاع الدستورية تبقى سليمة فلا تؤلف وزارة معادية للأغلبية ، ولا تبقى في الحكم وزارة تفقد ثقة البرلمان ولا تخضع لرقابته وتوجيهه ، وهذه هي الوجهة التي أخذ بها سعد سنة ١٩٢٦ بعد عودة الدستور كما سيجيء بيانه ، وقد نصح الأمير عمر طوسون باتباع هذه الوجهة منذ ظهرت نتيجة الانتخابات الأولى سنة ١٩٢٤ ، اذ صرح في حديث له بالأهرام (١) بأن الحيلة تقضى على سعد باشا بأن يتعد عن تأليف الوزارة ، ولما سئل عن السبب قال : « ان السبب الذي يجعلني أرى هذا الرأي هو تصريح ٢٨ فبراير فان هذا التصريح لم ترض عنه الأمة وهي غير معترفة به الى الآن ، فتأليف وزارة من نواب الأمة ونحن لا نزال في ظل هذا التصريح يكون اعترافا به منهم يؤدى الى تسجيله على البلاد بقبول نوابها اياه ، واما الحصول على الفاء تصريح ٢٨ فبراير قبل تأليف الوزارة . فأمر غير ممكن » .

بقى سعد مترددا بين القبول والتنحي طيلة الايام التي انقضت من بدء المعركة الانتخابية الى ظهور نتائجها ، وبعد ظهورها سأل مراسل روتر عن رأيه فيما يمكن أن يترتب من النتائج على الانتخابات التي اكسبته هذه الأغلبية الساحقة ، فقال : اذا اتبعت القواعد الدستورية وجب على يحيى باشا ابراهيم أن يستقيل أمام حقيقتين كبيرتين : الأولى أن البلاد قد أوضحت رأيها بشكل لا يمكن الإشك فيه ، والثانية أن رئيس الوزارة قد هزم في الانتخاب وفاز عليه مرشح الوفد ، فقال له مراسل روتر : ان المسلك الطبيعي في هذه الظروف هو أن يرسل اليك جلالة الملك ويكلفك قبول الوزارة فهل تقبلون في هذه الحالة رئاسة الوزارة ؟ فأجاب سعد : سأعمل عندئذ ما أراه واجبي نحو الأمة .

استقالة وزارة يحيى ابراهيم باشا

وعلى اثر هذا الحديث قدم يحيى باشا ابراهيم الى الملك استقالته في ١٧ يناير سنة ١٩٢٤ ، ونوه في كتاب الاستقالة بنزاهة عملية الانتخابات - وكان صادقا في ذلك - اذ قال : « ولما تمهد السبيل لانفاذ الدستور جرت الحكومة في اجراء الانتخابات على مبدأ الحياد التام فأحاطت الانتخابات في جميع ادوارها بالضمانات الكافلة لتحقيق حرية الآراء الى أن تمت عملية الانتخاب لمجلس النواب ، ويسعد الوزارة ان تكون قد انتهت مقرونة بمظاهر الارتياح والرضاء العام » .

وأشار الى أنه كان معتزما البقاء الى ان تتم عملية انتخاب الشيوخ ، ولكنه اثر عملا بمبدأ الحياد بعد أن تبيننت رغبة الوفد في تغيير الوزارة ان يرفع استقالته ، وهاك كتاب الاستقالة كاملا :

« مولاي صاحب الجلالة

« أوليتموني جلالتم ثقتكم الغالية باسناد رئاسة مجلس وزرائكم في وقت كانت فيه البلاد تجتاز أزمة لا تزال ذكرها حاضرة في الأذهان فصدمت بالامر قيساما بواجبي نحو الوطن مستعينا بالله عز وجل ومعتمدا على تعاضيد جلالتم وقمت بتأليف الوزارة على الوجه الذي حاز القبول وقد أتمت الوزارة في عهدها مهمة الدستور وقانون الانتخاب اللذين كانت تتوق اليهما الأمة في عصركم السعيد

(١) عدد ٢٥ يناير سنة ١٩٢٤ .

ومهدت السبيل لتنفيذهما برفع الأحكام العرفية عقب إصدار قانون التضمينات الذى روعيت فيه مصلحة البلاد ، وتلا ذلك تحقيق جملة أمانى أعادت الى البلاد حريتها الشخصية فسادت بذلك الطمأنينة والسكينة واتخذت لدوام هذه الحالة الوسائل المشروعة التى تلجأ اليها الحكومات المتمدنية ، وتوصلا الى تحقيق مبدأ احلال المصرى محل الأجنبى عالجت الوزارة مشكلة خروج الموظفين الأجانب من وظائف الحكومة بكيفية تضمن عدم الاخلال بسير العمل وبالحالة الاقتصادية والمالية فى البلاد وذلك باصدار قانون التعويضات الذى خفف كثيرا من وطأة الطريقة التى رسمت لتعويض الموظفين الذين يعتزلون خدمة الحكومة ودفع مضار خروجهم دفعة واحدة بما كان يترتب عليه وقوف حركة الأعمال فى مختلف الادارات ، ولما تمهد السبيل لانفاذ الدستور جرت الحكومة فى اجراء الانتخابات على مبدأ الحياد التام فأحاطت الانتخابات فى جميع أدوارها بالضمانات الكافية لتحقيق حرية الآراء الى أن تمت عملية الانتخاب لمجلس النواب ويسعد الوزارة أن تكون عملية الانتخاب قد انتهت مقرونة بمظاهر الارتياح والرضاء العام ، وقد كان فى عزم الوزارة أن تتم عملها فى انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بوسائل الحياد والضمانات التى اتبعت فى انتخاب أعضاء مجلس النواب غير أن فريقا من الأعضاء المنتخبين لهذا المجلس أظهروا نزوعا الى الرغبة فى تغيير الوزارة قبل تمام عملية الانتخاب لمجلس الشيوخ ، ولو أن هذه الرغبة ليس من شأنها أن تؤدى الى تغيير الوزارة الا أنى رأيت أنا وزملائى عملا بمبدأ الحياد الذى لزمناه الى الآن أن نرفع الى جلالته هذه الاستقالة .

« وانى لجلالتكم على الدوام العبد الخاضع والخادم الأمين »

يحيى ابراهيم

القاهرة فى ١١ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (١٧ يناير سنة ١٩٢٤)

وقبل الملك استقالته فى ٢٧ يناير

كتاب الملك فؤاد الى سعد

وعهد الملك الى سعد تأليف الوزارة وأرسل اليه فى هذا الصدد كتابا بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ قال :

« عزيزى سعد زغلول باشا

« لما كانت آمالنا ورغائبنا متجهة دائما نحو سعادة شعبنا العزيز ورفاهته وبما أن بلادنا تستقبل الآن عهدا جديدا من اسمى إمانينا أن تبلغ فيه ما نرجو لها من رفعة الشأن وسمو المكانة ولما أنتم عليه من الصديق والولاء وما تحققناه فيكم من عظيم الخبرة والحكمة وسداد الراى فى تصريف الأمور وبما لنا فيكم من الثقة التامة قد اقتضت ارادتنا توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لعهدتكم ، وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض مشروع هذا التأليف علينا لصدور مرسومنا العالى به ، ونسأل الله جللت قدرته أن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا بالخير والسعادة انه سميع مجيب »

صدر بسرارى عابدين فى ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤)

ومما يلاحظ فى كتاب الملك انه لم يجعل من أسباب تكليفه سعدا بتأليف الوزارة انه نال ثقة الأمة فى الانتخابات ، بل لم يشر اطلاقا ، واقتصر الكتاب على العبارات

التقليدية التي تكتب لمن يختاره ولى الأمر لتأليف الوزارة ، ولعل الملك أراد بهذا الإغفال المتعمد أن لا يعترف بالأساس الدستوري لقيام الوزارات وسقوطها ولا يعترف بسلطة الأمة وبحقها في اختيار حكامها ، وقد أكمل سعد هذا النقص في جوابه الى الملك ، اذ جعل أول سبب لولايته الحكم احترام ارادة الأمة وارتكاز الحكومة على ثقة وكلائها .

جواب سعد

أجاب سعد على كتاب الملك بقبوله تأليف الوزارة وبيان برنامجها ، وأسماء من اختارهم لمعاونته .

والنقط البارزة في هذا البرنامج اعلانه أن قبوله تأليف الوزارة لايعتبر اعترافا بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصرى ، وقد أراد بذلك عدم الاعتراف بالتحفظات التي انتحلتها إنجلترا لنفسها في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، ونوه بأن الانتخابات دلت على تمسك الأمة بضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعي في الاستقلال التام لمصر والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال ، وميلها الى العفو عن المحكوم عليهم سياسيا ، واستنكارها لكثير من التعهدات والقوانين التي صدرت بعد ايقاف الجمعية التشريعية. أي منذ سنة ١٩١٤ ، وشكواها من سوء تصرف الحكومات المتعاقبة في نواحي المالية والتعليم والادارة والصحة والاقتصاد ، ووعد بتوجيه الوزارة عنايتها الى كل هذه الشؤون وتحقيق رغبات الأمة فيها واعداد العدة لقرب انعقاد البرلمان ، وتثبيت الروح الدستورية في مصالح الحكومة ، وتمويد الجميع على احترام الدستور والخضوع لأحكامه .

والبرنامج حسن وممتاز في مجموعه ، وهو من خير البرامج التي أعلنتها الوزارات ، وفيه ناحية تدل حقا على الشجاعة ، وهي اعلانه عدم الاعتراف بأى حالة أو حق سبق للوفد أن استنكره ، قال :
« مولاي صاحب الجلالة

« ان الرعاية السامية التي قابلت بها جلالتم ثقة الأمة ونوابها بشخصي الضعيف توجب على والبلاد داخلة في نظام نيابي يقضى باحترام ارادتها وارتكاز حكومتها على ثقة وكلائها الا أتنحى عن مسئولية الحكم التي طالما تهيبتني في ظروف أخرى وأن اشكل الوزارة التي شاءت جلالتم تكليفني بتشكيلها من غير أن يعتبر قبولي لتحمل اعبائها اعترافا بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصرى الذي لا أزال متشرفا برياسته .

« ان الانتخابات لأعضاء مجلس النواب أظهرت بكل جلاء اجماع الأمة على تمسكها بمبادئ الوفد التي ترمى الى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعي في الاستقلال الحقيقي لمصر والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال كما أظهرت شدة ميلها للعفو عن المحكوم عليهم سياسيا ونفورها من كثير من التعهدات والقوانين التي صدرت بعد ايقاف الجمعية التشريعية ونقصت من حقوق البلاد وحدثت من حرية أفرادها وشكواها من سوء التصرفات المالية والادارية ومن عدم الاهتمام بتعميم التعليم وحفظ الأمن وتحسين الأحوال الصحية والاقتصادية وغير ذلك من وسائل التقدم والعمران ، فكان حقا على الوزارة التي هي وليدة تلك الانتخابات وعهدا مسئولا منها أن توجه عنايتها الى هذه المسائل ،

الأهم فالأهم منها ، وتحصر أكبر همها في البحث عن أحكم الطرق واقربها الى تحقيق رغبات الأمة فيها وازالة أسباب الشكوى منها وتلافى ما هناك من الأضرار مع تحديد المسئوليات عنها وتعيين المسئولين فيها وكل ذلك لا يتم على الوجه المرغوب الا بمساعدة البرلمان ، ولهذا يكون من اول واجبات هذه الوزارة الاهتمام باعداد ما يلزم لانعقاده في القريب العاجل وتحضير ما يحتاج الأمر اليه من المواد والمعلومات لتمكينه من القيام بمهمته خطيرة الشأن .

« ولقد لبثت الأمة زمانا طويلا وهى تنظر الى الحكومة نظر الطير للصائد لا الجيش للقائد ، وترى فيها خصما قديرا يدبر الكيد لها لا وكيلا امينا يسعى لخيرها ، وتولد عن هذا الشعور سوء تفاهم أثر تأثيرا سيئا في ادارة البلاد وعاق كثيرا من تقدمها ، فكان على الوزارة الجديدة أن تعمل على استبدال سوء هذا الظن بحسن الثقة في الحكومة ، وعلى اقناع الكافة بأنها ليست الا قسما من الأمة تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدير شئونها بحسب ما يقتضيه صالحها العام ، ولذلك يلزمها أن تعمل ما فى وسعها لتقليل أسباب النزاع بين الأفراد وبين العائلات واحلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف أجناسهم واديانهم ، كما يلزمها أن تبث الروح الدستورية فى جميع المصالح وتعود الكل على احترام الدستور والخضوع لأحكامه وذلك انما يكون بالقسوة الحسنة وعدم السماح لاي كان بالاستخفاف بها أو الاخلال بما تقتضيه .

« هذا هو بروجرام وزارتى وضعت طبقا لما أراه وتريده الأمة ، شاعرا كل الشعور بأن القيام بتنفيذه ليس من الهنات الهيئات خصوصا مع ضعف قوتى واعتلال صحتى ودخول البلاد تحت نظام حرمت منه زمانا طويلا ، ولكنى اعتمد فى نجاحه على عناية الله وعطف جلالته وتأييد البرلمان ومعاونة الموظفين وجميع أهالى البلاد ونزلائها .

« فأرجو اذا صادف استحسان جلالته أن يصدر المرسوم السامى بتشكيل الوزارة على الوجه الآتى مع تقليدى وزارة الداخلية : محمد سعيد باشا لوزارة المعارف العمومية . محمد توفيق نسيم باشا لوزارة المالية . أحمد مظلوم باشا لوزارة الأوقاف . حسن حسيب باشا لوزارة الحرية والبحرية . محمد فتح الله بركات باشا لوزارة الزراعة . مرقص حنا بك لوزارة الأشغال العمومية . مصطفى التحاس بك لوزارة المواصلات . واصف بطرس غالى افندى لوزارة الخارجية . محمد نجيب الغرابلى افندى لوزارة الحقانية .

« وادعو الله أن يطيل فى أيامكم ويمد فى ظلالكم حتى تنال البلاد فى عهدكم كل ما تتمناه من التقدم والارتقاء ، وانى على الدوام شاكر نعمتكم وخادم سدتكم .

سعد زغاول

تحريرا فى ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير ١٩٢٤) .
وصدر المرسوم الملكى يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ ، وتألفت الوزارة على النحو الوارد فى كتاب سعد .

سياسة وزارة سعد

استقبلت الأمة وزارة سعد بالغبطة والابتهاج ، واسمته الوزارة الشعبية ، وقد حفل تاريخها بأعمال هامة نعرض لها فيما يلى .

الافراج عن المسجونين السياسيين

كان أول عمل هام قام به سعد في الوزارة هو سعيه في الافراج عن بقية المسجونين السياسيين الذين قضت المحاكم العسكرية البريطانية بادانتهم في عهد الثورة ، وفي مقدمتهم عبد الرحمن فهمى بك وزملاؤه المحكوم عليهم في قضية المؤامرة الكبرى أو قضية جماعة الانتقام (١) .

وكان قانون التضمنات كما اسلفنا ينص على جعل العفو من اختصاص اللجنة المشار اليها فيه (ص ١٠٠) ، ولكنى سعدا طلب كتابة من الحكومة البريطانية الافراج عن هؤلاء المسجونين مباشرة دون احالة امرهم الى اللجنة ، فجاء الرد من الحكومة البريطانية بقبول هذا الطلب ، وفي يوم ٨ فبراير سنة ١٩٢٤ توجه المستر كار المندوب السامى البريطانى بالنيابة الى فندق مينا هاوس حيث كان يقيم سعد مؤقتا ، وسلمه جواب وزارة الخارجية ردا على طلبه ، والجواب صادر من المستر ماكدونلد رئيس الوزارة البريطانية بصفته وزير خارجيتها ، وخلصته ان الحكومة البريطانية قررت موافقته على ان يشمل المسجونين السياسيين عفو شامل الى اقصى درجة مستطاعة وانها تنزل عن كل حقوقها في الاحكام الصادرة عليهم ولا ترى لزوما للتقيد باحكام المذكرات المتبادلة بين حكومتى مصر ولندن في ٥ يولييه سنة ١٩٢٣ (اشارة الى قانون التضمنات) في اصدار هذا العفو ، اى انها تنازلت عن الحق الذى احتفظت به في هذا القانون بعدم العفو عن أحد المسجونين السياسيين الا بقرار من اللجنة المختصة .

وفي اليوم نفسه أصدر سعد امره بالافراج عن عبد الرحمن فهمى بك وزملائه المحكوم عليهم في قضية المؤامرة الكبرى ، فأطلق سراحهم وهم : عبد الرحمن فهمى بك . الأستاذ محمد حسن البشبيشى . الشيخ محمد يوسف . الأستاذ حسنى الشنتناوى . الأستاذ عبد الحليم عابدين . الشيخ محمد عبد الرحمن الجدبلى (وكانوا بسجن المنشية) والشيخ على هنداوى . الأستاذ ابراهيم عبد الهادى . الأستاذ توفيق صليب . محمد سامى زاده . عبد العزيز افندى حسن هندى (وكانوا بسجن طنطا) . الأستاذ محمد لطفى المسلمى . محمد افندى ابراهيم سليمان (وكانا بسجن الزقازيق) . محمود افندى عبد السلام . ياقوت افندى عبد النبى . هازر غبريال افندى . الأستاذ حامد المليجى (وكانوا بسجن قنا) ، وعددهم جميعا سبعة عشر .

وفي ١١ فبراير سنة ١٩٢٤ أفرج عن ٤٩ سجيننا سياسيا آخرين .

وفي ١٤ منه أطلق سراح تسعة غيرهم ، وأخذت الوزارة تطلق سراح الباقين ، فبلغت عدتهم ١٤٧ سجيناً .

مقبرة توت عنخ آمون

وقفت وزارة سعد موقفا محمودا في مسألة مقبرة توت عنخ آمون ، وخلصتها أن الحكومة كانت قد منحت اللورد كارنارفون منذ عدة سنوات امتياز الكشف عن آثار وادى الملوك ، وقد وفق الى اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون الشهيرة ، وفيها من الكنوز ما لا نظير له ، وكان يعاونه في أعمال الكشف مساعده المستر كارتر ، ثم توفى

(١) انظر كتابنا « ثورة ١٩١٩ » ج ٢ ص ٦٧ (الطبعة الاولى) .

اللورد كانارفون بعد الكشف ، واستمر المستر كارتر في عمله نيابة عن الليدى كانارفون ، فقام خلاف بينه وبين الوزارة على فتح النافوس اذ كانت وزارة الأشغال جادة في المحافظة على محتوياته لكي لا تمتد اليها الايدي بالعبث والسرقة ، وكان المستر كارتر يعارض في الاجراءات التي اتخذتها الوزارة في هذا السبيل ، فقام الخلاف بينهما ، ونقلت اسلاك البرق انباءه الى الصحف البريطانية ، واخذت هي وبعض الصحف الأجنبية المحلية تتهم الحكومة بكراهية الأجانب ، ولكن الحكومة لم تحفل بهذه التهم واستعملت حقها في المحافظة على هذا التراث العظيم ، وقررت بازاء مسلك المستر كارتر الغاء الترخيص الذى منحتة لليدى كانارفون على اثر وفاة قرينها ، ووضعت يدها على المقبرة ومحتوياتها ، واقامت عليها حراسة دقيقة صانتها من عبث العابثين ، فكان موقفها مدعاة لثناء الراى العام وتقديره ، ولو هى تساهلت في هذه المسألة لتسربت هذه الكنوز الى الخارج ولضاعت على البلاد لا محالة .

مسألة اللاجئين الطرابلسيين

اجتاز عشرة من المجاهدين الطرابلسيين حدود طرابلس لاجئين الى مصر ، وكانت الحكومة الايطالية تتعقبهم لتنكل بهم ، فطلبت من الحكومة المصرية تسليمهم ، ولما كان الدستور ينص على أن تسليم اللاجئين السياسيين محظور (المادة ١٥١) فقد امتنعت عن تسليمهم ، فقام خلاف شديد بين الحكومتين المصرية والايطالية في هذا الشأن ، انتهى باصرار الحكومة المصرية على عدم تسليم هؤلاء اللاجئين ، ولكنها قررت تكليفهم بمغادرة البلاد فضا للاشكال القائم بينها وبين ايطاليا في شأنهم ، واضطروا فعلا الى مغادرة البلاد ، فكان موقفها حيالهم موقفا غير محمود ، وغير كريم ، وكان واجبا عليها أن تحميهم ولا تكلفهم مغادرة الديار المصرية ، مثلما كانت حكومات الاحتلال تفعل مع خصوم الحكومة العثمانية الذين كانوا يتخذون مصر مقرا لدعايتهم ضدها ، فانها كانت تأويهم وتحميهم ولا تكلفهم الرحيل عن البلاد .

حقوق الوزارة السياسية

كان سعد في سياسته العامة يحرص على حقوق الوزارة وسلطتها الدستورية ، فلم يكن يقبل تدخلا من المندوب السامي البريطاني ولا من السراى ، وفي الحق انه من هذه الناحية قد وطد دعائم الحكم الدستورى ، وله في ذلك فضل عظيم ، وهو في ذلك يمتاز عن خصومه الذين تولوا الحكم من بعده ، فانهم كانوا يدعون تارة لتدخل المندوب السامى ، وطورا للسراى ، وليس هذا من الحكم الدستورى في شىء ، لأن أساس الدستور ان « الأمة مصدر السلطات » .

وقد جاء استقلال وزارة سعد بشئون الحكم طبقا لاحكام الدستور على خلاف ما كانت تبغيه السراى وما كنت تسير عليه فعلا في عهود الوزارات السابقة ، ومن هنا وقع الجفاء بين سعد والسراى ، مما كان له اثره في تطور الحوادث والتعجيل باسقاط وزارته .

ثم ان وزارة سعد قد وضعت الموظفين الأجانب وبخاصة الانجليز عند حدهم ، وتضائلت سلطتهم في عهدها ، وبهذا يمتاز عن كثير من الوزارات السابقة واللاحقة .

ومن المحقق أن تضائل نفوذهم في عهدها قد جعلهم يدبرون المكاييد لاسقاطها ، يؤيد ذلك أن نفوذهم قد استفحل في عهد وزارة زيور التى خلفت سعدا في الحكم .

وقد رفض سعد تجديد عقد السير موريس شلدون أياموس المستشار القضائي البريطاني لوزارة الحقانية ، اذ انتهت مدته في نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وطلبت دار المندوب السامي من الوزارة تجديد عقده ، ولكن سعدا رفض هذا التجديد ، وكان موقفه في ذلك مشرفا ، وقد أسرها المندوب السامي في نفسه ، حتى وقعت حادثة السردار ، فكان من مطالبه في الانذار البريطاني ابقاء منصب المستشار القضائي ومنصب المستشار المالي واحترام سلطتهما وامتيازاتهما ، كما سيحيى بيانه .

ومن القرارات المجيدة لوزارة سعد انها رفضت اشتراك الحكومة في الاحتفال بالعيد الخمسيني للمحاكم المختلطة ، فقد تألفت في سنة ١٩٢٤ لجنة لهذا الاحتفال برئاسة المسيو أرست أيمن رئيس محكمة الاستئناف المختلطة ، ومن أعضائها المسيو (البارون) فان دن بوش النائب العام بها ، وعبد العزيز كجيل باشا أحد مستشاريها ، وقابل أعضاء اللجنة سعدا في يونيو سنة ١٩٢٤ ليدعوا الحكومة الى الاشتراك في هذا الاحتفال ، فأجابهم سعد بأنه من أعتزافه بالخدمات التي أدتها المحاكم المختلطة للبلاد من نحو نصف قرن فانه لا يرى ان مصر التي ترغب في تثبيت استقلالها تستطيع ان تحتفل بالعيد الخمسيني لمحاكم فرضت اقامتها على البلاد لمدة خمس سنوات فاستمرت رغم صفتها الوقتية خمسين سنة كاملة على حساب السيادة القضائية للأمة ، ولا يسع الحكومة ان تثبت باحتفالات رسمية فكرة عدم كفاية القضاء الوطني التي تستوحى من استمرار هذه الحالة الشاذة .

وقد اقيم الاحتفال في عهد وزارة زيور في فبراير سنة ١٩٢٦ ، واشتركت الحكومة فيه بصفة رسمية ، وضربت صفحا عن قرار وزارة سعد !

الانتخابات الشيوخ

جرت انتخابات الشيوخ يوم ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤ ، وعدد دوائرها ٧١ دائرة ، ولم تتدخل الوزارة في الانتخاب وتركته ، حرا ، وفان المرشحون الوفديون في معظم الدوائر .

الشيوخ المعينون

الخلاف بين الملك وسعد على حق تعيينهم

واذ كان الدستور ينص على ان ثلاثة أخماس أعضاء المجلس ينتخبون والخمسين يعينون ، فلم يبق على اكتمال البرلمان والاستعداد لافتتاحه الا أن يصدر المرسوم الملكي بالشيوخ المعينين ، وعددهم ٤٨ عضوا .

وقد قام خلاف بين الملك فؤاد وسعد على من له حق تعيين هؤلاء الشيوخ ، أهو الملك أم الوزارة ، وهو أول خلاف قام بين الملك وسعد في وزارته ، فكان الملك يرى أن التعيين من حقه هو ارتكانا على ظاهر المادة ٧٤ من الدستور التي تنص على أنه « يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب الثلاثة الاخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب » .

أما سعد فقد استمسك بالرأي الدستوري السليم ، وهو أن الملك لا يباشر سلطته الا بواسطة الوزراء ، كما تقتضى بذلك المادة ٤٨ من الدستور وهذا نصها : « الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه » ، والوزارة هي المسئولة عن أعمال الدولة طبقا لحكم

المادة ٥٧ من الدستور التى تقضى بأن « مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة » ، والمادة ٦٠ منه التى تنص على أن « توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب تنفيذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون » ، والمادة ٦٢ منه ونصها أن « أوامر الملك شفوية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال » ، فالوزارة هى المسئولة عن أعمال الدولة ومنها تعيين الشيوخ ، فهى التى تملك سلطة العمل فعلا وتباشر جميع أمور الحكم مستقلة من غير مقاسم ، وهذا هو المعنى المستفاد من نصوص الدستور سالفه الذكر ، ومن مناقشات أعضاء لجنة الثلاثين ، فقد جاء فى تقرير لجنة المبادئ العامة : « أن هذا المبدأ الأساسى مترتب على ارتفاع مسئولية الحكم عن الملك وقصرها على الوزراء ، إذ ما دامت الوزارة فى قيامها بالسلطة التنفيذية هى المسئولة أمام مجلس النواب عن السياسة العامة وعن أعمالها كلها فليس بمقبول أن يقاسمها الملك سلطة العمل ولا أن يكون له صوت معدود فى مداولاتها » .

وأقوى من ذلك ما جاء فى المذكرة التى صدرت من وزير الحقانية عند صدور الدستور من أن « كل عمل يعمل به الملك وتكون له علاقة بشئون الدولة يجب لتنفيذه أن يوقع عليه رئيس الوزراء والوزراء ذوو الاختصاص فالملك يستعمل سلطاته بواسطة وزرائه والوزراء مسئولون سياسيا عن جميع أعمال الملك » .

وإذ لم يقتنع الملك فؤاد بحجة سعد فقد ارتضى التحكيم فى هذه المسألة ، واتفق مع سعد على تحكيم البارون فان دن بوش النائب العام لدى المحاكم المختلطة وقتئذ ، وكان عالما بلجيكيًا ، فاستدعى إلى القصر الملكى ، وعرض عليه الخلاف ، وطلب إليه أن يبدى رأيه فيه بوصفه حكما ، فأصدر حكمه بما يأتى :

« ليس لى الحق بأن أقيم نفسى قاضيا على النظام الدستورى الذى ينظم الآن مصر مصر ، أن عدم مسئولية الملك يعتبر أساسا لهذا النظام الذى يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته الا بواسطة وزرائه ، وهو مبدأ لا يحتمل أى استثناء من الوجهة القانونية ، بل يمتد إلى جميع أعمال الملك ، فإذا استثنى عمل واحد فان هذا الاستثناء يصيب النظام فى روحه وأساسه ، لذلك أرى إذن أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء » .

وقد روى البارون فان دن بوش قصة هذا التحكيم فى كتابه (عشرون عاما فى مصر) ، قال :

« كنت جالسا أمام مكتبى بالنيابة العمومية فى ظهر يوم سبت من أيام شهر فبراير سنة ١٩٢٤ ، فدق جرس التليفون فجأة وكان المتكلم سعد زغلول باشا ورئيس مجلس الوزراء ، دعانى للذهاب إلى مكتبه فى اليوم التالى الساعة الرابعة مساء ، فأجبتة اننى سأسافر إلى القاهرة صباح الخميس التالى ، ورجوته تأجيل الموعد إلى ذلك اليوم نظرا إلى كثرة أعمالى القضائية ، لكن رئيس الوزراء أجاب : « هذا مستحيل فالأمر مستعجل وهام » ، وقد تبينت خطورة الموضوع من لهجة حديثه .

« لم تمض عشر دقائق حتى دق جرس التليفون مرة ثانية ، وكان المتكلم حسن نشأت باشا موضع ثقة الملك فؤاد ، سألتنى عما إذا كنت سأحضر فى الموعد الذى حددده رئيس الوزراء ، فأجبت : نعم : وعقب على إجابتى قائلا : « هذا أمر ضرورى » .

« وفي صباح اليوم التالي قمت من الاسكندرية الى القاهرة بأول قطار ، وعند وصولي الى محطة بنها صعد في العرببة مواطني الأستاذ جورج مرزباخ المحامي ودخل الديوان الذي كنت جالسا فيه كأنه البرق الخاطف ، وأخذ يحدثني ، قال لي : « انه جاء بالسيارة خصيصا ليبلغني ما سمعه من أحد الوزراء ، وهو أنني دعيت الى القاهرة للفصل في خلاف دستوري خطير بين الملك وسعد زغلول باشا ، وأن مصير الحكومة وهدوء الحالة في مصر قد يتأثران من طريقة فض هذا الخلاف » .

« تظاهرت بعدم الاكتراث للأمر ولكنني كنت مقدرا لخطورة الحالة لمعرفتي نفسية الطرفين اللذين نشأ بينهما الخلاف .

« وصلت الى رئاسة مجلس الوزراء في تمام الساعة الرابعة ، وكانت الحديقة غاصة بالوفود ، والأعلام الخضراء والحمراء ترفرف عليها ، وكنت أسمع هتافات طويلة حادة « فليحيى سعد » .

« أما قاعة الانتظار فكانت ملاءى بالزائرين ، وعلى الرغم من كثرتهم دعائي السكرتير لمقابلة سعد زغلول باشا بمجرد وصولي ، دخلت على الرئيس ، فرأيتة جالسا امام مكتبه ، ولكنه ما كاد يقع نظره على حتى نهض وقدم لي يده مصافحا ثم قال : « أهلا وسهلا اننا في حاجة اليك » ، ثم سرد لي الموضوع بلا مقدمة ، وقال لي أن خلافا جوهريا نشب بين الملك والوزارة على تفسير مادة من مواد الدستور المصري ، ومطلوب مني أن أبدى رأيي فيها اذ أنها مأخوذة من الدستور البلجيكي ، وهي المادة ٧٤ من الدستور التي تنص على أن الملك يعين خمسي أعضاء مجلس الشيوخ ، فهل هذا حق خاص من حقوق الملك يستعمله بدون أن يشرك فيه وزرائه ؟ أم هو معلق على نص المادة ٤٨ من الدستور التي تقضي بأن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه ، ثم ختم رئيس الوزارة حديثه بحركة قوية وقال : « هذا هو الموضوع ، ويجب أن يفصل فيه في ظرف أربع وعشرين ساعة » .

« بدأت اعتذر بضعف ذاكرتي محاولا التخلص من الموضوع ، ثم رجوت دولته أن يترك لي وقتا لمراجعة النصوص وللترؤى ، وأثناء ذلك كانت المناقشة مستمرة ، فكم أعجبت يومئذ بقوة الذاكرة ومثانة الحجة وبلاغة البيان التي يمتاز بها هذا الشيخ السبعيني من العمر ، على الرغم من آلام المرض والنفي ، بل كم دهشت لارادته التي لا تقاوم .

« كانت الجموع الحاشدة تهتف آونة بعد أخرى ، وتطلب سعدا ، فخرج مرة ثم مرة أخرى ، وشكر المتظاهرين ، وأخيرا تهيجت أعصابه فانحنى الى النافذة وصاح بصوت الأمر : « دعوني اشتغل لمصلحتكم » ، ثم أغلق النافذة بعنف وختم حديثه معي قائلا :

« اذن الى الغد الساعة العاشرة في سراي عابدين »

« أذنت الشمس بالغروب ، ووجدت صعوبة في أن أفسح لنفسي طريقا بين جموع المتظاهرين المحتشدين عند خروجي من رئاسة مجلس الوزراء ، وكانت الاعلام تهتز يميننا وشمالا ، والأنظار متجهة نحو النافذة المطل منها الشيخ الطويل القامة وقد مد يده الى الإمام كأنه يطرح بركته على الجموع .

« وعندما دخلت صباح اليوم التالي الى مكتب الملك ، كان يداعب مسطرة صغيرة

لقطع الورق ، وكل حركاته تدل على التأثر ، اما زعلول باشا فكان جالسا أمامه ، متملكا لحواسه ، يتحدث بهدوء وسكينة .

« استمر الحديث بحضورى ، فأدركت فى الحال خطورة الأمر : ملك ربى حسب التقاليد الشرقية وما تمتاز به تلك التقاليد من صفات الحكم الفردى يحاول المحافظة على البقية الباقية من السلطة ، وأمامه رئيس وزراء متمسك تمسكا شديدا بالامتيازات التى يضمنها له الدستور ، ولمحت من خلال العبارات الرقيقة فى الحديث أن تنافرا يوشك أن ينقلب الى كارثة اذا لم يعالج بغير ابطاء ، وسمعت زغلول باشا اثناء المناقشة التى كان يتزايد نشاطها يقول : « اذا استشير الشعب . . »

« نظرت من الشباك الزجاجى العريض الى الفضاء الواسع بميدان عابدين ، الى الرمل الاصفر الذهبى تحت أشعة الشمس ، فرأيت الرجال ذاهبين بهدوء الى أعمالهم ، والأولاد يمرحون ، ثم قلت فى نفسى : كلمة واحدة من هذا الرجل السياسى الذى يملك اليوم مصر كلها روحا وجسدا - كلمة واحدة منه تكفى لتحويل تلك الحياة الهادئة الى منظر رهيب من مناظر غضب الشعب !

« وفى تلك اللحظة تنبعت الى صوت سعد زغلول باشا وهو يقول : « اتقبل يا مولاي أن يفصل جناب النائب العام فى الموضوع ، وأن يكون حكمه غير قابل للمناقشة ؟ » .

« فكر الملك هنيهة ثم قال فى لهجة تشف عن الازعان : « لا بأس » .

« التمسيت أن يصرح لى بالاعتكاف قليلا ، فقادنى أحد الأمناء الى قاعة مطلة على الحدائق الملكية . . منظر جميل . . هناك على بعد أرى قمة جبال المقطم مكسوة بأشعة الشمس ومحاطة بقباب المساجد وماذنها الرشيقة ، وأمام ناظرى وإلى جوارى حديقة متسعة اختلطت فيها الزهور بأشجار النخيل واكتست أرضها بالخضرة . . امام هذا الأفق جلست وكتبت بعض كلمات بالقلم الرصاص .

« ثم عدت الى مكتب جلالة الملك ، فوجدت المتناظرين فى نفس موقفهما الذى تركتهما فيه ، فأبدت التصريح الآتى وقلبى يخفق من شدة التأثر : ليس لى الحق بأن أقيم نفسى قاضيا على النظام الدستورى الذى ينظم الآن مصير مصر ، ان عدم مسئولية الملك يعتبر أساسا لهذا النظام الذى يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته الا بواسطة وزرائه ، وهو مبدأ لا يحتمل أى استثناء من الوجهة القانونية ، بل يمتد الى جميع أعمال الملك ، فاذا استثنى عمل واحد فان هذا الاستثناء يصيب النظام الدستورى فى روحه وأساسه ، لذلك أرى اذن أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء » ، ثم أضفت الى ذلك ما يأتى : « وحيث أننى نلت اليوم الحظوة بأن اكون حكما فى هذا الموضوع بصفتى بلجيكية ، ولتشابه الدستورين ، فلتسمح لى جلالتم بأن اذكر بكل احترام أن ثلاثة ملوك تولوا عرش بلجيكا فى ظل هذا النظام الدستورى ، فالأول وضع أسسا متينة لاستقلالنا فى ظروف حرجية ، والثانى صبغ حياتنا القومية بصبغة عبقرية على الرغم من القيود التى وضعت فى سبيله ، أما الثالث فجالاتكم تعلم أن النظام الدستورى لم يمنعه من أن يكون جنديا عظيما ! ووطنيا عظيما ! » .

« وفى الحال قدم لى الملك يده وصافحنى قائلا : « اننى موافق على رأى يبدى بهذا الشكل » ، فعقب زغلول باشا على ذلك بقوله : « وأنا أيضا » .

« انتهت المقابلة ، وعندما رافقت رئيس الوزراء في السيارة أخذ يدي بين يديه بعطف شديد ثم شكرني قائلا : لقد أنقذت مصر من أزمة شديدة . وشديدة جدا (١) » .

وليس يخفى أن التحكيم عقد يلتزم به الطرفان النزول على حكم المحكم ، وقد رضى الملك فؤاد حكم البارون فان دن بوش ، وكان حكمه قاطعا وصريحا في أن تعيين الشيوخ من خصائص الوزارة ، وصدر المرسوم الملكي بتعيين الشيوخ الذين عرضت الوزارة أسماءهم .

على أن هذه المسألة التي كان يجب أن يكون مفروغا منها بهذا التحكيم ، قد أثبت بعد ذلك غير مرة ، وكانت سببا لأزمات هائلة بين الوزارة والقصر ، كأن لم يحصل فيها اتفاق أو تحكيم .

افتتاح البرلمان

١٥ مارس سنة ١٩٢٤

افتتح البرلمان يوم السبت ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ ، وكان يوما مشهودا في تاريخ مصر الحديث ، فلأول مرة منذ وقع الاحتلال سنة ١٨٨٢ اجتمع نواب البلاد وشيوخها المنتخبون انتخابا حرا في برلمان تتمثل فيه سلطة الأمة .

وقد أعاد هذا الافتتاح الى الأذهان حفلة افتتاح مجلس النواب الأول الذي اجتمع سنة ١٨٨١ في عهد الثورة العربية ، وكان أول مجلس نيابي كامل السلطة شهدته مصر الحديثة ، ثم عصفت به يد الاحتلال فألغى سنة ١٨٨٣ ، وظلت البلاد بلا دستور أربعين سنة متوالية ، الى أن ظفرت به سنة ١٩٢٣ ، وافتتح البرلمان في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ .

فاجتمع أعضاء مجلس النواب والشيوخ في دار البرلمان بهيئة مؤتمر ، وقد تكامل جمعهم منذ الساعة التاسعة صباحا .

يمين الملك

ودخل الملك فؤاد قاعة البرلمان في الساعة العاشرة يحف به الأمراء والوزراء وكبار موظفي السراي ، فوقف النواب والشيوخ ، فحياهم وردوا التحية بالهتاف له ، وكان يرأس الجلسة أكبر أعضاء مجلس الشيوخ سنا وهو المصري السعدي باشا (٢) ، ولما وصل الملك الى الأريكة أقسم اليمين الدستورية بالصيغة الآتية (٣) : « أحلف بالله العظيم أني أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » ، فهتف الأعضاء للملك وصفقوا طويلا ، ثم جلس وجلس الأعضاء .

(١) عشرون سنة في مصر . للبارون فان دن بوش ص ٧٥ طبع سنة ١٩٢٢ .

Vingt années d'Egypte p. Baron Van Den Bosch

(٢) تنص المادة ١٢١ من الدستور على أنه « كلما اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكون الرئاسة لرئيس مجلس الشيوخ » وكان أحمد زيور باشا قد عين رئيسا لمجلس الشيوخ ولكنه لم يكن وصل بعد من إيطاليا فرأس المؤتمر أكبر أعضاء مجلس الشيوخ سنا .

(٣) هي الصيغة الواردة في المادة ٥٠ من الدستور .

خطاب العرش

وبعد تأدية هذه اليمين قدم سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمراء الى الملك خطاب العرش ، وهو الخطاب الذى تضعه الوزارة فى مستهل الدورة البرلمانية وترسم فيه سياستها العامة ، وتلقيه باسم الملك ، فأخذه الملك وناولوه سعدا فألقاه ، وهو أول خطاب عرش ألقى طبقا لدستور سنة ١٩٢٣ قال :

« حضرات الشيوخ ، حضرات النواب

« أهديكم أطيب سلامى ، وأحيى فيكم ممثلى شعبى الكريم ، وأهنتكم منتخبين ومعينين بالثقة العظمى التى حزمتوها لتؤلفوا أول برلمان مصرى تأسس على المبادئ العصرية ، وأحمد الله أن تحققت بتأسيسه أمنية من أعز أمانى وأول رغبة من رغبات امتى الشريفة .

« اليوم تدخل فى دور التنفيذ النيابية التى قررها الدستور ولا ريب فى أنها تبشر باقبال عصر جديد من القوة والسعادة على بلادنا المحبوبة .

« لقد وضعت البلاد فيكم ثقة عظمى ، وألقت بها عليكم مسئولية كبرى ، فأمامكم مهمة من أدق المهمات وأخطرهما ، إذ يتعلق بها مستقبل البلاد وهى مهمة تحقيق استقلالها التام بمعناه الصحيح ، ولا شك انكم ستعالجونها بروح من الحزم والحكمة والروية ، وأنكم ستجدون من أهم مسهلاتها الاتحاد المقدس الذى لا انفصام له بين العرش والأمة . والذى توثقت اليوم عراه بالقسم العظيم الذى أقسمناه ، وستؤدونه أنتم عما قليل .

« لهذا يحق لى أن أصرح علنا باسمى وباسمكم أن حكومتى مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان مملوءة من الرجاء فى الوصول إليها بقوة حقنا وعناية الله القدير ، ومن أهم وظائفكم أيضا أن تساعدوا الحكومة وتشتركوا معها فى إدارة البلاد على الطريقة التى رسمها الدستور وهى الطريقة المؤسسة على التعاون بين سلطات الدولة ، وعلى مبدأ المسئولية الوزارية ، ولقد وضعت هذه الطريقة على الحكومة وعلى البرلمان واجبات ، فعليها تنفيذ مبادئ الدستور وتطبيق أحكامه بروح تامة من الحرية والديمقراطية ، وعليه أن يتم التشريع بوضع القوانين الناقصة التى أشار الدستور إليها ، وأن يعيد النظر فى القوانين المعمول بها خصوصا ما لم يعرض منها على الجمعية التشريعية بسبب إيقاف أعمالها ، وأن ينظر فى قانون الانتخاب بما تمليه عليه نتيجة الاختبار .

« وستعرض عاجلا على مجلس النواب ميزانية الحكومة للسنة القادمة وبتبين منها أن الإيرادات والمصروفات متعادلة ، وأن المال الاحتياطى زاد زيادة عظيمة سيكون لها أحسن أثر فى سمعة البلاد المالية ، غير أن هذا لا يعفى من التزام الحزم فى السياسة المالية ، بل يجب اجتناب كل ما من شأنه تكليف الخزينة بنفقات لا ضرورة لها ولا يكون من وراء انفاقها تحسين فى الإدارة ، ورعاية الاقتصاد فى الوظائف حتى لا يكون منها ما هو فوق الحاجة ، وفى المرتبات حتى لا تزيد على قيمة العمل المقررة لها .

« ويجب اصلاح الادارة الداخلية بتقسيم المصالح المختلفة ، وتوزيع الوظائف

المتنوعة وتحديد اختصاصها على وجه يضمن سهولة العمل وسرعته وانتظامه وبيعث في نفوس الموظفين روح الجهد والنشاط ، والشعور بالمسئولية والحرص على النظام ، كما يضمن لهم حقوقهم ويكفل السير على طريقة عادلة في التعيينات والترقيات .

« أما الضرائب الحالية فيجب تجنب الزيادة فيها ، غير أنه ينبغي النظر في مراجعتها ، وتكميل نظامها ، لا لمجرد زيادة دخلها وتوزيعه توزيعا عادلا بل أيضا لتقرير رسوم على الإيرادات المعفاة من الضرائب في الوقت الحاضر .

« وغير خافه أن مراقبة المصروفات العامة بالدقة وحسن الانتباه وتقوية نظام الضرائب يضمنان انتظام الميزانية وثباتها ويسمحان باستئناف مشاريع الأعمال العامة التي أهملت من سنوات .

« ومن اللازم حماية ثروة البلاد الزراعية وتنميتها بنسبة زيادة السكان ، وهذا يستلزم المبادرة الى حل المسائل الخاصة بتحسين طرق الري والصرف وتوسيع نطاقها .

« ومن الواجب تحسين طرق المواصلات وتنمية التجارة على اختلاف أنواعها واستثمار المناجم وتشجيع الصناعات المصرية الحديثة العهد والاستفادة من مركز البلاد الجغرافي واصلاح حالة الامن والصحة العمومية وترقية المرأة أدبيا واجتماعيا وحماية الامومة والعناية بالأطفال واتخاذ التدابير الاجتماعية اللازمة لحماية العمال ، ونشر التعليم بنوعيه الأولى والراقى .

« وعلى مصر أن تتبوا مكانها بين الدول بايجاد علاقات الوداد وتوكيدها مع جميع الدول من غير تفضيل ولا امتياز يخالف مبدأ استقلالنا التام والامل وطيد في أن تتوج حريتنا السياسية بدخول مصر في جمعية الأمم كدولة تامة الاستقلال .

« أيها الشيوخ والنواب .

« ان مهمة الحكومة والبرلمان كبيرة خطيرة شاقة ، منها ما أشرت اليه ومنها ما هو معروف لكم من كل ما فيه خير البلاد وتقدمها ، ولكنني عظيم الثقة في أن هذه المهمة تتم تدريجا بفضل الروح القومية التي بعثت في شعبي الكريم قوة جديدة وملائمة حمية للعمل وغيره على خير الوطن .

« ويملا قلبي سرورا أن افتتح الدور الأول للبرلمان وأدعوكم للبدء في أعمالكم داعيا الله تعالى أن يسدد خطواتكم وان يوفقني وإياكم لما فيه خير البلاد » .

وبعد أن انتهى سعد من تلاوة خطاب العرش هتف رئيس المؤتمر بحياة الملك ، فردد الأعضاء هتافه ، ثم نهض الملك للانصراف فوقف الأعضاء وهتفوا قائلين (ليحيى جلالة الملك ليحيى ملك مصر والسودان) ، ثم غادر الملك القاعة ، وانتهت بذلك حفلة افتتاح البرلمان .

اجتمع مجلس النواب عقب انقضاء جلسة المؤتمر برئاسة أكبر النواب سنا وهو محمد سعيد بك نائب الكوم الطويل ، وحلف الأعضاء اليمين الدستورية ، وبجلسة ١٦ مارس انتخب أحمد مظلوم باشا رئيسا للمجلس ، وأحمد محمد خشبه بك (باشا) وحمد الباسل باشا وكيلين ، وكان ثلاثتهم من الوفدين ، وفي جلسات أخرى انتخب أعضاء هيئة مكتب المجلس ولجانه ،

واجتمع مجلس الشيوخ يوم ١٥ مارس أيضا برئاسة المصري السعدى باشا ،
 وفى جلسة أخرى انتخب أحمد زكى أبو السعود باشا وعلوى الجزار بك وكيلين .
 ثم انتخب هيئة مكتب المجلس ولجانه ، وأخذ كلا المجلسين يواليان عقد
 جلساتها .

الحياة الدستورية

المؤيدون والمعارضون

شهدت الحياة الدستورية فى مطلعها ، وكان لى من مساهمتى فيها ما يعطينى
 فكرة واضحة صحيحة عنها ، ومن حقى وقد لازمتها فى البرلمان الأول أن أتحدث عنها ،
 وأذكر مالها وما عليها .

كنت فى هذا البرلمان معارضا ، وقد تألفت المعارضة فى بداية الحياة البرلمانية
 من نواب الحزب الوطنى ، وكنا لا نزيد عن أربعة وهم . عبد اللطيف الصوفانى بك
 وأنا والدكتور عبد الحميد سعيد والأستاذ عبد العزيز الصوفانى ، حملنا لواء
 المعارضة فى مجلس النواب ، وتبادلنا بيان وجهة نظرها فى مختلف المناسبات ، وكانت
 غايتنا من المعارضة أن نجعل من النيابة أداة جهاد وكفاح فى الذود عن حقوق البلاد ،
 ومجال توجيه للحكومة الى الأخذ بوسائل الإصلاح فى شتى نواحيه ، وبعبارة أخرى
 اعتبرنا الحياة البرلمانية استمرارا لحياة الجهاد الذى كنا نساهم فيه من قبل ،
 ولذلك حرصنا على أن نسير على مبادئ الحزب الوطنى داخل البرلمان ، فكنا
 لانفتنا نتمسك بالجلء ووحدة وادى النيل ، وننشد أن يشاركنا الجميع فى ذلك ،
 كما كنا نعالج المسائل الداخلية بروح الرغبة الصادقة فى الإصلاح ، ولم تكن ننظر
 الى وزارة سعد كخصم نحاربه ، بل كنا نقدر فيها صفة الوكالة عن الشعب ، تلك
 الوكالة التى نالتها فى ميدان الانتخاب ، فكان موقفنا منها موقف التوجيه الخالص
 لخير البلاد ، كنا نعضدها فيما كان يتفق ومبادئنا ، وننقدها فى رفق ولين فيما كنا
 نختلف واياها فيه ، ولم يكن يدور بخلدنا أن نخلق لها العقبات أو نشارك فى المساعى
 لاسقاطها حين استهدفت للأزمات التى انتهت باستقلالها .

ومن الانصاف ان اقول ان مجلس النواب ، وكانت غالبية الهائلة وفدية ، كان
 يقدر المعارضة ، ويحسن الاصفاء الى ما تبدى من الآراء ، وليس لى ما أشكو منه
 من معاملة الغالبية لى فى هذا العهد ، بل بالعكس كنت ألح منهم علائم التقدير والرغبة
 فى الانصات والاستماع الى آراء المعارضة .

وأذكر أن أقول موقف لى فى هذا الصدد كان لمناسبة المناقشة فى خطاب العرش
 (جلسة ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤) ، وكانت جلسة هامة ، حضرها سعد وبقية الوزراء ،
 وكان دورى فى الكلام يأتى بعد عبد اللطيف الصوفانى بك ، وقد قوطع فى بعض
 العبارات ، ولكن المجلس تركه يستكمل كل ما أراد الإفضاء به ، وفى أثناء خطابه همس
 فى أذنى هارون سليم أبو سحلى (باشا) نائب فرشوط ، وكان يجلس خلفى ، ناصحا
 لى أن أتنازل عن كلمتى لأنه يرى جو المجلس غير موائم للمعارضة ، فلم ألق بالى الى
 نصيحته ، وتكلمت معارضا فى دورى ، فألفيت من المجلس اصغفاء تاما وحسن
 استقبال ، على خلاف ما كان يظن هارون بك . ورأيت مثل ذلك فى كل مرة ،
 وكنا من ناحيتنا نجتنب العبارات العنيفة أو الكلمات النابية فى النقاش ، وبذلك
 وضعنا فى مستهل الحياة البرلمانية تقاليد أظن أنها صارت أسسا صالحة للمعارضة
 النزيلة التى أجمع الكل على أنها ضرورية للحياة الدستورية .

وقد انضم إلينا في المعارضة النواب الدستوريون وبعض المستقلين وبعض النواب الوفديين الذين مالوا إلى اتجاهاتنا ، فكانت عدتنا عشرين نائبا وهم : عبد اللطيف الصوفاني . عبد الحميد سعيد . عبد الرحمن الرافعي . عبد الحليم العلالي . عبد العزيز الصوفاني . محمد شوقي الخطيب . السيد عبد العزيز خضر . محمود عبد الرازق . الدكتور محمود عبد الرازق . عبد الجليل أبو سمره . علي علي بسيوني . سلطان السعدى . هارون سليم أبو سحلى . علي الطحاوى المغازى . أحمد المليجى . محمد الشريعى . خليل أبو رحاب . عبد الله أبو حسين . محمود وهبه القاضى . محمد توفيق اسماعيل .

وكنا نجتمع في منزل عبد الله بك أبو حسين بالجمعية الجديدة لتبادل الراى فيما يكون موقفنا في الجلسات الهامة .

تأليف الهيئة الوفدية البرلمانية

كانت الأغلبية العظمى من النواب وفديين كما أسلفنا ، وكانت نسبتهم في مجلس الشيوخ تقل عن نسبتهم في مجلس النواب ، ولكن كانت الأغلبية الكبرى لهم فيه ، وقد فكر الوفد في تأليف هيئة وفدية من مثليه في البرلمان لكي يتبادلوا الراى في اجتماعات خاصة بهم في المسائل التي ستعرض على المجلسين .

وتأليف مثل هذه الهيئة ليس بدعا في النظم البرلمانية ، بل هي وسيلة لتنظيمها ، فلكل حزب الحق في أن يجتمع أعضاؤه ويتدارسوا المسائل التي ستعرض على المجلس لكي ينظموا صفوفهم ولايتعارض بعضهم مع بعض فيما يعرض من الشئون الا فيما لامعدى من اختلاف الراى فيه ، وإذا كانت هذه الوسيلة ترمى إلى هذا الغرض ولا تقضى على حرية الراى فلا غبار عليها ، بل هي لازمة لتنظيم الحياة البرلمانية ومنع الفوضى بين جوانبها ، والأحزاب السياسية كلها تتبع هذا الأسلوب في التنظيم .

وقد تألفت هذه الهيئة في حفلة أقيمت يوم ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٤ بمنزل حمد باشا الباسل ، وكان المدعوون فيها من النواب الوفديين ، وأقيمت حفلة أخرى للشيوخ الوفديين في ردهة البرلمان يوم ٢٤ مايو وافقوا فيها على تأليف هذه الهيئة .

أهم قرارات البرلمان

يطيب لى انصافا للحياة الدستورية ان أذكر فيما يلى أهم الأعمال التي صدرت عن البرلمان الأول سواء من مجلسيه أو أحدهما وكان لها أثرها الطيب في ترقية شئون البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية :

١ - قرر أن كل ما يباع من أملاك الدولة لا يستخدم ثمنه في مصروفاتها العادية بل يخصص لاستهلاك الدين العام (جلسة ٩ يونيه ١٩٢٤) ، وقد نفذ هذا القرار ابتداء من سنة ١٩٢٥ ، وهو من أهم القرارات التي صدرت عن البرلمان وكان تحقيقا لارادة البلاد في التخلص من الدين العام .

٢ - قرر أن تشرع الحكومة في تعديل طريقة اصدار البنك نوت (أوراق النقد) التي تجعل العملة المصرية تابعة للعملة البريطانية ، لما في هذه التبعية من الخطر العظيم على حالة البلاد الاقتصادية ، ووضع نظام يجعل العملة المصرية

مستقلة عن العملة البريطانية ، وهو أول قرار لمجلس النواب بوجوب استقلال
العملة المصرية (جلسة ٩ يونيه سنة ١٩٢٤) .

٣ - سحب المبلغ المودع بنك إنجلترا من الاحتياطي (جلسة ١١ يونيه سنة ١٩٢٤)

٤ - اعطاء الحكومة سلفا لشركات التعاون تنشيطا وتشجيعا للحركة التعاونية
(نفس الجلسة) .

٥ - فتح اعتماد بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه من الاحتياطي لاضافته الى ميزانية وزارة
المعارف وتخصيصه لانشاء ١١٠ مدرسة اولية وادارة مدارس المعلمين
والعلماء الأولية التي تديرها مجالس المديرين ٥ وتأليف لجنة من أعضاء
المجلس لوضع مشروع قانون التعليم الاجباري للبنين والبنات (جلسة
١٤ يونيه سنة ١٩٢٤) .

٦ - فتح اعتماد بمبلغ عشرة آلاف جنيه لنشر وتشجيع الفنون الجميلة (نفس
الجلسة) .

٧ - تشكيل لجنة حكومية لبحث حالة مصلحة الاملاك الاميرية ووضع الخطة
المثلثي التي يجب اتباعها لتحسين ادارتها ووضع مشروع لاصلاح الاطيان
البور وتأجير ما يمكن تأجيرها من الاطيان المزروعة بالمزاد (جلسة ١٧ يونيه
سنة ١٩٢٤) .

وكان هذا القرار أول العهد بالاصلاح في مصلحة الاملاك .

٨ - بيع اكبر جزء ممكن من اطيان الحكومة لصغار المزارعين (جلسة ١٠ يونيه
سنة ١٩٢٤) .

٩ - أن تفضل الحكومة في مشترياتها منتجات الصناعة والزراعة الاهلية وأن
تشتري ذلك في مقاولات الأشغال العامة (جلسة ١١ يونيه سنة ١٩٢٤) .

١٠ - انشاء هيئة محاسبة لمراقبة مصروفات الحكومة (ديوان المحاسبة) - نفس
الجلسة - وقد عنيت الوزارة بتنفيذ هذا القرار وورد في خطبة العرش
الثانية التي القاها سعد في نوفمبر سنة ١٩٢٤ أن الحكومة تشتغل بوضع
نظام لهذا الديوان ، اذ جاء في هذه الخطبة ما يلي : « ولهذا الغرض تشتغل
الحكومة بدرس مشروع لائحة لانشاء نظام مستقل يختص بمراجعة الإيرادات
والمصروفات » ، ووضعت وزارة المالية مشروع هذا النظام واعتزمت الوزارة
تقديمه الى البرلمان في دورته الثانية لولا خادثة السردار التي أعقبتها حل مجلس
النواب وتعطيل الحياة البرلمانية .

١١ - ضرورة اختيار مندوبين مصريين يمثلون الحكومة لدى الشركات الأجنبية
وكانوا من قبل من الأجانب أو أشباه الأجانب (جلسة ١٥ يونيه سنة ١٩٢٤)

١٢ - أن تكون الاعانات التي تمنحها الحكومة للجمعيات الخيرية شاملة أيضا
للجمعيات الخيرية المصرية (نفس الجلسة) وكانت من قبل مقصورة على
الجمعيات الأجنبية .

١٣ - حذف مبلغ ١٤.٠٠٠ جنيه كان يدفع لجمارك السودان عن مهمات وذخائر
الجيش المصري في دخولها السودان (جلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤)

١٤- حذف الاعتماد المخصص لنفقات جيش الاحتلال البريطاني في مصر من الميزانية ، وكان المبلغ المقرر له هو ١٤٦٢٥٠ ج في السنة وكانت الميزانية تتحمل هذه النفقات المهينة منذ سنة ١٨٨٢ ، فانقطعت سنة ١٩٢٤ بقرار البرلمان (جلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤) .

١٥- تقرير قانون الانتخابات الباشرة وهو المعروف بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ الصادر في ٢٤ يوليه من تلك السنة ، وقد جعل الانتخاب على درجة واحدة لمجلس النواب والشيوخ بعد أن كان على درجتين لمجلس النواب وعلى ثلاث درجات لمجلس الشيوخ ، وأبقى سن الناخب ٢١ سنة لانتخاب النائب ، وجعلها ٢٥ سنة لانتخاب عضو مجلس الشيوخ ، وهذا القانون من أهم أعمال البرلمان .

يتضح لك من هذا البيان أن البرلمان الأول قد اضطلع بمهمته قدر ما استطاع ، وسترى فيما يلي أنه أدى واجبه في الأزمات الخطيرة ، ولعلك بعد هذا توافقنى على أن الحملات التي شنت عليه كان أغلبها صادرا عن تحامل وامتناساف ، وأن الذين حلوا مجلس النواب الأول قبل أن يمضى عام على اجتماعه كانوا متجنين عليه ، ظالمين له ، وأن البلاد لم تفد من حله ، بل بالعكس كان هذا الحل توجيها انجليزيا نفذه عمال مصريون ، وكان بداية التصرفات التي أفسدت على البلاد حياتها الدستورية .

ما يؤخذ على البرلمان

على أن هناك بعض أمور تؤخذ على البرلمان الأول

من ذلك موقفه من قانون الاجتماعات والمظاهرات (١) الصادر سنة ١٩٢٣ في عهد وزارة يحيى باشا ابراهيم وأحيل على البرلمان ضمن القوانين التي صدرت قبل انقاده ليقرأها أو يلغها ، وهو قانون يضيق حق الاجتماع ويقيده بقيود هي بمثابة الحجر على حرية الاجتماع ، وقد أحيل هذا القانون على لجنة الداخلية بمجلس النواب لتقديم تقرير عنه ، فبحثته اللجنة بحثا مستنفضا ورات وجوب الغائه وقدمت تقريرها بذلك الى المجلس ، فقرر الغاءه باجماع الآراء .

صدر هذا القرار بجلسة أول يوليه سنة ١٩٢٤ ، ولكن الوزارة طلبت في الجلسة التالية (٢ يوليه) اعادة النظر في قرار الالغاء بحجة أنها لم تكن حاضرة في جلسة أول يوليه ، وتولى سعد شرح هذا المطلب بنفسه وتمسك به ، فعدل المجلس عن قراره الأول ، وقرر تأجيل المناقشة في القانون حتى تقدم الحكومة مشروع قانون آخر للاجتماعات ، وكان واجبا على المجلس وقد أصدر قراره الأول باجماع الآراء أن يتمسك بهذا القرار ولا يعدل عنه ، وقد قدمت الحكومة بعد ذلك مشروعا تعديلا قانون سنة ١٩٢٣ قبله مجلس الشيوخ وأحالاه الى مجلس النواب ، وهذا أحاله الى لجنة الداخلية ، ولكن انقضاء الدورة البرلمانية (٢) حال دون فحصه وعرضه على المجلس ، ثم حل المجلس في نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، كما سيجيء بيانه ، فبقى القانون القديم قائما بأحكامه الاستبدادية ، وكان عدول المجلس عن قراره الأول هو الذي أدت الى هذه النتيجة ، ومن سخرية القدر أن الأغلبية البرلمانية قد حورت ببقاء هذا القانون واستخدمته حكومة سنة ١٩٢٥ في تفريق اجتماعاتها وتقييد حريتها

(١) هذا القانون رقم ١٤ الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ الذي سبق الكلام عنه ص ١٠٠

(٢) انقضت الدورة البرلمانية الاولى في ١٠ يوليه سنة ١٩٢٤ .

الآخذ على وزارة سعد

لوزارة سعد أخطاء عدة تؤخذ عليها ، فمن ذلك أنها كانت تضيق صسندرا بالمعارضة سواء داخل البرلمان أو خارجه ، فمع أن مجلس النواب كان في الجملة واسع الصدر بازاء المعارضة فالوزارة نفسها لم تكن على هذا الغرار ، ويلوح لى أنها كانت تنظر الى المعارضين بعين الحقد ، وبدا ذلك فيما أضمره الوفد لنا من المحاربة في الانتخابات اللاحقة ، وكان واجبا على الوزارة أن ترحب بالمعارضة الدستورية ، لأنها ولا شك عنصر هام من الحياة البرلمانية الصحيحة ، وقد قيل عنى اننى بمواقفى في المعارضة كنت أريد احراج سعد ، ولعمري ان هذا كان أبعد ما يكون عن خاطرى ، فانى ما قصدت احراج سعد أو وزارته ، بل كنت أرى في الحياة البرلمانية ميدانا لاستمرار الكفاح ضد الاحتلال ، فكنت لا أفتأ أحمل على سياسة العدوان البريطاني في مختلف المناسبات ، وهى الخطة التى اتبعتها الاغلبية الوفدية في مجلس النواب حينما اشتد هذا العدوان في يونيه ونوفمبر سنة ١٩٢٤ لمناسبة حوادث السودان .

وقد بدرت من سعد كلمة قالها بجلسته ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ عدت خطأ كبيرا ، وهى قوله لى : « هل عندكم تجريدة » عندما ما وجهت سؤالا الى وزير الأشغال (المرحوم مرقس حنا باشا) طلبت فيه العمل على وقف المشروعات التى كان الانجليز يقيمونها في الجزيرة (بالسودان) ، وقال قوم انى باثارتى هذا الموضوع الهام كنت أريد احراج سعد ، والواقع انى ما أردت احراجا ، بل أردت التنبيه الى وجوب درء خطر يتهدد مصر من استمرار هذه المشروعات ، هذا الى أن سؤالى كان موجها الى وزير الأشغال ، والسؤال كما تحدده الاوضاع البرلمانية مقصور على المسائل والمسئول ، ولكن سعدا تدخل في النقاش وقال تلك الكلمة التى أراد بها ان يظهر استحالة وقف هذه المشروعات ، وقد اتخذها خصومه مادة للطعن عليه ، أما أنا فلم يزد تعليقى عليها على قولى : « اننا كنا ننتظر أو نستمد الأمل من كلمات دولة الرئيس لا أن نسمع كلمات تبعث اليأس في النفوس » .

ومن الحق أن أقول ان كلمات سعد في الجلسات اللاحقة كانت من أقوى ما قاله رئيس وزارة عن السودان من فوق منبر البرلمان ، كما سيجىء بيانه .

لم تكن اذن وزارة سعد واسعة الصدر بازاء المعارضة البرلمانية ، وكان يضيق صدرها أيضا بالصحف المعارضة ، فتعقبتهن بالاضطهاد والتحقيق والمحاكمة ، واخلت بينها وبين المظاهرات الصاخبة ضدها ، ووقفت جامدة بازائها ، وكان هذا ولا شك مأخذا كبيرا على سياستها ، كانت هذه المظاهرات العدوانية تقوم ضد الصحف المعارضة فلا تبذل الوزارة أى جهد جدى لمنعها ، وقد طلب مرة من سعد ان يمنع اعتداء وقع على جريدة الاخبار التى كان يصدرها المرحوم أمين بك الرافعى ، اذ كان المنظمون يقدفونها بالطوب والحجارة ، فقال لمحدثه : « أتريدون منى أن أحمى خصومى ؟ » ، وهو قول لا يتفق مع واجب الحكومة في حماية حرية الراى ، لأن حرية الراى حق من الحقوق التى كفلها الدستور للمصريين جميعا ، وهذه الكفالة واجبة لمؤيدى الحكومة وخصومها على السواء ، اما أن تقتصر كفالة الحرية على المؤيدين دون المعارضين فهذا اهدار لحرية الراى .

ومن مظاهر حنق الوزارة على الصحف المعارضة كثرة تحقيقات النيابة مع معظم هذه الصحف ، وقد حوكت جريدة السياسة على مقالات عدتها الحكومة اهانة

لهيئة مجلس النواب وهيئة مجلس الشيوخ ، وقدمت النيابة الدكتور حافظ عفيفي بك صاحب امتياز الجريدة والدكتور محمد حسين هيكل بك رئيس تحريرها والاستاذ محمد توفيق دياب احد محرريها لمحاكمتهم على هذه المقالات .

فقضت محكمة جنابات مصر في ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤ ببراءة الدكتور حافظ عفيفي بك والاستاذ توفيق دياب وبغرامة قدرها ثلاثون جنيها على الدكتور محمد حسين هيكل بك ، ورفع نقض عن هذا الحكم ، فقضت محكمة النقض بالفائه وبراءة هيكل بك ، وكانت هذه القضية أولى القضايا الصحفية في عهد وزارة سعد .

واسرقت الوزارة في التحقيق مع الصحفيين المعارضين وتقديمهم الى المحاكمة ، وقد قضت المحاكم في معظمها بالبراءة .

وزارة سعد والمحسوية

ومن عيوب وزارة سعد استبقاؤها آفة المحسوية في وظائف الدولة ، وظهرت هذه المحسوية في التعيينات وفي الترقيات ، ولم تبال الوزارة انتقاد الناقد ، بل قال سعد في حديث له بجريدة (الليبرتيه) : « انى لأسف كل الاسف لان اقاربى غير أكفاء والا لكنت عينت منهم في كل مكان ولكان عندنا حينئذ ادارة زغلوية بكل معنى الكلمة : اسما ومعنى ودما » ، وقال أيضا « انى عازم عند تعادل الكفايات والمقدرة ان اوثر دائما قريبا لى لائى ختما اكبر ثقة به لانفاذ سياستى والعمل في الادارة حسب آرائى » .

وليس يخفى ان المحسوية آفة وبيلة تعيب الحكم وتفسده ، ولقد كان في استطاعة وزارة سعد ان تكون للجميع على السواء وان تعامل الموظفين والمرشحين للوظائف على قدم المساواة سواء منهم من كانوا من انصارها او من غيرهم ، لان الحكومة البرلمانية اذا تولت الحكم وجب عليها ان تتخذ العدل والمساواة قاعدة لها في معامل الموظفين ، بحيث تكون الفوارق بينهم قوامها الكفاية والمؤهلات ومصلحة العمل ، حقا ان للحكومة البرلمانية ان تسند بعض المناصب الكبرى الى انصارها لتكفل انتظام اداة الحكم ، بشرط ان تتوافر فيهم الكفاية والمؤهلات ، ولكن على ان يكون ذلك في اضيقة دائرية ممكنة ، وان يجرى العمل على مثل ما يجرى عليه في إنجلترا مثلا ، فان الوزارات فيها حزبية ، ولكن كل حزب ينال الاغلبية ويتولى الوزارة يعتبر الموظفين جميعا ابناءه وعماله بصرف النظر عن لونهم الحزبي ، هذا الى ان في إنجلترا مناصب دائمة في الوزارات لا يتغير شاغلوها بتغير الوزارة ، ومصر محرومة مثل هذا النظام ، وترتب على ذلك ان المحسوية اثرت في مشروعات الحكومة وحرمتها ميزة الثبات والاستقرار .

واو ان وزارة سعد منعت المحسوية في الوظائف لخدمت اداة الحكم خدمة كبرى ، ولكنها لم تفعل واقرت هذه الآفة ، وسارت عليها الوزارات اللاحقة ، حقا ان خصومها لم يكونوا مخلصين في حملتهم عليها من هذه الناحية ، ولم يقصدوا خيرا ولا اصلاحا ، بل كانوا يريدون ان يدال لهم منها فحسب ، كل هذا صحيح لا شبهة فيه ، ولكنه لا يمنع ان المحسوية كانت من اكبر المآخذ على وزارة سعد .

حوادث السودان

كان لثورة سنة ١٩١٩ صدها في السودان ، فقد تأثر لها الشباب السوداني المنقف ، ونهضوا يثيرون الفكرة الوطنية في نفوس اخوانهم ، وتعددت وتلاحقت مظاهر هذا النهوض ، ففي سنة ١٩٢٠ تألفت جمعية من بعض الشباب سميت « جمعية

الاتحاد» تدعو الى الاستقلال التام لمصر والسودان ، واخذت في تهيئة الشعب للتحرير من النير الانجليزى وتعمده للنهوض فكريا واقتصاديا ، نذكر من مؤسسى هذه الجمعية المرحوم عبيد أفندى الحاج الأمين . والاستاذ توفيق أحمد البكرى . والاستاذ بشير عبد الرحمن . والاستاذ الدرديرى أحمد اسماعيل (وكانوا وقتئذ من طلبة كلية غردون) وغيرهم من الطلبة ، وبعض الأعيان والموظفين ورؤساء العشائر ، وأخذوا يثثون أفكارهم في صمت وسكون ، والفوا عدة فروع لجمعيتهم في بعض المدن .

ولما جاءت سنة ١٩٢٢ نهض الضابط السودانى الباسل الملازم الاول على عبد اللطيف يجاهد علنا بالانتفاض على النظم الاستعمارية ، وأعلن مبادئه الوطنية ، وقوامها اعتبار مصر والسودان وحدة واحدة لا تتجزأ ، وتحرير السودان من الاستعمار البريطانى ، ونشر هو وزملاء له من الشباب رسالة حملوا فيها على الاستعمار البريطانى ، خلاصتها :

- ١ - ان الانجليز يسمون لفضل السودان عن مصر رغما من ارادة أهله .
- ٢ - ان الذين خطبوا ووقعوا على عرائض الولاء للحكم البريطانى لا يمثلون الا انفسهم .
- ٣ - ان السياسة الانجليزية لم تجلب للسودان أى منفعة تعود على أهله .
- ٤ - انها اثقلت كاهل الاهلين بالضرائب .
- ٥ - انها لم تنصف سكان المديرىات ولا سيما اهل الجزيرة فقد أخذت أراضيهم وسلمتها للشركات الانجليزية .
- ٦ - احتكرت القطن والسكر .
- ٧ - احتكرت جميع الوظائف الممتازة وحرمتها على أهالى البلاد المتعلمين الكفاء .
- ٨ - ان أموال البلاد ، تصرف جزافا في بناء واصلاح المنازل الفخمة لسكنى الموظفين الانجليز .
- ٩ - ان الموظفين الوطنيين يسكنون في بيوت من القش والطين على حسابهم من مرتباتهم الضئيلة وهذه المساكن عرضة للتدمير بسبب الجرائق أو السيول الجارفة .
- ١٠ - ان التعليم ناقص في كلية غردون والمدارس الأخرى .

وقد قابلت الحكومة البريطانية في السودان هذه الحركة بالاضطهاد والقمع ، واذا كان يتزعمها ذلك الضابط الشهم ، فقد وقفته عن العمل وقدمته للمحاكمة أمام محكمة الجنايات بالخرطوم ، فقضت عليه في يونيه سنة ١٩٢٢ بالحبس سنة كاملة ، وقد اهتزت مشاعر السودانيين لهذه المحاكمة وأحاطوا الضابط السجن بعطفهم وأعجابهم وتأيدهم .

ولما تألفت وزارة سعد سنة ١٩٢٤ كان لتأليفها أيضا صدهاء وأثره في السودان ، فازدادت الحركة الوطنية نشاطا واتساعا ، وجاشت نفوس الطبقة المثقفة من أبنائه بالامل في أن يكون تأليف الوزارة الشعبية فاتحة عهد جديد تتحقق فيه أهداف وادى النيل ، وأعربوا عن شعورهم الفطرى في التضامن مع مصر والمساهمة في برنامجها القومى وتوثيق أواصر الوحدة بين مصر والسودان والتعاون مع المصريين في تحقيق الجلاء عن وادى النيل ، وكان الانجليز من ناحيتهم ماضين في سياسة فصل السودان عن مصر واعتباره مستعمرة انجليزية ، فاستثارت هذه السياسة

الشعور الوطنى فى السودان ، وظهر هذا الشعور بمظاهر شتى ، مما جعل الانجليز يوجسون خيفة من استفحالته واتساع مداه ، وخشى بعضهم أن يؤدى الى ثورة تشبه ثورة سنة ١٩١٩ فى مصر او ثورة المهدي سنة ١٨٨٠ .

وقد وقع الاحتكاك غير مرة بشأن السودان بين وزارة سعد والانجليز ، وكان لكل احتكاك صده فى السودان ، وسنذكر فيما يلى مظاهر هذا الاحتكاك وأطواره

تمثيل السودان فى معرض ومبلى

اقيم فى سنة ١٩٢٤ معرض عام لمستعمرات الامبراطورية البريطانية فى ومبلى بالطرف الشمالى الغربى للندين ، اشتركت فيه حكومة السودان دون أن تأخذ رأى الحكومة المصرية .

كان هذا الاشتراك افتياتا على حقوق مصر والسودان معا ، اذ مثل السودان فى هذا المعرض باعتباره مستعمرة بريطانية ، وما أن علم سعد بهذا الافتيات حتى احتج عليه ووقف موقفا محمدا ، فأرسل فى اواخر أبريل سنة ١٩٢٤ برقية الى السير لى ستاك باشا الحاكم العام للسودان قال فيها : « وصل الى علمى أن السودان سيمثل رسميا فى معرض الامبراطورية البريطانية الذى سيفتتح قريبا فى ومبلى أرجو افادتى على أى قاعدة دعى السودان للاشتراك فى هذا المعرض الخاص بالمستعمرات ، وكيف قبلتم أن تشتركوا فيه من غير اذن الحكومة المصرية » .

كانت هذه البرقية بمثابة احتجاج على تصرف الحاكم العام ، فلارتبك السير لى ستاك من هذه الرسالة التى لم تعود مثلها من الحكومات المصرية السالقة ، وبعث بها الى اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى فى مصر ، فأرسل خطابا الى سعد أخبره فيه أنه أرسل تلغرافا يطلب المعلومات من حكومته عن جلية الأمر ، ومتى ورد اليه الرد أخبره به جال وصوله ، فلم يقابل سعد هذه الطريقة فى الرد بالسكوت ، وبخاصة اغفال الحاكم العام الرد عليه ، فأرسل اليه برقية أخرى قال فيها : « بعثت لكم بتاريخ ٣٠ أبريل الماضى برقية لم ترسلوا الرد عليها ولقد أخبر اللورد اللنبى انكم خاطبتموه بخصوصها ، وحث ان المسائل التى كلفتمكم بها من شأنكم دون سواكم لتعلقها بأعمالهم من خصائصكم فانى ما زلت فى انتظار الرد منكم وأرجو الا يتأخر الرد زيادة عما مضى » .

وأرسل سعد فى اليوم نفسه الى وزير مصر المفوض فى لندن (عبد العزيز عزت باشا) لكى يحتج بشدة لدى الحكومة البريطانية أولا على كونها أقدمت على دعوة السودان رأسا ورسميا للاشتراك فى معرض خاص بالمستعمرات البريطانية بدون علم الحكومة المصرية وتخطيها لها ، و (ثانيا) على أن قبول حاكم السودان العام وقم بدون اذن من الحكومة المصرية وفى كلا الأمرين اعتداء صارخ على حقوق مصر وعمل غير ودى موجه للحكومة المصرية .

وقد رد الحاكم العام على برقية سعد ببرقية قال فيها : « آسف أشد الأسف لتأخر الرد على تلغراف دولتكم الرقيم ٣٠ أبريل ، وقد أبلغت المعلومات التى طلبتموها دولتكم الى المندوب السامى الذى هو الطريق المعتاد للمخاطبة بين الحكومة المصرية وحكومة السودان عملا بالاجراءات المتبعة ، وكنت أظن أن فخامتكم أبلغ دولتكم المعلومات المطلوبة انى أن وصلنى تلغرافكم الرقيم ١٠ مايو ، على أنى علمت أنه قام بذلك الآن ، وانى أقدم اعتذارى على ما يدا من عدم اللياقة فى تأخير الرد على برقية دولتكم الأمر الذى يرجع الى هذا الفهم الخاطيء وهو ما آسف له كل الأسف » .

وفي ١٢ مايو تلقى سعد من اللورد اللنبى خطابا قال فيه :

« يلزمنى أن أبين لدولتكم أن السير لى ستاك جرى في حالة طلب دولتكم الى طبقا للتقاليد المعمول بها فقد كانت القاعدة المقررة في الماضي ان التخاطب بين الحكومة المصرية وحكومة السودان انما يكون عن طريق المندوب السامى ، لذلك فاننى اظن انكم توافقون على أن ما صنعه السير لى ستاك لم يكن فيه اى مساس بالحكومة المصرية » .

وأخبره في الخطاب نفسه بالمعلومات التى بلغاها من حكومته عن دعوة السودان لمعرض ومبلى ويقول فيها :

« ان هذه الدعوة التى وجهت منذ أكثر من سنتين من سكرتيرة تنظيم المعرض لأهميته التجارية ، ونظرا لان كثيرا من الاموال الانجليزية تستغل في الاعمال التجارية بالسودان وصلت الدعوة عن طريق المندوب السامى وأجابها حاكم السودان عن الطريق عينها طبقا للاجراءات المعمول بها ، وان الحكومة البريطانية لم يكن ليخطر لها أن تطلب أخذ رأيها اذا وجهت الحكومة المصرية دعوة لحكومة السودان لتشارك في معرض تجارى شبيه بهذا يعقد في مصر ، وقد سبق أن قبلت حكومة السودان مباشرة ودون رجوع الى دار المندوب السامى أو الحكومة البريطانية ما عرضته الحكومة المصرية من تخصيص حجرة لمعرضات السودان في المكتب المصرى للتجارة والصناعة بالقاهرة وذلك في يونيه سنة ١٩٢٠ ، ومن جهة أخرى فان معرض ومبلى ليس وقفا على الامبراطورية البريطانية ، بل ان فيه أشياء أخرى متنوعة ذات فائدة عامة ، مثل صورة لمسجد فارسى ونماذج لشلالات نياجرا ، ومعرض من التيبب ، وأخيرا فانه موصوف في الخرائط والكتالوجات المعروضة في القسم الخاص بافريقيا الشرقية باسم السودان الانجليزى المصرى ، ولذلك لا محل لتساؤل الزائرين المعرض عن اشتراك السودان فيه » .

وقد رد عليه سعد باشا في ٩ يونيه بخطاب جاء فيه : « لقد أوضحت للمستمر كار قبل سفره بالاجازة وبعده للمستمر فرنس أثناء الكلام معهما في هذا الشأن انه من الصعب التسليم بأن تكون دار المندوب السامى واسطة للتخاطب الطبيعية بين الحكومة المصرية وحاكم السودان ، فان اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ ، ولو انه ليس هنا مجال مناقشة أصلها ولا تحديد معناها ، الا أنه من الواضح أنها تتعارض في معناها وفي مبناها مع النظرية المذكورة في خطاب فخامتكم ، وفي الحقيقة أنه يتضح جليا من نص المادة الثالثة من الاتفاقية المذكورة أن حاكم السودان العام موظف يعينه ملك مصر ويستمد سلطته من هذا التعيين ذاته وتنص المادة الرابعة صراحة على أن كل اعلان للقوانين والأوامر واللوائح يجب أن يبلغ في الحال الى المعتمد البريطانى في القاهرة والى رئيس مجلس نظار سمو الخديو المعظم ، وبناء عليه فان الطريق الطبيعى الوحيد للتخاطب بين الحكومة المصرية وحاكم السودان العام انما هو الطريق المباشر وهذا ما قصده واضعو اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، فعلا كانت الحكومة المصرية وحاكم السودان العام يتخابران مباشرة في غضون المدة التى تلت توقيع الاتفاق ، ففي سبتمبر سنة ١٨٩٠ وصل الى الحكومة المصرية من الحاكم العام للسودان رأسا مشروعان بقانون للعمل بهما في السودان ، مصحوبة برجاء من الحاكم العام للسودان الى رئيس مجلس النظر أن يؤدهما أمام المجلس ففعل ، ثم أرسل تلغرافا الى الحاكم العام يخبره بالمصادقة على المشروعين بعد ادخال تعديلات معينة في نصوص الأوامر التى تنص على سريان العمل بهما في السودان وقد رد الحاكم العام في الحال معربا » .

شكره ومؤكدا بأنه سيعمل بالتعديلات التي وضعها مجلس النظار ، وبما أنه لم يحدث بعد اتفاقية سنة ١٨٩٩ امضاء أى اتفاق آخر مغاير لها فلا يكون هناك أى مبرر لاتباع طريقة أخرى للمخابرة بيننا وبين حاكم السودان العام ، أما من جهة تمثيل السودان بمعرض ومبلى فقد بينت أنه بالنظر الى الظروف التي حدث فيها لا يمكن أن يبرره الحكم الثنائي في ادارة السودان الداخلية ، كما أوضحت أنه ما كان يوجد لدى الحكومة المصرية أى اعتراض على أن يمثل السودان في معرض صناعى أو تجارى بحث ، وليس هذا حال معرض ومبلى ، ولذلك احتججت على تمثيل السودان في معرض المستعمرات البريطانية ولا شك أنه كان يسرنى ألا يكون تمثيل السودان في هذا المعرض الا في نفس الوضع الذى وضع فيه تمثيل العجم والولايات المتحدة وتبنت في المعرض المذكور ، ولست في حاجة الى أن أزيد على ما تقدم ، انى آسف لان هذا الحادث وقع ونحن على أبواب المفاوضات ، نعم ان مسألة السودان كلها سيدور البحث عليها بينى وبين المستر مكدونالد ، ولكن من واجبى ان احتج على كل عمل اعتبره ما سا بحقوق مصر .

ووقفت المسألة عند هذا الحد

منع وفد سودانى |

من السفر الى مصر

وأعقب مسألة تمثيل السودان في معرض ومبلى أزمة أخرى نشأت عن منع حكومة السودان سفر وفد يمثل خيرة رجاله المؤيدين لارتباطه بمصر والمقاومين للحركة الانفصالية التي دبرها الانجليز هناك ، منعت الحكومة سفر هذا الوفد الى مصر واعتقلت بعض أعضائه ، في الوقت الذى أخذت فيه تستكتب صنائعها عرائض بالولاء للحكم البريطانى .

صدى حوادث السودان فى البرلمان

كان لهذه الأزمة صداها في مجلس النواب بجلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤ ، وكانت من اهم جلسات البرلمان . تكلمت فيها ، وتكلم عبد اللطيف الصوفانى بك وحمد الباسل باشا ومحمود علام بك واحمد رمزى بك ، ومما قلت في كلمتى (١) :

« ان البرلمان كما قال دولة الرئيس هو ضمير الأمة ، وهو قلبها الخفاق ، وفي هذه الايام تدور حوادث خطيرة في السودان ، اذ تقوم هناك حركتان متناقضتان : حركة طبيعية صادرة من أحشاء الشعب السودانى ، وحركة مصطنعة تقوم بها السلطة الانكليزية .

« أما الحركة الطبيعية فهي التي عرفناها من التلغراف الوارد على المجلس من جماعة من رجالات السودان وذوى الراى فيه ينادون بأنهم الفوا وفدا بقصد الحضور لمصر لظهار ولائهم لمصر ولملك البلاد فممنعتهم القوة من اجتياز بلادهم ومنعتهم عن اداء هذه المهمة الوطنية .

« أما الحركة المصطنعة فتدبرها السلطة الانكليزية فقد أوعزت الى صنائعها وبعض موظفى السودان بعقد اجتماع صورى يتظاهرون فيه بالولاء للحكم الانكليزى ؛

(١) نقلا عن مفضطة جلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤ .

فهذه حركة لا يمكن السكوت عليها لأن الحوادث التي تقع في السودان الآن إنما يقصد بها الاعتداء على حقوق مصر والسودان ، وعلى حقوق السيادة المصرية ، وإذا فلت السيادة المصرية فلا أرمى إلى الاستعمار والتحكم ، وإنما أقصد بالسيادة حقوق الولاية العامة التي يشترك فيها المصريون والسودانيون على السواء .

» فإزاء هذه الحركة يجب أن نحتج ونعلن للعالم أجمع رأينا صراحة بأن الحركة التي يدبرها الانكليز مصطنعة وأن الحركة الطبيعية هي التي ظهرت بجلاء في التفراف الوارد علينا .

» سادتي : يجب أن نعلن العالم أننا أول من يهمل عمران السودان وتقدمه ، وأن التاريخ شاهد عدل على أننا كنا على الدوام عوناً للعمران في السودان ، وما تدعيه السياسة الانجليزية من أن بقاء سيادتها هو لمصلحة العمران في تلك البلاد قول مكذوب ، لأن المصريين هم الذين مدوا السكك الحديدية وشيدوا القصور والبنيات وفتحوا المدارس وشقوا الترع وأقاموا السدود والجسور على النيل وثبتوا كل دعائم العمران في السودان وضجوا في سبيل ذلك بحياتهم وأموالهم » ، إلى أن فلت : « فأضم صوتي إلى الصوفاني بك وأطلب من حضراتكم أن تحتجوا على هذا العمل كما احتجت الأمة المصرية في إبريل سنة ١٩٢٢ عندما أقام الانكليز حركة مصطنعة شبيهة بهذه الحركة كان من جرائمها محاكمة الضابط السوداني على عبد اللطيف لأنه لما رأى أن الانكليز ساعون للقيام بهذه الحركة مع جماعة من اخوانه وأعلنوا عن عواطفهم وأظهروا تمسكهم بمصر وبالولاء لعرش مصر وأظهروا علناً أن كل هذه الحركات التي يقوم بها الانكليز حركات مصطنعة ومما يشجعنا على طلب الاحتجاج وعلى رجاء الحكومة بأن تقوم بواجب الاحتجاج وأن تضع حداً لهذه المسائل ، أن معالي مرقس حنا باشا (وزير الأشغال وقتئذ) وقت أن كان نقيباً للمحامين تطوع للدفاع عن علي أفندي عبد اللطيف وعزم على السفر للخرطوم ولم يمنعه إلا أنه فوجيء بتلفراف ينبئه بصدور الحكم على الضابط السوداني ، وأظن أن هذا الاحتجاج نشترك فيه جميعاً إذ لا يوجد أي خلاف بيننا ونحن نصرح علناً بأننا نؤيد الوزارة كل التأييد في الدفاع عن حقوق مصر والسودان ونؤيدها في ذلك بكل إخلاص » .

وقد عقب سعد على أقوال خطباء هذه الجلسة بكلمة قال فيها :

» تحركت مسألة السودان اليوم ولم تكن الحكومة مستعدة لأن تقول رأيها فيها ، ولكنني مع ذلك يمكنني أن أصرح لحضراتكم بأن الحكومة تشارككم كل المشاركة في شعوركم بالنسبة للسودان بل تنظر بعين المقت لكل عمل من شأنه أن يفصل السودان عن مصر .

» والاجراءات التي تتم الآن في السودان كما قال حضرة العضو المحترم عبد الرحمن الرافعي بك على نوعين : الأول : وثائق تكتب واجتماعات تعقد لظهار الولاء للحكومة الانجليزية والرغبة عن الحكومة المصرية ، والثاني : منع الذين يريدون أن يقدموا ولاءهم للحكومة بالحضور إلى مصر ، فأما القسم الأول وهو عقد الاجتماعات أو اختلاس الثقة لأجل إعلان الامتنان من الحكومة الانجليزية فإنا نصرح هنا وفي كل مكان بأنه باطل ولا يعتبر حجة علينا .

» إذا قدمت هذه الأوراق أمام أي محكمة أو أي هيئة وحصل التمسك بها فإنا نصرح بأننا نعتبرها باطلة لأنها لم تؤخذ بالحرية المطلقة وأنه يجب قبل التمسك بها أن يكون السودان خالياً من كل حكومة أجنبية .

« أبا في تصريحى هذا منضم اليكم فيما أعلنتم من أن هذه الوثائق وهذه الأوراق وهذه الاجتماعات لا قيمة لها مطلقا ، وهذا كاف (أصوات : بدون شك) .

« وأما فيما يتعلق بالقسم الثانى ألا وهو منع السودانين المخلصين ، وكلهم فيما أظن مخلصون لنا ، راضون عن حكمنا ، راغبون فى بقائنا بالسودان كإخوان لهم معتقدون أن بلادهم جزء لا يتجزأ من مصر ، أقول أن هذه الإجراءات مستنكرة ونعلن لجهات الاختصاص بصفتنا حكومة وبصفتنا مجلس نواب استنكارنا لما يكون صحيحا منها واحتجاجنا عليها ، وإنى لمغتبط بأن لكم فى هذه الوزارة ثقة تامة وأن تتخذ جميع ما فى وسعها لحفظ حقوق مصر فى السودان » .

وانتهت المناقشة بتقديم اقتراحين ، أحدهما منى ، وهذا نصه :

« على أثر التلغراف الذى ورد الى مجلس النواب من الوفد السودانى الذى عزم على الحضور الى مصر للاعراب عن ولاء السودانين لمصر وتمسكهم بالارتباط بها وعلى أثر الأنباء الواردة من السودان عن المناورات المصطنعة التى يقصد منها الاعتداء على حقوق مصر والسودان يعلن المجلس عطفه على السودانين جميعا لتمسكهم بارتباطهم الوثيق بمصر ويعلن استنكاره للمناورات المصطنعة التى يقوم بها دعاة الاستعمار فى السودان ، ويعلن تمسك الأمة المصرية بمبدئها الخالد وهو أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر » .

والثانى من حسين بك هلال ، وهذا نصه :

« بعد سماع التصريحات الحكيمة التى أبتاها حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء بخصوص الاجراءات غير الشرعية القائمة فى السودان للسعى فى فصل السودان عن مصر يكرر المجلس ثقته التامة بالوزارة ويطلب الانتقال لجدول الأعمال » .

وافق المجلس بالإجماع على الاقتراحين معا .

وأصدر مجلس الشيوخ احتجاجا بهذا المعنى بجلسة ٢٥ يونيه .

تصريح الحكومة البريطانية عن السودان

فى مجلس اللوردات

وعلى أثر تصريحات سعد باشا فى مجلس النواب بجلسة ٢٣ يونيه قامت مناقشة بمجلس اللوردات عن السودان يوم ٢٥ يونيه ، وصرح اللورد بارمور نائب الحكومة فى هذا المجلس قائلا : « ان الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال وهى تقدر التعهدات الواجب تحملها والتى لا يمكن تركها من غير أن تصاب سمعة انجلترا بخسارة عظيمة ، واستطيع أن أقول من غير تردد ان نظام السودان لن يسمح بتغييره ولا أن ينفذ ذلك التغيير من غير موافقة البرلمان » .

فظهر من هذا التصريح أن وزارة العمال لا تختلف عن غيرها فى سياستها الاستعمارية فى السودان ، وقد رد سعد على هذا التصريح فى مجلس النواب (بجلسة ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٤) ضمن خطبة قال فيها :

« انى بالنيابة عن الشعب المصرى جميعه وفى حضرتكم الموقرة أصرح بأن الأمة لا تتنازل عن السودان ما حييت وما عاشت (استحسنان وتصفيق طويل) ، فهى تسعى للتمسك بحقوقها ضد كل غاصب ، ضد كل معتد ، تتمسك بهذا الحق فى كل فرصة وفى كل زمن ، تسعى بكل طريق مشروع سلكه كل مهضوم الحق لأجل أن تحفظ

هذا الحق وتصل الى التمتع به ، وان كنا في حياتنا لا نصل الى ان نتمتع بحقنا فاننا نوصي أبناءنا وذريتنا أن يتمسكوا به ، ولا يفرطوا فيه قيد شعرة ، وهكذا يوصون هم أبناءهم ، وأبناء أبنائهم ، ولا بد أن يأتي يوم يفوز فيه حقنا على باطل غيرنا ، ان حقوق الأمم لا تضيق ولا تتأثر بمجرد أن يقول الفاسب اني أريد أن أتمتع بها دون أصحابها ، كلا ، ليست هذه طبيعة الوجود ، بل كل حق يبقى حيا ولا يموت ما دام وراءه مطالب ، ونحن ما دمنا مطالبين بهذا الحق ، وما دمنا نوصي أبناءنا بالتمسك به ، وما دام أبنائنا يقتفون خطواتنا فلا بد أن نتمتع به نحن أو هم ان شاء الله تعالى (تصفيق) .

الى أن قال : « أما فيما يتعلق بالمفاوضات فقد جاء في هذه التصريحات » انها ستكون على أساس تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ « وقد صرحت غير مرة بأنني استنكر هذا التصريح ، استنكرته خارج الحكومة ، استنكرته في البيان الوزاري ، استنكرته في كل مناسبة ، ولا أزال أستنكره الى الآن ، وأقول انهم وان قالوا اننا نتفاوض على قاعدة تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فوزارتنا لا تقبل بحال من الأحوال أن تتفاوض على أساس هذا التصريح ، ولقد سبق أن قلت لكم اني اذا لم أجد طريقة للمفاوضة على غير هذا الأساس فاني لا أدخل في المفاوضات أصلا ، وأنا عند قولي ، وقلت لكم ايضا اني اذا لم أصل الى هذا فاني أتخلى عن الحكم وأنا مستعد لهذا التخلي (أصوات - أبدا . حاشا) ، هذا ما عزمت عليه والرأي لكم (تصفيق متواصل) .

وقد عقب على خطبة سعد بكلمة قلت فيها :

« أرى واجبا على أن أبدأ كلمتي بتوجيه جزيل الشكر والثناء الى دولة الرئيس الجليل على تصريحاته التي فاه بها اليوم لأنه عبر بهذه التصريحات عن شعور الأمة ، عبر تعبيرا صحيحا عن تمسكها كل التمسك بحقوقها كاملة . سادتي ، نحن في صراع مع السياسة الانجليزية ولسنا منخدين في تلك السياسة ولا معتقدين البتة ان هذا الصراع ينتهي في ساعة أو في يوم ، ولكن هذا الصراع سيطول وقد يطول طويلا ، ولكننا ما دمنا متمسكين بالحق فان هذا الصراع لابد أن ينتهي بفوز الحق وخذلان الباطل (تصفيق) ، وما التصريحات السياسية التي تلقى في مجالس النواب الا سهام يتراشق بها المتخاصمون كما يترامى المتقاتلون بالقنابل في ساحة القتال ، فهذه التصريحات التي فاه بها السياسة الانجليزية أخيرا في مجلس اللوردات انما هي سهام يقصد منها أن تثبط عزائمنا ، ولا غرض لرجال السياسة الانجليزية سوى ذلك ، ولقد لجأوا الى هذه الطريقة في كل مناسبة قويت فيها الحركة الوطنية ، فانكم تذكرون انه عندما قامت حركتنا في سنة ١٩١٩ سمعنا في مجلس العموم ومجلس اللوردات تصريحات خطيرة أشد من التصريحات الأخيرة ، ومع ذلك لم تكن تلك التصريحات القديمة لتفل من عزيمنا بل تخطيناها وسرنا الى الأمام بعزيمة صادقة ولم تكثر لها ولم نعبأ بها ، الى أن قلت : « والآن أقول لكم انه اذا كان الانجليز يعتقدون اننا ضعفاء أمامهم فان لنا قوة معنوية لا تنكر واننا اذا كنا ضعفاء ماديا فنحن أقوى معنويا : ولقد برهن التاريخ على أن القوة المعنوية للشعوب تستطيع أن تهدم كل قوة مادية تعترضها ، ولندكر جميعا أن المصري هو مادة العزيم في السودان فلا يمكن بقاء العمران هناك اذا انقبضت الأيدي المصرية عن العمل ، فقد قال لي خير بشئون السودان عاد منه أخيرا : ان الانجليز لا يستطيعون أن يقيموا مشروعات الري في السودان اذا لم يستخدموا العمال المصريين والأيدي المصرية وقد جربوا مرارا أن يستخدموا عمالا صوماليين أو هنودا أو يمانيين أو جنودا فلم يستطيعوا أن يقيموا

هذه المشروعات ولا أن يستمروا في العمل ، والتجأوا أخيراً الى عمال مصر وجنود مصر ، ففي يدنا قوة معنوية ، في يدنا أن نعمل عملاً سلبياً وهو إلا نساعدهم على أن يعملوا ضد مصلحتنا وضد مصلحة السودانيين في تلك البلاد ، وفي هذه الحالة لا أظن الانجليز يتجاهلون قوة مصر المعنوية ، أنا لا أقول أننا نلجأ الى طرق العنف والثورة ، ولكن في يدنا قوة سلبية أمضى سلاحاً من طرق العنف ، وقد تكون هذه القوة هي السر في تلك الحقيقة التاريخية التي أجمع عليها المؤرخون وهي « أن وادي النيل مقبرة الفاتحين من قديم الزمان » (تصفيق) ، وان هذه القوة هي مصداق للحديث الشريف « مصر كنانة الله في أرضه فمن أرادها بسوء قصمه الله » (تصفيق) .

أزمة وزارية بسبب السودان

عرض سعد استقالته على الملك فؤاد يوم ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٤ على أثر خطبته في مجلس النواب عن السودان اذ رأى في تصريحات اللورد بارمور في مجلس اللوردات ما يحمله على التخلي عن المفاوضة وبالتالي عن الحكم ، ولكن الملك لم يقبل استقالته وبقيت الوزارة .

جمعية اللواء الأبيض

وفي غضون سنة ١٩٢٤ تألفت بالسودان جمعية من شباب الوطنيين سميت « جمعية اللواء الأبيض » غايتها مقاومة الاستعمار البريطاني والانضمام الى مصر في الحركة الوطنية وتحقيق الجلاء عن وادي النيل ، وزادت الجمعية نشاطها لمناسبة تأليف وزارة سعد وانعقاد البرلمان المصري ، وتألفت هيئتها التنفيذية برأسه الملازم الأول على عبد اللطيف البطل السوداني ووكيلها عبيد أفندي الحاج الأمين أحد مؤسسي جمعية الاتحاد الأولى ومن أبطال الحركة الوطنية ، وضمت الجمعية طائفة من خيرة الشباب ، نذكر منهم : عرفات أفندي محمد عبد الله . ومحمود أفندي محمد فرغلي وصالح أفندي عبد القادر وحسن أفندي صالح (وبعض هؤلاء من موظفي الحكومة بالخرطوم) ومحمد أفندي سر الختم المهندس السوداني بمصلحة الري المصرية بالخرطوم . والسيد محمد المهدي التعايشي وعلى أفندي ملاسي ، ووهبه أفندي ابراهيم الموظفين بمصلحة البريد والتلغراف ، والشيخ محمد زكي عبد السيد القاضي الشرعي بواد مدني . وعبيد صالح ادريس بالجمارك . والشيخ عمر دفع الله التاجر بأم درمان الخ . وأنشئت فروع للجمعية في العظيرة وحلفا وبور سودان والأبيض وواد مدني وغيرها من العواصم .

وكان لهذه الجمعية فضل كبير في بعث الحركة الوطنية وتأليف المظاهرات المنادية بوحدة مصر والسودان .

المظاهرات في السودان

قامت المظاهرات الشعبية العدائية للانجليز في شهر يونيه سنة ١٩٢٤ ، وبدأت بمظاهرة طبيعية مفاجئة يوم ١٩ يونيه لمناسبة تشييع جنازة الضاغ المصري عبد الخالق حسن مأمور أم درمان ، وكان معروفاً بجميل الأخلاق وكريم السجايا ، فشق نعيه على السودانيين وسار في جنازته الألوف العديدة منهم ، فكانت جنازة شعبية هائلة ، وفي ختامها نهض الشيخ عمر دفع الله ونادى بصوت جمهوري : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقلل معي : لتحيا الأمة المصرية . ليحيى الاستقلال الشام لمصر والسودان . ليحيى الاستقلال الشام لوادي النيل . ليحيى فؤاد ملك مصر والسودان ليحيى سعد باشا زغلول . لتحيا الشبيبة المصرية » فرددت الجموع هتافه

بحماسة وقوة ، وساروا بشكل مظاهرة طافت أم درمان وسوقها واستمرت الى مغرب الشمس ، وتعددت المظاهرات العدائية للانجليز في الايام التالية ، فقابلتها الحكومة السودانية (الانجليز فعلا) بمنتهى القسوة واعتقلت كثيرين من شباب السودان وزجتهم في السجون وعوملوا فيها أفظع معاملة ، وقبض في حلقة على اليوزباشي زين العابدين عبد التام والسيد محمد المهدي التعايشي عضوى الوفد الذى ازمع السفر الى مصر يحملان عرائض ووثائق تبين شعور البلاد ، وأعيدوا الى السودان مقبوضا عليهما .

وقبض على الضابط الشهم على عبد اللطيف زعيم حركة المقاومة وحوكم من جديد بتهمة التحريض على الثورة .

وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة ، ثم حكم عليه بعد ذلك في تهمة مؤامرة لقلب نظام الحكم وحكم عليه فيها بالسجن سبع سنوات مضافة الى الثلاث السابقة (وهو الآن في مستشفى بالقاهرة ، شفاه الله) (١) .

واعقل محمد أفندى سر الختم المهندس السودانى عقب القائه خطبة في احد المساجد استشهد فيها ببعض آى الذكر الحكيم وهتف في ختامها بحياة « ملك مصر والسودان » وحكم عليه بالسجن . ومنم اعتقالوا في هذه الحركة الأفندية عبيد الحاج الامين وكيل جمعية اللواء الأبيض وقد انتهت اليه رأستها ، وصالح عبد القادر وحسن مدحت وموسى احمد لاط ومحمد عبد البخيت وجابر عبد الله والشيخ عمر دفع الله وحسن شريف وعلى سيد أحمد رخا والطيب عابدون وعلى ملاسى وعبيد صالح ادريس وعمر أحمد الفلكى وغيرهم بتهمة التحريض على التظاهر ولندائهم باستقلال وادى النيل .

وقبض على بعض الموظفين والضباط المصريين في السودان لاتهمهم بالتحريض على المظاهرات كما اعتقل كثير من السودانيين الأحرار وحكم على على أفندى ملاسى بالسجن ست سنوات ، وحكم على عبيد الحاج الامين زعيم شباب السودان ورئيس جمعية اللواء الأبيض بعد اعتقال زعيمها الأول على عبيد اللطيف بالسجن ثماني سنوات ، ومات رحمه الله سجيناً في « واو » عاصمة مديرية بحر الغزال النائية التى جعلوها معتقلاً لزعماء الشباب مبالغاً في تعذيبهم والتنكيل بهم والاجهاز عليهم ، وحكم على سيد أحمد أفندى رخا بالسجن سنتين ونصفاً ، وبالسجن ستة شهور على كل من : الطيب أفندى عابدون وعبيد أفندى صالح ادريس ومحمد أفندى هدية منصور ووهبه أفندى ابراهيم ومحمد عبد المنعم أفندى زايد وأحمد أفندى صبرى زايد .

مظاهرة طلبة المدرسة الحربية

وفي صباح يوم السبت ٩ اغسطس خرج تلاميذ المدرسة الحربية بالخرطوم من المدرسة في مظاهرة عسكرية منظمة حاملين البنادق والحرايا والعلم المصرى ، واخترقوا المدينة بنظام هاتفين بحياة مصر والسودان واستقلال وادى النيل وحياة ملك مصر والسودان وحياة سعد ، ووقفوا أمام السجن هاتفين للضابط على عبيد اللطيف ، واستمروا في مظاهراتهم نحو أربع ساعات ، فاضطربت الحكومة لهذه المظاهرة وأنفذت الأورطة الانجليزية العسكرية في الخرطوم الى المدرسة واستولت على الذخائر التى كانت بها ، فلما عاد الطلبة اليها امتنعوا عن تسليم أسلحتهم ما لم ترد اليهم

(١) هامش الطبعة الثانية - تولى الى رحمة الله في نوفمبر سنة ١٩٤٨ .

الدخائر ، وهددوا باستعمال هذه الأسلحة اذا استعملت معهم القوة ، واحاطت القوة البريطانية بالمدرسة ، ثم توسط آباء الطلبة وذووهم وحملوهم على تسليم أسلحتهم فسلموها في المساء ، وألقى القبض على زعمائهم وحكم على بعضهم بالسجن ، وأقفلت المدرسة .

مظاهرة أورطة السكة الحديدية بالعطبرة

وفي يوم ٩ أغسطس بالذات خرجت أورطة السكة الحديد بالعطبرة في مظاهرة تهتف بوحدة مصر والسودان ، ولم يكن لدى رجالها أسلحة ، فقامت فصيلتان من الجيش البريطاني وقمعتهما ، واستؤنفت المظاهرة في اليوم التالي والذي يليه فحاصرها الجنود البريطانيون فاخترق رجال الأورطة خط الحصار دفعيتين ، وأطلق الجنود البريطانيون عليهم النار ، وأسفر ذلك عن قتل أربعة من الأورطة واصابة أحد عشر باصابات خطيرة .

وقد اجتمع مجلس الوزراء على أثر إبلاغه هذه الحوادث ، وأصدر البيان الآتي :

« في يوم ١١ أغسطس والأيام التالية أبلغت الحكومة أنه في صباح يوم السبت ٩ الجاري خرج تلاميذ المدرسة الحربية في الخرطوم من المدرسة حاملين البنادق والحرايب والعلم الأخضر واخترقوا المدينة بنظام ووقفوا أمام السجن هاتفين للضابط عبد اللطيف وفي أثناء ذلك أخذت الدخائر من المدرسة فلما عاد التلاميذ إليها امتنعوا عن تسليم أسلحتهم مالم ترد إليهم الدخائر وهددوا باستعمال هذه الأسلحة اذا استعملت معهم القوة وأن قوة بريطانية أحاطت بالمدرسة وانتهى الأمر بانتهاء المقاومة وتسليم الأسلحة في المساء وأنه ألقى القبض على رؤساء الحركة ، وقيل ان هذه المظاهرات وقعت احتجاجا على طريقة اعطاء الشهادات النهائية وعلى مشروع الجزيرة ، وأبلغت الحكومة أيضا أن أورطة السكة الحديد بالعطبرة خرجت في اليوم نفسه بمظاهرة غير منتظمة وأحدثت اتلافا وأن فصيلتين من الجيش البريطاني قامتتا لقمع هذه المظاهرة وأن هذه المظاهرة استؤنفت في اليوم التالي ولما حاصرتها الجنود استعمل رجال الأورطة الحجارة واخترقوا خط الحصار دفعيتين وكانوا مسلحين بالنبايت وقضبان الحديد وأتلفوا السيارات والآلات الميكانيكية ومركبات سكة الحديد وأشعلوا النار في مكاتب السكة الحديد فأطلق الجنود النار لقمع المظاهرة وأسفر ذلك عن قتل اثنين ماتا متأثرين بجراحهما واصابة أحد عشر باصابات خطيرة وخمسة بجراح خفيفة واصابة غلامين كانا بالكفنة باصابات خفيفة فاجتمع مجلس الوزراء وبحث في الأمر واتخذ الاجراءات الآتية :

أولا - الاستعلام من حاكم السودان العام طالبا منه البيانات التفصيلية عن هذه الحوادث وما وقع فيها وأسبابها والدافع إليها والاجراءات التي اتخذت في شأنها واخطار الحكومة أولا فأول بما يحصل فيها .

ثانيا - أبلغت الحكومة الأمر لوزير مصر المفوض بلندره وكلفته بتبليغ احتجاجها للحكومة البريطانية على هذه التصرفات وضمنت كتاب الاحتجاج وجوب إيقاف المحاكمات والمبادرة الى تشكيل لجنة مصرية سودانية لفحص الحالة وتحديد المسؤوليات والعمل على تهدئة الخواطر حقنا للدماء .

« وأن الحكومة لتشعر بشعور الأمة تلقاء هذه الحوادث المشؤومة وهي ساهرة على معالجتها بما يحفظ كرامة البلاد ويصون حقوقها » .

وفي الوقت نفسه أرسلت الحكومة البريطانية الى حكومة مصر مذكرة تشتمل على ما يأتى :

أولا - « ان الحكومة الانجليزية تؤيد حكومة السودان فى خطتها وتفوض لها حفظ النظام .

ثانيا - « ان الحكومة البريطانية تفوض حكومة السودان فى أن تبعد أورطة السكة الحديدية المصرية وكل قوة ترى أن الظروف الحالية تستلزم إبعادها .

ثالثا - « ان الحكومة البريطانية تعتبر البرلمان المصرى والصحافة المصرية مسؤولين عن حوادث السودان » .

وردت الوزارة المصرية على هذه المذكرة بمذكرة أخرى أبانت فيها أنها لا تعترف بأن لحاكم السودان أن يتصرف فى الجيش المصرى بدون رأيها وهو فى الوقت نفسه سردار الجيش المصرى وهذا معناه أنه موظف مصرى يجب أن يرجع فى كل ما هو داخل فى حدود هذه الوظيفة الى رأى الحكومة المصرية ، ورفضت قول الحكومة البريطانية أن البرلمان المصرى والصحافة المصرية مسئولان عن حوادث السودان ، وأوضحت أن ما قيل فى البرلمان المصرى وما كتب فى الصحف المصرية لم يكن الا ردا على ما قيل فى البرلمان الانجليزى وكتب فى الصحف البريطانية ، ورفضت أن تكون حكومة السودان مطلقة التصرف وأن يكون للحكومة البريطانية أن تأذنها بهذا التصرف .

وأصرت الحكومة البريطانية على اعتسافها وعدوانها وعززت الحامية البريطانية بالخرطوم وأيدت حكومة السودان فى تصرفاتها ، وأعيدت أورطة السكة الحديدية الى مصر بأمر اللواء هدالستون باشا نائب السردار .

ولقد وجه مستر لانسبورى العضو فى البرلمان الانكليزى الى وزير الخارجية البريطانية فى مجلس العموم (النواب) سؤالا يوم ١٨ مارس سنة ١٩٢٥ عن عدد الأشخاص الذين اعتقلتهم السلطة البريطانية فى السودان فى الأشهر الستة الماضية بتهم سياسية ، وكم عدد الذين أخرجوا من السودان ، وما هى التهم التى اتهموا بها ؟ وهل من بينهم موظفون فى الحكومة ؟ فأجابه مستر تشمبرلن وزير الخارجية بما يلى : « قبض على أربعة وتسعين شخصا بتهم تعاقب عليها قوانين السودان منذ وقعت اضطرابات شهر أغسطس الماضى (سنة ١٩٢٤) وكانت للتهم علاقة بهذه الاضطرابات وأعيد الى مصر فى المدة ذاتها مائة وخمسة وعشرون شخصا كانوا جميعا تقريبا موظفين فى حكومة السودان ، وسبب اعادتهم هو ان وجودهم فى السودان كان خطرا على الأمن العام » .

الاعتداء على سعد

١٢ يوليه ١٩٢٤

كان سعد وزملاؤه الوزراء على موعد للسفر الى الاسكندرية فى صبيحة يوم السبت ١٢ يوليه سنة ١٩٢٤ لتقديم التهنئة الى الملك فؤاد لمناسبة عيد الاضحى ، فبينما كان سعد يسير على رصيف المحطة قبيل الساعة السابعة صباحا قاصدا الصالون المخصص له اذ أطلق عليه شاب الرصاص من مسدسه ، فأصابه فى ساعده الأيمن ، وهم الجانى أن يثنى برصاصة أخرى ، ولكن الجماهير هجمت عليه وكادت تفكك به ، لولا أن قبض عليه رجال الحفظ وخلصوه من أيديهم ، وتبين أن الجانى

شباب مصرى مفتون يدعى عبد الخالق عبد اللطيف كان طالبا بالطب فى برلين ، وظهر من التحقيق أنه اعتدى على سعد لأسباب سياسية ، وقابلت الأمة على اختلاف طوائفها وأحزابها هذا الاعتداء بالسخط والاستنكار الشديد ، وأظهرت الأمة لهذه المناسبة بالغ تعلقها بسعد وابتهاجها بنجاته من هذا الاعتداء المنكر ، واتضح من الكشف الطبى على الجانى أن به مسا من الجنون ، فلم يحاكم ووضع فى مستشفى الأمراض العقلية .

مباحثات سعد - مكدونالد

سبتمبر - أكتوبر سنة ١٩٢٤

تلقى سعد يوم افتتاح البرلمان برقية تهنئة من المستر رمزى مكدونالد رئيس الوزارة البريطانية أبدى فيها استعداد حكومته للمفاوضة مع الحكومة المصرية ، وكانت الوزارة البريطانية مؤلفة من حزب العمال ، وكان سعد يظن أن هذا الحزب يختلف فى المسائل الخارجية عن حزب المحافظين أو حزب الأحرار ، وأعرب عن هذا الشعور فى خطبته يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٢٤ لمناسبة تكريم النواب إياه إذ قال : « من علامات اذن الله بنجاح سعيها أن تقوم فى الأوقات الحاضرة وزارة انجليزية معروفة بالميل الى مطالبنا الحقبة والى تسوية الخلاف بيننا وبين الحكومة الانجليزية باتفاق صريح مبنى على قواعد الحق والعدل » .

استجاب سعد الى طلب المستر مكدونالد ، واعتزم السفر الى لندن للمفاوضة ، على أن كل الظروف والملابسات كانت تدل على أن هذه المفاوضة مصيرها الى الاخفاق ، وخاصة بعد حوادث السودان ، وبعد ما تبين من التصريحات الرسمية وأقوال الصحف البريطانية أن الحكومة الانجليزية مستمسكة بأطماعها الاستعمارية فى البلاد وباستبقاء السودان فى حوزتها واستدامة احتلالها لوادى النيل .

أبحر سعد من الاسكندرية يوم ٢٥ يولييه سنة ١٩٢٤ ، وقصد الى باريس ، ثم بارح باريس الى لندن يوم ٢٣ سبتمبر لمفاوضة المستر مكدونالد وكان يصحبه مصطفى النحاس باشا وزير المواصلات ، ومحمود فخرى باشا وزير مصر المفوض فى باريس ، وبعض كبار الموظفين وبعض النواب والسكرتيرين .

ولم تدم المفاوضات طويلا ، ولا يجوز أن تسمى مفاوضات ، لأن طبيعة المفاوضة قبل الجلاء أن تكون مساومة وتنازلا ، ولذلك سمينها محادثات ، لأن موقف سعد فيها كان موقف مطالبة لا مفاوضة ، وقد انقطعت فى اليوم الثالث من بدايتها ، إذ لم تر منه الحكومة البريطانية قبولا للمفاوضة التى تنطوى على معنى المساومة ، فقد اجتمع بالمستر مكدونالد يوم ٢٥ سبتمبر ثم ٢٩ سبتمبر فى يوم ٣ أكتوبر ، وانتهت الاجتماعات بانقطاع المحادثات ، وقدم سعد الى المستر مكدونالد أثناء المحادثات ، المطالبات التى يراها كفيلة بتحقيق الاستقلال التام وهى :

اولا - سحب جميع القوات البريطانية من الاراضى المصرية .

ثانيا - سحب المستشار المالى والمستشار القضائى .

ثالثا - زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ، ولاسيما فى العلاقات الخارجية التى تعرقل بالذاكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية الى الدول الأجنبية

في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ (١) قائلة ان الحكومة البريطانية تعد كل سعى من دولة اخرى للتدخل في شئون مصر عملا غير ودى .

رابعا - عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات في مصر .
خامسا - عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت في حماية قناة السويس .

سادسا - استمساكه بالنسبة للسودان بتصريحاته التي أدلى بها في البرلمان المصرى وقد لخصها البيان البريطانى عن المحادثات بأنها مطالبة بملكية مصر العامة للسودان ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة .

وقد وردت هذه الطلبات في وثيقة رسمية وهي « الكتاب الأبيض » الذى صدر عن الحكومة البريطانية في ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٤ بشأن المحادثات وتضمن رسالة المستر ماكدونالد عنها الى المندوب السامى البريطانى ، قال :

« في أثناء محادثاتي مع رئيس الوزارة المصرية أوضح لى سعد زغلول باشا ما هي التعديلات التي لا يرى بدا من ادخالها في الحالة الحاضرة في مصر ، فاذا كنت قد فهمته حق الفهم فهذه التعديلات هي كما يأتي :

اولا - سحب جميع القوات البريطانية من الاراضى المصرية .

ثانيا - سحب المستشار المالى والمستشار القضائى .

ثالثا - زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ولا سيما في العلاقات الخارجية التي ادعى زغلول باشا انها تعرقل بالذاكرة التي أرسلتها الحكومة البريطانية الى الدول الأجنبية في ١٥ مارس ١٩٢٢ قائلة ان الحكومة البريطانية تعد كل سعى من دولة اجنبية اخرى للتدخل في شئون مصر عملا غير ودى .

رابعا - عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات في مصر

خامسا - عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت في حماية قناة السويس .

« اما في شأن السودان فاننى لفت النظر الى البيانات التي فاه بها زغلول باشا بصفته رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان في الصيف في ١٧ مايو ، ويؤخذ مما علمته في هذا الصدد أن زغلول باشا قال ان وجود قيادة الجيش المصرى العامة في يد ضابط اجنبى وإبقاء ضباط بريطانيين في هذا الجيش لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة ، فابداء مثل هذا الشعور في بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول لم يقتصر على وضع السير لى سستاك بصفته السردار في مركز صعب ، بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصرى أيضا في هذا المركز .

ولم يفتنى أيضا انه قد نقل لى أن زغلول باشا ادعى لمصر في شهر يونيه الماضى حقوق ملكية السودان العامة ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة .

« فلما حدثت زغلول باشا في ذلك قال لى ان الأقوال السابقة التي قالها لم يكن مرددا فيها صدى رأى البرلمان المصرى فقط ، بل رأى الأمة المصرية أيضا ، فاستنتجت من ذلك أنه مازال متمسكا بهذا الموقف » .

(١) هي المذكرة الواردة في ص ٤٣ .

كان موقف سعد قويا سليما في هذه المحادثات ، وفي ذلك قال كلمته الماثورة :
« لقد دعونا الى هنا لكي ننتحر ولكننا رفضنا الانتحار وهذا كل ما جرى » وكان هذا
الموقف بلا مرأى تصحيحا لموقفه في مفاوضاته مع اللورد ملتر سنة ١٩٢٠ ، ولم يقبل
ما كان يتوقعه الكثيرون من خصومه من التسليم للانجليز في طلباتهم من المفاوضة ،
وقف هذا الموقف المشرف في الوقت الذي كان يتوقع فيه بعد قطع المحادثات أن
تستهدف وزارته للتحدى من جانب الانجليز ومن جانب السراي ، وعاد الى مصر يوم
٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤ .

تعديل في الوزارة

أدخل سعد بعد عودته تعديلا في الوزارة ، بتعيين فتح الله بركات باشا وزيرا
للدخالية ، والدكتور أحمد ماهر وزيرا للمعارف ، والأسناذ محمود فهمي النقراشي
وكيل محافظة مصر وكيل الوزارة الداخلية .

موقف وزارة سعد بعد قطع المحادثات

واجه سعد بعد قطع المحادثات تدابير ومؤامرات قوية لاسقاطه .
وقد أدركت السراي أن مركزه قد تزعزع بعد قطع محادثاته مع المستر
ماكدونلد ، وان مركزه ازداد اضطرابا بعد سقوط حزب العمال في الانتخابات العامة
التي جرت في انجلترا أواخر أكتوبر سنة ١٩٢٤ ، اذ فاز فيها المحافظون وسقطت
وزارة العمال (١) ، فبدأت السراي تبذل مساعيها لاسقاط وزارة سعد ، لأنها تعلم أن
وزارة المحافظين لا تميل الى بقاء الوزارة الشعبية في مصر ، وبخاصة بعد أن واجهت
الحكومة البريطانية بمطالبها الوطنية .

اضراب الأزهريين

ظهرت حركة معارضة قوية في صفوف الأزهريين ضد وزارة سعد ، بعد أن
كانوا أشد نصرائه وأعوانه ، ولم يعرف على وجه التحقيق سر هذا التحول ، على أنه
قد بدأ على أثر تقديم لجنة ألفتها الحكومة لاصلاح الأزهر تقريرها الى الحكومة وعدم
نشره ، وحسبان الأزهريين أن مطالبهم لم تحقق ، فأضربوا عن الدروس في أوائل
نوفمبر ، كما أضرب طلبة المعاهد الدينية في الاسكندرية وطنطا وأسيوط ، وقام
المضربون في العاصمة بمظاهرة كبيرة في الشوارع نادوا فيها نداء جديدا لم يكن مألوفا
من قبل وهو (لا رئيس الا الملك) ، بعد أن كان نداؤهم المألوف (لا رئيس الا سعد) ،
فعرف من أية ناحية حدث الإيعاز لهم بهذا الاضراب ، وقد أنذرتهم الحكومة بالعودة
الى دروسهم وهددتهم بأن لا تنظر في مطالبهم ما داموا مضربين ، وعادوا الى الدراسة
بعد أيام من الاضراب .

استقالة سعد - ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤

حدد لافتتاح الدور الثاني للبرلمان يوم الأربعاء ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وجرى
الاحتفال المعتاد بافتتاحه ، في جو قلق ، تكتنفه الاشاعات عن وجود أزمة وزارية وأن
سقوط الوزارة وشيك الوقوع .

وقد تحققت هذه الاشاعة ، اذ قابل سعد الملك فؤاد في الساعة الواحدة بعد
ظهر يوم السبت ١٥ نوفمبر ، وقدم اليه استقالة الوزارة .

(١) استقال المستر مكدونالد يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وألف المحافظون الوزارة برئاسة المستر بلدوين .

فما أن ذاع هذا النبأ حتى اهتزت العاصمة لهذه الاستقالة التي ما كان أحد يتوقعها بهذه السرعة ، وحضر سعد في مساء ذلك اليوم جلسة مجلس النواب (١) ، وأعلن فيها أنه قدم استقالته الى الملك لأن صحته لم تعد تحتل أعباء منصبه ومتاعبه ، وأعلن ذلك أيضا في مجلس الشيوخ ، فقبلت الاستقالة في كلا المجلسين بالدهشة وبعلان الثقة بالوزارة .

وأوفد مجلس الشيوخ رئيسه زيور باشا ووكيله أحمد زكي أبو السعود باشا وعلوى بك الجزار الى القصر الملكي ليعرضوا على الملك رغبة المجلس في عدم قبول استقالة سعد ، فاستقبلهم الملك ، وأبلغهم أنه ساءه استعفاء سعد باشا ، وأنه أعرب له عن ثقته به وعن أمله في العدول عن الاستقالة .

وبعد انتهاء جلستي المجلسين ذهب كثير من النواب والشيوخ الى بيت الأمانة ليستوضحوا سعادا عن السبب الحقيقي الذي دعاه الى الاستقالة ، فأجابهم : « هنالك مشاكل خارجية ومشاكل داخلية » ، وهنالك أيضا « دسائس » . فاستزادوه صراحة في البيان ، فلم يجب الا بقوله : « أنا لا أحب العمل في الظلام ومن أجل هذا لابد لي من الاستقالة » ، وكان معروفا أنه يقصد دسائس السراي ، وقد أفضى بذلك الى خاصة رجاله .

ويرجع السبب الحقيقي في الاستقالة الى أن السراي أرادت أن تخرج الوزارة وتحيطها بالعقبات ، واجتمعت عدة مظاهر لهذا الإحراج ، (منها) إثارة مسألة الأزهر ، وكان معروفا أن السراي تؤلب الأزهر والمعاهد الدينية على الوزارة وتدبر مظاهرات الأزهرين ، حقا ان الأزهرين كانت لهم مطالب ، ولكن هذه المطالب ما كانت لتأخذ شكل الاضراب والمظاهرات لولا إيعاز السراي وتدخلها .

(ومنها) تعيين حسن نشأت باشا وكيل وزارة الأوقاف وكيلا للديوان الملكي ورئيسا له بالنيابة ، والاعتماد عليه بوسام دون علم الوزارة وموافقتها ، وقد صدر الأمر الملكي بهذا التعيين يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وكان نشأت باشا محور الدسائس التي دبرت ضد الوزارة ، فاعتبرت الوزارة تعيينه وكيلا للديوان الملكي مكافأة له وتشجيعا على هذه الدسائس ، وفي الوقت نفسه صدرت الغازيته العسكرية لحكومة السودان وفيها الانعام بأوسمة على بعض الضباط الذين اشتركوا في قمع المظاهرات لمصر في السودان ، وصغرعت هذه الانعامات دون علم الوزارة .

وظهرت يد السراي في الأزمة باستقالة توفيق نسيم باشا وزير المالية في منتصف نوفمبر وهو معروف بالانصياع دائما لأوامر السراي وإيعازها ، فكانت استقالته إيذانا ببداية المؤامرة لاستقاط الوزارة . وقد قابل سعد هذه المؤامرة بالعمل على تدعيم الحياة الدستورية حتى لا تصبح عرضة لمثل تلك الدسائس ، فطلب أن لا ينفرد الملك بمنح الرتب والنياشين ، ولا بتعيين موظفي السراي بغير موافقة الوزارة ، واستند في ذلك الى المادة ٨ من الدستور التي تنص على أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه ، وهو نص عام يسرى على حق منح الرتب والنياشين وتعيين موظفي السراي ، وطلب أيضا أن لا تحدث مخاطر خارجية بين الملك والدول الا باطلاع الوزارة وموافقتها ، وأن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية تبعية حقيقية فعلية بعد أن كانت صلاتهم بالسراي رأسا .

طلب سعد هذه المطالب ، وعلق استرداد استقالته على قبولها ، فقبلها الملك ،

(١) هي الجلسة الأولى للمجلس في هذا الدور .

وانفردت الأزمة على هذا الأساس ، واستردد سعد استقالته ، وتوكيدا لهذا الاتفاق صحح أمر تعيين حسن نشأت وكيلًا للديوان الملكي ، فوقع عليه سعد ، لكي يكون متفقا مع ما تقضى به المادة ٤٨ سالف الذكر .

إعلان العدول عن الاستقالة - ١٧ نوفمبر

وحضر سعد جلسة مجلس النواب يوم الاثنين ١٧ نوفمبر حيث اجتمع المجلس لانتخاب رئيسه ووكيله ومكتبه عن الدورة الجديدة ، فأعاد انتخاب أحمد مظلوم باشا رئيسا ، وحمد باشا الباسل وأحمد محمد خشبه بك وكيلين ، وأعلن سعد أنه قابل جلالته الملك أمس (١٦ نوفمبر) فأعرب له أنه متفق تمام الاتفاق مع الأمة ومع مجلسي الشيوخ والنواب في الثقة بوزارته ، وأنه لا يسعه أزاء هذه الإرادة الاجتماعية أن يقبل استعفاه ، وصرح له بتصريحات لطيفة خففت عنه عباء العمل ولم يسعه بازاء هذا العطف إلا أن يسحب استعفاه ، وأعلن ذلك أيضا في مجلس الشيوخ .

وصرح في بيان له : « انى سحبت استقالتي وسيظل الدستور محترما بحماية جلالته الملك وأنا خادم الدستور ، وسنبقى لنفذه معتمدين على الله وإرادة الشعب » وفي ١٩ نوفمبر عين على الشمسي (باشا) وزيرا للمالية بدلا من توفيق نسيم باشا .

مقتل السردار

السير لي ستاك باشا - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤

كان الظن بعد ان تم اتفاق الملك وسعد على المسائل التي كانت مثار الخلاف بينهما أن تستقر الحياة الدستورية ، ويتوطد حكم الشعب ، ولكن لم يكد يمضي يومان على هذا الاتفاق حتى وقع حادث مروع عصف بالوزارة وبالحياة الدستورية معا ، كما عصف بحقوق البلاد وبوجدة مصر والسودان ، هذا الحادث هو مقتل السير لي ستاك باشا Lee Stak سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام .

ففي نحو الساعة الثانية بعد الظهر من يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، بينما كان السردار عائدا في سيارته من مكتبه بوزارة الحرية الى داره بالزمالك ، أطلق عليه الرصاص خمسة اشخاص كانوا متربصين في سيارة بشارع الطرقة الغربى (شارع اسماعيل باشا اباطة الآن) ، فأصيب السردار اصابات خطيرة في بطنه ويده وقدمه ، وأصيب ياوره البكباشي كامل ، كما أصيب سائق سيارته وجندي بلوك الخفر من حرس مخفر وزارة المعارف أراد أن يتعقب الجناة ، وقد توفي السردار متأثرا من جراحه يوم ٣٠ نوفمبر حوالى منتصف الليل .

ارتجت البلاد لهذا الحادث المروع ، وتوقع الناس له عواقب خطيرة ، إذ كان هدفه من أكبر شخصيات انجلترو السياسية والعسكرية في مصر والسودان .

وثارت الحكومة البريطانية بعد وقوعه ، وبدأت مظاهر هذه الثورة في الصحف البريطانية ، فقد أخذت تهدد البلاد وحكومتها ، وتحمل حملة شديدة على سعد واتهمته بتهيج الشهور ضد بريطانيا ، وتحمله ووزارته مسؤولية الحادث .

وفي الحق ان مقتل السردار قد أضر بالبلاد ضررا بليفا ، وترتبت عليه نتائج اليمية تمثل فيها الاعتداء على حقوقها وسيادتها ، وذهب الناس مذاهب شتى في

تفسير النواحي على ارتكاب هذه الجريمة ، فهي لم تكن جريمة ضد شخصية من أكبر الشخصيات البريطانية فحسب « بل كانت مصوبة أيضا الى وزاره سعد ، حتى كأنها دبرت لاسقاطها ، لأن كل الدلائل والملاسل تدل على أن الوزارة القائمة ستكون هدفا لمطالب جسيمة تؤدي حتما الى استقالتها ، وفي ذلك يقول سعد بعد وقوع الحادثة : « ان جريمة اغتيال السردار قد أصابت مصر وأصابتنى شخصا » ، وقال عنها في خطبته يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ أى بعد انقضاء قرابة عام من وقوعها :

« حدثت من تاريخ الاحتفال الأخير في بلادنا حوادث هامة سببت انقلابات خطيرة ، وأكبر هذه الحوادث أثرا وأسوأها شؤما هي حادثة قتل المأسوف عليه السير لى سنالك باشا سردار الجيش المصرى ، هجمت هذه النازلة على البلاد ، فأزعجت بها وهزت أرجاءها عزا مميغا ، وكنت أول المهزوزين بهجومها ، وأول المتطيرين من شرها ، وأشد الناس اعتقادا بتدبيرها ضد وزارة كنت متشرفا برآستها ، وكانت الدسائس كثيرة حولها ، ونية الدسائسين معقودة على اسقاطها ، ولو أدى الأمر الى تخريب البلاد وتدميرها ، ولقد استنكرها الناس عموما ، وأظهروا بكل الوسائل استنكارها ، واشتد سخطهم على من دبروها ، وكنا أشدهم سخطا عليها وأسفا منها ، لشعورنا بأننا نحن المقصودين بها ، ولأنها الملت بنا والامن سائد ، والراحة الشاملة ، والهيم منصرف الى تحسين العلاقات الخارجية واصلاح الأحوال الداخلية ، والأمة والبرلمان والحكومة فى أتم اتفاق على السير بالأمور فى طريق التقدم والكمال ، وخطبة العرش التى لم يكن جف مدادها تفيض فخرا بذلك الأمل الشامل ، وهذا الاتحاد الكامل » .

الانذار البريطانى

الى الحكومة المصرية - ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

شيعت جنازة السردار باحتفال مهيب فى صباح السبت ٢٢ نوفمبر ، وفى الساعة الخامسة من مساء هذا اليوم ذهب اللورد اللبى المندوب السامى البريطانى الى دار رئاسة مجلس الوزراء فى مظاهرة عسكرية يتقدمه مائتان وخمسون جنديا بريطانيا من حملة الرماح ، ويتبعه مثل هذا العدد ، وقابل سعدا فى مكتبه مقابلة جافة ، وقدم اليه بلاغين (انذارين) محررين باللغة الانجليزية ، بعد أن تلا عليه نصهما ، وانصرف عائدا الى دار الوكالة البريطانية ، وكان مجلس النواب منعقدا فى أثناء هذه المقابلة ، وأعلن رئيس المجلس استنكاره للجريمة ، ووافق الأعضاء بالاجماع على هذا الاستنكار ، ووقفت الجلسة حدادا على السردار عشر دقائق .

وقد صيغ الانذاران البريطانيان فى قالب عنيف تبدو فيه ثورة الغضب والميل الى الانتقام ، مما لم يكن الموقف يقتضيه ، واحتويا مطالب جسيمة ، نلخصها فيما يلى :

- ١ - اعتذار الحكومة المصرية عن الجناية .
- ٢ - أن تبحث عن الجناة وتنزل بهم أشد العقاب .
- ٣ - أن تمنع من الآن وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .
- ٤ - أن تدفع للحكومة البريطانية غرامة قدرها نصف مليون جنيه .
- ٥ - سحب الجيش المصرى من السودان وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وجدها .

٦ - اطلاق يد حكومة السودان في زيادة مساحة اطيان الجزيرة من ٣٠٠.٠٠٠ فدان (كما كان مقررا من قبل) الى مقدار غير محدود (١) .

٧ - أن تعدل الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بحماية مصالح الأجانب في مصر وأن يعاد النظر طبقا لهذه الرغبات في شروط خدمة الذين لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية وفي الشروط المالية لتسوية معاشات من اعتزلوا الخدمة منهم ، وأن تبقى منصبى المستشار المالى والمستشار القضائى ، وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند الغاء الحماية ، وتحترم أيضا نظام القسم الاوروبى في وزارة الداخلية واختصاصاته ، وتتنظر بعين الاعتبار الوافى الى ما قد يبدية مديره العام من المثورة . ولما لخطورة هذين الانذارين ، ولأنهما من الوثائق الهامة في تاريخ العلاقات بين مصر وانجلترا ، فانا نشر نضمهما فيما يلى :

الانذار الاول

« دار المندوب السامى القاهرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

الى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء .

« يا صاحب الدولة . اقدم لدولتكم من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية البلاغ التالى : أن الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصرى الذى كان أيضا ضابطا ممتازا في الجيش البريطانى قد قتل قتلا فظيعا في القاهرة ، فحكومة حضرة صاحب الجلالة تعد هذا القتل ، الذى يعرض مصر كما هى محكومة الآن ، لازدراء الشعوب المتمدنية ، نتيجة طبيعية لحملة عدائية ضد حقوق بريطانيا العظمى وضد الرعايا البريطانيين في مصر والسودان ، وهذه الحملة القائمة على انكار الجميل انكارا مقرونا بعدم الاكتراث للأيدى التى أسدتها بريطانيا العظمى لم تعمل حكومة دولتكم على تثبيطها بل أثارتها هيئات على اتصال وثيق بهذه الحكومة .

« ولقد تبعت دولتكم حكومة حضرة صاحب الجلالة منذ أكثر من شهر الى العواقب التى تترتب حتما على العجز عن وقف هذه الحملة ، ولا سيما فيما يتعلق بالسودان ، ولكن هذه الحملة لم توقف ، والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العام واثبتت أنها عاجزة عن حماية ارواح الاجانب أو أنها قليلة الاهتمام بهذه الحماية .

فبناء على ذلك تطلب حكومة حضرة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية :

- ١ - أن تقدم اعتذارا كافيا وافيا عن الجناية .
- ٢ - أن تتابع بأعظم نشاط وبدون مراعاة للأشخاص البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين ايا كانوا ومهما تكن سنهم أشد العقوبات .
- ٣ - أن تمنع من الآن فصاعدا وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .
- ٤ - أن تدفع في الحال الى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه .

(١) كانت ادارة مياه النيل في السودان سنة ١٩٢٤ في يد وزارة الاشغال المصرية ، وكانت جميع أعمال الري في السودان من اختصاص هذه الوزارة وحدها أسوة بأعمال الري في مصر ، وكان مما قرره التصريح برى ٣٠.٠٠٠ فدان فقط بالجزيرة ، فجاء البلاغ البريطانى نقضا لهذا القرار .

٥ - أن تصدر في خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بأرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصري البحتة من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التي ستعين فيما بعد .

٦ - أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الاطيان التي تزرع في الجزيرة من ٣٠٠.٠٠٠ فدان الى مقدار غير محدود تبعاً لما تقتضيه الحاجة .

٧ - أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة في الشئون المبينة بعد المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية في مصر .

«واذا لم تلب هذه المطالب في الحال تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها في مصر والسودان ، واني أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامي .

الامضاء : اللنبى (فيلد مرشال)

المندوب السامى

الانذار الثانى

« دار المندوب السامى - القاهرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

« يا صاحب الدولة : الحاقاً ببلاغى السابق أشرف باحاطة دولتكم علماً من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن مطالبها الخاصة المتعلقة بالجيش في السودان وحماية مصالح الأجانب في مصر هي الآتية :

١ - بغد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش المصري تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري الى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام العليا وباسمه تصدر العرائض (البراءات للضباط) .

٢ - ان القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية وتأديبهم واعتزالهم الخدمة وكذلك الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة يجب أن يعاد النظر فيها طبقاً لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة .

٣ - من الآن الى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح الأجنبية في مصر تبقى الحكومة المصرية منصبة المستشار السالى والمستشار القضائى وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية وتحترم أيضاً نظام القسم الأوروبى في وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق تحديدها بقرار وزارى وتنظر بعين الاعتبار الوافى الى ما قد يبدىه مديره العام من المشورة فيما يتعلق بالشئون الداخلية في اختصاصه واني أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامي .

الامضاء : اللنبى (فيلد مارشال)

المندوب السامى

رد الحكومة على الانذارين

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

وفي اليوم التالى (٢٣ نوفمبر) ذهب واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية الى دار المندوب السامى البريطانى وقدم رد الحكومة على هذين الانذارين ، ويتلخص

في نفى المسؤولية عن الحكومة المصرية وقبول المطالب الأربعة الأولى ، فوعدت بتعقب الجناة ومحاكمتهم ، مع اعتذارها عن الحادث ، ودفع نصف المليون جنيهه ، وصرحت باعتمادها متع كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الاخلال بالنظام العام . ورفضت المطالب الثلاثة الأخيرة .

وقد صيغ الرد في قالب حكيم ، ولا يلام سعد على أنه قبل المطالب الأربعة الأولى ، لأن الموقف كان يقتضي قبولها درءا لما هو اشد منها ، وقد جاءت وزارة زيور فقبلت المطالب جميعها ، وهالك نص الرد :

« رئاسة مجلس الوزراء - القاهرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

« الى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامي البريطاني .

« يا صاحب الفخامة . ردا على المذكرتين اللتين سلمتا الى نهار أمس من فخامتكم باسم حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية اتشرف بأن أرجو فخامتكم أولا أن تتكرموا فتعربوا لحكومتم مرة أخرى من قبل الحكومة المصرية عما خالج هذه الحكومة والأمة بأجمعها من شعور الألم والاستفطاع بسبب الاعتداء الشنيع الذي وقع على حياة المأسوف عليه السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام ، على أنه لا يمكن اعتبار الحكومة المصرية مسئولة بوجه من الوجوه عن هذه الجريمة المنكرة التي ارتكبتها مجرمون تمقتهم الأمة بالإجماع ، وذلك لانها حدثت في ظروف لم يكن في الاستطاعة معها توقع ارتكابها أو منعها ، ومن جهة أخرى فان الحكومة لا يمكنها أن تقبل التأكيد الذي تضمنته المذكرة الأولى من أن هذه الجريمة هي نتيجة طبيعية لحملة سياسية لم تعمل الحكومة المصرية على تثبيطها بل اثارها هيئات على اتصال وثيق بها ، لأن هذه الحكومة كانت تلجأ وتدعو دائما الى استعمال الطرق السلمية المشروعة في المطالبة بحقوق البلاد ، ولم تكن على اتصال من أى نوع كان بهيئات تشير باستعمال العنف .

« ان المسؤولية الوحيدة التي تعترف بها الحكومة وتأخذها على عاتقها انما هي اقتفاء اثر المجرمين ، وقد اتخذت اجراءات سريعة وفعالة لهذا الغرض ، وان النتيجة المرضية التي ادت اليها هذه الاجراءات تجعلنا واثقين تمام الثقة من أن الجناة لن يفلتوا من القصاص العادل .

« على انه لا ثبات ما اثارته هذه الجناية في البلاد من الاسف البليغ وارضاء لحكومة صاحب الجلالة البريطانية ، اتشرف بأن أصرح لفخامتكم بأن الحكومة المصرية تقبل أن تقدم اعتذارها ، كما انها تقبل أن تدفع مبلغ خمسمائة ألف جنيه ، وتصرح الحكومة أيضا بانها قد اعتزمت أن تمنع ، بجميع ما لديها من الطرق القانونية كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الاخلال بالنظام العام وبأنها ستراجع عند الحاجة الى البرلمان للحصول على سلطة اوسع مما لها الآن .

« اما فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة الخامسة من المذكرة الأولى والمفصل في المذكرة الثانية فأتشرف بأن الاحظ لفخامتكم أن ما اقترح من ترتيب للجيش المصرى بالسودان لا يعد فقط تعديلا للحالة الحاضرة التي سبق للحكومة الانجليزية أن صرحت برغبتها في المحافظة عليها بل هو مناقض تماما لنص المادة (٤٦) من الدستور المصرى التي تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش وهو الذى يولى ويعزل الضباط .

« وأما فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة السادسة فاني لاحظ لفخامتكم أن مسألة ادخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضي التي تروى بالجزيرة هي على الأقل سابقة لأوانها ، ويجب ، طبقا للتصريحات المتكررة التي أبدتها الحكومة البريطانية ، أن تحل باتفاق الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية .

« وأخيرا فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة السابعة اتشرف بأن لاحظ لفخامتكم ان حالة الموظفين الأجانب في مصر خاضعة الآن لأحكام قانون واتفاق سياسي لا يمكن تعديلهما من غير اشتراك البرلمان ، وعلى أي حال فان مذكرة الحكومة البريطانية لم تبين قط التعديلات التي يراد ادخالها على النظام الحالي ، ولذلك لا نرى في وسعنا الرد على هذه المسألة ، وأما فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية بوجه عام فان الحكومة المصرية اتخذت على الدوام أكثر الخطط تسامحا بالقدر الذي يتفق مع حرمة مبدأ الاستقلال ، ومع ذلك فان الدول الأجنبية لم تقدم أي اعتراض في هذا الشأن .

« واني لوائق كل الثقة من ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستجد هذا الجواب مرضيا تماما ، وعلى أي حال فقد املتت عليها الرغبة الخاصة في ابقاء وتوطيد أحسن العلاقات مع الحكومة البريطانية ، بما يتفق مع حقوق مصر .
« وانتهاز هذه الفرصة لأكرر لفخامتكم الاعراب عن عظيم احترامي .

رئيس مجلس الوزراء
سعد زغلول

جواب المندوب السامي على رد الحكومة المصرية - ٢٣ نوفمبر

لم يرض هذا الرد الحكومة البريطانية ، فأرسل اللورد اللنبي في مساء اليوم نفسه (٢٣ نوفمبر) جوابه على هذا الرد ، وخلاصته انه تلقاء رفض الحكومة المصرية الطلبين الخامس والسادس فانه أرسل تعليماته الى حكومة السودان باخراج جميع وحدات الجيش المصرى من السودان ، مع التغييرات المعينة التي تترتب على ذلك ، وبأنها مطلقة الحرية في زيادة المساحة التي تروى في الجزيرة من ٣٠٠.٠٠٠ فدان الى مقدار غير محدود ، أما عن المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب في مصر فسيعلم رئيس الوزارة في الوقت المناسب العمل الذي ستتخذه الحكومة البريطانية تلقاء رفضه اياه ، وأضاف الى ذلك أنه ينتظر دفع مبلغ نصف المليون جنيه الى قبيل ظهر الغد (٢٤ نوفمبر) .

وهالك نص الجواب :

« دار المندوب السامي - القاهرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .
« الى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء .
« يا صاحب الدولة . ايماء الى رسالة دولتكم بتاريخ اليوم اتشرف بان ابلغكم انه نظرا الى رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب حكومة حضرة صاحب الجلالة الواردة في الفقرتين الخامسة والسادسة من بلاغى المقدم أمس أرسلت التعليمات الى حكومة السودان بما يلى :
اولا - أن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة في الجيش المصرى مع التغييرات المعينة التي تترتب على ذلك .
ثانيا - انها مطلقة الحرية في زيادة المساحة التي تروى في الجزيرة من ٣٠٠.٠٠٠ فدان الى مقدار غير محدود تبعا لما تقضى به الحاجة .

« وستعلمون دولتكم في الوقت المناسب العمل الذي ستتخذه حكومة حضرة صاحب الجلالة نظرا الى رفض دولتكم قبول المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب في مصر ، واني اثبت أن الحكومة المصرية قد قبلت فيما قبلته من المطالب المطلب الرابع ، فحكومة حضرة صاحب الجلالة تنتظر أن يدفع لى مبلغ نصف مليون جنيه قبل ظهر الفد ، واني التهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم وأفر احترامي » .

رد الوزارة

وفي ٢٤ نوفمبر ارسل سعد باشا الى اللورد اللنبى خطابا أرفق به تحويلا على البنك الاهلى بمبلغ نصف المليون جنيه ، واضاف ان الحكومة المصرية تتمسك بجميع ما أبدته من التصريحات في مذكرتها الاولى المؤرخة في ٢٣ نوفمبر ، وتحث احتجاجا صريحا على ما اتخذته الحكومة البريطانية من القرارات الخاصة باجلاء الجيش المصرى عن السودان وزيادة مساحة الأراضى الزراعية بالجزيرة ، وترى أن لا مسوغ لها ، وتعتبرها مناقضة لما للمصر من الحقوق المعترف بها ، قال :

« رئاسة مجلس الوزراء - القاهرة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .
الى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى البريطانى .

« يا صاحب الفخامة . ردا على مذكرتكم المؤرخة امس والحاقا بمذكرتنا المؤرخة ٢٣ الجارى اتشرف بان ارسل اليكم طى هذا تحويلا على البنك الاهلى المصرى بمبلغ خمسمائة الف جنيه .

« اما فيما يتعلق بالاجراءات المبينة في الفقرتين الاولى والثانية من مذكرة فخامتكم فان الحكومة المصرية تتمسك بجميع ما أبدته من التصريحات في مذكرتها المؤرخة ٢٣ الجارى وتحث احتجاجا صريحا على ما اتخذته حكومة صاحب الجلالة البريطانية من القرارات وهى ترى ان لا مسوغ لها وتعتبرها مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها .

وتفضلوا فخامتكم بقبول عظيم احترامى »

رئيس مجلس الوزراء
سعد زغلول

احتلال جمارك الاسكندرية

فرد اللورد اللنبى في نفس اليوم بكتابين ، أولهما بتسلمه تحويل نصف المليون جنيه ، وثانيهما بأن اول تدبير اتخذه هو صدور التعليمات الى الجنود البريطانية باحتلال جمارك الاسكندرية ، قال :

« يا صاحب الدولة

« أتشرف باحاطة دولتكم علما بانى استلمت تحويلا على البنك الاهلى المصرى اليوم الساعة ١١ ونصف أفرونكى وقد سلمه الى دار المندوب السامى حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة المالية ، واني أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى »

وقال في كتابه الثانى :

« الحاقا بكتابى امس اتشرف بان أخبر دولتكم بأن اول تدبير اتخذ هو انه صدرت التعليمات الى جنود حضرة صاحب الجلالة البريطانية باحتلال جمارك الاسكندرية ، واني أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى » .

استقالة سعد - ٢٣ نوفمبر

كان مفهوما من المراسلات التي تبودلت بين اللورد اللنبى وسعد باشا أن الحكومة البريطانية لا تريد بقاء سعد في الوزارة بعد مقتل السردار ، وانها اعتبرت وزارته مسئولة عن هذا الحادث .

فعرض سعد على الملك استقالة الوزارة شفويا يوم ٢٢ نوفمبر أى يوم وصول الانذار البريطانى الاول .

وفي اليوم التالى رفع الى الملك كتاب الاستقالة ، قال فيه :

« مولاي أتشرف بأن أرفع لجلالتكم انى لم اقبل مسؤولية الوزارة الا لخدمة البلاد تنفيذا لمقاصدكم السامية ولكن الظروف الحالية تجعلنى عاجزا عن القيام بهذه المهمة الخطيرة ، ولهذا أرجو من مكارم جلالتم ان تتفضلوا بقبول استعفائى مع زملائى من الوزارة وانى وايامهم مستعدون على الدوام للعمل على ما يرضيكم أدام الله علينا نعمة رعايتكم الجليلة وادامكم مؤيدين بالعز والاقبال وموضع كل اكبار واجلال » .

((شاكر نعمتكم : سعد زغلول))

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

وتلقى سعد بعد تقديمه كتاب الاستقالة جواب اللورد اللنبى على رد الحكومة ، فأرسل الى الملك كتابا يذكر فيه مضمون هذا الجواب ويستعجل قبول استقالته ازاء الاعتداءات المتكررة على استقلال البلاد وحقوقها . قال :

« مولاي . تشرفت من يومين بأن عرضت لجلالتكم شفها عزمى وعزم زملائى على الاستقالة وشرحت الأسباب التي حملتنا عليها ، وفي الساعة ٦ من مساء أمس قدمت عريضة الاستعفاء والحجت في قبولها ، وطوعا للأمر الكريم انتظرت الى اليوم ، وعقب التشرف بهذه المقابلة فورا وردنى خطاب من فخامة اللورد اللنبى ينبئنى فيه بأنه أعطى فيه أوامر لحكومة السودان : أولا - بأن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية المحضة في الجيش المصرى مع التغيرات المعينة التي تترتب على ذلك . ثانيا - انها مطلقة الحرية في زيادة المساحة التي تروى في الجزيرة من ٣٠٠٠٠ فدان الى مالا نهاية .

« وزاد بأنه سيبلغ الحكومة في الوقت المناسب العمل الذي ستخذه حكومته لحماية مصالح الأجانب في مصر وبأنه يطلب دفع مبلغ الخمسمائة ألف جنيه قبل ظهر اليوم ، فأرسلت الحكومة الى فخامته تحويلا على البنك الأهلى مصحوبا بكتاب يشتمل على الاحتجاج ضد هذه التصرفات .

« ثم تشرفت بمقابلة جلالتم وكررت الالتماس لقبول استعفاء ، وعقب خروجى من حضرتكم الشريفة تلقيت خطابا من جنابه بأن أول عمل اتخذته حكومته هو أن أمرت قوة عسكرية بريطانية باحتلال جمارك اسكندرية .

« ازاء هذه الاعتداءات المتكررة على استقلال البلاد وحقوقها لا يسعنى الا الالاح على جلالتم لتتفضلوا بالاسراع في قبول الاستعفاء لأن هذا فيما أرى قد يكون خير وسيلة اوقاية البلاد من الشرور المتوالية ، ولا زلت الداعى على الدوام بالتوفيق لجلالتكم والشاكر لنعمتكم » .

((سعد زغلول))

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

فقبل الملك في اليوم نفسه استقالة الوزارة في كتاب قال فيه :

« عزيزى سعد زغلول باشا : اطلعنا على كتاب دولتكم المرفوع الينا بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ المتضمن استقالتكم من مهمتكم ، وقد اصدرا امرنا هذا لدولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم اخلاصكم وما اديتموه من الخدمات اثناء قيامكم بأعباء منصبكم » .
« فؤاد »

صدر بسرائى عابدين في ٢١ ربيع الثانى سنة ١٣٤٣ - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

نظرة الى البلاغات البريطانية

ان نظرة فاحصة الى البلاغات البريطانية في حادث مقتل السردار يتبين منها مبلغ الظلم والعسف الذى بدا من الجانب البريطانى اثر هذا الحادث ، فان الاعتداء على السردار كان ولا شك حادثا فرديا ، فمن الظلم ان تحمل الحكومة والبلاد مسئوليته ، ومن افظع مظاهر الظلم ان ترتب عليه الحكومة البريطانية اقضاء الجيش المصرى عن السودان ، واطلاق يد الادارة الانجليزية فيه وزيادة مساحة اطيان الجزيرة الى مقدار غير محدود خدمة للشركات الاستعمارية ، ومضاعفة التدخل البريطانى في شئون مصر الداخلية ، ففى أى شرع وبموجب اى قانون دولى او غير دولى تكون الحكومة القائمة في أى بلد من البلدان مسئولة عن كل حادث جنائى يقع على اى فرد من الافراد مهما علا مقامه ؟ واى منطق يجعل البلاد كلها مسئولة عن مثل هذا الحادث ؟

لقد قتل المارشال ويلسن القائد العام للجيش البريطانى ورئيس اركان حربه في الحرب العالمية الاولى في شارع من اهم شوارع لندن ، في يونيه سنة ١٩٢٢ ، قتله ارلنديان لاسباب سياسية ، واهتزت انجلترا لمقتله ، وحوكم القاتلان وحكم عليهما بالاعدام ونفذ فيهما الحكم ، ولكن الحكومة البريطانية لم تحمل ارلندا مسئولية الجناية مثلما فعلت مع مصر في مقتل السردار .

بل تأمل فيما يقابل به الانجليز جرائم الارهابيين الصهيونيين التى تقع عليهم في فلسطين ، تجد الرحمة والتساهل يبلغان اقصى حدودهما ، فقد قتل اللورد موين وزير الدولة البريطانية في الشرق الاوسط في نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، قتله بالقاهرة صهيونيان اعترفا بجرمهما وحوكما امام محكمة جنائيات مصر وقضت عليهما بالاعدام ، ولم ينتقم الانجليز من الصهيونيين الذين حرصوهما ودفعوهما الى ارتكاب الجريمة ، وتابع الارهابيون ارتكاب جرائم القتل والتدمير في فلسطين ، ونسفوا في يولييه ١٩٤٦ مقر الحكومة بفندق الملك داود بالقدس ، وقتل في هذا الحادث عدد من الانجليز من ضباط وموظفين ، فلم تتحرك السلطات البريطانية للانتقام بله القصاص ، كما فعلت عقب مقتل السردار ، وانك لترى من هذه المقارنة ان مقتل السردار ما كان الا فرصة انتهزتها الحكومة الانجليزية لقضاء اغراض استعمارية كانت تضرها من قبل .

ان البلاغات البريطانية في حادثة مقتل السردار تفوق في لهجتها وشدها بلاغات الحكومة النمساوية الى السرب (يوغوسلافيا) في يولييه سنة ١٩١٤ ، على اثر مقتل الارشيدوق فرانسوا فرديناند ولى عهد النمسا في بلغراد ، تلك البلاغات التى عدتها الدول المتعدنة عدوانا منكرا من النمسا على استقلال السرب ، ادى الى نشوب الحرب العالمية الاولى ، فما استنكرته انجلترا في سنة ١٩١٤ ، قد فعلت مثله بل اشد منه سنة ١٩٢٤ ، وفي ذلك تقول جريدة « الديلى هيرلد » الانجليزية فيما كتبت تعليقا على الانذار البريطانى الاول : « ان اللورد جراى - وزير خارجية انجلترا - قال في سنة

١٩١٤ عن البلاغ النمساوى الى السرب : لم ار قبل الآن دولة تخاطب دولة اخرى مستقلة بوثيقة مروعة كهذه ؛ ولا شك ان البلاغ النمساوى يعد وديا مرضيا اذا قيس الى البلاغ البريطانى المرسل الى مصر » .

فالبلاغات الجائرة ، والمطالب الظالمة ، التى توجهت بها انجلترا الى مصر فى أعقاب حادثة السردار ، لم تكن الا مظهرا لسياسة العدوان التى درجت عليها بازاء مصر من قبل ومن بعد ، وهى منطق القوة الغشوم فى الاعتداء على الحق ، وما كانت حادثة السردار الا فرصة سنحت ، فاتخذتها ذريعة لتحقيق أغراضها ، وبعبارة اخرى كانت هذه المطالب برنامجا سابقا لإنجلترا حيال مصر ، تلك حقيقة دلت عليها الحوادث المتردفة ، وقد ايدها الكاتب الفرنسى (موريس برنو) فى كتابه (قلق الشرق - او على طريق الهند (١) الذى ظهر فى منتصف سنة ١٩٢٧ ، فقد ذكر (ص ٢٥) أنه قابل اللورد اللنبى بعد مقتل السردار وتقديم البلاغات البريطانية وسأله عن وجهة نظره ، فأجابه اللورد اللنبى فى صراحة الجندى الذى يصعد بما يؤمر : « ان كل ما حدث كان متوقعا وقد كان البلاغ النهائى فى درج مكتبى قبل ان يقتل السردار بوقت طويل ، ولكنى غيرت فقط صيغته التى جعلتها أكثر شدة » .

فالنية كانت مبيتة على هذا البغى والعدوان ، وما هذه البلاغات الا حلقة من سلسلة الاعتداءات التى وقعت على مصر والسودان من السياسة الاستعمارية البريطانية .

احتجاج البرلمان - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

اجتمع مجلسا النواب والشيوخ فى مساء ٢٤ نوفمبر فى جو مضطرب مكفهر ، وأعلن سعد فى كلا المجلسين استقالة الوزارة ، واستعداده لتأييد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد ، قال فى هذا الصدد :

« وبما أننا لم نستعف من الوزارة الا خدمة للمصلحة العامة فانى مستعد مع أصدقائى الكرام من أعضاء هذا المجلس لأن تؤيد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد أى للمصلحة نفسها التى قبلنا الحكم لخدمتها والتى تركنا الحكم لخدمتها » .

وقرر مجلس النواب بالاجماع الاحتجاج على تصرفات الحكومة البريطانية ، وعهد بوضع صيغة الاحتجاج الى لجنة الفها المجلس من أربعة أعضاء ، وهم الوكيلان حمد باشا الباسل وأحمد محمد خشبة بك ، والاستاذ مكرم عبيد ، وأنا (٢) ، فوضعنا صيغة الاحتجاج ، وهذا نصه :

« ازاء الاعتداءات الاخيرة التى وقعت من الحكومة البريطانية ضد حقوق الأمة المصرية وسيادتها ودستورها يعلن مجلس النواب :

اولا - تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان اللذين يكونان وطننا واحدا لا يقبل التجزئة .

ثانيا - انه بالرغم من استنكار الأمة ومليكيها وحكومتها وبرلمانها للجرم الفظيع الذى ارتكب ضد المأسوف عليه السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام ، وبالرغم مما قدمته الحكومة من الترضية وما اتخذته من الوسائل

Maurice Pernot, L'inquiétude de L'Orient sur La route de l'Inde

(١)

(٢) مبطعة جلسة ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

الفعالة لتعقب الجناة وتقديمهم الى العدالة ، فانه لما يؤسف له كل الاسف ان الحكومة البريطانية رأت ان تستغل هذا الحادث المحزن لقضاء مطامعها الاستعمارية والاعتماد على قوتها المادية الانتقام من امة بريئة تعتمد على قوة حقها وعدالة قضيتها ، فلم تقتصر على مطالبتها البالغة حد الارهاق فيما يتعلق بالجريمة نفسها بل تعدت هذه الدائرة وذهبت الى المطالبة بسحب الجيوش المصرية من السودان والزام الوحدات السودانية من الجيش المصرى بحلف يمين الولاء لحاكم السودان ، والتصريح بزيادة مساحة الاطيان التى تستغلها الشركات الاستعمارية البريطانية فى السودان من ٣٠٠ ألف فدان الى مالا نهاية له ، وعدول الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما تدعيه من حماية المصالح الأجنبية فى مصر ، الى آخر ما جاء فى التبليغات الانجليزية ، ثم نفذت فعلا ما توعدت به وزادت عليها احتلال جمارك الاسكندرية معلنة انه اول التدابير التى تنوى اتخاذها ، ولما كانت هذه التصرفات منافية لحقوق البلاد لما فيها من الاعتداء على استقلالها والتدخل فى شئونها والعبث بدستورها وتهديد حياة البلاد الزراعية الاقتصادية فضلا عن ان هذه الاعتداءات ليس لها اى علاقة بالجريمة ولا نظير لها فى التاريخ .

« فلذلك يعلن مجلس النواب المصرى على ملاء العالم شديد احتجاجه على هذه التصرفات الجائرة الباطلة ، ويشهد الأمم المتدنية على فداحة تلك المطامع الاستعمارية التى لا تتفق مع روح هذا العصر وحقوق الأمم المقدسة ، ويبلغ احتجاجه الى برلمانات العالم ، ويرفع الأمر الى مجلس عصبة الأمم طالبا اليه التدخل فى الأمر لرفع الحيف عن أمة بريئة تتمسك بحقوقها المقدسة فى الحياة والحرية ولا تبغى عن استقلالها بديلا » .

واقتر المجلس هذا النص بالاجماع .

وقرر مجلس الشيوخ احتجاجا بهذا المعنى .

موقف الدول الأوروبية

حيال عدوان الحكومة البريطانية

قلنا ان مطالب الحكومة البريطانية بعد مقتل السردار شبيهة بمطالب النمسا من السرب بعد مقتل والى عهد النمسا ، واقد أثارت هذه المطالب نائرة الراى العام الأوروبى وتحركت الصحافة الأوروبية للذود عن السرب واظهار العطف عليها حيال فداحة المطالب التمسوية .

اما المطالب البريطانية فلم تحرك منها ساكنا ، ولم تبد اية دولة عطفها ما على مصر فى محنتها ، بل ان معظمها أيد الحكومة البريطانية فى مطالبها .

وكتبت جريدة « الفيجارو » الفرنسية تدعو الدول الأوروبية الى مؤازرة بريطانيا ، قالت : « ان من الواجب على حكومات أوروبا وشعوبها ان تقف صفا واحدا وان تؤلف جبهة متحدة لمواجهة دول الشرق وما يبدو فيها من نزعات استقلالية » .

فاستقلال الدول الشرقية جريمة فى نظر أولئك الاستعماريين الذين لا يريدون للشرق الا أن يكون حقلا لاستعمارهم وبقيهم ، ويخشون من نزعاته الاستقلالية ، ويرونها خطرا على مطامعهم الإمبريالية ، فما أشد ما فى هذه السياسة من ظلم وبغى وعدوان !

الفصل العاشر

وزارة زيور والانقلاب الأول

لم تدم الأزمة الوزارية طويلا ، فقد تألفت الوزارة الجديدة برئاسة أحمد زيور باشا - وكان رئيسا لمجلس الشيوخ - في نفس اليوم الذي قبلت فيه استقالة سعد باشا ، وكان الأمر مبيتا من قبل ، اذ لم يكن معقولا في الظروف الخطيرة التي كانت تكتنف البلاد ان تؤلف الوزارة الجديدة في نفس اليوم الذي قبلت فيه استقالة سعد ، لو لم يكن الأمر مدبرا قبل ذلك بين دار المندوب السامي والسراي .

تألفت وزارة زيور يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ على النحو الآتي : أحمد زيور باشا للرئاسة والداخلية والخارجية . أحمد محمد خشبه بك (باشا) للمعارف وللحقانية مؤقتا . عثمان محرم بك (باشا) للأشغال . محمد السيد أبو علي باشا للزراعة . محمد صدقي باشا للأوقاف . يوسف أصلان قطاوي باشا للمالية . نخله جورجى المطيمى بك للمواصلات . محمد صادق يحيى باشا للحربية والبحرية ، ثم عين أحمد موسى باشا وزيرا للحقانية .

برنامج الوزارة

التسليم على طول الخط

لم يكن لهذه الوزارة برنامج ، ولم يتضمن الكتاب الذى رفعه زيور باشا الى الملك مهمة تأليفها اية اشارة الى سياسة تسير عليها ، فقد قال فيه « ان ولائى للدايم العلية ولاستركم المجيدة وحى لبلادى العزيرة ، يفرضان على واجب تلبية الدعوة التي تفضلتم جلالتم بتوجيهها الى ، واني لعلى بينة مما يحوط مهمتى من المشاق في الظروف الحالية الصعبة ، ولكن لى أمل بفضل ما بولبنى اياه مولاي من جليل التعضيد وما القاه من الامة من سديد المعاونة أن أستطيع القيام بواجبى على ما فيه الخير للمصلحة العامة وحقوق الوطن المقدسة وستعلن الوزارة برنامجها عند تقدمها للبرلمان » .

فزيور باشا في هذا الكتاب لم يعلن لوزارته برنامجا ، ووعد باعلانه عند تقدمها للبرلمان ، ولم يكن صادقا في وعده ، لان اول عمل لوزارته أنها استصدرت في اليوم التالى لتأليفها مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ، وقبل ان ينتهى هذا الشهر استصدرت مرسوما بحل مجلس النواب .

ولم يكن منتظرا مثل زيور باشا أن يكون له برنامج ، لأنه ليس من القرار الذى يعنى بوضع البرامج السياسية او غير السياسية ، بل هو من طراز كبار الموظفين الذين يرون في المناصب العليا أيا كان نوعها مطمحمهم في الحياة ، وكان مفهوما من طابع وزارته وطريقة تأليفها أنها ستكون ضيعة لدار المندوب السامي ، ثم للسراي .

على ان برنامج وزارة زيور باشا قد ظهر في حديث له باحدى الصحف الأجنبية (وهى جريدة البتى باريزيان) الباريسية اذ قال فيه : « انه يرجو أن يوفق الي انقاذها يمكن انقاذها » ، وهو يقصده « تسليم ما يمكن تسليمه » .

والقد سلمت وزارته فعلا ببقية المطالب البريطانية التى وردت فى انذار (بلاغ)
٢٢ نوفمبر .

سلمت بجلاء الجيش المصرى عن السودان ويطرد الموظفين المدنيين المصريين منه ،
وقد بلغ عدد هؤلاء الموظفين ١٢٥ موظفا ، وبذلك وقع جلاء مصر عسكريا ومدنيا عن
السودان ، وسلمت بمطالب الحكومة البريطانية فى دعوى حماية مصالح الأجانب وأهمها
وأخطرها بقاء منصبى المستشار المالى والمستشار القضاى البريطانيين ، وقبلت تحميل
كاهل البلاد أعباء مالية فادحة فى تعويض الموظفين الأجانب ، علاوة على ما أثقل كاهلها
من قبل فى قانون التعويضات ، وخولت المستشار المالى البريطانى سلطة لم تكن له من
قبل فى تنفيذ هذا القانون ، وسلمت له وللمستشار القضاى البريطانى لوزارة الحقانية
باستقلال يتنافى مع استقلال البلاد وكرامتها ودستورها ، وقبلت أن تتعهد باحترام
الحكومة لآرائهما وآراء مدير القسم الأوروبى (الانجليزى) للأمن العام بوزارة الداخلية
الى أن يحصل اتفاق نهائى بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، وقبلت وضع قلم
الموظفين الأجانب تحت مراقبة لجنة تؤلف من المستشار المالى البريطانى رئيسا ومن
عضوين أحدهما أجنبى ، ومعنى هذا خروج هذا القلم وموظفيه من سلطة وزير المالية .

وتبادلت ودار المندوب السامى فى هذا الصدد مراسلات ومكاتبات تؤكد
وتوضيحا للمطالب البريطانية التى استجابت اليها ، قال اللورد اللنبى فى كتابه الى
زيور باشا بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ :

« ردا على سؤالكم أشرف باحاطتكم علما بأن الطلبات التى يصح لى معها ان اشير
على حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بالجلاء عن جمر ك الاسكندرية فيما لو
قبلتها الحكومة المصرية هى :

١ - تقبل الحكومة المصرية احوالة الموظفين الأجانب الذين تسرى عليهم أحكام المواد
٨٧ و ٨٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ فى التواريخ التى ستحدد طبقا للاختيار
الذى سيخول لهم الحق فى ابدائه قبل ١٥ يناير سنة ١٩٢٥ ، ولا يجوز أن تكون
هذه التواريخ سابقة لأول ابريل سنة ١٩٢٥ ، ولا لاحقة للتاريخ السابق تقريره
لخروج اولى الشأن أو لتاريخ أول ابريل سنة ١٩٢٧ .

٢ - تتعهد الحكومة المصرية باستعمال كل نفوذها لدى بلدية الاسكندرية وبذل كل
مساعدة ممكنة لها بقصد مساواة موظفى البلدية الأجانب بموظفى الحكومة
المصرية ومجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية فيما يتعلق بأحكام القانون
رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ والبندين الأول والثالث من هذه المذكرة .

٣ - فى حالة استعمال هؤلاء الموظفين لحق الاختيار المنصوص عليه فى البند الأول
يمنح الموظفون منهم الذين لم يكن لهم بعد حق فى المعاش ولكنهم قد يكتسبون
هذا الحق اذا ظلوا فى الخدمة لغاية أول ابريل سنة ١٩٢٧ ، معاشا يقوم مقام
المكافأة المنصوص عليها فى قانون المعاشات . ويحسب هذا المعاش طبقا للقواعد
المقررة فى المادة السادسة عشرة من ذلك القانون كما عدلت فيما بعد ولكن بدون
مراعاة لأحكام المادة العشرين التى تشترط خدمة خمس عشرة سنة يحسب عنها
المعاش وفى هذه الحالة يخفض فى الملحق رقم ٢ من القانون رقم ٢٨ لسنة
١٩٢٣ عامل مدة الخدمة الى ٦ .

٤ - يسرى حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ على كل موظف أجنبى من

موظفى الحكومة يكون فى المعاش أو يحال فى المستقبل على المعاش ويقرر لذلك مدة معقولة للاختيار .

٥ - يوضع قلم الموظفين الأجانب وموظفوه كما هو منظم الآن تحت المراقبة الادارية للجنة تؤلف من المستشار المالى رئيسا ومن عضوين احدهما اجنبى .

٦ - تراعى الحكومة المصرية مراعاة تامة رأى المستشار المالى فيما يطرا حتى اول ابريل سنة ١٩٢٧ من الخلاف الجوهري بشأن شروط خدمة الموظفين الأجانب أو شروط احالتهم على المعاش .

٧ - يعترف باستقلال (autonomie) المستشارين المالى والقضائى فيما يتعلق بمكتبيهما ضمن حدود القوانين واللوائح .

٨ - تقبل الحكومة المصرية نص البند الثالث من المذكرة الثانية التى أرسلت الى سلف دولتكم بتاريخ ٢٢ نوفمبر الماضى .

وانى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم فائق احترامى .

النبي (فيلد مارشال) الندوب السامى

وفى اليوم نفسه (٣٠ نوفمبر) أرسل المستر كلارك كار المستشار بدار الندوب السامى كتابا آخر الى زيور باشا بتوكيد سلطة المستشارين المالى والقضائى البريطانيين قال :

« عزيزى الرئيس »

« رغبة فى اجتناب كل تفسير يؤدى الى تجاوز الغرض الذى ترمى اليه الفقرتان ٦ و ٨ من مذكرة حضرة صاحب الفخامة الوندوب السامى المؤرخة فى هذا اليوم بشأن سلطة المستشارين المالى والقضائى اتشرف بأن اعطى لدولتكم الايضاحات الآتية : تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية بتمام الاعتبار وبروح المودة فى علاقاتها ذات الصيغة شبه السياسية مع هذين المستشارين ، كل رأى يبيده أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته ، على أنه من المفهوم أن لا يكون لسلطتهما أى مساس بما على الوزارة من المسئولية الدستورية ، ومن البدهى أنه لا يجوز أن يترتب على هذه الايضاحات ما يضر بالتحفظات ذات الصبغة السياسية والصبغة العامة التى سبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، وتفضلوا يا عزيزى الرئيس بقبول مزيد التحيات » .

الإمضاء : كلارك كار

جواب التسليم

وقد أرسل زيور باشا فى نفس اليوم (٣٠ نوفمبر) الى الوندوب السامى كتابا بالتسليم بالمطالب البريطانية قال :

« يا صاحب الفخامة : اتشرف باحاطة فخامتكم علما بأنى تسلمت المذكرة التى تكرمت بارسالها الى فى هذا اليوم وذكرتم فيها المطالب الثمانية التى علقت بحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية اخلاء جمبرك الاسكندرية على قبول الحكومة المصرية

لها ، واتشرف بأن اخبر فخامتكم بأن مجلس الوزراء قد فوضنى فى ابلاغ فخامتكم ان الحكومة المصرية قبلت هذه الشروط بأكملها بدون قيد ، مدعنة فى ذلك الى حكم الضرورة ومدفوعة بالرغبة الاكيدة فى المسألة وحسن التفاهم .

وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق احترامى .

رئيس مجلس الوزراء
أحمد زيور

وأرسل فى أول ديسمبر كتابا الى المستر كلارك كار بقبول التفسيرات والتحفظات الواردة فى كتاب هذا الأخير ، قال :

« عزيزى المستر كار . تسلمت كتابكم المؤرخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ الذى تكرمتم بأن أعطيتمونى فيه التصريحات الآتية اجتنابا لكل تفسير يؤدى الى تجاوز الفرض الذى الذى ترمى اليه الفقرتان ٨ و ٦ من مذكرة حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى المؤرخة فى ذات اليوم فيما يتعلق بسلطة المستشارين المالى والقضائى :

« تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية بتمام الاعتبار وبروح المودة ، فى علاقاتها ذات الصفة شبه السياسية مع هذين المستشارين كل رأى يبدىه أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته ، على أنه من المفهوم أن لا يكون لسلطتهما أى مساس بما على الوزراء من المسؤولية الدستورية .

« ومن البدهى أنه لا يجوز أن يترتب على هذه الايضاحات ما يضر بالتحفظات ذات الصيغة السياسية والصيغة العامة التى سبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية » .

« وقد أحطت علما بهذه الايضاحات وأثبتتها . وتفضلوا يا عزيزى المستر كار بقبول مزيد التحيات » .

رئيس مجلس الوزراء
أحمد زيور

قبلت الوزارة هذه المطالب جميعها ، وبذلك انتهت الأزمة . . . وأخلت جمارك الاسكندرية من الجنود البريطانية . . . فكان لهذا التسليم الشائن وقع اليم فى أرجاء البلاد .

وأطلقت الوزارة يد المستر كين بويد مدير القسم الأوروبى بوزارة الداخلية ، وخاطب المديرين مباشرة بقوله لهم : « أمرنى فخامة المندوب السامى أن أطلب الى سعادتكم اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على أرواح جميع الأجانب فى دائرة اختصاصكم الخ » ، وصار له الحول والطول فى ادارة الأمن العام .

وأخذ حكمدار العاصمة رسل باشا يرسل الى مأمورى الأقسام وضباط البوليس يعلنهم بأنه هو المرجع الرئيسى لهم وأن عليهم أن يتلقوا منه هو التعليمات وان ينفذوا أوامره .

وصار هدف الوزارة فى سياستها عامة هو العمل على استرضاء الانجليز واستبقاء عطفهم عليها ، فلم تكلف باطلاق يدهم فى الحكومة ومنحهم المنح السخية تنفيذا لقانون التعويضات بل بلغ بها الاسفاف أن دفعت لبعضهم التعويضات الباهظة

للمناسبة اعتزالهم الخدمة ، ثم أعادت تعيينهم في وظائف أخرى ، ومن ذلك أنها قبلت استقالة المستر توتنهام وكيل وزارة الأشغال ومنحته لهذه المناسبة تعويضا كبيرا قبضه ، ثم عينته من أول أبريل سنة ١٩٢٥ مديرا لمكتب مشتريات الحكومة بلندن براتب ٢٣٠٠ جنيه ، في حين أن راتب سلفه كان ١٦٠٠ جنيه .

عودة الاعتقالات

اعتقلت السلطة العسكرية البريطانية في ٢٧ نوفمبر كلا من عبد الرحمن فهمي بك والأستاذ مكرم عبيد عضوي مجلس النواب ، والأستاذ محمود فهمي النقراشي وكيل وزارة الداخلية ، مع أن الأحكام العرفية البريطانية قد ألغيت منذ سنة ١٩٢٣ ، هذا إلى أن اعتقالهم يتنافى مع الحصانة البرلمانية بالنسبة للأول والثاني . كان اعتقال هؤلاء الثلاثة بواسطة قوة عسكرية بريطانية أهانة للحكومة المصرية وللنظم القضائية ، فاتفقت الوزارة مع دار المندوب السامي تخفيفا لثائرة الرأي العام والبرلمان (ولم يكن مجلس النواب قد حل بعد) على أن تسلم المقبوض عليهم إلى السلطات القضائية المصرية لتتخذ حيالهم الاجراءات التي يقضي بها القانون . ثم قبض البوليس المصري تنفيذا للتعليمات البريطانية على كل من الأستاذ شفيق منصور ، والشيخ مصطفى القاياتي ، والأستاذ راغب أسكندر ، والأستاذ حسن يسن ، وكلهم من النواب ، ولم تكثر الحكومة لما كان لهم من الحصانة البرلمانية وقبض على كثيرين غيرهم من غير النواب .

استقالة وزيرين

وفي مساء ٣٠ نوفمبر استقال عثمان محرم بك من الوزارة ، وفي أول ديسمبر استقال أحمد محمد خشبة بك ، وصرحا في الصحف أن قبول الوزارة للمطالب البريطانية كان على غير رأيهما وأنه من الأسباب التي دعتهما إلى الاستقالة . وقد قبلت استقالتهما ، وعين محمد توفيق رفعت باشا وزيرا للمعارف ، ومحمود صدقي بك وزيرا للأشغال .

جلاء الجيش المصري عن السودان

قلنا أن وزارة زيور قبلت المطالب البريطانية جميعها ، وكان أخطرها شأننا جلاء الجيش المصري عن السودان .

ولما صدرت التعليمات من السلطات البريطانية إلى وحدات الجيش المصري بالجلاء عن السودان والانسحاب إلى مصر ، أبى ضباطه وجنوده أن يفادروا مراكزهم إلا إذا تلقوا أمرا بذلك من الحكومة المصرية ، ووقفوا موقف مقاومة جدير بالثناء ، وكان على رأس هذه الحركة ضابط شهم هو القائمقام (الأميرالاي فيما بعد) أحمد رفعت بك قائد المدفعية ، فقد أصدر اللواء هدلستون باشا نائب السردار ونائب الحاكم العام وقتئذ أمرا كتابيا إلى رؤساء وحدات الجيش المصري برحيل الضباط والجنود إلى مصر بدون ذخيرة هذا نصه : (١) .

« كان من نتائج قتل المرحوم صاحب المعالي السردار والحاكم العام في القاهرة أن قدم صاحب الفخامة المندوب السامي للحكومة المصرية عدة مطالب من ضمنها اخراج الأورط المصرية والضباط المصريين من السودان حالا ، وبما أن الحكومة (٢) .

(١) كما جاء في مذكرة للأميرالاي أحمد رفعت بك عن إخلاء السودان ، نشرها الأمير عمر طوسون .

(٢) يقصد وزارة سعد زغلول .

المصرية لم توافق على مطالب صاحب الفخامة المندوب السامي في مسدى الأربع والعشرين ساعة المصرح بها في مذكرة فخامته فقد امر فخامته صاحب السعادة نائب الحاكم العام بالقيام باخراج الأورط المصرية والضباط المصريين من السودان، وبصفتي نائب السردار فقد عهد الى تنفيذ هذه الأوامر، وبما أن الحكومة المصرية لم تسلم باخلاء السودان فقد وجب على أن اتخذ جميع الاحتياطات العسكرية ومن ضمن هذه الحالة ايجاد الجنود الانجليزية ووضع القشلاقات في معزل .

« تركب الجنود المصرية في القطار بالسلاح والبيارق ولكن بدون جبهه خاة » .

الامضاء

١٩٢٤/١١/٢٤

هدلستون . نائب السردار

أبى رفعت بك وأبى معه الضباط والجنود الاذعان لهذا الامر ، وحاصر الجنود الانجليز ثكنات الجيش المصرى ، وحاولوا الاستيلاء على ذخيرته ، فردهم عنها الضباط والجنود المصريون وامتنعوا في ثكناتهم ورفضوا السفر .

كان هذا الموقف المشرف كافيا لاستقالة الوزارة ، حتى لا تصدر أمرا مهينا يصممها بوصمة العار ، ولكن وزارة زيور قررت باتفاقها مع السراى سحب الجيش المصرى من السودان ، وعهدت الى وزير الحربية صادق يحيى باشا أن يبعث برسالة الى ضباطه وجنوده بوجوب الاذعان لهذا الامر ، وحمل هذه الرسالة اليهم البكباشى امين هيمن ، واستعجلت انفاذ الانسحاب ، فسافر الرسول على متن طائرة حربية أقلته الى السودان ووصل الخرطوم يوم ٢٨ نوفمبر ، فأبلغ الضباط الرسالة وأبلغهم أن الملك يأمرهم بالانسحاب ، فأذعن الضباط والجنود للأمر آسفين محزونين ، وجلا الجيش المصرى عن السودان في أيام ٢٩ و ٣٠ نوفمبر وأول وثنائى ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، وكانت مأساة قومية أعملت الى الأذهان مأساة قرار الحكومة اجلاء السودان في عهد الخديو توفيق سنة ١٨٨٤ ، (١) بل هى أشد منها ، لأن جلاء الجيش المصرى من السودان سنة ١٩٢٤ كان معناه اخلاء للسيطرة الانجليزية والاستعمار البريطانى .

وقد أبدى الضباط والجنود السودانيون تضامنا رائعا مع اخوانهم المصريين في هذه المحنة ، وتجلى هذا التضامن في بلوكين من الأورطة الحادية عشرة السودانية بالخرطوم اذ غادر الجند السودانيون ثكنتهم يوم ٢٧ نوفمبر ، واتجهوا شرقا لى يحولوا دون اخراج الجنود المصريين من ثكنتهم ، فتصدت لهم الجيوش البريطانية بالقرب من مستشفى الجيش المصرى . ثم وصل هدلستون باشا نائب السردار وأندرههم بالرجوع الى ثكنتهم ، فلم يدعنوا ، فأمر جنوده من البريطانيين باطلاق النار عليهم فطلقوها ، فأجاب الجند السودانيون بالمثل ، وقتل منهم عدد كبير ، وقتل ثلاثة ضباط من الجانب البريطانى .

وفي صباح ٢٨ نوفمبر امتنع الجند السودانيون في مستشفى الجيش المصرى، ولما دنت منهم الجنود البريطانية لحصارهم أطلقوا عليها النار ، فأطلق الانجليز قنابل مدافعهم على بناء المستشفى . ودمروه تدميرا ، وهو من اكبر المستشفيات في العالم . اذ كان به ٤٠٠ سرير ، وقتل من السودانيين بالمستشفى الضابط الباسل الملازم الأول عبد الفضيل الماس وخمسة عشر جنديا . وكان تدمير المستشفى عملا وحشيا لا تقره الأوضاع المدنية بله الانسانية .

(١) انظر في تفصيل ذلك كتابنا (مصر والسردان) في أوائل عهد الاحتلال من ١٢٧ وما بعدها

(الطبعة الاولى) .

وفي ديسمبر حوكم أربعة من ضباط هذين البلوكين السودانيين امام مجلس عسكري عقد في الخرطوم بتهمة التحريض على العصيان وهم : الملازم الثاني على محمد البنا . والملازم الأول سليمان محمد . والملازم الثاني ثابت عبد الرحيم . والملازم الثاني حسن فضل المولى . فحكم عليهم بالاعدام . وعدل هذا الحكم بالنسبة لأولهم الى الأشغال الشاقة ١٥ سنة ونفذ بالنسبة للثلاثة الآخرين . واعدوا رميا بالرصاص بالخرطوم يوم ٥ ديسمبر ، وكان هذا اليوم يوم حداد عام للسودان . وقد استقبلوا الموت بشجاعة وبطولة ، وكانت آخر كلمة لكل منهم قولهم : « لهذا الشرف عملت . وفداء للوطن ولدت . وللوحدة المصرية السودانية جاهدت » .

وحكم على الملازم الأول أحمد سعد بالسجن خمس سنوات . وحكم غيابيا بالاعدام على الملازم السيد فرج ولكنه اختفى ولم يقبض عليه وجاء الى مصر ودخل خدمة الحكومة المصرية وعو الآن (منتصف سنة ١٩٤٧) برتبة بكباشى بمصلحة الحدود .

وحوكم آخرون واستعملت معهم ضروب القسوة والمهانة والتعذيب في سجونهم . ولزمت الوزارة الصمت امام هذه الفظائع .

ورفض بعض الضباط السودانيين البقاء في السودان بعد جلاء الجيش المصري عنه وجاءوا الى مصر وانتظموا في سلك الحكومة المصرية . نذكر منهم : اليوزباشى خضر على . وهو الآن قائم مقام والملازم الأول سيف عبد الكريم . وهو الآن قائم مقام والملازم الثاني عبد الحميد فرج الله وقد توفى الى رحمه الله برتبة بكباشى .

خلف السير لى ستاك باشا

في ديسمبر سنة ١٩٢٤ عين السير جوفرى آرشر حاكم أوغندا حاكما عاما للسودان خلفا للسير ستاك باشا . وكان تعيينه بمرسوم ملكي بناء على ترشيح الحكومة البريطانية . وقد بقى في منصبه الى أن استقال في يولييه سنة ١٩٢٦ . وخلفه السير جون ميفى الذى كان سنة ١٩٢٤ مندوبا ساميا لمقاطعة الحدود الشمالية الغربية الهندسية .

انشاء قوة دفاعية في السودان

منفصلة عن الجيش المصرى

وفي يناير سنة ١٩٢٥ أعلن حاكم السودان العام الجديد في حفلة رسمية منشورا بانشاء قوة دفاع عن السودان . حلت محل الجيش المصرى بعد انسحابه . لا تدين بالولاء لملك مصر . بل تدين بالولاء لحاكم السودان العام قال فيه : « عملا بالسلطة العسكرية والملكية السامية المخولة لى بمقتضى شروط تعيينى ، أنا السر جوفرى فرنسيس آرشر حامل نيشان القديسين ميخائيل وجورج من درجة فارس حاكم السودان العام أعلن ما يأتى :

« بما أنه بسبب انسحاب الجيوش المصرية من السودان قد أصبح من الضرورى انشاء قوة للسودان ، وبما أنه من المرغوب فيه ازالة ما قد يوجد في أذهان الضباط من أهالى السودان الذين خدموا في الجيش المصرى والمزعم نقلهم قريبا الى قوة السودان من ارتياب من أجل مراكزهم ، فبناء على ما تقدم أعلن الآن ما يأتى :

اولا - تسمى القوة الجديدة المراد انشاؤها كما تقدم « جيش دفاع السودان » وتدين بالولاء لحاكم السودان العام .

ثانيا - يعين الحاكم العام ويعزل جميع الضباط وتمنح جميع البراءات باسمه

ثالثا - بما ان الحكومة المصرية غير قادرة ، بعد الآن ، على استخدام ضباط الجيش المصرى الذين هم من أهالى السودان ، فسيقبل من جميع هؤلاء الضباط من رأى فيهم الجدارة فى خدمة « جيش دفاع السودان » بموجب الشروط المنظمة لاصدار البراءات فى هذا الجيش والتي ستبلغ فى هذا اليوم الى أولئك الضباط .

رابعا - عند اصدار البراءات الجديدة ، تتولى حكومة السودان مسئولية الرواتب والمعاشات والمكافآت المستحقة لأولئك الضباط بمقتضى شروط الخدمة فى الجيش المصرى » .

وكان انشاء هذه القوة الدفاعية بهذه الأوضاع هو استمرار لسياسة فصل السودان عن مصر ، واعتداء صارخ على وحدة مصر والسودان .

وقد رفض كثير من الضباط السودانيين أن يؤدوا يمين الولاء لحاكم السودان العام ، وجاءوا الى مصر وانتظموا فى سلك الحكومة المصرية ، وعرفت مصر لهم ولزملائهم السابقين فضلهم فى التمسك بوحدة الوادى ، نذكر منهم : اليوزباشى ابراهيم عبد الرحمن (الآن برتبة أميرالاي بالمعاش) ، واليوزباشى فرج الله محمد (الآن برتبة أميرالاي ببوليس الاسكندرية) ، واليوزباشى عبد الله النجومى (الآن اللواء عبد الله النجومى باشا بحرس الملك) ، واليوزباشى محمد صالح جبريل (توفى الى رحمة الله برتبة قائم مقام) ، والملازم الاول سيد شحاتة (الآن بكباشى بالمعاش) ، والملازم الاول عبد الله مرجان (توفى الى رحمة الله برتبة يوزباشى) ، والملازم الثانى عبد العزيز عبد الحى (الآن بكباشى بمصلحة السجون) ، والملازم اول ابراهيم فرج علام (الآن بكباشى بوزارة الداخلية) ، والملازم الاول عبد الدايم محمد (توفى الى رحمة الله برتبة قائم مقام) .

لجنة توزيع مياه النيل

بين مصر والسودان

طلب زيور باشا من المندوب السامى اعادة النظر فيما قرره من زيادة مساحة الاطيان التى تروى بالجزيرة الى مقدار غير محدود ، وبعث اليه فى هذا الصدد بكتاب مؤرخ فى ٢٥ يناير سنة ١٩٢٥ قال فيه :

« طلبتهم فخامتكم فى المذكرة المؤرخة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ التى وجهتموها الى سلفى أن تزداد مساحة الاطيان التى تروى فى الجزيرة بالسودان من ٣٠٠ ألف فدان الى مقدار غير محدود .

« وقد رد سلفى على هذه المذكرة بمذكرة مؤرخة ٢٣ نوفمبر صرح فيها بأن مسألة ادخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الاراضى التى تزرع بالجزيرة هى على الاقل سابقة لاوانها ويجب طبقا للتصريحات المتكررة التى أبدتها الحكومة البريطانية أن تحل بانفصال الطرفين .

« وعلى اثر هذا الرد أعلنتهم الوزارة المصرية فى ذلك الوقت بمذكرة صادرة فى نفس اليوم أنه قد أرسلت تعليمات لحكومة السودان بأنها أصبحت مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى فى الجزيرة الى مقدار غير محدود .

« ان توسيع نطاق الرى فى السودان يجب أن لا يكون من شأنه بحال من

الأحوال الاضرار بالرى فى مصر ولا المساس بما يتوقع انفاذه من المشاريع التى تدعو اليها الضرورة للقيام بحاجات اهالى البلاد المشتغلين بالزراعة الذين يزداد عددهم ازديادا سريعا ، ولا أظننى مخطئا فى التأكيد بأن هذا المبدأ الحيوى لمصر ، قد اعترفت به الحكومة البريطانية تمام الاعتراف .

« لهذا ارجو فخامتكم ان تفضلوا باعادة النظر فى مسألة رى الجزيرة والعدول عن التعليمات السابقة الذكر » .

فأرسل اليه المندوب السامى جوابا بتاريخ ٢٦ يناير قال فيه أن الحكومة البريطانية مع عظيم اهتمامها بتقديم السودان لا تنوى الافتيات على ما لمصر من الحقوق التاريخية والطبيعية فى ميهام النيل وانها تعترف بهذه الحقوق كما كانت تعترف بها فى الماضى وانها عندما أصدرت التعليمات المشار اليها الى حكومة السودان لم تكن أن تفسر تلك التعليمات بغير هذا المعنى (تأمل فى هذا التناقض !) . على أنها مستعدة مراعاة لهذه الاعتبارات لاصدار تعليمات الى حكومة السودان بأن تنفذ ما سبق ارساله اليها من التعليمات فيما يتعلق بتوسيع نطاق رى الجزيرة توسيعا لا حد له ، على أن تؤلف لجنة خبراء من المستر كانتر كريمر رئيسا (هولندى) ، والمستر ماك جريجور مندوبا عن الحكومة البريطانية ، وعبد الحميد سليمان باشا مندوبا عن الحكومة المصرية ، وأن تجتمع هذه اللجنة من ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ لتدرس وتقترح القواعد التى يمكن اجراء الرى بمقتضاها (أى لتوزيع مياه الرى بين مصر والسودان) وأن تقدم تقريرها حوالى ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٥ .

ولقد قبلت وزارة زيور تأليف هذه اللجنة ، وكان خطاب المندوب السامى لاحقا على قبولها ، وانشاؤها هو من آثار الانذار البريطانى الذى أعقب مقتل السردار ، كما كان اعتداء صارخا من انجلترا على استقلال مصر والسودان ، وعلى وحدة وادى النيل ، ومعنى تأليفها متبعة السياسة البريطانية فضل السودان عن مصر ، وايدان بأن كليهما لا يستطيع التصرف فى ميهام النيل الا برضا الانجليز وتدخلهم ، وقبول الحكومة المصرية تأليف هذه اللجنة هو اقرار لهذه السياسة الباغية .

تأجيل البرلمان شهرا

استصدرت وزارة زيور فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ، وقصدت من ذلك أن لا تقدم الى البرلمان ببيان برنامجها ، وكان هذا التأجيل نذيرا بما سيعقبه من حل مجلس النواب .

تعيين اسماعيل صدقى

وزيرا للداخلية

وفى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، قبل أن يحل مجلس النواب بياوم ، عين اسماعيل صدقى باشا ، وكان من أقطاب حزب الأحرار الدستوريين ، وزيرا للداخلية ، وكان الفرض من تعيينه فى هذا المنصب تقوية الوزارة ، والاستعانة به فى تسخير الاداة الحكومية للعبث بالانتخابات التى بدت بوادرها تلوح فى الأفق ، وقمع حركات المقاومة التى استشارها عدوان الانجليز واستسلام الوزارة أمام مطالبهم الجائرة ، ، وبهذا التعيين برز أصبع « الاحرار الدستوريين » فى الازمة ، باشتراكهم فى الوزارة التى سلمت للانجليز بجميع مطالبهم ، فهم اذن قد اشتركوا فى الوزارة على أساس التسليم

في حقوق البلاد الاستقلالية ، وسترى فيما يلي أنهم كانوا حلفاء زيور باشا في اهدار حقوق الشعب السياسية ، وتحطيم الحياة الدستورية ، وهذا كان دأبهم في الوزارات التي ألغوها منفردين أو مشتركين مع غيرهم من الرجعيين .

حل مجلس النواب

قبل أن ينتهى الشهر المضروب لتأجيل البرلمان بيوم واحد استصدرت الوزارة في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ مرسوما بحل مجلس النواب ، وتحديد يوم ٦ مارس سنة ١٩٢٥ لانعقاد المجلس الجديد .

وبدا من مسلك الوزارة في هذا المرسوم مبلغ استهانتها بالدستور ، فقد اشتمل على دعوة المندوبين الثلاثينيين لانتخاب النواب يوم ٢٤ فبراير ، وهذا معناه اجراء الانتخابات على درجتين طبقا لاحكام قانون الانتخاب القديم ، مع أن البرلمان قد ألغى هذا القانون واستبدل به قانون الانتخاب المباشر وهو القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ الذى سبق الكلام عنه (ص ١٢٦) .

وتوكيدا لخروج الوزارة على الدستور استصدرت في ٢٤ ديسمبر مرسوما آخر بأن تجرى الانتخابات العامة وفقا لنصوص الانتخاب القديم (الملقى) ، وبأن يجرى انتخاب جديد للمندوبين الثلاثينيين .

لم تجر الوزارة على سنن الدستور ، فان قانون الانتخابات المباشر الذى قرره البرلمان كان يجب أن يبقى قائما ، وأن تجرى الانتخابات على أساسه ، ولكن الوزارة طرحته جانبا ، وفي الوقت نفسه لم تحترم قانون الانتخابات القديم ، إذ أمرت بتحديد انتخاب المندوبين الثلاثينيين ، في حين أن القانون القديم يجعل انتخاب هؤلاء لمدة خمس سنوات (١). تنتهى في سبتمبر سنة ١٩٢٨ ، فلاهى احترمت قانون الانتخابات الجديد ولاهى نعمت القانون القديم ، بل لفقت نظاما فذا ، وأخذت تسوف وتماطل في اجراء الانتخابات .

كان هذان المرسومان بداية لسلسلة التصرفات غير النزيهة التي لجأ اليها دعاة الحكم المطلق وعباد المناصب لحرمان الشعب حقوقه الدستورية ، والوصول الى كراسي الحكم رغم ارادته ، كما أن مسلك الحكومة في الانتخابات التي دعت الى اجرائها كان بداية الضغط الحكومى على حرية الانتخابات ، هذا الضغط الذى افسد النظام الدستورى من أساسه ، إذ أن أساس هذا النظام هو حرية الناخبين في اختيار ممثليهم .

وكان « الأحرار الدستوريون » هم الذين استنوا هذا الضغط ، وبدأوا بتنفيذه فعلا في انتخابات سنة ١٩٢٥ ، إذ استعارت الوزارة كبيرا منهم وهو اسماعيل صدقى لادارة حركة الانتخابات كما تقدم بيانه ، فجعل الادارة ومصالح الحكومة كافة أداة للضغط على الناخبين في انتخاب المندوبين الثلاثينيين ، والضغط على هؤلاء في انتخاب النواب ، وسخر قوى الحكومة ، لانجاح مرشحيها واسقاط خصومهم بمختلف الوسائل غير المشروعة ، بالتهديد تارة ، والاغراء وافساد الأخلاق تارة أخرى .

كان صدقى إذن وكان الأحرار الدستوريون أول من استنوا سنة تزييف

(١) تنص المادة ٢٤ من قانون الانتخاب الاول الصادر في ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٣ على أن مدة نيابة المندوبين خمس سنوات واذا جرت انتخابات عامة او تكميلية وجب عمل انتخاب جديد لاببدال أحد المندوبين بغيره أو استبقائه اذا طلب ذلك أغلبية قسم ناخبيه .

الانتخابات ، وقد اتبعوها هم وحلفائهم على تعاقب السنين « ومن سن سنة سيئة فعلية وزرها ووزر من يعمل بها يوم القيامة »
ومن سخرية القدر أن يكون اتباع هذه السنة الممقوتة على يد الحزب الذي اتخذ لنفسه اسم « الأحرار الدستوريين » ، فكان أول عمل لهم في الحكم هو استلاب حرية الشعب في اختيار ممثليه والعبث بالدستور ، ولقد وقفوا من الدستور موقف التحدى المرة بعد المرة ، فلا كانوا أحرارا ولا كانوا دستوريين ، واتضح من منطق الحوادث أن الباعث لهم على هذا الذي فعلوه وكرروه هو الوصول الى مناصب الحكم فحسب ، فكانما تحركت في نفوسهم نزعتهم القديمة التي عرفوا بها وعرف بها أسلافهم في عهد الاحتلال ، وهى التعلق بالمناصب صغيرها وكبيرها ، ولم تغادرهم هذه النزعة ، حتى بعد أن بعثت الثورة في النفوس روحا جديدة من التعلق بالحرية ، والتطلع الى المثل العليا .

لم يكن ثمة مسوغ لحل مجلس النواب

ومن عجب أن الوزارة التي سلمت بمطالب الانجليز كلها هى التي حلت مجلس النواب ، انها حقا لسخرية مريرة ان تكون وزارة التسليم على طول الخط هى التي تأمر بحل مجلس النواب ، وتطلب من الشعب أن ينتخب مجلسا آخر يسايرها في سياستها ، ومعنى ذلك انها تدعوه الى تأييد سياسة التسليم للاحتلال بمطالبه ، وهذا وحده كان كافيا لكى يبقى الشعب في صف المجلس القديم الذى وقف تجاه البلاغات البريطانية موقفا مشرفا ، اذ رفض التسليم بمعظم المطالب البريطانية الجائرة التي قبلتها الوزارة جميعها .

لاشك أن هذه الملابسات تدل يقينا على أن حل مجلس نواب سنة ١٩٢٤ كان وفاقا لرغبة انجليزية ، نفذها عمال مصريون لا غرض لهم الا الوصول الى المناصب وعودة الحكم المطلق في البلاد .

وقد اعترض المرحوم أمين بك الرافعى بحق على حل المجلس قبل أن تتقدم الوزارة اليه ببرنامجه ، وعد ذلك نقضا لروح الدستور وأحكامه ، وحذر الوزارة مغبة هذا العمل قبل أن يصدر مرسوم الحل ، وكتب في هذا الصدد يقول (١) : « أن هذه بدعة غريبة في النظم الدستورية ، فان الوزارة يجب أن تتقدم قبل كل شيء الى البرلمان حتى اذا وقع خلاف بينهما على شيء من تصرفاتها أو على جزء من سياستها أو على سياستها كلها وكانت الوزارة تعتقد أن مجلس النواب لم يعد يعبر عن رأى الأمة أصبح لها الحق في أن تحتكم الى الأمة في نقطة الخلاف بينها وبين المجلس ، اننا اذا رجعنا الى التقرير الذى وضعته لجنة الدستور وجدناه يقول عند الكلام على حل مجلس النواب انه حق أقرته دساتير الأمم ذات النظام البرلماني كافة ، فقد ينقطع طول العهد أو لتغيير الحوادث ما بين الأمة وبين النواب فتقوم الحاجة الى الرجوع الى رأى الأمة في أمر معين ، كما قد تقع مشادة بين الهيئة النيابية والهيئة التنفيذية تعرقل اداء المصالح العامة ، وقد يقع خلاف بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ في أمر هام ولا تغلح وسائل التوفيق بينهما ، وقد تنقسم الأحزاب في المجلس الى فئات متعددة يتعذر معها قيام الأغلبية المتجانسة التي لا يستغنى عنها لانتظام العمل ، فهذه وغيرها مما لا يسهل تحديده أسباب تدعو الى حل المجلس والرجوع

(١) الاخبار عدد ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، وقد صدر مرسوم حل مجلس النواب في ٢٤ ديسمبر .

الى الأمة نفسها ، حقا ان الوزارة اذا اقدمت على حل مجلس النواب قبل التقدم اليه تكون قد ارتكبت عملا منافيا للسوابق الدستورية واثبتت انها وزارة لاتعرف العمل الا في الظلام» .

ومع ان أمين بك كان معارضا لوزارة سعد ومنتقدا لمجلس النواب في كثير من قراراته ، فقد اعترض على التخلص منه بطريقة غير دستورية ، قال : « ان التخلص الاستبدادي من مجلس النواب يعد سابقة سيئة يمكن الاية وزارة ان تستفيد منها في المستقبل ضد أى مجلس آخر يكون قائما بواجبه حق القيام ، ولا جرم ان تهرب الوزارة من مواجهة المجلس ومبادرتها الى حله قبل التقدم اليه عملا منافيا للسوابق الدستورية وهادما للروح النيابية (١) » .

تأسيس حزب الاتحاد

يناير سنة ١٩٢٥

في غمرة من الحوادث والأحداث ، وفي الوقت الذي كانت تستهدف فيه البلاد لعاصفة من اقصى عواصف البغى والعدوان ، فوجئت الأمة في يناير سنة ١٩٢٥ بظهور حزب جديد سمي « حزب الاتحاد » ، وبينما كانت تنتظر ان تضيق شقة الخلاف بين الاحزاب الثلاثة القائمة اذ ذاك وهى الوفد والحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين ، اذا بها تشهد تأسيس حزب رابع ، زاد من اسباب التخاذل والانقسام .

وهذا الحزب هو وليد ارادة السراى ، جمعته من بعض المنفصلين عن الوفد ، وكان لحسن نشأت باشا وكيل الديوان الملكى ورئيسه بالنيابة القسط الاكبر في تأسيسه وتوجيهه الى الخطط التى ترسمها السراى .

وقد جعل الحزب مسوغا لتأسيسه وسيلة للدعايته « الولاء للعرش » ، متهما الوفد بعدم الولاء له .

وتأليف حزب الاتحاد على قاعدة انه حزب الولاء للعرش لم يكن من الحكمة السياسية ولا من الاخلاص للبلاد والعرش فى شىء ، فالعرش يجب ان يكون بعيدا عن الأحزاب وان يظل للأحزاب كلها ، لا ان يكون له حزب خاص ، لأن هذا معناه التشكك فى ولاء الأحزاب الأخرى للعرش ، ومعناه أيضا ان الدعاية لهذا الحزب اذا لم تنجح — وهى لم تنجح — ولم تنضم له أغلبية الأمة كان ذلك دليلا على ان أغلبية الأمة مشكوك فى ولائها للعرش ، وهذا فضلا عما فيه من اتهام غير صحيح ، فانه قد يعد من ناحية أخرى كشفًا للعرش واعلانا بأنه لم يكتسب محبة الشعب وولاءه .

وواقع الأمر أن أساس الفكرة التى أوحى بتأليف هذا الحزب هى ان الشعب يجب أن يسيره الحاكم كما يشاء ويهوى ، وأن تكون السراى هى مرجع الحكم ومصدره ، أما الشعب فلا يصح ان تترك له ارادة فى ولاية الحكم او توجيهه ، بل يجب ان يحكم بواسطة حكومة تفرض عليه فرضا ، دون أن يكون له رأى فى قيام الوزارات أو سقوطها ، وبعبارة أخرى لا محل لما يسمونه الدستور ، واذا كان لا بد من نظام دستورى فليكن نظاما صوريا ، أو كان لا بد من أحزاب فليكن أهمها وسيدها الحزب الذى تنشئه السراى أو يخضع لارادتها وتحركه كيف تشاء ، وهذا الضرب من الحكم هو من انواع الحكم المطلق ، وأساسه اهدار حقوق الشعب والرجوع به الى

(١) الاخبار عدد ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤ .

نطاق الذل والعبودية ، وهو نظام يمتنع معه كل تقدم سياسى أو أخلاقى فى البلاد . من أجل ذلك كان تأسيس حزب الاتحاد خليقا بأن يقابل بالسخط والاستنكار ، وقد كان حقا اختيار اسم (حزب الاتحاد) لهذا الحزب مدعاة للعجب ، اذ كيف يكون تأليف حزب يزيد فى هوة الانقسام حزبا للاتحاد ؟ لا شك أن هذا الاسم هو من أسماء الأضداد ، كما جاءت تسمية حزب آخر ألفه اسماعيل صدقى باشا سنة ١٩٣٠ وسماه (حزب الشعب) من أسماء الأضداد أيضا ، ومن مهازل القدر أن حزبي الاتحاد والشعب قد اندمجا فيما بعد وتسميا باسم (حزب الاتحاد الشعبى) ، وهذا أيضا هو بلا مرأ من أسماء الأضداد ، فلا هو حزب للاتحاد ، ولا هو حزب للشعب ، ولا حزب للاتحاد الشعبى .

اجتمع مؤسسو هذا الحزب بفندق سميراميس يوم ١٠ يناير سنة ١٩٣٥ ، وخطب فيهم اللواء موسى فؤاد باشا من الضباط المتقاعدين وأحد الشيوخ المستقلين من الهيئة الوفدية ، ثم تلاه خيرت راضى بك المحامى الشرعى وقال : « ان هذا الحزب هو الذى سيعمل لتحقيق مدلول هذا اللفظ » ، وتلاه الأستاذ عبد الحليم الببلى المحامى فتكلم فى أغراض هذا الحزب ، ثم أعلن المجتمعون تأسيس الحزب وبرنامجه ، وأسسوا جريدة تنطق بلسانه أسموها جريدة (الاتحاد) أسندت رئاسة تحريرها الى الأستاذ عبد الحليم الببلى ، واشتروا من الأستاذ ليون كاسترو المحامى المختلط جريدته الفرنسية (الليبرتيه) مقابل ثمن ضخ ، فجعلوها تنطق بلسان حزبهم ، بعد أن كانت وفدية ، وهكذا بذل هذا الحزب الصورى الأموال الطائلة التى جمعوها لاصطناع مظاهر الأحزاب السياسية من صحف ولجان وأندية وما الى ذلك ، واختاروا لرئاسة هذا الحزب يحيى إبراهيم باشا ، وأخذت الادارة تسخر الناس لدفع الأموال للحزب الجديد ، وتدعوهم قسرا الى الاشتراك فيه أو فى جريدته ، وعانى الناس فى هذا السبيل كثيرا من ضروب التوريط والاكراه . وعلى الرغم من الجهود الكبيرة والأموال الطائلة التى بذلت فى تأليف هذا الحزب وجمعت له بواسطة الادارة وغيرها ، فإنه لم يخرج عن نطاقه الضيق ، وهو أنه هيئة تألفت فى الجملة من جماعة من الوصوليين أرادوا الافادة من صلة هذا الحزب بالسراى ليناوا ما يتفون من الرتب والألقاب والمزايا والنفوذ وكراسى الوزارة والمناصب الممتازة لانفسهم أو لدويهم .

وبدأت فى ذلك الحين حركة استقالات من الوفد والهيئة الوفدية ، وأعلن أصحابها أنهم مستقيلون بحجة عدم ولاء سعد للعرش ، وانضم معظم المستقلين الى حزب الاتحاد الجديد ، وكانت هذه الاستقالات تستوقف النظر ، لأنها دلت على أن انضمام الكثيرين الى الأحزاب لم يصدر عن عقيدة بل عن اعتبارات نفعية ليس غير ، وأنهم يعتبرون الإنضمام الى الأحزاب ضربا من ضروب المغنم والربح .

وكان أهم هذه الاستقالات استقالة محمد سعيد باشا رئيس الوزارة الأسبق ، وكان عضوا فى الهيئة الوفدية ، فأحدثت استقالته ضجة كبيرة ، اذ أنه فضلا عن شخصيته البارزة فإنه كان وزيرا فى وزارة سعد ، وكان يتظاهر بالاخلاص العميق له ، هذا الى ما عرف عنه من بعد النظر فى ميدان الوصولية ، فما كان ليستقيل من الهيئة الوفدية لو لم يكن واثقا من أن نجم الوفد قد أخذ فى الأفول ، فكان لاستقالته صدى بعيد ، وجرت فى طريقها استقالات عديدة ، ممن أرادوا أن يقلدوا سعيد باشا فى بعد النظر والجري مع الربح فى انتهاز الفرص .

على أنه قد استبان السبب الحقيقي لاستقالته انما كان خوفه على صلته بالسراى
أن تتأثر ، لقوامته على الأمير احمد سيف الدين ، وكانت السراى هى المرجع الأعلى
في محاسبته على أموال الأمير ، وكان متهماً بتبديد هذه الأموال ، فوجد المغنم له في
إرضاء السراى بالخروج على الوفد .

وكانت ثمانية الاستقالات التى افقت الأنظار استقالة الأستاذ عبد الحليم البيلى ،
اذ كان عضواً بالوفد ، وكانت صلته بالوزارة هى الباعث لاستقالته من الوفد
وانضمامه الى حزب الاتحاد .

انتخابات سنة ١٩٢٥

وتعديل وزارة زيور

أفنتت الحكومة في التدخل في انتخابات سنة ١٩٢٥ لانجاح مرشحها ، فعدلت
معظم الدوائر الانتخابية بموجب قرار من مجلس الوزراء صدر في أول فبراير سنة
١٩٢٥ ، وشمل التعديل ١٠٦ دائرة من ٢١٤ ، وكان الغرض من هذا التعديل
استجابة رغبات مرشحي الحكومة ، وترتب على إنفاذه أن قررت فتح باب الترشيح
في بعض الدوائر بعد أن انتهى ميعاده القانوني ، وسخرت الحكومة موظفيها من رجال
البوليس والإدارة وغيرهم لمطاردة خصومها ومناصرة مرشحها ، وأخذت تسوف في
إجراء الانتخابات ، وأخيراً حددت لها يوم ١٢ مارس سنة ١٩٢٥ .

جرت الانتخابات العامة في هذا اليوم ، وعلى الرغم من الضغط الحكومي
والتدخل الإداري لانجاح مرشحي الحكومة ، كانت النتيجة فوز الوفد بالأغلبية ،
وهي وإن كانت أقل من الأغلبية التي نالها في انتخابات سنة ١٩٢٤ ، إلا أنها كانت
خذلانا للحكومة ، إذ نال الوفد ١١٦ مقعداً ، في حين نالت الأحزاب غير الوفدية
والمستقلون ٨٧ مقعداً (عدا الدوائر التي أعيد الانتخاب فيها) .

وعلى الرغم من هذه النتيجة أصدرت الوزارة بياناً (كاذباً) يوم ١٣ مارس ،
أعلنت فيه أن الأحزاب غير الوفدية نالت الأغلبية في الانتخابات ، وعلى ذلك قررت
استمرارها في الحكم . . . ! مع تعديل في تشكيلها يلائم نتيجة الانتخابات ، وكان هذا
الاعلان لا يتفق مع الواقع في شيء .

ورفع زيور باشا الى الملك استقالته في ١٣ مارس ، فعهد اليه تأليف الوزارة
الجديدة ، وتألفت في اليوم نفسه على النحو الآتي :

احمد زيور باشا للرئاسة والخارجية . يحيى إبراهيم باشا للمالية . اسماعيل
صدقي باشا للداخلية . اللواء موسى فؤاد باشا للحربية والبحرية . عبد العزيز فهمي
بك للحقانية . توفيق دوس بك للزراعة . اسماعيل سرى باشا للأشغال . يوسف
قطاوى باشا للمواصلات . على ماهر بك للمعارف . محمد على علوبة بك للأوقاف .

كانت هذه الوزارة خليطاً من الأحرار الدستوريين والاتحاديين وبعض المستقلين ،
فمن الدستوريين اسماعيل صدقي باشا وعبد العزيز فهمي بك ومحمد على علوبة بك
وتوفيق دوس بك ، ومن الاتحاديين يحيى إبراهيم باشا وقطاوى باشا وموسى فؤاد
باشا وعلى ماهر بك ، ومن المستقلين زيور باشا وسرى باشا .

وتبين من هذا التشكيل لماذا تألف حزب الاتحاد ، ولماذا تحالف معه الأحرار الدستوريون على تسخير الحكومة في الضغط على الناخبين ، فلقد أرادوا من هذا الحلف أن يصلوا الى كراسي الحكم على حساب الدستور وعلى حساب الوحدة الوطنية ، فوجهة نظرهم انه اذا لم يوصلهم الدستور الى كراسي الحكم ، فليعبثوا به أو ليقفوه أو يعطلوه أو يحجوه ، ولا يمكن القول بأن وزارة زيور الأصلية أو المعدلة كانت خيرا من وزارة سعد ، بل العكس هو الصحيح ، فالخلاف اذن كان على كراسي الحكم ليس الا ، وهذا حقا من دواعي الأسف ، ومن أسباب المحن التي أصابت هذه البلاد .

لم يشترك الحزب الوطنى في هذه الوزارة ، فاحتفظ بسلامة مبادئه ، فان هذه الوزارة قد تألفت على أساس التسليم بالمطالب البريطانية ، ثم على أساس حل المسألة المصرية بالاتفاق مع انجلترا على ما يناقض مبادئ الحزب الوطنى ، ومن ناحية أخرى فانها تألفت على أساس اهدار أحكام الدستور ، وهذا ما لا يقره الحزب الوطنى بحال .

ولذلك عدت الصحف عدم اشتراك الحزب الوطنى في الوزارة اعلانا بمعارضته لها في سياستها .

وبدت نيات الوزارة ضد الدستور من تصريح لعبد العزيز فهمى بك وزير الحفانية في غرفة المحامين يوم ١٧ مارس سنة ١٩٢٥ قال فيه : « لقد اشتغلت بلجنة الدستور وكنت اعتقد أن الدستور مناسب لبلدنا ، ولكن العمل اظهر أنه ثوب فضفاض ، وبالرغم من هذا الذى اظهره العمل سنحافظ عليه ونرعاه » ، وأعلن أن للملك حق حل مجلس النواب من جديد ، قال : « في هذا الدستور حق مقرر لجلالة مولانا الملك وهو حل المجلس في كل وقت متى أراد ومتى رأى في ذلك المصلحة للبلاد ، واننا نصرح لحضراتكم انه في سبيل تأدية واجبنا اذا وضعت العراقيل امامنا فاننا لن نلتمس من صاحب الجلالة الملك الا يستعمل حقه المطلق في حل المجلس » .

كان هذا التصريح سقطة كبيرة من عبد العزيز فهمى بك أحد واضعى الدستور ، فان القول بأن الدستور ثوب فضفاض لمصر هو تردد لما كان يتقوله اللورد دفرين واللورد كرومر والسير جورست وغيرهم من أقطاب الاستعمار البريطانى من عدم كفاية مصر للحكم الدستورى ، وهذا معناه أن الاستقلال أيضا ثوب فضفاض عليها ، لأن البلد الذى ينادى وزرائه بأنه ليس أهلا لأن يحكم نفسه بارادته يغرى الطامعين فيه بالطعن في أهليته للاستقلال ، ولعمري ليس الفاصل بين أهلية البلاد للدستور وعدم أهليتها له أن تخرج الانتخابات أغلبية من هذا الحزب أو ذاك ، فالحكم الديموقراطى معناه أن يختار الناخبون ممثلهم من أى حزب أرادوا ، وفي كل يوم نجد أعرق الأمم في الحياة الدستورية قد تخذل في الانتخابات كثيرين ممن أسدوا لها أجل الخدمات ، ومع ذلك لم يفكر هؤلاء المهزومون في حرمان قومهم حقهم الطبيعى في اختيار ممثلهم وحكوماتهم ، فعلى أن نروض أنفسنا على احترام حكم الأغلبية التى تسفر عنها الانتخابات ، أيا كان لون هذه الأغلبية ، ولنعارضها اذا أردنا ولكن يجب علينا أن لا نسلبها حقها في ولاية الحكم ، واذا عارضناها فلنعارضها بالوسائل الدستورية ، فان هذا هو السبيل لنهوض الشعب واطراد تربيته السياسية ، ثم أن قول عبد العزيز بك فهمى أن للملك حق حل المجلس اطلاقا مخالف للدستور الذى ينص على أنه لا يجوز حل المجلس النيابى لأمر واحد مرتين (المادة ٨٨ من الدستور) ، على أن عبد العزيز فهمى بك قد رجع عن هذا الخطأ في أحاديثه اللاحقة كما سيبنى بيانها فيما يلى .

حل مجلس النواب الجديد

يوم انعقاده - ٢٣ مارس ١٩٢٥

افتتح البرلمان بمجلسيه في هيئة مؤتمر صبيحة يوم الاثنين ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ برأسة محمد توفيق نسيم باشا رئيس مجلس الشيوخ ، وحضر الملك حفلة الافتتاح ، وتلا زيور باشا خطاب العرش ، ثم انفض المؤتمر .

واجتمع مجلس النواب في نحو الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ، وبدأ في انتخاب رئيسه ، وجرى الانتخاب بطريقة التصويت السري طبقا للقاعدة المتبعة ، فظهر من نتيجة الانتخاب أن أغلبية النواب من الوفديين ، إذ كان التنافس على الرئاسة بين سعد وثروت ، فنال سعد ١٢٣ صوتا ، ونال ثروت ٨٥ صوتا فقط ، فظهرت بذلك النتيجة التي لا شك فيها في الانتخابات العامة لمجلس النواب الجديد ، وأنها أسفرت عن أغلبية وفدية خلافا لما زعمته الحكومة في بلاغها يوم ١٣ مارس ، وظهر أن الوزارة لا تحوز ثقة المجلس الجديد ، فكانت هذه النتيجة صدمة شديدة للوزارة ، وتأجل اجتماع المجلس الى الساعة الخامسة من مساء ذلك اليوم لمتابعة أعماله وأولها انتخاب وكيلى المجلس والسكرتيرين والمراقبين (أعضاء مكتب المجلس) .

ولو اتبعت أحكام الدستور وكان الغرض من حل مجلس النواب الأول هو الرجوع الى الأمة لكان واجبا على الوزارة أن تستقيل ، وقد أعدت استقالتها فعلا عقب انتخاب سعد لرأسة المجلس ، ولكن كان الأمر مبيتا على أن تكون الاستقالة صورية وأن تكون اتهامها للأغلبية وأن لا يقبل الملك هذه الاستقالة .

فرفع زيور باشا كتاب الاستقالة الى الملك ، ومما جاء فيه قوله : « بمجرد انعقاد المجلس وقبل بحث برنامج الوزارة الذى تضمنه خطاب العرش ظهرت في المجلس روح عداية تدل على الاصرار على تلك السياسة التي كانت سببا لتلك النكبات التي لم تنته البلاد من معالجتها وقد بدت تلك الروح جلية في أن المجلس اختار لرياسته زعيم تلك السياسة والمسئول الأول عنها » .

والسياسة التي أشار اليها زيور في هذا الكتاب هي سياسة البرلمان الأول التي أغضبت الحكومة البريطانية إذ رفض مطالبها الجائرة .

لم يقبل الملك استقالة الوزارة وجدد ثقته فيها على الرغم من خذلان مجلس النواب الجديد لها ، فرفع زيور الى الملك كتابا آخر عرض فيه حل هذا المجلس فأصدر الملك على الفور مرسوما بحله .

استأنف المجلس اجتماعه في الساعة الخامسة من مساء هذا اليوم ، ورأس الجلسة سعد باشا ، وأخذ الأعضاء في انتخاب الوكيلين ، فأسفرت النتيجة عن انتخاب على الشمسى (باشا) والأستاذ ويصا وأصف للوكالة ، وتلا ذلك انتخاب السكرتيرين وهم الدكتور أحمد ماهر والأستاذ على حسين ومحمد عبد اللطيف سعودى وراغب فوده ، ثم أخذ الأعضاء في انتخاب المراقبين ، وفي أثناء وضع أوراق الانتخاب في الصندوق استأذن سعد في الانصراف بعد أن وضع ورقته ، فأرأس الجلسة الأستاذ على الشمسى أحد الوكيلين .

وفيما كانت الأوراق تفرز دخل زيور باشا ومعه الوزراء ، وخاطب الأعضاء قائلا : أشرف باخبار المجلس أن الوزارة رفعت استقالتها الى جلالته الملك فأبى قبولها ،

فاشارت على جلالتة بحل المجلس فأصدر المرسوم الآتي نصه ، وتلاه ، وهى يقضى بحل المجلس وبدعوة المندوبين لاجراء انتخابات جديدة فى ٢٣ مايو سنة ١٩٢٥ وان مجلس النواب الجديد سيجتمع فى أول يونيه ! !

كانت تلاوة مرسوم الحل قبيل الساعة الثامنة مساء ، فلم يعش ذلك المجلس سوى تسع ساعات ، لانه انعقد فى الساعة الحادية عشرة صباحا ، وحل فى الثامنة مساء ، فكان أقصر المجالس النيابية عمرا .

قوبل حل المجلس الجديد بالدهشة والالام ، لانه كان مفهوما أن يبقى وأن تستقيل الوزارة ، وكان هناك طرائق كثيرة لمعالجة هذه الازمة ، بأن تؤلف وزارة جديدة من حزب الأغلبية أو موالية لها وتنال ثقة المجلس وتسير الامور طبقا لأحكام الدستور ، ولكن العناد الذى يشبه عناد الاطفال جعل الوزارة باتفاقها مع السراى والانجليز تستصدر المرسوم بحل مجلس النواب ، منتهكة بذلك حرمة الدستور وارادة الأمة ، وكان الباعث على هذا الذى وقع هو تعلق بضعة نفر من الوصوليين بكراسى الوزارة فحسب ، ورغبتهم الجامعة فى ألا تغلت هذه الكراسى من أيديهم .

نظام غير دستورى

وحكم غير مسئول

صار الحكم منذ تأليف وزارة زيور حكما غير دستورى ، لان الوزارة بدلا من أن تواجه البرلمان لكى تنال ثقته ، وبدلا من أن تنزل على ارادته ، حلت مجلس النواب الاول ، ثم حلت مجلس النواب الثانى حين آنست أن الأغلبية ليست فى جانبها ، وبذلك حل مجلس النواب لسبب واحد مرتين ، وهذا نقض لأحكام الدستور واهدار لكيانه اذ تقضى المادة ٨٨ بأنه (اذا حل مجلس النواب فى أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر) .

حلت الوزارة المجلس الجديد ثم استصدرت مرسوما فى ٢٦ مارس بوقف عمليات الانتخابات بدعوى أنها شرعت فى تعديل قانون الانتخاب ، وأخذت تسوف وتماطل فى اجراء الانتخابات وتعدل ما يشاء لها الهوى فى نظامها لكى تباغد اليوم الذى تجرى فيه ، ولكى تجرى - اذا جرت - وفقا لأهوائها ، وبذلك سلب الشعب حقه فى الحكم الديمقراطى ، وعاد الحكم استبداديا يقتسمه حزبان أرادا الاستئثار به ، وضحيت حقوق الأمة فى سبيل اطماع جماعة من طلاب المناصب ، واستفحل نفوذ السراى فى ظل هذا النظام ، لان الوزارة لم يكن لها سند غير السراى ، بعد أن أهدرت ارادة الأمة ، وصار الحكم غير مسئول .

وهكذا عطل الدستور ، فى حين لو سارت الامور وفق أحكامه لتوات الحكم وزارة من الأغلبية تواجهها معارضة قوية فى عددها وأشخاصها ، اذا كان عددهم يبلغ ٨٥ عضوا ، وهى معارضة كفيلة بأن تهز اقوى حكومة وتضطرها الى الحذر والاستقامة فى سياستها ، ولكن روح التطلع الى المناصب والميل الى اطفاء شهوات الحقد والضغينة يفسد نفوس بعض المشتغلين بالسياسة ، وينكبهم طريق السداد والنزاهة .

ولعمري ما كنا نحن الذين عارضنا سعدا فى البرلمان الاول - ما كنا نعارضه لكى تصل البلاد الى هذه النتيجة ، بل كنا نعارضه على أن يبقى الحكم دستوريا ، لانه هو السبيل الى نهضة الأمة وتقدمها واستكمال الشعب تربيته السياسية ، كنا نعارض

سعدا على أن تظل معارضةتنا في حدود الدستور ، ويبقى البرلمان قائما ويكون الحكم للأغلبية التي تختارها الأمة .

أما أن ينتهز جماعة من طلاب المناصب فرصة أزمة خارجية خلقها عدوان دولة أجنبية ، فينقضوا على الدستور ويهدموه ويقيموا في البلاد حكما غير مسئول ، فهذا ما يؤسف له أشد الأسف ، وهذا ما لا يشرف تاريخنا القومي .

ومن عجب أن من هؤلاء السادة من صبروا على حكم الاحتلال السنين الطوال ولم يثبرموا به أو يقاوموه أو يعارضوه ، ثم هم أولاء لم يصطبروا على حكم الشعب أشهراً معدودات !

والى هذا المعنى أشرت في خطبتي بالاسكندرية يوم ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٥ في حفلة تأبين المرحوم عبد اللطيف الصوفاني بك ، اذ قلت :

« أن سلطة الأمة يجب أن تحترم ، هذه حقيقة لا نزاع فيها ، بل هي أساس الحياة الدستورية ، وليس للأقلية على الأغلبية الا حق النصح والارشاد ، « فذكر انما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر » ، أما اذا دعت أقلية من الاقلية السياسية أن لها أن تعبث بأراء أغلبية النواب كما تعبث بأراء أغلبية الناخبين فهذه الأقلية تعمل في الواقع على هدم الدستور من أساسه ، كانت أقليتنا في مجلس النواب تحترم سلطة الأمة وتصونها من كل عبث واعتداء ، كان مبدؤنا أن الزمن والأمة كفيلا بصلاح عيوب الحكومة البرلمانية الاولى ، هذا هو الاصلاح الذي يتفق مع روح الدستور ، وهذا هو الاصلاح الذي يهذب اخلاق الأمة ويرقى شعورها ومداركها السياسية ، يقولون ان البرلمان الاول قد أخطأ السير واركب غلطات ، فليقولوا ما شاءوا ! ولكن ارونى ايها السادة أمة لم تتعثر في حياتها السياسية ولم تخطىء في سيرها ولم ترتكب الغلطات ولم تستغف من غلطاتها ! ان الأمة اذا أخطأت وتعثرت في حياتها السياسية فليس معنى ذلك أنها لا تستحق أن تتمتع بنعمة الدستور ، بل معناه أنها في حاجة الى المران على الحياة الدستورية حتى تصل فيها الى درجة الكمال ، وكل أمة في العالم مهما كانت عريقة في الحياة البرلمانية محتاجة الى المران ، والمران يحتل الخطأ والصواب ، وما البرلمان المصرى الا كسائر البرلمانات الحديثة يخطىء مرة ويصيب أخرى ، فلماذا يعدون عليه السيئات ولا ينظرون اليها كما ينظرون الى الأمم الأخرى ؟ ان خصوم البرلمان قد استعجلوا الحوادث وحلوا مجلس النواب ليحلوا محل منافسيهم في الحكم ، هذه هي الحقيقة التي ايدتها الحوادث ، فالمسألة اذن لم تكن اصلاحا للحياة الدستورية ، بل كانت في الواقع نزاعا على الحكم ، هذا النزاع الذي كان في الاصل علة شقاء الأمة المصرية وعلة فساد الحياة الدستورية ، عجباً ايها السادة وألف مرة عجباً ! انهم صبروا على حكومة الاحتلال الايجليزى اربعين سنة فلماذا لم يصبروا على حكومة البرلمان المصرى سنة واحدة ؟ يزعمون أنهم يصلحون الحياة الدستورية ولكنهم في الواقع يحاولون أن يجهزوا عليها ، ان بناء النظام الدستوري قد تصدع منذ حل مجلس النواب الاول ، لذلك كنا نحن الأقلية من نواب الحزب الوطنى اول الأسفين على حله ، أسفنا لحله ، لاننا ما دخلنا مجلس النواب طمعاً في الحكم ، فانا فيه من الزاهدين ، أسفنا وحزنا لأن حل المجلس في الظروف التي وقع فيها واقتزن بها قد أوجد في البلاد تقاليد تجعل الدستور عرضة للخطر ، ان الدستور ليس فقط تلك النصوص الحرفية التي يحويها قانونه الاساسى ، بل هو مجموعة المبادئ والتقاليد الحرة التي تفسر معنى الدستور ، ليس من شك في أن التقاليد الدستورية هي من أهم أركان الحياة البرلمانية في بلد من البلدان ، فليس من التقاليد الدستورية أن تتولى

حكم البلاد أو تأمر بحل مجلس النواب وزارة غير برلمانية ، ليس من التقاليد الدستورية أن تعتمد الوزارة الى حل مجلس النواب دون أن تتقدم اليه ببرنامجه وتترك له الوقت الكافي لمناقشة هذا البرنامج والحكم له أو عليه ، ليس من التقاليد الدستورية أن تصدر الوزارة قوانين في غيبة البرلمان وبعد حل المجلس بفكرة عرضها على البرلمان الجديد ، ليس من التقاليد الدستورية أن تلجأ الحكومات الى حل المجلس الا اذا أرادت استفتاء الأمة في أمر جوهري لا يعرف فيه رأى الأمة ، اما اذا كان رأى الأمة معروفا من قبل ومؤيدا للبرلمان فمن العبث بالدستور اجراء استفتاء للشعب ، فالواقع ان البرلمان الاول لم يفقد ثقة الأمة ولم تظهر الأمة رغبتها في تغييره ، فمن العبث بالدستور حل مجلس النواب مع العزم على فرض سياسة معينة على الناخبين ، من العبث بالدستور أن تصمم الوزارة على حل المجلس مرتين وثلاثا اذا لم يرضها تكوينه ، لان هذا قلب لأحكام الدستور وسخرية من سلطة الأمة ، فالدستور يقضى بأن لا يحل المجلس لأمر واحد مرتين والدستور يقضى بأن تنزل الوزارة على إرادة البرلمان لأن يكون البرلمان تحت رحمة الوزارة (١) .

هذا ما قلته منذ نيف وعشرين سنة (٢) ، وهو ما أومن بصحته وأنزله من نفسى منزلة المبادئ الجوهرية التى أدين بها على تعاقب السنين ، وأرجو أن تقوم الحياة السياسية فى البلاد على ضوئه وعلى هداه .

أثر الانقلاب

فى سياسة الحكومة

فسدت الاداة الحكومية بتأثير هذا الانقلاب الذى بدأ فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ هـ فالى جانب التسليم فى مطالب الانجليز الجائرة استسلمت الوزارة لمطالب السراى ، وصارت هذه مرجع الأمور كلها ، ولم يكن للوزارة من عمل فى هذه الناحية سوى تركيز السلطات فى يد السراى ، فى حين أن السلطة يجب أن تؤول الى الأمة وتصدر عنها .

واستفحل نفوذ السراى فى التعيينات للوظائف ، فصارت هى مرجع التعيينات فى جميع دوائر الحكومة وبخاصة وظائف السلك السياسى فانها لم تكن تصدر الا بوحى منها ، وتهافت الناس على حزب الاتحاد لاعتقادهم أنه أداة السراى فى التعيينات والترقيات ، ومثلت الوظائف بالمحاسيب والأقرباء والأصهار والوصوليين ، وافتنت السراى والحكومة معا فى مظاهر تكبير الملك وتعظيمه وجعله المرجع الاوحد فى الأمور كلها .

وهكذا نجحت السراى بمعاونة نفر من طلاب الحكم فى تركيز السلطات جميعا فى يدها ، وصارت هى مصدر السلطات ، بدلا من أن تكون الأمة هى مصدر السلطات ، وكان المفهوم أن هذه السلطات تكون من حقوق الأمة كما يقضى بذلك الدستور ، وخاصة لأن اعلان الدستور انما كان نتيجة جهاد الأمة وتضحياتها ، ولولا هذا الجهاد وهاتيك التضحيات لظلت سلطات الحكم غصبا فى يد الاحتلال ، لا تتولى السراى شيئا منها قط ، وقد ارتضى ولادة العرش ذلك الغصب وأذعنوا له

(١) اللواء المصرى والاختيار عدد ٢٦ يوليه سنة ١٩٢٥ ، والاهرام فى اليوم نفسه .

(٢) ظهرت الطبعة الاولى من هذا الكتاب سنة ١٩٤٧ .

بل أقروه وسأبروه منذ سنة ١٨٨٢ على عهد الخديو توفيق فالخديو عباس ، ثم في عهد السلطان حسين فالسلطان فؤاد ، ولولا جهاد الأمة لظل هذا الغصب قائما ، ولكن الاحتلال قد اضطر تحت ضغط الثورة الشعبية أن ينزل عن بعض ما كان يفتصبه من سلطة الحكم ، فكان الانصاف يقتضى أن تتولى الأمة سلطاتها الدستورية التي كسبتها في ميدان النضال ، لا أن تتلقفها السراى ويقتنصها الوصوليون من طلاب الحكم ، بيد أن الأمر قد جرى مع الأسف على غير ما يقتضيه العدل والنزاهة والانصاف .

تعيين المستر برسيغال

مستشارا قضائيا لوزارة الحقانية

من مساوىء وزارة زيور التى كشفتها على حقيقتها موقفها من تعيين مستشار بريطانى جديد لوزارة الحقانية .

فقد كان عقد السير موريس شلدون ايموس المستشار القضائى لهذه الوزارة ينتهى فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وطلبت دار المندوب السامى من سعد زغلول فى عهد وزارته تجديد عقده فأبى ، وكان هذا الرفض من المآخذ التى اخذتها دار المندوب السامى على وزارة سعد كما تقدم بيانه (ص ١١٦) .

فلما وقعت حادثة السردار كان من المطالب البريطانية ابقاء منصبى المستشارين القضائى والمالى ، ولما استقال سعد وجاءت وزارة زيور انفسح المجال للاستجابة الى هذا الطلب ، ففى ديسمبر سنة ١٩٢٤ قررت الوزارة استبقاء السير ايموس فى منصبه ستة أشهر أخرى ، وفى مايو سنة ١٩٢٥ عينت المستر برسيغال وكيل محكمة الاستئناف الأهلية (الوطنية) مستشارا قضائيا خلفا للسير ايموس ، وأبرمت معه عقدا لمدة خمس سنوات .

ومن عجب أن الأحرار الدستوريين والاتحاديين أقاموا له حفلة تكريم خطب فيها من الوزراء عبد العزيز فهمى باشا وتوفيق دوس باشا ، ومن المحامين ابراهيم انهلباوى بك وأحمد نجيب براده بك ، وكان جديرا بهم بعد كارثة الانذار البريطانى أن يتورعوا عن مثل هذا الاحتفال الذى إقيم تكريما لشخص كان تعيينه امتهانا ظاهرا للاستقلال المصرى وللكرامة المصرية .

العسف والتنكيل

أطلقت يد الادارة فى العسف والتنكيل بخصوم الحكومة تهديدا لهم وارهبا لى ينضموا الى جانبها ويؤيدوها فى سياستها ، وفى هذا السبيل استبيحت الحرمات ، وأهدرت الحقوق والحريات ، وأبرزت الحوادث التى وقعت فى هذا العهد ودلت على هذه السياسة الباغية حادثة أخطاب (مايو سنة ١٩٢٥) ، بلدة محمود باشا الأثرى ، فقد عمده ضابط البوليس فريد التهامى ملاحظ النقطة الى التنكيل بأهلها وبأهل البلاد المجاورة لاكرامهم على ترك العمل مع الأثرى باشا لأنه من انصار الوفد ومن خصوم الحكومة القائمة ، وارتكب الملاحظ من أعمال الاجرام ما كان موضع الاستنكار العام ، اذ سلح رجاله بالعصى ، وأمرهم أن يتفرقوا فى البلدة لفلق المحال التجارية بها واعتقال من يجدونه من الأهالى خارج منزله ، فنفذ رجال البوليس أوامر رئيسهم ، وأغلقوا الحوانيت ، وأخذوا يضربون كل من صادفهم من الناس ضربا مبرحا وساقوهم الى السجن واعتقلوهم بغير جريمة ، وعمت هذه القسوة

النواحي المجاورة كميت فضالة ، وميت مسعود ، والفراقة ، والسنيطة ، ومنشية عبد النبي ، نكاية بالأتربى باشا ومحمود بك عبد النبي وكلاهما من أنصار الوفد ، وكان رجال البوليس يتعقبون من يأنسون أنهم من رجال الأتربى باشا ، ويربطونهم بالجمال ، ويسوقونهم سوق الأنعام ، ويوسعونهم ضربا بالعصى والسياط ، ويتفننون في اذلالهم وتعذيبهم ، وطاردوا الأبرياء في الطرق والقيطان ، وفي داخل منازلهم ، فتشرد الأهلون ، وهجروا بيوتهم وقراهم فرارا من هذه المظالم ، وقد ثبتت هذه الجرائم في تحقيقات النيابة ، وقدم الملاحظ وأعوانه من العساكر الى محكمة جنايات المنصورة بعد أن بذلت الحكومة مساعى حثيثة لحفظ القضية ، ونظرت أخيرا أمام محكمة الجنايات وانتهت بالحكم على الملاحظ بالأشغال الشاقة خمس سنوات وعلى رجال البوليس بعقوبات أخف ، وبالزام المحكوم عليهم بالتضامن مع الحكومة بتعويض قدره ٢٥٠٠ جنيه ، وصدر هذا الحكم يوم ١٥ يناير سنة ١٩٣٠ (١) .

استقالة اللورد اللنبى - مايو سنة ١٩٢٥

وتعيين اللورد جورج لويد مندوبا ساميا

في شهر مايو سنة ١٩٢٥ استقال اللورد اللنبى من منصب المندوب السامى البريطانى وعينت الحكومة البريطانية السير (اللورد) جورج لويد بدلا عنه ، وأعلنت في مجلس العموم بلسان وزير خارجيتها أن هذا التغيير لا يتضمن أى تبدل في سياستها وعلاقتها بمصر والسودان .

وقد بارح اللورد اللنبى مصر في منتصف يونيه .

الحكم في قضية مقتل السردار

٧ يونيه سنة ١٩٢٥

أخذت هذه القضية قسطا كبيرا من جهود الحكومة في سبيل الكشف عن المرتكبين للجناية ، وقد أمكنها العثور عليهم واعترف بعضهم على بعض وقدمتهم الى المحاكمة وهم :

(١) عبد الفتاح عنايت الطالب بمدرسة الحقوق (٢) عبد الحميد عنايت الطالب بمدرسة المعلمين العليا (٣) ابراهيم موسى الخراط بالعنابر (٤) محمود راشد المهندس بالتنظيم (٥) على ابراهيم محمد البراد بالعنابر (٦) راغب حسن التجار بمصلحة تلفرافات الحكومة (٧) شفيق منصور المحامى (٨) محمود أحمد اسماعيل الموظف بوزارة الأوقاف (٩) محمود صالح سائق سيارة أجرة .

وقد نظرت قضيتهم أمام محكمة الجنايات ، وكانت مؤلفة من : أحمد عرفان باشا رئيسا والمستر كرشو ومحمد مظهر بك عضوين .

وفي ٧ يونيه سنة ١٩٢٥ ، قضت على الثمانية الأول بالإعدام شنقا وحبس محمود صالح سنتين ، ثم استبدل حكم الإعدام بالنسبة للأول وجعل الأشغال الشاقة المؤبدة ، ونفذ الحكم في الباقيين .

(١) نشر الحكم في مجلة « المحاماة » . السنة الحادية عشرة (١٩٣٠ - ١٩٣١) ص ٣٧٨ رقم ٢١٤ ،

وكان الحكم على الملاحظ غيابيا ، وقد عدل حضوريا الى السجن ثلاث سنوات .

تعديل قانون العقوبات

وتشديده في التهم الصحفية

أصدرت الوزارة مرسوما بقانون في ٩ يولييه سنة ١٩٢٥ بتعديل قانون العقوبات في المواد الخاصة بجنح الصحافة والنشر بقصد التشديد عليها وإفساح المجال لإغلاق الصحف ، فقد افترض سوء النية في الكاتب والناشر وألقى عليهما عبء اثبات العكس ، ووسع دائرة الاتهام فيما ينشر في الصحف بالنص على عقاب كل من يعمل على (تضليل الرأي العام في أعمال السلطات العامة أو بأية طريقة أخرى) ، وهي عبارات غامضة من شأنها توسيع مجال الاتهام ، فلا يستطيع الصحفي اجتناب الوقوع تحت طائلة العقاب ، ومن ثم تعطل أكبر مهمة للصحف وهي نشر الأخبار وتصبح أكثر الصحف عرضة للإغلاق ، ولم تبال الوزارة حكم المادة ٤١٠ من الدستور التي تحظر فيما بين أدوار انعقاد البرلمان سن قوانين جديدة . ومضت الوزارة تهدر أحكام الدستور وتسوف في اجراء الانتخابات بدعوى تعديل قانون الانتخاب وتضع مثل هذا التشريع في غيبة البرلمان .

وكان مما يسترعى النظر أن يشترك الوزراء « الأحرار الدستوريون » في وضع هذا القانون الرجعى وهم الذين ينهون على وزارة سعد اضطهادها لحرية الصحافة !

تعديل في الوزارة

استقال يوسف قطاوى باشا وزير المواصلات في شهر مايو سنة ١٩٢٥ ، وسبب استقالته ما لوحظ عليه أنه مر على دار سعد يوم عيد الفطر وترك بطاقته للتهنئة ، فاعتبرت هذه الزيارة عملا عدائيا للسراى ، وأشير عليه بالاستقالة فقدمها ، وعين على الفور محمد حلمى عيسى باشا وكيل وزارة الداخلية وزيرا للمواصلات ، وصدر المرسوم بذلك يوم ٦ مايو ، ربقى الاتحاديون أربعة وهم : يحيى ابراهيم باشا ، وعلى ماهر باشا ، وموسى فؤاد باشا ، وحلمى عيسى باشا .

كتاب الأستاذ على عبد الرازق

وانفصال الأحرار الدستوريين

الف الأستاذ على عبد الرازق حين كان قاضيا بمحكمة المنصورة الشرعية كتابا عن (الاسلام وأصول الحكم) عرض فيه للخلافة الاسلامية ، ودلل على أنها ليست من أصول الاسلام ، وكانت الخلافة في ذلك الوقت مطمح نظر الملك فؤاد بعد الغائها في تركيا ، فثارت ثائرة الحكومة على الكتاب وصاحبه ، وأوعزت الى هيئة كبار العلماء أن تبحث الكتاب وتحاكم المؤلف بوصف كونه من العلماء ، فحاكمته وأصدرت حكمها باخراجه من زمرة العلماء (أغسطس سنة ١٩٢٥) .

وكان زيور باشا مصطفى في أوروبا ، فطلب يحيى ابراهيم باشا رئيس الوزارة بالنيابة من عبد العزيز فهمى باشا وزير الحقانية تنفيذ هذا الحكم بفصل الأستاذ على عبد الرازق عن منصبه ، فأحال الوزير الأمر الى لجنة أقسام القضايا بوزارة الحقانية لتبدى رأيها في الموضوع ، وبخاصة فيما إذا كان هذا القرار يؤدى حتما الى فصل القاضى عن منصبه أم لا ، وعرض يحيى باشا الأمر على السراى فرأت في موقف عبد العزيز باشا مخالفة لرغباتها ، ومن ثم يجب اخراجه من الوزارة ،

فصارحه يحيى باشا بأن لا سبيل الى التعاون وإياه ، وطلب اليه أن يستقيل ، فامتنع ، فصدر على الفور مرسوم « بتكليف على ماهر باشا وزير المعارف بالقيام بأعباء وزارة الحقانية الى أن يعين لها وزير بدلا من عبد العزيز فهمى باشا » ومعنى هذا إقالته من منصبه . (سبتمبر سنة ١٩٢٥) .

أقبل إذن عبد العزيز فهمى باشا من الوزارة لموقفه من مسألة الأستاذ على عبد الرازق ، ولسبب آخر كانت تسره له السراى ، وهو أنه سبق له أن عارض مرة في مجلس الوزراء في صفقة استبدال سراى الزعفران التابعة للخاصة الملكية بتفتيش بشيش التابع لمصلحة الأملاك الأميرية ، إذ رأى أن التفتيش يزيد في قيمته وفي ريعه عن أربعة أمثال سراى الزعفران ، فنقم منه الملك هذه المعارضة ، ومع أنه عدل عنها بعد ذلك وأقر الصفقة لكن الملك لم يغفرها له وأسرها في نفسه ، فلما جاءت مسألة الأستاذ على عبد الرازق أنفذ فيه إرادته « وأقاله من منصبه ، ولم يبال أنه رئيس أحد الحزبين اللذين تتألف منهما الوزارة .

دل هذا التبديل على استفحال نفوذ السراى ، وكان نذيرا بانحياز الائتلاف بين الاتحاديين والأحرار الدستوريين .

فلقد طرد وزير من منصبه دون أن يقدم استقالته ، طرد كما يفصل أصغر موظف في الدولة ، فكان في ذلك مهانة للمنصب نفسه ولمن يتولاه .

وعلى أثر هذه الصدمة استقال الوزيران محمد على علوبة باشا وتوفيق دوس باشا ، تضامنا مع رئيس حزبهما ، وكان اسماعيل صدقى باشا يصطاف اذ ذاك في أوروبا ، فأرسل هو أيضا يستقيل تضامنا مع الوزراء من حزبه .

ولم تكتثر السراى لهذه الانفصالات ، وسرعان ما ملأت الفراغات التى حصلت في الوزارة ، فعين أحمد ذو الفقار باشا وزيرا للحقانية ، ومحمد توفيق رفعت باشا وزيرا للمواصلات (والأوقاف مؤقتا) ، ونخلة جورجى المطيعى باشا وزيرا للزراعة ، ومحمد حامى عيسى باشا وزيرا للداخلية « وصدر المرسوم الملكى بهذه التعيينات في ١٢ سبتمبر ، بينما كان رئيس الوزارة زيور باشا غائبا عن مصر يصطاف في فيشتي ، ولم يكن له من الأمر شيء ، بل كان في الواقع رئيسا سوريا ، وكان الأمر كله مرجعه الى السراى . وبعد أن تم هذا التعديل قرر مجلس التأديب بوزارة الحقانية فصل الأستاذ على عبد الرازق من وظيفته .

وانضم الوزراء الجدد الى حزب الاتحاد ، فصارت الوزارة كلها من الاتحاديين ، وبذلك انفرد هذا الحزب بالحكم ، وصارت السراى تتدخل في كل كبيرة وصغيرة من شئون الحكومة ، وسخرت الإدارة في الدعاية لحزب الاتحاد وحده بعد أن كانت موزعة بينه وبين الأحرار الدستوريين .

وأغلب الظن أن السراى لم تعتمد الى هذه الخطوة الجريئة في الاستغناء عن أحد الحزبين اللذين كانا يسيران في ركابها الا لاعتقادها أنها ستكسب عطف الراى العام باستثارة غواففه الدينية ضد كتاب الأستاذ على عبد الرازق ، اذ هو في ظاهره يعارض الخلافة الإسلامية ، وقد أخرجت « هيئة كبار العلماء » مؤلفه من زمرة العلماء لهذا السبب ، ولكن الراى العام كان انضج من أن يتأثر من الدعاية الدينية التى كثيرا ما يستخدمها دعاة الحكم المطلق وسيلة للتضليل بالشعب ، فلم يكتثر لهذه الدعاية التى ليست من الدين في شيء ، ودل ذلك على تقدمه في الوعي السياسى والدينى معا ، وظل منكرا مناوئا لهذا النظام الذى أهدر حقوقه السياسية .

حضور اللورد لويد المندوب السامى البريطانى

حضر اللورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى الى القاهرة فى اكتوبر سنة ١٩٢٥ فاستقبله بمحطة العاصمة يحيى باشا ابراهيم رئيس الوزارة بالنيابة ، والوزراء جميعا ، وكبار الموظفين ، وأعدت لاستقباله مظاهر بالغة فى الحفاوة والتعظيم ، اذ فرشت المحطة بالأسطة الفاخرة ، وفتح له الباب الملكى ، ونثر الرمل فى الشوارع التى مر بها ركبته ، وصفت على جوانبها الجنود المصرية ، فكانت هذه المظاهرة اعلانا من الوزارة باستخذائها للمنذوب السامى الجديد ، وقد أرادت بذلك ان تنال الحظوة لديه وتثبت مركزها المتداعى .

عدم تقديم أوراق اعتماده

وزاد فى التعظيم من شأنه انه لم يقدم أوراق اعتماده الى الملك ، على خلاف ما كان متبعاً قبل اعلان الحماية ، وكان مفهوما أن الغاء الحماية وعلان الاستقلال يعيدان الحالة على الأقل الى ما كانت عليه قبل اعلان الحماية ، فيقدم المعتمد البريطانى أوراق اعتماده الى الملك كبقية المعتمدين السياسيين وكما كان المتبع قبل سنة ١٩١٤ ، ولكن شيئا من ذلك لم يحصل ، وسكتت الوزارة على هذا الوضع المهين ابتغاء الزلفى لدى المعتمد الجديد !

وكانت هذه الملاحظات كشفا لحقيقة « الاستقلال » الذى أعلن فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ .

تهافت الكبراء

وأكثر من ذلك أن كبار المصريين خفوا الى زيارة المنذوب السامى على اثر تسلمه مهام منصبه ، فكان مما يحز فى النفس أن يتهافتوا على استقباله فى وقت كانت البلاد لا تزال تدمى من الضربات التى وجهتها الحكومة البريطانية الى مصر وحقوقها وكرامتها .

وتستطيع أن تقارن بين المقابلة التى لقيها اللورد لويد عند حضوره الى مصر سنة ١٩٢٥ ، والمقابلة التى لقيها اللورد اللنبى حين حضر سنة ١٩١٩ ، أو اللورد ملنر حين جاء على رأس لجنته سنة ١٩٢٠ (١) ، فتجد أن روح الثورة قد تضاءلت فى النفوس خلال هذه السنين ، وأن التطلع الى المناصب وروح الانقسام والتخاذل قد أفسد الحياة السياسية ، وأدى بكبار مصر وقادة الراى فيها الى التهافت على موائد الغاصب .

وقد اقيمت للورد لويد حفلة تكريم يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥ فى فندق الكونتيننتال حضرها مع الأسف بعض كبار المصريين .

(١) انظر كتابنا « ثورة ١٩١٩ » ج ١ ص ١٨٢ و ج ٢ ص ٧٧ من الطبعة الاولى .

الاضطهاد ومنع اجتماع المعارضة

أمعنت وزارة زبور في الاضطهاد والاعتداء على الحريات ، فمن ذلك أنها أوعزت الى حكمدار القاهرة باصدار منشور اباحت فيه لضباط البوليس أن يستوقفوا كل من كان سائرا في الطريق أو راكبا عربة أو سيارة ليسألوه ما شاعوا من البيانات ويسوقوه الى القسم اذا رأوا هذه البيانات غير كافية ، كما أباح لهم أن يفتشوه تفتيشا دقيقا ، وكان هذا المنشور امعانا في الاستهتار بحرية الناس وحقوقهم ، واشتدت الحكومة في منع الاجتماعات التي اعترمت الأحزاب المعارضة عقدها .

فمنعت عقد اجتماع أعده الحزب الوطنى بسينما « متروبول » يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بحجة أن تحديد الاجتماع في هذا اليوم الذى حضر فيه اللورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى الجديد يتنافى وواجب المجاملة له !

وحوصر « بيت لامة » (منزل سعد باشا) بالجنود ، وكان الوفد قد أعد اجتماعا في النادى السعدى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ لمناسبة ذكرى ١٣ نوفمبر ، فمنعته الوزارة واعتدى رجال البوليس على المجتمعين بالقوة والضرب واقتحموا النادى عنوة وترك الاعتداء في أجسام بعض المدعويين آثارا جسيمة .

خطبة عبد العزيز فهمى باشا

في وجوب التمسك بالدستور

على أنها لم تمنع اجتماعا للأحرار الدستوريين عقده في ناديهم يوم ٣٠ أكتوبر ، وخطب فيه عبد العزيز فهمى باشا ، فأعلن خطاه في اشتراكه في الحكم ، وحمل على حزب الاتحاد حملة شعواء ، ودعا الى وجوب التمسك بالدستور .

قال في مستهل خطبته : « قدر الله على أن دخلت الوزارة وكنت من قبل حرا طليقا لا شأن لأحد معى فيما آتى وما أدع ، ولكنها كانت محنة ، أحمد الله على أن نجاني منها قبل أن تأتى على البقية الباقية من الكرامة » .

وقال يصف مركزه كوزير في وزارة تتلقى الأوامر من السراى : « لم يمض الا اقل من شهر حتى كان ما كنت أخشاه » ، وظهر لى أننا لسنا وزراء بل أناسا يراد سوقنا عند الاقتضاء الى ما لا يود الرجل الشريف » .

وذكر طرفا مما كانت السراى تأمر به الوزارة قال : « تحدثت الجرائد كثيرا عن سفاراتنا في الخارج ، وتعددها على غير موجب ، وكثرة نفقاتها ، وفي مسألة استبدال سراى الزعفران ، وفي تعديل قانون العقوبات فيما يختص بالجرائم الصحفية وغير ذلك » .

ووصف الفساد الذى دب الى البلاد من عودة الحكم المطلق وتعطيل الدستور قال : « أترضون افساد اخلاق اهليكم ومواطنيكم على هذا الشكل الفظيع وأن تنتهى الحال بكم الى ضياع البقية الباقية من نتائج مجهوداتكم وهو الدستور وأن تكون بلادكم العوبة في يد موظف من الموظفين يقبلها ويقلبكم على ما يريد له هواه ؟ لا شك أن احدا منكم لا يرضى » .

وتكلم عن علاج هذه الحال فقطع بأن في الدستور واجراء انتخابات حرة العلاج الناجع لهذا الداء ، قال : « ان من الواجب علينا أن نحافظ على الدستور في كل

مقام ، بقطع النظر عن كل اعتبار ، ان هذه الأمة لا تسكت عن حقها ، انها قديمة العهد في طلب الدستور وحكم الدستور ، ثارت له فأخذته في سنة ١٨٨١ ، ثم ما فتئت بعد الاحتلال الانجليزي تحلم بالدستور وبحكم الدستور ، وكثيرا ما تغنى الناس من أيام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية والجمعية التشريعية بالدستور ، وبأن مقام الأمة فوق كل مقام ، ولما هبت هذه الأمة في وجه الانجليز خلوا بينها وبين أخذ الدستور . - ودعا الى « الاسراع في اجراء الانتخابات على أى قانون يكون ، وأن يترك الناس أحرارا في آرائهم فيها وأنا ضمين أن الناس لن ينتخبوا الا الأكفاء القادرين المتدربين » .

وقال في ختام خطبته : « ان لكم حقوقا معلقة في يد الانجليز هي موضوع ما اصطلحتهم على تسميته بقضية البلاد ، وأنكم لن تستطيحوا السير في هذه القضية الا اذا أصلحتهم داخلتكم ، وعقدتم برلمانكم ، ان البرلمان والوزارة البرلمانية هي أداتكم الوحيدة لتولى الدفاع في قضيتكم والوصول الى استكمال حقوقكم ، فما لم تصلوا الى عقد البرلمان فكل كلام في هذا الموضوع فضلة وهباء » .

فالرأي الذي انتهى اليه عبد العزيز فهمي باشا بعد أن جرب الحياة الدستورية وجرب الحكم المطلق ، ووازن بين الحكمين ، هذا الرأي قاطع في وجوب الاستمسك بالدستور والحفاظة عليه « والنزول على ارادة الأمة في انتخابات حرة ، وهذا الرأي له قيمته من رجل كان خصوم الدستور يستدلون برأي سابق له في أن الدستور ثوب فضفاض على مصر ، فما هو ذا يرجع عن خطئه في قوله هذا ويشهد بأن الدستور هو خير أنواع الحكم ، ويؤيده ويدعو الأمة الى الاستمسك به والحرص عليه ويؤيد حق الأمة في انتخابات حرة » ، وهو المبدأ السليم الذي يجب أن يكون من دعائم الحياة السياسية في البلاد .

قانون الجمعيات والهيئات السياسية

استمرت وزارة زيور ممعنة في نقض الدستور والاستهتار به والاعتداء عليه فاستصدرت في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٥ مرسوما بقانون سمي « قانون الجمعيات والهيئات السياسية » ، يحتم عليها اخطار جهة الادارة بمقرها ومقر فروعها وأسماء أعضائها وأعضاء مجالسها الادارية ولجانها الفرعية ، وأن تخطر جهات الادارة بكل تغيير يحدث في كل هذه البيانات ، وكل جمعية (أو هيئة سياسية) لا تخطر عن هذه البيانات يجوز حلها بقرار من مجلس الوزراء ولا يعترف بالشخصية المعنوية الا للجمعيات التي يصادق على قانونها النظامي بمرسوم ملكي ، وجعل القانون هذه الجمعيات والأحزاب والهيئات السياسية تحت رحمة الحكومة ، وخولها حق حلها متى أرادت ، والغرض من هذا القانون هو إلغاء الأحزاب السياسية في البلاد .

احتجاج الأحزاب على هذا القانون

وقد احتجت الأحزاب السياسية : الوفد والحزب الوطني والأحرار الدستوريون ، على هذا القانون وقررت عدم الرضوخ لأحكامه .

قرار الحزب الوطني

فأصدر الحزب الوطني القرار الآتي :

« اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطني في يوم الجمعة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الساعة العاشرة والنصف صباحا وتباحثت في القانون الذي أصدرته الحكومة خاصا بالجمعيات السياسية وقررت باجماع الآراء ما يأتي :

« أصدرت الحكومة في يوم ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٥ قانونا للجمعيات السياسية ترمى به الى وضع الأحزاب والهيئات السياسية تحت رحمتها فحتمت على الأحزاب أن تبلغ عن لجانها وفروعها وأماكنها وأسماء الأشخاص الذين تتألف منهم وأسماء باقى أعضائها ومحال إقامتهم ، وانتحلت لنفسها أن تحل كل جمعية سياسية بحجة أن أغراضها ضارة بمصالح الدولة ، الى غير ذلك مما لا يدع شكاً في أن الحكومة تريد أن تضع تحت رقابتها سياسة الأحزاب الأخرى وأن تسيطر على برامجها وتراقب اشخاصها .

« ولم تجرؤ حكومة من الحكومات التى قامت في عهد الاحتلال وعلى رمح الغاصب أن تمد يدها الى صميم الحركة الوطنية بمثل ما اجترأت عليه الحكومة الحاضرة .

« ان المبدأ الوطنى أو الفكرة السياسية عقيدة راسخة يلتف حولها كل مؤمن بها ويقوم بنصرتها أفراد يكونون لجانها ويقومون بنشر دعايتها ولا سلطان للحكومات عليهم الا فيما يقع منهم مخالفا للقانون العام أو مهددا للنظام الاجتماعى ، غير أن حكومة اليوم التى لا تركز على إرادة الشعب والتى تأمرت على الحياة الدستورية واستسلمت لشهوات المحكم ونزعات الهوى تريد أن تفتصب حق التشريع فى أهم أمر من أمور حياتنا السياسية ، تريد حكومة هذا الوقت أن تدعى لنفسها حق السيطرة على برامج الأحزاب وتحل ما تريد حله منها بحجة المنافاة لمصلحة الدولة (المادة السابعة) ولا شك أن الحكومة التى تقوم على سيف المحتل تعتبر منافيا لمصلحة الدولة وجود أحزاب تنادى بالجلء تحقيقا للاستقلال الفعلى ، تريد حكومة هذه الساعة أن تقف على أسماء الأعضاء ومحال إقامتهم ولو كانوا من غير اللجان العاملة ، تريد ذلك وهى تعلم استحالة ما تطلب ، وأية هيئة سياسية قائمة على فكرة وطنية صحيحة يعتنق مبادئها كل يوم الآلاف من الناس وهى لا تجمع منهم مالا ولا توزع عليهم جاها ، أية هيئة سياسية هذا شأنها تستطيع أن تجيب الحكومة الى ما تطلب ؟ وأية هيئة سياسية صادقة فى جهادها انحطت مداركها الى هذا الحضيض الذى يجعلها ترضى أن تكون تحت هذه الرقابة الخطرة ، تقبل أن تكون عرضة لتحكم الحكومة فى بقائها أو حلها ؟ وأية سياسة للحكم ، هذه السياسة التى تريد القضاء على الهيئات السياسية ولا تخشى أن تحل محلها الجمعيات السرية والنزعات الثورية ؟

« ان الحزب الوطنى الذى عمل طول حياته لا يقاد جذوة الوطنية فى القلوب ورفع راية الوطن المجردة عن الهوى ووضع سياسة البلاد على المبادئ الصحيحة التى أبدتها وتؤديها الظروف كل يوم وحارب سياسة البلاد على المبادئ الصحيحة التى لتحكم حكومة تتخبط فى دياجير الجهل بسياسة الحكم .

لذلك

« يعلن الحزب الوطنى صراحة أن هذا القانون يرمى الى حكم البلاد بسلطة استبدادية تركز على قوة الغاصبين وتنفذ سياستهم وتجبر البلاد الى خطر الفتن والاضطرابات ويقرر عدم رضوخه لأحكام هذا القانون الباطل ، تاركا للحكومة أن تستخدم سلطتها من حل وإغلاق ومصادرة ، فهى وإن استطاعت أن تفتصب حق التشريع وتفتصب سيادة الشعب فلن تستطيع أن تفتصب عقائد الناس الكامنة بين جوانحهم » .

قرار الوفد

وأصدر الوفد القرار الآتى :

« اجتمع الوفد المصرى فى الساعة الحادية عشرة من صبيحة يوم الأربعاء ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ببيت الأمة تحت رئاسة حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا وتناقش فى موضوع المرسوم بقانون الجمعيات السياسية وأصدر فيه القرار الآتى :

« من يوم أن قامت بمصر حكومة منظمة ، وحق تأليف الجمعيات السياسية طليق لم يقيد قانون ، وما حده حكم ، وقد تمتعت البلاد به تحت الحكومات المختلفة ، قبل الاحتلال وبعده ، وفى عهد الحماية ، وتحت سلطان الأحكام العرفية ، فلم تعارض أية حكومة من هذه الحكومات فى تأليف الجمعيات السياسية التى قامت فى الأزمنة المختلفة حتى تمكن فى النفس احترام هذا الحق ، وجاء الدستور فأقره فى صراحة تامة ، فقد نص فى المادة (٢١) منه على أن « للمصريين حق تكوين الجمعيات » ، وخشية أن تعتدى السلطة التنفيذية عليه بما يقيد استعماله قرر فى هذه المادة أن كيفية استعماله تكون بقانون ، أى بأقرار البرلمان ، لأنه لا يكون القانون قانونا إلا بهذا الاقرار .

« غير أن الوزارة الحالية ، لاستيلاء النزعة الحزبية عليها ، وميلها الى الاستبداد المطلق ، أعطت نفسها سلطة وضع ذلك القانون ، وأصدرته بنصوص ترمى فى مجموعها ، لا الى بيان كيفية استعمال ذلك الحق المقدس ، بل الى اعدامه ، فقد علقت وجود الجمعيات بارادتها مع انها هى المدينة بذلك الحق ، اذ هى التى تملك القوة على معارضته ، فهى التى يجب عليها بمقتضاه الا تعارض الناس فى التمتع به ، ولا معنى لحق يكون استعماله معلقا بمشيئة المدين به ، لأنه اذا جاز له أن يعارض فى استعماله كلما شاء المعارضة لم يكن هذا الحق حقا عليه ، بل عارية يستردها كلما أراد .

« والوزارة الحالية تريد بأحكام ذلك المرسوم الرجعية أن تقضى على كل حزب يخاصمها حتى تستقل هى بحكم البلاد ، وتقيم فيها دولة الظلم والاستبداد ، وبهذا تحقق ماخشيه الدستور وتبطل ما قرره من حق وضمان ، فضلا عن كون هذا المرسوم صادرا من هيئة لا تملك سلطة التشريع ، وملفيا للحق الذى جاء لبيان كيفية استعماله فإنه مخالف مخالف صارخة للمادة الواحدة والأربعين من الدستور التى استند اليها . فلم يصدر بين أدوار انعقاد البرلمان التى يكون فيها موجودا واجتماعه ممكنا ، ولم يحدث ما يوجب الاسراع باتخاذ التدابير التى اشتمل عليها ، ولم تكن هذه التدابير مما لا يحتمل التأخير ، بدليل المدد المحدودة فيه لتنفيذ بعض أحكامه ، ولا يمكن الوفاء بالضمانة التى أوجبها هذه المادة من دعوة البرلمان الى الاجتماع فورا بصفة غير عادية .

« وفوق هذا فان الوزارة تذرعت بهذا التشريع الجائر للجمعيات الى تشريع غادر بالأفراد ، فحرمت وعاقبت أفعالا لا يصح تحريمها ولا العقاب عليها الا بقانون ، أى تشريع يقرره البرلمان ، كما أباحت مصادرة الأموال التى نص الدستور على انها محظورة ، فجاء اجمع تشريع لأنواع الظلم والاستبداد واشأم نذير بما تنويه حكومة « الاتحاد » .

« لهذا استفظعه جميع الناس ، واستنكره قريتهم وبعيدهم ، وعده الكل نكبة على الدستور ونقمة على الحرية ، واعتبره الذين قرأوه انتقاما من خصوم الحزب

الحاكم ، وسهما مصوبا على الأخص الى قلب الوفد بقصد تمزيق شمله وتفريق جمعه ، ولكنه سهم طائش وقصد خائب ، لأن الوفد يمثل فكرة رسخت في الأمة رسوخ الإيمان ، ومبدأ انبث في نفوس أبنائها انبثاث الروح في الأجسام ، والنور في الظلام ، ذلك هو مبدأ الاستقلال التام ، الذي أصبحت لا تقبل فيه تغييرا ولا تعديلا ، فمثل هذا المبدأ باق ما دام الاحتلال موجودا ، وما دام الاستقلال منشودا ، وإذا عطلت القوة منه أعضاء ، أعملت الأمة مكانهم آخرين ، ولقد تألف من عدة سنين ، وأعضاؤه معلومون لكل وزارة في كل حين ، وتولوا هم الحكم بأنفسهم عدة شهور . وهم وإن كانوا محصورين في عدد محدود ، يمثلون عددا من الأمة غير محدود ، بل أغلبيتها الكبرى — فمن غير المفهوم ولا القابل للفهم أن يحمل ، وهذه حاله ، على إلغاء حياته الماضية وانكار صفته الحاضرة ، وإن يبتدىء حياة جديدة يتعلق بقاؤها بمشيئة خصومه الذين يريدون بالقضاء عليه القضاء على الحركة القومية والنهضة الاستقلالية التي اعتبرته الأمة رمزها ، وجعلته حامل لوائها .

« ولقد أقسم أعضاؤه على هذا كما أقسم ولاة الأمور ، أمام الله والناس ، على الاخلاص للوطن والطاعة للدستور .

« فبرا بهذا القسم الأعظم ، يستنكر الوفد المصرى ذلك المرسوم ، ويعد تنفيذه جرما كبيرا ، والرضا بأحكامه حثا أثيما ، ويعلم ، في عزة المحق وشمم الأبى ، أهماله ، ويترك للقوة أعماله ، وبينه حد الله وارادة الأمة وعدل القضاء » .

* * *

الفصل الحادى عشر

اجتماع البرلمان من تلقا نفسه

(٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥)

وعودة الحياة الدستورية

كانت الحالة السياسية فى سنة ١٩٢٥ سيئة من كل النواحي ، فالدستور معطل ، والأحزاب السياسية فى تناحر وتقاطع ، والصحف فى مجموعها تملا أعمدتها بالمطامع والمشاغب تكيلها الى خصومها ، والحكومة تتولاها وزارة رجعية تستند الى حزب السراى ، ولا تتصل بالأمة بصلة ، وهمها ارضاء الفاصب لكى تنال رضاه ، وأهم عمل لها سن القوانين المعطلة للحركة الوطنية وتعطيل الحياة النيابية والتسويق فى اجراء الانتخابات قدر ما تستطيع بدعوى انها تعمل على تعديل قانون الانتخاب ، ووضع القوانين فى غيبة البرلمان مستهينة بأحكام الدستور .

وقد ضاق الناس ذرعا بهذه الحال ، وأخذوا يتلمسون مخرجا منها ، الى أن وفق المرحوم أمين بك الرافعى الى دعوة صادقة دعا إليها على صفحات جريدة (الأخبار) ، فنتج عنها بعث الحياة الدستورية ، وعودة الوحدة الى الصفوف معا ، فكانت دعوة موفقة من كل ناحية .

كنا فى أوائل شهر نوفمبر سنة ١٩٢٥ « فرأى أمين إن البرلمان لابد أن يجتمع من تلقاء نفسه فى اليوم الحادى والعشرين من هذا الشهر تنفيذا لحكم الدستور ، واستند رأيه الى المادة ٩٦ منه التى تقضى بأنه « يدعو الملك البرلمان الى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر ، فإذا لم يدع الى ذلك يجتمع المجلس بحكم القانون فى اليوم المذكور » .

فأخذ ينشئ الفصول الإضافية ، يدعو فيها الى وجوب انعقاد البرلمان من تلقاء نفسه يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، من غير حاجة دعوة من الملك .

كتب أول مقالة له فى هذا الصدد بجريدة الأخبار يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ تحت عنوان (الدستور يحتم اجتماع البرلمان فى يوم السبت الثالث من الشهر الحالى - بطلان مرسوم حل مجلس النواب - المجلس المنحل موجود قانونا ويجب اجتماعه) ، فكان هذا العنوان الضخم لافتا انظار جميع المشتغلين بالحركة الوطنية الى استيعاب أول مقالة كتبها الفقيد فى تدعيم دعوته بالأسانيد الدستورية ، فلقيت على الفور اقرار الجميع واعجابهم وتأييدهم .

وكتب فى اليوم التالى - ٩ نوفمبر - مقالة ثانية فى هذا الموضوع تحت عنوان (رئيسا مجلسى النواب والشيوخ مطالبان بدعوة أعضاء البرلمان للاجتماع فى يوم ٢١ نوفمبر تنفيذا للمادة ٩٦ من الدستور) .

وفى اليوم الثالث (١٠ نوفمبر) عاد الى الموضوع تحت عنوان (ليس الدستور فصاصة ورق - مرسوم حل مجلس النواب باطل - لأن الوزارة امتنعت عن تنفيذ احكامه الأساسية وخالفت نصوص الدستور) .

وفي ١١ نوفمبر كتب مقالة بعنوان (مسؤولية الوزراء الجنائية اذا خالفوا الدستور بتأجيل الانتخابات على اثر حل مجلس النواب) .

وكتب مقالة في نفس الموضوع يوم ١٢ نوفمبر بعنوان (اذا لم ندافع عن الدستور استمرت الوزارة في ثورتها عليه) ، وكرر الدعوة الى وجوب انعقاد البرلمان من تلقاء نفسه يوم ٢١ نوفمبر .

اغتنبت الأحزاب السياسية لهذه الدعوة ، وكان الحزب الوطني أول من لبأها ، فاجتمعت لجنته الادارية يوم الجمعة ١٣ نوفمبر وأصدرت القرار الآتي :

« اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطني » يوم الجمعة ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، وقررت ما يأتي :

« اعتدت الحكومة على الدستور اعتداء صارخا وعطلت الحياة البرلمانية وحرمت البلاد من ممثليها الذين يشرفون على أعمال السلطة التنفيذية ، ثم انتهزت فرصة حل البرلمان فأجلت الانتخابات وجعلت مسألة تعديل قانون الانتخاب كمرآة تنعكس فيها الوعود الباطلة والمواعيد المتكررة على غير طائل ، مع أن الدستور يحتم اجراء هذه الانتخابات في خلال شهرين وعقد المجلس الجديد بعد عشرة أيام من انتهائها طبقا للمادة (٨٩) من الدستور وعملا بأحكام نفس المرسوم الذي صدر بحل المجلس ، ولقد انقضت المواعيد المبينة في الدستور وفي مرسوم الحل دون اجراء انتخابات وعقد المجلس الجديد .

« لذلك أصبح من الواجب ان يجتمع المجلس القديم في الحال بعد أن صار أمر حله باطلا وملغيا وكان من الواجب على الحكومة أن تدعو المجلس القديم للانعقاد .

« غير أن الحكومة توارت خلف تأجيل الانتخابات للاستمرار في حكم البلاد بطريقة استبدادية متدعة بأن هذا التأجيل ضروري لتعديل قانون الانتخاب في حين انها لا تملك حق هذا التعديل كما انها لا تملك تأجيل اجراء الانتخابات ، ولقد أظهرت الأمة انها لا تستطيع أن تتحمل استمرار تعطيل الحياة البرلمانية وطالبت بحقها في التشريع وبالإشراف على أعمال السلطة التنفيذية لتضع حدا لتصرفات الحكومة ، تلك التصرفات الجائرة التي تبدو كل يوم في شكل قانون استثنائي جديد مما لم تعهد البلاد مثله في أي زمن آخر .

« ولما كان الدستور قد احتاط لمثل هذه الحالة وفرض حدوث اعتداء من السلطة التنفيذية على الحياة البرلمانية وحتم من أجل هذا في المادة (٩٦) اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه في يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر اذا لم تدعه الحكومة للانعقاد قبل ذلك ، ولما كان أقل واجب لأعضاء البرلمان أن ينفذوا أحكام الدستور الذي اقساموا يمين الطاعة له .

لذلك

« يدعو الحزب الوطني أعضائه في مجلسي النواب والشيوخ وكل من ينحو نحوهم ويسير سيرتهم أن يذهبوا الى البرلمان في يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ الساعة العاشرة صباحا حتى يؤدوا واجبههم الوطني حيال أمتهم ، وحيال وطنهم ، وحيال دستور البلاد ، وحيال حزبهم ، وحيال مبادئهم ، فاذا حالت القوة بينهم وبين الاستمرار في أداء واجبههم فليرفعوا صوتههم بالاحتجاج على هذا العدوان الجديد ، وليشهدوا

العالم على انتهاك حرمة الدستور ، وليسجلوا على العاشرين عيهم حتى يحاسبوا عليه يوم تزول دولة الاستبداد ، وتعود الحياة البرلمانية الى البلاد » .

واصدر الوفد وحزب الأحرار الدستوريين قرارات بهذا المعنى .

وانهالت رسائل التأييد لاجتماع البرلمان من تلقاء نفسه .

اضطربت الوزارة أمام هذه الدعوة وما لقيته من النجاح ، ورات في اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه ما يزعزع مركزها ، ويعرضها للسقوط ، فحاولت بكل الوسائل منعه ، وأنفذت قوة عسكرية الى دار البرلمان لمنع أى اجتماع فيه في اليوم الموعود ، وأصدرت ثلاثة بلاغات رسمية ، أحدها باسم مجلس الوزراء قالت فيه : « انها قررت أن تمنع بالقوة كل اجتماع داخل البرلمان أو في مكان آخر ، وعلى ذلك ترجو من النواب السابقين ومن أعضاء مجلس الشيوخ أن يمتنعوا عن محاولة عقد اجتماع غير مشروع » .

والبلاغ الثانى من وزارة الداخلية بمنع اجتماع البرلمان جاء فيه :

« تنفيذاً للقرار الصادر من مجلس الوزراء اليوم والقاضى بأن تمنع بالقوة كل محاولة لاجتماع النواب السابقين للمجلس المنحل وأعضاء مجلس الشيوخ بدار البرلمان أو بأى مكان آخر بناء على أن الاجتماعات المذكورة غير مشروعة ، تعلن وزارة الداخلية الجمهور بانها قد اتخذت الاحتياطات اللازمة لتنفيذ هذا القرار وللمحافظة على الأمن العام في سائر أنحاء المدينة . وقد كلف الجيش بالمحافظة على دار البرلمان ، والبوليس بالمحافظة على النظام والهدوء والسكينة » ، وليكن في علم الجمهور بأن تعليمات الجيش تجيز للضباط أن يصدرؤا أوامره باطلاق الرصاص في أحوال كثيرة منها التهجم على الجنود أو الامتناع عن التفرق يعد التنبيه بذلك أو حالة تعذر رد الهجوم بواسطة أخرى ، وتقضى هذه التعليمات بالقاء القبض على كل مشاغب ، وتعليمات البوليس تقضى بتفريق كل احتشاد أو تجمع ومنع كل مظاهرة والقبض على من يشترك في أى اجتماع أو موكب أو مظاهرة صدر الأمر بمنعها أو عصى الأمر الصادر للمجتمعين بالتفرق تطبيقاً لنص المادة ١١ من قانون الاجتماعات ، مع العلم بأن المادة ١٠ منه تبيح للبوليس هذا الحق بغير تقييد ما ، وقد خول للبوليس الحق في القاء القبض على كل من يخالف هذه الأوامر وقد صدرت الأوامر للمديريات والمحافظات بتنفيذ هذه التعليمات في جميع أنحاء القطر المصرى ، وترى الوزارة من واجبها أن تنصح لولاة أمور الطلبة بأن يفهمهم مضمون هذه التعليمات حتى لا يكونوا عرضة للأخطار » .

والبلاغ الثالث من وزارة المعارف توعدت فيه الطلبة بتوقيع العقاب الشديد على من يضربون عن الدرس أو يقومون بالمظاهرات .

وتنفيذا لأوامر الوزارة سلم معاون بوليس البرلمان مفاتيحه ومفاتيح جميع غرفه ومكاتبه الى قائد القوة العسكرية التى عهد اليها في المحافظة على دار البرلمان ، فوضعت هذه المفاتيح في حرز ختم بالشمع الأحمر .

وفي مساء الجمعة ٢٠ نوفمبر وزعت الحكومة قوات الجيش المصرى في الشوارع ، وحول دار البرلمان وبداخله ، لمنع الاجتماع به ، وتشيت المظاهرات والتجمهر ، وعسكرت هذه القوات صفوفا في سراى الاسماعيلية وفي دار البرلمان .

وبعد فجر يوم السبت خرجت هذه الصفوف المتراسة شاكية السلاح ، حاملة البنادق ، وأحاطت بجميع الشوارع والمنافذ الموصلة الى دار النيابة ، وصارت هذه

الدار كالثقلنة الحصينة لا يمكن الدخول اليها الا على أسنة الرماح ! وهكذا سخر الجيش المصرى فى هذا العهد والعهود الانتقالية التالية لهدم الدستور ، بعد أن كان فى سنة ١٨٨١ هو صاحب اليد الطولى فى اعلان الدستور .

ولما رأى النواب والشيوخ أن الاجتماع فى دار البرلمان ممتنع بحكم القوة المسلحة ، اجتمعوا رايهم منذ مساء يوم الجمعة على أن يكون الاجتماع بفندق الكونتنتال .

اجتماع البرلمان

اجتمع أعضاء البرلمان فى فندق الكونتنتال يوم السبت ٢١ نوفمبر منذ الساعة التاسعة صباحا ، وامتلات بهم ردهة الفندق الكبرى ، فكان بمنظر اجتماعهم فى هذا المكان رائعا جليلا . وكانت الحماسة بالغة أقصى مداها ، وبعد أن اكتمل جمعهم بهيئة مؤتمر ضم أعضاء المجلسين أصدروا القرارات الآتية :

« تنفيذاً لأحكام المادة ٩٦ من الدستور اجتمع أعضاء البرلمان اليوم (السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥) وارانوا عقد المجلسين فى دار البرلمان فمنعتهم القوة من الوصول اليه وعلى ذلك اجتمعوا اليوم فى فندق الكونتنتال وتكامل عددهم القانونى ، وبعد المناقشة فى الحالة الحاضرة قرروا بالاجماع ما يأتى :

أولاً — الاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور وعلى منع الأعضاء من الاجتماع فى دار البرلمان بقوة السلاح .

ثانياً — قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة طبقاً للمادة ٦٥ من الدستور (١).

ثالثاً — اعتبار دور الانعقاد موجوداً قانوناً واستمرار اجتماعات المجلسين فى المواعيد والأمكنة التى يتفق عليها الأعضاء .

رابعاً — نشر هذه القرارات فى جميع الصحف .

ووقع جميع الأعضاء على هذه القرارات ، وهاك توقيعاتهم :

سعد زغلول (نائب السيدة زينب) محمد شوقى الخطيب (نائب السنطة)
سلطان السعدى (نائب صفانية) بشرى حنا (نائب الفشن) محمد توفيق حسن
(نائب بى العرب) ابراهيم يوسف عطا الله (عضو الشيوخ عن القنال) محمود طاهر
عبد اللطيف (نائب برنبال القديمة) عبد الستار الباسل (نائب الفيوم) جعفر ولى
(نائب المطرية) حسن نافع (نائب ميت يعيش) عبد السلام فهمى الجندى (نائب
البتانون) حامد العلايلى (نائب غيظ النصارى) أمين شلقامى (نائب اسمو العروس)
على الشمسى (نائب الشرقية) على مفتاح معبد (نائب الفيوم) محمود فرج ذكرى
(نائب أسطنتها) محمد يوسف (نائب جزيرة الأعجام) عبد الله سليمان أباطه (عضو
الشيوخ) حسين عامر (نائب مشتل) نعمان الأعصر (نائب المحلة الكبرى) عبدالعزيز
رضوان (عضو شيوخ عن هيا) على أيوب (نائب سنهوا) محمد عوض جبريل
(عضو الشيوخ) السيد فوده (عضو شيوخ عن السنبلوين) سعيد فهمى الروبى
(عضو الشيوخ) عبد الرحمن الموم (نائب طنبدى) عبد الحميد سعيد (نائب كفر
الشيخ) على المنزلاوى (نائب أبو صير) ابراهيم عيسوى صقر (نائب قطور) محمد

(١) نص المادة ٦٥ : « اذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها ان تستقيل فاذا كان

القرار خاصاً بأحد الوزراء وجب عليه امتزال الوزارة » .

محمد الشناوى (نائب المنصورة) محمود وهبه القاضى (نائب قويسنا) . راغب فوده
 (نائب ديرب نجم) . عمير مراد (نائب بلبيس) . عبد الحليم الشمسى (نائب
 الزقازيق) . محمد كامل حسن (نائب سوهاج) عزيز انطون (نائب اللبان) . محمد
 مرزوق (نائب بندر المتيا) . حامد الماوردى (نائب بولاق) . على لهيطه (نائب القنال)
 حامد محمود (نائب طوخ) . محمود حمدي (نائب ميت بره) . مصطفى هاشم
 (نائب السويس) . محمد أبو الفتوح (نائب بلقاس) . عبد الحميد البنان (نائب
 الجمالية) . حسين مصطفى خليل (نائب فاقوس) . حماد اسماعيل (نائب طنطا)
 عبد العظيم المصرى (عضو شيوخ عن مفاغه) . محمد توفيق اسماعيل (نائب
 اطسا) . عبد الحميد عبد الحق (نائب الفكرية) . ابراهيم ممتاز (نائب ساقلة) .
 على رمضان الطوبجى (عضو الشيوخ عن بندر المنصورة) . محمود همام حمادى
 (نائب اخميم) . احمد حميد أبو ستيت (عضو الشيوخ عن البلينا) . مصطفى
 الخادم (نائب كرموز) . السيد مرسى (نائب مينا البصل) . جعفر فخرى (نائب
 العطارين) . اسماعيل حمزة (نائب الطود) فهمى حنا ويصا (عضو الشيوخ) .
 عبد الله أبو حسين (نائب دائرة طنوب) . حسن عبد القادر (عضو الشيوخ عن
 المحلة) . عبد الفتاح رجائى (عضو الشيوخ) . راغب عطية (عضو الشيوخ عن زفتى)
 يس أبو جليل (عضو الشيوخ) . ابراهيم بهجت (نائب قلين) . الدكتور عبد العزيز
 العجيزى (نائب شربين) . عبد الرحمن الرافعى (نائب مركز المنصورة) . عبد الحليم
 العلابلى (نائب دمنيا) . محمود عبد الرازق (نائب أبى جرج) . محمد محمود
 (نائب البربا) . محمد عبد الجليل أبو سمره (نائب كفر بدوى) . محمد عبد اللطيف
 سعودى (نائب مركز الفيوم) . سعد الانصارى (نائب رشيد) . على حسين (نائب
 الشبانات) . على محمود (نائب أبى تيج) . محمود بسيونى (عضو الشيوخ عن
 أبى تيج) . الدكتور عبد الحميد فهمى (نائب سرس الليان) . عبد الفتاح اللوزى
 (عضو الشيوخ) . عبد المجيد ابراهيم (نائب البدازى) . مصطفى الشوربجى (نائب
 محلة مرحوم) . محمد احمد الشريف (عضو الشيوخ) . شعبان السيد مؤمن
 (عضو الشيوخ عن الفيوم) . رياض المصرى (نائب مينا القمح) . محمد علوى
 الجزار (وكيل مجلس الشيوخ) . عثمان محمد (عضو الشيوخ) . احمد شريف
 (عضو الشيوخ) . محمود لطيف (نائب بلفيا) . احمد الشيخ (نائب نطاي) .
 الدكتور محمد أمين نور (نائب دكرنس) . الدكتور عبد الرحمن عوض (نائب ههيا) .
 الدكتور حسن كامل (نائب بندر طنطا) محمود عبد النبى (نائب اجا) . محمود
 الأتربى (عضو الشيوخ) . احمد الأتربى (نائب دماص) . الدكتور محمد هاشم
 (عضو الشيوخ عن بنها) . محمد حبيب (نائب أبى حمص) . يوسف أحمد الجندى
 (نائب زفتى) . محمود محمد صلاح (نائب مصر القديمة) . مفازى البرقوقى
 (نائب شباس الشهداء) . عبد العزيز فهمى (نائب كفر المصيلحة) . عبد الهادى
 القصبى (نائب طلخا) . حسين القصبى (عضو الشيوخ) . حسين هلال
 (نائب ميت غمر) . على سليمان (نائب مركز بنى سويف) . الدكتور نجيب اسكندر
 (نائب شبرا) . عبد الخالق عطيه (نائب سنباط) . ويصا واصف (نائب المطرية
 دقهلية) . عبد السلام عبد الغفار (نائب بركة السبع) . محمد فؤاد حمدي
 (نائب الكفر الغربى) . بسيونى الخطيب (عضو الشيوخ عن السنطة) . محمد
 الحفنى الطرزى (عضو الشيوخ عن أسيوط) . ابراهيم أبو الجدايل (عضو الشيوخ
 عن السويس) أحمد سابق (نائب شبين القناطر) أحمد رمزى (نائب تمى الامديد) .
 مصطفى بكير (نائب نوى) . مصطفى المتياوى (نائب كفر الدوار) . عبد الواحد
 الوكيل (نائب البحيرة) . اللواء على فهمى (عضو الشيوخ) . محمود حسن جازية

(نائب بسيون) . متولى عمر حجازى (عضو الشيوخ عن فاقوس) . شاعر غزالى
 (نائب بنى محمد) . ابراهيم حليم مهنا (عضو الشيوخ عن كوم حمادة) . محمد
 مبارك الجيار (نائب كفر داود) . محمد صبرى أبو علم (نائب منوف) . حافظ سلام
 (نائب المنوفية) . عيسوى حسن زايد (نائب المنوفية) . محمد عز العرب (عضو
 الشيوخ عن السيدة زينب) . أمين اسماعيل (نائب كوم حمادة) . محمد لطفى
 طنطاوى (عضو الشيوخ عن سنورس) . عبد العليم سمهان (نائب دير مواس) .
 كيلانى دكرورى (نائب الحسانية) . احمد ابو سيف راضى (عضو الشيوخ) .
 على اسماعيل (عضو الشيوخ) . عبد الله عبد الفتاح (نائب الفيوم) . على عبد
 الرازق (عضو الشيوخ) . غالى ابراهيم (نائب الدلتا) . عبد المجيد نافع (نائب
 ميت أبى خالد) . توفيق الدروى (نائب الروضة) . طه حسنين (عضو الشيوخ) .
 عبد المقصود حبيب (نائب المنوفية) . محمد على (نائب الواسطى بأسسيوط) .
 عثمان صادق (نائب الفيوم) . حسنين عبد الفقار (عضو الشيوخ عن تلا) . محمد محمد
 قريظم الصغير (نائب حوش عيسى) . عبد اللطيف الحناوى (نائب البحيرة) . محمد
 ابراهيم الأسمر (نائب الدهتمون) . عباس على الجزار (نائب شبين الكوم) . أحمد
 عبده (عضو الشيوخ) . أحمد عصمت (نائب النجارية) . محمد محمد بلبع (نائب
 دمنهور) . حمد الباسل (نائب أبى جندير) . على الطحاوى المغازى (نائب كوم
 الحنش) . عبد الله بركات (نائب مطوبس) . عبد الرازق القاضي (نائب) . شهدى
 بطرس (نائب البلينا) . أحمد عبد الفقار (نائب تلا) . خالد الحناوى (نائب
 التوفيقية) . أحمد عبد الباقى راضى (نائب الواسطى) . عفيفى حسن البربرى
 (عضو الشيوخ عن مصر القديمة) . محمد محفوظ (نائب الحواتكة) . حافظ عابدين
 (عضو الشيوخ عن الجيزة) . حسيب عبادى حمدين (نائب ادفو) . عوض عريان
 المهدي (عضو الشيوخ) . محمد فتح الله بركات (عضو الشيوخ عن دسوق) .
 الانباء لوкас (عضو الشيوخ) . جورج خياط (نائب باقور) . محمد سليمان
 الوكيل (نائب البحيرة) . على نجيب (نائب الفيوم) . محمد حامد جودة (نائب
 الحمراء) . حبيب خياط (عضو الشيوخ) . عبد المنعم رسلان (نائب شونى
 منوفية) . سوريال غبريال (عضو الشيوخ) .

وبعد صدور تلك القرارات انسحب الشيوخ الى قاعة أخرى ، وبقي النواب
 فى القاعة برئاسة سعد باشا ، ثم أعلن الرئيس افتتاح جلسة مجلس النواب ، وطلب
 من الأعضاء انتخاب مكتب المجلس ، فانتخبوا بالاجماع سعد زغلول باشا رئيسا ،
 ومحمد محمود باشا والدكتور عبد الحميد سعيد وكيلين ، وألاحظ فى انتخابهما أن
 يكون الاول ممثلا للاحرار الدستوريين ، والثانى ممثلا للحزب الوطنى ، وانتخب
 الاستاذ ويصا واصف والاستاذ على الشمسى وعبد الجليل أبو سمرة بك واحمد
 عبد الفقار بك سكرتيرين ، والاستاذ على حسين والاستاذ شوقى الخطيب وعبدالمجيد
 بك رضوان مراقبين .

وكانت الجموع فى أثناء اجتماع البرلمان محتشدة أمام فندق الكونتنتال ، تحبى
 المجتمعين وتؤيدهم ، ومن طريف ماحدث فى هذا اليوم المشهود أن زيور باشا رئيس
 مجلس الوزراء كان يقيم (كعادته) فى هذا الفندق ، فنزل من غرفته وبارح الفندق
 فى الوقت الذى كان يعرج فيه بالنواب والشيوخ ، فلم يلق باله الى الاجتماع ، بل
 ربما لم يظن اليه ، وحيا ممثلى الامة التحية المعتادة ، وبارح الفندق قاصدا رئاسة
 مجلس الوزراء ، فالتقى الجموع المحتشدة تصيح هاتفة : « نريد الدستور ! احترموا
 الدستور ! استقيلوا ! » فقابل هذا الهاتف بالصمت ، وتابع سيره الى دار الحكومة .
 وأصدر حزب الاتحاد فى هذا اليوم قرارا بتأييد الوزارة .

طلب الأمراء من الملك

اعادة النظام الدستوري

واذ وجد أمراء العائلة المالكة أن في استمرار تعطيل الحياة الدستورية حرماناً للشعب من حقوقه السياسية ، يصح أن يحتملوا فيه مع السراى تبعة أدبية ، فقد اجتمعوا وتشاوروا في الحالة ، فأجمعوا أمرهم على رفع الكتاب الآتى الى الملك فؤاد يرجون فيه اعادة النظام الدستوري قالوا :

« نتشرف نحن الموقعين على هذا أعضاء عائلة جلالتم نرفع التماسنا الى ذاتكم الجلييلة .

« يا صاحب الجلالة . لما تراءى لنا أن الحالة السياسية قد بلغت في وطننا مبلغاً من الخطورة ، وأنه يجب الاهتمام بصفة خاصة ، جئنا نلتمس من جلالتم اعادة النظام النيابى الى البلد طبقاً لنص الدستور الذى تكرمتم بمنحنا اياه ، هذا مع ما يليق بذلك المقام الاعلى من الاجلال والتعظيم والاحترام » ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥

امضاءات : عمر طوسون . كمال الدين حسين . محمد على . يوسف كمال . اسماعيل داود . عمر حليم . سعيد داود . سليمان داود . عمرو ابراهيم . سعيد طوسون . حسن طوسون : على فاضل . عثمان فاضل . عباس ابراهيم حليم . وقد كان لهذا الخطاب اثر كبير في النفوس ، اذ جاء عقب اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه تأييداً لهذا الاجتماع وما اتخذ فيه من قرارات .

ترقيع في الوزارة

كان جواب زيور باشا على قرار عدم الثقة بوزارته ان أجرى فيها تعديلاً يسيراً أراد أن يوهم به الناس أن وزارته باقية غير مكترثة لقرار مجلس النواب ، فصدر مرسوم في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ بنقل حلمى عيسى باشا وزير الداخلية الى المواصلات ، ونقل محمد توفيق رفعت باشا وزير المواصلات الى الاوقاف ، وتولى زيور باشا وزارة الداخلية مع الخارجية والرأسة ، وكان هذا رابع ترقيع في وزارة زيور الثانية .

وصرح في حديث له أن مركز الوزارة ثابت وأنه لا يرد على قرارات الاحزاب لانها لا وجود لها من الوجهة البرلمانية !!

اتفاقية جغبوب

والانسليم فيها

٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥

لم تكتف وزارة زيور بقبول بقية المطالب البريطانية وحل مجلس النواب الأول ، والتدخل في الانتخابات ، ثم حل مجلس النواب الثانى ، وتعطيل الحياة الدستورية ، وسن القوانين الجائرة ، واضطهاد المعارضة ، وافساد أداة الحكم ، بل زادت على ذلك تسليمها واحة (جغبوب) لايطالية ، وامضاءها الاتفاقية المؤرخة ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ التى تقضى بالنزول عنها للطلبان ، وقد وقعت هذه الاتفاقية في غيبة البرلمان ، وكان توقيعها بناء على احياء من الحكومة البريطانية التى أرادت في ذلك

الحين أن تجامل إيطاليا على حساب مصر ، فأذعن زيور لهذا الإيحاء وبادر الى توقيع هذه الاتفاقية الباطلة .

وفد صدق برلمان اسماعيل صدقى باشا على هذه الاتفاقية فى يونيه سنة ١٩٣٢ كما سيجىء بيانه .

قانون جديد الانتخاب

تظاهرت الوزارة بأنها شارعة من غير ابطاء فى اجراء انتخابات جديدة ، وانها لا تنتظر لاتمامها سوى تعديل قانون الانتخابات القديم .

وأخيرا استصدرت مرسوما فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بقانون الانتخاب المعدل ، ضيقت فيه حق الانتخابات فجعلته على درجتين واشترطت شروطا مالية فى المندوبين الناخبين .

وأرادت الوزارة باصدار هذا القانون أن تظهر استخفافها باجتماع البرلمان الذى عقد يوم ٢١ نوفمبر وبقرار مجلس النواب عدم الثقة بها ، وانها لا تكتفى لهذا القرار وانها ماضية فى سبيلها .

ولقد جاء صدور هذا القانون بعد عقد اتفاقية التسليم فى جفوب ثانى جريمتين ارتكبتها الوزارة قبيل سقوطها .

احتجاج الأحزاب على التسليم فى جفوب

وامتناعها عن تنفيذ قانون الانتخاب

أصدر الحزب الوطنى قرارا يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بالاحتجاج على توقيع الوزارة اتفاقية جفوب وأعلن بطلان هذه الاتفاقية لمخالفتها لحكم المادة الأولى من الدستور (١) ، وأعلن أيضا بطلان قانون الانتخاب الجديد ، ونادى بعدم جواز العمل به ، ودعا إلى وجوب الامتناع عن تنفيذه ومقاطعة الانتخابات التى تجرى على أساسه . قال :

«اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى فى يوم الاربعاء الموافق ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ الساعة الثانية عشر صباحا ثم استأنفت اجتماعها فى المساء وبحثت فى الحالة التى عليها البلاد الآن وقررت ما يأتى : -

«اجتمع نواب الأمة فى يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ عملا بالحق المخول لهم فى المادة ٩٦ من الدستور وأقسموا بملء أفواههم ومن صميم قلوبهم أن يضحوا فى سبيل الدفاع عن الدستور أنفسهم وأموالهم ثم بدعوا عملهم فعلا بهيئة مجلس نواب فانتخبوا رئيسه ووكيليه ومكتبه وأصدروا قرارا بالاجماع بعدم الثقة بالوزارة التى تتحكم فى البلاد الآن ، وقد كان لهذا الاجتماع ولما قرره النواب ابتهاج عظيم وتأيد تام فى جميع أنحاء البلاد .

« وبقيت الأمة تنتظر من ساعة الى أخرى ومن يوم لآخر أن تدرك الوزارة حقيقة مركزها أمام الأمة ونوابها فتعتزل الحكم ولكنها لم تبال بسخط الأمة ولم تأبه لعدم

(١) نص المادة الأولى من الدستور : « مصر دولة ذات سيادة وهى حرة مستقلة ملكها لا يجزأ ولا ينزل عن شيء منه وحكومتها ملكية ورأية وشكلها نيابى » .

الثقة التي طوقها بها مجلس النواب واستمرت مترتبة في كراسي الحكم ومنفعة بما تراه مزايا ومنافع شخصية .

« ولم يكن يخطر ببال أحد أن تبلغ الجراة بهؤلاء الوزراء واستهانتهم بالامة وحقوقها أن يقدموا على ارتكاب جريمة تجزئة ملك الدولة بالتخلي للطلبان عن جفوب والدستور الذي يتبجحون بأنهم يعملون بأحكامه ينص صراحة على أن ملك الدولة لا يجزأ ، ولا ينزل عن شيء منه .

« وقد أضافت الوزارة الى هذه الجريمة جريمة أخرى في حق الأمة وكرامتها وهي اصدار قانون انتخاب بنت نصوصه على فكرة ظاهرة هي تضيق حق الانتخاب وتخويل الادارة سلطة واسعة لتتمكن من انجاح مرشحيها في انتخابات مقبلة ظنت أن الأمة تقبل الدخول فيها ، وقد نسيت أن الأمة التي هي مصدر كل سلطة في البلاد أعلنت ارادتها ظاهرة جلية وهي تأييد مجلس النواب المنعقد في دور اجتماعه العادي وعدم الالتفات الى مناورات الوزارة الحاضرة .

فلذلك

« تعلن اللجنة الادارية للحزب الوطني أن الوزارة الحاضرة وقد فقدت كل ثقة من جانب الأمة ونوابها ما كان لها أن تقدم على تعاقد بشأن جفوب لأنها لا تملك الصفة القانونية التي تخولها هذا الحق ، وفوق هذا فان المعاهدة المذكورة خارجة عن حكم المادة الأولى من الدستور .

« وتعلن اللجنة أيضا أن قانون الانتخابات الجديد الصادر بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ هو قانون باطل لا يجوز العمل به ويجب الامتناع عن تنفيذه .

« وبهذه المناسبة تطلب اللجنة الادارية من نواب الأمة المبادرة الى الاجتماع لاداء واجبهم برا يمينهم التي أقسموها يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، كما تطلب من الأحزاب السياسية المتفقة أن تفكر من الآن درءا لما قد يطرأ من الحوادث في وضع خطة عدم المعاونة مع الوزارة الحاضرة بعد أن ظهرت بمظهر الاستخفاف بالامة ونوابها .

وأصدر الوفد وحزب الأحرار الدستوريين قرارات بهذا المعنى .

اضراب بعض العمد

عن تنفيذ قانون الانتخاب

شرعت وزارة الداخلية بعد صدور هذا القانون في ارسال الدفاتر والأوراق الخاصة بتنفيذه الى المديريات والمحافظات لتحرير جداول الانتخابات الجديدة .

وقد سرت في الأمة فكرة مقاطعة الانتخابات التي تجرى على أساسه تأييدا لقرار الأحزاب المؤتلفة ، فقامت حركة موفقة بين كثير من العمد في مختلف المديريات للامتناع عن تنفيذه .

وكان عمدة مركز تلا منوفية أول من أعلنوا هذا الاضراب ، وأرسلوا بذلك برقية الى وزارة الداخلية ، وكانت هيئة الوزارة لا تزال في مصيفها بالاسكندرية ، فسافر مدير قسم الادارة بوزارة الداخلية الى الاسكندرية على عجل وقابل رئيس الوزارة ليتلقى تعليماته في شأن هذا الاضراب ، فكلفه بالتوجه الى مديرية المنوفية وتخبر

موقعى هذه البرقية بين العدول عن الاضراب أو العزل من العمودية ، فأصر عشرة منهم على الاضراب ، وصدر قرار الوزارة برفتهم ، فتضامن معهم بقية عمد المركز واستقالوا من العمودية ، وأضرّب كثير من العمد فى المديريات الأخرى تأييدا منهم لمقاطعة الانتخابات ، التى تجرى على أساس هذا القانون .

محاكمة العمد المتنعين

عن تنفيذ قانون الانتخاب

خشيت الوزارة أن تسرى بين العمد حركة الامتناع عن تنفيذ هذا القانون ، فقدمت العمد المتنعين الى محاكم الجرح لعقابهم بموجب المادة ١٠٨ مكررة من قانون العقوبات ، وهى تقضى بمعاقبة الموظفين أو المستخدمين اذا اتفق ثلاثة منهم على ترك عملهم بدون مسوغ شرعى .

وحكم القضاء فى معظم قضايا هؤلاء العمد بالبراءة ، فبرهن على استقلاله فى قضائه واستقال كثير من العمد من وظائفهم اعلانا لامتناعهم عن تنفيذ قانون الانتخاب الباطل ، ومع ذلك قدمتهم النيابة للمحاكمة فقضت المحاكم ببراءتهم جميعا .

وقد ترافعت فى احدى هذه القضايا كان المتهم فيها الشيخ محمد عبد الجواد عمدة كفر نفره (مركز السنطة) ومشايخها ، ونظرت قضيتهم أمام محكمة جرح السنطة يوم الأربعاء ٢٧ يناير سنة ١٩٢٦ ، وكنت أرافق فى هذه القضية جمعا من اعلام المحاماة ترافعوا فيها ، أذكر منهم أحمد لطفى بك . وتوفيق دوس باشا . ومحمد زكى على بك . ومصطفى الشوربجى بك ، وحسين بك هلال . وبعد سماع دفاعنا اختلت المحكمة للمداولة قليلا ثم قضت ببراءة العمدة والمشايع جميعا ، وأقام لنا الشيخ محمد عبد الجواد وليمة غداء فى هذا اليوم بمنزله بكفر نفره حضرها المحامون الذين دافعوا فى القضية وجمع كبير من الأعيان ، وكانت الجموع محتشدة فى السنطة وفى كفر نفره تحيى هيئة الدفاع وتهتف للدستور .

التدخل البريطانى

وسقوط حزب الاتحاد

تمالت الشكوى من تدخل السراى فى شئون الحكم وتعطيلها للحياة الدستورية ، ولكن الوزارة ظلت تقر هذا النظام الذى هو وليدها وهى وليده ، وكانت الشكوى قد عمت من استفحال نفوذ حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة فى دوائر الحكومة ، ولكنه مع ذلك بقى فى مركزه ، ولم يكثرث الملك فؤاد لسخط الراى العام لتعدد الاحتجاجات على استفحال هذا النفوذ غير المشروع ، وظلت الحال على هذا النحو الى أن جاء اقضاء نشأت باشا - مع الأسف - بناء على تدخل اللورد لويد المندوب السامى البريطانى الجديد ، وكان يبقى بهذا التدخل أن يتوود الى الأمة فى مستهل عهده ، فقابل الملك فؤاد يومى ٨ و ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ، وأشار بأقالة نشأت باشا من منصبه بالسراى ، وكانت الحجّة التى تدرع بها أن اسمه ورد فى التحقيقات الخاصة باغتيال السردار ، مما يجعل الشك يحوم حوله ، فلم تمض بضعة ساعات على هذه الاشارة حتى أذن الملك وأقصاه عن منصبه ، وأظهر مع ذلك عطفه عليه بأن نقله الى السلك السياسى وعينه وزيرا مفوضا لمصر فى اسبانيا .

كانت اقالة نشأت باشا من منصبه ايدانا بسقوط حزب الاتحاد وسقوط الوزارة ، والتمهيد لعودة الحكم الدستورى .

ولقد كان الأكرم للسراى وللبلاد ان يكون أقصاؤه تحقيقاً لرغبة الراى العام ، لا بناء على التدخل البريطانى ، ولكن هكذا سارت الأمور على غير قاعدة من الحكمة او الكرامة القومية ، فالقاعدة عند السراى أنها لم تكن تكثرث لارادة الشعب ولا تحسب له حساباً .

وقد قوبل اقضاء نشأت باشا عن السراى بابتهاج كبير فى البلاد ، لأن الراى العام اعتبر هذا الحادث تمهيداً لعودة الحكم الدستورى ، ولم يخفف من هذا الابتهاج ان جاء أقصاؤه بناء على التدخل البريطانى ، لأن الشعب ليس مسئولاً عن هذا التدخل ، وإنما المسئول عنه هو السراى ، وليس من العدل ولا من الانصاف ان يحتمل الشعب مسئولية اخطاء لم يشترك فى وقوعها ، بل كان يعترض عليها ويقاومها ويحتج عليها ، وليس مطلوباً من الشعب ان يتنازل عن حقوقه فى سبيل تغطية اخطاء السراى ، او فى سبيل عودة الحكم المطلق ، قال المرحوم أمين بك الرافعى فى هذا الصدد ما يلى :

« كان فى استطاعة الوزارة ان تنفذ ارادة البلاد وتحافظ على كرامة الامة واستقلالها بأن تتقدم لجلالة الملك طالبة اليه اقضاء نشأت باشا عن القصر مادام هذا شأنه ، وفى الوقت نفسه كانت تتحرر من سلطة هذا الرجل وتعيد للبلاد حياتها البرلمانية ، فتصبح مصر محكومة بحكومة برلمانية صحيحة مسئولة أمام نواب الامة ، ولكن الوزارة لم تشأ ان تتبع هذه الخطة وجبت عن ان تخطو اية خطوة فى هذا السبيل ، فكانت نتيجة هذه الجناية أنها أوجدت للمعتمد البريطانى فرصة سانحة للاعتداء على استقلال البلاد واهانة كرامتها ، لأنه لم يعد خافياً على أحد ان اقضاء نشأت باشا عن القصر الملكى لم يكن الا تنفيذاً لمطالب المعتمد البريطانى ، ولا يخفى ما فى هذا من التدخل الخطر فى شئون البلاد الداخلية ، ومن الغريب ان الوزارة التى أدى مسلكها الشائن الى هذا الموقف لم تستطع ان تحصل على رضا أحد من الناس ، بل انها اسخطت جميع الطبقات حتى أنصارها أنفسهم ، فقد نشرت جريدة «الليبريه» التى يصدرها وينفق عليها حزب الاتحاد تصريحات قالت انها لوزير سابق وكلها نقد وتجريح لموقف الوزارة فى الأزمة الحاضرة ، وقد قال هذا الوزير فى خلال حديثه ان المسألة لا تخرج عن فرضين ، فاما ان الوزراء مقتنعون بأن وجود نشأت باشا على رأس الديوان الملكى يضايق سير الادارة بطريقة من الطرق ، وفى هذه الحالة كان يجب عليهم ان يطلعوا جلالة الملك على رأيهم وان يضعوا بسرعة حداً لمثل هذه الحالة ، واما ان يكون الوزراء غير مقتنعين بذلك ، وفى هذه الحالة يكون من الصعب تبرير موقفهم وسكوتهم حيال المساعى التى بذلها المعتمد البريطانى ، وقد استطرد الوزير السابق بعد ذلك الى البحث فى موقف الوزارة فاعترف بأنه اصبح مزعزعا وان الباب صار مفتوحاً لاحتلال وزراء جدد بدل هؤلاء الوزراء الذين قبلوا ان يمهّدوا السبيل ويزيلوا العقبات (وينظفوا الطريق) لمن يأتى بعدهم ، وذلك بما فعلوه من القيام بالمهمات الدقيقة مثل التنازل عن واحة جفوب واصدار قانون الانتخاب ، وختم الوزير تصريحاته بأن نصح بضرورة استئناف الحياة البرلمانية فى اقرب وقت لان الحياة البرلمانية هى وحدها التى تستطيع ان تخرجنا من المتاعب الحاضرة وتوجد لنا حلاً معقولاً وطبيعياً للأزمة السياسية التى تجتازها مصر الآن » (١) .

(١) الاخبار عدد ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٥ .

وصدر أمر ملكي يوم ١٤ ديسمبر بتعيين محمد توفيق نسيم باشا الذي كان رئيسا لمجلس الشيوخ رئيسا للديوان الملكي ، وكف الديوان مؤقتا عن التدخل في شئون الحكم .

مظاهر الائتلاف

بين الأحزاب

تعددت مظاهر التقارب والائتلاف بين الأحزاب الثلاثة ، وأمسكت الصحف عن الطعن في خصومها السياسيين ، وظهرت روح طيبة من الدعوة الى التعاون القومي وتوحيد الصفوف ، وتجلت هذه الروح أول ما تجلت في اجتماع الكونتنتال يوم ٢١ نوفمبر .

واقام سعد باشا حفلة شاي في النادي السعدي يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ، دعا اليها أعضاء الحزب الوطني وحزب الأحرار الدستوريين ، وألقى فيها خطبة أيد فيها الوحدة الوطنية ، قال : « عقب أن تشرفت يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ بانتخابي رئيسا لمجلس النواب ألقى كلمة قلت فيها : أرجو أن تشعروا بأنني لن أكون في هذا الكرسي ممثلا لحزب من الأحزاب وإنما سأكون ممثلا للدستور وقوانين المجلس الداخلية ، قلت ذلك ثم فكرت في أن أدعو حضرات أعضاء مجلس النواب على اختلاف أحزابهم الى حفلة شاي متواضعة ليتم التعارف بينهم ويحول ما يكون في نفوس بعضهم لبعض من نفرة وجفاء ، ويحل مكانهما ما تقضى به روح التسامح من عطف وولاء ، ولكن أمر الحل باغتنا وقضى على هذه الفكرة كما قضى على غيرها من الأفكار الطيبة والميول الصالحة ، واني أحمد الله تعالى كل الحمد على أن قصر هذا الزمان وهيا الأسباب لحصول الاتفاق الذي كانت تلك الفكرة إحدى وسائله ، وكان تنفيذها أحد مظاهره ، وعادت الى عقب اجتماع الكونتنتال لتوثيق عرى الاتفاق الذي انعقد فيه ، ولتوكيد القسم العظيم الذي أقسمناه على انفاذ الدستور » . فكانت هذه الحفلة مظهرا لاتحاد الكلمة وتآلف الأحزاب .

لجنة الأحزاب المؤتلفة

يناير سنة ١٩٢٦

وانشئت في يناير سنة ١٩٢٦ لجنة تنفيذية للأحزاب المؤتلفة لتنظيم الجهود المشتركة ، تدعيا للائتلاف الذي تم بينها ، مثل الوفد المصري فيها كل من (مع حفظ الألقاب) : فتح الله بركات . علي الشمسي . علوي الجزار . ويصا واصف ، ومثل الحزب الوطني كل من : حافظ رمضان . أحمد لطفى . عبد الحميد سعيد . محمد زكي علي . أحمد وجدي . ومثل حزب الأحرار الدستوريين كل من : محمد محمود . محمود عبد الرازق . حافظ عفيفي . أحمد عبد الغفار .

اتفاق الأحزاب المؤتلفة على مقاطعة الانتخابات

وعقد مؤتمر وطني

اتفقت كلمة الأحزاب المؤتلفة على إصدار قرار مشترك بمقاطعة الانتخابات وعقد مؤتمر وطني يضم شيوخ الأمة ونوابها وذوى الرأي والمكانة فيها ، لبحث الحالة الشاذة التي صارت اليها البلاد ، وتقدير ما يراه مناسبا للخروج منها ، وأصدرت بياناً بمقاطعة الانتخابات التي اعتزمت الحكومة اجراءها على أساس قانون الانتخاب

الجديد ، وعقد مؤتمر وطنى عام ، وقد وقع البيان مندوبون عن الأحزاب الثلاثة ، هـاك نصه واسماء الموقعين كما وردت فى البيان :

« تجتاز البلاد فى الوقت الحاضر دورا من الأدوار العصبية فى حياتها السياسية ، انها جاهدت ما جاهدت حتى حصلت على الدستور الذى قرر سيادتها وجعل أمورها شورى بين أبنائها ، غير انها ما كادت ترسخ فيها قدم الحكم النيابى حتى امتدت إليها يد الاستبداد تعبت بدستورها ، وهبت عليها ريح الحكم المطلق تلعب بتشريعها وأدارتها .

« تلكأت الحكومة فى عقد مجلس النواب ، وامتنعت عن دعوته ، وانقضى الميعاد المحدد فى الدستور لانعقاده ، وظهرت نزعة الاعتداء عليه فى صور مختلفة ، وأساليب منوعة ، فوجم الناس واضطربت الأئدة لهذا الخطر المحدق بالحياة النيابية ، وسارع نواب البلاد الى الاجتماع فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ من تلقاء أنفسهم ، كحكم الدستور ووحى ضمائرهم ، وجددوا يمينهم باحترام الدستور وانتاذا الحياة النيابية ، وأظهر معانى هذا الاجتماع الذى أيدته الأمة من كل ناحية أنه كان بمثابة انذار للحكومة لتراجع نفسها وتكف عن التمدادى فى أخطائها وتقدر نتائج اعتدائها وتخفف عبء مسؤوليتها بالمبادرة الى الرجوع للحياة النيابية ؛ ولكن قد مضى على هذا الاجتماع شهران كاملان وتلك الحكومة سائرة فى طريقها مقيمة على خطتها غير مكترثة بارادة الشعب ولا متعظة باجتماع نوابه ولا حافلة بأرائهم ، بل هى مصرة على الاستمرار فى انتهاك حرمة الدستور والاستخفاف بارادة الأمة !

« ازاء هذه الحالة الخطيرة ، وفى غمار هذا الاعتداء الصارخ ، وأمام الايمان التى اقسمت قد اتفقت كلمة الأحزاب المؤلفة :

اولا - على مقاطعة الانتخابات تنفيذ لقراراتها السالفة التى تلتقتها الأمة بكل تأييد فامتنع كثير من عمدتها ونوابها عن الاشتراك فى مهزلة الانتخابات وأصر باقى الأفراد على مثل هذا الإباء .

ثانيا - على عقد مؤتمر يجمع شيوخ الأمة ونوابها وذوى الراى والمكانة فيها لبحث هذه الحالة وتقرير ما يراه مناسبا للخروج منها ، وسترى الحكومة ان هى استمرت فى عملها قيمة ذلك الاجماع ، كما أن المؤتمر سيبحث فى الحالة الحاضرة ويقرر ما يناسب لمعالجتها ويثبت بكل الدلائل أن الأمة كتلة واحدة فى الدفاع عن مصالحها اذا ما جد الجدد واشتد الخطر .

والله وحده الموفق لما يشاء .

عن الوفد المصرى : سعد زغلول . فتح الله بركات . مرقص حنا . مصطفى النحاس . واصف غالى . محمد نجيب الفراجل . حسن حسيب . على الشمسى . حمد الباسل . مكرم عبيد . محمد علوى الجزار . فخرى عبد النور . سلامة ميخائيل . راغب اسكندر . حسين هلال . حسين القصبي . ويصا واصف . سينوت حنا . جورج خياط . عطا عفيفى . ابراهيم راتب . مصطفى القاياتى . مصطفى بكير .

عن الحزب الوطنى : محمد حافظ رمضان . أحمد لطفى . عبد الحميد سعيد . الدكتور محمود ناسد . محمد فؤاد المنشاوى . عبد الرحمن الرافعى . أحمد وجدى . محمد فؤاد حمدى . فكرى أباطه . عبد المقصود متولى . أحمد وفيق . اسماعيل العسيلي . محمد زكى على . ابراهيم رياض .

عن حزب الأحرار الدستوريين : عبد العزيز فهمي . محمد محمود . السيد عبد الحميد البكري . توفيق دوس . ابراهيم الهلباوي . على المنزلاوي . صليب سامي . عباس أبو حسين . عبد المنعم رسلان . عبد الجليل أبو سمرة . كامل بطرس . نعمان الأعصر . محمد حسين هيكل . أحمد عبد الفقار . محمد علي علوية . سيد خشبة . الدكتور حافظ عفيفي . عيسوي زايد . حسين عبد الرازق . صالح اللوم . حامد فهمي . ابراهيم دسوقي أباطه . على اسلام . محمد سامي كمال . محمد محفوظ . الدكتور أحمد رشيد عبد الله .

وإذ رأت الحكومة تصميم الأحزاب على مقاطعة الانتخابات على أساس القانون الذي أصدرته ، اضطرت إلى الإذعان لضغط الرأي العام ، وقرر مجلس الوزراء في ١٨ فبراير سنة ١٩٢٦ إيقاف العمل بقانون الانتخاب الجديد ، وإجراء الانتخابات على مقتضى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ، وهو قانون الانتخاب المباشر .

اجتماع المؤتمر الوطني

١٩ فبراير سنة ١٩٢٦

اجتمع المؤتمر الوطني عصر يوم الجمعة ١٩ فبراير سنة ١٩٢٦ بحديقة منزل محمد محمود باشا بشارع الفلكي ، وقد دعى إليه أعضاء مجلس النواب المنتخب في مارس سنة ١٩٢٥ ، وأعضاء المجلس الأول الذين لم ينتخبوا في المجلس الأخير ، وأعضاء مجلس الشيوخ ثم أعضاء مجالس إدارة الأحزاب المؤتلفة ، وهي الوفد والحزب الوطني وحزب الأحرار الدستوريين ، وأعضاء مجالس المديريات والهيئات النيابية الأخرى ، والوزراء السابقون ، وبلغ عدد أعضائه الحاضرين ١٠٩٧ عضواً ، منهم ٩٠ من الشيوخ ، ١٩٢ من أعضاء مجلس نواب سنة ١٩٢٥ ، و ٦٥ من أعضاء مجلس النواب السابق ، و ٧٥٠ من أعضاء الهيئات المختلفة .

وكانت دعوة أعضاء مجلس النواب السابق الذين لم ينجحوا في انتخابات سنة ١٩٢٥ اتهاماً لهذه الانتخابات بأنها لا تعبر تعبيراً سليماً عن إرادة الناخبين .

ورأس المؤتمر سعد زغلول باشا ، فجلس في صدر المنصة ، وجلس بجانبه عدلي يكن باشا وعبد الخالق ثروت باشا .

والتقى سعد خطبة ذكر فيها اعتداء وزارة زيور على الدستور وعلى الحياة النيابية ، وحيد توحيد الصفوف وائتلاف الأحزاب ، ودعا إلى قبول ما عرضه مجلس الشيوخ (١) على الحكومة من إجراء انتخاب على أساس قانون الانتخاب المباشر الذي أقره البرلمان سنة ١٩٢٤ ، كحل للموقف ووسيلة إلى إعادة الحياة النيابية .

وجرت مناقشة في هذا الاقتراح ، فوافقت عليه الأغلبية العظمى من المجتمعين ، وأصدر المؤتمر القرارات الآتية :

١ - تأييد الأحزاب المؤتلفة في الاحتجاج على الوزارة فيما يختص بالتصرفات التي صدرت منها مخالفة للدستور .

(١) اجتمع أعضاء مجلس الشيوخ بدار النادي السعدي يوم الاثنين ٨ فبراير سنة ١٩٢٦ وبحثوا في إيجاد حل للموقف ، فقرروا مطالبة الحكومة بإعادة الحياة النيابية بعقد البرلمان الحالي ، وإذا كانت هناك أسباب خطيرة تستدعي استفتاء الشعب من جديد تجرى انتخابات على مقتضى القوانين الموافقة للدستور ، وقد أوضحوا أنهم يقصدون قانون الانتخاب المباشر الذي أقره البرلمان الأول والمعروف بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ .

٢ - دعوة الأمة الى الدخول في الانتخابات على حسب القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ (قانون الانتخاب المباشر) وأن يهتم كل موظف وكل فرد بالقيام بواجبه في التعجيل بهذه الانتخابات واتمامها لتعود الى البلاد الحياة النيابية التي حرمت منها زمنا طويلا .

٣ - يجب الى أن تتألف وزارة موثوق بها من الأمة وينعقد البرلمان توقيف اجراء أى عمل تشريعى وتوقيف النظر في ميزانية الدولة للسنة الحالية ١٩٢٦ - ١٩٢٧ وعدم صرف أى اعتماد لا يكون واردا في ميزانية الدولة ، وتوقيف مباشرة كل ما من شأنه أن يحمل الخزانة نفقات ليست واردة في تلك الميزانية أو يترتب عليه نقص في حقوق الدولة أو في أراهمها .

٤ - انتخاب لجنة للقيام بما يلزم عمله لتنفيذ القرارات التي أصدرها المؤتمر الآن وبحث الاقتراحات التي تقدمت أو تقدم بحثا دقيقا وعرضها على المؤتمر مع رأيها فيها في الوقت الذي تحدده لذلك . وقد تألفت هذه اللجنة من كل من : عبد الخالق ثروت . فتح الله بركات . محمد محمود . واصف غالى . مصطفى النحاس . محمد على علوبه . ويضا واصف . على الشمسى . حافظ عفيفى . أحمد عبد الغفار . حافظ رمضان . عبد الحميد سعيد . أحمد لطفى . محمد زكى على . أحمد وجدى .

صوت الشعر قصيدة شوقى

وقد نظم المرحوم أحمد شوقى أمير الشعراء قصيدة عصماء في تحية الدستور وتوحيد الصفوف ، القاها الأستاذ فكرى أباطه في المؤتمر ، فكانت صوت الشعر في هذا الاجتماع التاريخى الرائع ، قال فيها :

صرح ^(١) على الوادى المبارك ضاحى	متظاهراً الأعلام والأوضح
ضامى الجلالة كالعتيق مفصل	ساحات فضل في رحاب سماح
وكان رفرفه رواق من ضحى	وكان حائطه عمود صباح
الحق خلف جناح استندى به ^(٢)	ومراشد السلطان خلف جناح
هو هيكلك الحرية القانى ، له	ما للهياكل من فدى وأضحى
يبنى كما تبنى الخنادق في الوغى	تحت النبال وصوبها السحاح
ينهار الاستبداد حول عراضه	مثل انهيار الشرك حول صلاح ^(٣)
ويكب طاغوت الأمور لوجهه	متحطم الأصنام والأشباح

(١) يريد الدستور .

(٢) استندى : استظل .

(٣) صلاح اسم لمكة .

هو ما بنى الأعرال بالراحات أو
أخذته (مصر) بكل يوم قاتم
هبت سماحا بالحياة شبابها
ومشت إلى الخيل الدوارع وانبرت
وقفات حق لم تقفها أمة
وإذا الشعوب بنوا حقيقة ملكهم

وقال في توحيد الصفوف :

بشرى إلى الوادى تهز نباته
تسرى ملمحة الحُجُول على الرُّبى
التامت الأحزاب بعد تصدع
سُحبت على الأحقاد أذيالُ الهوى
وجرت أحاديث العتاب كأنها
ترمى بطرفك في المجمع لا ترى

الى ان قال :

شقى فضائل في الرجال كأنها
فإذا هى اجتمعت لمُلك جبهة
الله ألف للبلاد صُدورها
وزراء مملكة دعائم دواة
يبنون بالدستور حائط ملكهم
وجواهر النيجان ما لم تتخذ

شقى سلاح من قنا وِصفاح (١)
كانت حصون مناعة ونِطاح
من كل داهية وكل صُراح
أعلام موقر أسود صباح (٢)
لا بالصفاح ولا على الأرماح
من معدن الدستور غير صفاح

وتكالبت أيدٍ على المفتاح
واستوحشت لِكُماتها النزاح
وخلا من الغادين والرواح
كالغار من شرف وسعت صلاح

وقال يصف تعطيل الحياة الدستورية :
احتل حصن الحق غير جنوده
ضجت على أبطالها تُكنائهُ
هُجرت أرائكه وعُطل عوده
وعلاه نسج العنكبوت فزاده

(١) الصفاح : السيوف .

(٢) الصباح منا بمعنى الحرب .

وقال ينصح الشباب :

قلّ للبنين مقالَ صدق واقتصدْ ذرْعُ الشباب يضيقُ بالنّصاح
أنتم بنو اليوم العصيب نشأتمو في قصف أنواء وعصف رياح
ورأيتمو الوطنَ المؤلّف صخرةً في الحادثات وسيلها المجتاح
وشهدتمو صدع الصفوف وماجنى من أمر مُفتات ونهى وقاح
صوت الشعوب من الزئير مجمعاً فإذا تفرق كان بعضُ نباح
أظمتكمو الأيامُ ثم سقتكمو رنقاً من الإحسان غير قراح
وإذا مُنحتَ الخيرَ من متكلّف ظهرت عليه سجيّة المناخ
تركتكمو مثل المهيض جناحه لا في الجبال ولا طليق سراح
من صير الأغلالَ زهرَ قلائدٍ وكسا القيودَ محاسنَ الأوضح
إن التي تبغون دون منالها طولُ اجتهدٍ واضطرادٍ كفاح
سيروا إليها بالأناة طويلة إن الأناة سبيلُ كل فلاح
وخذلوا بناء الملوك عن دستوركم إن الشرعَ مثقّفُ الملاح

انتخابات مايو سنة ١٩٢٦

أذعنّت الحكومة لقرارات المؤتمر ، واستصدرت يوم ٢٢ فبراير مرسوماً باجراء الانتخابات طبقاً لأحكام قانون الانتخاب المباشر ، وكان صدور هذا المرسوم بمثابة إلغاء لقانون الانتخابات ، الذي أصدرته في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ، ولم تحدد الوزارة في المرسوم موعد اجراء الانتخابات ، فأوجس المؤتلفون شراً من اغفال هذا التحديد ، وأخذت الوزارة تسوف في تحديد الموعد ، الى أن صدر مرسوم آخر يوم أول أبريل بتحديد يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٢٦ موعداً للانتخاب لمجلس النواب .

وفهم من هذا المرسوم أن البرلمان سينعقد حوالى ٣٠ مايو ، لأن الدستور ينص على أن البرلمان يعقد في خلال العشرة الايام التالية لاعلان نتيجة الانتخابات ، ولكن عدم اشتغال المرسوم على تحديد يوم لاجتماع مجلس النواب يرجع الى تعمد الوزارة ترك الباب مفتوحاً لعدم اجتماعه ، فلعل الظروف تؤايتها فلا يكون ثمة تعهد رسمي بدعوة المجلس الجديد للاجتماع ، وقد تلكأت الوزارة فعلاً في استصدار مرسوم بدعوة مجلس النواب الجديد الى الاجتماع ، فلم يصدر الا يوم ٦ يونيه ، في اليوم السابق على استقالتها ، اذ استقالت يوم ٧ منه وحددت يوم ١٠ يونيه لاجتماع مجلس النواب الجديد .

اتفاق الأحزاب المؤتلفة على الترشيحات

في انتخابات سنة ١٩٢٦

اتفقت الأحزاب المؤتلفة على أن لا تتنافس ولا تتناحر في الانتخابات ، صونا للوحدة وجمعاً للكلمة ، ومنعاً لأسباب الفرقة والانقسام ، واتفقت على توزيع الدوائر بينها

بقدر المستطاع ، وأن يتعهد كل حزب بأن لا يرشح أحدا من أعضائه في الدوائر التي خصصت لغيره ، ونشرت بذلك بيانا في ٣ أبريل سنة ١٩٢٦ ، ترك فيه للوفد ١٦٠ دائرة ، وللأحرار الدستوريين ٥٠ دائرة ، وللحزب الوطنى تسع دوائر ، وسمح له بمنافسة الوفد في ثلاث من الدوائر التي تركت للوفد ، وهالك نص البيان :

« تأييدا للوحدة وجمعا للكلمة انفتحت الأحزاب المؤتلفة الا تتنافس في الانتخابات المقبلة بأن يكون لكل منها عدد معين مخصوص من دوائر الانتخاب يرشح فيه على مبدئه من يشاء من رجاله بحيث لا يكون لغيره من باقى الأحزاب المؤتلفة حق في أن يرشح أو يساعد من قبله أحدا في أية دائرة من الدوائر الخاصة بالحزب المذكور ، الا ما استثنى فيما يأتى :

فبناء عليه

« قد أخذ كل حزب على نفسه أن يحمل رؤساء لجانه وأعضاءها في الدوائر المعينة له على أن ينفذوا هذا الاتفاق بكل دقة وإخلاص مهما كلفهم ذلك من تضحية وعناء .

« وهذا هو بيان الدوائر المخصصة لكل حزب من هذه الأحزاب :

دوائر خاصة بالحزب الوطنى

(في القاهرة) - الخليفة . (في القليوبية) - قليوب . (في الشرقية) - سنهوا .
(في الغربية) - محلة مرحوم وحصتها . السنطة . سخا . الكفر الغربى .
المعمدية . (في قنا) - أولاد عمرو .

دوائر خاصة بالأحرار الدستوريين

(في القاهرة) - باب الشعرية . الجمالية . (في الاسكندرية) - محرم بك .
(في دمياط) - دمياط . (في القليوبية) - البرادعة وخلوتها . المطرية . (في الشرقية) - بردين . التلين . فاقوس . (في الدقهلية) - كفر بداوى القديم . (في الغربية) - قطور . تطاي . فرسيس . (في المنوفية) - النعناعية . قويسنا . بركة السبع . البتانون . تلا . طنوب . شونى . (في الجيزة) - نكلا . بشتيل . ناهيا .
(في القيوم) - سنورس . سنهور القبلية . اطسا . (في المنيا) - الحسانية . اطسا (حسن باشا) . سمالوط . قلو صنا . بنى مزار . أبو جرج صفانية . (في أسيوط) ملوى . الحواتكة . أبو تيج . بندر أسيوط . الفنايم . الواسطى . البدارى .
القوصية . (في جرجا) - طهطا . نقطة بوليس الخيام . (في قنا) - دنفيق . (في أسوان) - كوم امبو .

دوائر خاصة بالوفد المصرى

بقية الدوائر في جميع أنحاء القطر .

استثناء

« انما يجوز للحزب الوطنى منافسة الوفد المصرى في الدوائر الآتية :

كفر داود . كفر الدوار . مركز المنصورة .

« على هذا تم الاتفاق بين الأحزاب الثلاثة المؤتلفة والله ولى التوفيق » .

محمد حافظ رمضان

عن الحزب الوطنى

محمد محمود

عن الأحرار الدستوريين

سعد زغلول

عن الوفد المصرى

وكانت نتيجة الانتخابات ظفرا للوفد ، اذ فاز ١٦٥ نائبا من الوفديين ، و ٢٩ من
الاحرار الدستوريين ، وخمسة من الحزب الوطنى ، و ١٠ من النواب المستقلين
و ٥ من الاتحاديين .

وعين حسين رشدى باشا رئيسا لمجلس الشيوخ .
واستقال عبد العزيز فهمى باشا من رئاسة حزب الاحرار الدستوريين على اثر
معارضة سعد باشا في ترشيحه .

قضية الاغتيالات السياسية والحكم فيها

كانت نتيجة انتخابات سنة ١٩٢٦ فوزا كبيرا للوفد كما تقدم بيانه ، وقد اعقب
هذا الفوز فوز آخر ، وهو صدور الحكم ببراءة رجاله في قضية الاغتيالات السياسية ،
وذلك انه على اثر مقتل السردار اتجه التحقيق في عهد وزارة زيور الى ايجاد صلة
بين هذه الحادثة وحوادث القتل السياسى التى وقعت على البريطانيين من قبل ،
وقد طال التحقيق فيها ، وكانت وجهته اتهام فريق من الوفديين بأن لهم يدا في هذه
الحوادث ، وانتهى بتقديم كل من الدكتور احمد ماهر (باشا) ، والاستاذ محمود
فهمى النقراشى (باشا) ، والاستاذ حسن كامل الشيشينى (باشا) ، وعبد الحليم
الببلى بك . ومحمد افندى فهمى على . ومحمود افندى عثمان مصطفى . والحاج
احمد جاد الله . للمحاكمة امام محكمة جنايات مصر بتهمة تدبير حوادث القتل
والاشتراك فيها .

وكانت هيئة المحكمة مؤلفة من المستر كرشو رئيسا وكامل ابراهيم بك وعلى عزت
بك عضوين ، وممثل النيابة مصطفى حنفى بك .

كانت هذه القضية من أكبر القضايا السياسية واعظمها شأنا ، وقد ترفع فيها
جمع كبير من المحامين ، فدافع الاستاذ زهيرى صبرى عن محمد فهمى على .
والاستاذ ابراهيم رياض عن الحاج احمد جاد الله . ومصطفى النحاس باشا ومرقص
حنا باشا والاستاذ مكرم عبيد (باشا) ونجيب الغرابلى باشا وسلامة بك ميخائيل
ومحمد بك يوسف عن الدكتور احمد ماهر والاستاذ محمود فهمى النقراشى .
والاستاذ عبد الله حسين عن محمود عثمان مصطفى . واحمد لطفى بك ومصطفى
الشورىجى بك عن الاستاذ حسن كامل الشيشينى . وهيب بك دوس عن الاستاذ
عبد الحليم الببلى .

وفي ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ صدر الحكم بالاعدام شنقا على محمد فهمى على ،
وبراءة جميع المتهمين الآخرين ، وبذلك خرج الوفد بريئا من الاشتراك في حوادث
القتل السياسى .

ولم يكن القاضى كرشو موافقا على براءة ماهر والشيشينى والحاج احمد جاد الله
ومحمود عثمان مصطفى ، فقدم استقالته من وظيفته بعد الحكم ، وبناها على اعتراضه
على براءة هؤلاء . فكان لهذه الاستقالة ضجة كبرى في مصر ، وبخاصة بعد اذ بلغ
المنسوب السامى الحكومة المصرية بأن الحكومة البريطانية ترفض قبول حكم المحكمة
بالنسبة لهؤلاء كدليل على براءتهم من التهم الموجهة اليهم .

الفصل الثاني عشر

الوزارات الائتلافية

كان محتوما على وزارة زيور أن تستقيل عقب ظهور نتيجة الانتخابات ، فان الحزب الذي كانت تستند اليه وهو حزب الاتحاد لم ينل سوى خمس دوائر من مجموع ٢١٤ دائرة .

وقبل أن تقدم استقالتها كانت الأحزاب المؤتلفة تتفاوض في طريقة تأليف الوزارة الجديدة ، وكانت الغالبية العظمى من الفائزين في الانتخابات من الوفديين ، وللأغلبية بمقتضى النظام الدستوري حق تأليف الوزارة ، فانفقت الأحزاب المؤتلفة وتعاهدت على احترام أحكام الدستور ، بحيث يدعى زعيم الأغلبية التي أسفرت عنها الانتخابات الحرة لتأليف الوزارة ، ومن حقه توليها وله أن يتولاها ، وإذا رأى أن ملاسبات الجهاد الوطنى تقتضى أن يبتعد عن الوزارة مؤقتا فيكون ذلك برضاه واختياره ، وتظل الغالبية التي أسفرت عنها الانتخابات مسيطرة على الموقف ، بحيث لا يؤدي تنحى زعيمها الى تأليف وزارة مناوئة للأغلبية ، وقد لخصت « الأهرام » هذا الميثاق بقولها في عدد ٢٨ مايو سنة ١٩٢٦ على اثر ظهور نتيجة الانتخابات : « ان تنفيذ نص الدستور الموكل الآن امره الى الزعماء يقضى بأن يدعى زعيم الأغلبية لتأليف الوزارة ، فاما ان يقبل ذلك ، واما ان يشير بايكال هذا التآليف الى سواه من الزعماء السياسيين ، وعلى هذه القائمة يعمل الزعماء السياسيون المصريون الآن ، ولا يختلف اثنان منهم في ذلك لانهم جاهدوا لحياء الدستور ، فهم يريدون أن تكون حياته كاملة سليمة من كل مساس ، وإذا راوا في ذلك مساسا أبوا أن يكونوا شركاء فيه وأبوا التسليم بذلك كل الإباء ، هذا ما نستطيع تأكيده كل التأكيد » .

وقد أبدى سعد خلال هذه المفاوضات رغبته في التنازل عن رئاسة الوزارة ، تفاديا من الاصطدام مع السياسة البريطانية ، كما حدث في عهد وزارته الأولى ، فانفق مع عدلى وثروت على تأليف وزارة ائتلافية يرأسها عدلى وتوزع مقاعدها بين الوفديين والدستوريين .

أما الحزب الوطنى فقد امتنع عن الدخول فيها . رغم أنه كان عنصرا هاما في الائتلاف الدستورى الذى أعاد الحياة النيابية ، لم يشترك فيها لمخالفة الوضع الوزارى لمبادئه المعروفة مع قيام الاحتلال ، وكان موقفه سديدا من هذه الناحية ، وجاء منسجما مع منطق الحوادث ذاتها لأنه اذا كان سعد قد رأى في رأسته للوزارة تعارضا مع زعامته ، فأولى بالحزب الوطنى وهو أكثر منه صلابة في المبادئ وبخاصة في تمسكه بالجلاء والسودان وتمسكه بأن لا مفاوضة قبل الجلاء ، أن لا يشترك في وزارة تؤلف على غير هذا الأساس ، وفي ذلك قال المؤرخ أحمد شفيق باشا في حواريته السياسية عن تأليف وزارة عدلى باشا الائتلافية :

« أصبح من الضرورى (بعد انتصار الأحزاب المؤتلفة في إعادة الدستور) أن

تشكل وزارة ائتلافية من رجال هذه الأحزاب ما عدا الوطنيين الذين من مبدئهم أن لا يتولوا مناصب الحكم مع وجود المحتلين في البلاد » (١) .

وصرح حافظ رمضان بك (باشا) رئيس الحزب الوطنى بهذا المعنى فى حديث له بجريدة « الانفورماسيون » الصادرة يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ (قبل سقوط وزارة زيور) اذ سأله محدثه : « هل يمكنكم أن تحدثونى عن موقف الحزب الوطنى ازاء تطور الأزمة الحاضرة ، فهل تقبلون الدخول فى وزارة ؟ » فأجابه على الفور : « يمكننى أن أصرح لك فى غير موارد أن الحزب الوطنى الذى أشرف برأسته بعد كبار الرجال الذين ذاع صيتهم ليس له مطمح وزارى فى الحالة الحاضرة ، أن برنامجنا واضح جدا ، وهو يفرض علينا خطة صريحة جلية ، ولكن فى انتظار حوادث جديدة تنشئ لنا أمرا جديدا ، قد رأينا أن لا نضع أية عقبة فى سبيل وزارة تعمل على إعادة الحياة البرلمانية وتبدل الجهد فى إدارة أعمال البلاد فى طريق الرقى » فالحزب الوطنى هو وطنى قبل أن يكون حزبا (٢) .

وكتب « اللواء المصرى » لسان حال الحزب الوطنى فى عدد ١٥ مارس سنة ١٩٢٦ يقول : « أن الحزب الوطنى لم يكن فى أى وقت من الأوقات سواء كان قبل الحرب أو بعد الحرب يرمى الى تملك ناصية الحكم ، وهو زاهد فى هذا الأمر زهدا تاما ما دام الاحتلال قائما فى البلاد ، لأنه على يقين بأن حكومة ما لا تستطيع أن تخدم الأمة خدمة صادقة نافعة فى حرية واختيار والا اصطدمت به صدمة تكشف عن ضعف غالبية البلاد ، وهنا تكون الطامة الكبرى سواء كان الموقف شريفا بترك الحكم أو ذليلا بالرضوخ والعدول عن خدمة البلاد الا وفق مرامى الفاصب » .

كان هناك اذن شبه اتفاق مبدئى على أن يتنحى سعد عن تأليف الوزارة ، على أنه بعد أن تقدمت المفاوضات بينه وبين عدلى وثروت على تأليف الوزارة الائتلافية برئاسة عدلى ، عاد الى التمسك بحقه الدستورى فى رئاسة الوزارة حين استفاضت الآراء بأن دار المندوب السامى البريطانى تشترط تنحيته عنها ، ورأى الأمر قد صار ارغاما ، لا رغبة واختيارا ، فلما علم اللورد جورج لويد بهذا التحول صرح سعدا فى مقابلة بينهما أن الحكومة البريطانية تعارض فعلا أن يتولى رئاسة الوزارة ، وكان هذا تدخلا غير مشروع فى شئون الحكم ، فتخرج الموقف من جديد ، ورأى المؤتلفون بازاء هذا التدخل وبازاء تربص السراى للحياة الدستورية وانتوائها البطش بها من جديد اذا اشتدت الأزمة ، رأوا أن يتنحى سعد عن رئاسة الوزارة ، وأعلن عن ذلك فى حفلة التكريم التى أقيمت له يوم ٣ يونيه ، وبنى تنحيه على أن صحته لا تحتمل متاعب الحكم .

استقالة وزارة زيور

وفى ٧ يونيه سنة ١٩٢٦ قدم زيور باشا استقالة الوزارة ، فقبلها الملك فى اليوم نفسه بعد أن تم الاتفاق على أن يؤلف عدلى باشا الوزارة الجديدة .

(١) حوليات مصر السياسية - العولية الرابعة ص ١١٠ .

(٢) الاخبار والانفورماسيون عدد ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ .

تأليف وزارة عدلى يكن

٧ يونيه سنة ١٩٢٦

عهد الملك فى ذات اليوم الى عدلى باشا يكن تأليف الوزارة فألفها ، وصدر المرسوم الملكى بتأليفها يوم ٧ يونيه على النحو الآتى : عدلى باشا للرئاسة والداخلية . عبد الخالق ثروت باشا للخارجية . فتح الله بركات باشا للزراعة . محمد نجيب الغرابلى باشا للأوقاف . أحمد محمد خشبة بك للحربية . محمد محمود باشا للمواصلات . أحمد زكى أبو السعود باشا للحقانية . مرقص حنا باشا للمالية . على الشمسى للمعارف . عثمان محرم بك للأشغال .

والوزارة مؤلفة من حزبى الوفد والأحرار الدستوريين « وعلى رأسها رئيس مستقل اختاره زعيم الأغلبية للرئاسة ، وفيها مستقل آخر وهو ثروت باشا ، وقد وقع عليه أيضا اختيار زعيم الأغلبية ليشترك فى الوزارة ، فكانت الأوضاع الدستورية سليمة من جهة تأليفها .

تقليد دستورى حميد

وثمة تقليد حميد اتفق عليه المؤتلفون ، وهو أنهم استبعدوا من المرشحين للوزارة كل وزير سابق اشترك فى الانقلاب الأول غير الدستورى ، ولعلك تلاحظ على المقارنة بين أسماء أعضاء هذه الوزارة وأعضاء وزارة الانقلاب أن المؤتلفين حرصوا على انفاذ هذا التقليد ، وهو ولا ريب تقليد حميد ، إذ لم يكن منطقيا ولا مستساغا فى الوقت الذى عادت فيه الحياة الدستورية بعد جهاد طويل أن يلى الحكم من اشتركوا فى تعطيلها من قبل ، فلعل فى اقصائهم عن الوزارة ما يزع المستورين ويشعرهم بعواقب العيب بالنظام الدستورى والاستهانة به ، وأولى هذه العواقب حرمانهم كراسى الوزارة التى جعلوها مطمح آمالهم فى الحياة .

وقد اتبع هذا التقليد الحميد فى عهد الوزارات الائتلافية الثلاث المتعاقبة : وزارة عدلى ، ووزارة ثروت ، ووزارة النحاس الأولى .

اجتماع البرلمان

اجتمع البرلمان يوم ١٠ يونيه سنة ١٩٢٦ برئاسة حسين رشدى باشا رئيس مجلس الشيوخ ، وحضر الملك جلسة الافتتاح « وتلا عدلى باشا خطاب العرش ، وقد نوه بعودة الحياة الدستورية وضرورة تثبيتها ، قال : « اعتزمت حكومتى أن تجعل الروح الدستورية قاعدة الحكم وأساس الحريات العامة كما اعتزمت تقوية نظام الحكم الدستورى وتثبيت أصوله وتوطيد تقاليده »

والمع الى أن الوزارة ستسعى فى انضمام مصر الى عصبة الأمم ، قال : « وستسعى الحكومة سعيها للاندماج فى عصبة الأمم لتظفر بقسطها من الاشتراك فى الحياة الدولية » .

وأشار إشارة خفيفة الى تصرفات الانجليز فى السودان قال : « وترى حكومتى أن ما اتخذ من إجراءات فى السودان لا يمكن أن يؤثر فى حقوق مصر الشرعية التى ما زالت باقية كما كانت ، وستبذل الحكومة قصارى جهدها للوصول فى أمرها الى حل ترضيه البلاد » .

واجتمع مجلس النواب وانتخب سعد باشا رئيسا له ، ومصطفى النحاس باشا
والاستاذ ويصا واصف وكيلين .

والقى سعد لمناسبة انتخابه رئيسا للمجلس خطبة أشار فيها الى وجوب وضع
حد للاعتداء على الدستور في المستقبل ، قال : « والأمر الثاني الذي ألفت له انظاركم
هو أن تفكروا من الآن في وضع تدابير تشريعية لوقاية هذه الحياة الدستورية من
التعطيل مرة أخرى ، وأمامنا طرق تشريعية كثيرة يمكن أن نتقى بها هذا العبث
بتلك الحياة التي هي الحياة الغالية ، لأن حياة الأمم تحت حكومة مطلقة ليست حياة
مطلقا ، وإنما الحياة هي التي يشعر فيها كل فرد من الأمة أنه ليس خاضعا إلا لأمر
واحد هو الدستور والقانون » .

كانت عودة الحياة الدستورية هي أهم حوادث سنة ١٩٢٦ ، فكانت هذه السنة
من هذه الناحية ربعا للأمة ، بعد أن كانت سنة ١٩٢٥ سنة الرجعية والحكم المطلق .
وقد أفاد الائتلاف في تصفية الجو وقتا ما من المهارات والمطامع التي كانت تفيض
بها الصحف من قبل .

ومن ثمرات الائتلاف أن الوزارة سارت في الجملة في شئون الحكم سيرا معتدلا
لم تفسده الحزبية إلا في النادر من الأمور .

وفي عهد هذه الوزارة احتفل بتأسيس مدينة بور فؤاد في ديسمبر سنة ١٩٢٦ ،
وهي مدينة أنشأتها شركة قناة السويس تنفيذا لاتفاقها المبرم مع الحكومة
في ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ .

وفي عهدها خرج من خدمة الحكومة آخر مستشار بريطاني من محكمة الاستئناف
وهو المستر رافرتي .

لكن الأمر الهام الذي يؤخذ عليها أنها لم تعن بقضية الاستقلال ، ولا بمقاومة
الاعتداء البريطاني ، ولم تعمل عملا ما لرفع آثار الاعتداءات المتكررة من الانجليز في
السودان ولا لاعادة الجيش المصري الى ربوعه ، وأهملت المسألة السياسية العامة ،
حتى فيما كان من الميسور عمله ، كانضمام مصر الى عصبة الأمم ، وهو ما وعدت به
في خطبة العرش ، فانها لم تبدل أي مسعى في هذا السبيل ، ولم تعمل شيئا في صدد
الفاء الامتيازات الأجنبية ، وسكتت عن عدم تقديم اللورد لويد أوراق اعتماده ، فلم
تثر هذه المسألة لكي لا تغضب دار المندوب السامي ، ويؤخذ عليها أيضا أنها لم تضع
لنفسها برنامجا انشائيا اصلاحيا ينهض بالبلاد من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية ،
وتركت الأمور تسير على منهاجها القديم . من الاشتغال بالوسائل الحكومية العادية ،
دون البرامج الإصلاحية الواسعة المدى ، وبالرغم من أنها أعلنت في خطاب العرش أنها
ستعنى ببعض هذه الشئون فانها لم تعمل أي عمل انشائي في هذه الناحية ، ولم
تفكر في وضع برامج لها ، بل لم تدرس شيئا منها يصح أن يكون مقدمة لهذا الإصلاح
الذي يجب أن يكون أهم مقاصد الحكومات ، ولقد كان الظرف مهيا لها لكي تقوم
بأعبائه ، لأنها لم تكن هدفا لحملات من خصومها ، أو مؤامرات تدبر لاسقاطها
وتضطرها الى صرف جهودها لاحتباطها ، ومع ذلك لم تنتهز هذه الفرصة المؤاتية ،
ولم تعمل عملا انشائيا ذا شأن .

على أن البرلمان في دورته الأولى قد أدى للبلاد خدمات تذكر له بالخير ،
نذكر منها :

١ - إلغاء المراسيم بالقوانين التى صدرت فى غيبة البرلمان ، وأهمها قانون الانتخابات الصادر فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ فى عهد الوزارة الزبورية ، واعتباره باطلا بطلانا أصليا لمخالفة صدارة الدستور ، وبذلك توطد قانون الانتخاب المباشر الذى أقره البرلمان سنة ١٩٢٤ .

٢ - وجوب ايداع أموال المجالس البلدية والمحلية بنك مصر بدلا من البنك الأهلى (الانجليزى فعلا) .

٣ - اقرار قانون العفو الشامل عن كل ما ارتكب من الجرائم (السياسية) من ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ (تاريخ حل مجلس النواب الاول) الى ٣ ابريل سنة ١٩٢٦ (يوم صدور المرسوم فى الجريدة الرسمية بتحديد موعد الانتخابات) .

٤ - اقرار قانون منع خلط القطن وقانون مراقبة بذرة القطن .

٥ - اقرار قانون بالاحتياطات اللازمة لمقاومة انتشار حمى الملاريا .

٦ - استنكار تصرف وزارة زيور فى شراء دار المفوضية المصرية بلندن اذ كانت صفقة خاسرة كلفت خزانة الدولة مبالغ طائلة ، فوق ما تقتضيه طاقتها ومصحتها ، وأنفقت دون اذن البرلمان ودون أن ترد فى الميزانية ، ودعوة الحكومة لاتخاذ الاجراءات القانونية للمحافظة على حقوق الدولة ، وضرورة تضمين مشروع قانون محاكمة الوزراء نصا بمعاقبة كل وزير يقدم على تكليف الخزانة بمبلغ لعمل لم يكن فى الميزانية اعتماد بشأنه أو لم يصدر عنه اعتماد من البرلمان .

٧ - إلغاء وظائف القناصل فى جميع المدن التى فيها مفوضيات وفى هذه الحالة يقوم الوزير المفوض بأعمال القنصل العام ويكتفى بتعيين مأمور قنصلية للقيام بالأعمال الادارية وإلغاء قنصليات سلانيك ، وأنقرس . وبرشلونة ، ومونيخ . وليون . وهامبورج . وبودابست ، اقتصادا فى النفقات .

وقد قضت الدورة البرلمانية يوم ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦ .

واجتمع البرلمان فى مستهل الدورة الثانية يوم الخميس ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ ، وألقى عدلى باشتا أيضا خطبة العرش ، وأعيد انتخاب سعد زغلول باشا لرئاسة مجلس النواب ، ومصطفى النحاس باشا والأستاذ ويدا واصف وكيلين .

وقد وقف الحزب الوطنى موقف المعارضة فى هذه الدورة وفى الدورة الماضية من الناحية السياسية العامة التى تدور على العلاقات بين مصر وانجلترا .

ومن أهم أعمال البرلمان فى هذه الدورة معالجة أزمة هبوط أسعار القطن فى ذلك العام هبوطا غير طبعى نشأ فى الغالب عن ضغط المضاربين فى البورصة ، فأقر قانون انقاص الاراضى التى تزرع قطنيا الى ثلث الزمام فى سنوات ١٩٢٧ و ١٩٢٨ و ١٩٢٩ .

وقرر دخول الحكومة سوق كونترات القطن مشتريه وتعيين لجنة من بعض أعضاء مجلس الشيوخ والنواب ومندوبين عن الحكومة لتنفيذ هذا القرار (جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦) ، وخصصت الحكومة مبلغ أربعة ملايين جنيه لتسليف المزارعين على أقطانهم. لمنع بيعها ببخس الثمن .

وأقر البرلمان إلغاء الرسوم الصادر في ١١ مايو سنة ١٩١٨ بتسخير الأهالى للعمل في تقوية جسور النيل .

ومن أهم أعمال وزارة عدلى في هذه الدورة وضع مشروع انشاء محكمة النقض والابرام ، وقد أحالته الى هيئة محكمة الاستئناف لبحثه وإبداء رأيها فيه ، وهو المشروع الذى صدر به قانون سنة ١٩٣١ بعد ادخال تعديلات فيه .

ووضعت مشروع قانون التعاون ، وقد أحيل الى البرلمان في مايو سنة ١٩٢٧ على عهد وزارة ثروت وصدر في عهدها .

وألفت بعض المفوضيات التى انشئت في الخارج لمجرد ملئها بالموظفين من المحاسبين في عهد وزارة زيور على حساب ميزانية الدولة وهى مفوضيات (١) بروكسل بلجيكا (٢) مدريد بأسبانيا (٣) براج بتشيكوسلوفاكيا (٤) بخارست برومانيا (٥) لاهاي بهولاندا (٦) ريو دى جانيرو بالبرازيل (٧) استكهلم بالسويد (٨) برن بسويسرا .

وفاة على فهمى كامل بك

وكيل الحزب الوطنى - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦

كانت وفاة على فهمى كامل بك حادثا جللا في تاريخ الحركة القومية ، مات رحمه الله ميتة الأبطال في ميدان القتال ، كان يوم الجمعة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ محددا للاحتفال بالذكرى السابعة لوفاة المرحوم محمد بك فريد ، وأقيم الاحتفال مساء ذلك اليوم بدار سينما متروبول بالقاهرة ، وخطب فيه الفقيه خطبة وطنية اشاد فيها بذكرى فريد وجهاده في سبيل بلاده ، وختمها بآخر رسالة له بعث بها من منفاه الى مواطنيه في ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩ ، وكان الخطيب قويا في القائه ، جهوريا في صوته كعادته ، مثيرا للحماسة في نفوس السامعين ، وما أن أتم خطبته حتى سقط من فوق منبر الخطابة ، وكان الظن أنها حالة اعياء أصابته من اجهاد نفسه في الخطابة ، ولكن لم تمض لحظات مرت كالبرق الخاطف حتى تبين انه أسلم الروح ، وحمل القضاة فضج الحاضرون بالبكاء ، وتعال أصوات النحيب في أرجاء المكان ، ونقل الفقيه الى بيته بين بكاء الباكين ، ووجوم المشهودين ، كانت وفاته صورة رائعة لمصر القائد الشجاع يطيب له أن يجود بحياته في حومة الوغى ، ولقد عم الحزن عليه أرجاء البلاد ، وذكر الناس ولا يزالون يذكرون له نضاله المتواصل عن قضية الوادى تحت لواء شقيقه الزعيم الأول « مصطفى كامل » ، اذ لازمه في نضاله ، وتابع النضال بعد وفاته ، وحفظ عهده الى آخر نسمة من حياته ، كما تراه في موضعه من هذا الكتاب ، وفي كتاب ثورة ١٩١٩ (١) ، وشيعت جنازته في مشهد مهيب ضم الألوف المؤلفة من طبقات الشعب كافة ، وسار المشيعون من منزل الفقيه بمابدين الى ميدان الاوبرا فالعتبة الخضراء فشارع محمد على وصلى عليه في جامع قيسون ، واستأنفت الجنازة سيرها الى مقابر الامام الشافعى حيث دفن الى جوار شقيقه العظيم .

(١) راجع أيضا كتابنا « مصطفى كامل » وكتابنا « محمد فريد » .

استقالة وزارة عدلى

استقالت وزارة عدلى يوم ١٩ ابريل سنة ١٩٢٧ ، ولم تكن استقالتها متوقعة ، بل حدثت فجأة وعلى غير انتظار ، وذلك أن مجلس النواب كان يتناقش بجلسة ١٨ ابريل فى توظيف المال الاحتياطى للحكومة وتخصيص جانب منه لتشجيع الصناعات الوطنية ، وفى أثناء المناقشة تقدم اقتراح من خمسة عشر عضوا يتضمن شكر المجلس للوزارة على ما قدمته من التعضيد لبنك مصر منذ ولايتها الحكم ، والرجاء فى أن يستمر هذا التعضيد وتنوع ضروبه ، فيوكل الى البنك بعض الأعمال التى يمكن أن يقوم بها والتى فى قيامها مصلحة للحكومة والبنك معا ك شراء الأوراق المالية والتحاويل على الخارج وايداع جانب من أموالها فيه مساعدة على توسيع دائرة أعماله خصوصا فيما يتعلق بالتسليف على القطن وايداع مال البدل الذى لدى الأوقاف الأهلية .

فاعترض النائب عبد السلام جمعة بك على هذا الاقتراح لما تضمنه من شكر الوزارة وقرر المجلس بالأغلبية رفض الاقتراح ، وكان عدلى باشا حاضرا فى هذه الجلسة ، فعد هذا القرار من المجلس بمثابة عدم ثقة بوزارته ، فلما رفعت الجلسة للاستراحة وأعيدت لم يحضرها ولم يحضر كذلك أحد من الوزراء ، وظهر من ذلك أن أزمة قد بدت فى الأفق ، وأراد مصطفى النحاس باشا ، وكان يرأس الجلسة فى غيبة سعد ، أن يتلافى الأزمة ، فقال ردا على طلب بعض الأعضاء تأجيل الجلسة حتى يحضر الوزراء : يظهر ان الوزارة متأثرة مما حدث قبل الاستراحة من رفض الاقتراح الذى كان متضمنا شكر الحكومة ومشتتملا على طلبات اخرى تتعلق لبنك مصر ، ويظهر انها رأت أن رفض الاقتراح معناه عدم الثقة بها ، ولكنى لا أظن مطلقا أن هذه الفكرة قد جالت بخاطر المجلس ، وكل ما فهمته هو أن الاقتراح كان متشعبا ولهذا رفضه المجلس اكتفاء بالاقتراحات التى قرر إحالتها على لجنة المالية لفحصها ، وسأل أعضاء المجلس قائلا : هل يخالفنى أحد فيما صرخت به الآن ؟ فأجاب الأعضاء : كلنا موافقون ، وكرر القول بأنه لا يفهم مطلقا أن المجلس قصد عدم الثقة بالوزارة ، وأقره الأعضاء على ذلك ، وقال عبد السلام جمعه بك انه حينما تكلم ضد الاقتراح كانت فكرة عدم الثقة بالوزارة بعيدة عن ذهنه كل البعد وان المجلس فى كل فرصة يعلن أنها محل ثقته .

ولم تفد هذه التصريحات فى تبديد سوء التفاهم ، ورفعت الجلسة على أمل أن يقتنع عدلى باشا بأن المجلس لم يقصد عدم الثقة بوزارته ، ولكنه أصر على رأيه ، وأعيدت الجلسة وخضرها ، وأعلن عزمه على الاستقالة قائلا : سمعت الحكومة أثناء نظر تقرير الميزانية انتقادات من كثير من حضرات الأعضاء ، وتبع هذه الانتقادات قرار اتخذ المجلس فى هذه الجلسة ، وترى الحكومة فى هذا القرار وفيما تضمنته هذه الانتقادات من عبارات اللوم ما يدعوها صيانة لكرامتها الى أن تتخلى عن الحكم ، ورفعت الجلسة عقب ذلك مباشرة .

ومن رأينا أن قرار المجلس وبخاصة بعد التفسيرات التى فسره بها الأعضاء لا يعد قرارا بعدم الثقة ، وما كان يستوجب استقالة الوزارة ، ولكن عدلى باشا كان دقيق الحس ، شديد الحرص على كرامته ، غير متهافت على منصب الوزارة ، فرأى رغم التصريحات الودية التى بدت من رئيس المجلس وأعضائه أن مجرد رفض المجلس لاقتراح الشكر يحمل فى ثناياه عدم التقدير لوزارته ، فأثر مبالغة منه فى احترام سلطة مجلس النواب أن يستقيل من الحكم ، وهذا أمر متروك تقديره الى

رئيس الوزارة ، وهو على أى حال احساس حميد اذا قورن بالوزارات التى تتحدى المجلس فتعاقبه بالحل اذا هو أبدى عدم ثقته بها أو لمحت فى الأفق أنه سيقدر عدم الثقة بسياساتها ، مما أفقد الحياة الدستورية روحها ومعناها ، وجعلها حياة صورية خيالية .

قدم عدلى الى الملك يوم ١٩ ابريل أى فى اليوم التالى لقرار المجلس استقالة الوزارة ، وقد وقعها الوزراء جميعا ، ولم يذكروا فيها أسبابا . وطلب سعد الى عدلى العدول عن الاستقالة ، وألح عليه فى ذلك ، فأبى . وعلى ذلك قبلت استقالته فى ٢١ ابريل .

وزارة ثروت باشا

٢٦ ابريل سنة ١٩٢٧

هى ثانية الوزارات الائتلافية ، وقد رغب سعد الى ثروت أن يؤلفها بعد استقالة وزارة عدلى ، فقبل هذه المهمة ، ومن ثم استدعاه الملك ، وعهد اليه تأليف الوزارة الجديدة فألفها فى ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٧ على النحو الآتى : ثروت باشا للرئاسة والداخلية . جعفر ولى باشا للحربية والبحرية . احمد زكى أبو السعود باشا للحقانية . فتح الله بركات باشا للزراعة . مرقس حنا باشا للخارجية . محمد نجيب الغرابلى باشا للأوقاف . على الشمسى باشا للمعارف . احمد محمد خشبة باشا للمواصلات . عثمان محرم باشا للأشغال . محمد محمود باشا للمالية . وهى أعضاء الوزارة السابقة مع تغيير يسير فى مناصبهم ودخول جعفر ولى باشا فيها .

كانت سياسة هذه الوزارة هى نفس سياسة الوزارة السابقة ، وكان الدكتور حافظ عفيفى بك مرشحا للدخول فيها من ممثلى حزب الأحرار الدستوريين ، لكن الملك فؤاد رفض تعيينه ، لما سبق له من جهود فى سبيل اعلان الدستور كانت تتعارض مع رغبات الملك ، فأسرها له فى نفسه ، وحال دون دخوله الوزارة ، فعين بدله جعفر ولى باشا .

وقد اعترض حزب الأحرار الدستوريين على هذا التدخل ، واحتج عليه فى بيان له أصدره عقب تأليف وزارة ثروت باشا اذ قرر : « الاحتجاج على مخالفة التقاليد الدستورية المقررة لدى جميع الأمم ذات النظم النيابية بالعدول عن تعيين مرشح فى منصب الوزارة بعد أن تم ترشيحه على الطريقة الدستورية باتفاق رئيس الأغلبية ورئيس الحكومة وتمام رضا حزب الأحرار الدستوريين » .

ولعلك تشعر بشيء من الدهشة والتهكم المرير عندما تقرأ هذا القرار ، فهذا الحزب الذى يثور على مخالفة تقليد دستورى سليم ويتمسك بحق الأغلبية فى ولاية الحكم هو بذاته الذى أهدر حقوق الأغلبية واشترك غير مرة فى تعطيل الدستور ، لكى يستأثر بمقاعد الحكم ، فالحكم عنده هو هدفه الوحيد ، وسيان عنده أن يصل اليه من طريق الدستور أو من طريق هدم الدستور ، وما بهذه الأساليب الملتوية تخدم الأمة ، ولا لمثل هذه الغاية تنشأ الأحزاب السياسية وتفيد منها البلاد .

أزمة الجيش

مايو - يونيه سنة ١٩٢٧

وقعت في أواخر شهر مايو وأوائل شهر يونيه سنة ١٩٢٧ أزمة سياسية حادة بين مصر وانجلترا ، سميت « أزمة الجيش » ، وكانت صورة متكررة للاعتساف البريطاني بأزاء مصر ، كما دلت على نية مبيتة من انجلترا على أن لا تمكن مصر من أن يكون لها جيش أو قوة دفاعية اطلاقا .

وبيان ذلك أن ميزانية الدولة عن سنة ١٩٢٧ - سنة ١٩٢٨ كانت معروضة على مجلس النواب ، واتباعا للأوضاع البرلمانية أحيلت على اللجنة المالية بالمجلس لبحثها وتقديم تقرير عنها للمجلس ، وقد استأنست اللجنة بأراء لجان المجلس المختلفة وطلبت إليها ابداء ملاحظاتها عنها . وكانت لجنة الحربية منوطا بها ابداء ملاحظاتها على ميزانيه وزارة الحربية ، فألفت لجنة فرعية لفحصها انتهت الى ابداء عدة مقترحات خاصة باصلاح الجيش المصرى وترقيته ، منها الغاء منصب السردار (وكان شافرا منذ مقتل السير لى ستاك) ، ومنها تحسين أسلحة الجيش ومهامه ، وترقية التعليم فى المدرسة الحربية ، واقترح بعض أعضاء اللجنة تعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يكون المفتش العام للجيش وقتئذ وكان بريطانيا (اسبنكس باشا) عضوا فيه ، وذلك على غرار مجلس الجيش فى انجلترا ، وأبدت أيضا بعض ملاحظات على مصلحة الحدود ومصلحة خفر السواحل وعن المناطق التى كانت باقية تحت الحكم العرفى سواء فى محافظاتى الصحراء او الواحات .

قدمت اللجنة الفرعية تقريرها بهذه المقترحات والملاحظات الى لجنة الحربية ، وقبل أن تفحصها هذه وثبت فيها برأى وصل نبؤها الى دار المندوب السامى والصحف البريطانية ، فهبت تردد وتبرق ، وتتهدد وتوعد ، ونشأت هذه الأزمة ، وكان مظهرها توجيه مذكرة من الحكومة البريطانية الى الحكومة المصرية بواسطة دار المندوب السامى فى ٢٩ مايو سنة ١٩٢٧ ، خلاصتها :

ان الحكومة البريطانية ترى أنه يجب على مصر أن تساعد بريطانيا العظمى على صيانة مصر من الاعتداء الأجنبى ، وعلى حماية المواصلات الامبراطورية ، وترغب أن يكون جيش مصر صالحا مستعدا للاشتراك فى الدفاع عن البلاد ، وهى لذلك على استعداد لأن تقدم لمصر كل مساعدة للعمل على ايجاد مثل هذه القوة بشرط أن تكون مدربة طبقا للقواعد البريطانية وبأقل حنود من الأشخاص البريطانيين ، اذ أن هذه القوة ستدعى للتعاون مع الجنود البريطانية فى مصر ، وأنه لوحظ فى الأيام الاخيرة أن هناك اتجاها مقلقا يرمى الى ادخال النفوذ السياسى فى الجيش المصرى ، واصطحب هذا الاتجاه بمحاولات أكيدة لتقليل اختصاص المفتش العام للجيش والضباط البريطانيين الذين يعملون فى المصالح المختلفة التابعة لوزارة الحربية ، وهذه المحاولات لقيت أخيرا تأييدا فى بعض ما أوصت به لجنة الحربية البرلمانية فى تقريرها الذى نشر حديثا وسيطرح للمناقشة قريبا فى البرلمان ، وترى الحكومة البريطانية أن الموافقة على هذه التوصيات تقلل كثيرا من الفرص التى تنهى للتسوية الودية لهذه المسألة الهامة بين مصر وبريطانيا العظمى ، ولذلك فانها تدعو الحكومة المصرية الى إعادة النظر فى موقفها بغير إبطاء ، وخلصت المذكرة الى طلبات الحكومة البريطانية وهى :

١ - وجوب تمكين المفتش العام للجيش المصرى (اللواء اسبنكس باشا) من أن يؤدي فى حرية وعلى الوجه المناسب اختصاصاته كما تسلمها من اللواء هدلستن

باشا في يناير سنة ١٩٢٥ ، أذهى لم تلغ قط ، ولهذا الغرض يجب أن يمنح رتبة فريق مع المرتب المناسب وواجباته ، ويجب أن يعطى عقدا على الأقل لمدة ثلاث سنوات في أول الأمر .

٢ - إذا بقيت لجنة الضباط على شكلها الحاضر فيجب على وزير الحربية ألا يتأخر عن أن يرفع الى صاحب الجلالة ملك مصر توصيات هذه اللجنة فيما يتعلق بالتعيينات والترقيات ومنح الأوسمة ومسائل النظام عامة .

٣ - أن يعين ضابط بريطاني كبير برتبة لواء ليكون مساعدا للمفتش العام ينوب عنه في غيابه ، ويقوم بالأعمال التي يقوم بها المفتش العام نفسه ، وهذا الضابط يحل محله في غيابه ، أو عندما يكون قائما بأعمال المفتش العام أقدم ضابط بريطاني يكون موجودا .

٤ - يجب أن تكون مصلحة الحدود (ومصلحة خفر السواحل إذا نفذ الدمج الذي تقرر أخيرا) ، تحت إشراف المفتش العام البريطاني للجيش أو نائبه في غيابه ، ويمكن بدلا من ذلك أن يكون المدير العام لهذه المصلحة ضابطا بريطانيا ، كما كان الحال حتى إبريل سنة ١٩٢٥ .

٥ - أن تظل المراكز التي يشغلها الآن ضباط أو رجال بريطانيون في المصالح التابعة لوزارة الحربية وكذلك في مصلحة خفر السواحل إذا أدمجت في مصلحة الحدود محفوظة في أيد بريطانية ، ولا ينبغي أن تمس اختصاصاتهم لا مباشرة ولا بالواسطة .

٦ - وفيما يتعلق بالاختصاص القضائي تبقى الحالة الحاضرة على ما هي عليه في الجهات الداخلة في اختصاص مصلحة الحدود ، أي يبقى النظام العرفي فيها .

وظاهر من هذه المذكرة أن الغرض منها استبقاء الإشراف البريطاني كاملا على الجيش المصري ، كما كان في عهد الاحتلال والحماية .

لم تنشر الحكومة نص المذكرة بأكمله في حينه ، واكتفت الصحف بنشر خلاصات مما وصل الى علمها عنها ، وأرادت الحكومة بعدم نشرها التهوين من خطرها وتهدة الخواطر .

وقد رد ثروت باشا على هذه المذكرة في ٣ يونيو سنة ١٩٢٧ ردًا مفرغا في قالب الود والتسليم بمعظم المطالب البريطانية ، ذكر فيه أن الحكومة المصرية تشاطر المندوب السامي وجهة نظره في منع ادخال السياسة في الجيش وأنها تتوق أبدا الى أن تجلو كل شك عن الجيش المصري في هذه الناحية ، ولم يكن ليفوتها اجراء التحقيق اذا قدمت لها حوادث معينة ، وذكر عن التقرير الذي أشار اليه المندوب السامي في مذكرته أنه ليس من عمل لجنة الحربية البرلمانية ، بل ان لجنة فرعية منها تألفت لبحث مرسوم سنة ١٩٢٥ الذي أنشأ مجلس الجيش ولجنة الضباط ، فكلفت اثنين من أعضائها وضع تقرير في الموضوع ، وأن مشروع هذا التقرير هو الذي نشر بغير أن يقدم لا للجنة الحربية ولا للجنة الفرعية نفسها ، وقال أن الحكومة المصرية على استعداد لأن تستقبل بكل ترحاب الاقتراح الذي ينحو نحو المفاوضة ليجاد الترتيبات التي من شأنها أن تسهل التعاون المذكور ، ولكن في انتظار الزمن الملائم للقيام بهذه المفاوضات ترى الحكومة المصرية أنه حتى تعمل هذه الترتيبات يمكن أن يحتفظ بالموقف فيما يتعلق بأداء مأمورية الجيش المصري كما كانت حتى الآن وبغير عائق ،

وأنة منذ اعلان مرسوم سنة ١٩٢٥ المذكور آنفا الذى أدخل المفتش العام فى عضوية مجلس الجيش ولجنة الضباط ، منذ هذا المرسوم والخدمات المختلفة للجيش تسير سيرا عاديا ، ومع أن بعض خلافات نشأت حول توصيات لجنة الضباط فما كانت الا نادرة وعرضية ، وكانت تدور غالبا حول مدة الترقية الوقتية ، على أنه يمكن القول بأن الوزير (لمصلحة الدقة وحسن النظام) سيقبل بصفة عامة آراء اللجنة التى ألفت لمساعدته على القيام بما عليه من مسئوليات والتى يتخذ منها سندا لقراراته ، وفيما يتعلق بمد خدمة المفتش العام من سنتين الى ثلاث ترى الحكومة أن عقد المفتش العام لما يكذب مدته ، ومن ثم فإن هذه المسألة الشخصية ليس لها أهمية حالية ، ومثل هذا يقال عن اقتراح الانعام عليه برتبة الفريق ورفع راتبه ، على أن وزير الحربية سيبحث من جهة أخرى مسألة تعيين ضابط بريطانى عظيم ليكون مساعدا للمفتش العام على أداء أعباء منصبه أو ليحل محله عند غيابه ، وما دامت حاجة العمل تقتضى هذا التعيين فلن يتأخر عن القيام به فى حدود السلطة المخولة له لتعيين أجنبى فى منصب فنى ، وهذا الضابط سيحل محله متى دعت الحاجة أثناء غيابه أو نيابته عن المفتش العام أقدم ضابط بريطانى ، وفيما يختص بمصلحة الحدود فإن هذه المصلحة التى تشتمل بأعمال الادارة الداخلية البحتة ومنع التهريب قد ألحقت بوزارة الحربية بمرسوم ٥ اكتوبر سنة ١٩٢٢ ، وبمقتضى مرسوم سنة ١٩٢٥ المنشئ لمجلس الجيش يكون المدير العام لهذه المصلحة عضوا فى ذلك المجلس بحكم وظيفته ، هذا الى أنه ما دامت المسائل المرتبطة بالدفاع عن البلاد داخلة فى اختصاص مجلس الجيش فإن هناك كل ما يدعو الى الثقة بأن شئون مصلحة الحدود المتصلة بالمسائل العسكرية ستنجز بكل ما يرغب فيه من ضمان وطبقا لمقتضيات الخدمة ، وفوق ما تقدم فإن الضباط البريطانيين الذين يشغلون مناصب فى هذه المصلحة قد انتفعوا بألقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ ، ونظر مجلس الوزراء فى يناير الماضى فى مسألة هؤلاء الضباط عند ما انتهت مدة عقودهم فقرر - لمصلحة العمل - أن يستبقهم فى مناصبهم ، وقد أعطيت لهم عقود جديدة لمدة تتراوح بين سنة وسنتين ، وهذه العقود تثبتهم فى الأعمال التى كانوا يقومون بها ولا يزالون مستمرين على القيام بها ، وانما يكون عند انتهاء هذه العقود البحث فى هل يبقى هؤلاء الضباط فى مراكزهم أو لا ، وعند بحث هذه المسألة ستكون الحكومة المصرية طبعاً خاضعة لمصلحة العمل فقط لا لى اعتبار آخر مهما كان ، أما النظام القضائى المنفذ فى المناطق الواقعة تحت سلطة مصلحة الحدود فما هو فى الحقيقة أكثر من سلطان مد المبادئ التى وضعتها الحكومة المصرية سنة ١٩١١ لشبه جزيرة سيناء قبل إلحاقها بمصلحة الحدود حتى يشمل هذا السلطان مثل هذه المناطق جميعها ، ومرسوم سنة ١٩٢٢ يقضى ببقاء هذا النظام الى الوقت الذى يمكن أن يحل محله نظام أوفى ، ومنذ هذا الوقت لم تدع الأسباب الحكومة المصرية الى النظر فى وضع النظام الجديد ، ويرجع على الأقل الى أسباب تتصل بالأحوال الخاصة ودرجة التقدم فى منطقة العريش التى تتبع منطقة الحدود الشرقية أن الحكومة تدرس مسألة إعادة محكمة أول درجة باختصاصها الاصلى وهذه المحكمة هى التى كانت موجودة فى الأصل قبل وجود الادارة محل البحث .

وأعرب ثروت باشا فى ختام رده عن رجائه فى أن الايضاحات والتأكيدات المقدمة ستبديد كل سوء تفاهم بين الحكومتين ، موضوع الجيش المصرى ، وعن رغبة الحكومة المصرية فى أن تقوى العلاقات بين البلدين يوما فيوما وأن يظل حسن التفاهم سائدا بينهما وأن تكلل بالنجاح مجهودات الطرفين فى الوصول الى التفاهم وتقوى روابط الصداقة ويوحد بين البلدين كبا يضمن مصالحهما .

ولم ينشر الرد في حينه ، لكى لا يثير الرأى العام على الوزارة .

وبينما كان الأخذ والرد متبادلين بين الجانبين ، اذا بالأزمة تأخذ شكلا حادا ، فقد اذاعت انباء لندن البرقية أن ثلاث بوارج بريطانية أمرت بالسفر من مالطه الى المياه المصرية ، ثم ألقى السير أوستن تشمبرلين وزير خارجية بريطانيا بيانا في مجلس العموم عن الأزمة قال فيه ان الحكومة البريطانية انما تدخلت في هذه المسألة لأن فريقا من الساسة المصريين ذوى الكلمة النافذة أراد استعمال الجيش أداة معادية لانجلترا ، وأن الدليل على ذلك هو ما اقترحتة اللجنة الحربية (الفرعية) لمجلس النواب من زيادة وحدات الجيش واسلحته (تأمل !) ، وأضاف الى ذلك أن الحكومة البريطانية مستعدة لفتح باب المفاوضات في المسائل المعلقة ، ولكن الى أن يتم الاتفاق عليها يجب الاحتفاظ بأسباب الأمن في مصر وأن الحكومة البريطانية قد تلقت تقارير من مصر بأن هناك سعيًا يبذل للتحرير والهيأ ، وهذا هو ما أدى الى ارسال البوارج الثلاث الى مصر .

وقد جاءت هذه البوارج فعلا الى ميناء الاسكندرية وبورسعيد ، فكان لحضورها وقع اليم في النفوس .

وانتهت الأزمة بأن قررت الحكومة مد مدة خدمة اسبنكس باشا المفتش العام للجيش ، ومنحته رتبة فريق ، وقبلت تعيين وكيل انجليزى له وهو اللواء بالمر باشا ، وعينت ضباطا انجليز جددًا بالجيش .

واستبان من ملاسات هذه الأزمة أن انجلترا لا تريد أن يكون لصر جيش قوى يعول عليه في الدفاع عنها ، وقد افصح المحرر الحربي لجريدة الديلى تلغراف عن هذه النية بقوله : « اذا ما قبلت زيادة عدد الجيش المصرى وجبت زيادة جيش الاحتلال » ، واذا ما قبلت زيادة سلاح الجيش المصرى وجبت زيادة سلاح الجيش المحتل » .

وارادت انجلترا من ناحية أخرى الضغط على الحكومة المصرية واكراهها على الدخول في مفاوضات لعقد المعاهدة التى تربط مصر بانجلترا ، وانذارها بأنها ما لم تقبل المعاهدة فستظل انجلترا على سياستها في احراجها واثارة الأزمات في وجهها والتدخل في شئونها الداخلية ، وقد اتضح فيما بعد أن عقد المعاهدة لم يضع حدا لهذا التدخل ، بل كانت بابا جديدا من نوع جديد لاستدامة البغى والعدوان .

رحلة الملك فؤاد الى أوروبا

يؤنيه - نوفمبر سنة ١٩٢٧

اعتزم الملك فؤاد القيام برحلة الى أوروبا ، وأرادها رحلة ملك مطلق ، لا ملك دستورى ، فلم يدع أى وزير لاصطحابه ، على حين أن المألوف في النظم الدستورية أن يصطحب الملك وزير الخارجية في مثل هذه الرحلات ، ولكن الملك أبدى رغبة في أن لا يصحبه أحد الوزراء ، وهنا نشأت أزمة داخلية ، وقف سعد فيها الى جانب ثروت ، واشترط أن يصحب الملك في رحلته ، وقد عرض على البرلمان فتح اعتماد لتنفقات الرحلة الملكية ، فأحجم عن اقراره ، لأن الملك فؤاد كان لا يزال معتزما بالسفر دون أن يصطحب أحدا من الوزراء ، وكان معروفا أن الملك لم يكن في خاصة نفسه يميل الى الوزارة من يوم تأليفها بل كان يعتبرها مفروضة عليه ، ويود أن يخلق لها العقبات وأن يتخلص منها في أول فرصة ، وانتهت الأزمة بقبول الملك اصطحاب ثروت باشا في رحلته ، وعلى ذلك أقر البرلمان اعتمادات الرحلة ، على أن الملك أبى أن يركب معه رئيسي الوزراء المنتخبين « المحروسه » ، على سعته وعديده غريفيه ووفيرة أقساميته وأهباله ،

واستقبله وحده وحاشيته ، وأبحر من الاسكندرية صبيحة يوم الجمعة ٢٤ يونية ، أما ثروت باشا فقد أبحر على ظهر الباخرة « مارييت باشا » ، والتقى بالملك في أوروبا !

وصل الملك فؤاد الى مرسيليا فباريس ، ثم الى لندن ، حيث قوبل بمقابلة فخمة ، واستقبله على محطة فيكتوريا الملك جورج الخامس وبعض الأمراء ، والمستر بولدوين رئيس الوزارة البريطانية ، والسير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية ، وكثير من العظماء ، وأقيمت له يوم ٤ يوليه مأدبة رسمية بقصر بكنجهام ، ألقى فيها الملكان خطبتين تختلفان في روحهما ومعناهما عن الخطب التي تتبادل بين ملكي دولتين مستقلتين ، فقد ورد في خطبة الملك جورج قوله : « ولست في حاجة الى أن أؤكد لجلالتكم الاهتمام الوثيق المقرون بالعطف الذي تتبعته به تقدم مصر وانه ليسرني أن هذا التقدم الذي تم فيما مضى عززه التعاون الودي بين حكومتينا » وقال : « ولا يقل عن ذلك ترحيبنا بجلالتكم بصفة كونكم ملكا لبلاد تربطنا بها مصالح عديدة مشتركة ويجب أن ننظر بمزيد الاهتمام الى ارتقاءها ارتقاء منظما » .

فهذه العبارات تحمل في طياتها معاني السيادة والاشراف على شئون مصر .

وفي خطبة الملك فؤاد اعتراف بهذه المعاني أشد دلالة على التبعية ، كقوله : « واني لأشكر جلالتكم كذلك على العطف الذي تتبعتم به تقدم مصر وانه ليسرني أن أعترف بالمساعدة الفعلية التي قامت بها بريطانيا العظمى في الماضي لتحقيق هذا التقدم » .

وقد أقيمت هاتان الخطبتان في أعقاب المذكرة البريطانية التي قدمت فيها إنجلترا مطالبها في شأن ابقاء السيطرة الانجليزية على الجيش المصري ، وقبلتها الحكومة المصرية مرغمة تحت تأثير البوارج الحربية التي صحبت تقديم هذه المطالب ، فكانت الخطبتان تأييدا واثارا لهذا العدوان الصارخ ، ويتبين من هذه الملاحظات أن المقابلة الفخمة التي استقبل بها الملك فؤاد في لندن كانت كلها مغنما للاحتلال ، وقد بدأت في هذه الرحلة المحادثات الأولى بين ثروت باشا والسير أوستن تشمبرلن ، وهى المحادثات التي أسفرت في نوفمبر سنة ١٩٢٧ عن مشروع معاهدة تبعية واحتلال .

وبعد أن تمت زيارة لندن عاد الملك الى باريس ، ثم زار إيطاليا ، فقوبل فيها بمقابلة عظيمة ، وطاف ببعض المدن الإيطالية ، ورجع الى باريس في ٢٠ أغسطس ، ثم قصد الى فيشي للاستشفاء ، وزار بلجيكا .

وفي ١٧ أغسطس أبحرت الملكة نازلى على اليخت الملكى « المحروسة » من الاسكندرية الى أوروبا ، لتلحق بالملك في رحلته ، وزار الملك باريس زيارة رسمية في أكتوبر ، فقوبل بالحفاوة البالغة ، وعاد من رحلته في نوفمبر ، فبلغ الاسكندرية يوم ١٤ منه وانتقل الى العاصمة يوم ١٦ منه .

وفاة سعد زغلول

٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧

سافر سعد يوم ١٧ يوليه سنة ١٩٢٧ الى « بساتين بركات » ببليس ، وقضى بها عشرة أيام في ضيافة فتح الله باشا بركات (ابن أخت الفقيد) وشعر بالراحة من عناء العمل ثم انتقل الى « مسجد وصيف (١) » ليقضى بها أياما أخرى في قصره الريفى الذى اعتاد أن يذهب اليه صيفا في بعض السنين ، ومرت الأيام الأولى وهو في صحبة عادية ،

(١) من بلاد مركي لى النيل (فرع دمياط) .

ولكنه في أوائل أغسطس شعر بألم في أذنه اليمنى ، وكان الظن انه ألم خفيف لا يلبث أن يزول ، غير أنه أخذ في الاشتداد ، وارتفعت حرارة الرئيس ، وعاده الأطباء فوجدوا أن مرضه نوع من الحمرة ، وأخذوا في علاجه بالحقن بالمصل المقاوم لهذا الداء ، ولما تحسنت حالته وهبطت الحرارة قليلا نصحوا بعودته الى العاصمة ، لأن فيها وسائل العلاج والراحة مالا يتوافر في الريف ، فبارح « مسجد وصيف » صباح الجمعة ١٩ أغسطس وآثار المرض بادية عليه ، وأقلته الباخرة « محاسن » الى القاهرة ، فلما وصلها لزم داره مريضا وتحسنت صحته قليلا ، ثم عاوده المرض ، وأخذ يتفاقم وبشدد ، حتى وافاه الأجل المحتوم في الساعة العاشرة من مساء يوم الثلاثاء ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧

فما ان ذاع نعي الزعيم حتى ارتجت البلاد لوفاته ، وعم الحزن أرجاء الوادى ، وطيرت الأسلاك البرقية نبأ نعيه في الشرق والغرب

ونعاه مجلس الوزراء في بيان قال فيه : « مجلس الوزراء ينعى الى الأمة المصرية مع الأسف الشديد والحزن العميق حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل وزعيم الأمة العظيم ورئيس مجلس النواب سعد زغلول باشا فقد وافاه القدر المحتوم حوالى الساعة العاشرة من مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ عقب مرض لم يمهله طويلا ولم يعطف على مستودع آمال الأمة ومحل رجائها وقائد نهضتها وحامل لواء الدفاع عن حقوقها ، والى الله مرجعه وله منه الرحمة والرضوان ، والى الشعب المصرى جميل الغزاء ، وستشيع الجنازة في الساعة الرابعة بعد ظهر الأربعاء الموافق ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٧ من بيت الأمة الى مدفن الفقيد بالامام الشافعى » .

ونعته الصحف والهيئات والأحزاب نعيًا بالغ الأثر في تقدير الزعيم الراحل .

وشيعت جنازته عصر يوم الأربعاء في موكب رهيب احتشد فيه جموع المشيعين ، واشترك الشعب بأسره في توديع سعد الى مقره الأخير ، وشيع جثمانه الى قبره المؤقت بحى الامام الشافعى ، ورثاه الشعراء والكتاب ، وأبنته الصحف في مصر والبلاد العربية قاطبة ، وعدته زعيمًا للشرق لا لمصر وحدها ، وساهمت الصحف الأوروبية في نعيه على اختلاف مشاربها ومذاهبها .

تخليد ذكرى سعد

اجتمع مجلس الوزراء عقب وفاة سعد وقرر تخليدا لذكراه (أولا) اقامة تمثال للفقيد في العاصمة وآخر في الاسكندرية ، (ثانيا) شراء منزله « بيت الأمة » وضمه الى الأملاك العمومية المخصصة للمنافع العامة على أن يبقى حق السكنى فيه لحرم الفقيد مدى الحياة ، (ثالثا) انشاء مستشفى أو ملجأ في العاصمة يطلق عليه اسم سعد زغلول ، (رابعا) شراء البيت الذى ولد فيه المرحوم ببلدة « ابيانه » بمركز فوه وضمه أيضا الى الأملاك العامة ، (خامسا) تشييد ضريح للفقيد على نفقة الحكومة .

وقد نفذت هذه القرارات عدا الثالث ، ونقل جثمان الزعيم الى ضريحه الحالى يوم الجمعة ١٩ يونيه سنة ١٩٣٦ ، في احتفال مهيب ، أعاد الى الأذهان صورة الاحتفال الأول بتشيع جنازته غداة وفاته .



الفصل الثالث عشر

شخصية سعد زغلول

تولى سعد زعامة الأمة في دور من أهم أدوار حياتها القومية ، واقتترنت زعامته بأعظم ثورة في تاريخها الحديث (١) ، وأسلمت له الأمة قيادها عن طوعية واختيار من أواخر سنة ١٩١٨ إلى أن انتقل إلى رحمة الله سنة ١٩٢٧ ، وظلت ذكراه بعد وفاته تملأ الأسماع والأذهان ، فمن واجبنا ، ومن حقه علينا ، أن نفرّد هذا الفصل لشخصيته ولد سعد في شهر ربيع الأول سنة ١٢٧٣ هـ (١٨٥٦ م) في بلدة « ابيانه » من بلاد مركز فوه بمديرية الغربية ، وكان أبوه الشيخ « ابراهيم زغلول » من أعيان بلدته وذوى الثراء فيها ، والدته السيدة مريم بنت الشيخ بركات من أسرة كريمة بمنية المرشد القريبة من ابيانه ، وقد توفي الشيخ ابراهيم زغلول وسعد في سن الطفولة فكفله أخوه من أبيه الشناوى أفندى زغلول ، وأدخله مكتب القرية وهو في نحو السادسة ، وتعلم به مبادئ القراءة والكتابة وحفظ القرآن ، وانتقل إلى الجامع الدسوقي حيث أتم تجويد القرآن وتلقى دروسا في النحو والفقه ، ودخل الأزهر سنة ١٨٧١ ليتم دراسته به ، وتعلم على شيوخه ، وقرأ كتب التوحيد على الامام الشيخ محمد عبده ، وانضوى إلى مجلس السيد جمال الدين الأفغانى الذى هبط مصر لأول مرة سنة ١٨٧٠ ، وكان يختلف إليه طلاب الحكمة في داره بخان أبى طاقية ، فكان لهذه الامامين أثر كبير في توجيه الفقيه إلى التجديد والاصلاح ، وسلامة المنطق وحرية التفكير ، وقوة البلاغة والبيان ، وكان له من ذكائه الفطرى ما ساعده على سرعة تكوينه ونضجه الفكرى في سن مبكرة .

وعندما تولى الشيخ محمد عبده رئاسة تحرير « الوقائع المصرية » ، وهى الصحيفة الرسمية للحكومة ، اختاره ليكون ضمن هيئة تحريرها ، وكان لا يزال الشيخ سعد زغلول ، فعين في أكتوبر سنة ١٨٨٠ محررا بالقسم الأدبى فيها ، وبذلك انتقل من الأزهر إلى الوظائف الحكومية ، ثم نقل إلى وظيفة معاون بوزارة الداخلية ، فغير زى العمامة ولبس الطربوش ، ثم نقل إلى وظيفة ناظر لقلم القضايا بمديرية الجيزة في أواخر سنة ١٨٨٢ ، واتجه إلى الدراسات القانونية وهو في الوظيفة ، لما كان لها من الاختصاص القضائى في المواد الجزئية .

وشبت الثورة العرابية وانتهت بالاخفاق والاحتلال ، ولم يكن لسعد عمل فيها ، على أنه عرف بالتشجيع لها ، ففصل من وظيفته في أكتوبر سنة ١٨٨٢ بعد هزيمة الثورة .

والهم مع زميل له ، وهو حسين أفندى صقر ، بتأليف جمعية سرية تسمى « جماعة الانتقام » ، وحقق معهما ، فتبينت براءتهما ، وأفرج عنهما بعد اعتقال دام عدة أشهر .

(١) ظهرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب سنة ١٩٤٧ .

وانتظم سعد في سلك المحاماة سنة ١٨٨٤ ، فبرزت فيها شخصيته كمترافع
قدير ، ومحام كبير ، ذكى الفؤاد ، قوى الحجّة ، بليغ البيان ، وجمع الى كفايته
النزاهة والأمانة في عمله ، والاحتفاظ بكرامته ، فسطع نجمه في سماء المحاماة ، ونال
فيها وفي المجتمع منزلة ممتازة .

وعين سنة ١٨٩٢ قاضيا (مستشارا) بمحكمة الاستئناف ، فانتقل من المحاماة
الى القضاء ، وبرزت كفايته كقاض ذى شخصية كبيرة ، وازدانت مجاميع القضاة
وملفاته بأحكامه المليئة بالآراء والمبادئ القانونية السديدة ، والبحوث العميقة ،
والأساليب الرفيعة في كتابة الأحكام ، وعرف في قضائه بالاستقلال وسعة الأفق
والنزاهة ، وتحري الحق والعدالة .

على أن انتقال سعد من المحاماة الى القضاء دل على حالة نفسية لازمتها سنين
عديدة ، قبل أن يخوض غمار الحياة العامة ، وهي ايثار الاستقرار على حياة الكفاح
والنضال ، فالمحاماة هي ولا ريب مرادفة للكفاح المستمر الذي لا يعرف تراجعاً أو
هواناً ، ومع أن سعداً قد امتاز فيما بعد بقوة النضال السياسي ، فإنه في هذه المرحلة
من تاريخه قد جنح الى الهدوء والاستقرار ، وأقر لزملائه المحامين في حفلة تكرمهم
أيامه أنه اختار القضاء « ليسنريح بعد العناء (١) » .

وقد صاهر في سنة ١٨٩٥ « مصطفى فهمي باشا » رئيس الوزراء وقتئذ ، فسعد
بزواج كريمته السيدة صفية زغلول ، التي كانت نعم العضد والشريك له في حياته
الخاصة والعامة ، وكانت رحمها الله مضرب الأمثال في الاخلاص لزوجها ومشاركتها
أيامه في السراء والضراء ، والوفاء له في حياته ، وبعد مماته .

ولم يكن سعد يحمل أجازة الحقوق في المحاماة والقضاء ، ولكنه بعد أن عين
مستشاراً بمحكمة الاستئناف لم يشأ أن يكون أقل من بعض زملاء له في المؤهلات
« الشكلىة » في فأكب على دراسة الحقوق الفرنسية ، وحصل سنة ١٨٩٧ على أجازة
الحقوق من جامعة باريس بدرجة متفوقة .

سعد زغلول ومصطفى كامل

حينما بدأ مصطفى كامل حياته الوطنية سنة ١٨٩٠ : كان سعد لا يزال المحامي
النابيه (سعد زغلول) ، وكان منصرفاً الى عمله في المحاماة ، ثم عين سنة ١٨٩٢ قاضياً
مستشاراً () ، فانقطع الى قضائه بدار العدالة ، وليس يخفى أن سعداً أدرك الثورة
العربية حين كان شاباً في مقتبل العمر ، وهو وإن لم يكن له دور في وقائعها وتطورها ،
لكنه شهد اخفاقها وهزيمتها سنة ١٨٨٢ ، ولعل هذه الهزيمة قد جنحت به الى
الانصراف وقتاماً عن النضال السياسي ، فانقطع للمحاماة ، ثم للقضاء ، وشهد من
منصة القضاء جهاد مصطفى كامل ضد الاحتلال على تعاقب السنين : وكان سعد
يكبره في السن بثمانى عشرة سنة ، ولابد أنه كان معجباً بنضال ذلك الزعيم الشاب
الذى لم يعرف اليأس الى قلبه سبيلاً ، ولقد أفاد من هذا النضال ، فان تعيينه وزيراً
للمعارف في أكتوبر سنة ١٩٠٦ كان بلا مرأى نتيجة لجهاد مصطفى كامل ضد الاحتلال
في حادثة دنشواى ، فقد وقعت هذه الحادثة في يونيه سنة ١٩٠٦ (٢) . فدوى صوته
دويًا هائلاً ، وأشهد أوروبا والعالم أجمع على فظاعة المحتلين فيها ، وكان لحملاته

(١) المؤيد عدد ٢٩ يولييه سنة ١٨٩٢ .

(٢) باجيج تفصيلها في كتابنا « مصطفى كامل » ص ٢٠٠ وما بعدها من الطبعة الاولى .

صدى بعيد في أوروبا وإنجلترا ، وتخرج لها مركز الحكومة البريطانية ، وأدركت أن سياستها في مصر تحتاج إلى تعديل وتعديل ، فاعتزمت استبدال اللورد كرومر قنصلها العام في مصر والمسئول الأول عن سياستها ، كما اعتزمت اسناد بعض المناصب إلى الأكفاء من المصريين ، وأن تترك لهم جانبا من السلطة ، لعلها بذلك تخفف من سخط الأمة على الاحتلال ، وكان من مظاهر هذه السياسة الجديدة تعيين سعد زغلول وزيرا للمعارف في أكتوبر سنة ١٩٠٦ ، ثم استقالة اللورد كرومر في أبريل سنة ١٩٠٧ ، وكلا الحادثين من نتائج جهاد مصطفى كامل في حادثة دنشواي .

وكانت علاقة مصطفى بسعد ودية حتى سنة ١٩٠٦ ، ويبدو وده لسعد مما كتبه (اللواء) في عدد ٧ فبراير سنة ١٩٠٦ عن مرضه ، قال تحت عنوان (شفاه الله) : انحرقت صحة حضرة الأصولي المفضل سعد بك زغلول المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية وقضت بإجراء عملية بسيطة له ، وقد تمت على غاية ما يرام ، وأخذت صحته تتحسن تحسنا عظيما ، مما سر أصدقائه ومحبيه العديدين الذين يتوافدون كل يوم على منزله لعيادته . نسأل له الشفاء التام والصحة والعافية حتى تنتفع البلاد بعلمه الغزير ومعارفه الواسعة » ، فهذه الكلمة تدل على تقدير مصطفى لسعد .

ولما عين سعد وزيرا للمعارف امتدح مصطفى صفاته ، وأمل الخير على يده ، وكتب في لواء ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٦ تحت عنوان (سعد بك زغلول وزير المعارف) يقول : « لما قابل جناب اللورد كرومر أول البارحة سمو الخديو المعظم في سراي رأس التين عرض عليه تعيين سعادة سعد بك زغلول المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية وزيرا للمعارف المصرية ، فارتاح سمو الخديو لهذا الطلب لما يعهده في سعادة سعد بك من الفضل والعلم والأخلاق القيومية وإن ما يعرفه الناس في أخلاق وصفات سعد بك زغلول وهو في المحاماة أولا ، وفي القضاء ثانيا ، يحملهم جميعا على الارتياح لهذا التعيين الذي صادف مصر مشهورا بالكفاءة والدراية والعلم الغزير ، وحب الانصاف والعدل ولكن لما كانت الوزارة من سنوات مضت إلى اليوم منصبا لا عمل فيه ، وكان المستشارون الانجليز أصحاب السيطرة التامة في النظارات ، حق للناس أن يتساءلوا عما يعمل سعد بك زغلول في وزارة المعارف ، هل يكون كبقية الوزراء - أمره وأمر المعارف بيد المستر دنلوب - أم يكون وزير اسما وعملا ويحيى سلطة الوزراء المصريين ؟ اللهم اننا عرفنا سعد بك زغلول في ماضيه وحاضره أشد الناس تمسكا باستقلاله وحقوقه ، وأكثرهم انتقادا على الذين تركوا سلطة مناصبهم لغيرهم وسمعناه يقرع بلهجة حادة الكسالى والمقصرين كبارا كانوا أو صغارا ، فإذا بقى سعد بك في وظيفته الجديدة كما هو وكما كان - وهو كما نعتقد - أملنا خيرا كبيرا للمعارف ، ورجونا سريان هذه الروح إلى بقية النظارات وعودة « الحياة المصرية » إلى الوزارة ، على أنه إذا كان جناب اللورد كرومر اختار سعد بك زغلول وزيرا للمعارف تقديرا لعلمه وأعلنا لتغيير جنابه للسياسة الاحتلالية الماضية ، واتباعه لسياسة جديدة قاضية باعطاء المناصب لمستحقيها وتشريف الكفاءة ، فإن هذه السياسة تقضى قبل كل شيء بأن يكون الوزير وزيرا حقيقيا ، وأن يكون العامل عاملا مؤديا لوظيفته ، متمتعا بكل حقوقه ، لا أن يكون آلة في يد الموظف الانجليزي ولوجب أن يكون سعد بك زغلول المدير الفعال لدفة المعارف المصرية والمصلح لخللها الكثير ، والمحقق الآمال الأمة في نظارة خابت فيها مع المستر دنلوب كل الآمال ، فنحن لا نبتهج اليوم بتعيين سعادة سعد بك زغلول وزيرا للمعارف إلا بأمل أن يكون كما كان على مبارك باشا والفلكى باشا وأمثالهما ممن خدموا العلم في هذا القطر خدمات خالدة وكانت لهم في مناصبهم الكلمة النافذة ، والرأي المتبع ، ونطالبه قبل مطالبتنا للاحتلال بأن يكون كذلك ، وأن يكون في مستقبله

كما هو في حاضره وكما كان في ماضيه ، الرجل المستقل الذي لا يخلده منصب ولا مال » .

ولكن مصطفى اخذ ينتقد سعدا حين انسحب من مشروع الجامعة المصرية عقب تعيينه وزيرا للمعارف (وكان نائب الرئيس أو الرئيس الفعلي لها) ، فانه لم يكذب على وزارة المعارف في ٢٨ أكتوبر حتى وقف اجتماع اللجنة ، وكانت تجتمع في داره ، ثم اجتمعت يوم ٣٠ نوفمبر بدار حسن بك مجموع أحد أعضائها ، وحضر سعد باشا الاجتماع ، فأعلن انسحابه من اللجنة ، بدعوى أن كثرة أعماله في الوزارة لا تسمح له بالاشتراك في مشروع الجامعة ، مع أن تعيينه وزيرا للمعارف كان ادعى لاضطلاع به عمل هو من أخص واجبات وزارة (التعليم) ، وكتب مصطفى كامل في هذا الصدد يقول : « كيف يهتم المستشار في الاستئناف بمشروع علمي ولا يهتم به ناظر المعارف ؟ » ، وقال في مقالة أخرى : « أن تخليه يظهر للملأ الخطر الذي يحق بالمشروعات العامة اذا كان لرجال الحكومة دخل فيها ، واعتقادنا أن أقوى ضمانة لأمثال مشروع الجامعة المصرية أن يكون القائم بها هو الأمة دون سواها » .

وتبين أن انسحاب سعد من رئاسة اللجنة كان تحقيقا لرغبة الاحتلال لكي يحبط المشروع ، وقد أصابه الفتور والركود فعلا بعد انسحابه من اللجنة ، وبخاصة لأن الحكومة خلقت في هذا الحين (بايعاز من الاحتلال أيضا) حركة انشاء الكتائب ، واستحثت الأعيان في مختلف الجهات على التبرع لها ، معارضة بذلك مشروع الجامعة ، وبقي المشروع راكدا حتى دبت فيه الحياة حين تولى رئاسة لجنته الأمير أحمد فؤاد (المغفور له الملك فؤاد الأول) في سنة ١٩٠٨ .

واشتد مصطفى في نقد سعد حين طلبت الجمعية العمومية من الحكومة في مارس سنة ١٩٠٧ جعل التعليم في المدارس الأميرية باللغة العربية ، وكانت وقتئذ باللغة الانجليزية ، فاعترض سعد باشا وكان وزيرا للمعارف على هذا الاقتراح ، وألقى خطبة طويلة في هذا الصدد سوغ فيها جعل التعليم باللغة الانجليزية ، قائلا « ان الحكومة لم تقرر التعليم باللغة الأجنبية لحض رغبتها أو اتباعا لشهرتها ، ولكنها فعلت ذلك مراعاة لمصلحة الأمة » وقال : « اذا فرضنا أنه يمكننا أن نجعل التعليم من الآن باللغة العربية وشرعنا فيه فعلا فانتا نكون أسانا الى بلادنا والى أنفسنا اساءة كبرى لانه لا يمكن للذين يتعلمون على هذا النحو أن يتوظفوا في الجمارك والبوستان والمحاكم المختلطة والمصالح العديدة المختلفة التابعة للحكومة الخ » .

على أن الجمعية العمومية رفضت اعتراضات سعد باشا على الاقتراح ، وأقرته بالأغلبية العظمى ، وقد كانت خطبته دفاعا عن سياسة الاحتلال في التعليم ، لأن الاحتلال هو الذي أحل اللغة الانجليزية محل اللغة العربية في التدريس بالمدارس الأميرية ، فأحدث هذا الموقف ضجة استياء عند الرأي العام .

وكتب مصطفى كامل مقالا في « الاتيندار اجبسيان » عربيه اللواء في عدد ٩ مارس سنة ١٩٠٧ بحجت عنوان (فشل وزير) ، قال فيه :

« ان الناس قد فهموا الآن بأوضح مما كانوا يفهمون من قبل ، لماذا اختار اللورد كرومر لوزارة المعارف العمومية صهر رئيس الوزارة (مصطفى فهمي باشا) الأمين على وحيه ، الخادم لسياسته ، وفهموا أيضا لماذا قامت الصحف الانجليزية والصحف المصرية الانجليزية بذكر الرمد في العيون قائلا ان الوزير الجسديدي هو من الحزب »

الوطني ، في حين أن كل شيء من أحواله وشئونه يدل على شدة ميله الى السلطة ، فسعد باشا زغلول قد فشل فشلا عظيما في الجمعية العمومية ، ولو كان وزيرا اوروبيا يتكلم أمام برلمان لكان قد استقال في الحال ، ولكنه وزير في مصر ، يعتقد أن ثقة اللورد كرومر به كافية وحدها لحمايته ، الا أن الذين كانوا يحترمون الوزير كقاض ليأسفون على حاضره كل الأسف ، وليخافون على مستقبله كل الخوف ، ويفضلون ماضيه كل التفضيل ، ذلك لأن الوزير قائم الآن على منحدر هائل مخيف .

وزاد في انتقاده إياه امتداح اللورد كرومر له في خطبة الوداع التي ألقاها قبل رحيله عن مصر ، على حين أنه طعن في المصريين جميعا ، ورماهم بنكران الجميل .

وصفوة القول أن موقف مصطفى كامل من سعد زغلول كان وديا حتى انسحابه من لجنة مشروع الجامعة ، ثم تحول الى موقف انتقاد نزيه وخصومة شريفة ، تبعا لما اقتضاه الدفاع عن الصالح الوطني العام (١) .

على أن سعدا قد عني بعد ذلك ببعض المشروعات العلمية في وزارة المعارف ، كاستئناف ارسال البعثات الى معاهد العلم في أوروبا ، وإنشاء مدرسة القضاء الشرعى التى أسدت للقضاء وللثقافة العربية جليل الخدمات .

وكان يحرص على الاعتزاز بشخصيته ، فاصطدم غير مرة بالمستتر دنلوب المستشار البريطاني لوزارة المعارف وصاحب الحول والطول فيها آنذ .

سعد وفريد

لما تولى فريد زعامة الحركة الوطنية سنة ١٩٠٨ كان سعد لا يزال وزيرا للمعارف في عهد وزارة مصطفى فهمى باشا ، ثم في عهد وزارة بطرس غالى باشا ، وكانت « الجمعية العمومية » قد قررت مطالبة الحكومة بإنشاء « مجلس نيابى » ، فردت الوزارة على هذا الطلب في فبراير سنة ١٩٠٨ بأنها ترى أن الوقت لم يكن بعد لتشكيل مجلس نواب يرجى منه النفع العام الذى ينتظر من المجالس النيابية ، فأثار هذا الرد فريدا ، وعده اهانة للأمة ومتابعة لسياسة الاحتلال في الطعن في كفايتها للحكم الدستورى ، وعارضه ببعث حركة اجماعية من الأمة بالمطالبة بالدستور ، وأعد الحزب الوطنى العرائض للتوقيع عليها من طبقات الأمة كافة ، ووقع عليها ستون ألفا ونيف ، ورفع فريد هذه العرائض الى الخديو ، وأحدثت هذه الحركة دويا كبيرا في البلاد ، ولكن الحكومة قابلتها بالصمت والجمود ، واشتركت الوزارة على تعاقب الايام في اجراءات القمع التى أوعز بها الاحتلال والخديو ضد الحركة الوطنية ، كتقييد حرية الصحافة ، واعادة قانون المطبوعات القديم ، وتشيت المظاهرات السلمية ، وما الى ذلك ، ولما عرض مشروع مد امتياز قناة السويس على « الجمعية العمومية » ، وكان رأى العام معارضا له بحق ، دافع عنه سعد في الجمعية بحماسة ، فاستهدف لسخط الرأى العام ، ورفضت الجمعية العمومية المشروع .

وفي فبراير سنة ١٩١٠ ، على اثر مقتل بطرس غالى باشا ، ألف محمد سعيد باشا الوزارة وعين فيها سعدا وزيرا للحقائبة ، واستمرت هذه الوزارة في مناوأة الحركة الوطنية ، باضطهاد الصحفيين ومحاكمتهم ، وسنت في يونيه سنة

(١) مقتبس من كتابنا « عن مصطفى كامل » ص ٢٩٨ الطبعة الاولى .

١٩١١ قانونا بأحالة تهم الصحافة الى محاكم الجنايات ، وقانونا آخر بمعاقبة الاتفاقات الجنائية ولو لم يتوافر فيها أركان الاشتراك في ارتكاب الجريمة ، وكان غرضها من هذا القانون الأخير قمع الاتفاقات الجنائية السياسية ، وفي عهد هذه الوزارة أقيمت الدعوى العمومية على فريد بتهمة تحبيل الجرائم والتحريض على ارتكابها ، وحكم عليه في يناير سنة ١٩١١ بالحبس ستة أشهر (١) ، وحكم للمرة الثانية في سنة ١٩١٢ ، إذ أقيمت عليه الدعوى العمومية بتهمة التحريض على كراهية الحكومة ، على أن سعدا استقال من الوزارة في مارس سنة ١٩١٢ ، أثناء التحقيق مع فريد بك ، وصرح في حديثه مع المرحوم أمين بك الزافعي أن الاجراءات التي اتخذت ضده لم يؤخذ رأيه فيها وكان ذلك من الأسباب التي عجلت باستقالته (٢) ، فاغضب الرأي العام لاستقالة سعد ولتصريحه في صدد قضية فريد .

ومن أعماله التي يذكرها له المحامون بالخير أنه في عهد ولايته لوزارة الحقانية وضع مشروع قانون المحاماة ، وصار هذا المشروع قانونا في عهد خلفه حسين رشدي باشا (٣) ، وأنشئت بموجبه نقابة المحامين ، وهي المؤسسة التي لها الفضل الكبير في رفع شأن المحاماة وصون حقوقها وكرامتها .

سعد في الجمعية التشريعية

أتيح لسعد باستقالته من الوزارة أن ينال تدريجا عطف الأمة ، وكانت قوة شخصيته ، ومواهبه العديدة ، وكراهية الشعب لوزارة محمد سعيد باشا التي استقال منها ، كفيلة بأن تجعل الأنظار تتطلع اليه وترجو منه أن يؤدي للبلاد بعيدا عن قيود الوزارة ما يستطيع من خدمات .

فلما أنشئت « الجمعية التشريعية » سنة ١٩١٣ (٤) ، تقدم سعد للانتخابات فيها ، ورشح نفسه في دائرتين بالقاهرة ، وساعده الحزب الوطني في هذه الانتخابات ، إذ عاهده على أن يكون في الجمعية منضما الى المعارضة ، وعقد أنصار الحزب له الاجتماعات الانتخابية ، وزكوه وناصره ، ففاز بالعضوية في دائرتي الخليفة وبولاق ، اللتين رشح نفسه فيهما ، وكان فريد في منفاه ، فأرسل له برقية تهنئة على نجاحه . كان سعد أقوى شخصية في الجمعية التشريعية ، وكان لها بحكم نظامها وكيلان ، أحدهما تعينه الحكومة ، والثاني ينتخبه الأعضاء ، أما الرئيس فكان يعين من قبل الحكومة ، وقد انتخب سعد وكيلًا للجمعية ، وجاء انتخابه للوكالة دليلا على اعتراف زملائه له بالزعامة .

برزت مواهب سعد الخطابية في الجمعية التشريعية ، فكانت خطبه فيها تسترعى الأنظار وتنال الإعجاب من سامعيها وقارئها ، وأولاه زملاؤه زعامة المعارضة في الجمعية ، فكان أهلا لهذه الزعامة ، واضطلع بها بجدارة واشتقاق ، وقد وقف تجاه وزارة سعيد باشا البغيضة الى الشعب مواقف معارضة قوية رفعت منزلته من

(١) انظر في تفصيل كتابنا (محمد فريد) الطبعة الاولى ص ٢٥٥ .

(٢) العلم (لسان حال الحزب الوطني) عدده أبريل ١٩١٢ ، وذكرت صحيفة العلم في عدد ٣ أبريل أن اجراءات التحقيق والسر في الدعوى اتخذت دون أخذ رأى الوزير المستقيل وكانت المخابرة فيها دائرة بين رئيس الوزراء والنائب العام .

(٣) هو القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ الصادر في ٣٠ سبتمبر من تلك السنة .

(٤) انظر الحديث عنها ونظامها وتاريخها في كتابنا « محمد فريد » ص ٣٥٠ وما بعدها . الطبعة

الاولى .

الشعب ، وعضدته صحافة الحرب الوطنى وأنتت عليه فى هذه المواقف ، ولما استقال سعيد باشا فى أبريل سنة ١٩١٤ وخلفه فى رئاسة الوزارة حسين رشدى باشا ، ظل سعد حاملا زعامة المعارضة ، على انه كان على صلات ودية برشدى باشا ، فلم يصطدم بوزارته مثلما اصطدم بوزارة سعيد باشا ، هذا الى أن رشدى باشا قد عرف بصراحتة ونفوره من سياسة الدسائس ، فلم يجعل للمعارضة مجالا لاختصاصه ومناواته ، على أن الجمعية التشريعية لم يمتد بها الأجل ، فقد انفضت فى يونيه سنة ١٩١٤ ، وختمت بذلك الفصل التشريعى الأول والوحيد لها ، ولم تجتمع بعد ذلك لنشوب الحرب العالمية الأولى .

الحرب العالمية الأولى

أعلنت الحرب العالمية الأولى فى أغسطس سنة ١٩١٤ ، وعطلت الجمعية التشريعية ، وقد سائر سعد الانقلاب الذى وقع فى ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ولزم الصمت طيلة مدة الحرب ، ولم تبد منه حركة معارضة للسياسة البريطانية ، فلم ينله سوء فى هذه الفترة العنصرية من حياة مصر القومية .

فى أعقاب الحرب

فلما وضعت الحرب أوزارها ، تولى زعامة الحركة التى قامت للمطالبة بالاستقلال كما فصلناه فى موضعه من كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ » ، وبدأت الحركة بتأليف « الوفد المصرى » عقب مقابلة سعد وزميليه عبد العزيز فهمى بك وعلى شعراوى باشا للسير ونجت. المعتمد البريطانى فى مصر يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وتولى سعد رئاسة الوفد منذ تأليفه ، وكان اختياره للرئاسة باتفاق جميع زملائه ، فكانت زعامته موضع الرضا والاتفاق ، ولم تلق أية عقبة فى طريقها ، وقد نوهت الى هذه الحقيقة فى كتابى عن الثورة ، اذ قلت : « فى هذه الظروف تقدم سعد زغلول باشا الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ، وأخذ يعمل على تأليف جماعة لرفع صوت مصر والمطالبة بحقوقها ، وتبادل الراى فى هذا الشأن مع بعض من كانوا يتصلون به بصلة الزمالة فى الجمعية التشريعية أو الصداقة الشخصية ، وكانت وكرالته للجمعية التشريعية ، وهى الهيئة الرسمية شبه النيابية القائمة فى ذلك الحين ، وزعامته للمعارضة فى هذه الجمعية ، واعتراف زملائه له بالزعامة ، وقوة شخصيته ، ومواهبه ومكانته ، ومقدرته الخطابية ، كل أولئك كان يؤهله لرياسة هذه الهيئة والتحدث عن الأمة فى تقرير مصرها (١) » .

وقد ترادفت الحوادث السياسية بعد تأليف الوفد ، حتى اذا ما اعتقلت السلطة البريطانية سعدا وزملاءه الثلاثة هبت الثورة من أقصى البلاد الى أقصاها ، وكان من أول مطالب المتظاهرين الافراج عن سعد ، فسجلت الثورة زعامته للأمة ، وصار رمزا للثورة وزعيمها غير مدافع ، مما زاد من مكانته فى الأمة ، واشتدت حركة الثورة فى مختلف الأرجاء ، فاهتزت لها الحكومة البريطانية ، وأخذت تفكر تفكيرا جديا فى علاجها ، وكان أول ما اعتزمته الافراج عن سعد وكان معتقلا فى مالطة ، فأفرج عنه ٦ أبريل سنة ١٩١٩ ، فازداد الشعب تعلقا به ، وسافر من مالطة الى باريس ، ولحق

(١) « ثورة سنة ١٩١٩ » ج (١) ص ٦٩ . الطبعة الاولى .

به أعضاء الوفد ، وهناك طفقوا يطرقون أبواب مؤتمر الصلح ، ولكنها أوصدت دونهم ، وصم المؤتمر آذانهم عن سماع طلباتهم .

وتجلى تعلق الشعب بسعد وثقته به حين حضرت لجنة ملنر الى مصر في أواخر سنة ١٩١٩ ، فان الأمة قاطعتها مقاطعة محكمة وأحالتها على الوفد اذا هي أرادت أن تعرض ما لديها من آراء او مقترحات في المسألة المصرية ، وكان هذا الاتجاه توكيدا وتشبيها لزعامه سعد ، ولما عادت لجنة ملنر الى انجلترا اتصلت به وكان بباريس ، واستدعاه اللور ملنر الى لندن للمفاوضة في حل المسألة المصرية ، وتولى المفاوضة سنة ١٩٢٠ على رأس هيئة الوفد .

لم يكن موقف سعد من هذه المفاوضة صحيحا ولا سليما ، لأنه لم يركز القضية الوطنية في الجلاء ، وهو جوهر الاستقلال ، بل قبل أن يجعله موضع المساومة ، وارضى وجود قاعدة عسكرية بريطانية في البلاد ، وان كان قد حدد مكانها بالشاطئ الآسيوي لقناة السويس ، وأغفل السودان اطلاقا ، حقا أن موقف زملائه في الوفد كان اضعف منه ، وكانوا في الأغلبية يستعجلون عقد الاتفاق مع انجلترا ولو كان فيه اهدار للجلاء ووحدة وادي النيل ، ولكن هذا الاتجاه من أغلبية أعضاء الوفد لا يسوغ موقف سعد في هذه المفاوضات ، وقد انتهت بقطعها في نوفمبر سنة ١٩٢٠ اذ لم تقبل لجنة ملنر ادخال التحفظات التي تقدم بها الوفد على مشروع المعاهدة .

ويبدو لنا أن سعدا أراد أن يتدارك خطأه في مفاوضاته مع ملنر ، فأعلن حين اقتربت مرحلة المفاوضات الرسمية حملة قوية على مشروع المعاهدة ، وفي غضون ذلك عاد الى مصر في ابريل سنة ١٩٢١ ، فاستقبلته الأمة بأعظم مظاهر الإبتهاج والحماسة ، وكان استقباله سلسلة لانهاية لها من المظاهرات والزيارات والأفراح والحفلات المنقطعة النظير ، واستبان من هذا الاستقبال أن الأمة قد وضعت فيه ثقتها المطلقة ، وكأنه قد ملكها روحا وقلبا وشعورا ، وتأكدت زعامته للأمة بشكل لم يسبق له مثيل من قبل ، وهنا وقع الخلاف المشهور بينه وبين عدلى ومعظم أعضاء الوفد ، ووقع الانقسام الذي فصلنا الكلام عنه في الفصل الأول من الكتاب ، وقد أبدينا رأينا فيه ، فلا نعود اليه تفصيلا ، وانما من الحق أن ننوه بما دلت عليه الحوادث اللاحقة ، وهو أن خصوم سعد في الوفد كانوا يرون فيه عقبة في سبيل الاتفاق مع انجلترا ، وكان هذا أكبر مأخذ لهم عليه ، وهذا وحده يكفي لرجحان كفته عليهم عند الحكم على هذا الخلاف على أن الذي يؤخذ على سعد أنه هاجم عدلى وأعضاء الوفد المنفصلين ومخالفيه في الرأي عامة مهاجمة عنيفة ، وحمل عليهم الحملات الشعواء ، وألب عليهم الجماهير ، في حين لم يكن الأمر يقتضى ذلك ، اذ كانت البلاد في حاجة الى استمرار الوحدة في صفوفها ، قدر الاستطاعة . وكان سعد يستطيع بلا مرأ أن يعالج الأمور بغير استدامة أسباب الانقسام ، ولكنه لم يفعل ، بل زاد الانقسام على يده تفاقم واستفحالا ، ولا ريب في أن انجلترا قد أفادت من هذا الصدع الذي أصاب بناء الوحدة .

وعلى أثر اخفاق المفاوضات الرسمية التي تولاها عدلى استهدف سعد لاضطهاد الانجليز من جديد ، اذ اعتبروه العقبة الجوهرية التي عطلت عقد المعاهدة ، فاعتقلوه للمرة الثانية ، ونفوه وبعض أنصاره الى جزائر « سيشيل » ، فازداد الشعب تعلقا به ، وعظفا عليه ، وتأييدا له ، وكان ظن الانجليز أن نفيه للمرة الثانية يضعف نفوذه في المحيط السياسى ، ولكن الحوادث اخلفت ظنونهم ، وظل اسم سعد وهو في منفاه

العامل الأكبر أثرا في هذا المحيط ، والشخصية المسيطرة على السياسة المصرية ، ويبدو أن الانجليز كانوا في هذه المرة يعتزمون إبقاءه في المنفى إلى غير رجعة ، ولا ينوون أن يكرروا ما فعلوه حينما نفوه أول مرة إلى مالطة إذ أفرجوا عنه بعد حوالي شهر من اعتقاله بها ، ولكن حوادث الاغتيال التي تعاقبت بعد نفيه الثاني والتي كان الدافع الأكبر إليها انذار الانجليز انه مادام سعد في المنفى فلا تنقطع هذه الحوادث ، قد جعلتهم يعيدون النظر في شأنه ، فنقلوه إلى « جبل طارق » ، مراعاة لصحته ، اضطروا للإفراج عنه في مارس سنة ١٩٢٣ ، فزادت مكانته في نفوس الشعب ، وتجلت هذه المكانة في الانتخابات البرلمانية الأولى التي جرت في يناير سنة ١٩٢٤ ، وكانت انتخابات حرة ، فانتخب الوفد الميدان ، وفاز بتسعين في المائة من مقاعد النواب ، فبرهنت هذه النتيجة على التفاف الشعب حول سعد والوفد ، مافي ذلك شك .

سعد في الوزارة

واجه سعد في الوزارة حربا من ناحيتين : الانجليز والسراي ، فالانجليز كانوا يأملون فيه ويريدون منه أن يقبل مشروع المعاهدة ، ولكنه اخلف ظنهم من هذه الناحية ، وكان موقفه في محادثاته سنة ١٩٢٤ مع المستر رمزي ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية سليما مشرفا ، ومن الحق أن نقول انه أول وزير مصرى واجه الانجليز رسميا بمعظم مطالب البلاد الوطنية ، وهذه المطالب هي :

أولا - سحب جمع القوات البريطانية من الأراضي المصرية .

ثانيا - سحب المستشار المالى والاستشار القضائى .

ثالثا - زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ولا سيما في العلاقات الخارجية التي تعرقل بالمذكورة التي أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية في مارس سنة ١٩٢٢ قائلة أن الحكومة البريطانية تعد كل سعى من دولة أخرى للتدخل في شئون مصر عملا غير ودى .

رابعا - عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات في مصر

خامسا - عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت في حماية قناة السويس .

سادسا - استمساكه بالنسبة للسودان بتصريحاته التي أدلى بها في البرلمان المصرى ، وقد لخصها البيان البريطانى عن المحادثات بانها مطالبة بملكية مصر العامة للسودان ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة (انظر ص ١٤٠) .

وكان تقديم سعد لهذه المطالب بصفة رسمية ، ومواجهة الحكومة البريطانية بها، شجاعة منه وإقداما ، وبخاصة لأنها كانت السبيل إلى اقصائه عن الوزارة ، إذ جعل نفسه هدفا لسياسة انجلترا العدائية حياله ، مما أدى به فعلا إلى الاستقالة في نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

أما السراي فكانت تنقم من سعد تمكسه بسلطات الشعب الدستورية ، وكانت تبغى أن تؤول إليها هذه السلطات ، ولكن سعدا أبى أن تلين له قناة أمام مطالب

السراى . ومن هنا ظهر النضال بينه وبين الملك فؤاد ، وقد وقف سعد فى هذا النضال موقفا مشرفا ، جديرا بزعامته للأمة ، وكان الملك ينقم منه وصوله الى رئاسة الوزارة بارادة الأمة ، واعتزازه بثقتها ، فاحتمله على مضض ، وما فتئ يتطلع الى الأفق يرقب ما تواتيه به الحوادث ، لكى يضرب ضربته التى يقصى بها الزعيم المستند الى قوة الشعب عن منصب الحكم ، ويقضى بعد ذلك على منزلته الشعبية بقوة الحكومة التى تخلفه ، ولقد أفلح فى المرحلة الأولى من برنامجيه ، ولكنه أخفق فى المرحلة الثانية ، ففى المرحلة الأولى انتهاز فرصة تغير الانجليز على سعد لتمسكه بمطالبه فى محادثاته من مكدونالد ، فأخذ يثير الأزمات الداخلية لاجراجه (انظر ص ١٤٢) ، الى أن وقعت حادثة السردار المشؤمة وهاج غضب الانجليز على سعد وعدوه مسئولا عن الحادثة ، فاستقال أمام مطالبهم الجائرة .

ومن الواجب أن ننوه الى أن استقالته لم تكن بفعل السياسة البريطانية وحدها ، بل ان للسراى وللمستوزرين دخلا كبيرا فى دفعه اليها ، فكان مؤامرة قد اتفق عليها بين هؤلاء وأولئك ، لاقصاء وزارة الشعب عن الحكم ، واحلال وزارات الأقلية او وزارات السراى محلها ، وقد رأيت كيف أضعف هذا الوضع جبهة مصر حيال العدوان البريطانى ، وكيف استغلته انجلترا فى مختلف المناسبات لكى تضغط على مصر وتضعها منها موضع الضعيف المتخاذل ، أمام العدو القوى المتماسك .

استقال سعد من الوزارة فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وهنا بدأت المرحلة الثانية من سياسة الملك ، وهى تأليف وزارة يصطنعها لتحقيق برنامجيه فى القضاء على الزعامة الشعبية ، وتمكين السراى من حصر سلطات الحكم فى يدها ، وكان ظن الملك أن أية وزارة يعينها تستطيع أن تخضع هذا الشعب المهيض الجناح فى نظره ، ولكن الحوادث جاءت على عكس ما ظن وقدر ، كما تراه مفصلا فى موضعه من الكتاب (١) ، وبقيت الأمة مؤيدة للزعامة الشعبية ، فبرهنت على قوة النضال ، وابعاء للضميم ، وثبات فى تمسكها بحقوقها ، واعتزاز بشخصيتها ، ونفوز من الحكم المطلق ، وتلك لعمرى صفات دلت على تقدم الأمة فى الحياة السياسية .

ومن الحق أن نعترف لسعد بأنه كان مناضلا عظيما عن سلطة الأمة ، تلك السلطة التى هى قوام النظام الديمقراطى فى الشعوب الحرة ، وهنا رجحت أيضا كفته على كفة معظم خصومه ، فان جلهم (ومن الانصاف الا أقول كلهم) قد مالوا السراى فى اهدار سلطة الشعب ، فكانوا عونا لها على هذا الشعب ، ومن أسف أن بعض خلفاء سعد وتلاميذه قد نقضوا عهده من هذه الناحية ، وانضموا الى جبهة الحكم المطلق ، متحالفين متعاونين ، مع خصوم الدستور الأقدمين ، فتنكروا لماضيهم فى النضال عن سلطة الأمة ، وكانوا فى ذلك من الخاطئين ، ومن عجب أنهم من ذلك ظلوا ينتسبون اليه ، ويتسمون باسمه ، فما أكثر ما فى بلادنا من متناقضات ، وما أعظم الفرق أحيانا بين الأسماء والمسميات !

زعامة سعد

ان الزعامة هى قدرة الانسان على أن يقود الجماهير وأن يجمع حوله أكثر ما يمكن من الانصار والمؤيدين أو المعترفين بزعامته .

(١) راجع الفصل العاشر والفصل الحادى عشر .

ولا شك أن سعدا قد جمع حوله منذ أواخر سنة ١٩١٨ الى أن توفي سنة ١٩٢٧ أكبر ما يمكن من الانصار ، وكانت له مقدرة عجيبة في اقتياد الجماهير ، وقد جمع حوله بغير منازع الغالبية العظمى من الأمة ، على اختلاف طبقاتها وطوائفها ، فزعامته أصبحت حقيقة من حقائق التاريخ القومي لمصر الحديثة ، ولئن نازعه في زعامته بعض معاصريه ، فإنهم بعد أن خاصموه عادوا الى الاعتراف بزعامته ، اعتبر ذلك في الائتلاف الذي حدث سنة ١٩٢٥ ، فقد اقر له خصومه السابقون بزعامته وولوه رئاسة البرلمان الذي انعقد من تلقاء نفسه في نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، وأسندوا اليه رئاسة المؤتمر الوطني الذي جمع الأحزاب المؤتلفة كلها في فبراير سنة ١٩٢٦ ، واعتبر ذلك أيضا في أن الحزب الوطني ارتضى حين تأليف الوفد في نوفمبر سنة ١٩١٨ أن يمثل في هيئة الوفد بزعامه سعد ، وإنما وقع الخلاف على أشخاص من يمثلونه ، فلم يتم تمثيله (١) ، وعندما عقد الميثاق الوطني بين الوفد والحزب الوطني في نوفمبر ١٩٢٢ لمناسبة انعقاد مؤتمر لوزان (ص ٦٤) كان من قواعده المطالبة بفك اعتقال سعد (وكان وقتئذ في منفاه بجبل طارق) ليتمكن من رئاسة الهيئة المتحدة المكونة من الوفد والحزب الوطني وان يكون اسم هذه الهيئة « الوفد المصري » .

ولما اضطر سعد الى أن يتنحى عن رئاسة الوزارة سنة ١٩٢٦ ، كان هو الذي اختار من يرأسها ، فاختار عدلى سنة ١٩٢٦ ، واختار ثروت سنة ١٩٢٧ ، فهذه الظواهر كلها تدل دلالة صريحة على أن زعامة سعد للأمة قد اعترف بها الجميع .

الماخذ على سعد

أهم الماخذ على سعد أنه رسم خطة المفاوضات مع انجلترا مع بقاء قواتها العسكرية في البلاد ، والطريقة المثلى كما أسلفنا تقتضى تركيز القضية الوطنية في الجلاء عن وادى النيل والنضال في سبيل هذا الجلاء وعدم التساهل في أمره ، لأنه هو جوهر الاستقلال ، وقد ظهرت عيوب خطة المفاوضات ، فيما استتبعته من تساهل وتنازل عن كثير من حقوق البلاد الاستقلالية ، في مختلف المفاوضات .

وبدا تنارل سعد في مشروعه الذي قدمه الى لجنة ملر سنة ١٩٢٠ ، فإنه أفر النقطة العسكرية البريطانية في مصر ، وان كان اشترط أن تكون على الضفة اليمنى لقناة السويس ، وأغفل السودان بتاتا ، وكان هذا المشروع هو نقطة الارتكاز التي كان يستند اليها المفاوضون لتسوية مشروعات المعاهدة .

لقد كان واجبا على سعد أن يرسم للأمة طريق المقاومة المستمرة ، وأن يركزها في الجلاء ، فلا يتفاهم مع انجلترا الا بعد الجلاء ، لأنه ليس مطلوبا من أمة/تتمسك باستقلالها أن تتفاهم مع دولة تحتل بلادها .

ومن ناحية أخرى لم يوجه الأمة توجيها اقتصاديا في كفاحها القومي ، لقد كانت منزلته الكبرى التي نالها من الأمة تكفل استجابتها اليه اذا هو دعاها الى النضال في هذا الميدان ، لكى تسترد استقلالها الاقتصادي والمالى الذى هو ولا شك من دعائم

(١) انظر كتابنا « ثورة سنة ١٩١٩ » ج ١ ص ٩٤ ، ١٧٤ من الطبعة الاولى .

استقلالها الوطنى والسياسى ، ولو أنه وضعها برنامجا اقتصاديا واسع المدى تتحرر به من التبعية الأجنبية في حياتها الاقتصادية والمالية ، وتعهد هذا البرنامج بالرعاية والتنفيذ ، لكان له في هذه الناحية فضل كبير على البلاد ، ولكنه أهمل هذا الجانب الانشائي ، مع أن الأمة كانت على استعداد لأنه تخطو الخطوات الواسعة الموفقة في هذا المضمار ، فاهمال سعد هذا الجانب الهام من حياة مصر القومية هو مأخذ كبير على زعامته وعلى سياسته العامة .

وثمة مأخذ آخر ، وهو أنه لم يقدر عواقب الانقسام الذى حدث في صفوف الأمة سنة ١٩٢١ ، فلم يعمل على تلافيه ، وكان في استطاعته أن يتلافاه .

حقا ان خصومه في الوفد يحملون التبعية الأولى في هذا الانقسام كما بينا في الفصل الأول ، ولكنه هو أيضا يحمل التبعية معهم ، وكان في مقدوره أن يجد حولا شتى لرأب الصدع الذى أصاب وحدة الأمة ، ولكنه على العكس زاد في أسباب الانقسام ، وهاجم خصومه مهاجمة عنيفة دون مقتضى ، وإباح في مهاجمتهم أساليب من النضال أفست حياة البلاد السياسية .

ولقد لبى الدعوة الى الوحدة سنة ١٩٢٥ ، وهذا يدل على أن الدعوة في ذاتها قومية سليمة ، وكان واجبا أن يليها سنة ١٩٢١ أو سنة ١٩٢٣ ، لا أن ينتظر حتى سنة ١٩٢٥ ، وكان عليه بعد أن ظفر بالثقة العظمى التى أولاها إياه الشعب في انتخابات سنة ١٩٢٤ أن يمد يده الى خصومه ، ويدعوهم الى التعاون معه ، وفي هذه الحالة تكون دعوة كريمة صادرة عن شعور بالقوة لا عن خوف من الهزيمة ، كان واجبا عليه أن يمكن لبعض خصومه من مقاعد البرلمان ، ولو عن طريق التعيين في مجلس الشيوخ ، ولو فعل ذلك لبدأ على عمله طابع الايثار والسعى لتأليف القلوب ، ولكنه لم يفعل ، وهذا موضع ضعف كبير في حياته السياسية .

ويؤخذ أيضا على سعد أنه في وزارته أقر قاعدة المحسوية في التعيينات والترقيات ، وجهر بها في حديثه بجريدة الليبرية كما تقدم بيانه (ص ١٢٨) ، وكان واجبا عليه أن يحارب هذا الداء الذى هو بلا مرأى من شر الآفات التى تفسد أداة الحكم ، ولا يخفف من تبعيته أن خصومه في الحكم كانوا أيضا يتبعون هذه القاعدة ، فان الزعيم الذى نال ما نال من ثقة الغالبية العظمى من الأمة كان مطلوبا منه أن يصلح العيوب التى تضر بالبلاد ، ويرسم الخطط الكفيلة بتقسيما ونهضتها ، فإقرار

سعد لقاعدة المحسوية في الحكومة كان من اكبر المآخذ على سياسته .

ومن الانصاف لسعد أن نقول انه في السنين الأخيرة من حياته قد تدارك بعض أخطائه ، فكان لا يميل الى عقد معاهدة تربط مصر بانجلترا ، وأثر أن تظل البلاد طليقة من قيود التحالف معها ، ومن ناحية أخرى رضى بالتخلي عن رئاسة الوزارة سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٧ ، وكان أحق بها بوصف كونه زعيم الأغلبية ، وكان هذا منه إثارا يحمد له ، حقا انه ارتضى هذا الايثار لأن خصومه قد أقروا له بالزعامة عليهم ، وحفظوا له مكانته في المحيط السياسى ، بحيث كان هو الرئيس المعنوى لهم ، ولكن هذه اللابسات لا تغض من قيمة المثل الذى أعطاه .

وهاءذا قد ذكرت ما وسعه الجهد من الحديث عن شخصية سعد ، فلعل قد التزمت جانب الحق والانصاف فيما كتبت عنه ، ذاكرا ما له وما عليه ، وليس أولى وأبقى من الحق ولا أجدر منه رائدا لنا فيما نقول ونعمل .

الفصل الرابع عشر

الدستور والحكم المطلق

أود أن أختتم الجزء الأول من هذا الكتاب بكلمة عن الدستور والحكم المطلق
أن نضالا طويلا يقوم بينهما في مصر ، فالى أى جانب وفى أى معسكر يجب علينا
أن نقف مدافعين مجاهدين ؟

إن الدستور فى روحه وفى مجموع نصوصه هو النظام الذى يكفل للشعب حكم
نفسه بنفسه بأرادته واختياره ، ويكفل لأفراده تمتعهم بحقوقهم الشخصية
والسياسية ، فالدستور هو المرادف للديمقراطية ، والحكم المطلق هو قيام حكومات
تفرض على الشعب فرضا ، وتلجأ ، لكن تبقى على غير إرادته ، إلى إهدار حقوقه
وكبت حريته .

هذا هو الفارق بين الدستور والحكم المطلق ، لقد دافعت وسأدافع عن حقوق
الشعب الدستورية ، ولعلك تلاحظ أن هذا الدفاع يتمشى فى معظم فصول هذا
الجزء ، وستراه متمشيا فى فصول الجزء الذى يليه أن شاء الله ، وانى فى دفاعى هذا
أنا أصدر عن عقيدة لازمتنى طول حياتى الوطنية ، تلقيتها أول ما تلقيتها عن مصطفى
كامل ومحمد فريد ، وانى لأرجو ممن تتلمذوا على هذين الزعيمين العظميين أو من
ينتسبون إليهما أن يحفظوا عهدهما فى الدود عن الدستور ، لأنه لا يجمل بالإنسان أن
ينتسب إلى زعيم وفى الوقت نفسه ينقض عهده والميثاق .

كان مصطفى كامل إلى جانب دعوته إلى الجلاء ، لا يبنى فى المطالبة بالدستور ،
سواء فى خطبه أو مقالاته .

كتب فى عدد ٥ أكتوبر سنة ١٩٠٠ من « اللواء » مقالة بعنوان : (الحكومة والأمة
فى مصر) ، ذكر فيها وعد اللورد « دفرين » باسم حكومته أن يؤسس فى مصر مجلس
نيابى ، واخلاف الحكومة البريطانية هذا الوعد ، كاخلافها وعودها فى الجلاء ، ثم
قال : « لعمري إذا كان الانجليز يودون حقيقة أن يعيشوا مع هذا الشعب المصرى فى
وفاق واتفاق ويسيروا به فى طريق السعادة كما يدعون فأول واجب نطالبهم به هو
أن يحققوا وعد اللورد دفرين ويجعلوا للحرية والعدالة أساسات قوية متينة لا تستطيع
يد بشرية انجليزية أو مصرية أن تمسها بسوء » .

ودعا إلى الدستور فى خطبته فى العيد المئتينى لمحمد على يوم ٢١ مايو سنة
١٩٠٢ ، وكان على صفحات « اللواء » يدعو إلى انشاء المجلس النيابى كأداة للحكم
الصالح ، كتب فى عدد ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٢ مقالة تحت عنوان (أفلاس الاحتلال) ،
أظهر فيها فساد الاداة الحكومية فى المعارف والداخلية ، وختمها بقوله : « وعندى
أن هذه الأدوار المختلفة والادواء المتنوعة دالة كلها على شدة حاجة البلاد إلى مجلس

نيابى تكون له السلطة التشريعية الكبرى ، فلا يسن قانون بغير ارادته ، ولا تحور مادة الا بمشيئته ولا يززع نظام بغير امره ، ولا تعلق كلمة على كلمته ، والا فان بقاء السلطة المطلقة في يد رجل واحد سواء كان مصريا أو اجنبيا يضر بالبلاد كثيرا ويجر عليها الوبال » .

وكتب تحت عنوان (انشاء مجلس نيابى) في عدد ٩ مارس سنة ١٩٠٤ من « اللواء » ما يأتى : « لعل قراء اللواء وغيرهم من أفراد الأمة المصرية يذكرون ما قلناه من فوق المنابر ، وكتبناه في هذه الجريدة وغيرها من وجوب انشاء مجلس نيابى منذ عشر سنوات كاملات ، ويسرهم كما سرنا ان هذا المطلب العزيز صار على السنة الكثيرين من أهل القطر ، لأنه الانشودة التى يجب أن يترنم بها المصريون بعد طلب الاستقلال ، وسواء كان سابقا أو لاحقا لتخلص البلاد من رق الاحتلال ، فانه الضمانة الوحيدة والكفالة الصحيحة لسلامة القوانين والحرية الخاصة والعامة » الى أن قال : « ليس للاحتلال مصلحة في ايجاد مجلس نيابى لهذه البلاد ، ولكن صوت الأمة يعلو على صوته اذا تمسكت به ودعت اليه وطالبت وجاهدت بقوة الراى والفكر والثبات التى هى أكبر القوى الفعالة في حياة الأمم ، فلتفعل ، فانها تخطو بالوصول اليه أكبر خطوة في طريق الاستقلال » .

واستمر جهاد الحزب الوطنى في سبيل الدستور ، الى جانب جهاده في سبيل الجلاء ، على عهد محمد فريد ، فقد كان من أجل أعمال الفقيد توجيه الأمة الى حركة اجماعية للمطالبة بالدستور ، وذلك لمناسبة رد مجلس الوزراء على ما طلبته « الجمعية العمومية » في شهر مارس سنة ١٩٠٧ من انشاء المجلس النيابى ، اذ جاء في هذا الرد المؤرخ ٨ فبراير سنة ١٩٠٨ ما يأتى : « ترى الحكومة أن الوقت لم يأت بعد لتشكل مجلس نواب يرجى منه النفع العام الذى ينتظر من المجالس النيابية ، ولكنها تشتغل الآن في توسيع اختصاص مجالس المديريات » .

كان هذا الجواب اهانة للأمة ، وانها لها بعدم كفايتها للنظام الدستورى ، وترديدا وتأييدا لوجهة النظر الاستعمارية في هذا الصدد ، فاعتزم فريد بك رد هذه الاهانة ببعث حركة اجماعية من الأمة ، للمطالبة بالدستور ، وأعد الحزب الوطنى عرائض لتقديمها الى الخديو بطلب انشاء المجلس النيابى ، وطبع عشرات الالوف من هذه العرائض ، ووزعها على أعضائه وأنصاره ، والمصريين كافة في جميع الجهات ، للتوقيع عليها ، فانها لتعرائض الدستور على الحزب من العاصمة والثغور والمدن والاقاليم ، واشترك في توقيعها أعيان البلاد والطبقة الممتازة والثقافة ، والسيدات والآنسات المهابات ، وتبعهم جميع طبقات الأمة ، وبلغ عدد الموقعين على الفوج الاول منها ١٠٠٠ ، قدمها الفقيد الى الخديو عباس الثانى في أبريل سنة ١٩٠٨ ، وفي ديسمبر من تلك السنة قدم الفوج الثانى منها ، وعليها ١٦٠٠٠ توقيع ، فكان لهذه العرائض دوى هائل في البلاد ، وكانت أكبر دعاية للدستور .

ولقى الحزب الوطنى من الاحتلال مقاومة مستمرة لدعوته وجهاده للدستور ، مثل المقاومة التى لقيها منه في دعوته للجلاء ، وكانت الحكومة البريطانية لا تفتأ تعلن على لسان وزرائها ومعتمديها في مصر معارضتها في عودة الدستور ، ردا على كل حركة يفوم بها الحزب الوطنى في هذه الناحية ، اعتبر ذلك فيما صرح به السير الدون جورست المعتمد البريطانى في مصر سنة ١٩٠٨ ردا على العرائض الاجماعية التى قدمها محمد بك فريد الى الخديو بطلب الدستور ، اذ قال : « اذا كان المقصود من

هذه الصيحة في طلب الدستور انشاء مجلس نيسابى باطلاق المعنى كما هو الحال في انجلترا وفي بلدان أخرى أوروبية ، فليس عندي على ذلك الا جواب واحد ، وهو ان الشروط اللازمة لإدارة البلاد بموجب نظام مثل هذا النظام غير متوفرة الآن ، والتفكير في ادخال تغيير يحدث انقلابا كهذا الانقلاب ضرب من حماقة والجنون » .

وبقيت السياسة البريطانية على اصرارها في مقاومة عودة الدستور ، يعاونها في ذلك الخديو والوزراء المصريون - وهذا ما يدعو الى الأسف - وكل ما تراخت فيه تحت ضغط الحركة الوطنية هو ادخال بعض تعديلات طفيفة في نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، كجعل جلساتها علنية (قانون ٣ مارس سنة ١٩٠٩) ، بعد أن كانت من قبل سرية ، وتقرير حق سؤال الوزراء في مجلس شورى القوانين ، وتوسيع اختصاصات مجلس المديرية ، وعد المرحوم محمد بك فريد هذه التعديلات مكسبا للحركة الوطنية - وقد كانت حقا مكسبا في ذلك الوقت العصيب - اذ قال عنها في خطبته بالمؤتمر الوطنى يوم ٧ يناير سنة ١٩١٠ : « مما نالته الأمة بفضل مجهوداتها في هذه السنة - ١٩٠٩ - علنية مجلس الشورى والجمعية العمومية ، وتعديل نظام مجالس المديرية ، وحق سؤال النظار بمجلس الشورى ، وهى مسائل وان كانت في ذاتها لا تعد شيئا مذكورا بالنسبة للدستور الذى تطلبه الأمة وتسعى وراءه مهما كلفها من المجهودات والأموال والأنفس ، الا انها تعد خطوة ولو صغيرة في سبيله ، وتعود ببعض الفائدة على الأمة لو احسن ابناءؤها استعمالها وعرفوا طريق الانتفاع بها ، وقد ظهرت فوائد علنية مجلس الشورى في مجادلات اعضائه للنظار ، ومباحثاتهم في القوانين المطروحة امامهم ، فان الأعضاء أصبحوا يحسبون لصوت الأمة وللجرائد التى تعبر عن أفكارها حسابا كبيرا ، وأصبح كل منهم يسعى لنيل ثقة الأمة ورضاها عنه بوقوفه موقف المناقش العاقل والمحاسب المفكر ، لا موقف المعاند أو المكابر ، حتى اضطروا الحكومة في عدة مواقف الى احترام آرائهم والاخذ بملاحظاتهم » .

وكان لا يفتأ يدعو الأمة الى المطالبة باندستور ، الى جانب المطالبة بالجلء ، وآخر موقف له في ذلك قبل منفاه كان في المؤتمر الوطنى الذى اجتمع يوم ٢٢ مارس سنة ١٩١٢ ، اذ دعا في خطبته الى اصدار قرار بتجديد الاحتجاج على الاحتلال ، وارسال برقية بذلك الى وزير خارجية انجلترا ، وقرار آخر بطلب رد الدستور الى الأمة ، وارسال برقية بذلك الى الخديو ، ولبنى المؤتمر دعوته ، وأصدر القرارين معا ، وقد تعقب الاحتلال الفقيد بعد هذه الخطبة وأوحى الى صناعته من الوزراء والحكام والقوامين على الدعوى العمومية أن يعتبروا المطالبة بالدستور تهمة تقع تحت طائلة العقاب ! وعدوها تحريضا على كراهية الحكومة وبفضها وأزدرائها ، وحوكم الفقيد عليها فعلا ، وحكم عليه وعلى اثنين من زملائه في الجهاد وهما على فهمى كامل بك ، واسماعيل بك حافظ ، بالحبس سنة له ، وثلاثة أشهر لزميليه .

تلقيت اذن عن مصطفى كامل ومحمد فريد عقيدتى في الدفاع عن الدستور ، فكان أول كتاب وضعته هو كتاب « حقوق الشعب » ، وعنوانه يدل على موضوعه ومعناه ، وضعته سنة ١٩١٢ في شرح المبادئ الدستورية ، وتأييدها وتعميمها ، وقد عبرت فيه عن الحكم بأنهم « وكلاء الأمة » ، وقلت في هذا الصدد : « ان الحكماء في الزمان الماضى وفي الحكومات الاستبدادية على العموم يعتبرون أنفسهم سادة متحكمين لا وكلاء عن الأهالى ولكن هؤلاء الحكماء يعتدون على حقوق الأهالى لسكوت الأهالى عنهم

وتساهلهم معهم ، أما الأمة الحريصة على حقوقها فلا يمكن حكومتها أن تقوم بأعمالها الا اذا كانت الامة راضية عنها وعن سياستها ، لأن الوكيل لا يمكن أن يسمتر في عمله الا اذا كان موكله راضيا عنه ولكن الوكيل اذا رأى من موكله غفلة أو تساهلا اعتبر نفسه في آخر الأمر سيده ومولاه ، وكذلك تفعل الحكومات مع الامم المتساهلة في حقوقها (١) » .

وقلت في موضع آخر : « الحكام ما هم الا المنفذون لارادة الامة ، ومجلس النواب هو المعبر عن ارادة الامة والساھر على تنفيذ ارادتها ، وخلاصة ما تقدم أن النواب هم وكلاء الامة في التعبير عن رغباتها ، والحكام هم وكلاؤها في تنفيذ تلك الرغبات (٢) » .

وفي سنة ١٩٢٢ قلت تحت عنوان (لماذا لا تحترم ارادة الامة في دور الانتقال) قبل صدور الدستور . « أن الامة في دور الانتقال أحوج ما تكون الى تحقيق ارادتها ، لأن هذا الدور الخطير يترتب عليه مستقبل البلاد في حياتها السياسية والاجتماعية ، فكيف تبقى ارادة الامة معطلة في تقرير مصيرها ووضع القواعد والأنظمة التي تسير عليها ويرتبط بها حاضرها ومستقبلها ؟ هذه حالة غريبة يكفى أن نقول فيها انها حالة غير طبيعية ، حالة لا يمكن أن ترضى بها الامة ولا يمكن أن تؤدي الا الى اتساع مسافة الخلف بينها وبين الحكومة ، فان انتقال الإمم من حال الى حال لا يتم الا في ظل الارادة الوطنية العامة ، فاذا عطلت هذه الارادة فللأمم أن تستاء ، ولها أن تتذمر وتبهرم ، ولها أن تنفر من كل نظام أساسه تجاهل ارادتها ، وهكذا تؤدي الحالة التي نحن فيها الى استمرار التباعد بين الحكومة والامة ، والحكومة التي لا تعتمد على ارادة الامة ولا ترتكن على تأييد الرأي العام فيها لا يمكن أن تكون حكومة قوية في حل المضكلات التي تعرض لها في دور الانتقال ، ان الحكومة التي لا تؤيدها الامة لا يمكن أن تكون قوية أمام الاحتلال الانجليزي ولا أمام المطامع الأجنبية ، فابعد ارادة الامة عن الميدان وتعطيل ذلك العامل الأكبر في حياة الشعوب ضرر كبير يصيب البلاد وهذا الضرر لا تقع تبعته في التاريخ الا على الذين يتجاهلون ارادة الامة (٣) » .

ولما اعلان الدستور سنة ١٩٢٣ بفضل جهاز الامة ، ودخلت النظمات الدستورية في دور التنفيذ ، ظلت على عقيدتي في وجوب تمتع الامة بحقوقها الدستورية مهما كانت الاغلبية التي تسفر عنها الانتخابات العامة ، سواء كانت من هذا الحزب أو ذاك ، لأن أساس النظام الدستوري ان تحترم ارادة الامة في اختيار ممثليها ، وبالتالي حكامها . وقد عبرت عن هذه القناعة فيما قلت سنة ١٩٢٥ اعتراضا على تعطيل الحياة الدستورية وقتئذ ، ونقلته في موضعه من الفصل العاشر (ص ١٧٢) ، وأيده حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطني في خطبته بهذا الاجتماع اذ قال : « انه ليحلوا لي جدا أن أسمع اليوم على لسان خطباء الحزب الوطني دعوة صادقة الى الاتحاد ، ولكن لا لخدمة الأغراض الذاتية والمنافع الشخصية ، بل لتأييد الدستور وتأمين الامة على سيادتها القومية ، يحلو لي ذلك لأن رجال الحزب الوطني ، وهم طلاب الدستور من قديم ، والسجناء تحت ظلال أحكامه ، هم الذين يرفعون اليوم أصواتهم لصيانتته (٤) » .

(١) « حقوق الشعب » ص ١٠ .

(٢) « حقوق الشعب » ص ١١ .

(٣) الاخبار عدد ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٢ .

(٤) اللواء والاخبار عدد ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٥ .

وانى لأرجو من كل من ينتسب الى الحزب الوطنى الا ينحرف عن هذه الرسالة .

وعبرت عن هذا المعنى أيضا فى جلسة ٢٢ ابريل سنة ١٩٤٣ بمجلس الشيوخ ، اذ قلت : « انى بالرغم من معارضتى للوفد ، وبالرغم من انى كنت معارضا لسعد سنة ١٩٢٤ فى البرلمان الأول ، وبالرغم مما أصابنى من سعد وخلفاء سعد ، فانى ادين بأن الحكم يجب ان يكون بارادة الأمة ، كما ادين أيضا بحقى الاغلبية فى تولى الحكم ، مهما تكن هذه الاغلبية ، لنا أو علينا ، لأن حكم الاغلبية هو حكم الأمة ، وهو الحكم الذى يجب أن تنتجه اليه جهودنا وأفكارنا وأنظارنا ، ان حكم الشعب له أخطاء وله عيوب ، وقد يخطئ الشعب فى اختيار ممثله ، ولكن هذا الخطأ يمكن اصلاحه ، ويكون ذلك بممارسة الشعب حقوقه السياسية ، اذ لا توجد أمة فى العالم قد وصلت فى النظام الدستورى الى حد الكمال فى سنة أو سنتين ، كلا ، فان التربية السياسية للشعب تحتاج الى سنين طويلة ، يمارس الشعب فيها حقوقه السياسية ، فخير علاج للنظام الدستورى ولما فيه من العيوب هو أن يمارس الشعب حقوقه ويتولاها بنفسه ، هذا هو الطريق الصحيح لحكم الشعب نفسه بنفسه ، وهو الطريق الذى يبعث فى الأمة روح الاستقلال ، روح العزة والكرامة ، روح التقدم الى مستوى الأمم العظيمة (١) » .

وأود فى هذا المقام أن انقل ماكتبته دفاعا عن الدستور فى كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ » ، لأنه متابعة لرأى وعقيدتى منذ سنة ١٩١٢ ، بل منذ سنة ١٩٠٨ حين ساهمت فى المطالبة بالدستور على يد المرحوم محمد بك فريد ، قلت : « وهنا يلزمنى أن ارد على قوم لا يعدون الحياة الدستورية مغنما ، بل يتجهمون لها ويتنكرون ، ويطيّب لهم أن يعدوا عليها المآخذ والعيوب ! ويضعوا فى طريقها العقبات سرا وعلنا .

« هؤلاء الناقمون لهم دعايتهم ضد الدستور ، وهم وان لم يعلنوا هذه الدعاية جهرة ، فانهم يبثونها فى أحاديثهم ومجالسهم ، وتتم عليها أعمالهم وتدبيرهم ، واتجاهات أفكارهم ، فالى هؤلاء الناقمين أوجه القول فى صدق واخلاص ، واناشدهم أن يعيدوا النظر فى آرائهم ، فقد يكون الرأى الذى يقولون به هو نتيجة التسرع فى الحكم ، أو عدم الاحاطة بالموضوع من شتى نواحيه ، أو نتيجة للتأثرات الوقتية ، أو الاعتبارات الشخصية ، ولعلمهم يتدبرون فى جسامة التبعة الأدبية التى يحملونها فى الحيلولة بين الأمة وحقوقها الدستورية والرجوع بالبلاد خمسا وستين سنة الى الوراء .

« والحقيقة ان النظام الدستورى - واساسه حكم الشعب بازادته مششلة فى انتخابات حرة - لا يمكن أن يبلغ الغاية من الكمال فى سنة أو سنتين ، بل هو فى حاجة الى مران طويل ، وممارسة مستمرة ، لكى تشرب نفوس الخاصة والعامة روح الدستور ومعانيه ، ولا يضير الأمم أن تخطئ فى ممارسة هذا النظام ، فان الخطأ يصلح مع الزمن ، والأمة فى ممارستها حقوقها الدستورية كالفرد الذى يدخل مغترب الحياة ، قد يخطئ ويتعثر فى سيره بادىء الأمر ، ولكن هذه الأخطاء هى التجارب للانسان ، يفيد منها ، ولا بد له من المرور بها حتى يتم له النضج والخبرة ، وليس

(١) مضبطة جلسة مجلس الشيوخ - ٢٢ ابريل سنة ١٩٤٣ .

العلاج للشباب الناشئ في الحياة أن تحرمه حرية العمل ، أو أن تحجر عليه ، يفرض عليه وصيا بحجة حمايته من الخطأ والعتار ، فانك ان فعلت ذلك سلبته الإرادة والحرية ، اللتين هما المميز للانسان ، وهما قوام النجاح في الحياة ، وقضيت عليه بأن يألف عيشة التبعية والعبودية ، وبذلك تقتل فيه روح الحياة والخبرة ، والنهوض والتقدم ، وكذلك الأمم ، لا تنجح ولا تنهض تحت نير النظم الاستبدادية ، وانما طريق التقدم والنجاح لها أن تثابر على ممارسة حقوقها السياسية والدستورية ، التي تبعث فيها روح الحرية والكرامة الانسانية ، ولا يطلب من الأمة المصرية التي حرمت الدستور أربعين سنة متوالية أن تصل فيه الى الكمال في بداية حياتها الدستورية ، بل هي في حاجة الى سنين عديدة ، لكي تعوض من ذلك الحرمان الطويل خبرة ومرانا .

« ومهما تكن عيوب الحياة الدستورية ، فان الزمن كفيل باصلاحها ، اما النظم الاستبدادية فعيوبها مستديمة ، وحسبك انها تقتل في الأمم روح العزة والكرامة ، وتفرض فيها طبائع الذل والهوان والعبودية .

« كانت هذه النظم آفة الشرق في الجملة ، بل كانت سبيل الغرب الى سيطرته على بلدانه ، فلقد وجد الاستعمار الأوروبي في الشرق مرتعا خصبا ، لم يجد مثله في الغرب ، ولهذه الظاهرة أسباب شتى ، اهمها ان الشعوب الشرقية قد أضعفها النظم الاستبدادية الداخلية ، وأرهقتها على توالي السنين ، وأفسدت أخلاقها ، وأضعفت روح المقاومة المعنوية في نفوس ابنائها ، فلم تقو على صد امواج الاستعمار التي ارتطمت بها ، لان الشعب الذي يألف العبودية الداخلية هيهات أن يقاوم العبودية أو السيطرة الأجنبية ، فالعيوب التي ظهرت او ستظهر في الحياة الدستورية عندنا ، اقل بكثير من مزاياها ، بل هي اقل من مثلها في بلاد من ارقى الأمم حضارة وسلطانا ، ثم انها بلامرء اقل من عيوب الحكم المطلق .

« على أن عيوبها لا ترجع الى الدستور في ذاته ، ولا الى قواعده ومبادئه ، بل الى اخلاق بعض افراد الشعب ، من خاصته وعامته ، وهذا النقص الخلقى هو نتيجة النظم الاستبدادية التي رزح الشعب تحت نيرها السنين الطوال ، وزاد في تأثيرها الاختلال الأجنبي .

« واصلاح هذه العيوب لا يكون بالنكر للدستور والتبرم به ، واهداره حكما أو فعلا ، بل باصلاح اخلاقنا وتقويمها ، ولا تصلح الاخلاق في ظل الاستبداد والحكم المطلق ، بل تزداد ضعفا وفسادا ، لان الاستبداد آفة الاخلاق والنفوس ، والنظم الحرة تنشئ الأمم الحرة ، اما النظم الاستبدادية فلا تنشئ الا امما مستعبدة .

« هذا الى أن الدعاية الى اهدار حقوق الأمة الدستورية تضر بالبلاد في حقوقها الاستقلالية ، لان هذه الدعاية معناها أن الأمة لا تصلح لأن تحكم نفسها بارادتها ، وانها في حاجة الى وصاية داخلية تفرضها عليها الحكومات فرضا ، وهذا ولا شك شر اعلان عن الأمة ، واساءة الى سمعتها بين الدول والشعوب ، وهو سلاح يستخدمه الغير للعدوان على حقوقها الاستقلالية ، لان الحكم الاهلى ما هو الا ركن من اركان السيادة القومية التي يتألف منها الاستقلال ، فاذا قام في أمة من ينادى بانها لا تصلح لحكم نفسها بارادتها ، فان هذا يغرى بها الطامعين ، ويحرضهم على الاستهانة باستقلالها ، ومن ناحية أخرى فان تعويد الشعب على الاذعان والخضوع والتفريط في حقوقه الدستورية ، ينتقل بطريق العدوى الى حقوقه الاستقلالية ، وهنا الخطر كل الخطر ، لان كلا النوعين من الحقوق حقوق عامة كسبتها أو تكسبها الأمة في ميدان النضال ،

فالتفريط في أحدها يغرى بالتفريط في الأخرى ولعلك اذا تأملت في سير الحوادث فديمها وحديثها . تجد أن البيئات التي صدرت عنها نزعات الاستهتار بحقوق الشعب الدستورية هي أقرب البيئات الى التفريط في حقوق البلاد الاستقلالية (١) .

وما بى حاجة الى أن أزيد الأمر بيانا وتوضيحا ، فإن البلاد قد خسرت كثيرا بتحطيم الحياة الدستورية وتزييفها ، خسرت كثيرا باهدار حقوق الأمة وقيام حكومات تفرض نفسها عليها فرضا ، دون أن تدرى كيف تقوم وكيف تسقط وكيف تتبدل ، هذا هو الحكم المطلق في حقيقته ومعناه ، وأقل ما يحمل في طياته أنه امتهان لهذا الشعب ، والزام له أن يدعن لكل حكومة تقوم عليه ، وتعويد له على الخضوع والاستكانة ، ولا يمكن بمثل هذه الروح أن تنهض الأمم وتستكمل تربيتها السياسية ، أو تقوى على صد الأطماع الخارجية ، لأن الأمة التي تألف الذل والهوان في الداخل لى أضعف من أن تقاوم العدوان الذي يصيبها من الخارج ، هذا الى أن حرمان الأمة حقوقها الدستورية يضطرها الى النضال لاسترداد هذه الحقوق ، ومن حقها بل من واجبها أن تناضل عنها ، وبغير هذا النضال تفقد وجودها وبعد اذعانها قبولا منها للحكم المطلق ، وهذا النضال هو اقتطاع من جهود البلاد ، وتعطيل لنهضتها ، لأن هذه الجهود كان يجب لو احترمت حقوقها الدستورية أن تصرف في الدفاع عن حقوق البلاد الاستقلالية بازاء الأطماع الخارجية ، ثم النهوض بمشروعات الإصلاح التي تحتاج اليها ، فالحكومات التي تقوم على أساس اهدار ارادة الأمة توزع جهود البلاد وتضعف جبهتها بازاء العدوان الخارجي ، ثم انها تعطل حركة التقدم والإصلاح ، لأنها تصرف معظم جهودها في سبيل بقائها في مقاعد الحكم على غير ارادة الشعب .

ولا تظن أن الذين يصلون الى المناصب الوزارية عن طريق الحكم المطلق لهم عقيدة يصدرن عنها في نظام الحكم ، فهم في الواقع لا يصدرن الا عن رغبة الوصول الى المناصب فحسب ، ورغبة البقاء فيها قدر ما يستطيعون ، وهم قطعاً لا يقصدون اصلاحاً ولا رعاية لمصالح البلاد العليا ، وما مطاعنهم على الحياة الدستورية الا دعاية يريدون منها تشكيك الأمة في حقوقها ، لكي يطعنوا الى بقائهم في الحكم رغم ارادتها ، واثك بقليل من المقارنة ، ومن غير تحيز أو محاباة تستطيع أن تقطع بأنهم لم يصلحوا شيئا من العيوب التي يأخذونها على الحياة الدستورية ، وان عيوب الحكم في عهدهم اكثر منها في العهود الدستورية ، ومهما اختلفت الآراء في هذا الصدد ، وقال قائل أن العيوب هي هي ، فما دام من الثابت أن عهود الحكم المطلق لم تكن خيرا من العهود الدستورية ، فلا مسوغ اذن لحرمان الشعب حقوقه السياسية .

ان البلاد قد خسرت كثيرا من تغليب الحكم المطلق على النظام الدستوري . وحسبك أن ترجع الى معظم الانقلابات غير الدستورية التي وقعت في البلاد ، وأولها ذلك الانقلاب الذي تحدثنا عنه في الفصل العاشر ، فانك تراها قد حدثت باتفاق صريح أو ضمنى بين طرف مصري وبين الجانب البريطاني ، عقب كل أزمة تحدث بين مصر وإنجلترا ، فالجانب البريطاني كان يرى في الانقلاب عقوبة لمصر على عدم اذعانها لسياسته ، والطرف المصري الذي باشر الانقلاب يرى فيه وصولا الى الحكم فحسب ، وكان هذا الاتفاق سبيلا جديدا للتدخل البريطاني في شئون البلاد ، في حين لو اتبعت قواعد الدستور وجرى على سننه ، لما انفتحت الثغرات ، ولسد باب كبير من أبواب

(١) ثورة سنة ١٩١٩ ج ٢ ص ١٩٠ (الطبعة الاولى) .

التدخل ، اضع الى ذلك ان هذا الاتفاق ، صريحا كان أو ضمنيا ، ظاهرا كان أو خفيا ، يستتبع انتحال الجانب البريطانى سلطة وضع حد له ، أو انهائه عند اللزوم ، لى يترضى الأمة ويتقرب اليها ، وهذا وذاك تنويع وتفريع للتدخل الأجنبى ، لا يتفق مع كرامة البلاد ولا مع استقلالها ، ولا ريب أن المسئولين عن هذا الوضع هم دعاة الحكم المطلق ، الذين يسلبون الأمة حقوقا لها كسبتها في ميدان النضال ، ويضعفون جبهتها بازاء المطامع البريطانية والأجنبية ، ومثل هذا التخاذل لم يحدث في البلاد التى ناضلت عن حقوقها في ظل الدستور ، خذ لذلك ارلندا مثلا ، فان أحدا من طلاب الحكم فيها لم يفكر في الانتفاض على حق الشعب في اختيار حكومته ، ولا تقبل الأقليات السياسية أن تنتزع من الأغلبية حقها في ولاية الحكم ، ومن ثم قامت فيها حكومة قوية بثقة أغلبية الشعب ، واذ ظفر حزب ديفاليرا بهذه الثقة في الانتخابات ، لم تناوئه الأقليات في موقفه حيال انجلترا ، ولم تأتمر به لتنتزع منه الحكم من غير طريق الشعب ، ولذلك بقيت ارلندا قوية في نضالها عن حقوقها ، مع أنها رسميا جزء من الامبراطورية البريطانية ، وهذا هو الاستقرار الذى كفل لارلندا ثباتها وقوتها في النضال ، على عكس ما جرى في مصر .

ولعلك تذكر كيف أصر ديفاليرا في الحرب العالمية الأخيرة على أن تقف ارلندا موقف الحياد ، على الرغم من تهديد انجلترا إياه ، وعندما اشتد الخلاف بينه وبينها رجع الى الشعب في انتخابات عامة ، فأيده فيها ، فاستمر في الحكم قويا بثقة الشعب ، مصرا على سياسة الحياد التى اختطها في تلك الحرب ، اذ لم يجد من خصومه تأمرا عليه لانتزاع الحكم من يده بالرغم من ظفوره بثقة الأغلبية ، وهذا هو الوضع السليم الذى يجب على مصر أن تحتديه لى تكفل لنفسها القوة واتحاد الكلمة امام الحوادث والأحداث ، فالوضع السليم هو أن يكون للأمة حق اختيار حكومتها ، والسبيل الى هذا الاختيار واضحة مرسومة في الدستور وهى اجراء انتخابات حرة تختار فيها الأمة ممثلها ، وتبين منها الأغلبية التى لها حق الحكم ، فالأغلبية التى تسهر عنها الانتخابات الحرة هى صاحبة الحق في ولاية الحكم ، ولها أن تمارسه منفردة أو مؤتلفة مع غيرها ، ولها أن تنتحى عنه اذا رأت في ذلك مصلحة القضية الوطنية ، على أن ترسم هى الطريق لولاية الحكم ، بحيث يكون لها في كل الأحوال حق الترجيحه والاشراف على شئون البلاد عامة ، اما أن تقصى عن الميدان وتحل محلها أقليات تغتصب حق الحكم ، فهذا انتزاع لأهم حقوق الشعب السياسية ، هذا الحق الذى هو قوام الحياة الخرة عند الأمم التى تعيش عيشة الكرامة والادمية .

ان دعاة الحكم المطلق في مصر قد حطموا الحياة الدستورية ، ووقفوا لها بالمرصاد منذ ولادتها ، وهذا يقطع بأن خصومهم لها لم تصدر عن تجارب شاهدها وأملت عليهم آراء ونظريات كانت نتيجة لهذه التجارب والمشاهدات ، لأنه من غير المعقول أن يقطع الانسان بصلاح التجربة أو عدم صلاحها الا بعد وقت كاف من الزمن تتبين فيه الحقائق وتوضح النتائج ، ولكن هؤلاء الدعاة بدأوا مؤامرتهم على الحياة الدستورية منذ الساعة الأولى ، اى منذ أن وجد أول برلمان في البلاد ، فلم يطبقوا صبرا على حكم البرلمان بضعة أشهر ، وهم هم الذين صبروا على حكم الاحتلال ، بل أيدوه وناصروه السنين الطوال ، أقول ان مؤامرة دعاة الحكم المطلق على الحياة الدستورية بدأت منذ ولادتها ، مع تبدل وتغير في أشخاص المؤتمرين ، وقد اتخذت المؤامرة أشكالا وسلا متنوعة ، يجمعها غرض واحد ، وهو وثوب هؤلاء الدعاة الى مناصب الحكم من غير

طريق الوكالة عن الشعب ، وفرض أنفسهم على البلاد فرضا ، وقد اقتضى منهم هذا الفرض أن ينشروا بين الناس دعاية واسعة النطاق ، أساسها الإرجاف بعدم صلاحية البلاد للنظام الديمقراطي ، ووجوب حكمها حكما مطلقا ، وهو ظلم بين لهذه الأمة ، لأنها ولاشك أكثر صلاحية للحكم الدستوري من كثير من الأمم ، وإن من البلاد من اقتبست عنا النظم الدستورية ولم يدع المرجفون أبها غير أهل لها ، وقد بينت لك في الفصلين التاسع والعاشر من هذا الجزء كيف أن الحياة البرلمانية وهي في مستهلها قد حققت كثيرا من ضروب الإصلاح ، وكيف دافعت عن حقوق البلاد في الأزمات ، على عكس الحكم المطلق الذي فرط في هذه الحقوق وأفسد أداة الحكم أيما افساد . وإذا كانت الحياة الدستورية قد أخطأت وظهرت لها نقائص وعيوب ، فمن الواجب أن نترك للزمن إصلاح هذه العيوب ، وتدارك هذه الأخطاء لأن التجارب ، ويقظة الضمائر ، رتقدم الوعي القومي ، كل ذلك كفيل بإصلاح عيوب الحياة الدستورية ، أما تحطيمها والقضاء عليها فهو رجوع بالأمة إلى مساوئ الحكم المطلق ، تلك المساوئ التي دانت وبالا على البلاد .

ولم يقل أحد ولا من دعاة الحكم المطلق أنهم أصلحوا أداة الحكم ، بل إن العيوب في عهدهم قد استفحلت وتفاقت ، هذا إلى أنهم قد جعلوا هذه الأمة موضع الاستخفاف والزرارية ، في نظر الطامعين والكاشحين والواقفين لها بالرصاد . فقد انتهى افسادهم لنظام الحكم إلى اظهار الشعب في صورة المدعن لكل حكومة تفرض عليه فرضا ، ففي البلاد الديمقراطية التي تحترم نفسها نجد ان الشعب هو الذي ينتخب البرلمانات ، والبرلمانات هي التي تختار الحكومات ، أما في مصر فقد انتهى الأمر إلى أن الحكومة هي التي تصطنع الانتخابات والبرلمانات ، فكأنما كتب على هذه الأمة أن أية حكومة تقوم فيها تستطيع أن تنشئ البرلمان الذي تريده ، لأنه ما دامت قد درجت على قاعدة الاكراه والضغط والتزييف في الانتخابات ، فمعنى ذلك أن أية وزارة تستولى على الحكم تستطيع أن تحل البرلمان القائم إذا هو لم يؤيدها في سياستها ، وتأتي بمجلس نواب تعين أعضائه أو أغلبية أعضائه بطريق التدخل الحكومي في عملية الانتخاب ، فالحكومة في مثل هذا النظام هي التي تنشئ الانتخابات ، وتنشئ البرلمانات ، ولذلك لم نر منذ سنة ١٩٢٤ إلى اليوم برلمانا واحدا يسهط وزارة ، لأن مجلس النواب الذي اجترأ سنة ١٩٢٥ على مخالفة سياسة الحكومة القائمة كان جزاؤه الحل قبل أن ينقضى على اجتماعه بضع ساعات .

أقول لم نر برلمانا واحدا إلى اليوم (سنة ١٩٤٧) يسقط وزارة ، في حين أن جميع البرلمانات قد أسقطتها الوزارات ، وأنشأت بدلها برلمانات تؤيدها في سياستها ، ومعنى هذا أن لا دستور في هذه البلاد ، لأنه إذا كانت أية حكومة تؤلف تستطيع أن تحل البرلمان القائم ، وتأتي في ركبها برلمان جديد ، فهذا ليس من الأوضاع الدستورية ولا من الرجوع إلى الشعب في شيء ، بل هو أقرب أن يكون استعبادا لهذا الشعب .

ولا يستطيع انسان مهما بلغ به الاسراف في الطعن على كفاية هذه الأمة للحياة الدستورية أن يكابر في أن بضعة الانتخابات القليلة التي جرت في جو من الحرية قد أنتجت هيئات نيابية أصلح بكثير من الانتخابات التي تمت في ظل الضغط والاكراه والتزوير ، لا يستطيع أحد أن يجادل مثلا في أن انتخابات سنة ١٩٢٤ التي جرت في عهد وزارة يحيى باشا ابراهيم ، وانتخابات سنة ١٩٢٦ في أواخر عهد الوزارة الزبورية ، وانتخابات سنة ١٩٢٩ التي جرت في عهد وزارة هدلى باشا الثالثة ،

وانتخابات سنة ١٩٣٦ التى تمت فى عهد وزارة على باشا ماهر الأولى . كانت انتخابات حرة بعيدة عن الضغط الحكرمى ، وفد انتجت هيئات نيابية كانت خيرا من الهيئات التى أنشأتها الحكومات ، ومعنى ذلك أن هذه الأمة تستطيع أن تمارس الانتخاب الحر ، وليست فى حاجة الى من يريدون أن يفرضوا أنفسهم أوصياء عليها فيسلبونها حرية اختيار ممثليها ، فهذه الانتخابات التى ضربتها لك مثلا ، تدل بقينا على بطلان مزاعم من يتهمون الأمة بالعجز وعدم الأهلية للانتخابات الحرة ، وهذه التهمة فضلا عما تنطوى عابه من التشهير بالبلاد واغراء الطامعين فيها ، فإنها أبعد ما تكون عن الحق والنزاهة ، بل هى وليدة أغراض شخصية او نزوات نفسية تكمن وراء تلك الدعاوى الباطلة .

فالمؤامرة على النظام الدستورى هى من عمل فئة من الوصوليين أرادوا أن يصلوا الى مناصب الحكم من غير طريق الوكالة عن الشعب ، وهذا خذلان لهذا الشعب ، ورجوع به الى الوراء ، لأن الذين يريدون حكم البلاد على غير إرادة الشعب يرون أنفسهم فى حاجة الى تقليم أظفاره ، وتخضيد شوكتهم وكبت حريته ، لكى يضمّنوا لأنفسهم البقاء فى الحكم رغما عنه ، وهذه سياسة مدمرة ، تضعف من مناعة البلاد أمام الاطماع الأجنبية والازمات المختلفة سياسيا ، كانت او اقتصادية .

وقد اتخذ هؤلاء الوصوليون الدعاية سسلاحا لهم ، فزعموا ضمن ما زعموا أن الحكومة التى تمثل الأغلبية هى أداة استبداد ودكتاتورية ، ولعمري أنهم فيما يؤلفون من حكومات ، وينتسئون من برلمانات ، هم مثال الاستبداد والدكتاتورية . ولا يحفى أن الوزارة الدستورية مهما كان بها من عيوب فخر ، تعمل تحت إشراف البرلمان ومراقبة المعارضة فيه ، ونمة رقابة أهم من ذلك ، وأعنى بها رقابة الصحافة والرأى العام ، كل هذه الوسائل كفيلة بتقويم المعوج من تصرفات الحكومات الدستورية ، وأنوعى القومى كفيل بأن يوازن بين التصرفات الصالحة وغير الصالحة ، ومهما قال دعاة الحكم المطلق فى التهوين من كفاءة هذه الوسائل فى الرقابة ، فإنهم لا يستطيعون أن يجادلوا فى أنها أضعف شأنا وأقل أثرا فى عهود الحكم المطلق ، بل انها تتلاشى ولا يؤبه لها فى هذه العهود ، فحيثما قلبنا المسألة على مختلف نواحيها نجد أن النظام الديمقراطى أقل ضررا وأكثر نفعاً من اننظام غير الدستورى .

والى جانب سلاح الدعاية ، فإن دعاة الحكم المطلق قد أفادوا من طبقات حالفتهم وعاونتهم ، فاستعانوا أول ما استعانوا بطائفة من الموظفين « المتنازين » ، وأقصد بالمتنازين من وصلوا الى كبرى المناصب ، او هم فى سبيل الوصول اليها ، فهؤلاء بطبيعة تكوينهم البيروقراطى (الوظائفى) ينفر بعضهم (وأنزه الكثيرين منهم عن هذه النزعة) من النظام الدستورى اذ يرون أنه يسد الطريق أمام أطماعهم الشخصية فى الوصول الى الوزارة ، وهى غاية ما يطمحون اليه فى الحياة ، وهم بحكم تكوينهم وعقليتهم وماضيهم ، لا يتصلون بالشعب ، ولا يستسيغون بل لا يتصورون تغليب ارادته على إرادة الحكام ، لأنهم درجوا على أن يروا الحكومة لا الأمة مصدر السلطات ، فهذه الطبقة من الموظفين هم من أنصار الحكم المطلق ، ولذلك تراهم مصدر دعاية منظمة ضد النظام الدستورى وصلاحيه البلاد له ، وتراهم يمدون دعاة الحكم المطلق بكل صغيرة عن مساوىء العهود الدستورية ، يكبرونها ويبالغون فى تصويرها ، بينما يغضون الطرف عن مساوىء الحكم المطلق وعيوبه ، ويسوغونها بمختلف وسائل الجدل والتلفيق ، وقد استخدم دعاة الحكم المطلق هذه الطبقة فى نشر دعايتهم ضد

الحكم الدستوري ، وعرفوا كيف يجتذبونها الى معسكرهم بتميين بعض افرادها وزراء ، فأحيوا في نفوسهم ونفوس زملائهم الأمل في الوصول الى الوزارة عن طريق مناصرة الحكم المطلق والتنكر للنظام الدستوري .

وثمة طبقة أخرى استخدموها في نشر دعايتهم ، وهي طبقة فريق من الأعيان وذوى المهن الحرة ، ممن أخطأهم التوفيق في بعض الانتخابات ، فهؤلاء لم تشرب نفوسهم الروح العامة والشعور بالواجب في الحياة القومية ، بل يرون فيها وسيلة للظهور والتفاخر فحسب ، ولذلك تراهم اذا أخفقوا ولو مرة واحدة في اكتساب ثقة الناخبين ، انقلبوا على الدستور وعلى الشعب ساخطين ، ومالوا كل حكومة تنكل بالشعب وتجرده من حقوقه السياسية .

ومن أسف أن دعاة الحكم المطلق قد اجتذبوا أيضا الى معسكرهم بعض رجال القلم وبعض الشباب المثقف ، وهؤلاء وأولئك كان يجب أن يكونوا في طليعة المناضلين عن حقوق الشعب ، ولست أريد أن أطيل في الحديث عنهم ، فلعلهم الى الحق يرجعون ، والى ساحة النضال الشعبي يعودون .

يخلص مما تقدم أن الحياة الدستورية في حاجة الى جهاد المؤمنين بحقوق هذا الشعب وتعاونهم ، لكي تستقر وتتغلب على العقبات التي تعترضها ، ومن الواجب على الذين ينظرون بعين الرعاية والاعتبار الى مصالح الوطن العليا ، أن لا يترددوا في بذل ما يستطيعون من جهود للدفاع عن الحقوق العامة التي تتميز بها الشعوب الحرة عن الشعوب المستعبدة .

فعلينا جميعا أن نؤدي هذا الواجب ، اذا أردنا لهذا الشعب أن يأخذ مكانه بين الأمم الحرة المستقلة ، ويساير ركب الحضارة والديمقراطية .

وشائق تاريخية

دستور الدولة المصرية

١٩ أبريل سنة ١٩٢٣

(أنظر ديباجته ص ٩٢)

الباب الأول - الدولة المصرية ونظام الحكم فيها

مادة ١ - مصر دولة ذات سيادة وهى حرة مستقلة ، ملكها لا يجزأ ولا ينزل عن شئ منه وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابى .

الباب الثانى - فى حقوق المصريين وواجباتهم

مادة ٢ - الجنسية المصرية يحددها القانون .

مادة ٣ - المصريون لدى القانون سواء . وهم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين . واليههم وحدهم يعهد بالوظائف العامة مدنية كانت أو عسكرية ولا يولى الأجانب هذه الوظائف الا فى أحوال استثنائية يعينها القانون .

مادة ٤ - الحرية الشخصية مكفولة .

مادة ٥ - لا يجوز القبض على أى انسان ولا حبسه الا وفق أحكام القانون .

مادة ٦ - لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون . ولا عقاب الا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها .

مادة ٧ - لا يجوز ابعاد مصرى من الديار المصرية .

ولا يجوز أن يحظر على مصرى الإقامة فى جهة ما ولا أن يلزم الإقامة فى مكان معين الا فى الأحوال المبينة فى القانون .

مادة ٨ - للمنازل حرمة . فلا يجوز دخولها الا فى الأحوال المبينة فى القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

مادة ٩ - للملكية حرمة . فلا ينزع عن أحد ملكه الا بسبب المنفعة العامة فى الأحوال المبينة فى القانون ، وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا .

مادة ١٠ - عقوبة المصادرة العامة للأموال محظورة .

مادة ١١ - لا يجوز افشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والمواصلات التليفونية الا فى الأحوال المبينة فى القانون .

مادة ١٢ - حرية الاعتقاد مطلقة .

مادة ١٣ - تحمى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقا للعادات المرعية في الديار المصرية على أن لا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافي الآداب .

مادة ١٤ - حرية الرأي مكفولة . ولكل انسان الاعراب عن فكره بالقول او الكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك في حدود القانون .

مادة ١٥ - الصحافة حرة في حدود القانون . والرقابة على الصحف محظورة .
وانذار الصحف أو وقفها أو الغاؤها بالطريق الإداري محظور كذلك إلا إذا كان ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى .

مادة ١٦ - لا يسوغ تقييد حرية أحد في استعماله أية لغة أراد في المعاملات الخاصة أو التجارية ، أو في الأمور الدينية ، أو في الصحف والمطبوعات أيما كان نوعها ، أو في الاجتماعات العامة .

مادة ١٧ - التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب .

مادة ١٨ - تنظيم أمور التعليم العام يكون بالقانون .

مادة ١٩ - التعليم الأولى الزامى للمصريين من بنين وبنات . وهو مجاني في المكاتب العامة .

مادة ٢٠ - للمصريين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حاملين سلاحا وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولا حاجة بهم الى اشعاره . لكن هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة فانها خاضعة لاحكام القانون . كما أنه لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى .

مادة ٢١ - للمصريين حق تكوين الجمعيات . وكيفية استعمال هذا الحق يبينها القانون .

مادة ٢٢ - لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشئون وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم . أما مخاطبة السلطات باسم الجامع فلا تكون الا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية .

الباب الثالث - السلطات

الفصل الأول - احكام

مادة ٢٣ - جميع السلطات مصدرها الأمة واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور .

مادة ٢٤ - السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسى الشيوخ والنواب .

مادة ٢٥ - لا يصدر قانون الا اذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك .

مادة ٢٦ - تكون القوانين نافذة في جميع القطر المصرى باصدارها من جانب الملك ويستفاد هذا الاصدار من نشرها في الجريدة الرسمية .

وتنفذ في كل جهة من جهات القطر المصرى من وقت العلم باصدارها .

ويعتبر اصدار تلك القوانين معلوما في جميع القطر المصرى بعد نشرها بثلاثين يوما ويجوز قصر هذا الميعاد او مده بنص صريح في تلك القوانين .

مادة ٢٧ - لا تجرى احكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها اثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص .

مادة ٢٨ - للملك والمجلس الشيوخ والنواب حق اقتراح القوانين عدا ما كان منها خاصا بانشاء الضرائب او زيادتها فاقتراحه للملك والمجلس النواب .

مادة ٢٩ - السلطة التنفيذية يتولاها الملك في حدود هذا الدستور .

مادة ٣٠ - السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها .

مادة ٣١ - تصدر احكام المحاكم المختلفة وتنفذ وفق القانون باسم الملك .

الفصل الثانى - الملك والوزراء

الفرع الاول - الملك

مادة ٣٢ - عرش المملكة المصرية وراثى في اسرة محمد على .

وتكون وراثة العرش وفق النظام المقرر بالامر الكريم الصادر في ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (١٣ ابريل سنة ١٩٢٢) .

مادة ٣٣ - الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تمس .

مادة ٣٤ - الملك يصدق على القوانين ويصدرها .

مادة ٣٥ - اذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون اقره البرلمان رده اليه في مدى شهر لاعادة النظر فيه .

فاذا لم يرد القانون في هذا الميعاد عد ذلك تصديقا من الملك عليه وصدر .

مادة ٣٦ - اذا رد مشروع القانون في الميعاد المتقدم واقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثى الاعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صار له حكم القانون واصدر . فان كانت الاغلبية اقل من الثلثين امتنع النظر فيه في دور الانعقاد نفسه . فاذا عاد البرلمان في دور انعقاد آخر الى اقرار ذلك المشروع بأغلبية الآراء المطلقة صار له حكم القانون واصدر .

مادة ٣٧ - الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل او تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها .

مادة ٣٨ - للملك حق حل مجلس النواب .

مادة ٣٩ - للملك تأجيل انعقاد البرلمان . على انه لا يجوز ان يزيد التأجيل على ميعاد شهر ولا أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين .

مادة ٤٠ - للملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان الى اجتماعات غير عادية وهو يدعو ايضا متى طلب ذلك بعريضة تمضيها الاغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين . ويعلم الملك فض الاجتماع غير العادى .

مادة ٤١ - اذا حدث فيما بين ادوار انعقاد البرلمان ما يوجب الاسراع الى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور ويجب دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادي وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له ، فاذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون .

مادة ٤٢ - الملك يفتتح دور الانعقاد العادي للبرلمان بخطبة العرش في المجلسين مجتمعين يستعرض فيها أحوال البلاد . ويقدم كل من المجلسين كتابا يضمنه جوابه عليها .

مادة ٤٣ - الملك ينشئ ويمنح الرتب المدنية والعسكرية والنياشين والقباب الشرف الأخرى . وله حق سك العملة تنفيذا للقانون كما أن له حق العفو وتخفيض العقوبة .

مادة ٤٤ - الملك يرتب المصالح العامة ويولى ويعزل الموظفين على الوجه المبين بالقوانين .

مادة ٤٥ - الملك يعلن الأحكام العرفية . ويجب أن يعرض إعلان الأحكام العرفية فوراً على البرلمان ليقرر استمرارها أو الفاءها . فاذا وقع ذلك الإعلان في غير دور الانعقاد وجبت دعوة البرلمان للاجتماع على وجه السرعة .

مادة ٤٦ - الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذى يولى ويعزل الضباط ويعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المصاهدات ويألفها البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها مشفوعة بما يناسب من البيان .

على أن إعلان الحرب الهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان . كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل في أراضى الدولة أو نقص في حقوق سيادتها أو تحميل خزانها شيئاً من النفقات أو مساس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة الا اذا وافق عليها البرلمان . ولا يجوز فى أى حال أن تكون الشروط السرية فى معاهدة ما مناقضة للشروط العلنية .

مادة ٤٧ - لا يجوز للملك أن يتولى مع ملك مصر أمور دولة أخرى بغير رضا البرلمان . ولا تصح مداولة أى المجلسين فى ذلك الا بحضور ثلثى أعضائه على الأقل ولا يصح قراره الا بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين .

مادة ٤٨ - الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه .

مادة ٤٩ - الملك يعين وزراءه ويقيلمهم . ويعين الممثلين السياسيين ويقيلمهم بناء على ما يعرضه عليه وزير الخارجية .

مادة ٥٠ - قبل أن يباشر الملك سلطته الدستورية يحلف اليمين الاتية امام هيئة المجلسين مجتمعين : « أحلف بالله العظيم أنى أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية واحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » .

مادة ٥١ - لا يتولى اوصياء العرش عملهم الا بعد ان يؤدوا لدى المجلسين مجتمعين اليمين المنصوص عليها في المادة السابقة مضافا اليها : « وأن نكون مخلصين للملك » .

مادة ٥٢ - اثر وفاة الملك يجتمع المجلسان بحكم القانون في مدى عشرة ايام من تاريخ اعلان الوفاة . فاذا كان مجلس النواب منحلًا وكان الميعاد المعين في أمر الحل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر فان المجلس القديم يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه .

مادة ٥٣ - اذا لم يكن من يخلف الملك على العرش فللملك ان يعين خلفا له مع موافقة البرلمان مجتمعًا في هيئة مؤتمر . ويشترط لصحة قراره في ذلك حضور ثلاثة ارباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين .

مادة ٥٤ - في حالة خلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك أو لعدم تعيين خلف له وفقا لأحكام المادة السابقة يجتمع المجلسان بحكم القانون فورًا في هيئة مؤتمر لاختيار الملك . ويقع هذا الاختيار في مدى ثمانية ايام من وقت اجتماعهما . ويشترط لصحته حضور ثلاثة ارباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين .

فاذا لم يتسن الاختيار في الميعاد المتقدم ففي اليوم التاسع يشرع المجلسان مجتمعين في الاختيار ايا كان عدد الأعضاء الحاضرين ، وفي هذه الحالة يكون الاختيار صحيحًا بالأغلبية النسبية واذا كان مجلس النواب منحلًا وقت خلو العرش فانه يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه .

مادة ٥٥ - من وقت وفاة الملك الى أن يؤدي خلفه أو اوصياء العرش اليمين تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الأمة المصرية وتحت مسؤوليته .

مادة ٥٦ - عند تولية الملك تعيين مخصصاته ومخصصات البيت المال بقانون وذلك لمدة حكمه . ويعين القانون مرتبات اوصياء العرش على أن تؤخذ من مخصصات الملك .

الفرع الثاني - الوزراء

مادة ٥٧ - مجلس الوزراء هو المهيم على مصالح الدولة .

مادة ٥٨ - لا يلي الوزارة الا مصرى .

مادة ٥٩ - لا يلي الوزارة احد من الاسرة المالكة .

مادة ٦٠ - توقيعات الملك في شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون .

مادة ٦١ - الوزراء مسئولون متضامنين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته .

مادة ٦٢ - أوامر الملك شفوية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسؤولية بحال .

مادة ٦٣ - للوزراء أن يحضروا أى المجلسين ويجب ان يسمعوا كلما طلبوا الكلام ولا يكون لهم رأى معدود في المداولات الا اذا كانوا اعضاء . ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار موظفى دواوينهم أو أن يستنبيوهم عنهم . ولكل مجلس أن يحتم على الوزراء حضور جلساته .

مادة ٦٤ - لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر شيئاً من املاك الحكومة ولو كان ذلك بالمراد العام كما لا يجوز له أن يقبل أثناء وزارته العضوية بمجلس إدارة شركة ولا أن يشترك اشتراكاً فعلياً في عمل تجارى أو مالى .

مادة ٦٥ - اذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل . فإذا كان القرار خاصاً بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة .

مادة ٦٦ - لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزارة فيما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم ولا يصدر قرار الاتهام الا بأغلبية ثلثى الآراء .

وللمجلس الأحكام المخصوص وحده حق محاكمة الوزراء عما يقع منهم من تلك الجرائم . ويعين مجلس من أعضائه من يتولى تأييد الاتهام أمام ذلك المجلس .

مادة ٦٧ - يؤلف المجلس المخصوص من رئيس المحكمة الأهلية العليا رئيساً ومن ستة عشر عضواً ثمانية منهم من أعضاء مجلس الشيوخ يعينون بالقرعة وثمانية من قضاة تلك المحكمة المصريين بترتيب الأقدمية . وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التى تليها ثم من قضاتها بترتيب الأقدمية كذلك .

مادة ٦٨ - يطبق مجلس الأحكام المخصوص قانون العقوبات فى الجرائم المنصوص عليها فيه ، وتبين فى قانون خاص احوال مسئولية الوزراء التى لم يتناولها قانون العقوبات .

مادة ٦٩ - تصدر الأحكام بالعقوبة من مجلس الأحكام المخصوص بأغلبية اثنى عشر صوتاً .

مادة ٧٠ - الى حين صدور قانون خاص ينظم مجلس الأحكام المخصوص بنفسه طريقة السير فى محاكمة الوزراء .

مادة ٧١ - الوزير الذى يتهمة مجلس النواب يوقف عن العمل الى أن يقضى مجلس الأحكام المخصوص فى أمره . ولا يمنع استعفاؤه من اقامة الدعوى عليه أو الاستمرار فى محاكمته .

مادة ٧٢ - لا يجوز العفو عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الأحكام المخصوص الا بموافقة مجلس النواب .

الفصل الثالث - البرلمان

مادة ٧٣ - يتكون البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب .

الفرع الأول - مجلس الشيوخ

مادة ٧٤ - يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب الثلاثة الأخماس السابقون بالاقتراع العام على مقتضى احكام قانون الانتخاب .

مادة ٧٥ - كل مديرية أو محافظة يبلغ عدد اهاليها مائة وثمانين ألفاً أو أكثر تنتخب مضوا عن كل مائة وثمانين ألفاً أو كسر من هذا العدد لا يقل عن تسعين ألفاً . وكل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد اهاليها مائة وثمانين ألفاً ولكن لا يقل عن تسعين

الفا تنتخب عضوا . وكل محافظة يقل عدد اهاليها عن تسعين الفا تنتخب عضوا ما لم يلحقها قانون الانتخاب بمحافظة أخرى أو بمديرية .

مادة ٧٦ - تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية أو محافظة لها حق انتخاب عضو بمجلس الشيوخ وكذلك كل قسم من مديرية أو محافظة له حق انتخاب عضو بهذا المجلس .

تحدد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الامكان مساواة الدوائر في المديرات والمحافظات التي لها حق انتخاب اكثر من عضو بمجلس الشيوخ . على أنه يجوز أن يعتبر القانون عواصم المديرات التي لا يبلغ عدد اهاليها مائة وثمانين ألفا ولكن لا يقل عن تسعين الفا دائرة انتخابية مستقلة . وفي هذه الحالة تعتبر جهات المديرية الاخرى كأنها مديرية مستقلة . فيما يتعلق بتحديد عدد الاعضاء التي لها حق انتخابهم وبتحديد الدوائر الانتخابية .

مادة ٧٧ - يشترط في عضو مجلس الشيوخ زيادة على الشروط المقررة في قانون الانتخاب أن يكون بالفا من السن أربعين سنة على الأقل بحساب التقويم الميلادي .

مادة ٧٨ - يشترط في عضو مجلس الشيوخ منتخبا أو معينا أن يكون من إحدى الطبقات الآتية :

أولا - الوزراء ، الممثلين السياسيين ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات ، رؤساء ومستشاري محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها ، النواب العموميين ، نقباء المحامين ، موظفي الحكومة من درجة مدير عام فصاعدا - سواء في ذلك الحاليون والسابقون .

ثانيا - كبار العلماء والرؤساء الروحيين ، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعدا ، النواب الذين قضوا مدتين في النيابة ، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل مائة وخمسين جنيها مصريا في العام ، من لا يقل دخلهم السنوي عن ألف وخمسمائة جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة . وذلك كله مع مراعاة عدم الجمع بين الوظائف التي نص الدستور أو قانون الانتخاب على عدم جواز الجمع بينها .

وتحدد الضريبة والدخل السنوي فيما يختص بمديرية أسوان بقانون الانتخاب .

مادة ٧٩ - مدة العضوية في مجلس الشيوخ عشر سنين .

ويتجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف الشيوخ المنتخبين كل خمس سنوات . ومن انتهت مدته من الاعضاء يجوز انتخابه أو تعيينه .

مادة ٨٠ - رئيس مجلس الشيوخ يعينه الملك وينتخب المجلس وكيلين . ويكون تعيين الرئيس والوكيلين لمدة سنتين . ويجوز إعادة انتخابهم .

مادة ٨١ - إذا حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ .

الفرع الثاني - مجلس النواب

مادة ٨٢ - يؤلف مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام على مقتضى احكام قانون الانتخاب .

مادة ٨٣ - كل مديرية او محافظة يبلغ عدد اهاليها ستين الفا فأكثر تنتخب نائبا واحدا لكل ستين الفا أو كسر هذا الرقم لا يقل عن ثلاثين الفا . وكل مديرية او محافظة لا يبلغ عدد اهاليها ستين الفا ولا يقل عن ثلاثين الفا تنتخب نائبا . وكل محافظة لا يبلغ عدد اهاليها ثلاثين الفا يكون لها نائب ما لم يلحقها قانون الانتخاب بمحافظة أخرى او بمديرية .

مادة ٨٤ - تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية او محافظة لها حق انتخاب نائب . وكذلك كل قسم من مديرية او محافظة له هذا الحق .

وتحدد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الامكان مساواة الدوائر في المديريات والمحافظات التي لها حق انتخاب أكثر من نائب . وللقانون مع ذلك أن يعتبر عواصم المديريات التي لا يبلغ عدد اهاليها ستين الفا ولا يقل عن ثلاثين الفا ، دائرة انتخابية مستقلة .

وفي هذه الحالة تعتبر جهات المديرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة فيما يختص بتحديد عدد الأعضاء الجائز انتخابهم وتحديد الدوائر الانتخابية .

مادة ٨٥ - يشترط في النائب زيادة على الشروط المقررة في قانون الانتخاب أن يكون بالغا من السن ثلاثين سنة على الأقل بحساب التقويم الميلادي .

مادة ٨٦ - مدة عضوية النائب خمس سنوات .

مادة ٨٧ - ينتخب مجلس النواب رئيس ووكيلين سنويا في اول كل دور انعقاد عادي ورئيس المجلس ووكيله يجوز إعادة انتخابهم .

مادة ٨٨ - إذا حل مجلس النواب في امر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الامر .

مادة ٨٩ - الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لاجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة الايام التالية لتمام الانتخاب .

الفرع الثالث - احكام عامة للمجلسين

مادة ٩٠ - مركز البرلمان مدينة القاهرة . على أنه يجوز عند الضرورة جعل مركزه في جهة أخرى بقانون . واجتماعه في غير المكان المعين له غير مشروع وباطل بحكم القانون .

مادة ٩١ - عضو البرلمان ينوب عن الأمة كلها ولا يجوز لناخبيه ولا للسلطة التي تعينه توكيله بأمر على سبيل الازام .

مادة ٩٢ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب . وفيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى .

مادة ٩٣ - يجوز تعيين أمراء الأسرة المالكة ونبلائها أعضاء بمجلس الشيوخ ولا يجوز انتخابهم بأحد المجلسين .

مادة ٩٤ - قبل أن يتولى أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب عملهم يتقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن وللملك مطيعين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤديوا أعمالهم بالذمة والصدق .

وتكون تادية اليمين في كل مجلس علنا بقاية جلساته .

مادة ٩٥ - يختص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه . ولا تعتبر النيابة باطلة الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات .

ويجوز أن يعهد القانون بهذا الاختصاص الى سلطة أخرى .

مادة ٩٦ - يدعو الملك البرلمان سنويا الى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر . فاذا لم يدع الى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور ويوم دور انعقاده العادي مدة ستة شهور على الأقل . ويعلن الملك فض انعقاده .

مادة ٩٧ - ادوار الانعقاد واحدة للمجلسين فاذا اجتمع أحدهما او كلاهما في غير الزمن القانوني فالاجتماع غير شرعي والقرارات التي تصدر فيه باطلة بحكم القانون .

مادة ٩٨ - جلسات المجلسين علنية على أن كلا منهما ينعقد بهيئة سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من الأعضاء ، ثم يقرر ما اذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح امامه تجري في جلسة علنية أم لا .

مادة ٩٩ - لا يجوز لأى المجلسين أن يقرر قرارا الا اذا حضر الجلسة اقلية اعضائه .

مادة ١٠٠ - في غير الاحوال المشترط فيها اقلية خاصة تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة وعند تساوى الآراء يكون الأمر الذي حصلت المداولة بشأنه مرفوضا .

مادة ١٠١ - تعطى الآراء بالتصويت شفها او بطريقة القيام والجلوس .

وأما فيما يختص بالقوانين عموما وبالاقتراح في مجلس النواب على مسألة الثقة فان الآراء تعطى دائما بالناداة على الأعضاء بأسمائهم وبصوت عال ويحق للوزراء دائما أن يطلبوا من مجلس النواب تأجيل المناقشة لمدة ثمانية ايام في الاقتراح على عدم الثقة بهم .

مادة ١٠٢ - كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة فيه أن يحال الى احدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه .

مادة ١٠٣ - كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته الى لجنة لفحصه وابداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه . فاذا رأى المجلس نظره اتبع فيه حكم المادة السابقة .

مادة ١٠٤ - لا يجوز لأى المجلسين تقرير مشروع قانون الا بعد اخذ الرأي فيه مادة مادة ، وللمجلسين حق التعديل والتجزئة في المواد وفيما يعرض من التعديلات .

مادة ١٠٥ - كل مشروع قانون يقرره أحد المجلسين يبعث به رئيسه الى رئيس المجلس الآخر .

مادة ١٠٦ - كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد نفسه .

مادة ١٠٧ - لكل عضو من أعضاء البرلمان أن يوجه الى الوزراء أسئلة او استجوابات وذلك على الوجه الذى يبين باللائحة الداخلية لكل مجلس ولا تجرى المناقشة فى استجواب الا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك فى غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير .

مادة ١٠٨ - لكل مجلس حق اجراء التحقيق ليستشير فى مسائل معينة داخلية فى حدود اختصاصه .

مادة ١٠٩ - لا يجوز مؤاخذة أعضاء البرلمان بما يبدون من الأفكار والآراء فى المجلسين .

مادة ١١٠ - لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ اجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه الا بأذن المجلس التابع هو له . وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجنابة .

مادة ١١١ - لا يمنح أعضاء البرلمان رتبا ولا نياشين اثناء مدة عضويتهم . ويستثنى من ذلك الأعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية لا تتنافى مع عضوية البرلمان كما تستثنى الرتب والنياشين العسكرية .

مادة ١١٢ - لا يجوز فصل أحد من عضوية البرلمان الا بقرار صادر من المجلس التابع هو له . ويشترط فى غير احوال عدم الجمع وأحوال السقوط المبينة بهذا الدستور وبقانون الانتخاب أن يصدر القرار بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس .

مادة ١١٣ - اذا خلا محل أحد أعضاء البرلمان بالوفاة او الاستقالة أو غير ذلك من الاسباب يختار بدله بطريق التعيين أو الانتخابات على حسب الأحوال وذلك فى مدى شهرين من يوم اشعار البرلمان الحكومة بخلو المحل . ولا تدوم نيابة العضو الجديد الا الى نهاية مدة سلفه .

مادة ١١٤ - تجرى الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب فى خلال الستين يوما السابقة لانتها مدة نيابته وفى حالة عدم امكان اجراء الانتخابات فى الميعاد المذكور فان مدة نيابة المجلس القديم تمتد الى حين الانتخابات المذكورة .

مادة ١١٥ - يجب تجديد نصف مجلس الشيوخ سواء اكان التجديد بطريق الانتخاب او بطريق التعيين فى خلال الستين يوما السابقة على تاريخ انتهاء مدة نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم . فان لم يتيسر التجديد فى الميعاد المذكور امتدت نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم الى حين انتخاب أو تعيين الأعضاء الجدد .

مادة ١١٦ - لا يسوغ لأحد مخاطبة البرلمان بشخصه . ولكل مجلس أن يحيل الى الوزراء ما يقدم اليه من العرائض وعليهم أن يقدموا الايضاحات الخاصة بما تتضمنه تلك العرائض كلما طلب المجلس ذلك اليهم .

مادة ١١٧ - كل مجلس له وحده المحافظة على النظام فى داخله ويقوم بها الرئيس .

ولا يجوز لاية قوة مسلحة الدخول فى المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه الا بطلب رئيسه .

مادة ١١٨ - يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية تحدد بقانون .

مادة ١١٩ - يضع كل مجلس لائحته الداخلية مبينا فيها طريقة السير في تادية أعماله .

الفرع الرابع - أحكام خاصة بإنعقاد البرلمان بهيئة مؤتمر

مادة ١٢٠ - فيما عدا الأحوال التي يجتمع فيها المجلسان بحكم القانون فانهما يجتمعان بهيئة مؤتمر بناء على دعوة المالك .

مادة ١٢١ - كلما اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكون الرئاسة لرئيس مجلس الشيوخ .

مادة ١٢٢ - لا تعد قرارات المؤتمر صحيحة الا اذا توفرت الأغلبية المطلقة من أعضاء كل من المجلسين اللذين يتألف منهما المؤتمر ، ويراعى المؤتمر في الاقتراح على هذه القرارات أحكام المادتين المائة والأولى بعد المائة

مادة ١٢٣ - اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر في خلال أدوار انعقاد البرلمان العادية أو غير العادية لا يحول دون استمرار كل من المجلسين في تادية وظائفه الدستورية

الفصل الرابع - السلطة القضائية

مادة ١٢٤ - القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون وليس لاية سلطة في الحكومة التدخل في القضايا

مادة ١٢٥ - ترتيب جهات القضاء وتحديد اختصاصاتها يكون بقانون .

مادة ١٢٦ - تعيين القضاة يكون بالكيفية والشروط التي يقرها القانون

مادة ١٢٧ - عدم جواز عزل القضاة أو نقلهم تتعين حدوده وكيفيته بالقانون

مادة ١٢٨ - يكون تعيين رجال النيابة العمومية في المحاكم وعزلهم وفقا للشروط التي يقرها القانون

مادة ١٢٩ - جلسات المحاكم علنية الا اذا امرت المحكمة بجعلها سرية مراعاة للنظام العام أو للمحافظة على الآداب

مادة ١٣٠ - كل متهم بجناية يجب ان يكون له من يدافع عنه

مادة ١٣١ - يوضع قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية وبيان اختصاصها والشروط الواجب توفرها فيمن يتولون القضاء فيها

الفصل الخامس - مجالس المديرية والمجالس البلدية

مادة ١٣٢ - تعتبر المديرية والمدن والقرى فيما يختص بمباشرة حقوقها اشخاصا معنوية وفقا للقانون العام بالشروط التي يقرها القانون

وتمثلها مجالس المديرية والمجالس البلدية المختلفة

ويعين القانون حدود اختصاصها

مادة ١٣٣ - ترتيب مجالس المديرية والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها واختصاصاتها وعلاقتها بجهات الحكومة تبينها القوانين . ويراعى في هذه القوانين المبادئ الآتية :

أولا - اختيار أعضاء هذه المجالس بطريق الانتخاب الا في الحالات الاستثنائية التي يبيح فيها القانون تعيين بعض أعضاء غير منتخبين

ثانيا - اختصاص هذه المجالس بكل ما يهم أهل المديرية أو المدينة أو الجهة وهذا مع عدم الاخلال بما يجب من اعتماد أعمالها في الأحوال المبينة في القوانين وعلى الوجه المقرر بها

ثالثا - نشر ميزانياتها وحساباتها

رابعا - علنية الجلسات في الحدود المقررة بالقانون

خامسا - تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها أو اضرارها بالمصلحة العامة وإبطال مايقع من ذلك

الباب الرابع - في المالية

مادة ١٣٤ - لا يجوز انشاء ضريبة ولا تعديلها أو إلغاؤها الا بقانون . ولا يجوز تكليف الأهالي بتأدية شيء من الأموال أو الرسوم الا في حدود القانون

مادة ١٣٥ - لايجوز اعفاء أحد من اداء الضرائب في غير الأحوال المبينة في القانون

مادة ١٣٦ - لايجوز تقرير معاش على خزانة الحكومة أو تعويض أو إعانة أو مكافأة الا في حدود القانون

مادة ١٣٧ - لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد قد يترتب عليه انفاق مبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة البرلمان

وكل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار لا يجوز منحه الا بقانون وإلى زمن محدود

يشترط اعتماد البرلمان مقدما في انشاء أو ابطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والترع والمصارف وسائر أعمال الري التي تهم أكثر من مديرية . وكذلك في كل تصرف مجاتي في أملاك الدولة

مادة ١٣٨ - الميزانية الشاملة لايرادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها الى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل لفحصها واعتمادها . والسنة المالية يعينها القانون

وتقرر الميزانية بابا بابا

مادة ١٣٩ - تكون مناقشة الميزانية وتقريرها في مجلس النواب أولا

مادة ١٤٠ - لا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية

مادة ١٤١ - اعتمادات الميزانية المخصصة لسداد أقساط الدين العمومي لا يجوز تعديلها بما يمس تعهدات مصر في هذا الشأن . وكذلك الحال في كل مصروف وارد بالميزانية تنفيذا لتعهد دولي

مادة ١٤٢ - اذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة

ومع ذلك اذا اقر المجلسان بعض ابواب الميزانية امكن العمل بها مؤقتا

مادة ١٤٣ - كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب ان يأذن به البرلمان . ويجب استثنائه كذلك كلما اريد نقل مبلغ من باب الى آخر من أبواب الميزانية

مادة ١٤٤ - الحساب الختامى للإدارة المالية عن العام المنقضى يقدم الى البرلمان فى مبدأ كل دور انعقاد عادى لطلب اعتماده

مادة ١٤٥ - ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها الختامى السنوى تجرى عليهما الأحكام المتقدمة الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الختامى

الباب الخامس - القوة المسلحة

مادة ١٤٦ - قوات الجيش تقرر بقانون

مادة ١٤٧ - يبين القانون طريقة التجنيد ونظام الجيش وما لرجاله من الحقوق وما عليهم من الواجبات

مادة ١٤٨ - يبين القانون نظام هيئات البوليس وما لها من الاختصاصات

الباب السادس - أحكام عامة

مادة ١٤٩ - الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية

مادة ١٥٠ - مدينة القاهرة قاعدة المملكة المصرية

مادة ١٥١ - تسليم اللاجئين السياسيين محظور وهذا مع عدم الإخلال بالاتفاقات الدولية التى يقصد بها المحافظة على النظام الاجتماعى

مادة ١٥٢ - الغفر الشامل لا يكون الا بقانون

مادة ١٥٣ - ينظم القانون الطريقة التى يباشر بها الملك سلطته طبقا للمبادئ المقررة بهذا الدستور فيما يختص بالمساهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينيين وبالأوقاف التى تديرها وزارة الأوقاف وعلى العموم بالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها فى البلاد . واذا لم توضع أحكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقا للقواعد والعادات المعمول بها الآن

تبقى الحقوق التى يباشرها الملك بنفسه بصفته رئيس الأسرة المالكة كما قررها القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام الأسرة المالكة .

مادة ١٥٤ - لا يخل تطبيق هذا الدستور بتعهدات مصر للدول الأجنبية ولا يمكن أن يمس ما يكون للأجانب من الحقوق فى مصر بمقتضى القوانين والمعاهدات الدولية والعادات المرعية .

مادة ١٥٥ - لا يجوز لابة حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور الا أن يكون ذلك وقتيا فى زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين فى القانون .

وعلى أى حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت فى انعقاده الشروط المقررة بهذا الدستور .

مادة ١٥٦ - للملك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه أو اضافة أحكام أخرى ومع ذلك فان الأحكام الخاصة بشكل الحكومة النيابى البرلمانى ونظام وراثه العرش وبمبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها هذا الدستور لا يمكن اقتراح تنقيحها .

مادة ١٥٧ - لأجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا قرارا بضرورته وبتحديد موضوعه .

فاذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التى هى محل للتنقيح . ولا تصح المناقشة فى كل من المجلسين الا اذا حضر ثلثا أعضائه ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثى الآراء .

مادة ١٥٨ - لا يجوز احداث أى تنقيح فى الدستور خاص بحقوق مسند الملكية مدة قيام وصاية العرش .

مادة ١٥٩ - تجرى احكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقا بما لمصر من الحقوق فى السودان .

الباب السابع - احكام ختامية واحكام وقتية

مادة ١٦٠ - يعين اللقب الذى يكون للمصر بعد أن يقرر المندوبون المفوضون نظام الحكم النهائى للسودان .

مادة ١٦١ - مخصصات جلالة الملك الحالى هى ١٥٠.٠٠٠ جنيه مصرى ومخصصات البيت المالك هى ١١١٥١٢ جنيهها مصرىا وتبقى كما هى لمدة حكمه وتجوز زيادة هذه المخصصات بقرار من البرلمان .

مادة ١٦٢ - يكون تعيين من يخرج من أعضاء مجلس الشيوخ فى نهاية الخمس السنوات الأولى بطريق القرعة ومدة نيابة هؤلاء الشيوخ والنواب المنتخبين الأولى تنتهى فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ .

مادة ١٦٣ - يعمل بهذا الدستور من تاريخ انعقاد البرلمان .

مادة ١٦٤ - تتبع فى ادارة شئون الدولة وفى التشريع الخاص بها من تاريخ نشر هذا الدستور الى حين انعقاد البرلمان القواعد والاجراءات المتبعة الآن . ومع ذلك يجب مراعاة عدم مخالفة ما يوضع من الأحكام للمبادئ الأساسية المقررة بهذا الدستور .

مادة ١٦٥ - تعرض على البرلمان عند انعقاده ميزانية سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ المالية ولا يسرى القانون الذى يصدر بميزانية السنة المذكورة الا عن المدة الباقية منها من يوم نشره .

أما الحساب الختامى للادارة المالية عن سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ فيعتبر كأنه مصدق عليه من البرلمان بالحالة التى صدق عليه بها مجلس الوزراء .

مادة ١٦٦ - اذا استحكم الخلاف بين المجلسين على تقرير باب من ابواب الميزانية يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بهيئة مؤتمر بالأغلبية المطلقة .

ويعمل بذلك الى أن يصدر قانون بما يخالفه .

مادة ١٦٧ - كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقاً للأصول والأوضاع المتبعة يبقى نافذاً بشرط أن يكون نفاذها متفقاً مع مبادئ الجدية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور وكل ذلك بدون إخلال بما للسلطة التشريعية من حق الغائها وتعديلها في حدود سلطتها على أن لا يمس ذلك بالمبدأ المقرر بالمادة السابعة والعشرين بشأن عدم سريان القوانين على الماضي .

مادة ١٦٨ - تعتبر أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الخاص بتصفية أملاك الخديوى السابق عباس حلمى باشا وتضييق ماله من الحقوق كأن لها صبغة دستورية ولا يصح اقتراح تنقيحها .

مادة ١٦٩ - القوانين التى يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) تعرض على مجلسى البرلمان فى دور الانعقاد الأول فان لم تعرض عليهما فى هذا الدور بطل العمل بها فى المستقبل .

مادة ١٧٠ - على وزرائنا تنفيذ هذا الدستور كل منهم فيما يخصه .

صدر برأى عابدين فى ٢ رمضان سنة ١٣٤١ (١٩ إبريل سنة ١٩٢٣) .

* * *

راجع هذا الكتاب
المستشار حلمى السباعى شاهين

فهرست الجزء الأول

٣	المقدمة للطبعين الثالثة والثانية
٥	مقدمة الطبعة الأولى

الفصل الأول

٩	الانقسام الداخلي سنة ١٩٢١
١٧	الحوادث الخطيرة بالاسكندرية
١٧	تصريح تشرشل
١٨	مفاوضات عدلى - كيرزون
١٨	خلاصة مشروع - كيرزون
١٩	الحوادث الداخلية أثناء المفاوضات
٢٠	نقى على فهمى كامل بك وكيل الحزب الوطنى
٢٠	بعثة سوان
٢١	زيارات سعد للقاليم
٢١	احتفال ١٣ نوفمبر
٢١	استقالة عدلى
٩	المفاوضات مصدر الانقسام
٩	الخلاف بين سعد وعدلى
١٠	خطبة شبرا
١١	انقسام الوفد
١٣	المظاهرات العدائية
١٤	اقترح الأمير عمر طوسون تأليف جمعية وطنية
١٤	رفع الرقابة عن الصحف
١٥	الوفد الرسمى للمفاوضات
١٥	كان واجبا على عدلى أن يستقيل
١٦	تفاهم الانقسام بعد تأليف الوفد الرسمى

الفصل الثانى

الموقف السياسى

٢٣	بعد قطع مفاوضات عدلى
٢٣	التبليغ البريطانى الى السلطان
٢٣	قواد
٢٥	اذاعة الوثائق الثلاث
٢٥	استمرار الانقسام
٢٦	اعتقال سعد للمرة الثانية
٢٧	مظاهرات الاحتجاج
٢٧	استعجال عدلى قبول استقالته
٢٨	نقى سعد وصحبه الى سيشل
٢٨	الدعوة الى وحدة الصفوف
٢٨	عودة الوحدة مؤقتا الى الوفد
٢٩	المقاومة السلبية
٢٩	قرار الوفد فى المقاومة السلبية
٣٠	عدم المعاونة - فى معاملات الأفراد
٣٠	فى الوزارات ومصالح الحكومة والمحاكم
٣١	المقاطعة
٣١	مقاطعة البنوك الانجليزية
٣١	مقاطعة السفن
٣١	مقاطعة شركات التأمين الانجليزية
٣١	مقاطعة التجارة
٣٢	نشر الدعوة
٣٣	اعتقال أعضاء الوفد
٣٣	هيئة وفد جديدة
٣٣	الافراج عن أعضاء الوفد
٣٣	حوادث الاغتيال

الفصل الثالث

٣٤	تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢
٣٤	شروط ثروت باشا لتأليف الوزارة
٣٥	موقف الوفد
٣٧	نص تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢
٣٧	خطاب الحكومة البريطانية الى السلطان قواد
٣٩	الرأى فى تصريح ٢٨ فبراير
٤٣	التبليغ البريطانى الى الدول باستقلال مصر
٤٤	بيان الحزب الوطنى عن تصريح ٢٨ فبراير

الفصل الرابع

وزارة ثروت

٤٦	كتاب الملك الى ثروت باشا	٤٦	احتجاج الحكومة البريطانية على
٥٤	جواب ثروت باشا	٤٦	حوادث الاغتيال
٥٤	اعلان الاستقلال والناداة بالسلطان	٥٤	رد ثروت باشا
٥٥	فؤاد ملكا لمصر	٥٥	اضطهاد المعارضة
٥٥	نظام وراثة العرش	٥٥	اعتقال أعضاء الوفد ومحاكمتهم
٥٦	نظام الأسرة المالكة	٥٦	تأسيس حزب الأحرار الدستوريين
٥٦	اقرار تصفية أملاك الخديو عباس	٥٦	مقتل اسماعيل زهدي بك وحسن
٥٧	وضع الدستور	٥٧	باشا عبد الرازق
٥٧	العقبات في طريق ثروت باشا	٥٧	استقالة وزارة ثروت باشا
٥٧		٥٧	لمساذا استقال ثروت باشا

الفصل الخامس

مصر في مؤتمر لوزان

٦٢	مقدمات مؤتمر لوزان	٦٢	مذكرة الوفد المتحد الى المؤتمر
٦٢	قرار الحزب الوطنى فى اشتراك	٦٥	رسالة مصطفى كمال الى الشعب
٦٣	مصر فى مؤتمر لوزان	٦٩	المصرى
٦٣	قرار الوفد	٦٩	التصوص الخاصة بمصر فى معاهدة
٦٤	انضمام الوفدين وعلان الميثاق الوطنى	٧٠	لوزان

الفصل السادس

وزارة محمد توفيق نسيم

٧٢	تأليف وزارة محمد توفيق نسيم	٧٢	استمرار حوادث الاعتداء وتعيين
٧٢	باشا	٧٢	محافظ عسكرى بريطانى
٧٣	تجدد حوادث الاغتيال	٧٨	للقاهرة
٧٣	الشروع فى مسخ الدستور	٧٩	القاء قنبلة على المعسكر البريطانى
٧٣	استقالة وزارة نسيم باشا بعد	٧٩	اقفال بيت الأمة
٧٤	قبولها حذف نصوص السودان	٧٩	اعتقال أعضاء الوفد وبعض أعضاء
٧٤	من الدستور	٧٩	الحزب الوطنى
٧٤		٨٠	هيئة وفد جديدة

الفصل السابع

الدستور

٨١	تأليف وزارة يحيى ابراهيم باشا	٨١	خطاب آخر لعبد العزيز فهمى بك
٨١	الوزارة والدستور	٨١	صدود الدستور
٨١	خطاب مفتوح لعبد العزيز فهمى بك	٩٠	كيف وقع الدستور
٨٢	فى شأن الدستور	٩٢	القواعد الاساسية للدستور
٨٢		٩٣	

١٠٠	قانون الأحكام العرفية	٩٥	قانون الانتخاب
١٠٠	قانون التضمينات	٩٦	الافراج عن سعد
١٠١	انتهاء الأحكام العرفية	٩٧	الافراج عن المعتقلين في مصر
١٠٢	العفو عن بعض المحكوم عليهم	٩٧	الافراج عن المحكوم عليهم من أعضاء الوفد والمعتقلين منهم في سيشل
١٠٢	اعادة حرية المبعدين	٩٨	قضية المؤامرة السياسية والحكم فيها
١٠٢	قانون تعويضات الموظفين الاجانب	٩٨	في الحزب الوطني
١٠٢	تصرفات أخرى لوزارة يحيى ابراهيم	١٠٠	قانون الاجتماعات
١٠٣	عودة سعد الى مصر		
١٠٣	في الحزب الوطني		

الفصل الثامن

١٠٥	الانتخابات العامة والبرلمان الأول	١٠٥	دوائر الانتخابات
١٠٦	ذكرياتي عن الانتخابات		
١٠٨	نتائج الانتخابات		

الفصل التاسع

١٠٩	وزارة سعد	١٢٩	الوزارة والزعامة الوطنية
١٢٤	السودان في مجلس اللوردات	١١٠	استقالة وزارة يحيى ابراهيم باشا
١٢٦	أزمة وزارة بسبب السودان	١١١	كتاب الملك فؤاد الى سعد
١٢٦	جمعية اللواء الأبيض	١١٢	جواب سعد
١٢٦	المظاهرات في السودان	١١٣	تأليف وزارة سعد
١٢٧	مظاهرة طلبة المدرسة الحزبية	١١٣	سياسة وزارة سعد
١٢٧	بأخروطوم	١١٤	الافراج عن المسجونين السياسيين
١٢٧	مظاهرة أورطة السكة الحديدية	١١٤	مقبرة توت عنخ آمون
١٢٨	بالعطرة	١١٥	مسألة اللاجئين الطرابلسيين
١٢٨	الاعتداء على سعد	١١٥	حقوق الوزارة السياسية
١٢٩	مباحثات سعد - ماكدونالد	١١٦	انتخابات الشيوخ
١٤٠	تعديل في الوزارة	١١٦	الشيوخ المعينون - الخلاف بين الملك وسعد على حق تعيينهم
١٤٢	موقف وزارة سعد بعد قطع المحادثات	١١٧	تحكيم البارون فان دن بوش وحكمه
١٤٢	اضراب الأزهرين	١٢٠	افتتاح البرلمان
١٤٢	استقالة سعد	١٢٠	يمين الملك
١٤٤	اعلان العدول عن الاستقالة	١٢١	خطاب العرش
١٤٤	مقتل السردار السير لي ستاك باشا		الحياة الدستورية
١٤٤	الإنذار البريطاني الى الحكومة المصرية	١٢٣	المؤيدون والمعارضون
١٤٥	الانذار الأول	١٢٤	تأليف الهيئة الوفدية البرلمانية
١٤٦	الانذار الثاني	١٢٤	أهم قرارات البرلمان
١٤٧	زد الحكومة على الأنداريين	١٢٦	ما يؤخذ على البرلمان
١٤٧	جواب المندوب السامي على رد الحكومة المصرية	١٢٧	الماخذ على وزارة سعد
١٤٩	رد الوزارة	١٢٨	وزارة سعد والمحسوبة
١٥٠	احتلال جمارك الاسكندرية	١٢٨	حوادث السودان
١٥١	استقالة سعد	١٢٩	صدي ثورة ١٩١٩ في السودان
١٥٢	نظرة الى البلاغات البريطانية	١٣٠	تمثيل السودان في معرض ومبلى
١٥٣	احتجاج البرلمان		منع وفد سوداني من السفر الى مصر
١٥٣	موقف الدول الأوروبية حيال عدوان الحكومة البريطانية	١٣٢	صدي حوادث السودان في البرلمان
١٥٤		١٣٢	تصريح الحكومة البريطانية عن

الفصل العاشر

وزارة زيور والانقلاب الأول

١٥٥

١٥٥	تأليف وزارة زيوار
١٧١	برنامج الوزارة - التسليم على
١٧٢	طول الخط
١٥٥	جواب التسليم
١٥٧	عودة الاعتقالات
١٥٩	استقالة وزيرين
١٥٩	جلاء الجيش المصري عن السودان
١٦١	خلف السير لى ستاك باشا
١٦١	انشاء قوة دفاعية في السودان
١٦١	منفصلة عن الجيش المصري
١٦٢	لجنة توزيع مياه النيل بين مصر والسودان
١٦٣	تأجيل البرلمان شهرا
١٦٣	تعيين اسماعيل صدقي وزيرا للداخلية
١٦٤	حل مجلس النواب
١٦٥	لم يكن ثمة مسوغ لحل مجلس النواب
١٦٦	تأسيس حزب الاتحاد
١٦٨	انتخابات سنة ١٩٢٥ - وتعديل وزارة زيور
١٧٠	حل مجلس النواب الجديد يوم انعقاده
١٧١	نظام غير دستوري ، وحكم غير مسئول
١٧٢	اثر الانقلاب في سياسة الحكومة
١٧٤	تعيين المستر برسيغال مستشارا قضائيا لوزارة الحقانية
١٧٤	العسف والتنكيل
١٧٥	استقالة اللورد اللنبي وتعيين اللورد جورج لويد مندوبا ساميا
١٧٥	الحكم في قضية مقتل السردار تعديل قانون العقوبات وتشديده
١٧٦	في التهم الصحفية
١٧٦	تعديل في الوزارة
١٧٦	كتاب الأستاذ على عبد الرازق وانفصال الأحرار الدستوريين
١٧٨	حضور اللورد لويد
١٧٨	عدم تقديم أوراق اعتماده
١٧٨	تهافت الكبراء
١٧٩	الاضطهاد ومنع اجتماع المعارضة
١٧٩	خطبة عبد العزيز فهمي باشا في وجوب التمسك بالدستور
١٨٠	قانون الجمعيات والهيئات السياسية
١٨٠	احتجاج الأحزاب على هذا القانون
١٨٠	قرار الحزب الوطني
١٨٢	قرار الوفد

الفصل الحادي عشر

اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه

وعودة الحياة الدستورية

١٨٤	الحالة السياسية سنة ١٩٢٥
١٨٤	دعوة أمين بك الرافعي إلى اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه
١٨٤	قرارات الأحزاب في قبول الدعوة
١٨٥	موقف الوزارة ازاء هذه الدعوة
١٨٦	اجتماع البرلمان
١٨٧	طلب الأمراء من الملك، إعادة النظام الدستوري
١٩٠	ترقيع في الوزارة
١٩٠	اتفاقية جغبوب والتسليم فيها
١٩١	قانون جديد للانتخاب
١٩١	احتجاج الأحزاب على التسليم في جغبوب وامتناعها عن تنفيذ قانون الانتخاب
١٩١	اضراب بعض العمدة عن تنفيذ قانون الانتخاب
١٩٢	محاكمة العمدة الممتنعين عن تنفيذ قانون الانتخاب
١٩٣	التدخل البريطاني، وسقوط حزب الاتحاد

٢٠٠	انتخابات مايو سنة ١٩٢٦	١٩٥	مظاهر الائتلاف بين الأحزاب
٢٠٠	اتفاق الأحزاب المؤتلفة على الترشيحات	١٩٥	لجنة الأحزاب المؤتلفة
٢٠٢	نتيجة الانتخابات	١٩٥	اتفاق الأحزاب المؤتلفة على مقاطعة الانتخابات وعقد مؤتمر وطني
٢٠٢	قضية الاغتيالات السياسية والحكم فيها	١٩٧	اجتماع المؤتمر الوطني وقراراته
		١٩٨	صوت الشعر - قصيدة شوقي

الفصل الثاني عشر

٢٠٣	الوزارات الائتلافية	٢٠٣	ميثاق الأحزاب في احترام الدستور
٢٠٨	وفاة على فهمي كامل بك	٢٠٣	موقف الحزب الوطني من الاشتراك في الحكم
٢٠٩	استقالة وزارة عدلي باشا	٢٠٤	استقالة وزارة زيور
٢١٠	وزارة ثروت باشا	٢٠٥	تأليف وزارة عدلي يكن
٢١١	أزمة الجيش	٢٠٥	تقليد دستوري حميد
٢١٤	رحلة الملك فؤاد الى أوروبا	٢٠٥	اجتماع البرلمان وأعماله
٢١٥	وفاة سعد زغلول		
٢١٦	تخليد ذكرى سعد		

الفصل الثالث عشر

٢١٧	شخصية سعد زغلول	٢١٧	تاريخ حياة سعد
٢٢٣	في أعقاب الحرب	٢١٨	سعد زغلول ومصطفى كامل
٢٢٣	ثورة سنة ١٩١٩	٢٢١	سعد وفريد
٢٢٥	سعد في الوزارة	٢٢٢	سعد في الجمعية التشريعية
٢٢٦	زعامة سعد	٢٢٣	في الحرب العالمية الأولى
٢٢٧	الماخذ على سعد		

الفصل الرابع عشر

٢٢٩	الدستور والحكم المطلق
٢٤٠	وثائق تاريخية - دستور الدولة المصرية

للمؤلف

الثورة العربية

والاحتلال الانجليزي (الطبعة الاولى
سنة ١٩٣٧) .

مصر والسودان

في أوائل عهد الاحتلال

تاريخ مصر القومي من سنة ١٨٨٢
الى سنة ١٨٩٢ . (الطبعة الاولى سنة
١٩٤٢) .

مصطفى كامل

باعت الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومي من سنة ١٨٩٢
الى سنة ١٩٠٨ . (الطبعة الاولى سنة
١٩٣٩) .

محمد فريد

رمز الاخلاص والتضحية

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨
الى سنة ١٩١٩ . (الطبعة الاولى سنة
١٩٤١) .

ثورة سنة ١٩١٩

في جزئين

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤
الى سنة ١٩٢١ (في جزئين) الطبعة
الاولى سنة ١٩٤٦ .

الجزء الاول - يشتمل على شرح
حالة مصر وحوادثها التاريخية اثناء
الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ -
١٩١٨) وبيان الاسباب السياسية
والاقتصادية والاجتماعية للثورة .
وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب
الى شوب الثورة في مارس سنة ١٩١٩
ثم وقائع الثورة في القاهرة والاقليم .
الجزء الثاني - وفيه الكلام عن مهادنة
الثورة واستمرارها ومحاكمات
الثورة واللجنة ملنر والحوادث التي
لابستها ومفاوضات ملنر . واستشارة
الامنة في مشروع ملنر . والتبليغ
البريطاني بأن الحمائية علاقة غير
مرضية . ونتائج الثورة في حياة مصر
القومية .

حقوق الشعب

يتضمن شرح المبادئ والنظريات
والقواعد الدستورية وحقوق الانسان .
طبع سنة ١٩١٢ .

نقابات التعاون الزراعية

يتضمن تاريخ التعاون الزراعي
ومنشأته في أوروبا ، ونشأة التعاون في
مصر وتاريخه ونظامه ، وعلاقته
بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية . طبع
سنة ١٩١٤ .

الجمعيات الوطنية

صحيفة من تاريخ النهضة القومية
يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية
والنهضات القومية في طائفة من البلدان
مع شرح أصول الدساتير ، والنظم
البرلمان فيها والمقارنة بينها . طبع سنة
١٩٢٢ .

تاريخ الحركة القومية

في جزئين

الجزء الاول - يتضمن ظهور الحركة
القومية في تاريخ مصر الحديث وبيان
الدور الاول من ادوارها وهو عصر
المقاومة الاهلية التي اعترضت الحملة
الفرنسية في مصر . وتاريخ مصر القومي
في هذا العهد (الطبعة الاولى سنة ١٩٢٩)
الجزء الثاني - من اعادة الديوان في
عهد نابليون الى عهد ولاية محمد علي
(الطبعة الاولى سنة ١٩٢٩) .

عصر محمد علي

يتناول تاريخ مصر القومي في عهد
محمد علي (الطبعة الاولى سنة ١٩٣٠)

عصر اسماعيل

في جزئين

الجزء الاول - يشتمل على عهد
عباس وسعيد وأوائل عهد اسماعيل
(الطبعة الاولى سنة ١٩٣٢) .
الجزء الثاني - وفيه ختام الكلام
عن عهد اسماعيل . (الطبعة الاولى سنة
١٩٣٢) .

مجموعة أقوالى واعمالى
فى البرلمان
(مجلس النواب الاول)

أربعة عشر عاما فى البرلمان

فى مجلس النواب سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥
وفى مجلس الشيوخ من سنة ١٩٣٩
الى سنة ١٩٥١ (طبع سنة ١٩٥٥)

كتب مختصرة

مصطفى كامل . باعث النهضة
الوطنية (طبع سنة ١٩٥٢)

بطل الكفاح . الشهيد محمد فريد
(طبع سنة ١٩٥١)

الزعيم الثائر احمد عرابى (الطبعة
الاولى - يناير سنة ١٩٥٢)

جمال الدين الأفغانى (طبع سنة
١٩٦٦)

بحث وتحليل معاهدة سنة ١٩٣٦ .
استقلال أم حماية (طبع سنة ١٩٣٦)

كتب لطلبة المدارس الثانوية (طبعت
سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩)

مصر المجاهدة فى العصر الحديث فى
ست حلقات تشتمل على كفاح الشعب
فى عهد الحملة الفرنسية ثم كفاح فى
العهد التالية الى بداية ثورة ٢٣ يولية
١٩٥٢

تحت الطبع :

تاريخ مصر القومى

من الفتح العربى حتى عصر المقاومة
و الحملة الفرنسية

مختاراتى من دواوين الشعراء
فى الجاهلية والاسلام

فى أعقاب الثورة المصرية
(ثورة سنة ١٩١٩)

فى ثلاثة أجزاء

الجزء الأول : تاريخ مصر القومى من
ابريل سنة ١٩٢١ الى وفاة سعد زغلول
فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ (الطبعة
الاولى سنة ١٩٤٧)

الجزء الثانى : تاريخ مصر القومى من
وفاة سعد زغلول سنة ١٩٢٧ الى وفاة
الملك فؤاد سنة ١٩٣٦ (الطبعة الاولى
سنة ١٩٤٨ - سنة ١٩٤٩)

الجزء الثالث : تاريخ مصر القومى من
ولاية فاروق عرش مصر فى ٦ مايو سنة
١٩٣٦ الى سنة ١٩٥١ (الطبعة الاولى
سنة ١٩٥١)

مقدمات

ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢

(الطبعة الاولى سنة ١٩٥٧)

الكفاح فى القتال سنة ١٩٥١ -
حريق القاهرة سنة ١٩٥٢

وزارات الموظفين - اسباب الثورة -
فاروق يمهّد للثورة .

ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

تاريخنا القومى فى سبع سنوات

١٩٥٢ - ١٩٥٩ (طبع سنة ١٩٥٩)

تاريخ الحركة القومية
فى مصر القديمة

من فجر التاريخ الى الفتح العربى
(طبع سنة ١٩٦٣)

مذكراتى

١٨٨٩ - ١٩٥١

خواطرى ومشاهداتى فى الحياة

شعراء الوطنية فى مصر

تراجمهم . وشعرهم الوطنى .
والتناسبات التى نظموا فيها قصائدهم

« طبع بدار ومطابع الشعب »

